



٢١٧٣

تمشية الارشاد في الفقه ، تأليف ابن المقرئ

اسماعيل بن ابي بكر - ٨٢٧ هـ . ككتب فسي

ت م

القرن العاشر الهجري تقديره .

٢١٧٤ ق

٢٥ ص

٢٦٥ : ١٧٧ سم

١٢٤٧

نسخة حسنة ، خطها نسخ حسن

الاعلام ١ : ٣٠٦ بروكلمان ، ذيل ٢ : ٢٥٤ ،

٢٥٥

أ - المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الاسلامية

أ - المؤلف

ب - تاريخ النسخ

فان للشيد ان يخذ الارش من القاتل ببيع بعضه او بيع كله حسب كان لم يسو الا ارش القاتل وفايدته ان كان القاتل هو
 بالدين الذي سجل اولاً والعلم مد هو نا بالدين للموكل قلنا فايدته ان يستفيد المرتفع يجعل ارس القاتل الذي بيع به القاتل
 لمدينة الموكل ونطالب الداهن بالدين الذي سجل عند علوه وان كان العايل مد هو نا بالموكل والقتيل مد هو نا بالدين الذي
 ولا قلنا استفيد المرتفع اخذ حصة القاتل ليصير في يده الذي سجل اولاً او بعض حصة ان كان دسه بعضه
 الموكل عند علوه وان كان الموكل خاليا عن الرهن كما نرى والله اعلم واما العلم واما

[illegible]

ما قد قلنا ولا في هذه الصور المتقدمة ان المصوم له باخذ من ورثة الصائم خمسة واربعين ومن ورثة الاصيل ثمانية عشر
عذونها ورثة الصائم فان لم يرصد من المصوم له هذا الاخذ المذكور بل اخذ النكاح في الذي خلفه المصوم عنه والى
الخمسة والاربعين فصحا اهلها وبعولهم يريد باخذ تلك نكحة الصائم وتلك ثلثين قصير
به عسر فانت عليه فان لم يرصد من المصوم له احد الخمسة والاربعين الذي احدثها في الصورة المذكورة بل احد الاربعين
في خلفه المصوم عنه في الصورة الثانية وهي اللباس الذي ارصد احد كذا وناموه بان يريد باخذ تلك نكحة الصائم
من كذا قصير معه على هذه الصورة الثانية من سائر اربعين له ثلاثون وسار فانت عليه والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على

وهذا اصح والحق ان الصادق في باب الصدق قال لم يجز نزع بيعه بقدر قيمته ففتح على قوله ثم يبعه الى
محمد الصادق او ما به صلاحه يعلم ان نصف قيمته محسوب وحده ما رغب لشكر نصف الصدق او مح
سبه الى ان يبع من الصدق بقدر قيمته محسوب وقدر قيمة النصف في محسبون فاد اقل
البيع المسع من جملة الصدق يقال له ثلثه ولا يحس على الفطر فيما اذا اراد من قيمته الصدق او على ما ذكره
في شراعه من الصدق او ما ذكره او اقل او اكثر

کتاب تمثیل الانبیاء

في الفقه

فَذَنْفُ الشَّيْخِ الْأَمِيرِ الْعَالِمِ

الْعَلَّامَةُ أَجَدُ الْأَعْيَةِ الْأَعْلَامُ فَاصْرُ الْمُسْلِمِينَ
وَالْإِسْلَامُ شَرُّ الدِّيَا وَالْمُؤْمِنُ اسْتَعْدَدَ لِي
يَكُونَ عَبْدُ اللَّهِ الْمُقْتَرِي بِعَمَلِهِ لِيَسْكُنَ
تَجْزِيعُ حَنَّةِ أَمِينٍ

مكتبة جامعة الزيتونة
 اسم الكتاب تمشية لآثار النقة رقم ١٢٦٧
 اسم المؤلف ابن المبرور بن عبد الجبار
 تاريخ ١٢٧٤
 عدد الأوراق ١٢٥
 ملاحظات ١٢٧٤

Yolc
11/11/11

Two circular stamps, likely seals or medallions, are visible at the top of the page. Below them, there is handwritten text in Arabic script, which appears to be a signature or a title, followed by a large, stylized flourish or decorative element.

[illegible]

فَدَسَّسْنَا وَدَسَّسْنَا وَخَفَّسْنَا وَخَفَّسْنَا وَتَقَطَّعْنَا الدَّهْرَ بِالْعِلْمِ وَدَامَتْ أَسْفَافُنَا ۝
لَمَّا فَدَرْنَا مَا جَمَعْنَا وَمَصَّنَا فَرَحِمَ اللَّهُ أَنْ تَسْلَمَ رُبَّنَا الشُّوْاعِلِينَ ۝

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي ارشدنا الى هذه العلم والهدى على ما ينبغي ان يكون عليه
المصوب وقوم واملى على نبيه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم وشرف وعظموا
وبعد قل كان علم الله تعالى في العلم والفضل المستقيم الذي سره الشارح ونصر
الملك عمل على العدل على راسه ما يبع استجابه الخواص من عباد الله على شاكلته وسرهم
فيه من اعمارهم واموالهم حتى اشرق شمسهم وكامل انوارهم وانتشرت في افق زمانهم
فاذا راي الى ما قلنا الله علما الشريعة المطهر من المنه عرف فضلهم وقصبت لجهنم
حيث اختارهم الله بحفظ فزوا لا سلام ومنته وجعلهم نجوما يندى بها الى النجى القوي
الا من كتم منهم علمه ابنا عاهوا او افي فيه بغير ما علمه الله فان اولئك من لم ينفذ الله
بزيادة العذاب لزيادة اثمهم فقال الله تعالى ان يوفقنا للعمل بما علمنا وان يهدينا لنفوسنا
كل شي قد بينه ولقد كنت جزيا على ان اضرب في التاليف مع العلم بمتهم وادخلهم في ملك الجحيم
يكن في المذهب مضاف او جز ولا يخرج من الجاوي للامام عبد الغفار القزويني رحمه الله فان
لا يترك فضله ولا خلافه في ان الله ما منعه قبل مثله فليدبر في الشرح وبالفقه واعرب في
ورصفه وجا واجتاده ان يطبقوا منه نورا الله بافواههم وان تصغروا الحق بكونها
بعيد من هواهم فلما ضلوا من نور عن قوس واجت حتى نظموا في ذمه استجوابا ربح
وقفوا اليه منها همهم فما فلو انه صفاه ولا تصفوا له قناعة بل زاده ذلك خطه ورجع
من القلوب ومجربا في ذمه تجول ولسان حاله تنشد وتقول
واذا اراد الله نشر فضيلة طوبى اتاج لها لسان حسود
ولا استعجال التاز فيما جاوت ما كان يعرف طيب شرا لعوده
وقع هذا الكتاب بالجليل كاي الحاي في الفاظ قليلة بجهتها معان كثيرة جعل فيه
واستغنى بحجج الدلائل المذكورة وتوقع البليد في الخير وجدت في فقرتي على تبين عبارته
وتجوز الفاظه وتقليلها فعمرت على احتضانه وان كان في الاختصار عاية وعو
قد بلغ في الجمع الهابة وشرعت في مختصر وتهدية وتسهيله وتقريبه ونهيت
مسائل الجاوي فما كثر اياه فزاد وشاهد جوان زادت على الجاوي متبائنه ومجانبه
اعنه الفاظه ومبائنه ثم كتبت عليه هذا الكتاب مشيا الفاظه مشيا ما جاز من قبل
من عزايها لجانس اسال الله ان يجعل ذلك خالصا لوجه الكريم ومقربا من جنات النعيم امين
اي هذا باب وحذف التراجم اختصارا وقوله الحديث حيث اي في ان لا
لما جعل الحديث اضلا لا نه مستوفى عليه وقاس عليه البحث المختلف فيه واخر المبتدا وهو الجاوي
اليه من قرب وزعم بعضهم ان سلكه لاف واللام من الحديث والحديث يمنع العموم لكنه نهى
الكنه ما يرايه الحسن كقولهم من خيز من خزان ورجل خيز من امرأة لان مراد كانه قد
وكل رجل خيز من امرأة وهذا جور وانقد منه على الخبر بخلافه من النكاح وهذا المذهب
في الارضية الاما **وقوله** رقبه ما طاب امره هذا التركيب يفيد الجحيم والقيز لم يرفع عابا
الما يرفع الحب ما هذه الصفات الالهية التي هي المحمودة واليطلق فيها الى الجحيم والقيز
لما روي في الدباغ والشمس والريح والناز لا يطهر ختانا او انا يطهر في الله وهو

قوله في الفصل
اي الثاني
من انما
نصر للناس

هذا هو المذهب
في الجحيم والقيز
لما روي في الدباغ
والشمس والريح
والناز لا يطهر
ختانا او انا يطهر
في الله وهو

لا ربه فذوالاضافة اللازمة كما الورد والشجر وما البا قلا والزعفران وغيره اللازمة كما البحر
بالبيزة **وقوله** لا قليل مستعمل فيه اي لا ما طرأ عليه الاستعمال وهو قليل يحترق بذلك مما استعمل
حال الكثر فانه طهور وان قل بعد ذكره **وقوله** مستعمل فيه اي في الرفع يحترق مما استعمل للتجديد
شلت ويحترق مما لا يتوقف فعل العباد عليه فانه مستعمل في حرق ولاخت وعبد من قوله في
جاوي ما استعمل في فرضه ليدخل وضو الضي اذا الفرض معزوف بما ياتر بركه تاركه والصبي لا اثم عليه
بلا وضو ليدخل ما استعمل في البحث المعفونة وهو وان على الجاوي لانه لم يستعمل في فرضه وهو
طهوره **وقوله** او في غسل اشترط ان لا يدخل ما اعتسك به الكافر ليجل لزوجها المسلم ولما
نه للوط لان هذا الغسل شرط في جل اللوط وهو لا يرفع الحدث ولهذا يجب اعادة غسله عند الاسلام
واقده **وقوله** بعد فضله او قبله بحيث تجدد او تعدد مجله اي ان يكون المستعمل غيرا في رفع
نفصل عن العضو وهذا البقاء احسن من قوله بعد الانفصال لان هذه مصرية باشرط
حال الماء وتلك نوههم لاكتفاء خروج العضو عن الماء وقد اعترضوا لفاضي على الغزالي في قوله في
يجز بعد الخروج ولا انفصال اعتراضا معناه ان هذا تكرير لا فائدة فيه وطهر في ان فيه فائدة
لما اقتصروا على الانفصال لظن انه ريد الانفصال الذي يعني الخروج فاقى بمعه بالخروج تبينها
ن لان انفصال معنى اخر وهو انفصال الماء الذي على العضو لا انفصال العضو الذي في الماء لما
تلك هو الخروج بغيره وظاهر فائدة ذلك في جنب انفس ما وفي بدنه لمعة مستوفى فانقلع عنها
بتر بعد الخروج وانفصلت مما على بدنه من الماء فانها تطهر بذلك وكذلك اذا دخل بحرق غسل في
ما قبل غيرنا وللاعتراض فان الماء يصير مستعملا بعد خروج به كمن الماء الذي في كفه لم ينفصل
لعضو فله ان يغسل به التي هو فيها وهذه فائدة جلية جدا ان ما كان فيه فاذا انفصل
اما عن العضو ان مستعملا في حق كل واحد اما قبل انفصاله عن العضو فانه طهور الا في شيتين
تجدد محل الحدث كما اذا انقضى جنب قوي ثم انقضت جنبه جاز لم يطهر ولو انقضت معانا وبين
نجس من ول ملاق منها ولم يرتفع عن باقها فان انقضت باليه ثم نوى ما جاز بعد تمام الانعاش طهر
ولا يرد هذا على قولنا او تعدد مجله لان الشرط للتعدد بعد الاستعمال وقبل الانفصال هاهنا
وطهر قبل كون الماء مستعملا وكذلك لو انقضت جنبه ثوبا في قليل ارتفع الحدث عن وجهه
با وضار الماء مستعملا في جوف ثوبين لعضو التعدد المحال الثاني في حق الحدث المتجدد وهو الطاري
اذا نوى ذوا الحدث الا كبر غسل الجنابة حال الانعاش فواتر لم يستخرج منه جنبا من الحدث الثاني
من كحضيقه هذين الاستثنان ما سوى ذلك لا يصير في حقه مستعملا فلو كان عليه غسل حان
بمن وجبت وحج جكي فاعستل اجزاء الجميع غسله واجبة واجتزأ بقوله لحدث تجدد عن الجحيم المتجدد
سابقه ولا حقه سوا يطهر بما يتردد على العضو **وقوله** في الجاوي لغير ذلك لفرض زاده من ذلك
رضحته الغيرة والجدد الطاري وما عليه من حيث لان الحدث عند لا يرتفع مع الحدث غسله واجبة
خذ في ما عليه المحققون كما قاله النووي وازاد بقوله وله اي لذلك لفرض
الرجوع الى الجنابة والحيض والحدث فانها ترفع بغسله واجبة **وقوله** حتى يكره اي المستعمل اما لا
مع الحدث مادام قليلا فاذا كثر صار طهورا **وقوله** ولا فاحش في طهر اولون او ربح اي فان غسل التعير
او جازا ضافة الماء الى الجحيم كما البا قلا وما الزعفران منع وان كان سمي في العرف ما من غير
ناف فالتعير يميز لا يضر كالا ضافة غير اللازمة في ما البيرة والبيرة لا يضر لانه لا يضر الاطلا

قوله في الفصل
اي الثاني
من انما
نصر للناس

وقوله ولو بقدر من مخالف وسطة اي يعني اذا كان الخليط موافقا لما في صفاته كما ورد ان قطرة
راحت وما بعض الاشجار فانما تفقد وسطة فلا يفقد اللون بالجمرة ولا الطبع بالخل والصبر
ولا الرج بالمسك فانها لا تند ولا تشد الذي يفرضه الخاسه وسياقي فاذا فرضاه وعلنا انه
لا يورثا استعمال جميعه على الاصح بل بحسب كمال المايه ان لم ترد قيمته على قيمة الماء **وقوله** خلط
بغير ان المتعار لمجاور لا يخالط الما كالدهن والعود الطيب لا يضر وان لا في وكذا المستعير يطول
المكث وان خسر التعير لا يخالط **وقوله** على عنده يفهم ان ما تغير ما لا يستعنى عنه ومنه
كالطباخ والكثير والنون والورق المتناثر فيه زجاجا كان او خريفا لا يضر وان طرحت فيه
اثر **وقوله** لا تراب وملح ماء يعني فانها وان استخف الما عنهما وطرحا لا يورثا لان التراب
وقد اثرنا بالتعفير به في غسل السكب فلو سلك لطهوريه لما امرنا به ولان تعير كذوق لا ي
الما والملح الماي كما لا يخلا فاجلي وكلامه في الجاوي يورثا فلوقال وتراب
ما وان طرچا لزال النوره **وقوله** بمود كمنشئ ناسر مطيع فالمودى المكثرون ما يعنى الاستماع
الاستماع والبرودة وكما منشئ ما فيه من لاذى المحذون وهو البرص ولكنه لا يحدث الا بشرط
بالشمس وذلك يكون في القطر الجاز كالحاجز لا البارد والمعتدل وان يكون في الاواني المنطبعة
والجريد لا يخالط من اجزائها دون الحجر والحشب **وقوله** قالوا في الذهب والفضة صفاج
يتاثر بالشمس فيبغى ان لا يخالط بالمنطبع ولم يتعرض في الجاوي لما يخرج لذهب والفضة وقد اخرج
الان شاذ بقوله ناسر ويكن شوا قد ذلكا وافق وتواظى راسه ام لا وبه كراهة نزي
باليد وبزول شربون في الاصح المختار عدم الكراهة في الشمس مطلقا ولا يكتفى بما سوى ذلك
يخسر ولا ما الجوز وزمر وعين الا انا ان الحجر غير الناقه **وقوله** ان لم يتعين يعني المودى
فان يتعين بان لم يجد لوضع عين فالاصح انه يضافه ولا يتم **وقوله** ويحسن قليله بوصول
لا جافين اي ويحسن الما القليل بوصول بحسب اليه سواء كان لا وسوا كان زاكدا او جازا
يكون الجفن ما يدركه الطرف لو انفرد والا فبعضه عنه ولم يستثن في الجاوي ما لا يدرك
والصحيح انه عفو ويحسن غير الما ايضا بوصول الجفن اليه مع الرطوبة فيها او في اجسامها
الطاهر والجفن وما جافا فلا يضر وعليه حمل اطلاق الجاوي **وقوله** وعنى عن ميتة
طير حتى يغيرا وقليل دخان وعناز وشعراي وبعضها وقع في الما من ميتة لا دملها سايبا
والزبون والعقرب الحديث في الدباب فاما مقلوب ثم انقلوب وقد يكون الطعام جازا فموت بالماء
نفسه لما امرت به وسوا وقع فيه او طرح كما صححه الراغب والنودي وهو خلاف ما في الجاوي
يحسن لا يخلوه في قوله بعد والميتة ويفهم من قوله بوصول الجفن وعنى عن ميتة وانما يعنى
على الاصح وهو خلاف مقتضى كلام الجاوي وكذا اذا وقع في الما طير ونحوه عفى عن حمل الميتة
ايما العنبر الاجتران بها يعنى عن قليل دخان الخاسه وعناز والشعراي والشعراي والشعراي
الخاسه ما لا يابا اذا ادركه الطرف **وقوله** المسائل مستدركة على الجاوي لانه لم يمتنع
ما قليل على الخاسه واقفه فهو حسن وان امتد فرائض لان الجاوي طبعه النفاصل بخلاف
وطهره من طلبة كثره بلوغه بما حتمه بطل تقريبا اي وطهره القليل المتحسن بلوغه هذا القدر
لما على الصحيح واعلم انه في الجاوي الدليل انطاه الذي لا يكفي للموضوع ولا رالة الخاسه انه اذا
يعد طاهر واستهلك فيه جازا استعماله كماله وبحسب كمال الما وان لم ترد قيمته فحاصل كماله

فردوس
القدس
الطاهر
الطاهر

يجعلوه كما لما اذا اكل به القليلين بله لو اذا وفقت فيه نجاسة نجس والفقر عدي والله اعلم ان
 الوصول الى معرفة كون الما قلتيين مع الاجتلاط ممكن والوصول الى خالص الما بالاستعمال غير ممكن
 فلو امرنا ان يبقى قدر الما بغير العقل بغير ما استعمل وما انق فلما تعذر الوصول الى
 الما جعل عن المستهلك كالمعدوم ولو جمع قلتيين نجس بين طهرين لان اصل الما الطهارة ولكن
 يدفع النجاسة عنه ويترده الى الاصل ويحصل المكاشرة بالضم وان لم يمتزج فاذا انضم المان واجدا كدفع
 طهر وان لم يتكبد الصافي وان ادب قوله متطهر الما الزا كذا ما تجاري وان اتصل صومع فهو متفاضل
 حقيقة والحق بالزا كذا الحرية اذا بلغت قلتيين وبها يفتا بالجابي النجاسة الى اخر جابني الهز والوطول
 هو الغبادي وذلك تقرب فيعني عن الطول والرتلين **وقوله** ولو لم يطرز ان وشع رأسه ومك
 اي ويظهر ولو كان المكمل له قلتيين ما في طرف لكن يشترط شعبة رأسه واستنوا الما عليه وكتبه
 زمانا يزول فيه تعير لو كان يعلم تا شع به وامتراجه حتى بعد جزائه بخلاف انضمام المان والنفق
 ان هنا جابلا فان ضاق رأسه او وشع ولم يكت لم يطرز في الما نجاسة وشك في بلوغه قلتيين لم يحكم
 نجاسته على الاصح لان الاصل طهارته وقدر القلتيين مساجدة بدزاع وزرع طولاً وعرضاً وشمها
وقوله ثم نجسه بان يغرقه اي النجس وقد تقدم ذكره فاذا بلغ الما قلتيين لم ينحس الا بوصول النجس
 وتغير به سواء اتصل بما زكا لودكا ومخالطاً كالبول ولا اثر لتغير الجا وغير متقل وسواء كان التغير
 بغير او فاحشا ولو تغير بعضه فلا صح ان غير المتغير طهر ان بلغ قلتيين والافلام **وقوله** ولو نفض
 اشبه يعني ناعبد موافقة النجس لما في صفاته نفقده لمخالفة اشبه كالدم في اللون والنجاسة في الرائحة
 والطعم **وقوله** حتى يزول بنفسه او بما يعني ان الكثير المتغير انما يظهر بزوال التغير اما بنفسه لظهور
 الملك والشم والريح ونحوها او بما زاد ولو نجسا او منقضان بقي قلتيين وانهم انه لو زال بطرح فزوال
 لم يطرز ولو بالتراب جال الكدرة **وقوله** والنجاسات كلب وخنزير وفعر وكل ومنكره ارا حصر
 النجاسات فيما يذكر ولاصل في الاعيان من حيوان وما جاد الطهارة ويستثنى من الحيوان الكلب فانه نجس
 لانه ملل الله عليه وسلم يعني الى ان فاجاب الى اخرى فلم يجب وقال ان في دان فلان كلبا فليل وفي دان فلان
 هرة فقال الهرة ليست نجسة فدل على ان الكلب نجس ويستثنى النجس ايضا لانه استوا جالا من الكلب
 بحومة اقتنايه ورفع كل منهما وهو المتولد بينهما وجوان اخر فان له حكمه ويستثنى من اجد النجس
 فاما نجسته ولو بحرمته لان الله تعالى سماها نجسا والزجس النجس والانه المستكره بلوغه
 بها وكذا ما استجار خمر في باطن جات العنقودة **وقوله** وميته غير بشر لم تنوكل اي والميته نجسة
 لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وتحريم الميتة المحترمة ولا ضار ولا مستفاد موجب لنجاسته والميته كل ما
 زالت حيوته لا بدكاة شرعية فيدخل فيها مذكي غير الماكول والماكول اذا ذكاه بحوش ونحوه ويستثنى منها
 البشر كزمامته ولو كان نجس العين لما تعذر نابعله وكذا الماكولة كالسهم والجراد وجنين المذكاه
 اذا النجس لا يجل اكله وبه هو منه نجاسة ميتة لا نفق لها سائلة وميته دود الطعام وان جونا اكله بعد
 بوقوعه في محل العفر لعسر مابين **وقوله** بشعر وعظمه لا يرد من الميتة وجدا بل منها ومن الكلب
 والفرع والصوف والوبر والريش كالشعر والقرن والسن والظفر كالعظم حكم نجاستها بطريق النجاسة
وقوله وفصله كزج عطف على كلب والفضلة قسمان قسم نجس ولو من مبيد البشر صلى الله عليه وسلم وقسم
 مجتمعه وشيخه في الباطن كالمزج الصفرا والسودا والقي والصديد والدم ولو من تمك ودم حلك
 كبد ولجاء وكالبول والعذق ولو من مأكول ويدخل فيه المذي والودي وخرو التمسك والجراد والبطير

فمن دنا مني فله عذابي ومن دنا مني فله عذابي

فيه الشك استفتي فيه الفت والادري ويسعى المحرم عند الشك عملا بالأصل استفتي فيه ٥

الملك استغنى عنه الفلك فالأدنى من رضى الحرم عند السكك عملا للأصل ٥٥

١٥

على ما إذا اشتبه ما يولد وليس يقدر بانان لعدم اليقين في الأصل

ما على طهارة اليقين الأصل **دولة** ولو تجزئ عدل ان لم يولد اي ولو لم تجزئ احد ما على

الإمام او مفقدا ونسب تجزئ عدل والمراد بالعدل المفقود الحيز ولو كان امرأة وعبد لا ضيا مبرزا على الأصح

والحيز الذي لا يولد ان يذكر التسبب ويطلق وهو فقيه موافق فالمطلق من غير الفقيه يولد بانه طين

غير الجس نجس وان المخالف بانه قد يرى شيئا بلغ فيه فيعتقد نجسه **دولة** تجزئ بدليل في صريح

لا يجوز التجزئ الا بعلامة يستدل بها على النجاسة وهو الأصح كقضاء احد المأين واضطراره وفرض

انابه وقيل يجوز من غير دليل وقيل له اخذ واجد لا تجزئ **دولة** ولو اعني شيطان بقيا لكل ومو في حيز

تجزئ الاعني خلاف الأصح حوان لانه يستدل بنقصان الماء وبعوض الحان الا واضطرار العطا والنقص

بخلاف القيلة وتجزئ في المستبين ايضا وان قد نرى اليقين كالبصير بان كان على شط انزل الأصح

لانا لم تكلف بعد الظن تلك اليقين الا ترى انه على وقد يروى الحديث والماء عند ويوما من ما ترك لا

يتغير طهارته وهو على شط الماء المستنق طهارته واما قوله ان بقيا فيزبدان التجزئ لا يجوز الا في

عينين موحدتين فان تلفت احدهما لم تجزئ الاجتهاد قال النووي وهو الأصح عند المحققين والاكثرون

او اكثر من وهو خلاف ما قطع به في الحايوي ومجبا عاادة التجزئ لكل ومو **دولة** وبذ متب الآخر

اي اذا تجزئ وغلب على طهارة واحد استحبابان يرتق ما طنه نجسا ليل لا يتغير طنه فيؤدي الى

الاشكال فان لم يصبته نظرت فان بقي من الاول شيء واحد لم يوجب عاادة التجزئ لان معه ما طهرا

يبقى فان وافق الاول فذاك ولا فالاصح انه يستعمل الثاني بل يتمم لكن ان كانا باقين

لزمه القضاء وان منها واحد قبل التيمم فلا قضى وان لم يبق من الاول شيء لم يلزمه الاجتهاد **دولة**

ولو تجزئ اعني قبل بصيرة يرد انه يجوز للاعني اذا تجزئ تقليد البصير لمحقق عجز كالعاني في تقليد العالم

دولة فان فقدوا اختلف بصيران يتمم وقضى ببقيا اي فان فقد الاعني من يقبل او تجزئ له بصيران

واختلفا فانه لا يقلد واجدا منها بل يتمم ويقضى ان لم يرتبها وكذا اذا قامها لدفع وجوب القضاء خلاف

من متب الماعبنا ويتمم فان وجوب القضاء عليه خلاف والاصح انه لا يجزيه **دولة** كصير تجزئ وتمم

طنه يعني ان البصير اذا تجزئ لا يقلد بصيرة المحمدا يقلد محمدا البصيران يجزئهم وكذا اذا تجزئ

وتوما بواجدهم احدث وما باقيا فانه بعد التجزئ فان تغير طنه فالاصح انه يتمم ايضا وهو في الحالين

ان ازاها وازا ق اجدها قبل تممه فلا قضى لانه لم يبق معه ما طهرا يبقين **دولة** وتجزئ لما لا

لصع اي اذا اشتبه ماله بالغير ككثرة او ثوب مثله لغين لم يجزئ الاخذ هجوما بل وجب علامة

يعلل على طنه بها انه ملك فلان ياخذ وقال لا يلصق بهي ان لو اشتبهت وجهه باجنبتات محمدا

او غير محصورات او محرم لمحصورات لم تجزئ وكذا اذا اشتبه ميتة بمذكاة فان قيل كيف اخبره ميتة

المال التجزئ وليس بعد اصل مستحب بعضه فلا منع كما منع من التجزئ في امرانه واجنبه ومذكاة

وما شوا في عدم الاعتماد على الأصل قلنا لاخذ بقله الظن بالدليل في الاموال كالمسألة والمجاجة وتعد

استصحاب الأصل وبغير ادراك اليقين في موجبات الملك ولهذا لو وجد خطا به دين على نخل وغلب على

طنه صحة كان له ان يخلع ويستوى وليس كذلك غين وقد فرق بعضهم ان اشتباه الزوا

المحرم بالاجنبية والميتة بالمذكاة لا مجال للاجتهاد فيه اذ لا علامة هناك من الامور الخلفية المعتمد في القياس والتقليد

من المذكاة فاشارة الرافعي الى الاعتراض ان المتميز من الامور الخلفية المعتمد في القياس والتقليد

وقد قال الرافعي ان فقدت العلامات تعد الاجتهاد وان وجدت فالعلامة انما تعد عند تباينها

بالامتن

الاصل فكما لا يوجب اصل كاليسته والمجزم وما الوزر مع المداكه والاجنيه والمال لا يدخل للتجزيه
 وان استشهدت مجزم بنساعين محصورات فله كالحاج بعضهم بالتجزم **وقوله** وجز عين ككمه اي لا بد
 للتجزيه من عينين فان شكر في جز من اجزاء الثوب او البيت لم يجز بل يغسل الجميع والكان من الفم تجز
 من ثوب على الاصح ما لم يفضلا وكذا اليدان والاصبعان من شخص **وقوله** وما غلب نجسه طاهر كسور
 امكن طهر فيه **هـ** من المسئلة مشتملة على قاعدتين وان ما اصلها الطهارة اذا غلب على الظن نجسه
 ما حكمه فيه قولان معروفاً بقولنا الاصل والظاهر والاصح فيه الطهارة نظراً الى الاصل وذلك
 ككتاب الصبيان ومدمي الحنجر والجزارين وكطين شاعر لم يتبين نجاسته **وقوله** كسور هو كمن
 طهر فيه **هـ** ما مثلاً ايضاً فلو نجس ثم هز ثم غاب وامكن وزوده على ما كثر كبره ونجس ثم ولع في
 ما قليل لم يحكم بنجاسته نظراً الى الاصل **وإن** كان الظاهر نجسه فيها المجزوم بنجاسته بالاصل
وقوله لا ملاق بولا جوز تعين به **هـ** من مسئلة بول الطيبه وبهي مشهوره نص الشافعي رحمه
 الله على انه لو زاع عطية بول في ما كثر ثم وجب متغيراً وامكن تعين بالبول انما حكم بنجاسته فلو
 غلب الشافعي هنا الظاهر على الاصل **قلت** والذي اراه ان الشافعي رحمه الله عمل في هذه بالاصل
 والظاهر جميعاً لا يحكم بنجاسته الا اذا امكن ان يكون تعين بالبول فحينئذ يشك هل
 استهلك النجاسة التي هذا وضعت في الماء وهذا التغيير منه غير تام هذا وضعت النجاسة باقية
 يستهلكه الماء والاصل بقاء حتى يتبين الاستهلاك فاجتمع اصل وظاهر فذهبنا على اصل طهارة الماء
 والله اعلم **وقوله** ويجز استعمال وترين واتخاذ لانا ومجحلة وحلال من ذهب وقضة **هـ** بقولنا
 تجز استعماله فلقوله صلى الله عليه وسلم الذي يشرب في اية الذهب والفضة انما يجز في بطنه
 جهنم وقسمنا عليه سائر الاستعمال واما اتخاذ فلان ما جزم استعماله جزم اتخاذ كالملاهي واما
 التربين به فلان الاستعمال ما جزم لما في ذلك من الترف والخيلا وذلك في التربين لها طهر وجعل
 الانا الضعيف وان كان بقدر الضية الجايق مجزوماً كالكي لا يطلق اسم الا والحق به الحلال ونحو
 او عشي به لا عكسه محضاً فيهما **هـ** اي ويجز انما من غير الذهب والفضة عشي باجدها وقوله محضاً يجز
 من الموم الذي لا يحصل منه شيء العرض على الناس فانه جائز فان حصل منه شيء فهو حرام ولا يجز انما من
 ذهب وقضة عشي نجاس ويجز ان كان العشي محضاً لان السرف غير طاهر **وقوله** وكذا ضية لافضة
 بحاجة وضغرة فوان لمع وبواجد كره **هـ** يتردد ان الضية من الذهب حرام مطلقاً وهو الاصح خلاف
 ما في الجاوي واما من لافضة فالاصح انها ان كانت ضعيف في العرف والعادة وكان الانا يحتاجاً
 الى الضية وكانت على قدر الحاجة فهي جايق والمراد حاجة لاننا لا نعذر غير الضية فان ذلك ضرر
 بخولانا كاله وان كانت الضية كبيرة لكن ايها الحاجة او ضعيف ولكن لا حاجة اليها كزيت **وقوله**
 ولو لمج شرب واستوعبت جزاه يشير الى خلاف فان في الضية وجه انها تجز اذا كانت تلاق في الشرب
 مطلقاً وجهها انها لا تجز الا اذا استوعبت جزا من الانا كاسفله واجد جوابه وهذه المسائل
 المذكورة مفصلة على الف وتمايه وسبع واربعين مسئلة **هـ** موقوف ان يقول انما ذهب كبير حرام
 وعشي نجاس يحصل جلال لا يحصل حرام وقضه يحصل حرام لا يحصل حرام من خسر وفي نافضة وعشي
 نجاس يحصل لا يحصل وذهب يحصل لا يحصل حرام ايضاً وانما من غيرهما كالحاشي ونحو وعشي يذهب يحصل
 لا يحصل وقضه يحصل لا يحصل حرام ايضاً من خسر عشرين مسئلة في الاواني الكبار التنقيب
 فانه كبير لغير حاجة حرام ومغشاه يحصل جلال لا يحصل حرام وذهب يحصل حرام لا يحصل حرام

[illegible]

ما به واثنى عشرة يكون الحمل
من خمس وفي كثير من حاجة خمس مغيرة وحاجة خمس ولغير حاجة خمس من عشرة
في صفة الفضة وفي صفة الذهب مثلهما وفي صفة غيرهما ستة عشر تكون الجملة ستة وخمسين
هذا في غير محل الشرب وفي محل الشرب مثلهما لان الوجه المفضل لا يفرق بين محل الشرب وغيره
الجملة مائة واثنى عشر مسألة هذا في صفة من يلع من بعد فان لم يلع وجهه حاجة فغيره خمس
اول غير حاجة خمس ايضا هذه عشرة وفي الفضة مثلهما وفي غيرهما كالغاش وجوه فان يكون مائة وعشرون
مسألة هذا في صفة لم تستوعب حراما لانا وفيها اذا استوعبت مثلهما يكون الجملة مائة وثلاثين
مسألة وتضيف لها مائة الا وفي كيان وهي خمس عشرة تكون الجملة مائة وثلاثة وثلاثين مسألة
وفي الا في الصفة مثلهما وفي الجملة تكون الجملة خمسين وتسعة واربعين مسألة هذا كله في
الاستعمال وفي الاحتياط مثلهما وفي الترتيب مثلهما تكون الجملة الفاضل مائة وتسعة واربعين مسألة
وبغيره منها وفي ذلك الا وفي غير الذهب والفضة من الحوائج الفضة لا يجوز وهو الا في
يعرفها الا الحواض فيلزم الشرف فيها ظاهر ويظهر من طلاقة انها تجوز على النساء كرجال والاعمال
يرجع فيه الى العرف والعادة كالاكل والشرب والاجتماع على المحرمه وبغيره من جرمة الاحتياط
الاستحباب عليه وعدم وجوب الا في شرب كاستعماله ومن قوله مختار حوازا استعماله مع الذهب الفضة
الذي لا يتفضل **وقوله باد** فرض الوضوء غسل الوجه وشعره وغيره وملاقى من
زاس وشربة ومحل تخفيف واذن وتحت ذقن وكحي **اعلم** انه انما يغسل الوجه لانه اوله في
الوضوء الفعليه في غسل الظاهر منه لان الوجه مأخوذ من المواجهة وهي تقع باظهاره فيدخل
فيه الشرب وجمرة الشفتين وما ظهر من انفا لمجدوع ويغسل ما على البشرة من شعرها وما على
الاما استثناءه واستثناءه ان منبت شعر الراس اذا خالف المعتادة يورث في المحل فوجوده في جدار الوجه
غما يغسله وغسل ما تحته وعبره في بعض الراس يسمى متلعا لا بوجهه وازاد بقوله وملاقى من
غسل الوجه بغيره وملاقى وفيه تنبيه على حكمين احدهما بعد ما يغسل الوجه فانه ما بين هذه الجدة والمدة يكون
والثاني في احاطة غسل الحرة الملا في للوجه من شارب جوده فلا بد من غسل شيء من الراس سواء انقلع الراس
او بقي شعره فلا يجزى لا غسل الحرة الملا في للوجه منه واما موضع القطع فلا يغسله ويغسل شيء من
الزرة ومحل التخفيف وفيه نصيح بانها من الراس اذ لم يوجبه لا غسل شيء منها احتياطيا كما يجب غسل مثله
من الراس وكذلك من الاذن واستل الذقن والمخمين **اعلم** انه في الجاوي اكتفى بتجديد الوجه عن
ذكره واقتصر عليه وفيه نظر لانه جزم وجوب الغسل في المجدود ولا بد من غسل شيء من الجدة كما ذكره
الائمة **وقوله** لا باطن شعره وحية رجل كنهه اي يغسل شعر الوجه ظاهرا وكذا باطنه الامن
شيين احدهما شعر الحية الكنه للرجل لان النبي صلى الله عليه وسلم كان كثر الحية وقدر وكانه
اكفى لوجهه بغيره واجبة ومعلوم انها لا تنقل الى باطن الحية الكنه واما الجدة المذرة فيجوز غسل باطنها
لذيقها واما سائر الشعيرات النابتة في جدار الوجه فالعالم عليها الخفة فيجب غسل باطنها لان قوق الما
في غسل باطنها لقوته في غسل ظاهرها لمعها كجابل ولطافة الماء التي في سائر الشعيرات النازلة عن
جدار الوجه فيجوز غسل ظاهرها كلها وفيه تحقيق **ح** وي وجوب ذلك بالحجة النازلة نظرا على ان شعره ينفذ
لا احتياط **اعلم** في شرح المذهب ان النازل من الشعيرات الخفيفة ولو من الحية يغسل باطنها
وظاهرها كانت تغسل في جد الوجه **وقوله** ولوليت ونسيان يشير الى انه لو بقيت لمعة من الوجه
او اليد فانغسلت في الثانية والثالثة بقضيه السنية اجراه **واما** صورته في النسيان فبان

انه قد نوصا فيعيد الوضوء نا وجوبه فتغسل المعة وما بعده **وقوله** لا تجدد واجتنبه اي
لو توضى مرة التجديد فانغسلت المعة لم ترفع حديثا وكذلك اذا انغسلت في وضوء في به احتياطيا بان شك
هل اجرت ام لا لانها انغسلت في وضوء لم يجب **وقوله** قربنا وله بينه رفع حديث ولو من غير اجابة لا يعبأ
اعلم ان اليه في التقصير بالقلبي في فرض في الوضوء لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وبحيث
يقربنا وله اي اول الغسل فاقدم فيها من غسل الوجه لاغ ويحب تقديمها مع تسعة لمحتل ثوابها
ولو نوى عند المضمضة وانغسل شيء من لوجه معها اجراه ولو بينه المضمضة لان بينه رفع الحديث
قد جعلت في جملها وهو غسل جزء من الوجه لكنه انغسل بيته السنية فظن من مالوا بالجلوس من التجدين
نية الاستراحة ثم ذكر انه لم يستحب الثانية فانه يستحب ويجزى ذلك الجلوس وكما لمعة تنغسل في الغتلة
الثانية بنية السنية وقد اشار الى ذلك في المهمات وغلط صاحب الروضة في عدم الاكتفاء بالغسل
بنية الفرض **وقال** بينه رفع حديث اي شوا كان حديثه واجدا فواء او متعديا بان نام ومنه
فواها او نوى واجدا منها فانه يجزى لان الاجبات استباب متعديدة وحكمها واجد لا يتعدد وذكرنا
ليس بشرط فاذا نوى رفعه واما فيه الى سبيل تقع ولغاد كذا السبب فذكر السبب مع صحة النية لا
اشره حتى لو نوى رفع حديث غير حديثه عالطا ان تقع واما لا يرتفع اذا نوى بعد حصول النية بالثلاث
وقوله او يطهر عنه اي عن الحديث فلو نوى الطهارة ولم ينو عن الحديث لم يجز على الصحيح لانها تقع
على الحديث والحدث ولا بد من تمييزها بالنية **وقوله** او اذا وضوءا لداير حديث يعني ان ينيه اذا الوضوء
يرفع الحديث ولو لم يتعوض للفرضية **واعلم** ان صاحب الجاوي قدم قوله لا لداير الحديث قبل ذكره
اذا الوضوء ليجعلها مشتركة بين وضوء الرافهية والوضوء كالاستحاجة والاحتياط خضصوا
الاستحابة بالنية الاستحاجة وقالوا لو نوى دابر الحديث رفع الحديث لم ينجي نية لعدم امكان
مانواه انتهى ولا يخفى ان اذا الوضوء كذلك لان المتضمن لا يكون مجدا بخلاف نية الاستحاجة فافها
لا تاف في الحديث فضحت من دابر الحديث ومن غير **وقوله** او استحاجة مفتقرة هذا القم مشترك
فاذا نوى دابر الحديث او غير استحاجة مفتقرة الى الوضوء كالصلوة ومن المصحف والطواف والسجود
صح لان ذلك هو المقصود بالطهارة وعلم منه انه لو نوى الوضوء لقراءة القرآن وسماع الحديث لم يجز
بعد افتقار **وقوله** وان نفي غير اي غير المصوي من الاجداث او من المستباح ولو نام وبالدوش
ونوى رفع واجد منها دون رفع غير ارتفع الجميع وكذا اذا نوى استحاجة صلوة معية دون
غيرها صح واستباحها وغيره لما بينا من ان التعرض لاستباب الحديث لا يشترط فيلغوا ذكره وكذا
المستباح بالطهارة **وقوله** او نوى معها يترداه يعني اذا نوى يغسله رفع الحديث والمتروك والتنظيف
مع اجزاه لان التردد والتنظيف يقع منها فلف نية وقوله معها يخرج منه ما اذا غرت نية
الوضوء ونوى التردد فانه لا يجزى لان بقائه الوضوء كما انما نيت اذا لم يبارز منه نية اخرى **وقوله**
او فرقا يعني ان الوضوء ينجي نية مفتقرة على اعضا الوضوء بان ينوى رفع الحديث عن لوجه غير
الرأس فانه يجزى وكذا الوضوء في خلاف الصلوة **وقوله** ويديه بكل مرفق هذا هو الفرض الثالث
وهو غسل اليدين مع المرفقين لقوله عز وجل الى المرفقين فان قيل المرفق جدد فلا يدخل **قال**
قد تجلى معنى في قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم وهو محتمل لكنه قد اوجب في اول الآية غسل
اليدين ثم اخرج البعض فلا يخرج الا المستيقن المرفق غير متيقن خروجها لاجتماع معنى مع ولا تأكلوا
الله عليه وسلم غسل مرفقيه في الوضوء الذي قال فيه هذا وضوء لا يغسل الله الصلوة **وقوله**

كراش عصبه بقي مشبرا الى اليد لو قطعت من مفصل المرفق وجب غسل راس العصب وهو اجد عظمي
 وقيل لا يجب لان غسله مع اليد اما وجب تبعا والتبعية انه اصل فان قطع من العصب سقط الفرض
وقوله وما عليها اي وجب غسل ما يتبع محل الفرض من شعير وظفر وشلعة ويد واضمحرا يد
 وكذا باطن ثقب ظهر وان اكتسبت جلد من الساعد الى العصب وتلك منه لم يجب غسلها او عكسه
 وجبه **وقوله** وما جازاها من يدايت يعني اذا ابتدت يد رايه فوق محل الفرض وجب غسل ما جازاها
 محل الفرض لا ما فوقه **وقوله** فان استتبت غسلتا اي اذا استتبت الرايه بالاصليه وقد خضعت فوق
 من المرفق وجب غسلها معا ليخرج عن العبدية يعني ما اذا خرجت من المرفق فان الواجب غسلها
 بكل حال لا انها على محل الفرض فالرايه كالشلعة على اليد **وقوله** وسحب بعض بشراسه او شعرا ليجز
 عنه يده اوله او غسله بالكرن اي الفرض لا يراعي مسح الراس لقوله تعالى واستحوا برؤسكم والواجب ما
 ينطق عليه اسم المسح ولو بعض شعيرة وقيل تلك شعيرات ولكن الشرط ان لا يخرج باليد عن جبه الراس
 ومن العجان الزايف اعترض على الاحتجاب في شرايطه كونه لا يخرج باليد عن جبه الراس اعترضا معناه
 ان هذا الشرط يتعذر معه المسح على الشعر لانه قد اك واعلم ان كل شعيرة في جهة النبات يكون خارجا
 عن جبه الراس وان كان في عاية القصر فكان المزداد المذنب جهة الزقية والمكبين وهي جهة النزول
 انتهى فحفي على قوم معنى جهة النبات وظنوه جهة الجوان حتى قالوا في النامية في جهة القفا فيجوز
 المسح عليها ما لم يخرج عن جبه الراس وهذا لا يطابق منقولا ولا معقولا وجهة النبات في جهة العلو
 مشاهد ذلك في كل نبات وهو مزاج بدليل قوله ان كل شعيرة وان كان في عاية القصر يخرج باليد عن
 الراس في جهة النبات وذلك بفان قبه جلدة الراس وهذا الاعتبار يتعذر مسح الشعيرة على الراس
 اطلاقا فمخرج على جهة يتصور فيها جواز المسح وبعدمه وهي جهة النزول وانما ذكر الزقية والمكبين لانها معظم
 جهات النزول اذا لم يبق الا النامية فلو قال والمكبين الى جهة الوجه لزال الاشكال ولكنه اكتفى
 بذلك لظهور المعنى لانه لا عقل يقض ان مبد النامية الى جهة الوجه يقع في جهة الصعود لا النزول
 فان غسل راسه اوله به المسح اجزاه من غير تدب ولا كراهة **وقوله** وغسل رجليه كل شق وكعب
 اي هذا الفرض الخامس فيجب غسل الرجلين مع الشقوق ولا يحسن ذلك بالرجل بل كل شق وجعلها
 اذا انكشف وجب غسل ما تحته وجب ادخال الكعبين في الغسل وبما العظام النابتان عند مفصل
 الساق والقدم وحكمها في الشلعة والريادة حكم اليدين **وقوله** وسحب على كل خف طابا من صالح
 لتردد وزجما من غير الخرز اي ان غسل الرجلين لا يتعين بل يلزمه اما الغسل او مسح الخف لما روي
 انه صلى الله عليه وسلم اخص المستأمن من ثلثة ايام ولياليهن وليلتين يوما وليلة اذا فطر فليس حفيه ان
 يتبع عليها **وقوله** باعلى يشعر بالبعض وانما يكفي ما يمسح شيئا وان قل وانما لا يجزى الا باعلى الخف وهو
 الظاهر المجازي للفرض فلو مسح باطنه او على اسفله وجزه لم يجز ومحج الرافعي ان جرد الخف كاملا
 وخالفه النووي وهو الموافق لما في الكتاب وقوله كل خف مسح بانه لا يجوز ان يمسح على خف
 الاخرى او يمسحها ان كانت علية لكن لو فقدت جاز المسح على خف واحد والخف مشتمل المتخذ من
 جلد وغيره لاخره وقطعة آدم يلفها على الرجل ويربطها لا يمسح خفا **وقوله** وقيل عطاها اي طابا العين
 فلا يجوز المسح على جلد الميتة قبل الدباء **وقوله** صالح لتردد يعني شرطين ان يكون قويا وان يكون
 متابعه المشي فيه اما اذا كان زقيقا تحرق بالمشي او قبيلا او واسعا لا يمكن لتردد فيه لولا
 في البلدة لم يجز المسح عليه **وقوله** وربما اي وصالح كرد الماعن الرجل ومنعه النفوذ اليها وفيه

لو كان لا يمسح او الموضع او الموضع الذي فيه لا يمسح عليه

اجزاء عن الخف المنسوج الذي لا منافاة له ولا يضر نفوذه من موضع الخرز **وقوله** ما ترطها ولا يجب من
 اعلى يعني يجب غسله من القدم والكعبين من اسفله والجوان ولا يجب لستر من اعلى فلو كان فخر الخف والشيء
 يظهر منه القدم لم يضر والاعمال عن قوله في الجاوي لا من الاعلى لا يده يوم ان المستور من اعلى لا يجوز المسح
وقوله لبس على ظهره وذلك الحديث السابق اذا فطر فليس خفيه فيشرط اللبس بعد تمام الطهارة فان
 غسل رجلا ولبس ثوبا غسل الاخرى من ريع الاول وزيها ولو ادخلها في الخف واستترت بالكنة احدث قبل
 استقران قدميه لم يجز له المسح ولو نزع قدميه الى ثاق الخف ولم يطرأ فله زدها والمسح وفرض
 بان لا يصل عدم جواز المسح فلا يباح الا باللبس التام فاذا مسح استمر الجواز فلا يبطل الا بالنزع التام **وقوله**
 ولو مغضوبا ومشتوقا ان شئ به ان الاكثرين على جواز المسح على المغضوب وما لا يجز لستره من
 ذهب وعين تشبيه بالصلق في الثوب المغضوب وقال بعضهم لا يجوز لانه مأمور بان يزرعه ويتركه والمسح
 عليه رحمة فلا ساطع بعينه واما الخف اذا كان مشقوقا وله شح فليس له شح الشرح جاز المسح عليه
 والا فلا خلاف في حرقة والقطعة من لادها لا تسمى خفا **وقوله** لا تحرق اي لا يجوز المسح على محرق وان
 قل التحرق ولو ظهر من موضع الخرز شي فكل تحرق بخلافه ما ينفذ من المالى الرجل من الخرز المعتاد فانه يتسحق
وقوله وجزم فوق قوي الخرز فوق خف وخف ولها الجوان ان يكونا متعينين فلا مسح والخرموق
 قويا وجزم فيمسح عليه او عكسه او كانا قوين فلا مسح على الخرموق على الاستفلا ويظهر هذا كذا في قوله
 وجزم فوق قوي **وقوله** الا ان وصله بلل ولم يقصد الخرموق فقط يزاد امكننا قوين فان
 المقصود وضو لا بلل الى الاستفلا ولو ضوله اليه اذ يجمع وضو بطل المسح منها في ضوق وهو ان يقصد المسح
 الا على وهو الخرموق وجزم اما اذا قصد بها او قصد الاستفلا ولم يقصد شيئا كلفه اليه الوضوء فوضو
 البلل اليه يجزيه ويكون اجتماع فقدهما كاجتماع بينه التبرؤ والوضوء **وقوله** يوما وليلة من حدثه ولبسه
 في سفر قصره ازا بدت بين مبد المسح والها يوم وليلة لم يقم ومسافر لم يستسبح قصره فان كان في سفر
 قصر مسح ثلثة لياليها فان اقام في اثنا السفر لم يستكمل الثلث لانه انتهى من سفره فان كان في ثلثة اقام
 بعد ما مضى يوم وليلة نزع وفي وجه مسح ثلثة المدة واذا بقوله من حدثه ان يكون ابتداء المدة من حدثه
 بعد لبس الخف على طهارة كاملة لانه الزمان الذي يمسح فيه المسح كما ان وقت الصلوة الزمان الذي يمسح
 فيه الصلوة **وقوله** ان لم يمسح بجزءه مسح في ذكر موانع المسح اي لا يترخص المستأمن في الثلث الا اذا
 لم يبتدي بالمسح في الخضر فان توفي لا رجليه ثم سافر ومسح في السفر اتم الثلث ولو مسح اجد خفيه
 ثم سافر فليس له الامدة مقبلة بخلافه في الجاوي فانه جعل له مدة المسافر من مالم يستسبح كما معا في
 الخضر والصحيح خلافه **وقوله** ونزع نحو حب يعني انه اذا وجب عليه الغسل من جناية او جرحه في
 نزع الخف ولو غسلها من الجناية فيه ان نعت جانيته ولم يمسح حتى يزرعه لانه قد لزمه نزعها واشترط
 ان يلبسها على طهارة كاملة ويكفيه ان يزرع ثم يزرع ولو تجسست رجله لم يكلفه نزع ولو غسلها فيه
 اتم المسح **وقوله** فان انقصة او شك او اجل شرح او انكشف جزء غسلنا فقط اي فان انقصة مبد
 المسح وهو على طهارة المسح اجزاه غسل رجليه فقط ثم لم يمسح الخف بعد ذلك في قوله اخر انه يلزمه
 اعادة الوضوء وكذا يغسلها اذا شك في انقضاء المدة بان شك في ابتداء الحدث بل هو في وقت الظهور او
 او شك المسافر هل مسح في الجضر ام لا فانه يزرعه ويغسل رجليه ولا يقول انه مسح لان الاصل انه لم
 يمسح ولم يمسح بل يقول الغسل هو الاصل فلا يبعد عنه الا يبين وكذا يغسلها اذا اتم الشرح وان لم

من مرقاة المفاتيح

وَمِنْهُمْ مَن لَّمْ يَكُنْ لَهُ كِتَابٌ عَلَيْهِمْ يُبَيِّنُ لِمَنْ يَكُونُ الْفَتْحُ

وَقَوْلُهُ
الْوَلَدُ
الْحَرُّ
وَالْبَيْتُ
عَلَى
الْأَكْثَرِ
يَقُولُونَ
مُتَمَرِّ
نَسْلًا
الْمُعْتَمَدُ
أَسْنَدُهُ
قِيَامُهُ

من

فألقى الحج
شئ بعد فواته
في البحر
فمنعكم الله
الاستقام
الأخلاق
كأنها
بالحج
خلقة

[Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

عمر بن الخطاب

ويذهب اليان وبستان وجمع فريده اي الايتار في مستحق الاستغناء افضل اذ جعل الانتفاء من بعد
 والاستغناء باليتار اول اقتداء به صلى الله عليه وسلم فان كان ما بين يمينه وضيق اليسرى وان كان يحترق
 فاطمى باليسرى من غير استغناء باليمن فان استغنى يمينه وجوز استغناء اليسرى واستغنى يمينه وجوز
 ولا يردده فيجعل الفضل فان احتاج الى جعل الجرح حمله باليمن واستدركه وجرح اليسرى والجمع بين اليان
 والجرح اول فان ازيد الاقتضار على اجد بها فاما اول **وقوله** فضل الحديث فخرج غير منه من مقتاده
 كفضل مشكل اعلم ان الحديث اذا اطلق جعل على الاضغور الموجب للوضوء وان زادوا الموجب للفضل فبدون
 بالاصح في جرح الحديث الموجب للوضوء في هذه الاربعة الاول **خروج** الخارج من اجل السيلين لمعاين
 الا اني فانه لا يفتقر للوضوء بوجوب الاضغور فلهذا لا يفتقر الى الاضغور كما لا يفتقر الى الاضغور لوجوب الجرح
 ويتصور بوجوب الجرح البهيمه وانزاله مباشرة من وراء جليل واجلانه ممكنا مقبدا **وقوله** غير منه فيه
 اخزان من منى الراجح يخرج بعد الطهارة من فوج الموطوعة فانه سفل الموصود كل خارج يفتقره ولو زان
 خرج ثم رجعت او جلا او دخل ثم اخرج والخارج من اجدي قبل المشكل لا يفتقر لاجتال زيادته فان خرج منها ففتق
 ولهذا جعل في الكتاب الخارج من الموصود والخارج من قبل المشكل اجاب في الحكم سواء **وقوله** كفضل مشكل احسن
 من قول الجاهلي وفرجي مشكل اذ البدر فوج ناقص كان قوله غير منه اجتناب من قول الجاهلي غير المنى لما يناه
 اوله **وقوله** وثقة بعبد ولا اقل يعني ان من لم يخلق له مخرج فهو ثقته في المعبدة فان الخارج منها حكم
 الخارج من الاقل قطعاً قاله الماوردي وضاح الجاهلي **وقوله** او جرحا وقبلا سنده يعني ان المقيد لمن
 خلق له اقل لا يفتقر خارجها الا اذا كانت تحت المعبدة وتباعدت الاقل اما اذا لم تبعد واستند وكانت
 الثقبة فوق المعبدة اي عليها لا تحته لم يفتقر **وقوله** وزوال عقل لانوم ممكن مقبدا **وقوله** هذا هو الثاني
 من الاربعة وسواء زال الجنون او اغنا او سكر او نوم وبعد النوم من البراءة الجنون واستثنى من ذلك نوم ممكن مقبدا
 من الارض ونحو الحديث العيان وكما ان الله في نام فلتوصا فلان ان اذ انتقامه به لانه مظنة خروج
 خارج لا شعور وخروجه مأمون عند تكبير المعبدة ولا اثر للجناس ومبادي مشقة السكر وسواء نام في
 الصلوة او في غيره وهل المحتج ممكن مقبدا فيه اوجه اجمعها انه يمكن وفتق في الثالث بين نجاسة اللبثين
 انتقص وعين فلو نام ممكنا فرائد احدى اليدين قبل الانتباه او بعد او معه او شك فلا يفتقر وضوء المكان
 المستند على المذهب **وقوله** وتلا في بشرته وبشرتها وهذا هو الثالث وهو المشكل لقوله عز وجل اوجادكم
 من الغايط والمستتم الساعط المشي على الحصى من الغايط فدل على انه جرح مثله وحمله على الجماع ضرورة للفظ
 عن طاهر والحكم عن نظير بشرط تلا في بشرته يعني الرجل وبشرتها يعني المرأة ومقتضاه انه يفتقر وضوء
 اللامس والملبوس وان العبد كالتبر واجترز تلا فيهما عن المشي من وراء جليل وعن لمس غير البشر كالشعر
 والظفر والسن وافتقار بشرية الاشكال والزيادة كغيرها وان بشرية الامر لا يفتقر وضوء الرجل واللسان
 وكما الامتنان حكم البشر **وقوله** ولربمة لا يجرية اي يفتقر لو كانت المرأة ميتة وكذا عكسه لان اسم
 الانوثة لا يزيلها الموت هذا اذا كان لا يجرية مجرمين فان كانا مجرمين ولو لم يضرع او مقام لم يفتقر تلا فيهما
 لعدم الموجب وان كونه مظنة الشهوة واعلم انهم اعتبروا مظنة الشهوة لا تضابطه دون الشهوة لعدم
 تضابطها فتفتقر اجنبية لا شهوة لا يجرية مجرمين **وقوله** وصغروا بانه عطف على قوله لا يجرية
 اي لا يضرع فيهما او في اجد بها فلا يفتقر لعقبة لا شهوة لكن كبريت وان كانت هرة اذ لكل ساقط
 لا قطة ولا يفتقر بشرية عضو منها او من الرجل في جفها لمبان لعدم استمرارية وعدم مظنة الشهوة **وقوله**
 ومن فرج بشر ومبان ذكره وتكلمه وذلك ليجز من سر ذكره فليست في رجل الدين يسون فزوجه

يصلون واستمر الفرج يقع على القبل والبر من المرأة والرجل والصغير والكبير ونفسه والاحني والمراد
 بالبر من المقتض وينقص بشرية الذكر المبان دون عضو المرأة المبان والفتق ان ذلك يتوكل لانيته
 ذكره ولا يسمى العضو امرأة ولا المقطوع منها فزوجه من قوله ومن فرج بشران المنسوس فزوجه لا
 يفتقر وضوء لان النبي لم يات بصيغة التقاطع كالمش ويوجد منه ان العبد والشهوت ولا يفتقر لجل
 الفرج المبان وان لم يبق منه شيء لانه مظنة خروج الخارج **وقوله** بطل كذا زائدة معاملة اي اما سفل
 المشكل اذا كان بطل كلف دون ظاهره وما لا ينطبق عليه الكفان فامل مستبهم من ذلك لا ضابغ وجوانها
 كالظاهر لا يفتقر به ودخل بقوله لا زائدة معاملة الزايدان والجاملان فيفتقر بكل منهما والعاملة
 مع الزايدة وكل من يفتقر لا الزايدة اذا كانت له بمعاملة **وقوله** كذا كبريت يعني في جمل الامالة والزيادة
 فيفتقر بغير كل من الذكرين الجاملين وغير الجاملين والعامل مع الزايد لا يمكنه وقربا الى الذكر
 الا شل يفتقر وذلك عند اقتراذه وتعين ماله **وقوله** او بطل ضبع زائدة بامتت يعني اذا كان
 له اضعاف زائدة وشي فان كانت مسامحة لا يفتقر لان يفتقر على غير ستمها **وقوله** فيجز
 واضح من ماله من مشكل ومشكل بها ولو من مشكلين اي هذا الذي تقدم فيما اذا من لواضع واجها فان
 من لواضع مشكلا فطرت فان مشكلا ذكره او اشي فزوجه انتقص وضوءها اذ لا يخلو ان من مشكلا ومن لا
 عكسه لا جمل الزايدة وان مشكلا من نفسه او من مشكلا اخر او من مشكلين لم يفتقر لاجتناب
 القليل جميعا لا مكان كونها ذكرين وان اثنين ان مشكلا ذكره وقد عطف في الجاهلي قوله ومن لواضع
 ماله من مشكلا الى اخره على قوله خروج غير المنى فافتقار يكون قد عطف النواقض ستمه واعتبره عليه
 بذلك صاحب المصباح **وقوله** فان من ذكره وعلى ثم فزوجه ثم مشكلا اخرى لغت ان لم يتوكل عليها لانها
 من الاول لا يجب له ان يتوكل احتياطا وضوء الاحتياط يجوز في النجاسة لانه ما موز به ولا يحكم بطلانه
 الا اذا اتضح لامر بان الحديث فاذا فرض من مشكلا اخرى فلا يفتقر لاجتال انه قد كان محذورا
 بالمشكلا اول فلا يفتقر صلوته وعلما ان اجد فلا يفتقر باطله وذلك لا يفتقر لوضو الجنتين باحتياط
 وقد عطف على الاحتجاب صاحب الينابيع واشترط ان يكون بينهما جرح وهو غفلة منه عن قاعدة وضوء
 بغير اذا تضح وبان رجلا وكان المشكلا ولا الفرج فانه لا تقع صلوته الاخرى او كان الذكر بطلان لا وضوء
 الاحتياط بطل حكمه اذا استبان الامر والله اعلم **وقوله** وان من مشكلا ذكر مشكلا والاخر فزوجه او فرج
 نفسه انتقص واجد وفتق فلا يفتقر وانما قلنا يفتقر وضوءا جده لا بعينه لانها ان كانا رجلين فقد
 اجرت ما من ذكر وان كانا اثنين فقد اجرت ما من الفرج وان كانا رجلا وامراة فكلما اجرت المشكلا
 لكن هذا محتمل فلا يترك له يقين لطهارة وانتقاض طهر اجدها موجود على كل تقدير ولكنه غير متعين
 فتحت صلوته كل منهما باعلى الاصل فلو كان المشكلا محذوران يوم المشكل لما فتح اقتدا اجدها بالآخر **وقوله**
 ولا يرفع ظن يقين جرح وظهر **وقوله** هذا باعلى القاعدة المشهورة في استصحاب اليقين والاعتراف عن
 الشك من يقين الجرح وشك في الطهارة باعلى يقين الجرح ومن يفتقر للطهارة وشك في الجرح ينسحب على
 يقين الطهارة قال صلى الله عليه وسلم ان الشيطان ليأتي اجدكم فينفي بين يديه فيقول اجرتا احد
 فلا يضر حتى يسمع صوتا او يجد رجلا فامر صلى الله عليه وسلم باستصحابه قلت وقد خالفها في الجاهلي
 وقال ان يقين الجرح يرفع بطل الطهارة تبع فيه الزايف فالسواء هو غير معروف للاحتجاب بهذا
 جرحه النووي من الروضة وغيره والمدعي ان استصحاب اليقين في الجرح والطهر واحد وان
 الظن هناك المشكلا يرفع اليقين فيها وليس مرادهم باليقين اليقين في الجرح لا استصحابه مع الشك

في الجرح
 في التيمم

اس التيمم
 في التيمم

التيمم
 في التيمم

الاصل

كل ما لا يفسد من النعم مع زيادة قدره

لا تخافون قدر من الماء ان قوله ولو نسيه رادها اجتناب من قول الجاهلي زيادة لا يفقه وذكر ان من
المثل لثمن الجاهل والنسيه ان كل من حاله من مثل وحسن النسيه بالزيادة اللايقه موهوم غير الموهوم
الى ان يلبس به خصص الجاهل من ان المراهق بالزيادة اللايقه من مثل النسيه **وقوله** لم يترس اي يحل هذا لما
بالنسيه على الموتى بالانجاب ان قدر الاجل بعد معلومه ببلده **وقوله** واستجاف دلوا قراض ما
واتاهه لا يي ويحس اي ويجتنب استعانة الدول والاشقاء ولا اقراضها ولا اهاب العوض واقراضه ليعظم المنه فان
يجل المستاحبة ولا يلزمه اهاب الدول والاشقاء ولا اقراضها ولا اهاب العوض واقراضه ليعظم المنه فان
قبيل الكفا وجبة الشرائع وفيه زيادة على الجاهل ولم يترسوا الا قراض ولا زيادة فيه قلنا لا يلزم
لا يتاحل في ابلز منه الشرائع الا والمال غاي لا يلزمه الا قراض **وقوله** ويطلبه في الوقت الحاجة وقمه
ما يقرب يقرب يعني ان من معه ما يحتاجه للطعام لا يبيع به في الوقت من غير حاجة فان باعه وبهره
يتمد ما يقرب 2 هذا القرب لا تدنا على ملكه فان تلف مخيمه ولو لفرق في الوقت الذي يباعه فيه **وقوله**
واستزد فان يترقى الاولي اي واذا ابا الما او وهته وقلنا لا يبيع به ولا هبته لزمه استزدان ولا
يتمم وهو فادى على استزدان كمن يقيده بان يغفل عليه مثلا لزمه قرضه كذا الخلق التي باع الما في وقتها
على الاصح وفيه يقضي على ما يورده بوضو واجبه **وقوله** ولا ينتظر في ثوب وبت ومقام نوبة بعد الوقت
يعبر ان اشوب يجد ثوب على بين او عراة على ثوب او يجنسون على موضع يبيع قائما فان رجا النوبة في الوقت
انظرها وان علم انها لا تنقله الا بعد الوقت لم ينتظر **وقوله** ويوتر العطشان فقط اذا اخذ قترانها
ولوليت قترانها ليعطشان يعني ان من كان معه ما يحتاج اليه للطعام في الوقت لا يجوز ان يوتر
الا لعطشان بل للعطشان ان ياتخذ قتران غير عطشان بقمته ولو كان مليت لم يغسل فيشر به
الميم **قال** الشافعي ويلزمه قيمته ثم قال لا لا يجاب وانما الزمه ذلك والمماثل لان غرامته غير
المفارقة للبلد والمما لا قيمة له بحجف بالمغلوب منه **قلت** والذي يظن ان ذلك جار على القاعدة
في سائر المشتريات وذلك لان الما وان كان مثليا فان لقله مونه والعجيج ان من تلف شيئا لقله مونه
اذا طفر به في غير بلد تلف ليطالب بالمثل بل بقيمة بدل التلف ولا يكلف بالمغلوب منه قبول المماثل ايضا
بعد اخذ القيمة لو اجتمع في بلد التلف لم يكله زده واستزد اذ قيمته على العجيج وما يورده ما قلناه ما قاله
في الرقمنة بعد ذكر وجوب قيمة المماثل في الممانعة انما لو اجتمع في الممانعة هل ثبت التراد بينه وجاه
فان قيل قال في البلد يختلف قيمته بحسب القرب والبعد من بحر الممانعة **قلت** اختلافكم جوابا للبلد
في حتما كما خلا حكم البلدين في غير فاذا تلف ما في جانب من البلد بعد من الممانعة طفر به في ذلك الجا طالبه
بشله فقط وان طفر به في جانب الممانعة بالقيمة كالوظف من تلف مثليا له مونه ببلد اخر وذلك لان
الما لا يختلف قيمته في البلد الواحد بل بالاختلاف الما فالمنظر الى المونه وقد وجدت **وقوله** فان اوصى
فالعطشان ثم اوليت فان ما نامجا وقبله كالا فضل ثم يقرع ثم تحس ثمر جابن ثم جبه **اي** اوصى بالاولى
الناس به فالهم به العطشان لان به يحفظ وجهه ثم اول ميت يعني اذا اوصى به ولم يكن هناك ميت كان
اول ميت بعدت اولى به من الثاني لان الاول قد استجفه فان ماتا شان معا او ما قبل الاستحقاق الا ايضا
قدم الا فضل ويعني الا فضل بالعلم والورع والسن ويحس وان استويا اقرع فان لم يكن ميتا وكان فضل
شر فالمتجس ثم بعدت الجاهل لان جدها اشد من الحب باستقاط وجوب الصلوة وجزئة الوطء **وقوله**
لان كفي محدثا دونه يعني اذا كان الما بكمي المحدث دون الحب فالجهد اولى فان كفي علامتها وجبة او
الحب دون المحدثا ولم يكف واجبا فالجهد اولى **واعلم** اني بدلت بين عانة الجاهلي وخصصت التقدير
بالوصية لان الترتيب فيها يكون مستحقا وفيما الزم للاول يكون شرط الصفة ثم فلو قيل فلو عزل نفسه

المستحق

لا يستحقه احد فلو عرفه الما اربعة الامز لغنا لا ولي جاز لا يمان على ملكه **وقوله** ويخوف مجد ورو
زيادة مرض ويطير وفاجش شمس ظا يتر اي ويجوز التيمم من خوف من استعمل الما من الجاهل وزا كالملف
المطر من وزد وسوا تلف الروح والعصو وكذا اذا خاف الزيادة في المزمروا ويطا الزوا لو خف لهما وكذا اذا
خاف شيئا فاحشاه اتر الما غير الفاجش كتر الجرح لا يضروا الفاجش ان كان ظاهرا كالتواء في الوجه
ويجوز فله التيمم وان لم يكن ظاهرا كما يحل لثبات جال المنة لم يمت **وقوله** ولو جرح طبيب نفسه اي يتمم
هذه الاشياء اذا علمها فان خفي عليه كفي ان يجله بذكر طبيب نفسه وهو المما اليه العزل وقوله ولو
يجرح طبيب الجرح من قول الجاهلي بخير طبيب فانه قال **القول** في يومه اشتراط خبر الطبيب وان لم يكن
علم نفسه وليس كذلك **وقوله** لا تاله اي انما يتمم خوف ما ذكرناه لا خوفه لو فقط **وقوله** وغسل دوح
ككسر مججاي ويتمم من عليل وقت غسله فان شرب من شجا ايا الجرح **اي** يخرج من جرح او كسر
خاف من استعمال الما قد مناه ان يغسل العجيج ويتمم من الجرح شوا كان عليه جرح ام لا فليست بطل
في غسل العجيج جرح الجرح ولو جرحه ثم يتمم من عليل كل عضو بمما كمالا وقت غسله ولا يغسل عن عضو
حتى يكل طهارته غسل شجا ويغسله ويغسل موضع الجرح بالتراب وان كان مستورا بالماء
او جبين وغوا وجب تيمم السائر شجا بالما وقت غسله ايضا الجرح انه على الله عليه وسلم امر عليا
بالمسح على الجبائر ولا يجب مسحها بالتراب على الاصح ثم المسح بالما لا ينفذ وكسح الخف مسح بالما لا يجزى به
مسح القليل من السائر وان كان يجزى بالخف وقوله في الجاهلي ان شرب بعد قوله ويجرح وكسح
مسح العجيج ومسح مستوعب بالما يومه انه شرط في الجميع وليس كذلك وانما هو شرط لوجوب المسح بالما
فقط **وقوله** والتسديد اي على العجيج وفيه وجه انه واجب **وقوله** ويبيع بالتيمم وجه لغرض اخر
يعني انه اذا غسل العجيج ويتمم من الجرح وملي فريضة فليست له ان يضي قرضا اخر الا باعادة التيمم وكفيه
عن الغسل بعد وقوله في الجاهلي ببيع التيمم مع ما يترتب عليه من الغسل يترد اذا كانت الجراحة في اليد
فيمسحها فمكاته الساعة غسل يد فليز به مسح زامه وغسل يديه والعجيج كمالا النوى عند المحققين
انه لا يبيع بالالتيمم وجبه **وقوله** وبطل يترد فيغسله وما بعده لا يرفع لصوق التيمم يعني انه اذا
يتمم من الجرح ثم يري بطل تيممه وجب غسل موضع البلة وما بعده لوجوب الترتيب هذا في الوضوء لو كان
التيمم من الجرح بجذلية ثم يري بطل التيمم فيغسل موضع البلة فقط اذا غسل الترتيب فيه ولو تم
الترتيع للوضوء فوجبه عليه لم يطل تيممه وان يطل تيممه الما والفرق عند الشافعي وهو الذي ذكره
الفقوني ان تيمم الما بوجوب الطهر تيمم الا بدمال لا بوجوب البحث عن الا بدمال **قلت** وتوقف الامام 2
قولهم ان تيمم الا بدمال لا بوجوب البحث **قلت** مراد الامام ان عدم وجوب البحث لا يستلزم وجوب البحث والفرق
فوقه بعض الاصحاب غير هذا فقال ان تيمم الما بوجوب طهر الما وتخييله فيبطل تيممه وتيمم الا بدمال لا بوجوب
طهر الا بدمال وتخييله وعلمه المتولي فقال ان الا بدمال ليس بجعل يصيغه جعلت اطلب الا بدمال عند
البحث من الا بدمال لان البحث من صيغته فلا يترد ما اعترض به الامام على هذا الفرق فافهم ذلك والله اعلم
وقوله فصل زكك التيمم نقل تراب طاهر خال من كبرياء بل وشوي بقى اسمه يعني ان التيمم لا ينافي
النقل فلو كان على عضو تراب فزده لم يجز نعم لو نقله ثم اعاده اجزاه ويشترط كون المنقول ترابا
ولا يصح شمس من الطاهرات غير التراب لقوله صلى الله عليه وسلم جعلت في الارض سجدا وترابا طاهرا
فخصص التراب بعد ذكر الارض ويحرم سائر انواع التراب على اختلاف الوانه كالاغفر والاجر والاسود
وكذا المسح والرمال ان كان لها غبار ويشترط كونه طاهرا فلو لم يزل عليه تراب ولم يعلم الغاصد
به تطيبا فيه قوله الاصل والظاهر وانكر الوضوء قول الظاهر من ان طاهرا من تطيبا وان علم الغاصد

لو كان الما بوجوب طهر الما وتخييله فيبطل تيممه وتيمم الا بدمال لا بوجوب طهر الا بدمال وتخييله وعلمه المتولي فقال ان الا بدمال ليس بجعل يصيغه جعلت اطلب الا بدمال عند البحث من الا بدمال لان البحث من صيغته فلا يترد ما اعترض به الامام على هذا الفرق فافهم ذلك والله اعلم

طبعة

مجلس ۱۰۰

مكت اجراء من شطر دهر لا تفصل **وقوله** متعلق بمتعلق اي النقا المختل من الدم بعدد
من خمسة عشر قطعا لا ما في الطرفين لكن بشرط ان يكون الدم الممتد به جميع جيفا اي لا ينقص
يوم و ليلة فلوزات يوماد ماوا زبعة عشر نقلا ليلدة دما فاكل جيف وكذا اذا زات الدم سابعة من
ساعات وتكرز ان اجتمع يوما و ليلة والا فلا **وقوله** كما قل طهرت يعني جيف اي بشرط ان يتقدم
الجيف خمسة عشر يوما طهرت لاها اقل الطهر واما اكثر فلا جيلة ولقد اذا كان بعه جيف فان كان
بعلا الطهر نفاس لم يشترط بل لوزات الدم حامل لم طهرت يوما او يومين ثم ولدت فالدم بعد الولادة نفاس
قطعا وهي كون الدم الذي قبل الولادة ولم يتغير طهرت كما جيفا وحيوان الاصح انه جيف **قال** في
العزلة لانه تقدمه طهرت كامل ونقصان الطهرت ما يورثها بعه فيا قبله **قال** وهذا صريح في ان الجيف
لا بد ان يتقدمه طهرت خمسة عشر يوما سواء كان قبله جيفا ونفاس وهو الصحيح المقتضى به والمجاوي
وقال ابن الجوزي في تحريراته انه بعد تمام النفاس يكون جيفا وان لم يطهر خمسة عشر ونقصه عن شرح
المذهب للخوازي **قال** وهو مقتضى كلام الزايع وغيره وقل طهرت فامل بين الجيفتين انما الزايع
فقد صرح بخلافه وهو انه لا يفرق نفاسا وكذلك الامام في الهية واما استدلاله بقوله طهرت فامل بين جيفتين
فذلك اجتزاز من طهرت فامل بين جيفتين سابق ونفاس لاحق لا عكسه ولا يلزم منه ان يكون اجتزازا عنها
وقر قواين السابق واللاحق بان النفاس الاحق قد فصل بينه وبين الجيف الولادة وهي ادل على تحيد
النفاس من خمسة عشر على الجيف ولهذا قالوا انه لوزات حامل خمسة ايام دما ثم ولدت والدم متعلق بالجيف
ان ما قبل الولادة جيف وما بعده نفاس ولو جاوز النفاس الشين في مستحاضة على المذهب ولو استمر
جيفا لم يجعلوا المنقل بالنفاس جيفا كما جعلوا المنقل بالجيف نفاسا لان المنقل ما دون خمسة عشر
كالطهرت في عرف الشارع والله اعلم **وقوله** ولو بعد نفاس اي لو نقصت يوما او يومين او وضعت ولم
دما ثم طهرت خمسة عشر زات الدم فلا صح انه جيف لان نفاس فلونقص عن اقل الجيف فالاصح انه دم
فان لا لبطهرت الكامل قطع حكم النفاس وان كانت مبدته باقية **وقوله** ويجوز ان يبقه ولو
جاءلا وبين قومين لا في طلاق وعبد ولا يطلاق اي لم يرد ووبه المزاة الدم بحكم جيفا وتجزم البقاء
والوط سوا انه جابل او جامل فان الدم الذي نراه الجامل جيف في الاظهر لا دم في ايام الجيف
فكان كدم الجابل ويزن عليه احكام الجيف لانه لا يحرم الطلاق فيه ولا يتحقق به العدة ولو ولدت
جامل وبقى في بطنها ولدا اخر ثم زات الدم كان جيفا لا نفاسا على الاصح لانه دم خرج قبل فراغ الحمل
فلا يكون نفاسا وقد جمع شرايط الجيف فكان جيفا واما الدم الخارج جالة الطلق فليس جيفا لوجوده في
الولادة ولا نفاسا لنقصه عنها وكذا الخارج مع الولد في الاصح **وقوله** فان نقصت ونظرتا قطعا
اي كما انه بربوية الدم بحكم جيفا كذا في انقطاعه بحكم بطهرت وان عاد الدم بان الصل جيفا وان
انقطع حكما بطهرت وهكذا ما لم يتغير فان زات الدم يوما ثم انقطع ولم يزل لم يزل ما غسل الا جيف
الصلون التي تركتها **وقوله** وان غيرتها قويا فيلحق بها الجيف اي اذا جاوز الدم خمسة عشر
قوي وهي المين التي ترى الدم قويا وضعيفا وسياقي بيان ذلك فتجيب ايام القوي ويجعل الضعيف
استحاضة لها في حكم الطاهرات سواء كانت مستبلة او معادة ذالقة واناسية لان التميز عاصمة
قائمة فقدمت على العادة على الاصح وسواء انقص الضعيف على تسعين يوما او جاوز لقوله صلى الله عليه وسلم
ان دم الجيف اسود **وقوله** اذا كان ذلك فبعض الصلوة واذا كان الاخر فاعسلى ومثل لكن لا ترد الى القوي
الا اذا كان يعل جيفا بحجه شروطة وهي ان لا ينقص عن يوم و ليلة ولا يرد على خمسة عشر وان
لا ينقص الضعيف عن خمسة عشر يوما مصلة **وقوله** بضعيف مختل والجوف بعه اضعف ومجاوي يعني اذا

زات خمسة سوادا ثم يوما جيفا او نفا خمسة سوادا ثم اطفى الجفة والجيف احد عشر يوما
والنفا او الضعيف المختل بين القويين جيف وكذا اضعف بقدمه قوي وعقبه اضعف منه فاذا زات
خمسة سوادا ثم خمسة جفة ثم اطفى النقص فالاجمة مع الا سواد جيف لا يبعده اقوى منه وبعده
اضعف منه فلونقص الضعيف لغايب زات جفة ثم سوادا ثم شق جيفا السواد فقط وكذا ان
ناخر الضعيف وكان الاضعف قبله بان سوادا ثم نصف جفة وكذا ان لم يعل جيفا كما اذا
زات عشرة سوادا ثم جفة فانما الجمع بينهما لا يعلان جيفا جيفا السواد فقط **وقوله** والا فبوز
بكل اثنين مستبلة اي وان عذرا لا يحسن ولو لم يكن مية ذات قوي وضعيف بصل جيفا وهي مستبلة
فان اثنين ان جيفا يوم و ليلة وجعل ذلك مراد المستبلة لانه يقين وما وراه مشكور فيه **وقوله** وان
لمعجادة جيفا وطهرت او وقتا متاخلا اي وان لم يكن مية ذات قوي وضعيف بصل جيفا وهي مستبلة
لها عادة في الجيف والطهر وغرفت العدة والوقت فان اثنين ان جيفا ايام العادة لقوله صلى الله عليه
وسلم المرأة التي كانت لهريق الدم لم تنظر بعد اليالي والا يام التي كانت تجف من الشهر قبل ان تصيب
الذي ماها فلنترك الصلوة قدر ذلك من الشهر فان كانت تجف خمسة من الشهر وطهرت خمسة وعشرين
جرت على ذلك جيفا وطهرت وتبين ان ايام النقا المختل في ايام العادة جيف فعملت من هذا التقسيم ان
التميز مقدم على العادة **وقوله** وثبت بمنع اي ثبت العادة من لقوله صلى الله عليه وسلم لستظر
عبد اليالي والا يام التي كانت تجف من الشهر قبل ان يصيبها ماها فاعتبر الشهر الذي قبل
الاستحاضة فان تعدد شهورها ولم تنضب طهرت الى ما قبل شهر الاستحاضة **وقوله** ولو تميز امرئ
لوزات المستبلة خمسة اسود وما في الشهر جيفا بان عادتها خمسة ايام حتى لوزات الدم في شهر
واحدة زدتا الى خمسة ايام لان التميز قبل ثبوت العادة والعادة ثبتت بمرق وقدمت **وقوله** وتعلق
بهرتين اي ثبتت نقل العادة بهرتين فلوجازت في شهر ثلثا ثم في شهر جفان ثم في شهر سبعة ايام عاد
دورا اخر هكذا وينفق المراتب في ستة اشهر من هذا التقل وزدت اليه **وقوله** وتجوز ان يعل المرء
او منعت فان سمر بان طهرت او في الدور الثاني بطهرت فان انقطع بان جيفا اي واذا كان غير
الدم المرء الذي هو يوم و ليلة في حق المستبلة وايام العادة للمعجادة اضعف في حق ماها التميز
اما كونه مستبلة او كونه معجادة فمطهرات ميز معجادة ونقص عنها فانما في الدور الاول بحكم على
الجميع بالجيف فيفطر ولا يصلح بان ينقطع قبل خمسة عشر فان استمر وجاوز بان ما حكمناه
بعد المرء وعند الضعيف جيفا طهرت وفي الدور الثاني بحكم بعد المرء وعند الضعيف بالبطهرت في الجميع لانها
علة منسية فالطهرت بقا وان انقطع خمسة عشر بان ما حكمناه بطهرت جيفا **وقوله** ولا جيف
لخومستبلة زات يوما و ليلة نقا جيفا اي يعطى دم مستبلة او من عادتها الاقل يوما يوما لا يليل بان
كانت ترى يوما و ليلة نقا وهذا الى فوق خمسة عشر فلا جيف لها لان اليوم لا ليلة لا يعيد جيفا
ولا تسيل الى زيادة في المدة ولا يجعل النقا جيفا لانه لم يخل دما في المدة فلها حكم الطاهرات بخلاف
ما اذا انقطع يوما و ليلة فان جيفا النبوة الاولى من كل شهر **وقوله** والقوي ما جف من نحن وتين
وقر لون اكثر من ما ستره اعلم انه قد تقدم في المين ان القوي هو الجيف واراد هنا تبيين لقوي
لان دم الجيف قوي من دم الاستحاضة لونا وتساو حنا اما اللون فغير قطعا وكذا الاخران على
الاصح ولا يخفى ان الاسود اقوى من الاجمة والاجمة اقوى من الاشقر والاشقر اقوى من الاصفر
اجمع من هذه الحاصلات فيه اكثر فواقرى فان كان اجدها اسود والاخر اجمة متقنا حنا
فواخف على الاصح وان كان مع الاسود نحن وتين ومع الاجمة اجدها فاجف الاسود قطعا والله اعلم

والا فبوز
بكل اثنين
مستبلة
اي وان عذرا
لا يحسن
ولو لم يكن
ميه ذات
قوي وضعيف
بصل جيفا
وهي مستبلة
فان اثنين
ان جيفا
يوم و ليلة
وجعل ذلك
مراد
المستبلة
لانه يقين
وما وراه
مشكور
فيه
وقوله
وان لم
معجادة
جيفا
وطهرت
او وقتا
متاخلا
اي وان لم
يكن مية
ذات قوي
ضعيف
بصل جيفا
وهي
مستبلة
لها عادة
في الجيف
والطهر
وغرفت
العدة
والوقت
فان اثنين
ان جيفا
ايام
العادة
لقوله
صلى الله
عليه
وسلم
المرأة
التي
كانت
لهريق
الدم
لم تنظر
بعد
اليالي
والا يام
التي
كانت
تجف
من
الشهر
قبل
ان
تصيب
الذي
ماها
فلنترك
الصلوة
قدر
ذلك
من
الشهر
فان
كانت
تجف
خمس
من
الشهر
وطهرت
خمس
وعشرين
جرت
على
ذلك
جيفا
وطهرت
وتبين
ان
ايام
النقا
المختل
في
ايام
العادة
جيف
فعملت
من
هذا
التقسيم
ان
التميز
مقدم
على
العادة
وقوله
وثبت
بمنع
اي ثبت
العادة
من
لقوله
صلى الله
عليه
وسلم
لستظر
عبد
اليالي
والا يام
التي
كانت
تجف
من
الشهر
قبل
ان
يصيبها
ماها
فاعتبر
الشهر
الذي
قبل
الاستحاضة
فان
تعدد
شهورها
ولم
تنضب
طهرت
الى
ما
قبل
شهر
الاستحاضة
وقوله
ولو
تميز
امرئ
لوزات
المستبلة
خمس
اسود
وما
في
الشهر
جيفا
بان
عادتها
خمس
ايام
حتى
لوزات
الدم
في
شهر
واحدة
زدت
الى
خمس
ايام
لان
التميز
قبل
ثبوت
العادة
والعادة
ثبتت
بمرق
وقدمت
وقوله
وتعلق
بهرتين
اي ثبتت
نقل
العادة
بهرتين
فلوجازت
في
شهر
ثلثا
ثم
في
شهر
جفان
ثم
في
شهر
سبعة
ايام
عاد
دورا
اخر
كذا
وينفق
المراتب
في
ستة
اشهر
من
هذا
التقل
وزدت
اليه
وقوله
وتجوز
ان
يعل
المرء
او
منعت
فان
سمر
بان
طهرت
او
في
الدور
الثاني
بطهرت
فان
انقطع
بان
جيفا
اي
واذا
كان
غير
الدم
المرء
الذي
هو
يوم
و ليلة
في
حق
المستبلة
وايام
العادة
للمعجادة
اضعف
في
حق
ماها
التميز
اما
كونه
مستبلة
او
كونه
معجادة
فمطهرات
ميز
معجادة
ونقص
عنها
فانما
في
الدور
الاول
بحكم
على
الجميع
بالجيف
في
فطر
ولا
يصلح
بان
ينقطع
قبل
خمس
عشر
فان
استمر
وجاوز
بان
ما
حكمناه
بعد
المرء
وعند
الضعيف
جيفا
طهرت
وفي
الدور
الثاني
بحكم
بعد
المرء
وعند
الضعيف
بالبطهرت
في
الجميع
لانها
علة
منسية
فالطهرت
بقا
وان
انقطع
خمس
عشر
بان
ما
حكمناه
بطهرت
جيفا
وقوله
ولا
جيف
لخومستبلة
زات
يوما
و ليلة
نقا
جيفا
اي
يعطى
دم
مستبلة
او
من
عادتها
الاقل
يوما
يوما
لا يليل
بان
كانت
ترى
يوما
و ليلة
نقا
وهذا
الى
فوق
خمس
عشر
فلا
جيف
لها
لان
اليوم
لا ليلة
لا يعيد
جيفا
ولا
تسيل
الى
زيادة
في
المدة
ولا
يجعل
النقا
جيفا
لانه
لم يخل
دما
في
المدة
فلها
حكم
الطاهرات
بخلاف
ما
اذا
انقطع
يوما
و ليلة
فان
جيفا
النبوة
الاولى
من
كل
شهر
وقوله
والقوي
ما
جف
من
نحن
وتين
وقر
لون
اكثر
من
ما
ستره
اعلم
انه
قد
تقدم
في
المين
ان
القوي
هو
الجيف
واراد
هنا
تبيين
لقوي
لان
دم
الجيف
قوي
من
دم
الاستحاضة
لونا
وتساو
حنا
اما
اللون
فغير
قطعا
وكذا
الاخران
على
الاصح
ولا
يخفى
ان
الاسود
اقوى
من
الاجمة
والاجمة
اقوى
من
الاشقر
والاشقر
اقوى
من
الاصفر
اجمع
من
هذه
الحاصلات
فيه
اكثر
فواقرى
فان
كان
اجدها
اسود
والاخر
اجمة
متقنا
حنا
فواخف
على
الاصح
وان
كان
مع
الاسود
نحن
وتين
ومع
الاجمة
اجدها
فاجف
الاسود
قطعا
والله
اعلم

الحسين

الجيش ولا ما ملته في الطهر الا اذا انقطع في الوقت او قدم عنها على الانقطاع ولا يسبق ذلك الا في
مطلع واجبة فيلزمها وجوب اوج التي قلنا فيكفي ان تصل الحنك من منى صلاة من الحنك وطلعت مختلفين
وقال في العزير والروضة ونقص لكل خمسة عشر والاضواء لكل ستة عشر كما قال في الجاهل لان
اقل الجيش يوم وليلة واقل الطهر خمسة عشر فلا يمكن ان تقربها الصلوة التي يلزمها اقل الحنك الا في
عشر كما ذكرنا ان اقربت على اداء الفرائض ولكنها لم تجز قط على اول الوقت فيها فلهذا يكفيها قضاء العشرة
بجمل ان يطهر الجيش في انما صلوة صلوة فيطل وقدم في الوقت ما يمكن اداؤه فيه فيلزمها ونقطع
في اعز وجب ويجوز ان يكونا متفقين كطهرين وعشرين ومن منى صلاتين متفقين لزمه ان ياتي بصلوة
يومين وليلتين **وقوله** وتقوم رمضان وتلين يوما فيبقى يومان اي تقوم كل يوم من شهر رمضان
لا جهلا انه طهر وبفسد عليها منه ستة عشر يوما لاحتمال ان جهلا اكثر الجيش ويوم خمسة عشر وانه يا
يا في انما يوم فيم في انما سادس عشرة فيبطلان ويخرج من الشهر ان اربعة عشر والا فلهذا عشر وسبق
عليها ستة عشر يوما فاذا قامت ثلثين ولا يخرج منها اربعة عشر وبقي يومان **وقوله** والفايت الى اربعة
عشر تقومه ولا مرتين الاخرى من السابع عشر زيادة يومين بينهما اي اذا كان عليها فايت تقوم واراد
قضاء فان كان اربعة عشر فادواها صامته كما ذكر ولا يمكن اكثر منها في شهر لانها تستوعب بصومها
مرتين وزيادة يومين بينهما ففي قضاء اليومين تصوم يومين متوالين ويومين كذلك من السابع عشر ويزيد
يومين بينهما متفرقين او متوالين متطين ناجدا اوله لانه اذا بداها في اليوم الاول انقطع في السابع
عشر وصح السابع عشر وما بعده وان انقطع في الثاني صح اليومان المتوسطان وان طرا في الثاني انقطع
في السابع عشر وصح الاول والثامن عشر واعلم انه في الجاهل قال وتقوم مثل الفايت ولا ثم من السابع
عشر فوسط ولا فاهم انه لا يشترط الولا في المرة الثانية وصرح به بعض شراجه كصاحب المصباح والقوي
ولفظه لا يشترط الموالاة في المرة الثانية بل لوضات السابع عشر ويوما اخر ما التاسع عشر وغيره
اجزاء وليس يصحح بل الموالاة في المرة الثانية شرط لانهم صرحوا بجواز تقويم يومين في زيادة وانما لها ما جد
الصوم فلم تلت اليوم الاول والثاني والثالث والرابع تعيين عليها ان تقوم السابع عشر والثامن عشر
فلو اخرجت الثامن عشر الى التاسع عشر لم يتجلا جهلا انقطاعه في اليوم الرابع بطريقه في اليوم التاسع
عشر فلا يحصل لها الا اليوم السابع عشر فقط وهذا ظاهر لا يحصى عنه على انه في النهاية ذكره مثلها انه
يشترط الولا في الصوم الاخير وهو مقضي اطلاقه صوم السابع عشر والثامن عشر وهذا تقدم لما راد
الى اربعة عشره **وقوله** اي يوم ان فرق وكل من الاخرى سابع عشر نظيره او موخر الى خامس عشر ثمانية
اي تقوم الفايت مرتين كما ذكر متواليا زيادة يومين او تقومه متفرقا هكذا زيادة يوم فان كان الفايت
يومين وقرت بين كل يومين يوم بان قامت يوما وثالثه وخامسه لزم ان تفرق بين كل يوم من المرة الاولى
ومقابلها من الملق الاخرى بحسب عشر يوما وذلك بان تقوم سابع عشر الاول وسابع عشر الاخر لان
سابع عشر الصوم الاول في هذه خامس عشر الصوم الثاني وان قامت يوما واربعة وعاشرة قامت سابع
عشره ويوم العشر من هذه لان كلهم سابع عشر فطريقه ولها ناخير نظيره الاول الى يوم الثاني عشر
خامس عشر الصوم الثاني وناخير نظيره الصوم الثاني الى يوم الرابع والعشرين لانه خامس عشر ثمانية
وذلك لانك اذا قدزت ابتداء اليوم في اليوم الاول انقطع في السادس عشر وصح السابع عشر وما بعده وان
قدرت انقطاعه في اليوم الاول صح الرابع والعاشرون قدرت ابتداء في الرابع انقطع يوم التاسع عشر
وصح الاول واليوم العشر وفلزم مرد اليوم او قدمت الصوم الثاني عما ذكرنا واخره ان يخرج من العبد
وقوله لكن لا تبعد به يعني ان القصي بالمفرق وزيادة يوم لا يتصور الا في شعبة لانها تستوعب خمسة عشر

وقوله فليومين تصوم يوما وثلاثة وخامسة وسابع عشرة وتاسع عشرة وثلاثة عشر
يومين صامت كما ذكر في صحيحها اليومان يقبلان في أيام الحج في اليوم الأول انقطع في السادس عشر وهي لها
السابع عشر والثالث عشر عشر وان بدا بها في اليوم الثاني صح لها الأول والثاني عشر وان بدا بها في الثالث
فذلك وان بدا في الرابع صح لها الأول والثاني وهكذا يوما يوما حتى يفرض ابتداء الحج في اليوم السابع
عشر فيصح لها الثالث والخامس حتى يفرض ابتداء يوم التاسع عشر فيصح لها الخامس والسابع عشر
وتصوم المتتابع من ثمانية في خمسة عشر ومن بعد ذلك يحلل فدين فيها إلى خمسة ويحلل ثلثه لسته يوم
لستبعة ولكل ثلثه في الثالث لكن تصوم فيها سبعة لسته وثلاثة عشر سبعة وثلاثة إلى أربعة
عشر تصوم سبعة وخمسة عشر ولا يمارد تصومه ستة عشر لكل أربعة عشر فادوم أي
وإذا كان عليها من الصوم المتتابع خمسة فادومها سبعة عشر ومن بعد ذلك يحلل فدين فيها أي في
قبل خمسة عشر ويجوز تصوم فدين ثم يترك بعد خمسة عشر فدين وتصوم فدين هذا إلى خمسة
وان كان عليها ستة أيام صامت فدينها وأما تلك المكان فمحل ثلثه وان كان عليها سبعة لم يكن ان يمارد
يوما وتكمل بعد خمسة عشر كذلك لكن تصوم فيها بعد خمسة عشر خاصة لسته تسعة ابتداء من يوم
الثامن عشر ولستبعة لسته عشر ابتداء من يوم التاسع عشر وان كان المتتابع ثمانية أيام فافوقها إلى
أربعة عشر صامت سبعة ورايت خمسة عشر يوما ولا وان أراد قومها على أربعة عشر ولو يوما واحدا
كما اذا كان عليها خمسة عشر صامتها ورايت ستة عشر مرتين من كل أربعة عشر ومنه لليوم الزائد
إلى ثمانية وعشرين تصوم ما عليها وتزيد الستة عشر مرتين ولستبعة وعشرين تزيد ثلث مرات إلى اثنين وعشرين
فان زاد واحد صامت ما عليها ورايت الستة عشر أربع مرات إلى ستة وعشرين فان زاد واحد صامت
ما عليها ورايت الستة عشر خمس مرات إلى سبعين ففي الشهرين المتتابعين تصومها وستة عشر خمس
مرات ولا وذلك بآية واربعون يوما وهذا ما استبدركه الجاوي على الاحتجاب وعلى صاحب الجاوي لا في التقرين
بالجواز فيجوز فيه إلا إذا لم يكن منه بنية وأما عند مكان الخلق منه فلا يبعد فيه فلا يحسن عما قاله
الجاوي **وقوله** ونقص الحن من ثلثين في خمسة عشر تحلل ولو فدين مرة بالظهر ومن بعد ذلك من السادس
عشر يغتسل مرتين بالاول وكل وتوضا لكل بعده أي ونقص الحن التي لزمها الستة عشر يوما كما قال فالحج
عن البرية الابان نقصها ثلث مرات وذلك بان يغتسل وتراعي ترتيبا لوضوءه وتغسل الصبح مثلا ثم يوضو وتغسل
الظهر ثم توضو وتغسل العصر ثم توضو وتغسل المغرب ثم توضو وتغسل العشاء ثم يمارد ما يتبع ما فعلت
من الغسل ومن الطهارة والصلوات ثم يأتي بالمرة قبل انقصا خمسة عشر ثم يمارد من السادس عشر ما
يتبع الحن وطهارة المذلول ثم تأتي بها من ثلثة يغتسل للاول من الجميع فقط ووضوء لكل ما بقي لانه
ان طرا الدم في شامق من الصلوات الأولى انقطع في مثل ذلك الوقت من السادس عشر وقتا مرت
بالأهال فدينها فأي في بعد ذلك يحزها وان انقطع في شامق طرا في مثل ذلك الوقت من السادس عشر
فتصح لها صلوات المدة الثانية قلت وينبغي ان يجب ترتيبا لوضوءه في كل غسل لانه قد يكون فرضها
الوضوء فقط وإذا قلنا ان الغسل نية الحائض والحض عدا لمن حدثه لا تغتسل لا يغتسل به الوضوء لو تمها
بنه الوضوء والله اعلم **وقوله** وفي قضاء العشر تحلل المزمين لنا والمرة مرتين بذلك التحلل يعني انها
نقص الحن ثلث مرات في خمسة عشر مرتين من السادس عشر ولا بد من التحلل المذكورة هذه الصلوات
والطهارة بين كل مرتين وليكن التحلل بين الأولى والثانية من المرة الثانية كما بين الأولى والثانية
من المرة الأولى واعلم ان قوله سترها خمس مرات قد يقال لا ينبغي الا ان كانت خمسة مفروضة الأعيان
أما على ما فسق سترها الجاوي ان المراد بالحسن والعشر ما يقضي لكل ستة عشر فلا يتعين لوضوء الحن

فان زاد واحد صامت ما عليها ورايت الستة عشر أربع مرات إلى ستة وعشرين فان زاد واحد صامت ما عليها ورايت الستة عشر خمس مرات إلى سبعين ففي الشهرين المتتابعين تصومها وستة عشر خمس مرات ولا وذلك بآية واربعون يوما وهذا ما استبدركه الجاوي على الاحتجاب وعلى صاحب الجاوي لا في التقرين بالجواز فيجوز فيه إلا إذا لم يكن منه بنية وأما عند مكان الخلق منه فلا يبعد فيه فلا يحسن عما قاله الجاوي

مرات بل هي محبة بين ذلك وبين ان تومأ مرتين وتزيد تلك صلوات الحن المذكورة فتصل بالاول
الصبح والظهر والعصر والمغرب والثاني في الظهر والعصر والمغرب والعشاء مرة بوضوءين لأن كل
ما عليها صلاتان بتقدير انقطع في مجموعها فليز ما بها كمن يرضى ثلاثين من الحن ويحجب عن ذلك بان
يقال هذه يلزمها المبادىء بالصلوة كحديثها الذي رواه فاذن صلوة اجتمعت ان يكون الفرض المستحب ما واد استعمل
عنه بالمس من سبابه وقد يقال لا يستلزم ان ليس من سبابه لا لا يتوصل الى الفضا لا بذلك وما واد
بالاجتماع من سلطان الجماعة **وقوله** ويحجب للشيخ جافطة فدين او وقت اعلم ان هذين القسمين قد
سبق الوعد بذكرها بالاول ان تحفظ المعتادة فدين بآدابها فاحضة مثلا ولا بد من ذكرها ولا ما
ابتداء فدين كالمحبر وكذا ان عرفت انها حضة وان دورها يكون ولم تعرف بآدابها فان عرفت ابتداء
الدور في مثلها الا انها لا تومأ بالغسل في الحضة الا واد عرفت مع الايمان من الطهارة ان قال في
حضة من ثلثين وكنت في العشر الأخيرة طهارة فدين تحجب في العشرين الا بالان يغتسل في الحضة
الاول ويحكم بطهارة في العشر الأخيرة ولا يحجبها لان المنى ليريد على نصف المستحبة فان زاد بان قال
في هذه الصلوة بآداب خمسة عشر في الحضة الأولى في جميع مشكوك فيه تحلل الا ابتداء فتومأ لكل
فريضة وفي الحضة الثانية والثالثة في جميع ميقين لانه يجب على كل تقديس وفي الحن الرابعة في حن
مشكوك تحلل الا لقطع فتغسل لكل فرض وباقي الشهر طهر سقين الشا فان حقت وقت العبادة
دون فدين بان قال كانت يندى في الاول وكل ثلثين ولم تعرف ستواه فيوم وليلة من ولها جميع
ميقين والى حضة عشر تحلل الا لقطع فتغسل ويحجب كالمحبر وباقي الشهر طهر سقين وان قال
كان يقطع اخر كل ثلثين فالنصف الاول طهر سقين ثم هي في حن مشكوك فيه تحلل الا ابتداء فتومأ
الى ان يبقى يوم وليلة من آخره فانه يكون حن سقين **وقوله** ويغسل اخر كل نوبة من عبادة مختلفة
فطرا ومنه اعلم انا قد بينا ان مختلفه اذا انقطعت ثبت مرتين فان لم ينتظر بان كانت تحجب في شهر
ثلاثة وفي شهر حضة وفي شهر سبعة من غير ترتيب بل مختلف اولم يحفظ فطرا عداها فدين لها ثلث من كل
شهر حن سقين فتغسل اخرها ثم هي في مشكوك فتومأ لكل فرض الى اخر الحضة ثم يغتسل فدين في مشكوك
فتومأ الى اخر السبعة ثم يغتسل ولا يتكرر عليها غسل ليرى طهارة الى اخر الشهر **وقوله** والناس
بخطا الى شتين يومه اعلم ان النفس هو الدم الذي يخرج عقيب الولادة وأكثر شتون عا له
ان يعون واقفه حطة وليس هذا جبالا لا قل لا علام بآدابها فقل ما يتصور ولم يتعرض في الكتاب لخالص
لامر دالها على الصحيح فان جاوز النفس لشتين فهي مستحضة وفي وجه حكمها بعد النفس حن كما
حكم بما بعد الجحش فنانا وريف **وقوله** وتغسل مستحضة كمنس فزجا ونقصه اعلم ان دم الحيض
كمنس لبول والمذي ويحج في انه جيت دأبر لا يمنع وضوء ولا وضوء ولا وضوء وانما يحاط هذا القليل
النجاسة والحد فتغسل المستحضة فزجا قبل الوضوء وتحشوش بقطن ويحج فان كفى ولا يلزم تحرقه
تربط طر فيها الى وسطها وهو المراد بقوله ونقصه وذلك واجب فان نادت واجزوا الدم او كانت نفا
تركت الحشو وتسلن لبول بخسوة لمن ثم يعصبه ان احتاج **وقوله** وتوضا لكل فرض وقته أي
حديثها دأبر ولاها مستحبة فلا تومأ قبل الوقت كالمس فان اشتغلت بفرض سبب الصلوة او انقطع
ولو فيها حديث لان قلت قرب بعبودة أي بجعل المستحضة بعد الوضوء المبادىء الى الصلوة فان اخرت
لست من سبب الصلوة كالمس والاجتهاد في قبله والادانين وانما طان الجماعة ويحج لم يضر وان كان
لست باخره كالصل ويحج حديث جميع ما فعلته من التعصيب والوضوء وغيره وان لم تزل العشاء ولم
يظهر دم لتكون حديثا وتقفيرها وكذا لو احدث حديثا اخر او انقطع لسفا او غير تعيد ذلك كله الا اذا

فان زاد واحد صامت ما عليها ورايت الستة عشر أربع مرات إلى ستة وعشرين فان زاد واحد صامت ما عليها ورايت الستة عشر خمس مرات إلى سبعين ففي الشهرين المتتابعين تصومها وستة عشر خمس مرات ولا وذلك بآية واربعون يوما وهذا ما استبدركه الجاوي على الاحتجاب وعلى صاحب الجاوي لا في التقرين بالجواز فيجوز فيه إلا إذا لم يكن منه بنية وأما عند مكان الخلق منه فلا يبعد فيه فلا يحسن عما قاله الجاوي

انقطع وظلت قرب العود والمراة الظن ولو يقول خبر ثقة فاما ان طلت عدم عود
اوله بطلان عوده ولا عوده وظلت عوده وكفى بظن قربه او طلت بعينه فانها تعبد في ذلك
كله لزوال العود وكون الاصل عدم العود وان طلت بغيره فبطلان عوده وان طلت بغيره فبطلان عوده وان طلت بغيره فبطلان عوده
في الجاوي لا لقطع بقوله قبل اي قبل الصلوة موهومان الحكم لو انقطع فيها بغيره وليس كذلك
لان انقطاعه فيها ايضا مبطل ولكنه اراد التنبيه على انه يجب عليه حينئذ التحذير فلا يجوز لها ان تشرع
في الصلوة ولو شرعت لم تعقد وان عاد قريبا وبذلك في الانشاد بمسألة الجميع يحذف قوله قبلها
فخرج بوجوب التحذير لا لقطع فيها وفيما قبلها **وقوله** الا بالبين يعني اذا انقطع وقد علمت قرينة
ولم يحكم بطلان طهارتها فطالت مدة الانقطاع بينا بطلان طهارتها من حينئذ والله اعلم **وقوله**
باب من زوال الزيادة ظل كل مثله ظهرا **وقوله** من زوال الزيادة ظل كل مثله ظهرا لان بدخولها
تجلى لفرايض ونفح وقدم الظاهر لا يتقدم في حقه على الله عليه وسلم مع جبريل عليه السلام يومه
عبدالبيت فتلى به الظاهر حين زالت الشمس ومثله في الظهر حين كان ظل كل شيء يقدره ومثله في
المغرب حين فطر الصائم ومثله في العشاء حين غاب الشفق ومثله في الفجر حين حم الطعام والشراب على
الصائغ فلما كان الغد مثله في الظهر حين كان ظل كل شيء يقدره ومثله في المغرب حين كان ظل كل شيء
مثله ومثله في المغرب للقبلة الاول ومثله في العشاء حين ذهب ثلث الليل ومثله في الفجر حين استفرغ
الوقت بين هذين وبذلك في الاثر ان هذه العبادات تتناسب المعطوفات ولان في قوله في الجاوي وراة
الظل مثله ما حوج الى تاويل لاهامه زيادة الظل الموجود مثل نفسه **قال** الامم الاخلاق ان
اول وقت الظهور والشمس والزوال ميل الشمس الى جانب المغرب وانحيازها من الارترقاء ويعرف
ذلك بزيادة الظل حاله الاشتواء وحده فقد بعدم في بعض البلاد وفيها في زيادة ظل كل
مثله ولم يقل الى مقبر ظل كل مثله يخرج الظل الذي يكون عند الاشتواء في غايه الاوقات ولوقا
لكذلك لا بد الى ادخال البعض قبل وقته **وقوله** في عزوب والاختيار الى مثليه عرفة للحدث وقت
البعض ما لم تغرب الشمس واعلم ان العطف بالعطف المستغرق بالتعريف هنا اول من عطفه في الجاوي ثم المودنة
بالتراخي لان العطف يدخل مجزئ خرج الظاهر لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما عنه صلى الله عليه وسلم
ان وقت الظهور ما لم يدخل البعض ولقوله صلى الله عليه وسلم ليس المفريط في النوم اما المفريط في القطة
ان يخرج من قبل حتى يدخل وقت صلوة اخرى وكذا الحكم فيما سوى المغرب مع العشاء والصبح مع الظهر
وقوله في فطر اداها بشرط وشي من مغرب كالمميز اداها بعبادة الى صلوة المغرب اقام المضاف
اليه مقام المضاف كذا اداها العميز عليه وهو موخر لانه المبتدأ ورتبته المقدير والاعتبار مستقر
قرن الشمس فان لم يزل لكونه في بياض فان لا يرى شعاعا على اعالي البياض يتشع بقدره الشرط كالصوم
والاستبراء للسنن التام والاستبراء والتسكين كالاذان والاقامة وتكبيتي السنة بعد اداها
صل ذلك باعتبار الوسط المعين قالوا وقدرة لغيره كسر الجوع **وقوله** ومن عزوب حجرة الى صادق
فجز والاختيار الى الثلث عشاء اي ويدخل وقت العشاء بعزوب الشفق وهو الحجة لرواية من عمره رضي
الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا شفق ولا حجة وقالوا قد لا يبعد لشفق في بلد فينبغي ان يكون
اذا اجز من بيب فيه شفق اقرب بلد المهر ومثله في طلوع الفجر الصادق لقوله صلى الله عليه وسلم صلوة
الليل متى فاد اختار احدهم الصبح فليوتر ركعة **وقوله** في الطلوع والاختيار الى استفر صبحه اي طلوع
الفجر الصادق يخرج وقت العشاء ويدخل وقت الصبح والفجر الصادق هو الثاني في المستطيل في الاوقات الذي
مشر ويبدأ بمره والكاذب يبد ويستطيل في الساعات يخرج وشبهه العزوب بدين السرجان لطلوه واحضاض

هذا الحديث يدل على ان وقت الظهور هو وقت طلوع الشمس في كل بلد من بلاد المسلمين
وقد علمنا ان وقت الظهور هو وقت طلوع الشمس في كل بلد من بلاد المسلمين
وقد علمنا ان وقت الظهور هو وقت طلوع الشمس في كل بلد من بلاد المسلمين

الضوء اعلاه كالسجدة في اعيان السرجان دون استغله والمراة بالطلوع طلوع الشمس اي بعد
وقته الى طلوعها واعلم انه ذكر في الكتاب او قال الاختيار في البعض والعشاء والصبح وقدره **قال**
الاصح في وقت اخر الوقت ويخرج بخروجه واستدل بطلان جبريل عليه السلام وقد ذكرنا من الاجاديت
المترجمة بخلافه ما حسن معه ان جعل فعل جبريل عليه السلام على بيان وقت الاختيار للجمع بين الاجاديت
والعمل بالزمان الواراة والعشاء رابعة اوقات وقت فضيلة لغيره ومثالي في بيانه ووقت اختيار كايضا
ثم وقت حواء الاصفراء ثم وقت كراهة الى الغروب وللغشاء هذه الاوقات غير الكراهة والصبح الا بعد
ووقت الكراهة فيها من اصفراء الاقن ونظير وقتان فضيلة ثم اختيار الى اخره ووقت المغرب واحد
على الاظهر ويذكر وهو المختار بين العشاء **وقوله** وبعد ميت وستا الوقت اي اذا مات قبل
الاداء لان وقت وجوبها مستمع معلوم مكان معذرة ولا خلاف في جوازها لا يجوز من مات بعد الفجر على
اداءه لان وقته البعض واخر محمول فاذا لم يبادر كان مقصرا واخر وقت الصلوة معلوم فهو غير
مقصر ما بقي وقت يستمر فان طول فيه القراءة والوقت يستمر حتى خرج الوقت وفيما في ركعة فيه لم يمت
بذلك **وقوله** وتقع ركعة فيه ادا بعض اي يقع الصلوة كلها اذا وقع ركعة منها في اخر الوقت
مع انه بعض الناجز اليه فان لم يدركها فالصل قضاء **وقوله** وينبذ لا يجوز العمل بسبب جبريل في الوقت
اي تعجل الصلوة في اول الوقت افضل لقوله صلى الله عليه وسلم اول الوقت رضوان الله واخر عفو
الله **قال** المشايخ رحمهم الله الرضوان المحسنين والعفو شبه ان يكون للمقصر ويستثنى من ذلك
عذر كالمسافر الساير ثم يروح الى ثيابه ومن يدافع الاختيار او شقوق الطعام ومنظر السجدة
او القربة على القيام اخر الوقت وفي يوم الغيم الى ان يبين وجوه ذلك ولم يستثن ذلك في الجاوي
من قوله يستحب جبريل ان لا يشترط بقدره السبب على الوقت وهو الاصح في جعل الفضيلة بالسنة
وليس كل لغة وكلام قصير يمنع اذها ولو سبب قبل الوقت واخره بقدر السبب لا حاجة في ذلك
مدركا فيه تزيده **وقوله** وادب يظهر لاجمعة في فطر جبريل بجماعة بقصد من بعده لا في ظل اي
ويرب الا بزيادة الظاهر هذا كما يستثنى ما تقدم ولكن لا يخير الى ان يمد المحيطان ظل مئتي فيه ولا ينبغي
ان يخرج من نصف الاول من الوقت ولا يستحب الا بزيادة الجماعة لانهم مأمورون بالتكبير وترابا تكلموا
ان يخرجهم في الناحية لان قبلها خطية تطول ففقد يودي ذلك الى تقويةها ويشترط لاستحباب الا بزيادة
ذلك فلو وجد شبه الجزية غير فطر جان لم يندب لندبة شبه الجزية ولو وجد شبه الجزية فطر جان
ولكنه يضل منفردا او في جماعة لا يقصد من بعده او يقصد منه ولكن في ظل لم يندب الا بزيادة لاشت المشقة
وقوله في الجاوي في مسجد **قال** في المهمات تعين يعني انما في المسجد جري فيه على الغالب والا فلاح
الحاق المداير والربط وسائر امكنة الجماعة بذلك **وقوله** وتأخير ليقين جماعة اي وينبذ تأخير
الصلوة عن وقت الفضيلة ما لم يخرج عن وقت الاختيار على الاصح اذا تيقن جموعها فيه **وقوله** وان
تجزي من لومير يتفرق اي يجوز لمن اشتبه عليه الوقت لغيم ونحوه او حبس في مطمور ان تجزي وقت
بالدوس والورد ونباح الديك المحب ونحوه ويضلي بعلية الظن ولو قدر على ذلك المقيمين بالصبر في
لا يجوز بل صبر والصحيح الجواز فان التجري قد يجوز مع القدرة على المقيمين في الحال كما لما بين عند الجز
فكيف عند الجز منه الا في المال وكذا يجوز تجزي من لومير وجد من حبس عن علم لان خبر العبد مقدم
على الاجتهاد **وقوله** فان قدم اعياد كصوم اي فان اشتبه الوقت وتجزي وقت فان بان في الوقت
او بعد تربت دمه وان بان قبل الوقت لم تجز واعاد وكذا لاجموش المطمور اذا اجتهد للصوم
شرا فان انه قبل رمضان فانه بعد ايضا ولقطة الاعادة يشتمل ما اياه تابعا او اياه **وقوله** اعني

مذكر
في وقت فطره
في وقت فطره

هذا الحديث يدل على ان وقت الظهور هو وقت طلوع الشمس في كل بلد من بلاد المسلمين
وقد علمنا ان وقت الظهور هو وقت طلوع الشمس في كل بلد من بلاد المسلمين
وقد علمنا ان وقت الظهور هو وقت طلوع الشمس في كل بلد من بلاد المسلمين

[illegible]

تھامو ویا

Handwritten text on the left margin, likely a date or page number, possibly "1871" or "1872".

179

فان و...

ویندوز

فصل في

محمّد النوري لم يوافق عليه فآيته وجازية فاذن للفتنة ولا يمتنع على الجائز عقيبها لم يوافق
لها بل يقيم وان فعل يمينها اذن لها وقال في الجاوي لا يودن للفتنة ولهذا قد بين بقوله يشن لا يورن
الرجل **وقوله** وشروط وقت لا يمتنع وذكر مستلزم من رفع صوت جماعة ويشترط اقامته اي ويشترط
ان يكون المودن ذكرا فلا يجري اذان المرأة والفتنة للمشاكل لا سيما من اهل الامانة ولما كان في صوته
من البعوت وان يكون مستمرا فان اذن كما في حكمه بالامانة الا ان كان مستويا يفتقدان كما ان سوا الله
الى العزب خاصة ولم يفتقدانه لفتنه في اوله وان يكون ميمرا فلا يعتد باذان غيره الميمر لصغر وجنونه
وشكره ويكره من فاسق فان كان الاذان جماعة اشترط فيه رفع الصوت فان استمر لغاها اذ كان
لنفسه فجزئ به ان يسمع نفسه والا فقل رفعه وانما رفع الصوت به حيث لم تسمع جماعة فان كان
في موضع جماعة وقد اقيمت كره دفع الصوت بجماعة اخرى شواكات مكرهه كهي في مسجد امام
زائده **وقوله** مستمرا لا يمتنع في غير ذلك اي ويشترط ان يكون الاذان مشي وهذا منه تفصيل لاكثر
والا ففيه لا اله الا الله مفترق وفيه الله اكبر الا في رتبة وشروط ان ياتي به مرتين هذا الترتيب
المعروف والا لم يحجب فيرجع من حيث ترك الترتيب وشم ويشترط الولا فان تخلل فضل كثير سكوت
او كلام بطل لان قل فينبغي عليه ولا يشترط عبادته بخلاف من امام او اعمى عليه فانه مستحبان بعيدان
قل الفصل ويشترط مدونة من شخص واحد فلا يجوز ان يني على اذان غيره لان مدونة من شخصين
يؤثر البس وقوله كج يشترط الى انه لو اقي بعض اعمال الحج ثم مات لم يجز تكميلها لانه لو جاز للاذان
ثم زال الحجة فازداد ان يني على حج نفسه لم يجز فثبت **وقوله** ومن بعدك من طهره وطهره ميت حسن
موت بتر بعد لم يفسد اذ يشترط ان يكون المودن بعد الاذان ما سوان على الجوزات والوقت وان يكون
هو منطه اذ قوله صلى الله عليه وسلم حق وسنه ان لا يودن الرجل الا وهو طاهر وان يكون منطه اذ قوله
صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن زيد القدر على بلال فانه ابدى منك موتا وان يكون حسن الصوت لان
الذي صلى الله عليه وسلم احثان ابا محذونة بحسن صوته ولان القلوب اليه اميل **وقوله** ثم يركع
قائما على حال واصباحا بها حجة اي ويشترط التزليل والتزليل تحليف الكلام بجمعة من بعض والشيخ
ان ياتي بالشهادتين شيئا مرتين ثم يبدى بما صوته مرتين لانه صلى الله عليه وسلم امر ابا محذونة بذلك لو
ترك لم يضر لان معظم المقصود الابلاغ ويشترط ان يكون قائما وان يكون على سنانة او سنانة ان ذلك يبلغ
في الاعلام فان اذن جالس كره وان جعل اصبعيه فيهما حتى اذينه لانه اجمع للصوت **وقوله** مستقبلا
في مكنته بعينه يمينه على الصلوة ثم يمشي بالفلاح اي يستقبل القبلة المودن اتعا للسنه
ولا ياتي اول الجهات ويلفت بعينه فقط يمينه يقول حي على الصلوة مرتين ثم يستقبل بوجهه
ثم يلف يمينه ثم يقول حي على الفلاح مرتين **وقوله** ويجوز القليلة والدعاء لما توفى للصلاة اي
كما يشترط اذ اذان ما ذكره يستحب بعد الاذان ان يقل على النبي صلى الله عليه وسلم حديث بن عمر ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم المودن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من صلى على من صلى
الله عليه عشر اثم استلوا الله في الوسيلة والفضيلة فيستجاب يقول بعد ذلك اللهم رب هذه
الدعوة الثامنة والصلوة القائمة ان محمدا الوسيلة والفضيلة والدرجة الرابعة واجتهدت كما
محمود الذي وعدته الحديث انه من قال ذلك جلت له الشفاعة فان كان في اذان المغرب قال بعد
الله هذا اقبال ليك وادبارك واصوات دعائك فاعفولي وكذا في الصبح لكن يعكس وقوله لكل
اي لكل من المودن والسماعين **وقوله** ويصح توبه اذ ان اذنا اول بعد النصف ويجز في اجدها
اي ويصح بعد الجعل بل يشترط في الصبح وهو ان يقول بعد حي على الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين
صلى الله عليه وآله

باب في اذان الفلاح والصلوة في وقت الفجر والصلوة في وقت المغرب
باب في اذان الفلاح والصلوة في وقت الفجر والصلوة في وقت المغرب

بسم الله على الله عليه وسلم عليه ابا محذونة واطلاقه يقتضي ان التوب فيها جميعا وفيه خلاف
ومحمّد النوري في حقيقته انه في الجمع والتوب من باب الى التوب اعادة اليه فكان المودن عاد الى
الدعاء الى الصلوة بعد الفلاح وسجدان يودن للصلاة اذ يني اجدها قبل الفجر ويجوز بعد
الليل لقوله صلى الله عليه وسلم ان لا يودن ليل فكلها واشترطوا ان يودن ابن ام مكتوم وجزء بعد
نصف الليل لقوله صلى الله عليه وسلم مشيها بالرفع من منزله وهو ما صححه النوري ونسبه
الى النعري والجمهور وفيه بعد ذلك وجب اجدها ما قطع في الجاوي وهو ليس به الليل سنا ونصف
شعبه مبيحا وقيل الليل كله وقيل وقت السجود وان انصرف على الاذان الاول الذي بعد نصف
الليل اجزاء **وقوله** ويجب لامتلاء وجنح اي يشترط ان يجيب المودن من سمعه فيقول مثل ما
يقوله الا من يودن صلوة وخلا وجعل وسجدا فرفع ان يجيب **وقوله** ويجوز ان يجيب وتوب
هذا الف وسجد والمعنى يحول فيقول لا جود ولا فقه الا بالله العلي العظيم في كل سجدة ويصدق
ان توب فيقول صدقت وتوبت مرتين **وقوله** وقوله وفصل على امامة هذا الذي اختار النوري
ونقله عن اكثر من وقال في الشامل انه المذهب وان الشافعي قال في الامامة واجبة الاذان
والكيفية الامامة للضمان وما على الامام فيها والمودن امين قالوا والامام اجتنبا لامن الصميم
ابو النجاشي المزوري الامامة مكرهه وقيل الامامة افضل وهو المقطوع به في الجاوي **وقوله** واما
ولا يمتنع في اذنيه اي ويشترط ان يكون المودن في الاقامة سنة لا فرض كقراءة
المرأة لقوله المعنى لما منع لكن شمع نفسها وجماعتها الشا ويمن ان يقيم لرجال جانب وان ترفع لها
الصوت ومن فيها من الاذان من الطهارة والمستان والاستقبال والقيام فلا يقيم ما شيا
والاكثيات واجبا والسابع ويقول في كل الاقامة اقامها الله وادعها وجعل من صليها اهلها او سلم
ان الاقامة فرادي كلها الا كلمة التكبير ولا واخر او ما يريد فيها من كلمة الاقامة قافا شني ونظر
الى الغالبين وهو الافراد والمثنية فيها الا ذراج فلا يرتل كما يرتل في الاذان ويحفظها صوته
وقوله ويترتب مودن بوقت وسجده يعني اذا كان السجدة اكثر من مودن وذلك مستحب بعد الحاجة
والا فاشان المستحب ان تنشع الوقت ترتبوا فيودن واجدا واجدا وان شاق والمستحب بعد الحاجة
في اقطار والاشرا سئلوا ان لم يودن الى هوش فان ادى اليه اذن بعض بالقرعة **وقوله** ويقيم
ثم اول ثم يقرع يعني اذا اذن جماعة والرات فيهم واجد فهو الذي يقيم فان استوفوا المودن
اولا اولي فان اذنا معا اقرع فان اقام غير اجزا لان عبد الله بن زيد لما اذن بلال قال امارسه
فكنت اجبان اذن فقال صلى الله عليه وسلم اقم ولا يقيم الا واحد فان لم يكتف به ربه **وقوله**
ويمنظر الامام لا الاذان اي لا يقيم المودن الا باشارة الامام خلافا لاذن فانه منوط
بنظر المودن الحديث المودن املا لا الاذان والامام املا لا الاقامة **وقوله** وينادي بجماعة قبل
الصلوة جامعة اعلم اننا قد بينا ان التوافل الاذان لها ولا اقامة لكن ما اقم فيها جماعة كالعيد
واكتسوبين والاستسقاء والتراويح استجاب ينادي بها الصلوة جامعة لا صلوة اجزاء في الصبح
وهو المفهوم من الكتاب لا باليست فلاحه **وقوله** وكبر حديث وبلغت وحجاة اشده اي وكبر
المودن الاذان مع الحديث الا صغرا واكثر امة للمقيم اشده وبالحجاة اي لها اشده **وقوله** القوي
يؤخذ من اطلاق الجاوي ان الحديث في الاقامة اشده من الحجة في الاذان وفيه نظر امين وعلم
الاشارة شاملة من هذا الاعتراض الذي لا اراه الا مندفعها **وقوله** ومن شرط الصلوة
قد توجبه البيت او عرسته بلكه نقيان ان قرب ولا جليل اي شرط في خلق الامن فراكا تاد

وهو قوي في تمام نواحي

باب في اذان الفلاح والصلوة في وقت الفجر والصلوة في وقت المغرب
باب في اذان الفلاح والصلوة في وقت الفجر والصلوة في وقت المغرب

اولا انما هو لو اظهره غير الاعتراف به
ولو ظهر على قرب كاصححه النووي وهم من قوله اعترف من قلبه انه لا يقبل من هو وون مقلوب ولا
من مثله واعلم ان الجدل على وجوب التجرد اذا ثبت اجتهاد المصلح لهما واما الجدل على وجوب التجرد
باجاز اعترف من قلبه فليس بظاهر لان الاصحح انه لا يقبل غير العلم كما ذكر في الروضة واذا جاز
الجدل بتقليد غير الاعتراف في اثبات الصلوة لم يجز له التجرد في الصلوة وان كان يجوز له تقليد اولاه
والفرق مشكل وقوله في الجاوي وان تعبدوا لاجتهادوا واخبر الخطا اعلم من قلبه تجرد فيه امر
اجدها او جلد التجرد المجرد تعبد لاجتهاد وهو لا يجوز الا اذا كان دليل لثاني وفتح فان استويا
وهو في الصلوة بغير علم حاله وان كان قبلها فله الاجتهاد في انه اطلق وجوب التجرد سواء ظهر للصواب مقلدا
او عقبيه والصحيح انما اذا لم يقارن بطلان وان كان عقبيه الثالث قوله واخبر بالخطا اعلم من قلبه
تجرد دخل فيه ما اذا اخبر عن علم والصلوة تبطل بذلك والله سبحانه اعلم **وقوله فصل** ذكر الصلوة
نية فعلها اي الصلوة الشرعية وهي منقسمة الى ركعتين وشروط لا ركان في المفسر ومات المثل
التي اولها التكبير واخرها التسليم والشروط ما عدا الملائكة من المفروضات ودليل وجوب نية
قولها في وما امروا الا بعبادة الله مخلصين له الدين والنوافل المطلقة يكفي فيها فعل الصلوة
ومعلوم ان النية محلها القلب ولا يشترط النطق بها بالمعنى ويشترط ان ينوي فعل الصلوة ولا
يكفي اجزاء الصلوة في القلب دون نية فعلها ولا يشترط التعرض للثقل **وقوله** مع تعبد لمعني كونه
واصحح ايجب في المطلق ما ذكرنا من زيادة التعبد فيها من مثل المعين من الفعل بالوتر والاصح
في شرط نية فعل صلوة الوتر والاصح سنة والعصر وكذا سائر الروايات **وقوله** ومضى الفرض في فرض
لما لا يركعها كالفرض الصحيح والجمعة لا الوقت اي ويحيى ما تقدم من نية فعل الصلوة والتعيين في
الفرض في الصلوة المفروضه وانما يجب ذلك على البايع فينوي مع ذلك الصحيح والجمعة ويجوزها ولا يجزئ ان
ينوي فرض الوقت لان الغايته التي يتذكرها في نية كونه فرضه الوقت ولا يجب بينهما كجاء الصلوة
على الاصح وقيل يجب ان ينويها ويعلم منه انه لا يتعبد بالجمعة بنية الظهر وانما ينوي الوتر وانما جزم
منه تركه من وجوب الصلوة البعد لا بد ان يميز الاصح من عبادة الفطر ومقتضى ما ذكرناه انه ينوي في الطهر
فعل صلوة الظهر ولكن نية فعل الظهر تعني من التعرض للصلوة ولا يعني من الفرض فيكفيه ان ينوي
فعل فرض الظهر ويجوز وفعل سنة الظهر ويجوز **وقوله** وتقع اذ نية قضاء ظن كعبته اي لا شرط
فيه القضا والا بدليل لوطن بقا الوقت فقال اذا كان خلاصته اجزائه وعكسه ان يظل خروج الوقت فيقبل
تعا فيتمين بقا الوقت فجزئه اما لوطن دخول ظهر اليوم فعلى ان لم يدخل فلا يجزئ من تعاطي
امس لان المعين غير ما لم يتعبد نفلا وقد نقل عن القاضي في الطيب خلاف ذلك وهو مشكل فاهم قالوا
لواقتصر على فرض الوقت ولم يعين الظهر مثلا لا يجزئ لان الغايته التي يتذكرها فرض الوقت واشترطوا
بعبادتها فكل من يتقرب الى الغايته التي ابطوا الصلوة كخوفها نراقه اليها **وقوله** في الجاوي
وان خالف الا اذا والقضي ليس على ظاهر بل على من فعله جاهلا اما لو تعبد فنوي القضي مع العلم بقا
الوقت فهو متعبد فلا يقع الله الا ان يزيد بلفظ القضي اذا وعكسه فانه قد يشتمل على كل الاخر
مجازا ولكن لا محالة يحصل بذلك **وقوله** مع ان الله اكبر او الاكبر وان تحلل ستر نعت او سكوت
اي وقت النية جالسة التكبير فيكون يقارنه محض في ذهنه القصد الى فعل فرض الظهر مثلا واعلم
ان مقارنه كل التكبير بكل النية واجتماع ما يشترط من فعل الصلوة وتعيينها وفرضها هو ما جزموا
بوجوبه ولكن قال الامام ولم يكن السلف لما جزموا من المواضع هذه التماثيل والمعتبرات في
العقله بذلك لنية جالسة التكبير مع بذل المجهود واختلاف العزالي وكذا النووي في شرح المذهب في شرح

الدين

الوسيط المشتمل على السجدة ويشترط موالات كلتي التكبير فان تحلل سكوت او وصف من صفات الله تعالى
ستر لم يضر لقوله عز وجل الله اكبر فان ذكره كقوله الله الذي لا اله الا هو اكبر لم يجز ولو ادخل
جزء التعريف ولا لله الا كبر لم يضر ولو لا الله اجل والرحمن اكبر لم يجز وقوله في
الجاوي وان تحلل ستر ذكر مقتضى عدم الفرق بين دعوت الله وغيره من الاذكار **وقوله**
الفنوي وفيه نظر لانه لو تحلل في كل تكبير ومثاله كقوله الله يا رحمن اكبر لا وهم الا عارض عن
التكبير بالعبادة **وقوله** بترتيب كما لفاحه وبعضها وبديل بعض اي بجل لترتيب في التكبير فلو قل
اكبر الله والاكثر الله لم يجز وقيل يجزئ لا كبر الله فقط واثان بقوله كما لفاحه الى ان الترتيب
بين كما لقها واجب وكذا بين ما حفظ وبديل ما لم يحفظ فان جهل اولها في بديلها باخرها وان جهل اخرها
اقى اولها في بديلها وبغيره منه انه لا بد ان ياتي بالبديل ولا يجزئ تكرير ما يحفظه وهو الصحيح **وقوله**
لا تشهد ولا ما بعده بشرط افادته اي لا تشهد فانه لا يجب فيه الترتيب ولا فيما بعده من الصلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم ومن السلام فانه يجزئ كل منهما غير مرتب وهذا ان افادته ان لم يحد
الشهادة ويجوز له جرح بل تبطل صلواته ان يحد **قال** الفنوي والطلاق حاجبه الجاوي ليس كيد
لان مقتضاه عدم التفريق بين الجالين **وقوله** ويجزئ جازلا بقران اي والجائز من التكبير والشهادة
وما بعده له ان ياتي بالترجمة لانهما تفهم المعنى في اولي من السكوت واما القرآن فلا تجزئ لترجمة
عنه بل يجوز لان الاجازة تحقق لفظة دون معناه وترجم الجائز عن غير القرآن باي لغة شأ
وقيل من اجتناب العبرانية والسرانية لا ياتي بغيرها وفهم منه ان القادر على الجزئية لا تجزئ
الترجمة في شيء من ذلك **وقوله** يجب تعلم كل وتجزئ له واي يجب على الجائز تعلم كل من التكبير
والقراءة والشهادة وما بعده وترجل لذلك فان امكنه في اخر الوقت لزمه التأخير بخلاف الميتم
فانه لا يجب عليه التأخير لما ولا الرجل له والفرق انما اذا انحل تعلم ما يكفيه للجمعة والميتم لا
يكنه استعجاب ما يكفيه للجمعة من الما **وقوله** والقيام منتصبا طاقته ثم تعبد وجا ذى حمته
قدام ركبته راكعا اي والركن الثالث القيام لقوله صلى الله عليه وسلم لعمري ان احقهم صل
قايما فان لم تستطع فقلعا فان لم تستطع فعلى جنب فان قبل لم يقدم اليه والتكبير واخر القيام
وهو مقدم عليها قلت لان كان في الصلوة مطلقا وهو ذكر في الفريضة فقط والمعتبر في الانتصاب
نصب ففاز الظهر فالاطراق بالراس لا يضر ولو زال عن سنن القيام بالميل الى اليمين او الى اليسار
حيث لا يمتد قايما او لا يجنح حتى صار اقرب الى الركوع لم يجز ولا يضر الا مستند منتصبا ولو كان تحت
لواستقبل سقط لكن يكره اما لو استند بحيث يمكن رفع رجليه فجاء من الارض لم يجز لانه معلق
فان عجز عن الانتصاب اتي بطاقته حتى لو تقوس ظهره كما لركع لزمه القيام كذلك ويريد الركوع اجنحا
ان قد برز على القيام وعجز عن النهوض اليه لزمه استنجار من بهنصه ان وجد فان عجز عن القيام
تعبد وهو المزايد بقوله ثم تعبد ولا ينقص ثوابه لانه مجزئ ويكفي في كونه عاجزا حصول مشقة
شديدة يذم بخشوعه وكذلك خوف العزق ووزان الراس لركبته لسنينه وان صلى كمين الغزاة
تعبد اخرا ان يترامى البعد وممستد المتبرجأ وقضا وان خافوا ان يقصدهم العدو ولم يلزمهم القضا
ويؤخذ من كتابنا ومن قد برز على القيام لزمه وان كان عاجزا عن الركوع والسجود فيبوي بها قايما
ولا تسب من مرق فجرد لا انه يكره الا قبا وهو ان يجلس على ركبة ناصبا وركبته والا والافضل
والافضل ان يقتصر على الفاحه او الانفرد من الوتر الشوق او صل مع جماعة عجز وتعبد ويجوز له ان
يأتي بها ويقعد ولا يلزمه ان يقطع السجدة ويركع واذا ركع المقاعد فاقبل ما يجزئها ان يجاذي ما قد اقام

اجزاء لانه كالمفضل عند ما حرك منه تحتة فهو كمن ترك ركعة واحدة **وقوله** وكيفية ويطن كيفية
وقد مره اي التوجه على بعض جهته وبعض كيفية وبعض بطن كيفية ولا يحل التحامل واكتشف في ذلك
ولمّا قدمها **وقوله** ولتخرج وجع ومنع ومناقة ان تسكن والادب اي اذا خرجت من موضع الارض
وكان بحيث لو وضع وسادة امكنه التوجه عليها ليقبض التمسك لزمه ومنعها والتوجه عليها وان كان لا
تأتي معها هيئة تسكن فوضعها مندوب او اجب على التوجه **وقوله** في الجاوي فان تعدد الاجزاء على الوضوء
يفهم ما خرج به في الاشارة فانه يريد وان تعدد التمسك لزمه ومنعها والتوجه عليها وان كان لا يأتي معها
هيئة تسكن فوضعها مندوب لا يجب على الوضوء فافهم انه اذا لم يتعدّد وجب وضعها وقد يفهم من قوله لا
يجب ان يتعدّد **وقوله** والتوجه بينهما والطمأنينة في كل اي الركعة الثانية والثالثة والاربعاء
التجديتين والطمأنينة في الكل من الركوع والاعتناء والتوجه بين والتوجه بينهما لما ذكرناه من حديث
المسيح صلاته والطمأنينة هي السكون **وقوله** بشرط عدم مازف من سقطا من موي باد يسجد
اعلم ان الله المفاضل للتكبير وان عريت بعد في موجوده فحكا في سائر الصلوة فاما في سائر الصلوة
ذات في حكم الما في ذكر الله في الصلاة لكن بشرط ان لا يقرأ به عارض يرفعه من مقتضى تلك الصلاة
حكا فلذلك المصلي نعمة فقال له وازاد ان سجد عليها الفاجحة او موي لتجدة تلاوة ثم اذا جعله
ركوعا او سقط بجلال اعتداله وازاد ان سجد لم تجز ذلك بل عليه ان يعيد القراءة والقيام وان موي
للتجود فسقط لم يضر لان السقوط لم يضره من مقتضوه بغيره لو نوى الاعتناء على الجهة ليستوي لم يعد
تجودا ولم يضره **وقوله** في الجاوي **وقوله** والشهادة الاحترامات لله الى اخره وجاز تكبيره في سجدة
اشهد بالشهادة اي الركعة لباشر الشهادة في اخر الصلوة وهي الغيات لله سلام عليك اي التي ورحمة الله
وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله وان كان شولا لله والا فضل تعرف
السلام عليك والسلام علينا والتكبير جاز خلافة في اخر الصلوة واما ابن سريج فاكفى بالمعنى فقال
وان كان شولا وجذف ورحمة الله وبركاته وجذف علينا وحذف غير الصالحين والتجديد ما قد مره **وقوله**
والفجود والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه اي الركعة الجاوي عشرة الفجود في المشاهدة الاخير كان
القيام ركعة في محل القراءة والتمسك للشهادة والترجمة بقدره والثاني في عشرة الصلوة على النبي صلى الله
عليه وسلم في المشاهدة الاخير لما روت عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل الله صلوة الا
بظهور والصلوة على **وقوله** والسلام عليكم لا سلام اي الركعة الثالثة عشرة للسلام وبها يتخلل من
الصلوة لقوله صلى الله عليه وسلم تحريمها التكبير وتخليلها التسليم واقله السلام عليكم بالتخفيف واما سلام
عليكم بالتكبير فقطع في الجاوي بحوانه والاصح عند الجمهور والمنصوص كانه النوي انه يجري لقوله صلى
الله عليه وسلم انما يكفركم ان تقولوا من هبكم وعن شما لكة افسدكم عليكم ورحمة الله ذكره في البيان **وقوله**
والترتيب اي الركعة الرابع عشر للترتيب لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رايتهم في صلاتي من تركه عدا بطلت
صلاته **وقوله** فان شئ بترك ركعة او شك في وقام مثله ولو بقصد فضل لا يغير مقامه ولا يخلل
اي اذا انتهى بركعة لم يتبطل صلواته لكن ان ترك ركعة كسجود مثلا وقام وقرا فان تذكرت القراءة
او الركوع ونحو ترك ما هو فيه واتى بالسجود وان استمر السجود حتى سجّد فقام السجود الذي اتى به على طق
ان من ركعة اخرى مقام السجود الذي تركه ولغا ما يتخلل من السجودين من قيام وقراءة وركوع واعتناء
فان ترك مع السجود الفجود بين التجديتين لم يكن سجدا ولا ولة ظاهرا انها الثانية فهذا ترك سجدة والفجود بين
بين التجديتين فان جلس بعد سجدة بنية الاستراحة كفاه على الاصح ان يسجد من غير جلوس لانه قد ان مثل
الفجود ولو كان عليه النية لان هذا المازف لم يخرج من الصلوة كمن شهد بالشهادة الاخير ولم يظن

ان الاول وهو المراء بقوله ولو بقصد فضل وان كان لم يجلس لزمه ان يقعد ويطمين ثم يسجد ولا
ولا يقوم ذلك للقيام الفاضل مقام الفجود وهو المراء بقوله لا يغير هذا كله اذا سبق انه تركه
فان شك هل تركه ام لا على الاشد وقدر المستلوك فيه متروكا وكان حكمه كما سبق **وقوله** فترك سجدة
صالة ياتي تركه وتجدتين ركعتين وثلاث بها بعد سجدة اعلم انما ذكرناه في الجاوي اذا عرفت غير ذلك
وموضعها وما ذكره الان هو فيما اذا عرفت من المتروك وجعل موضعه وما ذكره الان هو فيما اذا عرفت من
اما اذا جعلها جميعا وامكن ان يكون اليه او التكبير لم تقصص صلواته في سائر الركعات السلام انه ترك
سجدة فان كان بعد طول الفضا يستأنف وان كان قبله لزمه ان ياخذ بأسوا الاجزاء فيعذر ان السجدة
من غير الركعة الاخرى حتى تطل ركعة لان ما ياتي به بعد المتروك لا يحل حتى ياتي بالمتروك وتصح الركعة
مطلقا من الركعتين ولو لم ياخذ بالاستواء قدرنا انها من الاخير لانه يمكن وكان يكفيه ان يسجد سجدة
ثم تشهد وان ترك سجدة في ركعة من سجدتين في ركعة من سجدتين ثم تشهدا لم يخل ان يكونا من الاخير فيكفيه
ولو لم ياخذ بالاستواء لكان يكفيه ان يسجد سجدة في ركعة من سجدتين ثم تشهدا لم يخل ان يكونا من الاخير فيكفيه
سجدتان ويحتمل ان يكونا من ركعة غير الاخرى او من ركعتين متواليين فيكفيه ركعة ويحتمل ان
يكونا من الركعتين المذكورتين فيلزمه ركعتان والاخذ بالاستواء وهو جعلها من الركعتين اجود فان
تذكر ان المتروك تلك سجدة لزمه ان ياتي بسجدة ثم ركعتين لان اسوا الاجزاء ان يجعل احدا من السجدة
الاولى من الركعة الاولى والثانية السجدة الثانية من الركعة الثانية والثالثة من الركعة الرابعة فلا
يجعل له من الركعة الثانية الا الجالوس المحسوب بعد السجدة الثانية فترها متروكة فيحصل له من
الركعتين ركعة واحدة فيكمل الثالثة فيحصل من تلك ركعة واحدة وفي سائر المتروك سجدة فذكرنا
من الركعة فبعضه من الركعة قيام وركوع وسجود وجعل وجعلها من الركعة
الاربعة السجدة الاولى والثانية لان الجالوس للشهادة قائم مقام الجالوس من السجدة فيكفيه ان
يسجد ثم ياتي بركعتين وذكر صاحب الجاوي وغيره من الاخبار انه يلزمه تلك سجدة ركعتان ولا يخلل
وسجدة وثلاث وجعلوا اسوا الاجزاء ان يكون سجدة من الاولى وسجدة من الثانية وسجدة من الثالثة
فتجوز الركعة وسجدة من الركعة فيلزمه ركعتان هذا في متروك ركعة واحدة وفي سائر المتروك سجدة
سجدة من الركعة وسجدة عليه ركعتان وسجدة وفي سائر المتروك سجدة من الاولى وسجدة من الثانية
الثانية وسجدة من الثالثة وسجدة من الركعة فاستدرك بعض المتأخرين بما لا يحصى عنه **وقوله**
الاستنوي وهذا امر عليل لا شك فيه فان قيل اذا قدرنا المتروك هو السجدة الاولى وانه يلزم بطلان
الجالوس الذي بعده فحينئذ لا يكون المتروك تلك سجدة فقط قل هذا جلال اطل فان المجدود تركه
انما هو المتروك جسا واما الما في به في الحسن ولكن بطل شرعا بطلان ما قبله فلا يجب في رحمة المستدرك
اذ لو جسيه لزم في كل صورة وحسب فيشغل قولنا ان ترك سجدة او اربع ونحوه لان تركها يستلزم
ترك قيام وقراءة وركوع ونحوه تحسبا لتصور فلا يكون المتروك اذا هو السجود فقط بل مع انواع
من لان كان قال وانما ذكرت هذا الخيال الباطل لانه قد يتخلل في صدور بعض الطلبة والاخذ قد ان
بدون **وقوله** وازع وخمس ثلاث وثم سبع بها بعد سجدة وكذا في اربع سجرات وجلستين اي ترك
اربع سجرات ياتي ثلاث ركعات لان استواء الاجزاء ان يجعل المتروك الاولى من الاولى والثانية من
الثانية وثنتين من الثالثة فيكمل الاولى وسجدة من الركعة ويا في تلك ركعات وكذا في تلك ركعات
اذا ترك حشا كما قاله وتصورين ظاهرا وان كان المتروك ركعة جعلنا الخامسة والسادسة من
الاربعة فياتي بسجدة ثم تلك ركعات وان كان المتروك سبع سجرات فبعضه قيام الاولى وتركها

في الجاوي في قوله وركعتين متواليين فيكفيه ركعة ويحتمل ان يكونا من الركعتين المذكورتين فيلزمه ركعتان والاخذ بالاستواء وهو جعلها من الركعتين اجود فان تذكر ان المتروك تلك سجدة لزمه ان ياتي بسجدة ثم ركعتين لان اسوا الاجزاء ان يجعل احدا من السجدة الاولى من الركعة الاولى والثانية السجدة الثانية من الركعة الثانية والثالثة من الركعة الرابعة فلا يجعل له من الركعة الثانية الا الجالوس المحسوب بعد السجدة الثانية فترها متروكة فيحصل له من الركعتين ركعة واحدة فيكمل الثالثة فيحصل من تلك ركعة واحدة وفي سائر المتروك سجدة فذكرنا من الركعة فبعضه من الركعة قيام وركوع وسجود وجعل وجعلها من الركعة

وسمعه تحفة فيصنف اليها اخرى وياق بك ركعات بعد ما وهو المراد بقوله هن بعد سجدة
وكذلك لو كان المتر وكذا أربع سجرات وجلستين فانه يلزمه ايضا سجدة ثم ثلث ركعات **قال**
في الحاي وجلسات بلقط الجهم واقل ما يقع عليه ثلث والصواب انه يكفي في اجاب سجدة
ثلث ركعات تركا أربع سجرات وجلوسين فان قيل فهو اذا شهد بالشهادتين اثناء على الصحيح
جلسته فيكون المتر ولا يجنب جلسته واجبة **قال** لا يكون كذلك لان استواء الاحوال ان يفرض انه
ترك السجرات الاربع من الركعتين لا ولتين فلا ينفج جلود الشهادتين ولا لانه لم يقدمه سجودا
مقدم قيام الاولى تركوعها واجباتها وفرض الجلستين المتر وكنتين من الثالثة والرابعة فيحصل
له السجود الاول من الثالثة ويلجوا ما بعد من قيام وركوع وتعود بعد الجلوس واذا جلس للشهادة
جنب جلوسا قطعا بعد السجدة المحسوبة ولمنه ان باقي سجدة وثلث ركعات وكذلك يتصور في عكسه
بان يفرض ترك الجلستين من الاربع السجرات من الركعتين الاخيرتين وهذا لم اجد
ولكنه امر عقلي لا بد منه **وقوله** ومن رفع اليها مية جذا سجدة اذ ينيه ونشر اصابع للقبلة ونشر
قصد مع تحريم وركوع واعتداله لما فرغ من ذكر الركعات الصلوة شرع في ذكر سننها واولها رفع
اليدين في كنية الاجزاء فيرفع يدهما حتى يجاذي باهاميه مخمري اذ ينيه ليجلج الجهم بين الزوايات فانه
انه كان على الله عليه وسلم يرفع يديه جذ ومكبته وفي رواية الى جذ واذ ينيه وفي رواية رفع يديه
الى شجوة اذ ينيه فاذا رفع يديه الى شجوة اذ ينيه فقد حاذى باهاميه وجاذى بكفيه مكبته وبما يج
يديه اذ ينيه وسرى الرفع مع ابتداء التكبير هذا هو الصحيح ولا مصابغة في الاستماع الى الاصح بل اهما
اولا ثم الثاني بعد ويشترط ان ينشر اصابعه نحو الشما مستقبلا وبفرجها بقفا ولا بعد الشرا
والنشر في الحاي من السنتين بعد ما عيّن وكذلك يرفعهما مع اول التكبير للركوع واول السجدة
للجديت انه على الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة رفع يديه جذ ومكبته واذا ركع رفع يديه
من الركوع رفع يديه **وقوله** ووضع يمين على ركوع يسان تحت مبدع اي من ان يضع راحة يسانه على ما
بين مبدع وشرة راحة يمينه على ركوع يسانه وهو المراد بقوله ووضع يمين على ركوع يسان تحت مبدع
اقتدار رسول الله صلى الله عليه وسلم وتخير بين بسط اصابع اليمن في عرض الفضل ونشرها في صوب
الساكن لان الرمي المذكر كما مثل في الجاليتين **وقوله** ونظر موضع سجود اي من ان يدير النظر الى
موضع سجوده لانه اخشى وفيه حديث رواه ابن عباس **وقوله** ولم تكن استفتاح ثم كل سجدة ستر
اي ومن دعا الاستفتاح وهو ان يقول بعد الاجرام وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا
مسلم ما وانا من المسلمين ان صلا في وشكي ومجاي ومما في سر رب العالمين لا شريك له وبدنك امرت
وانا اول المسلمين وبذلك بلفظه اول من لان ذلك لم رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ هو اول من صلى
الامة وانما من هكذا الممتكنا ما من سجدة ركوع الامام قبل ان يتم الفاتحة فلا يسن له فان اتى به فياتي
في حكمه ثم بعد دعا الاستفتاح مقدم عليه لا متاخر عنه فلو تقود اولام يات بدعا الاستفتاح ولم
يشرط في الحاي التكرار بدعا الاستفتاح ولا بد من شرائطه وقبلا تنقذ على صاحب الحاي بسط السجود
بالواو **وقال** القرونى لوقال ثم السجود لكان احسن لاعتبار الترتيب فيها ويشترط ان يكون السجود
في سركتها الاستفتاح وان يكون في كل ركعة لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من
الشیطان الرجيم وقد فضل بين القرابين بالركوع وما بعد فاستجاءة السجود وهو لا الى اكد
والمستوفى لا يسجد اذ اخشى ان يسجد الركوع قبل تمام الفاتحة وانما سرك الاستفتاح والمغفرة
للمؤمنين **وقوله** وتأمين بحجته ان جهز ومع امامه ولتركه وسورة في الالبين للماموم
الزخم واما قال ثم سجود لان دعا الاستفتاح

اي الا تيان بلفظ امين يستحيل قرا الفاتحة في الصلوة بعد قوله ولا الضالين الحديث ومعناه
ليكن كذلك وكذا يستحب في غيرهما وفيها تحتان القصر والمد مخففة فيها وينبغي للفضل بينهما
وبين ولا الضالين بسكتة لطيفة ويستحب في الجهرية ان يجهز بالتأمين المنفرد والامام والمأموم
معها لا لقراءة نفسه بحديث اي هيرس كان اذا امن رسول الله صلى الله عليه وسلم امن من خلفه حتى
كان للمسيح سجدة ومفهوم كلام الحاي ان المنفرد لا يجهز بالتأمين وليكن تأمين المأموم مع تأمين
الامام مع تأمين الامام مقارنا له بالحديث اذا امن الامام امت المليك فامنوا فمن وافق تأمينه تأمين
المليك غفر له **قال** الزاقي فان لم يتفق له ذلك امن عقيبته ويستحب ان يؤمن وان ترك الامام
التأمين ويستحب ان يقرأ بعد الفاتحة سورة غير الفاتحة اقتدار رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الصحيح والا ولتين من الظهر والعصر والمغرب والعشاء فيما بعد ولا ولتين على الاظهر ولو كان
المأموم يسمع قراءة الامام وذلك في الجهرية لم يستحب له قراءة السورة بل الاستماع له افضل فان لم
يسمع قراءه **وقوله** وهو المأموم وامرأة عند حاجب في اذ استحب وجعة واولى عشرين ومقضى قبل
طلوع شمس اي ويستحب الجهر المنفرد والامام في اذ الصبح وفي الجمعة واولى عشرين ومقضى قبل
الخلف عن السلف والمرأة والحائض لا يجهزان عند الرجال الا حاجب واما الجهر في القوايت فلا تحب ان
المجتز وقت القضا الوقت الا جافان قضى فائته ليل نماز استرا فائته فان ليل الجهر وما قبل
طلوع الشمس في حكم الليل في الجهر فيه وعكس في الجاهل وي قطع بان المجتز وقت الاداء والاصح في
العجز والروضة خلافة **وقوله** وتكبير لا يتقال غير اعتداله ومدة اي ويستحب المصلي ان يكبر
لكل انتقال بحديث بن سجاد انه صلى الله عليه وسلم كان يكبر في كل رفع وحقق وقيام وقعود ولا
يستحب الجهرية الا اذا اقتد بالاعلام اما الاعتدال فلا يكبر له بل يقول سمع الله من جهن فاذا استوى
قائما قال ربنا لك الحمد مل السموات ومل الارض ومل ما شئت من شئ بعد يرفع الامام والمبلغ في الاعلام
صوته يسمع الله من جهن فقط والمأموم يسمعها ويستحب على الجهد مد التكبير الى ان يصل الى الركوع
المنقل اليه شوا اتصل جلسته الا متراجعا ام لا حتى لا يخلو جز من ذكره **وقوله** وفي الركوع نصب احد
كل ذكبة بكف وفرجت ومبد ظهر وعين ولذكورية فيه وفي السجود اي ويستحب في الركوع ان
يضع كفيه مفرجا ما يبعها على ركبتيه وهما منصوبتان كذا فيه غير مثبتين وان يمد ظهره وعقبه في
الركوع حتى يكون كالصفحة الواحدة ولا يكون رأسه اخفض من طهره ولا اعلى والتخوية ان يحا في
منقبه عن حبيبه وتقل بطنه عن خدره وهو سنة في حق الذكر ونه المرأة والحائض بعضهما الى بعض
لانها استره **وقوله** في الحاي وي مبد الظهر والعنق ووضع الكف على الركبتين المنصوبة والتخوية في الركوع
والسجود للرجل اي بقوله في الركوع بعد قوله والتخوية وهي مشتركة بينه وبين السجود المعطوف
عليه فصار الركوع متعلقا بخاض وهو مبد الظهر والعنق ووضع الكف على الركبتين المنصوبة وشرك
وهو التخوية والسجود متعلق بالتخوية فقط وكذا قوله للرجل **وقوله** وقوت وهو مبد امام فقط ومن
مأموم سمع والاقت اي ومن لقوت بعد الاعتدال من الركعة الاخيرة ومن ان يجهز به الامام
على الاصح لا المنفرد والمأموم قطعا وشوا كانت الصلوة التي قنت في الجهرية ام لا وسعى للمأموم
ان يؤمن في البدع ويشترط ان امامه في الشنا وسكت فاذا لم يسمع قنت **وقوله** يصح ووتر رمضان من
نصفه اي حديث اسما من رسول الله صلى الله عليه وسلم بقنت في الجهر حتى فازق الدنيا وتطلق
الوتر في النصف الاخر من رمضان لما روي عن ابن عمر انه قال السنة اذا انتصف شهر رمضان ان
تعلن الكف في الوتر ثم الفتوت في الصبح والوتر شوا وهو المأهنا فيمن هديت الى اخره ويستحب ان يتر

21

وقوله ووضع كفي وبشروني قرب ركة اي وشران يضع يديه على فخذه وان ينشرا ما بينهما
 يغم بعضهما الى بعض وقطع في الحاي يانه يفزحها تفريحا قفدا والا فتح المنصوص كما ذكره النووي
 ما قد يراه **وقوله** وبشروني ثمانية عشر وخمسين وزفح مسجعا في الاية لا تجزيك اي ما سبق
 من وضع الكف وبشروني هو السنة في جميع الجلوسات الاية الشهد فانه بعد ثمانية عشر وخمسين
 كحديث بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قعد في الشهد وضع يده اليمنى على ركبة اليسرى وقعد
 ثلثة وخمسين واسان بالسابة فيقبض الحضر والبصر والوسطى ويرسل المسجعة ويغم ايها
 الابهام وفي قول يقبض الحضر والبصر ويرسل المسجعة ويجلي بين الابهام والوسطى وفي قول يقبض
 الوسطى ويرسل المسجعة والابهام ويرفع مسجعا مشيرا عند الاشارة من قوله **الاية** الفصح
 انه لا يجزى المسجعة عند الاشارة **وقوله** وسلامتان ورحمة الله والمقات فيهما ناويا خروجا ومن
 جفرا قفدا وزاد اي وشران يسلم تسليمين لمفاتيح في الاولى حتى ترضى حين الايم وفي الاخرى يسانا
 حتى ترضى حين الايم ويقول السلام عليكم ولونكز وتوالت بحج على المذهب وان يريد ورحمة الله وسوي
 به الحزوح من الصلوة والسلام على من انت الله من الحاضرين من الميكة والامس والحج ويؤي لما مرم
 ذلك والرد على الامام فان كان على يمينه يؤي للرد عليه في الثانية وان كان على يساره يؤي للرد في الاولى
 هذا اذا فعل المسجعة وهو ان لا يسلم الماسم حتى يسلم الامام التسليمة الثانية فان سلم من على يساره
 قبل ان يسلم عليهم الامام فالناوي للرد هو الامام ومن كان منهم خلفه رد عليه باثباتا وبالاولى
 افضل **وقوله** والاذان اي الماتوق في الصلوة كالاستيعاب والقيود وكذا ترجمتها لا ناقدنا في الاصل
 انه يجوز ان يترجم عما سوى القرآن من ذلك الصلوة وبيان الترجمة انما هي للعا جز وان ترجم قادر على
 العزيمه بطلت الصلوة وكذا من ترجم فيها عن ذكر ليس من اذان الصلوة وكذا يستحب الا كما من ذكر الله في
 عقيب الصلوة وقد جات فيه اجابته كثيره فحججه ومن ادعى ايمانها **وقوله** تبطل الصلوة
 بحديث وان سبوا وجه وان جمل اي تبطل الصلوة بالحديث الا متغفرا والا كبر متواطرا في الصلوة او
 تقدم ما لا لا تغفرا ان يقدم وضوا كان بها او سبوا كان باختيار او متغفرا على الاظهر لعموم
 قوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة بعز تطهون اما جرت داه الحداث وحشه فكل لمعدوم شرعا وكذا كان
 بالبحث وان جمل على الصحيح لان المنع عن النجاسة شرط فالجاءل بها كالعالم والناشي كذا كر **وقوله**
 ملاك لا محاذ ليدنه ومجمله اي تبطل الصلوة بحجة لا في بدنه لان حاذاه من غير ملاقة بان سجد على
 الارض بما يحاذي مدين نجاسة فقوله ومجمله عطف على قوله ليدنه اي يبطل بحجة لا في بدنه ومجمله
 ويدخل في المحرول الثياب وغيرها والمراد بالمجهر هنا ما يترك بحركته وما لا يترك بحركته فاذا كان
 الخبث بلا في البدن او بلا في هذا المحرول بطلت الصلوة وان لا في الخبث ثوبا ملاصقا بها فلا تطر فان وقع
 البدن او المحرول على جرح نجس منه فهي المسئلة الاولى وان وقع على جرحا لم يمسلم ايضا فالتقدير الاول
 هو المراد بقوله في الحاي ومجمله وملايتها لكن لفظة وملايتها موهمة لان مقضاها انها تبطل بالخبث
 في بدنه وفي مجمله وفي ملايتها فيطن ان النجاسة في الملا في مثل النجاسة في المحرول وليس كذلك فالبطل
 هو ملاقة الخبث لا ملاقة ملاقيته ولا يخفى الفرق بين الملاقي وملاقي الملاقي وقد شرح الفونوني
 هذا واتي بكام موهما ايضا فقال اي وملاقي البدن وملاقي مجمله حتى لو وقف بحيث في ملاته بجدار نجس
 او متقف بجس بطلت ملاته فانه يعني بطلت ملاته اذا اجسك للمجرى لو قف كما يقتضيه لفظه ولا
 مستاحجة في التفسير لكنه قال بعد بخلاف ما لو صلى على ميتا بطمته او على طين اخر منه نجاسة فاولم
 ان الجدران والسقف نجس ذلك وما في الحكم سواء ان لا في المصلي النجاسة بطلت وان لم لا تها مالم

[Faint handwritten text in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

الحق

[illegible]

يُجِدُّوهُ عَدِمَ تَجَوُّدَ الْمَاهُومِ لِقِرَاءَةِ غَيْرِ الْأَمَامِ قُلْتُ وَلَمْ يَكُنْ الْقَوْنُ يُعَدُّ تَجَوُّدًا لِأَمَامِ الْقِرَاءَةِ نَفْسَهُ
قَبْلَ الصَّلَاةِ قُلْتُ الْقَوْنُ يُعَدُّ غَايَةً مَا يَفُوتُ بِهِ الْمَاهُومُ عَدِمَ تَجَوُّدَ الْقِرَاءَةِ نَفْسَهُ قُلْتُ
وَيُفْتَرِ مِنْهُ عَدِمَ تَجَوُّدَ الْأَمَامِ وَالْمُسْقُودُ لِقِرَاءَةِ غَيْرِهِ **وَقَوْلُهُ** وَيُعَدُّ كَمَا أَعَادَهُ أَيُّ وَادْفَعُوا وَتَجَدُّدُ قِرَاءَةِ
إِعَادَةِ التَّجَوُّدِ وَهَكَذَا فَلَوْ كُنْزُ قِرَاءَةِ إِيَّاهُ تَجَدُّدًا وَلَا تَجَدُّدًا بِكَزِّ التَّجَوُّدِ لَانَّهُ شَرْطُ أَنْ يَتَجَدَّدَ وَأَنَّهُ كَمَا أَعَادَ
الْقِرَاءَةَ إِعَادَ التَّجَوُّدِ وَعَدْلُكَ عَنْ عِبَارَةِ الْجَاوِي إِلَى هَذِهِ الْعِبَارَةِ لَانَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَزُّ الْأَيَّاتِ وَكَ
تَوَكُّزُ التَّجَوُّدِ لَا يَخْرُجُ بِقَوْلِهِ وَكَزُّ أَنْ يَكُونَ تَلَاُ مَعْنَاهُ وَتَوَكُّزُ التَّجَوُّدِ أَنْ يَكُونَ كَزُّ الْقِرَاءَةِ فَيَدْخُلُ فِيهِ
الْقِسْمَانِ **وَقَوْلُهُ** وَلَشَكَرْتُ بِحَدِيثِ نَعْمَةٍ وَأَنَّهُ فَاعٍ نَعْمَةٍ أَيُّ مَنْ لَمْ يَجِدْ لَهُ خَيْرٌ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى وَجِدَتْ
زَوَالُ عَنْهُ أَنْ يَتَجَدَّدَ شَكَرُ اللَّهِ فِيهِمْ مِنْ قَوْلِهِ بِحَدِيثِهِ أَنَّ اللَّهَ لَا يَسْجُدُ لِلْمَخْلُوقِ مُسْتَمِرٌّ عَلَى الْحَقِّ وَنَهَى
لَمَّا زَوَى عَنِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَجَدَّدَ فَاظْلَمَ فَلَمَّا زَفَعَ قَبْلَهُ وَذَكَرَ
فَعَالَ الْخَيْرِ فِي حَيْثُ تَجَدَّدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ مَنْ عَلَى مَنْ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ عَشْرًا فَتَجَدَّدَ شَكَرُ اللَّهِ وَرَأَى النَّبِيَّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا تَجَدَّدَ شَكَرُ اللَّهِ تَعَالَى وَالْخَاشِعُ قَضَى مَا يَكُونُ مِنَ الرَّجَاءِ **وَقَوْلُهُ** وَزَوِيَّةٌ فَاسْتَقْرَأَ
ظَاهِرًا وَمَنْ تَلَّى شَرَاهُ أَيُّ وَتَجَدَّدَ إِذَا زَايَ فَاسْتَقْرَأَ بِتَجَدُّدِ شَكَرُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى عَاقِبَتِهِ مَا يَزِيدُ عَلَيْهِ وَنَظَرُ
تَجَدُّدٍ لَيْزُودُ أَنْ لَمْ يَجِدْ قِتْنَهُ وَخَفِيفُ الْعَنْدَرِ وَبِهِ الْمُسْتَلِ لِيْلَا يَكْتَسِرُ قَلْبُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ تَجَدُّدَ الشُّكْرِ شَرْطُ
فِيهِ جَمِيعُ شَرَائِطِ الصَّلَاةِ وَيَشْتَرِطُهَا تَكْبِيرُ الْإِجْرَامِ وَالسَّلَامِ وَكَذَلِكَ مَا خُوذُ مِنَ الْأَرْشَادِ وَدُونَ
الْحَبَابِ وَيُؤَيِّدُهُ عَطْفُ فِي الْأَرْشَادِ قَوْلُهُ وَلَشَكَرْتُ عَلَى قَوْلِهِ لَنَا وَقَدْ شَرِطُ فِي تَجَدُّدِ شَرْطُ الصَّلَاةِ
وَالْإِجْرَامِ وَالسَّلَامِ وَالشَّرْطُ الْمُنْتَقِضُ عَلَى الْمَعْطُوفِ بِتَارِكِهِ فِيهَا الْمَعْطُوفُ **وَقَوْلُهُ فَضْلُ**
أَفْضَلُ نَفْلٍ مَلُوقٍ عِيدٍ فَخُسُوفٍ فَاسْتَشْقَاهُ أَعْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْفَعْلِ غَيْرَ الْفَرَائِضِ وَأَفْضَلُهُ مَا شَرَعَ
فِيهِ الْكَمَاعَةُ غَيْرُ الزَّوَالِ وَهُوَ صَلَوةُ الْعِيدِ وَأَكْثَرُ فَوَيْنِ وَالْأَسْتَشْقَاءُ الْإِبْدَانِ فِي الْفَعْلِ سَوَا
وَمَا أَفْضَلُ مِنَ الْكُسُوفِ لَانَّهُمَا وَقَارًا زَائِدًا فَاثْمَهُمَا الْفَرَائِضُ ثَمَرُ الْكُسُوفِ لَانَّهُمَا وَقَارًا زَائِدًا
فَاثْمَهُمَا الْمَوَاقِفُ بِالزَّمَانِ وَهَكَذَا النَّوَوِيُّ غَرَّ الْمَاوَرِدِيِّ وَغَيْرُهُ أَنَّ صَلَوةَ الْكُسُوفِ تَمُوتُ الشَّمْسُ أَفْضَلُ مِنْ كُسُوفِ
الْقَمَرِ **وَقَوْلُهُ** فَوَيْزُ مِنْ رَكْعَةٍ إِلَى أَجْدَى عَشْرَةٍ أَوْ تَارِيضًا إِعْمَالًا وَخَرَجًا لِنَزَاوَالِجٍ وَبَعْدَ نَفْلِهِ وَبَعْدَ أَوَّلِ
تَمْرٍ فَضْلُ تَشْهِيدٍ أَوْ تَشْهِيدٍ خَلْفَهُ أَعْلَمُ أَنَّ الرُّوَاتِ أَفْضَلُ النَّوَافِلِ بَعْدَ مَا قَدَّمَ ذَكَرَ لِمَا دَوَّاهُ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهَا وَأَفْضَلُهَا الْوُتْرُ وَهَكَذَا ذَكَرَ مِنْ رَكْعَةٍ إِلَى أَجْدَى عَشْرَةٍ بِحَدِيثِ أَبِي يُوْسُفَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُوْتَرَ بِجَمْعٍ فَلْيَفْعَلْ وَمَنْ أَجْلَنْ يُوْتَرَ ثَلَاثَ فَلْيَفْعَلْ وَمَنْ أَجْلَنْ يُوْتَرَ بِوَجْهٍ فَلْيَفْعَلْ
وَمَا زَوَى وَهَزِينَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُوْتِرَ وَأُتِيَ بِسَبْعٍ أَوْ بِسَبْعٍ أَوْ بِأَجْدَى عَشْرَةٍ وَهَذَا
الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ فِي الْأَمَلِ أَوْ تَارِيضًا وَلَا يَجُوزُ الزَّيَادَةُ عَلَى هَذَا الْعَبْدِ كَمَا لَا يَجُوزُ الرِّيَادَةُ فِي الرُّوَاتِ وَلَوْ فَعَلَ
فَأَجَزَ بِالْأَكْثَرِ لَمْ يَصِحَّ إِجْرَامُهُ أَفْضَلُ زَائِدًا عَلَى النَّفْلِ بِهِ وَوَقْتُ الْوُتْرِ بَعْدَ إِذَا الْعِشَاءُ الْفَجْرُ وَهُوَ وَقْتُ الزَّوَالِ
لِقَوْلِ الْخَلْفِ عَلَى السَّلَفِ ثَمَّ الْوُتْرُ يَوْمُ نَفْلٍ وَبِفَضْلِ كَوْنِ الْفَعْلِ أَفْضَلُ وَهُوَ أَنْ يَسْلِمَ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ ثَمَّ يَأْتِي بِرَكْعَةٍ
مُفَرَّقَةٍ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوُتْرُ رَكْعَةٌ فِي آخِرِ اللَّيْلِ وَعَنْ أَبِي عَمْرَانَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَأَنَّهُ يَصِلُ
بَيْنَ الشَّفْعِ وَالْوُتْرِ وَمَنْ كَانَ لَهُ تَجَدُّدٌ فَمَا خَيْرُ الْوُتْرِ بَعْدَهُ أَفْضَلُ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ خَانَ الْوُتْرَ
سَنِيْقَطُ آخِرُ اللَّيْلِ فَلْيُوْتِرْ مِنْ أَوَّلِهِ وَمَنْ طَمِعَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَبِقَ فَلْيُوْتِرْ آخِرَ فَانْ صَلَوةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَسْهُوَةٌ
وَأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَقْدِيرُ سَرَى سَنَةِ الْعِشَاءِ لَا فَعَلَ تَأْخِيرُهَا وَلَوْ قَدَّمَ عَلَيْهَا جَانَ وَالتَّجَدُّدُ مَحْضُورٌ مَا بَعْدَ
النُّومِ فَإِنْ أَرَادَ وَجَلَ الْوُتْرَ فَهُوَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَصِلَ إِلَى أَجْدَى عَشْرَةٍ رَكْعَةً فَأَدَّهَا مِنْ أَوَّلِهَا وَتَارِيضًا تَمْرٍ يَشْهَدُ فِي إِجْرَامِ
تَشْهَدُ وَاجِدًا أَوْ يَنْتَشِدُ مَشْهَدِينَ فِي الْآخِرِينَ فَقَطُّ **وَقَوْلُهُ** ثَمَّ رَكْعَتَانِ قَبْلَ تَجَدُّدِ قَوْلِهِ قَدْ ظَهَرَ وَبَعْدَ
وَبَعْدَ مَغْرَبٍ وَعِشَاءً وَتَوَخَّرَ مَقْدِمُهُ إِذَا وَلَا عَكْسَ أَيُّ وَثَلِ الرُّوَاتِ رَكْعَتَانِ قَبْلَ التَّجَدُّدِ مَا أَفْضَلُ الرُّوَاتِ

هذا الحديث

هذا الحديث

هذا الحديث

بعد الوُتْرِ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ وَلَمْ يَكُنْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ تَقَاهِدًا مِنْهُ عَلَى
رَكْعَتِي الْفَجْرِ وَبِهِ وَجْهٌ صَلَوةُ اللَّيْلِ أَفْضَلُ مِنْهَا **قُلْتُ** النَّوَوِيُّ وَهُوَ قَوْلِي وَالسَّنَدُ أَنْ يَصْلُحَ بَيْنَ
الْفَجْرِ وَالْفَرِيضَةِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ قَبْلَ بَيْنَهُمَا بِكَلَامِهِ وَتَجَوُّدُ الرُّوَاتِ سَوَاءٌ بَعْدَ مَا وَيُتْرَكُ قَبْلَ الظُّهْرِ
وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ مَا وَيُتْرَكُ بَعْدَ الْمَغْرَبِ وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ وَلَهُمَا لَمْ يَعْطَفَ فِيهَا ثَمَّ وَتَجَوُّدُهَا غَيْرُ
الْوُتْرِ عَشْرَ رَكْعَاتٍ **قُلْتُ** ابْنُ عَمْرٍو سَلِمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكْعَتَيْنِ
بَعْدَ مَا وَيُتْرَكُ بَعْدَ الْمَغْرَبِ فِي سَهْوٍ وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ **قُلْتُ** وَجِدْتُ جَفْضَةً أَنَّهُ كَانَ يَصِلُ
رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ وَلَوْ أَخَّرَ رَكْعَتِي الْفَجْرِ وَرَكْعَتِي الظُّهْرِ إِلَى بَعْدِ الْفَرِيضَةِ أَتَاهَا بَعْدُ
أَدَاكَتَهُ فِي وَقْتِ جَوَانِ لَا اخْتِيَارًا أَمَّا الْمَوْخِذُ عَنْ الْفَرِيضَةِ لَوْ قَدَّمَ مَا لَمْ يَحْزَلْ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُهَا مِنْ دُخُولِ
وَالْأَمَامِ يَصِلُ أَوْ جَالَ الْأَقَامَةَ كَانَ تَأْخِيرُهَا مُقَدِّمَةً أَوَّلَى **وَقَوْلُهُ** ثَمَّ الرُّوَاتِ وَتَجَوُّدُهَا غَيْرُهَا
أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهَا بِقَدَمٍ لَا سَجْدًا بِالْكَامَةِ فِيهَا لَانَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى بَابِ عَشْرِينَ رَكْعَةً لِيَلْتَمِسَ
فَلَمَّا كَانَ فِي اللَّيْلَةِ الثَّلَاثَةِ اجْتَمَعَ النَّاسُ فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ ثَمَّ قَالَ مَنْ لَعِبَ حَسْبَتْكُمْ أَنْ يَقْرَأَ عَلَيْكُمْ فَلَا
تَطِيقُونَهَا وَهَكَذَا النَّوَوِيُّ عَنْ قَتَادَةَ الْقَاضِي حُسَيْنٍ أَنَّهُ لَوْ سَلَّمَ مَا أَرَبِيًّا بِسَلَامَةٍ لَمْ يَقْبَلْ أَنَّهُ خَلَا وَالْمُسْقُودُ
وَقَوْلُهُ ثَمَّ الرُّوَاتِ رَكْعَتَانِ إِلَى ثَمَانٍ بَيْنَ أَنْ تَقَامَ وَاسْتَوَاهُ أَيُّ يَجِدُّثُ أَمْ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَنْبَغِي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى يَوْمِ
يَوْمِ الْفَتْحِ لَيْلَةَ الْفَتْحِ ثَمَّ رَكْعَتَانِ يَسْلِمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ وَوَقْتُهَا مِنْ أَنْ تَقَامَ الشَّمْسُ إِلَى زَوَالِهَا وَقَالَ **قُلْتُ** فِي
الْجَاوِي أَهْلُ ثَمَانٍ عَشْرَةٍ وَالصَّحِيحُ كَمَا صَحَّ النَّوَوِيُّ فِي الْحَقِيقِ وَغَيْرُهُ فِي شَرْحِ الْمَهْدَبِ إِلَى الْأَكْثَرِينَ
أَهْلُ ثَمَانٍ رَكْعَتَانِ **وَقَوْلُهُ** وَقَوْلُهُ ثَمَّ رَكْعَتَانِ طَوَافٌ ثَمَّ تَجَدُّدٌ بِالْخَطِّبِ وَعِنْدَ الْقَامَةِ وَتَارِيضًا بِغَيْرِهَا لَمْ
يَقْبَلْ ثَمَّ رَكْعَتَانِ إِجْرَامَ أَيُّ رَكْعَتَانِ الطَّوَافُ فَافْضَلُ مِنْ رَكْعَتَيْنِ الْخَطِّبَةِ **قُلْتُ** فِي الْمَهَامَاتِ لِلْخَلْفِ فِي جَوَانِ
ثَمَّ الْحَقِيقَةُ لِنَفْتَمِ سَبَبِهَا ثَمَّ رَكْعَتَانِ لِإِجْرَامِ أَمَّا رَكْعَتَانِ الطَّوَافُ وَالْإِجْرَامُ فَمِنْهَا فِي ذِكْرِهِمَا وَأَمَّا تَجَدُّدُ الْمُسْتَدِّ
فَلَمَّا زَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يَسْجُدَ رَكْعَتَيْنِ وَلَا يَسْجُدَ رَكْعَتَيْنِ
الْحَقِيقَةُ لِلْخَطِّبِ وَلَمْ يَسْتَشْهَدْ فِي الْجَاوِي وَهُوَ وَجْهٌ وَلَا عِنْدَ الْقَامَةِ لَانَّ الْقَرْضَ لَا مَشْغَلُ عَنْهُ فَقُلْتُ لَانَّهُ
يَحْزِي عَنْهَا وَتَارِيضًا الْحَقِيقَةُ بِكُلِّ مَلُوقٍ مِنْ قَرْضٍ وَنَفْلٍ سَوَاءٌ أَمْ لَا لَانَّ لَمْ يَقْضَ مَا يَنْبَغِي فِيهِ عَنْ رَكْعَتَيْنِ فَلَوْ
صَلَّى الْوُتْرَ رَكْعَةً لَمْ يَحْزَ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَكَذَا صَلَوةُ الْجَنَانِ فَلْيَجْعَلْ قَوْلُ الْحَبَابِ وَيُؤَيِّدُهُ بِالْقَرْضِ وَالنَّفْلِ عَلَى مَا لَا
يَقْبَلُ عَنْ رَكْعَتَيْنِ لَخَرَجَ الْوُتْرُ صَلَوةُ الْجَنَانِ **وَقَوْلُهُ** وَبِهِ رَكْعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَبَعْدَ مَا وَقَبْلَ
مَغْرَبٍ وَازْدِجَ قَبْلَ عَصْرِهُ أَعْلَمُ أَنَّ الْجَمِيعَ سَنَهُ لَكِنْ لَيْسَ لَهَا نَاسُكَ الرُّوَاتِ وَفِي وَجْهِهَا زَائِدَةٌ وَلَمْ
يَتَعَرَّضْ فِي الْجَاوِي لِرَبَائِعِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ وَلَا قَبْلَ الْمَغْرَبِ وَالصَّحِيحُ أَنَّ ذَلِكَ سَنَهُ لِلْحَدِيثِ مَنْ جَافِظَ
عَلَى أَنْ يَرَى قَبْلَ الظُّهْرِ وَازْدِجَ بَعْدَ مَا جَرَمَ عَلَى السَّارِ وَفِي مَجْلِسِ الْجَاوِي لَأَمْرَ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرَبِ **وَقَوْلُهُ** تَقْضَى
إِبْدَاءُ ذَلِكَ وَقْتُ عَارِ لَا سَبَبَ أَيُّ وَيَقْضَى مِنَ النَّوَافِلِ مَا يُوْتَرُ بِقَوْلِ سَوَاكَ أَنْ مَسْتَقْلًا كَالْعِيدِ
وَصَلَاةُ الْبُحْثِ وَتَابِعَةُ كَالرُّوَاتِ وَلَا يَقْضَى بِالْمَقْلُوبِ سَبَبُ كَالْحُسُوفِ وَالْمَقْلُوبُ تَشْبِيهُهُ الْمَوْقِفَةُ بِالْقَرْضِ
لِتَقْلُوبِهَا بِالْوَقْتِ وَإِذَا قُلْنَا يَقْضَى فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَقْضَى بِدَلَا كَالْفَرِيضَةِ وَقَبْلَ يَقْضَى لَهَا رِيَّةً إِلَى الْمَغْرَبِ وَالْمَقْلُوبَةُ
إِلَى الطَّلُوعِ وَإِذَا اعْتَادَ وَزَادَ مِنَ الصَّلَاةِ كَالْفَجْرِ وَتَجَوُّدُهَا فَانَّهُ اسْتَجِبَ قَضَاهُ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَذَلِكَ فِي الْجَاوِي
وَقَوْلُهُ وَبِهِ تَرْتِيبُ قَوَايِدَ وَبَسْجَةٍ وَقْتُ تَقْدِيمِهَا أَيُّ التَّرْتِيبِ فِي الْقَوَايِدِ لَيْسَ وَاجِبًا لَانَّهُ كَانَ مِنْ مَقْرُونَةٍ
الْوَقْتُ فَلَمْ يَجِبْ قَضَاؤُهَا مَرْتَبًا كَقِيَامِ رَمَضَانَ لَكِنْ يَسْتَحِبُّ التَّرْتِيبُ فِيهِ لَانَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرْتِيبًا الْقَضَى
يَوْمَ الْحَدِيثِ وَتَقْدِيرُهَا عَاقِبَتُهُ عَلَى الْحَاضِرَةِ إِذَا انْتَهَى لَوْ قَدْ أَفْضَلُ فَانْ صَاقَ وَجِبَ تَقْدِيرُهَا الْحَاضِرَةِ **وَقَوْلُهُ**
وَتَنْفِلُ مَطْلُوقٍ وَرَكْعَةٍ فَالْكَثْرُ وَثَمْنُ أَجْبَهُ أَيُّ يَجُوزُ أَنْ يَجُوزَ بِمَطْلُوقٍ مَطْلُوقًا وَيَقْضَى عَلَى مَا شَاءَ وَأَنْ يَجُزَّ
رَكْعَةً وَأَنْ يَجُزَّ مِنَ الْجِيدِ بِمَا شَاءَ وَلَا حَصْرَ وَهَذَا فِي غَيْرِ الْمَوْقِفِ وَالْمَقْلُوبِ بِسَبَبِ مَا هَذَا فَلَا يَرَادُ فِيهَا

لكن يجوز فيها من شئ من الاربع قبل الظهر وخوفا ان يظلم من يتلوه تشهدا وتشهد من جند لا يسمع
قراءة السورة في الخبرين على الاصح والا فصل ان يحرم بالمطلق شئ من كل ركعتين لقوله صلى الله عليه
وسلم صلوا لله والى الله من شئ من شئ لم يتغير في الحساي ولا لاجرام مطلقا من غير تقديره **وقوله** وحان
تشهدات لا بكل ركعة وقص وزاد كفا في ان نوى اي يجوز للمستقل ان يقرأ ما شاء تشهدا واحدا في آخر
الصلوة ويجوز ان يشهد من كل ركعتين وان لم يتل ولم يجز ان يشهد من كل ركعة الا ان يشهد في آخر
ذلك في الجاوي والقص خلافة ويجوز له اذا نوى عدد من الواقل المطلقة ان يفتن منه وان يرد عليه
فاذا نوى ركعتين فله ان يجعلها عشرة او عشرة لكن بشرط بقدر السعة فان فعل ذلك من غير ان يطل
خلافة كفا صراحا الى الثالثة قبل نية الامام **وقوله** فان قام ناسيا فبعد ليرد به اي اذا قام القاصر او
المستقل تركعتين الى الثالثة ناسيا من غير نية اتمام او رياء فلا يصح ان يجز عليه ان يجلس ثم يقوم للزيادة
وقيل لا يجب **وقوله** فصل ظهور الجماعة في اذ المكتوبة لا في المكتوبة ولا يكون فرضا الا لاجزاء في اذ اقامة ولو
الجماعة فرض على الكفاية في اذ المكتوبة لا في المكتوبة ولا يكون فرضا الا لاجزاء في اذ اقامة ولو
بإدنية لا نية صلى الله عليه وسلم ثم يخرج بمختلفي عنها وتبين للمساقرين ولا يفرض ولا ينفق الحج
الا بظهور شعبان في البلد وقطع في الجاوي باطنه والقصير المقصود كما ذكره النووي لها فرض
كفاية وقيل كفايتها في فضل من الزاوية وقال القوي يرد عليه المندوة فانها افضل من الزاوية
والجماعة فيها لا شئ على الاصح **وقوله** ونعادي بها اخرى ولومع واجد بنيه الوقت وتقع قلة اي يجب
على المكتوبة في جماعة اعادة الجماعة اخرى ولومع واجد اما من منفرد افا عادت مع الجماعة او في اذ
اعادها فالاصح الذي قاله الامام وزججه النووي انها بعد بنيه الوقت كالظهور والعصر مثلا لا الفرض
الا بالبيت فرضا بل نية لقوله صلى الله عليه وسلم للرجلين اللذين لم يجليا ثبتهما الصبح بنى وقيل لا
قليتا في حال لا تفعل اذا قليت في رجالك ثم ايتهم بجماعة فليبايعهم فانها لكانا قلة وقال في
الجاوي بعيد بنيه الفرض والقصير المختار ما قدمناه **وقوله** وفي النساء وفي التراويح والترتيل
وفي افضل منه لا مندوق منه اي والجماعة للنساء وفي التراويح ايضا وكذا في الترتيل بها وبها هو
من الصلوات افضل من لوتر وهو العبدان والكسوفان والامتنعوا صلوة الجفان لا المندوق في الاصح
وقوله ولرجل وفي المسجد له ويجمع كثيرا افضل لا وامامه مبتدع او محيز مسلا اي والجماعة للرجل افضل
منها للمرأة وان اشركا في الفصيلة وفي المسجد للرجل خاصة افضل منها في غير وامام المتساقطين في
البيت افضل بل يكتفى للشابة حضورا في المسجد وفي الجمع كثيرا افضل للحدث متفرق الرجل مع الرجل اذ
من متلونه ويجمع وصلوة الرجل مع الرجلين ان كان من متلونه مع الرجل وما كان اكثر فهو واجب الى الله سواء قرب
او بعد الا ان يكون امام الجمع الكثير مبتدعا كالمعتزلي ومن جاز الصلوة مع من الذكر ولمن المرأة بل
الاتفراد عنه حينئذ **وقوله** او تعطل منها مسجد قرب اي ولا يكون الجماعة في الجمع الكثير كمن
جواز مسجد تعطل من الجماعة بعد ولعنه الى الجمع الكثير **وقوله** وتقع بحر والجمعة ركعة والتكبير
شهودا واتباع اي ويحتمل فصيلة الجماعة باذراك جز من الصلوة قبل ذكر الشهادتين واجزاه من فقد
اذراك فصيلة الجماعة لانه لو لم يذكرها الفصيلة لمع من الاقبال انها تكون جند زيار في الصلوة
بلا فائدة ويحتمل الجمعة باذراك ركعة مع الامام للحدث من اذراك ركعة من الجمعة فقيادتها من اذراك
دون الركعة خلافا لاربعين ومن جز من الركعة بعد ركوع الثانية نوى الجمعة موافقة للامام لا
الظهر على طهر الوحيين وامام التكبير الاجزام فور في اذراكها والبحث عليها اجازتها من قوله صلى الله عليه وسلم
من شئ اربعين يوما في جماعة يدركه التكبير الا في كسبت له نياتك براءة من النار وبراءة من النار فبقدرها

بالشهود والاتباع سريعا لا بالاتباع دون الشهود **وقوله** وايضا بل يندب استيطان داخل في ركوع و
اخير لا يطول وميزه اعلم ان استيطان الداخل والامام زالعا في الشهادتين لاخير مستحب في الصحيحين
لما روي انه صلى الله عليه وسلم كان ينظر في ضلته ما سمع وقبع بفعل وحقل للركوع لان باذراك
تحتل الركعة والشهادة لاخير لان به تحتل الجماعة ومنهم من قوله الداخل انه لا ينظر من لم يدخل
المسجد ومن تحصيل هذين بالاستيطان انه لا ينظر في غيرهما من الاركان وانما يستحب الاستيطان اذا لم يطل
ولم يتردد داخل ودخل بل يقصد بالاستيطان وجهه الله تعالى لاستماله قلبا واحدا وان فقد شئ من
الشروط كمن الاستيطان وقوله في الجاوي ولا يكتفى استيطان الداخل بقصده ان يستحب والقصير استحب
وانما قال في الارتداد وايضا بل يندب الجميع بل يحكم باستحباب الفعل عند وجود الشرط وبالكراهة
عند عدمه **وقوله** وعذرهما كالحجة بطر بل ثوبه ومنه اي لا يترخص في ترك الجماعة وان قلنا انها
سنة الا بعد ذلك الاعذار المطهرة اذ بل الثوب لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اتى النعال فالصلوة في
الرجال ومنها المديون لانه صلى الله عليه وسلم اخبر ان عذر تركها المرض والخوف ولا يشترط مرض بخروج
في الصلوة بل المعتذران بلحقة منه مشقة كمشقة الماشي في المطر **وقوله** وتؤدى منافع او نحو قرب
بائس به واشرافه اي ومن الاعذار المرض لمن لا مرض له سوا كان قريبا او اجنبيا وسواء
ام لا فان كان لمن يتهدد فلا عذر الا ان يكون قريبا يستوحش اذا غاب عنه ويأمن بحضوره فانه
وفي معنى القرب لزوجه والعبد والصديق والصهر واليه الاشارة بقوله وبحقوقه واشراف القرب
عذر ايضا وان لم يكن يستأنس به وله متعبد غير ولومع عرض في الجاوي للاستيناس بالقرب ولا يصح
المريض بل يطلق المرض ولا بد من التفصيل المذكور كما مضوا عليه **وقوله** في الجاوي واشراف القرب
والزوج والمملوك قال القوي وكلامه لا يتناول الصديق والصهر بل تركها مجزها بمفهومه
وقوله وخوف ولو جسد مجز ومضج ممتول اي ومن عذر الخوف مطلقا سواء كان على نفس او
عمر او مال وان قل وعيد ما يتول وخوف المعتذر لغريمه فانه يجاز منه الجسد وجسد المعتذر لا يكون
فهرمعة وفي الباطن وكل هذا داخل في لفظة خوف قال في الجاوي وخوف الظالم قال القوي
يتبعه بالظالم يمنع ان يدخل ذلك كله فلو لم يفيد به لتأوله **وقوله** وزججه عقوبة اي واجبت
عقوبة لا بد من قصاص نفس وقطع وجب وقت وزججه عند سكون الغض العفو كان عذرا في التحلف واستحله
الامام وقال موجب القصاص من الكبار في كيف يستحق ما جبه الخفيف وكيف يجوز له تغيير الوجه عن
المستحق **وقوله** وجعن سبعة وقت اي يحلف عذر في الجماعة وهو مدافعة الاجتهدين والرخ ان امن قوت
الوقت والا فلا يصح انه يضل مدافعا وان ذهب خشوعه وقال القاض ذلك بوجوب بطلانها **وقوله**
وقيل ليس بوجه اي فلو لم يجد الفقيه الا قبا كان معذورا في ترك الجماعة وكذلك بعد من وجد ما يشترط
فقط وهو ممن يتوعد شرعا فيلجأ قول الجاوي والعذر على ذلك **وقوله** وسير رفقة اي لمن يرب
مفرا وان كان في امره **وقوله** واكل في متن اي كالبخل والجوع وان طغى فليس كله عذرا في التحلف لبعض
اشعه **وقوله** وشدة جوع وعطش ونهاس وجز وبرد وجل وزججه ليل اي ومن الاعذار فيها شدة الجوع
وشدة العطش لقوله صلى الله عليه وسلم اذا حضر العشا والبشا فابدوا بالبشا قال الامام وليس المراد
ان يشتر في الشعب بل ياكل لئلا يشتر شدة الجوع ما يحول للذين فيستوفيه وهذا عند سعة الوقت
والا فكمدا فدية الاجتهدين وكذلك المعاش الشديد عذر ذكره الرازي والزرلقة الشديدي ذكره النووي
وكذلك شدة الجوع والبرد والحر والافرق وكذلك الرجل الشديد الذي يترك به الرجل ومنها
شدة الخرج بالليل لانه صلى الله عليه وسلم كان ينادي مناديه في الليلة المطيرة والميلة فان الخرج لا

صاوا في رجائهم لان المشقة تكون في الليل اكثر و هذه الاعدان كلها اعدان للحجة الا المخرج فانها لا تنقو
ان يكون عندنا في الحجة **وقوله** ويقضون اقدى من يعين لبطان كذا في الامامين اختلفت بحجتها او منع
منها ما صوتا اي وبطلان الصلوة خلف من يعين للبطان كذا في الامامين اختلفت بحجتها او منع
واحدة فاحذر كل منهما ان انا فاذ امكن احدى خلف واجدحت صلاته على الاصح وتعين الثاني للبطان فلا
يصح اقتداء به وكذا لو علم جماعة اجدلا بانين واشكل عليه فحري فيها انما في غير واحد كل انا فله
ان يخطى له واحذر على الاصح وتعين الثاني للبطان وهكذا لو منع موت جرح من اجد رجلين ولم يعرف
عنه فانه اذا خطى جرحا لم يجوز ان يخطى خلف الثاني لانه يعين للبطان **وقوله** او بمن اعتقد بطلان
صلاته او وجوب قضائها **اعلم** ان من خطى خلف من يعتقد بطلان صلاته لا يصح صلاته سواء اتفق
اعتقادها في بطلانها كمن خطى خلف المحدث او اختلف اعتقادها كما اذا اختلف اجتهادها في الفيلة فانه
لا يخطى اجد بها بالآخر وكذا اذا خطى خلف جرحي مشي ولو لم تكن الاركان فانه لا يصح صلاته ولو خطى
شافعي خلف جرحي اختلفت صلاته وان كان امامه يعتقد بطلانها اذا لم يكن باعقاده المأموم
وهو اكله مفهوما من قوله او بمن اعتقد بطلان صلاته فان اعتقد وجوب قضائها مع اعتقاد
حجتها كقيمة لفقد المأوفا فلطهورين لم يجز الا قديا به ايضا وان كان جرحا له لانه انما يأتي به
بحجته الوقت وهي غير معتد بها فلا يجوز ان يرتبطها خلق كالفاصلة **وقوله** او جرح مأموما
اي يتطل ان اقدى من جرحه مأموما وان علمه مأموما من طريق لا وطا لانه تابع مجمل عنه وصفت
الامامة بقضي الاستقلال **وقوله** او باي ولو جرحا لم يستويا كارت بالفتح اي ويتطل ان اقدى باي
وهو الذي لا يحسن الفاتحة او يحسنها الاجزافا واجدا ولهذا لم ولو جرحا وهذا كان المأموم يترابي فان
استويا في كونها امينين جاز فان حفظ اجد بها اية من الفاتحة والآخر ما عدا لم يصح اقتداء اجد بها بالآخر
ولو اتم اذت بارت جاز لا اذت بالفتح لعدم استوياها لاي اية من جرحا ويجز عن جرح من جرح تلك
الجرح ويحذف عن ذلك الجرح ولا يتطل ليجز لا بغير المعنى فان جرح ابطال والارت من دم جرحا في جرح
في غير موضع الادغام والالتص من بيد جرحا بجرح **وقوله** او جرح وحشي وحشي اي ويقضي رجل
اقدى باعرة او وحشي مشكلا لاجتماعه امرارة ويقضي مشكلا اقدى باعرة او ومشكلا لاجتماعه رجل واحد
امرارة للحديث لا تؤمن امرارة رجلا فيوجد من هذه تشبه مسائل اربع منطوقة وهي بطلان اقتداء الرجل بالمرأة
والحش بالرجل والمرأة بالرجل والمرأة بالحش والمرأة بالمرأة **وقوله** وان بان ان اخلل هذا ارجع الى
جميع ما تقدم **اي** وان بان من تومعه مأموما اماما ومن اعتقد تركه كالم يتركه في من اعتقد وجوب
القضا عليه مجزئة او بان ان الحش رجل وقد اقدى به رجل او بان امرارة وقدمت على امرارة فلا اثر له
كله في استقاط القضا بدخوله في الصلوة من رده **وقوله** او بمن طنه اهلا فبان خلافة ولو زيد بقائه
اي ويقضون اقدى بمن طنه اهلا للامامة فبان غير اهلا كما اذا طنه رجلا فبان امرارة وحشي او طنه
فيقضي ذلك كله لانه لا يحق غالبا او بمن بان كافر او لم يبقا يعني كفره لان الكافر ليس اهلا
للإمامة للمفصل الذي لا يكون اهلا لخلق بحاله **وقال** الجاوي لا يقضي بان رديقا والصحيح
كما قاله النووي انه يقضي وكذلك اذا بان اميلا لان الامية مفعلة لا رتبة للشخص فلا يجزى **وقوله** لا اذا
جرح او حش ولو جمعة حيث زاد ولا شاهدا زايلا الا ان علم ونسي اي ويقضي من ذكرناه لامن بان امامه
هذا بحديثنا لقوله صلى الله عليه وسلم اذا خطى الامام وهو على عروضا جرحا فمعه وهو بعيد ولا ان الجرح حفي وليس
المحدث بلامه يعرف بالاجابة المومنة مقتضا وكذا لا يقضي بان على امامه نجاسة خفية وكذا ان
لا كانت طائفة في الاصح واشترط في الجاوي ان كثر النجاسة خفية والاصح انه لا فرق **قال** في الروضة
الاجمعة مذهب الرجل بالرجل

صاير النعمة والتهذيب وغيرهما بان النجاسة كالجرح وجرحه في التحقيق لا يثبت صفة ملازمة
كالانوته والامية فلا يعين لم يرتفعوا وقرئ **وقوله** ولو جمعة حيث زاد يعني ان الامام في الجمعة كالأمام
في غير هاتين الاصح فلو ملك الجمعة خلفا لمحدث ويحجب تحت او خلفا لقائما الى زينة فليضف اليها اخرى
لكل بشرط ان يكون الامام المحدث ويحجب زايلا على الاربعين والاباطة الجمعة ولم يجز عن ذلك في
الجاوي وكذا لا يقضي بان بان امامه قايما بجمعة مثلا بل يجب ركعة تكرارا اني مع الامام باركان
كلها فان لم يدرك ركعة الا الركوع لم يجب وهذا اذا كان المأموم جاهلا فان كان عالما وعلم نسي
لم يصح وقدم في الجاوي مسئلة من علم نسي مع مسئلة الجرح واخرى الارشاد ليشتمل من علم نجاسة او انه
قام الى زينة ثم نسي **وقوله** او تقدم بحقه اي ويقضي المأموم صلوة يقدم بحقه فيها على عقب امامه لانه
لا يجوز تقديم المأموم على الامام وجعل الاعتراف بالعبث في الموقف ليلتا اخر جرح من الامام **وقوله** او جرح
ايقاله اي ويشترط علم المأموم بافعال الامام بمشاهدته او مشاهدته ببعض صف بعين او بصوت سماع
والابطال **وقوله** او لم يجزعه والامام مسجدا اي ويقضي ان لم يجزعه والامام موقوف كالمسجد فان به يحصل
الاجتماع وان تباعدت المسافة بينهما واختلفت الابنية كقضي المسجد وصفت بشرط ان يكون بينهما باب
ولو معلقا والا فلا يكونان مسجدا فلو كان اجد بها على سطح المسجد وشارته المنية فيه والاخرى تروا
في المسجد تحت القبة الا ان يكون السطح ملوكا فانه يكون كبا انقل بالمسجد وسيا في والاصح ان المساجد
التي تفتت ابواب بعضها الى بعض كالمسجد الواحد **وقوله** او ثلثا في ذراع تقريبا ككل صفيين ولو في
بناين وفكرين سقفا لا تخل مشبك او باب من دود لا فخر وان كان قربا وقف واجد جدا المنفدة اي ويقضي
اذا كانا في غير مسجد وارت المسافة بينهما على ثلثا في ذراع وهي قدر غلق شمس عري ذلك تقرب فم
فيل هذا التقدير ما خرد من صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم يدان المرقاع فانه نحي بقوم الى حيف لا
تقيمهم منهم الجدد ومضى بهم ركعة وظاهر الضم انه ما خرد من العرف كانه نقله في البيان وهذا الاعتقاد
بيل نصف الاول والامام ثم الصف الاول للثاني كالامام الاول وهكذا كل صف هذا في العجوة والاصح
ان غير العجوة من البنين وغيره كالعجوة اذا كان في ابنية غير المسجد بشرط ان لا يكون بينهما حاجيل
منع الا شطرا والمشاورة وكذا ما يمنع اجد بها كالمساجد والباب المردود في الاصح يمكن من شرط اذا
كانا في بنين ان يقف واجد جدا المنفدة امام الامام والصف ويكون هذا لمن بعده كالامام
يركعون ركوعه وقطع الجاوي بانه يشترط في الابنية الاتصال بان لا يكون بين الرجلين في الصف فرجة
تسبغ واقفا وان لا يكون بين الصفيين اكثر من ثلثة اذرع والطريقة التي قطع بها في الارشاد هي الصحيحة
كما في النووي وغيره وفي الفلكيين المكشوفين كمن في العجوة ومن في المكشوفين كمن في البنين وليس
ما بينهما من الجرحا يلا كالذي يمنع لا تستطرق بل له حكم العجوة وكذلك لو كان بين البنين فم
كثير لا يجازي وثان مطروق لم يضر **وقوله** والمسجد ومن في غيره كالصفيين **اي** اذا كان الامام في المسجد
وكان المأموم في غير المسجد اعتبرت المسافة من اخر المسجد وكان المسجد كصف وقيل بغير من اخر صف في
المسجد وشرا اتصال بالمسجد بنا او فضا على هذه الطريقة فلا يشترط المتابعة الا واقف جدا المنفدة
فم ذلك فانه **قال** في الجاوي والمسجد ومن في غيره والفلكان المكشوفان كالصفيين فالامام والمسجد
وغيره فم اما الفلكان فليسا كالصفيين بل يقرب بينهما المسافة من الامام الى المأموم ومن الصف الى
الصف لا من الفلك الى الفلك **وقوله** في الجاوي ايضا وفي غير اتصال المناك يفهم منه انه يشترط في
غير المسجد والصف وهو البناء وان كان واجدا اتصال المناك واتصال المناك في هذه الطريقة الى اخر
انما يجب فيما بين البنين فقط اذا وقف المأموم في بيت والامام في اخره وحشد لا يدان يقف في المنفدة بينهما

الذي على من يصف او يبين من يبد الفرجه التي منبج وافقنا لفضل الصف وكذلك شرط لثمة
اذع بين الصفيين انما في اذ كانا في بيان كما صرح به في العجز وغيره فيجعل كلامه على ذلك **وقوله**
اول ما اذا استعمل الال على نحو في مسجد واكامه اي ويقضي اذا كان احدهما في سفل والاخر في علو في المسجد
وفي غير الاكام الا ان يجازي جز من الامام جزء من المأموم كذا من احدهما قديم الاختلاف لا يقضي وان لم يجازي
بجواب بطلت واما الاكام فاذا صلى من على اكمة او جبل خلف من هو في محضتها من الارض فانه لا يشترط ذلك
نقله في البيان عن صاحب لا فضاخ ولم يذكر له مخالفا فقال من على الصفا والمرفق او على جبل في موضع
بصلاة الامام في المسجد فتصح صلاته وان كان على منه لان ذلك متعلق بالقرآن وقد يغير القرآن مستجابا
ومستقلا وليس كذلك السطح لانه ليس من القرآن انتهى والظاهر انه يشترط ان لا يزيد عليها على ما
دواع ويكن مطلقا ارتفاع اجدها بل لا اخر لكونه اذا احتاج الامام الى تعليم الناس سجدة لا ارتفاعه
وقوله او تابع وطال استطان بلائيه قدوة واجاعة او مع شكه فيها او تابع من علم ستهون تركه اعلم ان شرط
المقدور ان ينوي المأموم الاقتداء او المجاعة فان تابع اماما وربط بصلوته بصلاته من غير ان يترتب صلاته
وهذا اذا طال استطان فاما اذا جرى ذلك اتفاقا بين فعليهما من غير استطان طويل لم يصح وان شك هل
نوى لغيره او الجماعة وتابع بطول استطان بطلت صلاته ايضا فان تذكرت بالقرآن تابعه وانما ان الذي
في صدر هذه المسئلة جعل المتابعة بلائيه قدوة مبطله وجعل المشرك فيه الا اقتداء بطلت اذا تابع
في تركه **وقال** لان حكم المنفردة ثم قال بعد ذلك وهذا اذا انطق ليركع ويسجد معه ثم قال والمراد
الا استطان الكثير فاما اليسير فلا يغير صلاته كماله ان الابطال متعلق بالمتابعة في تركه بعد استطان
كثير لا يستبرك وكذا اذا سمي امامه تركه وتابعه بما لم يطل فان سمي تركه بعض من اجاز الصلوة فله
على تعصيل سياتي فيجعل الاطلاقا كما وي على انه سمي تركه **وقوله** او عين امامه ولا يجب فاحط الامام
اعلم ان تعيين الامام لا يجب في قاع المذهب كما لا يجب تعيين الميت في الصلوة على الجنازة فان عينه
فاخطا بطلت الصلوة وتسمع الزا فبني ان ينوي لا اقتداء به ولم يقتضه الامام الحاضر بيان الامام
الحاضر عزا فان قال اعتقدت انه الامام الحاضر فان عجزت الصلوة على الاصح فعليه الانشاق على
الجماعة واغرض لا يتنوي **وقال** هو في هذه الصلوة يعني لا ولم تربط صلاته بصلون احد بل هو
منفردة فكيف تبطل صلاته ولما ذكر الامام تصوير المسئلة استبعد ان ينوي لا اقتداء به من غير ان يربط
بين في المخراب مع العلم بتعين من ستركع بركوعه ويسجد بسجوده كذا في الصلوة على الميت وصورة وعدم
التعيين في الصلوة على الجنازة ان ينوي بغير الميت الصلوة على زيد ولا يقتضيه انه هو الميت **قال** الامام
وتصور مثل هذا عشرة **وقال** الامام هو الحق فان التعين وعدمه انما يكون عند التجدد فاما امام
خاص في المخراب يترك المأموم بركوعه ويسجد بسجوده استصور ان ينوي لا اقتداء به ولا يقتضيه انه هو الذي
في المخراب هذا كما مستحيل وقد ظهر لي فيها تصوير اجد امه في رقبته وهو ان ذلك يتصور فيما اذا ترك الامام
سنة الموقف ووقف وسبط او اصطف اماما ومأموما او كانا معا فوسط الامام وصلى
بهما واشكل على المأموم قلنا ان يصلي خلف الامام الحاضر ولا يلزمه تعيينه فان عين شخصه من خلفه
فطرت فان شك هل هو امام او مأموم لم يترتب لانه انما من جوزه مأموما وان اعتقد الامام فطرت فان كان
كذلك تحت صلاته وان بان الامام غير بطلت صلاته لانه صلى خلف مأموم وهو بخلاف ما اذا رأى رجلين يصليان
لا يترجعا بالآخر فانه لا يجوز ان يرتبط صلاته باحدهما لا بعينه والفرق ان هناك اماما مستعاضا بيط
صلاته بصلاته والمتابعة له ممكنة وهما لم يرتبط صلاته اماما متبوع فلم يترتب وصورة ذلك في الميت
ان يحضر جنازة فان قد صلى على اجدها فترتب عليه صلاته فان يرى الصلوة على من لم يصلي عليه منها كما ينوي

على الميت

على الميت المسلم من هو لا اذا اشتبه بكفاز فان عين فطرت فان شك هل هو الذي يصلي عليه ام لا
لم يترتب وان اعتقد الذي يصلي عليه وكان كذلك تحت وان بان خلافة لم يترتب واما اذا صلى على ميت
يعتقد زيدا او خلف من يعتقد زيدا فان عجزا فلا يترتب العجزة كما ذكرنا والله اعلم واما الخطا في تعيين
المأموم فلا يترتب لو تعبد ذلك لم يضر ايضا لانه ليس رابطا بصلاته بصلاته بخلافه المتقدم **وقوله**
او اخلت صلاتها نظما لابنه وعيدا فان انما فارق او انظر تحت فعدا اي ويقضي ان صلى
خلف من يخالف صلاته في الركوع والسجود فلا يصح المكتوبة خلف من يصلي المكتوف او على جنازة
للتعذر المتابعة اما اذا اختلفا في الية كالظهر خلف من يصلي العجز وعكسه فانه يصح لماز وي ان معاذ كان يصلي العكس
او اختلفا في العدد كالفتح خلف من يصلي العجز وعكسه فانه يصح لماز وي ان معاذ كان يصلي العكس
مع النبي صلى الله عليه وسلم فربما هبالي قومه فيصلي بها هو في لفة نافلة ولهم فيه ولان المتابعة
مع اخلافه بعد غير متعذر لكن ان كانت صلاة المأموم اكثر قرا من المصلي في بعد السلام كما يستوف
وان كانت صلوة الامام اكثر فهو بالخيار بين ان يقرأ معه عند تمام صلاته وبين ان يستطعن ليعتد
مخا **قال** المروي قلت استطان افضل وهو الايمن مخالفا لامامه بالقبول لمن صلى المغرب
خلف من يصلي الظهر فانه اذا قام الى الرابعة لم يسه على الاصح ان يقرأ معه ويستشهد ويستم ولا يستطعن
لانه بحيث يقربا دونه بخلاف من صلى الصبح خلف الظهر والمغرب فانه في استطان مستحب كحلوش
امامه وان احرم مكتوبة خلف من يصلي المكتوف في الركوع الثاني من الثانية جازا لا اخلاف **وقوله**
لمن ترك امامه قرا ما يعني ان الامام اذا ترك في ركعة او السجود او قام على موضع القبلة المعروف
او قعد في موضع القيام فليس للمأموم متابعته بل هو بخير بين ان يقرأ معه ويتم صلاته وبين ان يستطعن
حتى يوافي ظهر صلاته لكن يشترط ان لا يطول تركا قصيرا وشبهوا الموقوف بالصبح خلف من يصلي
الظهر هنا في حوز المفاضلة والاستطاعة **وقوله** وبغض مخالفة في سنة كسيرة لا وق ويرجع مع امام
سجدها ويروي بعد ذلك اي ويقضي المأموم ان خالف امامه في سنة فحقت مخالفة كالسنة الا في
وتحبة الثلاثة فان تركها الامام واتي بها المأموم وعكسه بطلت ان تعبد فان سجدا الامام ورفع راسه
من السجود والمأموم بعد في الهوي فان فعل ذلك عبا بطلت صلاته وان كان بعد ركعة او شيان
فلا يجوز له ان يسجد بل يرجع مع امامه لان المتابعة فرض فلا تشتغل عنها بفعل وان لم يفتش مخالفة
بكلية الاستراحة والتكبيرات والقنوت اذا امكن معه المتابعة فله ان يخالفه في ذلك كله
فان لم يكن المتابعة مع القنوت او لم يسجد الامام للآلة او لم يشهد فلما موم مفارقة الاثنان
بالسنة **وقوله** وبان لم يخلف باجرامه او طال شكه اي ويقضي مأموم فان مكث اجزاه تليق
امامه او يقدم بها وهو معنى قوله وبان لم يخلف وكذا اذا شك هل قازن بها ام لا لانه شك في اعتقاد
صلاته والامام عدمه وهذا اذا طال شكه في ذلك فان ذكر على قرب لم يضر **وقوله** او تعبد تقدما
بتمام ركعتين فعليين **وقوله** خلفاها التقديم على الامام جزم والتقديم بالتكبير منع اعتقاد الصلوة واما
التقديم بالقرأة والشهادة فلا يضر ويجوز المفاضلة في سائر افعال الصلوة ولو في السلام على الاصح
والسنة ان يخلف عنه فيها قليلا واجتز بقوله فعليين عزا لذكرين فان سبقت بركن فعلى كان ركن
ورفع راسه ثم استظهر معتدلا لم تبطل على الاصح فان لم يسترط بل هوى الى السجود والامام قايما بطلت صلاته
لان تعاقبا على الركعتين في الاصح بان رجع قبل الامام فلما اراد الامام ان يركع رفع فلما اراد ان يرجع
سجد فان تقدم بالركعتين ناسيا او جاهلا وفاته المتابعة بطلت الركعة فقط **وقوله** وخلفا
بها او بركعة طويلة بعد راحة جويطة وشك في قراءة فلو اقرع الرابع ثم تدارك كماله من جهة

وإذا كان الإمام يركع ويسجد
فالمأموم لا يركع ويسجد معه
بل يرجع معه إلى السجدة أو
القيام كما لا يخفى
وإذا كان الإمام يركع ويسجد
فالمأموم لا يركع ويسجد معه
بل يرجع معه إلى السجدة أو
القيام كما لا يخفى
وإذا كان الإمام يركع ويسجد
فالمأموم لا يركع ويسجد معه
بل يرجع معه إلى السجدة أو
القيام كما لا يخفى

وإذا كان الإمام يركع ويسجد
فالمأموم لا يركع ويسجد معه
بل يرجع معه إلى السجدة أو
القيام كما لا يخفى
وإذا كان الإمام يركع ويسجد
فالمأموم لا يركع ويسجد معه
بل يرجع معه إلى السجدة أو
القيام كما لا يخفى

وهو ان قبله ان يركع وهو ان يركع مسبقا فان خالف جهلا لم يفسد ركعة معه فكل هل
المصور قرا لم يركع وتباركه اي ويقضي الامام الصلوة ان يركع الامام الخلف من الامام يركع مطلقا
مثل ان يركع الامام الاعمال وهو للنجود وهو في القيام يكونها بطلان وكذا تبطل صلاته اذا تعبد
الخلف عن الامام وهو معذور فيه بركعة اركان مقصورة لا يبعد منها الاعتداء والجلوس من الجهر
والاعتداء في الخلف مثل بطا القرا فاذا كان الامام سريعا للقراءة والمأموم يطعمها فركع قبل تمامه
الفاتحة فان هذا عذر يوجب الخلف عنه في الاصح لتمام القراءة وليس الخلف لامام المستوفى عذرا
اذا ركع الامام فذكر المأموم انه لم يقرأ الفاتحة او شك هل قرا فانه يجب عليه الخلف لقراءتها ايضا
على الاصح فان استدام عذر هذا ولم يركع الفاتحة حتى تمت ثلثه اركان مقصود وفي الركوع والنجود
والرابع وهو القيام بجتهان فيه فيلزمه موافقة الامام ويركع معه وتكون الركعة الاولى فاذا
تم الامام نداء بها وهو معنى قوله ثم يركع اركب وكذا المذكور من النجود اذا خلص من الركعة والناسي
للنجود مثله اذا بقي معه لا ناسيا للمقدور ثم يركع والامام في الرابع فانه يوافق ولا يمشي على ترتيبه
فالرابع في حقه هو الركوع فيركع معه ويجب له الركوع الاول وتكون الركعة ملققة فان خالف وحده
عابدا بطلت صلاته او جاهلا او ناسيا لم يعتد بما فعله وان راع عذره فلا قبل شذو الامام في الرابع
مضوع ترتيب صلاته من اركعتهم ركعة وافق الامام فيما هو فيه فان اركع معه القراءة والركوع فذاك
وان قاسه القراءة او بعضها وافقه فان اركع معه الركوع اركب الركعة كالمتبوق وان اركبها
مجد معه وفاته الركعة كالمتبوق وان رجع حتى سجدا الامام الثانية اي من الركعة الثانية فمحل وقوع
ركعته والامام في الشاهد تشهد معه فان كان معه في جمعة اضاف اليها اخرى وادركت الجماعة وان اتمها
بعد سلام الامام فانت الجماعة وانما يظهر او غير المتبوق اذ ركع مع الامام ثم تذكر انه ما قرا الفاتحة او
شك هل قرا ام لا فهذا يلزمه موافقة الامام لانه قد بات محل القراءة وتبطل ركعته ويتباركها بعد
خلاف من تذكر قبل الركوع فانه يخلف ويعد ركعتين ثم اركع ان المأموم والناسي لا تبطل صلاته
ما دام عذره قائما وان زاد على الركعة اركان فلو زال والامام في الركعة الثالثة فله معه فيها حكمه
لو كان في الركعة الثانية ولا تبطل صلاته بالخلف لكثر جال العجز عن المتابعة قلت وقد اختصر الشيخ
في الحاشية هذا الوضع اختصارا وجب شكلا في المسئلة الاولى انه سوى بين المقدم والخلف في
الحكم وليتأشرو فان التقديم بالركعتين بعد بطلان الصلوة وهو بطل الركعة اذا انقضت ولم يعد
مع الامام والسهو بها في الخلف غير مبطل للركعة الثانية في عدم يقيد ذلك بالعمد والعلم ولا بد من يقيد بها
والام لم تبطل الصلوة وان قبل في الارض لم يشترط الا بعد فقل قد قال بعد ان الجهل كالمسألة الثالثة
انه عطف قوله بركعة طويلة على قوله بركعتين فاعلم انهما في التقديم والخلف والاربعية محتصة بالخلف
لان المقدم بها بعد لا يمكن وقد وهم بعض الشراح قصورا في التقديم بان ينسب انه في الصلوة وذلك لا وجب
بطلان الصلوة لان الناسي معذور فاذا ذكر ولو بعد اكثر من ركعة اركان لزمه الرجوع الى المتابعة
ولم يجز له التقديم بعد المذكور بخلافه في الخلف فانه لا يجوز له المتابعة بعد الرابع الرابع ان بعض
ان تخلف بركعة طويلة بعد ركعة وقدره وامر الاعذار النسيان فافضل انه اذا تخلف بالاربعية ناسيا بطلت
صلاته وليس كذلك بل يصح لكن تعبد بتلك الركعة الحاشية فان ويقضي ان تخلف بركعة طويلة
ويصبر كالمتبوق وهو لا يصبر كالمتبوق الا اذا تابع ولم يخلف بالاربعية المبطلة او خلص قبل ذلك
ومشي على ترتيب صلاته ثم قام من السجود والامام راكع فانه يركع معه كالمتبوق الساتر له ذكر المجدد
تبطل صلاته بالخلف بركعة اركان وليس مطلقا بل ذلك اذا ترك المتابعة محضتا ولم يركع ذلك لا قد

بينا ان المأموم اذا لم يمكنه المتابعة لم تبطل صلاته بل لو سلم الامام وهو قائم او صلاته التي هو محرم
بها ومثله الثاني للنجود وقوله ويقطع الفاتحة مستوفى فان قرا فاته الركوع لركعته وخلف
بلا عذر فان اشتغل من قبله فاذن ما وعذره اعلم ان اذا اركب المتبوق القيام وخشى ركوع الامام
فيستغني لا يشتغل منه بل يقرأ الفاتحة فان لم يشتغلها او ركع الامام قبل القراءة او في شأها ركع
معه وسقطت القراءة فان تخلف للقراءة حتى رفع الامام رأسه من الركوع بطلت ركعته لقراءتها معظما
في الخلف بلا عذر ولم تبطل صلاته لان تخلفه بركن واجب فان كان فذاني بالنجود او بدعا الاستفتاح
لزمه ان يقرأ بقية ذلك وكان معذورا في الخلف وقوله وتذكر بتكبيرين لاجرام فقط وركوع
محبوب تام بقيتا واول من كسوف اي المتبوق بركعة الركعة بركعة الركوع وتكبيرين واجب
ان ينوي بها الاحرام فقط فان كبره وللركوع او للركوع وجب او لم يقصد شيئا لم يفسد صلاته وان
صكر للاجرام وجب ان يعتد وان يكون الركوع محسوبا للامام فان كان مجتهدا او قايما بخاتمة النجود
ذلك ما لا يعتد به للامام لم يركع الركعة لانه يحتاج الى التحلل عند لقائه ركعته بركعة الركوع وطائفة قبل
فيه والامام ليس فالحال التحلل عنه وان يكون الركوع تاما فيشترط ان يذكره بالركوع وطائفة قبل
ان يرتفع الامام عن سجدة الركوع وان يذكر ذلك قريبا فلو شك لمستوفى هل اركب الامام في الركوع
او شك هل اركبها طائفة معه ام لا لم يكن بذلك مذكرا للركعة فان كان في صلوة خشوعا شترط
ايضا ان يذكر الركوع الاول لانه الاصل والثاني تابع وقوله وان بطلت للامام فتقدم عازف بنظمه
جان وان لم يجدد وايه اي واذا بطلت صلوة الامام اما حديث سبق او تعبد او يخرج من الصلوة بعد
فيكون الاستحلاف في جميع ما ذكرنا فافهم منه انه لا تبطل صلوة المأموم بطلان صلوة الامام وانه لا يركع
ان يقدمه الامام ولا المأموم بل لو تقدم واحد بنفسه جان وانه يشترط تقدمه فورا فلو اخرجه
يركن على الانفرد لم يجز الاستحلاف وهو مفهوم من العطف بالفا التي للتعقيب وانه يشترط ان يكون بطلان
الامام وحال الزا فغني في اشتراط ذلك خلافا ورجح النووي مشراطه ولم يتعرض له في الجواب وفي قال
القنوي يفهم من اطلاقه انه لا يشترط وهم ايضا انه لا يشترط ان يكون مأموما بل من تقدم جان الا فيما
سبق ولا يشترط ان يجد القوم به الا فتدا بالخليفة على الاصح كما قاله في العزير والروضة لان الغرض منه
ادامه الجماعة وتزويل الخليفة منزلة الاول ولهذا يراعى فطر صلوة فلو استمر الا ولم يحتاجوا تجديد
فذلك لان وقوله وشروط الثانية واخيرة جمعة مقبلة اي اذا بطلت للامام نظرت فان كان في الاول
من غير الجماعة او الثالثة من الرابع جان استخلاف من لم يقبلا لان الترتيب لا يختلف وان كان في الثانية
او الرابعة او الثالثة من المغرب لم يجز لانه يحتاج ان يقوم حيث يقعدون وكذلك ان كان في الجمعة لم يجز
ان يستخلفا لاس كان مقبلا به فيها لانه لا يجوز انشا جماعة بعد جمعة ويجوز ان يستخلف مأموما فيما
في الثانية لانه يقيد موضع قبور امامه المستخلف له بخلاف غير المأموم اذا استخلف فيها هـ والدي
صح في العزير والروضة ونسبها الى اكثر من اذ اتمت ذلك فانه قال في الحاشية في الثانية
والرابعة وثالثه المغرب غير المقدي لا يجزى اليه فانهم بان المأمومين اذ جددوا اليه والاختلاف
في الثانية والرابعة خلف من لم يقبلا بالامام جاز وهو خلا منقول ولعله لم ينفذ في العزير عن امام
الحرمين من غير المقدي اذا امر الامام فتقدم لم يكن استخلاف ولا خليفة وانما هو عاقد لنفسه حال
على ترتيبه فلو اقتداه القوم فهو اقتداء منفردين في انشا الصلوة كمن مضى كلام الحاشية في ان يكون خلفه
والخليفة يجزي على فطر صلوة المستخلف فهو مخالف لما ذكره الامام وما نقله الزا فغني وكانه قال
القنوي اخترع هذه الطريقة المتوسطة بين طريقتيهما وقوله وتجمع سبق فطر مستخلفه اي

اي بالشيء

والأول واجب قطع ما يثبت الإجماع وإن كان في وجه أو ركن فإن يصدق أو يخطأ هذا
فصله في حال الاعتدال والأفقا لمقيم في الغزاة **وقوله** في الوقت وكفى قربة ركعة أي يجوز أن يقصر وأن
تجاوز هذه الأماكن آخر الوقت فإن أدرك من الوقت ركعة فله أن يقصر لأن من أدرك ركعة من الوقت
فكل صلاة إذا لکن ما خيرا للصلوة في هذا الوقت لا يجوز له أن لا يقصر الفرض وكان الجواب عن ذلك
أن الرخصة لم يوجبها التقدير فالأخير كالمعصية في السفر لا يفسد ما دام الوقت يصلح للأداء وهو صالح
وقوله يقصر أربع ركعات بعد سبعمائة أو بعد سبعمائة ركعة أي لا بد من ربط السفر بقصره معلوم
عنا وإذا ذهبنا إلى أن السفر المرحض فالحال الذي يشره مقدم معلوم لا يخفى أنه لا بد من ربطه بسبعمائة ركعة
أم لا وإن طاب فذلك لأن سبعمائة ركعة إذا تعاقب السفر بعرض حرام ولا بد من قصر أربعة ركعات بركوع
سبعمائة ركعة في كل ركعة أربع ركعات فربما سبعمائة ركعة في كل ركعة أربع ركعات في كل ركعة أربع ركعات
أقلام وبني سبعمائة ركعة وهذا بالذات وجوب حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
يا أهل مكة لا تقصروا في أقل من أربعة ركعات من مكة إلى عسفان وإلى الطائف فذلك بالذات وجوب ذلك
شرط الحديث المذكور والمسافة في الحرك المسافة في البر وإن قطعها في بلد قريبه وإن شذبه اجتهاد
فإن جسد من حج فمكة في البر من غير نية الإقامة واستراة كلف إذا لم يعلم مقصدهم لا يترخص إلا في سبعمائة
معهم أربعة ركعات بركوع والمراقد بقوله أو بعد سبعمائة ركعة شك والمراد الاستيذان والوجه الجدي
إذا شكوا في مقصدهم سبعمائة ركعة لا يقصرون حتى يسيروا مسافة القصر وهذا تردد على الجاهل
فإن هو لا يقصرون ولم يقصدوا أربعة ركعات بركوع **وقوله** لا بعد ولو عن قصر بلا عرض أي إذا كان يقصد
طريقا قصيرا وقصر وطول فقصدا لطول غير عرض لا يقصر كما لو طول الطريق بالبر أو شاملا وإن كان
له عرض صحيح قصر وليس روية البلاد من الاعتراض الصحيحة **وقوله** كما جاز أي يقصر ما دام سفره
قالوا والهازي من غير وهو موثر ومن سافر لقطع الطريق والزنا ونحوه لا يقصر فإن سافر لغرض
مباح وعقب في طريقه لم يوتر بركوع لو سافر لمباح ثم مر فجزمه إلى سفره بعضه كقطع طريق وحج
لم يترخص والعاض بالسفر ممنوع من القصر والجمع والأفطان والسفر على الزاجلة وسبح الخف ثلثا وثلاث
المسيرة عبدا لا يضطر إذا هو متمكن من دفعها لكان عن نفسه بأن يقرب ثم يأكل ومن قصر قصد السفر الحرام
مباح فهو أنشأ سفره تغير المسافة من حيثية **وقوله** إن علم حوائج أي بشرط القصر إن علم حوائج
فإن جهله لم يقصر **وقوله** ودام سفره أي يشترط دوام السفر من وإلى الصلوة إلى آخره فلو أحرم من نوى
الإقامة وجرت به السفينة إلى وطنه ثم **وقوله** وجزم نيته أو علمه بأمامة أي بشرط القصر إن حزم
نية القصر وهو أن لا يتردد فيه وإن لا يطرأ ما ينافي في الحزم في أثناء الصلوة فلو نوى الإمام في أثناء الصلوة
أو تردد فيه تعيينه لا علم يشترط في القصر نية القصر وجزم نيته وإن لا يطرأ ما ينافي في الحزم ولو شك
هل نوى القصر أم لا لم يدره الإمام وإن تذكر على القصر بخلاف ما لو شك هل نوى الصلوة لأن من شك في
نيه الصلوة لم يترخص بحسب ما من الصلوة فعفى عن قليله ومن شك في نية القصر بحسب ما من الصلوة
فيقع نأما فيستلزم الإمام وأعلم أنه في الجاهل عطف قوله وجزم نيته على السفر في قوله ودام السفر
فأفهم اشتراط دوام حزم نيته واستشكاله من حيث أن دوام ذكر الله لا يجب فكيف يجب دوام حزمه
قال ما جعله **قلت** كذا مفهومة والاصوب أن دوام ذكره لا يجب وإنما الشرط أنفة كذا عما
وإذا جعل معطوفا على قوله والعلم بجواز زال لا شك لأن المراد لا يطرأ ما ينافي في الحزم وقدر الحزم في
حالة وذلك في المأمور يصلي خلف من يعلم سفره ولا يعلم هل يقصر أم لا فله تعليق قصره بقصر إمامه فجعل التعليق
هنا كالحزم **وقوله** ويقصر ما لم يجد وطنه أو ينو مستقلا عودا إليه من قريبه أي وينتهي القصر بحدوده

والأول واجب قطع ما يثبت الإجماع وإن كان في وجه أو ركن فإن يصدق أو يخطأ هذا
فصله في حال الاعتدال والأفقا لمقيم في الغزاة **وقوله** في الوقت وكفى قربة ركعة أي يجوز أن يقصر وأن
تجاوز هذه الأماكن آخر الوقت فإن أدرك من الوقت ركعة فله أن يقصر لأن من أدرك ركعة من الوقت
فكل صلاة إذا لکن ما خيرا للصلوة في هذا الوقت لا يجوز له أن لا يقصر الفرض وكان الجواب عن ذلك
أن الرخصة لم يوجبها التقدير فالأخير كالمعصية في السفر لا يفسد ما دام الوقت يصلح للأداء وهو صالح
وقوله يقصر أربع ركعات بعد سبعمائة أو بعد سبعمائة ركعة أي لا بد من ربط السفر بقصره معلوم
عنا وإذا ذهبنا إلى أن السفر المرحض فالحال الذي يشره مقدم معلوم لا يخفى أنه لا بد من ربطه بسبعمائة ركعة
أم لا وإن طاب فذلك لأن سبعمائة ركعة إذا تعاقب السفر بعرض حرام ولا بد من قصر أربعة ركعات بركوع
سبعمائة ركعة في كل ركعة أربع ركعات فربما سبعمائة ركعة في كل ركعة أربع ركعات في كل ركعة أربع ركعات
أقلام وبني سبعمائة ركعة وهذا بالذات وجوب حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
يا أهل مكة لا تقصروا في أقل من أربعة ركعات من مكة إلى عسفان وإلى الطائف فذلك بالذات وجوب ذلك
شرط الحديث المذكور والمسافة في الحرك المسافة في البر وإن قطعها في بلد قريبه وإن شذبه اجتهاد
فإن جسد من حج فمكة في البر من غير نية الإقامة واستراة كلف إذا لم يعلم مقصدهم لا يترخص إلا في سبعمائة
معهم أربعة ركعات بركوع والمراقد بقوله أو بعد سبعمائة ركعة شك والمراد الاستيذان والوجه الجدي
إذا شكوا في مقصدهم سبعمائة ركعة لا يقصرون حتى يسيروا مسافة القصر وهذا تردد على الجاهل
فإن هو لا يقصرون ولم يقصدوا أربعة ركعات بركوع **وقوله** لا بعد ولو عن قصر بلا عرض أي إذا كان يقصد
طريقا قصيرا وقصر وطول فقصدا لطول غير عرض لا يقصر كما لو طول الطريق بالبر أو شاملا وإن كان
له عرض صحيح قصر وليس روية البلاد من الاعتراض الصحيحة **وقوله** كما جاز أي يقصر ما دام سفره
قالوا والهازي من غير وهو موثر ومن سافر لقطع الطريق والزنا ونحوه لا يقصر فإن سافر لغرض
مباح وعقب في طريقه لم يوتر بركوع لو سافر لمباح ثم مر فجزمه إلى سفره بعضه كقطع طريق وحج
لم يترخص والعاض بالسفر ممنوع من القصر والجمع والأفطان والسفر على الزاجلة وسبح الخف ثلثا وثلاث
المسيرة عبدا لا يضطر إذا هو متمكن من دفعها لكان عن نفسه بأن يقرب ثم يأكل ومن قصر قصد السفر الحرام
مباح فهو أنشأ سفره تغير المسافة من حيثية **وقوله** إن علم حوائج أي بشرط القصر إن علم حوائج
فإن جهله لم يقصر **وقوله** ودام سفره أي يشترط دوام السفر من وإلى الصلوة إلى آخره فلو أحرم من نوى
الإقامة وجرت به السفينة إلى وطنه ثم **وقوله** وجزم نيته أو علمه بأمامة أي بشرط القصر إن حزم
نية القصر وهو أن لا يتردد فيه وإن لا يطرأ ما ينافي في الحزم في أثناء الصلوة فلو نوى الإمام في أثناء الصلوة
أو تردد فيه تعيينه لا علم يشترط في القصر نية القصر وجزم نيته وإن لا يطرأ ما ينافي في الحزم ولو شك
هل نوى القصر أم لا لم يدره الإمام وإن تذكر على القصر بخلاف ما لو شك هل نوى الصلوة لأن من شك في
نيه الصلوة لم يترخص بحسب ما من الصلوة فعفى عن قليله ومن شك في نية القصر بحسب ما من الصلوة
فيقع نأما فيستلزم الإمام وأعلم أنه في الجاهل عطف قوله وجزم نيته على السفر في قوله ودام السفر
فأفهم اشتراط دوام حزم نيته واستشكاله من حيث أن دوام ذكر الله لا يجب فكيف يجب دوام حزمه
قال ما جعله **قلت** كذا مفهومة والاصوب أن دوام ذكره لا يجب وإنما الشرط أنفة كذا عما
وإذا جعل معطوفا على قوله والعلم بجواز زال لا شك لأن المراد لا يطرأ ما ينافي في الحزم وقدر الحزم في
حالة وذلك في المأمور يصلي خلف من يعلم سفره ولا يعلم هل يقصر أم لا فله تعليق قصره بقصر إمامه فجعل التعليق
هنا كالحزم **وقوله** ويقصر ما لم يجد وطنه أو ينو مستقلا عودا إليه من قريبه أي وينتهي القصر بحدوده

والأول واجب قطع ما يثبت الإجماع وإن كان في وجه أو ركن فإن يصدق أو يخطأ هذا
فصله في حال الاعتدال والأفقا لمقيم في الغزاة **وقوله** في الوقت وكفى قربة ركعة أي يجوز أن يقصر وأن
تجاوز هذه الأماكن آخر الوقت فإن أدرك من الوقت ركعة فله أن يقصر لأن من أدرك ركعة من الوقت
فكل صلاة إذا لکن ما خيرا للصلوة في هذا الوقت لا يجوز له أن لا يقصر الفرض وكان الجواب عن ذلك
أن الرخصة لم يوجبها التقدير فالأخير كالمعصية في السفر لا يفسد ما دام الوقت يصلح للأداء وهو صالح
وقوله يقصر أربع ركعات بعد سبعمائة أو بعد سبعمائة ركعة أي لا بد من ربط السفر بقصره معلوم
عنا وإذا ذهبنا إلى أن السفر المرحض فالحال الذي يشره مقدم معلوم لا يخفى أنه لا بد من ربطه بسبعمائة ركعة
أم لا وإن طاب فذلك لأن سبعمائة ركعة إذا تعاقب السفر بعرض حرام ولا بد من قصر أربعة ركعات بركوع
سبعمائة ركعة في كل ركعة أربع ركعات فربما سبعمائة ركعة في كل ركعة أربع ركعات في كل ركعة أربع ركعات
أقلام وبني سبعمائة ركعة وهذا بالذات وجوب حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
يا أهل مكة لا تقصروا في أقل من أربعة ركعات من مكة إلى عسفان وإلى الطائف فذلك بالذات وجوب ذلك
شرط الحديث المذكور والمسافة في الحرك المسافة في البر وإن قطعها في بلد قريبه وإن شذبه اجتهاد
فإن جسد من حج فمكة في البر من غير نية الإقامة واستراة كلف إذا لم يعلم مقصدهم لا يترخص إلا في سبعمائة
معهم أربعة ركعات بركوع والمراقد بقوله أو بعد سبعمائة ركعة شك والمراد الاستيذان والوجه الجدي
إذا شكوا في مقصدهم سبعمائة ركعة لا يقصرون حتى يسيروا مسافة القصر وهذا تردد على الجاهل
فإن هو لا يقصرون ولم يقصدوا أربعة ركعات بركوع **وقوله** لا بعد ولو عن قصر بلا عرض أي إذا كان يقصد
طريقا قصيرا وقصر وطول فقصدا لطول غير عرض لا يقصر كما لو طول الطريق بالبر أو شاملا وإن كان
له عرض صحيح قصر وليس روية البلاد من الاعتراض الصحيحة **وقوله** كما جاز أي يقصر ما دام سفره
قالوا والهازي من غير وهو موثر ومن سافر لقطع الطريق والزنا ونحوه لا يقصر فإن سافر لغرض
مباح وعقب في طريقه لم يوتر بركوع لو سافر لمباح ثم مر فجزمه إلى سفره بعضه كقطع طريق وحج
لم يترخص والعاض بالسفر ممنوع من القصر والجمع والأفطان والسفر على الزاجلة وسبح الخف ثلثا وثلاث
المسيرة عبدا لا يضطر إذا هو متمكن من دفعها لكان عن نفسه بأن يقرب ثم يأكل ومن قصر قصد السفر الحرام
مباح فهو أنشأ سفره تغير المسافة من حيثية **وقوله** إن علم حوائج أي بشرط القصر إن علم حوائج
فإن جهله لم يقصر **وقوله** ودام سفره أي يشترط دوام السفر من وإلى الصلوة إلى آخره فلو أحرم من نوى
الإقامة وجرت به السفينة إلى وطنه ثم **وقوله** وجزم نيته أو علمه بأمامة أي بشرط القصر إن حزم
نية القصر وهو أن لا يتردد فيه وإن لا يطرأ ما ينافي في الحزم في أثناء الصلوة فلو نوى الإمام في أثناء الصلوة
أو تردد فيه تعيينه لا علم يشترط في القصر نية القصر وجزم نيته وإن لا يطرأ ما ينافي في الحزم ولو شك
هل نوى القصر أم لا لم يدره الإمام وإن تذكر على القصر بخلاف ما لو شك هل نوى الصلوة لأن من شك في
نيه الصلوة لم يترخص بحسب ما من الصلوة فعفى عن قليله ومن شك في نية القصر بحسب ما من الصلوة
فيقع نأما فيستلزم الإمام وأعلم أنه في الجاهل عطف قوله وجزم نيته على السفر في قوله ودام السفر
فأفهم اشتراط دوام حزم نيته واستشكاله من حيث أن دوام ذكر الله لا يجب فكيف يجب دوام حزمه
قال ما جعله **قلت** كذا مفهومة والاصوب أن دوام ذكره لا يجب وإنما الشرط أنفة كذا عما
وإذا جعل معطوفا على قوله والعلم بجواز زال لا شك لأن المراد لا يطرأ ما ينافي في الحزم وقدر الحزم في
حالة وذلك في المأمور يصلي خلف من يعلم سفره ولا يعلم هل يقصر أم لا فله تعليق قصره بقصر إمامه فجعل التعليق
هنا كالحزم **وقوله** ويقصر ما لم يجد وطنه أو ينو مستقلا عودا إليه من قريبه أي وينتهي القصر بحدوده

[illegible]

بين ان ينتظر او يفرقه ويستجد بلسهوع ويسلم وتوخذ ذلك من قوله الاعتد قيام الثالث يعني الا ان
 عند القيام الى الثالث فلا يوجد الشك هناك اذا كان امامه خفيلا يرفع يده سمي **وقوله** وان قد
 اي وقع في الصلوة المذكورة وان قد ثبت صلاته او قد ثبت صلوة امامه لانها انعقدت صححة وتبين انهما
 فلم يجز قصره بعد ذلك كصلايته **وقوله** او من قد ثبت صلاته ولم يعلم بقصره او بان مفيا ثم جرت اية
 ورواه ان يتي اذا اقدى بها فترشك فيكونه قاصرا ثم قد ثبت صلاة الامام ولم يعلم بالمعوم قصص لانه شك
 بعد ما يلزمه فان علم بذلك في الصلوة اعلمه الامام قبل ان يقوم الى الثالث قصره والامة وان لم يعلم
 مستافرا فان مفيا جرت فطرته فان علم انه مقيم او لا لزومه الامام لان القدر بان ضاها وقد تبين انما
 قبله وان علمه جرت او لا فله القصر لظريه موجب الامام على قدوة قد ثبتت عنده وكذا اذا بان ما جالته
 بان انما لا فرق وذكر في **الحج** اوي مسئلة هنا وايضا ان المفيد اذا نوى القصر بطلت صلاته وقد سبق ذكره في الاشارة
 في فضل مبطلات الصلوة **وقوله** لا من علمه بجرت او لا ان ترك حدث نفسه اي ولا يلزمه ان يتي اذا اجره
 خلق من علمه بجرتا فان مفيا ولا اذا اجره مستافرا تيه الا انما ثم ترك حدث نفسه لم يلزم صلوة امامه
 بالرجوع اليها وكذا اذا ملى حاجة اخرى مستافرا في الوقت باق فذكر ان كان بجرتا فله القصر لانه لم يستفد صلاته
 فيه **وقوله** واخير جواز جميع لمريض اي الجمع للمريض جواز جماعة منهم القاض جبين والخطي واستجسه
 الزواني واختان الماورد في قضاءه والنوى **وقوله** وجميع لانه يطر جماعة تحلل بغيره اي من
 الشروط لا يمتنع فلا يجوز الجمع بالمطر لمنفرد ولا جماعة مسيهم او قاصرا **وقوله** او يشنون اليه في كل واحد
 جعل الواحد كالطر وعنا في اشحن وابن المنذر جواز في الحصر للحاجة من غير اشتراط خوف ومطر **وقوله**
 مقدما فقط اي لا يجوز جمع النجس المطر لانه لا يؤمن بقطاع العذر المرجح **وقوله** وشروطه ثمة في الاول
 وترتيب وولا وان يتم واقام للثانية ودوام عذري الى عقد الثانية لا مطر وسنطا اي ويشترط ان لا يجمع
 الثاني لمستفرا ومطر ويجوز ذلك ان يني الجمع في الاولى منها ولو قبل السلام او بعده لان الجمع هو طه
 الى الاولى فيكفي ان تستقدم اليه على حالة الصم ويشترط ان يقدم الاولى منها لانها الاصل والثانية تابعة
 فوجبا الترتيب بينهما ويشترط ان يني الى بينهما لانه صلى الله عليه وسلم لما جمع بينهما ترك الزوات ووالى ولا يصر
 التفرق البتة عرفا فان كان بينهما ففرق بطلب خفيف وتيمم واقامة للصلوة لم يضر لان ذلك من محلة
 الصلوة ويشترط ان يوجد للمستفرا حال الاجرام بالاولى فان اقام المستافر بعد الاجرام بالثانية لم يجز
 ولا اشترط اقامة اذا انتهى سفره قبل الاجرام بها وجب تأخيرها الى وقتها اما المطر فلا يشترط وجوب التوسط
 بل يشترط بعد الاجرام بالاولى وعند التحلل منها وعند عقد الثانية **وقوله** فان قسى تركا من الاولى بطلت
 لا الجمع او من الثانية وطال فضل بطلت والجمع اي اذا جمع تقديمها وذكر بعد الفراغ منها انه قسى تركا
 من الاولى فلا تترك تركا وطال الفصل بالثانية قبل تركه واما الثانية فبطلت لانها تابعة فعليه
 اعادةها **وقوله** والجمع **وقوله** في الجاوي اعادةها جبا لا يعني ان الجمع كالاعان في الوجوب بل الاعادة
 واجبة والجمع جائز **قال** القنوي وكذا لا جسدان مبيز بينهما فان ذكر ان الزكن من الثانية فظرت
 فان طال فصل بين التكرار والسلام بطلت وحده وبطل الجمع ووجب تأخيرها الى وقتها لفوات التبعه وان
 تذكر في بيان تاركه **وقوله** وان اشكل بطلت والجمع اي اذا لم يدرك تاركه من الاولى او من الثانية بطلت الا انما
 كونه تركه من الاولى وبطل الجمع لا جمل كونه من الثانية وسواء تذكر بعد طول الفصل وقبله لانه طهر
 باعادة الاولى فيطول الفصل بذلك **وقوله** وتوخر السن لا ما قبل طهره اي اذا جمع تقديمه الى طهره
 التي قبله جمع ثم اتى بالسنه التي بعد الطهر فبالتى قبل العصر وبعد المغرب والعشا في مسنه المغرب
 ثم سنه العشاء الموتر هذا الذي عليه المحققون **قال** النووي **وقال** في الجاوي بتقديم سنه العصر

وخلصنا من الجحيم

سبق من لفظ السابق وهو القياس قال النووي وهو الذي يحكي الاستزاد

كلها الخطبة وقت الظهيرة اي ومن الشروط وقوع كل من الخطبة وقلوع الجماعة في وقت الظهيرة فلو دخل وقت العصر جازالة التسليم تعين تمامها ظهرها ولوط خطب قبل الوقت لم يجز **وقوله** خطبة بلدا وقرية اي ومن الشروط ان تقع الجماعة في خطبة البلدا والقرية فلا يكون خارجها سواء كان ببيان القرية حزا او خشبا ونحوه واما اهل الحياض المضروبة في الصحرا فلا جمعة عليهم وان اقاموا بها لانهم كانوا اجزاء المدينة ولم ياتهم النبي صلى الله عليه وسلم بالصلوة معه **وقوله** ان تعين ذكر اسكفا جزا ستوطنا طعنه حاجة اي ومن الشروط ان يقام بان تعين بالصفات المذكورة فلا تنعقد بنساء ولا صبيان ولا عبيد ولا نعتير متوطنين والمتوطن هو الذي لا يبعث نساء ولا صبيبا الا ضمن حاجة ما لا يعنون فلما روي عن جابر رضي الله عنه انه قال مضت السنة ان في كل اربعين يوما حاجة واما التكليف والحجبة فلا ان الصبيان والعبيد لا يجب عليهم الجماعة ولا تنعقد بهم ولا بشرط ان يكون الامام زائدا على الاربعين فان قيل فلو كان اربعين كافيا عن شرط الجماعة قلت لا لانه لو كان اربعون فزاد لصديق ان يقال انها اقيمت اربعين **وقوله** فان نقصوا في خطبة او فيها بطلت لان موا فورا بنى لم يفته ركن من خطبة او من اجزائه قبل انقضاء اي بشرط تمام الاربعين في الخطبة والصلوة فان انقصوا وبطلت وبغيره ونقصوا عن الاربعين بطلت فان عادوا فورا قبل طرد الفصل من على خطبته وان كان قلنا في ترك منها في غيرته لم يجره وان عادوا بعد طرد الفصل اشتتت الخطبة وكذلك اذا انقصوا ونقصوا في الصلوة فان عادوا فورا او بينكم من سبع الخطبة جاز وكذلك لو اجزم معهم ان يعنون لم يسمعوا الخطبة ثم انقصوا ما سمعوا انما الجماعة لا لهم لانقصوا والبعد بتمام صارت حكمهم واجد فاذا ثبتوا استمرت الجماعة بخلاف من جابعد الا نقصا فانما لم ياجز حكمه لم يقضين قلت لا شك في فساد صلوة المنقصين الخارجين من الصلوة فاللاحقون من المنيعة الذين هم في الجماعة وقد شرطوا الصلوة باحث لا انقصا فادراك الاربعين الركعة الاولى قطعها وكذا ادراك الثانية في ما اعلى ما اختار الامام ومجته الغزالي فقصاه اذا انقصوا ان يشترط ادراك اللاحقين للركعة الاولى على المقتطوع به فلو اجزم اللاحقون في الثانية ثم انقصوا الاولون فلا يجزي الله في مقتطعها ركعة بين ان في مقتطعها فساد صلوة من اجزم معه بالخروج من الصلوة والله اعلم **وقوله** وان بطلت في الجماعة ان يكون من اقتدى بالامام فيها واذا ذهبا التنبية على ان الاستخلاف في الركعة الاولى واجب خليفته الثانية واما في الثانية فتستحب لا واجب لان لهم انما هم من فريدين كالمستوفين **وقوله** ويتم ظهرها مما يتبها بالامام ولا يشترط ان يكون من سبع الخطبة ولا من اقتدى به في الركعة الاولى بل لو تقدم مستوف ادركه في الركعة الثانية جاز ومضى على نظم صلوة مستقلة وكذلك يتم اظهرها الا انه لو بدرك ركعة خلف اماما يتبعه في ادراك الجماعة واذا ادركها وخليفته ولا يجوز ان يجعله تابعا لمامومين الا انه لو اقتدى به في هذه الركعة مستوف اتم الجماعة لانه اقتدى بمن يجري على نظره صلاة امامه **وقوله** وان اختلفت في الخطبة من سمع او خطب وام سامع مبادىء صح كالعبيد ولو باربعين سمعوا اي يجوز الاختلاف في شأ الخطبة كما يجوز في الجماعة لكن بشرط ان يكون اختلفت في الخطبة من سمع الخطبة **وقوله** في الجاوي فاستخلف من حضر خلافا ما صح به في العزير والزوم وغيرها ولا بشرط ان يكون الامام هو الخطيب على ان ذلك هو السنة بل ان يجوز ان يخطب واجد ويوم اخر ان سمع الخطبة بحضور المقصود والجمعة والعبيد سواء في جواز كون الامام غير الخطيب وترا استخلف المصلين لهم لابل ولو ابدن ان يعنون سمعوا الخطبة وقد موافق من لم يسمع وان قوتوا الجماعة على الباقيين وقال البازي ياتون

عقبتی شام

[illegible]

۱۰۰

معنى قوله بعد كل صلوة وقوله في الحياوي انه يكون غير الحاج من طهر يوم الحج خلاى ما عليه العمل خلاف
الظاهر كما قال في الروضة **وقوله** فان نسي فليذكر اي وانكبر فليجعله عقيد لصلوة فان نسي التكبير
ثم ذكر كبر وان طألا لفعل **وقوله** ونقبل شهادته وقيل شهادته بغيره وانما تغفل في الحياوي انه لو شهد
بعد ان يوم الاثنين برؤية الهلال في الليلة الماضية افطر وان كان بعد المغرب لم يمتنع الشهادته
وكذا لو شهدوا فانما وعدوا بابل لم يمتنع في حق الصلوة حتى تغفل من بعد فلو تغفل بها حتى اجلوا تغفل
طلاق وتكون تمت في حقه فليجمل اطلاقه في الحياوي على ذلك **وقوله** والقضا في يومه اول ان امكلا اجتماع
اي اذا ثبت بعد الزوال وقبل المغرب فالاولى ان تغفل في يومها وهذا اذا كان البلد صغيرا والوقت
مستجابا لغيره الاجتماع والا فالقضا من الغد اولى فليجمل اطلاق الحياوي على ذلك **وقوله** ولما دبر جوع قبل
حجته اي اذا انقضى يوم عيده في يوم جمعة وحضر اهل البادية الذين يلهم بها الحجة لم تكملهم الله الى
اذا الحجة بل لم يزل يقر فوا ويتركها لما زوى انه اجتمع عيده وجمعة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
في يوم واحد وقيل العبد اول النهار ثم قال ليلها الناس ان هذا يوم جمعة اجتمع لكم فيه عيدان ثم اجاب
بشهادته في الجمعة فليجمل ومن اجل ان يغفل في فعله واذا بداه اهل السواد **وقوله** باب
يفضل ترك الكسوف ركعتين وركعتين في يومه اعلم ان الكسوف للشمس والقمر معا
الان تحققت الشمس والقمر بالكسوف جوده **قال** المفترقون في قوله تعالى لا تتحدوا الشمس ولا القمر
واستجدوا لله اذ ابدى قلاتها وقد ثبت من فعله صلى الله عليه وسلم انه صلاها وهي ركعتان كتاب الصلوات
ويذكر زيادة ركوع وقيام في كل ركعة فيركع الركوع الاول ثم يغتسل ويقرأ ثم يركع ثم يجتهد
وهكذا في الثانية فاذا فرغ منها فليجمل الا جلاله لم يغفل ثانيا بل يكفيه مرة والا فليجمل انه يجزى ان يركعها
ركوعا ثانيا وان يقتصر على ركوع كما قال في الروضة والمهاج وصححه في شرح المهذب جواز الاقتصار عليه
وقوله وليجوز ان يقرأ في القيامات كالبرق والاعمال والسنن والماء وحجرا كسوف اي يركع
فعلها في المسجد ابتداء به صلى الله عليه وسلم وان يغفل جماعة واستغنى عن ذلك ما ذكره في صلوة الجماعة وسبب
ان يجزى في الكسوف دون الكسوف ولا سبعين لسورة المدكورة بل تحصل السنة بقراءة فذرا من غير كما قال
الاخيار وكلام الحياوي يومه التحصيل **وقوله** ويشي قدر مائة اية من البرقة وثماني وسبعين فيما ركع
ويجوز اي ويشي في الركوعات تسبيح الركوع وبطيله بقدر الايات المذكورة من البرقة والمراد بالمحبة
ثم بطيل كل سجدة بقدر الركوع الذي قبله فالسجدة الاولى من لا ولي كالركوع الاول منها وهكذا
فيما يجزى وقوله في الحياوي ولا يطول السجدة تبع فيه الزايعي صاحب المهذب واخرين وقال النووي
في الروضة الصحيح تطويل السجدة كما ثبت في الصحيحين **قال** الا ذرعي وهو كما قال ثبت فيها وفي غيرها
من طريق الامم لا بعد عنها وقد نص عليه في البويطي في موضعين ومن قال به ابن شريح والسيد الخي وابن المنذر
والخطابي وقال انه مذهبنا في وعيد جماعة ثم قال وقوله صاحب المهذب ان هذا ليس بشي لان الشامي
لم يذكر ذلك ولا نقل ذلك من ترك عليه اسم والجلوس بينهما فيها كهي في غير ما **وقوله** ثم خطب وامر بخير
اي ثم خطب بعد الفراغ من الصلوة خطبتين خطبتين خطبتين خطبتين خطبتين خطبتين خطبتين خطبتين خطبتين
اكونها فغلا كما قال في الروضة في خطبة العبد ولو اقتصر على خطبة واحدة جاز كما سياتي في الاخير
قال النووي ويحرم من اهل الاعتقاد والصدقة وحجهم الغفلة والاعتزاز **وقوله** وتغفل بالاجل
وكسوف يغرب ويحرف بطولها اي اذا لم يغفل حتى يغفل الكسوف والكسوف فالتغفل لا يغفل ولا اثر
لا يغفل الحرف بل يشيخ في الصلوة ما بقي حركه كاستف وان حال حجاب فشد الا يغفل نظر الى الاصل وان
شك في الكسوف لم يغفل وان اخبر المخبر بطلان اليه كما ذكره النووي عن ابي داود فلو غفل عن الصلوة

في خطبة العبد

في خطبة العبد

كأنه

كأنه اطلعت والقمر خاسف فانت كما تغفل بالاجل لان سلطان الشمس بالهناز وقد ذهب
ويطل الاستفاح بطولها وطلعت الشمس بالليل وقد ذهب بطلوع الشمس ولو غرب القمر خاسف القم
تغربه لبقا سلطانها ووقت الاستفاح به في الحجة ولو شرع في صلوة الكسوف فطلعت الشمس او في
الكسوف تغربت لم يطل **وقوله** وبدا بقريضة فرجانه ثم عيده تركسوف وان امن فواتها فان
تركسوف اي وان اجتمع هذه الصلوات وخشي الفوات بدا بالاهل لا وكبر فالا همة كما ذكر فان لم
يخف فواتها قد اتم الحائز لما يخشى من حدوث التغيب ثم الكسوف لانه لا يؤمن فواتها **وقوله** وكفى لعبد
وكسوف جمعة اخرت خطبة بنه الجمعة اي اذا اجتمع العبد والكسوف والجمعة وبدا بالكسوف
والعبد ثم خطب للجمعة بنه وجزءا اجزاء فليجمل اطلاق الحياوي على ذلك فقد يتوهم انه اذا كان الخطبة
للجميع وهو ان نوى الخطبة للجميع لم يجز عن الجمعة ولا بأس بذكر العبد والكسوف اخر ما مع الاختزان
عن الخطيب في الموجه للفصل فقوله وجمعة اخرت اي عن الكسوف والعبد فانه يحط بها ثم يخطبها
يفضل الكسوف ثم العبد ثم يخطبها **قال** الفروي واما العبد فلا يجزى الجمعة في الوقت قلت قد اجاب
ان ثبت بعد الزوال والقضا في يومه اوله وقد عرفت جماعة على الشافعي في تصوير اجتماع الكسوف والعبد
وقالوا الكسوف لا يتصور الا يوم التاسع والعشرين او التاسع والعشرين واجيب عنه بوجه احدهما
لا يجوز على الخبر ويقال ان الله تعالى على كل شيء قدير وقد نقل ان الشمس كسفت يوم مات ابراهيم عليه
السلام صلى الله عليه وسلم وموت يوم العاشر من ربيع الاول وكذلك شتهر كسوفها يوم قتل الحسين وهو
يوم عاشوراء وثانيهما ان وقوع العبد يوم التاسع والعشرين لا يجزى فقد يقوم بينه بنقصان شعبان
ثم بنقصان رمضان فيفطر يوم التاسع والعشرين وتال شهادته لا يتصور الفقه ما لا يتصور
لشخص الخطب والذين يفتكروا في استخراج دقايق النظريات **وقوله** وصلوا الجوز لركة فزادى اي يجب
ان يغفل كل احد منفردا عند جدوته كركعة كركعة والصلوات والرباح الشديدة وان يدعو الله
يكون على غفلة وما زوى عن كثرتم الله وجهه انه صلى جماعة في لركة **قال** الفروي لم ينجح ذلك
والله اعلم **وقوله** باب **قال** ستر استسقا ولو يجب غير بدعا مطلق وخلف صلوة وحطة
جمعة اي لا استسقا منه وهو طيل البقي من الله تعالى بالمطر والسيل وهو ثلثه انواع اذ اها
الدعا بالصلوة واستسقا الدعاء خلف الصلوة وفي خطبة الجمعة وافعل ما سياتي ويستحب الاستسقا
للمحرمين ويستحب غيرهم ممن سقى لهم ان المؤمنين كالعصا الواحد اذا اشكى بعضه اشكى كله
وقوله والا فضل ان يامر الامام بالبروز المطامير وصوم ثلثه وان يخرجوا في الرابع ما بين في بدله وحج
اي والا فضل ان يكون الاستسقا بصلوة فيا من الامام الناس بالصدقة وفعل الخير وبر المطامير وحلل
بعض من بعض ويأمرهم بصوم ثلثه ايام ويخرجون لصلوة الاستسقا في الرابع ما بين في ثياب البذلقة وغير
متواضعين لله غير متزيين ولا متطيبين لكن ينظفون بالما واستواك **وقوله** ويشيخ وصية وباهم
وخل ذي قبز اي يستقبل يخرجوا بمشايخهم ومشايقهم لان دعايهم اقرب الى الاجابة وكذلك عابره لاهية
لهن ويخرج اليها ليقوله صلى الله عليه وسلم لولا مشايخنا ركع وصيان رضع وبها يرفعون صلبهم لعذاب
صبا واما اخراج اهل الدمة فكون ذلك سببا للفقهاء فان خرجوا بانفسهم وقبزو اعين
المسلمين لم ينعوا لاهم مستتر قون وقد كفل الله تعالى بزرز مخلوقاته **وقوله** وصلوا ركعتين
خطبتين كالعبد لا توقيتا وتجزى خطبة ككسوف واولاه اي الصلوة للاستسقا منه كحديث عاذن
ثم عاذن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج بالناس يستسقي فغفل في ركعتين جهرا بالقراءة فيها
وجعل رداءه ورفع رديه واستسقى وي كصلوة العبد في الشرايط والسنن كالحج والخطبتين

في خطبة العبد

في ذلك الى سبوا ربحي
يجب وقوله في الجاوي قوله يكون او حق مقصود وجوب ثبات اللون او الحق لان المولد يشمل الذكر
والانثى وليس كذلك وكذا انما يكون كانه يفتقر لوجوب ما دامت دون
ست وثلاثين فينت الحاض فزمنه فاذا بلغت ستا وثلاثين فبنت لكون وبها ما لها ستان ودرجت
في الثالثة وفي ست واربعين يجب حقه وبها التي لها ثلث سنين ودرجت في الزابعة وفي احدى عشر
فبجذعة وبها التي لها اربع سنين ودرجت في الخامسة ولا يجوز ان يخرج جرحا عن حقة ولا جرحا عن
لبون وله ان يخرج بنتي لبون عن جذعة لا بها بقلان في ست وتسعين وفي ست وتسعين بنتا لبون وفي
اجدي وتسعين بنتا لبون حقتان وفي مائة واجدي وعشرين بنتا لبون فاذا امكن شجوا وقارت
ابله مائة وثلاثين فببنت يجب في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ولا شيء في الاوقاص
الضبل في عقوقا شيئا في ان بنتا الله في كل مائة بنتا لبون لا يخرج منها ابلا وانما لا يغيب لا
تشقير فان اخطاه ولم يقض اجزا وخبر بالقد او يجوز من لا يغيب وان فقد كلا وبعضه او جرحا
واحد جعل فرض واحد او غير واحد او جعله املا ونزل لما فقد وعطى الجرا او جعله واحد
بغيره درجه لا درجت كذا فرض حقه الا ان تعدت اوقع ما كذا بغيره اي اذا بلغت ابله مائة ونزل
وب حقه وبنتا لبون فبغير الواجب كل عشر في مائة واربعين حقتان وبنت لبون وفي مائة وتسعين
حقة وثلث بنتا لبون وفي مائة وتسعين حقتان وبنتا لبون وفي مائة وتسعين حقتان وبنتا لبون
فاذا بلغت مائة من النوعين معا ونوعين من اجدها لما يلزم من التشقيق كذا اذا وجدنا مائة
واجدا لا يغيب وفيما زاد على المائة تسعين كل عشر كسوق وسقط النظر الى الاغيب للتشقيق حتى
المائة واربعين ثم تسعين لا يغيب اما ان مع حقا وبنت لبون او ست بنتا لبون وهذا كمالا وجدا لفرض
المائة من غير تشقيق تسعين لا يغيب فاذا بلغت اربع مائة كان لثلاث مائة تسعين نفسها وله في المائة
من خمسة اجزاء ان يجعل الفرضين من التسعين مائة او اجدها فقط او بعض كل منهما او بعض واحد
ولا يجزئها فالاول ان يجعلها في المائة تسعين لم يكن انما اخذنا ثلثها والآخر ان يجعلها في المائة
من مائة من مائة من التسعين لما يلزم من التشقيق فان اخذنا ثلثها لا يغيب الا ان اخذنا بقية بقية في الاجزاء
من السابغ ولا يلبس واخذنا من المائة فيقع الموضع على الاصح ويخرج قدر الفارق من بقية البلاء ويخرج
في الاغيب الثالث ان لا يجعلها اما الا واجدا فياخذ السابغ الثالث ان يفصل الكل فله ان يجعل واحدا
في بخرجه وله ان يجعل احدا في المفقودين املا فان جعل بنتا لبون املا لثلاث بنتا الحاض واخرج
بغير جراتا وليس له ان يصعد الى الجذاع لانه يصعد درجتين وان جعل الحقا املا متبعدا الى الجذاع
في واحد اربع جراتا وليس له ان ينزل الى بنتا الحاض لانه نزول درجتين الرابع ان يفصل البعض من كل
منها فله ان يجمع واحدا ويخرجه وله ان يجعل احدا املا فيخرج ما معه منه ثم يصعد عنه لما بقي درجه واحد
الجرا او ينزل درجه ويبطيه كما اذا كان معه ثلث بنتا لبون وحقتان مثلا فان له ان يجعل الحقتان
املا فيخرج الحقتين وينزل ابنتا لبون فيخرج اثنتين منها ويصل جراتين وله ان يصعد الى الجذاع فيخرج
الحقتين وجذعتين ويأخذ جراتين وله ان يجعل بنتا لبون املا فيخرجها ويصعد الى الحقتان او ينزل
الى بنتا الحاض الجرا كما سبق الخامس ان يجعل بعض واحد فقط مثلا فيجد ثلث بنتا لبون مثلا فان
له ان يجعل المفقود ويخرجه او يتم السابغ وله ان يجعل ما معه املا فيخرجه وينزل الى بنتا الحاض
فيخرج اثنتين بغيره وليس له ان يصعد الى الجذاع لانه يصعد درجتين كما سبق وله ان يجعل الحقا
المفقود املا ويصعد الى الجذاع فيخرج اربع جراتا ويأخذ اربع جراتا وليس له ان ينزل الى بنتا الحاض
لانه نزول درجتين فاذا قال اجعل الحقتان وكان الموجودين من بنتا لبون واجدا فقط فلا يمكن

وطه

عنه

بعضين واحدا لفرصتك فان جعلت اربعين فبعضها واقل عاوت مشكلة من وجد بعض كل واحد
من فقه الكل لم يحصل من فرضه كان واجدا له وكذلك من فقد فرضه لم يكن وجبا عليه حقه مثلا
فان له ان يصعد وينزل الجرا وليس لمن يصعد او ينزل ان يربطه على درجه فان تصعد او نزل درجتين
لم يجز الا اذا تعدت الدرجة من كل وجه في ابله فان له ذلك بغيره ولا يجوز ذلك بغيره الا لما كان
اذا قنع من السابغ بغيره واجد وقوله في ما بين الى اخره فيه امر واحد بقوله لا للتشقيق بها
للتشقيق قد يورث انه بغير الصفيين يتصورا لاحد من النوعين في المائة بلا تشقيق وليس يتصورا
الثاني قوله خلا في رعاية قد يورث ان لا يربطه في ذلك وليس كذلك لصل ما بين حكمه فله ان
يأخذ من كل مائة اما اربع حقا او خمس بنتا لبون ليس فيه الا ان لكل مائة حكم نفسه الثالث قوله
فيما اذا فقد وترى عن بنتا لبون وضع عن الحقا والجرا لا بالعكس وهم بقوله لا بالعكس ما ظن بعض
الفقه انه لا يجوز ان يجعل بنتا لبون املا ويجعل الحقا ويصعد اليها ولا ان يجعل الحقا املا ويجعل
بنتا لبون وينزل اليها ولم يرد ذلك لانه اذا جعل بنتا لبون املا وصعد الى الحقا وجعل حقا الجرا
الجرا فانما وجد الحقا فيلزمه اخرجه وان جعل الحقا املا وجعل بنتا لبون مع بنتا لبون فان واحد البعض
اجدا لفرضين وقد تقدم حكمه وانما اذا كان لا يصعد عن بنتا لبون الى الجذاع ولا ينزل عن الحقا الى بنتا
الحاض وهو على الحقيقة غير العكس وكان يغني عنه قوله لا درجتين فان لا حاجة الى قوله لا بالعكس
السادس ان خفض قوله لا بالعكس اذا فقد باجمعا وهو موجود فيها اذا وجد بعض احدها وفقد الاخر
لا نقاد جعل المفقود املا وكان بنتا لبون لم يصعد الى الجذاع لانه صعود درجتين لان الحقا المفقود
لا يسقط عنه الفرض وكذا لا ينزل الى بنتا الحاض اذا كان المفقود هو الحقا وجعله املا وكذا من وجب
من كل اذا وجد حقه وبنت لبون وجعل احدها املا فبنتا لبون تسعين في الصعود والنزول كما اذا
فقد فرضه فاهم خلا وذلك في مسألة المائة وحكمها واجد في الجرح والمنع من درجتين السادس قوله
فان اخطا جرحا بالنقد او شقق من الاغيب ليس على اطلاقه بل هذا اذا لم يجز تقصير كذا بغيره ولا
يصعد له من بابه عيب ولا من ابنت لبون بنت لبون وجاز من جذعة ثلثه اي من كانت ابنته مائة او مائة
لا يجوز ان يصعد ويطلب جراتا لانه قد يكون الجرا من المجهب والمريض ولا يصعد من فقد بنتا الحاض
الى بنت لبون بغيره وله ان ينزل الى بنت لبون لانه قد يغني عنها ولو وجبت عليه جذعة فلم يجد بها فله ان يصعد الى ثلثه
ويأخذ جراتا على الاصح وقطع في الجاوي بانه لا يجوز وهو ما احتج الزايع في المجرز والشرح الصغير
وجزا الدرجة بنتا لبون او عشرين درهما بغيره معطى نوعين في درجة الا لما كان قبل اي وجزا مائة
بنتا الحاض وبنتا لبون او مائة بنتا لبون وبين الحقة ونحو ذلك فانها وانما جازع ضا او شي معزاو
قيمتها وهي عشرون درهما اسلامية من الفضة الخالصة ويحتر المعطى بين السابغ والقيمة سواء كان
هو المالك والسابغ ولا يجزئ الدرجة ثلثة وعشر دراهم بغيره اذا كان الاخذ المالك ونزول التسوية
وقوله في الجاوي خلاف درجتين لا يغني ان الدرجتين يجوز فيها التسوية مطلقا حتى يجوز ان يعطى لثلاثين
درهما وثلثة بل معنى لكل واجدة حكم نفسها حتى يأخذ بدرجة سائتين ودرجة عشرين درهما وقوله
وفي كل مائة بقر تسع ذواته وفي اربعين مائة ذوات متدين ومكدا فاية وعشرون كما في بعضه اي
او ثلث البقر ثلثون وفي اربعين بقر مائة في كل اثنين تسع وفي كل اربعين مائة ولا تجزئ التسع
حتى لم يسه ولا المستند حتى تسعين وقوله في الجاوي وفي ثلثين بقر كان الاجتنان كان
الفرونيان يقول ثلثين بقر فاذا بلغت مائة وعشرين ففيها ثلث مستاتة واربعة اربعة كذا في الجرح
فيه الفرضان وباق فيه الاجزاء الخمسة من تسعين الاغيب ان لم يحصل ما شئت ان فقد لكن ليس متصفا

ووط

وركة بركة دسمة **م**اله خلطا الفاس من جنس بحماية من اخر فوكي الفاس الذهب والفاس الفضة
بري ولا يحرمه ان يغزو الذهب لانه لو اخرج عن ما يتي بهم حشده مشا قبل من ذهب لم يحرم وان
مير هذا من هذا لاننا قد وصل الى يقين وله ان بعض ذلك بالمالان الذهب متفرجا من مثل وزنه
الفضة فيوز قطع ذهب كوزب المجموع وبعضه ما ويقل الموضع الذي ارتفع اليه الماء ويخرج من
قطعة فضة كوزب المجموع فيوضح فيه فلا بد ان يرتفع الماء في لانا لا كثر لها كثر جزا فيجعل ثم يوح
المخلوط ويوضح الماء في الهاكنا اقرب فالاصغر منه **وهو قول** وفي ذلك مني كارجا على الدفن بموان او
اجا حشيش اي استخراج فضة من ذهب وفضة مدفونة في الجاهلية في ارض موات او اجا بالملك
اخراج حشيه لقوله صلى الله عليه وسلم في الزكاة الخمس بشرطه انساب لقوله صلى الله عليه وسلم في الذهب
وليس عليك شيء تكون عشرون دينارا **وقال** في القدر بحسب الزكاة مطلقا اي نوع كان واي قدر كان
ظا بزيادة في الجاهلية ولا نه قال في الزكاة الخمس لكل القول الجدل المذهب الخصم في الذهب والفضة
والنصاب فان كان من ذين لا تسلم فهو لقطه وان وجد عليه ضرب الجاهلية وفي قول في الجاهلية وفي
ذلك وجد ضرب الجاهلية مجزئ على ما اذا كان بضاهم ودفنهم وقبضهم من الزا فعي على من قصر على الضرب
الجاهلي وقال ما كان عليه ضرب الاسلام فهو مستلزم كونه اسلاميا وما كان عليه ضرب الجاهلية لا يستلزم
كونه جاهليا لانه يجوز ان يكون قد طفر به مسلم ثم دفعه ثانيا **قال** ولم يزد الزا فعي المنع من الاستدلال
بضرب الجاهلية مطلقا فان دفن الجاهلية لا يحمله علم قطعي بل غلبة ظن فاذا وجد في موان زكاة وعليه
ضرب جاهلي وليس هناك ما ينعارضه وعلل ظنه انه دفن جاهلي فهو الزكاة وان حصل مع الضرب الجاهلي
ما ينعارضه بان وجد معه مثلا فانه عليه اسم ملك اسلامي ويجوز ذلك فلا يفتقر الضرب الجاهلي كقول هذا
المعاذ من كون ذلك والله اعلم **ولا فرق** بين موات ارض الاسلام وارض الجوز وان ذنوا عنه على المذهب
وان وجد في غير ما ذكره كشترع وسير ونحوه فلقطه او ارض مملوكة فلصاحبها لارض فيستأمنه فان
ادعاء ملك اخذ بيمين والاشهاد من تلقى الملك عنه او ورائه فان ادعاء اخذ والاشهاد الاخر وهكذا
الى الحيي وانما يقضي به لما لا خلاف ان يكون قد طفر به واعاده ويصرف خمس الزكاة من مرفق الزكاة لا الى
امل الف **وهو قول** وفي خمسة اوتس فان اوتس خمس من قوت اختيار صاحب في ملكه متقي جان او رطب الجاه
عشر اي وحال الزكاة في الاوقات وسيا في الكلام عليها ونظاها خمسة اوتس والوسق ستون فانما بالضاع
النبوي والضاع خمسة ارباك وثلاث لكن الاصح ان المعيار اكيل دون الوزن **وقول** في الجاهلية في ثمانية
من مجزئ على ما اذا كان خمسة اوتس اما لو كان الجاهل مكثر اقله في ثمانية مائة من منه خمسة اوتس
فانه لا يجب فيه الزكاة ولو كان مقيشرا خفيفا اذا ورث منه سبعماية من جات خمسة اوتس لونه الزكاة
فالاختيان بالكيل عند الجمهور وعلى هذا يكون الوزن بقربا والكيل تحديدا ومتى زاد على خمسة اوتس ولو
بعض ما عساه ويشترط ان يكون النصاب من جنس واحد فلا يكتفى بالبر بالذرة والتمر بالزبيب
ونحوه ويشترط ان يكون النصاب من قوت الاختيار فلا يجب فيها يقينات جال الجماعة من جوب اشغال المباد
فيدخل في قوت الاختيان من الثمار الممر والزبيب والحبوب المحنطة والشجيرات والجلس والذرة والذخن
والعطسه وبقي البعوض والحش والماش واليا فلا واللوبيا والهزط لان النبي صلى الله عليه وسلم احذر الزكاة
من كثرها واكثرها الباقي لمعنى لا يقينات وملاحة الادخار وخرج ما سوى الاقوات من الثمار والخصا
والقطن والكتان والشمس وكذا على الجذبة الرنوت والبعث والورث والزعفران والعصفر والقرط
وجب الجبل ويشترط صلاحه في ملكه في اخذ نصابا من ثمنه في البادية المباح او ربحه في السبل بدت
من دار الجوز الى موانه بركة دسمة وكذا حكمه فصولا عليه وهو وارد على الجاهلية ولا يصح ان النصاب الا من

[illegible]

والله اعلم
حكم البكره
عند صولان
الحكم اعلم
الله اعلم
وهو الذي
يعلم الخ
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

الحمد لله الذي جعل في هذه الدنيا

وڪوڙ

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script.

فوجب تميزها بالفرق وفرض الصدقة فاذ لم يصفها الى المال الاخرى فان فرض الصدقة بشان كذا فيه
القطر والا والى ان يجمع بين الزكوة والفرقة فيقول هذا فرض كذا في مال فان فرق المالك نفسه
لزمه ان يفرق وان دفعها الى السلطان ونوى عند الدفع اجزاء وان لم ينو السلطان عند التفرقة
لا تباين المستحقين وان وصل وفرض اليه الى لو كمل جاز لانه قد اقامه مقام نفسه فان كان المالك
ضيقا او شيقا او مجنونا نوى الوجه فلو دفع الزكوة من غير نية فهو من مستحق الزكوة اخذ منه
السلطان كذا لقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة ولا ياخذ بها فان نوى حينئذ اخراجه وكذا ان
ينو نوى الامام فان لم ينو الامام بعضه ومن لم يفرق بينه وبين غيره وان قدما على الاداء والتفرقة بان يفرق
فقر الزكوة ونوى انه زكوة ماله ثم فرقها فلا غنى اليه وسلم الى من يفرقه اجزاء كما يجزى بقدر نية
الصوم ولا ان المقصود الاظهر من خلاف المستحقين **وقوله** وجزا الى مستحق وامام وابية جاز لا ابي
لان تفرق منه بد كقطعا وله ان يفرق زكوة بنفسه وان يستلمها الى الامام فان كان جازا فلا بد
ان يفرق بنفسه وان سلم اليه جازا لفاد حكمه ولانه سئل سعد بن ابى وقاص عن ابى هريرة رضي الله عنهما
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان جازا فلا بد من تسليم اليه اولى لانه تباينت يد كقطعا
فلا يفرق بغيره بنفسه لانه قد سلم اليه جازا فلا بد من تسليم اليه اولى لانه تباينت يد كقطعا
وقيل كل لاخر لا ان عينة لثا لعل ان شرط وجزم والا وقع فعلا ولا يسترد الا ان شرطه اياها اذا اخرج
زكوة ماله لم يلزمه ان يعين المالك الذي اخرجها عنه بل يجزى ان يفرق اياها بغيره من الزكوة فان اطلق
وله ماله ان جعله عن المالك الغائب عن مجلسه وظنه سالما فان تالف او وقع عن المالك الاخره وقوله
في الجاهل من الغائب او الخاضع ليس على اطلاقه بل اراد الغائب عن المجلس وهو خاص في البلد
نقل الزكوة لا يجوز على الاصح وان اخرج عن معين كان نوى الغائب ماله الغائب فان تالف المالك كان
يجعله عن المالك الاخر الا ان قال هذا عن مالي الغائب فان كان تالفه فهو عن الجاهل وكذا لا يسترد
بل يقع صدقة الا ان قال هذا عن مالي الغائب فان كان تالفه استردت وقوله في الجاهل اياها اذا
صرح ان يسترد او ان يقع عن الاخر فيه اجتزأ عن شين احدها اذا كان هذا عن مالي الغائب وسكت
فانه لا يسترد وان علم بذلك لزمه الزكوة عليه لانه لم يصرح بالاسترداد **الثاني** في اذا قال هذا عن مالي الغائب
فان كان تالفه فعن الجاهل او صدقة فانه مع هذا التردد لا يقع عن الجاهل وقد لا يظهر للسلطان هذا
الاخترازا الثاني فصرح به في الارشاد فقال ان شرط وجزم **وقوله** ويذهب للساعي اعلام شهر جولي
والجزم اولى ابي يذهب ان يجعل له شهر معلوما يخرج فيه لا حيا للزكوة والمجزم اولى لانه اول السنة
فاذا اخرج فيه فمن حوله اعطاه والا استحل ان يجعل فان كان اسلف عليه او اخره عليه الى الجول الثاني
او فرض اليه ان وثقه به **وقوله** وعبدما شية بمضيق قرب مرقى ودعا بلاملوقه ابي يذهب للساعي ان
يعبدما شية في مضيق وان تكون قرب المرقى ولا يكلفه المرقى الى البلد الا ان عسر عباها وان
يعبد واجرة واجرة بوضع قضيب على كل واجرة فانه ابعده عن الخلط ويذهب ان يدعوا الساعي لرب
المال وكذا المستكين اذا اعطاه وسجل لثا فعي ان يقول اخر كذا لله فيما اعطيت وجعله كقطعة وان
كفيها اقيمت وان يكون بلاملوقه فلا يقل على الله عليه **وقوله** وتكون مناسبا غير نية ومكلا لا تتجلا لا
وهو بنوها ثم والمطلب وكذا السلام على غيبه ابي وتكون مناسبا الصلوة على غير الانبياء والمليكة وقوله
من اجتزأ من النبي صلى الله عليه وسلم فان له ان يفرق على من يشاء لانه جفته بضعه حيث شاء وقد قال الله
على الا في وفي ولا تفرق على سائر الانبياء بل تفرق وكذا على المليكة ويكره ايضا السلام على الغائب
كقولهم فلان عليه السلام وقدما شدة ترك الجاهل من اجل الجاهل ابي امير الاول في قوله فلا يجزى

قال انه مشعربان ذلك ترك اذ لا غير لكن قال في الروضة الصحيح الا شهراته مكررة وقال
شرح المذهب انه المذهب وبه صرح الاكثر والشا في ان الصلوة غير محتصة بيننا من الله عليه
وسلم اليه ولا انبيا والمليكة قال فقوله لغير النبي فيه مخالفة الثالث السلام على الغائب ابي
كالصلوة كما نقله الزا فعي في الشرح الكبير عني في كذا وحزم به في الشرح الصغير من مستحق
به الاجابة والاموات كسلام عليكم وان قومومين ويجوز ذلك تبعافا فاصلى وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم
فلا بأس بتسليم غير المستحقين بسلام بالاد والصلابة والمسلمين كقولهم اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
والتابع والمسلمين وفسر الا بالصلوة بها ثم وبما المطلب وهو الذي يحرم عليهم الزكوة ويجزى بغير
الصلوة وله ولو لم يتجرب دون نصاب كقطعة في رمضان وبعد زكوة واشتد ابي ويجوز تعجيل الزكوة
قل وجوبها لكن بشرط في الجولان بغيره الجول من مكنا نصا بان السائمة او من اذهب والفضة
جاز له تعجيل كونه قبل تمام حوله لان الزكوة تجب بتسديد الجول والنصاب فاذا وجد احداهما جاز التعجيل
لان فقدا فلا يجوز قبل تمام النصاب لان الجول لا يعقد عليه الا في الحاق فحوز فيها وان كانت دون
النصاب وقوله في الجاهل ولو قبل نصابه كمال الحاجة قال ابن الجوزي لولا ذلك ولو قبل نصابه كان
او صح وفت منه ان غير الجولي كالعسرات لا يجوز فيه التعجيل قبل الوجوب والقطر تجب بتسديد
رمضان والقطر منه فحوز تقدمه في رمضان لوجود احد التبيين فان قيل فالزكوة في المعسر تجب
بتسديد وجود الثمن وبد صلاحه فاجواب ان الواجب في الجولي معزوف مقدم وكذا في القطر
والواجب في المعسر ان يعرف بالعرض محله لا يصح ولا يجوز التعجيل قبل زوال الثمن واشتد الجاهل
ويجوز بعده وقبل مضيقه غزا ونبي وطعامه **وقوله** لا شائان في مائة وما يتبعه ابي لو كان له مائة من
الغنم ففدنيا انه يجوز تعجيل فرضها قبل تمام الجول فلو جعل شائين عنها وما يتبعه ثم جاز الجول ومقت
ومارت مائة واجدي وعشرين لم تحترق شاة المخرجة عنها وقال في الجاهل من غيره والصحيح خلافه كما حجه
في الروضة عن الاكثرين وكذا غيرهم قالوا وعليه الفتوى **وقوله** ولا بد من شروط الاجزاء وقت وجوبه
وهو كذا في نصابه وان تلف لزمه بد امام ان احد سئوال مستحق او حاجة طفل فليكن **وقوله** ابي لا يجوز
المجمل الا اذا وجدت شروط الاجزاء وقت الوجوب وهوان يكون المالك والفقر من مال الزكوة واذا
حينئذ وان بقي المال فاذا ان تالف الفقير واستغنى بغيره المجمل ومات او غاب ولم يجوز النقل بحز
تخروجه عن اهلية الا عند الجوب اما اذا استغنى بالمدفوع اليه اوبه وبغيره فانه يجزى
انما اعطى يستغنى ولو ان بدا واستغنى بعد التعجيل ودخل وقت الوجوب وهو اهل لم يضر واذا مات
المالك وتلف النصاب او باعته وليس تجارة قبل الجول سقط الوجوب ولم يقع المجمل موقعه واذا
وجدت شروط الاجزاء وقت الوجوب فالمجمل كالباقى في النصاب وان تلف حتى لو جعل شاة من معين
ثم جاز الجول ولم ترد اجزائه ولا يقال ان الجول جاز على تسع وثلثين ولو جعل شاة من مائة وعشرين ثم
تحت شاة محالة وصال الجول لزمته شاة اخرى وان تلفت الاولى وسواء تلفت في يد الفقير او في يد
الامان ان كان احد يستأجر الفقرا او حاجة طفل ضايع لان يد حميد يد الفقرا والضايعة والدي
لا ولي له الا الاسلام فان كان له وفي يده من سواك وليه فيلحق اطلاق **الحاوي** على الله ابي لو اطلق
الضايعة واما اذا احد سئوال الفقرا او حاجة هذا الطفل فلف في يد فانه لا يجزى فالجمل من هذا
انه اذا اخذ سئوال المستحق انه يجزى سئوال المالك لا وان اخذ سئوال المالك
او بلا سئوال احد انه لا يجزى **وقوله** وبعضه ماله ان شرط واحد لا سئوال احد ولا لطفل ابي حيث
المجمل في يد الامام فلا ضمان عليه ان صان فذاخذ سئوال المالك لذي يد كيدا لملك وكذا اذا اخذ سئوال

والجزم اولى ابي يذهب ان يجعل له شهر معلوما يخرج فيه لا حيا للزكوة والمجزم اولى لانه اول السنة
فاذا اخرج فيه فمن حوله اعطاه والا استحل ان يجعل فان كان اسلف عليه او اخره عليه الى الجول الثاني
او فرض اليه ان وثقه به **وقوله** وعبدما شية بمضيق قرب مرقى ودعا بلاملوقه ابي يذهب للساعي ان
يعبدما شية في مضيق وان تكون قرب المرقى ولا يكلفه المرقى الى البلد الا ان عسر عباها وان
يعبد واجرة واجرة بوضع قضيب على كل واجرة فانه ابعده عن الخلط ويذهب ان يدعوا الساعي لرب
المال وكذا المستكين اذا اعطاه وسجل لثا فعي ان يقول اخر كذا لله فيما اعطيت وجعله كقطعة وان
كفيها اقيمت وان يكون بلاملوقه فلا يقل على الله عليه **وقوله** وتكون مناسبا غير نية ومكلا لا تتجلا لا
وهو بنوها ثم والمطلب وكذا السلام على غيبه ابي وتكون مناسبا الصلوة على غير الانبياء والمليكة وقوله
من اجتزأ من النبي صلى الله عليه وسلم فان له ان يفرق على من يشاء لانه جفته بضعه حيث شاء وقد قال الله
على الا في وفي ولا تفرق على سائر الانبياء بل تفرق وكذا على المليكة ويكره ايضا السلام على الغائب
كقولهم فلان عليه السلام وقدما شدة ترك الجاهل من اجل الجاهل ابي امير الاول في قوله فلا يجزى

الفقر أو حاجة الطفل كغيره وإن أخذ من أحد ولا حاجة لغيره واحدة بسؤاله ولكنه
قرط من من ماله **وقوله** فإن لم يجد المجل أو لم يجد من يملكه ولو بغيره على الفقير أن يجلبه استر لا يادة
منفصلة وأرشد بقض فان تلفت فبدلة أو فوم يوم قبض أي وإذا جعل الزكوة فلم تجز المجل استعنا الفقرا
وموته ونحو استرده وكذا إذا تلفت لثياب ولو بغيره بان انفسه أو بغيره أيضا لان الألف قبل الوجوب لا
يجد بغيره وإذا استرد الاستر لا يادة المنفصلة كالولد والدين ونحو لا تحت في ملك الفقرا
وكذا إذا تجب المجل لم يكن له المطالبة بالترش كدوت القرض في ملكه فلا يطلون به كما هو مذهب
للولد إذا حج فيه الوالد ويسترد المنفصلة كالوالد الوالد والغير من جعان بها على الولد والمفلس
فان تلف المجل وموتى رجع مثله أو منقوض بقيته يوم القبض لان ما زاد بعد القبض زاد في ملك الفقرا
وإن استرد إذا علم الفقرا بالتمجيل فان لم يعلموا لم يسترد كحرمان العادة ان المدفوع الى الفقير يسترد
فكته ملكه اما حجة الزكوة والا فهو صدقة **وقوله** وجد دلا ان نقص نصابة بثلثه وهو سائمة
او غير مضمون أي وإذا لم تجز المجل فقد بينا ان له ان يسترد من علم قبضه ثلثه ان يجد من
الزكوة ثلثا ان كانا لثياب تاما وان كان لا ية إلا بالمجل وقد تلف فان كان سائمة باذ اخرج من
ان يعين شاة شاة ثلثه في يد الفقير فلا زكوة وان ضمنها لان الجود جال وهي دين ودين الجود
لا زكوة فيه فلم يملكه النصاب وان كان في تخارج او نقد بان عمل زكوة ما يتي درهم خمسة جرام فانها
القابض فظرت فان لم يكن مضمونه مثل ان لم يعلم بالتمجيل فلا زكوة ايضا لان المال مازد والنصاب
وان كانت مضمونة فعلى القولين في وجوب الزكوة في الدين والاصح الوجوب وقابل في **الحج** أي
ان من لم يجز المجل جدد وان نقص النصاب في غير السائمة وليس على اطلاقه بل ذلك اذا وجد من
المجل والا فلا **وقوله** ويسترد الامام ومحمد بلا اذن ثاني أي اذا قبض الامام الزكوة المججلة
وضررها الى فقير واستغنى قبل الجود او ارتد والحياد بالله تعالى استرد الامام المججلة وضرها ايضا
الى مستحق ولا يحتاج الى اذن من المالك **وقوله** ولو بغير حقة فلو لم يتناج جزمة لم تجز وان صارت
جزمة أي اذا كانت ابله خبيث فخرج عنها حقة ثم بلغت بالنساج احدى وستين لم تجز الحقة
فكليه ان يسترد ما يخرج جزمة وان صارت في يد الفقير جزمة استرد ما ايضا وجدد اخرجها ولا
يجز به فقير لان المخرج قبل الوجوب كالمخرج جلال الوجوب والله اعلم **وقوله** فضل على الجرو لو
بعثا وقت غروب ليل فطران يودي قبل غروب يومه وقبل الصلوة أو **وقوله** أي يجب على الجرو لبعض
بغروب الشمس ليلة عيد الفطر حديث بن عمر رضي الله عنه فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكوة
الفطر من رمضان على الناس ضاعف من قرا وضاعف من سعي على كل جز ومدة كواشي من المسلمين
والفطر من رمضان انما يكون بغروب الشمس ليلة الفطر وهذا اول وقت وجوب زكوة الفطر اخرج
وقم غروب شمس يوم العيد من اخر ما عنه ثم وقضى ولا فصل ان يخرج قبل الصلوة لانه صلى الله عليه
وسلم امر بذلك ويجب على البعض فطر من يملكه تامة وكذا فطر من قريبه في الاصح لان الاصح وجوب
نقته كلها عليه كالفدية الزايع والنوري **وقوله** من كل مسلم تعيقت مونة حينئذ كان جليل
وابن وان فقيد معقفة اب ومولود بعد الغروب **وقوله** في المودى عنه ان يكون مسلم اعتمد
مونه فيدخل في ذلك كل من تلمه نفقة واولاهم نفقة ولا يشترط اسلام المودى فعلى الكافر
فطر ولو لم يكن المستلمين ولا يجب فطر من كافر على مسلم ولا كافرا من وجبت مونه في بيت
المال او على المسلمين كالجدة الموقوف على المسجد والفقير وعبد بيت مال لا يجب فطرهم وان
نفقتهم على المسلمين لانهم تبعين على اجد ويشترط وجوب المونة وقت غروب الشمس ليلة العيد

من مونه بالمال البين والعبد الا بقائه وان فقد فالاقل بقا فطرته في الزمة فلا يسقط الا
مقنين واستثنى من يجب فطرته لوجوب مونه معقفة الاب وبني الزوج والامة التي وجبها
بها فانما يجب على الولد نفقة اولا يجب فطرته لان الولد مجمل عن الاب والاب لا يلزمه فطرته فلم يلزم
الولد بخلاف النفقة فانها تلزم الاب وثبت في مونه **وقوله** ضاعف ما وجد ان فضل من ميسر وسكن
وخادم وقوت مود يوم العيد وليله لا عن دين **اعلم** انه لما ذكر المودى والمودى عند شرع في تبين مونه
المودى المجزى وهو ضاعف والمعتبر فيه الكيل كما قاله الاصحاق **وقوله** في الجاوي خمسة ابطال وثلاث
بحول على القرب فان بعض الجواب اقل من بعض فاما لا يبلغ هذا الموزن منه ضاعفا ومما ما يزيد فلا اثر
للموزن بل المعتبر بيان ضاعف رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وقد قدر على تبين القرب اربعة امدا
والمد ابطال وثلاث من لم يجد ضاعفا وجد بعضه اخرجها واجزا اخرج البعض في الفطر بخلافه في مونه
الكفاية فانه لا يجوز ان لها بدلا **وقوله** في الجاوي خمسة ابطال وثلاث اوما وجد كونه عارضة في مثله لم
يجد وكذا كفي بظهور المعنى ويشترط لوجوب الفطر البساق وقت الوجوب وهو ان يكون ما يخرج
فيها فاضلا عن دست ثوب يليق بحاله وسكن وخادم لا يقين فان كان فيها نفيس لا يليق بحاله اكفى باليق
واخرجها ولو كان العبد والبدن مالوفين بخلافه في الكفاية والفرق بينهما لا في الكفاية واعلم ان
اجتنابه الى ما ذكرناه يمنع وجوب الفطر اما اذا وجب قبل اجتنابه فانها نصيب دين فيبلغ فيها العبد
والمسكن ولا يشترط ان يكون فاضلا عن الدين فان الدين لا يمنع وجوب الفطر على الاصح المنصوص ما
الزافي والنوري فانها نقلنا لاسام الاتفاق على كون الدين مانعا الا انها ذكرنا في اخر الباب مانعا
والحج ويجهله مانعا لوجوب الفطر والمنصوص خلافه كما سبق وان يكون فاضلا عن قوته وقوت من يملكه
نفقة يوم العيد وابيائه ولا اثر البساق بعد وقت الوجوب **وقوله** فعلى ميسر وشريك قسطة في ماله
اعلم ان قد بينا ان الوجوب على من تعيقت عليه المونة فعلى البعض اذا قسطة لانه يكون بعض نفسه
كل شريك يجب عليه بعض المونة فيجب عليه بعض الفطر هذا اذا لم يكن ما ياتى فان كانت في صاحب
النوبة **وقوله** من غلب قوت يلد مودى عنه معشر واقط ولين وجن يري او خير منه قوت كغيره
وشعير من قوتها لو اجد ما فسر من بيان قوت المودى شرع في بيان صفته فيشرط ان يكون
من غلب قوت البليد الذي فيه المودى عنه بشرط ان يكون القوت من المعشرات ولو جوا الحش والبشر
او من الاقط والدين والجبن دالم يكن مفر وعه الربد واطلق الجاوي انها تجزى ولا بد من قسمة
بذلك فان اقتناها شيئا من غير ما ذكرناه كالمخازا لبادية فقوت اقرب البلاد اليه ولا غير
نفسه على الاصح واذا اخرج من قوت الجاوي اجزاء وكان افضل كان اخرج البزق الذرة الشعير
عن التمر والتمر عن الزبيب ولا يجزى عكسه وان كان الربيب اكثر قيمة من التمر والتمر اكثر قيمة من الشعير
لان الشعير والتمر خير منهما للاقتيات ولو اخرج فطر شخص من جنسين كضاعف نصفه من قوت البليد
ونصفه من جنس منه بشرط اتحاد الجنس بخلافه ما اذا ملك نصفين عينا فانه يمكن ان يخرج عنها من جنسين
يكون العبد ان يلدن او ينفق المالك على اخرج فطر عبيد من قوت البليد وفطر العبد الاخر من
منه وكذا اذا ادى عن عبيدين **وقوله** من قوتها لا منها لواجبه **وقوله** وقد تم نفسه ونصفه
بتقدير اب على ام ونحو ان استواء ولا توزع أي اذا لم يحصل البساق الا بصاع اخرج عن نفسه لقوله
على الله عليه وسلم ابدأ بنفسك ثم بمن يقول فان وجد اخرج من وجهه ثلثا كجهم وشوته بالعين
ولهذا يستقر في الزمة من من يتحقق الفقه في النفقة كاستياق الاب فان الام مقدته عليه في
النفقة على الاصح لضعفها وقوت شفقته والاب مقدم عليها فانما يخرج فطرته ولا فان فضل شي فلا امر

من مونه بالمال البين والعبد الا بقائه وان فقد فالاقل بقا فطرته في الزمة فلا يسقط الا مقنين واستثنى من يجب فطرته لوجوب مونه معقفة الاب وبني الزوج والامة التي وجبها بها فانما يجب على الولد نفقة اولا يجب فطرته لان الولد مجمل عن الاب والاب لا يلزمه فطرته فلم يلزم الولد بخلاف النفقة فانها تلزم الاب وثبت في مونه قوله ضاعف ما وجد ان فضل من ميسر وسكن وخادم وقوت مود يوم العيد وليله لا عن دين اعلم انه لما ذكر المودى والمودى عند شرع في تبين مونه المودى المجزى وهو ضاعف والمعتبر فيه الكيل كما قاله الاصحاق قوله في الجاوي خمسة ابطال وثلاث بحول على القرب فان بعض الجواب اقل من بعض فاما لا يبلغ هذا الموزن منه ضاعفا ومما ما يزيد فلا اثر للموزن بل المعتبر بيان ضاعف رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وقد قدر على تبين القرب اربعة امدا والمد ابطال وثلاث من لم يجد ضاعفا وجد بعضه اخرجها واجزا اخرج البعض في الفطر بخلافه في مونه الكفاية فانه لا يجوز ان لها بدلا قوله في الجاوي خمسة ابطال وثلاث اوما وجد كونه عارضة في مثله لم يجد وكذا كفي بظهور المعنى ويشترط لوجوب الفطر البساق وقت الوجوب وهو ان يكون ما يخرج فيها فاضلا عن دست ثوب يليق بحاله وسكن وخادم لا يقين فان كان فيها نفيس لا يليق بحاله اكفى باليق واخرجها ولو كان العبد والبدن مالوفين بخلافه في الكفاية والفرق بينهما لا في الكفاية واعلم ان اجتنابه الى ما ذكرناه يمنع وجوب الفطر اما اذا وجب قبل اجتنابه فانها نصيب دين فيبلغ فيها العبد والمسكن ولا يشترط ان يكون فاضلا عن الدين فان الدين لا يمنع وجوب الفطر على الاصح المنصوص ما الزافي والنوري فانها نقلنا لاسام الاتفاق على كون الدين مانعا الا انها ذكرنا في اخر الباب مانعا والحج ويجهله مانعا لوجوب الفطر والمنصوص خلافه كما سبق وان يكون فاضلا عن قوته وقوت من يملكه نفقة يوم العيد وابيائه ولا اثر البساق بعد وقت الوجوب قوله فعلى ميسر وشريك قسطة في ماله اعلم ان قد بينا ان الوجوب على من تعيقت عليه المونة فعلى البعض اذا قسطة لانه يكون بعض نفسه كل شريك يجب عليه بعض المونة فيجب عليه بعض الفطر هذا اذا لم يكن ما ياتى فان كانت في صاحب النوبة قوله من غلب قوت يلد مودى عنه معشر واقط ولين وجن يري او خير منه قوت كغيره وشعير من قوتها لو اجد ما فسر من بيان قوت المودى شرع في بيان صفته فيشرط ان يكون من غلب قوت البليد الذي فيه المودى عنه بشرط ان يكون القوت من المعشرات ولو جوا الحش والبشر او من الاقط والدين والجبن دالم يكن مفر وعه الربد واطلق الجاوي انها تجزى ولا بد من قسمة بذلك فان اقتناها شيئا من غير ما ذكرناه كالمخازا لبادية فقوت اقرب البلاد اليه ولا غير نفسه على الاصح واذا اخرج من قوت الجاوي اجزاء وكان افضل كان اخرج البزق الذرة الشعير عن التمر والتمر عن الزبيب ولا يجزى عكسه وان كان الربيب اكثر قيمة من التمر والتمر اكثر قيمة من الشعير لان الشعير والتمر خير منهما للاقتيات ولو اخرج فطر شخص من جنسين كضاعف نصفه من قوت البليد ونصفه من جنس منه بشرط اتحاد الجنس بخلافه ما اذا ملك نصفين عينا فانه يمكن ان يخرج عنها من جنسين يكون العبد ان يلدن او ينفق المالك على اخرج فطر عبيد من قوت البليد وفطر العبد الاخر من منه وكذا اذا ادى عن عبيدين قوله من قوتها لا منها لواجبه قوله وقد تم نفسه ونصفه بتقدير اب على ام ونحو ان استواء ولا توزع اي اذا لم يحصل البساق الا بصاع اخرج عن نفسه لقوله على الله عليه وسلم ابدأ بنفسك ثم بمن يقول فان وجد اخرج من وجهه ثلثا كجهم وشوته بالعين ولهذا يستقر في الزمة من من يتحقق الفقه في النفقة كاستياق الاب فان الام مقدته عليه في النفقة على الاصح لضعفها وقوت شفقته والاب مقدم عليها فانما يخرج فطرته ولا فان فضل شي فلا امر

بعد زوال اي ويحرم ان يواصل الصيام ويوان يواصل يومين فصاعدا لا يتناول شيئا لانه على
الله عليه وسلم من لو صام فقبل له انك تواصل فقال اني كنت مثلكم اني اطعم واستقي معناه اعطى
قوة الطاعة الشارب ويحرم القبله لمن حرك شهوته ولا يحق للشاب وقول في الجاوي وكثر
للشباب والتحقيق انها تحرم وكذلك تحصيل الشاب ليس لانهم ويكفر السواك بعد الزوال هذا هو
المشهور في المذهب واختار النووي وجماعة انه لا يكره وقول في الجاوي كالسواك يومه تحصيله
بالشباب وليس كذلك **وقوله** وله فطر خوف هلاك وبمريض مضروب في سفر قصر وان نوى لا انطرح
وصومه لا قصر اياه اي ويجوز الفطر حيث يكون الصوم واجبا عند خوف الهلاك من الصوم العطش
ويجوع وان كان مقيما صحيحا لبدن وكذلك يجوز له الفطر في سفر القصر وان نوى الصوم لان السواك
الله عليه وسلم فطر بعد العصر كبراء الحشم ففتح ما لما قيل ان الناس شق عليهم الصيام لان
طرا السفر مثل ان اصبح المقيم ما ياتر من شرع في الصلوة مقيما حركته السفيهة يجوز له
الفطر تقليبا للغير ولما المرض بشرطه ان يتضرر معه بالصوم ويصح مطلقا بخلاف السفر قال طرا
لا يصح وهذا لم يقيد الجواز في المرض لعدم طرائده اما اذا شفي المريض وقدم المسا فزوما ضايات
فان الفطر لا يجوز لعدم السبب المحرز له وهو مفهوم من اشتراطه وجود السفر والمرض حال
الا فطار والصوم المستأجر اذا لم يضر اياه لزمه بخلاف الفطر لان به يحصل تركة الذمة
وقوله في الجاوي ويصح الفطر خوف الهلاك والمرضى في قوله والصوم اجبا لم يتضرر فيه امران
احدهما ان قوله والمرضى يطلق كون المرض يوجب الفطر ولا بد من يقينه بالصان كما قد به في الامر الثاني
الثاني قوله والصوم اجبا لم يتضرر خصوص به المسا فزوما والمرضى فلا رخصة له اذا لم يضر
وقوله ويجوز له ان يترك الصوم ويصلي ولا يجوز الا من ردة وسكر اي وجب فقام الصوم رمضان على
من تركه ولو بعد زواله بعد الصبي والجنون والكفر لا على فحسب الفضا على المسا فزوما والمرضى لا يملك
وان استعرق صكا المرض وانما سقطت الصلوة على المني عليه التكرار ومثقة الفضا ويصح على
الجابض بحيث عابسه رضي الله عنها كما نور بقضا الصوم ولا نور بقضا الصلوة وانما لم يجب على الصبي
والجنون لعدم وجوب الاداء اما الكافر فلا ان الاسلام يجب ما قبله الا اذا كان مريضا وكذلك الجنون
اذا طهر الى الموت والسكران ان كان المستكرما مستعرق النهار فان الجنون هو اخل مبدته فلا
يكون جنونه عذرا منسقطا للقضا وقد سبق بيان ذلك في الصلوة وقوله في الجاوي ويجوز لقضا
بالاولا منقضا وجوب التقريق ولو قال لا يول لزال الاشكال **وقوله** واستاك رمضان ان ام او
غلط بفطره كانهام ذي عذر زوال والاذيب اي وجب استاك بنية النهار على من عصى بفطره في رمضان
لمن فطر فيه لا عذرا وترك بنية البنية عامدا الا الكافر الا على اذا سلم فانه يلحق بالمعذور وفي انه
لا يلزمه الاستاك وهو من فطر بعد الصبي والسفر ويجوز ثم رال ومن حكم بفطره وكان فطره خطا فانه
يلزمه الاستاك ايضا كمن اكل ضا نايضا الليل او نسي بنية البنية او افطر يوم الشك وبان انه من
رمضان ويجوز ذلك فانه يلزمه مع القضا استاك بنية النهار كما يلزم الامام من رال عذره وقد انقضى
صيامه كالصبي والمسا فزوما والمرضى اذا رالت اعذارهم ومع ضايعون فانهم يلزمهم الامام لانه لم يبق لهم
معهم لم يخرج من الصوم وقوله في الجاوي ويجوز لقضا لا بالصبي والجنون غير المردة والكفر الا على
ويوم زوالها كاستاكه لا يفهم منه حكم الصلوة اذ بلغ ما ياتر الفطر والتحقيق انه يلزمه الاستاك والقضا
وان استمر ما لم يلزمه قضا **وقوله** وعلى واطى فيسند يوما من رمضان بجاء الله به للصوم كفارة ولو
مرض فيه لان جزا ومات اي ويجوز لكفارة حديث اي هرة ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم

فقال

فقال بكت فقال ما شاك فقال واقعت اهل في رمضان فقال هل تستطيع ان تعق قبة
فلا قال هل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال هل تستطيع ان تطعم تسعين
مشكيا قال لا قال لا تجلس في النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه ثمز والعرق المحتل الغصم
خز هذا فصدق به فقال فعلى افقر منا ففعل النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذ وقال
اطعمه عينا لك وللصابط فيرد بيمين متايل فيجمل من قوله وعلى واط ان الموطو لا كفارة
عليه وموافق من قول الجاوي لا على المراه فان منقضا ان الرجل الموطو في دين محله الكفاة
والذي نقله ابن المرفعة انه لا كفارة عليه وعلم من قوله فيسند يوما من رمضان انه لو فسدت
لزمه كفارة وانما كفارة لا تروى عنه لانه لو جامع في يوم من اخرى لم يلزمه بالجماع الثاني كفارة لا تروى
يفسده موطا وقول في الجاوي بافطار الصوم رمضان ولم يقل يوما من رمضان لكنه قد بعد وكثر
ان يكتد فقيرهم منه المراد ما لم يتناح وعلم من قوله في الكتاب من رمضان ان غنم كقوم القضا او
الطوطوع والذرة والكفارة لا كفارة بافطاره ومن قوله بالجماع عدم وجوبها بافطاره لا لكل
والشرب وكل مفطر غير واجز بقوله ان من المريض والمسا فزوما فافطاره صومها بالجماع فانه لا
لان الامم لا حل الصوم وقوله في الجاوي بالجماع تمام لا حاجة الى وصفه تمام لان الرجل لا يفطر
خوفا بالجماع التام وان ازال الاجتران من المراه من حيث ان موها فيسند بالجماع بعض الكفارة
فانه منسحق من يد اجماعها وبني نامة او ناسية ثم بعدت بعد الابلاج فانه لم يفطر صومها
بالجماع التام ثم لا يحلها الكفارة وقوله في الجاوي لا على الممكن منقضا ان الصوم يفطر بالجماع
الممكن وكثر لم يجبه الكفارة لعدم الامم وهو جاز على صله في الافطار فاكمل المقن ولو جامع
يومين رمضان ثم يرض فيه واحد فطره اطويلا لم يوشركه انقضا الكفارة بخلاف من جاز في ذلك يوم
او مات لا تدين بان انه لم يفطر به صوم صحيح **وقوله** ولزمته ذمة عاجز ولا يضر بها اهله اي جامع
وهو عاجز عن جميع خصال الكفارة من الاعتاق وضياع الشهرين وطعام التسعين كما سياتي بيانه
في الظاهر فانها مستقر في ذمته لا ينسقط بجنون ولا يضر بها الى اهله واولاده صا لزلن وسائر
الكفارات وحديثه لا عزاي محول على انه ضل الله عليه وسلم لما هم جاجتهم رجلا صديقة منه عليهم
لا عن كفارته **وقوله** ومدة لكل يوم للمفقير والمساكين من مالك لفقر على حامل او مريض غير صحيح
خاف على ولده ومنقذ لا لك وموخر قضا امكن لكل شنة ولا فعلى هزم وجوع وكذا اميتين
او صوم قريبا وما دون ذمته كالكفارة اي ويجوز يخرج مدين من غالب قوت البليد كما في الفطرة فلا
يجزي دقيق وجوع ويخفف مصرف منه قذا التطوع الى الفقير والمساكين وكل من منامة كفارة
تامة فيصرف امدا لنها الى فقير واحد وعرف الفقير والمساكين شاة الى الجحش ليدخل الواحد
والجمع فصح مع القضا المدة المذكورة لكل يوم على الحمل والمرضع اذا خافا على الولد وهذا في غيب
المحيين لان حجة صوم في ذلك اليوم مشكوك فيها والكفارة انما تجب في افساد صوم مقيمين فلا يجز
بالشك وانما اذا خافا على انفسهما فعليهما القضا لا ذمته وسواك ان الولد لها ولغيرها وكذلك
من افتر هادكا واحتاج الى نقا الى الافطار لزمه القضا والكفارة لانه فطره ارتق به تحضان
فجلى به بدلان القضا والكفارة كما في الحمل والمرضع وكذلك يجب على اخر قضا صوم من رمضان لا
عذرا القضا مع مد لك يوم عن كل شنة واحتز بقوله امكن عن المعذور وقد اطلق في الجاوي ولم
يقيد بالمعذور ولا بد منه فن لزمه منه يوما مثلا ويمكن من قضاها فاخر حتى جاز رمضان اخر

قال في حاشية الجاوي
فانما هو الذي لا يتصور
من حاشية الجاوي
فانما هو الذي لا يتصور
من حاشية الجاوي

فانما هو الذي لا يتصور
من حاشية الجاوي
فانما هو الذي لا يتصور
من حاشية الجاوي

فانما هو الذي لا يتصور
من حاشية الجاوي

لزمه مع القطا من ان كان اخر سنتين فان رجة امدا او لم تافسته وهكذا واما الهزم
والزمن الذي لم يرحم به اذ اشق عليه ما الصوم فانه يلزمها الفدية لا قضا فان قدر
الهزم بعد ذلك لم يلزمه القطا لانه كان غير محتاط بالصوم على الاصح وكذلك من مات
وقد تمكن من الاذا فانه يخرج من تركه ايضا على كل يوم مبد فان ضام عنه وليفه او اذن لمن
يصوم عنه فضا ينقط المبد وكذا يخرج عنه المبد على كل يوم او يقام عنه في الكفارات فينقط
المبد وان كان في الجاوي تنجيز المبد ولا يقام وهو القول الجديد لكن قال الزوي لم يصح امام
الرافعي واجرام الفدية والجديد في صوم القريب وكان تركه لا يطرأ الا بغيره فان المشهور من
المذهب الجديد وذهب جماعة من محققي احنافنا الى تنجيز الفدية وهو الصواب بل ينبغي ان يحزم
بالفدية فان الاحاديث الصحيحة ثبتت فيه وليس الجديد بخلاف السنة والحديث الوارد
في الاطعام ضعيف فتعين القول بالفدية من جواز الصيام حوز الاطعام انتهى ومحمد ان
القريب ولي وان الاجنبي لا يحرم الا باذنه ودايد الجاوي من لزمه المبد لا قضا وعطف عليه
من لزمه المبد والقضا ولم يبين **وقوله** وجبة اقام قضا لا تطوع غير صحيح ولا قرض
كفاية كعلم الاصلوة جناة اي وجبة اقام كل قضا واجتبر فيه كما يجب اقامه ولا يجب
اقام التطوع بالتشروع فيه كحديث عائشة رضي الله عنها قالت دخلت على رسول الله صلى الله عليه
وسلم وانا صائمة فناولني بعض شرايد فشربت وقلت يا رسول الله اني كنت صائمة واني لم تبت
ان اذ شربته فقال ان كان صام من رمضان فصومي يوما مكانه وان كان تطوعا فان
شيت فاقضيه وان شيت فلا تقضيه وهكذا حكم كل تطوع شرع فيه الا انه والجمعة فانه
يجب اقامهما كما سياتي في بابيه وكذلك فروع من الكفارات اذا شرع فيها لا تنعني عليه الا اقام كما
لا تنعني عليه الا اذا اصلوة الجناة لان الاعراض عنها مترك حرمه الميت ومثل ما لا يجلسه
من فروع الكفاية بالعلم وبه وجه انه اذا التمس طالبا للعلم من نفسه الترشيد به عليه
امام الطلبة والعجيج خلافة **وقوله** وليس صوم عرفة لخير جاج وعاشورا وانا متوجعا وسنة
شوال وبولا وابام البيض والاثين والخميس وكثر افراد سبب الجمعة لا صوم يوم لقادر
اي من السنن التي ينبغي المواظبة عليها صوم عرفة لقوله صلى الله عليه وسلم صيام يوم عرفة
ومذا في غير الحاج اما الحاج فالسنة اطلاق ومنها صوم عاشورا وهو العاشر من المحرم قال
اسد عليه وسلم صيامه كفاف سنة ويستحبنا سبعة اياما وليس له تاكيد ومن صام ستة ايام من
شوال لقوله عليه السلام من صام رمضان واتبعه بمثل من شوال فكما امام الدهر كلفه وسبب
ان يوالي صيامها ومن صام ايام البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر
لانه صلى الله عليه وسلم اوصى باذن صومها ومن صام الاثنين والجميس لانه صلى الله عليه وسلم كان
يجري صومها ويكره افراد يوم الجمعة بصوم لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم احدكم يوم الجمعة الا
ان يصوم قبله او بعده وكذا افراد السبت لنهي ربه فيه واما صوم الدهر فيمكن لمن تضرع
به حقا ولا فلا يمكن بل ثواب عليه كسائر التطوعات بالصوم فمن استكمل من الصوم فوافقه
لكن المختار ان صوم يوم وفطر يوم افضل لانه صيام داود وفي الصحيحين صيام داود افضل
الصيام وفي عباة **الحاوي** في بيان صوم التطوع قصور من وجه احدهما انه قصد بيان
لا يجب اقامه من التطوع بيان ما يندب اليه من السنن فقال كصوم عرفة الشا في انه اطلق استحباب
صوم يوم عرفة وهو مخصوص بخير الحاج الثالث انه اقتصر على استحباب سنة شوال ولم يبين

وحكمه الذي ان الصوم
الحج يوم وفطر يوم
من السنن التي ينبغي المواظبة
عليها صوم عرفة لقوله
صلى الله عليه وسلم صيام يوم
عرفة افضل للصوم
ومن صام ايام البيض
وهي الثالث عشر والرابع
عشر والخامس عشر من كل
شهر لانه صلى الله عليه
وسلم اوصى باذن صومها
ومن صام الاثنين والجميس
لانه صلى الله عليه وسلم كان
يجري صومها ويكره افراد
يوم الجمعة بصوم لقوله
صلى الله عليه وسلم لا يصوم
احدكم يوم الجمعة الا ان
يصوم قبله او بعده وكذا
افراد السبت لنهي ربه فيه
واما صوم الدهر فيمكن لمن
تضرع به حقا ولا فلا يمكن
بل ثواب عليه كسائر
التطوعات بالصوم فمن
استكمل من الصوم فوافقه
لكن المختار ان صوم يوم
وفطر يوم افضل لانه
صيام داود وفي الصحيحين
صيام داود افضل
الصيام وفي عباة الحاوي
في بيان صوم التطوع
قصور من وجه احدهما
انه قصد بيان ما يندب
اليه من السنن فقال كصوم
عرفة الشا في انه اطلق
استحباب سنة شوال ولم
يبين

ان موالاتها سنة التراجع انه اطلق استحباب صوم الدهر وهو محتقن القادر الذي لا يفتنع
حقا والا فهو مكروه الحرام من ان لم يبين من الايام ما يمكن افراد به صوم **وقوله** ما
سن اعتكاف ونجته ملتبس فوق طائفة كحل من مسلم عاقل نية في مسجد وجامع اولى وقيد
فيه اعلم ان الاعتكاف سنة بالاجماع وانما يفصح بشروط ان يكون زائدا على الطائفة في
التمتع سواء كان واقفا او متزجرا في المسجد ولا يكفي مجرد العبور ويشترط ان يكون للعتكاف
جلالا فلا يصح الاعتكاف من جابر ونفسا وجب له في المسجد حرام ويشترط كونه لمعتكف
مثلا عاقل لا يصح من قبيح وامرأة ولا يجوز بغير اذن سيد وزوج ولهما اخراجهما من تطوع
من تطوع او نذر بلا اذن ولو اعتكف كافرا او مجنون لم يصح لانهما ليسا من اهل العبادة انتهى
ان يكفر الاعتكاف في مسجد ولو اتحدت المرات في بيتها مستورا فلا يصح اعتكافها فيه **وقوله**
ويقطع حرج لا ينيه يعود ان اطلق ولا يحل ان يذبح ولا لما يقطع ولا ان تابع ومحمد
فقط وجب الا في مكروه كره اي ويقطع بينه الاعتكاف المطلق والمقيد وكذا المتتابع ما
ذكره بعبارة ان يجرد سنة الاعتكاف ولا يطل الماض منه لانه عبادة مستقلة بخلاف
لزم متابعه فان كان الاعتكاف مطلقا انقطع بالحرج ونحوه مع ما ذكره سواء كان الحرج
لمتيز او لغيره الا اذا خرج كجاجة وعزمه ان يعود فصار بالاعتكاف كذا نقله الرافعي عن المذاهب
واعترض عليه وقال ان اقتران النية بالعبادة شرط فكيف يكتفي بجمعة متابقة وتبعه
في الزومنه **وقال** في شرح المذهب والذي قاله المتولي وغيره هو الصواب لانه لما اجرت فيه
العبادة عند ارادته الحرج صار كمن نوى المدة بين نية واحدة كالنوى التسلسل تركها
ايعا او اكثر قلت معناه ان من نوى العبادة عند خروجه من نوى اول اعتكافه الاعتكاف
وان حرج كذا ثم يعود اليه فهذا يستلزم المعترض بحته والله اعلم وان كان الاعتكاف مقفرا
بعد مثل ان نوى اعتكاف يومين او غيرهما ثم خرج نظرت فان حرج للمتيز وهو البول والغائط
لم يبطل اعتكافه لان وقت الخروج للثبوت كالمستثنى وان خرج لغير ذلك انقطع اعتكافه
على الاصح الذي صح في الزومنه واصلا والمحتاج واصلا وغيرهم وذكرنا عن صاحب الهندية
الخروج لما يقطع المتتابع ان لم يكن منه بد لقضا الحاجة والاعتكاف عند الاضطرار فلا حاجة
الى التجديد وان كان منه بد او طال فففيه وجها ويقطعه موجب الجناية التي يفرض الصوم
وهو الاجل واصح لا مشكل في فرج ولومن يهيمه او دبر والاخر اذا كان يما مشق فيها دون
الفرج كمن يشق والاجل في قبل مشكل اما الاجل والنظر ونحوه فلا يقطع فان امكنه
في المسجد لم يجد نية وان حرج له جدد وبطل الزومنه ويقطعه المستكر على المذهب ويقطع الاجل
الحج المطلق منه والمقيد وكذا المتتابع الا ما استثنى بعد السكر والكفر مطلقا وهو
في الحاوي الاعتكاف منه الى قوله والسكر والكفر فيه امور احدهما انه جعل ما يشرط
للصحة شرطا للسنة وذلك غير المتعارف وان ما اول الثاني لطلاقة ان الاعتكاف في الجامع
اولى منه على انه قد جعل اعتكاف فرض متتابع كاصح في فقرة **الثالث** انه اطلق وجوب
تجديد النية بالخروج من الاعتكاف المطلق وتبين ان الصواب كما قاله النووي فيمن خرج ناولا
للمعذور عدم البطلان **الرابع** انه قطع بين نوى اعتكاف مبد مقفرا في غير المتتابع انه اذا
خرج لما لا يقطع المتتابع لا يجد النية والصحيح انه يجد الا اذا خرج لقضا الحاجة وتبين ان
الحج من انه لا يترك الجماع والطلق ولا يبين يقيد بالعباد والاعمال بالخروج كما في اضطرار صوم

قوله جازع
السكر اي حل
السكر الحرام
الحرام والنفاس
للا يقطع

النية اول الشرع
مادة الاعتكاف
مادة الاعتكاف

الحج المطلق منه
المقيد وكذا المتتابع
الا ما استثنى بعد
السكر والكفر فيه
امور احدهما انه
جعل ما يشرط
للصحة شرطا
للسنة وذلك غير
المتعارف وان ما
اول الثاني لطلاقة
ان الاعتكاف في
الجامع اولى منه
على انه قد جعل
اعتكاف فرض متتابع
كاصح في فقرة
الثالث انه اطلق
وجوب تجديد النية
بالخروج من
الاعتكاف المطلق
وتبين ان الصواب
كما قاله النووي
فيمن خرج ناولا
للمعذور عدم
البطلان الرابع
انه قطع بين نوى
اعتكاف مبد مقفرا
في غير المتتابع
انه اذا خرج
لقضا الحاجة وتبين
ان الحج من انه لا
يترك الجماع والطلق
ولا يبين يقيد
بالعباد والاعمال
بالخروج كما في
اضطرار صوم

في الجاهلي ولا يقطع الولا الخروج لقضا الحاجة الى اخره فيه امر احدي انه يصيب الخروج
لا بد المشاهدة كما ذكرناه ولا بد منه الثاني انه اطلق جواز الخروج لقضا الحاجة وفيه
تفصيل مذكور في الاثر من ان لا بد منه الثالث انه اطلق جواز الوقوف قدر صلاة الجاهلية
وهو لا يجوز لا لشغل فقط **السابع** انه لم يشترط المشي والصلاة المعتادة فان ساطا
خلا في العبادة بطل الشايع **الحاشية** قوله ويجوز ان لم يشترط وقت الظهر المزاد طهر بالعبادة
ولم يقرض لذلك الساب من انه اطلق كون الموضع عذرا ومن شرطه ان يشترطه المصلحة المعتبرة
السابع انه اطلق كون الخروج للعبادة وذلك اذا ثبت باليقين فان اقتربه انقطع الشايع
الثامن والثاسع قوله والعبد وذلك اذا لم يكن متبعا كما اذا علق طلاقا مشيها فاشات او
ملكها بطلاق نفسها واذا لم يكن ايضا في مدين الاذن فلما اذن لها في مدين متبوعة ثم طلقها فيها
فخرجت لم يكن عذرا وكذلك اذا اذن لها في مدين اعتكافا فخرجت واسه اهل **وقوله** ويقضي من عذر
لا يبرز وشغل استثنى من وجوب وليس التبرع متغلا اي ويقضي من هذه الاعذار التي ذكرنا
لانها لم يكتف فيها ولا تقضي من التبرع وهو الخروج للبول والغاية لانه كالمستثنى من ذلك لكونه
وكذلك لا يلزمه قضا البول الذي خرج فيه للشغل المستثنى من لئلا في الزمان المعين لانه
باستثنايه منه علم انه قصد تفصيل التبرع فان لم يكن الزمان معينا بان نذر اعتكافا فمستثنا
وان لا يخرج منه الا لشغل فخرج لشغل قضي من الخروج وكلمة على انه قصد باستثنايه متى طلع
الشاي لا تغلب المصلحة ثم الشغل يحمل على كل اسرما دينيا وديويا لا يجوز التبرع والتمتع ولو
نذر صوما او صلاة بشرط ان يخرج اذا عارض عارض محال النذر والشرط وكذا لو نذر ان يصوم هذه
الايام الا ان يحتاج اليها **وقوله** **باب** فروع حج وعمره من بترخ وشرطهما
اسلام لعمدة مع تميزان اذن ولي مباشر مع مكلف لئلا يترتب حج حرة حجة اسلام فلو لم يصر
مكلف وما ذنبه اجرام عنه ثم عليه اجازة وامر بما فذره ونيابته فيما يجوز ثم زيادة نفقة
واجبا باحرام اي فرض كل واحد من الحج والعمرة من في جميع العبر عند اجتماع الشرايط
الله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا **وقوله** صلى الله عليه وسلم الحج والعمرة
فريضة على كل مسلم بالغ عاقل عاقل لا يملك عقله ولا يملك نفسه ولا يملك دينه ولا يملك
خطيئة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها الناس كتب عليكم الحج فقام الا فرغ من حاشي فقال
اي كل عام يارسل الله فقال لوقله لوجه ولو وجب لم تعلموا بها الحج مرة ثم اذا قطع حاله
سرافه بن مالك بن علقمة لعامة ام لايد فقال بل لايد وما واجبان على التراخي لان فريضة
الحج نزلت في سنة خمس واخرى صلى الله عليه وسلم الى سنة عشر من غير عذر وقد يتردد على مرة
بالله والقضا وشرط حجتها الاسلام فلا يصحان للكا فزويها للصبي والمجنون وحجتهما
او باذن المميزين يفرق في مالها وهو الابم الجديم الوفي ثم القيم يحجها بغير رضا الله عند حجها
مع اني صلى الله عليه وسلم ومعنا النساء والصبيان فليتنا عن الصبيان ورمياعهم وهل لادم ان يحرم
عن ولده وثمان العيصي لا ومن اجزهم عن غير المميز احضن المواقف والمعن ان يفعل ما يحسن من
الزمن والطواف والسعي ويفعل عنه ما لا يحسنه فيطاف ويشي به كل ذلك واجب على الولد ولم
يتعرض في الجاهلي ولا في الاسلام والاصح ان له ان يحرم عنه وان اذن للصبي فاجرم او احرم
عزم عنه زيادة النفقة وما يلزمه بالاحرام من فدية وكفارة لانه الذي اوقعه فيه ولا يصح
اجرام الصبي غير المميز ولا اجرام المميز لغيره اذ في الولد على التحج وقيل يصح كالتفدية ويصح اجرام

الاول عن المميز على الاصح ولا يشترط في وقوع الحج عن المميز الحرة بل اذا اذن لعبد فتح على
الاصح كما سبق واما القضا من العبد والعتق اذا افسدا او فاتاها فهو صحيح كما سبق **وقوله**
ويصح قرضا ان وقع كايلا ويعد سبعة ناقصا ولا دم ثوقا ثم نذر وان نوي غير ثم تحج
اي واذا اتى من حج منه اذ احته الاسلام يحج او غيره بغير حجة الاسلام وعمرته اذا اجزم
في حاله من منه ذلك وصح اذا طرأ الكمال بالبلوغ ويصح بعد الا حرام او اذ ترك الوقوف لانه
مخطو الحج ولا يلزمه دم لكون اجرامه في الصبي ويجوز بغيره لو سعى بعد طواف القدوم ثم لم
لزمه اعادته النبي بعد طواف الزيادة ومن ادى فرض الاسلام وكان عليه قضا فاجزم عن متابع
او تطوعا او من نذر ووقع عن القضا فان لم يكن عليه قضا ووقع عن المذرة وبعد الثالث الحرة اليه
فان شأنا اجزم عن نفسه وان شأنا احرم عن المستاجر **وقوله** في الجاهلي ومع الجاهلي والتكليف يقع
فرضا ثم قضا ثم نذر فاقتضى ان المذرة والقضا شرط اداها التكليف والجاهلية حجة الاسلام والاصح
خلافه وقد نص هو وغيره على انه يلزم الصبي والعبد القضا بالافتاد ويصح منها وذكر ابن الرعيه
في حجة ادا العبد نذر حجة ثلثه اوجه فرق في الثالث بين اذن السيد وعمره وذكر المسئلة
في الجاهلية قال وضح الثالث جماعة استي **وقوله** ويؤدي بنية فرض ونذر في سنة وحجلا
والنذر معين بادا به اى ومن وجب عليه حجة الاسلام وحج مندور وهو معصوب فله ان يستنيب
عنها في سنة بل عن لانه فاكتر وصح ذلك من نذر ان يحج في سنة معينة فحج فيها وعليه حجة الاسلام
بوي منها جميعا **وقوله** وينقض اجرام اجبر ومنطوع الى الحج نذر قبل الوقوف اي اذا اجزم
بطلوع او عن المستاجر نذر حقا قبل الوقوف او نذر فالحج الى نذر لقوة الفرض والاصل في ذلك ما
روي انه صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يلى عن شتره فقال لا تحج عن نفسك فقال لا فقال هذه عندك
ثم حج عن شتره فهداه فدان من عليه الفرض وحج عن تطوع او مستاجر ووقع عن فرضه او نذر
وان قرن اجزم ونوى باحدا نفسه وقبالة اي يقع المشكان للمقارن لان نسكي القرآن لا
يفترقان لا تجاد الاركان ولا يمكن وقوعها للمستاجر لا يترك له اجزم عنه بما فقيها للاجيز
وقوله وانما تعي الانابة من انا في معصوب ويجب بمكرا حجة كعن ميت غير نذر لزمه اي لا يجوز
لقا ذم الحج والعمرة ان يستنيب فيهما وانما يجوز لا فاني معصوب والا فاني من بينه وبين اجزم
مسافة القصر واما المكي ومن بينه وبين اجزم ومن مسافة القصر فلا يجوز له الاستناية بالعض
لانه لا يجوز عليه الركوب في الجمل وان نذر على الرحلة واذا كان كذلك فليست فيه الا المشقة
الشديد وبني بمخلة في جهة القرب وقد ذكرنا المولى ذلك ونقله النووي عنه في شرح المذهب واقر
عليه كما نقله ابن الجوزي وغيره والمعصوب هو الملبس من من فذره على الحج اما الزمانة او المرضى ما يوش
من تربه او مزم هذا لانه يستنيب في فرض الحج ونقله فان وجب اجب الحج عنه لزمه ووجبا
كما يحج من بات وقد لزمته فريضة الحج اذا لم يكن نذرا اما المرتد فلا يستنايه عنه لانه لا حرمته له
وشترط ان يكون الاجرة فاسلة عما يحتاج اليه من تلزمه المباشر لكون الذي مشترط في المونة كفاية
يوم الاستيجان لاميرة الاباب قطعيا ولا الاصح ولا يشترط وجود اجرة رآب على الاصح بل
بحر وجود حاجه ماض وان طالب من شئ رآب لم يلزمه **وقوله** ومطيع لا يعصى ما يشي او فقير ولو
كسوبا كره اي تحال لانه على المعصوب بوجود مطيع متبرع وان كان ما شيا على الاصح الا اذا كان
بعضا كاب وابن فانه لا يلزمه استناية ما شيا لانه يولمه مشي امه واسد كما يولمه مشي نفسه ولو
فذر على المشي لما وجب عليه فذلك لئلا يمتنع بعضه واذا كان البعض راكبا ولكنه لا يلد له لم يلزمه

الحج عن المميز على الاصح ولا يشترط في وقوع الحج عن المميز الحرة بل اذا اذن لعبد فتح على الاصح كما سبق

الحج عن المميز على الاصح ولا يشترط في وقوع الحج عن المميز الحرة بل اذا اذن لعبد فتح على الاصح كما سبق

[illegible]

وقوله ثم انما الطواف ستر والطهارة فبني ان اجرت سبعا في المسجد والمبيت عن بيت الله
بالحجر وجاذاه بكلمة **اي** الركن الثالث للحج الطواف وهو الركن الثاني للعمرة ومن شرطه الطهارة
من الحدث والخبث وستر العورة وان يكون في المسجد فلو طاف في احراب مكة لا حارجه اجزاء وان جعل البيت
عن يساره وان يطوف سبعا وان يبدأ بالحجر الاسود فلو بدأ من غيره لم يحتسب ما قبل الوصول اليه **وقوله**
ان يجازي الحجر بجميع بدنه فلو جازاه ببعضه لم يجز ولو جازى بكل بدنه ببعض الحجر اجزاه **وقوله** في الحاي
سبعا من اول الحجر الاسود مجازيه بكل بدنه فاقضى قوله من اول الحجر ايجاب محاذاة كل الحجر بكل البدن
وليس كذلك شرط كما ذكر في الجزر والروضه وغيرهما **وقوله** حار جازي يبدى عن المشاذر وان **الحجر**
اي ويشترط ان يطوف حار جازي البيت فلو طاف فيه لم يجز وخارج البيت المشاذر وان **ومن** الحجر حنيفة
وبنه **وقال** في الحاي عن سنة اذع من الحجر ربيع فيه الزاقي والاخرى كقول النووي انه لا يجز
طوافه في شيء من الحجر **وقال** انه ظاهر المتقضى به قطع معظم الاضباب بغير حيا وتلو مجاهد **وقوله** وان
جلا طائف لم يجر من حيا لها لا وهو محترم لم يطغبل له حتى يقصد ما بعده **اي** اذا طاف رجل
لمحرمين حيا ولم يجر بالطواف نفسه فان كان جلالا او محرمات طافا جازما وكذا ان كان محرمات
يطفئ ويقصد ما بعده **اي** على الاصح فان قصد بها ونفسه او قصد نفسه فقط او لم يقصد شيئا وقيل
بوجهها وهذا على ان طواف الركن لا يشترط فيه اليه وانه يتصرف عنه اذا صرفه وفي كل ذلك
خلاف وهذا هو الصحيح **وقال** النووي في الروضة بعد من المسئلة بخروقه **قلت** وهذا هو
الصحيح **وقال** الا فانه فزى غير عن غير او عن نفسه فطوعا او قدوما او داءا وقع عن طواف
الافاضة كافي واجلح والجمرة انتهى وظاهر من التناقض ولعل الشرط في الصرف ان يصرفه عن
نفسه والى غير طواف اما اذا صرفه الى طواف اخر لم يصرفه اليه سواء قصد به نفسه او غيره
وانه اعلم **وقوله** ثم السبع سبعا يبدأ بالصفا فيجوز من المروة وذكر مرتان **اي** والركن الرابع
للحج وهو الثالث للجمرة السبع وهو من الصفا الى المروة سبع مرات ويشترط ان يبدأ بالصفا
يجوز من المروة اليه بلصق عقبه بما يذبح عنه وروى ما بعده بما يذبح اليه وذابها الى المروة وعن
الى الصفا مرتان ولا يشترط فيه طهارة ولا ستر واما الموااة فلا تجب فيه ولا في الطواف على الاظهر
وفت من كلامه ان الابتداء بالصفا والعود من المروة شرط **وقوله** في الحاي والنسج بين
الصفا والمروة يصدق على من سعى في نعمة الله بها لكنه قد بين الاشارة فقال منه الذباب اي من الصفا
الا انه لما قال من والعود اخرى قد بسى الى الذم ان اراد بيان الجهد لا بيان ان الاشارة شرط
والظاهر انه اراد بما جازي اجزا على عادته **وقوله** ثم ازالة شعيرات من الرجلين وحسن ثلث
ان ازال الحلق وكرة لأمرة **اي** والركن الخامس للحج وهو الرابع للجمرة الحلق ولولمست شعيرات ولومست
كما نقله النووي في شرح المذهب عن مذهب ومقابلته عن الامام وقد ناقض في الروضة واكثر عليه
الاستحباب فان شفه او جرقه فذلك لا ان نذر الحلق فانه لا يجزى بغيره **وقوله** وهذا من الرجل
والنقصير عام ايضا فللرجل ابها والمرأة والحصى نقصير الشعيرات الثالث والاول نقصير قبل الله
من كل المراس والزالة شعيرات من كرومة لغير الرجل ولهذا لا ينقض من المرأة الحلق بل قيل
ان حلقها حرام وفيهم من يضيف شعيرات الراس ان شعير غير لا يحوز **وقوله** ثم ازالة من شعيرات
من الراس للرجل او نقصيرها الضمير في نقصير لا يعود الى الشعيرات الثلاث ولو عاد كما طه بعضهم في
المرأة لفستد المحنى ولزم اختصاها بالنقصير دون الرجل وانما نهت عليه لان ابن الجوزي في
حريته ان يابل على انه يومه ذلك فقال قوله او نقصيرها الحصى مثلها وكذا **ن** حقه ان يقول **وقوله**

عبدالله بن محمد بن عبد الله

لرجل يفر من طلاقه ان الحنفى كما المرأة **وقوله** ويجزى سعي بعد طواف القدوم ما لم يقف
 وحلق من وقف قبل طواف وزى وبعدهما والسنة بعد الري فاعلم انك لما بعد الاركان
 المرسية ثم واشترط الطواف بعد الوقوف والسعي بعد الطواف والحلق بعد الجميع ان اذ ان بين
 جواز السعي للحج بعد طواف القدوم ما لم يقف بعرفة لان السعي سعي للطواف وطوافات الحج ثلاثة
 طواف القدوم وطواف الزياره وطواف الوداع وانما لم يذكر والسعي بعد طواف الوداع لعدم قصور
 لان الوداع انما يكون بعد الفذاع من التستك ولا فذاع قبل السعي وان اذ ان بين ايصال الحلق
 في الحج قبل الطواف بل وافضل لان السنة ان يري جمة العقبة ثم يحرمه ان كان ثم حلق ثم يقف
 الى مكة للطواف وليس لترتيب بين هذه الاربعة شرط بل يجوز التقدير والناحية للحدث انك صلى
 الله عليه وسلم سأل من حلق قبل ان يري فقا لا دم ولا يخرج ومن فح قبل ان يري فقا لا دم ولا يخرج
 ومن فاض قبل ان يري فقا لا دم ولا يخرج فاستدل عن شي قدّم او اخر الا قال افعلا ولا يخرج **وقوله**
 في الجاهلي وجاز الحج قبل الطواف بعد زيارته وهو خلا والمعروف في المذهب بل يجوز الحلق قبل
 الري وبعدك والذي قطع به وجه ضعيف **وقوله** وافضل افراد حج ان عمر من عابه ثم منع به
 ان يحرم في اشهر الحج بعمرة ثم قران وهو ان يحرم بها او بعمرة ثم يدخل عليها بها فكل نوع
 في طواف مكنته اي افضل الحج ان يحرم حجة مفردة عن العمرة لانه لم يرخ ما رخصه الممتنع من
 القتل واستباحة المحضرات ولا ما رخصه القارن من الذراج افعلا للعمرة تحت الحج فواشق
 لانه المتعاقب من القران لانه اكثر ولا ضرورة المتعاقب للمرجع للدم ان يحرم الا فاق وهو
 القادم من مسافة القصر نحو كان مكيا او غير بعمرة في اشهر الحج وبينما نه يحرم بالحج نحو اجازم
 به من مكة او عاد الى الميقات لكنه اذا احزم من غير الميقات لزمه دم وان عاد اليه سقط عنه
 الدم وعلى الجاهليين برمتهم **وقال** في الجاهلي ان الممتنع هو من بينه وبين الجحيم مسافة القصر
 ان لم بعد الاجرام بالحج الى الميقات وليس ذلك شرطا في كونه متمتعاً بل من اجزم بالعمرة في اشهر الحج
 فهو متمتع الا ان حاضري المسجد الحرام ومن عاد الى الميقات لادم عليهم على انهم متمتعون ثم القران وهو
 في الترتيب كنهما لما بيناه وصورت ان يحرم بالحج والعمرة معا فيدرج افعال العمرة في افعال الحج فلهذا
 بينهما طواف واجد وسعي واجد وحلق واجد وكذلك اذا اجزم بالعمرة ثم ادخل عليها بالحج قبل الشروع في
 الطواف فانه يضيق قارنا وفيه اذا اجزم بها في غير اشهر الحج ثم ادخل عليها في اشهر الحج وحان الاصح
 انه يفرق قارنا اما لو عكس فاجزم بالحج ثم ادخل عليه العمرة لم يصح على الاظهر لان حكم الحج لا يتغير
 العمرة بخلاف العمرة فانه يتغير حكمه بدخول الحج عليها وقوله في الجاهلي قبل الطواف يحرم على ان ادركه
 قبل الشروع في الطواف **وقوله** ويدخل كل ولو حايضا ثم هم لا حرام بدخول مكة ويدي
 طوي لما زارها ولو قوف عرفة ومردلفة ولزى بام الشرق لما فرغ من شئ الا وكان شرع في بيان
 السنن وهو الغسل للاجرام وبدخول مكة وان يكون الغسل للدخول بذي طوى اذا كانت صوبه
 والا فبقدر مسافتها ومن الغسل للوقوف بعرفة والمبيت بالمزدلفة ولزى كل يوم من ايام التشرع
 الى الجمة العتيقة لان وقتها متتابع يدخل من نصف الليل قبل اجتماع الناس ولا يسير لطواف التركن والوداع
 والحلق لاى وقتها متتابع ايها **وقوله** وطبئته وحببت كل كف وليس رجل ازا وازا ايضين وتعليق
 اي وند باطبيب بدنه قالت عائشة رضي الله عنها كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاجرامه قبل ان
 يحرم واما تطيب الثوب فلا صح جواز ولكنه لا يستحب فليحل الطلاق الجاهلي على انه اذا زاد في البدن دون
 الثوب ونوا تطيب ما بقي عيسته ام لا ويستحب للمرأة ان تحض بدنها الى الكوعين فليحل قوله في الجاهلي

وانما يكون الا اذا قيل

والمراد

محض الجاهلي على الكوعين كما ذكر في العزيز والزوجة لا تمسح وتطريف وتوبيد وان مشحوا
 به قبل الاجرام من وجدة كانت ام لا لانه يستتر الشتر والحجون والمشا به نحو ولا تحض الجاهلي كالحج
 الحجاب به لغير الجحيمه في كل حال ويكون للخلية ما عدا وقت الاجرام ويكون الحجاب بعد الاجرام
 للرجل ان يلبس لاجرامه ازا وازا ايضين وتعليق لقوله صلى الله عليه وسلم الحزم اجزم في ازا وازا
 وخبرنا بك البصير **وقوله** ولي بعد صلاة لا كلمة مع النبي والتبرؤ به كل ضرر وهبوط وبارت
 وتجدد في طواف نزع صوت لرجل اي واذا ازا الاجرام استحب ان يلبس كعبتين وحري القرصه والنافله
 وقال في الجاهلي وتاديت بغيره واتقوا على ذلك والعجيب المنصور ان السنة تحصل بصلاة صاوية
 كانت او نافله كالحجة لا تبركة ويستحب ان يكون اجرامه وتلبسته عند اخذه بالتبرؤ
 وان يلبس عند كل معبود وهبوط وعند كل حاجه تطوب الرباح وزوال الشمس وعند اجتماع الرفاق وفي
 المساجد لا في طواف سعي **وقال** في الجاهلي لا في طواف القدوم وانما خصه لان في القدوم استحباب التلبسه
 فيه واما طواف الزياره والوداع فلا يستحب فيهما قطعا ويجزى خلافا للذي في طواف القدوم في كل طواف
 يتنفل به قبل التخلل الا ولهكذا قاله المجمل لطبري وهو طوافه لانه لم يشع في استحباب التخلل ولو قال
 لا في طواف كان اع واللسعي بعد طواف القدوم حكمه ويستحب ان يرفع الرجل صوته بالتلبسه لقوله
 صلى الله عليه وسلم افضل الحج الحج وهو رفع الصوت ولا ترفع المرأة صوتها خوف الفتنة **وقوله** ودخل
 مكة من ثيابه كذا وخرج من ثيابه كذا واما اثر لقا الميت اي ويستحب ان يدخل مكة ان يدخلها من
 ثيابه كذا بفتح الكاف وهي من اهل مكة وان يخرج من ثيابه كذا بالضم والقصر وهو من استقل
 مكة اقتبأ به صلى الله عليه وسلم ويشترط ان يدعوه بعباده صلى الله عليه وسلم اللهم هذا
 البيت مشرفا وقريبا وتكرما وحباية وزد من شرفه وعظمته من حجة او اعتمر تشريفا وتعظيما وتكرما
 وترا اللهم السلام ومكنا للسلام خيرا زيارا للسلام ثم يدعوا ما اوجب من امر دينه ودينه ويدخل
 المسجد الحرام من باب بني شيبه **وقوله** واجزم بنسكك غير مزدك لدخول الجحيم اي ويستحب ان يدخل الجحيم
 غير مزدك بنسكك من دخل الحقائق ونحوه ان يحرم حجة او عمره وفيه قول انه يلزمه الاجرام اذا كانت
 حاجته لا تتركز وكان جزا فانه كانت تذكر كالحطاب والصيد لم يلزمه قطعا وقيل بطرد
 الخلاف في العبد ولو اذن له السيد وقيل يلزمه **وقال** في الجاهلي ويجزم بنسكك غير مزدك
 لدخولها يعني مكة ولو قال لدخول الجحيم كان اجس **وقوله** وترجل طابا بينه وبينه وقيل الحرف
 ولو حدة استلمتم اثنان واستلم الماني كل مرة وبوتر اكد ودعا **وقال** اي ويشترط ان يطوف زاجلا فانه
 افضل من التركوب وان يمشي بينه وبين التمسك والوقار وان يقبل الحجر الاسود في كل طوفة مسلم
 التركب الماني وهو ان يمسك بيده وذلك في الاوتار كدلا فافضل فان رجم عن قبيل الجحيمه فان
 لم يكن اشار اليه بيده ويستحب ان يدعوا بالدعوات الماثورة فيقول في ابتدا الطواف اللهم الله اكبر
 اللهم انا بك وتصديقا بكتاك ووقا بعبادتك واتباعا لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم ويقول اذا جازى
 الباب اللهم هذا البيت بيتك واجزم جزمك والامن منك وهذا مقام الجاهلي بد من الناس مشير
 الى مقام ابراهيم عليه السلام ويقول في محاذات التركن العزاني اللهم اني اعوذ بك من الشكر والشكر
 والشفق والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المنظر في المال والاهل والولد ويقول في محاذات
 الميزاب اللهم اطلني تحت ظلك يوم لا ظل الا ظلك واسقني بكاس جحيمك صلى الله عليه وسلم ثم يراها
 مترا لا انها بعد اياها اذا الجلال والاكرام وفيما بين التركن الماني والشافعي لله اجله حيا
 متروا وشعبا مشكورا وعلا مقبولا ونجاة لن تورد يا عزيزا عفا وفيما بين التركن الماني

منها ما لا يحل من الحيض وان لم ينزلها من الحيض ولو طهرت الحائض قبل صلاة الفجر
 لم ينزلها العود لانه لم يحل عليها حال الحيض وانما صحت الحائض في الحيض ولو طهرت الحائض قبل صلاة الفجر
 من خروج من مكة والصحيح ان من يخرج من الحج من مكة طوافه ان قصد مسافة القصر
 وصح النووي في شرح المذهب انه يلزم من مسافة طوافه ان قصد مسافة القصر
 لا لشغل شغل صلاة افيت اي اذ اطاف طواف الوداع ثم وقف بعد لزمه اعادة الطواف
 الا ان كان وقوفه لشغل من اشغال السفر مثل شرا الزاد وسد الرجل ونحوه فانه لا يطل
 ولذا ان افيت الصلاة فضلا لم يلزمه الا عان ومقتضى اطلاق الحائض انه يلزمه اعادة الطواف
 اذا صلى والمنفوق في الاملا كما ذكره الا في حق وطع به النووي في روايه في الزومنه انه
 لا يجزئ ويستحب اذ اطاف للوداع ان يقف عند الملتزم بين الركن والباب ويقول اللهم اني
 بينك والجد عبدك وابن منك جئت على ما تحب من خلقك حتى صيرتني في بلادك وبلغتني منك
 حتى اعنتني على قضا ما شكرت فان كنت رخصتني فاراد عني رخص والافان قبل ان ياتي عن
 بينك واري هذا وان انصرتني ان اذنت لي غير مستبدل بك ولا مستبدل ولا راعى منك ولا صل
 بينك اللهم فاصحح لي العافية في ديني وارضني طاعتك ما بقيتني واجمع لي خير
 الدنيا والاخرة انك على كل شيء قدير ثم يمشي على النبي صلى الله عليه وسلم ويصير في شق يمين
 نطق البيت ما يمكن ويستحب ان يشرب من ماء زمزم وان يزور بعد الفراغ قبر رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم **فصل** في جرم باجرام ليس بفار من وشئ من وجه امره وانما جرم
 بلاق بعد شراطين لا حيط وحمل **قوله** اي يحرم بالاجرام بالتحا والتمس على الرجل هو
 المرأة ليس القفان بن وما شئ يجد للكب من الود ويحس بقطن ويرزق رزاقا على الساجد وعلى
 المرأة خاصة شتر من الوجه والامة كالحج على المذهب وكذا يحرم على الرجل خاصة شتر
 شئ من راسه وانما يحرم المسافر اذا لا قافلو مسدلت المرأة التوب على وجهه او لم يلاقه او نظل
 الرجل ثوب فوق راسه لم يضرب وانما يحرم السرا بما بعد سائر اسواق كان يحيط كالفلستون
 او غيره كالعمامة والبطيخان وشوا كان معادا كما ذكرناه او غير معادا كما اذا طين راسه
 او طلاه حيا او غيرهم وشتر بعضه كستر كله في اجاب الفقيه واعتبر الامام شتر بعض
 يقصد شتر لعرض كشد عضاية والفاق لصوق لا يحيط شتر على الراس فانه لا اثر له وكذا
 اجل فلوحمل يبيلا على راسه لم يضرب وكذلك لو انفس في ما فكله لا بعد سائر قلت ومقتضى كلامهم
 ان الما الصكركا لافي لكنه قد عده المالك كدر في الصلاة سائرا فليتا مل **قوله** في
 الحاي ويحرم على المرأة شتر شئ من لوجه بلاقيه وعلى الرجل ستر الراس بما بعد سائر فبه
 امور اجدد انه خصص المرأة تحرم السرا بالملاي واوهم ان ذلك لا يشترطية الراس للرجل
 حكمها واجد الشا في انه خصص سائر الراس بما بعد سائر او الوجه كالرأس في ذلك الثالث
 انه لا يشترطية المرأة تحرم شتر شئ من الوجه وفي حق الرجل يحرم ستر الراس فاهم ان ثم فزوا الحكم
 في الجميع واجد **قوله** وشتر يند بحيط بخاطبة وشتر وعقد وشتر ككيس كية ودرع ولف
 ساق بازان عقده لينة ولو شتر في حجر ولا ان بدا يتيقن اي يحرم ستر بدن الرجل كالحيط
 به شوا كان يحيط كالقبض والشرابيل وكيس الحجة او مشر حاك البدن الجديد او معقود
 كية اللبد وكالرد اعقده على الجسم ومثله كجالات او سله او حيط وكذا اذا شتر ازارا نصعش
 فلولف بكل ساق ولا يحرم الا زاز وان عقده او جعل له شرجا او حن ثيكة ولو ارتد بالقبض او
 كفي فاداسه شيا من الوصه وساق من الرأس لزمته الفدية والاولى اصل
 الفتي ووجدنا انه لا يضرب ستر من احداهما حتى ستر من الاخر

قادر على ذلك
 عمه غير ما لا يحل

الشرابيل لم يضرب لانه لا يلزم هكذا ولا ما شتر المهيان والمنطقة في وسطه **قوله**
 وله شتر وجعل حياجه دم ولم يزل جالسا مكث ونام اي واذا احتاج الى اللبس جزا وزاد الى
 خلق لراش لا ذي لعل ونحوه ليس وجعل لزمه لصل دم ولا شئ على جرم خلق جلا فان خلق
 جلا ولا يحرم جرم باذنه فالفديه على المخلوق او غير اذنه فان كان مكثا او نائما فالفدية
 على الحائض والا فان قدر على الدفع عن نفسه فالفدية عليه وانما صحت الحائض على مكثه فقال
 صاحب التعليق انه اذا لم يمكن ما اذا لم يكن باذن المخلوق ليدخل فيه النائم قال **قوله** النووي
 وفيه نظر لئلا وله حال السكون وقدينا وجوبه على من قدر على الدفع وانما زاد الى ان ادخل
 النائم في المكث تعسف **قوله** لا فاقذارا ونيل ليس سرا ولا حيا قطع استل كعبه
 اي ولا يلزم الدم من لبس السرا بعد فقدا لاراز ولا من لبس عند فقدا العمل اخفا قطع استل
 كعبه لان الجديت وزد بخبر ذلك ولا يكلفان يفتق السرا بل ويجعله ازارا وان امكن
 لان الرخص قد وردت بخبر لبس السرا ويلد الامل عدم المواخذة في الحائز **قوله** وجزم به
 بتطبيع ما يقصد بحجة كزعفران وزحان ومن يفتح وما كوك بق فيه رجة او طمعه **قوله** اي يحرم
 بالاجرام التطيب بكل ما المقصود الا عظم منه التطيب وبالريحان وهو معروف وسائر الزينة
 مثله ومن لبس فيه ومن وانا هو الشيرج الذي يطرح فيه البنفسج ومثله ومن لورد
 اما لوطيح التسمية بنفسج او وزد ثم عصير ليز لانه محارز ويجزم اكل ما فيه طيب ولم يستهلك
 رجة وطمعه ولا يضربا اللون ويضربا الترخ وجزم وكذا بقا الطمخ على الاصح **قوله** في
 الحاي والتطيب قصدا ما يقصد به كزعفران والريحان ومن لبس فيه ككل طعام فيه رجة
 فيه اثران الاول انه خصصا لطيبا لقصده وحكم ما ذكره فقدا من اللبس وبعده من لبس حله
 في استنطاق القصد **قوله** في اقتصر على جرم الماكول على ما فيه رجة والاصح ان للطبخ حله الزجج
قوله لا بقواكه ودوا وهر بادية وان ودميه اي لا يحرم التطيب بالقواكه الطيب كاللحم
 والتفاح والسفرجل لا بها فقدا لا ككل عا لا وكذا لا دويه الطيبه كالغفريل والذاز منيني
 والتسل فانها تقصد للذواي غالبا وكذلك البان ودميه ليس طيب الا اذا كان مسنونا
 بالطيب وهذا متوسط جكا في الزومنه عن صاحب المذهب والتهذيب والمنقول عن الجمهور انها طيب
 مطلقا **قوله** وبه عامدا عالما فدية كلبس ودين ونقل طيبا جرام لا انتقاله وليس ثا في ثوب
 طيب لا جرام اي وبالطيب على المحرم فيه اذ كان ينقل عامدا عالما فان كان نائما او
 جاهلا بجرمه او يكونه طيبا لم يجب كاللبس والدين مني ستر راسه او ليس بحيط او عبط
 المرأة وجهها مع الثوب بالحرير وجت والا فلا وكذلك اذا تطيب للاجرام بالدين ثم نقله من
 موضع من بدنه الى موضع اخر منه لزمته الفدية اذا تعبد ذلك ما لو فعله نائما او انتقل به
 ونحوه لم يلزمه شئ وكذلك اذا تطيب للاجرام في ثوب وعلق به غير الطيب لم يضربا منه
 فان نزعته ثم اعاده عليه غير لزمته الفدية **قوله** ومن طيب على علق عيشه لا رجة ونوم فرش
 مطبو ووان في دفع ما لقي اي وان ستر طيبا بيده او ملبوسه او داسه يجعله فاه من جملة
 ملبوسه فان علق به من غير طيب شئ لزمته الفدية هذا اذا كان عالما انه طيب وان بعض
 او علم بعد ثم تراه في دفعه وان علق به ربح الطيب فقط لم يضرب وان علم انه طيب ولكنه ظنه نائما
 لا يعين به عينه وكان رطبا فيفق فلا فدية **قوله** في الحاي يلزمه الفدية وهو القول
 القديم الذي خاتنه الامام والغزالي والحديد وهو الاظهر ايضا لانه لا يلزمه كانه نقله صاحب الفقه

وعلى من لبسها
 اي لا يضرب

والبادي والنوي في شرح المذهب وحججه في مسائله والمتاخرون كابن الحوي والاذري
وكذلك من نام على فراش مطيب ومسته ببدنه او ثيابه لمسته القدييه فلو فرض عليه ثوب لم يكره
وكذلك اذا نزل في دفع طيب وقع عليه بغضه انه او ثيابه لمسته القدييه **وقوله**
لاجله بخزفة سدت وقاف ما شئت أي ولو حال الطيب مستند ود في خزفة او جل قاف
مستند غير مستفوت فلا شيء عليه لانه غير متطيب ولا ما شئت فان شئت القاف او كانت الحرفه
غير مستند وده لمسته القدييه كجله الطيب **وقوله** ودر بن حبة وراش غير متطبخ لا خصب
اي ويجرم من الحبة والرائح ان كان له شجر واما الاقرع والامرد فلا يجرم دسها وجرم
دسها للجلق لان الشجر في المنيته ياله الدين ولا يجرم خصل الشجر بالجم والكم ويجوز
واما الخصب بالسواد فالصحيح انه جرم على الجلال والمجرم **وقوله** وجرم اباة طفر صحيح لا
بعضه وشجر لا يجرم او في عين اي ويجرم تقليم الاطفال وحلق الشجر وازالة شئ منها
بقلم وقطع ونسف وقصير وجراف الزاس وغيره شوا وان كان بامبعه مثلاً لا يجوز قطعها
فقطعي ويجرم لم يات ولم يلزمه للطفر شي وكذا لك الشجر اذا زال تبعاً للجلق لان المقصود
بالقطع غير وشبهه بالزوجة تقتل فلا يجزى على القاتل ولو ارضعها من وجته الاخرى
لزمها المهر لان هذا النكاح صحيح وهذا كغيره من النكاحات اطلق في الجاهلي اباة الطفر
والمراد الصحيح واما اذا انشروا اذا فطخه فلا تم ولا مذبة ولو نبت شجر في داخل حفنه
جاز فطخه ولا شيء عليه **وقوله** وله غسله بسدر ولا بد ان شكك هل تنف مشط اي ويجرم
ان يغسل وينظف ولو بالسدر ان لم يجف تنف الشجر وان شرج شجر فخرج شجره فان
علم انه انتف بفعله لمسته القدييه شوا كان عامداً او غير عامد لانه انفاق وان امكن
انه كان متوقفاً من قبل وشكك لمسته القدييه واعلم ان الحلق والقلم يوجبان القدييه شوا
حلق عامداً او ثيابه ولهذا لم يشترط لهما الفصد كما اشترط في الاستمتاع وبه للمبشر والطيب
والدين والجماع ومقدمانه **وقوله** وجرم تكاج ومقدمانه وعقد ثم ترك قبل تجل بعينه
كررة ولو يصارون اي ويجرم بالاخرام الجماع لقوله تعالى فلا تزنا ولا تستوفق فستر
الرفق من الجماع وكذلك يجرم مقدمانه مثل التقبيل والعناق والمن شهوة **وقوله** والكا
ومقدمانه الناقصة تبع فيه الغزالي وقال النووي هو شاذ بل غلط وقاعدته قوم للغزالي
وقالوا ليس المن غير شهوة من مقدمات الجماع وهو ظاهر لكن كان تركه الناقصة اول
لانه لو لم احتضن الخبير بذلك ولا شك ان العناق من زاجايل شهوة من مقدماته وهو جرم
وليس ناقصاً بعد الجماع بوجبه فساد الحج والعرق فخرج جماع الناس فانه لا يفسد على الصحيح
ويخرج بالخبير في عدم مقدماته فانه لا يفسد وخرج بقوله قبل تجل ما بعد التحلل الاول
فانه لا يفسد ايضا وخرج بقوله يعلم الجاهل بخرمه فانه لا يفسد وشوا فعل ذلك في الصا والرفق
او في حال الكمال فانه يفسد وكذلك الزن فوجبه فساد الحج والعرق ولكن لا يوجب اتمامه ولا
كفاته وقد ذكر بعد **وقوله** ويجب به لاجز اتام وبدنه عليه دها وان قرنا تنفق
ثم شبع شياه ثم طعم بقيمة بدنه ثم صوم بعد ابدان اي وعبد الجماع في الحج والعرق بوجبه فساد
كاذب زناه وجب لانه لا يزره وهو المص في الفاسد ووجب بدنه عليه دها شوا كانت
الموطوع حلاً او محرمة فلا شيء عليه ولا عليه لاجلها هذا هو الاظهر وشوا كان محرماً او محرمة او
بها لا يجزى بالجم غير شوا اما دم القران فلا بد منه وان اسد فان لم يجد بدنه لمسته بضره فان لم يجد

منه

منه

فشيء شياه كل بشرط الاضحية فان لم يجد قوم البدنة ذابم واشترى باطعاما وتصدق به
فان عجز عن الاطعام صام عن كل مديونه **وقوله** وفيما وصق ككفان وصوم وخلا به
اذا افسد اجرامه بالجماع لزمه مع الاعام والكفان القضا وجب على الفور ان امكن في سنته
وتتصور فيمن فسد ثم تجل لاجزاء ثم زال العذر ووقت الحج باق وان لم يكن في سنته في
العام القابل وتصيق الكفان التي وجبت بعد وان ككفان فساد الحج وزمان وتصيق
صا الصوم والصلاة اذا وجب بعد وان كان فطرا وترك الصلاة بلا عذر فان القضا في ذلك
تصيق **وقوله** ويتبع بقضائه مثله ويصح في متى وزق اي والا فساد يوجب القضا ويوجب
يقع بالقضا ما كان ان يقع بالاداس بطوع او فرض حتى لو افسد حج تطوع وتذبحا بعد ذلك
لم ينقص القضا للذبح وان نواه بل لا يقع الا مثل ما احرم به فان افسد حتى ولو لم يلع او عرق
في القضا قبل الوقت انصرف الى حجة الاسلام ولمسه القضا في العام القابل **وقوله** وينصر
لا يجزى كفوات لا تجل اجزاء ولا ان صرفه وله اجز اي ويجزى بضره الحج الفاسد الى الاجز
حتى يلزمه الكفان والمضي في الفاسد لنفسه لان العقد وقع من حج صحيح فاذا افسد انقلب
اليه كما لو امن بشرا شي بصفه فاشترى بصفه اخرى وكذلك اذا فاته الحج بعد الاجز لم يان نام
عن القافلة او ضلت القافلة الطريق انصرف الاجزاء الى الاجز كما في الاضحية لا شرا كهما في
القضا ولا لانه لا يخلو من قصير بخلاف ما اذا اجز لم تجل فانه لا ينصرف الى الاجز بل يقع للفساد
كالومات لانه لم يجرى الاجز بضره وقال في الجاهلي انه ينقل الى الاجز كالقوات وبخلاف
ما حجة الزاقي والنوي بل هو وجه ليس بالقوي ولو اجرم الاجز حج او عمرة ثم صرفه عن حجة
الى نفسه او غيره لم ينصرف عنه ولم يمت المستاجر الا حجة لان الحج وقع له بعد حج **وقوله** وعمر
القارن ببيع حجة فواتا وفسادا كجماع من جلق بعد شبع ذوم وحجة كجماع من رمى وجلق له اي
والقارن ببيع عمرته حجة في القواف وان كانت العرة لا نفوت الا بالبيع فلو لم تكون فابته
وتبعه في القضاء وان كان بعد تمامها مثاله اجز حج وعمرة فطاق للقدم ثم رمى وجلق
ثم جامع فانه قبا في جميع افعال العبرة لو كانت منفردة لكنه جامع افسد حجة لانه قبل تجل
الاول حكم بفساد عمرته تبعاً وكذلك تبعه في العجة وان كانت نقصه لو كانت منفردة مثاله
جامع بعد الوفوف والري والحلق فلا تقصد عمرته وان بقي منها الطواف والسعي بجبال الحج
العجة فانه لا يفسد بعد التحلل الاول **وقوله** ويجرم باجرام ويجرم تعرض بري وحشي ما كول
او ترك منه ومن غير ولينه وبضه متقوما لا مملوك في جزام على خلاف **وقوله** ويجرم الصيد بالاجرام
وبالجزم وكل منها سبب مستقل لجرم الصيد فيجزم التعرض للصيد من الجرم مطلقا ومن الجرام في الجرم
بان كان فيه او اجد بها وان يكون وحشياً فلا يجرم الا شئ كالجم والبرج والحيوان لانه ليس بصيد
وان يكون ما كولا فلا يجرم غيره وكذلك يجرم المترك من هذا الموصوف ومن غير تعليل الجرامة وان
لم يكن ما كولا كالمتروكين الضع والذيب وعاقر الوحش والاهلي وكذا الماكول كالمتولد بين الشاة
والطبي ولا شيء في مود لا يجل اكله بل قد منج قلته لقوله قل الله عليه وسلم حشوا شئ يقتل في
الحجر والجزم الغراب والحجاة والعقرب والفاقة والكل العقور وفي معناه الذب والاستبد والتمر
والدب والفسر والعقاب قال قتل الله عليه وسلم يقتل الشبع الصاري وكذلك الحية والزبور والبق
والبرغوث ولا يجرى نية القتل من يجرم ويثابه ويكره قتله وان قتل واجزة استحسانا يتصدق
ولو بلفظة واجزة وليضه حكمه وما ينبغي ويضركا لهبه والفقير والبازي لا يستحق قتله ولا يكره

والموتور منه القضا وصومه في القضي والرق كمن يلزم السداد ان اذن له في القضا
والموتور منه القضا وصومه في القضي والرق كمن يلزم السداد ان اذن له في القضا
والموتور منه القضا وصومه في القضي والرق كمن يلزم السداد ان اذن له في القضا
والموتور منه القضا وصومه في القضي والرق كمن يلزم السداد ان اذن له في القضا

والموتور منه القضا وصومه في القضي والرق كمن يلزم السداد ان اذن له في القضا
والموتور منه القضا وصومه في القضي والرق كمن يلزم السداد ان اذن له في القضا
والموتور منه القضا وصومه في القضي والرق كمن يلزم السداد ان اذن له في القضا
والموتور منه القضا وصومه في القضي والرق كمن يلزم السداد ان اذن له في القضا

اي واذا اجتمع في الحياطة على الصيد امران فاكثر كل منهما بوج الصان ثم يتعد الصان ولو
ران اوجه كل واحد اذا انفرد لانه جزا صيد واحد فلو قتل مجزأان قاترا ان صيدا في الحرم
لم يلزمهما الا ما يلزم المجزأ بالجمع اذا قتل صيدا في الحبل وقوله في الجاهل امتناع بقضية يوم ان
ان كلاما من طوائفها وعدوا بوج مجزأ اذا انفرد كسئل القارئ والاحرام والحرم وذلك وجه
والاصح ان الواجب في احدهما ما نقص فان نقص ربع قيمته فلو اوجبه بعبدة او بقيمة طبعاما
او الصوم كما سبق **وقوله** ومذ بوجه ميتة الجوهري اي ومذ بوج المجزأ من الصيد ميتة كذبوح
الصيد الحرم محرم عليه وعلى غيره **وقوله** ولدا اكل غير ان لم يبدل او يند له ولا اثم ولا جزا

الصيد الحرم محرم عليه وعلى غيره وهو له ولد اكل غير ان لم يولد او صيد له في امه وولده
من الصيد الحرم محرم عليه وعلى غيره وهو له ولد اكل غير ان لم يولد او صيد له في امه وولده

بكل الشجر مضمونه بما اذا لم ينقص عن سبع السجج الكبير اما الصغير جدا فبها القيمة **الثاني**
 انه يحل الصنائع بالشجر فاوم ان غلب من النبات كالخشيش والاعشان لانه فيه وفيه القيمة
الثالث انه اطلق وجوب الجزاء باقطع من الغصن والكلابوا استخلف ام لا وهو لا يصنع الا اذا
 لم يستخلف كما سبق ذلك **الرابع** انه ذكر الشجر وهي مؤنثة ومن مواضع لقطبه **وهو** له حرمة
 المدينية ووج كلكه في حرمة فقط **اي** وحرم التخرص لصيد حريم المدينية وبنائه كما يحرم بمكة
 الا انه لا جزاء فيه وكذلك وج وهو واد بالطايف يحرم المدينية واقتصر في الغزير والزرونة والمهذب
 على تحريم مئيد وج ونقل في المهابت عن شرح المهذب ان الشجر حرام كالصيد فقلعوا المتابعي والاحتجاب
وهو ونذاجل خلقا قلة او نوع استمتع غير جماع بما تشمل كلبي مطيب بالتحاد زمن ومكان لا تحلل

تفتره اي اذا انك المجرم محض فان اجرام نظرت فان جامع مزان لم يتداخل الجناح
وجوب لا وليدته ولكل جامع بقية شاة وكذا اذا قتل صديق او قطع من الجرم مجرمين
تعد الجناحوا الجناح لزمان والمكان فيهما او تعدد وماعد ذلك فان كان نوعا واحدا كان
او البس والدم او الجناح او القلم نظرت فان اخذ الزمان والمكان تداخل الجناح ولا يصير
طول مدة تكوير العمامة وليس للقيض وان اخذ المكان وتعدد الزمان او عكسه تعدد
الجناح وانما اخذ الزمان والمكان اذا لم يتداخل كغيره فان تداخل فلا بد لما تعدد من
كفاية وقوله في الجناح ويداخل الجناح ان اخذ النوع والزمان في الاجتماع فيه امور
احد انه اطلق للتداخل في الاجتماع فاقترن بتداخل الجماعات وليس كذلك بل
يجب لكل جامع كفاية وان اخذ الزمان والمكان **قوله** اني انه اكتفى بالزمان عن المكان وليس
بكا فيه فانه اذا اخذ الزمان واختلف المكان تعدد في ايتا الثالث مقتضاه ان الوتر
اذا كان اجدا ياتيا لمن ليس للثوب المطيب وطلا راسه بطيب ستر او قبل عند الجماع
ان العبدية تعدد ووجهه والعجين المنصوص والذي قطع به الجرم كما ذكر في الزوجه انها
لا تعدد **قوله** انما خضع لا اجتماع بالتداخل وحكم الجناح كذلك فلو جلت من سجن راسه
وحية ويدينه واتخذ الزمان والمكان تداخل **قوله** وليست وزوج منع مجرم بلا اذن ولا يوي
اقا في من تطوع **قوله** اعلم انه الان شرع في بيان مواضع اتمام الحج فاذا اجزم الرقيق بغير اذن السيد
والمرأة بغير اذن الزوج فلهما منعهما فيخللان وان كان فرما كما اذا لزم العبد قضاء ولو في
حج اذن فيه السيد وكذلك لا يوان لكل واحد منهما ان يمنع الولد من السفر الحج التطوع
فيخلل وقوله في الجناح وللولد من التطوع فيه امران **قوله** ان الولد يقع على الابن
والا جراد وقد فسر بذلك لقنوي فقال لا يجد والجدة مع وجود الابوين كالابوين ولم ان
لغيرهم بل كلامهم اختلفوا باذن الابوين واكتفى بالماوردي باذن الاب وجعل **قوله** اني ان معناه
حوا منع المكي من التطوع وليس كذلك وانما معناه من السفر الطويل للحج لا من مطلق
الحج وذكره محض لا فاني **قوله** وتخلل هو ومجتمعه عرفه او مكنه ان تاتيا فذكر واجتاج الى
قتال وبذل مال اي وتخلل المحرم من الرقيق والزوجه والولد الممنوع من الحج فليس للسيد والزوج
والاب ان يخللوا بل يخلل نفسه فلو البس او طيبه او وطبها لم يرتفع الاجرام ولو امتنع الزوج
من التخلل فلولزوج وطبها ولا اثم عليها هذا هو المذهب وتوقف فيه الامام وتخلل المحض وهو
الذي اجتمع الجدد على المضي في الشك لقوله تعالى فان اجترته فاستيسر من الهدي اي
للتخلل فان نفس الاجزاء لا يوجبها والاولى ان لا يعجل التخلل ان اتسع الوقت ويجوز فيجعله
وكذا ان اجاب به القيد ومنع الذهاب والاياب على الاصح لوجود الاجزاء وسواء كان المحرم
عائلا او خائلا من جسر طلبة المذهب واما من جسر حتى يفترق اديه فلا يجوز له التخلل ولا
فرق بين ان يحضر عن الحج من اوله او عن الطواف بعد معظمه فتخلل لكن بعد ان ياتي ما
قد تاتى المحرم عنه فان حضر عن الوقت تخلل باعلا عرفة فان صدق مكنه ان الوقت وما
بعد من تخلل ولا قض عليه ولا فرق بين ان يمنع وبين ان يطالب منه مال طلبة لانه لا يجب احتمال
الظلم في ادا الحج فان امكنا لدفع بغير قتال ودفع مال فليس لمحضر ولا بجعل لقتال ولو كان
الجدو صافرا زاد ونال الضعف بل كسب قتالهم ان عرفوا من نفسهم القوق وشوا صفة على الجناح
عن المجرم **قوله** بذبح شاة ثم حلق ناويا فيهما والا فاطعام بغيره اي ويجعل التخلل شاة اشيا

في حق الجناح الواحد للدم وبني فيه التخلل والذبح والخلق ويشترط ان يقارضا بينهما كمالا
في المهمات انه القياس وان ابن الزوجه نقله عن الاجاب ويجب تقديم الذبح لقوله تعالى وتخللوا
وتمسك حتى يبلغ الهدي مجله وازاد بلوطه مجله حتى وهذا الدم دم ترتيب وتعدله واذا غمز
عن الشاة قومت بدزائم والذراهم طبعانا وتصديق به فان عجز عنه ضام عن كل مدي يوما ومغني
القريب انه لا يخير بين الدم وغيره بل يتعين الشاة ان وجبت ومعنى التبدل يقوم الشاة لمفقو
والاخذ بغيرها طبعانا فان لم يجد فبعله شيئا من كل مدي يوما وكفى خلق لك شعرات كما في
الحج **قوله** ابن الزوجه وقد قال الاجاب انه لا بد من بني التخلل عند الذبح لاجل الاجزاء ولا يخلل
يبعد وهو الجناح وان ذلك لا يجزئ التخلل في غير الاجزاء وفروا بوجهين احدهما ان غير المحرم كان
قد اتي بالعبادة فتخلل منها باكلها والمجتمعة بالخروج من العبادة قبل اتمامها فامتنعوا الى
فقد ذلك **قوله** فان الهدي قد يكتفى بغير التخلل وكذلك الجناح فلا يحتقان بالتخلل الا بالقصد
بخلاف الرمي فانه لا يراد الا للشك فلم يفتقر الى بنيه وقوله في الجناح بالبنية والخلق ودخ
شاة حيث اجتره امران **قوله** انما قدم الجناح على الذبح لكنه عطفه بالواو فاقترن
بعدم الترتيب وتقديم الذبح شرط كما قاله الاجاب ودل عليه القرآن **قوله** فان البنية بشرط
ان تقارن الذبح والخلق كما ذكره الاجاب وبقى ذكره **قوله** حيث اجتره كهدية والدماء
متم لكل مدي ولو تعدد اي دم الاجزاء يدخ حيث اجتره كهدية ان كان معه هدي كما لزمه
دم الارز تكايب محضون بدخ حيث اجتره ايضا واما الصيام الذي هو البذل فانه اذا لم يزل
البية لا يتوقف حوا التخلل عليه لان مبدته فطول فالمجتمعة الذي يجز عن الدم وعن الاجزاء
هو تخلل والعبد بالبنية والخلق فقط وبقي الصيام متأخرا يصومه متى شاؤوا نمت من هذا جميع
ما بعد من القنوي من المتبايل المفهومه من الجناح وبمجيئ السلامة من التفتت الذي شك منه
قوله ولا يقتضي بقاها لا لرحا من وتعد طريق الجناح اي ولا قضاء على المحرم المحض من تقدم
ذكره الا اذا اخرا التخلل حتى فات الوقت ولا يجوز التخلل بعد زوال الاجزاء وان خشي الفوات
بل عليه ان يضي فان تامل بالاعتق ولزمه القضاء فان وجبا لمحض طريقا غير طريقه
واستطاع سلوكها لزمه وان طالت فان كانت مثل طريقه او دونه في المسافة وفاته الحج
لزمه القضاء وان كانت ابعد او اعسر لم يلزمه القضاء لانه غير مقصر وكذلك اذا
ضارب الاجرام بتطيرة واللاجزاء حتى فاته الحج والاجزاء قائم فلا قضاء على المذهب وقوله
في الجناح ولا يقضي وان سلك طريقا اطول يومه خلا من المزداد وانه اذا سلك لساوي او الاقرب
ففاته ان القضاء لا يجز طريق الاولي وليس كذلك بل يجب القضاء وانما يستقط اذا الجناح الى
سلوكه لا بعد ففاته **قوله** وتخلل من شرطه لمرض وضلال ونحوه بغير هدي لم يشترطه لغيره
باعمال عرق ويقضي بدم اي يجوز للمريض ان يخلل اذا شرطه للمرض وكذا اذا شرط التخلل لغيره
بصاهية كضلال الطريق وفراغ النفقة والحطية الجدي على التعجيج وان شرط التخلل للمرض
ونحوه بغير هدي لم يلزمه القدا وكذا ان اطلقه على الاصح بخلاف ما اذا شرط ان يخلل بالهدي
فانه يلزمه ولو لم يعل في ان مرضت ضرت جلا صارا جلا بالمرض ومن اجزم بالحج فانه حار
ان يخلل لان في بقائه محرما مشقة شديدا وتخلله ان ياتي بافعال العرق من الطواف والتخي والخلق
ونقل النووي في شرح المذهب على الاجاب ان من سعى في طوافه لقدمه لا يلزمه اعادة السعي عند
التخلل وهو مخالف لاطلاق العزيز والروضة والظاهر انه كما قال لانه لا تجزئه من الافعال

قوله في الجناح بالبنية والخلق

قوله في الجناح بالبنية والخلق

قوله في الجناح بالبنية والخلق

قوله في الجناح بالبنية والخلق

قوله في الجناح بالبنية والخلق

قوله في الجناح بالبنية والخلق

عن عن الأسلام ولو كانت عن لا صرفت اليها وفوات بقوات عزفة الحديث الحزفة ثم ان كان الحزف فربما هو باق عليه وان كان بطوعا فبطل عليه قضاء وجب قضاء من استباح وطهره مع القضاء سنة القضاء لا عند القتل ونهت من قوله بافعال عمه انه لا يحتاج الى فيه العنق ولم يفرغ من الجواب لسقوط الهدي عن من شرط القتل للمزني ان لم يشترط الهدي وقوله كعدم قنوع وترك واجب وجب تمتع عند اجرام حج وله تقديمه بعد عمرته وبقرا ان وان افند لا على مكى ونقر لا يعود متمتع ولو بعد اجرام وكان كميقات قبل نسك وقار من مكة قبل وقوف الحج فاما استيسر من الهدي وقت وجوبه حال الاجرام بالحج ويجوز تقديمه على الاجرام الذي هو وقت الوجوب لكن بعد تمام الحج التي تمتع بها وكذلك يجب الدم في القران حبرا للقران افعاله واذا وجب هذا الدم لم يسقط ما استباح بالحج بل يجب على مفسده بدنه وشاة احبيه للقران او المتمتع واما المكى فلا يلزمه دم متمتع ولا قران مع انا نصحها منه ومن ترك واجابك الاجرام من الميقات او المبيت مزدلفه او منى والري وطوان الوداع فانه يلزمه دم ايضا ويحل الدم في الرمي بترك ثلاث حصيات فافترقا وبجبل ادم ايضا من ترك الاجرام من الميقات وهو الموضع الذي لزمه الاحرام منه وليس بجوارحه اياه غير محرم وعليه العود والاجرام وان دخل مكة وطاف فنقر الدم وكذلك يسقط دم المتمتع بالعود الى الميقات قبل الاجرام بالحج وكذا يبعد قبل نسك في الاصح وان لم يجد فنقر الدم حتى لو مات وجب اخراجه من تركه وان لم يتم حجه وكذلك لقارن اذا دخل مكة وان طاف ثم عاد للحج الى الميقات قبل الوقوف سقط عنه الدم على المذهب وقوله في الحساوي وجب في المتمتع الى قوله وطواف الوداع فيه امر الاول انه اوجب على المتمتع الدم ولم يذكره يسقط بالعود الى الميقات قبل الوقوف وليس قوله بعد بالعود قبل نسك كافيا في ذلك لان عوده لم يخلو تركه ان يكون بعد عام المستكفلا عن التمسك به الثاني انه لم يذكر ايضا ان دم القران يسقط بالعود من مكة قبل الوقوف والمذهب به يسقط كما سبق ذكره الثالث انه قدم قوله ونقر على ما ذكره لا يعود الى ما بعد عده فاهم احتضا من المتمتع بالتمتع وليس كذلك بل جميعها متقرر الرابع انه بعد عود متمتع الى فيما عدا الفوات وقد سبق قوله ويقضي بدم فاهم انه يجب بالفوات دم وبالفوات اخذ وليس بشا فتمت عمرته والى كذلك بل الواجب دم واجد في القضا فقط الحساوي من ان حق الرمي وطواف الوداع باجبار الدم ميقات ام ولو لم يجر او انا نجزم او جاوز ميقاتا وكذا يجب تقاوت الاجرام اناة وتجعل المسافة وانفسخت اجارة فلا يفرق بين الميقاتين عيني في عن ان ابدل بقران او متمتع افرادا او افراد متمتعين او حج ان ابدل بقران متمتعين وفيها وجوب نسك ان ابدل بقران او افرادا اي ويلزم الدم ايضا الاجير للحج اذا خالف فان استباح للحج والعمرة قرانا او متمتعين لم يخالف فالدم على المستاجر وان خالف فيما امن به فالدم عليه وكذا اذا ارتكب حضورا فذمه عليه لا على المستاجر وبوخذ هذا من قوله خالف لانه خالف فاذا استباحه فلا يفرق بين ميقات عينية واعتبرناه فجاوزه ولم يعين فجاوز الميقات الشرعي واجرم مثلا عنه من مكة باس به لزمه دم ويلزمه ايضا اذا خالف وجاوز الميقات جطر من اجزته المشاهة بل لا حارة احرم بالحجة فيقال حجة منشأة من ذلك لبلد اجرم به من مكة فان قيل تتعود سقط عشر المني لها الميقات وهذا معني قوله بعد وتجعل المسافة وان استاجر للقران فافرد فان كانت الاجارة على ما هو عليه وجب العنق انفسخت في العمرة لانه لا يجوز تاخير العمل المعين عن وقته وان كانت في الزمة بفعل مستأجرة منه

عم تركه
دم المتمتع
والفوات
وقر انفسخت
فلا يسقط متمتع
ساقا
بالحج من مكة
تسقط وان
ما قبل فواف
مات ولو لم يجر
الصلوات
ما قبل تسقط
سقط ولو بعد
صام عنه ولو لم
ما لم يكن منه
وبعضا او اطلق
حينئذ من تركه
لكن يوم عده
م الحزف تركه
بلزم واحد منه
لا يعود الى مع
عود متمتع الى
مقات عمرته
مقات ام ولو لم يجر
دون مسافة
فلا يفرق بين الميقاتين
عيني في عن ان ابدل
بقران او افرادا
اي ويلزم الدم
ايضا الاجير للحج
اذا خالف فان
استباح للحج والعمرة
قرانا او متمتعين
لم يخالف فالدم
على المستاجر
وان خالف فيما
امن به فالدم
عليه وكذا اذا
ارتكب حضورا
فذمه عليه
لا على المستاجر
وبوخذ هذا
من قوله خالف
لانه خالف
فاذا استباحه
فلا يفرق بين
ميقات عينية
اعتبرناه
فجاوزه ولم
يعين فجاوز
الميقات
الشرعي
واجرم مثلا
عنه من مكة
باس به لزمه
دم ويلزمه
ايضا اذا
خالف وجاوز
الميقات
جطر من
اجزته
المشاهة
بل لا حارة
احرم
بالحجة
فيقال
حجة
منشأة
من ذلك
لبلد
اجرم
به من
مكة
فان
قيل
تتعود
سقط
عشر
المني
لها
الميقات
وهذا
معني
قوله
بعد
وتجعل
المسافة
وان
استاجر
للقران
فافرد
فان
كانت
الاجارة
على
ما
هو
عليه
وجب
العنق
انفسخت
في
العمرة
لانه
لا
يجوز
تاخير
العمل
المعين
عن
وقته
وان
كانت
في
الزمة
بفعل
مستأجرة
منه

الاجير دم الحزف الميقات بالعمرة ويجوز ان يكون له ان يعود اليه للاجرام بها وان عدل الى التمتع والاجارة على العين لم يقع الحج عن المستاجر لنا حين على وقت المعين وتقع العمرة عنه وان كانت على الذمة فعل الاجير الدم لا سانه ويحيط شي من الاجرة وان استاجر للتمتع فنقر لزم الاجير الدم ولزمه الحط ان لم يعبد الافعال للاختصاص فان عدل ما فيه راد حيز انفس عليه لانه اجرم بالنسبة من الميقات وكان مامورا بان يحرم بالحج من مكة وان استباح للحج فلا يفرق فان كانت على العين وتحت الاجارة وان كانت في الذمة وقعا للمستاجر حرم وعلى الاجير الدم والحط وان منع فان كانت على العين انفسخت في العمرة وان كانت في الذمة وقعا للمستاجر ولزم الاجير الدم والحط وهذا اذا لم يعد الى الميقات في هذا وفي تطيق واعلم ان الاجير اذا ارتكب حضورا لزمه الدم ولا يحط شيئا في مقابلة ما اناة لانه لم ينقص من العمل شيئا بخلافه اذا ترك واجبا وقوله في الحساوي وعلى الاجير ان خالف خط التفات كالم لو لم يحرم من الميقات من المستاجر لان اتي حرام ازا به ان من ارتكب حضورا لا يحط شيئا وان كان قد اتي به في صوت الا ستنكح من قوله ان خالف فاهم انه لا دم عليه ان اتي حرام وليس كذلك من كان كميناه **وقوله** ثم صورته بين اجرام وخبر وسبعة بوطنه وقرن قضا بقدره اي وجب في المذكورات الشاة فان عجز عنها ولو بغيبه ماله صام ثلثة ايام في الحج اي بعد الاجرام وقبل يوم الجز واخروقت اذ ايام يوم عرفة فلا يصومها ايام الشريق ويستحب ان يحرم بالحج قبل السادس من البشربيصوم الثلاثة ويفطر يوم عرفة ويستحب للواحد الدم ان يحرم يوم الترويه بعد الزوال حال توجهه الى منى ويصوم سبعة ايام في وطنه اذا رجع اليه وهذا المرفق معني قوله كاملة ولا يصوم في الطريق فان فاته الثلثة في ايام الحج قضاها وقرن بينها وبين السبعة اربعة ايام وقدر الرجوع الى وطنه على العادة الغالبة وهو معني قوله ففقدت ويستحب السابغ في الثلاثة وفي السبعة فان قيل لم وجب التفريق في قضا هذه الايام ولم يجب في الصلوات فلنا لان الصلاة تختلف بالوقت وقد فات وهذا فعلق بالفضل وبالحج والرجوع **وقوله** وفي حرام غير مفند كوطان شاة او اطياع سنة كل مسكين نصف صاع او صوم ثلثة وكل شاة ثلثة فكا حجة الصيد اي وجب في ارتكاب المحصورات كالحلق والقلم والطيب واللبس والدين والجماع الثاني مقدمات الجماع دم وكل دم اطلق في باب الحج فهو شاة احية حتى الواجب في الشوق وكذا ما فيه البقرة منها فيه بقره احية ولما الجماع المفند فقد يحيا فيه بدنه ولا يستثنى الا الدم الواجب في الصيد لان الشرط هنا كالماتلة ودم الحرام دم تحييز وقد يتر فان شادح شاة وان شاطم سنة مسكين لكل مسكين نصف صاع وان شاطم ثلثة ايام فالدم التي في المستك ان بعد اقسام دم دم ترتيب وتقدير وهو دم المتمتع وما الحق به من دم القران والفوات وترك الواجب ودمه قد ذكره ودم ترتيبه وتقديره كدم الافساد والاحتيا فيذبح فان لم يجد قرمه واخذ بقيمة الدم طباغا فان لم يجد صام لكل مد يوما ودم تحييز وتقدير وهو المذكور انفا اعني دم الحرام غير الصيد وحرام الحريم فان دمها هو القسم الرابع دم تحييز وتقدير والتحيز والتقدير ان يحيز بين يذبح او يطعم بقيمة او يصوم بكل مد يوما كما سبق ومثل بالوط الثاني من الجماع ايضا كالحكمة والافلف احرام بشمله وقد بين ان البدنة لا يجزى في جماع مفسد **وقوله** ويراق في الحريم وعلى فضل ولعمرة المروق اي وكل هذه الدماء الواجبة على اختلاف انواعها جلا ترقها في الحرم وتفرقها على فقرائه يستثنى لادم الاجزاء لعدم الامكان وافضل موضع للذبح في حواشي منى وفي حق المعقر المروق لا ينام

الاجير
دم المتمتع
والفوات
وقر انفسخت
فلا يسقط متمتع
ساقا
بالحج من مكة
تسقط وان
ما قبل فواف
مات ولو لم يجر
الصلوات
ما قبل تسقط
سقط ولو بعد
صام عنه ولو لم
ما لم يكن منه
وبعضا او اطلق
حينئذ من تركه
لكن يوم عده
م الحزف تركه
بلزم واحد منه
لا يعود الى مع
عود متمتع الى
مقات عمرته
مقات ام ولو لم يجر
دون مسافة
فلا يفرق بين الميقاتين
عيني في عن ان ابدل
بقران او افرادا
اي ويلزم الدم
ايضا الاجير للحج
اذا خالف فان
استباح للحج والعمرة
قرانا او متمتعين
لم يخالف فالدم
على المستاجر
وان خالف فيما
امن به فالدم
عليه وكذا اذا
ارتكب حضورا
فذمه عليه
لا على المستاجر
وبوخذ هذا
من قوله خالف
لانه خالف
فاذا استباحه
فلا يفرق بين
ميقات عينية
اعتبرناه
فجاوزه ولم
يعين فجاوز
الميقات
الشرعي
واجرم مثلا
عنه من مكة
باس به لزمه
دم ويلزمه
ايضا اذا
خالف وجاوز
الميقات
جطر من
اجزته
المشاهة
بل لا حارة
احرم
بالحجة
فيقال
حجة
منشأة
من ذلك
لبلد
اجرم
به من
مكة
فان
قيل
تتعود
سقط
عشر
المني
لها
الميقات
وهذا
معني
قوله
بعد
وتجعل
المسافة
وان
استاجر
للقران
فافرد
فان
كانت
الاجارة
على
ما
هو
عليه
وجب
العنق
انفسخت
في
العمرة
لانه
لا
يجوز
تاخير
العمل
المعين
عن
وقته
وان
كانت
في
الزمة
بفعل
مستأجرة
منه

وقوله يا ذا الجلال والإكرام

فوق

او جن اولی

کتاب

295

16. 11. 1880

...

ملا على هذا

27

157

212

20

100

2022

1991

1872

10

17

116

1875

207

13

من يشترى ثم المثل وضع عندك واستكثرت له ولا يزل ملكه عنه لمجرد الاستلام خلا
الزوجه اذا استلمت فانه يزول نكاح الكافر لان البضع لا يقبل النقل من شخص الى شخص وشرا
ازاله بغيره او بيع ولا يخلط الدين والاحاق والتزوج والبيع له ويكفي الكتابة على الاصح فان
امتنع من بيعه باعده الحاكم ويوزن برفع يده عن المديون والمستولى ولا يوزن ببيع المديون وان كان
يبيع بغيره لما فيه من ابطال حقه من الحق وهذا اذا استلم مديونا فان كلفناه برفع يده عن
استلامه فدينه بعد الاستلام لم يقنع بذلك على الاصح بل ينقص المديون ويبيع واذا استاجر الكافر
مسكنا او ارضه فحق وترفيع يده ويوضع عندك ويوزن الموزن ويستكثرت ويوزن وان كان المستاجر
من الكافر وابداعه بغيره **وقوله** وفيما كان مسترجعا من الكافر اذا اشتري الكافر كافرا
فان لم يكن له قبضه فيقبضه له الحاكم ويبيع عليه على ما ذكرناه **وقوله** وانما يبيع في طاهر
او بطاهر غنل نافع شرعا وان اخرج كحق موزن مستبدل ما وينا وعلى شقيق ويهدمه بغرم لفرقة ارض
بغيره **قوله** اي لا يبيع المبيع الا في مبيع طاهر العين او متجسس مطهر اذا غسل فلا يبيع مع العين الغنم
كالكلب والخنزير وجلده ولا يبيع متجسس بطاهر بغيره كالمبايعات التي تقع فيها الخاسرة **وقوله**
بغسل اجتران ما يطهر بالرباع والاستحالة ولا يبيع الا فيما ينتفع به فيبطل بيع الجواز الزنوج
ما لا ينتفع به ويبيع المبيع المبيح الممنوع والطفل والحجل الصغير لرجا الانتفاع وكذا يبيع ما
يبيع قليلا ويخبر كثره كسا السقمونيا والافيون ويشترط ان يكون النفع مباحا فلا يبيع بغيره
كالمرمان والطنبور وخبث وان عذر خاضعها ما لا اذ ليس بمقصود وكذلك الامتنام والمزود وان كانت
من جواهر ولوزاد ب قيمة الجارية بالغنم يضرب ويضربا بالزانية ككس النطاج وديك
الخراسان ويبيع بغيره الذهب والفضة كما نقله النووي عن القاضي في البطيخ لطبري والفرق ان
اصل المنع في المزامن وخبث محرمة بخلاف متعة الاواني فانها مباحة وقيل فيها المنع في
المستوع وكثير بيع الشطرنج واما النرد فكل المزامن الا ان صلح لبياد في الشطرنج ويجوز بيع
الادبيات والمال المملوك على شط المزن والتراب ولوي العجرا والحجارة في الجبل اذ سهوله تحصيلها لا يقدح
في كونها نافعا ويبيع بغيره العين الموقوفة من المستاجر وكذا من غيره على الاصح لان البيع في الرقبة لا
تنتفع الا جارة فترد في يد المستاجر الى انقضاء المدة والمشتري الحياض ان جعل وان اجاز فلا جرة
لتلك المدة ومن امثلة المبيح الذي يجوز بيعه جزا المزدوج مجزى لما وجق وضع الجدة على
الجدار وحق البناء على الارض وكذا على السقف واما مثلها لان ملكها على التاييد مستغرب
ويبيع مشوب باجارة على الاصح تكونه موبيا وواردا على المنفعة لا يملك به عين واذا اشترى
حق البناء على السقف سخر به في البناء والسكنى فاذا اهلكه الجدران التي يبنى عليها قبل البناء او
هدم السقف بغيره دون البناء لم يفرقه لانه حال بينه وبين الانتفاع وان هدم الجدران
بعد البناء لم يخرجه على اعدائها ولزمه الارش مع قيمه جنى البناء فان اعدا الجدران او السقف
استرد ما عزم حق البناء لانه لا يهدم **وقوله** لا يبيع هوا وجني يربو لا يبيع بيت لا يهدم
اي لا يبيع بيع الهوى بل اقرب وهذا ما يبعد امثله لما لا ينتفع به ولم يبعد الانتفاع بالهوا
في التمثيل بغيره وقال لو شل جنتين لكان اولي لاشتمالهما على الجدة ولا يفسد وان انتفع
في الفح او بائنا فامثله اليه شوا كان زمن جرحا وغلا وكذلك الجنتين من الرزيب والتمز
عقبهما ولو غصبهما اثم وجب رد ما لا الغرم ان تلفتا ولا يبيع ايضا بيع السباع كالاسد والنمر

فان لم يكن له قبضه فيقبضه له الحاكم ويبيع عليه على ما ذكرناه
وقوله وانما يبيع في طاهر او بطاهر غنل نافع شرعا وان اخرج كحق موزن مستبدل ما وينا وعلى شقيق ويهدمه بغرم لفرقة ارض بغيره
اي لا يبيع المبيع الا في مبيع طاهر العين او متجسس مطهر اذا غسل فلا يبيع مع العين الغنم كالكلب والخنزير وجلده ولا يبيع متجسس بطاهر بغيره كالمبايعات التي تقع فيها الخاسرة
وقوله اي لا يبيع المبيع الا في مبيع طاهر العين او متجسس مطهر اذا غسل فلا يبيع مع العين الغنم كالكلب والخنزير وجلده ولا يبيع متجسس بطاهر بغيره كالمبايعات التي تقع فيها الخاسرة

والذهب

والذهب وان اتخذ الملك الهيبه والسياسة فان ذلك ليس بفعا مقصود ولا يفسح
المشتريات ايضا كالديان والجعلان والعقارب ونحوها وكذا البطور التي لا منفعة فيها
كالجدا والغراب بخلاف ما يظلم به منها من السباع كالصقور والبراة والهمود ونحوه
الطاوس واللوند والعندليب لصوته والفيل لانه يقاتل عليه والهنق لنفجها والقرد لقبوله
التعليم ودود القز وكذا العلق لا متناخل له ولا يبيع مع ميتة لا يملكه كونه محقوقا بملك
غير المشتري وقيل ان امكنه تحصيل محرارة **وقوله** مقدور متيلا او متيلا مغضوب وابق فان
غزا وجهه لا يطبق سباب غير رجل ولا جرح معين بقض فضله اي ويشترط ان يكون المبيع
مقدورا على تسليم البائع له او تسليم المشتري اياه عند عمر البائع بان كان مغضوبا او باقيا على
ميتته والمشتري عالم بملكه قادر عليه فانه يبيع بغيره وان باعته من يقدري على انتزاعه وهو مال
فله الحياض وكذلك الكسان قادر على عالم طر اعجز فان له الحياض وما سوى ذلك ما لا يقدر عليه
لا يبيع بغيره واما الطير فان غنمه تخرج نظرت فان كان واشتغال يوصل اليه لا يتعب فلا يبيع
كالكساي وان كان سبابا نظرت فان كان يخلص على الاصح لان اطلاقه من ضرر ملكه بخلاف
الطير فانه نجوسا وان الوقوف بحون اكثر واما غير الجمل فلا يجوز بيعه سبابا ولا يجوز
جزءه منه من سيف او انا او ثوب نفيس يقض بقضه قيمة المفصول او قيمة المفصول منه
كزراع خشبية من سفينة ودان استثنى منها بيت وبقية فيبيع الدار بقض قيمة البيت ولا
يقض مع الدار فان اسكن فحجته الى الشارع واضافته الى بيته فلا يقض **وقوله** والحواشي يقدرون
التسليم لاجام البيع الخارج وبعض معين يقض بالفضل فيه **قوله** مقدور التسليم
يزد عليه بيع المغضوب والابق الذي يقدرون المشتري على تسليمه فانه لا يضرب بغيره مقدورا
على تسليمه فلا يبيع الا بذكرها جميعا كسكة قد مرح بالحكم في موضع اخر فلو ذكره منفصلا لم يكن
استدراكا لثمنه بل الحيد **قوله** اي انه خصص الحما وحضض ماله بخر والظاهر انه اذا ملك
ادخال ما سواء من الطير من طريق الاولي لكونه بزر عليه الجمل فان الاصح جواز بيعه خارج
الحليلة **قوله** الثالث قوله وبعض معين يقض بالفضل ظاهر انه اذا لم يقض بالفضل ونقص
غبن انه يبيع وليس كذلك بل يشترط ان لا ينقص به المبيع ولا الباقي منه فلو قال بعض
نقص فضله لعم **قوله** الرابع انه يزده عليه المبيع الضمني في المغضوب والابق وذلك انه يبيع
فيهما على الاصح تبعا للعتق ولا يرد على الارش لانه اخرج الضمني ولا يملكه على غيره **وقوله** وان
في رقبته مال لم يخر فداءا كعتق ميسر له واولاد مالم تعد اي واذا جنى الرقيق جانية فوجب
المال نظرت فان تعلقت بدته فحق بيعه وان تعلقت برقبته نظرت فان احاطت السيد بداه
فحق بيعه ولا يبطل كما اذا اعتق السيد المعسر هذا الجاني فانه يبطل عتقه وكذلك لو كان هذا
الجاني امه فاستولت السيد المعسر فانه يبطل الاستيلاء مالم يملكها حاله الرقبة من
المال سواء فداءا او بيعت في الجانية ثم عادت على المذهب وان اوجبت الجانية المقضا مع البيع
والعتق ففهم ان من تعلقت برقبته مال ولو ادنا فاجابة او مسرقة وان ادنا فاجابة او مسرقة وان ادنا فاجابة او مسرقة
انك لا يبيع بغيره **وقوله** في الحواشي وجان تعلقت الارش برقبته كاعتاقه المعسر واولاد
فيه امران احدهما ان الذي جزم به في العزير والروضه ونفلا من صاحب الهند ان
بطلان بيعه انما هو اذا لم يخر السيد فداء فان باعته بعد احتياض الغدا فحقه **قوله** الثاني
كاعتاقه المعسر واولاد مقتضاه ان الاستيلاء يبطل كما يبطل البيع والعتق وذلك في وجبة

فان لم يكن له قبضه فيقبضه له الحاكم ويبيع عليه على ما ذكرناه
وقوله وانما يبيع في طاهر او بطاهر غنل نافع شرعا وان اخرج كحق موزن مستبدل ما وينا وعلى شقيق ويهدمه بغرم لفرقة ارض بغيره
اي لا يبيع المبيع الا في مبيع طاهر العين او متجسس مطهر اذا غسل فلا يبيع مع العين الغنم كالكلب والخنزير وجلده ولا يبيع متجسس بطاهر بغيره كالمبايعات التي تقع فيها الخاسرة

فان لم يكن له قبضه فيقبضه له الحاكم ويبيع عليه على ما ذكرناه
وقوله وانما يبيع في طاهر او بطاهر غنل نافع شرعا وان اخرج كحق موزن مستبدل ما وينا وعلى شقيق ويهدمه بغرم لفرقة ارض بغيره
اي لا يبيع المبيع الا في مبيع طاهر العين او متجسس مطهر اذا غسل فلا يبيع مع العين الغنم كالكلب والخنزير وجلده ولا يبيع متجسس بطاهر بغيره كالمبايعات التي تقع فيها الخاسرة

والذهب

وقوله معلوم عين ومزخض وكفنا من متبع لا متبع الاضام قبل كملها اي وبشطان
يكون المبيع معلوم العين للعاقدين جميعا الا فيما يذكر فلا يصح بيع عبد من عبيد وثوب من ثياب
فاذا باع ذراعا من ثياب او ثوب مجهول الذرع بطل او معلومه صح ونزل على الاستلعة الا ان اراد
التيين فان اختلفا في مال البايع ارادت مبيعا فالبعد باطل وقال المشتري بل ارادت مائتا
فالبعد صحيح فوجهان فتح النووي قول البايع لانه اعرف بنبته واذا باع ذراعا محصورة باملاكه
نظرت فان اشترط المشتري مزا من جانب ولم يعينه فيه بطل البيع وان عينه صح وان اشترط
نظرت فان قال بحقوقها صح ومز من حيث شاؤكدا ان اطلق على الاصح وان كان متفلا بملك
المشتري او يشارع لم يكن له المزون في ملك البايع الا ان قال بحقوقها وان باع ضامه صر له

الذمة فان كان تحت الصبر ذكوة واختلف ظرف التمن ونحو ذقة وعلطا نظرت فان علم بذلك
او شرط فكيسع ما لم ينع فلا يصح على الاظهر لانه يمنع تحسن العقد فلا يفيد العيان وان حملك صح على
الاصح وثبت له الخيار وكذا انه اعلم ان تحبها انخفاضا وضع ان من تري بصير من لذارم كنن ايعقد
على الصبر معكوف المجازفة **وقوله** او كل ضاع بدهم لا يمتها او يعشقر كل ضاع بدهم ان
تفقاه اي اذا قال بعثت هذه الصبر كل ضاع بدهم صح وان كان المني مجزولا جال العقد لانه
مضبوط بما وصل الى نفى العزة ولو قال بعثت كل ضاع بدهم لم يصح لانه لبعض يحمل القليل والكثير
وكذا ان قال بعثت كل ضاع من الصبر على الاصح لان لفظة من هنا تحمل التبيين والتبعض وذلك
عذر فان باعه الصبر بعشر ذرام كل ضاع بدهم فطرت فان كانت عشرة لا غير صح وان كانت اقل
والكثر لم يقع لتعذر الجمع بين ما اجل وفضل **وقوله** وبطل بيع عبدهما بالفا واحد بما خصته منه
بما عدا اباها او كلاهما لا يبيع عبدهما ولا شركه بالفا لم يقع حمل حصة كل واحد وكذا لو باع
عبدهما عند خصته من الالف لوزع عليها اما له باع عبده بالفا فانه يبيع ولا يصح الا فضا الى الجملة

12
 6
 13
 14
 15
 16
 17
 18
 19
 20
 21
 22
 23
 24
 25
 26
 27
 28
 29
 30
 31
 32
 33
 34
 35
 36
 37
 38
 39
 40
 41
 42
 43
 44
 45
 46
 47
 48
 49
 50
 51
 52
 53
 54
 55
 56
 57
 58
 59
 60
 61
 62
 63
 64
 65
 66
 67
 68
 69
 70
 71
 72
 73
 74
 75
 76
 77
 78
 79
 80
 81
 82
 83
 84
 85
 86
 87
 88
 89
 90
 91
 92
 93
 94
 95
 96
 97
 98
 99
 100
 101
 102
 103
 104
 105
 106
 107
 108
 109
 110
 111
 112
 113
 114
 115
 116
 117
 118
 119
 120
 121
 122
 123
 124
 125
 126
 127
 128
 129
 130
 131
 132
 133
 134
 135
 136
 137
 138
 139
 140
 141
 142
 143
 144
 145
 146
 147
 148
 149
 150
 151
 152
 153
 154
 155
 156
 157
 158
 159
 160
 161
 162
 163
 164
 165
 166
 167
 168
 169
 170
 171
 172
 173
 174
 175
 176
 177
 178
 179
 180
 181
 182
 183
 184
 185
 186
 187
 188
 189
 190
 191
 192
 193
 194
 195
 196
 197
 198
 199
 200
 201
 202
 203
 204
 205
 206
 207
 208
 209
 210
 211
 212
 213
 214
 215
 216
 217
 218
 219
 220
 221
 222
 223
 224
 225
 226
 227
 228
 229
 230
 231
 232
 233
 234
 235
 236
 237
 238
 239
 240
 241
 242
 243
 244
 245
 246
 247
 248
 249
 250
 251
 252
 253
 254
 255
 256
 257
 258
 259
 260
 261
 262
 263
 264
 265
 266
 267
 268
 269
 270
 271
 272
 273
 274
 275
 276
 277
 278
 279
 280
 281
 282
 283
 284
 285
 286
 287
 288
 289
 290
 291
 292
 293
 294
 295
 296
 297
 298
 299
 300
 301
 302
 303
 304
 305
 306
 307
 308
 309
 310
 311
 312
 313
 314
 315
 316
 317
 318
 319
 320
 321
 322
 323
 324
 325
 326
 327
 328
 329
 330
 331
 332
 333
 334
 335
 336
 337
 338
 339
 340
 341
 342
 343
 344
 345
 346
 347
 348
 349
 350
 351
 352
 353
 354
 355
 356
 357
 358
 359
 360
 361
 362
 363
 364
 365
 366
 367
 368
 369
 370
 371
 372
 373
 374
 375
 376
 377
 378
 379
 380
 381
 382
 383
 384
 385
 386
 387
 388
 389
 390
 391
 392
 393
 394
 395
 396
 397
 398
 399
 400
 401
 402
 403
 404
 405
 406
 407
 408
 409
 410
 411
 412
 413
 414
 415
 416
 417
 418
 419
 420
 421
 422
 423
 424
 425
 426
 427
 428
 429
 430
 431
 432
 433
 434
 435
 436
 437
 438
 439
 440
 441
 442
 443
 444
 445
 446
 447
 448
 449
 450
 451
 452
 453
 454
 455
 456
 457
 458
 459
 460
 461
 462
 463
 464
 465
 466
 467
 468
 469
 470
 471
 472
 473
 474
 475
 476
 477
 478
 479
 480
 481
 482
 483
 484
 485
 486
 487
 488
 489
 490
 491
 492
 493
 494
 495
 496
 497
 498
 499
 500
 501
 502
 503
 504
 505
 506
 507
 508
 509
 510
 511
 512
 513
 514
 515
 516
 517
 518
 519
 520
 521
 522
 523
 524
 525
 526
 527
 528
 529
 530
 531
 532
 533

لا يوكل حيا فليست تزوي فقد باع ابن عمر بعرا بغيره بامر من علي بن ابي طالب واما الذي
فعلها صلاحية الفتية غالبا والعبارة تشمل التبر والمضروب والجلي والا والى المتحد
فلا يراد من حل لاجل منته من جس الجلي واما قال غالك الحج الفلوس وان راجت لا تنف
المنه الغالية والى كحاوي لفظه غالك فقال القنوي وقد يوم مخالفة المصنف

المدرسي

السلامة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

اي الى العود لها
 كالنصف
 فوله العلي باب
 وانهما ما اف
 كانهما
 الشجر

النبي

استاذ

عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن يوسف بن علي بن ابي طالب

وعدله و مع الله
والله اعلم
بما كنا
نعم الله علينا
والله اعلم
بما كنا
نعم الله علينا

وقوله وله قبله وطى واستفاد وقمة ان قتل لا يبيع واجاز وتكثيره اي والمشتري لا يشرط
عليه العتق ان يطا الامة قبل ان يعتقها وله ان يستخدم المشتري بعتقه قبل ان يعتقه ان
قتل قبله قمتة لكن ليس له ان يبيعه ولا ان يورثه كذا ذكره الشافعي في شرح جامع
عن النووي في شرح المذهب فبيعه وهو خلاف ما يقتضيه كلامه في الرخصة فانه قال يستكت
ولا ان يعتقه عن كفارة لرمته لانه مستحق العتق **وقوله** ولابايعه مطالبة بعتقه فبيعه
وان اوله **اي** واذا اشتراه بشرط العتق وامتنع فللابايع مطالبة بالعتق لانه ثبت بشرطه
وله غرض في تخلصه ولذلك قد يتسامح في التمنى المشتري بغيره على اعتاقه فان امتنع بعتقه
عليه الحاك على الاطراف كما يطلق على المولى والثاني انه يحسنه حتى ينفق ويحضر على العتق وان استولى
فان ذلك ليس عتقا وهم من استثناه العتق وجوز انه لو اشترط البائع الوفاء لنفسه ان البيع
مطلوب **وقوله** وبشرط وصف بعتقه كمال ولو بطل ان يباع مائة او اشترى ولو شرعا **اي** اذا
باعه العبد بشرط ان يات او الدابة بشرط ان ياتي فاجامل فالبيع صحيح لان ذلك من مصالح العقد التي
تعلق بالتمتع وكذلك اذا اشترط ان يكون وانما يقع بشرط الدين اذا اطلق فلو شرط كونه يخل كل
يوم زلات من الدين لم يصح البيع لان ذلك لا ينضبط وهذا اذا باع الجاهل التي شرط جهاها واطلق اما
اما اذا قال بعتك هذا الدابة وجهاها او هذه الشاة وما في غيرها فان البيع مطلق لا يجمع بين محمول
ومعلوم وتوابع الحبة وحشوا فقبل على الخلاف وقيل يقع قطعا لان الحشود اخل في مستحق الحبة
والجمل والدين ليس به اخل في اسم الشاة وكذلك يطل البيع اذا بيعت الجاهل ونحوها لما فيه
من استنباط الجمل وذلك لا يجوز كل لا يجوز استنباط البعض والجامع بينهما ان كلاهما لا يجوز ان يفرق
بغيره ولا يجوز بيع الجاهل لان الجمل حبيد كالمشتري **وقوله** ومقبور بها سيد لكن وطه شبهة
لان علم والتمس بغيره **اي** اذا اشترى شرا فاستبد بوجه من الوجوه المفسدة للعتق وقبضه
فله حكم المقبوض فعليه الرد وموته ولا يجوز حبه لا مستردا الذي ولا يتقدم به على القرضا
ويؤثره اجرة المثل المدة التي يده مطلقا واذا تعيب فعليه الارش وان تلف لرمته اقصى القيم
من يوم القرض الى التلف ويضمن الرز وايد المنفصلة والمتصلة ولا يرجع بانقر عليه وان كان جاهلا
على الاصح وان وطه فان كانا جاهلين فلا جرم وان كانا عالمين فطرت فان اشتراهما بدم او حتى
لا يخطه وجلا جلا ان اشترى بغيره او بشرط فاستد حلقا في الجمل في حصول المثل كذلك فيضطر
كالوط في التكاثر **ولي** **وقوله** في الحاي ووطه شبهة يرد عليه ما ذكرناه من انه اذا كان
التمن غير مقصود فانه يجد اذا علم ان خلاف بين العلم انه لا ملك له **وقوله** وحمة ما شرط قبل
لزم حتى يراه ثم يقر **اي** وما شرط في مبد الحيا فهو كالمشتري في العقد فيفسد ان كان مفسدا
ويلزم ان كان صحيحا وسعدى اليانة لوباع عبدا مائة ثم اشترط المشتري ان يريه على العبد عبدا اخر
في مقابلة المائة فقبل المايع كانا كالمقبود عليه بالمائة وكذلك الرابدة في التمن وهذه البعاق
ان من عبادة الحاي وسواها كان ذلك حيا نا لجلسا وخيار الثلث وكان الخيار بينهما لهما ولا جرم
وقوله وجزم بعتك اجاز قوت وصدا جالب مثله في الحاجة عن تعجيل بيعه **اي** هذه صور ما يجزم ولا
يطلب به العبد وانما يجزم على من علم التجريم لان من لم يبيعه النبي اليه غير مني فيها الاجازة وهو ان
يشترى القوت في وقت الغلا ويبيعه لبيعه بالكر عند اشتداد الحاجة فان كان عليه وشرط
يجزى الا خاطي ما من مشراه في وقت الزحف فباعه في وقت الغلا فهو في معنى الجالب ولا بأس بسلطه
عليه في بيعه والاول ان يبيع عند حاجة الناس ما فضل عن بعتقه ونفقة عياله وكذلك يجزم ان

هذا هو الوجه في قوله وله قبله
وقوله وله قبله وطى واستفاد
وقوله وله قبله وطى واستفاد
وقوله وله قبله وطى واستفاد

اني رجل الى اخره فجل قوتا او متاعا ثم الحاجة اليه مثل عموم حاجة القوت فيصنع عن
تعجيل البيع ويقول اجبته لا يبيعه كذا على النذير ثم اعطى ومنه معزوفة بمسألة بيع الجاهل
للهادي وليكون الجاهل بدويا والبايع له جزم بشرط ان يورثه كذا على الغالب باللوكان
الحال جزمه وعرضه البيع مولا فله بدوي انا ابيعه كذا قليلا لا جزم عليه والتجريم شرط
ان يكون عالما بالنبي كما قدمناه **الثاني** ان يكون هذا المتاع ما تبيع الحاجة اليه **الثالث** ان يكون
متاعا الجاهل عن تعجيل البيع مشورته فلو ابتداه الجاهل فقال يبيعه لي على النذير او قصد الاقامة
ليبيعه كذلك فقال للبدوي بفوضه اليه او سأل ان يبيعه على الفور لم يجزم ولو استثنى
فهل له ان يرشد الى المصلحة بذلك وجمان ومن كل ما مفهومة من الارشاد **وقوله** في الجاهل
وجزم الاجتنان في القوت والتعجيل والترقب متبعة البادي لرفع التمن فيه امره **احد** ان
امهل العلم وقد بينا ان من لم يبلغه النبي غير مني **الثاني** ان قوله بعتك البادي عام لكل
شبهة والصحيح ان ذلك محقق بغير الحاجة اليه **الثالث** انه لو كان بعتك الجاهل لكان اولي
لا ذلك لا يفتقر لباي **الرابع** ان قوله ان يرض بعتك البادي عام سواء كان السائل لذلك
البدوي ام الاخر وليس كذلك بل هو محقق اذا سأل الاخر اما لو كان البادي هو السائل له فلا
يجزم **وقوله** واشترى متاعا ابتداء خارجا قبل علمه بغيره وخبر ان غيب **اي** يجزم ان يشتري متاع
الجاهل قبل دخوله البلد وعلمه بالسعر شيئا اخر بكتا مائة ام لا وسواء كان المتاع طبعيا
او غيبا وقبضه ام لا وانما يجزم اذا ابتداه بالمبايعه اما اذا عرض عليه الجاهل لبيع فاجابه الى
الشرا منه لم يجزم فان ارتكب المحذور واشترى منه ثم قدم البلد فان انه مغفون ثبت له الخيار
قولا على الاصح وان لم يرض مغفونا فلا خيار له على الاصح **وقوله** في الجاهل ونشرا متاع غريب لم
يعرفه المتجر وخبر ان غيب فيه امره **احد** قوله وشرا وقبضه الشرا من صراح الجاهل ثم غير
ما زاد لانه لا يجزم على العرب ببيع متاعه **الثاني** ان قوله متاع غريب ليس لغريب قيد بل زما بل
الحكم في كل قادم واجد سواء كان غريبا او بلدا **الثالث** ان ذلك لا يجمع الا اذا ابتداه بالمبايعه
اما اذا عرض عليه القادم الشرا وكذا التجز فاشتراه به فانه لا يجزم عليه فلا خيار له ومقتضى كلامه
تجزيم الجميع والعصم خلافه **الرابع** انه جعل الشرا قبل علمه التجز مجزما على الاطلاق سواء
دخل البلد ام لا وليس كذلك بل انما يجزم قبل دخول البلد **وقوله** ويجزى لا خيار وسوم على سوم
تراصيا به وبعد عقدا شديدا وتفسيره **اي** ويجزى الجش وهو ان يتسام في بعتك ويرفع يدها
بغير رغبة بل يغرض في شترها فن اعتربه واشترى فلا خيار له لمقضي ولو كان ذلك بمواطاة
من البايع والطن المتأخر رحمه الله القول معصية المناجش وشرط في معصية البايع على بيع
اجبه العلم بالنبي فقالوا انما سلك لان الجش خديعة وتجريم الخديعة واضح وقال الزايعي وكذا
ان تقول البيع على بيع اجبه اضار وتجريم الاضار معلوم فالوجه تخصيص المعصية بغيره والتجريم
لعموم وخصوص والذي قاله هو الحق ولهذا لم يخص التجريم في الارشاد بعلم النبي بل قال وجزم
بعدم اي يعلم التجريم مطلقا بل دخل الجش وكذلك تجريم السوم على السوم وهو ان يتبايع رجلان في بعتك
ويستقرا التمن ويتراصيا عليه فيعجل في بيع البايع في التمن او بعد المشتري باعط منه وكذا تجريم
هذا قبل العقد فان كان بعد العقد فهو اشد تجزما وذلك هو البيع على بيع اجبه والشرا على
شرا اجبه وموته ان يجي وفي قبايعا وما في مجلس الخيار فجل اجدها بما ذكرناه على الفتح هذا
اذ لم يتجزم بغير اذن من يتصور بالفتح اما اذا فعله بانه فلا جزم وتجريم التسعير ايضا لما روي

الخبر

هذا هو الوجه في قوله وله قبله
وقوله وله قبله وطى واستفاد
وقوله وله قبله وطى واستفاد

فلا تترك
 الاصل
 وعلما
 على
 لا
 بعينه
 فاعلم
 بقسطه
 ريثم
 تقدم
 وعلما
 من

اما اگر آنجا برینا که هدا ا بعد از آنکه از این شهر و این

في الجاوي كاليح مع طفله وا

فهمت من مقتضى اللفظ ان مقدمات النكاح ليست فتحا واستند ركابا لجوي وطى الحث
المشكوك على الجاوي والظاهر انه لا يرد عليه لان الوطى انما يكون في الفرج ولم يثبت كون ذلك
فرجا بغير ان يبين كونه انثى بان انه فتح وهذا ظاهر **وقوله** لا عرض لبيع واذن فيه
والسكان **قوله** اي ولا يكون عرضا لبايع او المشتري للبيع في مدة الحياض اجاز ولا اذا
وكل في معة اجاز ولا اذا انكر الباع البيع او المشتري الشراء فكل ذلك لا يكون فتحا ولا اجاز
لان لا يفتقر الى الملك **وقوله** ثم تصرفه ووطيه باذن الباع لا يكون اجاز منها اي
اذا اذن الباع للمشتري في التصرف فصرف او الوطى فوطى فذلك اجاز منها ولزم العقد
ولم يلزم بالوطى مهر ولا قيمة ولزم ولا يحتاج الى ذكر سقوط المهر وقيمة الولد لان ذلك مفهوم
من قوله ثم تصرفه ووطيه بالاذن اجاز منها **وقوله** في الجاوي واذنه يوطى المشتري اجاز
فاقتضى كلامه ان الاذن من الباع بالوطى اجاز منه وان لم يوطى المشتري وليس كذلك بل
ذلك اذا وطى كالي الغريز والروضة ولو علم بوطى المشتري ولم يتزك عليه لم يكن اجاز كما لو علم بوطى
امته فسكت لا يتسقط مهرها بذلك خلاف ما اذا اذن فيه **وقوله** واي اشترى عبدا بامته
واعتمها ماعيا والحياض له او لاخر فاجاز عتيق ولا عتقت اي اذا اعتمها بامته اشترى العبد وكان
الحياض مشروطا له دون الباع فالعبد ينتقل الى ملكه لان الملك من حيث فسخه فادف عتقه ملكه
وان كان الحياض لبايع العبد فمعه كذا الجاوي والعريز والروضة انه بوقف العتيق فان
اجاز للعبد ان عتق العبد وان فتح عتقت والذي يقتضيه القياس ان عتقها يلغوا كما قاله
الاشنوي لانه قد سبق انه اذا كان الحياض لا جديها فالملك في المبيع له وان التمس يكون ملكا
للآخر فالملك في المبيع في هذه الحالة لبايعه فكيف ينفذ تصرفه لمشتري فيه قبل ملكه واما
الامة فلا تعلق عليه ايضا وان كان متعلقا بملكه لانه قد جرح على نفسه بجعله الحياض لاخر وتعلق
حقه بها وان كان الحياض لهما عتقت الامة ولم يعلق العبد لان عتقها بغير الفسخ وهو غير مشروع
من لا يستبداد به وعتق العبد يقتضي الاجاز وهو مشروع من لا يستبداد به في جواز الآخر واما ان كان
الاشنوي على الترافعي والنووي على عتق العبد والحياض للمشتري فما قصر لقوله انما انه اذا كان
الحياض لا جديها فالملك في المبيع له وان التمس يكون ملكا لصاحبه والمبيع هو العبد والامة من وذر محمدا
ان التمس ما يدر على له والاحتجاج به بقوله اذا لم يكن به من تملكه لو اخذ فتملكه لما بدله استحقاقا
للاصل اول ما يدر على له التي باعها هذا الحكم **وقوله** وبقيته وصف مقصود شرط كما يتلوه
وكفر وخولة وخضا وبكا وخثانة وكوفا ذمية تجل لما فرغ من خيار التزوي شرع في خيار الفسخ
المتعلق بقوات امر مطنون لنا الظن فيه اما من الترام شرطي او تعذر فعله او قضا عتق فالاول
ما اشار اليه بقوله وبقيته وصف مقصود شرط وهذا الوجه ان تعلقت به رايه ماله اوجب
الحلف فيه الحياض وكذلك ما يتعلق به غرض محقق فان لم يتعلق به احد هذين لغا فمات بمتاع
به زيادة المالك كونه كاتب او خانا او مائنا وخج وبقي ان يوضح لوصف المذكور ما يقع عليه
الاشتمال واذا شرط في الرقيق انه مسلم فان كانا فرائث الحياض وكذلك اذا شرط كمنه فان مسلم الا ان
الكا فترغب فيه المسلم والكافر وكذلك اذا شرط انه رجل فان خسا او عتقه ثبت الحياض لا خلاف
الاغراض في ذلك واذا شرط كونها بكر او بات ثبث الحياض ايضا لان شرط كونها ثيبا فخرجت بكرا
على الاصح **وقال** في الجاوي ثبت الحياض وهو خلاف الصحيح لان البكر افضل ولا مالا لا يتقدر منه
عنها فهو كما لو شرط في العبد اميا فان كاتبه وان شرط كون العبد محتونا فان اقله لا يملكه

وقد نقلنا من الروضة على ما ذكره في هذا الباب

وان شرط كونها ذمية قبل وطئها فثبت الحياض وان شرط كونها يهودية فثبت فثبت ان
لم يضر لان كلاهما قبل وطئها **وقوله** وثبت في جوان تصرفه فترده وماع من عن لين ما كونه
ان لم يضر زرع وحسين باعين وهذا هو القصد الثاني اي وثبت الحياض بتصرفه الحيوان سواء
قصدت ام لا ويوان بطل حبلها فيه او غير ذلك والحاد حتى يجمع اللبن فيها ويحيل للمشتري ضمان
درها وهو ما خرد من قوله صلى الله عليه وسلم في الجوازي جميعه وهو جزم لما فيه من البذل ليس قال صلى الله عليه
وسلم لا تصرفوا الا بل والغنم للمبيع فمن ابتاعها بعد ذلك فهو خير الطريق بعد ان علمها ثلاثا ان
استكها وان تحطها ردا وماعا من قوله الرذية بتصرفه الحيوان مطلقا من ادمي وغيره فاذا اشترى
جارية وانا ما عتقته فله رد لان لبنها مقصود للجصانة والتزيب وهذا الرد على الفور كخيار الرد
بالعيب ويزد معها عوض اللبن صاحبها من قوله من غير شواقل اللبن او كثر لانه فقد يرضى للظان لقطع
الحقومه حتى لو اشترى شاة بضاع ثم ردا وماعا من قوله ويشتري الضاع الذي هو الضاع ولا يرد الضاع
الا بل حيوان يוכל فلا يخفى بل ان اوان اذمية فان رد المراه قبل ان يحل فلا شيء عليه ولا يتعين
البضاع الا اذا لم يتراميا تسليم اللبن المحبوب ولا يتعين رد اللبن ان طلبه الباع لا خلافه بل للمشتري
الحادث بعد ملكه ولا اخذ ان يذله المشتري لذات الطرافة وكذلك اذا جتمها الباع الجارية وطلبه
عند البيع فله الحياض لان هذا نوع غرضه كالتزوية **وقوله** ويجوز وجبة وتجعية شعيرة وتسوية
لا تلطخ ثوب سواد ولا لغني كظن راحة جوه **قوله** اي اذا باع جارية وقدر جتم وجتمها عند البيع
او سوي شعيرة وكان ابيض واجزا وجيد وكان سبطا او ان سل الزنوز في وجهها لينظن منه عضي
لان غرضه وكان للمشتري الحياض ولو لم يلطخ ثوب الغلام بسواد ليوم انه صكبات او خان فليس للمشتري
الحياض لضعف الغرض بذلك لان الانسان قد يلبس ثوب غير ولقمتين بعد البعث وكذلك اذا اكثر
من لطفه لاداءه حتى اتفق بطنه ليوم جملها وكذلك لا حياض بالغبيل لفا حش بدليل قصه جان من عتق
حش لم يثبت له الحياض بالغبيل بل ان يترك وقال قل لا خلافه فاذا اشترى راحة طمها جوه فلا حياض
له لقمتين **وقال** في الجاوي ولا يحلف له اي ولا ان يحلف الحيوان من غير قصد تصرفه بان من حلفها
ويجوز وهو ما قطع به الغزالي والذي قطع به القاضي الحسين وحجة البخاري ان الحلف ثبت الحياض
وقوله ويجعل عيبا في منقضي قيمة او عيب مقوت عرض بقوله في امثاله سابق وكذا قيل فيعلا بفعل
مشتريه قتل وقطع ويخون عيبه بغير شبيب تقدم كونه قبله الموت بغيره اعلم ان هذا القسم هو
القسم الثالث المتعلق بخلفه لظن فيما اقتضاه العرف فيمن باع عبدا وعلم باعيا وجعل عليه ان يبيعه
للمشتري ويجعل على الباع ايضا ان يجعله اذا علمه وليس له ان يرد بالعبث الا اذا كان الباعيا
فان اشترى مبيعا وزال علمه لم يجر له الرد على الاصح وكذا من علم التصرية وقد دبرت الشاة فذرا
اشترى به التصرية لا يرد ايضا على الاصح ولا يرد الا بعيب مقص به قيمة المبيع او شي من اجزائه وان
لم يقص به القيمة وشي امثله ذلك ولا بد من ان يكون ذلك لنقص ما يفوت به غرض وان يكون
السلامة منه عالية في امثال البيع وان يكون العيب سابقا للعقد وحكمه بعد العقد وقبل
القبض كذا ايضا الا انه ان كان بفعل المشتري بان قطع يذ العبد مثالا فانه لا حياض له بل يكون
ما يقاسم الرد بالعيب لغيره لانه بعد قابضا لما انلف حتى لو سلمه كان قابضا لجميعه واستقر
عليه ثمنه واما جازيته عليه قبل البيع فكما ينعير واما جازيته بعد القبض فهو من المشتري
الا ان كان متبديه متقدما على القبض فان له حكم الوافع قبله في ثبوت الحياض بالنقص وفي الانساح
بملكه اذا اشتراه وقبضه وهو جاهل به فان كان عالما فلا حياض ولا انصاخ وان علم به بعد جدي

عيبه

اول غورهم

[illegible]

من

في طريفة الى المالك كما يشهد في طريفة الى الحاكم **وقوله** وبعد كسر جفيف دونه واستخدامه
وسبع ووطي يتيلى واذا اطلع على العيب كسر لا يعلم العيب لانه لم يمتح الرد فان اشترى بطحة
وجوه وكان عيبا يجوز منه فقو من شيا لم يرد لان الجوزة تغزو الغزو ان قوتها تقوت
يطلع على كونه مبدون وعيبا الذي لم يرد وان كان لا يطلع عليه الا بذلك رد وكذا اذا استخدم
العيب قبل ان يعلم بالعيب رده ولا يرد الا حرة ولا سائر الفوائد المتصلة كاللبن ونحوه وكذلك
اذا باع ثوبا عابدا ليه وقد اطلع على العيب رده ولو وطى الامة ويثبت وجوبها عابدا ردها
وان وطى العيب والبايع وطيا صرته زائلا لم يرد لان هذا عيب جاف **وقوله** او زفج الى الحاكم
ثم اشهد اي محجور فان شاركه على المالك وان شاركه على الحاكم فان لم يجد المالك ولا الحاكم اكتفى
حينئذ بالاشهاد وانما يجزى بين المالك والحاكم اذا كانا في البلد فان كان احدهما غائبا تبين الحاضر
وقوله ومع فعل عيب نزع ان المالك اي اذا اطلع على العيب وقد فعل الدابة وكان قد نزع الباع بعيبها
فله الرد ان لم يزل نزع حتى ينفق ويجزى الباع على القول الا لانه عليه في ذلك ولا ضرر **وقوله** وترك
انتفاعا بغير ثوب لا في شارة وسراجا اعذارا وان عسر قودرك اي ويرد ان ترك الانتفاع مطلقا
فلا انتفع به في اطلاق باب او وضع كوز من بطل الرد ولو تولى ومنه الكوز ولم يكن من ابعاله
اليه لم يضر لانه كوضعه على الارض واذا اراد الرد وعلى الدابة سرج فليضعه على ظهره لان ابعاله
عليه لم يضر على الغرض والحاجز انتفاعا بالارض والارض لا يضر فلا يضرها خفيفان واذا اطلع على العيب
في ثوب وهو لا يسه في شارة من البلد لم يكلف نزع فيه لانه العادة ان الثوب لا يضر في الشارة هكذا
فعله الزايفي والنوري على ما ورد في اقراءه ولم يضر له في الجاوي واذا اراد رد الدابة وكانت
صعبة يضر قودها فله رد كونه **وقوله** وان اعراض عن الرد بطل الرد ان جعل اي وان اتفقا على
عوض يذله الباع عن الرد بطلت المعاوضة وبطل الرد لانه اخر في رد الان كان جافا لا يضر
هذه المعاوضة فان جازع باق لانه لم يضر بترك الرد بحاجته **وقوله** ولغيره من رد بطل
ومكاح وتيب لا يضر اي واذا وجد بالمبيع عيبا ونفذ ردك فطرت فان كان لكونه باع او فحده
لم يكن له ان يطالب بالارض لانه ما ايسر ردك فربما يعود الى ملكه فيرد وان ايسر من الرد نظرت فان
كان لقصير بان اطلع على العيب ولم يبادر الى الرد ونحو ذلك فلا ارش وان كان لثقل المبيع
او اعتاقه او وقفه او زوج الحانية لان النكاح يرد له واما المحن بالموسى من الرد استحق
الارش وكذلك اذا حث في بدا المشتري عيب لم يكن له ان يرد على الباع لما في ردك من الارض به ولا يكلف
المشتري القناعة به مع جاف يرجع بالارش على الباع جميعا بين المصالحين **وقوله** بنسبة نقص اقل
المبيع من عيبه الى فضل اليه اعلم ان من مسئلة وضعت على اصل صحيح وعلما المتأخرين على عيبه وجاؤوا
ايضا بها فاشكلت وذلك انهم يعتبرون الاكثر والاقل في المقوم بارفع السعير والحفاضة
وذلك انما يورث لو كان الغرم من القيمة والا فالمبيع اذا كانت قيمته سليما عند البيع سلامة وعيبا
فتبين ثم رخص فكانت قيمته يوم القبض مثلا عشرة ومبينا متبعه فقد علمنا ان بين المبيع والسليم
العشر شواحق السعير ام غلا ولما راي بعضهم عدم تأثير الرخص والغلا قالوا يعتبر اكثر قيمة الحيز
الغالب من العقد الى القبض واقل قيمة الباقي وان لم يجزى بحكم بضمان زيادة قيمة التالف لانه
السعير وهو تالف ولو نظرنا الى ما تقتضيه التعليل لاستغنوا عن هذا التعريف الطويل فانهم
قالوا انما اعتبر الاقل لان ما نقص نقص من مكان الباع وقد علمت ان الغاصب لا يضمن نقاؤه السعير
بعد التالف فكيف يضمنه الباع وانما الباع ما يضر على المبيع من نقص فيه قبل القبض ولهذا جاز

يدونه

لاجله المشتري ومنه المسئلة اشترى عبدا بثلثي وقيمة عشرة وقيمة وقبضه وقد تيب في يد الباع
حتى بلغت قيمته خمسة ورضى به المشتري ثم اطلع بعد تلف العبد على عيب قد بخر قيمته به يوم العقد
تسعة فبعد من يوم العقد دينار ودينارا وذلك لبيان اذا استبدل في اكثر القيمتين فهو العشر وان نسب
الى اقلهما فهو العشر فقلوا ينسب الى اقلهما لان القبض من زمان الباع ويرجع بحسن الشئ هذا في صور
نقصان القيمة واما في صورة زيادتها فان يشتريه بعشرة ثم يتبعه تسعة وقيمة عشرة
ثم اطلع على العيب الذي عيب به دينار فان نسبنا الدينار الى اكثر القيمتين فهو نصف العشر وان
نسبناه الى اقلهما فهو العشر وقد قلوا ينسب الى اقلهما فيرجع بعشر الشئ فلو اتفق في صورة واحدة
زيادة ونقصان بان تبقي بلغت قيمته قبل يوم القبض خمسة وتبعه تسعة بلغت قيمته يوم القبض
عشرون والعيب الحادث قبل القبض موجود فيه قوسا بالاقول ورجع بحسن الشئ لان الزيادة جرت
في ملك المشتري فمالت قيمته اقلها ولهذا قال يعتبر اقل القيمة ولم يقل فتمت العقد والقبض وقوله
من عيب ثمن ولو زك وعاد وتيب ولا ارش اي واذا وجد الارض من ثمن فان كان الارض شره فله
وطالب به استحقاق العشر الشئ وان كان حصة ثمن الشئ اذا كان الشئ باقيا في ملكه وكذا اذا زال وعاد
على الاصح فلو جرت بالشئ بعد القبض عيب اخذ العشر المذكور او العشر مبيعا ولا ارش على الباع كما انه
لوراد الثمن زيادة متصلة كان المشتري اخذها بحاجته **وقوله** فان تلف او بخره وبمعيين فمن يذله
ويعتبر في معيين اقل القيمة كذلك اي فان تلفا ثمن المبيعين معينين الاخذ من يذله فان تلف بعضه
فالأخذ من الباقي ومن يذله من كل بقسطه وبذلك الثمن ان كان مثليا فثله وان كان متقوما قوم
باقل القيمة من يوم العقد الى القبض كاشق ومن صور ان يشتري عبدا بثلثي فاذا تلف العبد اطلع
على عيب فيه بلغ ارشته مثلا خمس القيمة رجع بحسن الحار بثلثي فان كانتا تالفتين رجع بحسن الاقل من
قيمتها من يوم العقد الى القبض وان وجدها او باعها بعيبا اخذ خمسة مبيع العيب على ارش وان
وان تلفت اجدا با اخذ خمس واجبة وخمس البدل على ما تقدم **وقوله** في الجاوي فله من المبيعة
وان عابدا لا ارش نقصان الصفة وبذلك ان تلف اقل ما كان من يوم العقد الى القبض بنسبة نقصان
اقل قيمتي العقد والقبض اليه فيه امران احدهما ان قوله فله من ثمن عيبه عام لثمن المبيعين والثمن
في الذمة وكلامه لا يستقيم فيهما الا اذا كانا باقيتين فانه مستحق الرجوع في الثمن مطلقا وفي
بعضه اما اذا كان تالفا فانه ان كان في الذمة فالبدل لا يختلف وان كان مبيعا فله حكم المبيع فغير
فيه اقل قيمتي العقد والقبض الثاني ان قوله وبذلك ان تلف اقل ما كان من العقد الى القبض وبذلك
اقل ما كان المنقوم منه لان ذلك مختص بالمنقوم الذي ينقص قيمته من بعد العقد الى القبض واما المثلي
فنقصان القيمة فيه وزيادتها لا تؤثر **وقوله** وان اخذ الارض او ثمنه فله رد الجاوي لم يرد الارض
اي واذا اطلع على العيب القديم وقد جرت عنه عيب متبعه الرد فاخذ ارش القديم او قضى له به الحاكم
والعيب الحادث لم يكن لواجدهما نقص ما قبله من قبله ولا نقص ما حكم به الحاكم **وقوله** في الجاوي
اما تسليم بحد تسليم الارش فلان دوما قبله فيرد وان حكم الحاكم والذي صححه النووي في الرد منه
ما قلناه نعم ان تراضيا بعد تسليم الارش او حكم الحاكم على الرد جاز **وقوله** ولا يأخذ حيث ربا بل
يرد بارش الحادث اي اذا اشترى مثلا سورا ذهب بوزنه ذهب ثم وجد به عيبا وقد جرت عيبه
لم يكن له ان يأخذ الارش من الذهب لما يلزم من التفاضل ولا من عيبه لاقضائه الى قايده بدخوله
ان تسليم الارش الحادث ويرد المبيع ولا مفاضله ما هنا لبيان المعاوضة وكون ما مثله ارش لما
مضمون عليه كارش لما خرد على وجه الشراء **وقوله** ومصدق بايع في جردت ثمن وجئت كجوابه اي اذا

فيمستور

الارض

بثمنه

على ما ذكره

اختلفا في البيع فقال المشتري هذا العبد قد يبيع في الزدوق لا يبيع في الحادف فلا زدوق ولا حادف
قوله الباع لان الامتلاء عدم العيب ولزوم العقد وهذا يجوز على ما يحمل الحدود كما لم ينص وما جرد
الامتنع الترابك والشجة المندبة والعبد قرب فلا يمتنع الا المشتري فيلحق الاطلاق الجاوي على ذلك
واذا امتنع الباع فكيف يجلف الا ان يمتنع كونه فاذا ادعى المشتري ان العيب قد يبيع في الزدوق لا يبيع في الحادف على ذلك
لا يلزم في الزدوق كفاه ان يجلف كذا وكذا بل يمتنع ان يجلف وقد لا يمتنع في قول الباع **قوله** والافالة فتصح لا يمتنع
في بعض والف بديل وقبل قبض لفظ بيع وفستد بغير زيادة في ثمن اي الاقالة بعد البيع جازين
ومستحان يقال لا يمتنع ان يبيع لفظه عليه السلام من قال ناديا مفضفا ايا الله فثمنه يوم القيمة
ومؤثر ان يقول المشتري ان قبضنا او قلنا او يقول احدهما اقلتك ويقول الاخر قبل ولو
باعه اياه قبل القبض يمين الثمن المبيعين ومثله ان كان في الزمة صح وكان اقالته في باب حكم البيع
قبل القبض في الروضة وامهنا بقالة من صاحب التهمة والامتنع ان يمتنع لا يمتنع فيه جازا لم يمتنع ولا
شرط ولا تخدعها شفحة ولا يجب قبض عوض في المجلس اذا كان ضربا ويخبر واذا اقالته وقبضت
المبيع او بعهده صح وزجج بديل ما تلف ان كان مثليا فالمثل او متقوما قائل قيمتي العقد والقبض يجوز
في بعض المبيع ان قلنا فتصح وهو الاصح او قلنا ببيع ولم يلزم الجلالة فان لم يمتنع كان اشتري عينا من قبض
في احد ما مع بقا الثاني قال الامام الجوزي على قولنا ببيع للمجلس بجملة كل واحد فان اشتري وعش
مثلا واقاله باقل او اكثر فتثبت الاقالة لان الغنخ لا يمتنع عموما فيقضي العقد بحاله وكذا لو شرط
ان يمتنع في الثمن او قبل الفجاء عن المكسرة فتثبت **قوله** وقضا فتمت عقار تجلده او
لا يمتنع رزق وما لا غير اي اذا كان المبيع عقارا كالبدور والارض وما في معناها مما لا ينقل كالشجر
والثمر عليها والزروع فقبضه بالتحلية وذلك بان يخلو الباع به وبه المشتري بلفظ له عليه وبذلك
يمكنه المتصرف فيه ولا يمتنع الدار المشجونة بالمتعة الباع من التفرغ منها والمعلقة من تسليم المتعاق
اليه والسفينة المشجونة بالمتاع ولو كانت مشجونة بالمتعة لا يجزي لم يلزم قصره لانه لم يبق للباع
به وان اشتري ارضا من زرع عقار على الاصح وجاز ان يقيمها من زروعة بخلاف الدار المشجونة لان
نقل المتاع ممكن في الحال بخلاف الزرع **قوله** وخفيف بنواول ومنقول ينقل ولو جرد في داره
اي فان كان المبيع خفيفا بنواول اي يمتنع كفاه ان يتناولوه وجاز له المتصرف بذلك سواء
تركه في دار الباع او خرج به وان كان ثمين نقل فلا يمتنع بقوله حديث بن عمر كان يشتري الطعام من
المكسبان جزا فانما كان سؤل الله على الله وسلم ان يبيعه حتى يتسلمه من مكانه ولان الباعة في
قبض المنقول النقل فان كان في موضع لا يحض الباع كفي الجوزي الى احب اخر وكذا يكتفي بالتحويل
في دار الباع اذا اذن له في تركه فيها لانه عارية لمكانه منها فان جوله فيها بلا اذن لم يكن قبضا صحيحا
وقوله في الجاوي قبض العقار بالتحلية والمنقول بالنقل ومن يت من دار الى اخر باذنه فيه احد
احدهما ان يكتفي في جوار الدار بالتحلية مطلقا وذلك ان يكتفي اذا كانت فارغة مما المشجونة
بالمشجونة فلا يمتنع بغيرها كما بيناه **الثاني** في ان يمتنع جميع المنقول ان يكتفي فيها الا النقل من دار الباع
الى ان ياذن له في موضع اخر منها وقد نصوا على ان الحفيف منها يكتفي فيه التناول باليد فاذا تناولوه
فقد صار مقبوضا سواء كان ذلك في دار الباع او غير **الثالث** ان قوله ومن يت من دار الباع
الى اخر باذنه يوم اشتراط النقل الى البيت الاخر وليس كذلك لو جوله باذنه من جانب من
البيت الى جانب كفي **قوله** وقوله بما قد تم من ذرع وعبد وكيل ورون لا يوجد عن غير وجهه جرد في داره
لثان او باع في مكاهه اي اذا كان العقد على مبيع تقديرا لم يكتف قبضه غير مفقود والتقدير بالزود

او الكيل او العبد او الذرع ولا يمتنع ان يقبض باحدهما عن الاخر فان فعل لم يجز له بيعه لعدم
القبض الصحيح واما الصانع فينقل اليه ويصير من مكانه لوجود اليد الجسيمة ولو اشترى
صنيع كل صانع بغيره وعشرا مع منها بكذا ثم قبض الصانع قبل الكيل لم يجز وفيه اشكال
وقد سبق ايضا في الزرع عند الكلام فيها اذا باع صانع صانع منها من كسبه وتفرقا
قبل الكيل والوزن بعد تقابل الحملين وان اشترى الصانع كل صانع بغيره واكاهما بجمعة
اخر ثم باعها منه مكاهة لم يكتف الكيل الا اوله لئلا يمتنع عن بيع الطعام حتى يجزي فيه الصانعان
يعني صانع الباع وصانع المشتري بغير ان اشتراه ثم قبضه فباعه وهو باق في مكاهه صح لان
الاستيلاء كافي **قوله** ونومعه بين يديه لا يمتنع ان اشترى اي ويجعل القبض بان يصعبه
الباع بين يدي المشتري ان تسليمه واجبي على الباع وتسلمه واجبي على المشتري فاكفي فيه
بالوضع بين يديه كالمصنع المعصوب بين يدي مالكه ثم ياذن له ان يخرج مستحقا ولم يجز
قبض غيره الوضع بين يديه لم يكن صاملا **قوله** ويستبد بد حيث لا جبر وتولى الواطرية
كبيع ونكاح اي اذا اشترى شيئا فله الاستبداد بقبضه من غير اذن الباع الا ان كان الباع
يتحقق حقه كسبا فان قبضه وهو مستحق القبض اجبر على اعادته اليه حتى يسلم الثمن وياذن
له ولذا لا بد ان يولى طرية القبض فيكون مقبضا قابلا لوليه كما يتولى طرية البيع فيقول مثلا بعت
ولدي عبيدي بكذا وقبل له والوالد يمتنع ولاية الاب والجدة ويتقوز في النكاح بان يزوح
ابن ابنه بنت ابنه الاخر **قوله** ولكل عتير باع باجل حش معوضه خوف فوت فجبران والتمن
معيين والاف باع ثم مشرفان اخر جرد على ماله فان عاب ماله مسافة قصر فتح اي اذا اشترى
عينا بعين او مال حال في ذمته فلكل من الباع والمشتري ان يجلس المعوض حتى يسلم الاخر اليه
عوضه فاذا سلمه لزم الاخر التسليم اليه وكان له الاستبداد بقبضه حينئذ وقوله في **الحا** اي
جس عوضه متوا به جس معوضه لان العوض هو البديل وان كان موجلا لم يستحق الجس بل حب
عليه التسليم ويستبد صاحبه بالقبض ثم اذا اوافق الى الحاكم نظرت فان كان الثمن معينا اجزا الحكم
على تسليم المبيع وهذا على تسليم الثمن اليه او الى عدل ثم يعطى كلامه وان كان الثمن في الذمة اجبر
الباع ولا على تسليم المبيع لانه لا يجاز هلاك الثمن ولا يمتنع فيه بالجولة والاعتياض والمشتري
بخلاف ذلك ثم جرد المشتري بعد ذلك على التسليم في الحال فان اخر التسليم بان كان ماله غايبا عن
المجلس جرد عليه الحكم في المبيع وفي سائر امواله فان كان مفلتا او ماله غايبا على مسافة القصر
الفتح والرجوع الى المبيع ولا يكتف الصانع الى حضور ماله وقوله في الجاوي يد الباع فيجيز
المشتري جلا لانه امتزان احدهما قوله يد الباع اذا دانه بجرد على ان يسلم اولا ولا تصر فيه
بذلك بل المفهوم منه ان اجاب المشتري متوقف على بداية الباع بالتسليم وهو وجه الثاني ان
اجاب الباع اولا ليس على اطلاقه بل ذلك اذا كان الثمن في الذمة اما اذا كان معينا فالصحيح الذي
قطع به الجمهور كما قال النووي ان له حكم المبيع فيجوز كل واحد منهما كما اذا تبايعا بعرضي وقد
بيناه **قوله** وقبض شابع بالجميع اي اذا اشترى نصف صانع مثالا فقبضه بان يسلم اليه جميع
وتكتفي به على الباقي باذنه **قوله** وينفتح قبل قبض ثلثه وانلاف الباع وعقده مؤثر اياه
وان ابراه قبل عن ثلثه اي المبيع قبل القبض من مكان الباع لمعنى انه اذا تلف قبل القبض بافة
سماوية انفتح واذا انفتح كان المبيع هالكا على ملك الباع ثمونه تحجز عنه عليه والعقبة انه بعد
استقالا لملكه اليه قبل الموت ولا يزفع من امله ويسلم فوايد المشتري وكذلك حكم الاكاف الباع

او الكيل او العبد او الذرع ولا يمتنع ان يقبض باحدهما عن الاخر فان فعل لم يجز له بيعه لعدم
القبض الصحيح واما الصانع فينقل اليه ويصير من مكانه لوجود اليد الجسيمة ولو اشترى
صنيع كل صانع بغيره وعشرا مع منها بكذا ثم قبض الصانع قبل الكيل لم يجز وفيه اشكال
وقد سبق ايضا في الزرع عند الكلام فيها اذا باع صانع صانع منها من كسبه وتفرقا
قبل الكيل والوزن بعد تقابل الحملين وان اشترى الصانع كل صانع بغيره واكاهما بجمعة
اخر ثم باعها منه مكاهة لم يكتف الكيل الا اوله لئلا يمتنع عن بيع الطعام حتى يجزي فيه الصانعان
يعني صانع الباع وصانع المشتري بغير ان اشتراه ثم قبضه فباعه وهو باق في مكاهه صح لان
الاستيلاء كافي **قوله** ونومعه بين يديه لا يمتنع ان اشترى اي ويجعل القبض بان يصعبه
الباع بين يدي المشتري ان تسليمه واجبي على الباع وتسلمه واجبي على المشتري فاكفي فيه
بالوضع بين يديه كالمصنع المعصوب بين يدي مالكه ثم ياذن له ان يخرج مستحقا ولم يجز
قبض غيره الوضع بين يديه لم يكن صاملا **قوله** ويستبد بد حيث لا جبر وتولى الواطرية
كبيع ونكاح اي اذا اشترى شيئا فله الاستبداد بقبضه من غير اذن الباع الا ان كان الباع
يتحقق حقه كسبا فان قبضه وهو مستحق القبض اجبر على اعادته اليه حتى يسلم الثمن وياذن
له ولذا لا بد ان يولى طرية القبض فيكون مقبضا قابلا لوليه كما يتولى طرية البيع فيقول مثلا بعت
ولدي عبيدي بكذا وقبل له والوالد يمتنع ولاية الاب والجدة ويتقوز في النكاح بان يزوح
ابن ابنه بنت ابنه الاخر **قوله** ولكل عتير باع باجل حش معوضه خوف فوت فجبران والتمن
معيين والاف باع ثم مشرفان اخر جرد على ماله فان عاب ماله مسافة قصر فتح اي اذا اشترى
عينا بعين او مال حال في ذمته فلكل من الباع والمشتري ان يجلس المعوض حتى يسلم الاخر اليه
عوضه فاذا سلمه لزم الاخر التسليم اليه وكان له الاستبداد بقبضه حينئذ وقوله في **الحا** اي
جس عوضه متوا به جس معوضه لان العوض هو البديل وان كان موجلا لم يستحق الجس بل حب
عليه التسليم ويستبد صاحبه بالقبض ثم اذا اوافق الى الحاكم نظرت فان كان الثمن معينا اجزا الحكم
على تسليم المبيع وهذا على تسليم الثمن اليه او الى عدل ثم يعطى كلامه وان كان الثمن في الذمة اجبر
الباع ولا على تسليم المبيع لانه لا يجاز هلاك الثمن ولا يمتنع فيه بالجولة والاعتياض والمشتري
بخلاف ذلك ثم جرد المشتري بعد ذلك على التسليم في الحال فان اخر التسليم بان كان ماله غايبا عن
المجلس جرد عليه الحكم في المبيع وفي سائر امواله فان كان مفلتا او ماله غايبا على مسافة القصر
الفتح والرجوع الى المبيع ولا يكتف الصانع الى حضور ماله وقوله في الجاوي يد الباع فيجيز
المشتري جلا لانه امتزان احدهما قوله يد الباع اذا دانه بجرد على ان يسلم اولا ولا تصر فيه
بذلك بل المفهوم منه ان اجاب المشتري متوقف على بداية الباع بالتسليم وهو وجه الثاني ان
اجاب الباع اولا ليس على اطلاقه بل ذلك اذا كان الثمن في الذمة اما اذا كان معينا فالصحيح الذي
قطع به الجمهور كما قال النووي ان له حكم المبيع فيجوز كل واحد منهما كما اذا تبايعا بعرضي وقد
بيناه **قوله** وقبض شابع بالجميع اي اذا اشترى نصف صانع مثالا فقبضه بان يسلم اليه جميع
وتكتفي به على الباقي باذنه **قوله** وينفتح قبل قبض ثلثه وانلاف الباع وعقده مؤثر اياه
وان ابراه قبل عن ثلثه اي المبيع قبل القبض من مكان الباع لمعنى انه اذا تلف قبل القبض بافة
سماوية انفتح واذا انفتح كان المبيع هالكا على ملك الباع ثمونه تحجز عنه عليه والعقبة انه بعد
استقالا لملكه اليه قبل الموت ولا يزفع من امله ويسلم فوايد المشتري وكذلك حكم الاكاف الباع

الجس

الباع

او الكيل

فلو باع بعض عبده ثم اتفق باقية قبل قبض المشتري وهو من شرط البيع وحق جميعه كان
كانه انقلبه ولو انما المشتري البائع من صفاته المبيع قبل القبض لم يترأى الصحيح **وقوله** والبيع
في بيع امانة المشتري كذا كان عند الجيد وهبة يقبلها ولا اجرة ان استخدمه **وقوله** وزايد
المبيع قبل القبض ملك مستقر للمشتري له بيعها وهبتها وليس للبائع جيبها لاجل الثمن واما امانة
في بيع فاذا وجد الجيد كانا او وهب له او وصى فقبل فكل ذلك يدخل في ملك المشتري وان تلف
الجيد قبل القبض واذا استخدم البائع المبيع فلا اجرة عليه لان الاثارة كالا فة الشاوية **وقوله**
وان اقله اجني وعينه ضمن وخير من شرط اي واذا اقله اجني لم ينفخ البيع لان القيمة قد
ثبتت في ذمة الاجني فيجوز بين الفسخ واسترداد الثمن والاجارة ومطالبة الاجني وكذا اذا
عيه الاجني في يد البائع فان للمشتري الخيار بين الفسخ والاجارة فاذا اجاز رجع على الاجني
بالاثر **وقوله** وان اقله لرفع وجب قبض اي وان اقله للمشتري المبيع قبض الا اذا حال عليه
فقبله للرفع عن نفسه او وجد بان كان مرتدا او تارك للصلوة او زانيا محضتا وقد اطلق في الحارة
ان الاثارة قبض ولا بد من استئناس ما ذكر من المرتبة وتارك الصلوة والزاني المحض اذا كان المشتري
امانا وكذا المقتض ويحرم فليس الا فيهم قبضه **وقوله** ومخرى عجي وغير مبرر مثل اي واذا اغتري
البائع والمشتري او الاجني عجميا فعقد وجوب الطاعة او ميا غير متميزا ويحرم ما يتلاف
المبيع فهو المثل فيفسخ ان كان بايعا ويختار المشتري ان كان اجنيا ويصير قابضا ان كان
مشتريا **وقوله** وقبل قبض متنع فيما يضر بعقد بيع وتصرف في اجارة من مخرج وعشق وبلاد وكاج
اي ومتنع قبل قبض العين لم يضره وكذا كل متنع من ثمن العقد من ثمن ومداق وعرض في علم
وضلع من دم ومنفعة مستاجر واجرة مبيعه ومعنى ضمان العقد انه لا يجب مثله او قيمته اذا
تلف بل يجب ما اقتضاه العقد فيضمن المثل في ثمنه ثم يبدله ان تلف بعد القبض والاجارة بالمفحمة ثم
يبدلها ان استوفى والصداق وعوض الخلع بغير المثل لانه عوض البضع وله حكم المثل والعوض
في الصلح عن الدم بالدية وكل هذه لا يجوز لما لهما التصرف فيها قبل القبض الا فيما استثنى من
العتق ولا يلاذ لقوتهما فيفقدان وان كان المشتري معترا لان البائع هو المقتض في البيع منه
ولا ياتي في يده ما ياتي في الرهن والفرق ان المالك هناك حجر على نفسه ويبعد الترويح لانه لا يشرط
له القدر على التسليم بدليل صحة نكاح الابقة ولا يجوز بيع المبيع قبل القبض من بايعه كغيره الا
اذا باعه مثله الذي اشتراه به من غير ربا ولا نقصان ولا تفاوت متعة فانه ينعى ويكون
اقالة هكذا فقله في الزوجه واسلمها عن المتولي واقراه لكن ذكر في باب الرد بالحيضان باع الجيب
اذا اشترى من مشترته مثل الثمن الاول وما جاهد لان الجيب ثم علم به فاذا رده قبل الرد اذ لا يثبت
لانه يرد عليه والاشح ان له الرد لانه بما رضى به انتهى وليس ذلك اقله لان له ان يرد بالجيب وانما
يكون اقله اذا جرى قبل القبض واما بعد القبض فيكون بيعا اذا صرقت في تفخيخه الى جعله قالة
وكذلك اذا استأجره اذا تم اجراء من المخرج قبل القبض فتح ايضا على ما صح في النسيئة والنودي في
الزوجه ولعله يجوز على ما اذا اجرة بغير نكاح لاجرة او اكثر اما مثله فينبغي ان يكون اقله كما
سبق لان الاجارة بيع المنفعة واما المضمون باليد والعين التي تضمن المثل او القيمة كالمعترى
والمقبوض على جهة النسيئة والمجان والمشتري شرافا فكل ذلك يقع بغيره قبل القبض لانه اذا
انقلبه ضمن رجع الى قيمته وذلك حكمه لو كان في يد المالك و في يد مودع ويحق من يده امانة **وقوله**
وواجب بيع دين غير ثمن من عليه فقط ان عين عوضه في المجلس مع قبض ربوي اي الدين اذا

وان كان عجمي ربوي اشترط فيه قبضه في المجلس والقبض في المجلس هو القبض في المجلس

كان ثمنه والمثل هو المثل فيه والمبيع الموصوف في الذمة لا يجوز بيعه من عليه واما غير ذلك
كالقن والقرض وفيه المتلفات فانه يجوز بيعه من عليه الدين كحديث بن عمر كنت اسبح الابل في
البيع بالدينار واخذ مكانها الورق واتي بالورق واخذ مكانها الدينار فابتاع مني من عليه
عليه وسلم فسالته عن ذلك فقال لا بأس به اذا افرقما وليس بكاشي واذا استبدل به من عليه
نظرت فان كان ربويا اشترط ان يحضر المديون البديل ويقضه الغرض في المجلس ولا يشترط
تعيينه في العقد على الاصح **وقوله** في الجاوي البائع ولا من البائع الى قوله في مطعون ونقد
فيه امور احدها ان مقتضاه بطلان البيع من البائع قبل القبض مطلقا وبمخالفة لما سبق انه
لرباعه اياه بمثل الثمن الاول كما بيناه فصح وكان اقله الثاني انه يجوز البائع وحق الاجارة
والاصح ان يجوز ان يوجز من المخرج قبل القبض **الثالث** انه حق من الدين الثمن وما ليس بمعاوضه
والاصح ان يكون المعايضات غير السلم كما لعرض المتاح عليه من مال والصداق والاصح لمحة
بالمثل **الرابع** انه يجوز بيعه من عليه مطلقا ولم يشترط الا القبض في الربوي وليس كذلك بل لا بد
من تعيين غير الربوي في المجلس كما ذكر **وقوله** ولا يبدل نوع السلم فيه نوع داي لا يجوز السلم
في نوع كالجوز من التمران يستبدل عنه التمر ويحرم ان يبدل نوع السلم فيه نوع داي لا يجوز السلم
اخر اما ابداله بنوعه الربوي والجيد فخير وبنيان **وقوله** **فصل** وليتأكد بعقد بيع بما
اشترى واشتركتك بيع نصف اي من شترى شيئا قال لا خرو وليتأكد هذا المبيع فقدا وجهه لانه
بمثل الثمن الذي اشتراه به ولا يحتاج الى الثمن بل يكفي العلم به فان كان لم يعلمه فلا بد من ثمن عليه
اولا ثم يوليه اياه فيحتاج المشتري الى القول وفي الاصل وليتأكد ببيع ما اشترى المتزاد مثل وند
استبدال الا يجب هذا على استبدال المحاذ وكذلك يعتك بما قام على حقيقة بثل ما قام على وشترى
في هذا العقد جميع احكام البيع من القدرة على التسليم والتفويض في الربوي والخيارين وتحدد الشفعة
واذا قال شتركتك فيه فهو بيع نصفه عند الاطلاق الا ان بين الثلث والرابع فعمل عليه **وقوله**
وكن يخط ولغت بعد جط الكل او الثمن منقوم الا لمن ملكه اي واذا اشترى شيئا ثمن ثم ولاه اخر
لزمه مثل ذلك الثمن الذي اشتراه به فان جط البائع للمشتري ولو انفق كله اخط ابعاض من
زلاه وفاز بالمبيع بما فان جط الكل قبل التولية لم تقع التولية لانه لم يقر بتموله به وكذلك
تطل التولية لو كان الثمن غير مثل فاذا اشترى عبدا بنوب مثله وفي العقد رجلا لم يضر الا ان
كان النوب قديما الى ملكه فان توليته تقع **وقوله** في الجاوي بالثمن الاول فيه اطلاق
والشرط ان يكون مثليا واملا ايضا بان جواز المنقوم اذا ملكه من دله العقد **وقوله** ونعت
قام على به وهو لا يستيقا ولا اجر فعله ويسته اي اذا اشترى شيئا وقال يعتك بما قام على فهو بيع
ما اشتراه وبما جفته من مود كاجرة الكيال والبذل والجار والقضاز والزنا والصباغ وقمة
الصنع واجرة الخناز وتطيل البان وسائر الامون التي لا تستر باج دون ما وجب استيفا المالك من
نفقه وكسوة وعلف لتستمر بغيره لانه ترد به القيمة وما يحفل من فوائده المبيع فهو للمبايع
مقابله ما انفق وكسوة واذا عمل بيده علا او ادخل المبيع دان لم يجب لذلك اجرة لانه لم يقر عليه
باله **وقوله** وترج ده يارب او جطه بترج واحد بعد كل عشر او جطه اي ويجوز بيع المارحة
مثلا ان يقول يعتك بما اشتريت بترج ده يارب ومعناه يعتك هذا ما اشتريته وزايدة واحد لكل
عشر فاذا اشتراه مثلا ثمانية فقد باعه اياه بانه وعشر وكما يجوز مزاجه بجوز مثله مثل ان يقول
يعتك هذا ما اشتريته وجط ده ياربه فيحيط بعد كل عشر واحد فهو الجاوي بشرط لو كان الثمن

وان كان عجمي ربوي اشترط فيه قبضه في المجلس والقبض في المجلس هو القبض في المجلس

وقوله وبيع من دونه
الاول والثاني
والثالث والرابع
والرابع والخامس
والسادس والسابع
والرابع والخامس
والسادس والسابع
والرابع والخامس
والسادس والسابع

الاولى ما به وعشره من الالات ما به **وقوله** ويحترق منه قاي ومبب ويغيب وقين واجل
واشترى من طهله ودين ما طل والاختار اي ويحتمل ان يصدق فيما اختاره فان اشترى
معبيا ورضي به او اخذ منه ارشأ اختار بذلك وان كان الباع جاد تامقه اجترحه ورضي به فان علم انه
غير في الشراء لم يضره ان يخرجه بذلك وان اشترى موحلا اختار بالاجل وكذلك اذا اشترى من وليه
الطفل شوا جاباه ام لا ويحتمل عليه الاخبار بذلك وكذا اذا اخذ من غير ما طل من اخبره فان
كان مملوكا مقرا لم يضره وان لم يخرجه بالصدق في شيء مما ذكرناه فالمتشترى بالخيار **وقوله** في
الحجوي ويحترق منه قاي والاحل والغيب وجوب عيب وجانية وبالبايع ان كان وليه الطفل
او ما طلا اشترى به به والاحل التفاوت بلا خيار فيه اموز **احد** ان قوله ويجد ويغيب
يوم انه لا يجب الاخبار بالعيوب القديمة وليس كذلك بل يجب الاخبار به **الثاني** في قوله ويجانية
الجانية من العيوب الجادثة فلا حاجة الى ذكر **الثالث** ان هذه المسائل الثلاث من قوله والاحل
الى اخره المعزوف في المذهب خلاف ما ذكر فيها وانه لا حظ في شيء من ذلك بل العرف يوجب ما يثبت
الخيار للمشتري كما قاله النووي في الروضة وانصاه كلام الزايعي **وقوله** وان اشترى ربا من حلت
او بنقص خيرا من صدق او بين غفرا واثبت والا جلفه ان ادعى علمه اي اذا قال اشترى مائة فاشترى
منه مائة ثم قال اشترى بتسعين فالتسعين فالاصح ان الباع يبيع وانما جلف الرابطة وانه لا خيار للمشتري
لانه رضي بالمائة فالوان يرضى بالتسعين فان عبط بنقص ان قال اشترى بتسعين ثم قال
اشترى مائة فطردت فان صدقه المشتري ثبت له الخيار وان لم يصدقه ولم يذكر لغلطه واما
لم يسمع بينه نعم لو قال لم يعلم صدقه فله تخليفه على الاصح وان ذكر لغلطه وجا كقولنا
وقوله وحبط الاقل من يبيع وارثا من اخيه اي اذا باع عبدا مثلا مائة وكان هذا اشترا
مائة مثلا وقطعت يده معناه فاحذ فيها ان شاخصين ونقص من قيمته بل ثبت له ما به ان يقر
قام على محضين بل ان يقول اشترى مائة وقطعت يده منقص ثلثين ولو نقص اثنين وقطعت
خسنتين جاز ان يقول قام على محضين نعم يلزمه ان يقول نقص اثنين وقوله في الحجوي وقدر
النقص ان اخذ ارش قطع اليد لا الماخوذ وان نقص وصدق بطل وان كذب جلف وان
ذكر بخلافه سمعت بينه فيه اموز **احد** في قوله وقدر النقص ان اخذ ارش قطع اليد لا الماخوذ
وليس على خلافه بل ذلك اذا كان الماخوذ اكثر واما ان كان اقل فلا يلزمه ان يحبط قدر النقص
بل قدر الماخوذ **الثاني** في قوله وان نقص وصدق بطل التعجيب انه يبيع **قال** في العزيز وقطع
الماوردي والخزالي في الوجيز **وقال** النووي انه التعجيب وقطع به الحامي والحجراتي وما جاب
المهتدي والناشي وخلاف **الثالث** قوله وان كذب جلف مقصده ان المشتري اذا انكر ما ادعاه
ولم يذكر بخلافه ان له تخليفه في ذلك ليدعي وليس كذلك بل لا يخلف الا اذا ادعى انه عالم بذلك اما
اذا ذكر بخلافه فان له تخليفه المشتري على ما كانه لا يلزمه الا يمين له يعلم وتسمع بينه على الاصح **وقوله**
فصل يدخل في بيع ارض وساحة وبقعة وبستان وقرية ودستور من ارضها من بناء وتجيز
واصل بطل بدوم وبدون اي هذا الفصل ذكر فيه الفاظ يستتبع غير مستمياها كالارض وفي
معناها البقعة والساحة والبستان والقرية والديستور فاذا قال بعت هذه الارض والساحة
وتجيز واطلق يدخل في البيع ما فيها من شجر وبناء وكل ما يستدام المأمن والثلثة كما انك ترضى
والكثافة والوطية وبدون لان لها حكم اجزا الارض ولهذا يوجد في الشفعة ولو زعمه الارض لم

يدخل المذكورات والفرق ضعف الزمن وسياق ذكره في باب انما الله تعالى ولو لم يبعها
ما فيها او يحرقها فالوان يدخل فاباع الارض واستثنى الشجر والبناء وتجوز لم يدخل وكل
واحد ما ذكرناه يتناول ما يمتد له الارض وقوله في الحجوي واصل البطل وبدون دائم البناء
لا الزرع والمدة فيه تساميل فان اتهم البطل لا يحتمل ما بدوم بانه بل هو شامل لكل خضرات
الارض **قال** في التعجيب كل نبات اخضر له الارض فهو مثل قري في استباحه اياه بقره اياه وبدون
دائم النبات ما يبرده اشكالا وكذلك قوله لا المدة بعد قوله وبدون دائم النبات فلو قال لا الزرع
وبدون لكان اولي **وقوله** لا يجوز زرع وجوز وطون وجوز جابل لان تركه او فزع ومن تعجز
اي لا يدخل في بيع الارض وتجوز الزرع كالبر والشعير والذرة والذخن وتجوز ذلك ما لا نبات
لا مثله ولا دوام وزرع الدرة بهامة وان كان بجز مزين وقدر يزد على ذلك فان مدته لا تزيد
تكثر جزاءه على مدته ما يجوز من ونقل الا في ذي الشجر اي جامد فيها جزاها ولا يبقى اكثر من
شده ان حكمه حكم الزرع ولكنه نقل عن الرواية في الحلية انه **قال** **الثاني** في شجر القشا
والبطيخ يبيع الارض اطلاق البيع وما ظهر منها للبايع ياخذ ما في وقتها ونقله في الدخاير عن المعير
مطلقا وفي هذا ما بينه لما نحن فيه فان القشا والبطيخ ما لا يثبت له مثله ولا دوام الا انه سياتي
عقيب هذا ان البطيخ والقشا قبل ان يثمر ملحق بالبقول وبعد ان يثمر ملحق بالاشجار فليعمل كلامهم
هنا على انهم اذا باعوا بعد ان يثمر فاذا باع ارضا وفيها زرع او جزر وتجوز او بدون لم يدخل في البيع
فان كان المشتري عالما بالخيار وان جهل بان كانت زروية الارض قبل ان يزرع فله الخيار الا
ان ترك له الباع الزرع فانه يجب عليه امسا البيع حينئذ وكذلك اذا بذل ان يفتح له الارض كان
ذلك يقع في مده يستمر لا يكون مثلها اجرة وعلما بالبيع وقد سبق ذكر جواز قبض الارض
المرزوعة في بابها وان كان لا يجوز قبض ليدان مستحقة بالمتاع والفرق بين ما في بفرع الدان
سربا وعنده في الارض لمزروعة **وقوله** وان بقي فلا اجرة اي وان اختار ايضا البيع
فلا اجرة له في بدو الزرع الى الحصاد **وقوله** وعلى بايع نقل حجر دفن وطير جفرت وكذا اجرة
نقل بعد قبض ان جهل مشتري اي ومن باع ارضا وفيها حجارا مبد فونه او كنوزا او اقشاه لم يدخل
في البيع بخلاف الحجارة المحلوقة فيها والمبنية وشوا علم الباع بدونها ام لا يجب على الباع نقلها
من الارض وطير الجفرت التي جفرت لاخراجها عليه اجرة الارض بدو نقل تلك الحجارة ان كان اخرها
بعد القبض وان كان قبله فلا اجرة لانها جانية من الباع لكن ثبت الخيار ولا يخفى لا جرة
ملقة النقل الا اذا جهل المشتري كون الاجزاء فيها فان علمها فلا اجرة كما اشترى ارضا وفيها زرع
وهو عالم بها **وقوله** فحذر ان تصرف بنقلها لان تركه لم تضره اي وان طهر في الارض حجارا مبد
ولم يعلم بها المشتري فعلى الباع اخراجها ويحذر المشتري ان تصرف بنقلها بان كان النقل بيعها
الا ان تركها الباع وكان الترك لا يضر بالمشتري فانه حينئذ يستقط خياره كما اذا عرض
الباع عن النقل الذي عيب زعمه وذلك اذا كانت قصه فانها لا تدخل في البيع وتكسر الحجارة
على ملك الباع فحق اخرها المشتري اخذ منه **وقوله** وفي بيع دابة بغير فضة لا قن
ثوب اي واذا اشترى الدابة وهي منيعة دخل النعل في البيع الا ان يكون من فضة او ذاب
فلا يدخل في الزرع واذ باع عبدا وعليه ثوب لم يدخل الثوب في البيع **وقال** **احد** في
الثوب والمعتاد والصحيح في الروضة والذي صحبه النووي في المنهاج خلافه **قال** الا في ذي
ونسبه الماوردى الى جميع الفقهاء الا انه فيما ذكرناه كالعبدة **وقوله** وفي دانا ارض وبناء

وتشتر وما اثبت لبقا كتحى بقوقا في وطق بمحتاج اي واذا باعته الدار دخل البنا الذي فيها
بشائر انواعه حتى كجام المجد ومن مزايقها وما اشتملت عليه من شجر وان كثر وما فيها من
خشب مبدل للبقا كالسقف والابواب المنقوبة وما عليها من المعاليق وغيرها وان كانت مقولة
والجلق والتلاسل والصبان والرفوف والحلقات المشتملة فيها وحشا لقفازا والنجاني من حجر الحرا
وكذا القوقا في مباله فان كان بفعل بفعل جرد بفعل لم يحسب له والواح الدكاكين ابواب
لها وان كانت شغل خلا في شجر المنقولات كالسلا لم يغير المتعمق والشرز ويجوز ذلك ولا يدخل البنا
في البيع وان قلنا انه مملوك لانه ما ظاهر هو للبايع فلا يدخل الا بشرط بل لا يصح البيع الا بشرط خوله
ولا اخلاطه والتمار **وقوله** وفي شجر عروق وعرض رطب يوزن لا يطرهز ومغرس وفيها اي وحل
في بيع الاشجار الا عتاق الرطبة لانها حرمه خلا لياسته لان العادة قطعها هي كالتقويم
الوزن حتى وزن الفرجاد والسدر وبيتا ولا يعرفه ايضا وان شرط القطع لا القطع ولو باع
شجر يابسة فعلى المشتري تفريع الارض منها فان شرط ابقا ولا يقطع العقد كما لو اشترى الثمر بعد
به والصلاح بشرط عدم القطع عند الجراد ولا تدخل الثمر الظاهر وظهورا اما بالتأخير في الحال او
بتناثر النور بعد لا يعقد في شجر المشمس او يزرع من غير نور كالتي ولا يدخل المغرس في بيع
الشجر كنهه مستحقا بقاء وان انقلعت لم يغير مدله **وقوله** وبطل بيع بفعل وعو بطم لم
يتم وزنه ما اشتد عليه فلا ارض لا بشرط قطع كثر دون امثل قبل بد وصلاح ولوليطح او بعد
وغلبه خلاطه **اي** وبطل بيع شجر البقول دون الارض الا بشرط القطع وان جرت مع بعد
اخرى **وقال** الغزالي ما جرمه بعد اخرى يجوز افراده بالبيع من غير شرط القطع لا لا لا يغير
للافة كالشجر وهذا وان كان هو القياس لان كلام الاكثرين يحالفه وكذلك البطح قبل ان
يتم ملحقا بالبول والزرع قبل اشتداد جبه كل ذلك لا يصح بيعه الا بشرط القطع كما ان التام بعد
ظهوره وقبل بد والصلاح لا يجوز بيعها دون امولها الا بشرط القطع فان بيعت التام مع امولها
ولو كانت ثمة بطح وتناجز من غير شرط القطع والبطح والقشا والباذجان قبل ان يتم ملحقا
بالبول وبعد ان يتم ملحقا بالاشجار يجوز بيع امولها دون الارض عند الاكثرين كمن لا امام
والغزالي لا يجوز ان ذلك ويجعلها قبل بد والصلاح كما لو لم يتم واما القطن فنوعان نوع يتي شين
قله حكم الخلل فان باعه قبل تشقق الحوز فالثمر للمشتري والقليل بالبيع وما لا سقى اكثر من سده
حكم الرزق فان تكامل قطنه وتشقق جان بعده من غير شرط القطع ودخل القطن وان لم يجر
حوز او خرج ولم يتكامل قطنه بطل الا بشرط القطع وان تكامل قطنه ولم تشقق لم يضر العقد
لان المقصود مستتر فان باعه بشرط القطع فلم يقطع حتى ظهر حوز وتشقق هو للمشتري ايضا
فاذا باع الثمر بعد بد والصلاح وما يعلل خلاطه بثمر البايع الحادث ويتهدر معه القياس
كالتي والبطح والباذجان فانه لا يصح الا بشرط القطع **وقوله** وخير مشتري من اخلط لان
تمسح بايع اي وان باع بشرط القطع واخر حتى تبت الثمر الاخرى فاخلطت او كان الشرا او لا
غير غالب في ذلك ثم جرى اخلاط فالأظهر ان البيع لا يفسخ بذلك بل ثبت الحياض للمشتري بين الاجان
ويكونان شريكين وبين ان يفسخ نعم لو ازيد المشتري ان يفسخ فقال البايع نعم كدعوى شق
حياض **قال** في الروضة ثم ان سمح البايع بترك الثمر للمشتري شق حياض على الاصح كما سبق في بطل
الباية وكذا نقله الاذن في القولي وابن الرعيه وعبدان الجميع فان سمح البايع ثم اذا سمح لها
الحكم **قال** الاذن في وقديقال ان المشتري يملكه لجرده الاعراض كما صرح به في الاعراض من

الاجان

البايع

التنازل

التنازل ونحوه **وقال** في الجاوي وما غلبه خلاطه بشرط القطع فان وقع بطل بطله
ان لم يسلل بايع فمما جرد فيه امران احدهما انه فرق بين ان يخلط التنازل بترك القطع فيما
يعلمه الاطه اذا سمح بشرط القطع وبين ان يخلط باللاحق فيما يندر فقصي باطلا البيع
في الاول ونقصه في الثانيه بالحياض والذي قطع به في الروضة واصلها انما هو الاطالها الا
الشرا في الله شرط في استقاط الحياض ان سمح البايع الثمر وذلك يقتضي ايجابا وقبولا وقبلا وهي
خلاف عبارة الغزوي والروضة وغيرهما من كتب الاقطاب فانهم يقولون فان سمح البايع وبعضهم
يقولون فان ترك فعلت ان الاعراض كاف ويحصل به الملك كما لا غرض من التنازل وانما لم يجعل
الاعراض عن الفعل شيئا لان عودها الى البايع يتوقع ولا يسيل هنا الى غير حق البايع لجعل
الاعراض شيئا **وقوله** والصلاح والتنازل لا يظهر في بعض ككل ان احد باع
وحش وعقد سقي اي اذا اشترى ثمر بيتان قد بدا الصلاح في بعضه ولو في نخلة واجبة
فجميعه حكم ما بدا صلاحه في باع من غير شرط القطع وكذلك اذا طهرت ثمر نخلة واجبة فلهذا
الخل جميعه حكم ما طهرت ثمر وظهور في الخل بالتأخير وفي نحو المشمس بتناثر النور وفي التين
والعنب يزرعون بنفسه فاذا باع الخل وقد قاربت فيه نخلة او المشمس ونحوه وقد تناثر نوره
بعضه فجميع الثمر كالظاهر فيكون للبايع والناجز التين واللب فاطهر منه فهو للبايع
وما لم يطره هو للمشتري ولم يفرق في الجاوي بين التأخير في الخل وظهور الثمر في العنب والتين
والفصيح الفرق ولكن بشرط ان يخل لبستان المبيع والجنس والعقد فان اختلفت شي من ذلك
بان اشترى خلاطه عقدين او خلا وعنب في عقد واحد في بيتان فكل حكمه ثمر الثمر المملوكة
بالشرا بعد بد والصلاح او بيع الشجر بعد ظهوره ويجوز ذلك بحسب تيقنهما الى الحداد **وقوله** وكل
سقي فان تناجزا لضر فتمسح اي وليس كل من مالكا الشجر وما لكا لثمره السقي لملكه ان لم يطره سقي
ملكه الاخر وليس لاجدها الامتناع فان لم يامنه على دخول البستان فبطلت حاكم امينا لذلك ان
مزه اوضا جدها وقتنا حافض العقد لان رض من عليه الضر **وقوله** فان صير ترك الشجر
سقي بايع او قطع ثمره وعليه سقي لثمره مشتر فان تلف العطرش انفسخ او تعيب به حيز لا يجازيه
بعد تحليته اي وان كان ترك السقي يضر بالشجر والثمر للبايع فلمشتري ان يطله بالسقي
او يقطع ثمره ويجوز الحاكم على ذلك وان كانت الثمر للمشتري مثل ان يشترها بعد بد والصلاح
وقد بينا انه يشترى الا بقاء الى الحداد وجب على البايع السقي لان التسليم واجبه عليه والسقي
تمتة فحان يسقيها سقيا يضرها عن التلف والعيب فان تلفت الثمر من العطرش انفسخ العقد
لان هذا التلف وقع بترك السقي الواجب للعقد فهو كالتلف بالرقة المتابعة على القبط وان
تعيب بترك السقي حيزا لقطع بالشرقة المتقدمة بخلافه اذا تلف بجاجة اخرى فانه لا ضمان
لانه بعد القبط قد صار من صانده **وقوله فضل** الرقيق ولو ابق حياض ولا ضمان
لاستكون ولو في نوع ومدة ومكان **وقوله** هذا موضع ذكر فيه معاملة الموقين فتصح الحاق
من العبد والامة باذن السيد لانه لم يحول عليه الا لاجله فاذا اذن له ان يبيع الحيز منه فبالاذن
في الحياض يحصل الاذن في كل ما يتبع الحياض ويكون من لوازمها كالتسليم والطي والرد بالعيب
والمخاطمة في العهدة ونحوه ولا يكفي في صحة تصرفه ان يراه يبيع ويشترى فيستك على ذلك
بل لا بد من الاذن الصريح ولو اذن له فابق لم ينعزل لان الاباق معصية فهو كالمعصاة بغير الاباق
ولا يصير محجورا عليه بذلك فان عين له نوعا بخلافه جاز خلا والقرض ولم ينعزل الى غيره وان

بايزه

بغيره

كالعبد

منه فمقتله في احوال باب
صافا شبه الاجتباب
لوني لطفل اوجع لا لطفل
جهد هبة فزيت سبد
له لانه احتساب لا ضرر
به دخل في ملكا السيد ولم
يه فقبوله بوجع عتق باقية
وي ويسرى الصحيح انه لا
لطفه في الموهوب وان كان
لطفه في الموهوب وان كان

يشتري فلهي ان يقبل جزاء من يعق على السيد اذا لم يجب نفقته جالاً كما ذكره الرافعي والنووي
في تبرعات المكاتب وقال لا يشتري لانه دخل في ملكه فتراه **وقوله** فتراه **فصل** اختلاف الوارث
في صفة عقد معاوضة وقد صح ولا يثبت او يتجاوز ما جلف كل عينا بغير وثايق اي اذا اختلف
الباقيان كالبايع والمشتري في الثمن والمثمن والمراة والزوج في الصداق والموجز والمستاجر
في العين المستأجر او الاجر وكذا ما يترفع من المعاوضة كالسليم والمساواة والمقراض والمجالة
والضلع عن الدم والخلع وكذا لا اختلاف في شرط الحيات وقد ذكره في شرط الرهن والكفيل بالثمن
وشرط الاجل وقد ذكره وكذا اذا اختلف الوارثان او وارث وعاقب كان قال احمد ما يعني هذه
الحازية بالثمن فقال لا خربل العبد بالثمن او بعته هذه الحازية بالثمن فقال لا خربل بغيره
او شرط الحيات بينا والاجل شهر فقال لا خربل ثلثا او شهرين وبخودك ولا يثبت لو اجدت الجاهل
وكذا ان اقام كل مينة وتجاوز ما على الاظهر ولا يقع التحالف الا اذا اختلفا في صفة عقد
محكوم بغيره ووصفه التحالف ان يخلع كل منهما مينا واجبة مجمع بينهما في النفي والاثبات والمسيح
ان يقدم النفي فيقول والله ما بعته بخمسة مائة ولقد بعته بالثمن وخالف الاخر والله ما اشتريته
منك بالثمن ولقد اشتريته بخمسة مائة وفي المقتضى ما بعته هذه الحازية بالثمن ولقد بعته بالثمن
بالثمن وخالف الاخر ما اشتريته هذا العبد بالثمن ولقد اشتريته الحازية بالثمن وقصر عليه هذا
اختلاف في صفة العقد الصحيح فان اختلفا في اصل العقد جلف متكهن او في صفة مينا
وقوله في الجاهل اختلفا متعاقدان او الوارث في صفة عقد معاوضة اتفقا على صفة
جلف كل على النفي ثم الاثبات في مينا فيه امران احدهما قوله اتفقا على صفة لم يتفقا
شرط لانه ذكر في الروضة انه لو قال بعته بالثمن فقال لا بخمسة مائة وزجره جلف بايع
على نفي مينا لفسادهم في التحالف فيقضي بالتحالف ولم يتفقا على الصفة فالشرط وجوب الصفة
لا الاتفاق عليها الثاني قوله جلف كل على النفي ثم الاثبات يوم ان الترتيب شرط لانها
وقد ذكره بعد ايراد البايع ندبا ولا تشك حين خضر الذب بهذا الترتيب ان الترتيب الاول
جتم **وقوله** او قضي التحالف على باع عن احدى الما اي اذا جلفا جدهما على النفي والاثبات وكل
الاخر عنهما او عن احدى ما قضي التحالف على الناكل وجعل الناكل عن احدى الما كالتكرار عن الكل
الاتصال كمالاخره **وقوله** ونه بايديه بايع ما في ذمة ومسلم اليه وزجره في مروتين
في كتابه اي وشيخه يدين بالنفي كما سبق وان يدين البايع باليمين لقوة جانبه لان المقصود
هو المبيع وهذا اذا كان الثمن في الذمة واما اذا تباعا عرضا بعرض فاما شوا قال الرافعي
ويصح ان يخرج ذلك على ان الثمن ما اذا وهذا يخرج قطع في الجاهل فلم يفرق قال الامتوي
وهذا يخرج ليس بلادم ثم قال قال في المطلب لان ماخذ البداية قوة جانب على جانب كما ذكره
في تحليل الاقوال وذلك مقتو دما وهذا ومثل المثل اليه والسبب في الكتابة والزوج في الصداق
لان كلهم في المعنى بايع اما في السلم والكتابة فلهما واما في البضع فلان المقصود البضع هو كل مبيع
يشتري بعد الفسخ للبايع **وقوله** وان اصرافه على الجاهل فسخ عقد ومشتري دم ويصح في
ليدها اي اذا اختلف دعاها الجاهل الى الاتفاق فان اتفقا فذاك والا فلكل واحد الفسخ
ولما حكم اذا اختلفا ايضا الفسخ وكذا اذا اعزما على الفسخ ثم اعلم انه لا يفسخ في الدم والبضع
والعتق بل فيما سمي به ويكون الرجوع الى بدل ما يقابلها فاذا وجب قصاصه فصار عليه مال
ثم اختلفا في قدره او صفته بخالف ولم يرجع الى الدم بل بحب له بدل الدم وهو البدية وفي البيع

بعد التحالف والفسخ لا يفسخ السكاج بل يفسخ المشتري ويحب بدل البضع وهو من المثل وكذلك
في عوض العبد اذا كان له على مال ثم اختلفا في قدره رجع الى قيمة العبد وقوله في الجاهل
ثم فسخ الجاهل او من زاد منهما لا في الدم والبضع والعتق فيه امران الاول قوله ثم فسخ الجاهل
مقتضاه ان الجاهل الفسخ بمجرد التحالف وليس كذلك بل لا بد من علمه بغيره ما على الاختلاف
وعدم التوافق بعد التحالف وقد قال في الروضة ان الجاهل بدعوى الجاهل التحالف الى الموافقة
فان اتفقا فذاك والا فان استمر على النزاع او تنازل الجاهل فسخ فسخ وان اعزما على الفسخ
فيه تبريد انتهى قال الامتوي قال الهروي غلط من قال من التحالف ان الفسخ موقوف على طلب
المتبايعين او اجد بالان القاضى لا بدعوى المتبايعين في الخصومة والتمادي في الخصومة هو الاثران
عليها الثاني قوله ثم يفسخ الجاهل في الدم والبضع والعتق تبريد بدل مقتضاه انها اذا اختلفا
فيها لا يفسخ العقد فيه كالكساح ويصح انه لا يحتاج الى فسخ واجد وانه يحل بدل بنفس
التحالف وليس كذلك بل لا بد من الفسخ في عوض الدم والبضع والعتق ليحصل الرجوع الى البدية
وهو من المثل وقيمة العبد قال في العزيز واذا اختلفا في الصداق وترجع المراة الى مهر
المثل وقوله في التمه اذا ثبت انها بخالفان في الصداق فالصداق في فسخ التسمية والبدية
باليمين وكيفية اليمين على ما سبق ذكره في البيع وفي الوسيط والشامل وغيرهما كجودكهم ان فسخا
او فسخ الجاهل انفسخ ظاهرا وباطنا واحدهما وهو محقق فكذا وبطل انفسخ ظاهرا فقط **وقوله**
وزد مقبوضه بدله وقوم يوم تلف مع زائد انقل اي ويرد المقبوض الذي انفسخ فيه العقدان
كان باقيا وعوضه او عوض بعضه ان كان كله او بعضه تالفا والاضاع انه يجب قيمته يوم
الثلف ومثلان كان مثليا وقوله في الجاهل وبقية يوم الثلف ولو قال بدل لكان اشمل
ولا يلزمه ان يزد فواد المبيع وزايد المفضل لان العقد يفسخ من حينه لا من مثله ويرد
مع الزايد المفضل كالمثمن والصكر وتعلم الصفة **وقوله** واجز مثل ان اجرة وقيمة ابق
لفرقه وكلفه زهران لم يصبر وسع وكابنه اي واذا فسخ عقد البيع بخالف وقد اجره المشتري
لم يفسخ لاجاته فيرد المبيع واجز المثل للبدي الباقية وان فسخ والمبيع ابق فالاضاع ان الفسخ
واتع عليه وانه يصير ملكا للبايع كمن يحب على المشتري القيمة للجولة فاذا رجع زيدا واخذ
وان كان مزاونا خيرا بين ان يصبر الى فكاكه او ياخذ قيمته كالتالف لانه باق على ملك المشتري
لا يبيع الفسخ عليه وان كان المشتري قد باعه فله حكم التالف ياخذ قيمته يوم المبيع واول الشبان
في المكاتب القيمة كالمبيع ولم يجزاه كالرهن وكل منهما ينظر انفساخه ولا يبيع عليه الفسخ في
الجال قلت ولعل الفرق انه في الرهن يمكنه التوصل الى الفسخ في الجاهل ان يقضي الدين فيجعل
الخبر اليه في الفسخ ولا يمكنه ذلك في المكاتب فالحق بالتالف وانما الجاهل او فطلق ايجاب
القيمة في المهر من غير تخيير وهو خلاف ما في العزيز والروضة **وقوله** وفي عقدين جلف
كل نفي او في حجة مديعه غالبا وفي ان هذا مسلم غير اذعي وذو بعض معين كنزدي اي اذا
اختلفا في عقدين بان قال لاجدهما بعته بالثمن فقال لا خربل وهبتي جلف انه ما اشتري جلف
الاخر انه ما وهب له وانقطعت الخصومة وان اختلفا في حجة العتق بان قال بعته بالثمن فقال
بل جفتم فالفسخ قول من يدعي العتق فيجوز على ما ادعاه لان اقدم صاحبه على العقد اعتراف
وهذا هو الغالب وقد يكره القول قول مدعي الفسخ قال في المهمات ويستثنى من هذه القاعدة

الغالب هي
مركبة من
مسد وعين
وعو وكاف
سدا وروص
يا صلها وحي
ختر النوي
ذكر انه من
مع
لا ويسمي
فقطاع
منها
الطلاس

۱۴۷

ای

۱۶۸۵

فان النوع لا بد من ذلك مع الخبز فمن قال مثلا اسلمت ايك ذرة جمر فهو غير ذاك
للزدي وان كانت من زدي انواع الذرة وسبب الخلاف في صحة التسليم فيها واذا قال اسلمت ايك
ذرة جمر اذنية او حنبل او معصه فهو الذي لا ينضبط والزدي يقع على ما يعيب كالمستوش
او قطع محضونا قبل صحة قال القنوي ونقل كثير من فقهاء شرط زادة النوع كالحنف
من التمر يجوز انضباطه ولا يخفى ان الخبز لا يختص بنوع من التمر بل ما قطع من سائر انواعه قبل
نحوه فان خشفنا وذلك لا ينضبط وان كان في التمر نوع يستحق الخبز فهو كالذرة الجمر اذ
جاه باجود ما شرطت نظرت فان كان من نوعه وجب قبوله وان كان من غير نوعه كالبرقي عن
المبغلي لم يحز قبوله على الاصح وان جاء بزردي ما شرط وهو من نوعه جاز قبوله ولم يحز **وقوله**
ولا يعز محل ومحل وثم عرض ولا اذا ثقيل بلدا اخر اي لا يجب قبول الموهل ولا المستلم فيه في
غير محله وهو زمان الاداء ولا في غير محله فيجوز الحيا وهو مكان الاداء فان اداه قبل حلوله في السلم
عرض في الامتناع كما اذا كان من ذهب او كان المسلم فيه حيوانا بعلف او طعما ما يقصد اكله
عند المحل طريا او يحتاج الى مونه في حفظه فله الامتناع من قبوله وان لم يكن عرض مقصودا جاز
على القبول سواء كان للموذي من اوان اد ابراد منه وكذلك اذا اتى به في غير محل التسليم ان كان
له عرض في الامتناع بان كان للنقل مونه او الموضع مخوفا وخوف لم يحز وان لم يكن له عرض
اجز كما في المحل كسائر الحيا ولا يجب على المسلم اليه الاداء قبل الحلول وان لم يذكر في الارشاد هذه
المسئلة وان كانت المذكورة في الجاوي لا يراها اظهر من ان تذكر وكذا لا يجب في غير مكانه حيث له عرض
فان طول به في المحل في غير مكان التسليم فان كان لنقله مونه وطلبه بها او كانت قيمته حيث
طوب اكثر لم يحز لظهور عرضه في الامتناع ولا يطالب بالقيمة للجبلولة لامتناع الاعتراض عن
المسلم فيه قبل القبض ولكن لما الفتح وان لم يكن له مونه ولم ترد القيمة اجز **وقوله** وقض
انما يقترض ما يستلم فيه وخير لا امة تجل لمقترض اي شرع في باب القرض وادخله في باب التسليم لان
كلامهما اشبات ما لا في الزمة لمبدول في الحال ولانه لا يجوز الا فيما جاز التسليم فيه الا فيما
استثنى ولان كلامهما يستثنى منطلقا وصرح بانه لا يجوز ان يقترض الا ما يجوز التسليم فيه وانه يجوز
القرض في الخبز على الاصح وان كان لا يسلم فيه على الصحيح واستثنى مما يجوز التسليم فيه التجارية
التي تجل للمستقرض وطبها بالملك والعلامة انما قد جوزنا للمقترض الرجوع فيها فزما رجوع وقد
وطبها للمقترض فيكون كايان اجازية للموطي وفهم منه انه يجوز قرضها من المجازم والنسابة
ومن المسلم اذا كانت مجوسية **وقوله** في الجاوي وجاز قرض ما جاز تسلمه فقط فيه امتزان اجدها
انه انما جاز تسلمه هو غير ما يجوز التسليم فيه فان الذي يجوز تسلمه هو ما استل مال وليس كما جاز
تسلمه جاز اقراضه بل يجوز استلامه الا الى الكسبان والصبر من الطعام غير مكبله وجعلها
زاس مال ولا يجوز اقراضه ولكن ما جاز التسليم فيه جاز اقراضه وهو مضاف الى الشيخ الثاني قوله
فقط مقتضاه انه لا يجوز اقراض الخبز والذي في الروضة عن صاحب الشامل والشمعة والمستظهر
جواز اقراضه واجتوا باجماع اهل الامتياز على فعله في جميع الاعضاء **وقوله** ما يجاب كما قرمتك
اسلفك خذ بمنته ملكتك على ان ترد بدله وقبول اي انما يقترض ما يجاب وقبول موافق في المعنى كما
في سائر العقود فاذا ملكته ثم اخلفا في ذلك ابدل قال لقل قول القابض **وقوله** وملك يقض وجاز رد
واسترداد اي ويملك المستقرض بالقبض وقيل لا يملك الا بالنصرف والتفويض الاول لانه لو لم يملكه
لما جاز له النصرف فيه واذا قلنا يملك فله زده لانه لو تلف رد بدله فزده بعينه اولى والمقترض

فای

فان قيل كيف صحتم الرهن وقد تقدم احد سفيته على ثبوت الدين وهل فسدها لو قال كاتبك
وبعد هذا التوب بالقبض فقلت الفرقان الرهن من مصالح البيع فلما جاز شرطه في البيع للثبوت
جازه به لا انه اكيد لما من حيث انه لا يفي بالشرط **وقوله** ولما اذاد دين لا عقد ومن ظن
وجوبه اي لو ظن ان عليه دين فاداه لغيره الا اذا ولا يملكه القايض وكان له استرجاعه منه ولو
باع منه عينا بشرط ان يترهنه بدين اخر له في ذمته لم يصح البيع ولم يلزم الوفاء بالشرط فلظن
فجته ولزوم الشرط فترهنه به فلا صح انه يبيع الرهن وقطع في الجواب وي بان هذا الرهن يلفظ به
وجه نقله الزايع عن القايض ونقل عن الشيخ ابو بكر وغيره انه يبيع **قال** النووي قلت قول الشيخ
ابن محمد اصح اختار الامام والغزالي في المستبصر وزيف الامام قول القايض والله عز وجل اعلم **وقوله**
وحقق الرهن بالمطغوب به وجعل الاجازة وزمانا لا منفصلة ويجوز توقف وعرض خلاف كثره اي
لا يدخل في الرهن الا ما يملكه به فلا يدخل القوت والدين في رهن الحيوان ولا التوب في رهن
العبد ولا المحتاج والرجح في رهن الارض ولا البناء والغراس في رهن الارض على المذهب بخلاف البيع
لصغف الرهن وقبح البيع الا انه يدخل جمل الام في رهنها وان لم يبنها وله اللفظ لانه يجري مجرى
الصفة فاذا وضعت كان الولد مزرعنا ولو جلت في المزرعة فانما يجرى مجرى مزرعة فلا يجرى الدين
واذا بيعها جمل لا يبيع على الاصح ولا يبيع استثناء الجمل في البيع ويدخل اعضان الشجر واوراقها
في رهن الشجر لا اعضان الخلاف وورق القرواد والاشجار الجمل بالحق بالثبات ولو رهنه الشجر لم
يدخل القرو **وقوله** في الجاوي ويدخل في رهن الام الجمل لا غرض الخلاف في رهنه ولا غرض معنى اللفظ
فيه امران احدهما انه اطلاق الجمل والاصح ان الجمل الحادث لا يدخل لانه ملك على التصرف
على ظهره لثباته والاصح انما يعتاد جرح منه لا يدخل في الرهن **وقوله** ويفتح قبل قبض تصرف
عقبه اي اذا انشأ الرهن تصرفا في المهرن قبل القبض نظرت فان كان لا يفتح معه عقد الرهن
كثرت وجع الاجازة واعانها واجازتها وطبها من غير اجبال لم يفتح الرهن وان كان تصرفا
يفتح معه استثناء عقد الرهن كالباع والاعتاق والوقف والكتابة والاستيلاء والمباذير والهبة
مع القبض انفتح **وقوله** لا موت عاقبة وهرب مزرعون وجانيته وتجرع عصير وقبض خلاه اي اذا
مات الباع لم يفتح الرهن لانه وان كان قبل القبض جازا من الجانبين فان مضى الى المهرن
فان شئنا البيع في رهن الجناز وكما لا يبطل موت الباع فيه لا يفتح الرهن قبل القبض بموت الباع
وكذلك لا يبطل بجنون الباع وشقه بطريق الاولى والباقي يشمل الرهن والمهرن فان
جرح الباع قبل القبض بغير ما فيه المصلحة من الامساك والفتح وان ابق العبد المهرن قبل القبض لم يفتح
العقد وكذلك اذا جنى جانيته فعلق الارش بقرينه وكذلك اذا تخمر العصور قبل القبض لان الامة
جعلوا ذلك كجنون الباع واذا تخمر البعير لم يقبضه شئ الا انه لا يفتح قبضه فاذا صار خلاه
قبضه وهذا فني بان الرهن لا يبطل بالتخمر وانما ارتفع الحكم عليه جلا التخمر وتجرع المبيع قبل القبض
كخمر المهرن في امتناع القبض وقبضه بمضيق خلاه **وقوله** وانما يلزم رهن هبة قبضه اي اذا
كسب دين وجعل لذي يدين بدينه سيرا اليه ككسب ويوكل فيه لامن له اقباض وزقيقه الامكان
اعلم ان القبض ركن في لزوم الرهن والهبة فلا يلزم واجد منهما الا به ويشترط كون القبض اذن من
المالك وكون القايض اهلا للقبض كعقبن الدين فاذا كان كذلك على رجل الف مثلا ووجب من ماله
الف لم يكن لكان نقضه من دينه لا باذنه ولو اذنت له ان يعطيه مائتا ونحوه فاعطاه اياه عن
محمد لم يفتح القبض ولم يتعين له فلو تلف على ملكه كالمهرن والموهوب والقبض قد تقدم ومنه
فله

هذا هو الحق
والباقي هو
الافتراء
والله اعلم
بالحق

في البيع فاذا كان المهرن او الموهوب في يد المهرن او المتهب فلا بد من الاذن في القبض ومضي
زمن يملك فيه السرا الى مكاتها ويسمى هذا القبض القديري والاول هو القبض الحقيقي وكذلك
الحكم في قبض المبيع الذي في يد المشتري سواء كان في يد وديعة او عارية او غصبا والمهرن
والمتهب ان يوكل من يقبله لكن لا يجوز ان يوكل من له ان نقضه اياه وهو المالك او وكيله فيه
لا يتولى طريقة العقد واجد ولا يوكل رفيق ما كلفه ان يملكه الا ان كان مكانا فانه
يجوز توكله لانه مستقل بالتصرف دون سيبه **وقوله** في الجاوي ويلزم الرهن بقبض
كعقبن الدين ويوكل فيه لا الزمان وزقيقه سواء المكاتب وامكان يتبر من يدين اليه
كالهبة والبيع باذن جدي كالهبة فيه امران احدهما ان قوله لا الزمان يترد عليه ما اذا كان
الزمان وكلا في الرهن دون الاقباض فانه يجوز ان يكون وكلا للمهرن في القبض لانه غير
متولي للطرفين في هذه الصوق **الثاني** في قوله ويلزم الرهن بقبض مكلف وامكان متبر
من يدين اليه كالهبة والبيع مقتضاه ان البيع لا يلزم الا بالقبض وقد اجترأ بما يوقبه في
اجتياح البيع الى الاذن في القبض بقوله باذن جدي كالهبة ولم يحتج بما يوقبه في اجتياح
في البيع الى القبض فان البيع قبل القبض لازم ليس لا جدي منها فسمه وان كان غير مستقر **وقوله**
وتوقع شاة عند عهده كماله اي اذا ارهن اجنيمة شاة جاز مطلقا وقبل لا يجوز من
جسم امر اجني والمذهب جواز فان كان المهرن مجزما او امانة او عدلا وله رجة او امانة
او معة شاة يوم عشا نه لمع من جاز وضعها عنده والافلا يجوز وضعها عنده بل عند واجد
ذكرنا فان شرط وضعها عند غير من ذكرنا فسد الشرط وبفاته بفساد الرهن على الاصح
وقوله وان ادع من يدين ضامنة بركة ان رهن منه وقروض ورج واجز وكل فيه واي
وهو في يده اي اذا قال المالك للغائب او عهده المعين المعصومة فقيل يري من الضمان وضارت
امانة وكذا من يدين في الوديعة ثم احدث له ايداع وكذا المستعير يردع ولو رهن البعير المعصومة
من الغاصب صح الرهن ولم يستفط الضمان والفرق ان الرهن لا ياتي في الضمان بل قد يجتمعان
بان يتعدي في الرهن فانه يفي مزرعونا مضمونا والوديعة والضمان لا يجتمعان بل متى تعدي المهرن
بطل حكم الوديعة وبقي مضمونا وكذا الحكم اذا قرضت على المضمون او روجه واجز منه او كله
في بيعه فكل ذلك لا يترابه وكذلك لو ابراه من الضمان والمضمون في يده لانه ابراه بالاجبة **وقوله**
واستع لمزومه بيع وهبة وزمن وكتابة ووطي وشفعة كزوج بامة واستناع يضرب ويطبخ
غالبا وكذا اجازة الجمل وترويح لاسمه اي اذا لزم الرهن بالقبض فلا يستقل الرهن بالتصرف
فيه والتصرف ما منزل المالك بالنقل الى الغير كالباع والهبة والوقف فلا يفتح منه واما منزل
لا ينقل المالك الى الغير وهو الحق وسياق واما غير منزل لكنه يراى المهرن في المقصود من الرهن
وهو الرهن والكتابة او يفتح المهرن ويقتل الرعية فيه كزوج الجارية والاجازة التي تجل الدين
قبل انقسامها وهذا اذا نوح او اجز من غير المهرن واسمها يجوز وكل ذلك يفتح في الرهن
وكذلك لو طي مبيع سواء كان بركا ففتح او ثوبا تجل او ايسه او مخرج جملها للباب كالحجاب بعدة
وكذلك المستقر المهرن لما فيه من الخطر والحيلولة القوية كما يمنع روج الامة من السفر بها وجاز
للمستقر السفر بالمهرن وجه بحق المالك وليلا يكون فدية ربيعة الى امتناعه من تزويجها ومنع من كل
استناع يضرب كالبنا والغراس في الارض وكذا الزرع الذي تجل الدين قبل حصاده على الاظهر
ينقض صفة الارض به ولو غرس وبنا لم يفتح قبل الجلول ويعبد يفتح ان نقض الارض ونقض قيمتها

هذا هو الحق
والباقي هو
الافتراء
والله اعلم
بالحق

في الزمان والوقت فان قيل استحق وان نكل فلا شئ له وانتهت الخصومة ومن قال لا يورثها واقاض

ثم قال استشهد على شيم القبالة او طالع جزيدي او وطني وكل وجودك في الاعذار فله خلفه
ان اقرب لك وهو يستحقه وكما ان لم يتركنا وبلاغنا لا اخ عند العزاقين لا المزاوي وقال **الزوري**
طريقة العزاقين اخ واخوه وقوله في الجاوي ويخلف من جحد الرجوع والبيع قبله الزين
وقبضه ولو باقران وعن جهته وزجوعه عن ذن القبس قبله فيه استراجه **قوله** وقبضه
هذا اذا لم يتفق على الاذن في القبض فان اتفقا فالقول من هو في يدك كما اعترض به على صاحب الجاوي
القنوي وابن الجوزي ذلك في الجبر والروضة الشافعي قوله ولو باقران مقتضاه ان من جحد
الزمن والقبض كان القول قوله وان كان قبا فزبدك وليس كذلك بل الذي في الجبر والروضة
وغيرها انه اذا اقرب لك واخذناه باقران فبغيره يخلف المذلة كما بيناه اولاً **الثالث** قوله
وعن جهته هذا الاختلاف ما هو في الاذن الذي قبض به في الجبر والروضة فاما اذا اتفقا
على الاذن في القبض عن الزين ثم قال قبضه عن الزين كما اذنت لك بل قبضه لغيره قال
قول المرتهن لانه اعرف بنسبه **وقوله** والمرتهن البديهي امانة اي اذا لم الزين اسم المرتهن
اليدين التوثيق انما حصل امانة ما لم يتجدد او يبيع الزمان منه **وقوله** فان جعله مبيعاً او
عازية بعد شهر ضمن بيعه وفاسد كل عقد يعقده امانة وضماناً غالياً **اعلم** اننا قد بينا
ان الزمان امانة في ايدي المرتهن فاذا ارتهنه على ان يكون بعد مضي الشهر مبيعاً وعازية فانه
قبل مضي الشهر امانة لانه من فاسد وبعد الشهر مضموناً لانه يصير بيع فاسداً وعازية
مفجعة وللشافعية العقد كحكم الفحيج فيمنه ضمان وامانة واستثنى من ذلك التبرك فان عمل
الشريك في محجها لا يضمن وفي فاسد ما يضمن باجر المثل وكذلك لعين في الهبة الفاسدة
فانها اذا ائحت من ضمان المتهب وان فسدت لم يضمن وكذا الجدة ان عقدت الامام تحت وضمت
وان عقدت غير فسدت ولم يضمن وكذلك اذا اقرضه على ان يرجع كله لما لك فانها فاسدة
وعمل العامل ما يبيع على الاصح بخلاف الفحيج والى هذه المسائل اشار بقوله غالياً **وقوله** ونزع
وقت استقاع تعدد مبيعها اي واليد المرتهن لكان الاستقاع للزمان فان كان يمكن مع بقا
اليدين ان ازيد اكتساب الجهد مثلاً لم يضر وان ازيد استخدامه ازيلت يد مبدع الاستحباب ولا
يمكن من الجازية الا ان كان مجزئاً واميناً له **اعلم** واشهدتهم اي اذا اخذ الزمان للاستقاع
فان كان غير متم بان كان موثقاً به عند الناس مشهوراً الجدة لم يكلفه الا شاهد في كل ارتع
على الاصح والمتم يكلفه الا شاهد بانته من موهون باخذه للاستقاع به ويرك **قوله** في الجاوي لا يظن
الجدة الا اذا مشهرونا الجدة ولم يزد من ظاهرين العدالة والفرق بينهما ظاهر **وقوله** وله
طلب مبيعة او دينه ان جل وقدم ثمنه ويحترق ان اقرب قاض اي والمرتهن طلب بيع الزمان عند
الجلول وقضا دينه وتقدم ثمن المرتهن على ثمن الغنما وان امتنع الزمان من البيع وقضا الدين
اجبره الجاهك على اجد ما فان اقرب على الامتناع باع الجاهك ولا يبيعه الزمان الا باذن المرتهن فان امتنع
المرتهن من الاذن قال له الجاهك اما ان تاذن او تبريه من جحد ويجوز على ذلك **وقوله** ولا تصرف
لمرتهن ووطئ ولو باذن زنا ووطن حل شبهة بوجبه من اقيمة ولد اي ليس للمرتهن الا حق الوشقة
فقط فلا تصرف له في الزمان ثم ان وطئ المرهونه فوطئ زنا ولو اذن له الزمان فيه وعلم القهر ولو
به اجد لا المهر هذا اذا كانت مطاوعة فان اكرهها لزمه المهر والجحد وان ادعى ظناً الجاهك الزمان
نظرت فان كان ادعاه من غير اذن في الوطئ لم ينقض عنه الجحد الا ان كان قرب عهد الاستلام

في الزمان والوقت فان قيل استحق وان نكل فلا شئ له وانتهت الخصومة ومن قال لا يورثها واقاض

في الزمان والوقت فان قيل استحق وان نكل فلا شئ له وانتهت الخصومة ومن قال لا يورثها واقاض

في الزمان والوقت فان قيل استحق وان نكل فلا شئ له وانتهت الخصومة ومن قال لا يورثها واقاض

او شئ

او شئ في ياديه جعده عن المسلمين وان ادعى الجاهك الجاهك اذن الزمان في الوطئ صدق
لان ذلك قد خفي على عطا فكيف على العوام فيكون شبهة يستفاد احد وتوجب المهر ولو لم يكن
ويوجب قيمة الولد **وقوله** فان فسخ من ايمانه فله كل طلب عزله اي اذا ايمناه لنا باقنا
جاز شوكان عبد لام لا ولم يكن لاجد بما ان يطلعه له الا اذا تعيز حاله بفسق ان كان عبداً
او زيادة في الفسق ان كان فاسقاً ولحق بذلك ما اذا اجرت بينه وبين احد باع **وقوله** فان
زد لاجد ما ضمن اي فان زد المؤمن المرهون الى اجد ما ضمن ويستر منه ان كان باقياً وان تلف
وفد سلمه الى الزمان فلم يرض ان يطالب الجاهك والزمان بقيته كلها ليكون رهناً والقرار على
الزمان **وقوله** وهو وكيل للزمان ومبيع باذنه الاول اي اذا اذن الزمان والمرتهن للغير
ان يبيع المرتهن عند الجاهك او شرطاً فذلك جاز للغير ان يبيع الزمان عند الجاهك على الاصح وكيفية
الاول **قوله** العزاقيون لا يدين تجديده اذن المرتهن لانه زنا كان عزمه الا بزا او المملة
ولم يلزم بيع المرتهن **قوله** الامام لا يشرط اذن المرتهن ثم الجاهك وكيل للزمان اذا عزله ان يفر
ولا يفر الجاهك للمرتهن لكان اذا استعده من البيع اقتصر الى ذنه ولم يشرط تجديده اذن من المرتهن
ثم التزم به الجاهك من ضمان الزمان الى ان يفسد المرتهن لانه مكلف للزمان وفي يد امينه وان خرج
التمن مستحقاً رجوع ببدله عليهما والقرار على الزمان لا اذا باع الجاهك باذن الجاهك فانه لا يكون
طريقاً للضمان لانه نائب الجاهك **وقوله** وعلى ياهد مونه اي يجب على الزمان موهون الزمان التي لها باق
كالشفقة والعلف وكسوق الجهد والسقي والجهد في الثمار واجرة الا مطبل والبيت الذي
للحفظ ان لم يمتنع به المرتهن والجاهك **وقوله** وببدله ان ائلف من لان كذب به المرتهن
فان كذب به الزمان وقبضه للمقر اي وببدل المرتهن اذا ائلف بغير رهنا وهو في ذمة المئلف
وان كان الدين لا يجوز ان يكون رهناً لانه لا يضمن في الدوام لا لا يضمن في الاصل وهذا اذا
صدق المرتهن الجاهك في افلافة فان كذبه لم يحكم بكونه موهوماً ولو صدقه الزمان فان كذبه
الزمان فلم يرض الا يستيف من الجاهك ان صدقه فان وفاء الزمان من ماله فعليها ان يرد المقر
ما اخذ ولو لم يوفه ولكنه اخذ من ماله مقر وماله الى المرتهن لم يكن المقر الرجوع عليه لانه مقر
بانه لا حق له عنده **وقوله** وميفك بفتح مترتهن وفزاع ذمة وبيع وتلف وقتل بحق اي الجاهك
التي يبيها المرتهن بعد لزومه اي يحومل استان اليه فاذا فسخ المرتهن الرهن افكده لانه جاز من
جهته وانما يلزم من جهة الزمان وينفك اذا فرغت ذمة الزمان من الدين بقضا وجوالة او ابرا
ونحو وينفك اذا سعى المرتهن كما من وينفك اذا تلفت ذمة سماوية وينفك اذا جنى جناية فوجبه قتله
فقتل ويكفر كالتلف لافاة السماوية وقد يفسد ثم يعود رهناً بان يعارض عن دينه عينا ثم يفسخ
عقد الاعتراض بطلبها قبل القبض ونحو فانه يرجع رهناً الرجوع الدين **وقوله** والسيد قضا
وعفو لا ارش لا لموجب كان قتل عبده عبده وقد رهنا بدين لا نفي ولا لواجب واختلف اجل او
زاد قيمة القاتل واذا نقل ولم يرد رهنا بدين اي ثبت للسيد القضا على عبده اذ اخذ
عليه او على من يرثه او عليه الاخر وبطل الرهن ويجوز له ان يعفي ولا يثبت له ارش على عبده وان
عفى على ماله وحى جناية ترجع الماله وقيل يجب ويستفيد به فكه من الرهن وهو ضعيف ثم يحل له الارش
جيش عزم ولا يجوز للسيد العفو عنه وذلك كما اذا كان له عيان من موهون بدينين لرجليه فانه
يجاز عزمه القاتل في رقة القاتل ليتعلق به من الرهن لفيصل وبطل به حق مرتهن لقاتل وكذلك
اذا كان الدين لرجل واحد واجد ما موجل شته والاخر موجل شهراً او حال فانه لا يجزى لارث السيد

في الزمان والوقت فان قيل استحق وان نكل فلا شئ له وانتهت الخصومة ومن قال لا يورثها واقاض

في الزمان والوقت فان قيل استحق وان نكل فلا شئ له وانتهت الخصومة ومن قال لا يورثها واقاض

ليست على المرتبة لانه غير في الاستيفاء في الحال ان كان ما زهن به القليل حالاً ولا
 للموحد وبطالته بالمال ان كان ما زهن به القليل موجلاً فان استوت قيمة العبد وقيمة
 الدين في الحال وقدرتها فهو كالوكانا موهونين معه دين واحد هو القليل وبطل فيه
 الوضعية لانه لا يابى في النقل وان اختلفت قيمة العبد بنظره فان زادت قيمة القاتل
 بيع منه بقدر قيمة المقتول وقارنت القيمة زهنا بالحق الذي كان موهونا به المقتول ان
 استوا الدين او كان الدين الذي وهن به المقتول اكثر فان كان اقل ما زهن به القاتل
 نظرت فان كان في النقل فايق كما اذا كانت قيمة المقتول مائة وهو موهون بعشر وقيمة القاتل
 مائة وهو موهون بعشرين فانه يباع منه بقدر قيمة المقتول وهي مائة وتصير موهوناً بعشر
 في هذه الصورة موهوناً مائة فلا ينقل لانه اذا نقل بيع منه مائة وقارنت موهونة بعشر وهي
 مائة موهونة مائة وان لم ترد قيمة القاتل ما بان استوت القيمتان او كانت قيمة القاتل
 اكثر نظرت فان كان القاتل موهوناً باكثر الدين يبيع القاتل في الجناية وقارنت قيمة موهونة
 بما زهن به القاتل وقابض الرهن لاكثر وان كان القاتل موهوناً باقل الدين وقيمتها اكثر
 او مساوية فالجناية هدر لعدم القابض في النقل لانا اذا بعا العبد فقيمة المحي عليه تستوفى
 قيمة القاتل ويغفر موهوناً باقل الدين فلا يابى في ذلك فالجناية تهذر في تلك صور مائة
 الصورتين فالصورت المنقذمة فيما اذا استوى الدين في الصفات واستوت قيمة العبد
 ووجب الارش في الحشود السابقة على هاتين الصورتين وحيث قلنا بالنقل فالايح انه
 يباع الجاني وبيع قدر الجناية وتصير القاتل موهوناً فان لم يجد من يشتري البعض وانقص بالتقصير
 بيع الجميع وتعلق كل ما يحضه وقوله في الجاوي والمليد القضاة والعفو والارش
 بدل القاتل الموهون حيث عرق كان اختلف المرتبتان او الدينان جلولا وتاجيلا وقدر
 والقاتل موهون باكثرهما فيه اموز احدهما قوله والارش بعد قوله والمليد القضاة
 والعفو مقتضاه انه خير في الجميع وليس كذلك بل الارش واجب لا يجوز له ان يخطئه لتعلق
 المرتبة به **الثاني** في انه لم يذكر ما اذا استوى قدر الدينين وقيمة العبدين مختلفين والحكم
 في ذلك ان لا اثنى الا اذا كان القاتل اكثر قيمة **الثالث** ان قوله او قدر والقاتل موهوناً
 مقتضاه انه متى اختلف قدر الدينين والقاتل موهون باقل الدينين انه تهذر الجناية مطلقا وليس
 ذلك على اطلاقه بل اذا كان هناك قابض كما مثله فيما اذا كانت قيمة المقتول مائة وهو موهون
 بقيمة القاتل مائة ورهن بعشرين نقل فان لم يكن قابض كما اذا كان القاتل في رهن الصورة موهوناً
 مائة فقد بطل لانه لا ينقل لانه يصير مائة موهونة بعشر ومائة موهونة مائة فلا يابى في
 ذلك وقد اطلق في الروضة ايضا انه اذا كانت قيمة القاتل اقل وهو موهون باقل الدينين
 انه لا ينقل اذ لا يابى وفيه الغاية في حال دون حال كما ترى **وقوله** وانما ينفع بعض متجدد
 غريم ومديون ووارث تركه غير موهونة ويتجدد عقد وميعر بقصد اي اذا الرهن الرهن فقص
 بعض الدين لم ينفع شي من الرهن بل لو بقي درهم كان الكل موهوباً به الا اذا تجدد الغريم كما اذا
 زهن عبيد من غريمه في صفقه وقضى اجدها انك نصيبه ايضا شوا قصد فكرهته ام لا يقصد
 شيئا وكذلك اذا تجدد وارث التركة غير الموهونة وقلنا بالاصح ان الدين لا يمنع الارث فاذا ادى
 بعض لورثته ما يخص نصيبه من الدين انك نصيبه منها على الاصح بخلاف ما اذا كان المورث قد
 زهنها فانه ليس لبعضهم ان يفدي حصته على الاصح اما اذا زهنها الورثة قبل القسمة فالملك متجدد
 بغيره كما اذا زهنه عند ما صفتهم او لغيره ففقد احداهما نصيبه

او يخصصه في وجه المقتول
 مائة وهو موهون بعشر

وسمى ما كان موهوناً به العبد وان لم يكن قابض كما اذا كان القاتل موهوناً

شبه
 وكذا اذا تجدد وارث

نيل الرهن فكل فك نصيبه وكذلك ينفعك لبعضه اذا تجدد العبد فانه يقع على الموهون
 احدى الصفتين اذا قصده واما اذا قصده لشيوخ فلا وان اطلق قصد ما شاء وكذلك اذا
 تجدد المجزأ فانه استجار من اثنين عبيد مشتركين ليهنه دين فادى قدر نصيب احدى
 نظرت فان كان قصده اياه عن نصيب احدى انك لا ان قصدا لشيوخ فان لم يقصد قصده
 ذلك ما شافا مات فالوارث وان قصد جعل بينهما وقوله في الجاوي وانما ينفعك لبعضه
 العقد ثم فلا يجد ذلك وما كذا لجارية والحقة ما اذا تجدد الغريم والمديون والوارث وليس
 ذلك على الاطلاق بل ينفعك لبعضه في واحد منهما الا اذا قصده لاداء احدى ما كما هو المعروف **وقوله**
 ولو اذن الموهون لم يبيع الا بحضوره فان قال بعه في او كذا وبعه واستوفى الثمن وكذا في ثم لك
 فسد ما للمرتبة اعلم ان الزاهن اذا اذن الموهون يبيع الرهن لم يكن له ان يبيعه الا بحضور
 الزاهن على الاصح لانه متمم في تحصيل البيع فاذا قال الزاهن للموهون بعه واستوفى الثمن لنفسك
 صح البيع ولم ينع لاشتيفان استوفاه صار مضمونا عليه وان قال بعه لك واستوفى الثمن لنفسك
 بطل البيع لانه لا يمكن بيع مال غير لنفسه وان قال بعه واستوفى الثمن لنفسك فهو كالقوله
 بعه لي واستوفى الثمن لنفسك وان قال بعه لي واستوفى الثمن لي ثم لنفسك صح البيع والاستيفاء
 الزاهن ولم ينع لاشتيفان الموهون لا يجاد القابض والمقبض ثم هو قبل ان يستوفيه لنفسه اما
 في دين فان استوفاه لنفسه بكيل ثان او ورث جدي صار مضمونا لا ان استوفاه القبض وان
 نوى فيه نفسه واعلم ان كل ما فعله الموهون اذن الزاهن من هذه المسائل صحيح وما فعله لنفسه
 باذن الزاهن فهو فاسد وهذا معنى قوله فسد ما للمرتبة وان ادعى ان زاهن عبيدها بانه قد
 واحد نصيبه من تخمين وتقبل شهادته على المكذب فان انكر كل حصته وشهد على الآخر
 قبلت ابي اذا كان له على رجلين مائة نصفين مثلاً ولا ما عبيد فادى احدى الزاهن العبد بدنه
 عليها فان انكرها لقول قولها وان صدقه احدى فان نصيبه من تخمين فان شهد له على الآخر
 شهادته لا ينع غير منهم وكلت البيعة بشاهد اخرا وبمينة وان انكر كل منها وقال لم يتر من الا
 صاحب وشهد له عليه قبلت شهادتهما ولا بعد اعتقادك كدهما قاذخا في شهادتهما لاجتماع الشاهد
 بالنسبان او بان ابا عنرا في التسليم لان فكذابه والكذب الواحدة لا تقبح بالشهادة واما لو كان
 ما زهنه احدى ثم شهد له لم تستمع شهادتهما **وقوله** وان ادعى الله زهنا عبيده فصدق واحدا
 ثبت له النصف وشهد للمكذب حيث لا شركة ابي اذا ادعى رجلان على رجل انكر هنتا عبيد كذابة
 مثلاً فصدق واحدا فنقصا لعبد موهون بعه تخمين والمصدق ان يشهد للمكذب اذا لم يبين
 على الاصح فان كان المال بينهما مشاعاً لم يقبل للتمه **وقوله** **باب**
 المفلس من زاد دينه الحال على ماله يحجر عليه بطله او غريم او لغيره طفله اي اذا زاد الدين الحال
 على ماله المديون صار مفلساً اذا المفلس عند الفقهاء من لا مال له في يديه ولا يمكن له مال الا ان كان
 ولصن لم يزل عليه الدين لم يحجر عليه لعدم الحاجة ويلزم القاضى الحجز على المفلس اذا اطلب منه المفلس
 ان يحجر عليه لان له غرضاً في الحجز على نفسه ليعلم حاله ويقسم ماله في غريبه واذا ثبت المفلس
 الحجز بعض الغرماء فان كان دينه قد زاحم حجه اجب وكذا بدونه على الاصح فان الدين لم يحجز
 لطفل او مجنون او سفیه او مسجداً او حجة عامة كالفقراء او كالمسلمين في مات وورثه المسلمون
 وله مال على مفلس فان اجماع يحجره من غير طلب **وقوله** من تصرف بغير ماله جيا في حجه عليه
 التصرف الذي يفوت ماله في الحجة فلا يحجز فيما لا يفوت مالا اصلاً كالطلاق والقصاص

اي اذا زهن نصفه عبيد لعنه
 او الارض لغيره
 حصته

او الارض لغيره

والعقوبة ولا فيما يفوته بعد الموت كالتدبير والوصية وتقع تكاثره ولا يجوز عليه التصرف
المحصل للمال كالاحتطاب والاكسباب وقوله في الجاوي من تصرف مالي بموت لم يتصرف
لا بشرط الموت في الحقيقة فليحل على انه اراد ذلك وقوله ونحوه في دمه ولو حال لا يبين في اي
وتحقيق التصرف من مطلق في الزمة فاذا اشترى في دمه او باع شيئا فصرفه متوا اشترى
جالا او موقلا وسواء عين ام لا ثم هل لمعامله الخزان فيه او جهة اخرى ان جعلت له الخزان
لا المضاربة مع الغرماء وقوله ويرد بخيان لا يغيب الا لغيبة اي اذا باع قبل ان يشرط الخزان
فله ان يفتيح البيع وان كانت الغيبة في امضيه وان وجد عيبا فيها كان قد اشترى فليس له
رده الا ان كان في الرد غيبة والفرق ان الملك في مبدع الخزان لا يستقر وقوله ولا
يعفو عن ارضه اي اذا اشترى مبيعيا ونقد رده لغيره جاز وبذلك الباع الا ان شرط له جز
لمفلس ان يعفو عنه لتعلق حق الغرماء به فليحل قوله في الجاوي وان وليه عيب حادث
لزم الا ان شرط على ذلك ولا يقال يلزم حتى لا يبقى للبائع حيا ان اذا جعل تراص وان كان اللفظ
مقصيه وقوله ونفذ اقرا لا بد من لاحق في حق غريمه اي اقرا ان المفلس بالايضا بالغرماء
نافذ صحيح وكذا ان كان مضرا بالغرماء على الاظهر ولا يستثنى من ذلك الا اقرا بدين
معاملة تحقت كما اذا قال اشترت منه بعد الحجر فان الاقرا لا يقبل في حق الغرماء واما
البين اذا اقرا بالتحقق فانه ياخذ ما مطلقا وكذا لو اقرا بخيانة او انلاف بعد الحجر فانه
يقبل في حق الغرماء على المذهب وقوله في الجاوي حجر عليه من تصرف مالي واقرا بدين
معاملة لاجته مقتضاة انه لا ينفذ اقرا بدين المعاملة اللاجته مطلقا واقرا بذلك
نافذ في حق نفسه ولكن لا يقبل في حق الغرماء كما صرح به في الروضة وغيرها وقوله ولا
يجل غريم ان تكل مفلس وارث ولا يدعي ولا يقبل وصية اي اذا ادعى المفلس او وارثه
دينا فربط عليه المدين فكل او اقام شاهدا وتكفل عن المدين لم يجلف الغرماء وكذا لا يقبلون
الدعوى ان تركها المفلس ونحوه ولا يقبلون الوصية ان لم يقبلها هو او ورثته على الاصح في
ذلك كله وقوله وباع القاض ما ثبت له سريعا كالممتنع عن حق وله ان يراه ممتنع اي لا يجس
على المفلس ان يباذ القاض الى بيع ماله لغرمائه لكن لا يبيعه حتى يثبت انه ملكه لان بيع
القاضي حكم بالملك ولا يكتفى قول المفلس انه ملكي ولا يفرض في الاشراق بالبيع ليستقصى على
الشر فيستجبان ببيع محض او حضور وكيله لانه اطلب لقلبه وكذلك الممتنع من امتثال امر
القاضي في بيع ماله لنفسه الدين لكن القاضي يحظر في هذا ان يتابع ماله وان شاك في كونه
على بيعه وقوله في الجاوي والقاض يبيع ماله وما لا يديون الممتنع فيه امران احدهما
انه لم يشترط لبيع القاض لاثبات ما يجب به المفلس انه ملكه وذلك لا بد منه كانه لا يرفع
من الما وزدي والقاض جبين واستدركه ابن الجاوي على ما جازي ونقله المتأخرون
الثاني قوله وما لا يديون الممتنع قسرا يحكم على انه يبيعه كالمفلس والقاض محظرون ان
يكن الممتنع على البيع وبين ان يبيع عليه كانه لا يرفع في الروضة عن الاحتجاب وقوله وتنتب فيمن
جل دينه وان لم يثبت جرمه اي ويقتبط ما يحصل من الامان على الدين كالحالة التي
اثبت بها ولا يكتفون الاثبات بالحضور وفي وجه يكتفون وقوة الحضرة يقول المشهور
لا يعلم عيني كسواهم والمذهب انه لا يكتفون ذلك وان كلفناه التورث والفرق ان الموجود
من الغرماء قد علمنا استحقاته وشككتنا في مزاجه يخرج عن كونه مستحقا لهذا المقدر في الد

قوله في الجاوي من تصرف مالي بموت لم يتصرف
قوله ويرد بخيان لا يغيب الا لغيبة اي اذا باع قبل ان يشرط الخزان
قوله ونفذ اقرا لا بد من لاحق في حق غريمه اي اقرا ان المفلس بالايضا بالغرماء

ثم الغريم قد يبري ويعوض والوارث يخالفه في جميع ذلك لا نالنا فليعلم استحقاته لكل ذلك
مع شكنا فيمن يراجه ولا اعراضه واترافه يجهل من حضر واخذ وقوله ورجع بحصة ويظهر
ويحل ان استحق بيع القاض اي اذا قسم الموجود بين الغرماء الموجودين ثم ظهر غريم لم يقص
القسمة بل يرجع على الغرماء بحصة فاذا كان لرجلين مائة مائة وحصل لكل واحد خمسون
ثم ظهر غريم له مائة اشترى من كل ثلث ما اخذ فخرج ما باعه القاضي من مال المفلس مستحقا
فانه يرجع بالكل للباقي لئلا ينقص عن شراها لمفلس فكان تقديمه من مصالح الحجر كالحق
الكامل ونحوه وقوله وانفق مبدع حجر عليه ومونده وكساهم لاروجة جرت بعرف من
غير مريض ولا وله كسب لا يق وان قد لم يترك الا قوت يوم وسكناه وديت قوت لا يق اي
وانفق القاضي على المفلس وعلى من عليه موند من روجة وقرب مبدع الحجر وكساهم من ماله ان لم
يتعلق به جفا لغير فان تعلق به حق كالمريض والجاوي والمجوس بالثمن لم ينفق عليهم منه ولكن
الانفاق قل ما يكفيهم في العرف واما بصرف عليهم من ماله اذا لم يكن له كسب لا يق يقوم بهم ولا
ينفق على روجة تكفيها بعد الحجر من ماله واذا انفق الحجر لم يترك من ماله الا قوت يوم لكل من
المفلس وممن يئونه وتكني يوم ويترك لكل منهم ديت قوت لا يق بحاله فان لم يكن موجودا
اشترى لهم من ماله اذا لم يكن لهم كسب لا يق من قيس وسراويل وان كان في الشتان دجة وترك
له الهامة والطيلسان والخف ودرعة يلبسها فوق القميص لاق به ذلك وان تعود لبسها
لا يليق ردا الى الايق ان اشرف لان قوت ويترك لامرانه ما يلبسها وكذا من تلزمه نفقتهم هذا
اذا وجب ولا يعني لغيره رادون ذلك بعد الحجر وهم في عني عنه واما المستكن والقراض والحاجم فيبيع
لان القراض والحاجم عنه غنيه والمستكن لشبهه استيجار والنياب قل ان تستاجر وقوله
في الجاوي ينفق عليه وعلى من عليه موند من الزوجة والقرب ان لم يكن له كسب فيه اموال جدي
انه اطلق وجوب الانفاق عليه من ماله مبدع الحجر وذلك محض ماله اذا كان مطلقا فان تعلق
به حق الغير كما ذكرناه لم ينفق عليه منه هكذا نقله الا ذري عن النهاية في المبرهون وقال ابن
الرفيعه القياس ان غير المبرهون ما تعلق به حق الغير كالمبرهون الثاني انه اطلق ذكر الزوجه
وذلك محض من تزوجها قبل الحجر اما من تزوجها بعد فلا ينفق عليها كما صرح به المنقولي والرافعي
في كتاب النكاح ونقله الاذري وقرب وجزم به القولي الثالث قوله ان لم يكن له كسب
محول على الكسب لا يق اما اذا كان محبدا كسبا لا ينفق به فانه ينفق عليه من ماله وقوله وتوجرام
وليه وقت عليه لا نفسه الا فيما تعدي اي اذا تمت امواله وفق عليه دين وله وقت عليه ايام
ولذلك فلا يصح انه يوجز الوقت وام الولد لان المنافع اموال كالا عيان ولا يوجز الحاجم نفس
المفلس لانه لا يجلب عليه تحصيل مال ليس حاصلا الا تراه محبدا ان يقتص ويعفو حانا وان كان
يمكنه العفو على ماله وهذا اذا لم يلزمه الدين بامر تعدي فيه اما لو غصب مالا او جنى جناة وجب
المال فانه يلزمه ان يوجز نفسه كذا ذكره الامتوي عن ابن الصلاح قال الامتوي وهو واضح
لان التوبة ما فعله واجبة وهي متوقفة في حقوق الاديين على الرد انتهى قلت التوبة
واجبة على العبد فاذا تعلق بها حق ادبي فللقاض ان يطالبه بالتوبة متوقفة عليه بخلاف
اقتضى فانه لم يتعد موجب الدين ولم يفرق في الحيا ويدين الدين العاصي بشبهة وقوله
وكله بالقاض اي لا ينفك الحجر عن مفلس بالفزع من قسمة امواله بنفسه بل لا ينفك الا بالقاض
لاحتياجه الى النظر والاجتهاد وقوله وحسب لوليه مديون عهد له مال حتى يشهد باعسان

يعرض

مع من طلبت وان لم يعهد جلف واجبا ضرب به اي المديون بحسن ما عليه من الدين ان عهد
له مال وقاله يولد الفشل كل مديون وان لم يكن مفلتا الا اذا كان الغريم ولدا فانه لا
يحسن له والد كالحج في الروضة ونسبه الامام الى المعظم وقال في الجحاي اي انه يحسن لولد
ويوجه محبة الغرالي والاضح ما ذكرناه ولا يحسن الا في عهد له مال لكن اشترى في الزمة فان
المسيح الذي قسمة ما عهده بخلاف دين الصمان والمهر والحجاية وكل ما وجب في مقابلة ما فان
عدهم القول فيه فولا المديون انه يستل ان يعرف القامني له مال وكذلك لو وجب في مقابلة ما لال
لا يفي كالحجر والمجربيا وله الاكل لانه معلوم التلف واذا جسد كونه عبده مالا او نكل عن الدين
لا يخرج من الجسد الا ان يشهد شاهدان باعترافه فان قال صاحب الحق بعد قيام البينة احلف
انه لا مال له في الباطن وجدا جلافة وان لم يطل عليه لم يحلف على الاصح فلا اثبت اعترافه جرم
جسده وان علم له مال واخفاه عناد ولم يبرز بالجسد اذ في بغيره ما يراه من ضرب ونحو **وقوله**
وكل يعزيب من تحت ليطر اعترافه فيشهد اي اذا كان المحض شريفا وكل به القاض من تحت عن
جانه وعن عيشته ومثله فان علم على طنه اعترافه شهد به ولا ينبغي ان يملكه الحاكم فيحلف
في الجسد **وقوله** ولغيره مفلن جوع اقربا الى متاعه او يعينه للباقي في دين مياومة محبة لا
بعد جوعه جالا وقت رجوع ان لم يجرى اذن وان قدم به لان تعلق به حتى لا يذم او يحلف ملكه غير
اذم اي حجر على المفلن وفي الغرمان باع منه عينا ووجده باقية في ملكه فله الرجوع لتعدا استيفاء
التمن فقوله والغريم مفلن احتز عن غيرا لمفلس فانه ليس لبايعه الرجوع في العين وقيل
يرجع اذا تعدر تسليم الثمن مستناع ونحو وهذا الرجوع على الفوز لانه ثبت لدفع الضرر كما لو
بالعيب **وقوله** في دين احتز هذا العين فاذا اشترى المفلن عبدا بحاراية ولم يسلم الحاراية
طوب بها ولا يرجع الغريم الى العبد **وقوله** معاومة محضة احتراز عن لكاح والخلع والخلع
عن الدم فلا يثبت فيها الفسخ لتعدا الرجوع في المعوض من المعاومة المحضة السلم والاحارة
فاذا اسلم اليه وافلس وانما لما ياتي رجح اليه وكذلك اذا اجح دانه فافلس المستأجر رجح
الموخر الى دانه وفسخ الاجارة فانه افلس لموخر لم يعثر من المستأجر في الدان فلو كان الاجير ملتزا
في ذمته فلا وافلس والاجرة في دين رجح فيها المستأجر والا صار بخلاف ما اذا استأجر عنه
وانما يرجع في العبد اذا لم يكن له بالدين ضامن غير مفلن فان كان له ضامن نظرت فان ضامن المفلن
لم يرجع لان وصوله الى حقه من الضامن كقولنا الى حقه من المضمون عنه كما ذكرنا في العزير والتمنه
ونقله الا ذري عنهما وهو المفهوم من الروضة لانه ذكر وجهين فيما اذا ضمن عنه بغير اذن فافهم
انه اذا ضمن باذن لم يرجع قطعا وان ضمن بغير اذن ففيه وجهان والفرق ان الضامن ضامن
لا رجوع له فان كان الغريم قد استوفى بعض ثمن المبيع وبقي بعضه رجح بجمته من البين
يرجع فيها الا اذا كان دينه جالا ولا يشترط جلوه قبل الحجر بل ما جال من الدين بعد الحجر ولو
الرجوع فله حكم الجال قبل الحجر فله ان يرجع ولو قال الغرمان نحن نقدمك بالتمن ونعطيك من غير تنقذ
لانه لا يضر ظهوره في راحه وانما يرجع في المتاع اذا عاومنه بهذا الدين قبل الحجر او بعد الحجر
حاجله اما اذا عاومنه بعد الحجر وقدمنا وتعلق به حتى لا يذم بان جنى المبيع اوزرها واستولبت
الامة او كانت الرقيق فلا رجوع وكذا اذا اجح الا اذا رضي به مستلوب المنفعة واحتز بقوله
لازم من التدبير والحق بالصفه وكذلك لا رجوع الا اذا كانت العين باقية في ملكه منه ولو زال
الملك فيها ببيع ونحو ثم عاد اليه فالاضح انه لا يرجع في قوله ولغيره مفلن غنى عن قوله في الجحاي

لاصح اصح

تعدز

تعدز بالافلاس وقوله في الجحاي ولصاحبه الرجوع الى قوله ولو بالجرم فيه امران احدهما
انه اوجب الرجوع مطلقا وانما جلا لا يمكن له بالمال صين بالاذن كما بيناه **الثاني** في انه اوجب
له الرجوع وان كان قد زال ملكه عنه ثم عاد والذي صححه المروي من زيادته في الروضة انه
لا يرجع ونقله عنه ما جلا لها تواقف عليه **وقوله** بفسخ البيع رفعته ونحو لا يوطى
اي رجوع الغريم بفسخ البيع ونقصته ورفعته وبطلته وما اشبهه فلو وطى
الحاراية او باعها مثلا او اعتم لم ينفذ ولو يكن فسخا ولا يحتاج في الفسخ الى الحاكم لانه ثابت بفسخه
كحاراية الجسد **وقوله** بزايد لا جاد انفسل او ابرز سلم قيمة ولدا لامة او يباعا واخر جفتها اي
وللغريم ان يرجع في عين متاعه بالزوايد المتصلة كالتمن والكبر وكذا الجال المحض والتمن
الموخر الجاد فان في المفلن على الاصح فان كانا موجودين حالة العقد فالاضح ان البايع يرجع فيها وان كانا
جاذبين بعد في المفلن وكانا موجودين حالة العقد فالاضح ان البايع يرجع فيها وان كانا
ان شأ ولا يقدم عليه غير والا يباع معا واخر حصة الام ويعترف ذلك بتقوينا معا ثم تقوينا
وجده وهي ذات ولد فاذا كان قيمتهما مائة وعشرون وقيمتها وجدها مائة فحصة الام
مائة والولد عشرون فيحصل الولد ثلث الثمن والام خمسة اشد امته **وقوله** في الجحاي
لا المويين الى قوله الى قوله وخض بقيمة الام فيه امران احدهما قوله المويين اطلق ان البايع
لا يرجع في الثمن المويين في المفلن والتجيج انه يرجع فيها اذا كانت موجودة جالا العقد
الثاني في قوله وخض بقيمة الام اعترض عليه شراجه وقالوا كان الاجسنان يقول بحصة الام
وقوله ويرجع وان روجت وتفرج وخطب الرتب لا باجودا وغيره جسد اي وللبايع الرجوع في
الامة وان زوجها المفلن وكذا في البيض وان تفرج والبذر وان زرع لانها اداة في عين ماله
وذلك كالودي يصير خلا وكذا الخطا رتبيا او طعنا بامثله او باردي منه رجح بمثل مكيله
او تركه مارت وليست له طلب البيع فان قيل ما الفرق بينه وبين المخطوب حيث جعلتم في الخطب
كالنالف قلنا الفرق ان الخاص بموشر ثلثه القيمة تمامها وهذا البايع اذا ما رتب لا يخل
الى حقه تمامه وان خطبه باجود منه او جسد خرم يستحق الا المضاربة لما في الرجوع للمزارع
بالمفلس **وقوله** في ارض نعم يشارب بنقص عيب يغرم للمفلس بحصة تالف بغيره بعد كريت اعلى اي
اذا رجح في عين ماله ووجبه ناقضا نظرت فان كان النقصان بالا يفرد بعينه وهو المتقارن
الموجب لا ارض كقطع بدا العبد وعاء نظرت فان كان بافة سماوية او بفعل المفلن فلا ارض يطلب
بل يرجع فيه ناقضا او يضارب لان كان بحناية الاجنبي وجب للمفلس فيها الارش المقدر للبايع ارض
النقص فقط مشوبا الى الثمن وان كان بحناية البايع نظرت فان كان قبل القبض فهو ثمانية
فلا ارض له وان كان بعد فله ارض النقص وعليه الارش المقدر للمفلس فخرج بقوله يضارب
بنقص عيب يغرم ما كان بافة سماوية وبحناية المفلن والبايع قبل القبض ودخل فيه بحناية
الاجنبي والبايع بعد القبض لانها تغرم للمفلس وان كان النقصان با يفرد العقد كما اذا باعه
الخل والتمن فتكلفت فانه يفسخ البيع في الثمن التالفة ويرجع في الخلل بحصته من الثمن وكذلك
الزيت اذا اغلاه المفلن فالاضح ان التالف منه كالتالف **وقوله** في الجحاي لا ارض بنقص بحناية
او اجنبي لا بحناية البايع وليس على الاطلاق بل ذلك اذا كان بعد القبض واما قبله فلا لانه
لا يغرم للمفلس وقديناه **وقوله** واعتبر للنسبة اقل فتمنه من عبقه وقبض واكثره بالماب

نقص

على تقدير

تعلق

الكفاية في حقه القتل لخطر الدم ولا يقبل في حق الجنية وقوله
في الجاني المجنون مجنون الى الافاقه الى قوله وجلت ان قال استجلبه بالذوا فيه اموزه
احدا انه جعل الحكم بلوغا ولم يبين سنه والتجديد ان سنه من الحيض تسع سنين كما
ذكر في الروضة **الثاني** انه عبد الاناث بلوغا في حق الكافر والاصح انه ليس بلوغ بل هو بلوغه عليه
الثالث انه جعل مطلق الاناث بلوغا ولا بد من خصيصه بالحسن منه اما الزعب والضعيف
فانه يوجد في الصغير ولا يعتبر مشعرا لابط والشارب والمجبة على الاصح لان وجودها في هذا
السن نادر ولا يعتبر بالنادر والعانة مقارباتها البلوغ غالبا السرايع انه قتي بان
الكافر اذا ادعى استجبال الاناث تجوز قبل منه مطلقا وهو لا يقبل منه في استقاطا الحرية
وان قبل في حق القتل كما ذكر في التمه ونقله عنها المولى وقطع به الا ذرعي ونقله ابن
النجدي عن الجاني في الكفاية **وقوله** ثم فتح اسلام وتعرف لا في مال غير وصية وتدير روح
عن قضائ ولا اقرار به الى صلاحه دينيا ودينا وميزنا باعن اهله ميمز اسلم اي اذا ارتفع الحجر
بالبلوغ ثم اسلم فتح اسلامه واما قبل البلوغ فلا يصح اسلامه وكذا يصح منه ما سوى التصرف بالمال
مطلقا واما التصرف في المال فلا يصح الا من البالغ الرشيد المصلح لدينه ودينه ولا يوقف جواز
تصرفه على الرشيد وتصح منه الوصية والتدبير لانه لا تصرف عليه في ذلك ويصح منه الصلح عن
القصاص ولو باكثر من لدية صيانة لنفسه وبغضه والعفو عنه بحانا ولا يصح اقراره
بالتصرف المالي كما لا يصح منه اشتاوع ولا بما يوجب المال فان اقرت شرفة قبل اقراره في القطع
لا المال فان اسلم الصبي لم يفرق بينه وبين اهله ليل يفتنون وهذا التفريق مستحب لا واجب
على الاصح كما ذكر في الروضة في اول باب المقيط وقوله في الجاني من الاثان وغيره وليس
الصبي محجورا عليه في العبادات ولا في الهبة عن المنكر بل ثابت على ذلك ولا في حمل الهبة ولا دن
كما هو مذكور في ابوابه **الثاني** انه اطلق ابعاد المميز عن اهله ولم يبين انه واجب او مستحب
والاصح انه مستحب كما بيناه **الثالث** انه لم يستثن من التصرف الا الوصية والتدبير وذكره
الغزالي والروضة والغزالي وغيره ان اعدا يصالح عن القصاص ولو باكثر من لدية صيانة له من
الحراج **وقوله** وتصرف اب ثم جدي ثم جدي ثم قاض بغبطة ولو في شفعة لا قاض وعنف وطلاق
اي وتصرف في مال المجنون والصبي الاب ثم الجدي وهو اب والاب وان على ولا ولاية لاهم ثم الوصي وهو
وصي الاب والجدي فان فقدوا فالقاضي او من ينصبه ويجوز ان يكون هذا التصرف بالغبطة فيستثنى
له العتقان وهو اولي لمن العتاة الا ان كان في العتق حراج او جواز لا غبطة فيه معه فلا يفتقر
وبين لهما بالاجرة والطين لا بالدين والحق ولا يبيع عتاق الا بحاجة او غبطة واذا باع الاب او
الجدي عتاق وصح الى الحاكم بحال بيعه ولم يكلفه اثبات الغبطة بخلاف الوصي والامير لان
الوالد غير مضمون وتصرف بالغبطة ولو في الشفعة فان وجد للطفل مصلحة شفع والترك فلا
ترك للمصلحة ثم بلغ الصبي وازاد الاخذ لم يكن له ذلك على الاصح كما ليس له نفقة شفعة اخذها له
بالمصلحة ولا يتصرف للطفل في قصاص ولا في عفو عنه ولا في عتق رقبة ولا كتابته ولا نكاحه
ولا تطلق زوجته **وقوله** وجب حفظ وتسمية قديم المومن وبع وثرا بغبطة وقدم نفسه وان
نهرم استاجر اي وجب على الولي حفظ مال الطفل والمجنون والسفيه وعليه ان يسميه قديرا لا ياكله
معته النفقة والمومن ولا يخلط بالغة في ذلك واذا اطلعت بغبطة او وجد له ثلثي شري فيه
عبطه لزومه البيع وكذا الاثرا اذا اراده لنفسه فان له تقديم نفسه وان نهرم الولي حفظ

الروضة والروضة في ابوابه

المال

المال والتصرف فيه فله ان يستاجر من يولاه ولو سأل من القاض ان يفرض له اجره لم يجبه
الى ذلك وقوله في الجاني وجب حفظ مال الطفل واستثناه الى اخره فيه امران احدهما
ان اقتصر على الطفل وليس لا قضاء عليه معنى بل المجنون والسفيه حكمه **الثاني** في قوله قد
النفقة اقتصر على النفقة وحده والزكوة وسائر المومن كذلك فلو قال المومن لشمل مومن الطفل
والمال ولما كان اولي وهذا كله اذا اسكنه **وقوله** ولغيره غير قاض شغل به عن كسب اكل بعقرو
لا يجاوز اجرة ابي المولى المذكور غير القاض اذا كان فقيرا وكان الاشتغال بحفظ مال المولى
عليه وتمييزه شغله عن الاكتساب ان ياكل من مال المولى عليه بالمعروف وليس له الا الاقل من
كفايته وقدر حاجته وقوله في الجاني وبياكل الفقير بالمعروف فيه امران احدهما انه اطلق
جواز اكل المولى والقاضي لا يجوز له ذلك لعموم ولايته وعدم اختصاصها به **الثاني** ان ذلك يخص
بما اذا كان المولى عليه يشغل الولي عن الاكتساب فان لم يشغله لم يكن له ان ياكل **الثالث** انه
يشترط ان لا يجاوز ما ياكل من الكفاية واجبة المثل كما صح في الروضة **وقوله** وبمحرقاض
ولي بتدبير طار في غير حيزه ونفيس طعام لا يفسد وانعزل كل به ومجنون وعاد لا قاض ووصي
بل تجديده ليجب التدبير المتصل بالبول لولاية فيه للاب والجدي فان طارا بتدبير بعد التدبير فلا يجوز
به الا القاضي وتكون له الولاية لا للاب والجدي لانه في الاجتهاد وانما بعد التدبير بعد التدبير
شفا اذا كان في غير الحيز اذا تصرف في الحيز وكذا تصرفه في نفيس الاطعمة والنياب القاض
لا بعد تدبير لان المال يتراد لذلك وانما التدبير كاجتال العين المفاحش ونفيس المال في غير
هذه الوجوه ولا يجوز على من فسق بخلاف الفسق المفاخر للبلوغ فانه لا يرتفع بعد الحجر وتعد
بالفسق كل ولي وكذا بالمجنون فان زال الفسق او المجنون عن الاب والجدي عادت ولايتها
لا الوصي والقاضي حتى يجدد لهما الولاية وطريان المجنون كمنه بالصبي لولاية فيه للاب وهو
داخل في عموم قوله وتصرف اب وجدي وانما استثنى طريان التدبير لان الحجر فيه يحتاج الى
الاختصاص **وقوله** **باب** الصلح على غير المبدعي مع او اجارة وعلى بعضه هبة او
ابراه اعلم ان الصلح انما يكون بعد الخصومة والصلح يكون بين الخصمين او بين المبدعي واجني
فان كان بين الخصمين فقد يكون على عين وقد يكون على دين وكل يكون صلح معا ومنة وصلح
بخطبة صلح المعاوضة يكون على غير المبدعي فان كان العوض عينا او دينا فهو بيع وان عقد
بلفظ الصلح فاذا قال ما تجتدي على الدان التي لك عندي بهذا العبد وقيل صح وكان يباع ثابت
فيه جميع احكام البيع وان كان العوض منفعة كصالحتك عن هذا العبد كمن داري شنة
فهو واجبة ثبت فيه جميع احكام الاجارة وهو المراد بقوله الصلح على غير المبدعي مع او اجارة
واما صلح الخطبة وهو المراد بقوله وعلى بعضه هبة او ابراء فاذا صالح عن دانه بنفقة فهو
لنفسه بشرط فيها القبول والاذن في القرض ومضى مبدع اسكانه وان صالح عن دين على عين فهو
بيع الدين وان صالح ببعضه فهو ابراء لكن يشترط القبول على الاصح لان لفظ الصلح يقتضيه
تخلوا لفظ الابراء **وقوله** فان شرط فيه ابراء او جوة بطل او مندها فغير الخطبة اي الشرط
مقتضاه ان ما فيه زيادة وصف كتحليل المرحل وبذل الجدي عن الردي والصح عن المكنر بطل
العقد من اصله وما فيه نقصان كما جيل الحال وقبول الجدي عن الردي والمكنر عن الصلح بطل
العقد ايضا ان استويا فاذا صالح عن بائة موجلة بائة مججلة وعكسه لخاصة الصلح واذا فاجته
عن بائة موجلة بحسين مججلة فالعقد باطل وبالعكس صحيح ويلحق الشرط قبله بالصلح فحسب

قال في الروضة

في الروضة

في الروضة

هذا هو الذي كان عليه
الشيخ في هذه المسألة
والشيخ في هذه المسألة
والشيخ في هذه المسألة

محللة ولا يلزم التاجيل لأنه وعد والوعدة لا يلزم وكذا الحكم في الجحيم الذي والشيخ والمكسرة
وقوله ولغا على خصومة ومع انكار الامح ويكل قال القرافي قال بوسيط الامح لكن لا يلزم
اول نفسه فكما يشترط مقتولا ودين. اي ولغا الفسخ من غير خصومة تقدم عليه فلو قال من اراد
ان يشترط شيئا كان عليه كذا لم ينعقد ويلغو ايضا مع الانكار فاذا ادعى عليه وازا فأنكر المدعى
عليه وكل من يخاصمه عليها لم يكن لتوكيل اقراره على الامح فاذا قال لو كمل هو مقرك فكيف ينعقد
له فطرت فان كانت الخصومة في عين لم ينعقد المخاصمة وان كانت في دين تحت على المذهب لان الامتنان
ان يبقى دين عين بعينه وانه ليس له ان يشترط له عين بعينه وانه قال بوسيط منكر فضاكني نفسي
بكذا فان كان دينها هو كاشرا الدين الذي على الغير والامح فيه عدم العجة ورجح النووي في الروضة
ان سأل ابا العزمين في المجلس وان كان عينا فاشترط المخصوم فان قالنا اننا اقتصرنا على ابتاعه صح ولا فلا
وقوله في الجاوي ولا نكاح لامع الاجنب عنه ان قال اقروا وكلني في مضاكنك ونفسه في القبر
ان قال بوسيط وقدر على الانتزاع انتهى فيه امران احدهما قوله ان قال اقروا وكلني في مضاكنك فقبل
قوله وكلني في مضاكنك فقبل قوله وكلني كقولك اقروا به الصلح وان لم يوكل وليس كذلك
بل اقله ان كان في الوكالة فهو كصرف الفضول وان كان صادقا في الوكالة وقع الملك للموكل وان كذب
بقوله هو مقرك لانه اذا قال بوسيط مقصاه انه لا يصح الصلح عن الموكل وكذلك في العين ظاهر
واما في الدين فالمدعي العجة كاذبة في الروضة ولما بيناه **وقوله** وحرم في شارة غرض وباد كذا
او مضربا من متضبا او لم يملك كمينه متشعب **اعلم** انه جرت العادة بذكر المشتريات والمزاجعة
في هذا الباب وقد كثر شركتها على كالمطرق وخاصة كالجذرات ونحوها والطريق يقسم الى مقنونة
ناذرة والنافذة كل الناس في استحقاق المروضة سواء لم يشترط جبر غرض فيه ولا بباد كذا
وان لم يضرب المان وليس له جبران بيني فيه جناح يضرب المان وان لم يضربهم جاز والفرق ان الدكة
والمعروض موضع المروضة وقد تدرج المان وبصير المراقبة ثم ان كان المطرق ضيقا لا يمكن ان يبر
فيه الدواب اشترط ان يبر فيه الماشي متضبا وان استمر مرون كدواب والحمار فيه لسبعة اشترط
ان يبر تحته المجال كنيسته والراك متضبا ولا يشترط ان يبر الفرسان ناضرا باجهلا ولا متضبا
على الاكاف غير عشرة وكل احد فتح باب الى الشارع النافذ لان الطريق مباحة غير مشتركة
لخصوصين سواك في البلدا وفي الجوز **وقوله** وبعثنا فاذ لكل الى يابه فلا يوخى ومن غير
واحد كونه لجناحهم ولا يبر بياولو في دين من اخره وان تمنع ولا ينفذ بجاز مشترك الا
باذن الى الرجوع **اي** اذا كان الطريق غير ناذر وبها السكة المستندة للاستفاد في مشتركة
بين اهلها ملك كل سهم الى يابه فليس له جبران يوخى بابه وازا جاز لا جاز اما من يابه في اخر السكة
فان له تقديمه وتأخيرها اذا اشترك له في باب من يابه وكذلك اشترط الجناح لا يجوز ومن
يشترطه في المروحة وحول لكل منهم ومن عزمه اجرات كونه في الجدران الى السكة المستندة للصلاة
لا تستطرق لان له هدم جدران وانما يمنع من اجداث باب لما فيه من الدلالة على شوق حق الاستطرق
وجوز لكل منهم بابه الى جهة اعلى السكة لانه في ملكه ولا يجوز ان يبر بابه لانه زيادة الشافع
فلو كان له داران متلاصقان وباب احدهما في سكة لا ينفذ والاخرى الى الشارع ففتح
بينهما بابا يمنع على الامح لانه يودي الى اثبات حق لشركا لدار الاخرى في السكة فان هدم يبط
بينهما وجعلها دارا واحدا جاز ولو اراد من منع من فتح الباب من اهل السكة او غيرهم فتح بابا ومنعه
لم يكن له ذلك على الامح ولا يتفع احد من الشريكين في الجايز وهو الجدران الذي بين ملكهما اذا كان

ان لا يوافقوا عليه
الشيخ في هذه المسألة
والشيخ في هذه المسألة

هذا هو الذي كان عليه
الشيخ في هذه المسألة
والشيخ في هذه المسألة

الشيخ في هذه المسألة

الجايز

هذا هو الذي كان عليه
الشيخ في هذه المسألة
والشيخ في هذه المسألة

الحاجز مشترك وكذا البيت المشترك الا باذن صاحبه فلا يجوز ان يتدفعه وتدا ولا ان
يفتح فيه ثوة ولا يضع عليه جرحا الا باذن ثم الاذن في المتسايل ككاتبه ملزم بل لا اذن
الرجوع متى شأ وقوله في الجاوي وانا شترع جناحا الى قوله با الاذن الى الرجوع فيه امر
اجدا انه اطلق المنع من اشترع الحاجز وفتح الباب الا باذن والشيخ ان من يابه في اخر
السكة لا يمنع من اشترع الحاجز وفتح الباب فيما بينه وبين الباب الذي عليه لانه محتق
به لا يشترط فيه الشا في انه قطع بجوز فتح باب من دار الى دار اخرى بابه في السكة والشيخ
الذي عليه جمهور البغزافيين ونقله القاضى ابو الطيب عن اهل الجاهل كما قاله في الروضة انه لا يجوز
الثالث انه يجوز فتح باب في السكة لمن لا يشترط اذا تمنع والا فتح كما نقله في الروضة عن الجرحاني
والشاشي وقال انه افقدا انه لا يجوز **وقوله** فان خرب لم يحترق الماهل ولا لاخر عادية بخالصه
كتفيل له علوه ومنعه ملكا وانقاعا لا تسكن **اي** واذا خرب الجايز وهو الجدران المشتركة
بين ملكيها لم يكن لاجدما اجاز الاخر على عاق نصيبه فان اراد احد اجدما عازته بالمشتركة فلا ينفذ
منعه من نصيبه وان اراد عازته من خالص ماله لم يكن لشريكه المنع وكذلك اذا كان الجايز
لواحد والسفلى لآخر واستمع صاحب السفلى من عازته فلصاحب العلوان يعيد بانه نصيبه
ومعده عليه علوه ولصاحب السطح الاخر من لا يتفاد بالبا فلا يعز فيه وتدا ولا يفتح كونه
ولا يصعد سطحا ويمنعه من ملكه قد جرحه فاذا بذل لمن يابده ما صرف لم يلزمه قبوله ولو
سأله الثاني عوض فسقطه من لسانه يلزمه ايضا فاذا لم تلزمه الجمار فكيف عوضا ولصاحب
السفلى ان يسكن في سفلى لان العوض له ثم لصاحب السطح ان يهدمه متى شأ وليس للآخر
وان بدل القيمة وان كان بينهما بيت مشترك فانه لم يكن لاجد منها ان يستقل بالسوا
بخلاف الجايز بين ملكيها والعلوان لا يصلح بنا البيت الى خالص ملكه بخلافها فان باي الجايز
يصل بنا به الى الاستفاد بانه المكشوفة وصاحب العلوي يصل الى علوه الخالصه وقوله في
الجاوي ولا يلزم الشريك الجمار ولا تركها بالتد ولا ترك الاستفاد فيه امون احدهما قوله بانه
اعترض عليه صاحب التعليقه والباردي وقال هذا اذا كان الاستفاد لخاصة من يبريد البنا ولا
فهو كالاته المشتركة ونقله القنوي ولم يكن والجح ان لا اعتراض عليه فانهم قد نصوا ان
لصاحب العلوان بين السفلى بالتد عند امتناع صاحبه وان لم يكن شريكا يصل الى حقه فالجواز
لاجل ذلك في المشتركة الى الثالث في قوله وترك الاستفاد قال القنوي ان اراد ان المجبة لا يمنع
من الاستفاد فهو على اطلاقه قال لكنه واضح لا يحتاج الى بيان وان اراد الاخر لا يمنع الاستفاد
فليس على اطلاقه لان له منعه من غزو وتدفق كونه لعدم لصاحب السفلى ان يسكن في سفله
لان البعوضة له الثالث قوله وينفع جدران مشتركة اطلق الجواز فدخل فيه الجايز بين ملكيها
وجدران الدار المشتركة ثم قال ولا يلزم الشريك الجمار وهذه اعم الجايز وغيره ثم قال ولا تركها بالتد
وهذا خاص بالجايز بين الملكين وبالسفلى اذا بانه صاحب العلوان والجدران هو عاق غير كنهه
من اختصاصه بالجايز بقوله يصل الى حقه وهو في جدران البيت لا يصل بالسوا الى حقه لان لكل منهما
منع الاخر من دخوله **وقوله** فان خرب مشترك وصالح شفيع منكر خرقه اي اذا ادعى جرحا على
اشيين دارا في يدهما واقترله واحد وانكر الاخر وجلف ثم ان المقر صاحبه عن نصيبه على مال
فطرت فان انكر المنكر كون المدي مالكا نصيب كل منهما فليس له ان يشفع لاعتزافه سلطان
الصلح وان خفف بالانكار نصيبه كان له ان يشفع في نصيب المقر لان الصلح يوجب اطلاق الجايز

هذا هو الذي كان عليه
الشيخ في هذه المسألة
والشيخ في هذه المسألة

هذا هو الذي كان عليه
الشيخ في هذه المسألة
والشيخ في هذه المسألة

الشيخ في هذه المسألة

الشيخ في هذه المسألة

الدين ملك الجبل وركوبه عليه فان ادعى العبد الجزية وصدقة الجبل والجبال عليه وانما هو الحق
فالتقول قوله جميعه وقوله في الجاوي ونفسه تنبوت جزية المسيح مقتضاها انها انما
تم ستمسح وليس كذلك لانه بان لا عقيد بخلاف ما اذا زاد المسيح فانه انما سيطر بها ما يخرج من لزمه
وقوله بان لا عقيد بخلاف ما اذا زاد المسيح فانه انما سيطر بها ما يخرج من لزمه
تاجيل وجبل ولا يحل اي سمي الضمان لقوله صلى الله عليه وسلم العارية مودة والدين مضي
والربيع غارم ولا يصح الاضمان من بيع ببيع فلا يصح ضمان متبرع بمتبرع ولا يجوز عليه لفسخه وان
اذن له وضمانا لمفسد كاشترايه في لزمه ويصح الضمان من الميت مطلقا وان مات مقلتا لان ميتا
كان عليه وثمان فامتنع على الله عليه وسلم من الضمان عليه فقال عز في الله عنه انما ضامن ما فضل
عليه النبي عليه وسلم وانما لم يسل لان ملاته موجبة للمفسد وكان هذا في اول الاسلام قبل انتشاء
الاسواق فلما جعلت الفتوح قال صلى الله عليه وسلم انا اولي المؤمنين من انفسهم من خلف ملائكة
من خلف ملائكة او دينا فكله الى ودينه على فقيل وعلى كل امام بعدك فقال وعلى كل امام بعددي وهم
من حجة الضمان عن الميت انه لا يشترط اذن المضمون عنه لان قضاء دين الغير بغير اذنه جائز وكذا
لا يشترط معرفته وضمان الضمان عن الضامن والضامن به وهو جزا وان من الجاوي مولا او زاده في
الاجل فصح واتباع الشرط وان ضمن المولى جالا ولغا الشرط **وقوله** بدين ثابت لا نفقه غير لارم
ولو في اصله معلوم او بالدية **اي** يصح ضمان الدين قطعا واما غير فنيا في الكلام عليه ويشترط
ان يكون ثابتا فلا يصح ضمان ما سبقت باقتراض ويصح ضمان نفقة الغد وهو مستقبل
على قولنا تجل لنفقة بالتكليف وهو الاظهر لانها لم تجل لعبد واما ضمان نفقة اليوم فصح لانها تجل
بطولها فالحركة لمصلحة المأمنه ويشترط ان يكون الدين المضمون به لازما ولا يشترط استقرار
بل يصح ضمان المصدق قبل الدخول للزومه واما غير لازم فان كان اصله الجواز كالكتابة والجمالة
قبل الفزع ولو بعد الشروع لم يصح ضمانه ولحق بذلك دون السيد على المكاتب وان كان اصله
اللزوم كالتمتع في مئة الحياض فصح ضمانه ويشترط ان يكون معلوما فلا يصح ضمان المجهول ويصح ضمان
البلدية وان جهل وصفها لا يبايها معلومة العبد والسن وقبضه من المشرق الرجوع الى عالم البلد
في جفتا قايما مقام الوصف فاجتبت بالمعلوم ولا يصح ضمانه من العاقلة قبل الجلود **وقوله** معروف
زينة اي يشترط ان يعرف الضامن المضمون له بانته زينة الدين لان الناس يختلف في المتاهلة وغيره
فالضمان قبل المعرفه دخول على غرض لا حاجة اليه فلم يصح **وقوله** كالابن من واحد الى عشرة شعبة
كالاقراره اي ويشترط ان يكون الدين الذي يضمنه معلوما كما يشترط ان يكون الدين الذي يترأ
عنه معلوما فان منعه او ابراه عن محمول لم يصح فان جهل قدين وعلم انه لا يبلغ العشرة فقال
ضمنت لكما واذنك من واحد الى عشرة شعبة ودخل الاول لانه ابتداء منه ويخرج العشر
لان البراءة تنبئ اليه وكذلك في الاقرار اذا قال على من واحد الى عشرة لزمه تسعة وبيع الابرا من
ابل الدية ويشترط ان يعرف من ابراه لانه ملك فلو قال ابراه اجدك لم يصح هذا ما اقتضاه كلامه
في الروضة انه عليك ومقتضى كلامه في الوكالة انه استقاط وقال في الرجعة من ربا دانه المأذ
انه لا يطلق رجيع واجد من لقولين وانما يحتلف لراح حجب المسائل لظهور دليل اجد الطرفيين
وقوله وضمان درك وركوبه ردة ونقص فتحة وعيب وقتاد بعد قنن من ومطلقة لما استجد
اي ويصح ضمان الدرك وهو ان يشتري متلعة ويحشى ان يخرج مستحقة فيذهب عليه الثمن فيترك
له رجل بالثمن ان خرج المسيح مستحقا وجوز ذلك للحاجة وان كان جالة الضمان مجهول وجوب ما ضمن

صلى الله عليه

ض

تفسير بان يترى عن جملتها او ما
منه وظلت له تسعة على جملتها
انما يشترط ان يكون الدين قايما
فانما لا يصح ضمانه

ذلك

وكذلك ذلك الردة ونقص الفتحة على الاصح سواء كان ذلك في المبيع او في الثمن لان الحاجة
تدعو اليه وكذلك ترك العيب والفساد فاذا اخشى كونه مبيعا او كون العبد فاما ما نسبته
الاستحقاق كنفه شرط ويصح فانه يصح في هذا كله على الاصح فلو اطلق وقال ضمن لك درك
هذا المبيع فلا يصح فانه يختص بما اذا خرج مستحقا ولا بد من التفرع فيما سوى ذلك ويشترط لفتحة
ضمان الدرك وما بعده ان يكون بعد ضمان الثمن ان كان المبتدرك به هو الثمن وبعد ضمان المبيع ان كان
المبتدرك به هو المبيع فلا يصح الضمان به قبل ثبوته وقوله في الجاوي يحن ثابت يعرف من له كالدرك
بعد ضمان الثمن والردة والعيب والفساد ونقص الفتحة وبثملها ضمان الدرك فيه امور **جدا**
قوله بحق ثابت والحق يشمل الدين والعين ومكان الدين ملحق بباب الكفالة لا يضمن ان تلفت على
الاصح بخلاف ضمان الدين الثاني قوله كالدرك قال القنوني اي ضم الضمان بحق ثابت كما في الدرك
وان لم يكن بحق ثابت انتهى وليس كذلك فان الدرك ضمان بحق ثابت لانه اذا خرج المسيح مستحقا بان
العبد باطلا للثمن حق ثابت للمضمون له من حين ضمن وانما جهل كونه حقا ثابتا عند الضمان والجمل
به لا يخرج عن كونه حقا ثابتا لانه لا يصح ضمانه قبل قبض الثمن وانما عدل ما جيل الجاوي في قوله
حق ثابت ليشمل ضمان الدرك لانه اذا استحق المبيع فالثمن عن المبتدرك لا يضمن قوله حقا ثابت
وكذلك ضمان العيب والردة لان المضمون له مستحق لسلطنة الرد من حين الضمان والردة ترتب
عليه استحقاق الثمن فتصح ضمان ته الاثره لو ضمن درك العيب والمبيع تسليم ثم حدث قبل القبض
لزم الضامن بعده وان لزم البايع لانه لا يمكن حقا ثابتا عند الضمان الثالث انه قدّم قوله
بعد قبض الثمن على الردة والعيب والفساد ونقص الفتحة فانه لا يشترط ان يجري في هذه
بعد قبض الثمن ولا فرق في ذلك كله لان العبد مستحق له بالثمن في جميع الصور **الاربع** قوله
ويشملها ضمان الدرك قال ابن الجاوي هذا وجه مرجح فان الواضي قال في الشرح المتعذر والافق
عدم اندراج هذه الصورة في ضمان الدرك ولم يترج شيئا في الكبير قلت ومقتضى كلام الزم اشراط
التفريع **وقوله** وكفالة مبدن من لا يبي جصون ولو ميتا ولا ينش وكفالة ممتكرا لا مكاتب **اي**
اي وجه الكفالة بدين من يستحق الايدي جصون عند الاستبعاد الى مجلتي الحكم اما من عليه جهل الله
فصح الكفالة به لان جفوق الله تنبئ على المشاهدة وسوا استحق جصون لما ل عليه او قضا قر او حقة
ولو ما لا مكفول بدينه وكفاليه ابتداء وطول بخصون ليقوم على شخصه شهادة لزمه ما لم يدين في
دين لم ينش ومن ادعى عليه حتى فسك فتحت الكفالة بدينه وكذا اذا انكر على الاصح لان جصون مستحق
لشراء المبيد ونحوه ولان معظم الكفالات تقع قبل ثبوت الحق عند الحاكم وتصح الكفالة بدين
الكفيل لان جصون مستحق ولا تصح الكفالة بدين المكاتب لاجل المكاتبه لانه غير لازم **وقوله** او
جزء من لا يبقى دونه ان رضي **اي** وتصح الكفالة بدين من عليه الحق وكذا الجزء لا يبقى دونه كالمروح والنفس
والراس وكنشته او ربه اما اذا كفلا ما يبقى دونه كيد او رجله لم يصح ولا تصح الكفالة بجزء الميت
وتصح بدين الحي والميت فقد يشترط اجزاء ما ل مقام الشهادة على صورتها وفيما اذا تلفت المتبقي وفيما
اذا حمل الشهادة على الميت من لا يعرف اسمه فيطالب الولي والوارث باجزاء **وقوله** وبدين مضمونه
اي وتصح الكفالة بالاعيان المضمونه كالمغضوب والمستعان والمأخوذ على وجه التسليم فان هذه
تصح الكفالة باجزاء فان تلفت فكما لومات المكفولة فلا يجب الغرم على الصبي وقوله في الجاوي
وبدين لزم مونه زيدا لان ما يلزم زيدا اذ لم يكن لزمه مونه كالدرك لا تصح الكفالة به فانها لا تحل
ان كفالة العيين انما تصح اذا كانت مضمونه في يد من اي في يد ابي كان لزمه مونه انتهى وهذا الشرط الثاني

العين

كذلك

ما لا بد

والصالح

انما لا يضمن له جزا الجوار
الاسلام في المصنفات
منه ضمانا فسمى المصنف
بما لا يضمن له جزا الجوار
منه ضمانا فسمى المصنف
بما لا يضمن له جزا الجوار

تفسير بان يترى عن جملتها او ما
منه وظلت له تسعة على جملتها
انما يشترط ان يكون الدين قايما
فانما لا يصح ضمانه

لا يعرف لغيب بل اقتصر على ان يكون مضمون فقط وانما قال يلزم مضمونه وما لم يقل يلزم
وذلك لان الوديعه يجب ردها لا مضمونها بل المكنين فان زاد الاختار منها وما في معناها لا لا
الكفالة بها **وقوله** ويرى باحضار ولو لو ارتد وجب رد ما جابيل حيث شرط والا تحت كفل
اي ويرى الكفيل باحضار المكفول به اليه او الى وارثه ان مات وجب احضار الى المكان المتروك
جاء الكفالة وان لم يبين مكان حيث كفل فلو اخضع الى مكان اخر جاز قبوله ولا يجب ان كان
له عرض بان كان يجد في المكان المستحق من بيعته عليه وان لم يكن له عرض وجب قبوله وكذلك اذا
اذا حضر المكفول به وسلم نفسه على الكفيل يرى الكفيل وانما يرى يتسلمه او يتسلم المكفول به
نفسه عن الكفيل اذا سلمه وليس هناك جابيل مضمونه من تسليمه فان كان هناك جابيل مضمونه تسليم
كيد غالبه لم يحضر احضار وان حضر اجنب له باذن الكفيل وجب قبوله او يعبر عنه لم يجب فان
قبله يرى **وقوله** فان مات او هرب او مشى فلا عزوم وقتبت ان شرطه اي وان مات المكفول به
ودفن او هرب الى مكان لا يعلمه الكفيل وكذا اذا اشتريه البلدي لم يعلم اين موضعه فقد تعدد
فلا يجوز الكفيل ولا يعزم على التجميع فان شرط الغرم بطلت الكفالة **وقوله** وان ظهر بغيره لم يل
مدة ذهاب وعوده جسر اي وان هرب المكفول بيده او غاب ثم علم في بلد في حد القرب وكذلك في
بعد البعد على الاصح فانما يهل الكفيل مدة ذهابه ومدة هربه عنه فان اخضع فذاك والا حشر
وقوله بضيعة التزام كضمت الترتيب تكفلت بما ذكر على فلان وكفلت بيده وانا بالمال والاحضار
او بيده ككفيل او رعيه ونحوه لا اودي واجتمعه اي وجب ان يكون الضمان بضيعة ملزمة كضمت
ما ذكر على فلان واجضار فلان او بغيره او كفلت به او بغيره او بغيره وكفلت بيده فلان
وانا بيده او بما ذكر وبالعين او باحضارها ككفيل او رعيه او بغيره او بغيره وليس قوله اودي
هذا المالا واحضر هذا الشخص فانما لا كفالة بل وعد لا يلزم **وقوله** في الجاوي بلفظ الالتزام
مخرج به الخط واشارة الاخرى والعامة بنسبته **وقوله** وبطل بشرط براءة اميل وحياز
لمضمون له وتعليق وتاقبت كالابرا لا جابيل احضار علم اي وبطل الضمان اذا شرط فيه براءة
لا جابيل مقتضى العقد وبطل بشرط الحيان للضمان اما للمضمون فلا يصح لانه مقتضى العقد ولو
علقه بزمان كضمت لك اذا جازا من الشهر او بغيره كعقد زرع وكذا اذا شرط كضمت لك
شهر اثم لا ضمان وهو كالابرا فانه لا يقع بشرط حيان ولا تعليق ولا تاقبت وان كفل باحضار الشخص
مرجلا الى اجل معلوم لا يجوز فتح **وقوله** في الجاوي وحياز مقتضاه انه يبطل كل حيان وليس
على اطلاقه بل بشرط الحيان للمضمون له لا يصح كما ذكر في العزوم والروضه وان كان كلام الجاوي هو خلافه
وقوله وطولها وان ابرى اميل يرى كفيل لا يكتسه اي واذا صح الضمان فلمضمون له مطالبه الاصيل
واكفيل واحد فان ابرا الاصيل يرى ككفيل وكفيله لانه اذا سقط الاصيل سقطت فرعته خلاف
نكته لان ابرا الكفيل استقاط للوحيه فقط فلا يسقطها الحق ككفيل لزمه **وقوله** في الجاوي
وان ابرا الاصيل يرى الكفيل لا يكتسه قال الفونزي وابن الجوزي لو قال وان يرى الاصيل لكان احسن
ليشتمل براءة الابرا او الاو او الاغنياء والحواله به وعليه قلت **وقوله** لوقه المصنف ما قاله لوقه في
الخط لان العكس لا يطرد على ما قاله لان الاصيل قد يبرأ براءة الكفيل وكذلك اذا ضمن بغيره اذ لم ادى
بغيره اذنه وكذا اذا ادى باذنه على الاصح والمصنف اكنى بالابرا ليقاس عليه عليه ما يناسبه والله
وانه اعلم **وقوله** وجل على احد ما مونه لا فلسه اي واذا مات الاصيل حل عليه الدين وجب وان مات
الكفيل حل عليه وجب ولا يحمل بالفلن ديون المفلن والفرق ان الجاوي يترقب بالاجل جلا والميت

كامله

وقوله فان ضمن باذن امر الغريم بطلب جفده من تركه او ابراهه اي فان كان الضامن قد
باذن المضمون عنه مولا مات المضمون عنه فان ديونه تخل فله ان يطلب الغريم بطلب
حقه من تركه او ابراهه من الضمان قبل هلاك تركه **وقوله** والاصيل لا يسلم ان طول لا
اليه ولا يجسر بحسبه اي وللضامن بالاذن ان يطلب المضمون عنه بتسليم المالا الى الغريم
ان طال به التسليم واما قبلة فلا وليس له ان يطلبه بالتسليم اليه قبل ان يعزم فان جسر
لم يكن له ان يطلب جسر الاصيل معه لكان اذا عزم فله بحسبه **وقوله** وزجج مؤد باذن وضامن
به وكذا بغيره ان ادى به بشرط اي وزجج بغيره من ادى دين رجل باذنه وان لم يشترط الرجوع
في الاصح وكذا الضامن بالاذن يرجع وان ادى بالاذن في الاصح ولا يرجع ضامن بغير اذن وان ادى
باذن على الاصح الا ان شرط الرجوع فانه يرجع على الاصح وكلام الاصيل شامل لذلك **وقوله**
في **الحاوي** والمودى بالاذن ان اذا المودى بالاذن يرجع سواء كان ضامنا ام لا فغير مسلم لان
التجميع ان الضامن بالاذن لا يرجع وان ادى باذن وان اراد به غير الضامن وقت ان المودى
بالاذن اذا كان ضامنا بالاذن لا يرجع هو ما خذ من قوله وزجج اي الضامن بالاذن فليعلم منه
ان غير لا يرجع قلنا لا بد عليه من ضمن بالاذن وادى باذن بشرط الرجوع فانه يرجع على الاصح **وقوله**
بالاقل من دين وقيمة صالح به لا مبيع اي وحيث قلنا لا يرجع المودى والضامن فيم يرجع ينظر الى
ادى من جسر الدين جرح بغير ما ادى وان ادى من غير حسبه نظرت فان صالح منه على عين فلا يصح
انه يرجع الاقل من الدين وقيمة العين وان باع العين منه بغير الدين ثم قامضه به رجع
بالكل وكذا ان باع العين منه بالذي ضمنه عنه على الاصح **وقوله** في الجاوي وزجج والمودى
بالاذن باقل الدين وقيمة المودى مقتضاه انه يجبر الرجوع بالاقل سواء صالح بالعين او باعها منه
والصحيح انه محض ما اذا صالحه عنه **وقوله** اي ويشرط للرجوع ان يودي بحضور المضمون عنه او بمدة
رجلا مستورا وحلف منكر اشهاد اي ويشرط للرجوع ان يودي بحضور المضمون عنه او بمدة
الغرم المضمون له فان كسبه لم يرجع وان مدته المضمون عنه الا اذا شهد اذ ادى اياه
او شاهد وحلف معه سواء عاش الشاهد او مات ولو كان مستورا فبان فاشقاه الرجوع فله
لانه لا يلزم له بالباطن فهو غير مقتض وان اشهد فاشقاه القول المنكر مع ميمه **وقوله**
وان ضمن بغيره متعين وخلف مثله عن من خلف نفسه اخذ من ورثته متين وجها لثنتين من
ورثته الاصيل حصة عشرة اعلم ان الضامن في المرض اذا ضمن عن رجل ثم مات ثم هلك الرجل
فللعرض مطالبه من شاف فان طالب ورثته الضامن رجوعا على ورثته الاصيل بالكل وان هلك الاصيل
مجهرا فضا في الضامن في تلك ماله لان المرض يجوز عليه من التبرع فيما سوى الثالث والضمان
تبرع وان هلك غير معتز كمنه خلف قبة ثلثي الدين فللغريم ان يطلب ورثته الضامن بجميع
يرجعون في تركه الاصيل ثلثي ماله ويقف عليهم الثلث في ضمان تبرع به الضامن وكذلك يعرفون
اذا لم يمت الاصيل وان كان معتز لانهم يرجعون الى ذمته بالكل ففي مسألة الكتاب في تبرع
وخلف متعين وخلف الاصيل حصة واربعين فاذا اخذ الغريم ثلث ماله من ماله في تركه الاصيل فلا
دون وان اخذ من تركه الضامن اكثر من الثلث لزم الدون لان ما يعزومه ورثته الضامن يرجع اليهم
بعينه لانه يتبرع بالمعزوم ديناهم في تركه الاصيل فيصارون به مع الغريم في تركه الاصيل
فلزم من فكر براءة تركه الضامن ويلزم من زيادته براءة المعزوم ويلزم من زيادته المعزوم
زيادته اي يرجع اليهم فليزقي استخراجا الحجاب فيقول بوجوب تركه الضامن شي ويرجع اليهم

كما اذا كان للضامن على الغريم دين
فله ان يسلمه او يبيع الضامن الغريم
او يسلمه او يبيع الضامن الغريم
او يسلمه او يبيع الضامن الغريم
او يسلمه او يبيع الضامن الغريم

مثل نصفه لان تركه الاصيل نصف تركه الصامن فيبقى لورثته الصامن متعوض الا نصف شي
وهو بعد مثل ما تلف بالصفان والتالف نصف شي ومثله شي فاذا استعوض الا نصف شي بعد
شي فاذا اجبرت وقابلت عدلت متعوض شي ونقصا فيكون الشي متعين وهو الماخوذ فيكون
ديناله ويبقى من تركه الاصيل خمسة عشر ياخذ العزير ويوفيه عليه من ماله خمسة عشر
وقوله او عن من خلف لها احد من ورثته خمسة واربعين وتضاف تركه الاصيل اي وان ضمن
ذلك عن من خلف تركه الصامن وثلاثون فله ان ياخذ تركه الاصيل وثلاث تركه الصامن
فان فعل ذلك فلا بد وولاه ان ياخذ من تركه الصامن كتركته وذا المستلة وطريقته ان يقول
يؤمن ورثته الصامن شي ويرجع الى ورثته مثل ثلثه لا تركه الاصيل ثلث تركه الصامن فيبقى
للورثته متعوض الا لشي شي بقابل مثل الثالث بالصفان وهو ثلث شي مثله شي وثلاث شي فاذا
تستعوض الا لشي شي بقابل شي وثلاث فاذا اجرت وقابلت فان المجوز متعوض والمقابل متعين
فيكون الشي خمسة واربعين وذلك ما اخبر به المال فان دين الورثه الصامن على الاصيل وبقي
لرث الماله عليه خمسة واربعين ايضا فان يكون في تركته من ورثته فيجعل بينهما منصفه
وقوله وان اخذ تركه الاصيل اخذ تركه الصامن بشرط ان يتركها او لا من انه بالخيار
بينهما والقدر الذي يصل اليه واجد في الحالين **وقوله** **باب** الاصل
شركة اهل توكيل وتوكل في مشتركة لا تتميز وان تفاضل او جهل لا وقت قسمة باذن التصرف
لا يجوز اشتراك اي تضع الشركة بين اثنين فتعابدا ولو متسلما او دميما وان كرهت شركة الذي
وانما الشرط ان يكون كل منهما اهلا للتوكيل والتوكل لان كل منهما وكيل للآخر في نصيبه موكل
له في نصيب نفسه ولا يقع عقده الا والمالان او الاموال المختلطة فان عقدت ثم خلط المالكين
ولو في المجلس لم يقع ويشترط في الخلط ان لا يتميز مال عن مال والخلط اما بان يترناه متساغا او يبيع
نصف عزمه بنصف عزم صاحبه او يخلط مال صاحبه المثل بمثل خلط لا يتميز معه فانه يميز
ولو جسر كالمختلطة ايضا بالجهل لم يقع وتصح الشركة سواء استوى المالان او تفاضلا ويكفي
الرجوع على فدية المالكين ولا يشترط العلم بقدر النصيب حاله الشركة بل لو رثا مالا ولم يعلم
كل منهما بقدر نصيبه وعقد الشركة صح لان العلم بذلك ممكن عند الحاجة اليه لقسمة ربح
ونحو او الاصل ولو خلطوا وكل لا يعرف قدر ماله ولا يمكن معرفته لم يقع الشركة لعدم العلم
ولا يبيع الشركة من متبعة تدل على الاذن في التصرف لتصرف كل في نصيب صاحبه كالتجوز في
فلو اقتصر على قولها اشتركا لم يكن ذنا في التصرف على الاصح وان اذن احد بها لصاحبه دون الآخر
تصرف المادون له في الجميع والآخر في نصيب نفسه فقط فان شرط مبعده لم يقع الشرط لقسمة
البحر عليه في ماله **وقوله** في الحاوي او جهل وكل وكيل الملق الصفة مع الجهالة ولم يقيد بحالة
العقد كما قيد في العزير والروضة وكما هو مقتضى المذهب فانه لو خلط بينه وبين صاحبه مثلا
وكل لا يعرف قدر ربه ولا يمكن التوصل الى معرفته فيما بعد فالشركة فاسدة وان نفذ التصرف
بالاذن **وقوله** وكل وكيل ورجع وحسن حجة قيمة ماله فان شرط تفاوت فسد فلكل
اجزله للاخر لا يرد بلا طمع اي وكل واحد من الشركاء وكيل وله حكم الوكيل فلا يبيع بنصيبه
ولا يدون من المثل ولا يشارك في الشركة الا باذن في الجميع كالوكيل ويورع الرجوع على المالكين بنصيبه
قيمة ماله كما اذا خلط اربابا رتب ولكن قيمة رجل واحد بها جزيمان والاخر جزء فان الرجوع يكون
بينهما اذ لا تعلقا لجيد الثلثان فان شرط ان يكونا من الرجوع اكثر من نسبة حصته فسد

في
ع
ورثته
القائمت

الشركة

الشركة وحكمها اذا فسدت هذه الجهة او غير لما ان يصح تصرفهما بالاذن فيه ونقص الرجوع على قدر
المالكين لكن يرجع كل منهما على صاحبه باجره ما على ماله فان تساوى في المال والرجوع وقع النقص
وان وقع التفاوت في العمل مع تساوي المالكين فكان على اجدد ما يتساوى والاخر ما به فان
كان على من شرط له الريا اكثر فنصف غله لنفسه ونصفه لصاحبه ولصاحبه مائة وقد
عمل له بخمسين فيقع النقص ويبقى له خمسون يرجع باجره ما على صاحبه وان كان على صاحبه الزم يرجع
شي على الاصح وعلى هذا لو كان مال اجدد اكثر وعمله اكثر من حصته وهو المشرط له الزيادة فانقص
مقابل على صاحبه ورجح بالزيادة من اجره المثل والافلا **وقوله** وصديق في اشتراكه خمسة عشر
لا قسمة اي واذا اشترى اجدد لشركتي عينا وقال لم اشترى بالشركة بل لنفستي خاصة فالقول
قوله يمينه وكذا ان قال خسرته فيما اشترته للشركة صدق يمينه وان ادعى الخلف واستدعى
الى جهة خفية فكذلك وان استدعى الى متب طاهر كالحريق ثبت بالحريق وان كان في يده مال
فقال انقسمناه وهذا نصيب من المشترك وقال الاخر لم قسم بعه فالقول قول متكرر المقسمه وجعل
بينهما **وقوله** وبفتح اجدد بها بغزلا وبغزله المعزول اي اذا قال اجدد ما قسمت الشركة ارتفع
العقد واذا ارتفع العقد انجز جميعا بخلا وما اذا قال اجدد ما لاخر غير ذلك فان الشركة باقية
فلم يغزلا المعزول **وقوله** ولما بيع مال ببعض ربح اجز مثل اي واذا شرط رجل لمن يبيع له
بماله حرام الرجوع لم يصح فان باع بفتح البيع للاذن وجعله اجره المثل واشتار بهذا الى شركة الرجوع
في قول بعضهم وهو ان يبيع الوجه مال الخامل بخمسة ارباح او يشترى للمالك الخامل بخمسة ارباح
فانه يرجع الى اجره المثل والصح ان شركة الرجوع غير ماذ كره وان يشترى لوجه اثنان
فيما يشترى كل في ذمته وبيع والرجوع بينهما وبما باطلة ايضا واعلم ان الشركة اربعة انواع
شركة العنان وهي المتراد بقوله انما تصح شركة اهل توكيل وتوكل الى اخره سميت بذلك تشبيها
للمشركين في حق الفتح والتصرف والرجوع وسائر احكامها باستوائهم في عنان البداية وقيل غير
ذلك وشركة العنان هي التي تصح دون سائر انواع وقد اشار الى شركة الرجوع ماذ كرهناه
ولم يفرق لشركة الايمان والمفاوضة فشركة الايمان ان يشترى اهل الجرف على ان ما يكسبون
بينهم ما يتساوا ويتفاوت وبما باطلة وان اكتسب شيئا وانفرد كل بعمله فهو وان اشترى
في عمله قسم بينهما على قدر اجره المثل وشركة المفاوضة ان يشترى كل على ان ما جعل بينهما من غم
وغيرهما فيه سواء قال المشافعي اعترف شيئا في الدنيا باطلا ان لم يكن شركة المفاوضة باطلة
لما فيها من كثر العزير **وقوله** **باب** حجة وكسالة في قابلية
من عقد وفتح متراج وقصر حق وعقاب ونقص لغاي وفي مثل ذلك مباح وخسومة اثنان جدد لله
بقاى الاضمان ولا في مباح واقراذ ويصير به مقرا اي ولا تصح الوكالة فيما لا يقبل النيابة
فان قبلها تحت لان النبي صلى الله عليه وسلم وكل في شرائه وفي عقد كالحاج ام حنيفة فقوله النيابة
مؤثر كما الاول وذلك في انواع البيع من السلم والتولية وغيرها وكما لزم من الهبة
والصلح والضمان وسائر المعاملات وكذا لا بداع والوصية والنكاح والخلع والطلاق والرجعة
وتقسيم المطلقه والعق والكتابة وكذا الفسخ والاقالة واستثنى من الفسخ ما كان منها على الغرر
ثبت فيه وتكفي الطواف بغيره وفي تقرير الزكوة والكفارات والصدقات الحقا لها بالتصرف في
المال ودفع الاخيرة والهدي لا سعيته صلى الله عليه وسلم وصح في قبض الحق من الايمان والبر

واذا وكله في القضاة ان يعرضوا لقصاص ووجوب لدية يكون البعوض فاستد وان لم يستد
فما استد اخره كخبر او بدنه او بالدية لم يقع على الاصح لعدم الامتناع وقوله في الجاوي
والصالح على اليد عن خزان فعل صحيح العبرة على خبر تركه يوم تحصيل البطلان با اذا خالف
في الفاسد بفاسد اخر وليس كذلك لو صالح في هذه الموقر على الدية فهو كما لو صالح على خبر
ولا صح فيهما البطلان **وقوله** ولما توكيل في تصرف فاستد اي اذا وكله ان يتصرف تصرفا فاستد
لم يملك التجميع ولا الفاسد بخلاف ما اذا استدت الوكالة بتصرف ذلك كعقله بشرط ونحوه فان لم يستد
وينفذ التصرف وهذا معنى قوله في الجاوي ونفسه بالتصرف الفاسد بخلافه لم يتعلق بالوكالة
وان كان متينا الى الفهم انه متعلق بقوله وتنفذ **وقوله** وسبع جرد لموكله فاذا قال بعث موكله هذا
الجيد فقال قبله له فهو باطل لعدم المحاط بهما والمعتد احكام في المجلس وغيره متعلق بالعائد
كالخيار والتسليم والقبض فلا بد من موجب العقد بخلاف الكراج فانه لا يحد فيه متعلق بالوكيل
بالايضاح لان اسمها الموكل لتفويض الشهادة المشروطة في العقد عليه وان استد الموكل بالبيع على صفة
فمعتد فلا يمانه فان بيع بذهب فبفضة او عكسه لغا العقد وكذا اذا حلف في الشرا بان
قال اشتري عبدا جشيا فاشترى بوبيا او شرط الحيا للبايع لا اذن ونحوه فانك تنظر ان عقد بيع
مال الموكل بطل كما اذا قال بيع الجيد فباعي الجارية وان اشتراه في الدمة وقع للموكل شيئا موكله
ام لا ولو قال اشتري في الدمة ما انقدا مال فيه فاشترى بعبدي ماله لم يقع لانه عقد بيع ماله على
غير الوصف ولو اشتراه في الدمة كما استد سلم المالك من نفسه وقع للموكل ولم يرجع عليه لانه قضيه
بغير اذنه **وقوله** وتعلق حكم عقد بوكيله وطولها بالدين كجامل ورب مال اي واجبا عقدا
البيع والشرا ونحوه يتعلق بالوكيل فيعتبر بربه ويلزم بمقتضى المجلس ولا يعتبر بربه
الموكل ولا مقابلة المجلسان حضر وكذلك في تقاضي الربوي وقض رأس مال السلم في المجلس فلا حاد
الموكل العقد قبل التفريق كان للموكل كسيلة فتحه نقله في العزير والروضة عن التهمة واما التمن
فيطالبان جميعا الوكيل والموكل وكذا العامل ورب المال واما المالك فيخضع للموكل ولا يدخل ولا ي
ملك الوكيل على الاصح لانه لو دخل لعقد عليه ابره **وقوله** وينفرد بعقد واحد وحجبه بلاعزير وروا
اهليته كما عاينه وزوال ملكه او منقعه اي وينفرد بالوكيل بعقد واحد وهو ما نفسه او الموكل
لان العقد جائز بين اثنين جميعا وبوحد من هذا الاطلاق انه ينفرد وان لم يعلم وهو الاظهر من القولين
كالوزالت اهليته فانه ينفرد ووكيله وان لم يعلم واما عدم انفصال القاض قبل بلوغ الخبر اليه فلما
يترتب على كل من المصالح الكليه وينفرد ايضا بحد واحد منهما للموكل لانه من غير عذر بان يحد وهو عالم
غير محتاج الى الحد اما اذا حدد ناسيا او قبل العلم بالنسبة او بعد كنهه خاف ضرا ونحوه لم ينفرد
وكذلك اجن اجده او اعطى عليه انفرد الا اذا اعطى على موكل في الرمي فانه لا ينفرد ووكيله في الاصح وقد
سبق ذلك في الحج وينفرد الوكيل بالحد عليه لنفسه او لنفس باشر قاقه وينفرد بوزال المالك فيما وكل
فيه بان باعه الموكل واعتقه او باعه الوكيل عاده اليه بعينه ونحوه لم يملك بيعه ثانيا على الاصح وكذا
بزوال منقعه بان اجن او راجع الجارية ولا يخفى ان الرمي كروا للملك لا مستناع تصرف المالك فيه **وقوله**
في الجاوي وينفرد بعقد واحد وحجبه بالعلم بالانفرد وزوال اهلية واحد كالاعطى وزوال الملك وروا
الوكيل فيه امر **اجد** قوله وزوال اهليته واحد كما لمصرح بان التفسير في قوله وحجبه عاين
الى الوكيل خاصته والحج من كل منها بلاعزير عذر وكان الصواب ان يقول وحجبه وزوال اهليته **وقوله**
انه اقتصر على زوال الملك فيما وكل فيه فاقوم انه لو اجن او راجع الجارية لم ينفرد وليس كذلك كما هو
في العزير والروضة الثالث قوله وزوال الوكيل قد سبق قوله وعذر واحد وهو داخل فيه فان قوله ترتيب

فيه في كل ما اشترى بغير اذنه او بغير موكله

الوكالة كقولها فتحت **وقوله** لا يتعد ومنه لا يبعد بيع واقباط ولا التمن وعاد ان عاذ
اي ولا ينزل بالتعدي فيها وكل فيه كنهه يصير ماله فان باعه بالوكالة واقضه بركي
التمن وكان التمن في بيع امانه وتكران عاده اليه المبيع بفتح ونحوه عاده التمن وقوله في
الجاوي ومنه لا يتعد ولا ان باع وتسلم مقتضاه انه انما يضمنه اذا لم يبيع ويبيع فان باع وتسلم بان
ان التمن وليس كذلك بل يكرر ضامنا ثم ينقطع عنه الضمان بالبيع ويلزمه الاجرة للمدعي الماسية
وقوله وحلف في اذن وصفته وتصرف وكيله وقبض من مبيع ما سلم او سلم بحق اي اذا اختلفا
فقال مدعي الوكالة اذنت لي في بيع الثوب وقال المالك اذنت لك فالقول قوله مع مبيته وكذلك
القول قوله في صفة الاذن كان قال اذنت لي في البيع موحلا فقال اذنت لك في الاجل واذنت
لي في البيع بعشرين او في بيعه كله فالقول قولنا في لان الاصل عدم ما ادعاه وكذلك اذا اختلفا
في التصرف وقال تصرف فقال المالك لم تصرف بعد فالقول قول المالك وان كان قبل العزل
على المذهب لان الاصل عدم تصرفه وان اختلفا فقال الوكيل قمت التمن وتلف في يدي وقال المالك
لم تفعله بعد فان كان المبيع باقيا في يدي فالقول قول المالك على الاصح لان الاصل انه لم يفت
التمن وان كان بعد قبض المبيع فالقول قول الوكيل على الاصح لانه امين وتسلم المبيع قبل قبض التمن
تفتير وخيانته فلا يصدق عليه بذلك فم ان كان قد اذنت له في تسليم المبيع قبل قبض التمن او في البيع
بموجب او لم ياذن له وكان في التناجل مصلحة لم يكن خائبا ولا مقتضرا بالتسليم اليه فيكون الاصح
ان القول قول المالك فقوله في الاثر شاد او سلم بحق يشمل ذلك كله **وقوله** في الجاوي وقبض
التمن قبل تسليم مقتضاه انه بعد التسليم لا يقبل قول المالك مطلقا وليس كذلك بل اذا كان التسليم
باذنه قبل قوله ولد المطالبة لما بينا **وقوله** وان اشترى له جارية خلف لغيره خالفه والبايع مقر
بالمال لموكله فلا شرا او منكره وقعت للموكل ان كذب وعقد في الدمة والا وقعت له ظاهرا وله بيعها
ليستوفي ان لم يبعه الموكل ولو بان كنت اذنت فقد بعثتها والبايع ان كذبه والشرا بالعين اي
واذا وكله في شرا جارية بعشرين دينار مثلا وكان البايع معتزفا بانه وكيل له والماله
فانكر الموكل الاذن بذلك وحلف ما اذنت لك لا بعشرين فلا شرا لان الموكل انكر الاذن الذي دفع
الشرا وان انكر البايع وكالنه نظرت فان كان الوكيل كذبا وكان التمن في ذمته فان الجارية يقع
له ظاهرا وباطنا لانه كلف لموكل فوقع العقد له وان كان ما دقالم بجل له وطها لكن يبيع باليستوي
لان الموكل ظلمه باخذ الماله منه وقبضه بما له فله بيعها للاستيفامنه وان كان الشرا بالعين وهو
كاذب لم يكن له بيعها لانه ملك للبايع فكيف يشتريها من الموكل لصرا البايع ظلمه باخذ التمن فان
باع الماله والا فله بيعها **وقوله** في الجاوي فان اشترى جارية بعشرين وحلف انه لم ياذن فيه
واعترف البايع بوكالته اذ دفع الشرا وان انكر فيقول للموكل بعثك بعشرين وان اذنت فقد بعثك
صح ولا فلا بجل له وله بيعها فيه امر **اجد** اذ جرم على الوكيل وطها مطلقا وقد ذكرنا انها
بجل له في حالة وهي اذا كان كذبا والشرا في ذمته لما بينا **وقوله** في ان يجوز له شراها
من الموكل مطلقا وكذا يجوز حيث يكون كذبا والشرا بالعين لما بينا انها تنكر ملكا للبايع **وقوله**
ولغيره مضيق في اد اجسرتا شهاد ولا ثبات وكيل لا وارث ومجان ان صدق اي من كان كاذبا
مال لغيره فلا يخلو اما ان يكسر مضيقا في الرد ولا فان كان مضيقا كالوديع والوكيل فليس له
جسر الماله من ائتمه طلبا للاشهاد عليه على الاصح لانه يصدق في الرد وان كان لا يصدق
كالوصي والغائب والمستعير والمستأجر فله حبسه وكذا الموقوف في التسليم الى وكيل المالك لانه

بالحجر

المفلس يبيع الاعيان وكذا الاعشى وان كان ليس لها انشاء وينفذ اقرار المحض بالرق وان كان
يقدر على انشاؤه وينفذ اقرار الوارث بالدين على مورثه وان كان لا يملك انشاءه عليه وقوله
في الجاوي ونفذ ما يمكنه انشاء من الميراث ولو للوارث لان قال وعبث منه في النسخة ومن الميراث
بالنكاح لا غير الجاوي انتهى فخصر نفوذ الاقرار فيما يمكن انشاءه وفي الميراث ومن الميراث بالنكاح
فيزد عليه ما لا يحل احدها اذا قال الوكيل بعت من زيدا كذا اذ قال لم يبع بعد فانه لا يقبل
اقرار الوكيل على الاصح مع قدرته على الانشاء **قوله** انشاءه اذا قال اشترى بيت كذا امزني وكذا الموكل
وقد سئل الوكيل ولا يرد بها ان على الاقرار لانه قال ونفذ من مالك ما له انشاءه والوكيل
غير مالك لانه اقرار المفلس ببيع الاعيان فانه ينفذ ولا يمكنه الانشاء **قوله** اربعة اقرار
الاعشى بالبيع **قوله** اقرار الوارث بالدين على مورثه **قوله** اقرار المحض بالرق **قوله** هذه
المنها لا ترد على الاقرار لانه نفي على ما يحل الحد واستثنى الجاوي اقرار الميراث بالهبة للمورث
في النسخة وقضى بانه لا يصح والراجح في الروضة النسخة **قوله** ومن عبيد على سيده مخرج مال الى
لحاقه وقضى اي ينفذ اقرار العبد على نفسه بما يوجب له عليه وكذا قضا وان امزني بالسيده لانه
غيره فيه بما يوجب له من الضر ولا ينفذ على السيد بما يوجب عليه مالا لا يدين مخرج بانه دين حاق
واقربه جاله الا ان فيه ما يوجب له سجنه وكما في ب وان اقر بدين ولم يصرح بان سجنه الحاق
او صرح به لكن بعد الجحج عليه لم يلزم السيد اقراره ونفي بدينه **قوله** في الجاوي والعبد يدين
مطلقا وجانية للمال فيه امزنا **قوله** اقراره بالدين مطلقا فاهم انه لا يصح اقراره بدين مالا
ولم يرد ذلك وانما اذا اذ ان لا يقبل اقراره بدين غير دين الحاق فلو قال يدين مطلقا لكان اقرب فانه
وان كان لا يفهم باي شيء يقدر فهو يفهم من باب العبد الماذون له **قوله** اقراره بدينه لا ينفذ اقراره
وهو ينفذ في دمه لكن لا ينفذ في حق السيد **قوله** واقراره بدينه ووارثه كعبته وقدمه معين
اي ويستوي اقراره واقراره بدينه على الاصح واقراره في الميراث كقراره في النسخة فاذا اقر محض
لزيم فرضه فاقرب لغيره وتم مات فاقرب ووارثه لم يكره ما وافى الميراث سواء على الاصح بغير اقراره بالعين
ولو ان الوارث مقدم مقدم على الاقرار بالدين ولو في النسخة **قوله** وجبر نفسه ماله لا يجوز لكل
منها الف ونصف مالاخر اذ لكل الفان او وثلاث مالاخر فلكل الف ونصف او الا نصف ما
للاخر فلكل الف الا ثلثه والثلث مالاخر فلكل الف الا ربعه او وثلاث مالاخر فلكل ثلثه الا ربع
او قال لزيد الف الا نصف ماله لغيره ولغيره الف الا ثلث ماله لزيد ثلثه اجماعا لثلاث الف ولغيره اربعة
اخماسه او قال لزيد الف ونصف ماله لغيره ولغيره الف وثلاث ماله لزيد فلزيد الف واربعة اخماسه
ولغيره الف وثلاث اخماسه **قوله** اي واذا قال له على شيء او مال وجوع صح اقراره وامرناه بتفسيخ فان
امتنع جسي ولو اقر باله يعرف بدينه لكن يعرف بعد الجحج لم يجز بل يجز عن تفسيخه فاذا
قال له على وزن هذه النسخة او مثل ما باع به فلان فرضه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه بدينه
ولزمه مثله وان قال لكل منكم على الف ونصف مالاخر فليس هذا مبهما ويلزمه الفان وطريق
استخواجه ان يعرف او لا مرات الكسور وفي العشر وفوقه التسع ثم الثمن ثم السبعة ثم السبعين ثم
الخمس ثم الربع ثم الثلث ثم النصف ثم الكل ثم ينظر الى عدد الكسور المعطوف وترتقى الى المرتبة
التي فوقها كذا الكسور المعطوف فان قال كسرا واحدا ارتقى مرتبة واحدة او كسرين ارتقى مرتبتين
وعلى هذا فاذا ارتقى بعدد الكسور احدا انتهى اليه ان تقا من مراتب الكسور او غيرهما فزيد على
ذلك العبد بعدد ذلك الكسور المعين وهو لا ف في مسئلتنا وكسرها زيادة بعدد ذلك الكسور فان

كان الكسور واجدا ردت ما انتهى اليه الا بقا من وان كان اكثر فزيد به ففي قوله
لكل منكم على الف ونصف مالاخر لما كان الكسور المعطوف وهو النصف واحد ارتقى الى
ما فوقه مرتبة واحدة فصار ثلث الف المعين في نفسه الى المعين مرة واحدة فيكون
لكل الفان ولا يشك ان اذا كان لكل الفان كان لكل الف ونصف مالاخر وفي قوله ولك
مالاخر يرتقى الى ما فوق الثلث مرتبة واحدة وهو النصف ويزيد مرة واحدة على المعين الذي
هو الف والمرة ختمية فيصير لكل الف وختمية ويصدق عليه ان لكل واحد الفان وان ما
للاخر وما في الاستثناء فيكون النزول عوضا لارتفاع النقص عوضا لزيادة ففي قوله لكل الف
النصف مالاخر يرتقى الى النصف الى الثلث ثم ينقص الثلث من الف فثلاثة اقسام من الف فيبقى
الف وهو المقزبة لكل واحد ويصدق عليه ان لكل الفان الا النصف مالاخر وفي قوله لكل
منها الف الا ثلث مالاخر يرتقى الى الثلث الى الربع ثم ينقص الربع من الف فيكون الباقي ثلثه
اذ باع الف وهو المقزبة ويصدق عليه ان لكل الفان الا ثلث مالاخر وفي قوله لكل الف
وثلاث مالاخر يرتقى الى ما فوق الثلث مرتين لان عدد الكسور اثنان وما فوق الثلث مرتين
هو المثل لانه يرتقى الى النصف ثم الى المثل ويرتد المثل على الف مرتين فيكون لكل ثلثه
الف فيصدق عليه ان لكل منها الفان وثلاث مالاخر ولولا ان ثلث مالاخر لكانت لغيره الثلث
مرتبتين وما تحت الثلث مرتبتين هو الخمس وينقص الخمس من الف مرتين فيصير لكل ثلثه
اخماس الف وهو مستمايه وعلى هذا القياس تاير الصدوق التي يتفق فيها الكسور او الكسور
والمفدران او المقادير كالف والنصف والثلث والثلث والالف والالف وكذلك في ذلك
استخراج ذلك طريق اخر بغير متفق لكسور ومختلفها بشرط اتفاق المقادير في اختلاف
فيها الكسور كالمسئلة الاخيرة في الكتاب والبل ان يضرب مخرج اجد الكسور في مخرج
الاخر فاجعل اسقط منه اجماعا من ضرب اجد الكسور في عدد الاخر وحفظ الباقي بعد
الاستقاط وهو خمسة في مسئلتنا ثم تعود الى النسبة فزيد عليها الكل كسرا كسرا مثله منها
ان كان الكسور نصفان ردت نصف النسبة عليها وان كان ثلثا ردت ثلثها هذا في العطف وينقص
في الاستثناء ما تربك في العطف ونسبها كما مثل بعد الزيادة او النقصان الى المحفوظ وهو
الباقي من اجماعا من ضرب المخرج في المخرج بعد استقاط اجماعا من ضرب اجد الكسور في عدد الاخر
وتضرب اجماعا بعد الزيادة والنقصان في المقدار المعين ونقسم المبلغ على المحفوظ فلكل واحد
من المقادير ثلثا نسبته في النسبة والخارج من القسمة في القسمة فلو قال لزيد الف ونصف
لغيره ولغيره الف وثلاث ماله لزيد فلزيد الف واربعة اخماس الف وثلاثه اجماعا لثلاث الف
تضرب اجد المخرجين في الاخر فيحصل ستة وتنسب اجماعا من ضرب اجد الكسور في عدد الاخر
وهو واحد سق خمسة وهو المحفوظ وترتد على الستة فصار ثلثه تسعة تنسبها الى خمسة المحفوظ
يكون ثلثها واربعة اخماسها فلزيد الف واربعة اخماس الف ثمانية ثم زيد على الستة ثلثها فيصير
ثمانية وتنسبها الى خمسة فيكون ثلثها واربعة اخماسها وثلثه اجماعا لثلاث الف وثلاثة اخماسها
او تضرب التسعة في الف فيصير تسعة الاف ثم تقسمها على خمسة فيكون الخارج الف واربعة
اخماس الف فلزيد الف واربعة اخماس الف وهي ثمانية او تضرب الثمانية في الف فيكون ثمانية
الف وتضربها على الخارج فيكون الخارج الف وثلثه اجماعا لثلاث الف وثلاثة اخماس الف وهي
ثمانية وفي قوله لزيد الف الا نصف ماله لغيره ولغيره الف الا ثلث ماله لزيد ثلثه اجماعا لثلاث الف وثلاثة اخماسها

للمسئورين

لا نك نضرب اجدا المخرجين في الاخر ونضرب من الجاصل واجدا بقى المحفوظ خمسة كما ذكرنا
ونقص من الستة نصف ما بقى ثلثه تنسبها الى الخمسة المحفوظة تكون ثلثها خاسها فلنبدل
اخاسها لوف وهي شمانية ثم نقص من الستة ثلثها بقى اربعة تنسبها الى الخمسة يكون اربعة
اخاسها فلنوزع اربعة اخاسها لوف وهي ثمانية او نضرب الثلثة في الالف بصير ثلثه الالف ونقسمها
على الخمسة يكون الخارج ثلثه اخاسها لوف فلنبدل ثلثه اخاسها لوف وهي ثمانية او نضرب الاربعة
في الالف فنضرب اربعة الالف فنقسمها على الخمسة فيكون الخارج اربعة اخاسها لوف فلنوزع اربعة
اخاسها لوف **قوله** او قال لنزول لفظ لا من ماله عز وجل والالف الالف ماله عز وجل فلنبدل ثمانية
ولنوزع الالف وثمانية **قوله** اعلم ان طريق معرفة ذلك ان تجعل ماله عز وجل شيئا فيكون له عز والالف لا
نصف شي فنقص من الالف شي الالف الذي هو لزيد وذلك ما بين وخمسون فيكون الالف
من شي فيكون لزيد سبعة وخمسون ونصف شي فيجعل شي سبعة وخمسون فيكون الالف ثمانية
شي ونقص من شي فيجعل نصف من شي سبعة وخمسون فيكون الالف ثمانية فلنبدل ثمانية ولنوزع الالف
الالف ماله عز وجل فلنوزع الالف وثمانية **قوله** وقيل في شي وكذا نفس بجبة ونفس بعتي ونفس
في عتبه لا زديت سلام وعيان **قوله** اذا قال له شي اوله على كذا فستخرج بية بزا ونفس
بقسنا كلك صيد جازلا بها وان لم يخرج معها فاجبة مملوكه بطلت علمها اسم الشئ والجعل لمقتاله
فيه حق الاختصاص ما اذا قال عتبه شيئا او كذا فانه يقبل فستخرج بية ونفس وان لم يقسنا فستخرج
ونفس وكلها ينفج لانه باخذ فترايها ما ماله ولا يقبل فستخرج للشي وكذا اذا اقترها بزا سلام
والعبادة لانه مستبعد ان يبعد هذا لزم **قوله** وفي مال وما عظيم او لثرا واكثر من
مال زيد بمثل وام ولد لا يجسر ومثل ماله زيد بمثل **قوله** اي ويقل فستخرج قوله على مال اوله على مال
عظيم او لثرا واكثر من مال فلان بمثل وان قل كفلش ويجعل قوله عظيم انه ازاد عظيم خلقه لكفر
متخله وكذا اكثر من مال فلان بجلة وان فستخرج بام ولد قبل ولو فسن يوقف خرج على ان الملك
في الموقوف فلا يقبل ولو قوت عليه فيقبل ولا يقبل فستخرج بية ونفس وان اقرت لانه لا ينسب مالا
وان قال له على مثل ماله لزمه مثل ماله **قوله** وفي درهم وفي درهم وفي درهم وفي درهم وفي درهم وفي درهم
وكذا باق فقر ومغشوشان ومثل او غل لا يغلو شي **قوله** اي واذا قال على درهم او درهم او درهم وفي درهم وفي درهم
فستخرج درهم الا سلام وهو خمسون شعيرة وخمسة شعيرة من حب الشعيرة المستوطنة في مغشوش
بعد ان قطع من طرفه ما دق وطال قبل فستخرج به وان قال على دينار قبل فستخرج دينارا الا سلام
وهو ثمانون شعيرة فكل شعيرة درهم شعيرة دينار ويقبل الالف فستخرج درهم لاقول ومغشوش
في الدرهم الا سلامي وان مثل بالصفة كدرهم طبري وهو ثلث درهم اسلامي او كدرهم كامل وهو
المغشوش الثلث وكذا ان كان عرف لبلد الدرهم الناقص والمغشوش واطلق فانه بجمله
ولا يقبل فستخرج الدرهم بالفلوس بخلاف ما اذا وصل وليس المراد بالفلوس التي ينسب اليه الدرهم الذي
بالواجب منها وانما المراد ما سمي درهم من الفلوس وذلك ان عبد من الفلوس يسمى درهم في بعض البلاد
ويتعالمون بها بمائة درهم بالدرهم **قوله** في الجاهلي وفي درهم وفي درهم وفي درهم وفي درهم وفي درهم وفي درهم
وخمسة ودينار ثنتين وسبعين بالناقص والمغشوشان ومثل او غل لا يغلو شي **قوله** صا حلة لعلقة
خمسين شعيرة عطف بيان للدرهم **قوله** القنوي اي وقيل في درهم فستخرج بية ونفس شعيرة
وكلاهما مشكل اما الاول فلانه اذا كان عطف بيان لزم ان يكون من كلام المقر او اذا كان
من كلامه لم يجز فستخرج بالناقص لا عتراه بالكمال واما اذا جعلناه فستخرج كما قال القنوي في

جنته لم يأت بالباو اننا ولد فقول عتبه بالناقص من غير حرف العطف بانه وقال
بعضهم ان خمسين شعيرة حال من الدرهم وهو مشكل ايضا لان الحال المتشكلة واللامنة
لا يتطمع مع قوله بالناقص ونجا زيدا الخمسون الشعيرة بخطة بالدرهم الاسلامي **قوله**
والف الجاهلي يارث ورهن ووصية وقرض وشراء عتبه **قوله** اي واذا قال له الف في هذا
العبد وقسنا بانه ارش جانية حياه العبد او يمل بالدين وكذا ان قال له عتبه ليله بالالف
على عمل لا يجر وان قال اشترى عتبه او مسحه ونحو ذلك بالالف وانما اشترى الباقي قبل ايضا
ويقبل فستخرج اذا قال اقر منتيه في عتبه وان قال وصى له الى فلان بالالف من عتبه الذي باع
قبل ثم باع العبد ويعطى المقر له الف من عتبه ولو قال اسلمه من مال لم يقبل منه امتثال لشرط
الموتى ولم يجر من الجاهلي لذكر الوصية والقرض **قوله** وعلى موهل ان وصل ووديعه
والقول قوله في الف وزديع **قوله** وفي قوله عتبه وقول مستقر فستخرج اقر منتيه او بتم بالقرن
وامكن لاني متى بوديعه **قوله** اي واذا قال له على الف ووصفه بانه موهل شهر او سنة قبل ان
وصل وان لم يذكر نسبة فان ذكر نسبة لا يتاحل كالف من هذا ذكر الاجل فان قال له على الف
ثم قال يرو وديعه قبل وان فصل المذهب ولهذا اخذ عن قوله ان وصل وذلك لانه قد يرد بقوله
على حفظه او التمكن منه لان حفظ الوديعة وتكليفها اليها واجب واذا جلت بانه وديعه
فادعيا لهما وزديع بعد الاقرار بالقول قوله مع عتبه لا ان ادعيا لهما وزديع قبل الاقرار
لتكديسه نفسه وكذلك يقبل قوله اذا قال هذه الالف وهذا العبد لك عارية ويكون عارية
ولا يقال ان اول كلامه يقتضي الملك وانه اراد دفع الملك بقوله عارية **قوله** او وجه والمذهب
انه يقبل لان اللام تكون للاختصاص بالملك وغيره فاذا جردت جلت على الملك واذا ذكر من
غيره ما يكفر للاختصاص به جلت عليه وكذا اذا اقرت من مبيع ثم قال ولو من فضلا لم يقبل المبيع
واذا سلمه سلمت فالقول قوله ايضا وكذا المصحح ونحو اذا اقرت مبيعا او شرا او اقرازا بالالف
لا يفهمها وامكن خفاؤه عليه وحلف انه ما فيها قبل فان لم يكن خفاؤه عليه لم يقبل قوله
واذا قال لك في ذمتي الف ثم قال هو وديعه لم يقبل لان العبد لا يملك الذمة بخلاف المقر
له انما هو وديعه **قوله** في الجاهلي وعلى الموهل ان اتصل وضمن عتبه ما سلم فستخرج الالف
وبالعبد في لقتة غير لغني وما تمت فيه امران احدهما قوله وضمن عتبه ما سلم فستخرج الالف
يجوز ان يفسر قوله له على كذا بانه من عتبه ما سلم وليس كذلك فان هذا التفسير لا يقبل نعم
اذا قال له على الف من مبيع ثم قال بعد ذلك ما سلم المبيع فانه يقبل فيه قوله على المدعي
الشاني قوله وبالعبد يوهم ان فستخرج بالموهل متصلا وان المبيع ما سلم يقبل فيه قوله على
المدعي غير مبيع وليس كذلك بل ان صدقه المدعي في المسائل كلها فلا يكلف لعين وان كره
في الجميع فله خليفه **قوله** وقيل فيه كطلاق وعق ويزد استثنائا متصلا فستخرج موقرا ولو من نفي
وعق جيش لا مستغرق ولو بفسخين بلا اخراج ولا يجمع فستخرج له **قوله** اي ويقبل الاستثنائي لانه
اذا كان متصلا بالمستثنى منه فان تحلل كلام احسن وسكون بلول لفا ويشترط ان يقصد
الاستثنائي في حال الاقرار ولو قبل الفراغ من لفظه وقيل لا يفيح الا اذا قصد من اول اللفظ وقبل
عشرة الا حسمه بلزمه شي لان العتق الا حسمه حسمه فكانه قال ليس له على الا عشرة او ليس له على
لعمري عشرة الا حسمه فلو قال ليس له على شي الا حسمه ذكر في العتق والزمنه انه يلزمه حسمه وتبجوا

ويعطى المقر له الف من عتبه ولو قال اسلمه من مال لم يقبل منه امتثال لشرط الموتى ولم يجر من الجاهلي لذكر الوصية والقرض وقوله وعلى موهل ان وصل ووديعه والقول قوله في الف وزديع وقوله وفي قوله عتبه وقول مستقر فستخرج اقر منتيه او بتم بالقرن وامكن لاني متى بوديعه وقوله اي واذا قال له على الف ووصفه بانه موهل شهر او سنة قبل ان وصل وان لم يذكر نسبة فان ذكر نسبة لا يتاحل كالف من هذا ذكر الاجل فان قال له على الف ثم قال يرو وديعه قبل وان فصل المذهب ولهذا اخذ عن قوله ان وصل وذلك لانه قد يرد بقوله على حفظه او التمكن منه لان حفظ الوديعة وتكليفها اليها واجب واذا جلت بانه وديعه فادعيا لهما وزديع بعد الاقرار بالقول قوله مع عتبه لا ان ادعيا لهما وزديع قبل الاقرار لتكديسه نفسه وكذلك يقبل قوله اذا قال هذه الالف وهذا العبد لك عارية ويكون عارية ولا يقال ان اول كلامه يقتضي الملك وانه اراد دفع الملك بقوله عارية وقوله او وجه والمذهب انه يقبل لان اللام تكون للاختصاص بالملك وغيره فاذا جردت جلت على الملك واذا ذكر من غيره ما يكفر للاختصاص به جلت عليه وكذا اذا اقرت من مبيع ثم قال ولو من فضلا لم يقبل المبيع واذا سلمه سلمت فالقول قوله ايضا وكذا المصحح ونحو اذا اقرت مبيعا او شرا او اقرازا بالالف لا يفهمها وامكن خفاؤه عليه وحلف انه ما فيها قبل فان لم يكن خفاؤه عليه لم يقبل قوله واذا قال لك في ذمتي الف ثم قال هو وديعه لم يقبل لان العبد لا يملك الذمة بخلاف المقر له انما هو وديعه وقوله في الجاهلي وعلى الموهل ان اتصل وضمن عتبه ما سلم فستخرج الالف وبالعبد في لقتة غير لغني وما تمت فيه امران احدهما قوله وضمن عتبه ما سلم فستخرج الالف يجوز ان يفسر قوله له على كذا بانه من عتبه ما سلم وليس كذلك فان هذا التفسير لا يقبل نعم اذا قال له على الف من مبيع ثم قال بعد ذلك ما سلم المبيع فانه يقبل فيه قوله على المدعي الشاني قوله وبالعبد يوهم ان فستخرج بالموهل متصلا وان المبيع ما سلم يقبل فيه قوله على المدعي غير مبيع وليس كذلك بل ان صدقه المدعي في المسائل كلها فلا يكلف لعين وان كره في الجميع فله خليفه وقيل فيه كطلاق وعق ويزد استثنائا متصلا فستخرج موقرا ولو من نفي وعق جيش لا مستغرق ولو بفسخين بلا اخراج ولا يجمع فستخرج له اي ويقبل الاستثنائي لانه اذا كان متصلا بالمستثنى منه فان تحلل كلام احسن وسكون بلول لفا ويشترط ان يقصد الاستثنائي في حال الاقرار ولو قبل الفراغ من لفظه وقيل لا يفيح الا اذا قصد من اول اللفظ وقبل عشرة الا حسمه بلزمه شي لان العتق الا حسمه حسمه فكانه قال ليس له على الا عشرة او ليس له على لعمري عشرة الا حسمه فلو قال ليس له على شي الا حسمه ذكر في العتق والزمنه انه يلزمه حسمه وتبجوا

و در هر

[illegible]

انه لا اعتراض فان البدل والنسب ليسا مستغنيين بالاجابة والمستعجزان عن الشارة
لما فيج وهي ايضا كذا الى ما هو كذا هو كذا لو استعزت بحجتي في امر غيرك ليقول ما كذا الى كذا المستعز
قوله مباينة وقد علمت ان المساجح باليسر لم يجرى وقد جرد اعان الوالد من وليه
من الكافز وليس كذلك ما جاز لم يجرى فلو قال غير مجزى لا تفعل الاشكال **الحكم** من قوله
لا التفعل فتنفى كلامه انه لو صح باستعجاء التقد للذين به انه لا يجوز ايضا والاصح كما
في الغرض والروضة القصة السابعة اطلاق تجريم ايجان الامة من غير المجزى والاصح انها اذا
كانت فيجبة المنظر جاز ايجانها وحجة النوى في روابد الروضة واما ابن الرفعة فيقول
مطلبه عن الاستعز من كراهة اعان الجارية لا تجزى **قوله** لا مستعجرا ونقلا لغرضين
وميد الجرح وامر غير شوا لا حتى اعلم ان قوله لا مستعجرا هو ما احتج به بقوله لا تنفع
مملوك وقد بيناه وقوله ونقلا لغرضين هو ما احتج به بقوله فتنفى وقوله وميد الجرح
وامر غير شوا هو ما احتج به بقوله جرد وقد سبق بيان ذلك **قوله** وكذا اعان مساجح
لكافز والابجدية وليد اي ويكره اعان المستعز من الكافز مطلقا وتبيل مجزى وقيل ان كانت
للخدمة جرت وكذا اذا استعجرا الولد والابجدية كراهة اياه واما الترفه فلا يمكن
قوله في الجاوي كراهة الجحش من لفاسق اعلم انه تنفع في ذلك كذا الوجيز قال الرافعي
عند شرح كلامه قوله في الكتاب وكذا في الجارية الجحش من ليس بعدل يشعز جوارا من من
العبد لا كراهة ولفظ الوسيط كالمصرح بذلك لكن المعظم ما تقربوا بالعبد الى في جعله مع العبد
لا يشترطوا معها ان يكون ذا اهل ونقل الرافعي عن الشيخ ان على ان زهر الجارية الجحش من غير مجزى
يجوز الا ان تكون مجزى والمرتب قال الرافعي والمذهب المشهور جواز زهر الجارية مطلقا
ان كانت لا مشتهى فكلا العبد والا فان زهنت من حرم وامرأة فذاك وان زهنت من اجني فان
كانت فقه وعنده زوجة او جارية او نسوة من من الامام بها فلا باس ايضا والافضل
عند مجزى لها او امرأة فقهاء وعبد بالصفات المذكورة في المرتبة فان شرط وضعا عند غير من
ذكرناه فهو شرط فاسد انتهى فخصيصة في الجاوي الكراهة بالفاقد غير مطابق لكلام المعظم
لانه ان اراد الكراهة في العقد المخرج من خلا والشوا على فانه لم يحضر لفاسق بلع ما سوى
المجزى وان اراد ما قاله الاستعجاء فقد جرد والمرتب مطلقا واما اثبات البديلية للملاخنة
وان كان عبدا لا ان كان له اهل ونحو فان كان عبدا لا اهل وافسقا له اهل لم يجز وضعه
فان شرط وضعه عند فهو شرط فاسد ومثله يستدبه العقد وقد ذكر في الاثر شاذ من المسئلة
في المرتبة **قوله** لفظ بدل ولو معلقا ومن طرزا وباحل اعتيد من انا هدية تطوع واعترتك
لتعبر في اجارة فاسدية اي فتح الاعارة بلفظ بدل على الاذن ولو من اجل الطرزين كاعتراك او حذرا
لتنفع به ان شاقبل باللفظ وان شاقب الفعل كالاخذ وكذلك اذا قال اعترني فاعطاه اياه
وهو قرب من الاجابة وكذلك لا يشترط اللفظ في استعمال انا الهدية التي بيعت بها المهدى اذا لم
يكن ثواب فانه ما لم يتنفع بالانها مائة وان استغنى به فان كان الاستغناء المعتاد كاكل الهدية
من ثواب كل من مثله كاجازة وان كان غير المعتاد فقص وان كانت الهدية بشرط ثواب فهو
كلا اجارة الفاسدية يلزم به اجز مثل الاستعمال ولا يصح وكذلك اذا قال له اعترتك ابي لغيري
فترسك فاعارة فاسدية يلزم بها اجز مثل المرتبة واما في قول **قوله** في الجاوي بايجاب ونحو لفظ
من طرزا واعترتك لتعبر في اجارة فاسدية واعتل استعارة بدنه فيه امور **قوله** ما قوله بايجاب

قد يوم وجوب القول على الفور وامتناع التعلق في العارية كانه الهبة وسائر العقود
وليس كذلك يجوز بطلانها واتخاذ القول لا اعارة لوراثين ارضا واذن له في غرضها بعد شهرات
بعد الشهر فارية غرض لا وهي قبله امانة حتى لو غرض قبله قايح ذكر في الغرض والزوم منه
الشوا انه يرد عليه ما اذا حمل اليه مديونية في انا فاسدية فان الانا باكل الهدية منه يصير
لا يصح حرج استعجاله ويضمن ان تلف ولم يجز في هذه العارية لفظ من طرف الثالث **قوله**
واستل استعارة بدنه قد ذكر ذلك في باب الاجارة حيث قال ولا اجز لجل دون شرط قصبة
تكراره **قوله** ولزم من اعتر ولو لله لا لشغل معزموه زو وقصة يوم تلف لا باستعمال ولا اجارة
ما كذا منفعة فقط اي ولزم المستعير من الرد لقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت حتى
تؤديه ولا نال وجعلنا مونة الرد على المبيزة امتنع الناس منها ولو وجب جلا منقطعا فاعارة
بانه ليركبها مستدقا عليه بالركوب لزمه مونة الرد وان تلفت تحت لزمه ممانها اما اذا استعجرا
من يملك المنفعة دون البين كالمرضى لها والمستعجرا فانه لا يضمنها اذا تلفت تحت يده اذ يده
كيد الموقوف له بالمنفعة والمستعجرا وما لا يضمنان البين ان تلفت وكذلك لا يلزمه مونة رد
الى المالك ويلزمه مونة رد الى من اعارة ولا يضمن من ركب دابة اعارة اياه المالك لشغله لانه لم
يركب حاجته فقيسه فهو كمن سلم دابته الى زنا فغير وضعا له فذلك تحت لا يضمن ويضمنها بقيمة
يوم التلف لا باقضى القيمة ولا بقيمة يوم القبض لان في اجابة ايجاب ممان الاجارة بالاستعمال وهي
غير معيونة على التصحيح وانما يلزم الضمان اذا كان التلف من غير الاستعمال المادون فيه اما اذا
تلف المادون فيه فلا ضمان ككف الشوب باللسان الدابة الحمل المادون فيه فان تلفت بسبب اخر
كزحزح وعارض عديم ونحو حتى **قوله** في الجاوي لا من المستعجرا اي لا يضمن المستعير من المستعجرا
لان به يد امانة وهذا اذا كانت الاجارة صحيحة فان كانت فاسدة فلما لم تضمن المستعجرا
والمستعير منه والقرار على المستعير ولا يقال حكم الاجارة الفاسدة حكم الصحيحة في كل ما نهى
بل في سقوط الضمان بما يتاوله الاذن لا بما اقصاه حكمها فلو قال اما كذا المنفعة فجميع حكم المثلين
وتخلص من الاعتراض حكم الاجارة الفاسدة **قوله** وبذلك المادون مثله ضرر من نوعه ملاميته
وبالغرض والسائر راعة لا اجدها بالآخرين **قوله** اي وله ان يبدل بالانتفاع المادون انتفاعا بانه
في الضرر اذا كان من نوعه ايا بدونه من طريق الاولى ثم اذا اعارة لزراعة الذرة فله ان
يزرع الخطة لا ياكل ضررا وله ان يبدل انواع الذرة بعضها ببعض اذا لم يرد ضررا ما ابدله عما
عنده وهذا اذا لم يبدل منه فان نهى لم يجز الا ببدل ولو با هو اقل ضررا وله ان يبدل بالغراس والنبات
الرعاية وان لم يكن من جنسها لانه اقل ضررا فاذا استعجرا لغيره وليدني جاز ان يزرع وقيل
لا يجوز ان يزرع من استعجرا لنباتاته ترخي الا ضررا والاصح الجواز واذا استعجرا لنبات او للزرع
لم يجز له ان يغيره وكذا ان استعجرا للغراس والزرع لم يجز له ان يبدل وهو المراد بقوله لا اجز
بالآخرين **قوله** ورجع متى شاولي وضع جرد لا يترقب بل لا يلفظ وقيل ما رزوا بقاءه باجر
ونحو زرع لم يعتد قطعه باجر وقيل مجازا زرع عينت مديته فاخره وبذر حمله سبل اي والمغير
الرجوع من شأن الاعارة مطلقا وان اعارة موقتا فله الرجوع قطعه على الصحيح وان اعارة جارا
لوضع جرد فله الرجوع فاذا رجع خيره بين ان يفضل بزرع وبين ان يبقيه باجر على الاصح ليس لان
يملك الجرد لان ما اهل الجرد منه تابع لما على ملكه المستعير بخلاف الغراس واذا اعارة بقية
فيها ميثاقا فان رجع قبل الدفن جاز وعزم للولي مونة الجرد والفقر لا يضمن قبرا الا بعد دفن الميت

لا يضمن

وانما بعد الدفن فلا يجوز الرجوع بها حتى على الميت بان تذهب اثاره واذا كفر ميتا وقلنا
بالاخر انه باق على ملكه ما كان حيا لان لا يرد الرجوع فيها ايا كان بميتة ميتة او
قبلا ميتة فخرج اليه ولا يسمى احياءا في العارية واذا اعان ليرزق فزرع ثم رجع فان اعتيد
قطعه فبطل الرجوع والا لزم ان يبقيه الى الاحتياج بل من يوم الرجوع وكذا اذا اعان
دابة ثم رجع فيها في اثناء الطريق لزم جعل متاعه الى الماس باجرة المثل وليست للزرع كالغراس
والباقى يخرج من القلع والتمكك لان مبة الزرع قليلة نعم ان اعان مبة تنتج الزرع فاخر
الزراعة ثم رزق وانقضت المدة قلح بها فالا لانه المقصود ولو حل السيل يدرج الى ارض اخر
فزرع قلح تكليفه قلح زرعه بجائنا كما لو انتمشت ارضان شجرة حان في ملكه اما اذا كان لغيره
لا يقصد وقد اعترض عنه مالكه فانه يصير ملكا لما جلت ارض وقوله في الجاهوي ورجع حتى
كالجديد لو وضع الجذع والبدن ان اندرس وللزرع باجره من ارضه فاجر او جمل
السيل البذر قلح بجائنا فيه امعرا **اجد** ما انه ذكر جواز الرجوع في الجذوع ولم يذكر ما
مقتضى الرجوع والا فح كذا ذكر في العزير والروضة انه يخرج بين ان يبقى باجر او يقطع بارش
الشافعي انه جوزه له الرجوع متى شامطقا ويرب عليه ما اذا اعان الميت كفنا فانه لا يجوز الرجوع
فيه ايا **الثالث** مقتضى كلامه ان على المعير ابقاء الزرع الى الاحتياج مطلقا واعترض عليه بان
الجوي في العزير والروضة وقال هذا اذا لم يبعد قطعه فبطل الرجوع اذ لم يلزم ذلك **وقوله**
وغيره وجان شرط او رضى والا قلح بان يرضى وتلك بقيمة فان ابا املا ودخل ملكه واستعير
لشئ او مرمية باجر لما عطل ومن قلح بلا شرط سوى الجفره اي وله تكليفه قلح البناء والغراس
اذا شرط عليه القلع متى رجع واذا لم بشرط عليه القلع لم يلزمه قلحه بجائنا شوا اطلق او عين
مدة ورجع قبلها لكن الا فح انه يجوز المعير بين خطين بان يتمكك القيمة او يقطع ويعتبر
النقص وقيل يخرج بين تلك خصا لثلاثه ان يبقى باجر المثل وان بدل المعير اجبا بما اجتر
المستعير على قبولها واذا امتنع المعير من الخطين نظرنا الى المستعير فان بدل اجرة لم
يقلح بجائنا وكذا ان لم يبدلها على الا فح فمقرن الحكم عنما حتى يطلعا ولما كان جعده دخول ارضه
والاستيطان بالبا والتجوز للمستعير بالدخول للشيء والمرسة فان شغل ملكه وعطله فبطل
الاجرة ثم المستعير اذا قلح لزمه على الا فح متبوية الجفره كما جاز ليدرج الجمل الى الارض هذا اذا
اطلق العارية فان اعان بشرط القلع في مدة لم يلزمه متبوية الجفره على الا فح لان شرط ذلك رضى
بالجفره الا اذا شرط عليه القلع والتبوية فانها تلتزمه بالشرط وقوله في الجاهوي كما للبا والغراس
ان شرطه والا فح باجره او نقض بارش وتلك بقيمة فيه امعرا **اجد** ما قوله كما للغراس **قال**
ابن الجوي الغراس هو الشجر ومزارع غرس الغراس فلو قال كما للغراس لمكان اجتناء واختره
الشافعي في قطعه انه يخرج المعير بين الخطين **الثالث** والاصح انه لا يكلف للمستعير تسليم الاجرة
لان الاجارة يشترط فيها الرضى وان المعير يخرج بين خطين ان يقلح بارش او يتمكك القيمة
في الروضة وبه قطع الزجاجة واكثر الغراسين وغيرهم **الثالث** قوله فان ابا كلف المقرع
الا فح انه يعرضه كما سبق ذكره **الرابع** قوله وللمستعير بالدخول المستطاع بان
يستحقه ولا اجرة عليه وليس كذلك بل اذا عطل متفعة المكان في مدة لثلاثه اجرة لزمه الا
اخماس قوله وان قلح سوى الجفره لس على ان يبدل ذلك لا مستطاع **وقوله** ولكل من ساء في
وللمستعير بيع بنائه وعقارائه والحالة هذه ممن شاف فان كان المشتري جارا فلا فله الرد بالبيع وان

لا يجوز الرجوع من الارض او احدى الارضين هذه الارضين وان كانا في ارض واحدة فلا رجوع فيها
بعد دفعه وقلنا وانما الرجوع في الارضين من الارضين او من ارض واحدة فلا رجوع فيها
وقال الدفن لعدم المعير لكونه في الارضين او في ارض واحدة فلا رجوع فيها
وصوبه منصرفا ما وجع والقبر من ثلثه فانه ان كان في ارض واحدة فلا رجوع فيها
لو صوب مال بها اذ اوصعه وسيد فاعادها في ارض واحدة فلا رجوع فيها

كان عالما بقي مع المعير كما كان المستعير والمعير البيع ايضا ويكون حكم المستعير مع المشتري
حكم مع المعير **وقوله** واذا قال اعزني فاعلى الجرك وتم اجرة او عكسه او اخرتي او اخرتي
فقال عصبته جلت المالك نفيا وكذا اثباتا ان ادعى اجرة ونسقط المشتري اعلم ان هذا يخرج
اربع مسائل الاولى اذا اخلف المالك والراكب والزراع فقال الراكب والزراع اجرتي وقال
المالك اجرتك فان كان ذلك قبل حياجته لها اجرة فالقول قول الراكب والزراع معينه لانه
يدعى عليه عقدا ولا صل عليه والراكب لا يدعى لنفسه جعده فان مضت مدة لها اجرة فالقول
قول المالك معينه لكنه يلزمه ان يجلت مينا تجمع النفي والاثبات على الا فح فيقول والله ما اعزتك
واقدر اجرتك كذا فاذا جلت فهل مستحق المشتري واجرة المثل وحقان الا فح انه يستحق اجرة المثل
وان سأل يجلت الراكب لانه لا يدعى جعده كذا في الروضة ولعله يريد ان يجلت على دعوى العارية
لانه لا يستحق بها شيئا وامام على نفي استحقاق الاجرة فلا يجبر عنه وان كانت الدابة فقد تلفت
تحت يد الراكب فهو مقر بالقيمة والمالك يكره ويدعى اجرة المثل فان زادت الاجرة على القيمة
اخذا وجلت على الزائد وان نقصت اخذ بقدر الاجرة وترك الباقي لانه لا يدعيه **الشافعي**
قال الراكب اجرتي وقال المالك اعزتك والعين باقية في القول قول المالك في نفي الاجارة وان
مضت مدة لها اجرة فالراكب يقرب الاجرة والمالك يكره ولا يجبر حكمة وان كانت الدابة بالقيمة
فالمالك يدعى القيمة ويكره الاجرة والراكب يقرب الاجرة ويكره القيمة فان استويا او كانت القيمة
اقل اخذا بل عين وان كانت القيمة اكثر اخذا الزيادة بالعين **الثالث** قال المالك عصبتي
وقال الراكب اجرتي فالقول قول المالك فان كانت العين باقية ولم مض مدة لها اجرة فذاك
وان مضت فالمالك يدعى اجرة المثل والراكب يقرب المشتري فان استويا او كانت اجرة المثل اقل اخذا
بل عين وان كانت اجرة المثل اكثر اخذا الزيادة بالعين **الرابع** قال المالك عصبتي وقال
الراكب اعزتي فان لم تض مدة لها اجرة فلا معنى للمساواة فيسترد مالها وان مضت جلت المالك
نفيا واثباته وقوله في الجاهوي والقول للمالك ان ادعى الغصب والاجارة والزرع والاطارة
او بالعكس فبدا معرا **اجد** ما انه قال القول قول المالك مطلقا وليس كذلك بل ادعى المالك
الاجارة قبل مضى مدة لثلاثه اجرة فالقول قول الراكب ولهذا قال في الارشاد واما اجرة الشافعي
انه قال القول قول المالك وظاهره انه يجب المشتري اذا ادعى الاجارة والا فح انه يستقط ويجعده
المثل **الثالث** انه قال القول قول المالك فاقضى انه يجلت مينا كسائر ايمان الدعاوي وهو كذلك
اذا لم يكن هناك اجرة مبدعة والا فح انه يجان يجلت مينا تجمع النفي والاثبات فيقول والله ما
اعزتك ولقد اجرتك كذا **الرابع** انه سكت عما اذا قال الراكب اجرتي وقال المالك عصبتي
ان القول قول المالك مطلقا وشوا مضت مدة لها اجرة ام لا جلا وما قلناه **وقوله** **باب**
الغصب استنبط على حق غير ظالم اعلم ان الغصب جرم بالكتاب والسنة والاجماع والاستنبط
معروف وقال على حق غير ظالم مال وغيره مما ثبت فيه حق الاختصاص بجلد الميته وكل
الصيد ونحوه فان غصبها جرم وعلى غاصبها الرد ولا ضمان فيها واختره بقوله ظالم من ظفر مال
عقوبه الجاهد فانه استولى عليه غير ظالم له بل يستوفى حقه وقوله في الجاهوي بالاستنبط
على ما غير مستولى ومكان يتاخر فيه اشران اجدها قوله على غير مال اعترض عليه ابن الجوي في
مشرجه ويخرج وقال لو قال على حق الغير بديل المالك لكان اولي واقول لو قال كذلك لزم
منه الخطا لان المصنف لم يرد تعزير الغصب وانما اراد تعزير ما يضمن لان قوله بالاستنبط

لا يجوز الرجوع من الارض او احدى الارضين هذه الارضين وان كانا في ارض واحدة فلا رجوع فيها
بعد دفعه وقلنا وانما الرجوع في الارضين من الارضين او من ارض واحدة فلا رجوع فيها
وقال الدفن لعدم المعير لكونه في الارضين او في ارض واحدة فلا رجوع فيها
وصوبه منصرفا ما وجع والقبر من ثلثه فانه ان كان في ارض واحدة فلا رجوع فيها
لو صوب مال بها اذ اوصعه وسيد فاعادها في ارض واحدة فلا رجوع فيها

متعلق بقوله فمن فلو قال لا يستل على حق غير من المزم منه القول بتمام الكمال وحده
المستحق في قوله ومكانا هو وان كان بعض متافعة لأجل السيد فقد قطع صاحب حاوي
في الأمان بأنه لو جلفن لا مال له وله مكانا لم تحت وقال في الزيادة ان المكاتب ليس على
الأصح وفي تسميته اياه بالامانة فلو عطفه بحجوز على السلم **وقوله** ومنه المكاتب والمال
وجانية بعلق برفقة كان ترك او نقل او جلس على ترشه وفي عفا باستيلا من رزح او دخل
ونصفا وفيه غير لا قوي اي بعض من العصبية يسمى بالامانة المستولدة فانما يسمى بالامانة لا في بعض
المكاتب وان لم يتم بالامانة على الأصح ولهذا ذكر مع المال ويعتبر بعلق برفقة المال المعصوب من الجانية
فاذا اعتصم او جحف به على آخر والتمس على الغاصب واذا ترك دابة غيره ونقل متاعه او جلس
على فراشه او جاز عفا ورفع يد عنه وان لم يدخل من لان الاستيلا بغير يد كرسوا قصد
الغصبة واذا اعتصم اذا وقصد سجناء والاستيلا عليها وليس فيها اجد منها وان كان ضيقا
ورقا لا لان به ان مستوليه وانما سهل على القوي ان يراعي ماله وان دخلها لغرض اخر لم يفتق
فاذا كان دخول الاستيلا وفيها شاكرا قوي منه لم يكن غاصبا ولا اثر لثبته مع حق وان كان
غير ذلك كان دخول قوي على قوي او ضعيف على ضعيف فمن النصف لان يدها على الدابة **وقوله** في
الحاوي كان ترك وجلس في الفرس ونقل وارزح في العفا او دخل بقتل النصف لا ضعيف والقوي
فيه فيه امران احدهما قوله وارزح في العفا جعل مطلقا لا في عا ح استيلا ومعلوم ان من بعد
رجلا لا نقل فخرج هاربا من ذان انه ارغفه عنها بل لو اسع ظالم بالخرق فخرج ولم يستولي عليها لا
يعد غاصبا وانما يسمى اذا ارغفه عنها واستولى عليها وان لم يدخلها **الثاني** في قوله او دخل بقتل
النصف لا ضعيف والقوي فيه اراد اذا دخل بقتل الاستيلا من النصف فيصير مقدارا قبل
النصف لا يجوز ان يكون ميمولا لصلى التاخر لانه عامل فاما بعد ثم قال لا ضعيف والقوي فيه
مقتضاه ان الدار بقتل الاستيلا بغير النصف على كل تقدير وان كان وجرة فلو قال فان دخل
بقتل قوي وفيه شاكرا من النصف لا ضعيف والقوي فيه لكان فيه تنبيه على انه اذا دخل ولا
شاكرا انه ضمن الكل وانما انذ اذا دخل قوي على قوي او ضعيف على ضعيف ضمن النصف وانه اذا
دخل ضعيف على قوي لم يضمن شيئا **وقوله** وزد ما نقل اي اذا غصب شيئا ونقله الى بلد اخر كان
للمالك جليفه زده ومطالبه بالقيمة المحيولة ثم اذا زده زدها **وقوله** فاصط بكيل او وزن
واسم فيه ان تلف من مثل كعصير تخمر ما لم يغير باعسط فان طول به سلب اخر ولد مونة
فقيمة حيث تلف كافي مغان وان فقد مثل او وجد بغير او ماع مغصوب او نقل الى بلد وله
مونة فاقضى قيمه من عصب الى فقدا وطلب للاخرين واسترد لرد المغصوب لاشبهه بالاجس
شرع في بيان الضمان بحجزة المغصوب ان كان باقيا وان تلف نظرت فان كان مثليا وهو ما
ينطبقه ككل او وزن وحجوز السلم فيه من مثله واذا دما بالتقدير الكيل والوزن ولم يقل المقدرة
لان ذلك لا يقع الا على ما يعتاد تقديره والمال والتراب لا يعتاد تقديرهما واما مغصوبان بالمثل
لانها يقتضيان واشتراط جوان السلم فيه لانه لا يشبهه من جهة الثبوت في الذمة فاشتراط فيه من
لومفما يشترط فيه وخرج من ذلك ما لا ينطبق من المجنونات والمغرورات على النازية اذا تلف
المثل والى على حاله لم يغير فانه يضمن مثله ومثل بالعصير اذا تخمر المثل وللفقد وان العصير
مثلي وتخمره تلف بخزوجه على مالبة وان تلف بعد اخراجه عن المثل كخطة طخت وخيرت
طالبا لا غبط فان كانت قيمة الخبز اكثر طالبا لقيمة الخبز والا طالبا بمثل الخطة او الدقيق

والخبز ما خوذ من قوله على اي من المتليات التي تارة اليها فان وجد المثل سلبا اخر
وطالبا نظرت فان لم يكن له مونة كالمزاهم والدنا بغير طالبا بالمثل والا فليس له طلب المثل
ولا لاخر تكليف بقوله بل عليه ان يعزم قيمة بلدا لثلف فان تراضيا على المثل لم يكلف مونة
النقل وان اخذ منه القيمة ثم اجتمعا في بلد النصف فلا رد ولا استرداد في الاصح ومن ذلك
المال في المغان اذا تلفت الغاصب فيها فمظفر به في بلد ومغان اخرى لزمه قيمته في المغان
حيث تلف لان بحله مونة ولا حاجة الى تصويره بالنسب الا اذا قلنا بالمزجوع وهو انه بحله المثل
فيما له مونة او كان بغيره الا مونة بحله فانا نقول لا بحله بل بحيله قيمته في المغان
لانه لا قيمة للمال على النسب فيكون كاجد يتلفه بالصف فيا في مثله في الشافعية لا يقبل الا
قيمته في الصف اذا لا قيمة له في الشافعية وان فقد المثل او وجد باكثر من المثل لزمه اقصى
قيمة من يوم العصب الى يوم فقد المثل لان في حال وجوده كان مامونا بتسليمه كما كان لو را
بتسليم العين حال بقائها لزمه اقصى القيمة كما ان المقومات تضمن باقعي قيمها واما بعد الفقد
فلا نظرا الى تغير القيمة وكذلك اذا ضاع المغصوب او اقبل لزمه المحيولة قيمته اكثر ما كانت
من حين العصب الى حين لطلبه ان نقله الى بلد اخر وله مونة فله مطالبته بالرد وله مطالبته
بالقيمة وبما اكثر ما كانت من حين العصب الى حين المطالبة وحيث الزمناه القيمة للفرقة
في المغصوب او قيمة المثل اذا فقد المثل وفيما اذا نقل المغصوب الى بلد اخر فاذا ارد المغصوب
اليه في البلد لزمه رد القيمة لانه اذا اخذ للفرقة واما اذا وجد المثل الذي ضمن القيمة
لفقد بعد فانه لا يلزمه رد لان لا يترد انقل بتسليم المثل كما لمعترضون من
الكفان ثم يوتر وهذا كله مفهوم من قوله لزمه المغصوب لاشبهه وليس للغاصب ان يحبس
المغصوب حتى يشتريه القيمة على الأصح كالسنة للبايع بيعا فاستدان يحبس الثمن ليسترد المبيع
وقوله في الحاوي وان جعل مثلي باطوب فيه امران احدهما انه لم يذكر ما اذا جعل منصف
منقوم والا صح انه يطالب بالمنقوم اذا كان غبط من المثل والا فالمثل **الثاني** في قوله من ما
يحصى القدر وجز سلمه دخل فيه ما يحصى الذرع والمزاد ما يحصى كيل او وزن **وقوله** وان
نقل تلف وعدم المثل فاقضى قيمة المثلين اي اذا نقل الغاصب المغصوب الى بلد اخر وحمله
مونة ثم تلف المغصوب في البلد الاخر كان له ان يطالبه بمثله حيث ظفر به من المثلين لوجه
الطلب عليه رد العين في الموضعين فان فقد المثل وظفر بالغاصب في بلد ثالث فالصحيح انه
يطالبه بقيمة اكثر المثلين قيمة **وقوله** وما لا يضبط كوصف وان عاد لا يتذكر وحلى باقضى قيمه
من عصب الى تلف بتقدير بلع اي وما لا يضبط يعني المنقوم الذي لا يضبط يضمن باقضى قيمه من
يوم العصب الى يوم التلف ولو تكرر الارتفاع والا تخفاض لم يضمن كل ريان بل الاكثر ويضمن ما
كل مرة باخرتها ولو تلف بعض المغصوب رد الباقي مع قسط التالف باقضى القيمة كما لو غصب ثوبا
قيمته عشق ففارت با تخفاض السوق اربعة دراهم ثم لبسته وابلاه حتى عادت باللبس الى دراهم
لزمه رد وجهه درهم فلو تلف منقوم من غير عصب لزمته قيمة يوم الا تلف فان جعل التلف
بتدريج واختلفت القيمة في المدة كما اذا خلى عليها وقيمتها مائة ثم اخفضت السبعة وتلف وقيمتها مثليا
خسوس لزمه مائة قال الفقهاء لا نا اذا اعتبرنا الاقضى في البد العبادية ولا فتن في نصيب الاثلاف
اولى والوصف بما يضبط فاذا غصب جارية تسميه قيمتها مائة ثم ماتت بالفرار خسين ثم سميت
فبادت مائة ثم رد ما رد معها خسين فلو هزلت ثابته ثم سميت كذا مائة وادعيا مائة ولو غصبها وبني

الخبز

تحفظ متبعة او علما فستبينه ثم تذكرته لم يفتي شيئا والفرق ان المتعين العباد غير المتعين
الاول والحفظ العباد هو الاول وكذلك الجلي من الذهب والفضة ضمن القيمة من فقد البلب
وان كان من جنسه ولا يلزم من ذلك التلا لانه انما يجري في المعقود لا في الغرامات هذا لفظ
الروضة وبه قال الجمهور وجميع ما ذكرناه انه ضمن القيمة فالمراد من فقد البلب التلف وقوله
في الجاوي ضمن ما يحصر القدر وجاز سلبه الى قوله وان عاده لا يذكر فيه استراحه ما قوله ضمن ما
يخص القدر وجاز سلبه قال ابن الجوزي في تحرير شرحه يرد عليه القيمة المختلطة بالشيء
فانه لا يجوز سلبه وشره مثله وهذا غير مستل لانه لا يرد مثله الا اذا ثبت ان مكلفه الصبح كذا او السجدة
كذا حينئذ انقضى الجاهل فبطلت اذ لا يلزمه الضمان حتى يصير ما يجوز السلب فيه ولا يقال انه
يلزمه ان يعطى حينئذ مخلوطا بغيره لا لا يحصى على الغالب كالمخلوط بغيره ان كان المخلوط كثيرا وله
غرض من الخلط والمخلوط مونة لزمه الاجرة فقط **الثاني** ان مقتضى كلامه وجوب رد المثل
وان اشترى باضعاف قيمته وذلك وجه والذي صححه النووي والغزالي انه لا يلزم شراؤه باكثر
من المثل قصده بالقيمة **الثالث** مقتضى طلاقه انه اذا عصب مثليا او تلف عنده فظهر
به في المداخلة ان يطالب المثل مطلقا وهو وجه والافصح انه ان كان لملكه مونة لم يحرم مطالبة
به ولا تكليف المالك قبوله وقد استاذ في الجاوي واليه وجه ولم يذكر ان المالك المطالبة بالقيمة
لكن ذكر ما يترتب على ذلك من كونه اذا اظفر به في غير بلد التلف وطالبه بالقيمة ثم رجعا الى بلد
التلف لا يرد القيمة ويطالب المثل فقال ولا رد ان وجد كان طالب بالقيمة في غير موضع التلف
وان لم يكن مونة كما لا يرام والى ما يرد طالبه وقوله غير من انما الجوزي في تحرير شرحه وقال
يستثنى من ذلك اذا كان المثل قيمة عند الغصب ولا قيمة له عند الرد كما اذا عصب ما في ربة
وظفر به على الشط وقد بينا انما لا حاجة الى التصور بالبطي وان كان لو وجب في مكان اخر
لا على الشط فان له ان يطالبه بقيمة مكان التلف لان الجاهل الما مونة في الغالب فلا يكلف
الغاصب تحصيله في غير مكان التلف ولا المعصوب منه قبوله في غير مكانه اذ كان لا مونة له
استقام الاعتراض **الرابع** قوله ويحسب الاين ليس ترد والافصح انه ليس له رد كما ليس للمشتري
شرا فاستد ان يحسب المبيع استرجاع الثمن بل الغاصب اولى بعدم الجسر لان المشتري في الغالب
يقبض بالاذن بخلاف الغاصب **وقوله** وبعد قطع بالاكتر من مقبض ونقص قيمة اي وما لا يقبض
وبعد قطع فاذا قطعت مثله بالجد المعصوب او انقصه بجانيته فانها تضمن الاكثر من ارض
السيد المقبض ونقص قيمته وكذا سائر اعضاءه المقبوض وان كان المثل غير ذلك الرجوع عليه
بما غرم واما اذا تلف العضو باقية سماوية فليس الا نقض القيمة على التعجيل **وقوله** فان جازى
ومن قيمته فاخرت الجناية ضمن ما اخذه اي اذا جنى العبد المعصوب في يد الغاصب فان جنايته
مضمونة على الغاصب فان مات العبد في يد الغاصب وغرم لما كلفه قيمته فلم يحم عليه التعلق بها وله مطالبة
الغاصب وان تعلق بها واستوفى من المالك جمع المالك على الغاصب بما اخذه منه الجور عليه لانه
من ضمانه **وقوله** ومن فز دحف بنقص كل اي واذا عصب خفيين قيمته ما عشرين فانكف واجبا
وزد واجبا وقيمة وجده ملته ورام فانكف بتمسبة قطعا او لم يمسها لا الفرد الذي تلف او
انكف واجبا على عصب فكذلك على الافصح **وقوله** في الجاوي وفي فز دحف نصف الجميع اي اذا كان فيهما
عشرة وبقي قيمة الفرد لانه يغير خمسة وكلامه شامل لما اذا عصب ومن فز دحف ولما اذا عصبها
وزد واجبا وتلف لا خرو في الروضة انه ضمن سبعة قطعا في هذه الصورة وكذا في الاخرى على الافصح

وقوله ومن ما قل فخرج عنه ان خرج جالا ورفا ففجته فسقطت فطارت وزح لا عارضة او اذابة
شمس وبنار موقدة **اي** ومن عارضا قل فخرج عنه ان خرج جالا فاذا فزع ففصاعن حمامة فطارت
جاء ففجته ففجته لان ذلك دليل على انه دفن بها بالفتح ولو وقفت قليلا لم طارت لم يضمن لان الحيوان
اختيارا ففجته وخرجها بعد التوقف الى اختيارها وحكم الهيمة والحيوان لم يضمن بجلز باطرها
حكم الطائر ولو وثبت على حمامة هرة حالة الفخ ضمنها لانه ينفق عليها كما لمغرى للمغرى وان
انكفت بطيرا فاقان وقت ضمنها لان الشفيع مشرب ليه ولو حل قيد عبيد مائل غير ابق لم يضمن
وكذا ان كان ابقا على الافصح ولو فتح زائز في ففطاطر ما فيه نظرت فان كان مطرزا جافا فدفن
ضمن وان كان مستصفا بحيث لو بقي على جاله لم يضع ما فيه ولكنه سقط وضاع ما فيه فان سقط
بفعله بان يحركه حال فعله ضمن وكذا اذا سقط بسبب فعله بان اخذ ففطاطر حتى ابتل اسفله
وسقط ضمن لان فعله سبب السقوط وان سقط البعاز من ربح او زلزلة او وقع طائر عليه
فما كان بخلافه ما اذا كانت المرح المستقيمة له موجرة وقد اطلق الجاوي فقال لان سقوط ربح
ولم يفرق بين الجارضة وغيره وسرخان عمار الا عجب فانهم يحرمون بذلك لربح الجارضة ولو
اخذ في المقاطر فكسبه اخر فالضمان قبل التمسك على الفالج وبعد على التمسك لانه ما شترخص
بالضمان كما ملني في البيز مع جافزا هذا اذا كان ما في الرق ما يعا فان كان جامدا فاذا جاز
التمسك والجو ضمن لان هذا منتظر لا يد منه بخلاف هبوب الريح واذا اوقد جل عند نار او ذاب منها
فالضمان على الموقد لانه ما شتر فعلت من هذا ان الضمان ليس بمقصودا على الغصب وجب على الافلاف
ايضا موجب للضمان بل هو اولى ثم الاطلاق قد يكون مباشر وقد يكون بالسبب كما ترى وكلاما ضمن
كذلك المباشرة مقدمة في حق وجوب الضمان **وقوله** في الجاوي كان فخرج عن غير مائل ولو عطف بالو
لما فتح الكلام لان الطائر ليس بما يحصر فذروا منقذة بفتح القفص مستول عليه فكم بالانقذ
اذا تلف ضمن كما يضمن غير المعصوب بالافلاف **وقوله** فان فزع جازا او دل سارقا او جسر دمال
لم يضمن اي لانه لا يوجد منه اثبات يد على مال ولا مباشر بل المباشر هو السارق فلو كان هذا
سببا لكان في المباشرة ما يسقط عنه الضمان وليس في جسر الرجل ان لا يملكه وترك قوله
في الجاوي او ضاع في دابة شرا كفي باذنه في اخذ الوديعة فقد تكرر في الجاوي وذكر في الوديعة
بانه ما ذكره هنا **وقوله** ومن وان ادى قيمة فرقة ارضا ومنفعة مع مبيد عبيد لا منفعة
كل ولا جبر وضع بلا استيفاء **اي** ويضمن الغاصب ما يدره نقص جمل في المعصوب سواء كان بفعله او
بفعل غيره ويضمن منافع المعصوب فاذا عصب مثلا ثوبا ولبسه حتى الاه لزمه اجرة لبسه وشره
نقص اللبس على الافصح ويضمن المنافع وان لم يستوفها لدخولها تحت اليد لا منفعة الجور ومنفعة
فانها لا يدخلان تحت اليد فلا يضمنان الا بالاستيفاء ولهذا يجوز رد وج الامة المعصوبة وان لم يحجز
بغيرها لدخولها دون البضع تحت اليد فاذا استخرجها او وطع معصوبة لزمه اجرة ومهره وان
جسسه او استولى على الامة مبدع لم يضمن اجرة ولا مهره نعم من استاجر جرافله تاجير وان لم يدخل
تحت اليد جوز ذلك الحاجة والمصلحة واذا عصب عبدا فاصطاد للغاصب فصيد المالك وعلى الغاصب
ضمانه واجرة مبدع الا مضطرا وارشد بقصه طرا فبيد ولو ابق هذا المعصوب وجب على الغاصب تسليم
قيمه اكثر ما كانت من العصب الى المطالبة للفرقة والحيولة وقد بينا انه يرد ما اذا رد المعصوب
وكثر له ان يقامه باجر مبدع الغصب ولا يسقط الا جرة بتسليم قيمة الفرقة وسواء كان
العبد مملوكا ام لا وما غرمه الغاصب من اجرة المكاتب يجب من جرمه **وقوله** وباعا لنقص بيتا

من الجاوي

ان خاف محبة ما لا الغائب فيه امر احدها انه اطلق الميزان من البناء وذلك مخصوص
بما اذا لم يتحقق الناحية فان تفتت لم يجز الا القيمة الثانية في قوله لان خاف محبة ما لا
مال الغائب مقتضاها انها تنزع اذا كان فيها مال للغائب او كانت فارغة لانها ماله الاصح
انها لا تنزع قال النووي وهو الذي صححه الاكثر من الثالث قوله وخاف هلاكه لسر الخفيض
بما اذا خاف الهلاك هو الصحيح بل الصحيح ان كان محذورا ببيع ما لا يتم به نزع الخبط
ذكره في العزير والروضة الرابع قوله وان مات الادمي فانه لا ينزع والاصح في الروضة
انه ينزع وصححه في العزير من صاحب النهاية ولم يرح غير **وقوله** وكسرت طرف الخليل بارتكاز المالك
فعله اي واذا وقع مثله في محبة او كثر فصيل وموافق الباب هدم الباب وكسرت
المحبة ثم ان كان الدخول بفعل صاحب المحبة فلا اثر له وان لم يكن بفعله فله الارش على ما
الدينان والفصيل لانها انشئت لخلق ماله **وقوله** واخذ مستحيل يذو ويض وعصير بارتكاز
وجله ان لم يتعرض اي اذا غصبه رافز رعيه او ايضا تنفوخ او عصير افقار خلا او عصير خمرا
وكانت محترمة وهي التي اتخذ عصيرا لصير خلا فصار خمرا كذا فتنع الشبان في الزمان وكذا
غير المحترمة في الاصح او غصب جلد ميتة فدفعه فانه ما خذ المالك وان حدث نقص في الثلاثة
رد ما ورد مع ائرش لنقص ما المعصير اذا انقلب خمرا وقد قصد به الخلل فانه يعزير معه
كالا القيمة ويكون ماله اولى به وان لم تكن محترمة فعلى الغائب ارضاها وانما يرد الحل والمذبح
اذا لم يتعرض عنها المالك قبل عود المالمية ولم يتعرض في الحاي للاعراض وعنده **وقوله** وان
صلى الثوب ولو بغصوب فالنقص على الصبي والراي بينهما وكلف قطع محض كبناء وبنات
وان بدله او بنقص ولا يملك عليه وان بقي كلف معه مع الثوب لا عكسه اي وان صلب الغائب
الثوب لمغصوب فلا يخلو ان يكون الصبي ملكا للغائب او مغصوبا فان كان مغصوبا نظرت فان
كان المالك الثوب وزادت قيمتها فالريادة للمالك وان حدث نقص غريمه الغائب وان كان مغصوبا
من غيره نظرت فان حصلت زيادة بانضاعه بان كانت قيمة الثوب عشرة وقيمة الصبي عشرة
فبلغ مصير غائبين فهي بينهما وان تساوت القيمتان اخذ كلا ماله وان حصل نقص اخضع
بصاحب الصبي لانه تابع والثوب اصل فان صارت قيمتها ثمانية عزم الغائب قيمة الصبي وصاحب
الثوب درهماين ونقل في العزير والروضة عن الشامل والتمتة انه ان كان النقص لا يخلو
شعرا النياب فالنقص محسوب من الثوب وكان لا انخفاض سعر الصبي من الصبي وكذا لو كان
النقص متبعا لكل قال ويمكن ان يكون هذا التفضيل مراد من اطلق قلت الثوب والصبي وان
كان لهما حكم الاعيان لكن وقع بينهما هذا الاختلاط تغير فقد يكون زيادة وقد يكون نقصان
فيها في حال القوة للزيادة كالاعيان المشتركة يقوم ليجل كل الى حصته وبحكم وفي حال
المقوم للنقص كالاعيان المحيطة عليها بقوم المعرفة الارش ذيل لا قبل ايضا في حال الزيادة يقوم
بقية الوقت كما في الاعيان المشتركة وفي حال النقص يقوم على الغائب الجزء الغائب باصفي القيمة
واكثر باخر الغصب الى النصف كالاعيان المحيطة عليها فاذا غصبه وقيمتها عشرة ثم صارت بالرجوع الى
عشرة ثم صيغه فبلغت خمسة لزمه رد الثوب مع عشرة وهذا لا يخفى عنه وفي حق الشريك غير
الغائب بقيمة الوقت واعلم اننا لا نحكم ما شترهما الا اذا فذر فصل الصبي اما اذا استن فصله
فانه ينظر فيه فان كان لا يحصل منه عين فليس للغائب فصله ان رضى صاحب الثوب بتركه
وهل لصاحب الثوب تكليفه فصله وجها الاصح لا فبقى الشراكة بينهما وان كان يحصل منه عين

الحكم

فلك

فلكا من ماله فصله فان لم يرض من الغائب فلكا لك تكليفه ولو نقص منه الثوب وبطلت بائنه
ولو قال للغائب تركت كذا الصبي لم يكلف قوله بل له تكليفه فصله وكذا اذا باع في الارض المعصرة
او نزع او غرس فلصاحب الارض تكليفه القليل ولو اراد ما كذا الثوب وما كذا لا زمان يملك على
الغائب الصبي او البنا او الغراس بالقيمة كما في المستعير والمستاجر لم يكن له ذلك لان تكليف
الغائب القليل بما يتحلفا للمستعير والمستاجر وان بقي الصبي اما صرون كونه لا يمكن فصله
او بتراضيهما واذا زاد صاحب الثوب شيئا من الثوب لزم صاحب الصبي مع صيغه معه لانه لا يمكن معه
وجز لتعذر الانتفاع به وامتناعه من البيع منع له من بيع ملكه ولو اراد صاحب الصبي بيع الصبي
لم يكلف صاحب الثوب البيع لان الغائب مستعير لا يتسلط عليه على ازاله ملكا مستعدي عليه
وان كان الصبي لغريم فهو بائنه القيمة للجملولة وبيع صاحب الثوب من استعير له حتى ارضى
على شي **وقوله** في الجاوي والزم سعي الصبي ان سعى الثوب لا العكس وقيل الصبي والروضة والعزير
والغاصب امتزان احدهما انه اطلق تكليف الغائب سعي الصبي مع صاحب الثوب وليس على المالك
بل ذلك اذا قدر فصله او تراصيا على ابقائه بحيث لا يتعين موافقه صاحب الثوب كما ذكره
في العزير والروضة الثاني في قوله وقيل الصبي يقضي لزامه القليل مطلقا وليس كذلك بل ذلك
اذا كان يحصل منه عين والا فلا يكلف على الاصح كما هو في العزير والروضة **وقوله** وخطا مالا
يتمير وجاية يسرى بجعله مخرصة اهلاك وكلف غير شعير من رعيه اي اذا غصب مثليا وخطا
عنه نظرت فان كان لا يتمير صا لرب يخلطه بحسنه او يحسن اخره لتبخرح قالوا لان حكم
الثالث سوا خطا باجود او بازدى او سوا وللغائب ان يعطيه مثل جفده من غيره او منه
ان لم يخلطه بازدى منه والفرق بينه وبين المعلن حيث جعلنا البايع شريكا فيه ولم
يجعله كالمالك ان البايع هناك لا يصل الى حقه تاغا الا بذلك خلا وهذا فان الغائب يعني
الابن كسلكه واما اذا خطا خطا يمكن تبخير ولو مشقة شديدا كما اذا خلط برام شعير و
يدخل فانه بالرمة تبخير ثم اذا جملنا بان المخلوط في حكم المالك صار ملكا للغائب بغير الخطا
لكن ليس له النصف فيه قبل ايقا قيمته لانه لو ملكه اياه يعرض لم يكن له النصف فيه بل المالك
حق الجحش حتى يرضى بدمته فكيف اذا ملكه بغير رضاه ولو غصب خطا وبلغها وتمكن منها
العزير الساري او جعلها هزينة او الدقيق عصيد فان هذا ايضا يلحق بالمالك على الاصح وهل
يملك للغائب الهزينة لانها ملحقة بالمالك في حق المالك لم يبق على ملك المالك ولا يكون عبدا
قابعا جفده كما لو جش ربيته وجها **وقوله** وفي اخذ من غائب لا يحتاج ورجع ان جعل له ما
ضمنه لو اخذ من مالكه او فوته كمشترا لرجع بقيمة وارش ومثل بقيمة ولد جز وارش
بنايه اي وكل بدرتت على يد الغائب فهي ضامنة وان كان يغزو من الغائب سوا علم الاخذ
منه او جعل فانه يعزير وللمالك مطالبة من شامهما وهل يرجع الاخذ من الغائب على الغائب
عزم ينظر فيه فان كان عالما فهو كالمغصب فلا يرجع الاخذ من الغائب على الغائب وان كان جاهلا
نظرت فان ادعاه او رهنه فممن لو بدع والمهرس يرجع على الغائب لانه عزه فيما لا يعزير لو اخذ
من مالكه وان اعان اياه او اشتراه منه او اتمته ونلف عبده او تبيع ومثل العبيد لم يرجع على
الغائب لانه لو اشترا او اشترى او اتمت من مالك حركات العبيد من ضمانه فكذلك اذا اخذ
من الغائب وهو المراد بقوله كمشترا جعله مثالا لما يعزير اذا اخذ من المالك وما من من القيمة والارش
والمهر لا يرجع به على الغائب واما المنفعة فانهم دخلوا على اتمه لا يعزير لكونه اذا استوفوا
لم يرجعوا وما نلف منها تجا ليد لا يا متيقان جعوا به لا هم لم يدخلوا به على اتمه يعزيروا المنافع

الروضة

ولا فوتوا ولو اشترى امه فاولدها وارضا فيها ثم خرجت مستحقة فالولد جرمي للشبهة
وتلزم قيمته يوم الولادة لسيدها لامة وتكرمه قلعه فاذا غرم القيمة وقلع البائع فخرج على الغائب
لانه لو دخل على انه يضمن ذلك والمستاجر كالمودع يرجع بقيمة العين واما المنفعة فيعزم
المستاجر اجرة المثل ويرجع على الغائب طمسي واعلم ان من تزوج من الغائب لا يضمن لان الزوجه
لا تدخل تحت اليد وقيل بغيرها كالمودع والمذهب في الزوجه انه لا يضمن لمستن في الجاهي
الزوجه المأخوذة من الغائب بالكاح ولعله اكتفى باذكت او لا من كون البضع لا يدخل تحت
اليده **وقوله** فان غزا المالك فاكل وتزوج فاولدها وقتل قصاصا لادفعا او اتيه او اعنته
اجدها باذن ترى لا يحجز ويباع وزين اي واذا غزا الغائب المالك فقدم اليه طبعنا مضافه
فاكله فالامح انه لا يضمن لان نفسه والقران على المثل فبعضه لو قدمه اليه وقال هو ملكي لم
تسمع دعواه انه المعصوب ولو قدمه الى اجني وطول الغائب لم يكن له الرجوع على الاجني لانه
بانه مظلوم وكذلك لو باعه منه فاكله وله ان يشترى اذ التمس ولو قدمه الى غيره فاكله مغزوا
لزمه الضمان ايضا على الاصح وقرا عليه ولم يترك في الاصل وهو داخل في قوله فمن اخذ من غابت
ولوروج الغائب المعصوبه من المالك فوطها واولدها صارت ام ولد ورعى الغائب بذلك من الضمان
ولو قتل المعصوب من يرضه ما لكانه قتلها وهو تحت يد الغائب فقتلها وقدمت الغائب به ولم
يعلم انه عبد ترى الغائب ايضا على الاصح لا ان صا عليه فقتله فبعضه فان الغائب لا يرضه
ضمان العبد لانه لو كان ملكا للغائب لما ضمنه ولو ظن عبد الغائب فاتيته منه فوهبه
له واقبضه ترى الغائب على الاصح وان امزغ الغائب بعينه فاعنته او امره المالك الغائب بعينه
وهو يضمنه عبده فاعنته نفذا الحق وترى الغائب لانه انلف ملكه بالحق او بالاذن فيه وتوا
قال اعنته واطلق او عني وعن نفسك فانه يعنى الا ان فيه اذا قال اعنته عني ويحين مطلقين
في الجزير والروضه ومح في المهاد القود في كل هذه المتايل اذا غزا الغائب وقيل ما
ذكرناه من اخلاف ما اذا اودع الغائب المالك وزنه واجز المعصوب غزوا فانه لا يرضه
بذلك وان تلف عند المالك طالبه لان بين في هذه الحاله غير ضامه **وقوله** يا دنا

ولم يرضه المالك المشترك في درت غير نافذ وباع بعض اهل البيت ولم يكن مشترك فالتشابه
ان يشفعوا في المرفق وقد اذ كان له منه يد باق وجه طريفا غيره اذا امكنه ان يرضه
الى الشافعي طريقا او الى دار له اخرى فان لم يكن ذلك لم يكن له الشفعه فيه ونهت من قوله
فهذا انه لو كان نصيبا لجد الشريكين لغيره ان يصح بيع صاحبه الاكثر نصيبه ثبت لصاحب
السبق الشفعه ولو باع صاحب السبق لم يثبت لصاحبه الاكثر الشفعه على المشتري لانه امران
يكلفه المقتضى وانما ثبت الشفعه للشريك فلا يثبت للحاز ومثل الواز ان اشفع على من باع عليه
قريبه المرتفع وجا به ليليتهم ان هذا يودي الى ان يكون الحايه مع الواز ان يحاياه الواز
وصيه لهما هاتين مع حق الواز وللاب والجهد اذا باعوا للطفل عقارا لهما فيه شركة ان يشفعوا
وكذلك فيما اشترى له لهما غير متممين وليس للوصي ان يشفع فيما باع الطفل لانه متمم فيه لكن
فيما اشترى له لهما لاجد المهمه وانما ثبت الشفعه للشريك تقدم ملكه على ملكه شركه او تاجر
ولكن تقدم ملكه وذلك اذا اشترى بدين شققا بشرط الحياز لهما ثم اشترى عذرا الباقي في مدة
الحياز على البت لم يثبت الشفعه لغيره بل وان تقدم ملكه بل يوقف فان اجيز البيع ثبت لغيره
عذرا فلو اشترى ما لم يثبت بينهما شفعه لان ملكا جدهما لم يتقدم فيشفع ويشترط ان يكون
ملكه بمعاوضه فلا شفعه في موزوت وموهوب على عوض وموهوبه لان الشفعه موهوبه
على الاخذ بملكه الشريك والشريك ملكا حاضرا بطريق لا يمكن الاخذ بها لان الواز ملك
بالاثر وملك الشفعين مثله متعذر والمهوب والمرفق له ملكا تحمل المته ولا يمكنه ان ياخذ
قهرامهما ولو اخذ من تخم مكات شققا من عقار عموما ثبتت فيه الشفعه فلو رقب المالك ولم
يعتق تبينا فساد المعايضة فينبط الشفعه فيستعيد المشتق وكذلك لو اوصى لمستولي به
او عذرا بشققا داخمت اولاده مدة ففعلت ملكة المشتق ولم يثبت فيه شفعه لان هذا
وصيه بشرط المعايضة ولهذا اعتبر صلاها من الثلث وقوله في الجاهي الشفعه في عقار
ثابت الى قوله للمستولي ان جدم الولد فيه امور احدها قوله في عقار ثابت اعترض الزامي
على قيد العقار بالثابت وقال وكذا ان نقول ان امه العقار لا يخلو ان يقع على الابن مع
قطع النظر عن الارض ولا يقع ان وقع كان الصابط المذكور متساويا للملكيه وجده فلكن
ما حوت بالشفعه وان لم يقع جرح بدهما اجتز عنه هذا القيد وهو اذا باع الغلو المشترك
دون المتفعل فلا حاجة الى هذا القيد انتهى **قلت** وهو منقوض بما اذا اشترى البنيان مع امه
والشجر مع مغرسته دون باقي الارض فانه عقار ثابت ولا تقع فيه الشفعه **الثاني** في قوله ان
وجد اخر او امكن الشرايع في في هذا التطويل وهذا الحق في العبارة فلو اتصرت على قوله ان وجد
اخر لكفى او لو قال وامكن غيره **الثالث** انه ترك شرط وهو كونه ينقسم قسمه اجزا اما بالرضي
فكالحام الصغير وما اشبهه فينقسم بالتراخي **الرابع** قوله والولى لا الوصى لولى يطل على كل
من له ولاية على الطفل فقولهم يجوز للولى ان يشترى له العقار وعلى الولي ان يتصرف بالقبضه
يعنون به الاب والجد والوصي والقيم والحاكم واذا زادوا تخيير بعضهم قالوا الاب والجد
او الوصى والحاكم وقيل اطلق الولي هنا واذا به الاب والجد دون غيرهما واستثنى الوصى وجده والقيم
والحاكم مثله **الحاشية** من قوله من طرأ ملكه على ملكه فيه فتساح لانه على الحقيقة لا طرأ على كل
ملكه شركه المتبادر من قوله ملكه على ملكه لا يشترط تقدم الملك وان هدد بعد فلو باع المشتري
بشرط الحياز لهما فان الملك يكون موقوف فام لو باع الاخر بنا في مدة الحياز ثم امضى العقيد الا ول كانت

في قوله المستولي ان جدم الولد فيه امور احدها قوله في عقار ثابت اعترض الزامي على قيد العقار بالثابت وقال وكذا ان نقول ان امه العقار لا يخلو ان يقع على الابن مع قطع النظر عن الارض ولا يقع ان وقع كان الصابط المذكور متساويا للملكيه وجده فلكن ما حوت بالشفعه وان لم يقع جرح بدهما اجتز عنه هذا القيد وهو اذا باع الغلو المشترك دون المتفعل فلا حاجة الى هذا القيد انتهى قلت وهو منقوض بما اذا اشترى البنيان مع امه والشجر مع مغرسته دون باقي الارض فانه عقار ثابت ولا تقع فيه الشفعه الثالث في قوله ان وجد اخر او امكن الشرايع في في هذا التطويل وهذا الحق في العبارة فلو اتصرت على قوله ان وجد اخر لكفى او لو قال وامكن غيره الثالث انه ترك شرط وهو كونه ينقسم قسمه اجزا اما بالرضي فكالحام الصغير وما اشبهه فينقسم بالتراخي الرابع قوله والولى لا الوصى لولى يطل على كل من له ولاية على الطفل فقولهم يجوز للولى ان يشترى له العقار وعلى الولي ان يتصرف بالقبضه يعنون به الاب والجد والوصي والقيم والحاكم واذا زادوا تخيير بعضهم قالوا الاب والجد او الوصى والحاكم وقيل اطلق الولي هنا واذا به الاب والجد دون غيرهما واستثنى الوصى وجده والقيم والحاكم مثله الحاشية من قوله من طرأ ملكه على ملكه فيه فتساح لانه على الحقيقة لا طرأ على كل ملكه شركه المتبادر من قوله ملكه على ملكه لا يشترط تقدم الملك وان هدد بعد فلو باع المشتري بشرط الحياز لهما فان الملك يكون موقوف فام لو باع الاخر بنا في مدة الحياز ثم امضى العقيد الا ول كانت

في قوله المستولي ان جدم الولد فيه امور احدها قوله في عقار ثابت اعترض الزامي على قيد العقار بالثابت وقال وكذا ان نقول ان امه العقار لا يخلو ان يقع على الابن مع قطع النظر عن الارض ولا يقع ان وقع كان الصابط المذكور متساويا للملكيه وجده فلكن ما حوت بالشفعه وان لم يقع جرح بدهما اجتز عنه هذا القيد وهو اذا باع الغلو المشترك دون المتفعل فلا حاجة الى هذا القيد انتهى قلت وهو منقوض بما اذا اشترى البنيان مع امه والشجر مع مغرسته دون باقي الارض فانه عقار ثابت ولا تقع فيه الشفعه الثالث في قوله ان وجد اخر او امكن الشرايع في في هذا التطويل وهذا الحق في العبارة فلو اتصرت على قوله ان وجد اخر لكفى او لو قال وامكن غيره الثالث انه ترك شرط وهو كونه ينقسم قسمه اجزا اما بالرضي فكالحام الصغير وما اشبهه فينقسم بالتراخي الرابع قوله والولى لا الوصى لولى يطل على كل من له ولاية على الطفل فقولهم يجوز للولى ان يشترى له العقار وعلى الولي ان يتصرف بالقبضه يعنون به الاب والجد والوصي والقيم والحاكم واذا زادوا تخيير بعضهم قالوا الاب والجد او الوصى والحاكم وقيل اطلق الولي هنا واذا به الاب والجد دون غيرهما واستثنى الوصى وجده والقيم والحاكم مثله

الشفعة لمن قبله ولا على من بعده ولا وهو المشتري لا خيار وان كان الخيار للمشتري فالمالك
على الصحيح له فله ان يشفع على الثاني في مبيع الخيار وكذا للبايع ان كان الخيار له فان شفع
المشتري او البايع حيث كان المالك لم تبطل شفعة المشتري ان فسخ ولا للبايع ان اضمي
العقد فلو فسخ المشتري غير عالم اقله الشفعة لم يكن له ان يشفع على الآخر كمن باع ثوبه
غير عالم بالشفعة السابعة قوله والموقع للمستولى ان خدم الولد ليس المستولى شرط بل لو
اوصى لاجني ان يعمل لاجل اجد اجله **وقوله** واخذ كل شريك ولو اشتري بدينه ملكه اي الشفعة
لشركا على قدر الحصص لا على قدر الزم فاذ كانا ثلث مثلا لا جديهم النصف والاخر الثلث
وللثالث السدس فباع صاحب النصف نصيبه اخذ ما جله الثلث من الشفع مثل ما باع صاحب
السدس شفع صاحب الثلث في ثلثي النصف وبقي للمشتري ثلثه بحق الشفعة وبقي لصاحب الثلث
الثلثان ولصاحب السدس الثلث **وقوله** ولا يفرق شفع عقد فشق يعطى من بعض فان غنى
واجب اخذ الاخر الكل كحاضر له نصيبه من حصة او شارك ولو واجدا بالبيع اي لا
يفرق في الاخذ بالشفعة شفع مع في عقد واحد بل اما ان ياخذ الكل او يترك لماء الشقيق
من الاضرار بالمشتري وان غنى عن بعض حصة من الشفعة سقط الكل على الآخر كمن غنى والقصاص
عن البعض فانه يسقط الكل وكذا لو طلب الشفعة في البعض بطل الكل ايضا على الآخر فاذا اشترى
الشفعة شريكا فباعي واحد وجان ياخذ الاخر الكل او يترك كما اذا حضر من الشراكا الثلثان
واجنبا زاد الاخذ فليترك ان ياخذ حصة بل ياخذ الكل او يترك الى حضوره فاذا اخذ الكل
ثم حضرا اخر فليترك ان ياخذ حصة منه او يشاركه فان اخذ حصة وجا الثلث وحصة عند
الاول فله ان ياخذ منه وله ان يشارك كل واحد فباخذ من كل ثلث ما بقيه وله ان ياخذ من
الثاني الثلث ويضمة الى ما مع الاول ثم يقسمه وله ان يقصر على الذي اخذ من الثاني لان
الثالث يقول كل جزء مشترك بيننا فلا نحقق حق فيما بقي وما حصل من فوائد المشفع لا
يشاركه فيه الاخذ منه الا ما تبع المبيع من الثمن قبل التاخير كما سبق بيانه **وقوله** في الحاي
فان غنى واحد اخذ الاخر الكل كالحاضر ثم تاجر في الثاني واخذ الثلث لا فيما حصل من فوائد
عليه قاسمها الثالث فيه امتران اعترض بها القوي احدهما بتقديم قوله لا فيما حصل من فوائد
كان ينبغي ان يخرج بعد قوله وقاسمها الثالث لان تقديمه يوم اختصار الثاني بذلك الثاني
انه لو حضر الثالث وازاد ان ياخذ من الاول نصف ما في يد ولا يعرض للثاني فله ذلك قال
وهذا قد لا يظهر بنا اول قول المصنف لانه قاسمها الثالث **وقوله** والعهدة على الماخوذ منه اي
والهبة فيما ياخذ كل واحد على من اخذ منه فاذا خرج مستحقا رجع الاول على المشتري والثاني
على الاول ليسترد منه ما اعطاه والثالث عليها وعلى الاول بحسب ما اخذ **وقوله** ومملكه وان
تهدم بمخولك اخذت بالشفعة ان رضى ذمته ولا ربا او قتل او سلم كالثمن او قيمة متقوم
يوم عقد البيع ودم ومتبعة ونحوه اي ويملك الشفع المشتق المشفع فيه باللفظ كملك الشفع
واخذت واخترت الاخذ بالشفعة ونحوه لا بقوله انما يطالب بالشفعة ولا يكفي اللفظ وحده
بل لا بد منه من اخذ ثلث اشيا اما ان يرضى المشتري ذمة الشفع ويملكه الا ان باع وازا عليها
متفاح من دهره وقصة وعكسه فانه يشترط التفاه في المجلس الثاني في فضاء القاص له بالشفعة
وذلك بان يثبت عند استحقاقها ثم يشفع ويقضى له بها لان الشرع ترك الشفع متراة المشتري

حي كانه العقد وقع له الا انه يحجز بين الاخذ والترك فاذ اطلب وتاكيد طلبه بالقصاص
ان يحكم له بالملكا الثالث ان يسلم مثل الثمن قبل كان او غير ومنه ومنه او يخل بينه وبينه
او يرضى القاص تسليمه او يتسلم له ولا يحبط عليه تسليم الشفع اذا ملك اجد الامرين الا ولين جاني
اليه العرض شواك ان قد سلم اليه المبيع قبل تسليم الثمن او بعده فان طاله وعجزا لم يفتقر
وان كان الثمن الذي اشترى به متقوما مثل ان يشتري ثوب وجب تسليم قيمة الثوب يوم العقد وما
يقوم البضع والمتبعة والخمر والدم وحسن الذكر للتشبيه علم فاذا احدى زوجته شقفا
من اذن او اخل بها بالشفعة على الشفع ان يسلم قيمة البضع للزوجة او الزوج وهو من ثمنها يوم النكاح
او البينة ولو امتنع شقفا وجب على الشفع متبعة مثلا ولو بدل المكاتب عوضه شقفا اخذ
الشفيع مثل الخمر ان كان مثليا او قيمته ان كان متقوما وان ما ج من الدم على شفع وجب قيمة الدم
واي الدية وان جعل الشفع رايا سيرا واجت في اجارة سلم الشفع مثل المسلم فيه او مثرا اخر
المتبعة اذ اهدم المشفع فيه احد النصف حصة بالشفعة على الآخر فاذا شفع والعرضه سالمة
واجزا سالمة وان تقرب بهيم فانه يملك الجميع بثلثي الثمن او بثلث **وقوله** او حصة لا خيار
ان بيع مع غن او تلف جز يفرد اي وعكس الشفع يسلم مثل قيمته او حصة ان بيع الشفع مع غن
شواك ان ذلك لا يفرقنا او غير من المنقولات كسيف ونحوه فلو اشترى شقفا فيه شفعة
مع سيف او دار لا شفعة فيها فله ان يشفع في الشفع بحصة من الثمن ولا خيار للمشتري في
تجيز شفعته لانه دخل على ما به ذلك وكذلك لو تلف من الشفع جز يفرد بتقويمه كالشفق
دون البناء والبناء دون العزمه او مع شيء من العزمه فان له ان ياخذ الباقي بحصة من الثمن ايضا
وان حصل عيب من سهم كشق الخيار ونحوه فبطل الثمن قطعا فله تلك جالات الاول ان يهدم
الشفق وبعضه ولا يتلف شيء من الاجزا فياخذ الكل بالكل على الاصح الثاني ان يتلف شيء
الاجزا فياخذ بحصته على الاصح الثالث ان يتجيب بشق ونحوه من غير هدم ولا تلف فياخذ بالكل
قطعا **وقوله** في الحاي ان بيع مع منقول قد يورثه بمخبر الحكم ببيعته مع المنقول دون المعقاة
وما شوا فبذلك على ان من باع نصيبه من علو مشترك مع علو الخلق ان الشفعة حق بالمشارك
على الاصح فوجز بالحصة **وقوله** ولو سلم مستحقا او يبايد وان ملكه جدد اي واذا شفع
في الشفع مستحق فان قال اخذت بالشفعة هذه الدار او عكس الشفع بها فان جعل كونه
مستحقا او ريفا والريف الحاش هو على شفعة وكذا ان علم على الاصح واذا قلنا هو على شفعة فله
بحاج الى ملك جدد فيه وهما ان احدهما لا يحتاج لان الشفعة لا مستحق بالبيعين والاصح ان يحتاج
اليه فلو ملك مطلقا سلم المستحق او الريف ابدل ولم يفتقر الى تحديده التملك وقيل حكم المشتريين احد
قال النووي والاصح الفرق وقد اطلق في الحاي ان ملكه والاصح انه يحتاج الى تحديده التملك
ان ملك بعينه **وقوله** ولو جاز من جاز او بعينه اي اذا اشترى الشفع من من خط له في مبيع
اخيانه فهو بعد الخط كالمعقود به لا يلزم الشفع تسليم اكثر منه وكذلك اذا ظهر بعينه بعد جدد
عيب واخذ من شاحط من الثمن فبذلك ولا اثر لما ذكرنا من بعضه العين وتدينه **وقوله** ولو شفع
والثمن عرض فرد بعيب فالشفق كالتالف وتفاوت القيمة لا رجوع به اي ولو شفع في شفع
ثوب مثلا وقد بينا ان الشفعة تكون بقيمة ذلك الثوب ثم وجد البايع بالتوبعيا قرره لم يقص
الشفعة ووجب على المشتري قيمة الشفع ولم يكن له رجوع على الشفع ان زاد قيمة الشفع
على قيمة العرض ولا للشفع رجوع عليه ان نقصت قيمة الشفع عن قيمة العرض على الاصح لان الشفع

على قول السليمان ان الشفعة من كل شيء من الثمن او من غيره من الثمن او من غيره من الثمن

على قول السليمان ان الشفعة من كل شيء من الثمن او من غيره من الثمن او من غيره من الثمن

قد سلكنا العرضا لمفولة **وقوله** ونقص تصرفه او شفع بنافي بيع اي واذا بيع المتصرف وتصرف
المشتري صح تصرفه ثم ان علم الشفع بعد ذلك فله نقص تصرفا للمشتري للشفيع عليه وان ينفذ
تصرفه ليشفع على الثاني ان كان مبيعا وان كان وفقا او مبيعا ونحو فلا شفيع الا بصفة
وقوله ومنع رده بخلافه وتعيينه ورجوعه بايع بفلس ويب ورجع بنشيطه اي وسعي البيع
المشتري من الرد بخلاف الذي انصرف به لانه جسد يكون المبيع على ملكه في الاصح والشفيع يملك بعض
ملكه بعد ان يقر ان قبله اولى وان كان له او للبائع فالملك على الصحيح موقوف او للبائع فلا
يمكن ان يشفع عليه قبل انتقال الملك اليه واذا وجد المشتري بالشفيع عيبا واراد رده فللشفيع عليه
لانه قد استحق الشفعة فيه من حين ملكه المشتري بالشفيع اخذ بعينه الرد بالبيع لان الرد بالطلب
لا يرفع العقد من امله على الصحيح وايضا فقد استند ترك الطلابة باخذ الثمن منه ووصل المشتري الى
حقه فيه جمع بين الحقيقتين ومنع ايضا البائع من الرجوع بفلس للمشتري فاذا افلس المشتري لشفيع
واذا البائع الرجوع فيه فللشفيع منه لان حقه سابق ثابت بالعقد وجو الرجوع ثبت بالطلب
وان وجد البائع بالثمن عيبا فرده واراد الرجوع الى الشفع لم يكن له ذلك لعدم جوق الشفع وتعلقه
به فهو كالوابعه المشتري ولو اوصد فيها شفعا ثم طلبها قبل الدخول واذا الرجوع الى نفسه مبيعه
الشفيع لان حق الشفعة ثبت بالعقد وجو الرجوع ثبت بالطلاق **وقوله** في الجاوي ومنع
رده بالخيار والعيب ورجوع البائع بالطلاق لا ينافي فيه ان كان له عيبا عليه بان للشفيع المنع
من الرد بالخيار وليس هذا على الإطلاق بل هذا اذا كان الخيار للمشتري ورجع لان الملك يكون حمدا
له ولا يكون لا جدي تعلق به فاما اذا كان الخيار لهما فان الشفعة لا تثبت لان الملك موقوف على
الصحيح فكيف يشفع عليه قبل ان يملك وان قد رآه ملكا على الوجه الصحيح فحق الغير متعلق
به فكيف ثبت فيه الشفعة ويؤيد بطلان حق الغير وهذا منتهى تصور الاحتجاب في المذهبين
وقال البارزي في شرح الجاوي ولا يستبعد المصنف على هذا الثاني قوله ومنع رجوع البائع
بالطلاق لا ينافي مقتضاها ان للبائع الرجوع في الشفع بالبيع لموجود في الثمن وهو خلاف
ما صححه في الروضة والعزيز لان حق الشفع ثابت بالعقد والرد بالعيب لا يرفع الملك من حين
العقد على الصحيح لان حين الرد وطريان ما يبطال الملك لا يبطال حق الشفع **وقوله** ومنع
بمحمل من ولغت دعوى علمه لا تقدر ومصدق مستر في جهل شريكه وعن ربي قد روي في شرايه اي
ومنع الشفعة بمحمل الثمن لا يمكن لاحد جهول فان ادعى الشفع ان المشتري يعلمه لم
تسمع هذه الدعوى فان قد روي ما ادعى علمه به سمعت دعواه **قال** الاحتجاب والجهل ان عين
الشفيع قد رآه يدعيه فان وافقه المشتري فذاك والا جلفه على نفسه فان جلف راد واجاد
نايا وهكذا يفعل الى ان ينكح المشتري فيستدرك الشفع بنكوله فيجلف لان اليقين قد استند الى
عليه الظن واليقين بدليل جواز الجلف على خطابه وان ادعى الشفع استحقاق الشفعة عليه
فاذا جهل بكونه شريكا فالقول قوله ويجلف بالله ما علمت شريكا وكذلك اذا ادعى علمه بالثمن
وقد روي كما يشاهد فاجابه بان لا يعلم قبل منه وجلف بخلاف ما اذا ادعى علمه بالطلاق لا يعلم
كم له على فان هذا الجواب لا يقبل والفرق ان المذبح هنا هو الشفع لا الثمن المجهول واذا قال
المشتري اشتريت بكذا ولم اشترق فالقول قوله مع عيبه **وقوله** في الجاوي والقول للمشتري
في الشركة والشرا وقد روي الثمن وجهله ان قد روي ويقتضيه معناه والقول قول المشتري في الجهل
بالشركة لانه لا يجب عليه ان يجلف الا على نفي العلم والقول قول المشتري في نفي الشرا واساقوله

الفائدة
في جهل الشفع
الشريك
الجهل بالشركة
الجهل بالشرا

وقدر الثمن وجهله فهو على الوضع المعروف ولا يخفى ما في توجيه قوله ان قد روي من الشفع ولا
في قوله ويستقط من الثمن **وقوله** فان اقر البائع اخذ منه واجب له ان قال فشت اي
فاذا انكر المشتري الشرا او اقر البائع انه باع منه اخذ الشفع منه ولم اليه الثمن وكانت
عنده على البائع فان قال فشت الثمن لم يملكه اليه بل يبقى عنده كما قلنا فممن قد روي كونه
وقوله وبخلافه باذن الطلب كالعادة او بايبه بعد اكل وملاحة حصرا ثم اشهد وعذر ان
وبعائزكة وبخت عن من لا في الشريعة رخصا اي وبخلاف الشفع المبادىء الى الطلب اذا علم القدر
على الله عليه وسلم الشفعة لكل العقار ويكفيه ان يبين ثمنه والثمن هو من قبل رواته
من غير عيب وامرأة فاذا اخبره ثمنه وقال لم يصدق ما اذا اخبره فاشترى فاشترى
اذا صدق الفاسق ونوا في سقطت شفعته في الباطن واعلم ان الاعذار على فتر من ما يطول
كالمرض والخوف والحش في هذه الاحوال هو كل من بطل ان وجد فان لم يفعل بطلت شفعته
ولو كان غاييا فعلم باذن بالخروج هو او وكيله ولا يجوز الاحتجاب او جزا او برء مفرطين
والعيب الثاني ما يبرز ولا يبرأ من كان مشغولا بصلو او طعم او فضا حاجة او في حيا فله
الامام ولا يكلف قطع ذلك وان كانت الملة فعلا بل لو دخل وقت الفل والاكل وقضا الحاجة
فله ان يستعمل بها فاذا افرغ طالب الشفعة ولا يلزمه حيا لصلو والاحتجاب على ما يحري فاذا
لحق المشتري فلا يلزمه ان يكون فطنة اول ما يلقاه الشفعة بل لو قال سلام عليكم وبخت عن الثمن
يضر وكذا لو دعي له بالشركة فقال يا زك الله لك في شفعة منك لانه قد روي جوا له لياخذ بشفعة
مباركة ولو رخصه عن الثمن بعد ما اعلم به فلا يلزمه ان يصرح به حتى لا يباذره ولو ان
يقول لا حاجة اليه كقول له اشترت رخصا ونحو لم يكن له ان يشفع بعده وكذلك اذا عجز عن
المبادىء الى الطلب نفسه او وكيله اشهد على الشفعة وتلفظ بالتمكك ولو رفع الى الحاكم
ويترك مطالبة المشتري مع حضور جاز في الرد بالعيب ولا يكفيه الا الشهادة مع القدر عليها
وقوله ومنع بترك مفد وكثيرا لولوا جاز لا لغيره شريك وناجل وكذب بزيادة ونوع
ومشتر وقدر مبيع لغرض وبازالة ملكه لا بعضا من جهل اي ومنع شفعته اذا اترك ما يقد
عليه من المبادىء بنفسه او بوكيله او رفع الى الحاكم ثم الا شهادة عند المحرلان السكوت مشعر
بالرضى ولو وجد وكبلا باخرة المثال او جمل منه ولم يتركه فمقتصر فان اخبره بغيره في الشفعة
فقد روي على الاصح لانه اذا اخذ جميع متصرف لان يوجد منه بعضه وكذلك اذا كان الثمن موجلا
كان له الاحتجاب لانه ليس له ان ياخذ بالثمن موحل لا خلا في لذيهم فقد لا يرضى دمه ولا عليه
ان ياخذ بالثمن حال لما فيه الاحتجاب فان رضى وجلف فله الاخذ وبخلافه في الاحتجاب كذب عليه
المخبر فراد في الثمن فقال اشتره بالثمن وكان الشرا بالثمن او في جنس الثمن او نوعه كان قال
اشترى بدنا بئر والمشترا بدراهم او بها شائيه والمشترا بئوريه لانه قد روي عن جرحا ويقتد
على تحصيل الاخر وكذب في قديم المبيع بان قال باع كله والمبيع نصفه او عكسه لانه قد روي عن
الثمن الكلي ويترتب في الكل دون البعض وليس لكذب عذر على الاطلاق بل يكون عذرا حيث يكون له
في القدر المكذوب فيه عذر فما اذا قال باع كله بالثمن فان باع نصفه بالثمن واشترى
بالثمن فبان انه اشترى بالثمن لم يكن عذرا لانه اذا لم يترتب في كله بالثمن فلا لا يترتب في نصفه بالثمن
اول وكذا اذا كذب عليه بالمشتري بان قال اشتره بدراهم او بان ربا وكيله لانه قد روي
في مشاركة شخص دون شخص ومنع شفعة بازالة ملك الشفع فان باع الشريك في الشفع

ولو روي ان البائع اشهد على الشفعة
فله ان يستعمل بها فاذا افرغ طالب الشفعة
ولا يلزمه حيا لصلو والاحتجاب على ما يحري
فاذا لحق المشتري فلا يلزمه ان يكون فطنة
اول ما يلقاه الشفعة بل لو قال سلام عليكم
وبخت عن الثمن يضر وكذا لو دعي له بالشركة
فقال يا زك الله لك في شفعة منك لانه قد روي
جوا له لياخذ بشفعة مباركة ولو رخصه عن الثمن
بعد ما اعلم به فلا يلزمه ان يصرح به حتى لا يباذره
ولو ان يقول لا حاجة اليه كقول له اشترت رخصا
ونحو لم يكن له ان يشفع بعده وكذلك اذا عجز
عن المبادىء الى الطلب نفسه او وكيله اشهد على
الشفعة وتلفظ بالتمكك ولو رفع الى الحاكم
ويترك مطالبة المشتري مع حضور جاز في الرد
بالعيب ولا يكفيه الا الشهادة مع القدر عليها

والسند من كاشف شرط النقد في الجري في غير المساقاة واما شرط النقد في الجري في الجري
قد باق على البيع كله ولو قال على ان الزرع ينبت في حقل وعلى النصف ولو قال المالك للمالك
على ان يترك النصف وتكون حصة او على ان يترك النصف وتكون حصة والفرق ان الزرع تابع للمالك
فاذا قال على ان يترك النصف يعلم ان قد اخرج من زرع ماله النصف للعامل ونحو النصف له حكم
الاصل وان قال على ان يترك النصف فليس في كلامه ما يدل على انه جعل للعامل شيئا **وقوله**
وله في فاستلجز مثل لان شرط كله للمالك اي وان فسد القراض لا خسران لشرط لم يطل
النصف بل يصح الاذن فاذا تصرف وتزوج فالزجر كله للمالك لانه زجر ماله ويستحق العامل
اجرة المثل في العمل وبما يتوكل يحصل زجر ام لا فبحر ان شرط الزجر كله للمالك لم يستحق شيئا
لانه عمل غير طامع من شئ عمله واعلم ان الاحتجاب ذكره في الوكيل انه وان صح تصرفه فلا يجوز
له الاقدام على التصرف اذا كان العقد فاستلجزا لغيره من الصانع وعما في الجاوي هنا
نوافقه **وقوله** وهو كوكيله لكونه باخذ العرف والمبيع ولا يشتري بعضه ووجه كماله
ولو باشره اي والعامل كالوكيل في انه لا يبيع بغيره ولا يشتري بعضه فان كان
المالك في الشبهة اشهدوا لامن وان باع جالا جبر المبيع فان اذن له في التسليم لم يلزمه
الاشهاد لان الحال لا يعتد به الا في ما فيه لكون العامل يفارق الوكيل في انه يبيع بالعرض
ويشتري بالمعيب ولا يجوز ذلك للوكيل ويشتري المعيب حيث غلبت ان القرض الزجر بخلاف
الوكيل ولا يجوز له شرا من يبيع على المالك كتابه ولا يشران ووجه ان كان زحلا ولا رجحا
ان كانت امارة على الاصح لانه يفتح النكاح به والقرض من القراض لا يشر باج لا مافية
وجوز للوكيل ان يشتري من يبيع عليه لانه اذن له في شرا عبده بصفاته وقد اشتهر ان
امر والمادون له في القرض كالعامل يتوكل له التجار واشترى لان تصرفه للزجر لان
ان يرد المعيب وان لم يرض للمالك زجره بخلاف المادون والوكيل والفرق ان له بعلقه بالزجر
وقوله في الجاوي وهو كالوكيل في التجار لا يشتريه امران احدهما انه اطلق القول بانه
كالوكيل الا فيما استثناه ولم يشتريه امرا المعيب فاقضى انه لا يجوز وهو جاز اذا اشتهر
بقدر قيمته وزاى فيه مصلحه الشايع ان الفرق بين الجري واشترى زجره الامم على قول
والذي في العرف والروضة انه لا فرق عند الجمهور بين قوله اشترى وقوله التجار لان الاحتجاب
نقلوا قولين في شرا العبد المادون لمن يبيع على سيده واطهرهما البطاني **وقال** الامم
ان قال التجار بطل قطعا وان قال اشترى فعلى القولين والاطهر بينهما البطاني وهو مخالف للمادون
به على الطريقتين جميعا **وقوله** فان اذن له وقارضه ولم يشتري او يشره ففسد وعلى اذن
كفائه له زجر ما عقده بدمته وللعامل اجرة اي واذا قارضه العامل غيب فلا يخلو ان يفعل
ذلك باذن او بلا اذن فان فعله باذن نظرت فان اشترى من البين وصير نفسه وكيلا للمالك
في معاملته الثاني صح وكون الزجر بين المالك والعامل شرا اقتضى ان المالك لا يشره
ام اطلق فان قارضه على ان يكون ما شرط له بينهما ففسد وان اذن له المالك ان يقارضه كذلك
وهو المراد بقوله ليشتره ففسد قارضه وان لم يقارضه على الاصح لان شرط هذه المعاملة
ان يكون بين مالك لا يعمل له وعامل لا يملك له وهذا يرد ان يكون جازلا لم يعمل له فلم يجوز للعامل
على المالك اجرة المثل في هذه الصوة والبرح له ولا شئ للعامل الاول وان قارضه بلا اذن ففسد
كالغائب فان تصرف العامل الثاني في بيعه في عين المالك وشرائه باطل وان كان شرا في اليد

وسبعة شيا لم يكون العرف من ملكا للعامل الثاني انه غاب اشترى في ذمته لم يبيع للعامل
الاول لانه عقده باذنه وجمادى فجمادى للعامل الاول وللتا في عليه اجرة المثل وجعل في
الجاوي الحكم في المشتري واجد وهو وهم فان المعروف انه اذا اذن له ففانض وشرط لقتنه
جوز ولم يشتر ان العقد يفسد وللعامل الثاني اجرة المثل على المالك والبرح كله للمالك **وقوله**
واراد المالك مضا العقدا وعكسه في وعيت المصلحة فان كان في زرع احب طامعه والا احب
الاخر لان العامل صاحب جري في المال بخلاف الوكيل **وقوله** وان سافر او ترك جريا بلا اذن
فسد وعكسه وان عاد وفتح بيعة بقيمة الادون بدين وله ما شرطه اي ولا يجوز ان يسافر في ملك
القراض الا باذن وان سافر به بلا اذن ففسد وعكسه بخلاف الوكيل يتعدي في التسليم
بالتسليم وعارية ثم يبيعها فان التمس لا يكون مضمونا عليه لان التعدي كان في عينه وبما
التعدي بالتسليم وهو شامل للتمس والمضى ولا يشترط العمان بغيره الى البلد لان العود لا
يشترط به ما وجب بالتسليم فان باعه بقيمة الذي سافر اليه نظرت فان كانت اكثر من من
المثل بدين او مساوية له صح وان كانت دونه لمصح ويعني عايتان الناس مثله ولو باعها
بمثل قيمة بدين وهي دون قيمة البلد الذي سافر اليه لم يصح واذا صححنا بيعة القراض صح
وله ما شرط له من الزجر اذا العمان لا ياتي في حصة القراض كالاينا في حصة الوكالة وان سافر باذن
فله البيع دون من يدين ان كان له غرض فيه بان كان لنقله حونة تزيد او وجدهم شترى فيه
غطه وان اذن له في التسليم مطلقا لم يكن له ان يسافر في الجري حتى ياذن فيه **وقوله** في
الجاوي وفتح بيعة لا بدون من البلد الاول لم يشترط الامارات من البلد الاول ولا بد من اذات
قيمة بل البيع مع ذلك فان استوفى صح والا فاكثرا القيمتين **وقوله** وعلى العامل نفقته وشتر
وطي وجعل خفيف او اجزاه اي وعلى العامل نفقة نفسه شتر او حضرا اذ قد لا يحصل الا
قدرة النفقة فيحل بمقتضى القراض وعليه ما جرت العادة ان يتولاه بنفسه من شتر الثياب
وطيه ووزعها واذراجها في مكان الحفظ واخراجها وحمل ما خف من المالا ووزنه كالمسك والفضة
والذهب وعليه الاجرة ان اشتراها عليه ان يتولاه بنفسه **وقوله** وعلى المالا اجرة جمل
تقيل وكيل وورث لم يشره اي وعلى المالا تقريبا القراض ان اذن له في التسليم وكذا جاز
جمل الشئ الثقيل من البيت الى السوق وعكسه واجرة الكيال والوزان والجارى وما ياكل
الزبدى فان فعله بنفسه فهو يتبرع منه ومزيد اعتنا التحصيل الزجر ولا يشترى به **وقوله**
ومك بقسمة الزجر لازيما عينيا وفتح قرضها او وضو او بان لا مالك اي ومك للعامل
حصته من الزجر بالقسمة ويستقر بعد فتح القراض لا قبله شوا كان عرمان من المالك
بقسمته او نقبا ولو فتح العقد والمال باضر من المالك حصته على الاصح وان لم يقسم كاذك
في العرف والروضة وفي قول يملك حصته بالظهور الا انه ملك غير مستقر ولو طالع جدهما
القسمة قبل فتح القراض لم يجز الاخر فان تراضيا على القسمة والعقد باق لم يستقر ملكه بل هو
على حاله وقاية لراش المالا ويستقر ملكه ايضا بان لا مال للعامل فيقسم حصته للعامل ويغير
الانلاف بمثابة لا شتره او ولو استرد الكل غرم حصته للعامل فكذلك اذا تلفت واذا اشترى
القراض فخلل فانثرت او بهيمة فولدت او جارية فوطيت فالتمز والولد والمهر يحتض به المالك
الا فوايد لم يحصل التنازع بل من عين المالا **وقال** الامام والغراي هذه الفوايد كلها مال التنازع

وفصل المتولي فقال ان كان في المال ربح ومكنا العامل حصته بالظهور في حال حاجة
ان لم يكن وكان وقتا انه يملك بالقسمة من الاضحاب من عدم مال القراض وقال
عامتهم يقولها المالك قال الزاقي ويشبه ان يكون هذا اولى وقوله في الحاي
وملكا لرب القسمة وان لا يملك المالك فيه امران احدهما مقتضاه انه يملك الربح مستقرا
بالقسمة سواء فتح البعدهام لا وليست كذلك لو اقسما الربح والقراض باق هو وقاية كما كان
حتى لو جعل نقص في راس المال جبرها اقسما من الربح فلا يستقر بالقسمة الا بعد الفتح
الثاني انه قصه حصول المالك في الربح على القسمة ولو ان المال لم يفتح القراض ملكه كل حقه
للان من جعله وقاية **وقوله** ويؤثر بظهوره ويجز به نقص وتالف لا قبل تصرف اي واذا
قلنا ان الربح لا يستقر الا بالقسمة والفتح فانه بالظهور يؤثر حتى يملكه بوث العامل ويجز
به ما يطرأ على مال القراض من نقص بخلاف السهم وكذا بالتلف لكن بعد التصرف فاذا احترق
بعض مال الخزان او غرق وهناك ربح جزبه النقص ولو كان بعد القسمة ما لم يفتح وان كان
التلف قبل التصرف لم يجز على الاصح كما لو اعطاه الغني للقراض فلفه جدها قبل الشراها فانه
يتلف من راس المال ولا يلزم جبر من الربح فان تلف بعد الشراها وجب جبره باحصل من الربح اما
اذا تلف المال كله بعد التصرف او قبله فان القراض يفتح به وان تلفه اجني اخذ المالك
منه وبقي القراض بحاله وان تلفه العامل قال الامام يفتح القراض لا ماله وان وجب عليه
بدله فلا يدخل في ملك المالك الا بقضه منه ويجوز جبره الى استيفاء القراض قال
الزاقي وكذا ان يقرن ذكره واوحيين في ان مال القراض اذا غصب او تلف من الحقة فيه وجبان
اجزها انه المالك فقط ان لم يكن في المال ربح فان كان فيها جبرها والثاني ان العامل في حقه
مطلقا حفظ المال فيشبه ان يكون الجواب المذكور في ان لا يجني مفرعا على ان العامل
حقم وتقدير ان يقال ليس يحتمل بل اذا خاض المالك واخذ عاد العامل الى التصرف فيه بحكم
القراض ولزمه مثله فيما اذا كان العامل هو المالك ونقل الاموي عن القاضي الجعفي
الفرقي بينه فلا يجني وان لا في المالك والعامل ان لها الفتح فذلك جعل ان لا فيها فتح **وقوله**
وان فتح وجبر راس المال الى مثله وله البيع من راجب لا ثم ربح بدله المالك **اعلم** اننا قد بينا
ان القراض توصيل وان لا قد نصير شركه في الامتياز ولكل منهما فتحه من غير ان لا اخذ لا يفتد
جائز ان كان المال دينيا فاستيفاء بعد الفتح على العامل سواء كان في المال ربح ام لا لانه
مثلا اخذ وليس الدين كالعين وان كان نقدا من نقدا راس المال اخذ المالك مثل راس المال وان
فصل ربح استمائه كما شرط وان كان المال مكسرا وقد قبض فحاجا باديه العامل ان وجد والا
اشترى باعرضا وباعه وان كان المال عرضا او نقدا من غير راس المال فعليه رد قدر راس المال
الى جنيته فيبيعه بافيه المصلحة من جبر راس المال او من نقدا البلية يحصله راس المال وكل
هذا ما حوذه في قوله وجبر راس المال الى مثله وما زاد على قدر راس المال فهو مشترك بينهما لا
يتعين تخصيصه على واحد منهما واذا وقع العامل بعد فتح القراض وقبل التراضي ياخذ المالك
القرض من شترى العرض اكثر من المثل ولم يكن هناك ربح فله البيع وان كره المالك وان كان
هناك ربح فقال المالك تاخذ جرك من العرض لم يملك المالك البيع على الاصح **وقوله** ويكفي واذا
قررتك ونحوه في بقية اي اذا مات المالك او العامل افسخ القراض وذلك معلوم بقوله القراض
توصيل فاذا مات والمال نقد فليأخذ ولا ربه انشا القراض مع العامل او وارثه فان يقول

قررتك او لو فتد او اقيمتك على ما كنت عليه ويكفي به على الاصح قال الزاقي والنووي
وهذان الوجهان على قولنا ان القراض ونحوه لا ينعقد بالكنية اما اذا قلنا يتعقد فيبقي
ان يجري المقرر قطعا وان كان المال عرضا لم يجز التصرف لان القراض لا يفسخ وهذا
قراض جديد فلا يجوز على العز ومن لكن على العامل تخصيصها للمالك ولا يحتاج الى اذن الوارث
في ذلك انما واجب الاذن السابق وكون التصديق ما ذوقا فيه شرعا بخلاف ما اذا مات العامل
فان وارثه لا يبيع الا باذن ويجوز تصديقه على النقد كما يجوز انشا القراض معه **وقوله** في الحاي
وقد رآنا الوارث بلفظه الظاهر ان مراد ان يكون المقرر بلفظ الوارث لا يتكوته وهذه الخلاف
ما قال شارحه من ان المراد لفظ المقرر وليس كذلك اذ ليس تخصيصه بمعنى لانه يجوز ان يعقد
بدله بلفظ ما رتب قارنت وسائر الفاظ القراض قطعا وكذا يجوز ان يقول قررتك وتركتك
على حاله ذكر في العز والروضة ولم يقول انه يحتص المقرر بالاقالا الخلا لا قلنا ان القراض
لا ينعقد بالكنية واما اذا قلنا ينعقد بها فينعقد قطعا ولا شك ان لفظ اقيمتك على حاله كتركتك
على حاله ولعل الوارث جعل من قوله في العز والروضة واذا كان المال عرضا ففي حواجر
على القراض وجهان احدهما المستحب قال الاشبه ان جعل الوارث بلفظ الترك والتفويت ولا يتسارع
باستعمال الالفاظ التي تشمل على الاصل وليس في شي مما نحن فيه **وقوله** فان قررتك ربحها
ما يتان بصفتين فصاعدا فكل ثمانية اي اذا قررت الوارث العامل على القراض في مال كان
اصله مائة وربع فيه العامل مائتين والربح بينهما صفتين فليعامل من الربح مائة لما بيناه من
انه اذا افسخ القراض والمال نقد ملك العامل حقه من الربح وان لم يفتح قسمة واذا بلغ المال
مئة مائة اخذ العامل ماله الكاف والربح وهو مائتان وبقي اربعة مائة للوارث راس ماله وهو مائتان
ونصف الربح وهو مائة وللعامل نصفه مائة نصيبها الى المائتين يصير مع كل ثمانية **وقوله** وقرب
حصة العامل فيما زدد بها وخسرا الاصل مائة وربع عشرين فرد عشرين فسد منها ربح خسر
عشرين فللعامل درهم وثلاثة وان خسر عشرين فرد عشرين ثم ربح عشرين فخمسة وسبعون راس
مال وخمسة ربح لها اي اذا اشتد المالك على راس المال بعد الربح فالمرء وليس من راس المال
خاصة بل هو تابع اصله ورجا فقرر ملكا للعامل على ما يخصه مما اشتد وان اشتد وقد جعل
في المال خسر كان الخسران موزعا على المسترد والباقي ولا يلزمه جبر حصة المسترد بالربح
الحادث ويقرر راس المال فيما نحن فيه الباقي بعد المسترد وبعد حصته من الخسران مثال
الاشتراد بعد الربح مائة ربح فيها عشرين ثم اشتد المالك عشرين فسد منها ربح لان الربح سدد من
المال وسدد من العشرين ثلثه وثلاث فيستقر ملكا للعامل على نصفه اذا كان الشرط المناصفه
وهو درهم وثلاثة فلوا خسر السوق وخسر عشرين وعاد فابيه الى مائتين فازاد المالك اخذها
الى العشرين ليستوفي راس ماله لم يكن له ذلك بل للعامل ان يشتري منها درهمين وثلاثي درهم ويرد
ثمانية وسبعين وثلاث درهم ومثاله بعد الخسران راس المال مائة وخسر عشرين واشتد عشرين
وقارن المال اثنين فالخسران موزع على المسترد والباقي ولا يلزمه جبر حصة المسترد فلوربح
عشرين وبلغ المال ثمانية لم يكن للمالك اخذ الصل بل يكون راس المال خمسة وسبعين لان حصة
كل عشرين من الخسران خمسة فالحصة التي يبيحها العشرين المسترد لا يحبر وانما يحبر خسران
الباقي وهو المستون بخمسة عشرين فيبقى خمسة نقيم بينهما صفتين فيحصل للمالك من الثمانية المائتين
سبعة وسبعون درهم ونصف درهم **وقوله** وصديق العامل في تلف وزدد ربح وخسر وبني رتبة

شرا وأصل ^{قد} أي إذا اختلفا فادعيا العامل النافع مبدق بمبينة كما لو دعي فإن ذكر سبب النفع
ففيه القليل المشهور وكذلك إذا تنازع في رد المال وفي المرح بعبية العامل ويكره المالك
وفي أبي يقول المالك نهى عن شرا كذا ويكره العامل وفيما اشتراه وفيه ربح فادعيا شرا
لنفسه وأكره المالك وفيما فيه خسر فقال اشترته للتراض فانكر المالك فالمدق في هذا
كله العامل لأنه أمين وإذا اختلفا في قدر الأصل فقال المالك دعت اليك الفيل وقال العامل
بل الف صدق العامل لأن الأصل عديم فبما لا يزيد **وقوله** فإن قارض رجلين وقال الأصل الفان
والعامل الفان فصدق واحد وقال الآخر الف فله ربعه أو العامل ثلثه فله خمسة أضعاف والمدق
ثلثها أي فإذا قلنا ان القول قول العامل في قدر الأصل فقارض المالك رجلين على ان يكون نصف
الربح للمالك ونصفه لهما بالتسوية ثم قال المالك لا أصل لفان وصدقه اجدها وقال الآخر ل
الف واحدنا المقدر بقوله وصدق المتكبر بمبينة فلو كان العامل الفين فلا شرا للمقرو والمبتكر ربح
الربح وربعه الف فله ما ياتين وخصون وإن كان العامل ثلثه الف فللمبتكر إذا حلف ختمانية
لأن الربح ربعه الفان وأما المقدر فبما حرمه مائة وستة وستين وثلثا لأنه يقول الأصل الفان
فياخذ بها المالك عن راس المال ويبقى ختمانية للمقرو ثلثا وثلثاها للمالك لا تقاها على ان ما اخذ
المالك مثلا ما اخذ كل واحد من العاملين وما اخذ المتكبر من الزيادة كالف **وقوله**
وتجافا في قدر المشروط وإن اقترى ثم قال صدقت او غلطت لم يقبل وبعد لو قال خسرتم
قبل أي ولو اختلفا في قدر ما شرط له من المرح فقال المالك شرطت لك الف وقال العامل بل
النصف تجافا لانهما اختلفا في عوض الحقيقة فاشبه المتبايعين فان تجافا فصح العقد وما كان
الربح للمالك وللعامل جزا المثل وإذا اقترى العامل ربح ثم قال غلطت في الحساب أو كذبت ليلا يربح
المال من يدي لم يقبل لأنه قد اقترى حق فلم يقبل رجوعه كسائر الأقران فان قال بعد ذلك
كله خسرتم مبدق وقال في الغبن والروضة قال الحوفي وذلك عند الاحتال بأن جئت كساد
فيقبل ولا يصح قوله ولا كذبت وإن لم يجهل لم يقبل ولا يتعرض في **أما** وجه هذا المنقول عن المقلد
وقوله **أما** فصح المساقاة في الخل والعنب والمساقاة ان يعامل استأنا على ان يتعهد
خله أو عنبه بالتسقي والصالح وما يحدث من ثمر يكون بينهما وتسمى مساقاة لأن التسقي يقع على
وأكثر ما مونة لا يستأجر في الحجاز لأنهم يستأجرون من الألبان والأصل في جوار ما يعامله صلى الله عليه وسلم
لاهل خيرة في الخل وقسنا العنب عليه دون سائر الشجر لأخصاصهما بالركوة واجتياحهما
إلى الأمانه ما يترفق به من تميمته له والمفقرا لأن الجرحى تأتي في ثمرها لذليها قديما وسائر الخمر
ثمر بالورق فيتهذر فيه الجرحى ويتعذر به بعض من العامل الثمان والمالك زبالا شربا بانه
ولأن الحاجة تدعو إلى المساقاة من حيث أن لا يجير لا يكا ديدل جهده كما يبدله إذا كان شريكا
ويشترط ان يكون ما يتساقى عليه مغزوسا فلا يجوز ان يتساقى عليه على ودي يغرسه لأن المقتر ليس
من أعمال المساقاة ولأنه غرض كبير إذا قد لا يثبت فان ساقاه على ذلك فهي فاسدة يستحق فيها
اجرة المثل ان ظن أنه يثمر فيها ويشترط ان يكون معينا فلو ساقاه على جدى الجدي يقين أو على
نميمة المشاع دون شريكه لم يقع العمل بالمثل وتعدر خصم على ما ساقاه عليه من المشاع **بسم**
يجوز ان يتساقى شريكه كما يتساقى ويشترط ان يكون مريبا فلو ساقاه على حديقته لم يربح ما يقع
على المذهب وقبل فيه القول لأن المساقاة على عمل على مجهول وذلك غير فلا يحتمل ما قد عذر

عبد الروية أيضا وهل يجوز عقد ما بعد خروج الثمرة قال **الرافعي** فيه قولان أظهرهما
الجواز واختلف في محل القولين على كل طريق وقال **الظاهر** ان القولين فيما إذا لم يبدأ فيه
الصالح فاما بعده فلا يجوز قولاً واجراً لأن تجوزاً للثمرة الثمان وتتميتها وهي بعد الصالح
لا تباشر بالعمل والثاني اجزاؤها ما لم يساه فصحها والثالث اجزاها القولين مطلقاً **وقوله**
في الجاوي أما فصح المساقاة الخل والعنب والعنب من الميعين المربي خرجت الثمان ولا فيه
امران **أحمد** ما أنه كان ينبغي ان يقول الخل والعنب لأنه مثل الله عليه وسلم بنى عن تميمته كذا
الثاني قوله خرجت الثمان ولا ولم يفرق بين ان يبدؤا صلاحها أم لا وهي طريقتهم والاصح في الرابي
والروضة ان ذلك مخصوص بما قبل بدو الصلاح واما بعده فلا يجوز قولاً واجراً وبما طريقتهم
الصحيفة عنده **وقال** ابن الحوفي في شرحه ونحوه يدل بدو الصلاح قبل التباين وهو
وهم منه **وقوله** وفي غير مزارعة تبعا لا محالة ان يكون في البياض المحلل بين الشجر وان يكون النفع محدد
انما فصح المزارعة تبعا للمساقاة بشرط ان يكون في البياض المحلل بين الشجر وان يكون النفع محدد
فيهما وان تباعد بحيث يمكن سقي اجدها وتقليم لأرض من غير ان ينفع الآخر بطل في المزارعة
ونحوها وحيث اتحد النفع عتزا أفراد اجدها بدو الآخر وقد عتزا بفرضه والمجنى
واجده المزارعة بها المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها والمدة على صاحب الأرض والمخاض
هذه المعاملة لصحة على ان يكون المدة من العامل ولو افرز كل من المزارعة والمساقاة في
عقد المجرى وكذا ان قدم المزارعة على المساقاة لأنها تابعة وعنه اجتزأ بقوله تبعا كما لو مزج
الربيع بالبيع لا يجوز تقديم الربيع وكذلك يجوز ان يتساقى في اجدها واجدا وساقا وساقا
آخر ولو كان بين الخل والعنب غيرهما من الاستحاضة الممنوعة جازت المعاملة عليه تبعا للخل والعنب
كما لمزارعة على الاصح من زوائد الروضة وأما المخاض فلا يجوز مفردة ولا تبعا للجدث **وقال**
النووي في الروضة المختار جواز المزارعة والمخاض انتهى لكن المذهب الذي عليه القريح ما قاله
في الكتاب **وقوله** موقته معين يثمر فيه غالباً ولو اخرج أي انما فصح المساقاة موقته كالأمان
اذ لو ابدت لشارت كالمالك وتضمن المالك ولا تبعا للثمن واصلاحها وامد ذلك معلوم بخلاف
القراض الثابت بجبل ان يكون برمان معين كالسنة والسنين وان يكون مبدق يوجد في
الثمر غالباً فان قد عتد لا يثمر فيها غالباً لم يقع وان عمل فيها العامل لم يستحق اجرة ان علم وان
جهل كونه لا يثمر فيها استحق اجرة المثل ولو اوقت برمان اذراك الثمر لم يقع لان الاذراك سقيم
ويتأخر فان قد عتد يثمر فيها غالباً ولكن في آخر سنة من السنين المتساقاة عليها جاز وكانت السنون
كالشهور في السنة التي لا يخلو من الثمر فيها **وقوله** في الجاوي موقته برمان يحصل الربح فيه
غالباً ولو اخرج سنين فيه امران **أحمد** ما قوله موقته برمان **قال** ابن الحوفي في تحرير
فيه ما اذا وقت برمان اذراك الثمر وهو وجه صححه الغرالي والاصح انه لا يجوز الثاني قوله حصل
الربح فيه يوم اشترط مبدق تنسج الى الجداد وعبارة غيب يثمر فيه غالباً لا بد باطلاع الثمن في المدة
يملك حصته وعلى المالك بقاؤها الى الجداد **وقوله** وسع شريك ومشرط اعانه عبد يطعم لا هو ولا
اجير عليه أي وفصح المساقاة موقته ولو مع شريك ان شرط له جزا من الثمر في مقابلته عمله كالثمن
والربح والخمر معينا كاية ولو شرط ان يعينه عبد رب المال جاز لان يكون عاملاً مستأزراً
في الرابي والمدة يبرر ويشترط ان يعرف العبد ايضاً فلا يصح على عبد مجهول وان شرط ان يكون
نفسه العبد على العامل جاز على الاصح ويطعمه ما جرت به العادة ويتساقى جواز ذلك في المعاملة

وان شرط ان تكون نفقته من الثمرة لم يجز لان ما سبق منها بعد النفقة يكون مجهولا فيخرج
عن كونه معلوما بالجزية فان شرط النفقة جزئ مقدرا كما لو بيع كان مضافا الى نصيب المالك
وكانت نفقته عليه ولو شرط ان يعمل معه رب المال لم يجز وكذا اذا شرط العامل ان يشتري
اجيرا يعمل معه وتكون اجرة على المالك لان العمل شرطه ان يكون على العامل لا المالك
وقوله في الجاوي ان يعمل معه علام رب المال اراد به ان يكون معينا او خادما لا مشاركا
في الزاي والتدبير **وقوله** يجوز ان يبيع عامل لا تجزى وقوله لا يقبل على استيفاء
عرفاه اي انما يصح المساواة بالجاب بخلافه وعامل وكذا عقدت معك عقدا لمساواة
واعل في هذه الحقيقة او قلت البكر على استيفاء فان ذلك كله يودي بعينه ويشترط القبول
كما في سائر العقود ولا تجزى بلفظ الاجارة فلو قال استلجرتك لتعبد بجلي ربع منها فجزى
لم ينع ولو قال ساقبتك بثلث الثمرة لتكون اجرة لك لم ينع لغير لفظ المساواة ولا بشرط
ان يقبل الاعمال في العقد بل ما اقتضاه لفظ المساواة في عرف البلد جميعا من التنازع
ويشترط ان يكونا عارفين بما يقتضيه عقدا لمساواة من الاعمال في العرف هكذا ذكر في العرف
والروضة وقوله في الجاوي والعامل حله والعرف يفعله مشكلا من حيث انه معطوف على
مجهول عرفت وشرح القنوني له المجازاة قال اي وعرف كل من المتعاقدين العمل حله ولا
يشترط معرفة الاعمال فقبول العرف الغالب في كل ناحية يفعله قال وهذا اذا عرفت
المتعاقدان العرف المحمول عليه قلت وهل معرفة ما بالعرف الذي يحمل العقد عليه غير معرفة
بما يقتضيه العقد في العرف واكتفى اذ اجمع بين كلام الزاوي وكلام المصنف وما متناهيان
قال الزاوي واذا عقد بلفظ المساواة فالصحة لا حاجة الى تفصيل الاعمال بل يحمل
في كل ناحية على عرفها الغالب وفيه وجه انه يجب تفصيلها لان العرف كما يضرب وما ذكرناه
فيما اذا علم المتعاقدان العرف المحمول عليه وان حملاه او اجدهما وجب بمقتضى الاعمال هذا كلامه
فتأمل بظهر ذلك الفرق ما بين كلامين **وقوله** وعرفا فخرجت عن ان شرط تفاوت اي
واذا كان في الجديفة نوعان او اكثر فمساواة على الجميع فان قال على الثلث او الربع في الجميع
جاز وان قال على ان يكون الصافي في الثلث والربع في الجميع فجاز ومن البر في الخمس بشرط معرفة
الانواع وقدرها ولو تخيلا ولو ساقاه على ان ما ساقاهما السها فقبضه الثلث او الربع في قبض
لم يجزه **وقوله** ولزم ومكده جسته بظهور عليه ما يتكرر كسفي ويحتاجه ثم كلفه وجراد
اعتبد اي ولزم المساواة بالعقد فلا يجوز احدى منهما فستحلفا لغير القراض وان كانا يشتركان
في اشتراط كون الربح والضرر مختصا بالمتعاقدين وكونهما مشتركين بينهما بالجزية والفرق ان عمل
المساواة تقع في اعيان تبقى حالها فاشبهت الاجارة في اللزوم والقراض لا يبقى اصله بعد العمل
فأشبهه الوكالة ثم العامل يكسبه جسته من الثمرة بالظهور ولا يتوقف على تقسيمه بخلاف القراض
والفرق ان الثمار ليست وقاية للاستحجار بخلاف الربح فانه وقاية لراش المال ويجب على العامل في
المساواة ما تكرر حاجة الثمار اليه كل سنة للتمية وما هو من مصالحها كالسقي واصلاح طرف
الماء وتنقيته الابار والاهار من الحففة ونحوها واذا زادت الدواب وغير ذلك من ثقلها لارض المساعي
وتكررها وهو الحرف في المزارعة وكذا بقوتها بالزبل اذا جرت به العادة فنقله الشبان عن التمه
ومنه التليق والطلع الذي يلحق به على المالك لانه عين مال وليس على العامل الا العمل ومنه حجة
الحشيش للضرر والقصبان المصنوع بالشجر ونصرف الجوز بان ينقطع منه ما يضر ويرد ما بقي منه

البنائير ونحوها على النسيب الشمس ومنها قعر من الحب ووضع الحشيش فوق البنائير فان
جرت عارة والاخر انه يجب على العامل الجراد وحفظ الثمر كما يجب حفظ مال القراض على العامل
وحفظه من البطير ونحوه بان يجعل كل عقد في قرضه ويبيع المالك وما لا يتكرر
ما يقتضيه جفقا الاصل فهو على المالك كجوز المير والنهر وسبا الحيطان ونحوه لا يواب والرد
وجراح الاصل واما زوال النسيب فالتام المبيع فيها العرف على الاخر وما وجب على العامل ما ذكرناه
فله ان يستاجر عليه فان شرط على احدى منهما ما يجب على الاخر بطل العقد وان فعل العامل ما وجب
على المالك لا اذن فلا اجر له **وقوله** فان شرط استاجرا له قاض ثم اقترض ثم المالك وعمل الرجوع
واشهد ولا يشترع كساجني وفتح لا اثم او وجد منبرع وشمل اجر عمله كان استحقاقه
اجرا انه انا انا لعل لانه يفرع على قوله ولزم فان شرط العامل قبل ان يتم عمله فليفرع المالك
الى الحاكم ثم ثبت بمسا قانه ثم يستاجر عليه القاض من ماله ان كان له مال او من نصيبه من الثمرة
ان يدا ملاحا فيبيع الكل والبرص حجة الحاجة والا استقرض له القاضى ثم يستاجر عنه
فان لم يكن قاض فطرت فان عمل المالك واستاجر من ماله ليرجع واشهد على انه صرف او عمل ليرجع
رجوع ولا يشترع يعني اذا لم يفرع الى القاض ان كان او لم يشهد عند عدمه بل صرف او عمل لا يشهد
فهو منبرع كساجني اذا عمل واستاجر من شرطه ان يشهد ان عمل لا يرجع وان لم يعمل ولم
يصرف وان اذن ان يفسخ العقد فطرت فان كان ذلك قبل خروج الثمرة جاز للتعذر الاستيفاء
اذا ابقا العبد المبيع قبل القبض ويعطى العامل اجر عمله وان كان بعد خروج الثمرة لم يجز الفسخ
لانه ما زل شرعا فان بدا فيها العلاج بيع من نصيب العامل في الاخر والا فان باع بمعه المالك
بشرط القطع او اشترى من نصيبه ما يحتاج اليه جاز ولو قال اجني وقرب للمراب انا افرع
بالاعمال عنه فلا يفسخ لم يلزم المالك لانه قد لا يربد دخوله ملكه واذا عمل العامل في المساواة
ثم باق الشجر مستحقا فعلى المساواة له مثل اجر عمله كما اذا استاجر الغاصب من عمل في المعصوب
علا فان الاخر على الغاصب **وقوله** في الجاوي وان شرط الى قوله وان يبيع اجني فيه امر
اجرا قوله فان شرط استقرض هذا اذا لم يوجده له مال فان وجد او كانت الثمرة قد بدا صلاحها
فانه يباع نصيبه **قال** القنوني لا بد من هذا وان اقتضى ظاهرا كلامه الاستيفاء مطلقا
الثاني في قوله ثم ينفق المالك مقتضى الاتفاق وهو مخير بين ان ينفق او يعمل **الثالث** قوله
بالاستيفاء مقتضاها انه اذا انفق واشهد رجح مطلقا وليس كذلك ليرجع حتى يشهد انه اشهد
او انفق او عمل ليرجع فان لم يوضح للشهود بقضيه الرجوع لم يرجع نقله في الضرر والروضة عن
الشمائل واقراه **الرابع** قوله او يفسخ باجر مثل ما على ظاهره ان ام الفسخ مطلقا وليس كذلك
بل اذا لم يشر الشراهما اذا اتموا فلا يجوز الفسخ كما بيناه **الخامس** قوله وان يبيع اجني لا فرق بين
ان يبيع الاجني والقرب بخلافه اذا مات فان للوارث ان يبيعه وان لم يخلف له تركه وذلك لا حجة
العامل من الثمرة انقلت اليه فاستحق الثمن من الاثم ليحل في حقه **وقوله** وان مات وادى
ثم وارث ويجوز ان خلف تركه اي اذا مات العامل نظرت فان كانت المساواة على عين العامل انما
كما في الاجارة على العين وان كانت في الزمة نظرت فان خلف تركه فعلى الوارث الا تمام فيستاجر
تمها او يعمل ان كان امساعا زبالا لعل وان لم يخلف تركه فللوارث الا تمام ولا يجزى لانه انا
يجوز على تقوية ما على المورث من تركته **وقوله** في الجاوي ويثم الوارث ليس على اطلاقه بل ذلك على
مساواة في الزمة لا العين كما بيناه ذكر في العزيز والروضة **وقوله** والعامل امين فان كان الم

أخره مشرف فان لم يعد فاعمل اخره اي والعامل امين فلا يصح ما تلف في يد منقصة
فان كان وثقت حياته بيمينه او باقراره او بكتوله الرشد الحاكم اخره مشرف يستاجر
ليراقبه فان لم يعد المشرف الرشد اخره عامل يستاجر للجلعة **وهو له**
حجة اجارة بايجاب كارت كرت الزيت دمتك ملكك مسجعتا اخرها لايت وقوله اي انما
تصح الاجارة بين الامور التي يذكرها الصيغة وهي لايجاب والقبول والايجاب كما جرت
هذه الدار او اكثر شيكها شرايكها فبقوله على الاتصال قبل او استاجرت او كرت وكذا
ملكك مسجعتا شرايكها الان الاجارة تملكك المنفعة ولو قال اخرتك مسجعتا شرايكها فكذا
على الاصح ويكون ذكر المنفعة تامة كقوله في البيع يعتد بين هذه الدار وقيل لا يجوز لان
لفظ الاجارة اعم من مضاف الى العين ولو قال يعتد مسجعتا لم يجز لان البيع موضوع للكل لا لشيء
فكما لا يعتد بلفظ الاجارة لا منفعة الاجارة بلفظه وان قال كرت فستعمل كذا اصح واعني
على لفظ الاجارة وتلك المنفعة وانما سكت عن التمثيل للقبول لظهوره وتلك في الجاوي
قوله الرشد وكان ذلك اهم من ذكر كرت لكونه اعم منه شرايكها **وهو له** باجرته حكم
في عينه كاستاجرتك وكما تراه من مال سلم في اجارة دمة ومطلقة جارية وبطلت بغيره ويجوز ما
عمل فيه اي حجة بايجاب وقوله مع اخرها اجارة فان كانت الاجارة واقعة على العين
كما اذا استاجرت دارا لمستكها او دابة معينة ليركبها او رجلا ليجعله معه او يعمل له فلا يخرج حكم
التمسك بالبيع فان كان مبيعا اشتراط ان يكون مرشدا ولا يشترط العلم بقدره بل يصح صريح
من الداراهم وان كان في دمة فهو كالتمسك في الدمة يجوز تأجيله وتعجيله وتخييمه ومطلقة جال
يجوز الا عينا من عنده والجوالة به وعليه والاخر ان قوله استاجرتك اجارة واقعة على عينة
وقيل على دمة ولهذا خصه بالتمثيل وان كانت الاجارة في الدمة كما اذا استاجرت دابة موصوفة
ليركبها او الرشد دمة حجازا او غلاما طيبة ثوب فان الاجارة كماله هذه له حكم تراه من مال السلم
فشرط قبضه في المجلس ويجوز ان يكون مبيعا وان يكون في الدمة فان اجله فسد العقد وان
اطلق على الجال وصرح واشترط تسليمه في المجلس ولا يصح الجوالة به ولا عليه ولا الاستدانة به
ولا الاتراعه ولا يصح اجارة دار بغيرها ولا بدراهم على ان يعجز بها الا انها نصير اجارة بدراهم وان
هي مجهولة ولا يصح اجارة على عين بجزء منها بعد العمل كالحقن البر بالخالدة او بجزء من الدقيق وصرح
السناء بجلده او ارضاع المرقق بجزء منه بعد الرضا اما بجزء منه قبله فجاز كالحقن البر بجزء من
البر ونقل الامام والغزالي عن الاصحاب ان الاستيجار لا رضاء الرقيق بجزء منه قبل الارضاء لا يجوز
لان شرط العمل ان يقع في خاص ملك المستاجر واعتراضه عليه بان القياس الجواز ولا يضر وقوعه
في المشترك الا ترى ان اجبا الشريكين لو ساقاه صاحبه وشرط له زيادة من الثمن جاز وان وقع
العمل في المشترك قال **الرافعي** وظاهر المذهب ما لا اليه وقوله في الجاوي باجره مستأجر الى
قوله كاستاجرتك فيه امران احدهما ان قوله مستأجر اذ ابيه قد شرهه ولا يتراد ان يكون مستأجرا
جالا بعينه فلو قال باجره شرهه لكان اجرة واحدا **والثاني** في انه وصف الاجرة باوصاف عديدة
ثم قال في اخرها لا في الاجارة العينية فيتم الناطق فيه ان الاستئجار من جميع الاوصاف وان
علم الفقيه بفقده ان من قوله جال اخره صفه الاجرة الواقعة في اجارة الدمة وان ما قبله صفه الاجرة
الواقعة في اجارة العينية **وهو له** في بعض منفعة متقدمة مقدرة التسليم شرعا معلومة تقع
للمستاجر وفي اثره لزما وبير لا يستفاد اي وصح الاجارة في المرأة للزما وفي البير للاستفاد

وان كانت ضمن عينا وهذا على قولنا ان المملوك وهو الصحيح فكل منهما ينضم منفعة وعينا
فالمنفعة في الارضاء وضع الطفل في الحوز والقائمة المذرة وعرض له بقدر الحاجة والعين
العين والمنفعة في البير الوقوف في مكان الاستفاد والاستفاد بملك الماء والعين الماء ولا يضر
ذلك بالبر للنفقة ويجوز حكمها وجوز في هذين الحاجة فلا يجوز استئجار شاة للزما
وسيا في الكلام على باقي المتسايل في مواضعها قربا ان شاء الله تعالى وقوله في الجاوي
زما المرأة ومحف منفعة فيه امران احدهما ان بعض شراجه اعترض عليه في اقراره الرضاء
عن المنفعة المحضة وقال هذا فيه ان العين هي الاصل عنده التي يتناولها العقد وهو وجه
ضعيف والاخر ان الاصل فعلها والدين يستحق تيقا **قال** لا اعتراض عليه فانه انما اقره على المنفعة
الحضة ولا قابل بان الرضاء منفعة محضة وقد قالوا يستحق به عين ومنفعة بل قد ذكر في
اليعزب والروضة انه يجوز على الاخر الاستئجار للارضاء مع نفق الحضانة ونقله عن الامام ان
المراد بغير الحضانة هنا فعل الارضاء قال واما الحضانة بالتفسير الذي ذكره فيجوز قطعها عن
الارضاء بخلاف **الشافعي** في انه اقتصر على ارضاء المرأة واستيجار البير للاستفاد وان عليه اذا
قلنا بالارضاء ان المملوك **وهو له** لا كلمة بل يجب ولا تزين بطعام ودرهم لا يعزى ونفع
كله اي لا يصح استيجار بيع ونحو كلمة البيع او كلمة ترويج بها السلعة ولا تقب فيها قال اخرج
الى تبيع كالحفظ والجل الى السوق جاز الاستيجار وان استوجز لعقد البيع طائفا انه يقع من غير
وتردد وبيع استحق اخره مثله ولا يصح استيجار الدرهم والدين بغير المعزاة والطعام لتزين
الجواينة لان ذلك منفعة ضعيفة ويجوز استيجار المسك والزاجين للتمسك لا للنفقة الواحدة
وفي استيجار التخمير لجفيف الثياب والاستقلال وربط الدواب والتمسك للانس وضوته
والطاووس والانس لونه وحجانه وصرح الجواز ولا يجوز استيجار الكل للنفقة على الصحيح لانه وان
جوزنا اقتناؤه لذلك فان منفعة لا قيمة لها بعينه وقيل يجوز استيجار الصيد والحفظ
واما استيجار البازي والعهد للاصطياد والهرق لطرد الفارخايز والطلق في الجاوي منع جواز
اجارة الدرهم والدين البير للترتين وذلك اذا كانت غير معزاة اما بعد ان تعزى وتعد جليا
فيجوز استيجار **وهو له** ولا ارض زرع بل ما غالب فان نفاه فله غير عوض وباستفاد ما
شئت كله اي ولا يجوز استيجار ارض للزراعة للزراعة الا اذا كان لها ما وهذا الذي
احترز عنه بقوله مقدرة التسليم فاذا كانت الارض شاقية متفككة فيها او لها ما عدا متق
ازاد سقايا به تحت اجازتها للزراعة لان المنفعة مقدرة التسليم وكذلك اذا كانت في حمة
يقبله فيها حصول المطر كعوض من الجبال وكان يكفيها في العادة فهذا ايضا تقع اجازتها قبل ان
تسقى فان كانت لا يعمل على الظن سقيها واستيجارها لم يقع سقوا استاجرت للزراعة او مطلقا
وان قصد الاستفاد بها في غير الزراعة فلا بد من التصريح بالارضاء كاستيجارها للزراعة او مطلقا
الدواب فيها او على ارض لا مالها فيعلم بهذا ان المقصود غير الزراعة لكونه ليس له ان يبنى فيها
ولان يعزى لان نصح او قال لا سفع بها كيف شئت وكذلك لا ارض لى معلوم النبل والفرات اذا
كان الغالب ان يعلوها وخسرها في وقت الزراعة جاز استيجارها قبل ان يعلوها وان استاجرت
بعد ان علاه وكان احتسابه عنها غير موقوف في وقت الزراعة لم يقع اجازتها **وهو له** ولا
لمستقبل في عينية الامن مستاجر او متعاقبين او في حج وقت السفر وبهية اي ولا يجوز
لمستقبل من الزمان في الاجارة العينية فلو قال اخرتك هذه الدار المسنة المستقبلة او الشهر

لا في سنة واحدة ولم يمتد بعد يومه القديم على الاستفاد في الحال فلو قال اجزتك سنة
فاد انقضت ففقد اجزتك السنة الاخرى فالاجازة الثانية باطله كما لو قال اذا جاء راس الشهر
فقد اجزتك ما لا اجازة اذا كانت في السنة فانه لا يجزى التاجير كما اذا قال الرمت ذمتك جمل كذا
غدا او سنة من هلال صبح كما لو استلم في شي موعدا وان اطلق جمل على الحال ولو اجازت سنة من رتبة
اجزتها السنة الاخرى قبل تمام السنة من غير ان يصرح ولو اجازت من رتبة صبح على الاصح لا تقام للمدين
كما لو اجازت سنة في عقد واحد ونقل الزا فبعد من صاحب التهنيت انه لو اجاز المالك رتبة سنة فاجزته
بما انكلك السنة ان لم يجر وان يستاجر السنة المستقبلة من المالك دون رتبة ونقل عن الفقهاء انكسه
وهو اجازته من رتبة دون غير رتبة ونقل عنه ايضا انه لو اجاز المالك من رتبة سنة ثم باعها في ثمانية ايام
لم يرد ان يستاجر السنة الثانية من المالك الثاني قبل انقضاء مدة الاجازة لانه لم يعاقبه والذي
يأتي على اصل صاحب التهنيت انه يجوز لانه ينظر الى ان المالكين لا الى العاقد والفقهاء ينظرون الى العاقد
لا الى المالكين وقد قال الزا في كلامه صاحب التهنيت من اعتبار ان المالكين عند انتقال
المالك في المصلحة وكنت عام مقصده كلامه عند انتقال المالك في الأصل والحكم واحد وكلامه صاحب
الحاوي موافق لكلامه صاحب التهنيت لانه قال من المستاجر واطلق ولا يبطل في كذا العقد وهو
ان يكتري انسان دابة مثلا ليركب وقتا وهذا وقتا فلهذا ان عيجه عيجه كانت او غير ذلك لا يضر
زمان الاجازة في مجموع حقيقتها وانما المالكين ان يقتسمان الحق الثابت لهما فان اكرى المالك جلا ليركب
عقبه والمالك عقبه فان عقدا على ان المالك يدا صبح وكما انه اجز نصف المدة او المناقصة ثم اكرى
فقتسمان بعد وان عقدا انسان على المتعاقب وكان للمتعاقب في تلك المدة طريق عادية مصبوبة بان يركب
هنا يوما وهذا يوما او هذا فرسخا وهذا فرسخا جان والواجب تقدير العقب اذا اختلفا فين سدا
افترع بينهما وكذلك لا فاق في العبد اذا استوجز للمخ في غير شهر فانه يجوز وان كانت اعماله لا تقع
الا في الزمان المستقبل لكن لا يصح الا اذا حصل العقد في وقت الخروج الى الحج وبعد في التقديم
عليه طرفة البصر من شرا الزاد والمركوب ويجوز فان زاد على ذلك بطلت اما المستاجر للمخ في الدوة
في عقد يمتد شيئا ويخرج اجير من شاة **وقوله** وبطلت في حق من وجدة الاباذن ذوح او منه ولو
لولة في قلع شرا ان جزم اي ولا تصح اجازة المزااة المروجة بعتراذن الزوج لان اوقا التمتع
بجففة فان اذن جاز ان يستاجر للزواج وغيره ويجوز للزوج استجاره للطبخ وغيره وكذلك لا يمنع
ولم على الاصح وقيل لا يجوز لانها اخذت عوضا للاستمتاع فلا يستحق شيئا اخر قال الزا في هذا
على ضعفه منقوض استجاره لساير الاعمال وكذلك لا يجوز الاستيجار لقلع من حجة وان استأجر
لفعل من فاستحق بطلت الاجازة لان قلعها محرم والمجوز عنه شرعا كما لمجوز عنه جنائنا
مخوفا اجزته بقوله شرعا **وقوله** وفي قرب كمامة وقضا تدريس عام وحجت لضرر كمامة وغيره
ميت واذا ان وتعليم قران وللإمام استيجار ذي الجهاد اعلا يجوز الاستيجار لفعل القرب التي لا
يستنتاب فيها الصلاة والصيام ولا يقع لغريمها شرعا وهذا ما احتراز عنه بقوله منع
المستاجر والقرب على نوعين نوع يدخله النية فلا يصح الاستيجار فيه الا لما دخلته النية
كالج ونعريف الركوع والذي لا يقتصر الى النية فثمان القسم الاول فرض كمامة ومرض
الكمامة على نوعين احدهما ما يحفل فتراشه شخص ثريا من غير ان يجز منه كجهر من الميت بالتكفين
والغسل والدفن فانهما يحضرن كتمه فان فقدت فعل الناس فجوز ان يستاجرهما من لا يتعين
عليه وكذا من تعينت عليه على الاصح الضرب الثاني ما ثبت اقترانه في الأصل شيئا كالجهاد كالفقا

والنذر

والنذر الجاه فلا يجوز الاستيجار عليه ويجوز للإمام ان يستاجر الذي للجهاد لانه ليس من
اهله ولا يجوز لعين على الاصح لان عين لا يتولى المصالح العامة والقسم الثاني شيئا غير
مفروض كما اذا كان وتعليم القرآن يجوز الاستيجار عليه ولو اجاز الناس بخلاف الامامة
لانه مثل نفسه ويجوز الاستيجار لتعليم مسألة او مسائل كتاب معزوف بخلاف النذر
العام وقد اطلق في الجاهوي منع التدريس مطلقا ولا بد من هذا التفصيل **وقوله** ولعين قد
المنفعة بر من تقي فيه او لمجل العمل لهما والربيع وموضعه وطول بنا وعرضه وموضعه
باز تقاع وكيفية في سقف لينا وما قد بهما **وقوله** وهذا الذي اشار اليه بقوله معلومة في شرط
العمل بالمنفعة وان كانت اجازة عينية على ان قد شمسها بالبيع والبيع يكفي فيه المشاهدة
بدون العلم بصحة والفرق ان المناهض ليس لها حضور تحقق وانما هي متعلقة بالمستقبل
والمشاهدة لا يطرح من على العرض وكذا في معزوفها طريقتان احدهما ان التدريس الزمان كسكن
الباذنة والثاني لمجل العمل كما استيجار الخياط لخياطة ثوب معين والدابة لركوب مقدر
اما المعقار والزام فان لا يمكن لضبط فيها الا بالزمان ويشترط ان يقدر الزمان في نفسه
العين فيجوز تاجيرا لزمانا او الى سنة ومائة سنة لا يبق في ذلك كله ويجوز باخير
العبد الى اثنين سنة والدابة الى عشرين سنة والتوب سنة او اثنين ان افترق ذلك وان استاجر
خياطة فان كانت في الدوة اشترط تعيين التوب فيقول الرمت ذمتك خياطة هذا التوب
ولو قال خياطة توب وموضعه لم يجز لانه لم يعين خياطا ولا ثوبا ولا في المعينة يقول المستاجر تك
لخياط في هذا التوب ويجوز ان يقول الخياط لي يوما او شهر او على الاصح ولو كان بين التوب وما
يرد منه من قبض او شرا وبل وقب والبطول والعرض وان بين نوع الخياطة ابي رومية ام
فان سببه الا ان اطرز عرفت وان جمع بين الطرفين في التدريس فقال استاجر تك الخياط في هذا
التوب اليوم لم يصح لان ذلك عرفت لا حاجة الى اجتماله بجوازاتها اليوم قبل فراغ العمل وانما
العمل قبل فراغ اليوم ويعين الرضيع في الاستيجار للارضاع ويقدر الزمان وبين الموضع الذي
يرضع فيه وبين في استيجار المكان للباطول لينا وعرضه وموضعه متواكف لينا
على الارض وعلى السقف ان كان على السقف او مقدر بالعمل اشترط بيان قدره الارض وكيفية
البناء وهل هو منضاد ومجوف ليس لينا على الارض كما لينا على السقف من حيث انه لا يحمل ما
يحملة الارض **وقوله** في الجاهوي وقدر الزمان وان طال ليس على اطلاقه بل يعني زمانا يفي فيه
المعقود عليه كما بيناه **وقوله** وعرف الزا بالزوية او وصف جنه ومجل مختلف ومجايلين
او وصف وزن اي وكما اجز دابة وجان بعرف الزا كالبزوية وهذا ما قطع به الجمهور والحق
الامام والعزالي الوصف التام بالزوية وصحة في الروضة وكروجهين في الوصف بل يكفي
ذكر العمامة والخفانة ام لا بد من الوصف ولم يصح شيئا لكن قطع في الجاهوي بالاكتمال الوصف
وبه قطع في التمه ويشترط ان يعرف المجل ان اختلف بمشاهدة او بوصف وزن والمجايلين
كذلك وان لم يشترط المجايلين يستحق حملها **وقوله** في الجاهوي وعرف الزا كالبزوية وذكر
ضخامته او خفافته والمجل سبعة ومبينا وزنه ويدر الطعام الذي للاكل وتفصيل المجايلين
فيه امران احدهما قوله والمجل سبعة ومبينا اطلق ذلك وهو ما اختلفت العزالي والذي هو
الرافعي والنووي انه اذا كانت محامل قزم متساوية لا تختلف لتق بالعرف فيها الثاني قوله
وتفصيل المجايلين طابق الاكتمال التفصيل دون الوزن والاصح المذكور في العزيز والروضة اشترط

متاهة بها او الوصف التام والوزن **وقوله** ودابة برؤية ولذمة بحسن ونوع وذكره في
 لغيره جاز مع غيره وسرى ومثله لراكب لا غيرهما ولكل بحسب اختلافه اي اذا التزم دابة فان
 كانت معينة فلا بد من وزنها وان كانت في الذمة نظرت فان استأجرته لمحمول غير راجح ونحو
 من قحان ونحوه لم يشترط وصفها اذا الغرض ايصال المتاع وان كانت لركوب او حمل راجح او حار
 ونحوه اشترط وصف الدابة لان الاعراض تختلف بذلك فيذكر الحنفية في فروعهم بغير احوال
 ويذكر النوع انما الحمل العزيمه ام من غيرها وهل هي ذكر ام انثى فان الانثى اشبهل والذكر اقوى وهذا
 يشترك فيه التراكب الرجاج والفحار ونحوه وينفرد التراكب بشرط ذكره في غيرهما من كونها
 او حرا او طوقا ويشترط ذكر السرى بالليل والسير بالنهار ويشترط ذكر المنازل فربا ومعدا
 حيث لا يعرف وان ضبط اعرف كفي وهذا الاخير وهو ذكر المنازل اذا لم يكن لها عرف يشترط ذكرها
 في كل محمول كما هو مقتضى كلامهم ولم يذكر في الجاوي اشتراط ذكر الذكورة والانثوية ولا بد منه
 كما نصوا عليه **وقوله** والمحمول كذا قدرا وجنسا او امتحنته يده وزيد في مائة من بر لا ما شئت
 طرف فيعرف ان اختلف **اي** وان اجرد انة للحمل فلا بد ان يعرف المحمول مقدرا بالكيل والوزن
 وان كان جافا ظاهرا وزاه كفي وان كان في ظرف امتحنته بايديه بحسب لوزنه ولا بد من ذكر
 جنسه عند عدم الحضور لان ثابتهما يحدد والقطر المتساويين في الوزن مختلف وكذا الميزان
 بحمله التراكب معه لا بدخل الا اذا شرط وبين جنسه وقدره وزنا او كيلا او زاه كما ذكر في المحمول
 والاصل في الجاوي ذكر جنس المحمول ولا بد منه كما نصوا عليه **فهم** لو قال له احمل ما شئت مقدرا
 بالوزن جاز او بالكيل لرجح على الاصح فيها واذا التزم ذمته جمل مائة من بر استحق جملها وعمل
 الظرف معها فان كانت الظرف لا يختلف جاز وان كانت تختلف فلا بد من معرفة الظرف والامس
 وان التزم ذمته جمل مائة من ثابتهما لم يعين جنسا وح دخل الظرف في الوزن فلا يحتاج الى معرفة
 لانه موزون مع ما فيه **وقوله** في الجاوي ومما به من مع الظرف ومن يردونه اذ دخل الظرف
 عند الاطلاق على مقتضى اطلاقه ان ذكر الجنس لا يجب والاصح انه لا يصح العقد اذا حمل ذكر الجنس
 الا اذا قال احمل مائة من ثابتهما لا بد من تميز ونحو ذلك **وقوله** وكحرت وجفرت وفيه ولا يفتق
 موضع يردونها وعملها ولو وعد او مدق والاله عليه في استقنا التزمه **اي** واذا استوفى لزمه
 وجب معرفته لا رضى ملاية وتجاوز وكذا اذا استوفى كحرت البير والنهر ولا بد من التقدير
 بالزمان او بالعمل فيقول فيه بالعمل اجرت في هذه القطعة وبالزمان اجرت لي او اجرت لي
 شهرا او مدين لداية في الاجارة المقددة بالزمان لان العمل يختلف بذلك ولا يشترط في المقدرة
 بالارض ويشترط ذكر الطول والعرض والعمق في حفرة البير ونحوه ان قدر بالعمل فان امتاز
 من المحفور في البير لم يلزم اخراجه وان وجد شدة في البير وكانت بحيث يعمل فيها المعول وجب
 الحفر وان لم يقد فيها او خرج الما قبل تمام الحفرة افسح في الباقي لا في الماضي فيوزع المستحق على
 عمل وما بقي وان استوفى للاستقنا فلا بد من معرفة موضع البير وعمقها والبلد والمشتهة
 او بالوصف ان اضبطه فان استأجره للاستقنا وقدر بالزمان كان استقنا لهذا اليوم وان
 قدر بالعمل وجب ذكر عدد الدلا والاله على المستقنا اذا التزم الاستقنا في ذمة **وقوله** وعلى مكر
 تفريغ دار وبيع جنس وبالوعة ابتداء فقط ومفتاح وجديره بالاكره كما في سرق من غائب
 اي ربح على مكر في الدار تسلمها فارعة الما لوعة وبيع الجنس ولا يجب عليه تفريغها اذا امتلأت من
 المستأجر بل يجب التفريغ عليه لان الامتلاء حصل بفعله فصار كمن قفل كنهانته الجاملة في

دوام الاجارة ونقلها على المستأجر وكذا نقل المباد عن الاقون وما جعل في سفل الدار
 من ثلج لا يلزم الموزع كنهه بخلافها وقع منه على السطح فانه بطاينه لانه من غاي الدار
 فان جعل به خراب فله الحيان وكذلك مفتاح الدار **اي** على مكر في الدار للممكن من
 الانتفاع ولا يجب عليه القفل اذا كان عادتهم الا فعلا لانه منقول لا يتبع في البيع والمفتاح
 تابع للعلن وبوامنة في يد المكبري فان مانع لا يضره بل يلزم ممانه وطوب المكري بممانه
 لكن لا يجب عليه كجاء الدار والمستأجر الحيان اذا لم يبدل الموزع المفتاح ونحوه الخراج حتى
 لو كشف السقف لبعده التطبيق ثبت له الحيان الا ان يخله واذا اعصت الدار المستأجر لم
 يلزم المالك كنهه من الغاصب وان قدر **وقال** النووي ينبغي ان يفرق ان يلزمه لكن مقتضى
 ما نصوا عليه من انه لا يجب عليه دفع الخرق عنها ولا دفع الغاصب يقتضي بانه لا يلزمه الا مسترجعا فان
 كانت في الذمة لزمه ابدانها **وقوله** في الجاوي والمفتاح لا يتخذ يد والعمارة لا كنه مستكنا مضح
 بان ابدان المفتاح لا يستحق ومقتضاه انة لا فتح للمستأجر اذا لم يبدل بخلاف العمارة وليست كذلك
 بالماستوي بطالبها الموزع وان امتنع من ابدال المفتاح وغلق الدار لم يجبر وثبت الفسخ
 للمكبري كما هو المعروف في العزيمه والروضة وغيرهما **وقوله** وعليه الكاف وحرام ونفروين
 وخطام وفي اجارة ذمة اعانة رآك ضعيف وزيد حمل وحمل وحط وظرف **اي** وعلى المكبري
 الا كافي وهو الحمار والبعل مكان الشرح للفرش والحزام والخطام والشعر وهو ما يجعل تحت الدب
 لحفظ الاكاف والشرح من القدم والبرق وهي حلقة من متفرج يحمل في كم انفا البعير يشوي
 في حرب الجميع على المكبري اجارة العين والذمة وقيل ليس عليه في اجارة العين الا الدابة
 من جميع ذلك ويجب على المكبري في اجارة الذمة خاصة اعانة التراكب بالخرق مع الدابة وسوقها
 واعانته بالركوب والنزول فان كان ضعيفا كالمراة والمرص والشيخ الكبير ومقرط العين
 وجبان مع لهم لعجزهم ولان المراة قد ينكشف وتقر لهم البخل والحمار من موضع مرتفع ليسهل
 الركوب والاعتيان بالقوة والضعف بجالة الركوب لاجالة العقد واذن التراكب للمالك لا يثبت
 فعليه الدابة كفتها الحاجة والصلاة لزم المكبري الوقوف بالدابة في اسطانه ونحوه
 ولا يلزمه المسالعة في الخفيف ولا القصر ولا الجمع وليس له الا بطا والتطويل وله النزول
 في اول الوقت لئلا يفسد الفضيحة وعلى المكبري زنج الحمل والمحمل الى طهر الحمل وجب عليه
 الظرف الذي ينقل الحوايج اليه ولا يجب شي من ذلك في اجارة العين والفرق انه في اجارة الذمة
 التزم النقل من بلد الى بلد اخر وفي اجارة العين لم يلزم الا تسليم الدابة باكانها ونحوه ولا
 لا يخفى انه لو عقد على الدابة من غير اصفاف ولا خطام فتح ولا يلزمه وسكت في الجاوي عن ذكر الشرح
 فقد يوهم ان له حكم الاكاف والصحيح انه المتبع فيه العرف كما هو في العزيمه والروضة
 وعلى مستأجر حمل وتابعه وفي سرج وخط وحبر وصنع ودوز العرف والابن **اي** وليس على
 الموزع تحميل الحمل وتابعه من المظلة والغطا والوطا والحمل الذي يشد به الحمل على البعير
 اتباعا للعرف فاذا كان في بلد العرف فيه ان الحمل الذي يشد به الحمل على المكبري
 كما ينعى فيه العرف واما اذا اكرى منه فرسا ليركبه او اكرى حياطا لخط له قنبا او
 وراقا ليشد به كتابا او صباغا ليشد به ثيابا او كالا ليدأ به فكل الشرح والخط والحبر
 والصنع والذوز على المستأجر وعلى الاخير فيه ثلث طرق اخبر بها العرف في ذلك ذكره
 في العزيمه والروضة وقد خالف ما جاء في الجاوي الصحيح في هذه المسائل الخمس فان لم يكن عرف

هذا هو
 العرف
 في
 بلد
 العرف
 فيه
 ان
 الحمل
 الذي
 يشد
 به
 الحمل
 على
 المكبري
 كما
 ينعى
 فيه
 العرف
 واما
 اذا
 اكرى
 منه
 فرسا
 ليركبه
 او
 اكرى
 حياطا
 لخط
 له
 قنبا
 او
 وراقا
 ليشد
 به
 كتابا
 او
 صباغا
 ليشد
 به
 ثيابا
 او
 كالا
 ليدأ
 به
 فكل
 الشرح
 والخط
 والحبر
 والصنع
 والذوز
 على
 المستأجر
 وعلى
 الاخير
 فيه
 ثلث
 طرق
 اخبر
 بها
 العرف
 في
 ذلك
 ذكره
 في
 العزيمه
 والروضة
 وقد
 خالف
 ما
 جاء
 في
 الجاوي
 الصحيح
 في
 هذه
 المسائل
 الخمس
 فان
 لم
 يكن
 عرف

مضى اجز مثل الذرة ولكنه هنا يخير بين اجز مثل الخردل والذرة وبين القسط من المستحق
ارث نقص الارض بزرع الذرة ولا يصح الارض ان تلفت بحاجة لان هذا البعد ولا يلحق
بمن في الارض به الغاصب وهذا المستحق من اطلاق قوله وهو ان يعدي وقوله
في الجاهل واجز المثل ان ابدل الزرع بالخرش وخير بينه وبين المستحق والارث ان ابدل الزرع
بالذرة والفلح جالا فيه استراح **قوله** ان يفتى بالحاجة المثل اذا ابدل الزرع بالخرش ولم
يذكر ان يفتى لان قوله والفلح مجزوز يعطى على القيمة في سنة **قوله** ان يفتى ان القوي في شرحه
قال قد يترك كلامه وخير بين اجز المثل وبين المستحق والارث ان تخافا بعد الحصاد وبين المدة
والفلح ان تخافا قبله ولا يخفى ما في هذا التقدير من جملة الكلام ما ليس في قوة الثالث ان
قوله وخير ما جاز المثل وبين المستحق والارث والفلح جالا في سنة كانه نقصان المجرى هو
المستاجر لانه قال ومن اجز مثل وخير وليس كذلك بل المجرى هو المجرى **قوله** ان يفتى ان المجرى
قال بخير بين اجز مثل زرع الذرة وبين المستحق وارش ما نقص من الارض بسبب زاعة الذرة
وبين الفلح في الجاهل وكذلك في التعليل وان الجوى وليس كذلك بل لو قلنا ان المجرى بخير بين
الحصا المثل لاجز المستاجر على ما اختار المجرى منها والمستاجر لا يخبر على بقا الذرة باجر
المثل بل له ان يفلح ويرزع البرار امكن ولم يعبر اهكذا في العزير والروضة بل قال ان لم تخافا
حتى نقصنا المدة خير بين المستحق والارث واجز المثل وكذلك ظاهر **قوله** ان يفتى ان المجرى
اجز المثل وبين المستحق بالارث وبين الفلح بقضى انه اذا اختار الفلح لم يلزم المستاجر شي وليس
كذلك بل يلزمه قسط المدة كما ذكرناه المتأخر ان اطلاقه وجوب الضمان اذا تعدي البعد
يقضي ان الارض اذا تلفت بحاجة منها وفيه المدة كوز في الروضة من زيادته ان لا يصح
على الاصح **قوله** ان يفتى ان ابدل الزرع بالخرش والارث جاز على عادة في الجاهل
المال ما اخذ من مفعول فعل الابدال وقد بينا ان اللغة الفصحى ظاهرها **قوله** وان عمل
بما وسكر غرضه ابدل وانفردت فقلت ضمنا ووجه مع زبانه من يقتسط الجاهل زيادته ان يفتى ان
اذا تعدي وحل على الدابة اكثر مما شرط ضمن الدابة شوا تلفت بالجمل او غير ذلك بالتعدي
غاصبة ويلزمه اجز مثل الدابة وهذا اذا انفرد باليد فاذا حمل الزائد المكزى وقد غره كما
اذا قال هذا عشر اشترى وبيع احد عشر مثالا او حلة المستاجر والمكزى معه فقلت الدابة
الجمل لزم المستاجر قسط الزائد من الضمان لان الدابة في يد مالكها وضمانه ضمان الجاهل كما بين
الجلاد اذا زاد في الجدة ومان من الجدة قسط ما زاد على الاصح فيها ولو مانت الدابة بسبب غير
الجمل لم يصح شرا اجزا زادا بخلافه اذا انفرد باليد فانه ضمن الكل ولو لم يفرغ المستاجر
بل جمل المكزى والمستاجر ساكت لم يضمن شرا على الزائد ام لا بل على المكزى ان يرد الزائد
وقوله في الجاهل وان حمل المكزى زائدا حله مقصاه ان يجرد الجمل بوجبه فان القسط
وليس كذلك بل ذلك اذا حصل مع الجمل فغرض من المالك بان قال هذا عشر اشترى وبيع احد
عشر ام اذا كان المال احد عشر جملها المكزى من غير غرض منه لم يضمن وان زاده بجملها ونكت
عالموكها المكزى لنفسه وغلبت على الزائد لانه عمله بلاذن وان لم يرض حاجه
برده لم يجز له رده **قوله** ولا اجز دون شرطه كغيره فان داهي ومن اعطى جاطا ثوبا فخطاه او
غشا ثوبا فغسله ولم بشرط له اجرة ولا اشتراطا هو عليه لم يضمن شي على الاصح شرا كان
يعتاد اخذ الاجر ام لا وشوا قالوا غسل في هذا الثوب او خطه او قال الاجير انا اغسله كذا او

قوله وان عمل بما وسكر غرضه ابدل وانفردت فقلت ضمنا ووجه مع زبانه من يقتسط الجاهل زيادته ان يفتى ان

اخطه واذا شرط اجزا وكان يعقد صحيحا او فاسدا فاجز مثل ولو اذن له في دخول الحمام او
تكون السقينة بالشرط اجز لم يلزمه شي وقوله في الجاهل ان دخل الحمام بمجمل على ما اذا
دخل لا اذن لانه استوفى مقبلة الحمام كالوركة للسقينة بلاذن خلا وما اذا كان ذلك
بان لانه اباحه وعلى هذا حمل الزاوي في الشرح الصغير اطلاقه الجاهل على دخول الحمام ولو
لا فرق بينه وبين ركة السقينة وقد فحوا ان ركة السقينة بلاذن لا شيء عليه **قوله** وان
خاطبها فقال امرت بمقبض حلفت ووجب ان يرضى ولا اجز داهي واذا اعطى جاطا ثوبا فخطاه
خطاه فبما قال المالك ان امرت ان يخطه فبما قال الجاط بل امرت ان يخطه فبما قال القول
قوله المالك لانه لو اختلف في الاذن كان القول قوله المالك فكنتم قد اختلفنا في كيفية
فاذا حلفت المالك لزم الجاط الارض وهل هو ما بين قيمته فحجا ومقطوعا وبين قيمته مقطوعا
فما ومقطوعا فبما وهاهنا لم يفرق بينهما شي في العزير والروضة نعم نقل الاذن على القاري
فحجا انه جاز لا يرضى ما بين قيمته فحجا وقيمته مقطوعا فبما قال وضعف صدق ابن الصانع وغيره
وقال في المهمات ان الذي حجة الامام وابن ابي عمرون هو الاول وصحة ايضا وقال القوي
في شرحه يلزم ما بين قيمته فبما وقيضا لا ما بين قيمته فبما وغيره ففضل كون اقل التفضيل ما دون
فيه وهذا هو في النقل لان يكون سقطة من السقينة **قوله** ومنعني بقسط في عيبه تلف
مفقود عليه ولو اجز حرج ان اجز لم يجز ولو ان قد عمد اي وتفتى لاجرة اذا كانت عيبه
تلف العين المعقود عليها كالبزاز والدابة فان لم يرض مدعي ما اجز انصحت من اصلها وان نصت
مدعي لها اجز انصحت في الباقي لا الماضي من الاصح ووجب قسطه من المستحق باعتبار قيمة المنفعة
لانها قد تختلف وان استوى الزمانان فقد تطلب في اخر المدة وتريد وقد تكسدت فسقط فلو كانت
مدعي الاجارة سنة وقدم مدعي سنة استمر لكن اجز المثل في المنفعة اجز المثل في المدة الباقية
وجب من المستحق لثاته وان كان بالعكس فثلثه وان كانت الاجارة في الدمنة لم تنفص بموت الاجير
وتلف العين المعينة على الدمنة بل سببا جاز من تركه الميث وسيد المجرى البعير انما لفقه
وحيلة لقسط الاجير المدين في الحج اذا اجز به ثمة مات ونجت له المسافة على الاصح وان مات
قبل الاجرام لم يستحق للمسافة شي وان الزمان الحج فتمت ثمة مات الاجير فلو اذنته ان يستأنف الحج
عنه في عامه ان امكن والاشارة للمستاجر الجاهل وكذلك اذا جمل بين المستاجر وبين البعير المستاجر
والاجارة مفقودة بالمدعي فانه تفتى بقسط ما يضمن شيئا شرا جالا بينه وبين المالك وبين
من غامب وجوه **قوله** لا يموت عاقدا لا بطن وقت ولا ان بلغ اجزا حلالا او عتق ولا جاز ولا
رجوع للعبد ونفقته في بيت المال اي ولا يفتى الاجارة بموت العاقد مستاجر اذا كان او جاز
الا اجير المعين فانه وان كان عاقدا فهو معقود عليه فان مات المستاجر استوفى وارثه
المنفعة وان مات المجرى تركت العين عند المستاجر حتى يبتدئ في منفعته وان كانت في
الدمنة استوفى من المدة فان لم يكن تركه فلو اذنته ان يوفيه ويستحق الاجرة وان لم يرد الوارث
فلم يستاجر ففتح الاجارة وانما اذا عتق البطن الاول اجارة الوقت ثم مات فانه تفتى هذه
الجملة **قوله** الا انما الغير سبطك اخذ لا ياتينا بطلاها من هذه المدة وافا لم يعقد فكيف
يقال انها تفتى واذا بطلت في هذه المدة ففي الماضيه فولا يفرق من الصفقة وان اجز الوارث
مدعي مبلغ فيها بالسن بطل فبما زاد على مدعي الضي وان كان لا يبلغ فيها السن وبلغ بالاحكام تفتى
لانها عقد وهو يعمل بالمصلحة فبما اذا ان وج العيبه لم يلفظ وكذلك السيد اذا اجز بدين ثم اعقده

لا يفتقر الاجابة لان السيد قد ادى ملكه عن المنفعة من الاجابة فاعطاه انما يتناول ما يمكن
ولا يثبت للشيء بلوغه ولا للعبد يعقده حيان لان التصرف بينهما صادف محله والعقد لان
وليس للعبد الرجوع على سيد على الاصح **وقوله** وخير بنقص وانقطاع شرب وغيب وابق لا
ان يترك قوتها اي وثبت للمستاجر الخيار ان يعقده العين المستاجر ففقدت قوتها وبقاوتها
كمن من العبد وانقطاع ما البز والخدم الجدار وانقطاع شرب الارض كما اذا ان البعد المستاجر
او غيب المستاجر او بدت الدابة فاني بادر المالك في اتي صلاح ما يمكن صلاحه والى ان تراعى
وزد الاق والما الى الارض يمدد قريه سقط الخيار وثبت له الخيار بما ذكره سوا كانت
الاجابة مفقود بالبيع او بالعل بخلاف ما اذا جيبته الموجرة فانه لا خيار الا اذا كانت الاجابة
مفقود بالبيع لا يفتقر على المنقوض معنى المدة شيئا فشيئا فتصرف عليه الضففة وقد اعترض
ابن الخوي على **الح** اي فقال قوله وان نقص او غيب او ابق بنية امران احدهما انه اذا
اذا ابق والمدة باقية فان سقطت فتنسخ **الش** اي ان الذي اجاب به الامتجاب ونقص عليه الشاخي
في العضل لا يفسخ كذا هو في الزايفي فاحزم به المصنف مخالفاً لما في مقتضى كلامه انه يفتقر
بالغيب قبل معنى المدة والابق بعد معنى المدة فقله عن الزايفي والذي في الزايفي انها مشروا
ينسخ فيها قبل معنى المدة وبعد ما يفتقر على المنقوض وهكذا هو في **الح** اي فانه قال اولاً وحسبه
غير المالك في وقته المدة سقطت فتنسخ فاحزم به المصنف غير المالك في سقطت بمعنى المدة سقطت
وبحزم ان يفتقر الى اخره يعني قبل معنى المدة فلا اعتراض عليه واما اذا كانت الاجابة بالعل فانها
لا تفتقر حتى يفتقر **وقوله** ولا يجس كقولم بقدر مده ولا مرض مكر وقتاد زرعه اي ولا جاز
اذا جسر المالك العين وما اظلمها وهذا اذا كانت الاجابة مفقود بالعل بل بطالبه بذلك في
وقت شأما اذا جسر في المدة المفقود فقد بينا انها تفتقر شيئا فشيئا فثبت الخيار مقتضى
الضففة وكذلك امرض المالك في او بدله عند زرع السهم لم يكن له ان يفتقر بل يترك مثله
واذا زرع في المستاجر وسد زرعه بجاجة لم يكن فتح ولا يلزم الموجر ان يحط له شيئا لان الجاجة
يجفت زرعه دون الارض فهو كالزلف متاعه الذي استاجر له الدكان لا تفتقر به الاجابة
وقوله ولا تجافه مستاجر ومزمن غاصبا كمن يجر ويدفع اي واذا غصبت العين المستاجر
او المزمنه لم يكن للمستاجر ولا للمزمن مخالفة الغاصب فيها وان كان لها فيها حق لان
الامتنان لا يثبت الملك لعين غير اذنه وراي الامام والغري ان مخالفتها اقبس وبعها ما
الحاوي والمذهب الذي نرى عليه الشافعي لانه لا يجوز كما لا يجوز للمودع والمستعير **وقوله** باب
حجة جملة التزام ولو من اجني جعله بغير اهله اي انما تصح الجملة بالترام جعل معلوم ولا بد لذلك
من صيغة يولد على الاذن في العمل بالجعل كقول من زرع عدي الا بق او داني الصالة فله كذا لقوله
نقالي ولن جابه جمل بعير من زرعالة امتان ولم يلزم له في زرعها شيئا يستحق شيئا وكذلك اذا
الترام لتخص فرد عين ويشترط كون الجعل معلوما لانه لا حاجة الى احتمال الجملة فيه وانما
احتمل في العمل الحاجة وقد تستثنى مسئلة العلي الدال على قلعة حارثة منها واذا شرط ان
يكونه ما فلا يشترط ان يكون مقبوضا كاجابة وذلك لان عقد لازم للاخير وهذا لا يلزمه وليس
العلم بالجعل شرط للاحتقان بالعمل بل هو شرط لا استحقاق المستحق والا فهو يستحق الجعل
اجرا مثل وشوا التزام هذا الجعل المالك واجني فقول الاجني من زرع عدي فله عليه فله على
كذا صحيح فاذا زرع على مالكه استحق على الاجني **وقوله** في عمل جعل لعسر او علم لا توقيت اي وجب

بالترام الجعل لمن يعمل عملا اما مجهولا لمعسر العلم به كزاد الاق والضال فانما لو الزمان الجعل
اولا من مكانه فاذا علم الترم لمن زرع من الموضع الفلا في كذا الشق فاجعلت هذه الجملة
مع العمل بالحاجة واما ما سهل ضبطه كما تصح الاجابة عليه فيضبط وهل يجوز عقد الجعل له
عليه وجهان الاصح الجواز لانها اذا جرت فيما لا يجوز الاجابة فيه فلا يفتقر فيما يجوز الاجابة
فيه اولى وقوله في الحاوي ومجهول ليس على اطلاقه بل يحمل على مجهول لعسر العلم به وقد
خرج ابن الرقبة في كفايته ومطلبه وقال **ابن الخوي** ان الزايفي اطلق الجواز في الجعل
وبعد النووي وليس كما قال كما قال بل قال لا يجوز الاجابة عليه من الاعمال الصوبة مجهولا
لخو الجعالة عليه لان متافعة زرع الاق قد لا تعرف فاجعلت الجملة بالحاجة فصح بان
الجعالة انما اجتمعت للحاجة فعملت ان مترادف ما لا يمكن الاجابة عليه من الاعمال لكونه مجهولا
لخو الجعالة عليه لان متافعة زرع الاق قد لا تعرف فاجعلت الجملة بالحاجة فصح بان الجعالة
انما اجتمعت للحاجة فعملت ان مترادف ما لا يمكن الاجابة عليه من الاعمال لكونه مجهولا
الاجابة عليه هل يجوز الجعالة عليه وجهان وجهان ولا يخفى ان مترادف ما يمكن فيه الاجابة
وهو ما يضبط ولو كان الزايفي يجوز الجعالة على المجهول مطلقا وعلى المعلوم على اجد الوحد
للزمن ان يقطع بصفة الجعالة فيما اذا قال من بني لي جدارا فله كذا وكذا واطلق الجعالة وان
يجعل الخلف فيما اذا قال من بني لي جدارا طوله كذا وعرضه وسنكه كذا وهذا لا يقوله احد بعين
ان ما قاله الزايفي هو عين ما قاله ابن الرقبة ولا يجوز توقفه لما فيه من الجمع بين التقديرين
بالعمل والزمان وقد سبق منع ذلك في الاجابة فاحتج به في الحاوي ولا بأس باعادته **وقوله**
ووجب لتسامع ومعين بضرع وهي جارية يعتر اي هذا الجعل انما يجز لمن عمل بعد ما سمع بهذا
العام او يعينه لذلك ثم فتن من العمل فان فزع منه ولم يسمع بهذا او سمع ولم يتم عمله لم يفتقر
جعلا حتى لو زرع الاق الى باب سيد ثم مات العبد او غيب لم يفتقر شيئا والجعالة حايق لا
تلزم قبل فزع العمل بخو زرع يعتر الجعل بالزبان والنقص وتعتبر الجنس والفتح قبل الفزع
من العمل وبوشر التعير فيه اما قبل العمل فان فتح بطلت وان غير فالعير بالالترام الاخير
وان عمل ولم يسمع الا الاول فله حكم الوكيل تصرف قبل العمل والاصح انه لم يفتقر
اجق المثل فقله القولي في الجواز والاذني في شرح المنهاج عن البسيط **وقوله** فان فتح او
تفتقر وزاد فاحترش لما عمل قبل او في قصد فاسد يقصد اي اذا بقض الملتزم للجعل من العمل
بعد الشرع في العمل او زاد فيه بان قال من زرع عدي فله عشرة فتن زرع في الشبي زرع
ثم نادى بعد ذلك بنقص او زاده كان فتحا للذبا الاول فاذا احضر العبد اسحق اجرة
المثل وكذلك اذا فتح الملتزم وقد شرع العامل لم يكن عليه محابا بل له اجرة المثل لما عمل لان
الملتزم وزطه في العمل لو كذا كذا كان الجعل فاسدا اما مجهولا او جوهرا وكل فانه يحاقر
المثل ولا يقال ان الكلب والخمير غير مقوم فهذا وان كان كذلك لانها مقصودان بخلاف الدابة فانه
غير مقصود ولا يجب بدله واذا فتح العامل لم يستحق شيئا لما عمل **وقوله** وينفق لنقص
كان زرع من اقرب او عين معين كذا او مات ملتزما او من علم اي اذا جعل له جعلا على
شيء يحصله بعمل فخصه بعمل اقل بنقص من اجرة فقد زرع كما اذا شرط زرع من بلد فزرع من بلد
اخرى اقرب فله من المستحق فتنه وكذلك اذا التزم لمعين فزاركه في زرع عين فان قصد
معاونته فلا اثر لها وان قصد بها المالك لم يستحق عليه شيئا ولم يستحق من غير الاضطرار الجعل

لأنه عمل النصف فقط وكذلك إذا كانت الملتزم وقد قطع نصف المسافة أو عمله إلى الوات
استحق فسطح عمله بخلاف ما إذا زاد الأبق إلى بعض الطريق ثم مات الأبق أو العامل لأنه لم
يتم العمل ولو علم الصبي الملتزم بالعمل في تعلمه مات في أثناء العمل وجب له فسطح عمله والفرق
بينه وبين موت العبد أن العمل هنا وقع تسلما بخلافه في العبد ولو شأ بعض الجهد فأنه
أو خاط بعض الثوب فاحترق فلا شيء هكذا قال أبو الوعد وقد يقال أنه دفع مسلما **قوله** وحلف
مكره موجه أي وإذا تنازع المالك والعامل فادعى العامل ما يستحق به العمل وأنكر
المالك صدق المالك بهيمة كما إذا قال شرطت لي جعلا فانكروا وقال شرطت العمل في هذا
العبد الذي زودته فقال بل شرطته في رد الأخرى وقال أنا زودته فقال المالك ما
زودته ولكنه جاب نفسه أو زودته غيرك فالقول قول المالك في ذلك كله **قوله**
باب يملك مسلم موات إسلام لم يعز فيه وإن أعلم وأقطع لم يعد مملوك
وكل موات كغيره مسلم إن عبيد الموات يملك بالاجابة لقوله صلى الله عليه وسلم
مرا جيا أرضا ميتة فهي له ثم إن كان المحي مسلما جاز له أن يحيى كل موات بأرض الإسلام إذا
لم يوجد عليه أثر عاقبة إسلامية فإن وجد لم يحز جياؤه سواء كان العاقل له مسلما أو ذميا وإن
كانت العاقبة جاهلية لم يؤثر على الأصح وإن لم يوجد عليه عاقل بل كان هناك حجر كرجلهم
باجبائه وأعلم عليه علامات أو قطعه أياه أمام قائم بكنز حق نعمه ما أعلم وأقطع لكن
إذا جازعوا جياؤه وهو عالم أو جاهل ملكه وأبطل اختصاص المحزون وإن أنكرت لا يجوز له أن يدخل
في ستوم أخيه وإذا ملكه أمة بياض ظهر فيها مبعوث كان محمولا ملكه تبعه لا أرضه سواء كان
المبعوث ظاهرا كالنقط والمخ أو باطنا كالعبد الذمب والعصاة لأن من أجاب أرضا ملكها مائة
أجزاء ما ذكر في العزير والروضة من أن المبعوث الظاهر لا يملك بالأجابه يعني به ما كان
قد ظهر وعلم لأنه من مشرك كما بين الناس **قوله** في الملمات بحله إذا كان بحله إذا كان
فإن لم يكن ففي المطلب على الأمام أنه يملكه بالأجابه وأنه أخى الوجهين في الهندب للبعوي وأما
عدي ذلك فيمكن كونه في المذهب والشمه والمأوردي وبذلك عليه قوله في العزير والروضة
بأن أرضا مبعوث ظاهرا كان له حكم المأ في العزير فغيره فدل على أنه يملكه عنده وإن
كان المبعوث معلوما لم يملك الأجابه إن كان ظاهرا كالنقط وأحق الرجا والكسرت والقطران
والقاز والموميا قطعها وكذا إن كان باطنا على الأصح فلو أحيى بغيره لم يملكها على المذهب كما
في العزير والروضة ونقله عن الأمام وبحوز المسلم والكافر أجاب موات بلدا لكفر ولكن إذا كان
المحي مسلما وكان ذلك فيما يذب الكفار عنه المسلمين لم يملكه بالأجابه ويملكه به الكافر وهو
في الجاهلية موات الإسلام وإن عجز جاهلية أو أعلم وأقطع بوجه أنه أفاضل أجابه المحمي إذا لم
يجمع فيه الأعلام والأقطاع وهو وجه والأصح أنه يملك بالأجابه وإن أجمعت فيه كما ذكر
في العزير والروضة **قوله** في قوله بعبث يظهر جوارحه بالمعاجة لم يفرق بين أن يكون معلوما
أو مجهولا والصحيح أن المعلوم لا يملك بالأجابه **الثالث** أن مقتضى كلامه في المبعوث الظاهر
وهو ما يظهر جوارحه بغير معاجة أنه لا يملك إذا كان مجهولا وليس كذلك بل يملك كالميتة
أولا **قوله** بخوب ونبأ بالزينة مع تسقيف بعض المسكن وغرس لباع وبحوز برز
وجرن لمزعة ونهيه ما أجمع إياه أي ويملك الموات بخوب ونبأ بالزينة وهذا فرع عما
يخص به الأحياء والزينة هي التي تجعل للموات ولا يدان بجعل لها بأعلى الأصح وإن أنكرت

وإن كان المبعوث
ظاهرا كان له حكم
المأ في العزير
فغيره فدل على أنه
يملكه عنده وإن
كان المبعوث معلوما
لم يملك الأجابه

لم يكف الجيوب والباب بل لا بد معه من تسقيف شيء من المسكن ليضلل للسكنى وإن أراد
أن يجعلها بيتا فلا بد مع الجيوب ونصب الباب من العزير في الباع ومن نهيه الماء كالزراعة
واليه الأشارة بقوله بعد ونهيه ما أجمع إياه أي للبيتان والمزعة وإن أراد أن يجعلها
مزرعة فلا بد من نهيه الزراعة بالجرث وكسح المرتفع ونهيه ما أجمع إياه وهو جمع التراب
جولها أو نصف حجاج أو شوك ويحوم على قدر الحاجة ونهيه الماء إن احتاج إليه وكفى
أن يحفر بجراه وإن لم ينهه إليها وإن كان كفيها ما المطر فلا حاجة إلى نهيه الماء ولا يحتاج إلى أن
يزرع بخلاف البيتان والفسق أن الأرض نفسها للمزعة يسمى مزرعة وإن لم يزرع ولا يسمى
بأنه جني بعزير **قوله** في الجاهي الجيوب إلى آخره فيه أمران أحدهما أنه التقي في المزرعة
بجمع التراب حولها ونهيه الماء ولا بد مع ذلك من الجرح وتليين الأرض ونهيه المتخلف منها
والمرتفع لم يسطح الماعل **الثاني** في قوله مع غرس الباع مع تسقيف بعض المسكن قال القنوي
ولم يأت بجرح العطف لأنه لو عطفه عليه لا فسخ توقف أجاب المسكن على ذلك وليس كذلك بل
لو عطفه بأوقاف مع غرس الباع أو تسقيف بعض المسكن لا فادما إذا لا تكلف **قوله** ولا
حي مواقف وجزم بموز كناد ومزكض ومناخ القرية ومكان دولا ب ومزدد بهيمة
ليز ومز ومطوح تراب ولج وما ميزاب ليدان وما ينقص جفزا مائة أي ولا يجوز لأحد أن يحيى
شيئا من مواضع كغرفات ومزدد لفة ومنى كجزم به التووي في رواية في المنهاج وفي الرو
بجنا وعزير عنه في صحبه بالأصح وأفتى في الجاهي على عرفات فقط فمن أجاب في هذه المواقف
شيا مملوك ولا يحيى حرم المبعوث لأنه من مرفق المبعوث والجزم كالمعدى وهو مجمع الناس حولي
القرية وكذا مزكض الجبل ومناخ الأبل فهذا واشباهه جزم القرية الذي يزفون به لا يجوز
لأجابه وليس مزار به كرو هذه الثلاثة الحزفان الصاف في قوله كالمعدى يمنع ذلك بل
المخطب والمزعي من مرفق القرية أيضا ومن جفزا يزا في موات ملكها وسك جزمها وهو موضع
الدولا ب ومزدد البهيمة إن كان الاشتقاقها والأقايل موضع الذي يقف فيه البارج
وكذا موضع الدواب التي تجمخ للسقي والأحواض التي نصب فيها الماء وأما الأبار التي تحفر للبقاة
فلا يحتاج إلى دولا ب ومزدد بهيمة لجزمها إلا مائة التي لو جفرت فيها أبار لقناة أخرى لنقص
ماؤها أو جفرت أبارها ولو أجاب جازان مكانين متقاربين للسكنى وملكها مائة جفزا جدها
بتراب ملكه فلا حرج أن يجفزا يزا في ملكه وإن نقص ما الأخرى لأن جزمها إليها إنما يملك الأجابه وملك
الغير لا يملك الأجابه ومن أجاب إذا ملك جزمها وهو المزم فلا بد لها منه ولا يعني استحقاق المزم
قبالة الباب على استداد الموات بل يجوز لغيت أن يحيى قبالة بابه إذا بقي له مملوك مطوح التراب
والثلج والرماد والكناسات ومصب الميزاب وهذا كله من جزم الدان وهذا الجزم إنما يقص
في موات بل الدان ولو من جانبها المخفضة بالأملاك فلا جزم لها بل الأملاك مائة مائة في
الفرج التي بينها وليس جعلها لأحد بأولى من جعلها للآخر إلا أن يظهر اختصاص بوجه قبالة ب
لا بغيره فيها **قوله** باب آخر **قوله** وله أن يحدث في ملكه جرادا لا يضرب جرادا وباعه أي وله أن يبيع
في ملكه كيف شأشوا آخرت به العادة أم لا فله أن يحدث في دانه جرادا أو قضا أو هذا عند
الأمين على جراد الحجاز من الأرعاج والأضطراب أما البعد أو الأحكام جراد نفسه وبحوز أن يحد
في دانه مديعة وإن اضرب الجراد بجرحه هكذا فتوا عليه فنبع ما يضرب بالملك لا بالملك وقيل إن
الرواية في مثل هذا أن يجتهد الحاكم وينبعه عند ظهور قصد التعيب والفساد ولو جفزا يزا

بنيها

او بالوعة يستند بها يتجارت كرف ولم ينح **وقوله** ونحز ما يطبق اجابه باعلام او اقطاع امام
او استيلاء على ما جاءه كفاز وقدم به فان اهل واطال نورع ولا يباع **وقوله** اي ويضرب الحجر
اجق من غير ما اعلم عليه من الموات بل من ان كان قد ايطبق ان يعين وكذلك اذا اقطع الامام
من الموات شيئا فاداه الحجر وان لم يعلمه بعلامه وكذلك اذا استولى الغاصبون قتلوا او كثروا على
موات من بعد الكفار من المسلمين بضر عينة لان الغنمة ما يملكه الكفار والموات غير مملوك
لهؤلاء لان الغنمة بضر عينة بضر عينة بما يقدرون على اجباية منه ومنهم اهل الجحش
في خمسهم وفي الكل ان اعرضوا لغاصبون وان اعرضوا لكل فلكل من المسلمين اجابوه هكذا
نقله في الروضة ثم المحذور يقدم على غيره وينبغي ان يشعل بالعمل فان اخذوا الحكم احيى او
يترك فان كثر عدوا وامتنع اهل المدينة فربما يستبعد فيها للمعاقبة على ما يراه الحاكم ولا يتقدر ثلثة
ايام على الاصح فاذا مضت المصلحة ولم يشغل بالعمارة بطل جفته وهل يطل بطول الاما من غير
رفع الى السلطان قال الامام وابوا يتحقق بطل لان الحجر ذريعة الى المعاقبة وقال الشيخ
جامد وعندي انها لا تبطل الا عند الترفع الى السلطان ثم المحذور لا يجوز له ان يبيع لانه لا يملك
جزء المملوك وذلك لا يباع كما لا يباع حتى لا يتبعه **وقوله** وحى والنجور بغير الصدقة ونقص
المصلحة ولا ينقص النفع اي ويجوز للامام ان يجمع من الموات شيئا بل الصدقة ونحوها ويمنع
الناس من الرعي فيه وقد حكي رسول الله صلى الله عليه وسلم النفع بالثوب وكان يجوز له حتى
الله عليه وسلم ان يجمع لنفسه ولعنه لم يفعل واما غيره فلا يجوز له ان يجمع لنفسه وكما يجوز
للإمام ان يجمع للمصالح المسلمين فلهذا لو اولى على الاصح والمصالح كمال الصدقة والحرمة والموا
والالصغار لا يباع وجوز للمجاهدين وما جاءه الامام حازله ولغيره من بعده نفسه بشرط
المصلحة ولا ينقص حتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وما جاز نفسه جاز اجاب بعد النقص
ولا يجوز قبله على الاصح وينبغي ان يجعل المحي حافط لم يمنع اهل القوة من الرعي فيه وياذن
للضعيف والعاجز فان دخل احد من اهل القوة ورعى لم يلزمه عزم ولا تعزير لكن منع وجوز
في الجباوي ويحكم الامام لغيره الصدقة وينقص فيه امران **احدهما** ان يخرجه من ارضه خلافا لامام والا
ان لولا حكمة الشارع لجرى نفع جار رسول الله صلى الله عليه وسلم مطلقا وليس كذلك بل انما
يجوز له عند المصلحة فان كانت المصلحة في جاز لم يخرجه نفسه وقيل لا ينقص جاز مطلقا **وقوله**
وجاز في شأنه جلوس لا استراحة ومعاملة ان استع وسانق الله والى مسجد لتعليم قران ولم
اجق وان طال ما لم يترك او يغيب غيبة تقطع الاقة واصلق فيها والى رباط ما لم يترك او يطل
غيبه اي ويجوز الجلوس في الشارع للاستراحة والمعاملة وهي الاستئناس بالاهل وغيره
وان كان موضوعا للاستطراق وانما يجوز ذلك اذا كان استعلا لا يضيح الجلوس فيه على الناس
فمن سبق اليه فهو اجق به وكذلك من سبق الى مجلس مجلس فيه في المسجد لتعليم القران وتدرس
العلم هو اجق بذلك الموضع ما دام يتردد اليه للتعليم والتدريس وان طال مقامه ما لم يترك
الجلوس فيه ويرهد فلرغاب حاجة ثم عاد لمومين او ثلاث فهو اجق وان غاب غيبة طويلة بحيث
يما من منه من سكان بعامله او يتردد اليه من الطلبة وينقطعون عن تهميد صان غير اجق
ان سبق اليه والسايق الى مكان في المسجد للصلاة اجق به من غير في تلك الصلوة وليس المراد
ان لغية اقامته منه بعد الفزع من الصلوة بل هو اجق به ما لم تقم حتى لو وقف الى وقت صلوة
اخرى فاستحقاقه فيه باق وانما المزايدة لو قام قبل الصلوة كجاجة ثم رجع الى مكانه قبل ان

هذا الحديث يدل على ان الموات ليس له مالك ولا يباع ولا يملك الا عند الترفع الى السلطان

تقام الصلوة كان اجق بالموضع بخلاف ما اذا اقام بعد الفزع من الصلوة ثم عاد او قام قبل
الصلوة لغير حاجة وكذلك من سبق الى رباط مملوكة هو اجق به فان تركه راحدا فيه او غاب غيبة
طويلة فان السابق اليه بعد اجق بالوقوف فيه وان غاب كجاجة ثم رجع فهو على استحقاقه
وفي الجباوي هنا امران **احدهما** قوله حتى يترك الحرفة او ينقل لرامض على قوله حتى يترك لا يستغنى
عن ذكر الحرفة والانتقال الشان في قوله وفي الرباط وان غاب كجاجة اطلق ولا بد من تعييد بعد
الاطالة كما في الجزر والروضة **وقوله** والى معبد مباح بقدر حاجته ما لم يطل اي ومن
الى معبد مباح هو اجق بموضعه منه فلا يزع عنه الا اذا طال الوقوف وادخل العبادة هذا
هو الاصح وقيل يزع وان اطل كقاعدة الطريق قال الزاقي ويمكن ان يكون الفرق شدة الحاجة
الى المعبد ولا يخفى ان اعتبار السابق انما يكون عند ضيق المعبد اما اذا اتسع فكل ما خذ
من جانبه **وقوله** في الجباوي وفي معبد ظاهر الى قضا وطرف فيه امران **احدهما** ان حصص الظئر
فاوهل منه لا يجوز للمعبد الباطن مطلقا وليس كذلك بل للمعبد الباطن اذا لم يكن مملوكا لحكمه
حكم المعبد المظاهر لان الصحاح انه لا يملك الجحش كما بيناه **الثاني** ان قوله ظاهر مفساه انه يجوز
في الظاهر مطلقا لانه يزعم انه لا يملك وليس كذلك بل الصحاح انه يملك الاجبا اذا كان مجهولا
الثالث اعترض بن الجوي عليه في قوله ظاهر بالمعبد الباطن وقال ان قوله ظاهر ليس
بقييد فاهم انه يخلص بحدفه وليس كذلك بل لو اطلق او رجع عليه ما يملك من المعبد الباطن والظاهر
والصواب ان بقيد بالمباح الرابع قوله الى قضا وطرف مفساه ان له ذلك وان اطل وهو حرم
اختار الغزالي وقد بينا ان الاصح خلافه **وقوله** وينبغي الاعيان ما مباح كالمعاقبة لا يحدث ضيق
وحرم منعه وممكن بايعا وان جامعوا ما اقترع اي والا على اجق من الاستيفاء بالسقي من الماء المباح
كالأودية والآبار وكذا العيون النابعة من موضع غير مملوك ولا يجوز لمن هو استيفاء منه فحرمته
وينبغي كالجاجة ان كان يكفيه بلوغ الماء الى الكعبه منع من الزايد وان كان يكفيه الى بلوعة الى الجداق
لم يمنع منه ولا يستقي من هذا الماء من اجن احيا ارضه وصيق على التناقض ثم هذا المباح لا يملكه
الامرأ آخر في وجا وقيل الما لا يملك والاصح خلافه ولو دخل هذا المباح الى ملك انسان صار اجق
به ولم يخرجه لان دخل ملكه لا اذن لا يجوز فان دخل واحد منه شيئا ملكه بالخرق
وان ورد اثنان على ما مباح وفاق عنهما وتنازعا فالسابق ولى فان استويا اقرع بينهما ولا يخفى ان
العطشان منها اولى على كل حال **وقوله** في الجباوي فالاعيان يتقي من ما جرى بنفسه الى قوله
اقرع فيه امران **احدهما** ان قوله من ما جرى بنفسه مقتضا ان كل ما جرى من غير ان يخرجه احد مباح
وليس كذلك بل ذلك ما يقع من موات اما اذا نزع من ارض مملوكة فهو لصاحبه بحق به من ثلث **الثاني** في قوله
الى الكعبه يمسح ليس على اطلاقه بل ذلك في ارض يكفيها ذلك واما الارض التي لا يكفيها الا بلوغ الماء
الى الجدران لم يراع الجحش فلا بد من بلوغه جدا كالمقابلة **الثالث** قوله وان تنازعا فان تنازعا فوايه وان
جانبيا فان المتنازعة في اللعة تقضي التنازع كما افاد النوري وانما تتبع المصنفه لغيره **وقوله**
وقدم ببر جفرا حتى يرخل وجب بذل فضل يتر مستحق وحاجة ما شية وثم مرعى لا لزوع وشركة
يترحب على اي واذا اترل المسافرين منزلا وجفزه اجدهم يتر يترفق باهمدة تزولده فهو اجق بها
ما دام في المنزل حتى يرخل عنه بخلاف ما اذا جفزه يتر لمصالح المسلمين فانه يكون فيها كاجدهم وان جفزه
يتر لنفسه فملكه او في موات بقصد المملك فاهو ملكه ويجوز عليه ان يذل القاضل عن حاجته لم يسقي
من الماء وكذا المقيم على الاصح وما شية غير لقوله صلى الله عليه وسلم من منع فصل الماء لم يمنع به الا

منه الله من فضل رحمته واما يجب بذله له اذا كان عند من مري فانه يكفر من غير انما
من الكلا متفرضا للهي وكذلك اذا كان هناك ما يباح يكتفي به لم يجب عليه بذل فضل بين ولا يجب
فضله حاجة رزق واما وجب في الماشية الحرمه الزوج واعلم انه اذا وجب بذل فضله وذلك بعد
كفاية ما شئته وزرعه ويحرم عليه اخذ العرض في ذلك واذا اشترى جماعة في حفر قنطرة او
استعملوا الماشية على قدر اعمالهم على الروش وقوله في الجاوي وفي المملوك بذل الفضل الماشية
فيه امر احدها انه حصل الماشية والاصح انما اذا اراد قوم ان يسكنوا عنده وجب عليه ان يذل
لم فضل الماشية المستقوا منه الثاني انه لا يجب عليه الا اذا كان عنده من الماشية والا فلا يجب عليه
كما في قوله الثالث انه لا يجب عليه ايضا ذلك الا اذا احتاج الماشية ولم يجد ما يباح **وقوله**
باب حجة وقفا هل يرفع نوقف حجت سبيل تصدق صدقة محرمة او موقوفة
اولا تباع او لا تباع وجعلته مستحدا او محتاجة لحزمت ابدت تصدق ان نعم والا فنوع هذه اعلم
ان الوقف قرية منه وب اليها وتسمى وقفا لما فيه من وقف مال على حجة وقطعه عن غيره والاصل
فيه الحديث ان عمر رضي الله عنه ملك ما به سهم من خير فقال يا رسول الله اصب ما لا لمب شل قط
وقد اريدت ان اتقرب به الى الله تعالى فقال صلى الله عليه وسلم حسن لاصل وسبل التمر من الوقف
يصح الاموال التي لا ترفع فلا يصح من النقي والمجنون والمحجوز عليه ولا من وليه ولا بدية من مينة
فلو قبال حجة المستحدا ومن فيه لم يصح مستحدا ولو اذت في الدفن في ارضه لم يصح مقبر في دفن بها ام لا
ومرغ الوقف في الا لفظ المذكور في الاصل ومنهم من السقييد للفظ تصدق بقوله صدقة محرمة
او موقوفة انه لا يبرأ احد الا لفظ المذكور معها ولا يكون مباحا الا بالانه لفظ موضوع للملك
فاذا اقترن به احد هذه الالفاظ صرفة الى الوقف وهم منه ان قوله جعلت هذه البقعة مستحدا
كقوله وقفت هذه البقعة او وقفتها لصلاة المصلين وخالف البغوي وجماعة فاما الا يصير
البقعة بقوله جعلتها مستحدا قال ابن الرقبة هذا الخلافة اذ لم يكن فيه فان نوى صارت مستحدا
قطعا واما الكتابيه في كقوله حرمت هذه البقعة للمساكين وكذلك لا بد بها وبها محرمة او موقوفة
للمساكين فهذا اللفظ لا بد منه من لينة لانه لم يحرمه الوقف الاموكرا العيين غير مستقل في
مخلاف حبست سبيل كشره استجبالا امام مستقلين واشترطان بها شرعا وعرفا واما لفظ تصدق فان
عم به فهو كناية لقوله تصدقت هذه البقعة على المساكين فان نوى الوقف صارت وقفا ولو قال
تصدقت يا علي فان اولى جماعة معينين لم يكن وقفا وان نوى بل ينفذ فيما يصرح فيه من التملك
وقوله في ملك معين ينقل ويبيع ويهب وهو باق ولو موزع او مبدل او مضمنا بصفه وبطل بوجوبه لا
نفسه ومكانا وام ولد اي لا يصح الوقف الا في مملوكا الرقبة فيصح حصة في المتاع والمفرز والعقار
والمنفق من النبات والذوات والسلاح والمضاجف والكتب فلا يصح وقف احد العبيدين ولا عبد
في الرمة ويصح وقف لعبد الغاي على الاصح ذكره في زوايه الزومنه ويشترط ان يقع نقله فلا يجوز وقف
ام الولد والمكاتب ويشترط ان تكون فيه فايدت تحمل وعينه باقية سواء كانت الفايضة منفعة لشخص
اليدان وعينا كتمر الشجرة ولين الشاة ولا يصح وقف الدراهم والديانير والطعام لانها لا ينفذ عنها
باقيه وكذا لا يباح لغيره لشدة فساده وصح وقف لموزع لان مبدل الاجارة شق في لو وقف كحجر
الصغير ينظر الا تنقأ به لا الموضع ينفعه ابدا ويصح وقف لمبدل المعلن عنه نصفه لكن اذا وجد
موجب العتق عتق على الاصح وبطل الوقف هذا على قولنا ان الوقف ملك لله تعالى وهو الاصح وقلنا انه للوقت
وان قلنا ينقل الى الادبي لم يطل الا العتق ولا يجوز ان يقف نفسه على مستحدا او ربا طاعة لا يملكها وقد

اكثرنا حكم المستولدة والمكاتب وقوله في الجاوي في مملوك معين ينقل ويبيع ولا نفو
فيه امران احدهما ان القنوي قال وقد يقال قول المصنف مملوك يتنا والمنتفعة يمكن
قوله ونفي لا يفوانه بحرها قال وفيه بعد ولو قال في عين مملوكة لكان مباحا والحق
ان قوله ينفذ لا يفوانه بحرها ويخرج نحو المطبوعات فان قيل فلا قيل ان قوله ينفذ يخرج
المنتفعة وفيه لا يفوانه يخرج نحو الطعام لان المنتفعة لا ينفذ وكلما حصل من فائدة هي من
العين قلنا لا يخرج المنتفعة الا بها فان المنتفعة حوزان تكون غير ماضية كذا ملكك تملكها ينفذ
الدراهم والديانير الثاني في قوله لا المستولدة والمكاتب والمستاجر مفتضا ان العين الموقوفة
لا يجوز وقفها كما قاله القنوي وحكاها عن صاحب المصاح وعلمه بان فايدته المكثري والمذهب كما ذكر
وغيره انه يصح وقد بيناه **وقوله** على اهل ملكه لا نفسه وبهيمة وجل ومرتبوجري والعبد
ومطلقا لما لك ولا بشرط ان ياصل منه وينفع الا باجر نظرو لو وقف على الفقرا فافترقا احده
اي ويشترط في الموقوف عليه ان يكون اهلا للملك سواء كان معينا او غير معين اما المعين فقطعا
واما غير المعين فعلى الاصح والثاني وهو صاحب الامام عن المعطران المزمعي طريق القرية لا التملك
واستدل على ذلك بكونه لا يحل استيعاب المساكين بل يجوز لا اقتصار على ثلثه منهم وعن لقفال
ان المرعافه طريق التملك وهذا ما اختاره الامام وسجده وطريق مقابا البعراقين موافقة حتى
اهم ذكرنا ان الوقف على المستاجد والرباطات فملك للمسلمين منفعة الوقف فعلى الوجه
المشترط للقرية لا يجوز الوقف على الاعيان واليهود والنصارى وعلى الوجه الذي يكتفي بالتملك
يجوز قال في العروة والروضة والاشبه بكلام الاكثرين ترجح طريقة التملك اذا ثبت هذا علمت
ان نصيب القنوي كلام صاحب الجاوي غير مطابق فانه قال وقوله على اهل ملكه اشارة
الى الموقوف عليه ويشترط فيه اذا كان معينا ان يمكن ملكه وليس كذلك بل تصدق صاحب الجاوي
التعظيم واما حصر المعين بالقبول فقط ويجوز الوقف على الذي لا يملك اهلا للملك ولا يجوز ان يقف
الاشتان على نفسه لانه لا تصور ان يملك لاشتان نفسه شيئا يملكه ولا على بهيمة وان قصد
علمها على الاصح وقيل يصح ويكفر لما ذكرها ولا يجوز الوقف على الجمل لانه ليس اهلا للملك ولا على
المرد والجرحي لان الوقف يزداد للردام وبما مقبولان شرعا لا بقا لها كما لا يصح وقف ما لا يبقى لا يصح
على ما لا يبقى ولا يصح ان يقف على العبد نفسه لانه لا يملك فان اطلق الوقف عليه وقع لسببه كالهبة
له ولا يصح ان يقف على غيره بشرط ان يقضي دينه او ركا تده من ربيع الوقف حتى لو امتار خراضا
وبنا فيها بناء وقصد بشرط ان يضر الا حرم من ربحه لم يحرم الا صارت دين عليه فيعبر لو
استبقا النظري في الوقف لنفسه بشرط اجرة لذلك جاز على الاصح رجحه القنوي في الروضة استحق
اجرة المثل ولو وقف على الفقرا صار فقيرا جاز له الاخذ منه لانه لم يشترط لنفسه الاخذ
منه ولكن وجبت فيه الحجة الموقوفة عليها فاخذ بها وكذلك لو وقف كذا على المستملين جاز له ان
يبتفع معهم وقوله في الجاوي او يبتفع به يستثنى منه ما اذا اشترط لنفسه النظر والاجرة
فيه من الوقف فانه يصح كما بيناه **وقوله** وشترط قبول معين وصار لمن يعين ان لم يرد اي
واذا كان الوقف على معين او معينين شترط قبوله متصلا بالاجاب كما في البيع والهبة لانه بعد
دخول منه فاعين في ملك لاشتان معين من غير قبول هذا هو الاصح وقيل لا يشترط القبول بل
يكفي الا يرد وهذا قاله كثير من ائمة المذهب ومنه البغوي فقال ولو لم يرد لم يرد كما عتق واما
البطل الثاني فالاصح انه لا يشترط قبوله بل يكفي الا يرد واقل الزايف عن المتولي انا اذا قلنا

والدولة

ان البطن الثاني يلقون من الوقت شرط قبوله وان قلنا يلقون من قبله لم يشترط
واستحسنة الزايف والافصح ان البطن الثاني يلقون من الوقت مقتضى ما استحسنه
استراط المقول ويعني بقوله وان لم يرد ان لم يرد انه لا يصير للبطن الثاني الا اذا لم يرد
ولا يعني به الاستراط لجهة الوقف فان انقطاع الوسط لا يبطله على المذهب وقوله في
الحاوي وقوله المعين وعدم رد البطن الثاني في شكل فان تقديم وجه الوقف بوقت قبول
المعين وعدم رد البطن الثاني في رد البطن الثاني لا يبطل به الوقف على الصحيح وانما يبطل به
جهته بخلاف عدم قبول المعين ونحوه فانه يبطل به الوقف والله اعلم **قوله** ويبطل به جهة
معصية ومطلقا وموقتا ومشرط خيان ورجوع ومنقطع ابتداء فيصرف مدة انقطاع غير للارتباط
الى الوقت كان جهلا اهلها ولما جهل فوسطه اياه واذا وقف على جهة معصية كالوقت على عاص
الكنايس والبيع وكساية التوراة والاختيال والسلاح لقطاع الطريق لم يقع الوقف ويندب
في جهة طاعة كالوقف على الفقرا والمستاجدين والمقاتلين ووجه الخيرات ويجوز على من ملك كالاغنيا
والفستاق واليهود والنصارى لان الصدقة على الجاني ليست بمعصية واستحسن الزايفي خوال
الوقف على الاغنياء واليهود والنصارى والفساق لان فيه اعانة لهم على المعصية اما اذا وقف
على من يقطع الطريق او يهود او نصارى او يمسرفا في جهة معصية ولا يقع توقيته فان قال وقت عليك
سنة لم يقع ولا تعلية لوقفه اذا جاز اسر الشهر ولا يجوز بشرط الخيان فان شرط فيه لم يقع
الوقف ولا بشرط ان يرجع فيه اذا شالته ازالة ملك ولا يكسر منقطع الا بتدليل الاصح كقوله
وقف على من تولد لي وكذا لو وقف على محمول ثم على الفقرا او على زيد ثم على الفقرا فزددون
انقل اوله لو وقف على زيد ومكت او على زيد ثم على ذرية ما تناسلوا فحق في جهة خلاف والاصح الصحة
وكذلك اذا انقطع الوسط كما اذا وقف على زيد ثم على عبيد فلان نفسه او هيمته ثم على الفقرا
فالاصح الصحة ايضا الى هذا اشار بقوله فيصرف مدة انقطاع غير اي شوا كان في اخره او
وسطه ثم بعد الانقطاع في المسئلة الاولى او في مبدئه في الثانية تصرف على الاصح الى اقرب الناس
الى الوقت وكذلك اذا جهل مقر الوقف الصحيح بان ابرزت معرفة ارباب الوقت وجعل فانه
على الاصح يصرف الى اقرب الناس الى الوقت وهذا في منقطع الوسط اذا امكن معرفة ابد الانقطاع
اما اذا وقف على زيد ثم على محمول ثم على الفقرا بعد زيد فانه بعد زيد يصرف الى الفقرا ولا اثر
لهذا الانقطاع والى هذا اشار بقوله ولما جهل فوسطه اياه في الحاوي وعدم معصية له
الى اخره فيه امرا جديا بحصيصه بالعامه يومه ان ذلك جاز في الوقت على الخاصة وليس كذلك
فانه لو وقف على معين فزنا ليقطع عليه الطريق لم يجر وان وقف على قاطع ليركبها في جوابه
جاز فبان انه لا معنى لخصيص ذلك بالجهة العامة **الثاني** ان القنوي اعترض على صاحب
الحاوي بقوله النووي في الروضة قال الغرالي وغيره فان لم يعرف ارباب الوقف جعلناه
كوقف مطلق لم يذكر مقصده فيصرفه الى تلك المصارف قال القنوي والوقف لمطلق الاصح طلائه
قبله كلام صاحب الحاوي على هذا مقصدا على الوجه الضعيف وهذا الذي نظره اليه موضع نظر
لان الغرالي في الوجه لم يقل كما قاله في الروضة بل قال فان لم يعرف لارباب فهو كوقف منقطع الاخر
في المصنف هذا القطع وهو الحق لانه وقف مبدئ على جهة لكونه له ارباب ولكن جهلوا فلقون
وكون وقف منقطع الاخر قال في المهمات وقد ذكرنا الزايف في الشرح الصغير انتهى وكلامه
في الوسيط مثل كلامه في الروضة ولعل هذا محمول على ما اذا جهل كونه ذكرا لارباب من الاصل فان

الاضل عدم ذكرهم فيكون كالوقف المطلق والله اعلم واما الوقت المطلق فالقائل فيه الصحة
يصرفه مصرف منقطع الاخر والنووي لم يرد الا انه في المصنف عند من صححه في العجوة الثالثة
انه جعل الوقت اذا انقطع لا قرب الناس الى الوقت مطلقا وهو اذا كان منقطع الاصل باطل
على المذهب وليس قوله وعلى من يوجد منقطع الاول فيقال انه قد كثر منقطع الاول في الاخر في
الخراج انه لم يذكر منقطع الوسط وان قلنا هو متاويل بقوله وان انقطع فليس يتقبل الوقف
فيه الى اقرب الوقت مطلقا بل ذلك اذا كان الانقطاع في الوسط ينتهي الى امد يعلم فان كان
موقفا على محمول فهو لان ينقل الى من بعده والله اعلم **قوله** وعلى هذين ثم الفقرا حتى ثبت
لنا في اي اذا وقف على رجلين معينين ثم على الفقرا صح فاذا مات احدهما فالآخر ان نصيبه لقاچه
لان انتقاله الى الفقرا مشروط فيه موت الاخر والثاني انه للفقرا وابد الزايف احتمالا اول
القياس انه يصرف لا قرب الناس الى الوقت لمنقطع الوسط **قوله** ويتبع شرطه في تفصيل وسر
ويتبع اجاره في نظره ولو في بعض فان سكت او فسق ناظر للمجاهد اي ويتبع شرط الوقف في تفصيل
بعض على بعض كان قال للذكي من ولا في ضعف ما لاناث او عكسه وكذلك لو شرط التسوية
بينهم يتبع شرطه كما في التفصيل واذا شرط الوقف ان لا يجوز الوقف يتبع شرطه شوا من غير
سنة او اكثر وكذلك يتبع شرطه في نظره الوقت فان شرطه في الوقف لمعين معين ولم يحركه غيره
وعن القنوي لو قال وقت بشرط ان يكون المذنب فلان او قال جالة الوقف وجعلت بقرينتها
فلان فهو لازم قال الزايفي وهذا حسن في مبيعة الشرط غير متصح في قوله ووقفها وفوت التبر
اليه وقال النووي هذا الذي استحسنه الامام الزايفي هو الاصح والاصح ويتبع ان يكون متوث
المسئلة كما ذكرنا من اطلاقه فكلامه محمول على هذا انتهى فاقصدا ان يكون الاصح ان مبيعة الشرط لا يبرها
ووقع في فتي شي من جهة الوقف بشرط ان يكون فلان مبدئتها فان فلان فذلك قبل فكيف يقع الوقف
فراجعت المهمات فوجدته قد صرح بذلك وقال راجعت فتاوي القنوي فوجدت بعض صححا وصرف
بان يقول وقت وشرطت وصرف توقف الزايفي في مسئلة القنوي وقال الكلام بوجه قلت لو
قال وقت هذه المدة بشرط ان لا يمنع فلان من المذنب في مكان عقدا ايجبا لانه لم ينفذ
الصحة فيه على رضاه بالية رتب فهو كما لو قال وقت على الفقرا بشرط العزبة والشجوخة فان هذا
يتبع ذكره في الروضة وشوا ولا النظر في جميع الوقف او في بعضه او في تصرفه كمالا او في تصرف
دون تصرف فان شرط ان يجوز ولا يستوفي او يستوفي ولا يجوز اتباع شرطه وان سكت عن النظر
ولم يرد على الوقف لم يكن له نظير بل يكون للحاكم وان شرطه لنفسه كان له وكان له ان يولي من شاء
من شأه وان فسق الناظر شوا كان هو الناظر وغيره فان النظر للحاكم وقوله في الحاوي يتقبل
الذكر او سوى والتولية لغيره كاف نصبه فيه امران احدهما قوله ويصرف للذكر او سوى فهو
انه لا يجوز ان يشترط بتفصيل الاشئ وهو حازر قال في العزبة والروضة وشرط التسوية بين الذكر
والاشئ او بتفصيل احدهما **الثاني** في قوله والتولية لغيره كاف نصبه يومه ان ذلك يحقق من نصبه دون
نفسه وليس كذلك بل يمكن نصبه في اشراط العبدالة والكفاية شوا **قوله** وان شرط لنفسه
ولغيره وشرطه جرد كاف فيعز ويوزر ويستغل ويصرف وله ما شرطه اي وان شرط النظر
لنفسه حالة الوقف مستحقة وله ان يولي من شاء ويصرفه وشرط الناظر به العبدالة والكفاية لاها
ولاية ووضيعة الناظران بهما الوقت ويجوز جمع عكسه ويصرفها الى اربابها ولا يجوز له العبدولة
شرط الوقف كاستحقاق الناظر ما شرط له وان كان هو الوقت **قوله** والواو للتشديد وان زاد

ما تنازلوا مع الاعلى فالاعلى والاقرى فالاقرب فالاول وبطن بعد بطن للترتيب كنه
اي والاول لشركه المعطوف عليه في الوقف فاذا قال وقف على اولادي واولاد اولادي اشرك
الجميع وان زاد على ذلك ما تنازلوا اما اذا زاد الاعلى فالاعلى والاقرى فالاقرب فالاول فالاول
وكذا بطن بعد بطن فتسلي الترتيب فلا يصرف البطن الثاني مع وجود اجد من البطن الاول كما اذا
عطف ثم فقال على اولادي ثم اولاد اولادي ما تنازلوا لوقال على اولادي ثم اولاد اولادي
انتم في الترتيب في البطن الاول فقط وقول **هـ** في الجاوي والاول لشركه وان زاد بطن بعد بطن
تتم هذا الترجيح الزايف وتبعه النووي في الروضة وتكرار اكثر من على انه للترتيب ونقله
الزايف عن الزواي وعن بعض اصحاب الامام قال **الاستوي** وبه قطع البندجي والمالوري في
الجاوي والامام في النهاية وبه اجاب المغزالي واختاره القاضى جتبي في فتاويه وعبد بطايفة وقال
انه الصحيح نقله وبحثا وكذلك شايخ المتأخرين **د** وقال **صاحب البهجة**
والاول لشركه في معنى ولو ما تنازلوا او بطن من بعد بطن قلت جل الفقهاء ثم بطن بعد بطن
لا الزايف وبتم ترتيبا كذلك لا قرب بعد الاقرب **هـ** وينال ذرية وعقب وشمل جافدا
وجلا والولد ابنا وبنتا وخشي والاختا فدا جلا ومنفيا والبنات والبنون حتى لا اجد ما والموالي
معتقا وعتقا اي اذا قال وقف على ذريتي وعقبى وشمل في ذرية الجافد والجمل فالجافد ولد
البنين والبنات قرينهم وبغيرهم ذكرهم وانما وما يدعى على دخول اولاد البنات في الذرية قوله تعالى
ومن ذرية داود ويوسف الى ان ذكر عيسى عليه السلام وليس هو الا ولد بنت قال في العزيز والروضة
ويدخل الجمل فيوقف نصيبه لانه من نسله وعقبه وان قال وقف على اولادي يدخل البنون والبنات
والختانات ولا يدخل الجافد وهناك اجد من الثلاثة المذكورين وان انفرد دخول صيابة لكانه من
الاغلا ولا يدخل الجمل لانه لا يسمى ولدا ولا المنفي بالمعان ولو وقف على بيته وبناته دخلهم حتى
لانه اما ابن وبنت وقيل لا يدخل لانه ليس ابنا ولا بنتا والاصح دخوله ولو وقف على البنين وجدهم
او البنات وجدهم لم يدخل الخش ولو وقف على الموالى وله موال من اعلا فقط او من اسفل فقط دخلوا
وكذا اذا اجتمع الصنفان دخل جميعا على الاصح وقول **هـ** في الجاوي وينال ذرية وعقب وشمل
الجافدا الى اخره فيه امور اجد ما انه اقتصر على الجافد ولم يذكر الجمل وهو يتناول له الثاني قوله
والولد البنت والابن والخش لا الجنين والمنفي والجافد ليس هذا في الجافد على الاطلاق بل ذلك اذا وجد
اجدا من البطن الاول اما اذا لم يكن له الا اولاد او اولاد فافهم بطون في اسم الاولاد ذكره في العزيز
الثالث اذا وقف على الموالى ووجد المبعوث والعتيق ذكر ان فيه وجهين اجد ما انه فاستدوي الثاني
يصح ويقسم بينهما قال ورحم كل والعقب الذي يحده النووي انه يصح ويقسم ونقله عن تقي الجرجاني
قال الاستوي وجهه صاحب التنبية والفقهاء الكبير وابن القطان والمفوزاني والقاضى ابو الطيب
ونص عليه الشافعي كما نقله عنه في المطالب **و** وقول **هـ** على فقرا اولادي وانما في اخذ او منمواد
الشرط وعدمه اي واذا وقف على اولاده الفقرا وبناته الا زامل احد منهم من كان فقيرا او من
من كانت ازملة وبني التي لا زوج لها حتى تستغنى او تزوج ثم يمنان ومنع من كان غنيا حتى يقتدر
ومن كانت مزوجة حتى تبين ثم تعطى وتعطى المعتد البائن لا الرجعية لا في حكم الزوجة **و** وقول **هـ**
وشرك جمل عطف بعضا على بعض بواو وصفت بغيره او تاخر واستثنى ان لم يجز كلام طويل اعلم
ان الاستوي قال فصار على اشراك الجمل المعطوف بعضا على بعض في الصفة والاستثناء فقد ما او
تاخر ثم عملون بالمفردات مقلون اذا قال وقف على الجاوي واولادي وعقبى واقارني ووقف على

اولادي وعقبى واقارني الجاوي فيجعلون الجاوي صفة للجميع **و** مثال الاستثناء
وقف على اولادي واقارني وعقبى الاسم فسق منهم هكذا متلوع وقال ان الصواب ما شابه
الامام في الاصول للجمل كقولهم وقف داري وحجت ارضي على قارني وشملت داري وعقبى
المحتاجين منهم وقال اذا علمت ذلك فلا بد من اجد مستكين اما الاخذ بنالههم ولا بد من اجد
الحقيقيه واما الاخذ بالجمله ويكون عيون الى المفردات من طريق الاولي فيخرج الوقف
الى الكل في مثل هذا قال واما اذا تقدمت الصفة فقال وقف داري على الجاوي واولادي
وحجت ارضي على قارني فيعيد ان يعود الى ما وزا من الجمل لان المفردات يكون معطوفة
على ما اضيفت اليه الصفة فيكون المضاف مقدر في الكل واما الجمل فكل واحد مستقل على انه
في الروضة في الطلاق في الباب الرابع قال الجمل الاصح عيون الى الاخير واشترط الامام ان يكون
العطف بالواو فاما اذا عطف ثم وجها فافهم شخص ما يليه وكذلك يشترط ان لا يفصل بين كلين
كلام طويل كما اذا قال وقف على اولادي على ان من مات منهم نصيبه بين اولاده وان لم يمت
نصيبه لا خوته فاذا انقضوا فهو موقوف الى قارني المحتاجين منهم فان الصفة انما تحصى
عليه ولم تنفرد في الجاوي لهدن القيد وقد قيد بالواو الزايف في المجزوءة وتبعه النووي
في المباهج ونقله عن الامام في الروضة **و** وقول **هـ** والوقف لا يصح قصره فانما جاء والمسيح جز
والوقف ملك لله فقفته في كسبه ثم بيت المال ان لم يشترط اي وجه الوقف للزوم فلا يصح شرا
قصره قاضا لا وصع فيه من كل تصرف ينافي الوقف وشروطه فلا يصح ولا يوجب وان شرط
ان لا يوجز فلا يوجز والمسيح جز لا يملك منه عين ولا منفعة بخلافه فان رقبته وان قلنا
انها غير مملوكة فنافعه مملوكة ومتواقلنا بالاصح انه يجوز وقف المسجد على الشافعية او على
الحنفية ام لا لان اختصاص البعض بالمسيح لا يمنع كونه جزا واما الوقف فالاصح ان الملك يتقل
فيه الى الله تعالى شواكنا على معين او عامنا واما منافعة فملوكة للموقوف عليه واما نفقة
الجدد الموقوف وحين شرطت فان لم يشترط فان قلنا انه ملك للموقوف عليه فقفته
عليه وان قلنا بالاصح انه ملك لله تعالى فقفته من كسبه فان لم يكن من بيت المال وقول **هـ**
في الجاوي والوقف ملك لله تعالى وينفق الموقوف عليه ان لم يشترط لاكت هذا ما نقلنا
الاختلاف لانهم قالوا نفقته من حيث شرطت فان لم يكن شرط من كسبه وان لم يكن كسب فان
قلنا انه ملك لله تعالى ففي بيت المال وان قلنا انه ملك للموقوف عليه او الواقف فنفقته على من
حكما له بالملك هكذا هو في العزيز والروضة وغيرهما **و** وقول **هـ** والموقوف عليه لا ينفق خاص
زعم كولد جاد ومهرلا وطير ويزوجها قاضا لانه لا منه اي واذا قلنا ان الملك ينقل الى الله
تعالى فهو في رقبته الوقف واما زوجه فانه للموقوف فيملك له ذرا والشمل والمهران وطيب
الموقوفه بشبهة او شروحت وهذا كله اذا لم يخص بالوقف نفقا خاصا فان وقف عليه خالة
ليتركها في حواجيه او جارية ليغسل ثيابه فقط صح وبقي ذرا البرائة ونسبها ومهر الجارية ونسبها
للوواقف على وجه الوجهين كما قاله الزايفي والنووي في الدابة والثاني ينتقل الى اقرب الناس
الى الواقف واذا وقف بجارية عليه وقفا مطلقا فكل منافعه الموقوف عليه حتى الولد الجاد
والمهر واما الجمل الموجود حال الوقف فالاصح انه وقف باعلى ان الجمل يعزف ويأخذ قسما
ولا يجوز للواقف ولا للموقوف عليه وطى الموقوفه وان قلنا الملك له لانه ملك ضعيف ويجوز
تزوجها من غير ما موقوف عليه لكونه بولاية الحاكم واذا الموقوف عليه اذ الملك فيها لله تعالى

والمناقع مستحقة للموقوف عليه فلا بد من رضاه وترجيها وان كان بعض المناقع للموقوف
عليه وبعضه للواقف على قولنا يجوز ذلك فالظاهر انه لا بد من اذنها ونقول في الجاوي
زبيح كالتناج فيه امران احدهما قواه ويملك زبيح وهو كما قال لصخر اذا وقف عليه
دابة لم يتركها في حواجه فقط او جارة ليختل ثيابه فقط فانه لا يملك زبيح الشا في قوله
كالتناج ليس على اطلاقه بل هو التناج الحادث اما الجمل الموجود في الوقت فالاصح انه وقف
وقوله وان اذرت شرط واقف سري اي اذا وقف وقتنا وعرف مضرته ولكن جعل ما شرط
لكل مستحق ولم يكن يارة ذلك قسمين سري السوية وقال الزايفي القياس قول بعضهم ترك
حتى يتطلموا **وقوله** ويشترى بديل بعد مثله ثم شق وبوقت وينتفع بحاف شجرة وسبع لمصلحة
مسجد جدير به ودان وباشراف ان وقت كجديده لا هو اي واذا جنى على العبد الموقوف بقتل
او جرح شواكان احيا جديبا او الواقف او الموقوف عليه فانه يجعله البديل ويشترى
جمل من بديل نفسه عدان استع لعمته او شققتان بقتل وفضل بعد الجدي شي هذا هو الاصح
لا يشترى بل ياخذ الموقوف عليه وقيل لوقفه وقيل يشترى مثله فان فعل شي لم يشترى
شي بل ياخذ الموقوف عليه كقرايين وقيل از شرا بون النفس من حيلة فوايد ولا بد ان يوقف
العبد المشتري او الشققت ولا يصير وقفا بنفس الشراعي الاصح ويشترى الحاكم وبوقته ونقل
في المهمات عن الماوردي ان الحارثية من وجها من شرط النظر له حالة الوقت ونقله عن شرح
الوسيط واذا كان هو الذي يرزحها فلا بد ان يكون هنا هو الذي يشترى فاذا وقف تحتها
تحت وبشر وانقطع فالاصح انه ينتفع به الموقوف عليه مع بقائه ما امكن ولو بان جعله
ابوابا اذا لم يكن اثاره تحتها بالحوار فان جعلها او قد به وباع جدير المسجد اذ ابل ودان
حالة لمصلحة المسجد والا وان يشترى به جدير ان امكن وكذلك باع جذبه اذا التستر واشرف
على الانكسار وكان المصلحة في وجهه فان امكن جعله الواجا وابوابا بفعل المصلحة واذا وقف
على المسجد دارا فخرت واشرف على الخراب وكان المصلحة في سبيلها بيعت وان امكن صلاحها
على المصلحة وهذا كله اما يجوز بعد وجود الثلث ونحوه وكون البيع هو الاصح للمسجد والا
فلا يجوز واما المسجد فلا يبيع بحال سواء اهدم وخربت المصلحة وانتقل البناكون حوله ام لا
اعلم انما هو المسجد من جدير وقناديل ودون ودواب ولم يوقف عليه جاز يبيع لمصلحة وان
لم يشترى على الثلث وقوله في الجاوي ونجانه جدير المسجد وجذعه المنكسر ودان المهدي
فيه امر احدهما قوله ونجانه جدير المسجد متوايه وبالي جدير المسجد فان الخانة هي تراه
الختلة لمخوف فلا نجاة للجدير وعبارة الزايفي وجدير المسجد اذ بليت ونجانه اختنايه
الثاني ان التقييد بالمنكسر والمهديم يوم انا اشرف على الانكسار والانهدام لا يباع الاصح
انه باع كما ذكر في العزيز والروضه الثالث ان ابن الجوي انكر على الزايفي والنوي
في يجوز ما بيع دان المسجد المهديم وقال كيف يجوز بيعها وهو وقف واستشهد بقوله
كثير نقله عن ائمة المذهب مخرجه منع بيع الدور الموقوفة وان تعطلت وخربت ولم يتقل
فيها عجز ان عوقفه على المسجد فان تلك تتعلق بها حق البطون المتاخة فلا يجوز بيعها وان المسجد
موقوف عليه وجب لا ينتقل عنه الى غيره والمقصود بها مصلحة المسجد فاذا قبل الاستفاد
لها بالانهدام او الاشراف عليه وكان المصلحة له في بيعها جاز يبيعها لمصلحة ولا مصلحة للبطون
الثاني في بيان مصلحة البطون الاول فافترقا واما الزايفي فقد تبع في ذلك الامام والفراي

بحكم المعترض بخالفها في دان المسجد **المرابع** انه قال ودان المهديم ولم يشترط كونه
وقفا فاتهم ان الدان المملوكة للمسجد لا يجوز بيعها الا اذا اهدمت والمذكور في الروضة ان
وهو المسجد من جدير ودون وقيل له الناظر ولم يوقفه لا يجوز بيعه لمصلحة المسجد وان لم
يهدم والله اعلم **وقوله** ما **الحبة** عليك ما يباع بلا عوض لا موقوف
في دية بالحاج وقول منقل اي الحبة عليك فلا بد فيها من العاقدين وكون الموهوب بغير
واستثنى عدم جواز هبة موقوف في الذمة وان صح حبة على الصحيح وقد يكون سلبا ولم يستثن
في الجاوي واما بكون هبة ما حصل الملك فيه بغير عوض فان قال وقت منك هذا بهم فهو صحيح
مستق بياته ولا بد فيها من الاحباب والقبول باللفظ متصلا بكتاب العقود **وقوله** وان
بغير منتهب لا غير كومت لك عكر او اعمرتك يا اوان قبلكه فتح وان شرط عيون اليه بعد
او الى وارثه ولا يعود اي وقص الحبة وان وقت بغير المهيب مثل وهبة لك عكر او مده جياك
او اعمرتك هذه الارض وهذه الدان ومعناه جعلها لك بغير عكر وكات العرب تستعمل في الجمل
لفظين وهما العري والرقي فلمعري ثلثه اجوال الجدي ان يقول اعمرتك هذه الارض فاذا
هي لم يترك فتعقد هبة لان هذه الحبة بعينها الثانية ان يقول اعمرتك هذه الارض وجعلها
لك عكر ولم يرد على هذا فهو ايضا صح حبة ويزن ثلثه الموهوب له لقوله صلى الله عليه وسلم العري
ميراث لاهلها وعن جابر بن خنيس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يعز ولا طبعها في ان يعود اليكم
وليس في توقيت التملك بالعمري ما في كونها موزونة لعقبة بل شرط الانتقال الى الوارث ان
يملكها المورث الى اخر من الثالث ان يقول جعلها لك عكر او جياك فاذا مات عادت الى
او الى وارثك انت فالصحيح ان هذه صح حبة والشرط باطل وهو القول الجدي بكونه
احد باطلاق الاجاديت الصحيحة وعبد عن مقتضى القياس في الشرط القياس واما الرقي
فهي ان يقول وهبت لك هذه الدان عكر على انك ان مت قبلي عادت الى وان مت قبلك استقرت
عليك ولذلك اذا قال ان قبلك هذه الدان او جعلها لك رقي فان ذلك معناه وجعلها لك
الثالث من العري لان قوله وان مت قبلك استقرت لك لا اثر له في المنع وبما ان مت قبل عادت
الى النبي صلى الله عليه وسلم العري فيصح على الصحيح وسطل الشرط وهو معنى قوله في الاصل ولا يعود واما اذا
بغير عكر المهيب كومت لك هذه الدان عكر بغير او عري او سنة ونحوها لم يصح ذلك لانه قد يوقف
قبل الموهوب له فيكون الملك موقفا زمان ينقض وهو حي فينا في الاملاك التي استلمها بابتها العز
وقوله لا بيع على من ولا يتعلق اي لا صح الحبة بلفظ البيع فاذا قال بعتك هذا العبد بلفظ
يملكه لثاني اللفظين ولا يجوز تعليق الحبة بلفظ البيع لقوله اذا جازا من الشهر فقد وهبتك هذا
وقوله وهبة بغير من ازا اي ويجوز ان يهب الدين من عليه ويكون ايز الاجتاج الى القبول
المذهب ولا يجوز هبة من غير على المذهب **وقوله** واما يملك هبة قبض ولو اذنا من مثله اي
الحبة لا يملك الا بالقبض فلو وهب ولم يقبض ثم مات او اهدم لم يطل العقد كمن يقوم فيه الوارث
مقام مورثه فلوارثها الحياز كما كان لها فان طالب وارث المهيب بالقبض واذا قبض فيه وارث
الواهب قبض حصل الملك والافلا **وقوله** وكنت في هدية وبما منقل اكراما بديل وقبضه
لله ولا ثواب ولو لا على اي ولا يشترط الاحباب والقبول في الهدية والصدقة على الصحيح والهدية
والصدقة نوعان من الهبة فالهدية ما يحمل الى المهدي اليه على يد الاكرام والصدقة ما يوجب
لله تعالى واتفا الثواب من عند الله تعالى فقد كانت الهدايا تحمل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله

فيخرج العبد وشيئا ذكره ويقع التقاط من بعضه جزو بعضه زيق على المقصود ويصح
المكاتب كتابه محجة لا يستلزمه بالملك كجزءه التقاط جازي هو لا مندوب لمن وثق منهم
نفسه بالامانة وعدم الحيانة فان لم يثق لم يجب وان لم يثق فاستقوا ويدخل في قوله صاحب المال
وعنه مما يقتضي كالكس في الحرة المجترمة وما ضاع سقطت وغفلة وما القته ربح في دارا وطرحه
في حجره بآرب او وجد في حرم مكة او غير ذلك او في موات او مملوك والحجازية ولو غير المجترمة وما منع
من مخازن السباع في المفان وغير ذلك هذا يجوز التقاطه للحفظ لا المرقم الميز وقت الامن فان
كان خوف جاز التقاطه بحضرة ومملكته ان كان الصياع يسقط او غفلة من المالك ووجد في دار
الاسلام او في دار الحرب وثم مستلمون جاز التقاطه بقصد التملك ايضا اما اذا لم يكن هناك مستلمون
فهو عينة للملنقط يجب تحمله لئلا يفسد ويشترب ان يوجد في موات او متاع او مسجد فاما اذا وجد في
مملوك او موقوف فانه لا يوجد للملك بل هو لخاصة السيد من المالك ومشتا جزا ويستتبع فانه لم يده
فلن يملكه ان امن وهكذا الى المحن هو لقطعة يجوز اخذها بقصد التملك كما يجوز اخذ المكنز المرفون
في الاسلام بقصد التملك بالتقريب وما ينفع به ولا يملك كجود الهبته والحجر المجترمة وكذا الكلب حيث
جزوا النظار ما يمنع من صفات السباع جاز التقاطه للاختصاص ويجب تعريفه سنة **قوله** لا يجوز
واما تجزله وممنع من صفات سباع بمفان امته وما كان لقطعة قصد حيانه بعد تعريف ما يقصد
ووجب وان جفت واسكل ونذب باضاف كانه بها قليل يذوق وكثر شدة وان فرت يعرف
كل يوم مرتين ثم مرة في كل اسبوع ثم في كل شهر اي لا يجوز الا لقطعة التملك في حرم مكة لقوله صلى الله
عليه وسلم لا تجز لقطعة الا لمشيد اي لمعرف على يد واب لا للملك ولا لغيره ولا لغيره ولا لغيره ولا لغيره
لا يجوز اذا لم يقطعة التملك ان كانت ممن تجزله وطهرا بالملك لان الملك يجمع وطهرا فامتنع كاستماع
افتراضا فان كانت تجزله جاز فملكها ان جاز التقاطها اذا كانت غير مميرة او من خوف ولذلك
ليس له ان يملك ما يمنع من صفات السباع اما بقوته كالابل او بقدره كالطبا والازاب المملوكة او
بطيراته اذا كانت في مفان امته فان كان من خوف ونذب جان التقاطها وملكها بالتعريف
كغيره وكذا اذا وجدت في البلد فانه يجوز التقاطها للتملك ايضا لانه لا يؤمن بملكه في البلد من اي حرم
واما لا يمنع من صفات السباع كالعنم والكسير من غير فانه يجوز اخذها للتملك في البلد والمفان
ولو اخذها للقطعة بنية الحيانة فان غاصبها ولم تجزله ان يملكها بالتعريف اذا رجع عن تلك النية لان
يه مارت غاصبة فان اخذها للحفظ او للتملك بنية الحيانة او ان يتصرف فيها لم يضر خاينا بالنية وهت
من هذا ان من اخذها بنية الحفظ ولم يتصرف بها ولا يملكها ولا حيانه ان له اجابات بنية التملك بالتعريف
وبحسب تعريف اللقطه وان اكلت فاذا وجد رطب لا يثمر او عينا لا يرب فتملكه واكله كاشيا في فانه
يلزمه التعريف بعد الاصل على الاصح وانما يجب تعريف اللقطه اذا كانت مما يبول او ما ينفع به فنجبا
يقصد فان قصد التملك بالتعريف شرط في حقه وهل يحل اذا قصد الحفظ ايضا قال في البحر والروضة
فيه وجهان فصح ما عند الامام والفرابي وجوبه لئلا يفسد كتمانها مفرتا الحق على صاحبها والثاني وجه
الاكثر ان لا يجب قال النووي فالاول اقوى وهو المختار وقال الا ذري وصححه صاحب الكافي
والنوي في شرح مسلم وبه جزم البغوي وظاهر كلام الماوردي كونه به قال وهو الصحيح انتهى وقد طبع
به في الارشاد بقوله وان جفت واستح اذا غفلة من يده كرمي ومضاهيا شيئا ولا يستتبع فان استتبع
او مضاهيا واجدا كما ذابا ثم ما تملكها من على الاصح وقيل يجب ان يترك بعض الاضاف والصحيح
لأنه يكتفي ان يقول من ضاع منه شي والاولى ان يتعرض للعضاض وهو الوجه هكذا ذكره وقال في

فيقبلها ولا لفظ هناك وما زال المتخلف على ذلك يعتقدون بها على اندي الصبيان الذين لا يمانون
لهم ولا يحب في الهبة ولا في الهدية عوض ولو كانت من الادنى الى الاعلى على الصحيح ولم يكتف في الجاوي
بالملك والقبض على الاحباب والقبول الا في الهدية فاقضى ان المتدقة عند اشتراط فيها الاحباب
والقبول والصحيح انه لا يشترط فيها وان جملها وحكم الهدية واجد وقد صرح بذلك في العزيز
والروضة **قوله** ولا مثل وهب لفرع رجوع زائد اقل وان غرس وبرزوا جزون وحللت عشرين
كتاب فتح اي والاصل وهو من له ولا يه من اب وام وجد وحرم من الطرفين اذا وهب لفرعه
شئيا ان يرجع فيه واخبر مع الزيادة المتصلة لا المنفصلة وقد سبق في الرد بالعب ان الجمل له حكم
المنفصل ان يحدث فيكون الجمل على هذا للولد ان حدث والامه للوالد وان انفصل ولو وسيله
فدبرها واجرها او زوجها او وهب له عتيقا فصار خيرا ثم خلا او ارضا فغرسها او بني فيها جاز له ان
يرجع في الموهوب مع ما ذكرنا كالمالك الباع يفتح بعب الثمن فيرجع الى المبيع مع هذه الزيادة في
المذكور وللغرس والبناء حكمه في العازية **قوله** في الجاوي ويرجع الاصل بالزائد المنفصل الى اخره فيه
امران احدهما قوله ويرجع الاصل ولو استقط الرجوع كالمالك مع مفعلة ان الباع يرجع في المبيع
بالزائد ويجوز وان استقط الرجوع مع انما فعل ان مران استنوا في الرجوع لا في اسقاطه لكن اللقط
لا تحل له ومزان الشا في قوله ويرجع ولو استقط الرجوع وانفك الزمان والكتابة فبطلت وانفك
على قوله وان استقط فاقضى ان يكون رجوعه قبل انفكاك الزمان والكتابة او في من رجوعه بعد
كما ان الرجوع قبل الاستقاط ويجوز اولى منه بعد ومعلوم انه لم يرد ذلك **قوله** لا ان نفخ او ثب
او فعلق به حق او كسائه ولم ينفك او زال ملكه وان عا د رجعت فقتت ويجوز وان استقط الرجوع
لا يتصرف ووطه اي ويرجع فيما وهب لولد لان كان الموهوب ايضا ففروح او يذرا في ذرة وبت
لان الموهوب استملك وهو في ملك لفرعه وكذلك لا يرجع في الموهوب اذا زهنته الفرع واقبضه
او كان عبدا فكسائه ما لم ينفك الزمان والكتابة وكذلك كل حق يتعلق به من ارشاد الجانية والفرع
بعب الجاوي ولا اثر لجواز التفتيه وهو يرد على الجاوي في قوله ما يليه فانه هنا قد انقبت ولا يته السفة
ولم يرتفع الرجوع وللاب ان يغدي الجاني باقل الامرين كل الدين لا بالقيمة فقط ثم يرجع لان
يقضى دين لا جاني لكن بشرط زنى الغريم فاذا انفك في كل هذا فله الرجوع فاما اذا زال ملكه عنه فانه
لا يرجع فيه على الصحيح وان عاد الى ملك لولد ففتح او شرا او ارث ويجوز فان وهب لولد شيئا فوهبه
لجده ثم وهبه الجدة بنت الرجوع فيه الجدة لا الاب وانما يرجع باللفظ يجوز رجعت فيما وهبه لجد
وفسخته ويجوز وله ان يرجع وان استقط الرجوع لانه رجوع متعلق بمقا الموهوب لم يوجه عين
فدام بدوامه وان تصرف الاب فيما وهبه لولد فباعه او وهبه او اعنته او وطى الحازية لم يكن
ذلك رجوعا على الاصح والوطى جرم وان قلنا انه رجوع لاستحالة جله للتحسين والله اعلم **قوله**
باب تجز وسبعين ومكاتب لفظ صاحب لا يميز ما من ونذب ان وثق به يند حفظ
وبسقوط وغفلة في ما لم يجز بدونه مستلمون كدين استامى للتملك واختصاص بخوكل اي ويجز الجز
التقاط ما ضاع لما روي عن زيد بن خالد الجهني قال جاز حل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قتاله
عن اللقطه فقال اعرف عناها ووكا ما ثم عرفها سنة فان جازها جازها والا فتشاك بها قال في رسالة
العنم قال بي قلا ولا خيل وللدب قال في رسالة الابل قال ما لك ولها معها شقا وجزا واما تجز
الما وتاكل الشجر حتى يلقاها ن بها ويدخل في قوله الجز المستلم والذي فان له الالتقاط في دار
الاسلام على الاصح تعليلها المعنى لا اكتساب ويدخل فيه الفا متواكف لانه يكون له وسيا في الكلام

الصالح العفاض جلد بلسن في الزمان وان كان الوكا وهو الجبل الذي يرتبطه ومكان
الانقطاع وانما وجهه اذهب اوصة وسجلين وجد اللقطة ان يشهد على نفسه ان وجب
لقطة ويقع للشهود بالا وضاف التي يدب ان يعزها ولا يزيد عليها الحديث فليست عليها وتعرف
القليل يقدر ولو بعد اكل ما جوز له اكله فاما لا يقصد نفعه فلا يجب تعزيفه واما القليل
فلا تخ انة ما فعل على الطران فاقدر لا يكثر اشغفه عليه ولا يطول طلبه له غالبا فيعرفه على قدر
الطلب في مثله واما غير ذلك ففي تعزيفه سنة ولا يجب ان يكون متغلة بالانقطاع بل يجوز لنا خير
على الاصح ولا يشترط ان يكون السنة متغلة بل لو عرف سنة من سنتين او ثلث جاز ولا يشترط ان
يستمر على السنة بالتعريف بل كالعاب فيعرف بالابتداء اكل يوم مرتين في طرفة البان ثم في كل يوم
مرة ثم في كل اسبوع مرتين ثم في كل شهر كذلك بحيث لا ينسى انه تكرر ما مضى ولا يبدى التملك للقط
واما ما يقول فياخذ من غير تملك ولا يصح تملكه وقوله في الجاوي للجزر جرح البعير الى قوله في كل
شهر فيه امرا **ج** في قوله للجزر لفظ ما ضاع بتقوط الحفظ يوم انة لا يجوز التقاط ما القطة اخرج
في ان الحفظ وليس كذلك بل له ذلك وانما منع من التقاطه للتملك **الثاني** انة انما يتسقط
ونحو فاقضى ان وجوب في المملوك يجوز اذ لا يملكه وليس كذلك كما ذكره **الاجاب الثالث**
انة يشترط ان يكون في دار الاسلام او في دار الحرب وفيه مسلمون والا فهو غنمة كما بيناه
الاربع قوله كدفعين بالارب الجاهلية اعتبر الضرب وليس كذلك بل المعتبر الدفن فلو كان الدفن
اسلاميا وعليه ضرب الجاهلية فهو لقطة جلا على انة اخذ مسلم او دمي وفيه **الخامس** قوله لا
المميز يقتضي ان المميز لا يملك مطلقا وليس كذلك بل اذا كان من ذنب او خوف جاز التقاطه للتملك
كما سبق قاله في الجزير والروضة **السادس** قوله لا المقتصر من صفات السباع في المفان ليس على طلاقه
بل ذلك اذا كان وقت امن فلما في وقت خوف ومصاد والمفان كغيره يجوز اخذ المملك والحفظ
السابع قوله ولا تعريف عليه اذا جنى اذا قصد الحفظ وقد بينا ان الذي يحجده الامام والعز الى
النووي انة الاقوى والمختار انة جعل التعريف مطلقا **الثامن** ان القليل بان التعريف لا يجب اذا
قصد الحفظ بوجه في لطة الحرم ومقتضى اطلاقه انة لا يجب في الحرم ولا في غير **التاسع** ان قوله جالا
ان لم يتحول مقتضا انا باج يشترط تملكه وقد قال الامام ان ما لا يتحول يعني لقطة لا يملك وتردد
وتردد في جواز هبته وقال انما يفيد الاختصاص به كالكلمة اذا جوز هبته قال **الجواز** في هذا
اجب لعدم نفعه والذي في الروضة ان ما لا يتحول لقطة لا يجب تعزيفه ولا حتى الاستدابة
ولم يشترط تملكه وعبارة التمه فله ان يتفع به من غير تعريف ولم يتعرضوا للتملك العام
والجاذي عن قوله وما نقل ان عرف بقدرة بذكر صفات وعليه مونة ويعتبر سنة يوم احتضار
هذين كالحكمين بالقليل دون اكثر وليس كذلك **الثاني عشر** قوله متغلة
فيه الوجيز حيث قال الحكم الثاني في التعريف وهو واجب سنة عقيب الانقطاع قال في الروضة وفي
وجوب المبادنة بالتعريف على الفور وجهان الاصح الذي يقضيه كلام الجمهور لا يجب بل المعتبر
سنة متى كان وايضا مقتضا انة لا يجوز بغير سنة اذا شاع فيها والصحيح الذي يطلع
العزاقبون كما قاله الزاقي وحججه العزاقب انة لا يجوز لانه قد عرف سنة **وقوله** في بلد او بلد
ونحو ان وجب بغيره ومونه على مملكه اي ويجوز ان يعرف في بلد الانقطاع ان النقط ببلد وان
النقط بالجزر لم يفد التعريف فيها فيعرف حيث يفيد مثل البلد ومثل ان عرف قافله وان رجع
الى بلد او قفد ببلد اخرى عرف فيها ولا يكلف ان يعرف قصده ويعدل الى اقربا لبلاده على الاصح

ويكون

ولكثر التعريف في موضع الانقطاع من البلد وفي الاستواق ومجامع الناس وابواب المتاحد
وتبين ان يعرف فيها او يشهد فيها ماله ونقل الزاقي عن الشافعي ان الاصح اباحة التعريف في المسجد
الحرام بخلاف سائر المتاحد ومونة التعريف على الملقط ان قصد التملك سواء جازها ام لا وان
قصد الحفظ وعرف فهو منبرع وان قلنا يجب عليه التعريف رفع الامر الى الحاكم لبيع له منها ما
يعزها به **وقوله** وباع جوازا وما يقصد بجاكم وجدا وتلك واكل لا حيا بالبلد ولقطة باع ما
يجب **ج** ايه واذا وجد ما لا يمنع من صفات السباع كالشاة والبعير او ما يمنع حيث جاز التقاطه
بان كان في البلد او في مكان غير امانة فان كان في مكان فهو محذور بان يملكه ويملكه ويبيع
بيعه ان وجد هناك من يشتره ثم يحفظ منه واما ان وجد في الغران او نقلها اليه فانه لا يجوز
له اكلها بل الصحيح لان بيعها يتصل هناك واما ما يقصد كالحريم والطيخ والعب والبط
فان له ان يملكه ويملكه سواء كان في بلد او جرحا على الاصح وله ان يبيعه ويحفظ منه وهذا البيع انما
يكون باذن الحاكم فان باع بلا اذن ولم يملكه فمضى وان لم يملكه فمضى فله الاستقلال بالبيع وان كان
ما يمكن تخفيفه من العن والريث والبيع لم يملكه ان كان يبيعه وطبا اعطى بيع والا وجب
تخفيفه فيرفع الى الحاكم لياذن في بيع شي منه لتخفيفه ان لم يبرح **وقوله** في الجاوي وهو
امانة ما يملكه وتضمنه ان باع بالحاكم ان كان وباعه ان قصد كالشاة او في الغنم او حنظل
امكن والاختصاص بالكل فيه امرا **ج** في قوله وهو امانة وقصد ان باع يوم تخير بيع كل لقطة
بالحاكم وهذا فنزع القنوي **وقال** وبهم من ذلك جواز بيعه فعلى هذا يكون الملقط
البحران في كل لقطة بين املاكها وبين بيعها لانه باب المالك في الحفظ فكذا في البيع انتهى وليس
كذلك بل بيع اللقطة لا يجوز الا للمضرد كما اذا كانت تقصد كالحريم ونحوها او ياكلها
كالجوان **الثاني** في قوله وباعه ان قصد لا يعني ان جواز الاكل متوقف على الفساد بل يعني
وباعه ان كان ما يقصد شرعا كالحريم **الثالث** قوله كاشاة مقتضا انة الشاة تملك
في الغران ايضا لانه جعلها مالا يملك وهو يملك في الغنم والجران وذلك وجه والصحيح في
الجزر والروضة وغيره ما لم يمس من اكل الشاة في الغنم والجران وذلك وجه والصحيح في
اليه لا اذا جاز الاكل في البلد ففي الغنم اولى ولعل لقطة على من لا تبيع ويجوز هبته
الاشكل وقد استأثر في التفسير فقال وله ان ياكل الملقط ان كان يقصد كالحريم
وكالشاة التي يقصد طر من ونحو سوا وجب في الغنم او في الغران وان ياكل الحيوان الذي
لا يمنع من صفات السباع في الغنم او في الغران وهو الذي قاله صحيح في نفسه لكن جعل الشاة
مثلا لما يقصد وانه يملك مطلقا او في الغنم ان لم يقصد يلزم اطراد الحكم في الجميع ولا خلاف
ان ما لا يقصد لو يملك في الغنم او في الغران فتعلق له **الخامس** قوله او حنظل مقتضا انة الحنظل
الاكل والتخفيف والبيع وليس على اطلاقه بل العتمة ان ما الغنم في حقيقته لا يجوز بيعه طبا
ولا اكله كما نصوا عليه بل يحفظ ونظر عليه من بعضه باذن الحاكم **السادس** قوله والاختصاص
بالكل لو قال كالحكم ليدخل ما في معناه من جلد الميتة والخنزير المحترمة لكان **اولي** **وقوله** وهو
ومنه قبل تملكه امانة وان طرزا قصد حيا **ج** اي والملقط امانة في يد الملقط لا يضمنه قبل
التملك لا بتفريط فان باعه بحيث يجوز بيعه كما امر لم يضمن وان خالف فباعه لا يجوز بيعه من
غير الحيوان ما لا يقصد او باع ما يقصد ونحو استغلا لا وهذا كجاكم فمن ما يبعد التملك
فانه من مكان الملقط وليس التعريف التام ومضى مدته بغيره التملك كالتملك بل هو امانة

ولو وقف سنين مائة لم يمتدك ولو انقضى الحفظ او لم يمتدك ثم بوي ان يكون ولم يفعل لم يمتدك كالوديع
بوي الحياطة لا يصير صامتا لم يمتدك **وقوله** وعرف فاشق لفظا مشرف وترع منه فاض ومن
مبي في وعرف ومثل ذلك يقتضيه ومنه صني لانف وهما ولي قصر وعيد لفظا بالاذن في
قوته مع سيد علم واهل او قمر متجه ورواين والخدمه لفظا مبره اي واذا المفظ الفاسق
صح النقطة واذا اراد التعريف بنفسه ضم الحاكم اليه مشرفا لانه غير مامون بترتيع الحاكم للفظه
منه ويجعلها مع عدل ويصح النقطة المعنى لكن اذا علم الولي انترع منه ويعرفه الولي ويملك له
حيث جود الافتراض عليه لان مملك للفظه كالاستقرار وان لم يملك له حفظه واستلم الى
الحاكم فان علم ولم يترعه منه حتى انقضى العتيق وتلف باقة ضمن الولي لا العتيق لان عليه منعه من
ذلك وان لم يعلم ضمن العتيق ما انقضى كما تلف باقة متماوية على الاصح ولا يصح لفظ العبد بالاذن على
الصحيح فان لفظا من وتعلق الصمان بترتيعه كالحياطة فان اخذها من يد اخذها ما السيد وغيره
ماز لفظا وتري العبد من الصمان على الاصح واذا علم به السيد وقرره في يد العبد ان كان العبد انيا
جاز وكما ان اللفظ واستعان به في تعريفه ما للفظه وحفظه وان كان خائفا هو متعبد وكما ان
منه ثم زده اليه فيضمن في ذمته ويعرفه عبيد ولو لم يخر من يد العبد ولا قرن في يد علم واهل
من ايضاح لو افلس كان ماله للفظه مفقدا بترتيع العبد كالحياطة والى ان كان لفظا بالاذن
بان قال له اذا وجدت لفظه فخذها قال لا اكثر وتعلق حجة النقطة وتشتت هذه المسئلة من اطلاق
الحاوي كما قاله القوي والبارزي وما جمل لتعليقه وقال ابن الجوزي لا يرد عليه واما ما خروجه من
قوله كقري السيد في باب اول قل **وقوله** من باب اولي فان تقرير على مطلق علم لفظ
منه ولم يبق للعبد الا ولاية الحفظ فقط فيكون توليه العبد اللفظ اول من توليته الحفظ
انا يكون من باب اول اذا قال السيد وقد راي اللفظه التقط هذه واجفطها معك وعزها وهذه
خلاف في حجة الالتقاط فيها والمطلق هو السيد واما اذا قال له اذا وجدت لفظه فالتقطها قال
ابن ابي هريرة لا يستفيد هذا الاذن ولا به الالتقاط **وقوله** ورد بحاكم وجوز ان يتعبد وان لم
يتر او ان تملك من وايد لا منفصلة وارث عيب وبعد كيد ان تلف وقوم يوم تملك اي اذا طهر ماله
الشئ الملقوط وادعاه عبد الحاكم واصر بتسليمه اليه بزي من الصمان سوا حكم له بحققتي ما يعتقد او
كان مالكي يقضي بتسليمه اليه عند ما تبته في الوصف وان وقف المدي للملقط فاصاب
الوصف لكنه لم يصرفه لم يخرله تسليمه اليه وان صدق حان ولم يحج فان سلم اليه وحاش
وانت عبد الحاكم ممن واذا اظهر انه له وهو يد الملقط نظرت فان كان قبل ان يملكه زده رايه
المنفصلة والمنفصلة وان جرت به عيب بغير نقص لم يضمنه وان كان بعد التملك زده بالروايد
المنفصلة دون المنفصلة بعد التملك لانها جرت في ملكه وقد بينا في الرد بالعب وفي الهبة ان الجمل
حكم المروايد بالمنفصلة وان جرت به بعد التملك عيب ضمنه فيرون مع ارش العيب وان تلف
المثل ان كان ملكا والقيمة ان كان متقوما وقوم نعمته يوم التملك وان باعه لم يفسد البيع
فان كان في بيع الخيار فوجها **وقوله** فصل **قوله** كجور لرب سيد لفظا متبذرا ما يذوان
مبذره ترتبته وقرضاه اعلم ان المنبذ واللقيط اسم للولد الذي يوجد مطر وحا وما كان مناسبا
للقطه خطبه معها ولقطه وترتبه فرضه كفاية سوا كان ميرا ام لا وليس كل اجد بالالتقاط
بل ذلك لغير المسلم العبد الرشد وانما لم يذكر الاسلام لان العبدالة تستلزمه وذكر السيد لا
يستلزمه وقد نجد عدا غير ترتبته ديناه فليس لكافران بلقط المسلم ولا للفاسق والمبذره

فمن من ايديهم واذا التقطه الحر وجب عليه ان يشهد عليه وانما كان الاشهاد في اللقطه مستحبا
وهذا واجلان هذا الحفظ مال وهذا الحفظ جريه وثبت فوجب الاشهاد كما في النكاح **وقوله**
ولعبد بالاذن لا مكاتب الا بياية ولكاف لفظا كافر اي ويجوز للعبد لفظا المستود بالاذن السيد لان
اللفظ حينئذ يكون للسيد واما المكاتب فلا يصح النقطة بالاذن السيد على الاصح قاله الزاوي التوي
فان النقطة بالذنه ففيه خلاف في ترجائه بالاذن لكن المذهب هنا الانترع منه لان الالتقاط
ولاية وليس من اهلها فان قال له السيد النقطة في النقطة بياية صح كما يصح تركه في الخطاب
والاصطفا على الاصح ويجوز لكافران بلقط اذا كان جوازا لانه دينه ويجوز للمسلم ان بلقط
الكافرا لانه زنا كان سببا لاسلامه **وقوله** في الجاوي ولقط طفل يد الاشهاد فيه امران
احد ما ذكره الطفل في الحياطات وازاد به من لم يميز وفي صلاه الخوف وازاد به من يبلغ وهو
يجب للماميه من الاخلاق والاصح كما قاله في التفسير والروضة انه لا يلقط مالم يبلغ الشا في قوله ون
المكاتب بالاذن السيد للقطه قد بينا ان المكاتب لا يستفيد بالاذن ولاية الالتقاط كما قاله الشيخان
وقوله وقدم سابق مقيم بقرية ثم يدي وبادية له ملكة استويا ثم غني ومعلوم عدالة ثم اقرع ونقل
الى مثل ومن يد ولقرية ومنهما بليد ولا عكس اي واذا اراد على اللقيط جماعة قدم السابق بالاخذ
وسبق من يراحمه فان اراد على اخذ مقيم وطاعن قدم المقيم هكذا نص عليه السابق بالاحذ
قاله الزاوي والتوي فلو وجدته قرية وسبق اليه مقيم بها وبليد مستافر قال الزاوي في الس
القروي اول وهذا يخرج على منع النقل من بلد الى بلد فان جوزناه **قوله** البودي فلما تاز
الجزم تقدم القوي مطلقا كما قلنا من جرح وانا يجوز النقل اذا لم يعارضه معارض واسد اعلم وان
اجتمع قروي وبليد مستافر من على اخذ لقطه قدم البليد وان اجتمع بدوي وجري على لقطه في
البادية نظرت فان وجدت حلة او قبيله والبدي في موضع رات فها سوا هكذا في الروضة ونقل
عن ابن كح خلافة وان وجدت به ملكة فالبلدي اول من البدي ويجوز القروي فان استويا في السن والفا
واحد يما عني والاخر نفير قدم الغني لانه اغبط للقيط وان كان احدهما غني فلا تقدم على الاخر
وكذلك اذا كان احدهما معلوم العبدالة والاخر مجهول العبدالة فمعلومها اول على الصحيح فيها واذا
صار للقيط في يد واحد سوا وجب في بادية او قرية او بليد فله نقله الى بليد اخر فان وجد في قرية
فله نقله الى مثلها والى بليد لانه ان نقله وان وجد في بادية فله نقله الى مثلها والى بليد وقرية ولا
يجوز ان ينقل للقيط وجد في بليد او قرية او في قرية الى بادية فاذا وجد البودي المستقل الذي لا
اقامة له للقيط بادية فهل يقر في يد وجها **قوله** في الجاوي وقدم بالسبق الغني
وظهور العبدالة وينقل من بادية الى قرية ومنهما الى بليد عكسه ومن كل الى مثله فبه اسد **قوله**
قوله وقدم الغني قد يورم ان الغني كالسابق للسابق دينه وهو الاسبق وليس الغني في اللغة
هو الاعا فيهم ان الاغني اول وهو وجه والاصح خلافة وكذلك قد يورم قوله وظهور العبدالة ان
من كان اظهر عدالة اول وليس كذلك بل يتردد ان الغني يقدم على الفقير فقط وان جعل العبد
مقدم على مجهول ولا نظر الى التفاوت في الغني وظهور العبدالة على الصحيح **قوله** في قوله ان المقيم
مقدم على الطاعن وقبينا ان المتصور تقدمه وان المختار ما قاله ابن كح لانه موافق للنص **قوله**
لم بين ان البليد اول من القروي والبدي اذا كان اللقيط في ملكه واما ما ذكر من جواز النقل
وعنده فملك مقروء عند الانفراد كما قاله التوي ووافقه عليه من بعده **وقوله** واستقل
بحفظ ماله كذا جونه وما عليه وحجة لا فينا وقرنا وانفق منه بقاخره استهدى على بيت المال

ثم اغنياءه اقراض اي واذا انقطع الممنون وله ما استقل الملقط جفظة فقط فلا يصرف ولا
يخاصم فيه الا بولاية من لقاض ومن ماله ما ملكه بخوصية ونحوه ووقف ويقبل له القاضي ما يحتاج
الى القبول وما وجد تحت يده فانه لا بد اذا اوجده في دار حكمه لم يملكها وما به ماله وان وجد في حوزة
عليه ثياب او شي مطروح او ذراهم مصبوبة فونه او فوق فراشه او مربوطة في ثيابه او تحت فراشه
فهو له لان وجد شي تحت مده فونه او قربها ولو وجد في سعة لم يكن له على الصحيح ولو وجد معه دابة
رشته يده او مربوطة في رجله او وسطه ويخرج هي له لان كانت في يده ويملكه الملقط
من ماله باذن القاضي وان استقل عزمه ما اتفق فان لم يجد قاضيا شهد على الاتفاق فان لم يكن له مال
ففقته على مال فان لم يكن اقترض عليه لاسام من حضر عينا للمد الملقط فاد اوجده مال او غير
له شئ ففقد عند القاضي عهده الا من استلم منهم المستأجر والغارمين او من بيت المال ان وجد فان
استبح الاغنياء من القرض فسطت فقته قرضه على من وطئه الرجوع كما بينا **و قوله** ولقبط جوارس
منكم كطفل اجد اصوله او من ثيابه وجده مسلم وان كفر فاضل ان اسكن لاهذان ونحوه يدي اذعاه لا
ويخرج حتى ثبت اي واذا اوجده الملقط في بلد يمكن فيه مسلم حكمه باسلامه ولو كانت دار حرب على الامم
كما اذا كان فيها اجزا واستبر مسلم فعليه الحكم بالاسلام واعلم ان الاسلام يحصل من المكلف بالمباشرة
وقد بيناه في الجوز ومن الصبي حكمه بالتبعية وجهها ثلث الدار واسلام اجد الاصول والساقى فالاول
الملقط يحكم باسلامه تبع الدار كغيره من اهلها ولو لم يستلم كما بينا **الشاقى** في تبعية اجد الاصول فاذ
اسلم الابولن او اجد ما وكذا اجد او جرح من اجد الجاهدين ولو كان من يدي به جرحا على الاصح فانه يجه
في الاسلام فان بلغ ومط ككفر فلا يخرج منه من يدي به جرحا على الاصح فانه يجه
من مع اجد من اصوله لم تتبع الشاقى بل تتبع الاصل لان تبعية اقربى وان شابه جرحي او جرحي
بالاسلام وان ملكه مسلم حتى يبلغ لان وقت التبعية قد زال ولا يشترط ان يكون شاقى الاصل والفرع
واجد بل يكفي ان يكون ذلك في حيز واحد فاذا بلغ الملقط الذي حكمه باسلامه ووصف الكفر حكمه
بكونه مرتدا بخلاف ما اجد اصوله او الشاقى فانه يكون مرتدا على الاصح واذا ادعى الملقط دي حقه في
المنشأ في الكفر لانا انما قد قناه مواخلة باقران بنسبه فلا يبطله اسلاما قد جعلنا به فانه ان
اجتمعت ان يكون اباه فانه كمثل ان يكون امه فلا شك نعم ان اقام بينة انه ولد بحقه ابنا في
الكفر **وقوله** في الجاهوي والملقط مسلم ان وجد تحت سكن مسلم وان استلحقه ذي بلاينة
بعده فيه امران اجد ما قوله حيث سكن مسلم لا دليل فيه على البلل لان سكن الرجل دار قد يقال
شروط ان يوجد في دار مسلم لانه لو دخل في بيت كافر فلان لم تحت الا بدخول مسكنة لا البلدة
الشاقى في قوله بعده فسن شراجه كالفقوي وان الجوي اراد وان استلحقه ذي بلاينة بعده اي
بعد الحكم بالاسلام وهذا غير مطابق لاصلامه ولا هو مزان لانه لم يجد وجوب في دار الاسلام قد جعلنا
بكونه مسلما ولا يتصور ان يستلحقه قبل الحكم باسلامه وقد وجد في دار الاسلام فلا حاجة الى قوله
بعده **و قوله** وهو جرحي بقرية من حر مسلم لان بلغ وسكن بلدية وجد قاذفه وبيت الملاء قلته
ووارثه اي والملقط جرحان الاصل في الناس الجرحية واي الغالب عليه هو فاذا جرحي على المحكوم باسلامه
سوا كان لقطا او ناديا اجد اصوله او الشاقى فكما جناية على المسلم الاصل في وجوب القضاء
والدية والارش على الاصح هذا قيل البلوغ وكذا بعده ان افصح بالاسلام فان بلغ وسكن عن الاسلام
وذلك بان يلحق بمن يسكن كلتي الشبهة كما ذكره الاستنوي وقال هكذا ذكره القاضي في كتاب
الظهار قال في الروضة في حق تابعي لا يوين او الشاقى اذا بلغ وسكن انه اذا قل عدا في بعض القضا

هكذا

نقله فلان اجد ما نعو كما لو قل قبل البلوغ واطهر ما لا للشبهة وانقطاع التبعية وقيل في
الملقط اذا بلغ ساكنة قيل انه على الخلاف فيها قيل البلوغ فقلط صاحب الماهات صاحب الرو
وقال افضى لامة تبعية وجوب القضاء فيه وقد صححنا ان التابع لا يويه اذا وصف الكفر كان
مرتدا فان الملقط يكون كذا اذ اصليا فاذا لم يجد في ماله الاصل وهو اذا بلغ ووصف الكفر كان كذا اذ اصليا
مرتدا فان لم يكن في الملقط في هذه الصورت وهو اذا بلغ ووصف الكفر كان كذا اذ اصليا
واذا قلنا انه لا قضاء فيه وهو الصحيح وجب فيه الدية فاذا قطع طرفه لم يحكم به باسلامه جرح
قاطعه حتى يبلغ ويقض نفسه وليس له ان يقض حتى يقطع كلفة الاسلام وان قذف وهو صغير
عز قاذفه وان كان بالغ او ادعى قاذفه كقوله لم يجد حتى يعرف بكلفة الاسلام وان ادعى انه من
قالا طهران القول قول المقدوف وان جرح الملقط جنابة خطا فليس له عاقلة الا ببيت المال فسلم
منه منه وان كانت عدا وهو بالغ اقمه وان كان صبيا وقلنا على الصبي عدا وجه الدية في
ماله في دمه كما تنلفه وان قلنا خطا في ثلث المال وان خلف مالا فوارثه بيت المال **وقوله**
في الجاهوي وهو جرحان لم يدع رقه وقيل به المسلم الجرحان لم يدع ولم يسلم الى ثلثه ويقطع قاطعه
امر ان اجد ما قوله ان لم يدع رقه لا حاجة اليه لانا انما جرحيته في الظاهر كما حكم باسلامه
فاذا ادعى جرحا فيه او كما فرسته بالمينة ثبت الكفر والرق فكما ان يقبل بالاسلام بعدم
الاشارة بكفره لا يحتاج ان يقيد الجرحية بعدم دعوى الرق وقد ذكرنا بعد في كل واحد منهما ما معنى
عز الا شرايط وايضا هو كسلام غير تام وقامه ان يقول ان لم يدع رقه من ثبت بيده وان لم يقبل
ان ثبت بقرينة لوقال ذلك لورده عليه ما اذا ثبت جرحا عليه قبل الاصل فانه يجه
على الاصح وثبت حينئذ رقه لم يجد الدعوى من غير اشارة بالرق لا تفسد كفساد النقطة و
اذا راد لم يعلم ان مقتضى الاصل ان يقض صاحبها في دعوى المالك الشاقى في قوله لان بلغ ولم يسلم
عبارة النسبة فان بلغ وسكن الروضة قبل الاصل بالاسلام وهذا الذي ينبغي كالمسلم
قتله المسلم فكيف يقال في حقه لان بلغ ولم يسلم **و قوله** وان استلحقه واسكن ولا يمينه
فقايف ذكره جرحي بعرض اضاف في كل قصف ولد بعض اي وان استلحق الملقط اثنان سوا
كانا مسلمين وكافريا واخذ باسلامه والاخر كذا اذ او رقيقا والاخر جرحا وامكن ان يكون من كل
منها اما اذا كان اجد ما في سنة والملقط ابن سنين مثلا فانه لا يمكن كونه منه وان اسكن كونه
منها يمينه فهو له وان كان هو الملقط كان يجهان بقول الملقط من ان هو ولدك فربما يجهان
الاصل فالحققة فان لم يكن بينه او تفاضا ولا يقدم هنا باليد خلا لا مالا لان اليد تدرك
على الملك لا على الشئ عرض على القاييف ويشترط ان يكون القاييف ذكرا وان يكون عدا فلا يجهان
ولا كافرا ولا فاسقا ولا اعرجي بل يكون مقبول الشهادتين وان يكون مجربا وذلك بان يحضر من
الرجال والنساء وعرض عليه اول صنف وهم ولد لبعضهم فان جرحا يويه او اجد ما ان حضر جرح
عرض عليه صنف اخر بولد اجد ما كذلك فان عرف به صنف وولد كذلك وهذا اول من عرض الولد
ثلاث مرات في اثنان دون ابويه ثم عرضه مع احد ابويه في الرابعة فانه يكون فقيرا يعلم عرفا لا بش
الرابعة فيصارفه اتفاقا وكفى ثلاث مرات **و قوله** كان وطيا وتخلل حيلة لعا الاول لا يشر
زوج اي وان استلحق الملقط اثنان عرض على القاييف كما اذا وطى حلال امرأة واسكن بحرقه بها
فانه بعرض على القاييف ويشترط ان لم يكن اجد ما زوجها وان يكون في طهر واحد فاذا وطى بالامه
ومشرا او الشريكان فيها او وطى رجل امرأة بشبهة ووطى اخر بعين مشبهة سوا كان بطن جرح

و قد ذكرنا في
الكتاب

او سكا ح فائيد وكان الوطنيان في طهر واحد وامكان يكون الوليد من كل منهما فانه يعرض
على القاييف وان كان احدهما في طهر والآخر مشبهة يعرض على القاييف سواء وطهر الروح
ام لان السبب لحو الزوج في التصاح الفصحى بامكان الوطى لكن قال في العزير والروضة
لا يعرض على القاييف والفراس قايما لان اقام الوطى بينه على الوطى ولا يكتفى بموافقة الزوج
له لان الولد حقا ولو وطى رجل مشبهة واستمرزا الزوج بحصة يطلحق واطى المشبهة
في الولد ولو تقدم وطى الزوج لم يطلح الحصة جفته بل لو طلقها ووطى رجل مشبهة في
عده يعرض على القاييف وان تحلل حصة او حصة فان وطيت بشبهة بعد انقضاء
العدة الحق الولد بوطى المشبهة كما اذا تزوجت وفيه قول انه يعرض على القاييف مد كونه
ممكنا منها وقوله في الجاوي كان وطى في طهر او تحلل حصة والا ولي في سكا ح صحيح فيه
امران احدهما انه لم يقيد بالامكان وهو لا يعرض على القاييف اذا وطى في طهر الا اذا كان
ان يكون من كل منهما فان قيل كيف يتصور ان يطاها اثنان في طهر واحد ولا يمكن ان يكون
منها قلنا يمكن بان يطاها الاول في طهر ثم يمتد الطهر اربع سنين ثم يطاها رجل مشبهة
بعدها فيه فان اشته به لدون سنة اشتهت في غيرها وان اشتهت في طهرها لثاني وان
وطى قبل تمام الاربع واثنتي عشرة شهرا فهو الاول واثنتي عشرة شهرا يعرض على القاييف
الثاني انه قضى بان اذا كان الاول في سكا ح صحيح انه يعرض على القاييف فاقضى انه اذا
وطى رجل بعد العدة مشبهة ان الولد يعرض على القاييف وهو وجه والفصح خلافه **وقوله**
فان الحقة برزيم يعرض على القاييف فان الحقة برزيم يعرض على القاييف فان الحقة بعد
ذلك اخر لم ينفذ اليه لان الاجتهاد يقتضي الاجتهاد **وقوله** من مال اليه بالفاء اي فان لم
يكن قاييف او كان ونسبه اليها او نفاها عنها واشكل عليه تركه الى ان يبلغ ثم ينسب بميل
طبعه الى اجدها اعتمادا على ميل الطبع الذي جده الولد الى الوالد والمقرب الى المقرب ولا
ينسب بالمشي ومقتضى ما في الجاوي كما قال القرونوي انه لا يشترط البلوغ قال وهو وجه
نقله الزاقي والمذهب خلافه وان استنبأ الى اجدها لم يلزم ولم يكن له ان يرجع بغير ان وجد
قاييف عرض عليه واعتمدا قوله وقد مناه على انسابه لانه حجة ونفقة مدية الاشكال عليها
فاذا ثبت لاجد ما يرجع عليه الاخر بما انفق **وقوله** وان قال كل لقطته فاليده اي واذا اذ
كل انه الذي النقط الطفل وان خصاته له فان كان في اجدها فالقول قوله مع مبيته ان
لم يكن به قديم الحكم من يراه منها **وقوله** ورق مجهول يدعوى ذي يد لم يلقظ لا وهو العجند
وحيد او مبيته بنت مبيته كابن امته اي واذا كان في يد رجل طفل وكان مجهول الحزبة فهو
رفيق لمجرد دعوى صاحب اليد لكن يشترط ان لا يكون اليد بيد القاط لان الظاهر في الناس
الحزبة ويد اللقط معروفة السبب فان لم يكن بيد القاط فالظاهر ان من هو في يد يتصرف
فيه تصرف السادات في العبد بملكه فان ثبت الملقظ مبدت بقتله على الالتقاط سمعت على
الاصح لكن الاصح انه يحتاج الى بينة تشهد بسبب الملك كما سياتي وهذا معنى قول الجاوي
رفيق يدعوى صاحب اليد لا لقط وانما يرق لمجرد الدعوى اذا كان متغيرا فاما الكبير اذا جحد
الزرق لم يقبل قوله عليه الابينة على انه ملكه او على اقراره بالزرق له فان ادعى رقه وهو
صغير ثم كبر وحيد لم يكن ليقول قوله لانا قد حكمنا برقه لكن له تجليف السيد فان لم يكن هناك
بد فلا بد من قاعة البينة ولا تكفي الشهادة لمجرد الملك بل لا بد من ان يبين سببه من شرا او

الاب او اوث وبخروج لانه زنا صحتا الشاهد والميد قد يكون يد القاط هذا هو الذي صححه
الامام ورجحه الزاقي في المجز فان قالت البينة هو عبيد ولدت له امته في ملكه كفي وكذا لو كانت
ولدت له امته او هو وليامته ولم ترد على المذهب **وقوله** او باقرار لا فيما يضر غيره في تصرف
سابق فيسبى تكا جها بالاقل من مستى ومثل قال عز حيز والولي قبله جز وتعد وتكلم الحق
ولموت كامة وفتح مكانه بنصف المستى ويكلمه ان دخل وتودي ديونه ما يدره وكسبه اي ثبت
زقه باقراره ان صدقه المقر له لان كذبه وان عاد وصدقه لم يلف اليه ولا يقبل اقراره بها
يضر غيره في تصرفاته السابقة اما فيما يضر غيره في المستقبل فيقبل على الاصح فاذا كان المصلحة
مروجة لم يفسخ تكا جها وتسلم الى الزوج تسلم الحزبان وان تعطلت سابق المقر له ويجب على
الزوج السيد باقل الامر من المستى ومثل لان المستى كان اقل لم يقبل اقراره عليه
بالزاد وان كان مزا مثلا اقل فهو يقول تزوجت تعيرا ذني فلا يجب لي غيره وان غر حيزه بان شرط
ذلك في العقد ثبت له الحيز ونقل في الروضة ان له الحيز مطلقا الا على الشيخ ان على فانه نقل
توقفا للحيز على ما اذا شرطت الحزبة ثم قال انه اذا اجد وجب المستى وقد يشترط من حيز ان
السيد يقول تكا جها بغير اذني وانما وجب له تزويج المشبهة والولد الحاصل منها قبل الاقرار
بحزبان قولها فيه غير مقبول والحاصل بعد زيق لان الزوج وطىها علما برقا وان ماتت فهي
كالامة على السيد مونة تخميرها وان طلقت اعتدت بشله اقرارا لان البعد حق للزوج فهو تصور
بنقضاها وبعد الوفاة بشهرين وخمس لبايا ما لانه لا مزرع على الزوج فهي حق لله تعالى
فان كان المقر رجلا وقد تزوج انفسه تكا جها لانه تزوج بغير اذن مما اقر له وهذا يصح
فقبل اقراره فيه ولا يسقط المستى بل يجب كسبه ان دخل ونصفه ان لم يدخل ويودي ما يدره
او من كسبه فان فصل في يد مال فهو المقر له وان غر المال والكتب عن قضا دينه تعلق بد
وقوله ولغا ان تقدمه اقرارا بحزبة او برق لغيره وان كذب اي بالقبول اقراره بالرق اذا لم يسبق
منه اقرارا بالحزبة لانه صان ملزما باقراره بالحزبة احكام الاجاز فلا يسقط عنه الابينة
وكذلك اذا سبق منه اقرار برق لانه ان صدقه المقر له فهو له وان كذبه بطل حفته ولا يقبل
اقرار العبد لغيره ثانيا بالزرق لانه باقراره الاول قد اعترف بنفى الملك عن نفسه لغيره والتم
بتكذيبه له احكام الاجاز فلا يسقط ذلك باقراره والله سبحانه وتعالى اعلم **وقوله** بار
مقدم في تركه جق تعلق بعين لا بحزب كرهون وجان وذو مبيع مات مشترية مفلسا اي من مات وله
عين قد تعلق بها جق الغير كتعلق الدين بالمرهون والارش برفقة الجاني وجق البائع بالمبيع اذا
مات المشتري مفلسا وان لم يحجر عليه بل الموت كالحجر فانه يقدم بها على مونة تخمين وليس التعلق
منحصرا في هذه الثلاث الصور بل يبقى صور اخر منها تعلق المذو له بالعين المذوورة والفرا
في الزكوة والعين والمقرض بالعين المقرضة والمعتقة بالمتكسب والمكاتب اذا ادى ومات السيد
قبل الاثنا والمال باق اما تعلق الغرما بالاموال بالحجر فان التخصيص مقدم عليه كما نقله النووي في
الزوجه عن الامام وقوله في الجاوي يخرج من تركه الميت جق تعلق بعين كالمهرهون والعبد
الجاني والمبيع اذا مات المشتري مفلسا فانه امران احدهما باقوله يخرج جق تعلق بعين برده عليه
اذا حجر الجاني على المفلس فان حقوق الغرما بطلت بعين ماله قبل موته ثم لا تفد بغير ذلك التعلق
كما قد مناه الثاني قوله يخرج من تركه الميت جق تعلق بعين وعبد مئة المبيع اذا مات المشتري
مفلسا وقد علمت ان الحق اذا مات المشتري مفلسا هو الرجوع وذلك ليس بحق يخرج من التركة

فبين جنة مدليه بجهة واجبة وجنة مدليه مختصة لم يفضل ذات الجنتين ان يكون لامرأة
 فيزوج ابن اجدائها بنت الاخرى وولدت ولدا فالمرأة جنة لأمه ولا يسه فلا يقدم على امر
 ابنيها والستين ايضا فرض ولدا لأم الواجد ذكر اركان او اتي لقوله تعالى وله اخ او اخت
 فكل واحد منهما الستين والمزاد اخ او اخت من ام وكذا هو في قراءة من عود والستين
 ايضا فرض لاب اذا كان معه فرع كان او ابان وكذا لو كان له بنت او بنتان فله الستين
 لكنه باخذنا زاد على الفرض بالعصوبة وان لم يكن مع الاب فرع احد المال كله بالعصوبة والستين
 فرض الجدة ايضا اذا كان الميت فرع كالاب لانه شرط في ازيد ان لا يولد لابيها الا ان كان الام فانه
 لا يزوج والستين ايضا فرض لام مع الفرع واذا كان الميت فرع وارث ولو بنتا واجبة فله الستين
 وانما قدم قوله مع فرع يشتمل المسائل التي ذكرتها الستين مع الاخوة بغيرهم والخاصة
 الواو والمزاد بالشرع ما زاد على الواجد فاذا كان الميت اخوان من ام او من اب او منهما او واحد
 من ام وواحد من اب فلا م معهما الستين **وقوله** وابق او كل العصبية اي وما بقي من اهل الفرض
 هو للعصبية ان كان هناك اهل فرض فان لم يكن فالكل للعصبية **وقوله** وبني امه وان
 سفلهم اسمهم ابوه وان علا ولده وبعده بغير وارث اي واولى العصبية الابن وانما قدمنا
 على الاب لان الله تعالى جعل للاب معية الستين وجعل له الباقي ثم الاولي بجد البنتين بنوه
 سفلوا ثم الاب لان سفل العصبية يولدون به ثم الجدة والاخوة للاويون اول الاب وهو فرع درجة
 واجبة لا سفلهم بل ترتبون معه كما سياتي ولهذا قال وولد جميع بينهما بالواو ولم يزوج ثم المراد
 ولدا لاب الا على ما اشرنا للاح فاجتمع بينهما فاذا اجتمع جده واخ لابوين مثلا واخ لابا والاخ
 لابوين الجدة بالاح من الاب فيعطي الجدة الثلث ثم ياخذ ابن الابوين الباقي لانه يحل لابوين ومن
 تعرف بمسئلة المجاعة ولو خلف جدا واخا لابوين واختا لابا لابوين الباقي لانه يحل لابوين ومن
 للاخ حكم المجاعة فلو كان مع هو لا اخت لابوين كان للجدة الثلث **وقوله** والجدة الجدة من الثلث وقسمته
 وحيث فرض من ثلث باق وستين وقسمته اعلم انه اذا اجتمع الجدة والاخوة فقد يكون معهم ذو
 فرض قد لا يكون **الحال** الاولي ان لا يكون فللمجد الاغبط من ثلث الجميع والقسمه وحيث يكون
 اخ او اخت او اخ واخت او ثلث اخوات فالقسمه اجزله وان كان اخوان او اخ واخت او اخ
 اخوات فالثلث والقسمه سوا ما عدا ذلك فالثلث خيره **الحال** الثانية ان يكون معهم من
 واستقرت المال وبقي الستين فباخذ في الاولي عايل او في الثانية كاملا وسقط الاخوة وان
 بقي اكثر من الستين فله الاغبط من ثلث المال والقسمه والستين فان كانت الفرض من نصف القسمه
 اغبط مع اخ واخت او ثلث اخوات فان زادت واجبة استوف القسمه وثلث الباقي والستين او
 اكثر فثلث الباقي والستين سوا وفي كلام القزويني في هذا الموضع اضطراب يفهمه من يقرأ عليه
 وان كان الفرض فوق النصف ودون الثلثين كانت درجة والقسمه خيره مع واختين لا اكثر بل
 يفرض بالستين وان كان الفرض قدر الثلثين كان خلف بنتين فالقسمه خيره مع الاخت الواجبة
 والا فالستين وان خلف ما وجدا واخا فلا م الثلث والباقي بين الجدة والاخ نصفين فان كان مكان
 الاخ اخت فعندنا وهو مذهب زيدان للاخت ثلث الباقي وللجدة الثلثين ومن المسئلة يعرف الحق
 لفرق اقوال الصحابة رضوان الله عليهم فيها فعند ابي بكر رضي الله عنه الثلث للام والباقي للجدة
 وعند من الله عنه للاخت النصف والباقي للجدة والام اثلاثا وعند عثمان لكل منهما الثلث وعند علي
 رضي الله عنه للاخت النصف والام الثلث وللجدة الستين وعند ابن مسعود رضي الله عنه للاخت النصف

رضي الله عنه

والباقي

والباقي بين الجدة والام بالنسبة **وقوله** فلاح عادت الى النصف والباقي لولد الاب ولاكثر
 الى الثلثين اي اذا كان المعاد للجدة بولد الاب اتي فلا تأخذ ما يجب عنه الجدة كله الا اذا كان
 النصف فمادونه فان زاد على النصف شي فهو لولد الاب فان كانت الثلثين فاكثرا جاتا
 حكم المعادة الى الثلثين وانهم يقولون الى النصف انه قد بقي لها وده كما اذا خلف اختا لابوين
 واختين لاب وجدا وزوجة فان للزوجة الثلث والباقي يقسم حصة ابهم للجدة ستمان وللخت
 ثلثه وبقي اقل من النصف وانهم يقولون الى الثلثين انه قد بقي دونها كما اذا خلف اختين لابوين
 واختا لاب وجدا قسم المال خمسة للجدة ستمان ولها ثلثه وبقي اقل من الثلثين ويستكمل الثلثين
 اذا كان زوج اخوات اثنتان لابوين واثنان لاب والجدة مع من الثلث لا يفسق عنه وان كثر بنوا
 كن مثا او سواهم من رجال من اب **وقوله** ثم اخ لابوين ثم لاب ثم بنوهما كذا ثم عم لابوين ثم لاب ثم بنوهما
 كذا ثم عم اب بنوه ثم عم جدهم بنوه وهكذا اي اذا لم خلف الميت فزوجا ولا صولا فالعصبية الاخ
 لابوين فان فقد فالاخ لاب ثم ابن الاخ لابوين ثم لاب ثم بنوهما كذلك يقدم ابن الاخ لابوين
 كما قدم الاخ لاب على ابن الاخ لابوين والى هذا اشار بقوله ثم بنوهما كذلك وقد اعترض القزويني
 على صاحب الجاوي فقال لا يعلم منه ان ابن الاخ من الاب مقدم على ابن ابن الاخ من الابوين والحق ان
 ذلك مفهوم من كلامه كما بيناه ثم الجدة لابوين ثم لاب ثم بنوهما كذلك فيزاع في بني العم والعمه
 في بني الاخوة وعلى هذا الترتيب في عم الاب وبنته ثم عم الجدة وبنته يقدم الجدة من جهة المقدمة
 على القريب من جهة المخرج كابن لابن وان سفل يقدم على الاخ ويقدم ابن الاخ وان سفل على
 العم ويقدم ابن العم وان سفل على عم الاب وان استويا في درجة العصبية يقدم من يد لابوين
 على من يد لابا اذا كان في درجة لقوته ولكن ليس لولد ذلك لقرب **وقوله** ثم معق ولو
 عاوضه ثم يكون عصبته بتقدير انه الميت على دين العقيق ويؤخرها جده عن اخ وابنه اي فان
 لم يكن الميت عصبه من جهة النسب وله معق فهو عصبه بالولا سوا كان المعق رجلا وامراة لقوله
 عليه السلام اما الولد لمن علق وسوا كان العقيق يعرف من الجدة ام لا فيثبت الولد على من علق
 ولو كان له او شرابه نصيبه كان قال السيد يعقك نفسك بالف فقال اشتريت فانه يعق يلزم
 الالف منه وكذا لو قال اعتقك بالف فقال قبلت وثبت له عليه الولد كما لو اعفقه لله وان كان
 العرق من غير الجدة كما اذا قال له اعق عبدك لله تعالى بالف فاعفقه فان مات المعق صار الولد
 لكون عصبته دون الاناث فلا يرث امرأة بالولا لاس عقيقها او من ينتمي الى عقيقها بنسب وولا واذا
 ورثه عصبه المعق ورثه كما يرتبون المعق لو كان هو الميت اليوم على دين العقيق فان مات العقيق
 مستملا ورثه من العصبية من كان مستملا لانه لو مات المعق اليوم مستملا لما ورثه الا المستملا من عصبته
 ولو كان العقيق كافرا ورثه من عصبه المعق من كان كافرا سوا مات المعق مستملا او كافرا ولو خلف
 ثلثة بنين فاولادهم واحدا والاخر اربعة والثالث خمسة وهكذا الثلث وبقي بنوهما اشر
 العقيق اعشانا لانه لو مات المعق اليوم لورثه كذلك والفصح ان الجدة بالولا يؤخر عن الاخوة
 وبهم لان الجدة ابوي المعق والاخ ابن المعق والبنو اقوى في العصبية وانما لم ترتب انان العصبية
 في الولد لان الذكر لا يعصب الا انثى اذا تراعى النسب كابن الاخ والعم لا يعصب اخته والولا اصحف من
 النسب المتراخي فاذا لم ترتب بنت الجدة المعق وان لا ترتب **وقوله** ثم معقته ثم عصبته او يعق
 اصل من رزق احدا بابيه وده اي فان لم يبق الميت معق ولا عصبية فجعصة الميت معق المعق ثم
 عصبته فان لم يسه رزق ومن اجد اصوله فعصبته معق اصله ثم عصبته فان سته الرزق ومن اصله

اي العصبية
 هو المعق
 ومن الجدة
 الخوا

قديم معتقته ثم عصيته ثم بيت المال **قوله** والاولى به فيخرج لانتفائه معق اب ثم ذى قرب
ثم يكون غير محصية جهة اب ثم انوثته ثم جهة ام كذلك اب والاولى بالولا فيمن رزق احد اباه
دونه معق الاب وينقر ذله الولام معق الجدان لم يكن اب او كان وهو رقيق فاذا اعتق جزا الولا
الى مواليه ويحق انصاف موالى الام الى مواليه ويتصور ان يكون الولد جزا امه رزق وابواه
رقيقان فيما اذا تزوج رقيق امرأة رعتها جنة او اعترف بهنكته ولد له وبانت امه فان
تجوز الولد يكون جزا ايضا فاذا اعتقت امه ثبت الولاء عليه لمواليتها فاذا اعتق ابوع بعد ذلك الحر الولا
الى مواليد ويقدم معق الجدة القابض مقام الاب على معق الام ويجوز الولا لهما وان كان بعيدا هذا
اذا اعتق الاب غير امه اما اذا اشترى اباه فمعق عليه فانه لا يجوز ولا نفقة من معق امه فاذا لم يعق
اجد من اباه بالعصاة فانه يعتبر القرب فيقدم معق الام على معق ام الاب ومعق ام الاب على
معق ام ابى فان استورا بالقرب قدم بالذكور غير المحصية في جهة الاب وفي التي بدلى الذكر
فيها ما ياتي على الانوثة في جهة الاب فيقدم معق ام ابى ام الاب على معق امه ثم بالانوثة من جهة الاب
على الذكور من جهة الام فيقدم معق ام ام الاب على معق ابى الى الام ثم يقدم بالذكور من جهة الام
على الانوثة من جهة امه فيقدم معق ابى الى الام على معق ام الام ولو خلف انسان جزا من حزن لا ولا
عليها وكان في احد من رقيق ويتصور في نكاح الغرور ووطى الشبهة فاذا اعتقت ام امه ثبت
الولاء عليه لمعقها فاذا اعتق بعد ذلك ابواه الجزا الولا الى مولاها فاذا اعتقت ام الاب بعد ذلك
الجزا الولا الى معقها فاذا اعتق ابواه بعد ذلك الجزا الولا الى مولاها واستقر عليه ولو كانت
المسئلة بحالها لكن ابوع رقيق فاعتق الاب بعد عتق مولا الجزا الولا اليه **قوله** في الجاوي
مقدم جهة الاب ويجوز لا غير مقررا واقر به ثم ذكر كل فيه امرا **قوله** ان الولا يجوز
الى جهة الاب مقررا ان اراد جهة الاب خاصة فلا يشك ان الولا يجوز اليه مقدر او يكن من
قبائله ذكر الجدة وان اراد ما فسر به الشارح وجه جهة الابوع فهو مشكل لاننا قد بينا انه يتصل
بجهة الابوع غير مقرر حتى ينتهي الى الاب ثم يقرر **الثاني** في قوله واقرب ان اراد ان الاقرب مقدم
على الاطلاق فهو مشكل لان معق ابى الى الاب مقدم على معق الام وهو اقرب وان اراد اقرب في جهة
الاب خاصة فهو مشكل ايضا فان معق ابى الى الاب مقدم على معق ام الام وهو اقرب وفي جهة الاب
الثالث ان شارح الجاوي فسر وقوله واقرب ان مراتب اقرب اصل من اصول من لم يمسسه الرق
فيكون مقتضى عطفه بالولا والنسب يدين جهة الاب والاقرب بالهذه فيكر معق الام مساويا
لمعق ابى الى الاب لان هذا فضيلة القرب وفي هذا فضيلة الابوع **الرابع** ان قوله ثم ذكر كل
يفتح ان يكون الاقرب مقبلا على الذكور في كل لانه عطفه ثم وقد بينا ان معق ابى الى الاب
مقدم على معق ام الام والقرب والذكور انما يطرد هذا الحكم فيها في غير محض الاما ولهذا عطف
في الارشاد بتم والكفى في جهة الابا بتم يدين على ذكر القرب والذكور لانه جعل الاب اول من الجدة وكل
اب اول من امه وجعل ابى الى الاب وان على اول من الام لما بينا من ان الولاء لا يجر من معق امه الى
معق امه **الخامس** استلنا وان قلنا ان المزداد الذكور التي بدلى فيها بالانوثة فهو مشكل لان مقتضى
قوله ثم ذكر كل ان معق ابى الى امه مقدم على معق امه ولا يخفى فتباد ذلك فليست ان الذكور
هنا حالة لا تراعى الا عند تساوي الدرجة وان القرب هنا مقدم على الاطلاق السادس ان معقها
ايضا تقدم على الذكور من جهة الام على الانوثة من جهة الاب وليس كذلك فقد ذكر في البعير والبراء
وغیرهما ان ام ام الاب مقدم على ابى الى الام بل يقدم على اب اب الام واسم اعلمه **قوله** فليست اقرب من

انتقته

اعتقته هي وابن ما سوى المن ومن عصيته كن الاخ نصف وزوج اى اذا كان رجل زينا وله ابنت
جزان فاشترى اباه وعق عليها فان الابن ثم مات الاب وخلف البنت وحدها جازت التركة لانها
لان لها النصف فريضة ولها نصف الباقي وهو ربع الجميع ككونها معقته نصف ابها ولها نصف الباقي
ايضا وهو ربع الجميع ككونها معقته نصف ابى معق النصف الاخر وهو اخره فيبقى من التركة النصف
المال ولو كان للاب عتيق ومات بعدك ولم يخلف غيره فلها من تركته النصف والربع اما النصف
فلكونها معقته نصف معقته والربع ككونها معقته نصف اصل معق من اعنته وكذلك لو مات الاخ
بعد الاب وخلفها وحدها اخذت النصف بالفريضة ونصف النصف وهو الربع ككونها معقته نصف
اسمه والباقي للبنت المال **قوله** في الجاوي قرينة ان ابنا قد ردت ولا يخفى ما بين الجاويين فان
القرينة بينهم انها بنت واجبة لانه لا وارث غير اب ولا بنت ولا اخ ولا نفع ولا نسوة
ولا نقول قرينة النسوة ولومات عتيق الاب وخلف هذه البنت واخاها كان الولا للاخ خاصة
لان عصبته بنفسه دون البنت وجكوا انه غلط في هذه ان يعاينها فاحذر شركوها معية في الولاء **قوله**
وزاخت اعقت معها الام والام واحنى الاب الثلثان وثلاث للاجنبي اي فلو اعقت هذه البنت
المقررة هي واختها امهما ان الام اعقت اباهما هي واحنى ثم ماتت احدهما البنتين بعد موت
الابوين وانقررت الاخرى فلها ثلثا مال الميتة والثلث للاجنبي لان لها النصف بالفريضة والنصف
الثاني لمعق الاب ومعقته الام والاجنبى ربع الجميع للاجنبي والربع للام فيكون لمعقها ومعقها
الاختان فلص كل منهما الثلث لكن اجابا بما بينه فتبين لمعق ابها ومعقته الام والاجنبى كل الام
ميتة فتصيبها وهو نصف الثلث لمعقها ومعقها الاختان فدون المسئلة لكنه دون يعلم منه
ان للاجنبي من النصف ضعف ما للاخت فيجعل النصف بينهما اثلاثا فيقسم التركة من ستة اسهم نصفها
وهو ثلثه للاخت بالفريضة وثلثها بالولا وسهلمان للاجنبي واسمان الجداد فقال السهم الباقي
وهو الثلث يجعل لبنت المال وقال غير نجعل هذا الثلث كان لم يكن ويقسم التركة على سبعة اسهم
اسهم لها وسهلمان للاجنبي **قوله** ثم بيت المال ثم يرده نسبة في ذوي فرض لا يرزوجة ثم ذوح كل
كمن يدي به اي فان لم يكن للميت عصبه ولا معق ولا معق اصل فعصبته بيت المال فيكون له الكل
عدم الوارث والفاضل عن ذوي القروض عند وجودهم كالبنت ويجوز ان فان لم يكن للميت بيت
مال او كان ولم ينظم امره زيد المال الباقي على ذوي القروض ما حلى الزوج والزوجة على الاصح
لعدم القرابة فان لم يكن مرتب المال الى القاضيان كان بينه شرط القضا واذن لما ان يترق في المال
وكذا ان لم يودن له على الاصح فان لم يكن مرفقه الامين في المطامع ان كان في يدك والاسلم الامين ثم الرد
على ذوي القروض يكون بنسبة فرضهم ان بعدد درجاتهم وان كان شحوا واجداد فحق اليه فرضه
والباقي بالرد وان كانوا جماعة من صف فالباقي بينهم بالتسوية وان ماتت عن زوج وبنت ولم فالمسئلة
من اثني عشر للام سببها وهوانان وللبنت نصفها وهونته وللزوج الربع وهونته بثلث اسهم ثلثه رابعة
للبنت وربعه للام ولا شيء للزوج منه فان لم يكن ذفر من اخذ ذو الرحم كل كنى بدلى به فيه اشارة الى
مذهبهم التبريل لانه يبرلون كل فرع منزلة اصله وبعد موت الاقرب الى الوارث ويبرلون الاحوال
والحالات بمنزلة الام والاعام من الام والعمات مطلقا بمنزلة الاب واهل القرابة يورثون الاقرب
منهم الى الميت فالاقرب كالعصبة فان استورا الى القرب فالاستحقاق الى الوارث فان استورا وورثوا
قوله مقدم الاستحقاق الى وارث ثم اقرب الوارث ورث وورثه وسويين فزوج ولدا الام وحوله كما
وعامة كأموعه اي مقدم الاستحقاق من ذوي الارحام الى الوارث لا الى الميت فبنت البنت وبنت بنت

قوله من الام اي
كما انها من الام
اذا ماتت بعد
الاب وورثها
وحدها نصف
وربع من
فرض المواريث

الابن عند اهل المنزل كاليت وبت الابن نظرا الى القرب من الوارت واهل القرابة
يقدمون بنت الميت فباخذ كل واحد منها اقرب الى الميت ولو خلفت بنت ابن بنت بنت ابن فالمال
لثانيه بالاتفاق لاستواءها في القرب من الميت وانفراد الثانيه بالقرب الى الوارت وبزلات
الاخوة من الام ونجوم وبنات الاخوة من الاب والام والاب كل منهم منزلة امه وان سفلوا
بطنا بعد بطن يقدم الاستبق منهم الى الوارت كما ذكرنا فان خلفت بنت اخت وابنت اخت اخرى هما
من الاب والام والاب نصفه للميت ونصفه للابنتين وثلاث بنات اخوة متفرقين فالسيدة بنت
الاخ من الام والباقي لبنت الاخ للايون وبزلات الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات كل منهم
منزلة ولهم بطنا بعد بطن يقدم الاستبق منهم الى الوارت فقام ابني الام وابام ام الام للمال الثاني
لان استبق الى الوارت وبزلات الاخوال والحالات منزلة الام ويقسم بينهم اذا انفردوا على جث ما
ياخذون من تركه الام وبزلات الاعام من الام والجدات ولهم للايون منزلة الاب واولاد الاخوال والا
واولاد الاعام من الام والجدات منزلة ابائهم وامهاتهم عند الافراد والاجتماع ولذلك قلنا وحرولهم عمة
ليشمل الاصول والفروع وكل هؤلاء من سبق منهم الى وارت وكان واجدا كان مثله فان استنوا
في السبق الى الوارت فبذرت كان الميت خلف من يولدون به من الورثة واجدا كان او جماعة ثم جعل
نصيب كل واحد للمدلين به على حصة ميراثهم لو كان هو الميت وهو الميراث بقوله ثم اقربوه ورثوه
فيكون للمدكر منهم مثل حظ الانثيين الا فروع ولدا الام فانا جعل ذكرهم واثام شوا كما ذكر
الجمهور من اهل المنزل لصلى الام قال قيس من مدحهم تفضل الذكر لا يقدرون اولاد الوارت
كانهم يزنون منه وقوله في الجاوي وقسم نصيب كل على مثله كثرته منه يرد عليه اولاد ولد
الام فانه لا يفضل ذكرهم كانه نصيبه الجمهور **وقوله** ويجب كل عزيز وولد ام من يولد به وجبات بامر
وبعدي لاب بقدرى لام **اعلم** ان هذا باب الحج هو باب من ابواب الفرائض وهو حجابان حج
الحج الزوجة بالولد من الزوج الى الثمن وحج حرمان وهو الميراث هنا فان كان الوارت يولد بنفسه فهو
لا يحج وان كان يولد بغيره حجب من الميراث بقوله ويجب كل عتيق وولد ام من يولد به
فابن لابن حجب لابن والجد بالاب وهذه قاعدة كلية لا يستثنى منها الا ولدا ام فانه يولد بالام
حجنا ويجب ايضا الجدات مطلقا بالام اما ما فقد دخل في ميراثها لانها ايضا حجب كل حدة من قبل
الاب لان الجدات يرثن السيد الذي يستحقه الام فاخذته لم يرثن شي ويجب الجدة البعيدة
بالفرق للام فاذا كان له ام ام حجت ام ام الاب ولا عكس فلا يحج ام الاب ام الام وان عكس
لان الاب لا يحجبها فكيف يحجبها امه وهي محبوبة به وقد عكس ما مر ان البعدي من كل حدة حجب
بالفرمان من جهة الوارت الاب يحجب امه كالام يحجب امها **وقوله** وبنت ابن به وبنتين لان عصبة وولد
اصل ابن وابنته وابنه وولد اب بعصبة لا يون واخت اب اختين لان عصبة وولد ام حجب ورت
اي وحج بنت الابن وبناته بالاب وان لم يكن ابائهم فاما حجبهم بايهم فقد علم ما سبق وحج بنت
الابن او بناته ايضا بننتين من اولاد الصل لا اذا كان معهن او اشقل منهن من بعضهن كما
بيناه وحج ولدا الصل ومع الاخوة والاخوات لا يون اولاد والاعام كذلك بالاب والابن وان الابن
وحج لدا اب ايضا بربع وهو الاخ من لا يون فردا كان او مع اخوة واخوات لما روي عن
النزيل الله عليه وسلم اعاني بي الام بتوارثون دون بني العلات برف الرجل اخوة لبيه وامه دون
اجه لبيه اخر هذا الحديث مفسر له وله والاخت للاب تحب بالربعة المذكورة وباحتين فاكتر من
الايون لان يكون معها اخ لاب بعصبة فان ابائهم الباقي كاستبق وحج ايضا الاخوة والاخوات من

الام بالحج والفرع كالابن والميت وابن الابن وبنت الابن واذا حجبوا بالحج فالاب اولي تولد
الام لا يرث الامن الكلالة وهو من يرثه غير الاب والام ولده **وقوله** ولا يحج غير وارت الا اخوان
مع ايون وولدا ام او احدها واخر لا يون اولاد مع ام وحج والمعادرة اي يشترط في من يحج
ان يكون وارتا من لا يرث لا يحج حجب حرمان ولا يحج نقصان شوا كما نعلم انهم من رزق
وبل ونحو اولقدم عين عليه الام في صور فبين لا يرث لقدم غير احدها الا اخوان لا يون اولاد
اذا كانا مع الام مع الام واحد فانها يحجان الام الى السيدس وما غير وارثين لان الاب يحجبها **الثاني**
الاخوة من الام مع الام واحد فانها يحجان الام الى السيدس واحد يحجبها وكذلك اذا كانا حجبها
وثانيه ولدا اب وام او ولدا اب فانها يحجان الام الى السيدس واحد يسقط ولد الام **الثالث** البعان
حجب واخ لا يون واج لاب فالاخ من لاب بعض يصيب الحجب مع انه يسقط بالاخ للايون **وقوله** ولا ام
ام مع اب وامه السيدس حجب وولد ام وشا وام ولدا اب اي واذا كان لا يحجب الام من رت فلا ام
الام مع اب وامه السيدس لا نصفه لان ام الاب لا يرث مع الاب فلا يحجبها الى نصف السيدس ولا يقال
ولا يقال ان الاب يحجب امه ياخذ نصيبها كان الاخ من لا يون اذا حجب الاخ من لاب في المعادة اخذ
نصيبه والفرق ان الام ترث بالفرضية والاب بالعصبة فلم يمكن رد فرضها اليه بخلاف
الاخوين فانها يرثان بالعصبة فرد نصيب حجبها للاخر وكذلك الاخ للام يحجبها الحجب واذا كان معها
اخ لا يون اولاد استوى هو واحد في المقاسمة ولا يرجح الى الحجب نصيبه للاح للاختلا وجهه
ارتبها **وقوله** وترت عصبة بقرقر ايضا كان عم ام ام ولا يقدم بصل على ابن عم الام ولا اي اذا اجتمع
في شخص حدة فرض وجهه تعصيب وترت بها كما بين عم ام ام او زوج فانه يرث بقرقر لاخوة او الزوج
ثم الباقي بالتعصيب فان كان معه من هو في درجة قاسمه في الباقي ولا يقدم ابن عم ام ام على
ابن عم ليس باخ بل يقسمان ما اراد على الفرض بالسوية هكذا نص عليه الشافعي حجة الله ونص
فيما اذا خلف المقتول ائمه اجد بها اخ من ام انه يقدم بقيل قولان بالنقل والخرج والاصح بقرقر
النصيب والفرق ان الاخ من الام في السيدس يرث بالاخوة فاعطى فرضه وجعل الباقي بينهما
لاستواءهما في العصبة والاخ من الام في الاول لا يرث بالاخوة فترت عصبة بالام كالاخ من
الايون ففعل هذا لولم يرث بالفرضية بان كان الميت بنت فوجها اجد بها انه يحجب الاخر كما في
الولاد والاصح انها سوا لان الميت استقطت حكم الاخوة من الام **وقوله** ولا يرث بقرضين بل بالحج
اولا يحجب وحجها اقل وان حجب فالأخر اي ولا يرث شخص واحد بقرضين وذلك يتفق في
الحجة المحوس للحازم وفي وطى الشبهة فاذا وطى امه واولد لم يرث الولد بالبنوة والاخوة معا بل
يرث باقواها وليس كما بينا من ام فانه ورث بها اختلاف وجه العصبة والفرض وذلك كما في
حق الاب مع الميت فان له السيدس بالفرض ولها النصف واخذ الباقي بالعصبة ولا يهد الارث
فرضين ويعرف الاقوى بامتراج **اعلم** ان محجها اجد بها الاخر كبت في اخت لام بان وطى امه
فولدت له بنتا فترث بالبنوة لا بها حجب وولد الام الثاني ان لا يحجب املا كام بها اخت لاب ويتصور
بان يطا بنته فاني بولد في امه واخته فترث منه بالامومة لان الام لا تحجب املا ولا اخت لاب
حج جماعة كما سبق **الثالث** ان يكون حجبها اقل كام ام بها اخت لاب وذلك بان يطا بنته فتلد
بنتا فقط الميت فتلد ولدا من امه واخته فترث بالحج ودية اذا ماتت امه قبلها لان الحجة لا
يحجبها الا الام فقط خلا لا اخت من الاب فان حجبها اكثر فان حجت عن الفرض الذي حجبها اقل حجت
بالفرض الذي حجبها اكثر كما لو مات الولد في هذه الصورة وخلف امه وام امه التي هي اخته فلامه

الثالث بالامومة ولا م اسم النصف بالاخوة لان جودتها سقطت بالام **وقوله** ولا يرث فان لم
يترك في اسلام وعهد وجره من يورث ملكه ولا يرث ولا يرث كزبدق وزريق وان كوت
ولا يرث متي وولد زنا الام من ارجح منها ومن جهل تاخر موته اي ولا يرث القاتل من مقتوله شيئا
للجدة لا يرث القاتل ولانه لو ورث لو يورث ان يستعمل الارث به فاقطعت المصلحة جزاء القاتل
مطلقا وسببها لبان شوا كان القاتل عبدا او خطايا او غير حق فلو امتنع من قاتل او ما يلزمه
عن نفسه بالقتل او حكم عليه بالقتل وهو امام او اديه وهو اب او معلم فان او كان القاتل طفلا لم يرثه
ولا يرث مسلم من كافر ولا كافر من مسلم باختلافهما في الاسلام ولا كافر من مسلم من ذمة او عهده
او امان من حربي ولا حربي من حربي ولا حربي من ابيح ولا حربي من المعاهد ويحق وتكسبه على الاصح الذي
من اليهودي والمجوسي والوثني والعكر على الصحيح ولا فرق بين القرب والمحق والكفر من كسبه ملة
واحدة وفي الحديث لا تتوارث اهل ملتين لا يرث المسلم الكافر فجعل الاخرى بالاولى ولكن كموالاة
بين الحربي والمعصوم بالذمة وبخبرها فلو مات ذبي وله اربعة بنين ذبي مثله ومعاهد ومشتا من
وحربي ورثته الثلثة دون الحربي وليس كزبدق لان يرث من قريبه لانه لو ورث لكان بعض المال
لما كان الباقي وهو اجني عن الميت ويرث منه قريبه جميع ما ملكه ببعضه الجز لان ملكه عليه تام فانه
الجز ولا شيء للباقي الا ما كسبه ببعضه الرقيق واما الميراث فلا يرث بل يحرم ولا يوقف الميراث ولا
يورث بل ما حلقه فهو لبيت المال شيئا ما اكتسبه في الاسلام او في الردة ومثله الرقيق وهو الذي
يظهر الاسلام ويحفي الكفر وكذلك الرقيق لا يرث لانه لو ورث لكان له ميراثه ولا يرث ولا يرث
لانه لا ميراث له وان كان كاتبا او مديرا او ام ولد ولا يرث المني بالمعاهد من المملوك ولا عكسه لان
النسب ولا ولها الزمان الزاني ولا عكسه ولكن يرث من الام وتولد له ويرثان منه وان مات متوارثان
بعرف او هدم او جوع وجعل السابق منها لم يرث اجدها من الاخر وياق بينهما حشر موت كاي الجمعة
اجدها ان يعلم السابق ويتعين فلا يخفى حكمه الثانيه ان نشئ وبشنيبه السابق بعد التبين
فيوقف الميراث الثالثه ان يعلم السابق ولا يعلم عين السابق **الرابعة** ان يعلم موتها شيئا احسنه
ان لا يعلم النطق ولا موتها شيئا ان يعلم موتها فلا يرث اجدها من الاخر في الصور الثلث الاخيرة وجعل
كان لم يكن لان تورث اجدها من الاخر تحكم وتورثهما معا خطا لانه ان ماتا معا فقد ورثت
من ميت وان ترثا فقد يرث من مقدم موته من تاخره **وقوله** وقسم مال مفقود ثبت موته او حكمه
ظنا ولا وقف كنعبيه ونصيبا شير ومحتاج قابض وجعل ولا ضبط لاجد من وقسم كبح حتى ياتوه
الاجوال اعلم ان المفقود لغية او استر وجوه لا يورث ماله بانقطاع خبره ولكن بثبوت موته
او حكم الحاكم بموته بعد مضى مدة تغلب على الظن ان مثله لا يعيشر اكثر منها ولست مقتد عند
الجمهور وفي وجه شاذ مقتد بتسعين سنة فان اراد الورثة قسمة ماله بعد مضى المدة المعترق
لم يحرق حكم الحاكم بموته ثم يقسم ماله بين ورثته الموجودين جال الحكم وحينئذ يجوز كاج امرائه
وان مات قريب جاضر للمفقود قبل الحكم بموته وقف المال ان لم يكن له وارث غير المفقود والا وقف
نصيبه واخذ في حق الجاهل باسوة الاجوال فيقدر حياته في حق من يسقط او ينقصها وموته
في حق من سبب موته وامثله ذلك روح مفقود واختان لاج وعرفان كان جيا فلها اربعة
من سبعة ولا شيء للبعث وان كان ميتا فلها اثنان من ثلثه والباقي للبعث فيقسم حياته مال
اخراج لاج مفقود واجد لابوين وجد جاضران فان كان جيا فللأخ الملتان وللجد الثلث وان كان
ميتا فالمل بينهما بالتسوية فيقسم في حق الجاهل حياته وفي حق الاخ موته وبوقف الباقي مثال

اخراج لابوين مفقود واختان لابوين روح جاضران فان كان جيا فللزوج النصف والباقي
للذكر مثل حظ الانثيين وان كان ميتا فللزوج الثلث من سبعة ولا اثنين اربعة من سبعة
فيقدر في حق الزوج موته وفي حق الاثنين جانه مثال **اخراج** مفقود وبث وزوج للزوج
الربع بكل حال وجعل الاستير المنقطع خبر حكم المفقود اذ مات له قريب جاضر وكذلك لولده الجناح
الى القاي فان مات وقف نصيبه وان مات اجد من بعده وقف نصيب المولود واحد في كل مرتبة
باستوة الاجوال وكذلك يوقف نصيب الجاهل فان لم يكن له وارث سوى الجاهل وقف الجميع وان كان له
وارث نظره في الظاهر من الورثة فمن حجه الجاهل اذا انفصل جيا مطلقا كولد الام او على تقدير ذلك
كالأخ لم يعط شيئا ومن لا حجه ونصيبه مقتد لا ينقص عطي وان استحق عطي المنتقض كما لو حلف
ن وجه جاهلا وابوين فانها يعطيان تسدين عايلين والروضة ماعا لا مقتد ان الجاهل ميتان
ومن نصيبه غير مقتد لا يعطى شيئا كما لو حلف امرأة حاملا وابنا فانه لا يعطى الابن شيئا اذ لا ضبط
لجهد الجاهل وفي وجه اختان في لوجيز اكثر اربعة في الغالب فيعطى الخمس وكذلك اذ مات موت
الحشر واختلف الارث بدكوفة وانوشته على ابنتها الاجوال **وقوله** وان زادت اجزا الفروض
اعملت قال سبعة وثمانية وسبعة وعشر يقول ستة والى ثلثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر
اشي عشر والى سبعة وعشرين اربعة وعشرون اي وان زادت اجزا الفروض على اجزا خارجها
اعملت المسئلة فان كانت من ستة كزوج واثنين لابوين اولاب للزوج منها ثلثة ولا اثنين اربعة
فيعمل الى سبعة فان كان مع هولاء ام عالت الى ثمانية وان كان مع الزوج والاثنين اختان لام
عالت الى تسعة فان كان مع هولاء ام عالت الى عشرة فثلثته اربع عولات وان كان اصل المسئلة
اثن عشر كزوجة وام واثنين لاب للاثنين ثمانية وللزوجة ثلثة وللأم اثنان فيقول الى ثلثة عشر
فان كان مع الزوجة والاثنين للاثنتين عالت الى خمسة عشر فان كان مع هولاء ام عالت الى سبعة عشر
فلا اثن عشر ثلث لعولات كما ترى وان كان اصلها اربعة وعشرين كزوجة وميتين وابوين بكثرة
ثلثة وللميتين ستة عشر ولكل واحد من الابوين اربعة فيقول الى سبعة وعشرين وليس لها
الاعول واجد ولا عول لتاير لا تولى من الابوين والثلثة والاربعة والحجته والثمانية واساعلم
وقوله ما د تقسم ومية جركلف بجهة جل فلو جود بشرط تقبيله لا
في اعطوا يملك عند يملك عند موت موف كجهد علق والا فلما لك كعباية زيد ان فقد علمها فقتل
وان يبع اعلم ان الوصية مستحبة وهي التبرع بالمال ليعمل الموت والمجزا فضل وقيل لا
الوصية لمن قل ماله والصحيح الاول ولا يقع الا من مكلف جز ولا يقع من رقيق ومكاتب ولوعاقيل
الموت وقيل يقع ان متقا ولا يقع من مجنون ومبرم وصبي وفي المميز وجه ويقع من المجنون عليه السفيه
لانه مكلف ولا حظ له في بطلان الوصية ان كانت بجهة عامة اشترط ان لا يكون فيه جهد
فيخرج الجاهل الفقرا والعلماء وعماق فيقر الا بنيا والصالحين فلو اوصى مسلم الى كافر بجان كنيسته
او كنيته لوراة وانجيل لم يقع ولو اوصى بدار يعرف علمها الى اهل الذمة او بدار باطلهم كان وان كانت
الوصية خاصة اشترط ان يكون موصيا جارا للوصية وان يكون موصيا وان يكون اهل الملك عند موت
الموصي فلا يقع كمال متوجبه على الاصح ولا لاجد الشخصين واما بشرط التقيين حيث يكون بلفظ او ميت
فلان اما اذا قال اعطوا اجد الرجلين كذا فانه يقع كمن في المذهب ونقله عنه في الروضة وعن
المذهب والفريق انه في لفظ الوصية تمليك لغیر معين وهذا وصية بالتقليد والتقليد من الموصي
البه لا يفسر الا لعين ولو اوصى رجل امرأته بطلاق ان انفصل لا قل من شئ استحق وان انفصل لاكثر

مزارع من سنين لم يستحق شيئا وبشرط ان يكون الموصي له اهلا للملك عند موت الموصي فلو اوصى
بعبد فعين قبل الموت تحت الوصية له وان عتق بعد موت الموصي لم يرد له ان قبله العبد بشرط
قوله ولا يجزي قبوله من غيره على الاصح وله القول وان سجد السيد على الاصح وان اوصى لداية لم يقع
الا ان كان لها من لزمه علمها ونوى صرفه في علمها فيكون حينئذ وصية لمن يكرهه بغيره ويصح صرفه
في العلف على الاصح ولو تصرف على حال بغيره لم يكتسب بها لم يجز له صرفه في غير اكتساق على الاصح ولو باع
المالك لداية صرف في علمها على الاصح هكذا صححه النووي واستشكل لا ناقلا ان الوصية لما لم يكن
كليف ينقل الى ملكا لمشتري والشرط ان يكون الموصي له معينا وتولي صرفه في العلف لقاضي ان لم
يعين الموصي جبا وقوله في الجاوي او لموجود معين الى قوله وصرف فيه امران احدهما قوله
معين يرد عليه ما اذا قال اعطوا العبد لاجد الرجلين فانه يصح ذكرك في العيز والروضة الثاني
قوله وداية شرط صرفه في علمها فافتى انه لا بد من صيغة الشرط وليس كذلك بل اذا قصد ذلك كفي
قال في الروضة بعد ان ذكر الوصية للداية ولو تصرف بالصرف في علمها تحت لان علمها على ما لم يملكه بالقد
هذه الوصية من غيرها **وقوله** ولو تصرف في ميراثه ولو ارث باحاق بعد موت كرايد لداية عتق
ولو بعين كخته ويقدر العفو ولو ارث ميراثا بغيره منه بقبلة اي وصية الوصية المستند مطلقا وفي
وجه لا بد ان يشترط الصرف في مخالجه وصح المحرري لانه ملك والميراث كالجري وقيل لا كما رثا والاصح
الصحة وتصح الوصية للقاتل على الاصح شيئا وصلى بعد ان يخرج او لرجل فتلك وصية للمواريث وتوقف
على اجازة الورثة بعد موت الموصي وقيل لا يصح فان فعلوا فهي عطية منهم والاصح خلافه وكذلك يصح
بالراية على الملك واعتبار الثلث لدى موت الموصي لا عند الوصية على الاصح فان كان وارثه المستلزمين
لم يكن للاهم ان يجزى على الاصح فلو اجاز الوارثه في جيب الموصي فله الميراث بعد موته اذا البعير بها بعد
الموت ولو اوصى للمواريث بعين اي بقدر نصيبه فلا بد من الاجازة كالوصية في التركة وتوب
بذلك ماله فاقضى لا جديهم بالتوب فلا بد من الاجازة ولو اوصى لكل منهم بقدر حصته من ماله بان
اوصى لكل واحد من الثلثة بثلث ماله لغت الوصية لانه سقى ذلك الميراث وقيل يصح ويأخذ منه
وتظهر الصايد فيما اذا ظهر دين فان قلنا ياخذ وصية وجب بغيره في الدين وان قلنا ياخذ ان ثا
قله استاكه والقضاء من غيره ولو باع ماله في المرض من الوارث شيئا بجاهة في البيع والجميع من غير وقف
على الاجازة اذا لا يترفع **وقوله** بمقتضى ما نقل لا يقتضي وجب قدق وان اهرج كاجد دين ويجعل او ملك
محدث ومنفعة ومجتمعة بطل اسمها لمباح اي تصح الوصية بما يقتضيه الاستفاعة من مال وعيز ويشترط
ان يكون ما ينقل المالك فيه فلا تصح الوصية بالمستور ولا بالحقوق التي لا تنقل كالقصاص وجب القدر
وان كانت منفلا لا اذن لكن مستحقا لا يمكنه نقله ولا بالحقوق التابعة للمالك كالحياز والشفعة
وتصح الوصية بالميراث كاجدهم لا الجيد وبالميراث كمال الداية والامة ولكل حمل تحمله هذه الداية والمنفعة
العبد والبرار ويجوز ذلك وكل هذا مجهول ومجهول وانما اجاز لان الوصية جوزت رفقا بالناس فاجتمعت
فيها العز وان اوصى بالغير نظرت فان اطلق الوصية لم يملكه لم ينعقد الوصية وان قال او وصيت
به لكان ملكته انصرفت على الاصح فيها وقد سوى بينهما في الروضة وصح الانعقاد فيها وخبر الرافعي
باب الكفاية بطلانها في الاولى وهو الموافق للنسب كما ذكره صاحب الماهات وصح المحرم اذا كان
الاستفاعة به مع بقا اسمها في مباح شيئا يحتاج الى تغيير لا فاذا اوصى له بطل هو وصح المحرم تحت
الوصية به وبطل الميراث الذي يضرب به المحبون واسع الطريقين فيقول الوسط فان قال العطاء
طبلا جل على المباح الا ان قال من طولي وليس فيها الا طول الميراث وان كان المحرم لا ينتفع به الا بعد

١٩٠
والا اسمه بطل فيه وان كان من ذهب وقصة **وقوله** وكذا ان وصى بغيره وكذا ان وصى بغيره وكذا ان وصى بغيره
وقد فيها ان ملك مملوك لم يرض بملكه ولا في ثلثها وفي خلافه بغيره قيمة اي وصية الوصية بكل شخص
جل الاستفاعة به كالرمل يبيع به في الارض والرب العن لانه يستصحب به ويصح كسبه اذ يجوز
السفن ويجوز الوصية بملكه لمسته والحق المحرمه والكل الذي يبيع به اما للصيد او للمسة
والزروع لانها ثبت فيها الاختصاص ويصح نقلها من يد الى يد بخلاف المحرم والكل العوض وانما
يصح فيها الوصية اذا كانت تحت يده ولا بطلت لانها لا تشتري بخلافها اذا اوصى له بعد ولا عياله
فانه يشتري فاذا اوصى من بعد من هذه المذكورات وكان له مال وان قل فندت في جميعها وان لم يكن
او كان واوصى بثلثه معها في ثلثها واذا لم يكن له مال وله كل فقط فاقضى به بغيره في ثلثه وان
كان له كل فاقضى بها فالاصح انه ينفذ في ثلثها بالعدد وقيل بغيره القيمة فان اختلفت اجازتها
بان خلف كل واحد محرمه ولو لم يرد في اوصى باخذ الثلث بغيره القيمة فيقدر فيها المالية كما يقدر
الحري عينا ويقوم وقوله في الجاوي بمقتضى الى قوله ونفذ كله ان ملك مملوك فيه امر اجازتها
قوله كجل موجد اقتصر عليه والاصح انه يصح ايضا ملك كما اذا اوصى له بهذا ان ملكه وقد بيناه الثاني
قوله وطبل الموصي لمباح لم يشترط بقا الاسم والاصح اشتراطه فان رضاء طبل الذهب ويجوز
لمباح والاصح انه لا تصح الوصية به الثالث قوله ان كان له يوم اختصاص بالكل وهو عام
له وللزول والحق المحرمه دون الطبل وما قبله الرابع قوله وبعتبر الثلث بغيره القيمة والاصح
ما قدمناه من ان يعتد الانفاق بغيره الملك بالبعد **الخامس** قوله في الوصية بالكل ونفذ كله
ان ملكه مملوك هذا اذا لم يرض بملكه فان اوصى بثلثه فالاصح انه لا ينفذ في الكل بل في الثلث
وقوله وما قوته معلقا بموت اوصى بثلثه من ملكه بجاهنا او به في الثلث اراهم هذا نصيب الدين
المحسوب من الثلث يدخل فيه المال والمنفعة لان المنفعة مملوكة تصح الاعتياض عنها وانما يجب
التقويت للملك من الثلث اذا كان بجاهنا اما اذا فوت ملكه ببيع او اجازة بغيره فانه يعتبر من
زات المال شيئا كانت المعاوضة لو ارث او غيره وان عاوض بجاهة فوق ما يتغاي بثلثه فالقدر
الجاهية يفوت بجاهنا وشوا قد بجاهنا او عنه المشتري اما اليد فتشوا فوات بجاهنا او بغيره
المثل فاهل حسب من الثلث وبغيره بجاهنا لا يتمول كجل لمسته وفيما يقول كما اذا باع الميراث
ثم مات قبل الجلول فان لم يخرج المبيع من الثلث فله الوارثه في البيع فيما راد على الثلث لما فيه من قوة
اليدين على الوارث والمشتري احيان لبعض الصفقة واعلم ان النفوت بجاهنا انما يعتبر من الثلث
اذا كان معلقا بالموت واذا حصل في مرض الموت بان تصرف وهو مريض وكذا اذا علق عن بعد
يدخل البدان فدخل وهو مريض على الاصح والتعليق بالموت شوا حصل في الصحة والمرض تحله
واجب فان حصل النفوت في غيرهما كما اذا قال ان مات فجاه فبعه يجر قبل موته يوم او ان مات
فبعه يجر قبل مرض موته يوم فانه ينفذ من ماله نقله لرافعي في المديونية وفي الوصية
ايضا معناه واعلم انه قد سبق في اول القرائن ان الوصية انما ينفذ فيما بقي بعد قضا الدين
فاغنى عن ذكر هذا الشرط هنا وقوله في الجاوي وبغيره المال للمواريث واليد بجاهنا لا
مضافا الى الموت او في مرضه متحجرا ومضافا من الثلث بعد الدين فيه امر اجازتها
المال المملوك لا يدخل فيه المنفعة وحكمها واجد كما عت فاذا اعاز دانه في مرض موته فالمنفعة
محسوبة من الثلث واسم المال لا يتنا ولها كاعلم من باب الميراث فلو قال وتنفوت الميراث كان اجز
واحضرا الثاني في قوله او اليد بجاهنا يقتضي ان نفوت اليد اذا كان بغيره من الثلث وليس كذلك

لان نفوت اليد قد يكون فيما لا يعتاض عنه كالنكاح والزبل وقد يكون فيما يعتاض عنه كمن باع في
المرض بمن موحل ومات قبل الجلود فان المبيع ان لم يخرج من الثلث فقد البيع في قدر الثلث منه
باع بمن المثل او اكثر او اقل على انه قد كثر ما املكه في احد بعد الثالث قوله لا استحقاق لاجابة
اليه فقد سبق في اول الفراض بيان ذلك بقوله ثم مومن محجج ثم يقضي دينه ثم وقايه من ملك الناق
وكذلك قوله بعد في بعض المستحق بعد قضاء الدين يعني عنه قوله لا استحقاق ولا ما استحق عنه
الشرع ان القوتوي لما اعترض عليه بان المضاف لا يدخل في المال المملوك قال الله لان يعلقان ثوب
اليه على العبي كمنوتها في منافعها وكذلك جعل قصتها للمنافع **قلت** وان قيل بذلك فهو محمول
ايضا لان نفوت اليد لا يشترط فيه ان يكون محججا ولم يفرض في اليد الا اذا كانت محججا بل لو فوت اليد
في المال والمنفعة باكثر من عوض المثل جسد من الثلث فلو جرد ارجح بقية بعد موته باكثر من عوض
المثل موحلا اعتبرت من الثلث كما لو باع ماله موحلا فعملت ان نفوت المنافع بعوض غير داخل في نفوت المثل
واليد **وقوله** وفيه ما زادت من انكثت وقعة ان ظن له مال اي اذا وهب في مرض موته فافتح ما زاد
على الثلث امانة في يد من على الاصح لانه دخل على ان لا يصير لغيره فعملت ان انكثت من كس في العزير والروضة في الفرض
الزابع في المنايل البرورية فان ظن المثل مال وقد جلتا برضا الزايد ابطال الحكم ونفذ ما الرمية فيه
وقوله من ثلثته يد بين وصاية واعانة واقسام هبة وعق مكفر خير ان اوصى به ووافوا لا يورثونه
اي وما يعتبر من الثلث اليد بين سواها كان في العدة او المرض لانه معلق بالموت والكتابة اذا كانت في
المرض يعتبر من الثلث وان كانت باكثر من قيمته لانه مستعجف ملكه من ملكه فهو على الحقيقة نفوت محججا
فان كانت في العدة وسلم الخدم في المرض لم يعتبر من الثلث لانه كالحاج من ملكه وكذلك لا جارة قد سبق
ان المنافع فيها معتبر من الثلث ولو وهب في العدة مالا واقضه اياه في المرض اعتبر من الثلث لا الهبة
لان لا يلقب ولا كذلك اوصى من عليه كفارة هو محجج فيها كفارة اليقين بان يعق عنها فقد قيل
ان التفاوت الذي بين الاقل من الطعام والكسوة وبين العتق معتبر من الثلث وبمسلم قطع به في
الحجوي والذي صححه الزايع في كتاب الايمان ان جميع الرقبة من الثلث وتابعه النووي في الرقبة
على ذلك وجها عن النضر فان لم ينفذ الثلث عدل عنه الى الاطعام او الكسوة **وقوله** والاقل من نجوم
وقيمة في مكاتب في حجة ابري مرض وعق من عتق عليه بائتيه لا يفرض عوض وقيمة سراية ومجاجة لا
في فراض ولا اجر عتقه اي اذا كانت السيد عتقه في حال العدة ثم اعتقه في حال المرض او وضع عنه
الجحوم عتق او اوصى بعتقه فالذي فوته على الورثة يعتبر من الثلث وهو الاقل من قيمة العبد وما بقي
عليه من الجحوم لانه ان كانت القيمة اقل فزما كان يحرق نفسه فلا يبقى للورثة الا القيمة وان كانت
الجحوم اقل فليس لهم الا ذلك لان الزايد تبع به السيد في العدة فلا اعتراض عليه واذا اشترى المرض
من عتق عليه من امواله وقروعه جسد ثمن من الثلث ولا يحسن لقيمة لانه لم يفوت الا الثمن اما ما
عتق عليه بعق عوض كما اذا ملكه بالارث او الهبة والرومية سوا قبلها هو والوارث فانه لا يحسن
الثلث لانه لم يفوت علمه شيئا فان اشترى او وهب له او اوصى له بشق من عتق عليه بعق عليه وسرى الى
الباق في الهبة ما سرى اليه لانه فوته بائتيه وعقله وجسد ثمن الثلث وان وزر الشقق لم يشرع
اليه لانه لم يحتر ملكه بل ملكه هرا وكذلك قيمة المجاجة والرايد على بائتيه به يعتبر من الثلث
فان كانت المجاجة في الفراض بان مشروط له اكثر من اجر عمله لم يحسن من الثلث لانه لم يفوت مالا جازلا
خلافة في المساواة لان الثمن كالحاصلة لا يتحصل بنفسها في وقت مجاوم وكذلك لو اجر نفسه باقل
من اجر المثل لم يحسن من الثلث لانه استباح من التحصيل لا نفوت الحاصل بخلاف اجاب امواله وما لم يرمه

الاجاب وقوله في الحجوي وسرى بعض قدر الثمن وسراية لا ارثه وانها به وقوله اول الوارث
ووصية استثنى من سزا البعض وسراية ما اذا دخل في ملكه ما قايها او وصية فانه لا يحسن
الثلث وهو محجج في انساب البعض في سراية **وقوله** وفي 2 النكاح يترفع على وارث وحيث لا
ارث فهي منه لانها من الثلث وقيمة موحل ولو عبطه ان مات ولم يحل اي والمجاجة في النكاح يترفع
على الوارث فان تزوج المريض بالثمن من هذا المثل ففقد من هذا المثل من ارث المالا لانه في مقابلته عوض
والرايد عليه مجاجة للزوجة وهي وارثه وكذلك اذا تزوجت المريضة رجلا بدون مهر المثل فهي محججة
له ما حطه من مهرها فلو ارثها المجاجة ومطالبة به مهر المثل فان لم يكن المجاها منها وارثا لم يكن
الزوجة ومبسات او كانت ذمية فالمجاجة من الثلث وان كان المجاها هو الزوج وهو غير وارث بان مات
قبلها او كان مستلما وهي ذمية او كان عبدا لم يحل من هذا المثل ولم يعتبر النقص من الثلث لان المرضي لما
يمنع من نفوت ماعنه هكذا ذكر الزايع والنووي ونسبه الى الجمهور وقد اعترض صاحب المطبوع
على الزايع وقال هذا التعليل يقتضي المساواة بين من يكره الزوج وارثا او غير وارث ولهذا لم يفرق
الغزالي قال وغاية ما في الباب ان يقال حق المرأة وارثا اجتنابه ليس فيه نفوت مالا انتهى وهذا
ظاهر فهو كما لو خدمته لا اجر والذوق فقله في الروضة عن الجمهور ونقل في الجواهر عن الامام والقاضي
انه يعتبر من الثلث مطلقا وكذلك يعتبر قيمة الموحل بعد الموت من الثلث كما سبق بيانه قريبا وان كان
البيع بقبضة لما فيه من نفوت اليد على الورثة **وقوله** وقدم ما رثت بتخيير او شرط والا قسط لا يلق
بل يقع ولو ثلثته اعق بعض كل لا بعد فلو مات واحد وخرج له عتق ورثا او حي فثناه وكله
ان من الوارث الميت اي من البترعات المحسوبة من الثلث اذا حدرت فلا يخلو ان تكفر كل من يترفع او
معلقه بالموت او من الوعدين فان كانت كل ما مخرج فطرت فان كانت مرتبة كان ابراهم وهب ثم وهب
قديم الاول فالاول لانه نفوت فيما يملك حتى يستكمل الثلث ثم بقي باقي صرفه موقوف على الاجابة
وان لم يكن مرتبة كان وهب جماعة او اعق جماعة من واحد لم يقدم احد على احد بل يقسط بينهم
في غير العتق في العتق يفرع بينهم من خرجت قرعته عتق وانما لم يقسط العتق الحديث ان رجلا اعق
مئة لا يملك غيرهم فخرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم اثلاثا ثم اقرع بينهم فان اقرعه واعق اثنين
ولان المقصود التخلص من الرق ولا يحصل الشقيق واما المعلقة بالموت فان شرط الترتيب بينهم
بان قال اعطوا فلانا كذا ثم فلا يبعد اتباع الشرط وان لم يشترط لم قال اعطوا فلانا واعطوا فلانا
فلا يقدم احد بتقديم وصية بل يقسط حتى لا يقدم العتق المعلق بالموت على الموصى باعتاقه على الصحيح
لان وقت الاستحقاق واحد ولا يقدم العتق على غيره وفي قول يقدم فيما علق بالموت غير مرتبة ولو كان
مال المريض لثمة اعبد قيمتهم سوا فاعتقهم او اعق من كل واحد بعضه اقرع بينهم لان مروق
العتق السراية وكأنه اعق كلهم فيقرع بينهم اما لو اعق بعض كل بعد موته بتدبير او ايضا فلا
يقع بل يقع من كل لثمة على الصحيح اذا لا سراية بعد الموت ولو مات اجد لثمة الذين اعقهم
في مرضه ادخل في القرعة فان خرجت الميت عتق ورث الاخران بل تبين عتقه وجسد على الميت
لان قصص الثواب وقد جعل بعقته وان خرج العتق لاجد الحيين لم يعق الا ثلثاه لانه لا يحسن
الورثة الا ما يصير اليهم نعم ان كان الميت قد دخل في ضمان الورثة بائتيه اديهم اليه جسد عليهم
وعق المحكي كله وقوله في الحجوي قديم الاول والمخرج فالاول ثم يفرع في العتق وان اعق كل واحد
الميت قبل دخوله في الوارث فيه امعة احد **قال** القوتوي ان مفهوم قوله قديم الاول والمخرج
فالاول لان لا يقدم المعلق الاول فالاول مطلقا قال وفيه نظر لما مر من ان الموتى اذا اعتبر فرع

التبرعات الموصى بها على الترتيب بعد موته لم يكن يدعى مقدم ما قدمه **الثاني** في قوله قبل دخوله
في يد الوارث يقتضي انه اذا مات بعد دخوله في يد لا يدخل في القرعة وهو مشكل وانما يتصور لو كان
اشاء الحق بجل القرعة اما وبه يتبين بها الحق من غير الحق حيث يمكن من خرج له القرعة كسبه
من حيث لا يتصور من دخوله في القرعة وخرمان وازنه كسبه ولكن يدخل فيها فان خرج له منها
موته جزا وورثته عنه كسبه وكان غير مضمون على الوارث لان الجزا لا يدخل تحت اليد وان خرج لغيره
وقد دخل الميت في ضمان الوارث حتى كسبه وبقي مع الوارث العبد الاخر والميت لانه مات في ضمانه
الثالث قوله في يد الوارث يقتضي ان الوارث يصير مجرد دخوله في يد ولو لم يكن اذا مات من
وهو معه في يد لانه يصير مستوليا على اليد وما فيها وهذا بعيد وقد ذكر في التمهيد المسئلة وقال
يقرب منه فانه خرجت القرعة على الميت حكما لانه مات جزا وان خرج على عبيد حتى نظر فان كان
اجازة قد جاز بين العبد وبين الورثة فالحكم كما لو مات اجدهم قبل موت السيد وان كان قد سلم التركة اليهم
وامرهم بالاقرار فانه اجدهم قبل القرعة وخرجت القرعة على عبيد حتى في المسئلة ومكان اجدهم بحكم يعق
كسبه والثاني لان التركة ما حصلت في ايديهم كما لو كانت ممنوعة من التسليم والتصرف انتهى وهذا
التفصيل يخرج مخالفة صاحب الجاوي في منعه القرعة فان القاض لم يحل بينهم في الغالب لا بعد الاصل
على التركة باليد القهرية فاذا قبضوا اختيارهم من القاض حري الوارث **وقوله** وان علق موته لم
يغناهم قد مر اياه اذا قال الميراث ان اعتقت غائبا فمات اجرة اعتق في مرضه فانما قد مر فان استمر
الميت له وسلم او بعثه عتق منه ما استع له والارق لانه لو اقرع بينهما ربا خرجت القرعة لسلام
فرق غائبا واذا ارق لم يحصل الشرط فيوجبه حصول المشروط دون الشرط **وقوله** ولو لم يكن ما كان الوارث
صنفه اياه اذا اوصى لرجل بعين او وصيها له في المرض لا يمكن منها الا ان حصل للوارث صنفها ولو كانت
العين حاضرة والمال غائب لم يمكن من التصرف فيها ولا في ثمنها على الاصح لان الورثة لم يتصرفوا في صنفه
فاذا حضر من المال نصفه مثلا وبقي ثلث المال لم يصرف الا في نصفها **وقوله** ومنع غير المتدبر في مرض
مخوف كقولهم وذات جنب وزعاف دام واستمال تواروا ولا فالح والقيام قتال واستمالا فقتال رقبته
لقصاص وزعم وطهور طاعون ونحوه بجر وطلق وبفاسد شمة وحكي ورد وحب والباقي اياه ومنع الميراث
من الزايد على الميت وهذا احد انواع الحجر **الثاني** ان المرض اذا بلغت رجلا وجدها حقة وكذا من قطع خلقه
وتريه او شق بطنه وخرجت حسنة لم تعتبر كلامه في هذه الاحوال لانه قد صار في غير الاموات وان لم
ينته الى ذلك لكن مرضه مخوف كالقولهم وهو مرضه في غير مرضه خرج الخارج فيصير عبيده الجاوي الى
الرباع فيوجب الى الهلاك وذات الحية هو وزم حدة في داخل الحية واما الزعاف فاوله غير مخوف فاذا
دام فهو مخوف وكذلك لا تستمال ليس مخوف الا اذا تواروا لانه يشغل الرطوبة واول الفالج مخوف وسبه
عليه الرطوبة والبلغم فاذا اصاب ربا اطفالا جراحة الغرزية فاهلك فاذا استمر لم يخف منه وكذا القيام
القتال مخوف وليس من الامراض ولكن الحق هاوي في معناه لا شتر اكله في الخوف الموجب للحجر لان المرض
لا يوجب الا اذا كان مخوفا ولا يخفى ان القيام القتال انما يكون مخوفا عليها جميعا اذا تكافأ أو قارب
بالثقل فاما اذا كانت احدى الفئتين ضعيفة فالحوف عليها فقط ومن الاحوال المخوفة الاستمرار اذا كان
من كفا اذا كان عاذه قتل لا شتر وكذلك التقديم للقصاص وللزعم في الزنا وكذلك من الطاعون
مخوف وان لم يظهر الشغل لعله وكذلك قروح البحر عند اشتداد الرياح مخوف وجاز الطلق للجامل حتى
تلد وتلقى المشيمة وموت الولد في الحوف بوجع الحوف وكذلك حكي لورده وبه التي تاتي كل يوم واما
الغيلة التي تاتي يوما وتقلع يوما وكذلك الحكي المبطية وبه التي لا تخرج **وقوله** لا ربح وسيل وجرب ووجع

خوف وحمى يومين واي ليس من الامراض المخوفة حمى اليرقان في يومين وتقلع يومين فياخذ صاحبها
المقوف فيها وكذلك السيل وكذا في الجاوي ان اخذ مخوف وقال الزايفي الاشياء انه ليس مخوف
وتبعه النوري في ذلك ونحوه بان السيل وان لم يستلم منه صاحبها فانه لا يخاف فيه الموت
عاجلا فهو لا يشوخي ولا يخفى ان الحرج ووجع الضرس وحمى اليوم واليومين ليس مخوف **وقوله**
وان خفي في بطنه عازفة ونفذ تقرت من عاشر من مخوف لانه مات من صيد الا من غيره اياه فاذا خفي
كون المرض مخوفا اما وهو مشاهد فاشكل او بعد الموت وادعى الموصي له ان المرض لم يكن مخوفا فانه
لا يثبت كونه مخوفا لا بشهادة شاهدين جارفين بالمرض ما في ما شهدوا فاشكل فاحل المعرفه فيه
الاطباء في شرط كون الشاهدين طبييين واما في ما اتكف الموصي له ولم يكن مشكلا في شرط ان يعرفا
كون الحما منطبقه وورثا او بخود ذلك ولكن بقوله في بطنه عازفة لانه لا يدلي به من بعدالة وجوبا
لان البينة اشتمل من قوله في الجاوي ويعتمد طبييين انما السببان فانه في المرأة قد يقبل رجل والمراد
او اربع مستوع اذا كان حيث لا يطبق عليه الرجال غالبا فاذا تقرت في مرضه مثله في الظاهر مخوف حرجا
عليه فيما زاد على الثلث ثم الحجر الموت سواء مات منه او من غيره بان مثل وعرق وان عاش تبينا انه غير
مخوف وتقديرنا تصرفه فيه وان تقرت في مرضه مثله غير مخوف فنقدنا تصرفه فان مات منه تبينا انه
كان مخوفا وان تصرفه في الزايد على الثلث غير صحيح وان مات من غيره بان قتال وكان مرضا لا يجاز الموت
عليه كوجع الضرس والنقرت نافذ والموت بحال به على الحاجة **وقوله** في الجاوي ويعتمد طبييين
الى قوله لا حاجة فيه امران اجدهما اياه لم يبين في اي وقت جعله الطبيبان والمراد عند الاشكال
واما مسئلة المتراج عن الموصي له والوارث فقد يكفي غير الطبييين بان يتلما في كون مرضه وجع طرس
او كما **الثاني** في قوله وان لم يكن مخوفا فان الحاجة يوم ان الحاجة تقتضي بغيرها مع كل مرض غير مخوف
وغيره لا يقتضي الا بالمرض فان كان مرضا لا يمكن الموت منه كوجع الضرس جازنا بالموت على الحاجة وان
كان مرضا يمكن الموت منه اجازنا الموت عليه فلو قال مات من غير كان او فح وادع **وقوله** باوصيت او
بعده موته في كاطع وجعله له وصية كعينة وصية اياه ويقع الوصية بالاجاب والقبول
الصح باوصيت له بكذا وان لم يقبل بعد موته بخلاف غيره وكذلك يجوز اعطيت او اعطوا ربا كذا بعد موته
وممكنه ووهبته وصيته وجعله له بعد موته وكذا هو لرب بعد موته والكتابة
التي تحتاج الى البينة كعينة ويتر هذا لرب فانه جعل له عينية او مينة لبعض اياه او لملكه بغيره
مطلقا او لملكه عينية وكذلك جعلت لرب كذا من مالي وهذا لرب من مالي من غير اضافة الى الموت تكون
كأية وكذلك الكتابة اذا كتبت وصيت لرب كذا او كتبت لرب كذا من مالي بعد موته وقال بويت الوصية
او اعترفي وازنه انه نوى الوصية ان يعقبت **وقوله** في الجاوي باوصيت واعطيت وجعله له مالي
وكاية والكتابة فيه اسم **الثاني** انه حصر الصريح والكتابة فيما ذكر وليس لمخوفه فلو كان كذا
وكعينة لكن في **الثاني** انه سوي بين لفظ اوصيت وغيره في عدم الاضافة الى الموت ولا بد من الاضافة
لكن في غير اوصيت **الثالث** انه جعل قوله اعطيت وجعله له من مالي صريحا وصريحا اذا قال لرجل
اعط فلان من مالي كذا ولم يقبل بعد موته كان وكذا لا يغفل بالموت واذا قال له وهبت لفلان كذا من مالي
واقتصر عليه كان هبة ولم يكن كساية في الوصية على الاصح لانه لا يصلح اقرا اذا ذكر الزايفي والنوري
ولا سجد ان يكون جعله له من مالي كذلك لانه ليس بصريح في الهبة **وقوله** وقبول معين محصور بعد
موت موصي كوصاية او وارثه ان مات بعد **الثاني** اي صح باوصيت وقبول فاذا اوصى لربا او لادرب بعد
واشتراط المقتول من الموصي له بعد موت الموصي فان قبل او رد قبل موته لغا وكذا الموصي اليه لا يكون

وصياحي يفيق الموتى بعد موت الموتى وان اوصى لمعينين غير محصورين كسب هاتين والعلوين
 لم يشترط قبولهما كما اذا اوصى لعينين معينين كالفقراء فان هاتين الموتى له المعين نظرت فان مات قبل
 الموتى بطلت الوصية او بعد وقبل القبول فام وازته مقامه في القبول والرد ولم يقيد بالجارح
 المعين بالمحصر فمرد عليه الوصية للعلوين ونحوهم فانهم معينون غير محصورين ولا يشترط قبولهم
 كما قاله في العزير والروضة **وقوله** وقبول عبد ولو نفسه عطية لا عتقا وما لك دابة وان به الملك
 من الموت اي واذا اوصى لعبد بالاشترط قبول العبد ونحوه يعني ان السيد وكذلك اذا اوصى السيد
 لعبد بقبول اشترط قبوله بخلاف ما اذا اوصى بعتقه فان عتقه بنفسه من غير قبول لئلا يصدق
 الله تعالى به ليقول وكذلك البداية اذا اوصى لها ونحوه في الوصية لها ويشترط ان يقبل المالك واذا
 قبل الوصية بعد الموت تبين ان ذلك الموت فياخذ فوايد من حيثها فلو اوصى لربد بابه او بوجهه
 او لعبد بنفسه فقبل بعد الموت تبين ان ذلك الموت فياخذ فوايد من يوم ملكه وهو بالموت وكذلك انفتاح التركة
 وفقط العبد ونفسه **وقوله** ولا يرث من اوصى به لانه قبل وارثه ومن شهد بنسبه عتيق فمات
 التركة ومن عتيق من ثلث ابيه اي اذا اوصى رجل لرجل بانه مات الموتى لم يعد موت الموتى وقبل ان
 يقبل فقبل وارثه فان الاثر يعمد على الاب ولا يرث سواء كان محبب من جعل منه القبول ام لا
ان كان القابل احواليت وورثته حجة للاح واذا حجبناه بطل قوله واذا بطل بطل عتق الابن
 وما ادى ثبوته الى نفيه فهو باطل وان كان ابنا فكذلك لانه لو ورثه لخرجه عن كونه فالا لانه
 النصف ولا يمكن الموتى ان يقبل نفسه الاخر لانه لما يقبل اذا امكن وازنا وهو لا يرث الا اذا كان
 كله عتيقا وكذلك اذا خلف الميت اخا ورثته واعتق من تركته عبيد فميتهم العبدان بل الميت ثبت
 بنسبه ولا يرث لانه لو ورث حجة فلم يرث قبيل عتق العبد ونسبها وبطل النسب ولو شهدا
 في هذه العتوة بنسبتين وكان الاخ موصرا يوم الاعناق ورث النصف لان الاخ يرث الباقي من
 العبدين فاذا اعتقهما شري العتق الى نصيب ثبت على القرينة القول لا يفيق منها بها لئلا
 يعمدوا وكذلك لا يرث من عتيق من ثلث فاذا اشترى في مرضه من عتيق عليه بالملك عتيق من ثلث
 ولم يرث لانه لو ورث لكان اشترى او عتق على الوارث والارث والوصية لا يجمعان هنا
 لان الشرا يوجب للملك والمك يوجب العتق والعق يوجب الارث والارث يوجب التوقف على الاجماع
 والتوقف بطل العقد الموجب للعق فيورثه الى ابطال عتقه واذا بطل العتق بطل الارث
 وما ادى ثبوته الى ابطاله بطل **وقوله** وبطل المباح وعود للمو ومن عتق عتق عتق عتق
 وقوس لعين بدين ودين وفي ما سبي لا يشترى ودخل يدين ثم بدد فانقذه **منع** في المسائل الغلظ
 فاذا اقال اعطى طيبا واطلق جل على المباح فيعطي طيبا ونحوه ان كان مبعده او يشترى له ان
 لم يكن مبعده بطول وان قال اعطى عودا جل على عودا للمو فبطل الوصية وان قال اعطى قوسا
 فالقوس انواع العزير التي يرمى عنها النسل والفارسية التي يرمى عنها الشباب وقوس احسان التي لها
 مجرى عند فيها السموم وقوس الجلاهي وهي قوس لندق وقوس النفا فين فاذا اقال اعطى قوسا
 جل على اجد الثلثة الاولى لانها اغلب فان لم يكن مبعده شري اجد ولو قال في المسائل التي من طوبى
 او من عتق عتق او من عتق مبعده هولا وغيره فكذلك حمل على ما ذكرناه والجد انما يشترطه وفي ما
 سعي فان لم يكن مبعده الا بطول فهو لا يخل المباح حمل عليها للقربنة وبطل الوصية الا لعود بنا ونحوه
 حملت عليه ما وفت وكذلك ان لم يكن مبعده من انواع القسي الثلاثة شي ومعه غير نظرت فان كان مبعده من
 قيس ينف جل على الجلاهي وان لم يكن لا قيس ينف اعطى منها واحدا وان لم يكن مبعده شي فلا وقد

قوله بابه او روضة
 السبي وعتقها
 من سبيها
 من سبيها
 من سبيها
 من سبيها

اضاف الى ما بعد بطلت وهو موقوف من قوله لا يشترى فاعلموا انها بطلت وقوله في الجاري
 من ماله يعود للوارث كان وغيره لا بطلت القوس للشباب لان قسي ولم يكن فيه امر احدا
 قوله يعود لم يخرض لما اذا لم يصف ولم يقبل من عتق او طوبى وحكما كما اذا قال كذلك وفي
 وغيره الثاني قوله والقوس للشباب وقد سبق كما ذكرنا في الوارث والنووي انها للعزير والفتية
 وقوس الحسنان الثالث قوله لا من قسي ولم يكن لا يعرف منه الا انه اذا قال اعطى قوسا من
 قسي ولم يكن مبعده قوس للشباب افان بطل وان كان مبعده سائر انواع القسي وليس كذلك بل اذا لم
 يكن مبعده الا قوسا لثلاثة ومعه قوس ينف او قوس ينف اعطيه ثم يقدم قوسا لثلاثة على قوس
 المذنب وقبل اخذ هذا الموضع احتضار اخلا **وقوله** وتناول دابة فرتا وبغلا وجارا ونور
 رجل وجار وكل ذكر او شاة وبعير غير عتاق وقيل ورفق الكل اي اذا اوصى له دابة وفي
 في اللغة انه لما يرب على الارض وبطل في العتق على الواجب من الجمل والبغال والحجيرات المذكور
 والاشي والصغير والكبير فاذا قال من دوابي والاحسن مبعده اعطاه الوارث ما شاء وان لم يكن مبعده
 الاجنس معين مبعده وان لم يكن شي بطلت واسم النور والجمل والجارح والكل لا يقع الا على الذكر فلا
 يتناول النور المقرة ولا الجمل الناقة ولا الحمار الاثان ولا الكل الكلبة على الاصح فان قال رجل حماري
 وليت له الاثان بطلت وصيته واسم الشاة يتناول الذكر والاشي من المجر والضان وكذلك البعير
 يتناول الناقة والجمل على الاصح ولا يتناول اسم الشاة العتاق والسحلة ولا الجمل الفصيل ويتناول
 المبيد السليم في الكل ولما الرقيق فيتناول الكل من البعير والامه والصغير والكبير والسليم والمبيد
 والعتق المشكك **وقوله** وفقد مسكنا ومكسده ولما نصف كل ما وان شحنته والافلح اي واذا اوصى
 للفقراء فقرهم اليهم والى المساكين اجزاء وكذلك مكسده لان كل ما منها بطل على الجميع منهم هذا اذا
 اوصى لاجدهما اذا اوصى للفرقيقين معا فلا بد من ان يعطى كل فريق النصف واذا اوصى لثلاثة فله
 واحدا احدا لكل واحد من قسمين او ثلثه قسمين او ثلثا فان ولدت جارا وميتا او جارا وميتين
 اخذا لكل واحد فان ولدت ميتا فقط بطلت الوصية **وقوله** وان كان جملك ابنا فلا تجار او ذكر او
 غلاما فلا تجار الجمل وان ولدت بطلت فلان فان فريد تجار وان اي وان قال ان كان جملك ابنا
 فله الف مثلا فليس للجمل شي الا ان كان ابنا واحدا فان ولدت جارية وابنا وجارية فلا شيء له
 فبطل الوصية واما اذا قال ان كان جملك ذكر فان الذكر اسم الجنس لذكر فيقع على الواحد والبعد
 وان ولدت ابنا او ذكر او ابنت بطلت وان ولدت ذكرين او اكثر قسم بينهم وكذلك لفظ الانثى اسم الجنس
 لانثى يقع على الواحد والبعيد فياتي التفصيل الذي في الذكر والاشي والغلام قيل بما عتيق وقيل
 الغلام كما ذكرنا وهذا الذي اختار النووي من زواجه على الروضة وان قال ان كان في بطنك غلام
 فله كذا فان المستحق غلام ما في بطنه فان ولدت غلاما وجارية او غلامين فالمستحق الغلام في الاولى
 واحدهما في الثانية فيعين الوارث واحدا منهما وان ولدت ابنت بطلت الوصية **وقوله** واحدا من قاي
 وتلقا بطلت لا يتعد بعد موت وتعين باقي قبله ومن عتيق وارث بعتك اي اذا اوصى من له ارثا
 باجرهم تطلقوا فلا يخلوا ان يكون ذلك في جوق الموتى وبعد مائة فان تلفوا وهو حي بطلت سواء ماتا
 او قتلوا وان كان تفرق بعد مائة نظرت فان كان باقية سماء وبطلت وان كان متعديان تطلقوا او
 ماتوا في برغامة لم تبطل بل يسفل حق الموتى الى قيمة واحدا بعينه الوارث هذا اذا كان بعد
 القبول وكذا قبله على الاصح فان تلفوا الا واحدا نظرت فان كان ذلك قبل موت الموتى فمن الوصية
 وان كان بعين وبعد القبول وكذا قبله على الاصح عتق الوارث فاشترى لومات واحدا منهم وعتبه

العزير والروضة الاول وكذا كذا...
ما له على البنتين...
نقص...
مبين...
فيه اما اذا قال او ميت...
وقوله...
وجو...
الا...
كا...
على...
الجز...
كف...
المو...
والج...
قال...
الا...
يد...
ولا...
وال...
اليه...
نفسه...
بال...
المش...
في...
وكا...
الا...
شها...
لست...
يكون...
ولا...
غير...
الذي...
وال...
من...

لا...
...
...
...
...
...
...
...
...
...

كل...
منها...
عليه...
لو...
مقابل...
الحاكم...
فانه...
الوصية...
قوله...
اذا...
اذا...
بج...
فيه...
اليه...
من...
الثالث...
الحكم...
اجدا...
وان...
حيث...
الاختلاف...
تجار...
وان...
اجدا...
ومصدق...
الوصي...
بل...
اد...
بأنها...
ابن...
وترك...
الحاجي...
فيه...
الثاني...

مع العقاب لم يقدّر قوله وليس كذلك بل القول في ذلك قول النبي **التراب** قوله لا في بيت
 الاب لو قال لا في البيت كان انما يشتمل الوضوء والقسم والمتعلق من متى قبله والاب اذا اخلص هو الولد
 في اول من ملكه للمال الذي انفق عليه **معه** **وقوله** **باب** الابداع بتركيل يحفظ
 بالاي فيعتبر في العاقدين ما يعتبر في الموكل والوكيل من التكليف وجواز التصرف وما به عقد
 لا اذن على الصحيح فولد لوديعه وديعة كاتمه ويشترط الصيغة كما في الوكالة بالاجابة من المودع
 بالقول والقول اما قول او فعلا كما وجهك واستيندك في حفظه وما في معناه مما يدل على التوكيل
 في الحفظ ونقل المرفوع عن الزوايا في جواز التعلق كما وجهك اذا في الشهر وقال القياس يخرج على
 الخلاف في الوكالة قال في المهمات وما ذكره الزاوي من ترجمه على خلاف في تعليق وكالة مع الباش
 لا تصرف الوكيل صحيح في الوكالة المعقولة ويستقطب المسمى ويجوز المثل والوديعة لا عوض فيها وحفظها
 نظير تصرف الوكيل فيقطن له وهذا ظاهر ولو قال الزاوي ان او يعينه انا بالمال وهو ضعه فقبضه من غير
 اجاب ضميمة ولو اودعه ولم يقبل لم يضمن تركه عيده فان تركه صابا وقام لم يضمن وان اودعه
 فقال ضعه فقبضه كان ايداعا كما لو قبضه وتبطل بالموت والجنون والاعا **وقوله** فيضمن مستقر
 يودع فيه وموقوفات يمسر ذلك المالك فان بقصر فقاين ثم عدل او ايعا من ملبت اليها اي
 الوديعة اما تضمن بامتنان منها السفر بالمال المودع في دار الاقامة فان اودعه اياه في السفر
 من اقرب لم يضمن فان رجع الى الوطن ثم سافر فقبضه احتمالا لان الامام فقبلها القبول والظاهر انه
 يضمن لان المودع في السفر انا بقصد حمله الى الوطن والمقتضى في الرد فعله واما الى المالك
 ويحمله عند السفر فان فقد فاقاضي فان فقد وصفا عند عدل فان لم يجد ساقطها ولا ضمان على
 الاصح وهذا انكره لترتيب فقبلها الى عدل والقاضي جازي من ذلك تعذر لوديعة في مال الميت اذا قصر
 بان مريض وجس لقتل وامكنه الرد على المالك او وكيله فلم يفعل وان لم يمكنه الرد ان سلمها
 الى القاضي او يوصيه بايقاضها الى المالكها وحصره ليشاهده او يصفها وضايفها عن غير ما كان فقد
 القاضي سلمها الى عدل او اوصى اليه كذلك فان تعذر الرد على المالك والايضا حتى مات او امكن الايقاض
 فاقضى له موصوفة ثم بعد ذلك فقدت من تركته لم يجب ضمانا في تركته لعدم تقصير وكذا من مات
 خاة لانه غير مقصر فان عدل لفلان ثوب ولم يصفه كان مقصرا فلو وجد في التركة ثوب واحد
 فالاصح انه لا يضمن للوديعة بل يجب في التركة قيمته للتقصير **وقوله** في الجاهل يضمن ان سافر فلم
 يودع فيه الضمير عائد الى المصدق وهو السفر فيقتضي ان لا يحضر عدم الضمان مستقر الذي هو فيه
 خلاف قوله في الارشاد ويستقر يودع فيه فانه صريح في اختصاصه بالسفر الذي هو فيه الثاني
 قوله كان مات لا حاجة لايضا ميمر فاقول قد علمت ان الجمهور اوجبوا على الميراث ردة الوديعة الى المالك
 فان عجز في الحاكم او يوصى بها اليه فان عجز في عدل او يوصى بها اليه وان صاحب المذهب قال كيفيه
 الوصية الى عدل مطلقا فقال القنوني قد نوبم اطلاق المصنف موافقة صاحب المذهب لكن المصنف
 في قوله كان مات ربما اشعر باعتبار المنقول عن الجمهور اشعارا بقوايتها **قال** لا اشعار فيه فان
 كلام الجمهور ما يبينه من التحريم في التسليم الى القاضي والايضا اليه ثم من التسليم الى العدل والايضا
 اليه وهو غير ما توهمه التشبيه حكم من زاد السفر فانه لم يتبين لايضا الى القاضي والعدل والتسليم
 اليها الثاني في قوله لان اوصى فقيد صوابه لان عجز عن الرد الى المالك ثم اوصى فقيد هذا الذي
 في كلام الجمهور فجعل هذا انه موافق لصاحب المذهب وهذا كالمستعنى عنه فان تحقق الضمان بترك
 رد الرد والايضا كما مضى باستقاطبه عن الموصى بعد العجز عن الرد **وقوله** ويقفل من جزاء لودعه لا في دار
 رة فيه الضمير عائد الى

ومن معنى **مطلبه** او ملكك به وبكل ان هي لا تحوت كنهان اي اوالى جزاء اخر وهلك به اودونه
 لا في داره الا ان عينه اي وتضمن لوديعة بامتنان منها ما سبق ومنها ان يها عن نقلها سواء كان
 المنقول اليه اجزا ام لا لمخالفة من غير ضرورة فان الحيات مرون كجريق وذهب وعلقت للموصوف
 ونقل الى جزاء فلا ضمان على الاصح بل لو ترك النقل في هذه الحالة ضمن الا اذا قال لا يقفل وان حدث
 شي من هذه الاحوال لم يكون ومنها ان يقفل الى جزاء مثله من غير ان يها فلا ضمان وان نقل الى جزاء مثله
 من غير ان يها فلا ضمان وان نقل الى جزاء وانه لكانها في دار واجبة فلا ضمان ايضا الا ان كان قد عين
 له الجزاء فانه يضمن وان احدث ابدان وان نقلها من الجزاء الميعين الى جزاء مثله من غير ان يها يضمن
 الا اذا هلكت بسبب مخالفة كان الضمان عليه ابدان المنقول اليها وكذا ان سرق على الاصح **وقوله**
 في الجاهل او نقل يفي كاصرفه عاق وحريق اوالى جزاء وونه او هلك به فيه امران احدهما
 قوله اوالى جزاء وونه ليس على اطلاقه بل ذلك اذا عين جزاء وامتنان يضمنها فيه فانه يضمن مطلقا
 شرا احدث ابدان ام لا الثاني في قوله او هلك به يعني انه اذا نقل الى جزاء مثله او اعلى منه فملك
 به بالهدام ونحوه ضمن وهذا ايضا اذا كان قد عين له الجزاء وامتنان اما اذا لم يها من با اودعه
 اياه في بلد ثم وضعه فيه في جزاء ثم نقله منه الى جزاء مثله لم يضمن لعدم المخالفة وهذه لم يذكرها
 في الارشاد كما انها تكررت في قريته **وقوله** ويرك علف كايامق وانتم ونشر ليس لموصوف اي
 اذا اودعه دابة فعليه القيام بعلفها واستيفائها سواء اتمعت بذلك ام مكنت عنه لانه اترك حفظها
 فان ترك علفها لم يضمن شيئا فيها فملك ضميمة وليست علفها واجل عليه من ماله بل من مال المالكها
 بمراجعة الحاكم كما في ضرب الحمال فان هاه عن علفها فتركه علفي ولم يضمن كما لو قال اقل دابة فقبلها
 نعم ان كان بدابته علة فهاه عن علفها فقبلها قبل قبل دوابها فملك ضمن ولا اودعه
 شيئا من ثياب الصوف والحز والبسط وخيف عليه العت وكان نشره للترح والتمس كافي لانه
 وان لم يكف الا العت والاشغال لزمه ذلك فان لم يفعل فقدت من يضمن ان يها المالك لانه يضمن
 ولكن اياها **وقوله** واجد لا يضمن لانتفاع فان خلط بدله لا عينه فاشتبك فكل كسبي متصل
 انلفه علفه اي ويضمن للوديعة باخذ من لوديعة بنية الانتفاع سواء انتفع به ام رده مكانه
 ولا يستقطب عنه ضمانه برده الى مكانه فان نوى ان لا يرد او لاخذ للانتفاع انا الوديعة لم
 يضمن او حال اخذها من صاحبها ضمن ان البنية قاربت الاخذ فان كانت الوديعة ذراهم فاخذ منها
 ذراهم ضمنه وجب ان لم يقص حتما او يكثر قفلا فان فعل ذلك ضمن الجميع وان انلفه وزد بدله فطرت
 فان اخلط بها ولم يميز ضمن الجميع وان يميز بعلامة او كان المردود الدرهم فقتله لم يضمن الباقي
 وكذلك اذا انلف جزاء متصلا من عين ضميمة ومن باقى العين حتى لو قطع بدله بعد هذا فسرق منه
 ضميمة كله وان قطعها خطأ لم يضمن الا ما انلف لانه غير متباعد **وقوله** ويقضي ختم لا كوجوه اي
 ويضمن للوديعة المحتوم والمفضل عليها ففضل الحتم وفتح الفضل على الاحتوم لا يضمن لاداء الحق
 اذا تركها للوديعة ليستقيها او ليوصيها المصكان الماذون فيه والاحتوم التي لا يمكن قودها لا يضمن
 وقد اقبل في الجاهل وي مسئلة فضل الحتم **وقوله** ومخالفة تلفها كما سرق فوفقه فوفقه فوفقه فوفقه
 من حيث سرقه قبل اي يضمن لمخالفة في الحفظ فاذا امر بحفظ الوديعة على كيفية فقبلها على
 غيرها فان تلفت بسبب عدو له ضمن والافلا واليه الا مشا بقوله ومخالفة تلفها فاذا اودعه
 مالا في صندوق مثلا وقال لا تتركه عليه فزقد عليه فسرق من حبله لصندوق الذي كان مرقده ولم
 يرقده فوفقه فانه يضمن كما اذا انكسر الصندوق فقبله ولو سرق من جيبه لا يضمن قبه لم يضمن وكل

هذا اذا كان الصدوق في العجز افا اذا كان في جرد لم يضمن على الاصح اذا سرق لانه لم يملك
شيئا لمخالفة بل زاده اجزا بالرفاء عليه ولذا لو قال لا تسفل الوديعة فيقولها الجرد لا
لم يضمن الا اذا تلفت شيئا لنقل كان اهدم عليها البيت او سرق منه **وقوله** او اربط في كسر فاحذ
بيد او ربط اخلا فضع او خاف فطرد لا يضمن من ان عصبه اي ومن مخالفة المضمرة ما اذا
او دعه ذراهم ويحتمل ان يطله كذا فاحذ بيد فان ضاعت من يد السقوط لنوم او دهر
فانه يضمن بحول التلف بالمخالفة اذ لو كانت من رطوبة ما ضاعت يدك فان عصبك في هذه الصورت لم
يضمن لان اليد بالنسبة الى العصب اجرد من الربط ولو ربط في كفة وقد امتزج الربط فيه لم يضمن
استأجر باليد لكن ان جعل الخيط خارج انك فاحذها طرأ من لان فيه اظفار وتسببها لقطعها
على اللص وان ضاعت يضمن لانها اذا اجلت فقيمت في انك وان جعل الرباط من اخل وضاعت من لان
بالايجال متناثر ليزال الى الارض وان طرد لم يضمن وهذا معنى قوله لا يضمن هذا ما نقله الاصح
واستشكل من حيث انه امر بالربط ولا يمكنه الربط في انك الا دخلا او خارجا وكل منهما مضمون في قوله
على ما قالوا فكيف يضمن وقد فعل ما امر قال **الراضي** وقصه هذا ان يقال اذا قال احفظ الوديعة
في هذا البيت فربما يظن اويعة منه فانه يضمن عليها انه يضمن لانه لو كانت في رواية اخرى لم يضمن
ومعلوم ان هذا بعيد **وقوله** وبضمير كان وضع يد في جرد او في اود الظالم او اكرهه فلم يترجع
عليه ووجهه وجان حلف ويكفره اي ويضمن وديعته اذا ضيعها لان عليه حفظها في جردتها ومن
الضيمع ان يضعها في جرد ليس جردا لمثلها او يوزن اجزا ما وقد يضمن منه وكذلك اذا سفل الوديعة تلف
من لان الضيمع كالا فميتوى فيه الناس وعين وكذلك اذا دل على وديعة من ياخذها بعين
حق يضمن كضاد ويرزق من ولا يضمن في دالة السارق الا اذا عين له مكانها وان اكرهه نظام
على تسليمها فسلمها اليه من ايضا على الاصح خلاف ما اذا اخذها بيدك او لوكركم قال له الما وديتي القرض
على الظالم في جاني الاكراه والدلالة لان الوديعة اذا دل الظالم عليها صار حائلا فاما فله حكم الغائب
والقامت يرجع على المظلم ثم على الوديعة ان يجحد الوديعة على الظالم فان حلفه حاز له ان يجلف ان شيئا
ويكفر وان بدله ويقرمه **وقال** بعض المتأخرين قول لا يجاب وجاز ان يجلف بمقتضاه الوجوب كما لو
يجوز للمضطر اكل الميتة والاكل واجبه عليه وليس يصح في الوديعة لان الاجاب قد صرحوا بان
لوحلفه بالعاق انه يجيز بين ان بدله عليه ويقرمه وان يجلف ويصدق عليه العبد فكذلك ينبغي ان
يجيز بين ان بدله ويقرمه وان يجلف ويكفر من ماله وكلف نوجب على من ودع درهما ان يجلف ويكفر عن
ميتة يتايم فان سأل الظالم عن مسلم ليقتله وجب ان يجلف وان كانت الميتة بالطلاق فحلف
زوجته وان كان قادرا على دفع الظالم على الوديعة وجب فان قصر ضمن لانه التزم حفظها **وقوله**
في الجاوي او سلم مكرها والقرآن على الظالم ويجني عنه ويجلف كاذبا وكفره فيه امرا حاديا قوله
والقرآن على الظالم الذي نعمة المشركون ونقض عليه ان المراد بالظالم هنا المكره الذي سلم اليه
وكذلك لا يخفى حاله الاكراه بل القرآن عليه شواستها اليه او دله عليها فاحذ او سرقها وقد وجهنا فيها
الثاني قوله ويجني عنه ويجلف جعلها شواستها الحكم وليس كذلك لان الاخفاء واجب والجلف حابر
كما وجهناه قبلها **الثالث** قوله كاذبا زيادة بيان لاجابة اليه في قوله ويجلف مع قوله ويجني وكفر
ما معنى عنه ويتأخر بلا عذر اعلام قايض لانه وديتي ثوب وقع في دان وخليته ان طلب اي يضمن
الوديعة بتأخير اعلام من امر المالك كذا اليه لانه لما امر بتسليمها لم يزل وضارت الامانة شرعة كامانة
من لقت الرخ ثوبا في دان فانه يجلب ليدان الى اعلام ماله كذا جين يعرفه وكذلك يجب عليه ان يجلب

الودي

الوكيل وبين الوديعة اذا اطلها كما يجب ذلك بطلان المالك ولا يجب عليه مونه الزد الى واجرها
وكذلك ضابط الوديعة لا يضمن على الاعلام الا الخلية ميتة ومن ثوبه وانما تحبها لما ذبح جثا
عذرة فان كان عذرة كان دخل وقت الصلوة والوديعة بعيدة عن مجلسه فانه يبدأ بالوضوء والصلوة
والصلوة وكذلك يبدأ بقضا الحاجة والبطنة واذا كان في جرحام او ملازما لعذر يحاق هربه او
كان ليلا او في مطر فلا يلزمه الاعلام قبل اتمام ما هو فيه ولا الخلية بعد اذا جاء ليلا ومن قربه منه
لزمه الصلوة وان كانت في خزانة يضمن فتحها ليلا ليل الصبح ولم يضمن وقوله في الجاوي او طلب
فاخر الخلية لا لا تمام عرق ثم قوله فيه او قال ربي وكلي فمكن ولم يزد فيه امرا حاديا قوله لا تمام
عرض مقتضاه انه لا يبعد في انشاء عرق ولا شك انه اذا زاد قضا حاجة الانسان بدأها وظهرت
دخلت وقت الصلوة والوديعة بعيدة عن مجلسه انما يشرع في الصلوة **الثاني** في انة عم الاعراض ليس
كل عرض شرع فيه الوديعة بعد في اتمامه وانما ذلك في شيا محضه **الثالث** انه او جدي الوديعة
الخلية للمالك والوديعة على الوكيل على من لقت الرخ ثوبا في دان ولا يجب في الجميع الا الخلية كمن يجلب
اعلام الوكيل الذي امر بالوديعة وضابط الثوب ثم ان طابا لزمه الخلية **وقوله** ويجحد ما اطلب
ويقبل ميتة برك لا ميتة ان يجحد اصل المبيع اي ويضمن الوديعة اذا طابا للمالك الوديعة فحذ
اياها وكذا اذا سأل عنه ولم يطلها على الاصح اما اذا سأل عنه المالك فحذ المالك برك الوديعة فحذ
جائزا لان ذلك زيادة في حفظها فاذا جحد المبيع فاقام المالك ميتة او اقروا على المرد اليه او التلف
لم يصدق كمن ان اقام ميتة فحذ على الاصح لا جمل لانه سئل بذلك اما اذا كان جرد لا يفي ذلك ان قال
لا يلزمي تسليم شي ايك ويحجم فانه يصدق بميتة وان شهد بغير الميتة بالتلف بعد جرد ضمن لا بالتلف
وقد سألنا حاشا **وقوله** وياخذ من مبي وسفينة لاجنسه وبما ينافي وديعة لا يضمن شيئا
وقرئته اي ويضمن اخذ الوديعة من الصبي والسفينة لتقصيرها بالخذ من ليسر اهلا لا بداع الا ان
حسبه خوف التلف عليها تحت يد فلا يضمن على الاصح كمن اخذ صبيلا من جارية ليعاها فحذ
يضمن على الاصح الصبي والسفينة اذا استودعها مالا وانكاهه فمناه لان المالك لم يسلطها الا على
الحفظ بخلاف ما اذا اقترضا واشترى بغير رشيد لان المالك سلطها على الاختلاف في التملك اما اذا كان البيع
او المهر من له غير رشيد فانه يضمن ويؤرده على الجاوي واما ما تلف بافة سماء فلا يضمنه
مودعا كان او متحكما **وقوله** **باب** في جمل من كفارة وعلة ما وقف
منه لمصلحة في حق المصالح والمفاسد والمطلب كذا كالتامين وتلقيم بفقر والمفقير والمسكين وابن
السبيل اعلم ان المالك الذي يحصل له الجوارح لا يملك ولا يملك والثاني العينة وهي ما يحصل بالجوارح
يشتمل على منها باسم الاخر وبما يلقى وعلم ذلك من قوله ويجحد ما يوجب في الغنا والجملة الكفارة
خوفاته والحزيرة وما وجوه واعنه وعشور تجازتم وما لم يرتد قبل اومات وما لذي يمان ولا وارث
له واذا كان ماله الذي عاقرا واقضت المصلحة وقفه وجبرقه وختمت غلته من حلة القى وان
انقضت بيعه او قتمته الممكنة قلنا ذلك ما ستم المصالح فلا يمكن قسمته في اهله فيوقف او باع تحت
المصلحة وكذلك ستمهم الفقراء والمساكين واليتاما وابن السبيل لعدم تعيينهم بخلاف الموقوفه وذوي
القربا لانهم متعينون هذا المحقق الاصح من العزير والروضه الا ان اخر كلامها كاديا فحق اوله الفى
يجعل خمسة اسهم ثم خمس الخمس فتكون القسمة من خمسة وعشرين ستمها ستمها المصالح وهو المالك
الله تعالى ورشوله في الآية الشريفة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسمه على نفسه واهله ويصرف
الفاضل في المصالح فيصرف بعد موته اليها ولم يورث عنه لقوله صلى الله عليه وسلم من اجل ان لا يبا

هذا اذا كان الصدوق في العجز افا اذا كان في جرد لم يضمن على الاصح اذا سرق لانه لم يملك شيئا لمخالفة بل زاده اجزا بالرفاء عليه ولذا لو قال لا تسفل الوديعة فيقولها الجرد لا لم يضمن الا اذا تلفت شيئا لنقل كان اهدم عليها البيت او سرق منه

هذا اذا كان الصدوق في العجز افا اذا كان في جرد لم يضمن على الاصح اذا سرق لانه لم يملك شيئا لمخالفة بل زاده اجزا بالرفاء عليه ولذا لو قال لا تسفل الوديعة فيقولها الجرد لا لم يضمن الا اذا تلفت شيئا لنقل كان اهدم عليها البيت او سرق منه

لا توفرت ما ترصناه صدقة وسهم لذوي القربا وهم بنوها ثم وبنا المطلب وقد اجاد الله في قوله
والله اعلم ما ترصناه صدقة وسهم لذوي القربا وهم بنوها ثم وبنا المطلب وقد اجاد الله في قوله
اعاد معه اللام حرف لهم منهم وهو جمل محسن واعلم ان بنى باسمه فبنى المطلب وبني عبد شمس وبني نوفل
كلهم بنو عبد مناف وقد سالت بنو عبد شمس وبنو نوفل النبي صلى الله عليه وسلم عن تخصيص المطلب
مع استوائهم في القرب فقال انما بنوه باسمه وبنوا المطلب شى واجد وشبك بين اصابه لم يفرقوا وحالة
ولا اسلام وذلك انهم خرجوا مع بنى هاشم يوم الفجيرة فلهذا كثرهم النبي صلى الله عليه وسلم وشترك فيه منهم
العتي والفقيرو والصغير والكبير والبيد للذكر مثل حظ الانثيين كالميراث فان كان الجاهل قبرا
لورث عليهم لما سئل مستأقدهم الاجوح فالاجوح فضيرا الحاجة معتد به وان لم يعتد به لامل ثم
الاستنباط بالابا فلا يدفع الى اولاد البنات شى وسهم لليتامى وهو كل متي لم يبلغ الحلم مات ابيه وان بقى
حيه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تيم بعد الجلم لان من مات ابيه متي بنهما وان بقى جده وسقط في التيم
يكفر فغيره لانه اذا منع بائنه عليه عال الاب فبعبه وقد استعنى بال نفسه اولي وسهم للفقر والمساكين
وسهم لمن السبيل وهو الخا من وسيا في السلام على هؤلاء في الباب الذي بعده وبحوزان بفعل بين
اجاد التيم والفقرا وابن السبيل لانهم يعطون بغير الحاجة بخلاف ذوي القربا من فقدهم
الاضافه وسهم نصيبه للباقيين كما في الزكوة وقوله في الجاوي وغلة عقارهم بعد ان وقف
الفنوي ظاهر الجزم بانه متعين الوقف وليس كذلك بل ان راي الامام فتمتها او بيعها وقسمتها
فلهذا كذا في كلامه قلت ونوم ان غلة العقار لا تخمس حتى يوقف وان كان لم يرد ذلك **وقوله** والباقي
وكان له عليه السلام ليل في ليلة كل كفايته وزوجاته وولده وعبيد حاجته وان عجز فان مات
اعطوا بعدهم حتى يتكفى ثم يستقل ذكره اي والباقي بعد الجزم وهو الا حاشا لاربعة للمقاتلة وكما
اسمى الله عليه وسلم في حياته مضمونه الى جمل محسن وبني بعده تصرف الى الميراث الميراثين الجهاد
يعطى كل رجل منهم كفايته وكفايته من ثلثه نفقة من ولد صغير وكبير وروضة من نفقة وكسوة
وسائر ملوك وزواجى الزمان والمكان وما يجزى من رخص وغلا وقد رجال الشحق وطعم البلد ويعطيه ما
يحتاج ككفايته ورات فان زاد حدة زاده في العطا فان كان ممن يخدم اعطاه كفاية عبيد واجد بل
يشتره به اذا احتاج اليه قال الزايفي فاما عبيد الجهاد فيعطيه لهم وان كثر واوفى النوى
قلت كذا هو منقول وانما يقصر في عبيد الخدمة على واجد اذا جعلت به الكفاية فاما من لا يحصل
كفايته لخدمة عبيد فيعطى على حاج اليه ويختلف باختلاف الشخص وان عجز المقاتل بان جز او
مرض وايست من زوالها او مرضه فالاصح انه يعطى فان مات المقاتل اعطى كل من ثلثه نفقة على الاصح
حتى يزوج الزوجة والفت ويستقل الذكر بان ثبت اسمه في الديوان ويخرج الحرفة اخرى ليا
يشغل المجاهد وبنا لا يستتاب لمن بعدهم عز الجهاد وقوله في الجاوي والباقي للمقاتل قد
جاءه وزوجاته وولده وعبيد وان مات الى ان تكفى النساء وشغل البنون وقوله فيما بعده ويضعف
وحون ايتا محي فيه استراجه بانه قوله وعبد قال شرجه ذكر العبد لانه لا يجوز ان يعطى الاثمة
عبد واجد لخدمة ان كان ممن يخدم وقد بينا ما قاله الزايفي والنوى في جواز اعطائه العبيد اذا
اذا احتاج اليهم الثاني قوله قد جازجته وزوجاته وان مات لا يعفى ان قد جازجته وحاجه ك
مونه بقى لمونه بل يعنى بقى فدية جازجته من مونه فقط الثالث قوله ويضعف وحون ايتا محي
الاصح انه يعطى وان ضا الى ما ذكر من الضعف والحون لانه اذا اعطى ولده وزوجته من بعده فلا
يعطى هو في حال حياته اول كذا ذكره في العزيز والروضة **وقوله** وقسطه ليد من مال جمع لوانه اي

وقسطه

وقسط الذي مات بعد مضي مدة له فيها مستحق بغير لوانه بطريق الارث حتى لا يسقط
بالاعراض عنه شوامات بعد استكمال المدد المقروبة او في اناها وانما مستحق اذا جمع المال
وان ما يوقل جمعه وتخصيله لم يستحق شيئا وان مات بعد كمال المدد **وقوله** ووضع ديوانه
قديم فريش الاقرب فالاقرب في الاقرب في العرب الاقرب في الاقرب في العرب الاقرب في العرب
اي ويضع ديوانا يثبت فيه اسما المقاتلة ولا يجوز ان يثبت فيه اسم متي ولا يحون ولا استراة ولا
عبد ولا متعبد لا يصلح للعز وكذا لا يبي والامن وانما هم تبع للمقاتل في عياله يعطى لهم وانما تبلى لرجال
المحس كفون المستعبدون للعز ويستحب ان يقدم في الاعطاء في اثبات الاثمة في الديوان وشا
على سائر العرب لقرا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وان يقدم من فريش الاقرب فالاقرب فيقدم
بنى باسمه وبنى المطلب لما ينافى النبي صلى الله عليه وسلم جعلهم في رتبة واجد ثم يقدم بعدهم بنى عبد
شمس ونوفل اخوي باسمهم وهم بنى عبد شمس لانه اخو باسم من ابويه ونوفل اخو من الاب ثم بنى عبد
العزى وبنى عبد الله لانها اسما قصى ويقدم بنى عبد العزى لانهم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
لمكان خديجة رضي الله عنها ثم يقدم بنى زهراء وبنو اخوتهم وعلى هذا ثم يقدم فريش الاقرب فيقدم
الحيلة في الاسلام ثم سائر العرب فاذا شأوى انسان في لونه قدم اسما في استنوا في التيم
فاقدمها اسلاما وبمخرج ثم بعد العرب العجم ومن عرف نسبه منهم وله سابقة في الاسلام قدم
لها والا فالقديم فيهم بالنسب والفصائل ويستحب للامام ان يصف عريضا فيجعل في كل عدد ذراه
عريضا يعزى عليه اجواطهم ويجمع من شى وقوله في الجاوي وقدمه بها الهاشمي والمطلب الى قوله
ونصب لكل جمع عريضا فيه امران احدهما انه لم يذكر الا نصا وموتته بعد فريش وقيل
العرب عندها كذا الاحتجاب وظاهر النص فاما المستحق فيرى تقدمهم ايضا على ما سواهم والنسب
لا على وليه فبان وقال ابن الجوزي ان كلام ما جبه الجاوي موافق للمستحقين وليس كذلك لانه
شوى منهم وبين سائر العرب والمستحقين بعدهم على غير وليه عدنان **الثاني** في انه عطف قوله
ونصب لكل جمع عريضا على قوله ويضع ديوانا يحثهم فاولهم انهم في الحكم سوا ونصب لعريف مندوب
اليه ووجه الديوان لادم لانه لا يستل الى معرفتهم لاديه **وقوله** وفرق من شاور بما فعل بهم
او فيهم اولى مصلحة حزب اي يفرق الامام ان راق المجاهد بين شامى المسته اولها او سطها
او اخرها وهو اول من الفرق في كل استوع او كل شهر لان ذلك قد يشغلهم عن الجهاد ولا حرة
وبه عظم الفى لا نوخذالا في السنة مرة الا ان راي المصلحة في ذلك فاذا قسم عليهم على قدر حاجة
كل ثم فضل شى ردا الفاضل فيهم على قدر حقتهم كما يرد الميراث في ذوي القربى ولل امام
ان يصرف بعض الفاضل اليهم وبعضه في مصالح الحرب كسند الثغور وشراء السلاح والكرام لانه
من مصالحهم **وقوله** وما جعل بالجاف فلمسلم خاطره لادم من صف سلك من استرا وازال صبغته
محاربا من سلاح وزينة ونفقة ومركب وحبسها مما عهدها لا حقيقته وزينته ولا يله
اي المال الذي يحصل بالجاف والخيل وغيره يعنى الغنيمة التي سبق ذكرها سوا احد منهم في حاله
القتال واستولى عليه بعد الهزيمة عن القتال وكانت في اول الاسلام للنبي صلى الله عليه وسلم
وعلى ذلك جعل اعطاه من هاتين لم يشهد الواقعة فاول ما يخرج منها السبل فانه تحتضنه تحقه
فلا يخمس وشحقه مسلم خاطره بنفسه في قتل كافرا لانه كونه محاربا سوا كان حقيقا او
مديرا لان المديري في حالة الحرب كالمقبل في الحرب كروفر فاما قاتل المديري بعد هزيمة الكفار
فلا يستحق سلبه وكذلك لا يستحقه من لم يضر نفسه كالمراي من صف الى طرف ولا يستحق

بكفاية شرع تقتل او ستر او اذالة منعت بان اعاده او قطع رجله او يديه او يدا ورجلاه
انتهى ضربا بطعن سوا كان الكافر المقاتل عبدا او حرا او مملوكا او امرأة وكذا للمقاتل المسلم
فان كان المقاتل ذميا لم يتحقق السلب وان قاتل باذن الامام ولما السلب هو كل ما مع المقاتل
من ثياب يديه وخف وجوخ وما عليه من السلاح الجرب وكذا ما عليه من الزينة كالطوق والسوار وما
يقع من المراكيب وما عليه من البعير كالسرج والحمال والزينة وكذا الرقائل والجلود وهو مستكره
لانه يبعد له وكذا الخيصة التي تحجب وجهه فان كان معه خيل مستحق واجبة فقط وهذا قال
وحبيبه مامعه واما الحقيقة المشدود على قرينه وما فيها من القاش والخواج فلا حق له فيها كالمخلف
عنه في منزله ولا حق له في رقبته من اسير ولا يذبحه ان اسير او فوجي لان ذلك ليس من السلب وقوله
في الجاوي وما جعل بالجاف خيل الى اخره فيه امور **قوله** بالجاف خيل لا يشترط الا بالجاف الخيل
بل لو اخذته الرجل له كفى الشاق قوله ان لا تمنعه مقابل فقيام جرب ليس لاقبال شرط فقد بينا
ان المذبذب في حاله كونه بجاريا كالمقتل الثالث **قوله** لا غافل اذ اذ به النابير والتارك لوجوه المقتل
على غيره من كل او عمل اما اذا غفل عن قائله لا شغل له بغيره من المقاتلة او غفل عن جانب وانه منه
وقتل فانه يتحقق سلبه الرابع **قوله** مامعه من ثوب وسلاح وحبيبه مقتضاه انه يأخذ حبيبه
وان تعددت كما يأخذ الثوب وان تعددت وليست كذلك لانه لا يشترط ان يكون مامعه كالمسألة
وحبيبه امامه لا يشترط ان يكون مامعه بل يشترط ان يكون مستوية اليه سواء كانت امامه
او هو امامها **قوله** ثم قسم ولوعقار الحسن لاهله والباقي من حصر الجرب ولو استبرأ عاد وكذا فراسه
لا من جرح قبله وان سرق وتخير الى فيه قربة او مات فزنته لا هو اي ثم يقيم ما جعل من الغنمة
بعد اخراج السلب فحسب كالجمل في الباقي بعد اخراج السلب والحسن منه لمن شهد الواقعة
منه القتال سواء قاتل ام لا الجديد ان الغنمة لمن شهد الواقعة وسواء كانت الغنمة عقارا
او منقولا فانه يقيم لاطلاق الشبه وشبه قسمتها في ان الجرب كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم
جرح بعد انقضاء القتال وحيات المال يستحق شيئا وكذا قبل حيازته على الاصح والاستبرأ للعباد
الى المسلمين اذا شهد الجرب استحق سوا اسر من هذا الجيش ومن غيرهم وسواء قاتل ام لا وكذلك اذا
اسلم كافرا وخرج الى المسلمين وشهد الواقعة يعطى وان لم يقاتل لانه قد باع لاهله كالمسألة
الواقعة فيبيع جزئها وانما يستحق هذا مما جعل بعد حصره واما ما اجرز قبله فلا حق له فيه
ثم من استحق شهود الواقعة فرض في اننا القتال او خرج استحق ان ربحي شفاعه وكذا ان لم يرح
على المذهب وان خطر وانهم نظرت فان قتلان يجرى للقتال شاركا الجيش وكذا اذا تخير الى
قربة قربة فينتاز كم حتى فيما جازوه بعد فان يرب ثم ادعى انه تخير الى فيه فقد قيل انه يصدق
بيمينه والا رجح انه لا يصدق الا ان عاد قبل انقضاء القتال فينتاز كما جاز الجيش بعد وان
جرح الواقعة فان قرينه لم يتحقق حتى قرينه وان كان هو المبيت سقط حقه على المذهب فيها
والفرق ان الفرش تابع وقوله في الجاوي ثم الجيش كما مر الى قوله والسكا فان اسلم فيه
امرا **قوله** اول قوله ثم الجيش كما مر لو قال لمن كان اولى لان الجيش في التي لا يجوز عنده ان يكون
من العقار بل من غنمه بعد ان يوقف كما ذكر وهذا يقسم عقارا فذو القربى يأخذون منهم
عقارا والباقي الى نظر الامام **قوله** في قوله والباقي بالعقار لشاهد الجرب يوم ان الباقي مع
العقار كله لشاهد الجرب ولا يرد ذلك وانما اريد الباقي مع عقار الباقي الثالث **قوله** ولا يستر
العباد والكافرا اذا اسلم عطفه على قوله لشاهد الجرب فافترق انه يستمر لهما وان لم يشهد الجرب

قوله

وليس

وليس كذلك بل لا بد من شهودها **قوله** اربع اطلاقه في الاستبرأ للعباد او الكافرا اذا اسلم
انه يستمر له من مال الغنمة مطلقا وليس كذلك بل فما اخبر بعد حصره كما ذكر في العسر
والرخصة **قوله** ولا اخبر عيني واجر وحقه الا ان قاتلوا وطردوا ذلك **قوله** اي اذا اشترى
الامام او احد العرة رجلا خياطة او لسانه الدواب او غير ذلك فحضر القتال وادعى انه حضر
للقاتل فخطرت فان كان مستأجرا على عمل في الدمة فصدق واعطى لانه يمكن ان يستأجر من
عنه وان استأجر عنه لذلك يصدق انه حضر للقتال نعم ان قال استحق وعلم انه حضر له اعلم
ان الزاوي قال في الاجاز ان كان العمل في الدمة بغير تعيين مدة اعطى قطعا وان تعلقت مدة
معيه بان استأجره شيئا فالأظهر انه ان قال استمر له والا فلا قال في المهمات لا بد في المشتبه من
شرط اخر وهو ان يكون الاجاز على العين لان العمل اذا كان دينا في دمه صح ان يقيم فيه عين
يقول صاحب المهمات لا بد في المشتبه من شرط اخر فيه امران اما الاول ان الزاوي فرض المشتبه فيما
اذا كانت العمل في الدمة فكيف يتصور ان يرب في الاجاز على العمل في الدمة شرط اخر وهو ان يكون
الاجاز على العين **قوله** في انه اذا كانت الاجاز على العين فسواء قدرت بالمدة او بالعمل فالعمل مستحق
عقيل لعقوله يجوز تاجيله فلا يحتاج الى شرط الاول وهو تعيين المدة والذي قاله الزاوي ان
الاجاز على العمل في الدمة اذا تعلقت مدة معيها لا يعطى قطعا الا ان قاتل اعراض صاحب
المهمات عليه صح لان العمل اذا كان في دمه صح ان يقيم فيه غيره وان كانت المدة معيها فالعقيل
باجاز العين كعاد وقد اهل هذا القيد في الجاوي واعلم ان التاجر والمخترق كالجراح
والجياط ومن يكتسب في الجيش لا يصدق ان يبيع الفضة والقتال حتى يقاتلوا فيعلم الصبر جوا
لذلك فيعطلون واما الجرح وهو الذي يكثر الا زاجف بقوى العدو وشدة الحر وما في معناه
ما يشبهه الجيش ويصعب فهمه فانه لا يعطى شيئا بل يحيط برب من الجيش **قوله** والجيش الغاري
وسراية شركه اي اذا دخل الامام او نائبه دار الجرب ونعت سرية من الجيش فغنت شاركتها
الجيش وشاركته وكذلك اذا بيعت سرايا كل من شاركتها لآخر وشاركت الجيش لان الجيش كالحام
لهو شرط الغزالي ان يكون الجيش بالقرب من السرية بحيث لا يفر منه مدد وعونه ان اجازوا قال
الزاوي ولم يفر من كثره لذلك بل اكتفوا باجتماعهم في دار الجرب واما اذا بيعت الامام سرايا من
بلاد الاسلام فكل سرية مستقلة بنفسها ولا يشاركتها الجيش لمقيمون وقوله في الجاوي
وشاركت في غنمة السرية جيش الامام المترصد بالقرب للمضيق فيه امرا **قوله** انه اذا كان
الجيش يشاركت السرية فيما غنت ولم يذكر ان السرية يشاركتها فيما غنت الشاوي انه لم يذكر اذا بيعت
الامام من الجيش سرايا ان كل منهما يشاركت الا حري والجيش ولا بد من ذلك **قوله** في انه اشترط
ان يكون الجيش قريبا مترصدا للمضيق وقد بينا ان ذلك غير مشروط عند اكثرين **قوله** لرجل
سهم وذي فرس لا ترضى وان غلبا من حصر ثلثه وباجتهاد ربح الامام لغير فرس ولذي ذن له
ولم يشترط جرحه ومضى وامرأة اقل من سهم اي اذا قسمت الغنمة اعطى لرجل سهم واحد لا
يقصر منه ان زاد على كفايته ولا يراى عليه ان تقص ويقتل عليه الفارس سهمين للفرس يعطى
ثلثه سهم سواء كان الفرس عربيا او عجميا وهو البغوث او الجحشا وهو العربي من العجمية او مفرقا
وهو عكسه لعموم قوله صلى الله عليه وسلم الجمل معقود في فوائده الجيش الى يوم القيمة الاخر المعص
وسواء كان الفرس ملكا للفارس او عارية او اجارة او غصبا وهذا اذا لم يشهد ما كره الواقعة اما
اذا شهد فافترق له لان من شهد اعطى للفرس وان لم يقاتل عليه كما في الرخصة ولا يستمر للفرس

الزواج وهو الشد بد الهزال والجحف وكذا الكثرة والهمز والضمير والياء
الفرس من الغيل والبغير والبغل والحماز فيشهر لرايتها وريحها لانها لا تنفع للمكر والفرس
الحجاز دون البغل والبغل دون الغيل ولا يبلغ به سهم الفرس ويرى للعبه والحي والماراة
وكذا الذي اذا خرج باذن الامام والا فلا وهذا اذا لم يستاجر فان استوجرت يستحق غير هاه
ولا يبلغ بالرفع سهم الزاجل وان كان فارسا ولكن زاد في الرضخ على مثله الزاجل وهذا الرضخ
للجميع باختيار الامام وقوله في الجاوي وللعبه والحي والماراة والذي اذا اذن له الامام سهم
ناقض بقدر الامام والراكب فرس ملك وغيره لا يحف ثلثه سهم ولغيره واخذ فيه استعراجا
قوله والذي ان اذن ليس على اطلاقه بل ذلك اذا لم يستاجر ولا فلا يستحق الا اجره **الثاني**
قوله ملك وغيره دخل فيه المقتضون وهذا اذا لم يشهد ملكه الواقعة اما اذا شهد صاحبه الواقعة
فالسهم له كما سبق بيانه **الثالث** قوله لا يحف ليش كل اعف يمنع وانما يمنع الزاخر من العف
السرايع قوله ولغيره واخذ ازاد بغيره الزاخر والراكب الفيل والبغل ونحوه ولم يبين انه يرضخ
لهذه الركاب والاضح ان الرضخ مستحق لا مستحب **وقوله** ويشترط لخاصة اجزا من جاضل المضاح وكذا ما
يجعل ان قدر بخره اي باختياره بشرط الامام انما يشترط الى النقل وي زيادة بشرطها الامام
او نايه لما ركب في نكابة العبد او في مقلية المسلمين خطرا حيث تدعو الحاجة اليه
كان الخطر واجبا او جماعة فيجعل الامام باختياره على قدر خطره الجعل ويجل النقل للمضاح
فان شرطه من مالها المبدع فلا بد من تقديره كسائر الاعواض وان كان من سهم المضاح
الذي يحصل من الغنمة فلو كان بخره فمقتول ربع ما يحصل من سهم المضاح او نصفه او خمسة على
ما ترى الامام وقد اطلق في الجاوي كونه من مال المضاح المبدع او الماخوذ بعبد ولم يبين ان الاثر
يقدر وان التقدير فيما يتبعه بالخزيرة **وقوله** وقسمت كلاب عبدا والاخره اي اذا كان
في الغنمة كلاب يسمع بها للصيد والزرع ونحوه فاحذر بعضهم ولم يبيح تركه وان نزع
فيها وكانت بعد دهم اقتسموا عبدا وان لم يكن بعد دهم اجزا بعضهم بالقرعة **وقوله**
باب الزكوة للفقير من عدم ما يشد مستداما من مال وقرب وزوج وكس
لغرض ومانع تفقده والمساكين من وجده ولم يكفه فيغن كل ومتدقالات في تلف وولد بلا عيب
اعلم ان المراد من هذا الباب بيان مضاف الزكوة قال الله تعالى اما الصدقات للفقراء
والمساكين الآية فهم اثنان الاول الفقراء فكل من لا يجد ما يشد مستداما من حاجته
فهو فقير فمن كان يحتاج عيش وله درهمان او ثلثه فهو فقير لا يحتاج مستداما
ولا يقع موقعه وكذا لو ملك دارا يسكنها وثوبا يتجمل به وعبد يخدمه لا يزول به عنه اسم الفقير
قال الزاوي ويمكن ان يقال المال المستغرق بالدين كالمعبدوم وفي فتاوي البغوي انه
يعطى حتى يرضه في الدين ويعطى من ماله بغيره او دين موجه حتى يصل الى ماله ويجرد به واذا
كان الفقير قرب ثلثه نفقته او كان لها زوج غني فلا حق لها في سهم الفقراء من الزكوة
ولا من الموقوف عليهم ولا الموقوف لهم به وان نشرت المرأة لم تعط على الصحيح لانه قاذرة على
الرجوع الا اذا كان مشورا بالستر فافاضا تعطى ما يوصلها بعيد ذلك الطاعة ومن فقير على
الكفاية بالكتب وكان لا يزوي به يعطى الا اذا كان يشغله عن التفقه في العلوم الشرعية
فانه يعطى ليتفرغ لذلك لانه من الفروض وان شغله عن التفتل بالعلوم والقيام بعباد
بل يشد والاكنتساب افضل من التحل للعبادة انك لا تعلم السوال ولا يرفع عنه اسم الفقير

هذا هو الفقير المستديم
وهو الذي لا يجد ما يشد مستداما
من حاجته ولا يقع موقعه
وكذا لو ملك دارا يسكنها
وثوبا يتجمل به وعبد يخدمه
لا يزول به عنه اسم الفقير
قال الزاوي ويمكن ان يقال
المال المستغرق بالدين
كالمعبدوم وفي فتاوي البغوي
انه يعطى حتى يرضه في الدين
يعطى من ماله بغيره او دين
موجه حتى يصل الى ماله
يجرد به واذا كان الفقير
قرب ثلثه نفقته او كان لها
زوج غني فلا حق لها في
سهم الفقراء من الزكوة ولا
من الموقوف عليهم ولا
الموقوف لهم به وان نشرت
المرأة لم تعط على الصحيح
لانه قاذرة على الرجوع
الا اذا كان مشورا بالستر
فافاضا تعطى ما يوصلها
بعيد ذلك الطاعة ومن فقير
على الكفاية بالكتب وكان
لا يزوي به يعطى الا اذا
كان يشغله عن التفقه في
العلوم الشرعية فانه يعطى
ليتفرغ لذلك لانه من
الفروض وان شغله عن
التفتل بالعلوم والقيام
بعباد بل يشد والاكنتساب
افضل من التحل للعبادة
انك لا تعلم السوال ولا
يرفع عنه اسم الفقير

قد رتته على كسنتساب لا يليق منصبه **الثاني** في المسكين وهو من يحتاج مستداما من حاجته
مستداما ولكنه لا يكفيه من يحتاج الى عيش ويحب يتبعه او نايه فهو مسكين ولا فرق
بين ان يملك نصيبا او اقل واكثر والمسكين مستداما من الفقير بدليل قوله تعالى
اما المسكين فكانت المسكين وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم احبني مسكينا واسئلك
مع ان كان يعود من الفقر وليس له مال بالحاجة الطعام فقط بل الحق به المشر والمطلب
والمسكين وسائر ما لا بد له منه من غير فقير ولا استرافة يعطى كل من الفقير والمسكين
ما يغنيه في عمره الغالب عن السوال ويختلف ذلك باختلاف الناس فيعطى الزاخر مال
على قدر حاجته يكفيه ربحه عاليا والمجترى يعطى ما يشتري به الالة ويشتري من حرفه
له ولا تجارة ارض يكفيه غلتها ومن ادعى الفقر والمسكين صدق يامين فان عرق له مال
وادعى ثلثه او ارجع على الفقير عيا لا لم يصدق فيهما **وقوله** في الجاوي بقوله
كفاية سنة وحلف بديان انهم فيه امعراجا **وقوله** انما يعطيان بقوله ليس على
الطلاق بل اذا ادعى ذلك ولم يعلم له مال اما اذا كان قد علم له مال فادعى ثلثه لم يقبل
قوله الا بينه ذلك في العرس والروضة **الثاني** في قوله كفاية سنة هذا وجه والاضح ان يعطى
كفاية العز كما قاله العزافيون ونص عليه الشافعي رحمه الله ونقله الشيخ ابو نصر المقيت
عن جمهور الامتياز **الثالث** قوله وحلف بديان انهم لا يبيع في العرس والروضة انه لا يحلف
ثم قال فاذا قلنا يحلف فهل هو مستحب او واجب وجان هذا كما قال ابن الجوزي وجه **وجه**
وقوله والمعامل اجزا مثل كساع فقهه بها اهل المشادات وكانت امامه وقاضى اي والزكوة للمعامل
ايها ومن ثلثه لا متناق والمعامل لا يستحق في الزكوة الا بالاجل حتى لو عكوا ركا هم بانفسهم الى
الامام بطل اسمه وليس له منها الا اجره المثل فان شهاها لم الامام قبل الخرج فذكر ولا استكت
استحقوقا وان كان شتم لهم اكثر من اجره المثل بطلت المشية ثم ما زاد على الاخر رد على الاثر
وما نقص من كل من شتمهم من جسد المعامل الساعي واعوانه وهم الكاتب والقسام والشار
وهو الذي يجع رباب الاموال والعريف وهو المعروف بم واجامس واجافط كل يعطى اجرة
ويشترط في الساعي ان يكون ذكرا جازعا بة فقهها بالزكوة ونقل عن بعضهم جواز كونه امرأة
مع الكراهة وكلامه موافق لمفهوم كلام الجاوي فانه قال اهل المشادات وقد اعترف عليه
بعض المشراج فقال لو قال اهل المشادات ان كان اولي الخرج المرأة ولا حق فيها للامام والقاضي
فالماخر الكيال والقران وعادة الغنم فعلى المالك لاها لتوفية الواجب والتوفية على المالك
وقوله والمولف ما راي الامام وهو ضعيف سلام او شريف يرضى اسلام نظرايه او مشاغل الكافر
وما في زكوة كفاية غنة اقل وصدق الاول اي والمولف من الزكوة ما راي الامام والمولف
اضاف فالاول قوم دخلوا في الاسلام وبنيتهم فيه منيعه فيفوقون بالاعطام من زكوة
سهم المضاح ليشترى اعلى اسلامهم وقد اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم عبيته بن حصن والافرق
بن جابس هذا المعنى **الثاني** في قوله مستسلم مشريف في قومه يتوقع باعطائه اسلام نظرايه فيعطى
ايضا من الزكوة وقد اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم عدي بن جاتم والزبير بن جناد
المعنى الثالث قوم مسلمون يراد بنا ليقهر ان يجاهدوا من يلهمهم من الكفاز او من مانع زكوة
فيعطهم الامام من الزكوة لانهم المضاح ولا من سهمهم تبيل الله وانما يعطون حيث يكون
اعطاؤهم اهلون من بيت جيش ولما الكفاز فلا يتالف منهم احد على الصحيح لان الله تعالى قد اعز

اي الذي يرضى
الاسلام نظرايه
او مشاغل الكافر
وما في زكوة كفاية
غنة اقل وصدق الاول
اي والمولف من الزكوة
ما راي الامام والمولف
اضاف فالاول قوم
دخلوا في الاسلام
وبنيتهم فيه منيعه
فيفوقون بالاعطام
من زكوة سهم المضاح
ليشترى اعلى اسلامهم
وقد اعطى رسول الله
صلى الله عليه وسلم
عبيته بن حصن والافرق
بن جابس هذا المعنى
الثاني في قوله
مستسلم مشريف في
قومه يتوقع باعطائه
اسلام نظرايه فيعطى
ايضا من الزكوة وقد
اعطى رسول الله صلى
الله عليه وسلم عدي
بن جاتم والزبير بن
جناد المعنى الثالث
قوم مسلمون يراد بنا
ليقهر ان يجاهدوا من
يلهمهم من الكفاز او
من مانع زكوة فيعطهم
الامام من الزكوة لانهم
المضاح ولا من سهمهم
تبيل الله وانما يعطون
حيث يكون اعطاؤهم
اهلون من بيت جيش
ولما الكفاز فلا يتالف
منهم احد على الصحيح
لان الله تعالى قد اعز

الامتياز فالصنف الاول من المولود بغير قدا اذا ادعى ضعف استلامه بلا عين ولا نقل
دعوى الشريف الشريف ولا من على الكفارة الكفاية الابنية وقوله في الجاوي بالبيضة
قوله شريف لا يشمل ما بعد من المولود الكفاية وقوله في الجاوي بالبيضة
في قبطي وسيد بانه دينه ولو تصديق ختمه واشاعة كفاية وقبل جلوله وورد ان رفق
او اعتق وممن ان تلفه قبل غرقه اي والركاة للرقا ايضا وهذا هو الصنف الخامس والمواد كل
مكات جميع الكتابه عجز عن تسليم ما عليه فيعطى فدية فيه كما يعطى العارم العاجز عن قضا دينه
قد ردينه فان كان يدين ما بقي دينه لم يعط ولا غير له وليس لسيده ان يصرف مكنونه اليه لمجرد
الفايق اليه وحوز ان يعطى المكاتب مبررا دون سيده لان الاستحقاق له والا حوز ان يعطى في
سيده بانه لا يجوز بيعه بانه مكاتبه يستقطب عنه من الجور بقدر ما صار له من قضيته
غيره بلا اذن ولا يعطى المكاتب والعارم الا ان اثبتا او مبررا في السيد او الخمر او الاستقامة
ويعطى المكاتب شواجل الجور لم لا لانه قد ينفذ الادب عند الجلول فان عجز نفسه ورتق او عجز
نظروا او ادى من غير مال الزكوة فطوت فان كان باقيا لزمه زيه وان كان تالف وجب منه
الا اذا عجز العبد وكذا مال قد تلف قبل غرقه فانه لا يضمنه شوا ان تلفه هو وتلف بافه شوا
وسى صمناه وهو رقيق فالصنف المتعلق بدينه لا يضمنه الا في قبطي على الاصح **وقوله** ولعازم اذ ان اصلاح
وان غنى ونفسه ولو لا فانه لو كان ان اعترى رجل كفا من لا يمشي بعزمه اي والركوة
للعازم ايضا وهو الصنف السادس والمزاد بالعازم الذي اذ ان اجد هذه الاشياء في عزم
لا صلاح ذات البين من حال نفسه ولم يرد ان له فلا يعطى والعازم لا صلاح ذات البين من حاله
بين قبيلتين متشاجرتين وكذا من تحمل قيمة مال من تلف على الاصح فكل هذا يعطى لقضا ما اذ ان
وان كان غنيا بالنقد والعروض واما الذي اذ ان في صلاح نفسه وجواجه فلا يعطى الا اذا
كان معسرا هذا اذا اذ ان لمباح كالنفس في المجلس والماكل والكاح واما من اذ ان المعسرة
فلا يخلو ان يعرف ما اذ ان فيه او يتركها ويصرفه في غير ما قال الامام يعطى وكذا عكسه
وهو من اذ ان لمباح ثم صرفه في معسرة وفيه اجتهال للامام واما من اذ ان المعسرة وصرفه في ما لا يحل
انه ان تاب وغل على الظن صدقة اعطى والا فلا واما يعطى اذا اجل دينه اما اذا كان دين
العازم موجلا فانه لا يعطى على الاصح كالصنفين الذين فانه لا يعطى الا اذا اعترى وكان من ضمنه
معسرا او موثرا لا يرجع عليه من ضمنه بغير اذن فانه يعزم ولا يرجع على الصحيح **وقوله** في
الجاوي فان رفق او اعتق عزمه الى قوله فدينه بها بشا عزمه فيه اسراج **وقوله** فان رفق
اعتق عزمه فيه فتساح فانه لا يعزم الا اذا تلف او غصب اما اذا كان باقيا فانه بحسب
فلو قال من كان انزه المشا في قوله لمباح الاصح انه اذا استدان في معسرة لم يشرط الا
التوبة فاذا تاب اعطى على الاصح **الثالث** انه اذا استدان المعسرة وصرفه في مباح فالاصح
انه يعطى **الرابع** اطلاقه ان الصنف لا يعطى الا اذا اعترى هو والمضمون به ليس على اطلاقه
بل ذلك اذا كان له الرجوع على الموشر واما من ضمنه بغير اذن فانه يعطى لانه ليس له الرجوع
على الاصح **الخامس** انه مستك عن اشتراط الجلول هنا وصرح القنوني في شرحه انه لا يشرط
على الصحيح والذي صححه النووي في الترويه انه يشرط الجلول وكذا القنوني في الجاوي وكذا
الفرق بينه وبين المكاتب حيث لم يشرط فيه الجلول ما هناك من العجز عن تحصيل الحق **وقوله**
ولتسبيل الله غار الطوع ولو غنيا كفايته حتى يعود مع فريش وسلاج ولو عارية اي الزكوة

شهير

لتسبيل الله وهذا هو الصنف السابع والمزاد كل غار مطلق لا يأخذ من الموزق من الفريش واما الموزقة
فلا يعطون من الزكوة بل ان عدم الفريش المثلون ويعطى المطلق مع الفريش لقوله صلى الله عليه وسلم
لا تجل الصدقة لغني الا حنيفة لغار في تسبيل الله او ليعامل على اولعازم او لرجل اشترى اياه
او لرجل له جان مستكين تصدق عليه واهدي المعنى للمستكين ويشترى له الفريش وما يحتاج اليه
من لة الحزب ويملكه ان استج المال وراى الامام ذلك والا اعطاه ذلك بارية تحت المصلحة **وقوله**
في الجاوي يملكه ويعار الفريش والصلاح والتفقه فيه اعمرا جديا انه لم يكره الكسوة ولا
بدنه للغار في كالفقه **الثاني** انه لم يبين مدة التفقه ولا قدره وبي الكفاية التامة
مدة الدواب والاقامة والرجوع وقيل لا يعطى الا ما زاد على مونة الجحر الثالث ما في العارم
من المشاهل لان العارية محضة بالصلاح والعرض دون التفقه وليس هذا من باب الكف
والنشر واعلم ان يملك الفريش والصلاح وعارها ان ينظر الامام فان كان المال كثيرا
اشترى اياه وان كان قليلا اشترى اياه **وقوله** ولا ينظر التسبيل دون شرا مباح كفاية شرفا او
ماله اي والترق لابن التسبيل وهو الصنف الثامن والمزاد به المسافر شوا كان مسافرا او
ازاد انشأ السفر لغرض مباح كالنفاق والزهد وخص المباح ليدخل الواجب والمندوب من
طريق الاولى واما سفره المحضة فلا يعان عليه فاذا لم يكن مع المسافر ما يطرق فان كان معسرا
اعطى كفايته مدة سفره وما ياكله ايا با على الاصح ولا يعطى مدة الاقامة بل يادام له حكم
المسافر ويعطى لمزكوب ان كان شيخا او في مسافة السفر وان كان لعمال ولكنه غاب نظرت
فان كان ماله في طريقه اعطى ما يوصله اليه والا فكل المعسر وقد علم من قوله او الى ماله ان من له
مالا حاضره لا يعطى ويصدق كالفقر من غير ماله **وقوله** في الجاوي ما يملكه المقصد الاصح
انه يعطى كفاية الا بايا **وقوله** ولا يأخذ بوضفين ولا مع رفق او كلفه اي لا يأخذ واحد الزكوة
بوضفين اجتماعيه كالفقر العارم وكما لو لم يذ ان تطوع بالعز لان الله تعالى عطف الاضاف
بعضها على بعض ومقتضى ذلك لا يغيره فكل النووي عن الشيخ نصرا انه اذا اخذ باجدا مرفه
الى العز يروى في سفره قال فلا يدين من عطائه من سهم الفقرا ولا من فيه رفق كالمعسر والمندوب
المكاتب ولا كما في لقوله صلى الله عليه وسلم لم يودع من عطائه هم وورد في فقر ايه **وقوله** وجدة رفق
ثم لم يبق وغيره بل ان كفايته من كل صنف غير محصور وقت وجوبه وبقا منقول لاجلهم
ولو عجزوا ولا يفضل صنفه اي اذا عجز صنف من الاضاف في البلد رد دناهم على الباقيين
وان كان موجودا في بلد اخر على المذهب وعلى الامام ان يعرجوا الاضاف ويستوعبهم ان
استبح المال وكذا يستحب لما اذ اذ فرق بنفسه وامكنه ذلك ويتقط منهم ليعامل اذا فرق المال
كما يستقط اذا جهل ارباب الاموال الزكوة الى الامام ويجوز لما اذ ان يخصص على تلك من كل صنف
وان تقاضى بينهم حتى لو اعطى اجدهم اقل منقول واعطى الباقي اجزاء ولو اعطاهما الصل
عزم ثلثا اقل منقول وقيل الثلث ولا يجوز له الا قضا على تلك من الصنف الا اذا كان الصنف
غير محصور وقت الوجوب فان كان محصورا فبين السهم لهم لا يشار كهم فيه من جحر بعد الوجوب
هكذا عزم به في العز والروضة نقلا عن صاحب التمه ونقل عن صاحب المذهب انه كذلك اذ لم
يجوز النقل وقال النووي الصحيح او الاصح انه يجزئ شيعا باجاد الصنف اذا كانوا محصورين
ولكن نقلا في المسائل المتفرقة ما يقتضيه لا يجب استيعاب المحصورين الا اذا كانوا ثلثه
فاقل وهو مشكل من حيث انه حوز وا اعطى الثالث اقل منقول وهم اذا انحصروا واستحقق وجوب

المكاتب الفقير

علماء واهل

لكل منته جاحته وجاولة في المراتب الجع بين الكلامين بانه لا يختر في الثلثة الا اذا قل الما
وان كثر استوعب المحصورين وهذا لا يرفع الاشكال ولولم يوجد من الصنف الاقل من ثلثة فالأصح
المنصوص كما ذكره النووي في الروضة انه يزعم على من وجد من الصنف اذا بقي استحقاقه وهو
مفهوم من قولنا وزد حصته من فقدته لمن بقي فاما الاضاف فلا يجوز ان يفضل صنف على صنف
بالقسم فهم بالمستوية نعم ما فعل عن حاجة صنف زد الى الباقي كما اذا فقد اهله **وقوله**
ويجزي عمل ونقله لا نقل ما قبله فقد كل عن مستحق موضع مال او مودى عنه فطرق الى
الابعد او الى مسافة قصر في حياض انقل **اي** ويجزي من العاملين عامل واحد اذا بقي بل اذا
استغنى عن الواحد سقط كما بيناه ولا يجزي نقل الزكوة الى مقولها من موضع المال الى موضع
اخر اذا كان في موضع المال مستحقون لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاجد اعلم ان علم من علم
توخذ من غناهم وتزد في فقرهم واعلم ان النقل انما يجزى على المالك اذا اخرجت واما الامام
فانه يحمل اليه الزكوة يفترها حيث شاعل الاصح والبعيد في الفطرة موضع المودى عنه فلا
يؤدى فطرته في غير الموضع الذي هو فيه وقت الوجوب ولو كان في بلد وزوجه وولد في
بلد في بلد فالأصح ان العتق بموضعهم لا موضعه فيستحقها فقرا بلدهم ولا يجزي النقل
الى الابعد وهناك مستحق اقرب فان وحت الزكوة على اهل حياض فيقتلون وهم مستحقون
وبعضهم منقل بعض فما دون مسافة القصر في حكم الجحش فلا يجاوز قصرها عنه هذا
مع الاتصال واما اذا انفصل بعضهم عن بعض بالحل والمترى والمالك لكل اهل موضع
حكمه وهو مفهوم من قوله منقل ولو دخل وقت الوجوب وهم سائرون فستحقها من معهم
من الاضاف وان لم يكن معهم احد نقلوا الى اقرب البلاد اليهم **وقوله** في الجاوي وشهر
المفقود ولو في بلد الباقي الى قوله ثم ينقل الى اقرب بلد عند الوجوب فيه امر اجاب
قوله وتكمل لمفقود لو قال وجحة المفقود كان اعم ليدخل معاربا بالسهم ان باب اجزائها
فان الاصح انه اذا انفصل الصنف عن ثلثة زد حصته من فقدته على من وجد من الثلثة **الثاني** قوله ولو
بلد متوايه ولو في البلد فان تكبر يفسد به المعنى لانه يقتضي اشتراط وجود الصنف في كل بلد
الثالث ان قوله ولو لا حاجة اليه فلو قال وشهر لمفقود في البلد الباقي كفي **الرابع** قوله وان
الاكتفاء باصل وثلثة من كل صنف ليس لاكتفاء بالثلثة حائرا على الاطلاق بل ذلك لما كان خاصا واما
الامام فعليه ان يستوعب الجميع اذا امكن كما مر انه لا يجوز للمالك ايضا مطلقا بل ذلك لا يمكن في
البلد صنف محصور فان كان يبيع السهم له وقد بينا ما في المسئلة من الاضطراب **السادس** قوله في
في اجاد الصنف ليس على الطلاق بل ذلك اذا كان المفروق هو المالك واما اذا قسم الامام والحايات
منشأ وية فحق عليه التفصيل كاجرم به الزايف في الجزر ونقله في العز عن السمة قال النووي
في الروضة وهو قوي في الدليل لكنه خلا ومقتضى اطلاق الجمهور **الثاني** قوله فان نقل من
موضع المالك في الفطر الاصح ان المعتبر موضع المودى عنه لا موضع المودى الذي سماه في الجاوي والمالك
الثاني قوله لا ان عدم موايه بل متوايه في البلد لا يشترط وجوده في كل بلد **الثاني** قوله ينقل
الى اقرب بلد عند الوجوب مقتضاها انه اذا وجد الاضاف بعد الوجوب في بلد اقرب من الاقرب
الوجوب لم ينقل اليه وليس ذلك على طلاق بل ذلك اذا كان الموجودون محصورين فان لم يكونوا
محصورين فاعتبار الاقرب بوقت القسمة لا وقت الوجوب كما يشعرون كلام الاجاب والنقل
في العز والروضة **وقوله** وجاز نقله في كفارة وموتيه **اي** يجوز نقل هذه المذكورات الى
الاطلاع لا عند اليها كما امتد الى الزكوة **وقوله** ويتم نعمه صدقة صدقة وفي بعضا **اي** في
مسير الصدقة من غير ما يوسم بحيث استران النبي صلى الله عليه وسلم بعد الله بن ابي طلحة

قوامته في يد الميسر منهم ابل الصدقة وان يكون كتابيه في نعم الصدقة صدقة وهو اول ما قال
بصحة اجتهاد الامم الكثر ويحتمل في شعاره وجريه **وقوله** وتطوعها سزا وترمضان
والى قرب وجازا **اي** ويستحب ان يترصد صدقة التطوع لقوله تعالى ان تبه والصدقات فتجا
اي الآية واما رمضان فانه صلى الله عليه وسلم كان اجود ما يكون في رمضان واما تخصيص
الحار والقرب فانه صلى الله عليه وسلم جث على ذلك فيها **وقوله** ولا يتصدق بالحاجة **اي** لفقته
عيله ودينه ونفقه اما حاجته لفقته عياله ولقضا دينه لا يفعل على الظن حصول ما يقتضيه من
غيره فانه لا يحصل الصدقة به واما ما حاجته لنفسه فلا يجزى لكن ان كان ممن صير على الاضافة
هو مسمى في حقه ولا مقدور والله اعلم **وقوله** **باب** حقه عليه السلام
بوجوب خي واجبة وتزويج وتواك وتخير نسا وطلاق كاهية ومناورة وازالة مسكر ومضائق عدو
كثير وقضا دين من معسر وجرمة صدقة وعلى قريته ومواليها واجبا وترغ لا صدقة قبل قتال
وحاجة عين وبذل جزا ونكاح كتابية وامه واباجة وقضا وصلى نعم وحشر جنم والدم بوجوب
اجابة منقل ونزول غير من رجة وطعام وتصفير بارته وجرمة متكويته ونزاه من وزاجح
وباستد ورفغ صوت عليه وان حكم ومشهد ويقال له ولد ونفقه ونحوها ويرزق نفسه بغير جحش
ومهر وولي وشهود وهبة منها وفي اجرام ومن شالاذي **اي** اعلم انه جرت عادة الاجاب بذكر خايف
البن صلى الله عليه وسلم منها لانها في الشكاج اكثر من غيره وخصايته اربعة انواع **احد** ما خض
به من الواجبات والشر في احكامه بان توابا لقرمز اكثر من سبعين ضعفا قسم صلاة الفجر زوي
الله صلى الله عليه وسلم قال كنت على ركعتي الضحى وما لي من ثلثة **ومنها** الاضحية والوتر والتسواك قال
صلى الله عليه وسلم كنت على ثلثة كنت عليكم التسواك والوتر والاضحية **ومنها** ما خير نسا بين مفارقتها
والصبر معه قال الله تعالى يا ايها النبي قل لا راجلا ان كنتم الاية وذلك لانه عليه السلام اختار
لنفسه الفقر فكان ان يكره من على الصبر عليه **ومنها** وجوب مقارفة من كرهته فلو اتفق كراهية
واحد منهن ولو قد اعاد الله من ذلك لزمه مفارقتها وقد تزوج صلى الله عليه وسلم امرأة دان حال
فلقت ان يقول له اعوذ بالله منك وقيل لها انه يحبه فقالت فقالت لقد استعدت معاذ الحق بك
ومنها مشاورة العقل قال الله تعالى وشاورهم في الامر **ومنها** ازالة المنكر وان خاف بخلافه فانه لا
يلزمه الا اذا امن ولا انكر بقلبه **ومنها** ان كان حجب عليه مضائق العدو وان تضاعفوا اضعا
مضاعفة بخلافه وغيره فانه يجوز ان يفر اذا زاد العدو وعلى الضعف ومنها قضاء دين من مات من المثل
معتر القوله صلى الله عليه وسلم من خلف لا او جفا فلورثته ومن خلف كلا او دين فكله الى ودينه على
النوع الثاني ما اخفق به من الجحش في الصدقة مطلقا الواجبه والتطوع جازمت عليه ضيانه
لنفسه الشريف لانها تنبي عن ذلك لاخذ وعزل لما خذ منه وايد به الى الذي يؤخذ على تسيل
القهر والغلبة المنبي عن عز الاخذ دون الماخوذ منه واما بنواشم وبنوا مطلق فكلهم صدقة التطوع
لا الصدقات الواجبه من الزكوة والفطر والكفارة والدليل على جلا صدقة التطوع لهم ما روى
جعفر بن محمد عن ابيه انه كان يشرب من شفايات بين مكة والمدينة فجعل في ذلك فقال لا تخرم علينا الصد
المفروضة وقد بينا في الفاي حكم الهاشمي والمطلي واجدوا اليها الاشارة في قوله ودينه **ومنها** انه كان
اذا سركتم لم يجز له نزعها حتى يتناول قال صلى الله عليه وسلم لا يبيع النبي اذ ليس كسنة ان يبرعها حتى
يتناول **ومنها** خيانة الاعين وي الايمان الى مباح من مزب او قتل على خلافه من خيانة الاعين
لشبهه بالخيانة لانه يخفى ولا يجزى ذلك على غير الا في محصور **ومنها** الاعطاء طلبا للمكافاة قال الله

٢٥

تعالى ولا عن مستكتر اي لا يقبض مستكتر اي طالبا للذكر في الطبع في العوض ومنها نكاح
الكتانية لان روجانه في الدينار ووجانه في الاخوة وهو الكريم على الله ان يصح ما في حرمه كافتق
ومنها نكاح الامة لانه محرم لا يحاط بالعت وامامك اليقين في حلال له النوع الثالث
ما اختص به من الخفيات والمباحات منها ما باجاجة الوصال لانه صلى الله عليه وسلم من عن
الوصال فقبل ما ذكرنا قلنا اننا لست مثلكم في اطعم واستقي ومنها انه كان يباح له ان
يضطبي من المعتم ما شاء وقبلا صطفى من بعض المغاير من قبله بنت حبي فاعتقها ومنها انه اذ ابعده
حضر الجمن لما جرت عليه الصدقة لما بيناه قبل النوع الرابع ما خفي به من الاكرام والكرامة
وذلك انه احب الله اجابته على المصلي ولا يتقبل صلاته باجابه فقد عاتب صلى الله عليه وسلم ابا
سعيد بن الجعي لما نزل اجابته وهو يصلي وقال له ما منعك ان تجيبني وقد سمعت قوله تعالى يا ايها
الذين امنوا استجبوا لله وللرسول ومنها انه تعالى وجب على من رغب صلى الله عليه وسلم في
زوجاته ان يترنمها ويطلعها لله صلى الله عليه وسلم كقصة زيد وكان السرب ذلك الامانة لان
زيد ولو رسوله صلى الله عليه وسلم بالمنع من الايمان المخالف للاظهار قال الله تعالى وخفي في
نفسك ما الله متبديه وتخشي الناس والله اخوان تختار ولدك وجب على من احتج النبي صلى الله
عليه وسلم الى طعامه ان يوشع ويصون بحجة بهجته ومنها انه جعل ان يصدق بدهور
عليه نواها الى يوم القيمة لا ينقل الملك فيه الى احد ومنها انه تعالى حرم منكوحته صلى الله
عليه وسلم على غيره من بعده تعظيما وتشريفا له صلى الله عليه وسلم ومنها انه حرم نكاحه
من وزا الجحش قال الله تعالى ان الذين ينادونكم من وراء الحجرات اكثرهم لا يعقلون
ومنها انه حرم نكاحه باسمه فلا يقال يا محمد يا احمد بل يا رسول الله يا خير خلق الله ومنها
ان لا يجعل لاحد ان يرفع منته على منته صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا
لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي ومنها انه كان يجوز له ان يحكم ويشهد لنفسه ولوليه
لانه غير متهم وان يقبل شهادة من شهد له باجماع وان لم يبق في قصة ذي الشهادتين وحود
ان يحل نفسه بخلاف غيره من الامة فانه لا يجوز لهم ان يجزوا الا الجوابل الصدقة كما سبق في
اجبا الموات ومنها انه كان يجوز له ان يزوجه نفسه من شاة من غير حصر
بازرع ولا تنوع وقد منح حكم الآية في قوله تعالى لا يجعل لك النساء من بعد ويتزوج من شاة
مهر وبلاوي ولا شهود لانه اولي بالمؤمنين من انفسهم ولفظ الهبة فاذا وهبت له امرأة نفسها
فقال قبلت كان نكاحا فيستخرط لفظ النكاح من جهة على الصحيح ونعقد نكاحه وهو
محرم بالحج او الجزع وزوجه من شاة ويولى الطرفين من غير اذنها واذن الولي لانه
اولي بالمؤمنين من انفسهم وفيما تضمنه هذا الباب من الجاوي امورا جديدا ان قوله
الاخي يوم انه اذا صلاة الاخي واليحيى ولم يرد الا الاخي جميعا وحيى لغة فيها الشافعي
قوله النبي صلى الله عليه وسلم لا يزوج الاخي واليحيى ان وجوب النكاح في حقه صلى الله عليه وسلم وحكي
عن علي الشافعي الثالث اقتضاه على الزكوة في التجرد على بي ياشم وبني المطلب والكفارة كالزكوة
الرابع قوله ومداخلته الذي نقله النووي في الزومنه ترجيح المنع مطلقا وقال في الرابع
انه طال برضا الشافعي واشبهه بظاهر القرآن الخامس من قوله ويك بالهبة ليس على طلاقه
ذلك من جهة فقط واما من جهة عليه السلام فالامتناع ان لا يزوج النكاح كما صح في الزومنه
وقوله فضل يدب لقادر نافع او ترك البقي نكاح ويكر ولو نسيب تبعية اولي

اي مستحيل النكاح لمن وجب اجنبية وقد عليه اذا كان تابعا اليه لمحض دينه وهو
افضل له من التحل للعبادة وان كان قادرا غير تابق نظرت فان اشتعل العادة في
افضل والا فالتكاح له اولي كالا يقتضي به البطالة الى الفواحش وان كان عاجزا غير تابق
كعب له وان كان عاجزا تابعا فلا ولي ان يكرهه بغيره بالصوم وان لم يكرهه بالصوم تروح
ولا يكرهه بالكافر ويكرهه ونكاح البكر افضل والولود افضل من غيرهم واذا حدثت زوجا
الودود والولود في قوله بكر ولود وبان اجدها ان تعرف ذلك من غيرها والثاق والمراة
السكر الباطنة لان البكر الباطنة في الودود والولود والبكر الباطنة في قوله صلى الله عليه وسلم
في الحديث ان البكر انما تنقار حاما قال الجوهري في الصحاح تنققت المرأة اذا كثرت ولدها في
تائق واما كونه وودود فلا حفي وذات النسب والا فكل الزكي افضل للنبي عن حصة الدمس وهي
المراة الجسنا في منبت النسب ويستبان لا يكون ذات قرابة قريبة كمتا لعم لان الولد حلق
ماوي بحيف الضعيف لشوقه والبعية تشمل الاجنبية وتعين القرابة لصحة الثابتة اولى
وقوله وخطة له وخطة ونظره يعوق قبل تراص ولو تعفلا ولا استوصف كفي اي وندب
لنكاح بكر مع نظر وجهها وخفيها فيستبان اذا كان يترنم امراته ان ينظر الى وجهها وكيفية
الوجه فانظر اليها فانه اخر كان نوكم بينكما وما في هذا النظر وان خاف الفتنة فينظر
اليها قبل الخطبة خوفا من ان يرى ما لا يحب فيتركها فتاذي ويستبان ينظر الى يدها لا يراها
منه ما يحب منها وان يكون نظرا قبل ان يقبل الخطبة فان لم يتفق نظر بعد امراته فاعلمها
وتضمن له عضوا وعضوا وهي تستوصف ايضا ويستحيل النكاح ايضا مع خطبة بخطها قبل
النكاح للحديث كل كلام لا يبدأ فيه بغير الله فهو حرام ومجمل ذلك الخطبة الاجنبى والروح او
الولي وليقل الله بغيره ويستعيبه ويعود بالله من شروها نفسنا وميتات افعالنا من هدي
الله فلا مضل له ومن يضلل فلا يدي له واشهد ان لا اله الا الله وجب لا شريك له وان لم يعد
ووجه صلى الله عليه وعلى اله وصحبه يا ايها الذين امنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانه
مسلمون اتقوا الله الذي تسالون به ولا حرام ان الله كان عليكم رقيبا يا ايها الذين امنوا
اتقوا الله وقولوا قولا مستديرا يعطي لكم اعداكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد
فاز فوزا عظيما ويستحيل ان يقدم خطبة قبل الخطبة فيجوز الله ويصلي على نية صلى الله عليه وسلم
ويؤتي بقوى الله ثم يقول حينئذ خا طبا خير منكم وخطبة الولي كذلك يقول يستبشر عودك
وما اشبه ذلك **وقوله** وحرم فطر وتماش بين ذكر والشي ولو في مبان كقصة لا حاجة وشدة الفح
ولا يغزو رجل استماع ولا قلا يكره ولا تنظر مستوح وعبداء ومجرم ما وراستق وركبة وكحرم
ماتوا ولما مسد ومزايق كماله وجاه نظر امرته لا مشهور او خوف واجتنب بطلان اهل
جرت المباداة بدكر محرم النظر الى المرأة والى شي من اجزائها وكذلك حرم على المرأة النظر الى الرجل
والى شي من اجزائه على الاصح الذي اشار النووي الى تفصيحه في الزومنه وحزم تفصيحه في الرابع
واعترض في الماهات على الزايفي في تفصيحه ان نظرا الرجل الى الرجل واما تفصيحه في الرابع

ومنها نكاح الامة لانه محرم لا يحاط بالعت وامامك اليقين في حلال له النوع الثالث ما اختص به من الخفيات والمباحات منها ما باجاجة الوصال لانه صلى الله عليه وسلم من عن الوصال فقبل ما ذكرنا قلنا اننا لست مثلكم في اطعم واستقي ومنها انه كان يباح له ان يضطبي من المعتم ما شاء وقبلا صطفى من بعض المغاير من قبله بنت حبي فاعتقها ومنها انه اذ ابعده حضر الجمن لما جرت عليه الصدقة لما بيناه قبل النوع الرابع ما خفي به من الاكرام والكرامة وذلك انه احب الله اجابته على المصلي ولا يتقبل صلاته باجابه فقد عاتب صلى الله عليه وسلم ابا سعيد بن الجعي لما نزل اجابته وهو يصلي وقال له ما منعك ان تجيبني وقد سمعت قوله تعالى يا ايها الذين امنوا استجبوا لله وللرسول ومنها انه تعالى وجب على من رغب صلى الله عليه وسلم في زوجاته ان يترنمها ويطلعها لله صلى الله عليه وسلم كقصة زيد وكان السرب ذلك الامانة لان زيد ولو رسوله صلى الله عليه وسلم بالمنع من الايمان المخالف للاظهار قال الله تعالى وخفي في نفسك ما الله متبديه وتخشي الناس والله اخوان تختار ولدك وجب على من احتج النبي صلى الله عليه وسلم الى طعامه ان يوشع ويصون بحجة بهجته ومنها انه جعل ان يصدق بدهور عليه نواها الى يوم القيمة لا ينقل الملك فيه الى احد ومنها انه تعالى حرم منكوحته صلى الله عليه وسلم على غيره من بعده تعظيما وتشريفا له صلى الله عليه وسلم ومنها انه حرم نكاحه من وزا الجحش قال الله تعالى ان الذين ينادونكم من وراء الحجرات اكثرهم لا يعقلون ومنها انه حرم نكاحه باسمه فلا يقال يا محمد يا احمد بل يا رسول الله يا خير خلق الله ومنها ان لا يجعل لاحد ان يرفع منته على منته صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي ومنها انه كان يجوز له ان يحكم ويشهد لنفسه ولوليه لانه غير متهم وان يقبل شهادة من شهد له باجماع وان لم يبق في قصة ذي الشهادتين وحود ان يحل نفسه بخلاف غيره من الامة فانه لا يجوز لهم ان يجزوا الا الجوابل الصدقة كما سبق في اجبا الموات ومنها انه كان يجوز له ان يزوجه نفسه من شاة من غير حصر بازرع ولا تنوع وقد منح حكم الآية في قوله تعالى لا يجعل لك النساء من بعد ويتزوج من شاة مهر وبلاوي ولا شهود لانه اولي بالمؤمنين من انفسهم ولفظ الهبة فاذا وهبت له امرأة نفسها فقال قبلت كان نكاحا فيستخرط لفظ النكاح من جهة على الصحيح ونعقد نكاحه وهو محرم بالحج او الجزع وزوجه من شاة ويولى الطرفين من غير اذنها واذن الولي لانه اولي بالمؤمنين من انفسهم وفيما تضمنه هذا الباب من الجاوي امورا جديدا ان قوله الاخي يوم انه اذا صلاة الاخي واليحيى ولم يرد الا الاخي جميعا وحيى لغة فيها الشافعي قوله النبي صلى الله عليه وسلم لا يزوج الاخي واليحيى ان وجوب النكاح في حقه صلى الله عليه وسلم وحكي عن علي الشافعي الثالث اقتضاه على الزكوة في التجرد على بي ياشم وبني المطلب والكفارة كالزكوة الرابع قوله ومداخلته الذي نقله النووي في الزومنه ترجيح المنع مطلقا وقال في الرابع انه طال برضا الشافعي واشبهه بظاهر القرآن الخامس من قوله ويك بالهبة ليس على طلاقه ذلك من جهة فقط واما من جهة عليه السلام فالامتناع ان لا يزوج النكاح كما صح في الزومنه

في كتاب الصلح في مثل الشجر وقول ان المرأة يحرم عليها النظر الى شعر الرجل انتهى فحرم
قوله وان ابن كل نظر جزء من الاجزاء وان ابن كقلامه طفر به الا عند من يقول بجوان النظر الى كفا ولا يحرم
الذي حرمه بتجسسها في المنهاج ان نظرها اليه كنظر اليها بقوله صلى الله عليه وسلم افعيا وان
انما ليس بضرانه وبه قطع ما جلد بهدب وغيره ويستثنى من ذلك النظر للحاجة لعل الشاة
وادارها والباوي وما شابهه ونحوه النظر الى الفرج عندنا كالحاجة وكذا المست وكذا
يستثنى نظرا الزوج والمالك ونظرا اليهما حيث يحل لهما الاستمتاع والمست كالنظر لهما
واما البز فلا يحرم النظر اليه لانه ليس بحال الاستمتاع وكذلك يستثنى النظر والمست مع
الصغر والمرأة من لا يحسن الحكاية فيجوز النظر اليه متكشفا والكشف عنه ولا يحرم فيها
احتاج النووي انه يحرم النظر الى فرج الصغرة الى سن التمييز والنظر الى فرج من يحل له
به مكروه وكذا الى فرج الصغرة وفيه حرم ويستثنى من ذلك ايضا نظرا المستوح فانه لا يحرم
عليه ان ينظر من المرأة ما فوق الشرة وتحت الركبة وكذلك عدها ومحرم ما فوق العبد والممنوع
فيحرم عليه ما المست وان جاز النظر واما المحرم فيجوز له النظر والمست وكذا المائل فيجوز للرجل
ان ينظر من الرجل والمرأة غير ذميمة من المرأة ما فوق الشرة وتحت الركبة وان تمسه وقا
بعضهم لا يجوز للرجل ان يمس ذميمة وامرته ولا ان يمس بطنا ولا ان يقبل وجهها وقد ثبت ان الممس
قبل خديها يشبه رمي الله عنهما ويمنعه والمرءة حكمة البالغ في حقها فيجب عنه وينبغي لولي
من النظر واما هو فلا ياتر به والنظر الى امر دجائر كثير وانما يحرم بالشوق او خوف الفتنة
واما الحشيش فيجوز فيه بالاجتناب فيقدن مع الشاة رجلا ومع الرجال امرأة واما صوت المرأة
فليس يعزق على الاصح ويحرم ان يصاحبه الرجل الرجل والمرأة المرأة ليس بينهما حائل وان كان
في جانب الغرائس وقوله في الجاوي تدب للحاج ذميمة تكاج بمرأى قوله ولا سكاك وملا
حتى المستمكن فيه امرة احد انه قد تدب على الحاج ذميمة وقد لو ان المرأة
له ذميمة غير المحتاج اذا لم يغفل للعبادة فان تكاج له افضل **الثاني** قوله زاي ودها وهما
فانه لم يجعل الروية مند وبالها وانما جعل تكاج من فبذرا ما هو المندوب وليس حراما
بل اذا زاد تكاج امرأة استحب له ان ينظر وجهها وكفيها **الثالث** انه خص نظر الرجل المرأة
العزيم على التكاج واطلق حوان في المرأة وكل يستحب له النظر بعد العزم وقبل العلم بوضا
فينظر الرجل قبل ان يخطب والمرأة قبل ان تحب وكما بيت من قصتها له بيت من قصده
الرابع انه منوى بين المست والنظر في الحرمة على الاجنبى واستثنى الحاجة فقال لا حاجة
ثم قال ولا مستوح وعدها فانظر والمست لهما لا حاجة كما لا احسن حاجة وليس عدها
فانه لا يباح لهما النظر واما المست فاما كاجنبى **الحاشي** مست قوله وسامة الاصح الذي صححه
النووي في المنهاج واشار اليه في الروضة انها كالحق فقال قلت مرص به صاحب بيان ومن
بان الحمة كالحق وهو مقتضى اطلاق الاكثون والارح وبالله اعلم **السادس** انه عدها البطلان
الممنوع والمحرم في اباحة النظر الا فيما بين السق والركبة والبطل الذي لا يحكي بجمه كشف البعز

قوله وان ابن كل نظر جزء من الاجزاء وان ابن كقلامه طفر به الا عند من يقول بجوان النظر الى كفا ولا يحرم الذي حرمه بتجسسها في المنهاج ان نظرها اليه كنظر اليها بقوله صلى الله عليه وسلم افعيا وان انما ليس بضرانه وبه قطع ما جلد بهدب وغيره ويستثنى من ذلك النظر للحاجة لعل الشاة وادارها والباوي وما شابهه ونحوه النظر الى الفرج عندنا كالحاجة وكذا المست وكذا يستثنى نظرا الزوج والمالك ونظرا اليهما حيث يحل لهما الاستمتاع والمست كالنظر لهما واما البز فلا يحرم النظر اليه لانه ليس بحال الاستمتاع وكذلك يستثنى النظر والمست مع الصغر والمرأة من لا يحسن الحكاية فيجوز النظر اليه متكشفا والكشف عنه ولا يحرم فيها احتاج النووي انه يحرم النظر الى فرج الصغرة الى سن التمييز والنظر الى فرج من يحل له به مكروه وكذا الى فرج الصغرة وفيه حرم ويستثنى من ذلك ايضا نظرا المستوح فانه لا يحرم عليه ان ينظر من المرأة ما فوق الشرة وتحت الركبة وكذلك عدها ومحرم ما فوق العبد والممنوع فيحرم عليه ما المست وان جاز النظر واما المحرم فيجوز له النظر والمست وكذا المائل فيجوز للرجل ان ينظر من الرجل والمرأة غير ذميمة من المرأة ما فوق الشرة وتحت الركبة وان تمسه وقا بعضهم لا يجوز للرجل ان يمس ذميمة وامرته ولا ان يمس بطنا ولا ان يقبل وجهها وقد ثبت ان الممس قبل خديها يشبه رمي الله عنهما ويمنعه والمرءة حكمة البالغ في حقها فيجب عنه وينبغي لولي من النظر واما هو فلا ياتر به والنظر الى امر دجائر كثير وانما يحرم بالشوق او خوف الفتنة واما الحشيش فيجوز فيه بالاجتناب فيقدن مع الشاة رجلا ومع الرجال امرأة واما صوت المرأة فليس يعزق على الاصح ويحرم ان يصاحبه الرجل الرجل والمرأة المرأة ليس بينهما حائل وان كان في جانب الغرائس وقوله في الجاوي تدب للحاج ذميمة تكاج بمرأى قوله ولا سكاك وملا حتى المستمكن فيه امرة احد انه قد تدب على الحاج ذميمة وقد لو ان المرأة له ذميمة غير المحتاج اذا لم يغفل للعبادة فان تكاج له افضل **الثاني** قوله زاي ودها وهما فانه لم يجعل الروية مند وبالها وانما جعل تكاج من فبذرا ما هو المندوب وليس حراما بل اذا زاد تكاج امرأة استحب له ان ينظر وجهها وكفيها **الثالث** انه خص نظر الرجل المرأة العزيم على التكاج واطلق حوان في المرأة وكل يستحب له النظر بعد العزم وقبل العلم بوضا فينظر الرجل قبل ان يخطب والمرأة قبل ان تحب وكما بيت من قصتها له بيت من قصده **الرابع** انه منوى بين المست والنظر في الحرمة على الاجنبى واستثنى الحاجة فقال لا حاجة ثم قال ولا مستوح وعدها فانظر والمست لهما لا حاجة كما لا احسن حاجة وليس عدها فانه لا يباح لهما النظر واما المست فاما كاجنبى **الحاشي** مست قوله وسامة الاصح الذي صححه النووي في المنهاج واشار اليه في الروضة انها كالحق فقال قلت مرص به صاحب بيان ومن بان الحمة كالحق وهو مقتضى اطلاق الاكثون والارح وبالله اعلم **السادس** انه عدها البطلان ممنوع والمحرم في اباحة النظر الا فيما بين السق والركبة والبطل الذي لا يحكي بجمه كشف البعز

عنه **السابع** قوله كالمراة الاصح عند النووي في المنهاج والروضة انه يحرم عليها ما
يحرم عليه لقوله عليه الصلح والسلام افعيا وان **الثاني** مست قوله لا الفرج الاصح ان
النظر الى فرج الصغرة حيز في النووي في الروضة وقد قطع القاضي حسين بالجواز وح
المتولي باحده من غير الميزان **الثاني** مست قوله في ذلك فديا وحديثه وباريانه صلى الله عليه
وسلم قبل زينة الحسن **الثاني** مست قوله لا تكاج وملا مقتضاها ان الملك والتكاج يجوز
النظر والمست الى ما تحت الارز مطلقا وليس كذلك بل ذلك مفيد بحال الاستمتاع يحرم عليه
النظر الى ما بين السق والركبة من زوجة المعتنق من غير شبهة واما الحشيش والزمين
فلا اثر لهما لقرب الزوال ولا الى امته المزوجة والمعتنق والمكاتبه **الحاشي** مست قوله حتى المست
تصريح السق بطلاق على القبل والبز وهو كذلك في القبل اما البز فلا يحرم النظر اليه لانه
ليس بحال الاستمتاع نص عليه ذكر البازي **قوله** وحرم خطبة معتنق غير مباحة وحجة
تقرضا كحواط خطوبة مرسى من المجرى او قاضى لمخونه وهاهنا ذكر عيب خاطب **اعلم** ان اذا
كانت المرأة غلية من العون خطبت ولا حرج بل قيل استباحها وان كانت معتنق حرم التصريح
بخطبتها على غير ما جاز البز شواكات معتنق عن تكاج محرم او شبهة وكذا يحرم التصريح بعد
الوفاة ويجوز التعريض بالخطبة للمعتنق غير الرجعية لقوله تعالى ولا حرج عليكم فيما عزمتم
به من خطبة النساء واما الرجعية فيحرم التعريض بالخطبة لانها في حكم الزوجة والتصرح بقوله
ان **ان** امر وجدك والتعريض كبر راغب فيك وانت جميلة ونحوه وفي الجواز مثله ان جاز
له التعريض بالخطبة جاز لها التعريض بالجواب وان حرم عليه التعريض حرم عليها ويحرم
خطبة من خطبها عيون شواكات ان الخطب مستلما او ذميا الا ان لقوله صلى الله عليه وسلم
لا خطب الرجل على خطبة اخيه وانما يحرم اذا علم ان الخطب قد مرص له بالاجابة والمعتنق اجابته
هي ان كانت غير محببة والا فليجترأ واجابة القاضي في مخونه لا يحبر لها وان سكاك الاجابة
غير مريحة لقوله لا يرغب عن شريك او علم بالخطبة ولم يعلم بما احب فله الرجوع على الخطبة لان
الخطاب الثاني لا يبطل على من لم يقم له بالاجابة شيئا مستقرا ومن لم يعلم الاجابة معذوره لان
قائمة بنت قيس اخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان معوية وابا الجهم خطبا فقال صلى الله عليه
وسلم اما معوية فضجوا كماله واما ابوا الجهم فلا يضر بعضي عن عاقبة انكي استامعة فخطب بالاسما
لانك لم تعلم انها اجابت اجدا ولا يحرم ذكر عيب الخطيب لغيره بالخطوبة بدليل قصة فاطمة وكذلك
يجوز التمديز في غير التكاج كالشركة والعراض وغير ذلك وقوله في الجاوي وحرم كاجواب
مرص خطبة المعتنق والتعريض للرجعية وعلمها ان علم اجاب المحبر او غير المحبر او السلطان
في المخونه فخطبا فيه امرة **احد** ان المراد عند غير الخطيب واما الخطيب في عين نفسه
فيحرم مطلقا شواكات عند شبهة او تكاج **الثاني** مست قوله ان علم اجاب المحبر كان الاحسن
ان يقول اجابة المحبر ولعل لها سقطت على **الثاني** مست قوله ان قوله بلفظ صوابه مرصا
لان الاجابة بالتعريض بلفظ الخطبة لا يحرم با كما قالوا **قوله** وصحته بلفظ تزويج او تكاج

النظر في طومار الخطبة
لغيره والنظر على
الخطبة والخطبة على
الخطبة والخطبة على
الخطبة والخطبة على

او ترجمته في الجواب وقول معين المعينه ولو استدلنا كزوجيه بان نحل خطبة خفيفه اي
وانما يصح النكاح باحد هذين اللفظين الزوج والاكاح لاني في الجواب والقبول فان
زوجك فلا يلحق ان يقول قبل بل لا بد ان ياتي ايضا باحد اللفظين وان يعين به المقصود
في القول كما عينه في الجواب فيقول ثبتت زوجا او كاحا وهذا الزوج او هذا الكاح
فلو قل قبل النكاح لم يصح على الاصح ويصح الاستدعاء بان يقول الخاطب زوجيه فيقول
الولي وحينها او يقول الولي زوج ابني فيقول زوجها وشرط الاستدعاء ان يكون جازما فلا
لا استغناء لان الاعتراف في لذي حطب الواهب قال للبي ملى الله عليه وسلم زوجيا فقال زوجكما
ولم ينقل انه قال بعد ذلك فثبت كاحا ونكح من حضرة في هذين اللفظين ان لا يعتقد بالكتابة
ويصح ان يترجم عنهما بالجمعيه وان كان يحسن العربيه على الاصح ولو نحل بينهما خطبة خفيفه
بان قال الولي مثلا الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم او صيكم بقولي الله
زوجكما بنى فقال الزوج الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول كاحا
ففي حجة هذا النكاح وجهان الذي صح في العز والزوج ومنه في الجواب في حجة وقالوا
ان هذه الخطبة مستحبه وقال الهروي في المنهاج الاصح عدم الاحتجاب وكانه رأى ذلك الخروج
من الخلاف في الحجة فان اطلق الزوج الخطبة بطل العقد وكذلك اذا نحل كلام مستوف من الصل
للعقد وقبل من الموجب ايضا ويصح الدعا للزوجين بعد العقد فيقول بارك الله فيكم وبارك
عليك جميع ينكح في خير وقوله في الجواب وقيل كاحا او تزوجها الى قوله وندب نحل
الجمعيه والصلوة فيه امر جازم انه حضر القول فيما مثله من اعادة النكاح ومثله قبل
هذا النكاح او هذا الزوج وتعينه فيها بالاشارة كتعيينه بالامانة الثاني قوله نحل
الجمعيه والصلوة هو كلام الزوج ومنه في المنهاج عدم الاحتجاب الثالث انه اهل الرعية
بالنقوى بعد الجمعيه والصلوة وقد ذكر في الروضة عن من يقول بالاحتجاب **وقوله** ان يحسن
واطلاق شرط ان يفهمه اذا اهل الشهادة ولو مستوفى عدالة لا اسلام وجزية وان يبين
جرح بام قسامة اي محبة لفظ تزوج يحسن فلا يصح معلقا بشرط فلو اخبر رجل بولود فقال
ان كان بنتا فقد تزوجتها او قال ان كانت بنتي قد طلق فقد تزوجتها لا يصح وان كان الامر
كذلك لفتاد الصيغة اما لو بشرت فقال ان متي الحرة فقد تزوجتها فانما يصح كذا ذكر
في التهذيب وليس كذلك لعلها بل بحقيقة كما اذا قال للزوجين ان كنت زوجتي فانت طالق وكنت
ان معنى ذلك قوله تعالى واخرون ان كتموا موثبين ويشترط ان يطلق النكاح فلا يفيد بوقت
معلوم ولا مجهول لانه صلى الله عليه وسلم لم ينعى عن نكاح المتعة وهو الموقت ويشترط في حجة النكاح
ان يفهم شاهدا فلا يكفي حضور اثنين ولا شيعيين لا يفهمان لغة الباقدين ولا من لا يفهم
شهادته مطلقا ولا بد فيهما من الاسلام والكلفة والحرية والذكورة والبطون والسقي من الحرف
الدينية وسائر شروط الشهادة والبصر وفي الاصح وجه نعم يكفي حضور مستوفى العبدالة والمراد
بالمستوفى من عرف اسلامه ولم يظهر فسقه وظاهر العبدالة فان جعل اسلامهما او حرتهما لم يصح

ولا من يعرفه الاسلام والحرية باطنا فان كتم مستوفى فانما غير مقبول في الشهادة اما بينه
واما باعتراف الزوجين والزوج نظرت فان كان الخرج عاما في حقهما وحق غيرهما كالقتل وكذا قوله
المزوج في الاصح بان بطلان النكاح وان كان في حقهما فقط كما اذا كان الشاهدان عدو بينهما او عدو
احدهما او ابنيهما او ابويهما صح النكاح بل يصح هو لا مطلقا لانهم عدو ولي الحمله لكن اذا امر
الزوج وحين فسقهما لم يسقط عنه المهران لم يتبادر ولا يفرق بينهما وقيل بعد بطلان عليه
واما اذا اعترفت بي فسقهما وانكر ليرجم بطلان النكاح على الاصح اذا نقل قولها عليه
هذا في الاشهاد على النكاح واما الاشهاد على اذها فليس من شرائط النكاح ولكنه يشترط فاذا
تصادق الزوج والولي على الاذن صح النكاح وليس للقاضي ان يتصدق على الاذن لان عقدهم
كالوجه اشارة وان لا هذا ميراثا اقسمة بينهما يفعل الا بينه لان قسمته حكم بالملك وكيفية
ان يسمع منها وقوله في الجواب يجوز تسميعين مقبول في شهادة كاح لا شهادة رضيا
ولو مستوفى العبدالة لا الاسلام والحرية فان عرف فسقه اجد الن وجين او بان حجة او
ذكر بطل فيه امر جازم وقوله يجوز تسميعين مقضاة لاكتفاهما وان لم يفهما اللغة
كما في خطبة الحجة وهو وجه والصحح المحرم به في العز والزوج خلافا لثاني قوله
فان عرف فسقه اجد الزوجين او بان حجة او ذكر بطل مقضاة انما اذا نكحت وهي تعرف فنق
الشاهدين او تذكرت بعد انقضاء العقد فسقهما ان النكاح لا يحكم بعقده وليس كذلك على الاصح
لانه لا ينقل قولها على الزوج كما سبق في الثالث قوله بطل يوم اند العقد صحح ان بطل بعد
وليس كذلك **وقوله** زوج واجرة امه لا يدان سيد وان فسق كاحا فوسيلة او وليه ان اجبر
واسد بالغة ولو اجبر وسفبه ولى او وكل يصح اذن ولا يحسن بينه اي وزوج الامه السيد
بالاجان ولا يحسن العبد على الاصح وان كان متغيرا او الف رجل يملك بضعها لامة فعنه ما يملك
العبد وزوج امته الكافرة وان لم يملك الاستمتاع بالان حرمة عليه لوصف خارجي ولا
يروج الكافرة امته المسلمة لانه ممنوع من كل تصرف فيها لا يزيل الملك وان كان السيد مكاترا
باذن السيد وان كان مالك لامة مولى عليه نظرت فان كان امراة صغير بكر او مجنونة مطلق
زوجها ولى السيد المجبر وهو الاب او الجد وان كانت صغيرة يملك تزوج امته لانها غير مجبر
للسيد فيمنظر اذها وان كانت بالغة بكر او ثيبا لم يزوج امته بالاجان بل اذها وزوج امته
سيد باسباب واتح وغيرهما وان كان لما ذكر المحرم اعليه بصغرها وجون زوج امته الاب
والجد وان كان لسفقه زوجها وليه باذنه سواء كان نسبيا او وصيا او قنما او يؤذن للسفقه فيزوج
ولا اذن في كاح لامة لا يفهم من النطق وان كانت السيدة بكر لا لا تسقي من الاذن بالبطن
كما في نكاح غيرها كما تنجى منه لفسقها وقوله في الجواب وولىه بالمعجزة ونطق السيد
فيه امر جازم انما اشتراط تزوج لامة بطق سيدها فان قضى لامة الصغير لان تزوج
لانه لا نطق لها الثاني لم يبين ما حكم امه السفية وحيثما سبق الثالث انه اشتراط في كاح
الولي امه السيد المعجزة بل لا اجابة الى ان كاحا مطلقا **وقوله** وروى عن علي بن ابي طالب
لا يشترط اذا كانت مجنونة او امها بالغة وليس عليها النطق في المصلحة **وقوله** في كاح

لا يشترط

في كاح

بهم المثل من نقد البلد هكذا حكمه في الرضخه عن صاحب البيان وعن الاحتجاب المتأخرين وفقه ونقله الشيخ عن الكفايه فان فقها الفاضل وكت امرها عدلا وان لم يكن مجتهدا وهو ظاهر النص كما ذكره الزوي وحاتم وقال في جملة واذا اعق المشكلة لم يزوجها بل تزوجها وليه باذنه ليكون اماليا ان كان امرأة او وكلا ان كان رجلا وكذلك المرأة اذا اعتقت امرأة زوجها ولم يولد يحتاج الى اذنها بل الى اذن العتيقة فقط هذا اذا روجت امتهما في حياتها ما بعد موتها فالولاية تنقل الى من له الولاية بعده واذا ايمت بالاعد الى كف ووجب على الولي اجابتها ولم يحزلها عظمها فان امتنع زوجها السلطان وقوله في الجاوي ثم العتقة الى قوله من معين او تزوج واجزم فالسلطان فيه امر واحد ما اذا قصر عنه عدم الاوليا على السلطان فقط والمقصود كما ذكره انه اذا عدم السلطان ونايه وولت امرها عدلا يزوجها جان كما سبق بيانه الثاني قوله وتكون البكر جعل مطلق سكوت البكر اذا نافي قضى موافقة الوجه الضعيف انه لو تزوجها الولي بحضورها فكنت حجة والاصح انه لا بد من استيذانها فسكوتها حينئذ ان الثالث انه اطلق كون السكوت يقوم مقام النطق وليس على اطلاقه بل ذلك اذا تزوجها من المثل ونقد البلد اما اذا تزوجها به دون ذلك فلا بد من النطق الرابع قوله وجوب بلا اذن قال القنوي تنكر الاذن فديوم اعشار الاذن في كالح العتيقة مطلقا ولا بد من اذنها وانما اراد بلا اذن من المجتعة الخامسة انه اطلق وجوب اجابة الولي الى كاجها ولم يقيده بالاعد قال القنوي ما معناه ان المصنف مال الى وجه ذكره الرابعي وضعفه ان الضعيف اذا التمس وجب اجابتها السادس انه اطلق كون الفاسق كالمعذور ولا بد من استئذان السلطان على الاصح الذي عليه الجمل السابع انه اطلق ان السفيه يستلزم لولايه وذلك بعد الحجر اما قبل الحجر فلا مستلها كما نصوا عليه الثامن قوله لا المجتزئ من معين مقتضاه ان البكر اذا عينت كفوا كان المجتزئ عظمها وليس له عظمها الا اذا عين هو كفوا اخر كما بيناه التاسع في خلاف الدين فاقض ان الذمية لا يزوجها مستملا ولا الاصح ان للسلطان تزوجها بالولاية العامة وقد سبق العاشر قوله او تزوج فالسلطان ليس على اطلاقه بل ذلك اذا انفرد ولم يكن في رتبة غيره **وهو قوله** وكبعدوم ذوق فسق غير سلطان وذوق ومن وجون وحترسفه ومن مخالف لا وعى وانما اي واذا كان الولي فاسقا فوجون كعدمه فتنقل الولاية عنه الى الابد الا اذا كان الفاسق سلطانا فان تزوج بالولاية العامة وكذا نايبه بالولاية الخاصة على الاصح فنجبنا لثانته ولذلك لم يحكم بانعزاله والرقق والبني والمجنون والسفيه المحجور عليه دو الدين الخاصة كالمعذور والمرد باخلا والدين الاسلام والكفر فقل الكفر كالملة الواجبة تنقل الولاية مع وجوده ولا الى الابد واما الاعي فلا تنقل عنه الولاية على الاصح بل هو كغيره لانه يمكنه البحث عن الكفايه ولا تنقل عن المعفي عليه وان طال لانه قريب لوالده **وهو قوله** وان بعد او غفل المجتزئ عن اخرا واجزم او كان الزوج وانفرد فافضل ولا وكيل مجزئ وان لم ينكره اي اذا غاب لولي وبعد والبعد في عرف الشرع مسافه القطر وان غاب زوجها فله حكم الجاهل وان

2

زاد على مسافة العبدوى وهي التي تقطعها في اليوم الواحد ذبا و اياها والا والى المقاض ان
 ياذن للابعد من العصبه اذا غاب النحر من الخلاف واذا غفل الولي المراه طلبه الحاكم فان
 وامتنع او شك زوجها الحاكم وكذلك اذا غسرت حضون لتعذر وخوف وانبت بعضه زوجها
 ايضا الا الولي المجبر فانها اذا عنت كفو اقله ان بعضها منه اذا عين كفوا اخر لانه لا ضرر
 عليها ونظم اولى ولا يحتاج الى اثبات عند الحاكم لغيره الولي وظلوا عن الموانع بل قصدوا
 واذا احرم الولي محج او عرق زوجها الحاكم كما اذا غاب وان كان لا يغفل ويكمله اذا احرم ولو
 وكل وهو محرم فان اطلق محج وزوج بعد الفخل وان قال للمترج لي وانما يحرم ثم تخرج الوكاله وكذا
 اذا اراد ولي المرأة ان يتزوجها فان لم يكن لها ولي غير في برجته وجه الحاكم وان كان زوج
 من في برجته **ودله** ومترج الزوج **وكذا** اي اذا وكل الزوج من عقد فليصح العاقدان
 بذكر الزوج فيقول الولي زوج فلانة من فلان ويقول الوكيل اقبل له كاجها وان كان لا مشط
 شتمه في البيع والفترق ان البيع يقبل النقل فعذر ان يقع للوكيل **كل** والنكاح لا يقع الا
 على البضع فلو انكر الموكل النكاح بطل النكاح ولو انكر في البيع وقع العقد للوكيل **ودله**
 وبما جاز زوج في شتمها فان ابا فقام واجب باذنه او اذن له لا يني فيني بالاقل من محرمين
 ولغايبه ولا اقل المهر والا فلعقد ونرى مطلقا اي واذا اطلبه النكاح لتسفيه بعد طهر حرمه
 اليه وجه الولي واجب فان ابا الولي ان يزوجه وجه السلطان كالمراه اذا غفل الولي
 وانما يزوجه الولي باذنه وبجواز ان ياذن الولي والسلطان للتسفيه ان يزوجه نفسه فان اذن
 له وعين له المهر فقط فعليه ان يزوجه امراه لا يقدر حاله بالاقل من مهر مثلها وساعين له الولي
 فان عين له ونكحها بالالف فطوت فان كان اكثر من مهر مثلها صح منه بمهر مثلها ولغايبه
 وان كان الالف قل صح به وكذا اذا تساوا وقال في المصباح مفهوم قوله بالاقل انه لا يفيح المساو
قال القنوي وكذلك يقول قوله بالاقل مشعر بحقق التفاوت مفهومه انه لا يفيح بعين الاقل
 على تقدير التفاوت وهو معنى صحيح يخرج المتساويين من هذا القدر السابق وهذا حكم قوي في
 اعتراض على المصنف وان نكحها بمهر مثلها وكان اكثر من الالف او اكثر من الالف ومهر مثلها اكثر منه
 بطل النكاح لان الولي لم ياذن باكثر من الالف وفي الرد الى الفاضل بها وان عين له المراه فقط
 كفلائه او كالمراه من بين فلان لم يجز ان ينكح غير ماوتى زوجها بمهر مثلها فان زاد عليه بطل في الرد
 ووجب فدية مهر المثل وقيل بح مهر المثل في الذمة وبطل في الكل فان عين المهر والمراه بطر
 فان عين لها وهو مهر المثل اقل فصح به صح وان نكحها باكثر من الالف سقطت الزيادة الا اذا
 كان مهر مثلها اكثر فان النكاح بطل كما سبق وان اذن باكثر من الالف ومهر مثلها الف بطل الاذن
 وان اطلق الاذن وقال تزوج من شئت صحح ايضا على الاصح وتزوج لا يقدر بمهر مثلها او اقل هذا
 اذا لم يكن مطلقا فان كان مطلقا اشترى له شريه **ودله** ولا مهر بتوطيه شريه كحما لا
 اذن ولا لمعتقد برض كحما وبني ثلثه كزوج عينه امته اي ولا مهر لامراه تزوجه التسفيه
 اذن الولي وبطاولا لان النكاح باطل ولا حبلا لشبهه ولا مهر لانها تسلطه كما لو سجد في شاة

لا يفهمه وان قد عده المحقق على الصحيح هذا اذا كانت الزوجية رتبة فاما اذا كانت تنفيها
فانه يلزم منه مقرر لان مكسها غير معتبر ولم يستثن النسيئة في الحجاب وكذا اذا اعتق
المريض امته وبني ثلث ماله وبكسها لا ثبت مهرها ولو ثبت لها المهر لكان دينها نقض التركة فلا
ينفي الملك بعوض قيمتها فيزول عنها وبطل النكاح فيؤدي ثبوت المهر الى بطلان موجه وما ادى
ثبوتها الى بطلان بطل وكذلك اذا زوج بامته بعد لم يثبت مهر ولا تجاد المستحق والمستحق عليه
وقوله وبكسها في حيلة وموسر لا عبرية وقرشية واهلية او مطلية وحم وعقيدة وشمه
من حرق دينه وعيب نكاح لا عنة غير ولا معية معية وان فصل بعير الامن وله باع غير القاصي
من كل اي وبكسها في حيلة الصون غير حيلة وبكسها في الموسر غير الموسر وبكسها في القرية
غير القرية ولا القرشية غير القرشي ولا الهاشمية والمطلية غير ما وبكسها في احد ما الاخر ولا
في النسب الاب ولغيره لا تمتا الى العلم فانهم ورثة الانبياء والى العلم المشهور قال الله تعالى
وكان ابوهم صاجا ولا عيب بالانتماء الى عظم الدنيا وان تفاخر الناس بهم كذا قاله الامام وقا
الرافعي لا يستأيد من كلام التقلد ومن استلم بنفسه لا يكس في من ابوه مسلم والحق في الدين
الا باو الفسق ما يعزبه الولد فليكن من ابي ذ وحرقه دينه ومشهورة بالفسق مع النبي
عنه كمن استلم بنفسه مع النبي ابوه مسلم وليس الفاسق كفوا للبعيفة ولا الرقيق كفوا للمخ
من مسه رفق كفوا لمن يمينه ولا من مسه الا قربة من ابيه كفوا لمن مسه لا بعد منهم ومن خالف
الكفاة السلامة من الجوبة المشبهة بالخيار في النكاح وبكسها لان النفس تعاقب من تلك العيوب
وتحل بمقصود النكاح فلا يكون من عيب منها كفوا للتسليم ولا لمن عيبها ذ ونه في الفحش
وكذا من شأونه على الاصح لان النفس تعاقب من غير ما لا تعاقب من نفسها ومن خالفها الشاذ
من الحرف الدينية فليس اصحابها كفوا للغيرهم فكس في النكاح والحام والجار من لا كس في بيت خياط ولا
الخياط ببيت الناجز ولا المحرف ببيت العالم وذو الحرف الدينية يكس في بعضهم بعضا وقد عكس في
الحجاب وبكسها في هذه الصون فقال وليست العجوبة والقرشية كفوز غير وكان الحسن
ان يقول وليست غير الخوف كفوا للغيرية وكذلك سائر ما يدعي انه قد ورد في القرآن وليس الذكر
كالاتي والمراد ليس الا شي كالذكر عند بعضهم وعنده اخرين لا طلب فيه والمراد ليس الذكر الذي
طلبته كالاتي هذه بل هي فضل كل هو لا يكس فيهم غيرهم وان كان فيه فضيلة اخرى لم يثبت
الاخر فليس المحقق البعيفة كفوا للغيرية الفاسقة ولا الذي تسلم كفوا للشرعية المعية
ونقل الرافعي عن الرواية ان الشيخ ليس بكفو للثابة ولا الخاطل كفوا للعالمية **قال النووي**
قلت الاصح خلافا لرواية الرواية والله اعلم فان رخصت المرأة والولي الواجب والا وليا الدين
في درجة واجب بعين كفو جاز وهذا اذا كان الولي غير القاصي اما اذا لم يكن الا القاصي
لم يكف رخصة معها على الاصح لا كمالناظر الناب لا وليا النسب فلا يترتب ما فيه الخط فلوزجها
او بعض الا وليا بعين من السابقين من كفوز ومن هذا المثل رضاء صح في الاجل الاول في المهر في
الكفاة **وقوله** وقدم افقه فزرع فاستن ثوبه ربة اي اذا كان للمرأة اوليا في درجة كالا

والاعلام فالاولى ان تقدم افقه لانه اعلم مشرايط العقيدة الاورع لانه اشفق بالامتن
لكس في تجارته ولم يذكر الا وزع **الحجاب** اي وقد ذكر في العيز والروضة وغيرهما فاذا
استوى في الخصال المذكورة افرع منهم من خرجت له القرينة عقد وسجلان رضى
الباقين كسهم الا **وقوله** وصح من غير فان لم يعلم السابق بطل وان النسيء وقف ولا نفقة
وموت وقفا رت وجهه من كل وارث زوج منها وبتراع ان حلف بجهل سابق بطل وان اقر
حلف للثاني والاحلف وعزمت اي فاذا ان وجهه غير الافقه وخوف باذنها من كفوز صح
النكاح لانه ولي وان اذنت لواحد ان يزوجه من ربه ولا اخر ان يزوجه من غير او قالت
اذنت لمن تامل اولياي ان يزوجه من شأونه اما اذا قالت اذنت لكم ان تزوجه فلا صح
اشراط اجتماعهم فاذا رويها نظرت فان علم السابق فالنكاح له وان لم يعلم بان جهل السابق
او علم وهمل السابق او وقع العقد ان معا فالتسكاجان باطلان وان علم السابق من النسيء
وقد التمسكاجان فمن حسن صور كما في الجمعة الا ان في الجمعة اذا علم السابق دون السابق فالصح
المحققون الظاهر وكان الفسق ان هذا العقد حق وقع لمجهول لم يعرف فامضاه متعذر
فهو كما لو لم يعرف سبق في الجمعين الحق لله تعالى وقد وقعت الاولي صححة في علمه تعالى فصح
اقامة جمعة اخرى ووجبه على الجميع اعادة الظاهر اما من سقط الفرض عنه في علم الله تعالى
مفجع له نقلا واما الاخر من سقط طهرهم المرفع لا يفسد ما رت فرضهم وان علم السابق من النسيء
وقفا حكمه الى ان يتبين الحال فلا يجوز لوليد منها عيشها ولا لثالث تسكاجها قبل ان يطلها
او يموت او يطل احد ما ويموت الاخر وسقط العبد ولا يجب لها نفقة عليها ولا على احد ما
مدق الاشكال حتى يتبين الزوج منهما على الاصح ومن مات منهما وقف من تركته ميراث ربه
وان مات وقف من تركته ميراث زوج وهذا اذا تصادق على الثاني السابق اما اذا ادعى
كل منهما انه السابق وانها تقبل ذلك سمعت الدعوى عليها على الاصح ان اقرت المرأة بقول النكاح
وان انكرت حلفت لكل انها لا تعلم وبطل النكاح كما افاد ابن الرفعه ونقله عنه الا دري وبني
انما المنصوص في الامم وبه قطع لعراقيون والماوردي والشيخ ابو حامد والمجاشي وان الصانع
والجواني والشاشي وضاج البيان والقاصي الجحين في التعليق وذكر انه مقتضى كلام المراد
وتابعه في الصافي وهذا مخالف لما في الجاوي ولما نقله الرافعي والنووي عن الامام واقراه
وقالا اذا حلفت ان لكل منهما ان يدعي على الاخر وان منعها ابتداء لها اعترفت بخبر بيان الجعفرين
واذنت جهل السابق فقيد وجد لتدعيهما مستند فوالدعي منهما السابق وبكل صاحبه حلف
فلزوجه له وان اقرت لاحد ما بالزوجيه قبل على الاصح وللثاني تخلفها فان حلفت له فذاكر وان
تكلت حلفت بمن الرد لزمها ان تغرم له الصداق لانها قوتت عليه البضع اقرارا به **وقوله** وحرم
وان في رضاء كل اقل وفضل وفضل اوليها واول فضل من كل اصل بعين ووجه اصل وفضل
واصل رزق وبوطي فضلا لا ولد رزقا في جمعة اب اي وحرم على كل من الرجال والنساء حمة موبقة
من منه وبينه نسبه ورضاع يدخل في هذا الصلابة وتسميتها اصولا وجوز في هذه الرضاء على

المراد
بالتسليم
بالتسليم

سبيل المحارم فالأصول الأبا والأمهات والأجداد والجدات وان علو والفصول البنون والبنات
وأولادهم وان سفلوا كل محرم على الآخر وفصول أول أصلهم أولاد الأبوين محرم على كل منهم
أخوته وأولادهم وان سفلوا وأول فضل من كل أصل بعد أي بعد الأب والأم الذي هو أول
أصل وهم أولاد الجدة والجدة من الجانبين وان علو كلهم ونعمه وخوله وأخوته بقوله وأول
فضل من أولاد الأم والأخوال والعلات والحالات وما شئ الأب وأول الأموال حسن ان يسلم المحرم
محرم على الرجل وجهه والوالد وان على وزوجه الولد وان سفل وعلى المرأة زوج الأم وان سفلت
وزوجه بنت وان سفلت ومحرم على الرجال من وجهه وان على بنت يدخلها وان سفلت
ذلك من قوله وبوطي فضلها وغيره محرم على الرجل العبد والمملوك في الولد الثاني النسب
الخير لانه يصدق ان ثبت نسبها لو اعترف به وأما ولد الزنا فليس له نسب ثبتت بحكم
بني النسب من زناه وان غلب على ظنه كونه مخلوقه من ماله لا من اجنبية عنه شرعا وكذا حكم
في سائر المحارم من جهة الأب من الزنا وهو مفهوم من قوله في جهة الأب ولا يحرم ماله هو كونه
في الرضا ما يأتي في النسب محرم على الرضا من الرضا وأصولها وفصولها ومحرم هو عليها
محرم على الرضا أبو من الرضا وأصوله وفصوله ومحرم هي عليهم وكذا حكم في العتاق
والحالات ففي الحديث الصحيح محرم من الرضا ما يحرم من النسب وقد استدلوا بربيع محرم
في النسب ولا يحرم في الرضا ويان أم أخ الرضا لا يحرم عليه وأنه لا يحرم على أب الرضا أخيه
والأخت في حقه عائد إلى الأب في قوله إلى الرضا ولا يحرم أبه ولا أخيه ورأى المحققون هذا
الاستدلال وسبق ما يندفعه من أن كل اخت لوالد لها ولد من قبل الأب والأم وان على نسبه
محرم على ولد العمومة والخو له على معنى ان كل اخت لوالد لها ولد من قبل الأب والأم وان على نسبه
وان كل اخت لوالد لها ولد من قبلها وان غلبت خالدة وقوله في الجاهل ومحرم من النسب والرضا
إلى قوله في الرضا فيه امران أحدهما قوله كما لم ينفه لا ولد الرضا على الأب قال شارح الحنفية
لا ولد الرضا على الأب متعلق بالمستلزم وقد علمت ان جريمة المنفية لا تخص الأب بل تستدعي
سائر المحارم من جهة أيضا كقدي كل من قبل الأم إلى بيت الرضا الثاني انه استثنى أم الأخ
والأخت وجه الولد واخته من الرضا يعني ان هو لا يحرم من النسب ولا يحرم من الرضا
قال النووي في الروضة قال المحققون لا حاجة إلى استنباطها لأنها ليست داخلية في الصابط
وهذا لم يستنبطها الشافعي والجمهور ولا استنبط في الحديث الصحيح محرم من الرضا ما يحرم من
النسب ان أم الأخ من النسب محرم كونه أم أخ وانما حرمت كونه أم أو جليلة أب وكذلك أم
الأخت وهو ولد ولد محرم كونه أم ولد وانما حرمت كونه أم أو جليلة أب وكذلك جدة
وليد في النسب حرام كونه أم ولد وأم زوجته لا تكون جرة وليد وكذلك اخت وليد في النسب حرام
كونه أم ولد وبنيته لا تكون اخت وليد وكذلك زوجة الرضا **وقوله** وكذا زوجة موطون
عليه مهر ونسب وشبهته فيهما ويعد ونسبها في مهره أي والموطون ملك اليمين ثبت
ما ثبت بالزوجية من جريمة المضام محرم على أب الواطي وأبنته ومحرم عليه أمها وأختها وأختها

وغير ذلك من الرضا ما يحرم من النسب وقد استدلوا بربيع محرم في النسب ولا يحرم في الرضا ويان أم أخ الرضا لا يحرم عليه وأنه لا يحرم على أب الرضا أخيه والأخت في حقه عائد إلى الأب في قوله إلى الرضا ولا يحرم أبه ولا أخيه ورأى المحققون هذا الاستدلال وسبق ما يندفعه من أن كل اخت لوالد لها ولد من قبل الأب والأم وان على نسبه محرم على ولد العمومة والخو له على معنى ان كل اخت لوالد لها ولد من قبل الأب والأم وان على نسبه وان كل اخت لوالد لها ولد من قبلها وان غلبت خالدة وقوله في الجاهل ومحرم من النسب والرضا إلى قوله في الرضا فيه امران أحدهما قوله كما لم ينفه لا ولد الرضا على الأب قال شارح الحنفية لا ولد الرضا على الأب متعلق بالمستلزم وقد علمت ان جريمة المنفية لا تخص الأب بل تستدعي سائر المحارم من جهة أيضا كقدي كل من قبل الأم إلى بيت الرضا الثاني انه استثنى أم الأخ والأخت وجه الولد واخته من الرضا يعني ان هو لا يحرم من النسب ولا يحرم من الرضا قال النووي في الروضة قال المحققون لا حاجة إلى استنباطها لأنها ليست داخلية في الصابط وهذا لم يستنبطها الشافعي والجمهور ولا استنبط في الحديث الصحيح محرم من الرضا ما يحرم من النسب ان أم الأخ من النسب محرم كونه أم أخ وانما حرمت كونه أم أو جليلة أب وكذلك أم الأخت وهو ولد ولد محرم كونه أم ولد وانما حرمت كونه أم أو جليلة أب وكذلك جدة وليد في النسب حرام كونه أم ولد وأم زوجته لا تكون جرة وليد وكذلك اخت وليد في النسب حرام كونه أم ولد وبنيته لا تكون اخت وليد وكذلك زوجة الرضا **وقوله** وكذا زوجة موطون عليه مهر ونسب وشبهته فيهما ويعد ونسبها في مهره أي والموطون ملك اليمين ثبت ما ثبت بالزوجية من جريمة المضام محرم على أب الواطي وأبنته ومحرم عليه أمها وأختها وأختها

بينها وبين اختها في الوطى ونوطيها إلى النسب وأما محرم الملك فلا ثبت به مضام ولا يلحق
نسب بخلاف محرم الزنا وانما ثبت به الاستبراء وكذلك ثبت النسب والمضام في الوطى
وتحت به أيضا العقد كما في النكاح مثبت بهما الثلثة ولا ثبت بالوطى في الملك لا النسب والمضام
دون العقد ولا يشترط ان يكون الشبهة عليهم ما جميعا بل ثبت ذلك بشبهة الواطي والعقد
في قوله بشبهة يعود إلى الواطي لا إلى الملك فان وطئ الرجل أبا وبني نطفته زوجته ثبت
شي ما ذكرناه نعم ثبت لها مهر المثل في ذمة الواطي وهو المهراد بقوله ومشبهته في مهر
وقوله في الجاهل في العقد والنسب ليس على طلاقه فان الموطون بالملك لا يستأدى الرضا
في العقد وانما استأدى فيها الموطون بالشبهة أيضا الموطون بالشبهة لا يستأدى الموطون بالملك
في حران الخلق بينهما وأما **وقوله** وحرم محرم من النسب محرم في الرضا وحرم محرم من النسب
بطل لا يوجب اختان بل فيها ما في وإذا علمت ان ذكر محرم من نسب أو رضاع بين نسوة محرمات
ولم يبرأ منهن فان الجميع محرم من عليهما فان استنبطت محرم من محرم كسائر المحرمات عليه النكاح
فهو كما إذا ثبت شاة معصومة في بلد لا يحرم النكاح وحرم على المحرمات محرمات من نسوة المحرمات
من معصومة استلم وجهه خمس فاسم النبي صلى الله عليه وسلم ان يستأدى بها وبها راق الأخرى
محرم على العبدان جميع ثلث القول جماعة من الصحابة انه لا يرد على اثنين ولم يعرف لمخالفة
فان جمع الجرا محرم والعبد المثلث في عقد بطل في الجميع لانه ليسوا أجداد من أبوي من الأخرى
نعم لو كان فيهم اختان تحت المظلة وان كان في من يغيب على المدعي في حران نسوة الضفيعات
وقوله وامرأة معصية أو عتقة أو ذلة في نكاح ووطئ ملك فان باء الأول أو ملكها أو حران
بملكها وتزوج أو عتقة أو ذلة الأخرى أي وحرم على الرجل ان يجمع بين امرأة واحدة أو عتقة
أو عتقة في نكاح واحد فان عقد عليها معا بطل العقد فيهما أو تزوجا بطل الثانيه وكذلك
الوطى في ملك اليمين محرم فاذا ملك اثنين مثله وطئ أحدهما حرم عليه وطئ الأخرى نعم إذا طلق
الزوجة بائنا جاز له ان يتزوج اختها المحرم لانه اذا ملكها انقضت نكاحها وكذلك الموطون بالملك
إذا حرمت عليه برؤا الملك بان باعها أو وهبها أو فقهها جاز له ان يطأها وكذلك إذا زوجها
كاتبته ولا يكفي ان يحرم عليه في الجاهل وتنبين في فرضت ذكر من محرم في النكاح والوطى
بالملك أجزأه ذلك من جميع المرأة وأم زوجها أو بنته فانه يجوز لانه ليس كلاهما إذا فرضت
ذكر أخت الأخرى محرم عليه بل أجدان متزوج فيه ذلك وهذا صابط أو زوج الزا في مسعيا
به عن صوابه ذكره أعز الأختاب فقال يستعني عنها بان يفلاية فرضت ذكر أختها عليه نكاح
الأخرى وهذا الذي ذكره منقوض قال لا استنوي جميع المرأة وأمنها فانك إذا فرضت المرأة
ذكر أختها ان ينجح أمته وان فرضت الأمه ذكر أختها ان ينجح سيدته **وقوله** ومطلقة
ومن عبد مملوك ثانياه وان رقب عتقا لا ان يعلقها بعقده حتى ينجح ونكح فذكر حشفه بانتشاره
أي وحرمت المطلقة بالطلاق الثالث على من طلقها ان يزوجها أو يبايعها ان كان عبد
حتى يزوجها أو يبايعها وكيف في اثبات أحكام الوطى أي المحشفة بالانتشار في الفرج فان كانت

أولاد الرضا ما يحرم من النسب وقد استدلوا بربيع محرم في النسب ولا يحرم في الرضا ويان أم أخ الرضا لا يحرم عليه وأنه لا يحرم على أب الرضا أخيه والأخت في حقه عائد إلى الأب في قوله إلى الرضا ولا يحرم أبه ولا أخيه ورأى المحققون هذا الاستدلال وسبق ما يندفعه من أن كل اخت لوالد لها ولد من قبل الأب والأم وان على نسبه محرم على ولد العمومة والخو له على معنى ان كل اخت لوالد لها ولد من قبل الأب والأم وان على نسبه وان كل اخت لوالد لها ولد من قبلها وان غلبت خالدة وقوله في الجاهل ومحرم من النسب والرضا إلى قوله في الرضا فيه امران أحدهما قوله كما لم ينفه لا ولد الرضا على الأب قال شارح الحنفية لا ولد الرضا على الأب متعلق بالمستلزم وقد علمت ان جريمة المنفية لا تخص الأب بل تستدعي سائر المحارم من جهة أيضا كقدي كل من قبل الأم إلى بيت الرضا الثاني انه استثنى أم الأخ والأخت وجه الولد واخته من الرضا يعني ان هو لا يحرم من النسب ولا يحرم من الرضا قال النووي في الروضة قال المحققون لا حاجة إلى استنباطها لأنها ليست داخلية في الصابط وهذا لم يستنبطها الشافعي والجمهور ولا استنبط في الحديث الصحيح محرم من الرضا ما يحرم من النسب ان أم الأخ من النسب محرم كونه أم أخ وانما حرمت كونه أم أو جليلة أب وكذلك أم الأخت وهو ولد ولد محرم كونه أم ولد وانما حرمت كونه أم أو جليلة أب وكذلك جدة وليد في النسب حرام كونه أم ولد وأم زوجته لا تكون جرة وليد وكذلك اخت وليد في النسب حرام كونه أم ولد وبنيته لا تكون اخت وليد وكذلك زوجة الرضا **وقوله** وكذا زوجة موطون عليه مهر ونسب وشبهته فيهما ويعد ونسبها في مهره أي والموطون ملك اليمين ثبت ما ثبت بالزوجية من جريمة المضام محرم على أب الواطي وأبنته ومحرم عليه أمها وأختها وأختها

بتمن

متطوعة كفي الملاج قدز تاو قيل لا يكفي الا الباقي وسوا طلقها ثلثا قبل الدخول او بعد في
نكاح واحد او اكثر ونشترط ان يكون الاصلح معاشان الذكر وسوا كان المهر جرا او
عبدا قلا او مجنونا مستحقا او نكاحا قلا لا ينافي الا شتان ويشترط ان يكون الموطى والاشتان
من اهل الموطى فيكفي انتشان من منى يتلقى منه الموطى لمن طهر لا يتلقى منه على المذهب ولم يذكر
هذا الشرط في **الحاوي** ويشترط ان يكون هذا الاصلح في نكاح فلا يكفي في الملك ولا يجرى
وطى الشبهة لقوله حتى تكبر وجايعين والنكاح انما يطلق على النكاح الصحيح لا الفاسد والاعتبار
يرق البعيد عند الثانية ولو كان عبدا او جزاء من رقبته الثانية ان كان ذميا فجاذا الى ان
الحرب واسترق فطلقها جرت عليه ولو كان عبدا فطلقها الثانية وهو جرم عليه بل اطلق
العبد الطلقان بعنفه فجنح بجنس البينونة الكبري على الصحيح وفي له طلقه لان الطلاق
يرتفع على العتق **وقوله** ولو ملكه نكحها خواتمها ونكاح من له اولها كاشد بها ملك وكذا الفرع عاتدا
وهو جرم وان علقها عتقه قبله اي وجزم على الرجل ولو كانت موطوءة او لا اذا نكحها
او عتقها لان فراس النكاح اقوى من فراس الملك لما يتعلق به من الاحكام كالطلاق
والظمان والاباء والمجان والارث ونحوه على الرجل نكاح من له بها ملك وان قل ما يملكه منها
بل لو ملك زوجة او جزاء منها انفس النكاح لقول الملك انه يملك به الرقبة والمفجعة ولا يملك
بالنكاح الا المفجعة ولو ملك زوجا انفس النكاح لثبته في النكاح بوجوب علم طاعته
والملك بوجوبها عليه فابطل لا قوي الا ضعف فلو علق به عتقها قبله بان لا ائمة ان تحتك او
قال الفرع ان تحتك اي فانت جرم قبله من وجها في بعض الاحكام صحي النكاح وتبين العتق
قبله والمذهب البطلان لانه وقت العتق لا يعلم اي ائمة ام جرم وجزم نكاح من نكحها بها
ملك ايضا لشبهة الملك لانه لو استولد ما نصارت ام ولده وجزم عليه نكاح من لولده بها ملك
وان قل لان الاب شبهة ملك في مال الابن لوجوب نفقته فيه واعفا فده وبثوث الاستيلاء
وطى ائمة ولبن هذا اذا كان الاب جزاء فان كان رقيقا لم يجرم لانه لا شبهة له في الماله فلا يجب
له فيه نفقة ولا اعفاق ولا ثبت استيلاء الموطى ائمة ولد وانما يجرم عليه نكاحها ابدا اما لو
تزوج ائمة اجنبي ثم ملكها ولبن لم ينكح نكاحا بخلاف ما لو ملكها مكاتبة فانه ينفق لان تعلق
السيد بملكها بالملكات اكثر من تعلقه بملك الولد فيقرب من جده وبملكه نفسه واطلق **الحاوي**
بقوله ولولده ولوقال وفرعه خفض لدا ثبت دون الرضاع كاشد عليه في الرضعة لان
ولد الرضاع لا شبهة في ماله لابي **وقوله** وامه تجزى الا دفع عنه وعجز عن جرم ولو كانت ابية
ونكاحا لا يبرادة وموكل وتقوين ولا رتقا وبعد شق اي وجزم على الجرم نكاحا من قبله من
استرقاق الولد وانما جرت الواجب خوف البت مع الحرز الجرم وبالواحد يستغنى عن
الاخرى ويشترط ان يكون الامد مكن وطها فان كانت صغيرة او رتقا ونحوه لم يجز واليه
بقوله الا لدفع عنه ولم تعرض لذلك **الحاوي** ولا يجوز ان يتبدى نكاح ائمة ومحنة جرم
او عقد على نكاحها وان كانت كاشد القيد بالمومنات في قوله تعالى ومن لم يستطع معكم طولا

هو الذي ذكره في قوله

ان

ان نكح المومنات فمن مل ملكا اياكم يخرج الغالب فاذا وجد جرم متاح في المهر من اجل كاج
وهو الذي لا يملكه الا بغير المهر في ذلك فان قدز على نكاح جرم رتقا او بعد شق او مثنى او مثنى
وتحايها او مجذومه او رتقا فله نكاح الامة فلو كانت هذه الجرم تحت نكاح الامة وجها الاصل
ان له نكاحها والمرد بالبعيد ان يكون غايه غيبة يخاف البت قبل وقوله اليها او لمجد في
الوقوف اليها مشقة لا يثبت عليها في النكاح فلو وجد العا جرم لمهر موطى لم يمنع عليه نكاح
الامة وان تفرق حصول الفضا لما فيه من شغل الذمة وكذا ان وجد جرم باكثر من مهر المثل على
الاصل وكذا لو وجد مفوضه لانه يفرض لها المهر ويشغل ذمته ثم اذا قدز العا جرم الحق
عليها جان له ان تفرق الجرم والحرز والملاث ولا يفتي نكاح الامة ولا يجوز له ان يرد على
امته ائمة الا بملك فانه لا يضر واعلم انه قطع **الحاوي** اي كما قال سراج به بالوجه الذي يقول اذا
كان جرمه جرم لا يخل له نكاح الامة وان لم يتسلسل الاستماع بها كالعائبة والرتقا ونحوه كاج
اذا لم يكن للرتقا والغايه تحت وان قدز على نكاحها ولا يفتي نكاح المذهب والفاضل الحسين
والذي والذي قطع به ابن الصباغ وطايفه من العزاقين ومحنة النور في المنهاج ان له نكاح
الامة وما تحت ولم يفتي في الرضعة شيئا وكذلك لا يخل له اذا كان لا يخاف البت وهو الرنا
اي الضعف شق اولقون بقوله او مروة وبقدز به على قيمة ائمة يتسلسل فلو ملك ائمة لا يخل
لدا بها وان شترى بها ائمة لا يخل له ولا يكلف بيع مسكن وخادم على الاصل **وقوله** ونكح جرم
جمعت مهر مثل لكل وجرم وبلعوض رقيق جميعا اي واذا جمع الجرمين جرم وامة في عقد واحد
بهر واحد بطل في الامة ونكح في الجرم مهر المثل كما اذا جمع بين من يخل ومن لا يخل كانت واجبيه
او مسلمة ووثيقة فانه يبيع في مهر المثل واما الرقيق ومن بعضه رقيق فانه يجوز له ان يجمع
بين الجرم والامة في عقد واحد او عقدين وليس الجرم نكاح مبعوض بل لها حكم الرقيق **وقوله** ولا
يخل مسلم كافرا الا حق او سريه ممن علم تهودا قبله او تنصر قبل تحريفه ونكح في اسرائيله ان لم
يكن يعلم دهره بعد المشيخ اي جرم على المسلم جزاء كان او عبدا كل كما فرق من وثيقة وكوشية ورتبة
وكذا من زعم التمسك كتاب غير النواة والاخل فلا يخل من الكفر الا اليهودية والنصرانية بشرط
ما لم يكون اسرائيلية لا يعلم دخولا بها بعد التحريف او غيرا ممن علم دخولا بها قبل التحريف
كافر مسلم وليس جرم التحريف مبطلا للدخول فان من دخل بعد التحريف في غير المجرى كن دخل قبل
والتحريف بخلاف الشيخ فان مجرده مبطل ويشترط ان يكون جرم فلا يخل نكاح الامة الصكايه مجزولا
ولا كانت عبد مسلم ثم يخل وطها بالملك لان الله تعالى اشترط في كاج الامة الاسلام فقال فتيانكم المومنات ويشترط
ان لا يكون احدا يهودي او نصراني او ثنيا ولا موصيا ونحوه وان لا تكون منقولة من ملة الى ملة
اخرى كاشيا في وقول **الحاوي** في الحاري واسرائلية قبل المشيخ فيه امران **احد** ما انه اشترط ان يعلم
دخولا بها قبل المشيخ ولم يشترط الاضحاب ذلك بل استحوال اسرائيلية ان لا يعلم دخولا بها بعد
قتل المشيخ الثاني ان كاشد يقتضي ان يدخل اصل اسرائيلية بعد التحريف لا يمنع نكاحها ولم يفتي
الاضحاب بين الشيخ والتحريف **وقوله** لا وثي اب اوام وترز ولا منقولة كصائية وشامخ خالف لا يفتي

او شيا من
حالة او
وولد
امه

سواء دخل حال
او بعد التحريف
او بعد التحويل
او بعد التحويل
او بعد التحويل

نكح
او شيا من
حالة او
وولد
امه

سجده

[illegible]

اسلامه وقبل اسلامها او بالعكس لان الحق يتعين بالاسلام ويتبين كساح الامه والاحتياج
 الى الجمل وغير المحتاج من لا حق يتبين انه فاع تكاها من وقت الاسلام السابق للطلاق
 فان اسلم هو والامه وطلقتها ولم يتبين الحق حتى انقضت عدتها فعينت الامه للطلاق وكذلك لو
 تخلفا حتى لا حقين تعينت المستطمة للطلاق **وقوله** ولو تباهاكم بطلح ختم لا بين معا حدين
 فقربا كما يقربوا اسلموا ولا نفقة فيما يقرب **وقوله** اي واذا ترا فاعلى لينا ختمان من اهل الذمة
 او استعدي ختم على الاخر لئلا الحكم بينهما بانزل الله على ولا يلزم الحكم بين المعاهدين
 لانه لا يلزمه في بعضهم عن بعض فان كانا ذميين او ذميا وسلميا او ذميا ومجاهدا
 لزمنا الحكم بينهما لانه يلزمه في بعض اهل الذمة عن بعض ويلزمنا ان ندفع عن المجاهد من
 الزم احكامنا ولا مشروط في الذميين شيلا بل الحكم في اجد الحفتمين من استعدي على ختمه وحب
 علينا اعداء وحبكم منهم بانزل الله فنفرن كما جافقروا لو اسلموا او نفسدا ما نفسدوا لو اسلموا
 فاذا ترا فاعلى فكساح بلاولي ولا شهود قرناه او في كساح معتدين فان كان في ذمة العبد
 نفقاه والاقرراه كما فعلوا اسلموا وحت نفروا نوجب النفقة وحت نفقته منسقطا فلو كان
 محو محضنا له وطالبه بالنفقة عندنا لم يحكم لها بالنفقة ولا نفق الكساح فالحجج من قوا
 الكساح واستقاط النفقة لا وجه له **وقوله** في الحادي فقربا كما يقربوا اسلموا الا بالنفقة
 جال المفنيد مشكل يوم انا اذا قرنا كساح المعتدين لترا فاعلى لينا بعدا نفقها بالاضعاف بالنفقة
 جال المفنيد وهو مبدع العبد والذي يعرف في المذهب وذكر في العجز والروضة ان لها
 النفقة وانما منسقط ما حث نفقته ففساد الكساح لمن ترا فاعلى لينا فلو اوجرت الحر من متعلق
 بقوله فقربا بل الحكم ولكن ساقا لما النفقة فرغ عليه **وقوله** واجتدوا لولي احرار وعبد
 شبهة لا رية اربعا واحدا حين ان اس من حق تخلف اي اذا اسلم الكافر وحت نسو لا
 يحتمر في كساح فان كن اكثر من اربعا اختار منهن اربعا وان كان تحت اثنان اختار منهن
 واجبة وان كان تحت اما فسد كذا يختار منهن واجبة هذا اذا اسلموا معا والاعيان في المعبد
 باخر كلمة الشهادة لا اونها او كن مبدولين واسلموا جميعا في العبد اما اذا تقدم اسلامه
 او اسلم من قبل الدخول فان الفرقه تتخير في الجميع وليس الاختيار ككاتب النكاح فخور ان
 يختار ويبرح محرم ومن محرمات ولو وطبت اجدان بشبهة فله اختيار في عرق الشبهة وان كان
 لا يجوز له تكاها لان عرق الشبهة لا يقطع كساح الاسلام فكيف فكساح الكفر ثم لو ارتد
 واجبة لم تجز له ان يختار في عرق الرد لان مساقاة الردة للنكاح انشده من حيث انها يقطع خلاف
 الاحرام ووطي الشبهة فاختار الا نزع والواجب من لا حقين سوا تقدم كساح من اختارها او اخر
 ولو اسلم الجوز وحت اموالهم من اجل كساح الاما جالا اسلامه فله ان يختار منهن واجبة
 وهذا اذا لم يكن منهن حق فان كانت وليكها تخلف لم يجز ان يختار واجبة من الاما جاتي باس الحق
 اما بالنقض عدها او مودتها **وقوله** وتعينت بنت قبل وطام وحق ابا كتابية او اسلمت في العبد
 وان ارتدت او ماتت ولو قبل اسلام الامه اي ون تزوج في الكفر امرأة وبنتها لم اسلم نظرت فان كان

لا يملك
 ما لم يملك
 احكاما
 ان كانت باع
 عا ولا في
 واما ما اسلم
 فبما نفقته
 حتى يتبين

قبل الدخول بها او بعد الدخول بالثبوت دون الام تعينت الفت وحرمت الام ابدا لا بها تحرم
 لمجرد العقد على البنت والبت لا تحرم الا بالدخول بالام وان كان بعد الدخول بها والام
 حرما جميعا على التام ولو اسلم وحت امه وحق كساحه تعينت الجوز وان دعت الامه لان
 الحق الكتابية بل للمسلم كساحها وكذا لو كانت الجوز وثبتت في العبد فانها تعين وتدفع
 الامه سواها سواها حق او ماتت وسواها تعينت على الاسلام وان ارتدت وسواها سواها او ارتدت
 الامه او لا **وقوله** ومعقبة كساح لا بعد اسلامها والزوجه اي اذا اسلمت وتحت حق وامه
 تعينت ان يختار بين الزوج في الاسلام بان عتقت قبل اسلامها واسلم الزوج او بعد اسلامه
 دونها واسلمها دونها ثم جمعها في الاسلام في العبد التحق بالحق لا عليه حتى لو اسلم من حق واما
 فان سلمت الحق ثم اسلم الاما في العبد وقد عتقت الحق بالحق لا صليبات حتى يجوز ان يختار اربعا
 منهن غير الحق ولو اسلم من ابا فقط او اسلم من جهة الا واجبة فصقت امه استلمت بعتت وان دعت الاما
 كالحق الا عليه ولو اسلم من جهة ثم عتقت فلان حكم الاما في اختيار واجبة محض **وقوله** في الحادي
 والمعتق قبل اسلام اجدان كساح وبعدها تدفع المناخ من عتقها فبها اسرا ان احدها قولها
 والمعتقة قبل اسلام اجدان قبل ان يسلم الزوجات جميعا ولو لايتها وبطل كساحها اذا اسلم اجدان
 وبقي الاخرين لا خراجا حرو قد عتقت قبله ولا تخفى ما في هذا التا وبطل من الخسف التا في قوله وبقاها
 تدفع المناخ من عتقها يعني اذا عتقت بعد اسلامها وابنتها فالتا تدفع من اسلم بعد عتقها
 وبقي من اسلم قبلها يختار منهن واجبة وهذا مشهور في هذا الزاقي والرافع تنع فيه الغوالي
 وقد نبه على ذلك ابن القلاج ومن بعدك ونقل البارز في المسئلة عن الاما تدفع على الصواب انه بعد
 اسلامها يتخير في الجميع لان الاختار في ذلك اجتماعا للعتقة والزوج في الاسلام لا اختار غيرهما
 والزوج وكيف تدفع غيرا وبيد فروعها بالحق لو كانت هناك حق او باختيار امه واجبة واما
وقوله ولغيره ثنتين وكبران يسق لا وفدا اسلم وثنتين بل تعينتا لان تاخرت حق اي وادان
 العبد الكافر على ابا او خرا او اما او جارية واسلم منهن ومن بعدا قبل الدخول ومن بعد الدخول
 وقبل انقضاء العبد اختار منهن ثنتين جرتين وامنين وحق وامه فان عتق قبل ان يسلم احداهن
 او قبل اسلامه وبعدها اسلم منهن فولي هذه الاجوال كساحا يختار اربعا منهن ان كن حرا بر و
 ان كن اما او من اجل الامه وان عتق بعد اسلامه واسلم منهن اختار ثنتين او بعد اسلامه
 وثنتين فقط تعينتا ان كانت المناخات اما لهن اسلمن ووجروا اما الاوليان فاجتمع اسلامه
 واسلمهما وبقاها وان كانت المناخات حرا بر او منهن حق او عتقت احدا من الجوز لم تتبين
 الاوليان بل تختار فياخذها ان شاء وثنتين من اجاز او اجدانها وحق **وقوله** وطلاق وحق
 بنته وان علقا لا الاختيار اختيار لا طهران ولا ووطي اي واذا طلق المامعة بالاختيار اوجبت
 منهن فطلاقها اختيارا لكساحا لا تدفع ليا طلاق الا المتكوجه وسواها حق او علقه
 وللنسخ اذا نوى الطلاق حكم الطلاق للاختيار فليحكم بالطلاق والاختيار فيه من
 ويحمل في النسخ لا يحمل في غير الا تراه لوقا لعن عبدك على اذا قدم زيد بالف ففعل في

قوله

في نفسه لا يختار
 ولا يجوز تعليق الاختيار
 واما جازي بعلو الطلاق المنتصر

6
26
31
40
50
60
70
80
90
100

وَهُوَ الْقَوْدِ
عِنْدَ الْبَيْتِ
وَمِنْ بَيْتِ
الْمَدِينَةِ

فانه منعقد النكاح من المثل ويتعلق في الصورين بكسبه اما الثانية قل ان المهر لونه النكاح
المأذون فيه لا بالوطى واما الاولى فلانه اذن له في موجه وهو الوطى لان كان السيد قد
قدّم له مهران من الزمان من مهر المثل على المقدّر متعلق بتمتد وقوله في الجاهلي كبر المثل عليه
مستلذان اجاباهما ما وجب من مهر المثل العبد لفساد العوض فانه يتعلق بكسبه وقد بيناه فلو
قال كبر المثل الواجب بالوطى لما وزدت عليه الشا به ما وجب من مهر المثل بالوطى في النكاح
الفاستد المأذون فيه فانه يتعلق بكسبه ايضا في الزوجه واسمها على القطع به في الاولى وفي
اندا القيات في الثانية **وقوله** ويرجع بعد غيمها لا يهرع على ذم غان وانما يهرع عاقده وبه اي
ويرجع المغرور بقيمة الولد ان خرج جيا وعشر قيمة امته ان ماتت بجنابة على غن لا يهرع
في النكاح على ان يهرع لولده ولكنه لا يرجع على من غن حتى يهرع كالفاستد وان كان المغرور
عبد فقد بينا ان الغرم في ذمته وما الزوجه الوطى لا يطالب به الا بعد الحق فلا غرم عليه ولا
رجوع قبل العوا اما المهر الذي سلمه المغرور فلا يرجع به على ظهور الفولين لانه في مقابلته ما
استوفاه من منفعة البضع والغرور لا يكون الا من العاقد او المعقود عليه فان كان الغرور
محرره لم يتصور من السيد كما قال في الروضة لانه لا يتحقق عليه بذلك ويتصور من الوكيل ومن الامه
وقال لا يتصور يتصور من السيد اذا كانت الامه من موهبة او جانية وهو معتبر وكذا اذا كان
اسمها الحق فقال في وجعك الحق هن وانكر لا ذر يهن وقال اذا قل له وجعك هن وبه حق
فليس يهرع من الزوج يكون مقصرا بعد المثل عن اسمها ثم الغرور ان كان قبل العقد ظن
اش في وجوب الغرم فيتم من الامه ولا يطرأ اش في ثبوت الخيان لان شرط في العقد ان
كانت الامه هي الغان فالرجوع عليها الصك قد بينا ان الغرم يلزم الذمة فلا رجوع حتى يهرع
والرجوع متوقف على عتقها وان كان الطان وكيل السيد فالغرم عليه وان غراه جميعا الوكيل والامه
فالغرم عليهم ما نصفين ولا رجوع لا جديها على الاخر نعم اذا عتق الوكيل وكرت لداها حق قد
ذلك للزوج عزم الوكيل الكل ورجع عليها اذا عتقت **وقوله** وخبرت بعق كرت ذي ريق
لا يضره وجوب حتى يكل ولا ان عتق ولا قبل وطى وي نلت معق مريض ولها عتق رجعة وحلف
اسلام فسح واجبر لا اجان اي واجبان ياكل ويلين ثم عتقها تحت عتقها ان كانت امه كلها فعق
كلها او بعضها فعق الباقي فان لها الخيان لان يهرع لما عتقت تحت عتقها البني صلى الله عليه وسلم
فان حق العبد قبل ان تفسخ شق الخيان ولو اعق المهرين امته المهر وجه تعبد لغريم قبل ان
يطال لم يفت لها خيار لان ثبوتها يورث الى ابطاله لانها اذا فسخت سقط مهرها وهو من حلة مال
المهرين سواء قبضه وان لم يقض التمسك عن لوقا بعثها واذا لم يعق كلها لم يثبت لها خيار
وكما ادى ثبوتها الى ابطاله بطل وهذا من صور البدن الجكي وهذا بخلاف ما اذا اعتقها بعد الوطى
لا تستقر المهر ولو اعقها قبل الوطى وبه ثبوت ماله من دون المهر ثبوت الخيان ايضا لا ذر ورجع
بقوله تحت ذي ريق الجرح ودخل المكاتب والمدير والمبعض لان كسبه لم يهرع ورتق ولا ثبوت الخيان لعبد
عتق وحده امه لانه لا غان عليه في استنفاشها وايضا هو قادر على طلاقها ولو طلقها وجب لها الفسخ

في العدة ثم بعدة سلطانه الرجعة ولها التاخير الى ان يراجعها وكذلك لها الخيان والتاخير
في عقد الخلف اذا سلمت وحلفت او اسلم وحلفت حتى يجمعها على الاسلام وليس لها ان تختار افاق
النكاح في العتق لانها محرمة عليه جازية الى يهرع في طلاقها لا يفسخ اختيار بقا النكاح وان كان
الطلاق قبل الحق ففسخت في العتق لم تستأنف بل تنفي على عتقها وتم عتق جرح واما الصغيق
والمخونه فليس للوطى ان يختار اما لان هذا خيار شهوي بل تآخر اختيارها الى الملوغ او الا فافه
وقوله في الجاهلي وعق كلها الى قوله او تخلفا سلامه فيه امران احدهما قوله وعق كلها لم
يزدانه يشترط ان يعق كسبه الرق وان اتضه لفظه وانما اراد ان يتم عتقها حتى لو روج
العبد بمحضه وسق البعض الباقي وبه تحت ثبوت الخيان وان كان لم يعق تحتها الا بعضها
الثاني قوله او تخلفا سلامه ليس تحتها تخلفا سلامه بل لو تخلفا سلامها فان لها الخيار على
الصحيح كما ذكر في الغرور والروضة في كسح المشركان **وقوله** وهمل عتق وخيان وفوز
كعب كسح عتق ان امكن وحلفت اي اذا عتقت تحت عتق واخرت الفسخ وادعت انها لم يعلم بالعق
كان ذلك عتق في التاخير وكذلك اذا ادعت الحمل ثبوت الخيان بالعق او ادعت مع العلم بالعق و
الحيان الحمل يكونه على الفرد فانها تصدق في ذلك كله حينها اذا امكن الحمل بذلك اما اذا كانت
مع السيد وقد اشترعت في جوارها وغيرهم فانها لا تصدق حينها ولو كانت فقيرة وادعت الحمل
ثبوت الخيان في الحق او كونه على الفرد تصدق وهذا كعب النكاح اذا ادعت الحمل او الحمل
ثبوت الخيان فيه او كونه على الفرد فانها تصدق في ذلك كله حينها اذا امكن كما هو في الروضة
وغيره وقال ابن الحوي قلا عن المازي ولما حمل بفوزيه الخيان يجب اجد الزوجين فلا يفرق
الحا قد ادعا الحمل بالحيان في الحق قال وهو كما قال واما الخيان بالمعيب مشهور في الاسلام لا
يحمل الا قرب عتق بالسلام او ناس في ياديه يعيد عن اهله وقوله في الجاهلي وهمل عتق وخيان
به لا بالمعيب وعلى الفرد تخلفا عتق فيه امر احدهما انه اطلق كونه عتق او لا يكون عتق الا اذا
امكن وغلب على الظن ذلك الثاني في قوله لا بالمعيب فقضي ان دعوى اجد الزوجين الحمل ثبوت الخيان
يعمل النكاح ليس بعد زوال الفسخ انه عتق كما سبق بيانه الثالث قوله وعلى الفرد عتق اجملا بما
خات الحق على الفرد لا يكون عتق او هو ما ذكر في الغزالي في الرجوع في الزا فقي ولم ار المشركين
من لا خيار لكن نقل عن العبادي فيها قولين ونقل ابن الحوي عن الشامل انه كما دعا الحمل ثبوت الخيان
في العتق وانته ذكر في بالبلعان والغزالي في الامراض على من وامن الغزالي واستبدك بالقضي
ان دعوى الحمل المفوزيه في العتق او في القبول منها في الجيب الذي خرج الزا فقي بحمله عتق **وقوله**
ويذكر في وطى كبر عتق جلف واهل مقر وشبهه بطلها ستم ان لم يهرع فسخت بالفاستد وان
يتاقر وكذا ان رصيت لا بعد الكسبه لان جرح كسح ومبعض في بيان كيفية الفسخ الجنه
فاذا ادعت انه عتق فكنز وحلف سقطت دعواه لان البينة لا يدرج لها فيه الا على الاقرار وليس
لها مطالبة بالوطى لانه حقه في وجه تطالبه بوطية واجرة وان اقرب اليه او حلفت بعد كسبه
والحلف بعد النكاح لا قرار على الصحيح وهذا ما اذا بقوله مقرو شهده فاذا اقر اهله الحاكم

سنة للمهر عليه الفضل ففقد يكون ذلك خزان او بطوبة او زينة او بوسه وانما قصر فيه
 المدة اذا طالت بعد اقراران بما يتوجه لها من اذامضت المدة ولم تعتبر فيه فبعضه الى الفسخ
 بانها وليست لها ان تستقل الفسخ دونه فان قال وطبت وحلف صديق بميمنه كما يتاقي بعد ما وان
 اعترفه وكل وحلف استحق الفسخ لكن لا تقضي بخلافه اعترافه على الصحيح حتى يقول لها الفسخ
 حكمت بعينه فاختاري واما اذا اغترلته في المدة ولو لم يرض لم يثبت من الاعتراف الى الفسخ
 والقياس ان يعاد ضرب المدة او يتطرق حتى ذلك الفصل من السنة المستقبلة وان سافر الزوج
 في اثنا المدة جئت ليلا بحد ذريعة الى ابطال جهتها فدينها ان الفسخ على الفور فان اتمت له
 بعد المدة بطل حكمها من الفسخ على الصحيح وان رخصت بالمقام معه قبل ضرب المدة في اثنا المدة بطل
 حكمها من الفسخ على الصحيح وان رخصت بعد انقضاء السنة بطل حكمها في هذا النكاح فان طلقها
 رجعيًا راجعًا لم يعد حق الفسخ لانه فسخ وان رخصت المدة في تصور الطلاق الرجعي بان
 الرجعة بعينها المدة المستلزمة للوطى المبركة والحب وان ذلك يتصور باستدخال الماء والوطى
 في غير المأوى فيه حب به العبد وان اياها من جديد النكاح عابداً بحالة الاولي فخرعة فثبت لها
 حق المطالبة بالفسخ على الصحيح ونص المدة كما سبق وقيل لا يثبت لانها قد عرفت جالدها ما لو طلقها
 في نكاح ثم طلقها بالاسم تزوجها وعن غيرها فانه ثبت الحيان قطعاً لانها كانت الثانية وهي لم
 يعلم عيها وهذه المسئلة قد قدمها في الاصل في اول الفصل وقوله في الجاوي وان لم تعتبر
 رفعت للمحاكم ونفذت الى قوله وان طلق راجع لان جديد فيه امور احدها قوله رفعت
 الى المحاكم ونفذت يعني بعد المحاكم واعترافه بانها لم يطاوعه ومفهوم من قوله بعد والقول الثاني
 الوطى لان العنة كسده لا يشترط لفسخها اذن المحاكم ولا بد منه كما ذكر في الروضة انه لا يقع
 الثاني قوله لان رخصت اراد بعد انقضاء السنة اما في اثناها او قبل ضرب المدة ولا يخفى ان
 لاغ الثالث قوله وان طلق رجعيًا لان جديد اي لان جديد النكاح لا يعني انه اذا جدد
 النكاح فسخ مكثراً ضرب المدة السابقة بل لا بد من ضربها ثانياً **وقوله** ومدق نافي وطى
 لان ولين ولم يلعن او شرط بكان لا يطلعه من اطلاق السنة او تزوجت لعل في عنة ولا
 لان وان وجبت بكراً او طلت رجعة لم يرد صدق في تلف فان غرمة مستحق لا يرجع على مودعة
 وكبدع مناصفه في ازيد بما يصدق ولا يشفع ان باع مبدعاً الصل نصيبه الا بينه اي اذا
 تنازع الزوجان في جريان الوطى صدق منهما من كبر الوطى بميمنه وان سلم له الخلق لان الاصل
 عدمه الا في مسائل الاولي اذا قالت وطيتني في المهر كله وانكر الزوج فانت بولي بحقه ثبت
 في ذلك جانبها ان لم يلعن نفقه ويكون القول قولها ولا بد من ميمنه لان ثبوت النسبة لا يوجب
 تحقيق الوطى فان حلفت استوفت المهر فان لا عن مال المهر وصدق الزوج بميمنه **الثانية**
 اذا شرطت البكارة ووجبت ثيباً فقلت وطيتني صدقت بميمنه لا لسقاط الفسخ فقط لا للمهر
الثالثة قال انت طالق للسنة ويوطا بر فقال وطيتك في هذا البطهر ولا يطلقين فيه وقتا
 لم تغطي فيه صدق الزوج لان الاصل بقا النكاح الرابع **عنه** تزوجت المطلقة ثلثاً وادعت

في قوله اذا طالت بعد اقراران
 انما هو بعد اقراران
 في قوله وان رخصت
 في قوله وان رخصت
 في قوله وان رخصت

والبيان
 في قوله
 في قوله

الاصابه من الزوج وانكر مدق لعل لا للمهر **الحاشية** والسادسة اذا ادعى الزوج
 الوطى في البعنة والايلا صدق بميمنه على الاصح شواك ان سلباً او جحياً او مقطوعاً بعض الذكر
 اذا نفي منه فذرا حشفه فان ادعت زوجة العنين والمولي البكارة وشهدان مع نسوة
 فان القول قولها فلو صدقناه في الوطى وطلق واراد ان يراجع لم يكن له ذلك وان صدقناه
 لاجل العينه وفي البعنة ولا يلزم من تصديقه للرفع عن نفسه تصديقه في اثبات حق على
 غيره ومثله ذلك مستلزم احداً اذا ادعى الوطى لم يردع له الوطى في عين من غير نظريته
 بميمنه ولم يكن للمالك مطالبته فلو خرجت مستحقة بعد التلف وغيره الوطى المستحق في التلف
 لم يكن له ان يرجع على مودعة الا بينه **الحاشية** اذا كان في يده اثبت ان فادى احداهما الكحل
 والاخرها يميناً نصفين متدقاً من المهر في المهر بميمنه ونصنا الكحل نصفها فاذا باع مبدعاً
 الكحل النصف الذي فني له لم يكن الاخر المصدق في الشفعة حتى يقيم بينه المالك في النصف
 الذي صدقناه فيه على شريكه فاجمع بين المسائل المذكورة ان كلاً من صدق المصدق بميمنه
 لم يردع عن نفسه فاليك من سدا ان ثبت له باحق على غيره وقوله في الجاوي والقول الثاني الوطى
 الى اخره بدلية **مسائل الاولي** اذا شرطت البكارة **الثانية** ما اذا اطلقها للسنة **الثالثة**
 ما اذا تزوجت المطلقة ثلثاً وقد سبق شرحها **وقوله** وطى بركنك في الجمل والحيان
 وجم موطر واذن بكمرو عنة وابلوا واعادة غسل خارج ويطن جزام وكزوج عزله وكل متبع
اعلم ان الوطى في البكر كالوطى في القبل في كثر الاحكام بفسده العادة ووجوب الغسل
 عليهما ووجوب الكفارة في الصوم والحج وغيرها وثبت به المستحق في الفسخ في استمرارية الامه والنكاح
 الفاسد واما في النكاح الصحيح فثبت لمجرد ما كان الوطى وجب به المهر في النكاح الفاسد
 واما في النكاح الفاسد قطعاً واستمرارية المستحق في النكاح الصحيح المذهب وبخالفه في احكام
 في الجمل فان الوطى في البكر جرم من الروضة وغيره في الجمل من حرمت على زوجها في الجمل
 بالوطى فيه وفي الاحصان ولا يحصل بوطى الزوجه في البكر احصان لا بد فصيحة ولا يحصل بدلية
 ولا اعتبار اذن البكر بالنطق ولا في حمل النطق والنظر الى فرج الزوج حمل ولا حمل النظر الى
 دبره لانه ليس بمحلا لاستمتاع ولا في الرحم فان الموطوف فيه المحصن لا يرمي زحيم الزاني ولا يحصل
 به زوال البعنة ولا العنة في الاطلاق خروج من الرجل منه لا يوجب الغسل وفيه في الفرع بفضل
 والمزوج ان يغزل عن امراته شواكات جنة او امة اذ لم لا يجد يشجانه من الله عنه كما فعله
 فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلم يمسك كلاً ولا طلق صلب المهر بركاهيته وبحجوب
 للزوج ان يستمتع بمزانه كيف شا قبطاً ومقبلة ومدين اذا كان في الفرع ويستثنى بكل عصم
 وان كان لا يمتنع بركاهيته **وقوله** في الجاوي واثبات البكر كالقبل في الجمل الى قوله واستمر
 الامه فيه امران احدهما انه بدلية مسائل الاولي انه لا يجب طبعاً اعادة الغسل بخروج
 الثانية انه لا يجب بالوطى فيه الرحم **الثالثة** ان النظر الى جرم وهذه وان لم يكن وطائفي
 نواصبه لان واطى الفرع حمل له النظر اليه ولا كذلك البكر وقد عدا من الجاوي في الوارد ان عليه خروج

غيره

الدم من اليد فانه لا يبعد جيفا وهذا لا يرد عليه وكذلك الاستوى او رن على الزايفي والحق
لا يرد عليها لانها اعتبارا بالاثبات **الش** في انه استثنى استقراض الامه والاخر في العز والزوج
والرؤيه وفي اويل الطلاق انه يحصل الاستقراض كالوطي في القبل وما اول بعض شراجه
نقد في المحله غير مستثنى وانه في الحكم كالفضل ككلام فيد سكت ويعد **وقوله** وبوطي امه فرع
مهر وعرض وشجره مع الابد ومكها بالقمة وان كان جزا ولم يلد له والاقمة الولد
اي وجب بوطي الاصل كالأب والجد امه فرعه كائنه وبنه واولادها مهرتها ولا جعله لغيره
منه شبهة الملك **قال** **ش** على بوطي وولاته وما كذا فيك ويجوز على الفرع وطها بعد ذلك ان
كان موطوعا لان حرمت عليها جميعا وجب على الاصل بوطيها التعزير لا تركا له معصية لا
جد فيها فان اجابها فالولد جرم مستتب وقيل ان كان الأب رقيقا كانت النسب دون الحر به والاخر
انما ثبتان جميعا ان كان الأب جزا امه كالأمة قبل سقوط ما به في جهات مائة له ومات
ام ولده ولم يولد له فتمت الفرعة لانه انكف عليه حكمه ملكه وان لم يكن الأب جزا والامه مستولدة
للفرع فانه لا يثبت له فيها نسب الا ولا الملك ولا يلزمه قيمته بل لزمه قيمة الولد لانه اذا سقطت
قيمة الولد لانه انما سقطت قيمته عن الحر ملكه الام قبيل الاستيلاء والرق لا يملك والمستولدة
لا تملك ويرد عليه في **الح** ويجوز انان المشكك فانه اطلق سقوط قيمة الولد وقد ذكر في
العز والزوج وجوب قيمة الولد على الرقيق حيث لم يملك الام ويجوز على الحر في المستولدة اول
واعلم انه في الرؤيه وكذا في اصلها نقل عن الروايف ان وطى الاصل مستولدة فرعه توجب الجدة ولا
يقتضيه شي من احكام وطى المشبه بل جعله كالزنا واعرض عليه ما في المهمات وبين وجه الحق
المستولدة بعينها الا في الاستيلاء وما يترتب عليه كما يقضي كلام الجاوي **وقوله** في شجره فرع
حضته وشري ان كان مؤثرا والارز بعض ولد اي وان وطى الاصل المشترك بين فرعه وحض
حضته الفرع ثبت فيها الاستيلاء ويسري الى نصيب الشريك ان كان الأب مؤثرا وينعقد الولد
جره على الواطى المهر وقيمة الامه لولده وشريكه وان كان معسرا لم يسر الاستيلاء الى نصيب
الشريك ولم يفتقر نصيبه من الولد **وقوله** وعلى الاقرب ثم وارثهم فرع اعفاء اصل جراحه اذ
تبع حاجة لا يامة فكما جازوا وان ملك من لا يعزى كزنا وعون وتعيينه ان قد عوس وعوس
وفتح حد كطلاق بعينه اي وجب اعفاء الاصل بان يزوج امراه او يملكه سرية ويحجز
اما بان يزوج له اذنه او يعين له امراه ويقول تزوجها والصداق على او يملكه جارية او يعطيه
مهر زوجته او قيمة امه والحيار في ذلك الى الفرع فلو قل اعطيه سرية لم يكن له ان شرط رجة
ولا عكسه ولا ان يعين شريفه نعم ان انقضاء عوض مقدم من المهر والقيمة للامه كان للاصل
ان يعين لنفسه وما لم اراد بقوله وتعيينه ان قد عوس وانما يجب على اقرب قروعه اليه
فاذا اجتمع ابن وابن على الابن وان استويا في القرب قدم الوارث كنت الابن مع بنت البنت
فان استويا في القرب والارث كالبنين والبنات ورع عليهم وانما اعفاء جراحه اما الرقصة
لان فكما جاز لا يفتح الابا دن سيرة وبانه يتعلق المهر والنفقة بكسبه ان كان مكنتا

اقرا
بوت
ش

ان لم يكن مكنتا فلا ينفقه فرعه وانما يجب اعفاءه اذا ادعى شدة الحاجة الى النكاح
ومنفقه الصبر عنه او خوف البنت ويكفي مجرد دعواه ولا يخلو لان التخليف لا يلحق بجرمته
وكذا لا يخلو له ذلك الا اذا صدق في دعواه ويكفي ان يزوجها او يسره بشوا او عجزا لا
يطعمها طعما فاستبا ولا يجوز ان يزوجها امه على الاخر وان خاف البنت لانه غنى بالفرع
ويحل عفاؤه ولو كان تحت زوجه لا ينفقها حاجته بان كانت رقا او متعز او عجزا او عليه
ان يجد كل ما مات او فتح النكاح لموجب منه او منها واما الطلاق فان كان بعد زكاشفاق
والشون فله حكم الموت وان لم يكن عدل لم يلزم التحديد لكونه بالمقتصر وحيث اوجبا التحديد
الطلاق وكان باينا حذر على الفون وان كان رجعا لم يجب حتى تنقضي العدة **وقوله** ولحق قدم
عصية ثم يفرغ اي واذا اجتمع اطلاق وصاق ماله عن اعفاء الكل قدم العصية منها وان
بعد فقده ابواي الا على الام وان استويا في العصية وعدمها قدم الاقرب فيقدم ابوالاب
وابوالام على ابويها للفرع وان استويا في القرب وعدم العصية كاياب الام واولام الام مع
بينهما **وقوله** وله جسر فيقه عن زوج لا وقت لولده لولا ولو جرحه وهذا السيد كما جرحه
وبوطي استمر مهره قبله يسترد بغيره او يسقط بقتل سيرة كوطيه والزواج ابنه وهنكالا
جرح نفسه وزوجه اي وللسيد جسر عدى وامته عن مسكن زوجة بها وجزا من الليل والمنص
في البوطي انه الى مضى الليل كاقوله في المهمات **قال** ولكن سبق في باب الاجاز من الرؤيه انه
اذا استاجر شخص المحرمه انه يملك عينه من الليل فقدر ما جرت به العاقبة وفيما سلكه مراعاة
العادة هنا ولو كانت الامه المروجه ذات جرحه وقال الزوج بحرفه كذا متى لم يلزم السيد حاجته
لان له استخداما في غير ذلك ولا يجب نفقة الامه الا اذا استلها ليلها وبها زوا اما المهر فلا يحل تسليمه
الا اذا سلمت اليه ولم يكن في المهر ان يستلها ليل الوقت النوم فقط وجها الذي صححه من الصباغ
والزاف في الشرح الصغرى والنوى في الرؤيه من راد انه انه كفى وجها للسيد المستقر لعين
المزوج وامته المروجه لكونه اذا سافر بها قبل الوطى فللزوج استرداد المهر ذكر في العز والزوج
واما بعد الوطى فقدا يستقر ولزم وما من السيد يطالب به سافرا ام لا وافا قل وله جسر
زقيمة ليشمل العبد والامه فانه كما يجب عليه ليلها لكونه وجها بحليته كذلك يستمتع سرحه مهر
كل امه لسيد كما سافر منها فها وسيل في باب الصداق انه يستقر بالوطى والموت قبل الدخول
فلا حاجة الى ذكره هنا نعم الامه يسقط بمثلها نفسها وبقتل السيد لها لا بمقتل غيرها واما الحق
اذا قتل نفسها فلا يسقط مهرها والفرق ان الحق كالمسئلة الى الزوج بالجمعة دليل ان لا يمنعها
من التسفر بخلاف الامه وايضا فان الحق اذا قتل نفسها عظم الزوج الارث فرج ان يعزم المهر ولا
ارث من الامه ولا عزم ويسقط مهر الامه بان تدا قبل الدخول كالحق ويسقط ايضا مهر الامه
بوطي السيد لها قبل الدخول اذا كان الزوج اسده لانه يقطع بذلك كاجها فيسقط مهرها كالو قلها
وقوله في الجاوي وان زوج امته يستحب بها زوا ولا نفقة اذا وللزوج اخراجها ليلها زاولو
مهره والمهر للسيد وبالدخول لزم تسليمه ويسترد قبله فيه امور **قال** **ج** وانه خص الامه بوجوب

ایک

والمعاني
والمعاني
والمعاني

وكون بينا وانعم الله في الدنيا
 المهر الفاسد في الدنيا وفي
 وجهه انفسه نكاحه وقبل وطست قط
 لاجد الزوجين الاخر ابعده انفسه

النكاح لان النكاح يوجب الطاعة على الزوج والافتاق على الزوج فاذا ملكته وجب عليه طاعتها ووجب عليها الافتاق عليه فينتا قضان فيسقط الاقوى وهو الملك الاضعف وهو النكاح واذا كانت المزايا بين المالكين لزوجها نظرت فان كان قبل ان يطلأ يسقط المهر كله حصول الفراق من جهة واحدة او المالكين لزوجها وجب وانفسخ النكاح فان المهر لا يسقط بل يشترط قبل الدخول والفرق بينهما وبين ما قبلها ان الفرقه هنا حصلت بفعل الزوج والسيد فدخل جانب الزوج كالمخلع وهناك لا شركة للزوج في سبيل الفراق اما اذا ملكها بما لا يخرج بعد الوطى فلا يسقط المهر لا استقرار فيبقى في ذمة العبد على الاصح الذي ملكته الزوجه الى الحق ويحرم المهر ان مشرت زوجها بالتحقق من المهر بشرطين احدهما ان يكون قد وطى لانه يستقر بذلك ان يكون قد ضمن به السيد فاذا ملكته به برئ ذمة السيد من ضمانه ولم يرجع ما ادى على العبد اذا علق كالوضمن عند دين اخر واذا في رقه ولو اشتتره قبل الوطى لم يصح الشراء لانها اذا ملكته سقط المهر واذا سقط عوى الشراء من الثمن فيبطل وما ادى ثبوته الى ابطاله بطل ولو لم يضمنه السيد لما صح البيع لان ملكا للعبد له والصدوق مستحق على عينه **وقوله** ولو ملكها او بعضها بان كان فالمهر تركه اي اذا تزوج امه موزنه كالجدة وابنه ثم مات وورثها كمالها بان كان جائزا او بعضها بان كان غير جائز فان مهرها كمله ان كان قد دخل بها او نقصه ان لم يكن دخل بها يكون تركه لانه ما له كماله فان اخرجت اليه لقصا دنا وتنفيد وميتة فذاك ولا يسقط ان كان الزوج جائزا وان لم يكن جائزا سقط نصيبه والباقي لباقي الورثة وانما اقصى في الحاي على البعض لانه اذا كان جائزا فلا مشاركة له ولكن قد يكون عليه دين ووفى به فيطهر من الدين التنبيه على تركه ولهذا ذكر ملك الكل والبعض في الارشاده **وقوله** وجعلت مدعيه محرمة لم يرضه وحلف بولائه ارضية اعندت وليسيدا ادى حجرا او عقدا وكل في احرامه اي واذا ادعت الزوجه انها محرم للزوج برضاع مثلا او وطى ابية او ابنة مشبهة او نكاح ظنرت فان لم يصدر منها شيء حال العقد بان كانت محجرا او اذنت في النكاح من غير معين ولم يرض بعد العقد كان القول قولا فختلفت وفرق بينهما وان رضيت به حال العقد او كانت محجرا او اطلقت الاذن وهي غير محجرت ولكن رضيت به بعد العقد بالبطق او بالتكبير لم تنسج دعواها لان رضائها او ملكيتها اياه من الوطى ناقض لدعواها فان ذكرت عند اكنتسيان وغلط سمعت دعواها ليجعل الزوج فقط واذا ادعى سيدا لامة فقال زوجها وانما محجور على بصري وجنونا او نفسه لم يقبل الا ببينه والقول قول الزوج فختلف وكذلك اذا قال لعقد وكل وانما محرم لا يقبل الا ببينه فيجوز الزوج **وقوله** في الحاي ودعوى الراضية محرمة بلا عذر لا يقبل ومن المحقق ودعوى الجنون والصبي وعقد الوكيل في احرامه حلف الزوج فيه امرا احدهما قوله ودعوى الراضية اراجه التي ميتة بالنكاح لان جعلها نفقيس المحجور عليه كغيرها لو رضيت بالنزوح واذا تفيده بعين معين وقلنا بالاصح اندجوزت زوجا من رجل فبين كالمحجور لانها رضيت بالنزوح ولم يرض الزوج الثاني في انه قطع بان المحجور لا يكون القول قولا بل قول الزوج والاصح الذي قاله معظم الاضحاب ان القول قولها فختلف في وفرق بينهما الثالث ان المحجور

ونحوها اذا رضيت بعد العقد والكمال او مكنت من الوطى فلها حكم الراضية في العقد ذلك في الزومنه واضلها في اخر الباب فقال اذا ادعت المتكوجه انها زوجت بعقداها وهي معتبر الاذن فهي فتاوي البعوي لا يقبل قولها بعد ما دخل عليها واقامت معه وكانه جعل الدخول بمنزلة الرضى قال في المهرات في هذه المسئلة قد اجماع الرافعي في اخر كتاب الزوجه وجرم بالقول مطلقا من غير فصل ولا اعز الى ناقل وفتح عليها بانها لو رجعت وقالت كنت رضيت فعقل رجوعها وجهان المقصود من لا يقبله **وقوله** **الصدوق** لا فاسدة كالتن فيها ولو لم يرضه جسد لتسلمه لان اجل فييقو اي الصدوق وهو ما وجب للمرأة بالعقد والوطى وشقي الصدوق والاخر والمهر والعقد لها حكم الثمن من اجل ان يكون ثمن في البيع جائز يكون صدقا في النكاح وان قل وما لا يجوز ان يكون ثمن لا يجوز ولا يجزى جميع ما ذكر في البيع لا يحرم ان يكون صدقا وفي الضمان حكمه حكم الثمن على الجدة فلا يجوز الصرف فيه قبل القبض ويجوز الاغتياق عنه وعلى القدر يضمن ضمان اليد فيكون حكمه حكم المستحان والمستام وليس هو كالثمن من كل وجه فان الثمن كن في البيع يفسد للعقد بهضاهه والنكاح لا يفسد بفساد الصدوق ويجوز للبايع من المبيع جوارها جسد نفسه للصدوق فان كانت مديون او امه فلهها ونسبها جسدتها وان راي ولي الضمين المصلحة في تركها يحبس تركه ولهذا لم يقبل وعلى وليها ان يقصد ولا يحبس ثمن ولا يصدق عقده موحلا وان حل على الاصح وجب لها النفقة في مدة الحبس لان النفقة من الزوج لا ماله **وقوله** ولنزاع وضع عند عدل لم يجز وان باذر لم يرجع كرشيد بعرض وطى طوعا اي واذا اطلأ بالكل الاخر ما يستحقه فقالت لا امكن حتى تسلموا لا اسلم حتى ملكيني اجزى الحاكم على وضع الصدوق عند عدل لم يجز على التمكن فاذا ملكت سلمه العبد اليها اما اذا باذر ذلك كما اذا تبرع البائع بتسليم المبيع لم يشترط الحبس بعد ذلك واما اذا كانت محبونة او مضمينة والولي لم يرضه او افاض بعد التسليم فالاصح ان لها جسد نفسها وكذلك اذا وطى الرشيد مكرهه **وقوله** في الحاي الصدوق كالثمن الى قوله لا يبعد الوطى فيه امرا احدهما قوله الصدوق كالثمن ليس هو كالثمن من كل وجه فان الثمن كن في البيع يفسد للعقد بهضاهه والنكاح لا يفسد بفساد الصدوق في الارشاده بقوله لا فاسدة الثالث في قوله ومن باذر اجر لا جزوان امستج رجع مقتضاها ممكن الزوج من الرجوع الى الصدوق اذا باذر واستعت وهذا لا ياتي الا على الوجه الضعيف الذي يقى باجازه الزوج او لا على تسليم الصدوق واما اذا قلنا لا يجزى ولا فلا ياتي بل ذكر فيه في الجزير الزوج خلافا لاصح انه لا يرجع الثالث قوله لا يبعد الوطى مقتضاها ان الضمين او المحبونة اذا سلمها الولي ووطى بها لا يرجع اذا ملك والاصح انها ترجع وكذا المذكور ترجع على الاصح وان وطى **وقوله** ومن لم يطبق والى ان لا تطبق فقطه اي اذا سلم الزوج الصدوق وكانت المرأة مضمنة لا تطبق الحاي واستعملت اهله حتى تطبق وكذلك اسمها ولي الضمين ويمكن له تسليمها في هذه الحال ولا يجوز للزوج وطم حتى تطبق وان فرضت عليه لم يجز على قولها لان عزمه الاستماع لا

قوله في المهرات في هذه المسئلة قد اجماع الرافعي في اخر كتاب الزوجه وجرم بالقول مطلقا من غير فصل ولا اعز الى ناقل وفتح عليها بانها لو رجعت وقالت كنت رضيت فعقل رجوعها وجهان المقصود من لا يقبله

بضع كل واجبة موزة للنكاح ومداق لا أخرى ويسمى هذا نكاح الشعار وقد بني عند
الله عليه وسلم وفيهم من قوله واصداق كل بضع لا أخرى انه لو قال له وجئت ابني على ان تزوجني
استكر فزوجه وقبل ولم يجعل البضع مداقا لانه بضع النكاحان ولكل منهما مهر المثل ومنهم
منه ان النكاح يفسد بجعل بضع كل مداقا لا أخرى شوا ذكر معة مهر أخزام لا في فتاوه بسبب
الشريك وقوله في الجاوي والنكاح يفسد بكذا او بامداق البضع مشكل فان الشرط الشريك
بان يجعل بضع كل مداقا لا أخرى ولا يصح انه لو قال له وجئت ابني على ان تزوجني بضع بضع
صداق بنتي فقبل صح النكاح الاول وبطل الثاني فبعض نكاح من جعل البضع مداقا كذا في العرف
والروضة ويفسد في النكاح ايضا بان يصدق الحق رتبة الزوج فاذا اذن الله تعالى بان تزوج
جاء وجعل رتبة صداقها ففعل لم يصح لان ملكها للزوج بطل النكاح فلم يعقد ولو كان ذلك
في نكاح امه لفسد لان رتبة نصيب ملك السيد فالمنافاة **وقوله** وانعقد بالمسعى قبل اذا
تزوجها الف تراءم بالفين علامه في العقد الف لانه المسعى قبل وكذلك اذا انفقوا على تسمية
الالف الفين ثم عقدا والنكاح بالفين انعقد بالالفين لانه الواقع على شيئا مما قل نواظرها
على ابقاعه على سمي الالف فلا اثر لتسميتهما بعد فقوله والعقد بالمسعى قبل سائل المستلين
وقوله في الجاوي والواجب مهر العلامه بر عليه ما اذا تزوجها سزا الف ثم علامه بالفين
الواجب مهر السرا وقد اريد به المهر العلامه ما اذا انفقوا على تسمية الالف بالالفين فان الواجب
ما اعلناه وهو الالفان فكأن الثواب ان يقول الواجب ما عقده شوا كان سزا او علامه
وقوله ولو قالك ربيته زوجي لامهر ففعل او زوجها مهر دون المثل او غير نقد البلد او كسبه
عن المهر مهر مثل لو طلق وموت وجاز طلب وجس نفق لفرق وقصر ولغا اسقاطه وفرض احق
واثر قبله اجماعا لالتا الحق البالغة الرشيد لولها زوجي لامهر وهذا صريح نكاح نفق
البضع وهو اخلا النكاح من الصداق فاذا امتثل الولي وزوجها مهران نفقة وكذا ان كت
عند العقد لنكاح خالها عن المهر وان زوجها مهر نظرت فان زوجها مهر المثل من نقد البلد
انعقد بالمسعى وان زوجها مهر المثل او بنقد غير نقد البلد او عرض وان كثرت قيمته
فهو كما لو عقدا لامهر وكذلك ان زوج السيد امته بالامهر او سكت عن مهر فان ذلك يفسد القريض
علافا اذا كانت المرأة للولي ان زوجها وكذا فان يجب عليه ان لا ينقص من مهر المثل فان نقص
عند لا يصح ان النكاح لا يبطل بل يجب مهر المثل بالعقد كما سبق في المفروض اذا وطئ الزوج وجب
لها مهر المثل وكذا اذا مات او مات قبل الفرض والمستيسر على الاصح **وقوله** في الجاوي او قال
زوجي لامهر الى قوله وجب مهر المثل بالوطي فيه امران احدهما قوله او قال زوجي لم يقيد
بالرشيد ولا بد من ذلك الثاني في قوله وجب مهر المثل بالوطي اقصر على وجوب مهر المثل بالوطي وفي
المسئلة خلاف موجه ترد الشافعي في صحة حديث بروج بنت واشق وقد روي بغير مهر ومات
فروي انه قضى في النبي صلى الله عليه وسلم مهر منابها قال النووي في الروضة قلت اخرج حجة
الرجوب والحديث صحيح رواه ابو داود والترمذي والنسائي وغيرهم **وقال** الترمذي حديث حسن صحيح

عن بيان السيد

لا

وراد في المهران وابن ماجه وصححه بن حبان والحاكم وابن حزم والبيهقي وغيرهم ونقل المهر
عن الشافعي انه قال فان ثبت هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو اولى الامور بالاحقة
لا جدون قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم الواجب اكثر مهر من مهران يوم العقد الى يوم
وقيل العقب يوم الوطى والا فلا يصح وذكرنا في الواجب منه الموت مثله او جده اجد يوم
العقد والثاني يوم الموت والثالث اكثر ما جكا الجباطي ولو طلقها قبل الفرض والمستيسر
لم ينسطر المهر وان وجت المنة والمفوضه مطالبة الزوج بان يفرض لها مهر المثل ولو لم يفرض
بصير ولها ان تجس نفسها للطلب الفرض والمستيسر المقروض ولو اسقطت ما يجب لها من الفرض
لم يسقط لان حق نفق المهر بالوطى لا يبطل باسقاطها وحق طلب الفرض تابع له ولو فرض لها حقي
مهر على نفسه لم يصح على الاصح فلا يصح لامر الزوج او وكيله ولو اترانه من الصداق قبل الفرض
او الوطى لم يصح لانه اتراعن مال قبل لزومه **وقوله** فان تراضيا ولا فرض فاض مهر مثل جلا ولا
تفاوت اجل ما في فان تراضيا على شي يفرض شوا كان مهر المثل او اقل او اكثر وشوا كان جلا او
موجلا وشوا كانا علمين مهر المثل واجعلين جاز وان تراضيا الى الحاكم ولم يراضيا فرض القاضي
لها عليه مهر المثل جلا من نقد البلد ولا يجوز ان يفسد او يزيد على ما علم من مهر المثل وعلمه شرط
ولا ان يوجهه فان كان مهر مثلها موجلا نقص منه ثفا وتماين الحال والموجله **وقوله** ويعتبر
فراده ولا ياولا وموجب رعية ومساخدة قريب لأمس واجبة اي والمختار في مهر المثل وهو ما
يرغب به في مهر المثل من النصف ولو بعد من كمال اخوات وبنات الاخوة والعانت وبنات
الاخوات الا قريب الا قريب يقدم او لا القرابة بالابن هكذا ان لم يكن عقبة فذواتها الحاد
كالخيرات والحالات القرني فالقرني فان قدمت فمثلها من بنات الاجانب وفي الامه ينظر الى
شرف السيد وحسنة وكذا المعقون فان كان لها عصبة بنات اخواتها وان كان بعضهن
في بلد ما اعتبرت من مجالي البلد ويعتبر في مهر المثل ايضا الصفات التي توجب الرغبة كالنقمة
والجمال والنس والعقل والبكارة والفضيلة والعلم والمال ويعتبر مساجدة القرب فيساج
اذا جرت عا دهن مساجدة ومثله والشرف فان جرت مساجدة من واجبة المهر الباقي
جكها الا ان جعلت في الرغبات **وقوله** ويجوز ان يخط مهر اوقات وطى ليجت شبهة كفي فاسد
نكاح او شر او بعد دسعة او بأكراهه اي اذا وطئها مشبهة اما في نكاح فاسد او شر او
كان اعتبار مهر مثلها بوقت الوطى بالعقد لا جزمه للعقد القاسد ويعتبر ان الخطا اذا
تجدد الوطى في شبهة واجبة ورايد مهر مثلها في حالة اعتبرت تلك الحالة لانه لو لم يوطئ الا في المهر
مهر فليف ومعا غير ما وان تعددت الشبهة كما اذا وطئها بطنها ووجهه وطئها وبطنها
جارتيه وحيل كل مهر لان الجادة الشبهة كالنكاح الواجب وتجدد ما كتبه فانه لم يشبه
بان اكرها فكل وطى مهر ايضا واذا وطئ الاب جارية لابن مزارا وجب مهر واحد لان شبهة
مجنحة **وقوله** ورجع الزوج ومود لا عن طرفة نصف مهر وجب بعقد وقصر صحيح بقرائنه
حين قبل وطى كالحق واستلامه ولما يرد وشرايه وكل ان وقع شبهة كفسخ لعيب فان قيل

وإذا كان المهر من نقد البلد أو كسبه عن المهر مهر مثل لو طلق وموت وجاز طلب وجس نفق لفرق وقصر ولغا اسقاطه وفرض احق واثر قبله اجماعا لالتا الحق البالغة الرشيد لولها زوجي لامهر وهذا صريح نكاح نفق البضع وهو اخلا النكاح من الصداق فاذا امتثل الولي وزوجها مهران نفقة وكذا ان كت عند العقد لنكاح خالها عن المهر وان زوجها مهر نظرت فان زوجها مهر المثل من نقد البلد انعقد بالمسعى وان زوجها مهر المثل او بنقد غير نقد البلد او عرض وان كثرت قيمته فهو كما لو عقدا لامهر وكذلك ان زوج السيد امته بالامهر او سكت عن مهر فان ذلك يفسد القريض علافا اذا كانت المرأة للولي ان زوجها وكذا فان يجب عليه ان لا ينقص من مهر المثل فان نقص عند لا يصح ان النكاح لا يبطل بل يجب مهر المثل بالعقد كما سبق في المفروض اذا وطئ الزوج وجب لها مهر المثل وكذا اذا مات او مات قبل الفرض والمستيسر على الاصح وقوله في الجاوي او قال زوجي لامهر الى قوله وجب مهر المثل بالوطي فيه امران احدهما قوله او قال زوجي لم يقيد بالرشيد ولا بد من ذلك الثاني في قوله وجب مهر المثل بالوطي اقصر على وجوب مهر المثل بالوطي وفي المسئلة خلاف موجه ترد الشافعي في صحة حديث بروج بنت واشق وقد روي بغير مهر ومات فروي انه قضى في النبي صلى الله عليه وسلم مهر منابها قال النووي في الروضة قلت اخرج حجة الرجوب والحديث صحيح رواه ابو داود والترمذي والنسائي وغيرهم وقال الترمذي حديث حسن صحيح

تطلق بعد اداء المهر الظاهر ان قوله بعد اداء المهر ليس بشروط فان المهر يتحقق بكسب العبد
كما يتحقق المهر الذي في الذمة بتمتة الحر وقد قلنا انه يرجع الى نصف المهر ثم ينسقط عنه
فكذلك ينبغي ان يقال اذا اطلق العبد بعد ما يبيع ان النصف يرجع الى السيد ثم ينسقط عنه
لا يثبت له على عبيد شي وكذا ذلك يرجع الى العتق ثم ينسقط الحرام من قوله لا يستحقها كالفسخ
بالعيب سواء من الجاذب والمقارن في انه لا يرجع الزيادة المتصلة وهو كذلك في العتق
اما المقارن للعقد فانه يرجع فيه على الزيادة المتصلة كما ذكر في العتق والروضة **ال**
قوله واجزم في السيد ولا يزسه ليس ذلك على اطلاق بل ذلك اذا رجح اليه شطرن اما اذا رجح
اليه السيد كله فانه يلزمه ان سأل كما اذا ورث المهر السيد كما هو في العتق والروضة **و**
قوله توافق في جمل امرت ولم يترك شي لا يقع المهر ما واجاز ان قطعت ولا مزاويها
اي واذا اختلفت في جمل امرت فامرت ثم طلقها قبل الدخول فان المهر يكون لها مع نصف المهر
ويرجع الى الزوج نصف المهر وليس له ان يكلفها طلع المهر ليرجع في نصف المهر بعد
في ملكها واستحقاقها الا بقا الى الجدا ولولا ذلك لرجوعه الى نصف المهر مع بقاها تازا
لم يجز له ان يستأجر وطالب قيمة المهر وليس له ان يكلفه تاجرا الرجوع الى الجدا ولولا
انا وخر الرجوع في الشجر الى الجدا لم يجز على ذلك لان نصيبه يبقى في منهاها ولو قال
يكون وودعه عندك لا ضمان لم يجز على الاطلاق لان نصيبه يبقى في منهاها ولو قال
من الضمان والعين تحت يدك فان انفصل الرجوع في نصف المهر الى الجدا وعلى تاجر الرجوع
الى الجدا ممكنة وان كان لا يجد في ذلك مكر الرجوع عنه فان تراضيا على الرجوع الى الجدا
على ان ينسحب من ثمنها متبرعا وعلى ان يترك او اجد ما التمس في التزم التمس فهو وعد لا
يلزم ومن التزم تركه زعيا لصاحبه ثم يدم واذا كان ينسحب لم يكن منه فداق لانا اقطع
مقر في منك وحد نصيبك من الشجر فانه يجز على ذلك اذا كانت من القطع لا طول وكذا القطع
لا يصح بالشجر ولو قال ارجع في الشجر وابقى لك المهر الى الجدا فابت اجرت على ذلك الاصح
قوله في الجاوي في جمل امرت وامره مريض ولولا ولزم من التزم تركه التمس فيه امران احدهما
قوله بنوا في جمل امرت بقضائه لا اجاز وقد بينا انه يجز اذا قلت اقطع مقر في لزمه وا
وانه يجز ايضا على الاصح اذا قال انا اخذ نصيب من الشجر وابقى لك المهر الى الجدا وودك المستلزم
في العتق والروضة وغيرهما **قوله** في قوله وامره مريض ولولا الاصح المنصوص في الام كالمقلد
الاستوى ونقله الشيخان عن صاحب التامل والتمه في نظير ان دان الولد الصغير لا
يرجع فيها لما فيه من حرمة المفقود من الام والولد ولما ذكر مسألة الارضاع في الروضة
قال واذ كان ما ذكر صاحب التامل والتمه انتهى **قوله** بان نكح بعد فراق وبدله تالف
يوم تلف وقبله اقل قيم تالفين وجوب وقضائه اعلم انه اذا نكح الصداق في بدء بعد اطلاق
رجع بارش الفسخ في نفسه او كله ان صح وان تلف الرجوع الى مثله ان كان مثليا او قيمته يوم
التلف ان كان متقوما مع ارش النقص ايضا لانها قبضته عن معاوضه فكان بعد رجوعه

الى ملكه من قيمتها كالمبيع في بدا المشتري بعد اداء قوله ان جئت بقض قبل الطلاق فلا
ارش ان شاء الحق ناقضا وطلب قيمته سليما وان تلف قبل الطلاق لزمها اقل الامر من
قيمة يوم الوجوب والقبض ويوم الوجوب هو يوم العقد ان وجب الصداق بالعقد من المستحق
وهو المثل اذا كانت الشبهة فاستحق وان وجب بغيره في يوم الوجوب يوم الفسخ وان كان
قيمة يوم الوجوب ما ية ويوم يوم القبض عشرين لزمها العتق وان شرط نفسه لان ما
نقص قبل القبض من ضمان الزوج وبعده على اقل اياها لان الزمان حثيث في ملك الزوج
ولا جرح فيها **قوله** كان علق عقده او ذرية مؤمن او تعلق به حق لازم ولم يقرب او
بذرية مؤمن لا يقرب او ذرية مؤمن لا يقرب او تعلق به حق لازم ولم يقرب او
عتقه او تدين اذا كان الصداق رقيقا لان العتق والمذمة تفرقة محضة بخلاف المذمة
فليس للزوج نفقة عليها كالياداد ولا يقع المذمة وتعلق العتق من الرجوع الا اذا كانت
موتة فاما اذا كانت معسقة فله الرجوع ثم اعلم انه لو باع عبدا بثلث وثقاه بثلث في المشتري
العبد ووجهه باع العبد بالثوب بثلث لم يمسح المذمة رجوعه الى العبد وكذلك لا يمسح حق
الواهب على الاصح فيهما والفروق في العتق وكونه يشبه العتق ولهذا يرجع فيه بالزاداد
المتصلة واذا عرفت ان المتعلق بمنع الزوج من الرجوع الى العتق ملك ان الاعتاق والبيع
والهبة مع الاقباض والى كذلك لو تعلق بالصداق جرح لازم كالرجوع بالقبض والاحاق ويوم
الاحاق يرجع الزوج الى اليك ان طالب به ولم يرض من الرجوع في العتق مشلوبة المتبعة او حرمة
فان قال انا امرت بثلث فان رض بثلثه ووجهه الى المشتري والمشتري جرح على ذلك وان قال
اصبر ولا قبض فلان متبع وان سلمت القيمة كلها جرحا وان اخرت حتى افك فلا يصح ارجع
في العتق ولا يلزمه اخذ القيمة اما اذا تعلق به جرح لازم كالمهر والهبة قبل القبض وكالمهر
فانه يرجع ولو زاد الصداق في بدء زيادة متصلة كالجمل والمهر وتعلم منه فلا الجرح فاذا كانت
رجح في اقل القمتين كما سبق ولو كان جليا وكسرتة اعادة كما كان او كانت شبيهة قبلت في بدء
ثم تمت فلا يصح ارجع فيه الا برضا لانه زيادة قدمت في ملكها والقبض لا ولا غير مضمون
عليها **قوله** في الجاوي او تعلق جرح لازم به فيه امران احدهما قوله ان لم يرض او احدث
نقصا ان لها المبادىء بتسليم القيمة اذا اضرب مطلقا وليس كذلك ليس لها المبادىء بتسليمها
الا اذا اضرب وامتنع من القبض لئلا يكون بضره ما فعله الثاني في قوله او تعلق بغيره كالمذمة
ليس على اطلاقه بل ذلك اذا كانت مؤمن كما ذكر في العتق والروضة **قوله** فان لم يجز يرجع ثم
لم يقدر قيمة نفسه ان راد من والا فحق له به اي اذا كان الخيان للمرأة كما في جرح الزاداد
فلم يجز تسليم نصف الصداق ولا قيمته لم يجز للمرأة لتسليم القيمة بل يرجع الصداق من دها
لكنه مشركا وليس له جرحا لشرهين الاستقلال المشترك دون رضى صاحبه فان ردت باع الحاكم
منه بقدر قيمة نصف الصداق اذا وجد راضيا بغيره في الفسخ وان لم يجد من يرضيه لا يقسم فحق له
اذلا فابين في بعهه قيمته **قوله** او في القبض لئلا يجوز جرح وجمل وكبر اذ يرضى واما المذمة

وهيئة له وهو عين لادين اي ويرجع الى قيمة الصداق اذا جعل فيه نقص في بداهة ولم
يرض اخذ كما اذا كان ارضا فزعتها لان الزرع يضعف الارض ولا تستحق بقاها الى
الى الجهاد فتكون منفعة تلك المدة وكذلك غرس الشجر فان قلت حق مع الزرع والشجر لم
يجز كما مر في التماس مع الحمل والجرأة زيادة في الارض المزرعة ونقص في ارض البناء والحمل
زيادة من وجهه ونقص من وجهه فلا يجوز على نظم الجاهل ولا هو على قولها لا يحصل به من الضعف
في الجاهل والخطرة المالك وان كانت دابة فلا يظن ان الجاهل كالمريض وان كان
ما كوله فانها تضعف عن حمل والكثير اذا ذهب غرسا ككثير العبد الصغير فانه زيادة لانه
اقوى واعرف ونقصان من وجهه لان الصغير يدخل على النساء والعبد من الخوايل وكثير النيران
نقصت به الثمن ففيه زيادة من وجهه وهو كمن الحطب ونقصان من وجهه وهو بعض الثمن
اما كبر الشجر اذا لم ينقص الثمن فهو زيادة بجمده وكذلك تبديل الصنعة فاذا اصدقه المالك
فكسرتة وجعلته ملحقا فهو نقص من وجهه وزيادة من وجهه فلا يجز اجدها على اخذ خلاف
ما اذا اعادته بصنعة الاولى فانه يحسب له اي واذا وبست الصداق من الزوج وهو عين
طلبها قبل الدخول جاز على ان ينقص قيمته بخلاف ما اذا كان دينيا في ذمته فبإرادته منه فانه لا
يرجع عليها وكذا الوهب له المدين على الصحيح والفرق انها قبض العين ثم تصرف فيها وفي
جاءه الاثر او وهبه الدين لم ينقص ما يرجع عليه **وقوله** وان تلف بعض قيمتها اياها اذا
اصدقه عيدين مثلا تلف او باعته او غنمته او وهبه ولو للزوج ثم تلفها قبل الدخول
رجع الى الزوج نصف العبد الباقي ونصف قيمة الثالف فالصحيح في قوله بنقصها يعود على
المهر وبذلك **وقوله** ويجعل بالنصف في نصفه لان خصم اي اذا اخل بها الزوج قبل الدخول
على نصف الصداق وقع ثابجا في نصف ما يرجع اليه ونصف ما يبقى لها فينصف في نصف ما يرجع
اليه ونصفي نصف الذي يبقى لها فباح مع نصف المهر لان الفاسدة نصف العرض فيرجع
الى نصف المهر هذا اذا اطلق النصف واما اذا خصص بان خالف على النصف الذي لها بعد اطلاق
فانه يصح **وقوله** في الجاهل والخلع بنصفه فينصف نصف البدل اطلاقه يقتضي ان الخلع
ينصف المهر فينصف نصف البدل وقد بينا انه لو خالف على النصف يبقى لها الصحيح في كل ما خالف
به **وقوله** ولا يعفو ولي اي ولا يحرم المولي ان يعفو عن صداق موليته وان كان اباه صغيرا
كانت او كبيرين اذ ليس له انقطاع حق مؤتي عليه واما قوله تعالى ويعفوا الذي بين عفتك
الكراج فقال الشافعي الذي بين عفتك الكراج في جالة العفو هو الزوج لانه لا يمكنه من فيها
بالطلاق واما الولي فلا يعفك بين بعد العقد ومعنى الآية الا ان يعفو الزوجات عن
وبقي الكل لا راج او يعفو الزوج عن غيره فيبقى لكل للزوج **وقوله** ولم يفرقة لا يفرق
وشراها وسبها ان عدم مهر او مهره ما زاده فاض قدرها ولو فوق نصف المهر **وقوله** في بيان ما
يجب المتعده للزوج على الزوج فاذا افرق الزوج امراته فطهرت فان كان بموته او بموتها لم يجب
متعدها لها انما وجبت لما يلحقها من الامة والواجبات الزوج اياها وكذلك اذا اشترى الزوج

الانقارح

مروجه

الرجوع

بقية

فانقص

فانقصي الكراج ولا يخرجها لا يستحق متعده وكذلك اذا كانت الفرقه بسببها كما اذا اقرت
او اسلمت دونه ولو تبعا لزوجها او اشترته لانه اذا كانت بسببها فلا امتثال عليها بالفرقة
وان كان بطلاق منه او خلع او ازيل الزوج لا ينال من متعدها فاستحق المتعده وما كان سبب
غير الزوجين فله حكم الطلاق كوطي الزوج او ازيله بوجه المشبه او ازيله بغيره
لها وهي امة صغيرا والخلع كالبطالة كونه في الشطير وانما يستحق المتعده من عدم
في حقها قبل تبينها بنسبه ولا فرض ولا وطئ ومن وجب لها المهر تمامه وهي من طلق بعد العقد
فانه يجب لها المتعده ايضا لقوله تعالى فتعالين متعكن واسرجن وقد كن مدخولين واما من
لم يدخلها اذا اقرت بها فليس لها غير نصف المهر شي لانها ليست في منفعة زوجها كلفي شرط المهر
عنا عن الامتثال والمدخول بها قد استوفيت منفعتها والمهر في مقابلة ذلك فوجب الامتثال
والاجاز شي اخر وليس للمتعة جد مخصوص فان انفق على شي قبل او كثر فذلك وان لم يفرق
قدرة القاضي ما يراه لا يبقاها في قديمه قدر جالها جميعا وقيل على قدر جالها وقيل بحسب اقل
والاصح ان يراه القاضي وان زاد على نصف مهر المثل وقيل لا يجوز ان يبلغ به النصف **وقوله**
في الجاهل والمفاني قد لا يسبها ولا مهر لها ولها العكل بزوجها امران احدهما الموت فانه
مفاني قد لا يسبها ولا متعده لها الثاني اذا اشترى ما فان الكراج فينقص لا يسبها ولا متعده لها
على الاصح كما ذكر في العرس والزمن وغيره **وقوله** وان اكرمتها مهر او زيادة ولي لزوج
طفلة او بعت لطفل عن مهر مثل او لاصيد فكل ما كان وقيل بل اي خالف وعقوب لا بوقف
ولا بوان نكح وجعلت عتقا اي اذا الزوجان او الزوج والمهر فقلت سميت مهر
وهو الف وقيل لم اسمك شيئا خالف لان اختلاف في قدر المهر فهو مهر المثل وهي تدعى الف
فاذا خالفها وجب مهر المثل وانما يظهر هذا الاختلاف عند كون الذي يدعيه اكثر من مهر المثل او
اذا اختلف الزوج وولي الصغير او المجنون ففان الزوج العبد مهر المثل وهو الف وقيل
الولي بل الفين بخالف وكذا اذا قال في المثل والمجنون عتقا بالف ومهر المثل فان
الزوج بل الفين بخالف لان الولي هو المالك للعقد والمستوفى للمهر واقران مقبول الكراج
والصداق وفيه من شرطه زيادة وولي لطفله ونقص وولي لطفل انما لو ادعى الزوج اقل من مهر
المثل وادعى الولي مهر المثل او الزوجه اكثر من مهر المثل وولي لطفل المثل انما خالف لان الزوج
وله يبدون مهر المثل وولي باكثر زوج مهر المثل ولا يخالف ايضا اذا ذكر الزوج فوق مهر المثل وولي
الولي اكثر منه لان الخالف يردده الى مهر المثل وهو معترف باكثر منه بل اخذ ما اعترف به
الزوج ولا يخفى حكمه في المثل والمهر ولم يذكر في الجاهل مسألة الطفل وقد سبق في فصل اختلاف
المعاقبين في البيوع ان الزوج بعد الخالف الى مهر المثل ولو تزوج امراته في ملكه امها وابوها
وقال امه تكلما كان وقيل بل امه تكلما في خالف فان جلت كل منهما عتق الاب باقران الزوج
ولها مهر المثل ولا يلزمها قيمة الاب ووقف ولا في لان الزوج يقول انه لها وهي تزوجت واختلف
الزوج ونكح جلتا يسند وان خلفت الزوجه ونكح عتق الاب والام جميعا الاب

فان اكرمتها مهر او زيادة ولي لزوج
طفلة او بعت لطفل عن مهر مثل او لاصيد فكل ما كان
وقيل بل اي خالف وعقوب لا بوقف
ولا بوان نكح وجعلت عتقا اي اذا الزوجان او الزوج والمهر فقلت سميت مهر
وهو الف وقيل لم اسمك شيئا خالف لان اختلاف في قدر المهر فهو مهر المثل وهي تدعى الف
فاذا خالفها وجب مهر المثل وانما يظهر هذا الاختلاف عند كون الذي يدعيه اكثر من مهر المثل او
اذا اختلف الزوج وولي الصغير او المجنون ففان الزوج العبد مهر المثل وهو الف وقيل
الولي بل الفين بخالف وكذا اذا قال في المثل والمجنون عتقا بالف ومهر المثل فان
الزوج بل الفين بخالف لان الولي هو المالك للعقد والمستوفى للمهر واقران مقبول الكراج
والصداق وفيه من شرطه زيادة وولي لطفله ونقص وولي لطفل انما لو ادعى الزوج اقل من مهر
المثل وادعى الولي مهر المثل او الزوجه اكثر من مهر المثل وولي لطفل المثل انما خالف لان الزوج
وله يبدون مهر المثل وولي باكثر زوج مهر المثل ولا يخالف ايضا اذا ذكر الزوج فوق مهر المثل وولي
الولي اكثر منه لان الخالف يردده الى مهر المثل وهو معترف باكثر منه بل اخذ ما اعترف به
الزوج ولا يخفى حكمه في المثل والمهر ولم يذكر في الجاهل مسألة الطفل وقد سبق في فصل اختلاف
المعاقبين في البيوع ان الزوج بعد الخالف الى مهر المثل ولو تزوج امراته في ملكه امها وابوها
وقال امه تكلما كان وقيل بل امه تكلما في خالف فان جلت كل منهما عتق الاب باقران الزوج
ولها مهر المثل ولا يلزمها قيمة الاب ووقف ولا في لان الزوج يقول انه لها وهي تزوجت واختلف
الزوج ونكح جلتا يسند وان خلفت الزوجه ونكح عتق الاب والام جميعا الاب

اذا كانت على محبة يتكلم عليها او خوان او طبق وقصعة وقصوة او حيوان محترم لقوله صلى الله
عليه وسلم من صور عذب وكلفان يتخفي في الزوج وليس بالحي ابا وكذلك يحرم صنعة كل
مالا يحل كالزبان والطنبور واواني الذهب والفضة فخرج بقوله وصورة حيوان صور السمور الشمس
والقمح لان ابن عباس رضي الله عنه لما جئت بحديث من صور صوق عذب انا انزل ففلا ما عذب
منفعة غير ما قال ان لم يكن بد فصور لا تجوز واما المورور في دهلير البيت والحمام وفيه الضرر فلا
يحرم ولا يمكن لعدم الاستقرار فيه وقوله في الجاوي والوليمة سنة الى قوله ويحرم الحضور
وصنعة فيه امران احدهما انه اصل به ما يستقطبه الوجوب ثلثة الاول وليمة من اكثر ماله
جرام في الحضور وفيه الاجاب الثاني في الدعا العام لا توجبه فلا يجب الا بدعا خاص للمدعو الثالث
كون الوجوب يستقطب من غير رضى صاحب الوليمة الثاني في قوله ومنعته الضمير فيه
يعود على المنكر وفدعه من المنكر فترش الحرز في قضان صنعة فرش الحرز محرمة وليس كذلك
فان الاصح ان المنكر انما هو الحرز فيمكن التصور جرام وكذا صنعة شارب الملاهي **وقوله** وله وظيف
اكل قوته ويدب وفي صور نفل لا رضاء ولا مال يزدد وجاز اخذ يعلم رضى اي ويجوز له كل القرية
كقوله في الطعام الا اذا كان في انتظار غيب فانه لا ياكل الا اذا كان صريح شوا كان ذكره وليمة
او صيافة فان كان المديع مضافا نظرت فان كان فقلا وشوا مستاكة على الداعي والمضيف استبحان
ياكل حتى يرضيه بذلك وان كان صور فرض لم يفطر الا اذا كان موسعا وقلنا يجوز الخروج منه
والاصح ان الخروج منه لا يجوز واما المفطر فيشبهه الاكل وفي وجوبه عليه وجان الاصح لا يجب
ولا ياكل الا قدر ما يعلم ان المضيف يرضيه فان شك لم يجز له الاكل وليس له التصرف فيه كما هو
الاكل فلا يعطى شيئا ولا يلحقه حق ويجوز للمضيف ان يلقم بعضه بعضا ان سوى بينهما في الطعام
وليس لمن خصص بوج ان يطعم منه غيره والخصيص مكره والاصح ان المضيف لا يملك الطعام لو
بين يديه ولا ياكل من اللقمة ولا يوضع في الفم بل يتبين بالارادة ان يملكها قبله فيكون لصاحب
الطعام ان يرجع فيه ما لم يزد به المضيف ويجوز لمن علم من ابيه المزدان ياخذ من طعامه
ومستانه ويختلف بقدر ما لا يؤخذ ويجنسه ويجال المضيف والدعوى وان شك في وقوفه في محل
المساخطة في لصح التحريم **وقوله** وجاز ترز ولقطة لا يملكها من اخذ او بسطاله دله وان سقط
اي وجاز في الاملاك كثر الجوز واللوز والجلاو والسكر وجوز ذلك وجاز لقطة من غير كراهية قيل
يكنى وقيل يستحب لما روي عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم جرس في املاكه واني
اطبا في علم الجوز ولوز وتر فشرت فقضينا ابينا فقال ما لك لا تأخذون فقالوا انك هببتنا
عن النبي فقال انما هببت عن النبي استاكر حذا واعلى اسم الله فحاذينا وجاز بانه ثم من اخر شيئا لا يؤخذ
منه اذا بسطاله دله وقفع فيه فملكه وان سقط كما اذا وقع الصيد في الشبكه ثم افلن نعم ان
كان من بسطاله ثوبه نعلم انه لا ياكل فانه يملكه بذلك وكان لعين اخذ واليه الاخذ
بقوله بسطاله اي لاخذ والله اعلم **وقوله** ما يجب لزوجات غير مقرض
قته ولو كايض وتقا لأطفلة ومجنبة وناسرة كان دها من الى بيته فابت او تافرت لا اذن

اقران والام بالحكم بينهما وان كان لا يجتمع اعتق الاب الا قران وليس لها المطالبة بالتملكها
عن ميم الزيد **وقوله** وان قرى نكاح لا يهر كذا البيان اي اذا اذنت الزوجة ان لها عليه
مهر المثل واعترف بالنكاح وانكر المهر او نكحته ولم يدع التفريق منها بالبيان فان فكر
قدرا وادعت اكثر منه بخلاف وان اصر على الانكاز وعدم التبين حلفت وقهر لها مهر المثل
وقوله وان انكبت باللف في عقدين لزم ان قل احدنا بلا فقرة حلفت او ولا وطى حلف اي اذا
ادعت ان رجلا نكحها باللف في عقدين متعاقبين كل عقد بمختامية مثلا سمعت دعوى لا مكان
وطى في النكاح الاول وانه حالها في الثاني اليوم الثاني ونبت العقد الثاني اما بينه او
باقران او طلقا بعد نكوله ولا تكلفها ان تثبت بالفرقة من النكاحين لان العقد الثاني ينكح
ولا ان تثبت بالوطى الاول لان الاصل استمرار المهر المستحق الا ان يدعى الزوج مسقطا فان
ادعى انكبت بيطا صدق بميمه لان الاصل عدم الاضابة وان ادعى ان العقد الاول بحاله واما بعد
العقد للثبوت فالقول قوطها لان اقداسه على العقد الثاني اعراضه باحلال الاول **وقوله**
فصل الوليمة سنة تجب ولو يوم اجابة مسلم دعي ولم يعلز ان عم وعين لا خوف وطعا والى
شهة ومودى كان منكر في الحرز كقرش جزير وصورة حيوان لا صور منهن كقرش خوان
وحرم صنعة ما لا يحل اعلم ان الوليمة اذا اطلقت فهي للعرس وان كان لعين كاحتان ومن
اضيف اليه فيقال وليمة حنان وليمة قدوم مع ان لكل اسماء افاضان الحنان والعقيدة
للولادة والحرز لسلامة المرأة من الطلق والقبعة للقدوم من السفر والوكرة للثبوت للوليمة
للمصيبة والمادية لما تجد من غير رضى وقد نصت في سنتين فقالت
وليمة عرس عرس ولادة عقيقة مولود وكثير ديها وفيه مروت ثم اعذار خائن قبيحة سفر والموتى للثا
وتجبا لاجابة الى وليمة العرس خاصة على الاصح دون غيره بشرط ما ان يكون الداعي مسلما اما
الكا فر فلا تجب خاصة على المذهب وان يدعى اول يوم فان اوله لثمة ايام وجب الاجابة في الاول
دون الثاني وكومت في الثالث وان يكون الداعي من طهر طهره فان طهر حرمة كمن استناله
جرام لم يجب ان يكون فان علمه جراما حرمت الاجابة وان يكون الداعي عامة للفقراء البعيثين وان
واعياهم فان خصها الاعيا منهم لم يجب لقوله صلى الله عليه وسلم شر الطعام طعام الوليمة يدعى بها
الاغنيا وتزلا الفقرا وان يعين الشخص المدعو اما اذا فتح بابه ونادى ليدخل من سمع له اوقا
لرجل احضر من تجر من صحابه فانه لا يجب عليهم الحضور لان الامتناع في هذا لا يورث وجته وان
لا يدعوا الشخص خوفا منه او طمعا فيه فان اجابته من يدعى لذلك لا يجب فان دعاه ووجبه عليه الحصة
فان شل اليه بعد فرضه تخلف سقط عنه الوجوب وكذلك اذا كان فيمن حضر الوليمة من نادى
المدعو بحضوره او اجتاح الى مجالسته من لا يلق به مجالسته لم يجلب بحضوره فان كان منكر من شرب
الحمر واصوات الملاهي ويجوز لم يجلب بحضوره المحرم ان كان لا يزيل الحضور او بحضوره من حضر معه ولا ان
كان في المجلس فرش جزير او صور حيوان فلا يصح ان الحضور جرم هذا اذا كانت الصورة مرفوعة عن الارض
كالو تابد المنصورة والستور المعلقة فان كانت في فراش قوطا ومنهن فلا مبالاة بها وكذلك

وكلم

اول عرض باي وبحال الزوجات اذا لم تعرض عنهن جميعا البعد في القسم لقوله تعالى عاين
بالعروف وحديث اذا كان عند الرجل امرأتان ولم يجد بينهما ما يوم القيمة وشق ما يل
وان عطلن جان وكن ولا حجة لتسوية في الجماع لان ذلك قد لا يتفق والاولى المستوية فيه وفي
جميع الاستمتاعات ونقسم للجماع والنفقة والمهر والمطهر منها والمهر نصفه
والزينة والقرن والمهر بقدره للصغير وان سلك اليه برضى الولي لا يثبت بحال الاستمتاع
اصلا ونقسم للمنفقة التي لا يخاف منها ولو وطئت امرأة من نسائه بشبهة لم يقسم لها من العتق
كزينة الخلو ولا يقسم للناشر منوا كانت عاقلة او مجنونة منعت الوطى والاستمتاع
او ادبت عليه الطلاق او خرجت عن المسكن ومن المشور ان يدعو بنسائه الى منزله في ليلتين
ويدعوا بها في ليلتهما فمتنع فيسقط حقها من القسم واجتزى بقوله الى بيته ما اذا علمت الى بيت
اجدي نسائه فان لم يلها الا جابه ومن كان متنا فربما زنده او باذنه ولكنه في غيرها
فلا قسم لها خلا ما اذا سافرت باذنه في حاجته وقوله في الكاوي وان امتنع الوطى شرعا
او طبعها دخل فيه الصغير ولم يثبتها كما استثنى المجتهد والناشر وهو لا حق لها في القسم ايضا
وقوله وللمنفقة طاف ولي المجنون من ان لم تقم افاقة وقصبت اي اذا كان الزوج عاقل فله
يتولى امر نفسه وان كان مجنونا وامر من شؤره كان له في الوطى مضطحة اما المشك شك او قيل انه
يشفيه من الجنون او كان عليه قضا لبعضهن وطالب ذات الحق طاف به ولبه ولا يطوف به اذا
تضر بالوطى لانه لا مضطحة له في ذلك فان كان متقطع الجنون نظرت فان كانت اوقا لافاقة
منضبطة ليوم ويوم تولى القسم فيها بنفسه ولت ايام الجنون وجعل كالغيب وان لم تضبط
طاف به الولي عليهن واذا انفقته او اجملة وبعضها مع واجبة انتظار افاقة اخرى وقصبت
الاخرى **وقوله** في الكاوي على العاقل والولي بان يطوف للمجنون مامون ليصرف الوطى فيه
امران اجدهما قوله على العاقل دخل فيه المراد **قال** القنوي في الاستحسان قوله على العاقل
بعد قوله في اول الفصل بحال الزوجات لان الواجب يقتضي تركه لانه والمراد به ان جاز في
القسم ولا ياتى وليه ان يكره في الزوجه ما يقضي ان الولي يجب عليه ان يمنع من الجنون فان قصر
في ذلك **المشايخ** في قوله ان الطواف للمجنون يجب على الولي لوجود هذين الشرطين فقط وهما
يجب عليه الا اذا قيل ان في الوطى شقاوه او كان شديد الميل الى النساء او كان عليه قضا وقد قل
في الارشاد وللمنفقة طاف ولي المجنون يومين والمضطحة شمل ذلك كله **وقوله** واقله ليلة واكثر
ثلاث واكثر ثلث وبانقرية وكبحر ضعفا ملة لان عتقت في ليلتها اي واقل القسم ليلة فلا تقص
النوبة عنها والا ولي ان لا يزيد عليها اقتداء بنسائه صلى الله عليه وسلم وليقر بعينهن وله ان يترك
الى ثلث لانه في حد القرب لا اكثر الا برضا من ولا يقسم ليلة ونصفا ولا يجوز ان يبدأ من ثمانين الى
برضا من والا فبالقرينة وان كان اقرب ثلث مرات فيقصر للاولى فاذا انقضت نوبتها اقرع بين الثلث
ثلاثين المنتين وليس له ان يقول في الحيا ويبدأ بالقرينة او اعرض عنهن انه ليس له الا اقرع
او لا اعراض بل له البداءة بمن شاء اذ ارضين وانما اراد ان يبين ان القسم لا يجب على الاطلاق وانما يجب اذا

بالعرض عن جميعهن ولا يجوز ان يفضل احداهن لشباب او شرف وغيره الا الحجة فان لها
ما للزوجة الامة من القسم وتصور اجتماعها في نكاحه ان نكح امة ثم نكح نسوة فحق نعم
ان عتقت الامة قبل ان تستكمل نوبتها فلا حجة الحراير والمزاد بالنوبة الليل فان الايام سبع
فاذا عتقت في اثنا النوبة فلا تخلوا ان يكون فديدا بالحجة او بالامة فان كان قد بدأ بالحج فاما
ان تقضي نوبة الحج او نوبة نفسها فان عتقت في نوبة الحج نظرت فان عتقت في ليلتها الاولى
انها وبات الليلة الثانية عند العتقة وان عتقت في الثانية نظرت فان انها بان عند العتقة
ليلتين وان خرج وبات وجب لم يلزمه قضا ما فات من تلك الليلة وان عتقت في نوبة نفسها
فان عتقت قبل تمام ليلتها اكل لها ليلتين او بعد تمامها اقتصر عليها ثم سوى بينهما بعد ذلك هذا
اذا كانت البداية بالحج فان كانت بالامة وعتقت قبل تمام ليلتها صارت كالحج فيستوي بينهما
وان عتقت بعد تمام ليلتها فالذي قطع به الامام والمتولي والغزالي والشرحى انه بيت عند
الحج ليلتين في مقابلة تلك الليلة ثم يستويان **قال** النجاشي عتقت في ليلة الحج الاولى واقتصر
عليها وفي الثانية خرج الى موضع فتواين ان يكون البداية بالحج او بالامة والقصر قضا بغير
الامة حيث كانت البداية بها فزاستوف ليلتها وهي امة فتستوي في الحج منها بانها ليلتين وهو
الموافق لما في الكاوي **وقوله** وكحديث بكر سبع وثبت ثلاث فان سبع بطولها قضى كل سبع والا
فالراية اي واذا تزوج جديد فان كانت بكر او جانا بغيره عند سبعها وان كانت ثيبا وجب
ثلاث للاثنا وشخصه لافقه وذلك يحصل مع الثيب بالثلاث والكر اكثريا وقد كثر في ذلك والواحد
عنه بدون التسبع ثم يستعمل بحال الثيب بان يقم عندها سبعا وسبعيا للباقيات او ثلثا ثم
يدور عليهن بالسوا وان طلبت التسبع سبع لهن وان اقام عندها سبعا بغير طاب منها قضى الرائد
فقط وهو ارفع ولو طلبت دون التسبع لم يقض الا الرائد فقط وينبغي ان لا يترك التسبع والثلث
الخروج لشي من اعمال البر كحضور الجماعات وشهود الجارات واجابة الدعوات ونحوها هذا في الهاد
واما في الليل فقلوا لا يخرج لها الا ثمانيات والمقدم معها واجب وينبغي ان يتوى بينهما في ذلك
ولا يحصر الخروج للجماعات ونحوها نوبة واجبة بلا اذن فان ذلك ظلم وانما يستحق الجديد التسبع
والثلاث عن من له زوجه اخرى او زوجه بغيره وامر من لا زوجه له ولا حق للمهر عليه
وقوله ويدب لواحدة مبيت ولو ليلة من اربع ولا ما قسم اي ويستحب لمن ليس له امر زوجه
ان يبيت سبعها ولو ليلة من اربع وكذا يستحب لمن له امان يقسم ويستوي بينهما لما فيه من حسن
العشرة لقوله تعالى فان حصة ان لا تعبدوا هو اجرة او ما ملك اي انكم فلاحق للامة على سيد
في ذلك **وقوله** ولا ياتي واجبة ويدعوا اخرى بلا عذر ولا يجعن ثم ايساكن اجبت من افقتها
اي ولا يجوز ان ياتي بعضهن الى منزلها ويدعوا غيرها الى منزلها لما فيه من اظهار الانبياء الموعظة
نعم ان كان لها من مرض او كانت ثيبا يصح خروجهما وكذا الاخرى يجوز او كان منزلها
قريبا ومنزل تلك بعيدا تخفف على نفسها كفصد التبر فلا بأس بذلك واطلق في الكاوي المنع ولم
يستثن حال العذر ولا يمد ولا يجوز ان يجع حزين في مسكن واحد الا برضاها لان ذلك يفضي بها

الى القامة والسائق فان جبهتهما في ان وصات كل واجبة مفضلة يستكن ومزا فقه من المتعم
والمطبخ ويجوز ذلك بان يبطا اجدا بالخص الاخرى والمطبخ ان مشح ولا يكون بالمشح
وقوله والاصل ليل والحرف به فان قلت ان وقت نزول ودخل فيه على من لضره ان خفف
والاعشى لا وطبا وبخطه ولو بعد تجدد ولا من نوب المعلوم فان تولى الحج وانفرد اي
والاصل في القسم وعدته الليل لا بد وقت الخلوة والاستمتاع الا ان كان الزوج من حرفة الليل
كما لا توفي والحازن فان الهان في حقه كليل في حق غيره وكذلك المتأخر الاقل في قسمته و
النزول ولا يجوز ان يدخل في الاصل الذي هو الليل او بدله في نوبة واجبة على الاخرى الا لضره
كوتها ومضى الحرف بشرط ان يخفف واما الهان فحكمه اخذ يجوز ان يدخل في حاجة كما خارج
متاع وادخله وعبادة وتناول نفقة وبيع ان لا يطيل ولا يجوز ان يجمع فان دخل ليل العيز
مروث او هان العيز حاجة قضى مثل تلك المدة الا ان كان من الدخول يثير افان لا يفتق
واذا اجامها في نوبة غير قضى مبدته لا يوفان فرض في زمن يتبرم بح قضا مبدته ولو طولا لمطو
او الذي طلت مبدته ثم راجع او جرد النكاح وجب عليه ان يقضيها من نوبتها ولا يقطع حقه بانها
النكاح واذا قضى المظلومة فليقطعها ولا من حق من ظلمها من غير فرق فاذا كان عنده امران
فبان عند واجبة عشرين ليلة استحققت الاخرى عشرين ليلة متواليات لا يقطع حقه في عشرين
تاخذ من حقه في اثبات بالقسمة وان كن ثلثا فبات عند امراتين عشرين ليلة اما عشر اعشر او
ليلة ليلة فانه يقضي المظلومة عشر متواليات ولا يفرقها كالدين المجر اذا جاز واجتهد في الدية
لان الذي طلت به من العشرين متواليات ثلثان في في هذه العشر يستوفي حقه منها وهو ثلث
ليال وثلث حق الزوجين منها وهو ثلث ليل وثلثان وهو القدر الذي ظلمت به فلو نكح والحالة
هذه جديده فم حق الزفاف على القضا يقضي من حقه من يقسم الحدية ليلة والمظلومة ليلة
ويقضيها حوضه الليلين ويقضي المظلومة والحدية لا يستبدان وان حرت الحدية بان عند
ليلة في عند المظلومة لث ليل فوفها في ثلث نوب تسع ليل ويقضي ليلة في بيت عند الحدية لث
ليلة لا يالا استحق الا الثلث يخرج الى موضع اخر فيفرد فيه ثم يقضي عن المظلومة بها الليلة
العاشرة ثم بعد ذلك يقسم وان حرت القعدة المظلومة بداها وبعد تمام التسع بالنوب الثلاث
يبيت عند الحدية ليلة ثم يبيت الليلة العاشرة عند المظلومة ثم يبيت عند الحدية لث ليلة يخرج
بعد تمام الثلاث الى موضع اخر منفرد ثم بعد ذلك يقسم على زوجاته كما مر والى هذا اشار بقوله
فان لم ليلا يخرج وانفرد **وقوله** وان وبت نوبة لضره في ليل او لضره من نوبها لا يفرق
اي واذا وبت واجبة من نوبتها لضره في ليل او لضره من نوبها لا يفرق وان كان الزوج ان يمنعه او يبره الهبة
الاستمتاع حقه وان رضى بذلك ولم يرض لضره المهور لها لم يكن لها ان ترد الهبة وان وبت
النوبة له فلان ان يحض بها من شامط على الصحيح وقبل يقطع ليله الواهبة للزوج خاصة وان
كان المهور لها ليلتان نظرت فان كانا متصلتين مشي على ذلك وان كانتا متفرقتين واذا ان نوبتي
بينهما لم يكن له ذلك على الاصح **وقوله** ولها ولو لم يرض لضره في ليل او لضره من نوبها لا يفرق
فانما هو في دقته وهو متمكن من نوبتها ودفعه واعده ولا يجوز ان يوجرها كالدين اذا اضعف والدم مفرق اداوه
فان كان المهور لها ليلتان نظرت فان كانا متصلتين مشي على ذلك وان كانتا متفرقتين واذا ان نوبتي
بينهما لم يكن له ذلك على الاصح **وقوله** ولها ولو لم يرض لضره في ليل او لضره من نوبها لا يفرق
فانما هو في دقته وهو متمكن من نوبتها ودفعه واعده ولا يجوز ان يوجرها كالدين اذا اضعف والدم مفرق اداوه

والنوبة هي التي هي في ليل واحدة وان كان الزوج قد مضى ليلته في نوبة واحدة وان كان الزوج قد مضى ليلته في نوبة واحدة وان كان الزوج قد مضى ليلته في نوبة واحدة

والنوبة هي التي هي في ليل واحدة وان كان الزوج قد مضى ليلته في نوبة واحدة وان كان الزوج قد مضى ليلته في نوبة واحدة

فيه بقعدة لا لقله وبت اقامة اي وان وبت نوبتها ان ترجع متى شات وكذا المني اياها
فان من المني قبل علم الزوج بالرجوع ومن المني قبل علم الماذون له صاع فلا يلزم منه ولا
فيه القولان في تصرف الوكيل قبل علمه وكذلك اذا اراد سفر افله ان يبتا فربما يفتنه فيه
كفعل النبي صلى الله عليه وسلم واذا سافر بعضه بقعدة فله ان يخلع واجبة في ليل القعدة ثم
الذي بقوت على المتأخر عن السفر والمختلفة في الطريق يضع فلا يقضي بل يقضي به المتأخر
في مقابلة ما يلزم من المشتد في السفر وان كان السفر لقله لم يجز ان يترك بعضه ويبتاف
بعض وان لا يبتا فربما يفتنه فيه بقعدة فله ان يخلع واجبة في ليل القعدة ثم
موت سطلها الرخص في السفر قضى تلك المدة واذا سافر سقط القضي في مبع البتير مالم تقسم
القعدة مستحقة على الجميع **وقوله** واخرى جديدين اذ يرح حقه فيه ويقضي للآخرى اي واذا
تزوج جديدين سافر باحدهما اذ يرح حق زفاف من حقه فيهما تقوفا من مبع السفر ويقضي حق
زفاف الاخرى لان حقه قد ثبت قبل السفر ولو طلم واجبة ثم سافر بهما لم يدين حقه كما يدين
حق الزفاف والصرف ان حق المظلومة بح قضاؤه من نوب الضارب واما السفر حق في مبع
تخلو حق الزفاف فانه ليس عليهن واما وجب يحصل الانس واذا اب الوحشة وذلك يحصل الصحة
بالسفر **وقوله** وعطافون نشون وبه هجر مخفي لا يملكه لا يفرق لثان ومن لا يفرق لثان
اجري ومن يمنع كل من يبعد وتعرف القاضى خبرها وان طال لم يملكين برضاها اي واذا
ظهر المرأة امارات المشون اسحب للزوج ان يعطها ويعرفها ان ذلك يوجب الاثر وتقطط القعدة
فان ظهر بها المشون هجرها في المصنع ويل جرحها بالكلام فيه وجهان نسخ النووي جواز في ثلث
فقط لقوله صلى الله عليه وسلم لا يملك المسلم ان يجر اخاه فوق ثلثة ايام هذا في الهجر بغير تسب
واما الهجر لنفسا ودية فلا يجرم فيه وعليه يحمل هجر النبي صلى الله عليه وسلم لكعب بن مالك ولا
في جواز الضرب المشون من كسركن وحقوق امر عليه وجهان نسخ الزاقي في الهجر وكذا النووي
في الروضة جواز قال وهو الموافق لظاهر القرآن وان تكرز وافر عليه جان الضرب قطعاً وهو
مربنا ديب وتعزير والاولى تركه خلافة في الضرب فان مربه للثابدي ولي وينبغي ان لا يكون
مربحاً ولا مبدماً ويتوفى الوجه والمواضع المخوفة فان حصل من الضرب تلف ضمن وان انه ابلان
لا يادب وان تعدي الرجل عليه بمنعته الحاكم من ذلك الجز وان عاد عزت واستكبر الى حقيقته
بنها ليه جالما فاذا اشتد شقاها وادام على السباب الفاحش والتضارب بعث القاضى حكيم
ولم يفتنهما واجب او يستحب وجهان الاصح الوجوب ويل هما وكيلان للزوجين او حكمان موليان
مرحمة الحاكم قولان اظهرهما وكيلان فعلى هذا يوكل الزوج حكمه في الطلاق والخلع والمزاة وتوكل
حكمه في تسليم العوض وقبول الطلاق ويشترط ان يكونا من اهلها بل يستحب ويستحب ان يخلوا
حكمه به وحكماها وتعزير فاما عند ما واما فيه زعمتهما ويعالج بينهما او يفرقا اذا ابيتا من الضلها
نظرين الوصالة وان جن احده الزوجين او اعطى عليه لم يجز بعث الحكيم وقوله في الجاوي واما
النشون وعطافون قوله بعث حكيم من اهلها فيه امر اجده قوله هجر المصنع فاقضى ان الهجر

غيره

الكلام لا يجوز اتصاله ولا صحاحه بحوزة ثلثه ايام فادعوا الى قولهم ان تكرر مقتضاها انه
لا يجوز ضربها بالسنون من غير تكرار والذي رجحه الزاقي في الشرح الصغير والذوي في الرو
والمنهاج من ان يادنه جوان الثالث قوله وتعديه جعل بينهما قال في العروة والروضتين
لجبلولة وقال الغزالي بحال بينهما **السر** ان قوله وان اشكلت عليهما فليكن وهو حال الاشكال انما
يعتبر من يتزوجا لهما ونفسه اليه واذا علم الظاهر انهما فانه وجب فاذا طال الشقاق بحث
الحكمين كذا ذكر في العروة والروضتين **الحكم** من قوله حكيم من اهلها الاصح ان الحكمين وكيلان
في شرط في بغيرهما في الزوجين ولم يشترطه في الجاهل في السادة من قوله من اهلها الاصح ان ذلك
لا يشترط بل يجوز ان يبعث احدهما وان كونهما من اهلها مستحب **وقوله** ما
خالها او فادى الى كونهما او بذل الغيب او اجرا او ميتة ونحو ذلك او خالها مجهولا او
بشرط فاستد وكطلق يعني وبعض طلقه او عدا او في شهر معين بالف فطلق لا ينعى او ينعى
بزي منه فهو مثل **اعلم** ان الخلع فراق بعوض ياحسن الزوج وكذا المفاداة صريح فيه وقد
ورد في القرآن وهو طلاق لا يفسخ بغيره البعد على الصحيح فاذا قال الزوج خالها او فادى
ولم يذكر عوضا بان يهرأ مثل المعروف لمطر اذا خلع لا يكون الا بالامانة وكنهه كان
كالخلع بالمجهول وذكر في الروضة ان الاصح ان الخلع بغير ذكر المال كناية وسياق في الطلاق
بيان ان الصريح خلافه وكذلك الخلع بالمجهول مع ما اوضحه في وجوب مهر المثل كما لعن بعدا وكنهه
هذه البهجة او بما في ذلك وان لم يكن فيها شيء ونحو الميونة ونحو ما كان الجمل في المال او في
اجله كما لعن بالف الى العطل وكذا يفصل بعوض بشرط الفاسد كشرط ان لا يستكنها في البعد
او لا ينفق عليها وهي حامل وكذا هذا المقتوب والجر وما ليس بمال ما يقصد كالحمة والكلب وكذا
الميتة لا تقصد للمزقة والجوارح كحرقه اذا كان الخلع مع الزوجة وجب مهر المثل وان
كان مع غيره وقع نكاحا ولا يجب مهر واليه اشار بقوله خالها وذكر فيما غيرها وغيره الخلع لفظ
وان خالجه مجهول وما ينعى وان خالجه في او غير ما على دم وقع رجعا لانه لا يقصد به يوم طلع
في شيء واذا قلت طلقني نصف طلقه او طلق نصفى او يدي بالف او خالها احني صدك فمبطل
او قال طلقك نصف طلقه او طلق نصفك او يدك بالف فمبطل وجب مهر المثل لان الطلاق
يسرى ويتم طلقه كاملة والصيغة فاسدة الا تراه لوقال ينعى من فسدك هذا العبد او ينعى
نصف بيعه فان ذلك يفسد البيع وفساد الصيغة هذا لا يفسد الطلاق بل المستحب فوجبه
المثل فان قلت طلقني عدا او في شهر معين فطلقها فيه او قبله طلقك مهر المثل لان ذلك تسليم في
الطلاق والطلاق لا يثبت في المدة لانه اذا طلقها في العدا او في الشهر المعين ان امكن ففقدت
خيرها لوقال طلقني واحن بالف فطلقها لثنا ولو طلقها بعد مضي العدا او الشهر المعين وقع
رجعا لانه خالف ما اذنت فيه فكان مبتداه فيه وكذلك اذا ابرأته من مباداة ثم خالجه
عليه وجب مهر المثل ولم يذكر في الحواشي **وقوله** كعامة بلاذن ومكاتبة ولو باذن وفيه
يستحق اي وجب مهر المثل على امته خالعت بال السيد او غير بلاذن ونفقه الميونة وكذا الحكم في

انما هي
فقد وافق
استد

مكتبة

مكتبة لم يودن لها وان اذن لها فليقبل القولين في تبرعات المكاتب بالاذن والمفروض هنا كماله
النوي صنفه فيستوي الاذن وعدمه وان خالها بمباداة في ذمتها ما جعلت الميونة بالمسني
ثم ما وجب عليها من مسني ومهر مثل تغلق بذمتها يتبعان به بعد العتق **وقوله** وعلى الخالع
بالمهر المستقل او اضافة كعبه ومباداة او ابرأته ان ضمنه مهر مثل والا فرجعي وان غرت بنية
او ولاية لم ينعى اي واذا خالعه الاب مال الزوجة واستقل بالخلع من غير اضافة اليها ولا
دعوى نيابة ولا ولاية واذا اضافة اليها وصرح بالاستقلال فالخلع ينعى مهر المثل في ماله كالمعتق
والاحني كالأب في ذلك وان اضافة اليها فقال خالعتك على عبيد اسني هذا غير مضر بالاستقلال
او على البتة من مباداة نظرت فان قال وعلى ضمانه وقع بجامع المثل وان لم ينعى على ضمانه
وقع رجعا وان خالعه الاب الزوج فذلك لا وكيلها او يوجب الخلع بالطلاق كالأخي وكذا اذا
قال ابو الصغير فقلت ذلك بالولاية لم ينعى لان الطلاق في الخلع مرتبط بالمال وهي لم ينعى
بضمها ولا ينعى قول من قبله لان الولاية لا ينعى له التبرع بماله **وقوله** في الجاهل وفي
الشهر فوافق ومعنى لامة بلاذن الى قوله استقلال عليه فيه امور احدها قوله مطلق الخلع
والمفاد ان الزوج مهر المثل ليس على اطلاقه بل ذلك اذا كان الخلع معها فان كان مع اخني لم
يلزم الجوع بل يطلق بمجانا وكذلك هذا المقتوب او هذا الجرا او هذه الميتة وما يقصد به بالنسبة
بمال كل هذه يقع الطلاق فيها مع اخني لا بعوض **الثاني** في قوله وفي الشهر فوافق يعني الشهر
الذي هو فيه اما اذا اراد الشهر المستقل فلا فرق بينه وبين قوله وعدا في ان الميونة تقع ان
لم توافقان طلق قبل الشهر **الثالث** قوله ومعنى لامة بلاذن يعني ان الخلع معها وجب عليها
مهر المثل مطلقا والصحيح كما قاله النووي في الروضة ونفقه عن العراقيين انه اذا خالها على
دين في ذمتها وقع الطلاق بالمسني واعتبر في المهمات على الزاقي حيث استدلى على وجوب مهر
المثل انه كسرا العبد بغير اذن السيد وفرق بينهما **الرابع** قوله ومعنى لامة بشرط الضمان
ان يطلب بالمهر ففقد الرجوع بمهر المثل بهذا الشرطان طولب وقول بعدا وانما من رآه
جمع ففرق بين وجود الشرط وعدمه وهو وجه اختار الامام وعلمه بان تغلق الضمان
بشرط ان يطالب بصيغته في حين فوجبه مهر المثل لفساد البعوض بذلك وقال وكذلك لوقال طلقها
بعد اقرارها وعلى ضمانه انه لا اثر لهذا الضمان فيقع رجعا **وقوله** في الروضة ولو اخلها بالبراة
عن مباداة ومن له الدرك فالذي اطلقه الجاهل من العراقيين وغيرهم انه لا يبرأ ونفقه بان لا يبرأ
الترم المال في نفسه فاشبهه بالخلع بالمعتوب والواجب مهر المثل لا بدك الصداق على الاظهر
قال وهكذا الحكم لوقال الاب والاحني طلقها على عبيد او على ضمانه فعلى الاظهر يلزم مهر المثل
قال لفظ الضمان هنا كقوله في قوله التمسك في الجرح وعلى ضمانه **وقوله** ونفقه خلع غير بائنة
عادت في عتق بمقتضى علم كالف وقول الله وافق او طلقني بالف فطلق بائنة فيها او ثلثا به فطلق
واجب فثبت اطلاق ثلثا بالف فقبلت واجبة وقيل به اي ونفقه خلع غير الزوجة والرجعية
وما اشبهها من مرتبة خولعت في العتق ثم عادت الى الاسلام فيها وكان في اسلم زوجها وخالها في

لا بد من الطلاق
على الزوجة
من ابرأته
نفاها الى دور
والاحياء
مكتبة

البقي ثم اسلمت فيها فان تبيين صحة الخلع في المثلين لا بد كان موقفا على الاستلام وانما يقع
 الخلع اذا كان العوض موقفا لا عينيا كان او دينا قل او كثر كالتدقيق وشرط لعمته ان يكون معلوما
 العين او القدر مقدورا على تسليمه ولا فلا تصح التسمية وان خالفها على ما في كتابها فان ظن فيه
 شيئا غير مثل وان علمه فانها وجعي والمعلوم كالف درهم او دينار وان قال بالف وقد تواطى على
 نوع فقال اريدنا الدينارين وقلت بل العتاقهم بخالفوا بشرط لعمته الخلع القبول باللفظ وما يقوم
 مقامه من اعطى والناس على ما ياتي والخلع من الزوج كطلقتك على الف معاومته فيها شورى المطلق
 لنزول الطلاق في القبول بالمال ثم غلب معاومته في حوط طقتك على الف بشرط احكامها من القبول
 فوزا كما في تباير العقود ويجوز فعونه قبل القبول وفي بخوان او اذا اعطيتني القفا فانت طالق فيقبل
 معنى التعليق لكن بشرط الا عطا في الفور وليس له ان يرجع قبل القبول وان قال متى ومتى ما او ما
 او اي وقت اعطيتني لم بشرط الا عطا في المجلس وانما يقع القبول اذا كان موافقا فان قال طقتك
 بالف فقلت قبلت بحسب ماية لم يقع اولا طقتك لا تا بالف فقلت قبلت واجبة ثلث الالف لم يقع
 ايضا كما في البيع نعم اذا قلت طقتك ثلثا بالف فطلقتها واجبة استحق ثلث الالف والفرق ان الخلع
 من جهة كالجحالة ولو قل من زوج عدي المثلثة فله الف فرد واجبا جرم استحق ثلث الالف او
 منه معاومته ولو قلت طقتك بالف فطلقتها ماية فقد زاد اجزا فيقع بالمائة بخلاف مثله في
 البيع والفرق ان البيع معاومته بخضة واذا قال طقتك ثلثا بالف فقبلت واجبة بالف وطلقات
 بالفضة باقية حيث بالف في واجبة وهو قد رضى بالثلث فطلق فهو كالو سالت طقتك بالف فطلقتها
 به ثلثا وقول في الجاوي ونحو قبول موافق بينتني منه معا مستثابها ما اذا قلت طقتك بالف
 فقلت طالق بختمية فان الخلع يقع بحسب المائدة على الصحيح وان لم يكن موافقا كما ذكر في التمر
 والزوم الثاني قوله وان طقت ثلثا بالف فطلق واجبة ثلثه اي انه يقع وان خالف لكتنه
 مشكوك مع قوله بعد اطلق ثلثا بالف فقبلت واجبة به فان الشرط هناك محذوف فثبتهم ان
 هذا مشكوك ومزاده هنا يقع الثلث بالف ولو قدرنا الف لستعنا المعنى وكان معناه وقعت الطلقة
 بالالف **وقوله** وخالفك ومزك بك لا خالفك فقبلت لزمها وبات او خالفها فاجاب واجبة
 بانت بمثلها اي واذا قل لزوجته خالفك انت ومزك بالف فقبلت المخاطبة صح الخلع معلومنا
 ولزمها الالف لانها محتاجة لنفسها ولضرها كما خالفها اجنى ولو قل لزوجته خالفك بالف فقبلت
 واجبة لم يقع لان الخطاب معها فلم يوافق القبول الا بحاجب بخلاف ما لو قلنا خالفنا او طقتنا بالف
 فخالع واجبة فانها تطلق تغليب الجعالة ولزمها مظهر المثل كما اذا جرح نسوق في كتابه او خلع **وقوله**
 بخوفك واعطاك علق به فوزا لا يجوز منه وما قيدت بعد وان تخلل كلامه يستبرز وجعا قبل ام
 لا ان علق هو اي والقبول بخوفك ورجيت واخرت هذا في الخلع المجر فان علق الطلاق بفعل
 او قول فالان كان علق به هو القبول بخوان اعطيتني عيدا او ابرأيتني فلا يقع الطلاق الا بالامساك
 او بالبراءة وبشرط ان يكون ذلك فوزا ولا يضر تخلل كلامه مشين فقد نفى التامع على انها لو سالت
 المطلق بالف ثم ان تباير طلق كان الطلاق موقفا على الاستلام ولم يبطله تخلل الربعة لا كما لا

يستبرز هذا اذا لم يعلق متى ونحو ما سبق ذكره وان بدك وكان التعليق بامنه لم بشرط الحو
 فوزا اما اذا كان التعليق من جهة فان بد بشرط ان يطلق على الفور في مجلس التواجد سواء
 ان طقتك فلكل الف او متى طقتك فلكل الف وهذا بخلاف التعليق الا برفا فان فيه خلافا فاستدرك ان
 شاء الله تعالى اما اذا قيدت بخوفك من الامانة المستقبل كطلقتك عدا الف وفي الشهر الفلاني
 فانه له تاخير الطلاق الى ذلك الوقت بحيث يقع فيه ولا يلزمه المباداة في اوله وفدينا ان
 الواجب به مظهر المثل ثم لكل واحد منهما ان يرجع قبل الجواب فاذا قلت طقتك بالف او قل
 الزوج طقتك بالف كان لكل منهما ان يرجع هذا في الخلع المجر واما اذا علق الزوج الطلاق باعطا
 او ابرأ او نحو فلا رجوع فيه سواء كان منى او بان وشرا كان مثبتا او منقيا تغلبا بحكم التعليق
 بخلاف التعليق والية الاثبات بقوله لا ان علق **وقوله** من دلي التزام من صغير لغو ومن
 سفهة وبشرط رجعة وان طقتني فانت تيري جعي كع سفهين فان قبلت واجبة لغا وان
 اجابا وقع رجعا ومع سفهة ورشدة وقبلت واجبة لغا وان قبلنا او اجابا طقت الرشيدة
 به مثل والاخرى رجعا وان اجاب واجبة فلا يحكمها اي بشرط في قبول الخلع ان يكون من
 يقع التزامه المال وان كان اجنبيا فلا يصح قبوله بخوفك عليه لصبي وجون فيلقوا ولا قبول
 سفهة لاجل المال فلو قل لزوجته السفهة طقتك على الف فقبلت وقع رجعا لا استقلال
 الزوج به ولا يلزمها المال سواء اذن لها الولي في ذلك ام لا فان لم يقل السفهة لم ينفذ وكذلك
 اذا تمت السفهة او السفهة الاجنبى الطلاق من الزوج بال وقع رجعا ولا يلزم منها مو
 القبول والخلع بالدم يقع رجعا لا بد ليس بال ولا ما يقصد وقد سبق ذكره واذا اطلقتها بالف على
 ان له الرجعة وقع رجعا وسقط ما اشترط من المال لانها مائة ما اشترط من الرجعة المائة
 لانها انما بدلت المال حتى لا يكون له ولاية الرجعة فاستد استحقاقه اياه بشرط اطله للرجعة
 ولما اذا قلت المرأة ان طقتني فانت تيري عن مديني فالاصح انه يقع رجعا لان تعليق الا برفا لا
 يقع وطع الزوج في البراة من غير لفظ صحيح في الالتزام لا يوجب عوضا واذا قل لسفهة
 طقتك على الف فقلت قبلنا او سالتنا فاجابا وقل الطلاق بغيرها رجعا بالمال وان قبلت احدا
 لغا الخلع ولم يقع شيء لان الخطاب معها يقع القبول منها وان سالتا الطلاق واجابا
 منها طقت رجعا لما بينا انه من جهة كالجعالة وعمل الجعالة تبعض وان خالعه سفهة ورشدة
 فطرت فان كان هو المبتدئ فقال طقتك بالف فقبلت واجبة منها لم يقع الطلاق وان سالتا
 معا او كان السؤال منهما فاجابا معا طقت الرشيدة بايها مظهر المثل والسفهة رجعا وان
 اجاب الرشيدة وفتنا لثا الطلاق بالالف طقت مظهر المثل والسفهة طقت رجعا **وقوله**
 في الجاوي وباعطا المجر الى قوله وان اجاب السفهة وقع رجعا فيه امران احدهما انه عبد
 الخلع باعطا المجر فيما يقع به الطلاق رجعا والاشبه في شرحي الزاوي والاصح في الروضة انه
 كالمقبوض يقع به الطلاق بايها مظهر المثل الثاني انه عبد فيما يقع به الطلاق رجعا في
 الاب طلقها بالبراءة وانا من تراك وقد بينا ان لا يصح بينوتها بمظهر المثل وان القول بان يقع رجعا

والاشبه في شرحي الزاوي

هو وجه احتار الامام وقد سبق ذكره **وقوله** ونفذ من مريضه مهر مثل ومأثر من المثل فان
خالع بعد بياية ومهر مثلها خمسون ولا تركه فان استغفره من اخذ نصفه او من المهر
ومأثر من المثل او وضايا قازنت اخذ نصفها وضارب بنصف او من مهر مثل وان لم يكن
اخذ من المهر او من مهر مثل اي اذا خالعت المريضة مهر المثل او اقل منه نفذ مهرها
وقد سبق ان الخلع من المكاتب كغيرها ويجوز ان لا ينفذ باذن السيد والمريضة
من المثل التبع في غير ذلك فكيف يجوز لها ذلك والفروق فوات ملك المريضة الا ترى كيف يجوز
صرفه في ماله وشهوانه وان ينفق نفقة الموترين والمكاتب لا ينفق الا بغية الحاجة ولا
ينفق الا نفقة المجهور ومهر المثل في الخلع من قبل مرفعه في الملاء وطالب الزاخرة من عشق الزوج
فالحق بالتبعات في حق المكاتب دون المريضة اذا كان مهر المثل كالمهر في مهر مثلها فانها تقيم
مثلها فاذا خالعت المريضة بعد قيمته مائة وكان مهر مثلها خمسين فالخمسون الاخرى مجاباة لها حكم
الوصية ونفع من المثل ولا ينفق الا يكون مجاباة الزوج كجباباة الوارث لان الخلع قد قطع
النكاح والتوارث بينهما فان كان لها ما اغتير العبد خرج نصف العبد من ثلثه فان لم يكن العبد وان
لم يخرج من الثلث بان لم يكن تركه فان كان هناك دين يستغرق العبد جبرانه بين ان ياخذ نصف
العبد ولا يشاركه فيه الغرماء لا يستحقا اياه بالمعاوضة ويتران نصف المهر ويضارب مع
الغرماء من المثل لان الصنفه تبعه عليه وتبطل المجاباة لانه تابع للخلع المفتوح وان لم يكن
هناك وصاحبه جبرانه بين ان ياخذ نصف العبد ويضارب مع ان باب الوضاي بالانصف الثاني وبين
ان يفتي ويقدّم مهر المثل وانما يتصور من احده الوضاي اياه بالمعبد **قال** في الكفاية لان الوضاي
اذا ما قد لما بعد الموت والمجاباة تنزع باجره فمقدم الا وله فلا ولا وحده للمنفقة
الا بتقدير وقوع الكل مجاباة اليه الا ان يقول في الاصل قازنت وان لم يكن واعني الدين
والوضاي هو الجاني بين ان ياخذ من المهر نصفه بالخلع وثلث النصف الاخر الوصية وهو مذهب
الجميع وذكر ثلث العبد ويتران يفتي وتاخذ مهر المثل **وقوله** في الجاوي وان كان لها وضاي
اخذ نصف العبد الى قوله ولا اخذ من المهر او من مهر المثل **اجاب** بما قلناه وان كان لها وضاي
اخذ نصف العبد وضارب بالنصف ليس هذا اطلاقه بل ذلك مخصوص بما اذا قازنت الوضاي بالخلع
كما بيناه **الش** في قوله ولا اخذ من المهر او من مهر المثل لا ينتظم قيمته بقوله وان لم يخرج
المجاباة من المثل ودينه مستغرق فان هذا لا يمنع ان يكون هناك تركه غير العبد يستغرقه الدين
فقوله ولا يعني وان لم يكن دين ولا وصية اخذ من المهر وهو لا ياخذ ذلك الا اذا لم يكن تركه
غير فلو قل فان لم يكن تركه وهناك دين مستغرق لا ينظم **وقوله** ومن امة باعين سيد او قديم
ومهر مثل ان اطلق في كسبه ونجاش والزائد منها **اجاب** في الخلع من امة بالاذن اما اخلا
لا اذن فبغيره حكمه فان اخلعت باذن السيد نظرت فان اذن لها ان تطلع بعين من ماله قد بها
وان اذن لها ان تطلع بالف او بثلث او بثلثين وتعلق ما قيديه الاذن بكسبه او ما في يد من تجارة وان
اطلق الاذن ولم يفد شيئا فحقهاه الا خلع مهر المثل فان اخلعت به او باقل منه فعلق بكسبه

وما في يد من تجارة وان زادت على ما قدر لها السيد او على مهر المثل عند اطلاقه الاذن والراية
بذمتها يمنع به اذا عفت **وقوله** ونحو بشرط منهما واجاز لامة الا ان نوى وصدة اي
ونحو الخلع بصيغة الشرط من قطعا ومنه على الاصح امامنا بقوله اطلقني على ان كذا على الف درهم
صحح فاذا اقل طلعك لزم الالف ولو قال لزوج طلعك على ان لي عليك الف او بشرط ان لي عليك
الف اطلقت بالالف على الصحيح كما لو قال طلعك على الف واما ببيعة الاخبار فان كانت منها فهو
الترام صحح فاذا اقل طلعني ولك على الف فطلقها بثلث ولزمها الالف واما من عتد فلاح الا ان
نوى به الا لرام وصدة فاذا اقل لها انت طالق وعليك الف طلق رجعا شوا قبل ام لا الا ان
قل نويته الا لرام وصدة المرأة فانها اذا كانت قد قبلت طلقا بيا ولزمها الماله وان لم
يقبل لم يطلاق **وقوله** في الجاوي والاحيان والشرط الترام لا يخرج الزام فيه امر **اجاب** انه
ينوي بالاحيان والشرط ويتبع في ذلك الغرالي والصواب المعتبر **قال** في العزير والروضة
الشرط من جهة الزام وان قوله طلعك على الف كقوله انت طالق على الف فاذا اقلت بالاحيان
وهو نفي في الامور في عبون المسائل وقطع به صاحب المذهب وسائر العراقيين **الش** في قوله ان
الاخيان ليس بضرر الزام فان قضى انه كناية وانه اذا قل نويته كذا قبل منه وهو لا يقبل منه
الا اذا صدقته المرأة ولم يبين ذلك **الثالث** ان القوي اعترض وقوله هذا اذ لم يسبق منها
استيجاب ماله ولا اعراض الا بجملة فقط لا اذا سبق منها استيجاب فانه يستغنى عما
يصدق منه بصيغة الاخبار فانها اذا قلت طلعني بالف او طلعني على الف فقال له طالق اطلقت
الالف شوا اقص عليه او قال طلعك وعليك مال لجم اذا سبق منها استيجاب ليجل فاجابها بخلا
فقلت فان يا هو بصيغة الاخبار كالشرط فاذا قلت طلعني بالف فقال طلعك وعليك الف
فاذا قلت قلت بالالف فكانه قال طلعك على الف **وقوله** وان علق باقباض مجرد ورجع يتناول
او باعطا فوضع عندك ملك وياية ولو نفقدا غير عال ومعب كان طلق شوب على انه يروي ثبات
مروية لغالب ومهر مثل ولا يرد في طلعك هذا الهروي او بهذا وهو هروي بخلافه **الغنى**
اي وان علق بالطلاق باعطا الف درهم مثلا فوضعتا عندك ملكا وياية ولا يشترط رضاه بالقبض
ولا تسليم لان المكين من القبض شوي اعطا اذ يقع ان يقبل اعطاه في اخذ وانما ملك الماله لانه
بوضعه عندك يقع الطلاق وملك المرأة بضعه فوجب ان يملك له من ثم نطق باعطا الدرهم
وان لم يكن من غالب نفقا بل لوجود الالف وكذا اذا كانت معية فطلق لوجود الصنفه
الغيب لا يرفع استمها ولكن له الجاني في امساك الدرهم المعينة والتمس بهذا المذهب والمطابق
بالتسليم ونفقا بل ليد وان قال ان قبضتني الف درهم لم تطلق الا ان ياخذ بيده فيكون الطلاق
رجعا لوجود الصنفه ولا يملك له درهم لان الاقباض ليس بملك وهذا اذا لم يسبق بايد على
الاغتياض فان قال ان قبضتني كذا وجعلته لي ولا صرفه في جوابي ونحو افاد التملك وعن
هذا احتجرت بقولي باقباض مجرد هذا في المعلق وفي الخبر اذا قل خالعتك على هذا النوب على انه هروي
فبان مروية صحيحة ومكر ولكن له الجاني فان رده رجعي مهر المثل وان قل طلعك على هذا النوب الهروي

او على هذا الثوب وهو هزوي فبان مزويا لم يرد لانه وصفه فاجاب في الوصف ولم يشترطه فلم
يكن له الرد ولم يكن منها تغزير وهذا بخلاف ما لو كانت هي خالفتي هذا وهو هزوي او الهزوي
فانه يرد لا باعتزته فلو كانت له هذا الثوب هزوي فقال ان اعطيتني هذا الهزوي فانت طالق
فبان مزويا هل يرد **قال المتولي** بنى على ان المواطاة قبل العقد كالمشروط في العقد فبني
ام لا فقله عنده في الزوجه واقرب **وقوله** في الجاوي وبالا فبان احد اليه الى قوله وله زوجه
وطالب الغالب فيه امران احدهما قوله وبالا فبان احد اليه **قال المتولي** هذا اذا لم يقرن به ما
يرد على المجاومه وقد سبق بيانه **قال المتولي** وما قاله المتولي متعين **قال** في قوله على هذا
الوثوب وهو هزوي او على هذا الثوب الهزوي فبني بانه يرد في هاتين الصورتين كما يرد في قوله على انه
مزوي **قال** في الزوجه ولو قال خالفتك على هذا الثوب وهو هزوي فبان خلافه فلا يرد لانه لا
تغزير من جهة ولا اشتراط منه **قال** وكذا لو قال خالفتك على هذا الثوب الهزوي كذا ركن
الغزوي فان قيل قوله وهو هزوي افاد الا اشتراط في قوله خالفتك على هذا الثوب وهو هزوي
حتى يتمكن من الرد اذا لم يكن مزويا كما لو قال خالفتك عليه على انه هزوي فاجاب ان قوله وهو
هزوي يدخل هناك على كلام غير مستقل لان قوله ان اعطيتني هذا الثوب غير مستقل فبعد ما دخل
عليه وكلمه بالترافع من قوله فانت طالق وما قوله خالفتك على هذا الثوب فكمه مستقل فجعل قوله
يعني وهو هزوي جملة مستقلة فلا يتقيد بها **اوله** **وقوله** فان علق باعطا هزوي او هزوي
فبان مزويا لا اذا الهزوي بل يقع به المثل كما عطا مبيعين استحق وختم وعبد غير موصوف اي
اذا علق الطلاق باعطا فاعطته نظرت فان اعطته موافقا لما شرطت طلقت فان كان غير
موافقا كما اذا قال ان اعطيتني ثوبا هزويا فاعطته مزويا لم تطلق وكذا اذا قال ان اعطيتني هذا
وهو هزوي فاعطته فبان مزويا لان الصفة المعلقة عليها لم توجد بخلاف ما اذا قال ان اعطيتني
هذا الهزوي فافانطلق فهو المثل لانه وصفه بغير وصفه وقد قبله بخلاف قوله وهو فانه شرط ولم
يوجد الشرط وكذلك لا يقع الطلاق باعطا المعصوب واذا علق باعطا عبدا موصوفا ومعه لم لا
فاعطته عبدا معصوبا او مكاتبا لم تطلق لان الاعطائها يقتضي التملك اذا اضيف الى ما تصور بملكه
الا اذا كان المعلق به مبيعا كان اعطيتني هذا العبد فاعطته اياه طلقت وان كان معصوبا او
مكاتبا لوجود الصفة وكذلك اذا قال ان اعطيتني من خمر فاعطته اياه معصوبا طلقت لان الخمر
لا يتصور فيها الملك فالمعصوبة وغيره ما تنو الكثر مرجع على المرأة في المثلين به المثل كما اذا قال
منجزا على معصوب وناخذ من حكم التعلق باعطا الخمر انه لو قال ان اعطيتني هذا المعصوب او هذا
او هذا الخمر فاعطته اياه اها فطلق لوجود الصفة ويرجع عليها به المثل لان كلامها لا يملك
وكذا يرجع به المثل اذا علق طلاقها ايضا بعبد غير موصوف فاعطته عبدا فافانطلق لوجود الصفة
ويرجع عليها به المثل ولم يتجزئ منه في الجاوي ولما اذا قال ان اعطيتني هذا الثوب الهزوي
فاعطته اياه فبان مزويا كما يحكم كما ذكرناه انها تطلق به المثل **وقوله** ويطلقك بالان شئت
بشئت لا قبله وان شئت ان شئت وحي طلقت ان قال يطلقني اي اذا قال الزوج طلقتك بالان شئت

فان شئت وقع الطلاق بالان بالالف وقيل بشرط الجمع بين قبلت وشئت وقيل بكفي واحده
وفي طلقك ان شئت الى الف يقع الطلاق بقولها شئت وبشرط ان يكون المشيه والضمان
على الفور **قال** اذا علق بامتنى وان قال يطلقني نفسك ان شئت الى الف فقلت وضممت او شئت
وظلت انت بالالف ووقعي لضمان والطلاق مقترنين وان ترتب لفظا وان شئت لم تطلق او
طلقت ولم يفتى بغيره شي وبشرط كونه مباحيا فورا **وقوله** في الجاوي وشئت او قبلت يعني
اذا قال انت طالق على ان شئت ان شئت انك بكفيها اجبا للفظين والاصح الذي قطع به المتولي واجبا
الامام وقال في الزوجه انه الاصح بل الصحيح تعيين لفظ شئت والاكتفاء به **وقوله** ومصدق
في ضمنا مباحيا بطلت فقطه اي اذا قال تطلقني بالالف فقلت طلقك ولم يقل بالالف ثم قال
فصحت لا يتبادر قبل منه لان ذلك محتمل وان لم يدع ذلك جعلناه جوابا لما احتج لومات حكما ببيت
بالالف **وقوله** في الجاوي فطلقت ان طلق لا يتعين الجواب فيه مناقشه وانما اذا لم يتبين
توقف الحكم على تعيينه حتى لو مات قبل البيان لم يحزان بحكم له بالمال لان الاصل عدمه وليس
كذلك بل يحكم بالمينونه فان قال قصبت الان شئت صدقناه كما هو في الجزر والروضة **وقوله**
وان طلقت عشر ايام بالالف استحقه بالثد وبواحدة عشر ايام بالالف فطلق واجبة به وتبين
مجانا فان شئت دونها وواجبة مجانا وثنتين كذا لو قعن بثلثه اي اذا سالته ان يطلقها
عشر طلقتك بالالف فطلقها واجبة استحق عشر ايام وثنتين فبشرية او لا فانما فوق الحق
الالف فان بقي له على امر الثلث طلقه فطلقها اياها استحق الالف بحصول غرضها وهو المينونه
الكبرى هذا هو المذهب وان طلقت ثلثا بالالف فطلق واجبة بالالف وثنتين مجانا لم يكن كلامه
جوابا لانها كانت الواحدة ثلث الالف ولم يرض هو فيها الا بالالف فخلت المجاومه واذا لم
تفع الاولى وقعت الطلقتان لا يغير بان هذا ما اختار الامام والغزالي وغيرهما **وقال**
الغزالي انه القياس الحق واستبعد ما قاله الاكثر من ان الاولى يقع بثلث الالف ولا يقع
الثلثان لا ينجس بان وان قال انت طالق واجبة مجانا وثنتين ثلثي الالف وقعن كذلك
الاولى مجانا والثلثان ثلثي الالف وكذا لو قال واجبة مجانا وثنتين ثلثي الالف فقلت
صاحب المذهب قال ولا يقال لتحق الكل وان حصل مقصودا لان ذلكا ما يكون اذا وقع الملوكون
الباقى في مقابلة المال وهما هنا او وقع بعض الملوكون مجانا **وقوله** في الجاوي وان طلق واجبة
مجانا وثنتين ثلثي الالف يقع كذا اي بالثلثين اقصر على هذه ولو قال وثنتين بالالف وقعن
بثلثه لعلم وقعه بثلثه في المسئلة الذي ذكره بطريق الاولى **وقوله** ولا يقع رقبته زوج
برقبته زوجة جز ومكات ولا ان نقص ويكمله الا عن مهر مثل ان اطلق وحب فان زاد ويكمله المهر
نقصه مهر مثل ويستحق اطلاق وغرم ما زاد وان اضاف الى نفسه فالكل اي ولا يقع الطلاق
اذا طالع السيد الزوج وهو جزا ومكات برقبته وجهه لان وقعه زوجي الى عدم وقعه لانه
لو وقع للمكاه ولو ملكه لا ترفع الكايج وبطل الخلع وما ادى ثبوته الى بطله بطل ولو كان الزوج
عبدا صح لان الملك ينقل فيها الى سيد العبد وكذلك اذا وكل الزوج في مخالعة زوجته بائة فنقص

عنه
ما

الوكيل وخالفه تسعين مثلاً لم يقع الطلاق على المدعي المخاصمة أما لم يقدر له المال ان قال
خالفها واطلق فان عليه مخالفتها من المثل فان خالفه باقل منه فالمدعي انه يقع من المثل واما
اذا زاد وكيلها على المقدر او على من المثل عند الطلاق نظرت فان فرح بالوكيلة وانما سفير وقع
الطلاق بانها من المثل وانقضت بغيره وان اطلق ولم يبين انه وكيل وقع بالمستحق على الاظهر
الراية على ما سمت لانه لما زاد واما بصفه اليها كان كانه بذلك الزيادة من نفسه وانه اضاف
الوكيل الخلف الى نفسه لانه المال كله كالاجنبي وقوله في الجاوي او نقص وكيله عن المقدر
الى اخر الباب فيه امور اجماعاً انما هو بين نقص وكيل الزوج عن المقدر وعن من المثل عند
الطلاق والمذهب لفرق في المنصوص انه اذا نقص عن المقدر لم يقع او عن من المثل عند
الطلاق وقع من المثل قل في الروضة ولا حجاب فيه طرق مجموعها خمسة اقوال اظهرها
يقع الطلاق في صورة الاطلاق من المثل ولا حجاب للزوج ولا يقع في صورة المقدر على المصين
بصريح الخليفة في صورة المقدر المثل في قوله وان زاد وكيلها نفذ وعليها من المثل وعليه
الراية يعني اذا اضاف اليها ذلك ما خرد من التقسيم فقطع بانه محال مستحق اذا كان اكثر من من المثل
والذي يحتمل الاحتجاب ان الواجب من المثل فقط قل في الروضة فيما اذا قدرت مائة فخلع
اكثر من مائة واما في المنصوص وقوع الطلاق بانها فعلها من المثل على الاظهر ان
انه قال وعلى الوكيل الراية والصحيح انه لا شيء على الوكيل في هذه الصورة قل في الروضة واما
مطالبة الوكيل ما عليه فقل الاحتجاب لا يطالب الا ان يقول انما ضمن واما في صورة الاطلاق فتد
قل في الروضة فلو اطلق ولم يصف اليها ولا اليه فان قلنا بالمشهور فعلى الوكيل ما ساهى وفيما
عليها منه فلو ان اظهرها ما سمت به فان طوب وتسلم رجع به على الزوج واما مسئلة احتجاب الاب
بما لها ماداً وكذا ذباً ودعوى النيابة والولاية فقد سبق **وبلد باب**
انما يقع طلاق مكلف لغيره بان ولو تعليقاً وان هنالك كغيره وغلط وسكر لا بعد واولا ان سبق
لسانه اولفق لانهم او اكن مجزاً ومناسب به بحق كغيره اي شرط صحة الطلاق التكليف فلا يقع
طلاق حتى ويجوز لا تجزاً ولا تعليقاً فاذا قلنا لصيات طالق عبد الغا وان بلغ قبل الغد ولا يقع
الطلاق الا لمن في عصمة النكاح او غير المباش كالأجنبية ومن يعبر الردة والاسلام لقوله
من الله عليه وسلم لا طلاق لا بعد نكاح ولا علق الا بعد ملك وبقي وان بلى فتد اجمع الامة
المعتبرون على صحة الطلاق المعلق ولا النفات الى خلاف بن جزم فيه ويقع طلاق الهار فلو قال
على طريق الدلالة لقلني فقال على سبيل الهزل طلقك طلقك لانه مبد منه عن اختيار ولا اثر لظنه
عدم وقوعه بالهزل كما اذا طلق بشرط اختيار فانه يقع ولا اثر لظنه والطلاق كغيره من سائر
المنقرات فيقع من الهزل النكاح والبيع وغيرهما وكذلك يقع الطلاق من الهزل كما اذا اوقع
على امرأة ظناً اجنبية فبات امراته او بظن الأخرى فبات من الهزل علقه ابع صغيراً على امره
ولم يعرفها ثم اوقع الطلاق عليها وهو بظن اجنبية او فنيان له زوجة وقع ظاهراً ونقل
الرافعي عن الرواية في حين في النفوذ باطناً وانه قال يحتمل ان يقع بوقوعه في مسألة الثاني وحق

الوكيل ما اذا لم يعلم كما يفرق بين من سئى الخاسه وضلي بها وبين الجاهل وكذلك يقع طلاق
السكران تغليظاً عليه وهذا اذا تعدى السكر من وجوب عليه الضلوات وكذا من زال شرباً
مجنناً لاجل له اليه اما اذا زال لا يجرم من شرباً والحاجة قوال عقله واكره على شرب الخمر
فان طلاقه لا يقع في حالة السكر واعلم ان في طلاق السكران المتعدي وسائر تصرفاته
قولين وقد عدى الثاني السكران بانه الذي اخلط كلامه المظوم وانكشف من المكنوم ولا
تطلق امراته من سبق لسانه الى كلمة الطلاق ولم يزد الا خلا لا لقصداً الى الطلاق لكن لا يقبل
سبق لسانه لا بوجود قريبه يدل عليه كما اذا كان سماً طالب او طالع او طارق فقال طالق
وقال لزيد ان اطلق باسمي فالق لسانى فانه يقبل منه في الظاهر واما بغير قريبه فيدين ولو
قل طلقك وقد يقول لاني وازدت ان اقول طلقك فالق لسانك لا لغيره لا لغيره ان يقبل منه
وقال الجاوي وغير هذا اذا اتمته اما اذا علمت مبد منه بامارة فلها ان تقبل قوله ولا حاشه
قل الرواية في هذا الاختيان واذا قلنا لا يقع الطلاق بالهزيمة ولم يعلم انه لفظ الطلاق بها
لم تطلق امراته وان قصده معناه في الهزيمة وكذلك اذا قصد به الطلاق ايضاً لانه لم يعلم انه
لفظ الطلاق فهو كالموقوف الطلاق بلفظ ما ليس من الفاظ الكليات وانما يقبل من المجزى
المكتمل لما زوي ان جلد في من جلد في الشتر عتلاً في نائه امراته وقلنا لقلني ثلثاً ولا قطع
الجل فطالها ثلثاً ثم اتى الى عمره رضي الله عنه فقال ارجع الى امك فليس هذا بطلاق وبني لك
ان يوري فيمضي طلاق غير زوجه او طلاق من وثاق ويخو او يقول شراً ان شاء الله ولا يلزمه
ان يوري لانه مجزى على اللفظ ولا يبدله شعراً بالاختيان كما ذكر في العزير والروضة وان اكن
فقد الطلاق وقع ثم الاكراه في سائر المنقرات يبطلها كما يبطل الطلاق وهذا اذا كان
الاكراه بغير حق اما الاكراه بحق كما كراه الفاضل على البيع ويخو حكمه حكم الاختيان واذا اكن
على الاسلام نظرت فان كان دميالاً بحكمه باسلامه لانه اكراه بغير حق لا يستحقه الاقرار على
دينه وان كان جريباً او مرتباً على تحقيق ما يهدد به بولاية او تغلب وهو عاجز عن الدفع بخوفه او
اذا تهدد بمجذوم من بغيره على تحقيق ما يهدد به بولاية او تغلب وهو عاجز عن الدفع بخوفه او
او استعانده مع ظنه انه ان امتنع اوقع بالمجذوم والاصح ان الخوف بان لا مال ليس باكراه
على الطلاق وبشرط ان يكون المجذوم مناسيباً لما اكن عليه حيث نوى العاقل فعل ما اكن عليه من
منه ويختلف الحكم في ذلك فقد يكون الشيء الزاماً في مطلوب دون مطلوب ويحقق دون تحقق فان
كان الاكراه على الطلاق جعل الخوف بالقطع والجسر الطويل وقتل الولد وبخوف ذي المرق
الضفر في الملاءم ويخو وان كان الاكراه على قتل فالتخوف بجسر وقتل الولد وان لا مال ليس
الراء ولو بطا اليه السلطان الظالم مسخ فاحضه فق له امانه لسا عليه او خلف بالطلاق بخلف
بالطلاق حيث خلاق ما اقل له اللصوص لا تخليك الا اذا خلف بالطلاق انك لا تذكرنا خلف ثم
ذكرهم لم تحش لانه اكراه على خلف بالطلاق وقوله في الجاوي انما يقع طلاق المكلف الى قوله كاسلام
غيره في حقه امراً اجماعاً بقوله وان هنالك كغيره النكاح اراد ان الهزل تصد تصرفاته كلها الا

الا 2 النكاح فانه لا يفسخ الهازل والصحيح ان النكاح كغيره قال 2 الرخصة الطلاق
والنكاح يفسدان من الهازل ظاهرهما وابطنا ولا بد من بينهما وينفذ ايضا النكاح والبيع وسائر
التصرفات مع الهزل على الاصح **الشأن** في قوله او سكر اطلاق الشكر وذكره محض من سكره وانا
واما من كان يشرب ذوا الحاجة فسكرا او زالا عقله فانه مبعوض فلا يقع طلاقه **الثالث** قوله
او اكره لغيره اسلام الجوزي يريد ان الاكره يلحق كل تصرف كما يلحق الطلاق الاسلام الجوزي فيرد
عليه اسلام المرتد واكره الفاضل على البيع فلو قال واكره لمجذوز بغير حق لشمع الجميع فانما يكون
الجوزي والمتردد بحق فيصح اسلامهما بخلاف الذي فان اكرهه بغير حق السراخ انه اطلق ان الاكره
بالجذوز ومع الطلاق وغيره من غير تقييد بالتقريب والمناسبات والذي صححه في الرخصة وغيره
انه لا بد من المناسبات **وقوله** لا على اجرائها فحينئذ وطلعتين فافرد ويكفي في اكرهه اذا اكره
على تطبيق اجري وحينئذ فحينئذ واجبة للطلاق فان ذكرنا خيار منه ولو قال بطلت اجدا كما كان
طلاق اكرهه لا يقع على واجبة منها وكذا لو اكره على تطبيق طلعتين فطلعتها واجبة وقت
ولو طلعتها طلعتين لكان مكرها ويكفي ذكر لو اكره على طلاق جميعه فطلعت اجدا او على طلعتها
واجبة فطلعت طلعتين فيقع ما اوفيه وكذا اذا امكن على لفظ فاني باخر كمال طلعتها فقال
ابنتها فانه غير مكره في ذلك **وقوله** ويبيع مكرها او خيرا وفطرا لانه لا وفلا وقد يوجب خلاف
ماله اي اذا اكره الا بستان على كلمة المكره او المتقيد للمنه حازه ان يتلفظ بستان دون اعتقاده
قال الله تعالى الا من امكن وقوله مطبق بالايان والنيات على الايمان وتركه لا قيام على كلمة المكره
افضل وان قل وكذا يبيع الاكره بشرب الخمر لا تركه كغيره والى بعض طلبة ان يستينها بالخمر
اذا لم يجد غيرها ويبيع الا طار في رمضان والخروج من مملوك الفرصة ايضا واما الزنا والقتل
فلا يبيعهما الاكره لتعلقها بالغير وقبل لا يتصور الاكره في الزنا لان الانتشار علامة الاختيان
والصحيح انه يتصور لان الزنا هو الاصل في الحر والاكراه يبين فيه والانتشار بالمطبع الغالب فكم
من يختار ولا يقدم عليه ولا يحب الجسد على الزاني مكرها ولكنه ياتر ولا يجد على المكره قطعا واثامه
الا اذا اضبطت وجوب القضاء على المكن خلاف باقي الاكره فديوبج انلا المال وذلك اذا
تحدد بعتلا وقطع ويحرم فان خوف المجذوز اخر كنهنا لغيره والمزور بالتعزير والضرب ونحوه الحب
عليه انلا قد لكان حاج له سواء كان له او لغيره ولصاحب المال ان يطلق من شاء والفرق بين اكرهه
على الوجه الصحيح وقدا طلق **الحج** او بان الاكره لمجذوز بوج انلا المال وليس على اطلاقه
وقوله وتجي فليق عبد لنا بشرط وافق عتقه اي العبد وان كان لا يملك على روجه الا طلعتين
جرح كات او امه لكنه اذا علق طلاقا لثامه وافق وجود الشرط عتقه اما ان علق الثلث عتقه
فيقول ان عتقت فانت طالق لثامه اذا حقق في الصحيح ان الطلاق يقع مع العتق على ان الصحيح لا ترتيب
بين العتق والمعلول **وقوله** في الجاوي وتجي فليق العبد الثلث ان علق قبل الشرط لا يقتضي ان
يقع الثلث في موق التعلق بعتقه لان العتق هو الشرط والطلاق واقع معه وقد شرط لوقوع
الطلاق العتق قبل الشرط **وقوله** باجد طلعت وترجمته وترجت فارتقا وما اشق منه لا مقرر
وتجالت فاديت ونعم بعدا طلعت لانشاء اي انما يصح الطلاق بجن الالفاظ القرايح او بالكنية باليه

المر

المر

على ما سبق فالضريح طلعت وترجت وفارتقا لوزود القرآن بها ويقع ما اشق منها مثل الطلاق
وطلقة واطلاق ومشرجه ومفارقة وما مشرجه وبامفارقة وترجمة لفظ الطلاق لا يحسن
وترجمة عين كناية واما المصاحف فكانت الطلاق والسراخ والفرار فليست ضارح فيه بل
كنايات وخالفك وفاديتك فربما في الطلاق مع ذكر المال فاما لك فاديتك من غير ذكر
مال فصح في الرخصة انه كناية ان نوى بها الطلاق وقع ووجب محض المثل والافلق **وقوله**
في المهمات الاصح عند عدم ذكر المال انه صريح كذا صححه الزاقي في المجزئ والنووي وقيل يحاوي
الصغير فيه ووافقه الشنابي ونقله عن الكفاية **وقوله** السلقيني في الدرب ولا شترطي
مراجعتا ذكر البصر على طريقة الاكثرين خلافا لما وقع في الرخصة وقول الزوج نعم حوايا لمن قال
لله طابا لانشاء اطلقت امرأتك صريح لان بقدر كلامه نعم طلعت بخلاف حكمه بالاستحسان فانه
يكون اقرا فقط فان كان كذا يعني على كذا في الباطن **وقوله** في الجاوي بطلت وترجت
وقد ثبت الى قوله وترجمته في امرأته ان عدم من الضراح جلا لاسه على جزام والاصح كما قال
النووي انه كناية **الشأن** في ان الذي يقول انه صريح لا يقول بذلك مطلقا بل يقول هذا الشتر
في الخبر بارضائه طلاق وايضا فله لم يخصص كما حقه بل قال في الرخصة كمال اس على جزام او
على جزام او الجمل على جزام فعمل من هذا ان كل لفظ اشترط في العزو وان طلاق فله حكمه **الثالث** انه
بعد جملة السراخ والفرار من الضراح في الطلاق وقد قل في الرخصة كمال لاصح انها كناية فانه
الامام والروائي لان ترجمته لا يصدق عن الاستحسان وافق ما عليه **وقوله** او كناية كناية وحال
اسه على جزام وما علق وانت خلية بريد بان بنة تلة اعتدي ولو قبل وطاشترى حتى تحيا حتى
بابك حكمك على غار بك لانك سر بك لغري اعزى اذ هي اخرجي غري ذوقى تزويجك على اشترى بيه
فانبت اوله او فواع بانامك طالق **الشأن** في طلاق بالضرار التي تقدمت او بالكنية
ويمن الالفاظ الذي ذكره فكت الطلاق كناية شواكات من لاخرش ومن غير فان لفظ
يا كسب فخرج وان قال زدت قرانه فوجها ان طلق امرأته من وثاق **وقوله** است طالق وادعي له
وحال الله على جزام كناية ليس بضرار على الاصح كما سبق وانت خلية وبزيرة اي من الزوج والبنت والثل
القطع واعتدي اي كاتعتد المطلقة وان لم يدخل بها لا تمنهيه لان عتده وكذا سترى حكم
والحق باهلك وجعلك على غار بك والغارب مقدم الظاهر وامثلة ان الناقه لم يخطام على غارها
لترعى كيف شاءت ومعناه في المرأة خلية سبيك ولا ابد سترك بهنخ السيل لدة المرحز والزد
والسرب من ترى من ابل وغيره ومعناه لا اربك بل اخل سبيك واعتدي اي خيري عزبه لا زوج
لك واعتدي اي تلحق بامك وكل واشترى اي زاد الفراق واشترى منه وهذه امثلة ولما معناه
حكمها وقوله انامك طالق يشترط ان ينوي وقوع الطلاق عليه لا غير وسائر الكنايات
يشترط ان ينوي باللفظ الطلاق لان اللفظ يحتمل الطلاق وغيره وهناك لا يحتمل الا مرفه عنها
ويشترط ان يقرن اليه اول لفظ الكنية وهو الاصح كما قال في المهمات وبه القضا وان

المر

[illegible]

مضمون فوق علیہ ہو

طالفتی

من حين علق لم يطلق لانه استرط ان يكون بين وقوعه وموته شهرا الا اذا حبسنا له من قبل التعلق
بجنته يكون الطلاق واقعا قبل وقوع اللفظ المرجح له وهذا لا يجوز وان علق اكثر من شهر
ولو لحظة نبينا وقوعه من يومئذ فحسب شهرا من العدة واعلم ان قوله في الجاوي ومات بعد
اكثر منه وقوله في الارشاد فغاش اكثر من شهرين وقوعه فيه نصح بان يشترط ان يعيش اكثر من
شهر فاذا عاش بعد الشهر لحظة فقد عاش اكثر وجعل الدين وهذه اللحظة لا يشترطها الرافعي
ولا النووي ونقل في المماثلة اشترط اطلاقها عن الشامل والمحال في المجموع والسند في تعليله نصح
قبل قدوم زيد بشهر وعن المهذب ونصرون قبل موت ولا فرق **وقوله** وكل يوم او سنة فواجب في
ثم جرحه واول الجرح ان عجزه فان قال اردت بينهما يوما او سنة او الاجنية في اجابا طالق او
رجعية متى انت طالق في الماضي حلف لا بانيا من غير الابنية **وقوله** اي قال لامرأته انت طالق كل
يوم ولم يجعل طليقة او كل سنة طليقة فذكر الطلاق حتى يتكلم الملك ولو قال انت طالق كل
يوم ولم يقل طليقة فهل يتكرر الطلاق بتكرار الايام فيه وحجنا ان اجابا لا يقع الا واجبة والمعنى
انت طالق ابد والثاني فيه قال ابو حنيفة انه يتكرر وقال النووي من رآه انه الاصح واذا قال
لها انت طالق كل يوم طليقة طليقت في الحال والآخرى في اول العدة والثالثة في اول اليوم الذي
بعده وان قال كل سنة طليقت في الحال واجبة وفي اول الجرح واجبة لانه اول السنة الثانية وان
لم يبق منه الا لحظة وهذا اذا اراد العربية وان اراد الرومية على مقتضى ذلك وان لم يبق من دخول
السنة الا يوم وان اطلق ولم يرد شيئا فلا يقع الاطلاق الثانية حتى تنقضي سنة كاملة من حين
وقعت الاولى لا محذور ذلك والاصل بقا النكاح ذكر في الروضة وان قال اردت ان يكون بين كل
طليقتين يوم او سنة قبل منه ولم يطلق الا في مثل ذلك الوقت من اليوم الثاني والسنة المستقبلة هذا
اذا امتد من الرجعة او رجعا قبل انقضاء العدة او قلنا يعود بالبحث وكذا اذا قال لزوجتي اجنية
اجبا طالق وقال اردت الاجنية صدق بمسئله لان اللفظ يحتمله وكذلك لو قال لامرأته انت طالق
في من الماضي وقال اردت اني كنت طليقة لطلقة رجعية وفيه لان في العدة صدق بمسئله كما اذا
قال وفيه لان بياين وان قال وقع طلاق مني في غير هذا النكاح بات به ثم جرحه في النكاح الاول وقع
عليها طلاق من غيري ثم تزوجها من بعد لم يقبل منه فلذلك لا بينه فاذا اقام بينه نكاح وطلاق
عليها منه او من غير صدق انه اراد ذلك بمسئله ووقع في الروضة انه اذا لم يعرف نكاح سابق وطلاق
فيه وكان محتملا قبل نفسيين وان لم يقم بشيء لم يقع الطلاق انتهى **وقوله** الاسوي هذا عسر
للهمام وقاله جماعة لذكر الشرح الصغير انه لا يقبل منه ذلك لا بينه ونقله في النهاية عن
وبه جزم في المحرر والمناهج وبه الفتوى **وقوله** في الجاوي ويملك كل سنة واجبة الى قوله قبل فيه امره
احد ان قوله ثلث لا حاجة اليه قطعا مع قوله واجبة وكذا لو جرحها في الاصح فانت طالق
كل يوم كما سبق بيانه الثاني والثالث قبل فيما اذا ادعى انه طلقها في هذا النكاح طلاق رجعية
وقوله نفس بيته اذا ادعى انه طلقها بغيره بانيا في نكاح قبل هذا وهو في المسلمين لا يقبل قوله
الايمان فاذا اقام بينه انه وقع عليها منه ومن غير طلاق بياين في نكاح سابق فلما يخلفه انه

اراد ذلك فان صدقته قبل من غير من كما في ثبوت الجاوي ولو قال يد له قوله قبل جرحه
فيما **وقوله** وانت طالق ان او كلما طلقك فطلق رجعا فثنتان والا فواجبة اي اذا
لزوجته ان طلقك فانت طالق وانت طالق ان طلقك وكما طلقك نظرت فان كانت مبرح
يا فطلقها طليقة رجعية وقت وقعت المعلقة عليه لان الرجعية محل للطلاق وان لم يكن مبرح
فها او خالفها لم يقع الا المنقح دون المعلقة وليس ذلك من جهة القول بترتيب المعلق على العلة
فان الصحيح المختار وقوعهما معا ولكن مستبعدا في من التناهي فان البينة بحصول الشرطيات في
وقوع الطلاق المعلق به بخلاف ما لو قال لعين المبرح فانت طالق فطلقين لانه تميز لا جباها
على الاخرى **وقوله** وان لم اطلق قبيل موت او جنون مات فيه او فسخ والمعلق رجعي ومات
وان جرحه لا ان طلق وبانه لغوه اي اذا علق طلاق امرأته بنى التطبيق بكلمة ان فقال ان لم
اطلقك فانت طالق لم تطلق الا اذا ايسر من طليقة اياها وبجمل ذلك ان شيئا منها ان يموت هو او يموت
في فطلق قبيل الموت ومنها ان الجن هو ويستمر حتى يموت مجنونا فقد جعل البياين في هذه الصور
من طلاقه من وقت الجنون فيتبين وقوع طلاقه قبل الجنون واما اذا افاق منه فلا باس لان
تطليقه ممكن وانما يورث جنونا اتصل بالموت ومنها ان يفسخ النكاح فاذا انفسخ اما بزيادة اجبة
او بعب والطلاق رجعي اعني الطلاق المعلق من البياين من الطلاق لا يحصل له لاحتمال ان يجر
نكاحا وبطلانها فقبل الضف فان لم يجد نكاحا او جرحه ولم يطلق حتى مات اجبا ما بيني و
الطلاق المعلق قبيل الفسخ اما اذا لم يجد نكاحا فطاهر واما اذا جرحه وجعل موت قبل الطلاق
فلا بد لا يمكن ان يقول يقع الطلاق قبيل الموت لان محل الطلاق قد زال ولا يعود بالبحث لعدم
النكاح على الصحيح وان جرحه وطلق فقد انحلت الضفة ولا طلاق يبق قبيل البياين منه فان قيل اذا
قلتم ان البياين كذا الذي لم يجد فلا يلغو اطلاقه اذا جرحه كاجبا لقلته اذا طلقها فيه انحلت
البياين كما لو طلقها في النكاح الاول ولا تبين طلاقها قبل الفسخ قلنا عقدا البياين محل بفعل الجرح
عليه سواء جرحه في النكاح الاول او في البينة او في النكاح الثاني والخلال الضفة غير
بقا حكم الضفة فان قبل لشرطه ان يكون المعلق رجعا قلنا لا اذا كان باينا لم يمكن تقديمه
قبيل الفسخ لانه لو وقع قبله لا مستبعد الفسخ واذا استبعد لزم ان لا يقع الطلاق قبله والمسئله
وما أدى بونه الى ابطاله بطل بخلاف الرجعية فان الفسخ يقع عليها كما يقع عليها الطلاق فيلقوا
حينئذ المعلق البياين واذا علق الطلاق بنى الضف فلم يضر هل حتى مات وقع قبيل الموت سواء
كان باقلا او جنونا اتصل بالموت لان الضف من المجنون تحمل به الضفة بخلاف الطلاق
ولو قال ان لراضيك فانت طالق ففسخ نكاحها ودامت البينة الى الموت لم يحكم بوقوع الطلاق
مطلقا قبيل الفسخ لان ضربها في حال البينة ممكن وتحل به الضفة بخلاف الطلاق فانه عسر
ممكن في حال البينة كنهه لو لم يضرها في البينة او غير ما جرحي مات قبل الطلاق قبل الفسخ كما
في المماثلة على الزايف **وقوله** واذا لم اطلق فلحظة كبعد جنون وحقت وعصره اي اذا قال
لامرأته انت طالق اذا لم اطلقك واذا لم اطلقك فانت طالق طليقت بمضي لحظة والفرق بين ان واذا

ان اقامة على الشراطين من الزمان واذا نظر زمان مبعثها اذا مضى من ولم يطلقها
طالق فيقع الطلاق بعد لحظة كما اذا قال متى لو اطلقك او هما او اي حين واي وقت او كلما
لم يطلقها فانت طالق واما التعليق بان فبعاءه ان في تطلقك واذا قال انت طالق بعد حين
او من او حين وعصر قال لا حجاب يقع ذلك على القليل من الزمان والكثير فاذا امت خط
وفى الطلاق الا ان الامام والغزالي استشكلوا ذلك في حق وعصر فذلك استثنائها في الجاوي
وخالف لا حجاب واستنبطها في كلام الاحكام **وقوله** وان كنت ان دخلت فبها ان عقلت
وان كنت جاملا بذكر طلقه وابش طلقين فولدتها فذلك ككلاما وقع طلاق فطلق وذكر ان ذكر
وضيعة ان كان حملك لغوا وان ولدت فذلك ان ولدتها فبها لا بالثاني ان تربتها ولم يولد
كبح انقضاء البعثة اي اذا قال لزوجتي ان كنت زيدا ان دخلت الدار فانت طالق ان شرط وقوع
الطلاق ان يدخل الدار او لا ثم تكلم به فذلك ككلاما وقع طلاق فطلق وذكر ان ذكر
فهو تعليق التعليق ويسمى اعتراض الشرط على الشرط منه قوله تعالى ولا ينفعكم نفعي ان اردت
ان انقضى لكم ان كان الله يريد ان يغويكم لان المعنى ان كان الله يريد ان يغويكم فلا ينفعكم نفعي
ان اردت ان انقضى لكم واذا قال لامرأتي ان كنت جاملا بذكر طلقه وان كنت جاملا
ابش فانت طالق طلقين فولدت ذكر او انثى سواء ولدتها فبها او لم تلد فبها فذلك ككلاما وقع طلاق فطلق
ونقض البعثة بالولادة لو وقع الطلاق من وقت اللفظ ولو قال لامرأتي كلما وقع عليك طلاق
فانت طالق طلقا واجبة تطلق ايضا لان كل ما ينقض التكرار فيقع بوقوع الطلاق المحرم
طلقه ثانية ووقوع الثانية طلقه ثالثا بخلاف كلما طلقك فانه لا يقع الثانية كما سبق وان
كان التعليق بضيعة ان كان حملك ذكر فانت طالق طلقه وان كان حملك انثى فانت طالق طلقين
فولدتها لم يقع طلاق لانه شرط وقوع الطلاق ان يحصل الحمل في الذكر ولو وقع الطلقين وقت
انخفاض في الانثى ولم يخصر في واحد منهما قلني وكذلك قوله ان كان ما في بطنك وان كان بضيعة
ان ولدت ذكر فانت طالق طلقه وانثى فطلقين نظرت فاذ ولدت اجد بها وقع مقصدها وان
ولدتها مبعثا وقعت الملائكة لوجود الصفتين وان تربت طلق بالاول ودخلت به في البعثة وانقضت
بالثاني ولم تطلق به لمصادفة حال الميئونة لان الطلاق يستحيل مع الميئونة لا تراها اذا قال
لغير المدخولها اذا طلقك فانت طالق لم يقع الاخرى لمصادفة الميئونة فلو ولدت بعد ما
ولدا حصلت الملائكة بالثاني لعدم مصادفة الميئونة وانقضت البعثة بالثالث والذكر ان مضاعفا
كالذكر ولا عكس ولا يتيان كذلك في جميع ما تقدم وهكذا اذا قال كلما ولدت ولدت طالق
فولدت ولدين مبعث طلقين او مريتين طلق واجبة بالاول وانقضت بعد بها بالثاني وان
تربعتا لم تلد طلق بالاولين طلقين وان رجعت طلق بالاول وانقضت بعد بها بالثاني وكذا لو قال
لامرأتي الرجعية ان طالق مع انقضاء بكم لم يقع عليها طلاق للميئونة **وقوله** وولدتا طلقه
وذكر ان اثنين فقلت بذكر وحشي واجبة اي اذا قال ان ولدت ولدا فانت طالق طلقه وان ولدت
ذكر فانت طالق طلقين فولدت ذكر فانت طلق ثلث لان الذكر ولد فيقع بكونه ولدا طلقه ويقع

بكونه ذكر فانت طلقين وان ولدت حشي طلقه بكونه ولدا فان بان انثى لم تطلق بانها
بان ذكر فانت طلقين من يومئذ **وقوله** وطلق حشي عن غير طلق غلطا رجعية في طلقه رجعية
ايجازا كان له امران ان جفقت وعمره فما رى الجفقت فاجابته عمر فقال انت طالق طلقه
خاطبها ولا يورث طلقه غيرا كما لو طلق امرأته وبقيت غيرا فان قال طلقها بعمره لم تطلق بعمره
وان قال عقلت ان الجفقت جفقت ولكن قصدت طلاق من طلق عن طاهر او باطن وجفقت طاهر
ودين واذا قال لرجل طلقك مني او رجوعا طلقك وفيه من رجعية طلق ايضا لان حكم الرجوع
وقوله وانت واجبة او طالق واجبة ونوى ملنا وقنع اي اذا قال لامرأتي انت طالق واجبة
او بالرفع اوت واجبة ونوى طلقين او ملنا وقع ما نوى على الاصح واذا قال انت طالق ونوى البعثة
وقع قطعها كما كانت مدخولا بها لا **وقوله** في الجاوي لا ان قلت واجبة لان نوى
البعثة يعني اذا قال انت طالق واجبة بالنسبة ونوى بعد الا يقع الا اذا نوى نوحدا من الرجعية بالثالث
وهذا وجه اختان الغزالي والمذهب وقوع ما نوى مطلقا كما هو في العزم والروضة وان خالف
المنهاج **وقوله** واستر وعبد واستر عبد وان كنت كذا المكا فانت دخلت
الدار او لم اذ لعازف ولزني ربه وجسده فبيحة ولسته واجبة الجوف طلقه خالا ولغيره بوضعه
اي واذا قال لامرأتي انت طالق امس واذا ان يقع طلاقه اليوم عليه امس في الصحيح انه يقع عليها
جالا وقبل لا يقع كالوقوع لان صحبت السماء هو صيف والفرق انه بخلاف الطلاق عليه ان اراد بغيره
بالامساقه الى امس فلا يقع كالوقوع لان طلاقا لا يقع عليك وفي مسألة الصبر لم يحل الطلاق
بل علقه بصفه ولم يوجب وكذلك يقع عليها ان طلق ولم يرد شيئا وان قال لزوجتي انت
طلق امس فقد سبق ذكره في الباب وان قال انت طالق غدا امس وامس غدا فهو اليوم فطلق في
الحال هذا اذا امساقا الى امس وغدا فان لم يصف فقال انت طالق غدا امس وعكسه طلق فيهما بطول
خبر غدا وبلغ الحال وهو امس وان قال انت طالق الان طلاقا يكون موثرا في امس طلق في الحال
ولغي قوله موثرا في امس ولو قال لزوجتي يا خبيث فقال ان كنت كذلك فانت طالق واراد مكا
على ذلك الطلاق طلق في الحال وان اراد التعليق وكان خبيثا وموضفا من باع دينه بدنيه
طلق والا فلا وكذلك لو قال انت طالق ان دخلت الدار ان لم تدخل فبها فبها او اذ دخلت
الدار او اذ لم تدخل وقع الطلاق في الحال لانها للمتعيل لا للمتعيل والمعنى ان طالق لا يورثك البعثة
دخولك الدار قال لا حجاب وذلك في حق من يعرف اللغة وامس لا يميز بين ان وان واذا
واذا قال لظاهرا بصدقة التعليق وقيل يحكم بوقوع الطلاق فان قال قصدت التعليق وكان من لا يميز
قبل منه قال النووي قلت الا لاصح وان قال انت طالق لرفعي بطلقت في الحال لان الامم هنا للمتعيل
وكذلك اذا قال انت طالق بطلقت جنة فيجدة او لسته او البعثة فانها تطلق في الحال لتا قص
الوضيعة وتصاد ما وكذلك لو قال لظاهرا بصدقة كالمعيرة وغير المدخولها انت طالق لسته
او طالق للبدعة طلق في الحال لانه كالذي اراد ان يرفع ما وقع من الطلاق في هذا الوقت في حال
فان كانت من طلاق سنة وطلاق بدعة فعلى طلاقها اجبا طلقه وقته فان قال وبني في حيف

است طالق للبيعة او في طهر لم يطأ فيه است طالق للبيعة طلق في الحال وان قال للحياضات
طالق لثنته ولم يطأ في الطهر است طالق للبيعة لم تطلق الحايض حتى يظهر ولا الطاهر حتى
تطعن في الحيض وبعد في الحيض ما تطلق به في الحال قوله ان اجبت ميتا فانت طالق والاصح كما هو
العزيز والزوجه انها لا تطلق قال في النهاية لان المعلق بالحال اذا عدم الوقوع كقوله تعالى
يدخلون الجنة حتى ياتي الجبل فيم الحياض والذي ذهب اليه في الجاهل في الوجه المفرق بين ما يستعمل
عزفا وبين ما يستعمل عقلا فيقول الصعود الى السماء والبطيان مستعملان فلا يقع به الطلاق في
وجود الصفه واجبا الموت والجمع بين السواد والبياض مستعمل عقلا فيقع به الطلاق في الحال
وقال في القنوي ان اريد اجبا الموت اجبا بقدر الله تعالى فهو كالحق الصعود الى السماء
قلت فاذا الفرق مشكلا لان العجز عن صعود السماء والبطيان واجبا الموت في غير اذن الله معلوم
عقلا في الجميع وانفاقه لا يجد بقدر الله واذا به يمكن في الجميع فما وجه التفرقة **وقوله** وان
طلقتك ثنتان والحال في مكان طهر او اجبت وان كنت جاملا وخفي كفن وطى وتبين بولا لا
دون اكثر الجمل ومع وطء دون اقله منه اي وان قال است طالق اطلقك بفتح هاء ان
طلعتين واجبة بايقاعه والاخرى باقراره لان المعنى است طالق لا يطلعتك وهذا بشرط ان
اللفظ كما مر وان علق بالحال كانت طالق ان اجبت ميتا وصعدت السماء وطرت في الهواء يقع
شي ما يمين ان المعلق اريد الاستماع من الطلاق واحذر من هذا انه لو قال انت طالق ان لم يحج ميتا
او ان لم تصعد السماء ان الطلاق يقع عليها في الحال لان المعلق اذا ايقاعه فور الجملة ان ذلك لم
يمكنها ولا يقبل منه دعوى عدم الابدان فان قال است طالق ان كنت جاملا وكان الحمل طاهرا
طلقتك الحال وان خفي امره فينبغي ان يفرق بينهما حتى يشترط وان لا يطأ والاصح ان التفرق
لا يجب وان لا يحرم ثم لا يحكم بوقوع الطلاق ولا يكونا جاملا معا لشك بل التبين فان لم يطأ
وانت بولد لا تزوج منين فاذا دونها تين وقوع الطلاق من يومئذ لا ينافي كانت عبد التعلق جاملا وان
كانا يطأ فانت به لثنته اشهر في قوم من يوم الوطء تطلقا لاجمالا ان الحمل من الوطء وانها كانت
جايلة والطلاق لا يقع بالشك **وقوله** في الجاهل وان كنت جاملا بالتبين ان ولدت الى قوله ولا
يحرم الوطء فيه امران **اجد** بها قوله وان كنت جاملا بالتبين يقتضي ان لا يتبين حمل وطلاق الا ذلك
والرجوع الى التبين بذلك لما يكون اذا خفي الحمل واما اذا ظهر فيجب بوقوع الطلاق من حينئذ
الثاني قوله ولا يحرم الوطء كان الاول ان يقول كين لانه وان لم يحرم على الاصح فهو مكره حتى
مستبرها **وقوله** وان كنت جايلة وخفي حرم وطء وتبين طاهر الحيض ولو ساقه فان ولد فيمكن
الاول اي اذا قال لامرته ان كنت جايلة فانت طالق نظرت فان علم انها جايلة بان كانت صغيرة لا
يحمل ان يحمل وكذا الابنة على الاصح طلقت في الحال وان لم يعلم حرم وطء على الاصح فان كانت حصة
حكم بطلاقها الظاهر يقوم علق وان كان استبرأ بحيضة قبل التعلق ولم يطأ بحكم بطلاقها
من حين على الاصح فان ظهر حمل بعد ذلك ووضع حكمه عكس ما سبق في التعلق الحمل ان لم يكن طاهرا
وانت بولد لا تزوج منين فاذا دونها تين ان الطلاق لا ينافي كانت عبد التعلق جاملا وان كان بطا واما

بدلته اشهر في قوم من لوطي تين لطلاق لا ينافي ان الحمل من الوطء وانها كانت جايلة
وقوله في الجاهل وان كنت جايلة ان مضت لا قرأ فيه امران **اجد** بها انه لم يتعرض بحكم
الصغير والابنة وقد بينا انهما يطلقان في الحال ولو حنكهما في الاثر شاذ من قوله وخفي
الثاني قوله ان مضت لا قرأ هذا وجد جكا في الروضة وقال اللفظ للزانية والمذهب الاول
يعني انها تستبرأ بحيضة **وقوله** وان حصة فبطعن بجاذ وحصة فتامد والا ان تقدم زيد
فعم موته قبله فقبيله اي اذا قال لامرته ان حصة فانت طالق طلقت حال الدخول في حصة
كانت طاهرا قبلها وان علق وبني جايض لم تطلق حتى يظهر ويحضر ويقع لمجرد زوية الدم كانا مزا
بالنظام احكام الحيض بذلك فان انقطع ولم يتم حيضا تين ان لا طلاق وان قال ان حصة حيضة
لم تطلق بالحيضة حتى تم وبنتي فان كانت جايلة فنتي حصة كاملة قال في الرعي
ثم قوله ان حصة واذا حصة يقتضي التعلق بالحيضة المستأنفة حتى لو كانت جايلة في الحال لا
يقع الطلاق الا انه سابق في الايمان ان استدامة الحسن والركوب كابتدائه فليكن الحكم كذا في الطلاق
قلت وكان يقول بالفرق لان الحصة هناك تعلق باستدامته ركوبا وليست باختيار فغير اختيار
لاستدامة الحسن كاحداثه مواخذة له والطلاق مجلي بحضه لا يستدامته الى حصة
ولو خذبه وبعد كذا اجزائه وان قال لها انت طالق الا ان تقدم زيد يعني فانك لا تطلقين فلا يقع
عليها طلاقا لاجتماع قدومه فانما غلب طلق قبل موته لانه وقت الميأس من قدومه هذا
اذا علمنا انه مات قبل القدوم واما اذا شكنا هل قدم الموت فانها لا تطلق على الاصح عند النووي
والاوجه والاقوى عند الزاوي وهو الذي اخاره الامام قال البارزي وواعلم انه في كذا في الايمان
انه اذا قال والله لا دخلن لدار عبد الا ان يشا زيدا ومات وشك في مشيئه قوله وان خاز الزاوي
الحث وتبعه في الجاهل كما ساق في ما لا يان ولا فرق فيكون قد تناقض الاختيار ان قلت وكان يقول
في الفرق بينهما انه ليس في الايمان لا مجرد الحث وقد حلف وشك في المسقط للحث والاصل عدمه
في مسئلة الطلاق فقدرت على الحث على عقد واما في مسئلة الطلاق فقدرت على الحث على عقد النكاح
والاقل بقاء فهدايرج جايض عدم الحث في الطلاق **وقوله** وثبت حلفها في حقه الحيض ونقض لا
زنا وضع وفعل اي واذا علق طلاق امراته بحيضا ففك حصة ثبت ذلك يمينها لا ينافي حصة
ولان البينة تجوز اقامتها عليه لان زوية الدم لا بدل على انه حيض لاجمالا لا تجامد ولا يثبت ذلك
الاها اما في حق غيره فلا فلو قال ان حصة ففك حصة ففك حصة ففك حصة ففك حصة ففك حصة ففك حصة
لان قولها يعزى يمين لا يقبل وليس لها ان تجلف لثنت طلاق غيرا وكذلك اذا قال ان امرتي في بعضا او
جنبا او جالغيري فانت طالق ففك حصة ففك حصة ففك حصة ففك حصة ففك حصة ففك حصة ففك حصة
من الرضو والخط والغير واما اذا علق طلاقا بغيرنا ففك حصة او بولا ففك حصة ففك حصة ففك حصة
كذلك لان ففك حصة ففك حصة ففك حصة ففك حصة ففك حصة ففك حصة ففك حصة ففك حصة ففك حصة
وقوله وان حصة ففك حصة ففك حصة ففك حصة ففك حصة ففك حصة ففك حصة ففك حصة ففك حصة ففك حصة
فقد علق طلاقا على واجبة منها حيضة وحيض ما جبرها او كن نسوة فقال ان حصة في نطق

قوله

فاذا اجازنا او جازنا جميعا بطلق وان بقيت منهن واجبة لم تطلق واجبة مهن في ذاق الميراث
والنسوة حضنا فصدقهن لا واجبة طلقت المكنة وحدها بميمها دون الباقيات لا تحصى
بصدقة هن في جفت وجعها وهيما ثبت بخلها في حقها فقط قطلو ولا يطلق لان جعها
لم يثبت بالنسبة اليهن وطلقاتهن موقوف على ثبوت جميع **وهو** ولكلفة ان شئت فثبت
قولا من اجزاء وان كسرت كايلا وتدين وعق وواجبة ان شئت فثبت فثبت اكثر فواجبة **اي** اذا قال
لزوجته وهي مكلفه انت طالق ان شئت فثبت فثبت بطلقت بشرط ان يكون ذلك قولا في مجلس
وهو ما يحصل به الارتباط بين الاحباب والقبول وبشرط ان يكون قولها شبيها بغيره لا معلقا فلو
قلت شئت ان شئت او ان شئت الله لم تطلق وتطلق بقولها شئت وان كانت كارهة بقولها قبل
لا تطلق بذلك باطنا والصحح خلافه وهذا الحكم لا يلا والذين والبعق ذاق الامرانه واسلا
اجامعك ان شئت وقصد بغيرك لا يثبتها يعني اذا شئت اياي منك فواسه لا اجامعك بل اذا
قلت شئت فان موليا واما اذا قصد بغيرك لاجماع فقال واسه لا اجامعك ان شئت يعني ان لا اجامعك
الا اذا ثبتت فليس هذا بالامانة متى رخصت جازله ان اجامعك وكذلك اذا بطلت بالدين والبعق
بشئتها فقال ان شئت فبعدي وبان شئت واستجره ان شئت اشتراط في جميع الفورية والتخير
ولو قال ذلك طرا هقة فقلت شئت لم تطلق في الاصح واذا قال الامرانه انت طالق واجبة ان شئت
فقلت شئت ثلثا او شيئين وقعت واجبة لان مشبه الواجبة داخله في مشبه الاكثر **وهو**
وانت طالق ثلثا لانصفا وقين وان ماتت بعد طالق وواجبة بل شيئين ثلث ونصف طلقين ونصف
طلقة وثلاث وربع وبنسب طلقه وان كررا بطلقة لا يعطف **اي** اذا قال لامرأته انت طالق ثلثا
الانصف طلقه وقعت الثلث لا ينفى نصف طلقه فكل ثم يقع الثلث فيها اذا قال لامرأته انت طالق
ثلثا وان ماتت المرأة قبل النكاح بقوله ثلثا ان تصيب بالثلث من ذلك كان قائما اي يقع الثلث
والثلث يقع بالنسبة مع قوله انت طالق في ذاق ما سبقت لي فيه فواجبة واذا قال للمخلو بها انت
طالق واجبة بل شيئين وقع الثلث بخلافه في الاقرار وقدر سبق ياندها وان في ذاق طالق نصف
طلقين وقعت طلقه بخلافه في الاقرار اذا قال له نصف هذين بعددنا استحو كل منهما والفرق
انما تخلفان فاضافة النصف اليهما يقتضي الاشارة والطلقتان يضامان العبد ونصف الامير
واحد واذا قال انت طالق ثلث وربع وبنسب طلقه وقعت طلقه لان الجميع اجزا بطلقة واجبة **وهو**
ذلك لانه ان باي طلقه لكثر الطلاق لا يتبع بعض حكم طلقه والاصح انه بطريق السراية وقبل
يلقي ذلك ويقع بقوله انت طالق ولو كرر طلقه في جزف جزف لا يعطف وقلات طالق ثلث
بطلقة ربع طلقه بغير طلقه فكذا يقع طلقه لان الجميع منزلة كلمة واجبة وان اثبت جزف
اليعطف مع ما يتعد وطلقت ثلثا لا تقتضيه التعابير **وهو** في الجاوي وثلاث وربع وبنسب طلقه
وان كرر الطلقه لا يعطف ضوايه وان كرر الطلقه لا يعطف لان قوله وان كرر لا يعطف بهم ان الحكم
كذلك اذا كرر لا يعطف وان يقع به طلقه من طريق **الاول** **وهو** وثلثا الا ثلثا الا واجبة
طالق ثلثا طالق ان شاء الله وثلثا او قيت بيكن طلقه او ثلثا بطلقة كرا بعة اشركها نوايا ولو في

معلق وظاهره وايلا لاسه اي واذا قال لامرأته انت طالق ثلثا الا واجبة فانها تطلق
لانها لا تستثنى من الاستثناء المستغرق خرج عن كونه مستغرقا وان كان قد قال انت طالق ثلثا
الاثنتين ففي الواقع عليها بطلقة وكذلك اذا قال انت طالق ثلثا طالق ان شاء الله يقع بطلقة لقوله
بطلق واما استثناء اجمع الى ثلث هذا هو الاصح وفي المسئلة ثلثه اوجه اجمع اذ كراهه والثاني
يقع الثلث والثلث لا يقع شي فاما اذا اذم الباطل لانت طالق ثلثا ان شاء الله فالواقع
بالاخلاف وكذلك اذا كان له ان يبع نسوة فقال لثلث او قيت بيكن طلقه او بطلقت
ثلثا بطلقت كل واجبة طلقه واذا قال لثلاثة الزا بعة معك ونوى طلاقها بطلقت طلقه ايضا
هذا اذا قصد ذلكا واطلق وان اراد ان كل واجبة يقع عليه الجزء من كل طلقه من الثلث وان
الزا بعة شركة كل واجبة في طلقها بطلقت ثلثا وان قال لثلاث طلاق بعضهن دون بعض
يقبل ظاهره او يدين اوقا لخصت واجبة بثلثين وسميت ثلثا لانه على الاخرين قبل منه لانه غلط
على نفسه وفتح الاشرار في الطلاق والظاهر الاخر منهما والمعلق فلو قال لواجبة من شأيه ان
دخلت الباز فانت طالقة قال لا اخرى اشركك معها حتى شوا اذا بانها تطلق بدخول ما جئنا او اياها
شركتها في التعليق فلا تطلق لا بدخول نفسها وفي الثانية خلافه والمدعى للجمعة وكذا اذا اظهر من
اجدي امرأته ثم قال لا اخرى اشركك معها ونوى به الظاهر من مازن مظاهرا لانه يقع بالكتابة
معالبه ولو قال لامرأته واسه لا اجامعك ثم قال لا اخرى اشركك معها لم يضر موليا منها لان العين
لا سعفة الا بائنه معظم فلا يجوز ان يكتفى به بغيره وفدينا ان اشركك كناية ان نوى مشاركتها
في الطلاق مازن مطلقا وفي الظاهر مازن مظاهرا والابلا هو الخلف فلا يصير جالفا لله بقوله اشركك
معا ليعلم ان الامانة بطلاق او عناق او خلاه او مدقة ويجوز امكن ذلك في ذاق لامرأته ان وطيتك
فانت طالقة قال لثلاثة اشركك معها ونوى بغير طلاقها بوطي نفسها مازن موليا من اثنيها وكذلك
اذا قال لهما ان وطيتك فبعدي جزا وفلله على صوم او مطلق ونحو ذلك ثم قال لا اخرى اشركك معها ونوى
ذلك وفتح وقوله في الجاوي ويا طالق انت طالق ثلثا ان شاء الله لا ان اخر الباطل مقتضاه انه اذا
قدم طلق طلقه واذا اخر لم يقع شي وهذا وجه من ثلثه اوجه وقيل تطلق ثلثا والاخر اجمع
طلقة كما لو قدم الباطل **الزافعي** وهو ما قطع به المتولي وبشبهه ان يكون هو الاظهر ويؤيد
ان البغوي وغيره ذكر وان لوق لانت طالق ثلثا يا زانية ان شاء الله رجح الاستثناء الى الطلاق
الزوي قلت هذا الذي رجحه يعني الزافعي هو الاصح وقطع به جماعة غير المتولي **وهو** ويراق
الى ضعفين وخمسا لثلاثا وثلثه انصاف ثلثان **اي** واذا وقع على شأيه طلاقا اكثر من عشرين
ان كرر اربع او وقع عليهم خمسا وستا وسبعيا وما ييا طلق كل واجبة طلقين فان زاد على
ضعفين ولو طلقه طلق ثلثا ولو قال لامرأته انت طالق خمسا لثلاثا وقع طلقان وانصرف
الاستثناء الى العبد المذكرة الى العبد الشريكة لانه امر لفظي فيتبع موجب اللفظ فلو انصرف الى
العبد المملوك شرعا لكان استثناء مستغرقا وطلقت ثلثا وكذلك اذا قال لامرأته انت طالق ثلثه
انصافا وطلقة فانها تطلق طلقين لان ذلك اياها جزا بطلقة فكانت الزيادة من طلقه اخرى

وقوله ويجز كل فرة طلقه في طهر ولو لوطفلة وكذا الجمل ولا يتكرر اي ولو في الامرات
طالق في كل فرة طلقه وكانت طاهرا او قبت في الجمل طلقه سواء كانت ضيقة او كبيرة او بين
الياس وجاملا لكن لو جاضت الجامل ثم طهرت لم يقع طلقه اخرى كما يقع لغير الجامل لساواة اقرا
الجامل لا قرا البعير واعلم ان لا يخرج في الجرد ان القز هو الجوش بعين قال الزا في الجرد عند
نقله تصحيح قول لا جنواش كسنة مخالف لما حكينا في الطلاق ان اكثرهم حكموا بوقوع الطلاق
في الجمل اذا قال للتي لم تحض طالق في كل فرة طلقه مع تعلوق هذه الصفة بهذا المصلح في الجرد
ان يجعل جرحهم لو وقع الطلاق لمعنى جرح تلك الصفة لا رجحان القول بان القز هو لانقال
من الظاهر الى الجرح قلت الظاهر ان مقصود الاجابة لا جمل بل مخرج فيه والانتقال فرة حتى
من علق طلاقها بالقز ولم يعبه وانه في انقضاء الجدة **وقوله** وما تكرره لان اكبر فضل ولا
ولا قبل وطه بغير علم او تكرره مع او فوق فلو طوق اي وما تكرره من الفاظ الطلاق علق
ولا يفي حكمه لان قال قضيت به التاكيد فلو لم يقصد بل اطلق توكيد ويشترط جعله تأكيدا لم
يفضل بينهما بسبب توكيد على سبب التمسك وان لا يحتمل اختلاف والذي يصح ان يكون موكدا
كقوله انت طالق وكذا انت طالق طالق وان زاد على ذلك ما شأ وقصد التاكيد وان قال انت طالق
وطالق وطالق وقصد التاكيد او بالتاكيد لا ولا يقبل وان قصد بالتاكيد التاكيد الثانيه
قبل العدم لاختلاف وانه قال انت طالق وطالق وطالق او انت طالق بل طالق فلا تأكيد
بل تطلق بل طالق ولو قال انت مطلقه مسجده مفارقة وقصد التاكيد لا يخرج ان الواقع طلقه وقد
وذلك ان افرد في قوله هذا على قولنا واختلاف وكذلك عدم الوطى بطرح حكم التكرار لانها تبين بالطلقة الواحدة
بأن واقعه لا يمكن المدخول بها فانها تكون رجعية فاذا قال لها قبل الدخول طالق وطالق وقبت طلقه و
تكرر قال وقد قصد لا ان يكون ذلك تعليق فانه يقع المكررة فاذا قال لغير مدخول بها ان دخلت البان فانت طالق
انت كيد قبل منه وطالق وقبت بدخولها الطلاق التكرار من مجملات بل بدخولها فاذا وجد وقبت مجزا وكذلك اذا قال
لها انت طالق طلقه مع طلقه لم يجمعها بطلقة او فرة طلقه او تحبها بطلقة فانها تطلق طلقين وان لم
الاولى فتا على يد رجلها لوقا الطلاق طلقين **وقوله** ولا يقع بان شأ الله وان لم يشأ الله ككل عقد وحل الا
كما يشأ الله ولا ان شأ الله ولو قال لثا الا ان يشأ ابوك واجبة فتا او اكثرا وثلاثا ان شئت فتا اقل
اي ولا يقع طلاق بقوله انت طالق ان شأ الله اذا قصد تعليق التعليق بمشيئة الله تعالى لان مشيئة الله
لا تعلم فلا يقع الطلاق بالشك وان قيل مشيئة الله قديمة والتعليق بما يكون المخرجات كدخول البان
ومشيئة الله في جواب ان مشيئة القديمة متعلقة بامرته فيقصد فيها والتعليق هنا متعلق
المشيئة لا بها واما قوله انت طالق ان لم يشأ الله فلهذه الصيغة انه لا يقع به الطلاق لكونه تعليقا
بجمل لا لا يقع طلاق الا بمشيئة الله فقوله ان لم يشأ الله كقوله ان احببت ميتا وكذا قوله الا ان
يشأ الله لان معناه الا ان يشأ الله فلا تعليق فهو تعليق بجمل ولا يفيد كما لا يفيد مع ان شأ
الله عقد ولا حل من بين يديه ونذر وعق وظهار وبيع واجاب وايزا وشاير التصرفات واستثنى التلق
بالداف اذا قال لامرته ان طالق ان شأ الله وقع الطلاق ولغا الاستثناء لان الاستثناء لما يدل على

ع
كلمة
تفرد
لأنه ان شأ الله
الابقاء تعهد
الواقع خلاف
مثلا من معلوم
وذلك ان افرد في
بأن واقعه لا يمكن
تكرر قال وقد قصد
انت كيد قبل منه
الاولى فتا على
كما يشأ الله ولا ان
شأ الله ولو قال لثا
اي ولا يقع طلاق
لا تعلم فلا يقع
ومشيئة الله في
المشيئة لا بها
بجمل لا لا يقع
يشأ الله لان معناه
الله عقد ولا حل
بالداف اذا قال

الافعال

الافعال لا على الاثما ولا يصح ان يقول يا ستود ان شأ الله واذا شك في وقوع الطلاق على امرته
لم يحكم بوقوعه لان الاصل بقا النكاح فاذا شك اخذ بالامتنع لان الزا عليه مشكوك
فيه وكذلك اذا قال لامرته ان طالق لثا الا ان يشأ ابوك واجبة فتا او اكثرا وثلاثا ان شئت فتا اقل
لانه قصد فجع ما وقع بالتعليق شبهه ايها واجبة فكانه قال الا ان يشأ ابوك واجبة فتا
تطلقين بجملة لوقا الزوج اذ بان يشأ واجبة فيقع تلك الواجبة فانها تطلق واجبة ولو
شأ ابوك ثنتين وثلاثا لم تطلق ايضا على الاصح لانه شأ واجبة فزاد فعل الزيادة ولو قال انت طالق
واجبة الا ان يشأ ابوك ثلثا ان شئت فتا او ثنتين لم تطلق وان شأ ثلثا لم تطلق
ثلاثا ولو قال انت طالق واجبة ان شئت فتا او ثلثا لم تطلق واجبة لانها ثلثات واجبة واحدة
وقوله في الجاوي لا المشكوك كان لثا الله والا ان يشأ الله وان لم يشأ الله والنذر والميمين
لا الظاهر والبداء او لثا الا ان يشأ ابوك واجبة فتا واجبة او اكثر وبكسبه فيه امره **اجبة**
ان جعل الا ان يشأ الله وان لم يشأ الله من المشكوك كقوله ان شأ الله وهو في ان شأ الله كذلك لانه
علق بمشيئة الله وهو لا يعلم ان شأ الله ولا الاصل بقا النكاح واما قوله الا ان يشأ الله وان لم يشأ
فقد في هذا التعليق فيه جماعة والذي عليه المحققون ان التعليق لجمل لان معناه الا ان يشأ
الله طلاق فلا تطلقين وكذلك قوله انت طالق ان لم يشأ الله فلا تطلقين وقوع الطلاق خلا
المشيئة ومشيئة الله لا يقع شي وبها فهو كقوله انت طالق ان احببت ميتا ولا يصح ان لا تطلق
ان حضر الحق والنذر والميمين وكل عقد وحل لجملة الثالث قوله لا الظاهر مقتضاه
ان الظاهر يقع المشكوك لان شأ الله مثال المشكوك والحق والنذر والميمين وشاير التصرفات
لا يقع بان شأ الله ولا بالمشكوك والظاهر كما يقضيه كلامه يقع مع الاستثناء ان شأ الله
وبالمشكوك وليس كذلك الرابع ان هذا الذي قطع به في الظاهر قول قد بمر لثا في **قال**
في المهمات في كتاب الطلاق لم يشأ الله في تعليقه الظاهر بالمشيئة في بابه واقصر على ما ذكر
فتا وليس فيه تصريح بحكمه الا ان عموم الكلام قد يوخذ منه انه لغتين من التصرفات ولحق من
الرافعي حيث لم يشرح هذه المسئلة وهي مستطوكة في الوجيز ثم قال والصحيح ان الظاهر لغتين
مجة الاستثناء صرح به امام الحرمين فقال وقد نقلوا ايضا لثا في ان الاستثناء فيه لا يؤثر
وطرد المحققون هذا القول في جميع الجمل والعقود ثم قال ما نصه وزام بعض الاجاب بان يفرق
بين الظاهر وغيره وليس لما اري لما اتمه وحما والتصحيح ان التعليق بالمشيئة نفت جميع ما يقدر
من قزاز واشأ وحل وعقد **خامس** قوله الا ان يشأ ابوك واجبة فتا او اكثر وبكسبه يقضي
ان بكسبه حكمه وبكسبه ان يقول انت طالق واجبة الا ان يشأ ابوك لثا فتا لثا او اقل وهو
مطرد بالاقول اذا شأ ثلثا لم تطلق وان شأ واجبة او ثنتين طلقت واجبة **وقوله** كان علقا بغير
لم يقع كغيره في عده وعق الا قل بما ان ما ذكره في عده وما صار الواحدة او زوجته او
طلق واجبة ونشأ بوقف وبين ثم وارث في حق وكذا طلاق ما مات او كان نجوبا واما
عنه لا وارث ولا بوطى الا في امه اي لا يقع كما لا يقع اذا بطل رجلا طلاق امراته بغيره فيقال

وشأ الله ان ينفذ وان شأ واحدة ان
تنتهي طلقه واحده وكذا اذا قال
لها اسطو لثا في امرها

الطلاق وما ذكره

دلیل

45

تقدمته فان تقدمته بتعليق بالطلاق كما سبق فهو وقوع وإيقاع وتطبيق فاذا قال لامرأته ان طلقك فانت طالق او ان وقع عليك طلاق او ان اوقعت عليك الطلاق فانت طالق ثم قال لها انت طالق طلقت طلفتين وكذا اذا قال لها بعد قوله ان طلقك فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق او ان طلعت الشمس فانت طالق ووجبت الصفة فاما بتطبيق طلفتين لان التعليق مع الصفة في حين الصوت بتطبيق وإيقاع ووقوع ولوقول ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال ان وقع عليك طلاق فانت طالق ثم دخلت الدار طلقت طلفتين ولوقول مكانه وكان طلقك او اوقعت عليك الطلاق فانت طالق ثم دخلت الدار لم تطلق الا واجبة بال دخول فقط لان وجود الصفة وجود وقوع لا إيقاع ولا تطبيق وقوله في الجاهلي وبالفعل باب واذا الى قوله قبل البيهقي فيه امر **احمد** بقوله وبالفعل جعل التعليق خلفا لمطلقا وليس كذلك بالتعليق بالفعل قد يكون كالتعليق بطلوع الشمس وذلك لما لا يبالى بتعليقه وقديما ان الجلف باقتضاه حاشا ومنع او صدق **حج** **الثاني** في انما استثنى من الفعل التعليق الطلوع وجعل فلو قال لا يجوز الطلوع **الثالث** قوله مع الصفة طلاق وإيقاع ووقوع ليس على إطلاقه بل ذلك اذا تقدمت التعليق بالطلاق كما سبق يان **الرابع** قوله والصفة قبل البيهقي فزع **كلام** لا يفهم شيئا لان الصفة لا تكون الا بعد التعليق وقد قال انه مع الصفة طلاق وإيقاع ووقوع **الخامس** قوله قبل البيهقي منكر في حاجة اليه لانه اجتزأ به ما اذا دخلت الدار بعد ان طلقها ما يابا فانه لا يحكم بالطلاق المعلق بالوقوع وذلك ما خود من قوله في اول الباب تغيير الباب **سادس** وان حلفت بطلاقك فاجدا كما طالق وكثر اربع فلا شيء او فاما قلنا ثلثا وثلاثا وثلاثا وواحدة واجبة وكذا بعد فان لم يكن الاخرى وحلف بطلاقها طلقت الموطوعة اي اذا قال لامرأته ان حلفت بطلاقك فاجدا كما طالق وكثر ما شافا طلاق لانه علق طلاقها على الجلف بطلاقها ولم يحلف الا بطلاق واجبة وانما قال ان تبع نوطيته للمسئلة التي بعد وان قال ان حلفت بطلاقها فانما طالق ان فاذا اعيد هذا القول طلقتا بعد المعاد لان الاول بتعليق وبالمعاد وجبت الصفة فاذا كثر هذا القول اربع مرات طلقت ثلثا وثلاثا واجبت الايمان هذا اذا كانتا مدخولا بهما واذ لم يدخل بهما طلقتا واجبة واجبة وبانتا وان كان قد دخل بواحدة طلقتا كذلك واجبة لان غيرا لم يدخل بهما بتين بالطلقة الاولى فلا يفتي بالجلف بالطلاق فبقي الجلف بالاولى وجدا والطلاق معلق على وجود الجلف بهما لكن طلاقا رجعي فلوانه جدد الكسح على التي لم يدخل بها وحلف بطلاقها وجدا طلقت الرجعية وجدا لانه بذلك فبحلف بطلاقها ولم يطلق بها على الاصح وبوان الحث بعد البيهقي **سابع** وقوله وباتباع من في فيها وطرح ثم استاك ما بين او اكل فباتباع ومنزول من تلم ورفق لم يثبت بظفر كذا ويجوز وباتباع زمانة وغرف برك جبهه وقطعة وان لم تصدقني بفعل ما فعلت او لم يزي نوى من نوى بتفريق **د** اي اذا كان في فها من فف الزوج ان استلحقها فانت طالق وان طرحتها فانت طالق وان استكمتها فانت طالق فاحلت نصفها وطرح نصفها لم تحث وان بلى بالاكل فانتلعت لم تحث لان الاتباع غير الاكل

ولهذا يقال لا يتبع ولم ياكل وان اكل نصفه وطرح نصفه لم يخلص وجنت في حين عدم
الاكل ولكن قوله ان امسكتها احراما تادى الى ابتلاعها واكل بعضها فان قدم او امسكتها ولم
تبادر الى اكل بعضها او ابتلاعها وحلت ولهذا قال تراستاك وكذا اذا اكل لها وهي في سبيل ان
تركت فانت طالق واحدة فبقيت فيه فانت طالق وان لبست مكانا فانت طالق وطهرت من التمسك الى الارض
لم تحت لان ذلك لا يستحق تزولا وكذلك اذا حملت وينبغي ان لا يكون الحمل بائنا لا انك تقول لمن حملك
الى الارض نزلني فاذا كان بائنا كان تزولا وكذلك اذا جئت الى سبيل كان مسقوبا فان لبست حتى
نصب لها سبيل وحلت وكذا اذا اكل لها ان اكلت هذه الزمانه او هذا الرغيف فانت طالق فكلها
الاجبة من جوبها لم تحت او الرغيف لا قطعة منه لم تحت **قال** الزايعي **قال** الامام ان بعض
نعمي من الرغيف قطعة خبز وجعل لها موقع في كايحة من الزمانه وزايعي ذلك ان سمي قطعة
خبزا ما قد مره فلا يظهر له اثر في زواجحت **قال** وهذا مقطوع به عندي في حكم الجوف ولو قال
لمن فعلت فعلا ان لم تصدقني فانت طالق ففعلت ما فعلت بربها فصدقته في احد الخبرين
او لم ياكله في منزله واختلط نواها ان لم يتركه نوى ما اكلت فانت طالق ففعلت ما فعلت
بالحسن لا يلحق منه شئان بهذا عند الاطلاق فاذا قال اردت التجهين قبل لان اللفظ بحمله ووقته
ايضا فليطأ عليه وقوله بر جواب الجميع وقوله في الجاوي ويهين نوى من نوى فبدرت الى
قوله وترغيف بترك شئ فيه **امور** **قال** وقوله ويهين نوى فبدرت مقتضاه ان اذا اكل لها ان
ميرت نواي من نواي فانت طالق في تركه في بوحته بذلك ولكن نصير المسئلة ان لم يترك نوى ما
اكلت من نوى ما اكلت **الثاني** في قوله وبالزول من سبيل والصبر والوقوف بطن الوقوف بالواو
فانقضى جوان بقديده وتأخير وليد في كذا حكمه حكم امساك النطق في زمان يعطى ثم الثالث
قوله واكل سانه ورغيف بترك شئ فانقضى ان يترك بعض حبة وماله لا اثر لها من الرغيف لا سمي
شيل الاقل من ترك حبة من جوب الزمانه وما يطلق عليه اسم قطعة خبز كما سبق بيانه **وقوله**
والبشاق او اخبر صادق سرا ويغن والكذب خبره اي قال من بشرني بكذا في طالق في البشاق
او اخبر وبشرط ان يكون صادقا فان بشرته واجبه بعد واجبه طلق الاول دون الثاني وان
بشرته مجا طلق على الاصح فان بان بشرته به كذا بان الاطلاق ويكفي في البشاق ان يكتم بها
اليه ثم ليس كل خبر صادق بشاق بل ينظر الى الصيغة فان قال من بشرني بقدم زيد في
طالق فهذا تبين البشاق فقد قطع نظر غير منها وطلعت باعلامه بقدمه وان كان كاذبا لم
وجملته على انه قال ذلك كما قال الله في فيشرهم بعد ابليس وان اطلق فقال من بشرني بخبر عن زيد
اشترط ان يكون الخبر صادقا بحسب منزلة زيد عنده من صداقة او عداوة واما الخبر فانه يدخل في القدر
والكذب واذا قال من اخبرني بقدم زيد في طالق فخيرناه بقدمه طلقا سواء كان صدقا او
كذبا اخبرناه معا او تنبانا لان الكذب خبر ايضا ولا يخفى الخبر الاول وقيل اطلق في الجاوي ان البشاق
في الخبر الاول الصدق وكذا في الخبر والروضة **قال** لا تنوي في الماهات **قال** في الكفاية لا بد
فيه من قيد السرور لان العرف يقتضيه ونقل عن الماوردي وجهين **وقال** الصنع عندي ان اذا

قال من بشرني بخبر عن زيد اشترط ان يكون صادقا من بشرته قلت اختلف الايجاب في البشاق
كون البشاق صادق ولعل كلامهم محمول على اختلاف جالين فمن لا يشترط الصادق فيشرطه فيما
اذا عينت فقال من بشرني منك بقدم زيد ومن اشترط الصادق فيشرطه فيما اذا قال من بشرني
منك بغيره فان كان زيدا فبشرته بغيره بعد او كان غيره فبشرته بغيره بعد او كان غيره فبشرته بغيره بعد
وقوله وجعلت زوية هلال بثبوته ومسوقه زوية هلاله ولو في ما لا خيال له وقرارة لغز
لاي وعرفه من كلامه بما يستجده لولا العارض لا يحمل زحج من بعد وبلغ كتاب بيقا لجد
طلاق وعين كل مسمى بعين وقتل وقذف في مستجد بقول وفاد فيه اي اذا اكل الزمانه
زيت الهلال فانت طالق قراه غير طلق وكان كرويه اذا اكل الزمانه العلم وفعل يحصل بثبوت
زويته وانقضت الشهادة الماضي قال صلى الله عليه وسلم مومنا الزويته اي بثبوت ولو قال اردت
العين قبل باطنا وكذا ظاهر اعلى شبه الوجهين وان قال ان مستند زيدا فانت طالق طلق
شئ من بدنه وان قل سبيل كان او جيا وكذا اذا قال ان قذفت زيدا فانت طالق فقد فتنه ميتا الخلف
كما لو كان جيا وكذا اذا اطلق زوية قرائته ميتا فهو كذا لو كان جيا ويصح زويته وهي محبونة وكري
ويكفي زوية شئ من بدنه وان قل ولم افسس في ما صافا وحال دونه راجح شفاف قرائته فيه كفي
ولا يحز زوية خياله في الما والمرأة والنوم وان كانت عيا فقال ان رأت زيدا فانت طالق فهو
تعلق بمتجمل فلا يطلو على الاصح وقيل يصح في حضوره عندا ولعل كلامهم على الاكده ونحو اما
من مشيبه القدر ونحو فليس مستحيل في حقه والفرق بين زوية الهلال وزوية زيد
ان القصد في زوية الهلال العلم بزويته بخلاف زوية زيد فقد يكون غرضه فقيد كون غرضه
زجرا عن زويته واذا قال اذا قرأت كتابي فانت طالق فان كانت فان زيدا لم تطلق حتى يقرأه
ويكفي مطالعته ومعرفة ما فيه وان لم يكن صوت وان لم يكن قارئه حصل بقراءة غير لان القراءة
بحق الامم محمولة على الفهم واذا كتبت الامام الى القاضى اذا قرأت كتابي فانت معزول عن القراءة
وقراءة غير عليه لان عرض الامام اعلامه بصوت الجاهل لا قرائته بنفسه والطلاق قد يعلق بقراءة
خاصه لغرض فعمل يقتضي ظاهر اللفظ واذا قال لها ان كل زيدا فانت طالق فكلته من مسافة يسمع
مثل ذلك الكلام منه بطلت سوا شجرة او منعه عارض عن سماعه من ذهور ولعل وكذا ما به
من صميم على الاصح في الجميع ولو كلمته من مسافة لا يسمع مثل كلامها فلعنه اياه عارض رجم اطلاق
واذا قال لها اذا انى كتابي فانت طالق ففعلت او تلف ولم يطلعها لم تطلق وكذا اذا عرق وانى اثره
بالكلية وان بقي اثر الخط مفهوما فهو كالو يصح ولو لم يبق الا السطر الذي فيه المقصود من الطلاق
طلقة لانه المقصود من الكتاب واذا قال لا امرانه ان رأت عينا فانت طالق طلقته بزوية العين
الناظر والعين الجارية والشمس وغير الذهب والميزان والحجاسوس لان الاسم واقع على الجميع واذا
قال ان قتلته زيدا في المسجد فانت طالق طلقته بقتله والمقتول في المسجد ان كان في المسجد
المسجد قراه وبوخارج المسجد بخلافه فان قتلته زيدا في المسجد فان الشرط ان يكون القاتل في المسجد
لان الموات لا يهتك حرمة المسجد وبذلك حصل الاستهك فان قال اردت العكس في المستطيق قبل

لان اللفظ قابل للمعنيين **وقوله** لا من ينظر ويشعر وقدوم لايت ولا من يمكن وباتس
وجاهل مبال قصده اعلامه وشعر كالمبين ولا يخل اي اذا علق بطلاها من شخص طفر
او شعر لم يعلق ولو علق بطلاها بقدر ومزب قدوم به ميت لم يعلق لانه لا يفيد قدم بل قدم
به واذا علق الطلاق بفعل شخص كدحوله لان وقدوم مزب وسنه فحصل من ذلك الشخص وهو
ناسن او جاهل او ممكن فظرت فان كان المعلق على فعله مالا يالي لمخالفة الروح الذي حلف
كالمستلطان والحجيج طلق وكان عدم الاختيار كالاختيار لا فاعلم ان قصده محرم البتة
وان كان ممن يالي نظرت فان لم يقصد الزوج اعلامه بمبينة حتى تنسح هوكن يالي بطلان الزوج
فعله مختارا او مكرها ونحو وان قصده اعلامه فدخل ناسيا او مكرها او جاهلا لم يعلق وان
دخل ذكرا مختارا او مكرها او جاهلا لم يعلق لان الطلاق في ذلك سوا او اذا انفسا فعل المكره والناسي
واجاهل لم يعلق به المبين **وقوله** في الجاوي ماله اسبوع مفسدا ان من علق الطلاق
بفعله وكان ممن يالي كما اذا علق طلاق امرأة بكلامه بد فكلت ناسية او جاهلة او مكرهة ان
لا يعلق اذا كانت علمية بمسند وليس كذلك اذا علق اعلامه بمبين كذا اذا
لم يقصد علمنا انك لم ترد منه بل ان رد مجرد التعليق فلما حكم من لا يالي ما اذا قصدت اعلامه
فعلوم انك ترد منه فان دخلت بعد العلم بالتعليق جاهلة بانها المبينة عنه لم يعلق للمبين ان
حصل معه اسبوعا ونسبتيان فبطلت الاولى **وقوله** وان طلق واجبة فبعد جرح وتنتن
فشان الى اربعة فطلعتن فبشعر ومكلا خمسة عشرة اي اذا كان له نسأ وعبيد فقال
اذا طلق امرأة مسكن فبعد جرح وان طلق امرأتين فبعد جرح ان وان طلق ثلثا فله اربعة
اجزان وان طلق اربع فاربعة اجزاء وان طلق من جأ او على الترتيب عشرون لانه طلق
واجبة وتنتين وثلاثا واربعاً وذلك عشرون وان كان بلفظ كل من خمسة عشرون فطلاق الاولى
واجبة وبطلاق الثانية ثلاثة واجد لها واجبة واشان لها ثمانية وبطلاق الثالثة اربعة
واجد لها واجبة وثلاثة لها ثمانية واربعاً سبعة واجد لها واجبة واشان لها ثمانية
واربعاً لها اربعة وقبل عشرون وقبل سبعة عشر فذكر الثانية اربعة وبقول الثانية ثمانية
بالنسبة الى الثانية وقبل عشرون فذكر الثانية اربعة وبقول الثانية ثمانية بالنسبة الى الثانية
والصحيح هو الاول لان من يقول بعشرون فذكر الثانية اربعة في المكره في الواجبة والثانية ومن
قال سبعة عشر فبعد عدي من اثنين الثانية مرتين عديا مع الاولى وبعد مع الثانية ومن
قال عشرون قال بذلك وبعد ايضا الثانية في غير ذلك مرتين مع الثانية قبلها ومن مع
التي بعد قال **الفقوي** واستدل بالحجاب على فساد ذلك بالوقا لكانت نصف مائة فبعد
من عبيدي جرحا كل مائة عشرون عديا لان لها نصفين ولا يفيد عشرون وبعد لربيع الثاني
مع الوج الثالث فضا اخر لان الزوج الثاني في عدي من مع الاولى فلا يبعد مع وفصل بينهما فلو اخطأ
اعتبرت الواجبة كل مرة لا يغير ما قبله بخلاف هذه لان التي قبلها قد عديت مرة فلا يبعد من اخرى
قال هكذا اطلقوه وفيه نظرا لما استشكل كمالهم لان التي قبلها قد عديت مرة فلا يبعد من اخرى

هذا هو الوجه في قوله لا من ينظر ويشعر وقدوم لايت ولا من يمكن وباتس وجاهل مبال قصده اعلامه وشعر كالمبين ولا يخل اي اذا علق بطلاها من شخص طفر او شعر لم يعلق ولو علق بطلاها بقدر ومزب قدوم به ميت لم يعلق لانه لا يفيد قدم بل قدم به واذا علق الطلاق بفعل شخص كدحوله لان وقدوم مزب وسنه فحصل من ذلك الشخص وهو ناسن او جاهل او ممكن فظرت فان كان المعلق على فعله مالا يالي لمخالفة الروح الذي حلف كالمستلطان والحجيج طلق وكان عدم الاختيار كالاختيار لا فاعلم ان قصده محرم البتة وان كان ممن يالي نظرت فان لم يقصد الزوج اعلامه بمبينة حتى تنسح هوكن يالي بطلان الزوج فعله مختارا او مكرها ونحو وان قصده اعلامه فدخل ناسيا او مكرها او جاهلا لم يعلق وان دخل ذكرا مختارا او مكرها او جاهلا لم يعلق لان الطلاق في ذلك سوا او اذا انفسا فعل المكره والناسي واجاهل لم يعلق به المبين وقوله في الجاوي ماله اسبوع مفسدا ان من علق الطلاق بفعله وكان ممن يالي كما اذا علق طلاق امرأة بكلامه بد فكلت ناسية او جاهلة او مكرهة ان لا يعلق اذا كانت علمية بمسند وليس كذلك اذا علق اعلامه بمبين كذا اذا لم يقصد علمنا انك لم ترد منه بل ان رد مجرد التعليق فلما حكم من لا يالي ما اذا قصدت اعلامه فعلوم انك ترد منه فان دخلت بعد العلم بالتعليق جاهلة بانها المبينة عنه لم يعلق للمبين ان حصل معه اسبوعا ونسبتيان فبطلت الاولى وقوله وان طلق واجبة فبعد جرح وتنتن فشان الى اربعة فطلعتن فبشعر ومكلا خمسة عشرة اي اذا كان له نسأ وعبيد فقال اذا طلق امرأة مسكن فبعد جرح وان طلق امرأتين فبعد جرح ان وان طلق ثلثا فله اربعة اجزان وان طلق اربع فاربعة اجزاء وان طلق من جأ او على الترتيب عشرون لانه طلق واجبة وتنتين وثلاثا واربعاً وذلك عشرون وان كان بلفظ كل من خمسة عشرون فطلاق الاولى واجبة وبطلاق الثانية ثلاثة واجد لها واجبة واشان لها ثمانية وبطلاق الثالثة اربعة واجد لها واجبة وثلاثة لها ثمانية واربعاً سبعة واجد لها واجبة واشان لها ثمانية واربعاً لها اربعة وقبل عشرون وقبل سبعة عشر فذكر الثانية اربعة وبقول الثانية ثمانية بالنسبة الى الثانية وقبل عشرون فذكر الثانية اربعة وبقول الثانية ثمانية بالنسبة الى الثانية والصحيح هو الاول لان من يقول بعشرون فذكر الثانية اربعة في المكره في الواجبة والثانية ومن قال سبعة عشر فبعد عدي من اثنين الثانية مرتين عديا مع الاولى وبعد مع الثانية ومن قال عشرون قال بذلك وبعد ايضا الثانية في غير ذلك مرتين مع الثانية قبلها ومن مع التي بعد قال الفقوي واستدل بالحجاب على فساد ذلك بالوقا لكانت نصف مائة فبعد من عبيدي جرحا كل مائة عشرون عديا لان لها نصفين ولا يفيد عشرون وبعد لربيع الثاني مع الوج الثالث فضا اخر لان الزوج الثاني في عدي من مع الاولى فلا يبعد مع وفصل بينهما فلو اخطأ اعتبرت الواجبة كل مرة لا يغير ما قبله بخلاف هذه لان التي قبلها قد عديت مرة فلا يبعد من اخرى قال هكذا اطلقوه وفيه نظرا لما استشكل كمالهم لان التي قبلها قد عديت مرة فلا يبعد من اخرى

بشرحهم عذرا الثانية واجبة وعديا من اخرى ثمانية وعيدوا الثالثة واجبة وعديا ثالثة
وعديا الرابعة من مرات واجبة وثانية واربعه ومعنى لا تحجب انما عدي من واجبة باعتبار
لا يبعد من اخرى بدلا لاعتبار فضا عدي من الثانية ثمانية لا يبعد بعد من اخرى ثمانية وما
عدي من ثالثة ثالثة من لا يبعد فيما بعد من اخرى ثالثة وانما تنسح كذا فتد قول من ينسح
عن خمسة عشر او اربعها اذا قررت ما قصده هذه الصور فكلت بعضه من بعض وضو قاضي
رجل لدار من رجات فقال له رجل كل طلق امرأة فبعد من عبيدي جرحا له اخر كل طلق
امرأتين فبعد ان وقال لثالث كل طلق ثلثا فله اربعة وعديا من الواجبة كل طلق اربعة
فطلعتن عشرون على الاول اربعة بكل واجبة وعلى الثاني اربع بكل ثنتين عديا وعلى الثالث
ثلاثة وعلى الرابع اربعة فاذا جمعت ما عديت عليهم وجده خمسة عشرة **وقوله** وكلما ولدت
فجواها طلقوا فان فولدت بعد طلق ثلثا لثامن ولدت بعد واجبة فطلق واجبة او بعد ثنتين
فثنتين **اعلم** انه جمع في المسئلة صور لما اتفقتا كما مع اختلافها في الترجمة ومنبسطا بها
ثنتين كرجحة بالتصوير الصور الاولى اذا ولدت اربع رجات اذا ولدت اربعة فضا جواها
طلقوا فاذا ولدت نظرت فليق فليق فولدت الاولى لم تطلق وطلق صواحبها واجبة واجبة فاذا
فاذا ولدت الثانية انقضت عديا بالاولى ولم تطلق بها ولا بطلانها فاذا ولدت بعد واجبة
بولايتها على الاولى طلقه وكلها على الاخرين طلقته فان ولدت الثالثة انقضت عديا
ولم تطلق ثالثة ومجي الصابطة لها ولدت بعد ثنتين وكل بولايتها على الرابعة طلقه ثالثة ولدت
طلعتان واذا ولدت الرابعة انقضت عديا وكل لاولى ثلث طلقته وان ولدت معها طلقته ثلثا
لثالثا وكل واجبة صواحبها ثلث وقد ولدت وكذا اذا ولدت ثلثا معاملة الرابعة فولادة
الثلث يقع على كل واجبة طلقته لان كل واجبة لها صاحبان وتطلق الرابعة لثالثا ولدت
لث صواحبها فاذا ولدت الرابعة حصل على كل واجبة من ثلث طلقته ثالثة وان ولدت ثلثان
معان ثلثان معا طلقته لانيان لثالثا والاخران طلقته لانه لما ولدت الا لانيان طلق
كل واجبة منها طلقه فولادة صاحبها والاخران طلقته لثالثا لان كل واجبة منها ولدت
صاحبان وعرفت صحة الصابطة لهما ولدت بعد ثنتين ولما ولدت الاخران انقضت عديا
ولم يطلقا ووقع على الاولين طلقته ان طلقته ثلثا لثالثا ولدت واجبة ثالثة
طلقته الاولى لثالثا فولادة الثلث وكل واجبة من ثلث طلقته واجبة فولادة الواجبة وانقضت
عديا فولادة انفسهن وصح الصابطة الصور الثانية ان يقول من ولدت واجبة ممكن فامسح
طوالق وولدت فان ثلثا طلقته الاولى فولادة نفسها وكل من صواحبها طلقته فامسح
ولدت الثانية انقضت عديا ولم تطلق الباقيات طلقته فاذا ولدت الثالثة انقضت عديا ولم
لاولى الرابعة لثالثا وهذا كما في الصور الاولى وان ولدت معها او ثلثا ثم الرابعة طلقته ثلثا
لثالثا فولادة الثلث ولم يقع فولادة الرابعة طلاقا لكن بنفس عديا بالاولى وبعد الباقيات
بالاقر وهذا باي الصورة **وقوله** وطلاق بلا وجوب ولا بعوض منها في جرح ونفاس وحرق قسم

هذا هو الوجه في قوله لا من ينظر ويشعر وقدوم لايت ولا من يمكن وباتس وجاهل مبال قصده اعلامه وشعر كالمبين ولا يخل اي اذا علق بطلاها من شخص طفر او شعر لم يعلق ولو علق بطلاها بقدر ومزب قدوم به ميت لم يعلق لانه لا يفيد قدم بل قدم به واذا علق الطلاق بفعل شخص كدحوله لان وقدوم مزب وسنه فحصل من ذلك الشخص وهو ناسن او جاهل او ممكن فظرت فان كان المعلق على فعله مالا يالي لمخالفة الروح الذي حلف كالمستلطان والحجيج طلق وكان عدم الاختيار كالاختيار لا فاعلم ان قصده محرم البتة وان كان ممن يالي نظرت فان لم يقصد الزوج اعلامه بمبينة حتى تنسح هوكن يالي بطلان الزوج فعله مختارا او مكرها ونحو وان قصده اعلامه فدخل ناسيا او مكرها او جاهلا لم يعلق وان دخل ذكرا مختارا او مكرها او جاهلا لم يعلق لان الطلاق في ذلك سوا او اذا انفسا فعل المكره والناسي واجاهل لم يعلق به المبين وقوله في الجاوي ماله اسبوع مفسدا ان من علق الطلاق بفعله وكان ممن يالي كما اذا علق طلاق امرأة بكلامه بد فكلت ناسية او جاهلة او مكرهة ان لا يعلق اذا كانت علمية بمسند وليس كذلك اذا علق اعلامه بمبين كذا اذا لم يقصد علمنا انك لم ترد منه بل ان رد مجرد التعليق فلما حكم من لا يالي ما اذا قصدت اعلامه فعلوم انك ترد منه فان دخلت بعد العلم بالتعليق جاهلة بانها المبينة عنه لم يعلق للمبين ان حصل معه اسبوعا ونسبتيان فبطلت الاولى وقوله وان طلق واجبة فبعد جرح وتنتن فشان الى اربعة فطلعتن فبشعر ومكلا خمسة عشرة اي اذا كان له نسأ وعبيد فقال اذا طلق امرأة مسكن فبعد جرح وان طلق امرأتين فبعد جرح ان وان طلق ثلثا فله اربعة اجزان وان طلق اربع فاربعة اجزاء وان طلق من جأ او على الترتيب عشرون لانه طلق واجبة وتنتين وثلاثا واربعاً وذلك عشرون وان كان بلفظ كل من خمسة عشرون فطلاق الاولى واجبة وبطلاق الثانية ثلاثة واجد لها واجبة واشان لها ثمانية وبطلاق الثالثة اربعة واجد لها واجبة وثلاثة لها ثمانية واربعاً سبعة واجد لها واجبة واشان لها ثمانية واربعاً لها اربعة وقبل عشرون وقبل سبعة عشر فذكر الثانية اربعة وبقول الثانية ثمانية بالنسبة الى الثانية وقبل عشرون فذكر الثانية اربعة وبقول الثانية ثمانية بالنسبة الى الثانية والصحيح هو الاول لان من يقول بعشرون فذكر الثانية اربعة في المكره في الواجبة والثانية ومن قال سبعة عشر فبعد عدي من اثنين الثانية مرتين عديا مع الاولى وبعد مع الثانية ومن قال عشرون قال بذلك وبعد ايضا الثانية في غير ذلك مرتين مع الثانية قبلها ومن مع التي بعد قال الفقوي واستدل بالحجاب على فساد ذلك بالوقا لكانت نصف مائة فبعد من عبيدي جرحا كل مائة عشرون عديا لان لها نصفين ولا يفيد عشرون وبعد لربيع الثاني مع الوج الثالث فضا اخر لان الزوج الثاني في عدي من مع الاولى فلا يبعد مع وفصل بينهما فلو اخطأ اعتبرت الواجبة كل مرة لا يغير ما قبله بخلاف هذه لان التي قبلها قد عديت مرة فلا يبعد من اخرى قال هكذا اطلقوه وفيه نظرا لما استشكل كمالهم لان التي قبلها قد عديت مرة فلا يبعد من اخرى

كل امرأة في طلاق وقل لا ردت غيرك قبل طهارتها على الصحيح وكذا اذا قال وقد جعلها من وثاق
طالق وقل لا ردت انها اطلقت من لوثاق وقوله في الجاوي ولا يقبل اعادة التفرق على الا
القول لان شأنا الله فيه امر اجده ولا يقبل اعادة التفرق على الاقرا في ملك السنة ليس على
اطلاقه بل ذلك لمن لا يفتقه ان جميع الملك يدي فان اعتقه قبل قوله طاهر الثاني انه اطلق
في هذه الصور عدم القول ولم يصرح بالبدن فيها وكما يدين فيها الثالث انه استثنى من ذلك
ما اذا ظهرت قرينه وقوله يقبل مع طاهر او باطنه عطف عليها في مطلق التعليق شرطه
مع ما يقبل طاهر والقبول يقبل قوله طاهر او وجهه ضعيف ثم استثنى ان شاء الله فيما يقبل طاهر
والصحيح ان اعادة استثنائها لا يقبل طاهر او طاهر ولا باطنه على الصحيح كما سبق بيانه **وقوله فصل**
الرجعة لمن تكه وان اجزم في معينه طلقت لا بسنونه ورجة وتعليق وان لم يشهد **اعلم** ان
الرجعة بفتح الراء وكسرها والفتح اصح ويؤيد المطلقة الى النكاح هذه الصيغ الا في ذكرها
بشرط اجده ان يكون المراجع ممن يصح منه النكاح فلا يصح من مبي ومجنون ومزبد وصح من
العبد لانه ممن تكه ولا يشترط اذن السيد فيها على الصحيح لا استدامة النكاح الا ولد ويصح
من الولي ويتصور في معينه فلو قال احدي امراتي طالق ثم قال راجعت المطلقة منه لم يصح ولا
يصح الا بموطون في القبل وكذا في الرد على الاصح اما اذا استدخلت ما فاندب العبد في حق
تجدي الزاوي وصح المنع من الرجعة في اويل النكاح وجزم بنوت الرجعة بعده في اويل الكلام
على الفسخ بالعنة واقتضى انه المجرؤ في الشافعي وبذلك يظهر رجوع القوي بنوت الرجعة في
الاستنوي ولا يصح الا فيمن طلق ولم تبين فلا رجعة في المفسوخ نكاحها لان الفسخ وقع له في الضرر
فلا يلق به جواز الرجعة ولا في باين لان المبنونة الصغرى بالخلع ولا الكبرى بالنك والفقين
للجدة ولا تصح الرجعة الا ما دامته بغيره عليها وان كانت في غير غير ولا تصح الرجعة الا ان جرت
ولا تصح بالتعليق كالنكاح وسائر العقود بل لو قال راجعتك ان شئت فقلت شئت تصح وان صح
البيع ويصح بذلك الاصح والفسوق ان ذلك يقضي العقبة في البيع دون الرجعة فافها ليست
الى اختياره ولا يصح من مرتد ولا في مرتد لانها ليس من اهل النكاح ولا يشترط الا شهادته بل يصح
دونه لانه استدامة النكاح ولهذا لا يحتاج الى ولي ولا الى رضا ما وصح من المحرم وان كان لا يحل
له ان يتكهن لانه استدامة **وقوله** راجعت راجعت ان تجعت وتردت الى اولى النكاح وكاينة
كما استكت تزوجت ردت العجز وكاينة وبالرجعة لا با مكان طلاق ولا بوط وجزم ولا جد بل
مهره في ردت يعود اي الرجعة هذه الالفاظ الثلاثة لا يفعل ولا بد ان بقوله راجعت او رجعت
زوجه ولا يحتاج ان يقول الى ولا الى نكاحي لشهرق هذه الالفاظ لكن سيجان يقول ذلك
والاصح ان قوله ردت كذلك شرط ان يضيف في قوله الى اولى نكاحي والى النكاح لان الذي
ينبغي ان يفهم ان الرد ضد القول منهم الرد الى الابوين بسبب الفراق فلزم بقية هذا ولا
كان كاينة الالفاظ الثلاثة ويصح ترجمتها ايضا بالعجبة وان كان جسد العجز ويصح ايضا
بالكنية لانه لا يحل الا شهادته بالكنية كالبيع بخلاف النكاح ومن الكناية استكتك وترجعتك

فلا يصح ان يقول
راجعتك

على الاصح في جميع من كسايات الرجعة اعدت الجمل ورفعت العجز وما اشبه ذلك واذا
كتبت راجعت راجعت راجعت ولا يحل الرجعة باكثر الطلاق ولا بالوطي وسائر الاستمتاع
وان نوى الرجعة بعد ذلك لم يلزمها ولا يلزمها ونحوه وطى الرجعية تكن لوطيها في العدة لم يجد لا خلا
العلماء في حله وتوجب مثل ان لم يراجعها وكذا ان راجع على الاصح خلاص من وطى امراته المهر
في عدة الزدة ثم عادت الى الاستلام لا يلزمه مهر **والفروق** ان العدة في الاستلام لمحو اثر الرق في
النكاح بخلاف الرجعة فافها لا يجوز اشر الطلاق بل يلزم نقصان العدة **وقوله** ويقبل
رجوع منكر رجعة لا رض نكاح ولا مفرقة بنسب ورضاع اي واذا ادعى الرجعة فالتكرت
وكان القول قولها ثم عادت عن النكاح واعترفت بالرجعة صدقت وقبل اقراره الثاني خلاف
ما اذا اقرت ان بينها وبين فلان منبا او رضاعا ثم رجعت لم يقبل **والفروق** ان الاقرار باخوة النسب
او الرضاع امر شوقي ينبغي ان يكون عن علم فلا يقبل الرجوع عنه وان كان الرجعة نفق يستلزم العلم
فلم يكن في الرجوع تناقض وكذا لو اكثرت الرض النكاح لم يعرف بعد ذلك لم يقبل **والفروق** ان
الرجعة لا ينفق فيها العلم فافها لان انكارها لها ان تمام ما لا حقيقة له عند خلاق انكارها
الرض الذي لا يقدر من جاهل به فلا يسمع دعواها الجمل به **وقوله** في الجاوي راجعت راجعت
الى اخر الفصل فيه امر اجده ان عده قوله واستكت من الصالح والاصح انه كاينة **قال** في
المهات بعد ما نقل كلام الغزالي وايراد به فيها وجهين بل ترجمي والاصح في الشرح الصغير ايضا
ويصح في الجواز الثاني في عده كسبه **الثاني** في قوله ومعناه ان اذ تزوجته بالعامة
فلو قال وتزوجة كان اول لان المفهوم من لفظه ان لما في معناها بالعامة حكما والاصح ان فراجع
الرجعة مخصص فيما عدا عن كما في الغزالي والروضة **الثالث** قوله ورضي النكاح ان يقبل رجوعه
عن لا نكاح الا اذا اكثرت ان تزوجت برضاها هذا ما اختار الغزالي والمصنف خلافا له في الرو
ولو نكحت ويصح من غير رضا فقلت لم ارض بعقد النكاح ثم رجعت وقالت ضيت وكنت شيت
فهل يقبل رجوعها ام لا فلا يحل الا بعقد جديد فيه وجه المنصوص الثاني نقله ابو الطيب ورجح
الغزالي الاول **الرابع** قوله وعادته كما من رضاع ونسب ولم يتقدم الا الرجوع عن النكاح والمراد لا
عن اقرار بنسب ورضاع **وقوله** راجعت **والا** لا يحلف في حق ولو تعلقت على ترك وطى ممكن
كما لا يحلف في حشفه وتطعيمه بفرج ونبي كبله بين اي الايلا في اللقمة الحلف واليمين والاصل في
الايل قولته تعالى للذين يولون من نساءهم وهو يطلق على الحلف بالله ولا يكون الحلف من الوطى مولى
الا اذا كان زوجا ولا يعني ان غير الزوج لا ينعقد حيمته بل ينعقد فاذا وطى حث ولو تزوجها
بعد اليمين لم يكن مولى وان كان حث بوطيها وصح تعليق اليمين في الايلا وفي غير الايلا فان قال ان
دخلت البان والله لا وطيتك فدخلت البان فان مولى بدخولها وانما يكون مولى اذا حلف على ترك الوطى
اما على ترك سائر الاستمتاع فلا يصح مولى ويشترط ان يكون الوطى الذي حلف على تركه ممكنا منه
فلو كان محبوب الذكر او اشبه او كانت زنا فلا يلا اذا الوطى غير ممكن ثم لا يلا صرح وكاينة

فالفرح منه ما يدين فيه وما لا يدين فاذا قل والله لا اوجت حشيتي او لا غيبته في حرك
وكذا ما كان من ذلك فلهذا الالفاظ صريحة لا يدين فيها فمادون الفرح لم يدين هكذا قالوه
ولا يحق انه اذا قلنا زدت بالفرح كالتولي الفعل في البر او زدت بالفرح الذي لا يكون ازاوية
مناوية للفظ وذلك لان الفرح مشترك بين القبل والبر كالتولي مشترك بين الجماع ووطي القدم
لكنه في الجمع اظهر وكذلك لفظة نيك تقع على التولي والقبل والبر فاذا نوى ذلك لم ياتر بوطيها
في القبل هكذا قاله ابن الرزفة في المطلب وقال الملقني هو مقتضى فعل الام وذلك لا تدري في الفرح
ومعنى اللذين انه يسقط عنه الاثر والكفاية واذا علمت صدقه لم يجز لها مطالبة ما فيه واذا
طلق عليه القاض لم ينفذ باطننا واعلم انه في الرخصة وغيره ذكر ان من حلف لا يوجب ذلك او حلفه
في فرجه صان موليا وكونه موليا بالحلف على الراجح الذكر وتعيينه مشكك من حيث ان ذلك يقتضي انه
لا يحل بالبر المحشفه وبما لا يستحق زيادة علمه فاحتمل حلفه بايقينها حلفه بكونه موليا وقد
ذكر هذا الاشكال الفقيه اجماعا موسى بن عجيل وكذلك يحيى وتبعه الطبري وابن ابراهيم والبرهان
وجمال الدين في شرحهم على قوله في المقيسة او لا غيب ذكر في فركه وكذلك لو كان له حشفة
مرفقا والله لا ادخل حشيتي في فركه ونوى الحق فالظاهر ان يدين ولم ان مستطوره **وقوله**
ووطي وجماع وامانة واقضاء بذكر اي وهذه الالفاظ صريحة وهي التي يدين فيها اذا
قال زدت التولي بالقدم او الاجماع الايمان او الامانة بالبري او الامضاء بالاصحاحين ولم يقل
والحكم لاها لا يستعمل غالبا في معنى المطلة المرأة الا للتولي بالذكر واما اذا قلنا لا اجماعك بذكر في
لا يدين وكذا تبارها **وقوله** وكاية كبا صفة ولسن وعشيان واثان واجتماع ولا يدين
عكس مطلقا واكثر من اربعة اشهر في عين ومستبعد فيها كخروج البجال وموت زيد وقدم
امستبعد اي وهذه الالفاظ كلها كايات لانها حقائق غير كاذبة لكنها تنفي للمصروف اليه وفي
في غير اشهر قلزم كونها كاية فيه فاذا حلف من وطئ بلفظ من الالفاظ الصريحة او الكناية اليه
ولم يقدّر مدته فهو مولد وكذا ان قدّر مدته على اربعة اشهر كقوله لا وطئت خمسة اشهر
ويشترط ان يكون في عين واجبة اما في عينين فاكثركا اذا حلف لا يطاوع لئلا يشترط حلف لا
يطاوع لئلا يشترط اخرى فلا يجمع الميمين لاثبات الايلا لكل عين حكم نفسها وكذا الحكم لو قيل
الميمين الميمين فقال والله لا وطئت اربعة اشهر فاذا مضت فوامه لا وطئت اربعة اشهر لان الميمين
الاولى يحل باقتضاها وبما قدّر مدته الايلا فلا يمكن المطالبة فيها ما فيه ولا يجبا نقضها وكذلك
الميمين الاخرى وانما شرطت الزيادة على اربعة اشهر لان الاربعة مدته الملهة وبكفي زيادة حلفه
وان لم تنات المطالبة فيها ويكون معه الا لا حصول الامر محبته واذا اطلق المولى وقال والله لا وطئت
ثم قال زدت شهرا او ثلثة دین ولم يقبل في الحكم ومن صغر الايلا ان يقيد الحلف من التولي بالبر
حصوله في اربعة اشهر وان اجعل حصوله في كخروج البجال وباجوج وما جوج ونزول عيسى عليه
السلام او حتى اموت او متوفى وكذا لو قال موت زيد لان موت المحتمل وكذلك يستبعد مدته المدين
والقييد بالمرض ودخول الدار لا يستبعد واذا قيد بقدر ومن زيد بظن فان كان بعيدا حيث لا يتقطع

المنافة في المدح او كان ما يستبعد قدومه لرجل لا يعتاد الخروج من بلده فهو مولد اما اذا
لم يستبعد فلا يصير موليا وان مضت مدته التريض وفي وجهه بغير بعد موليا وبخروج الامتناع
من التولي لا اثر له **وقوله** في الجاوي او يموت او يقدم زيد وعلم تاخير عن المدح مشكك لان العلم
تاخير موند وقدومه عن المدح منعذر واما المراد استبعادها وقيد بذكر **وقوله** وبالبر موند
لا يقتضي المدح وعق كان وطئت فجدي جز عن طهاري ويعق عنه وان زاد ان طهاري فطهاري
ولا يعتق عنه اي الايلا حلفه وح ولو يتعلق وبالبرام صوم فاذا قلنا وطئت فطهاري صوم شهر
او يوم صان موليا وكل الرام نحو عتق وطلاق واعتكاف ومدقة كذلك ولا يحل الايلا بالميمين
تعالى اذ كل ما ذكرناه يسمى عينا فيتناوله اطلاق الآية وان قلنا ان وطئت فطهاري صوم ثلثة اشهر
من العبد وصوم هذا الشهر لم يكن موليا لانه ان وطئ في مدته التريض لجل الايلا وبعد فقد فان محل
الصوم فلا يحل التولي بخلاف الصوم المطلق واذا قلنا وطئت فطهاري صان موليا
تقرب له المدح فان وطئها عتق العبد عن الظهار فان كان سابقا من طهاري والا عتق طهاري
لا قران بالظهار ودين هذا اذا اقصر على ذلك فان زاد ان طهاري بان قلنا وطئت فطهاري جز عن
طهاري ان طهاري فقد عتق الحق بوصفين التولي والظهار فلا يكون موليا في الحال لا بالوجع لئلا هو
وطئ قبل ان يظا لم يقع موطنه حيث لم يبق عتق العبد متوقفا على الظهار فان وطئ كالمقرب من
الحث فلا يكون بذلك موليا على المذهب فاذا ظا لم يبق ان يظا صان موليا لانه اذا وطئ بعد ذلك عتق
العبد ولكن لا يقع عن الظهار لتسبق تعليقه على وجود الظهار والحق لا يقع عن الظهار الا بلفظ
يجب بعبه وان وطئ ثم ظا لم يبعد ذلك عتق العبد ولم يتوقف عتقه على وطئ اخر فان كان كذلك سقط
حكم الايلا بالتولي الاول ولو قلنا وطئت فطهاري جز ان طهاري ولم يقل عن طهاري لم يصير موليا
في الحال والذي نقله في الرخصة عن الحقولي انه يصير موليا في الحال هو خلافا ما عليه الاكثر
من اشترطهم للايلا الحث بالتولي اذ لم يكفوا بالمقرب منه على الاظهر لكنه ينبغي لعق العبد بالبر
متى يقع ان قال زدت ما تريد من قلنا وطئت ولا فجدي جز ان طهاري عتق فطهاري لا يبعد
الا اذا ظا بر او لا ثم وطئ قبل ان يظا لم يخلت الميمين ولم يعتق العبد بالظهار كخبرنا في الطلاق ان
قال زدت ان وطئت ولا فجدي جز ان طهاري اشتراط لعنه تقديم التولي كما قال في الرخصة
قال ان دخلت الدار فانت طالق ان كلت زيدا فمقيد برب اذا دخلت الدار فانت طلاقها بالكلام قد
يريد اذا كلمته فعلق طلاقها بالدخول قال فيراجح وجه تفسيره واما اذا قلنا عن طهاري ان طهاري
فطهاري الحال يشهد بما قاله لا يحجب ان العتق فيها مشكك بوصفين بوجه العتق بوجودها وان يقدم
اجدها على الاخر لانه لما قلنا وطئت فطهاري جز عن طهاري كان بقوله ان طهاري صان مستبعد
الميمين ان المولى جلي الحق ما سببا في نه من لظهار ولا يظا لانه اذا جعل الظهار شرطاً للتولي في
العتق فان قال زدت ذلك قبل لاجماله **وقوله** او جز قبله بشهر ومضى بعبه ولو بعد طهاري
بعد شهر من البيع ووطئ فيه موليا تبين عتقه وطوب مالم يخل اي ولو قلنا وطئت فطهاري جز
قبل وطئت بشهر لم يكن موليا في الحال لانه لو وطئ قبل الشهر لم يبق العبد لا مستناع مقدم العتق على اللفظ

لكن يطل به حكم المين فاذا مضى الشهر ولم يطل فيه صار موليا وتضرب المدة من اول الشهر الثاني
فاذا باع العبد نظرت فان لم يطل بعد البيع حتى مضى شهر اخل الايلا بالمبيع والبيع صحيح وانما وطى
بعد البيع بدون الشهر فان وطى بعد ان صار موليا وهو بعد مضى شهر من خلفه بان العتق متقدم
على البيع وان البيع وقع عليه وهو جاز فيطل وان وطى قبل ان يصير موليا بان باع العبد قبل مضى
شهر من المين ووطى عقبه لم يبع العتق والعتق المين وان باعته في الشهر الرابع او بعد فلها
مطالبة بالعتق او بالطلاق فان لم يطل حتى مضى شهر بعد البيع اخل الايلا وقوله في الجاوي
وان وطى وقد باع العبد قبله بشهر اخل الايلا ودونه بان العتق فيه امران احدهما قوله فان وطى
وقد باع العبد قبله بشهر اخل الايلا لاجل الشرط الوطى وقد باع العبد حله حاله وانما جازا ما هو
ان الايلا بالوطى والوطى هنا لا حاجة اليه لان الايلا بالبيع بعد مضى الشهر مقطوع به سواء
وطى ام لا **الثاني** في انما يطل حكمه اذا باع اخر مبدع الايلا او بعد ما قاتل بنت المودة المطالبة بالعتق
او بالطلاق بعد بيع العبد مالم مضى شهر كما بيناه اوله لانه في تلك المدة يتوقع البحث وقد اجتزعت
في الاصل بقوله مالم يطل **وقوله** او قات طالق ونعنية جشعة نزع وكان جميعا اجماعا اذا قل ان
وطى في طالق صار موليا لان ذلك ينعنه من وطىها وطالبها بالعتق او بالطلاق ولكنه يلزمه
اذا اوجج الجشعة ان ينعن لا يطلق بذلك وقيل لا يطل الا بالطلاق لانه لم يجز الايلا في طلق عليه
والنزع من الجماع حرام فيعزم الوطى ولا ينعن لانه لا يجوز لان الجماع واجب والنزع ترك الجماع لم يكن هذا
الطلاق الواقع بهذا الايلا جازيا وان لم يستبق منه وطى ولو قلنا ان وقوع الطلاق يقارن
الصفه لان الوطى يقضى العدة فيكون الطلاق مع العدة وفي محل الرجعة ومحل الرجعة لا
يبيع الطلاق **وقوله** او لا طلاقا واجبة او كل واجبة ووطى واجبة وان اراد واجبة
بين او غير اي اذا قل لزوجه اربع والله لا طلاقا واجبة ممكن ما من موليا من الجميع لانه لا ينعن
في سياق الذي نعم فاذا وطى واجبة فمن حيث وان يقع حكم الايلا على باقيات وكذلك اذا قل والله
لا طلاقا واجبة ممكن ويحل الايلا بالباقيات بوطى واجبة هذا قول الجاوي وهو الاظهر عند اكثر من
قاله الرافعي وقال القنوني في اخل هذه المين ورفق الايلا بالباقيات بوطى واجبة اذا قل
لا طلاقا واجبة بطرفان هذه الضيعة تنضم لجميع كل واجبة بالايلا وجهه لا ينعن
حتى كانت احدى كل واجبة ميم فقال والله لا طلاقا واجبة والله لا طلاقا واجبة الى اخره فقلت انما قلته
الايجاب وان قوله لا طلاقا واجبة معناه والله لا تركن كل واجبة ممكن فاذا وطى واجبة
لانه لم يترك وطى كل واجبة فتحل المين بذلك وان قل ان زوجت واجبة منهن لم ينعن او مبهمه قبل
منه في الحكم لان اللفظ قابل لذلك فليبين لمعينه او يعين المهمة واقتصر في الجاوي على انه اذا اراد
مبهمه عين وليس محتقا بالمهمة بل اراد مبهمه بين ايضا وقبل قوله في الحكم فان لم يعين او بين طلبة
جميع من بعد المدة بالعتق او بالطلاق ليعتد بذلك في تحقيق المولى عنها **وقوله** اوله طلاقا وكن فوطى
الا واجبة تعينت او في السنة الا مرقه فان بطا وسقى المدة اي وان كان له نسوة فقل والله
لا طلاقا وكن لم يكن موليا في الحال على الاظهر والثاني يكون موليا لانه بوطى الا ولى تقرب من البحث فان كن

ان يعلم لم يكن موليا حتى يطأ لثامته فتعين لزوجه الايلا لانه بوطىها يكون قد وطىها
فيحصل البحث وكذلك اذا قل لزوجه الايلا في السنة الا مرقه لا يكون موليا على المذهب
بشرطين ان يطل وان يبقى من السنة الموقوفه فوق اربعة اشهر وشراقل في السنة من اول
واذا وطى وفي من السنة اقل من مرقه الايلا يطل حكم الايلا وفي حاله **وقوله** وبه ان رجعة اشهر
من الايلا رجعة ولا وقطعه مانع بها كصوم فزمن لا يحضر فان وطى ولم يطل بوطى او غير طالت حتى
بغية حلت او طلاق ان لم يكن بها مانع وفي عاجز لا يجوز مجرم لسانه فان اي ولم يطل طلق الفاضل
اي وبه ان المولى اربعة اشهر من وقت الايلا من الرخصة ومن غير اجمع اذا الامن رجعة ولا يحسب
مضى قبل الرجعة لانها كانت جارية الى مبنية فكيف تجب المطالبة بالعتق وفيه من الرجعة صح
الا يلا منها فان تمت مرقه الرخص لا مانع فقطع المدة ولم يطل الايلا بالوطى ولا يبرئ الملك من العبد
المعلق بعتقه بالوطى كان لها المطالبة بالعتق او بالطلاق وفيه من قوله فان تمت ان المدة لا
تحتاج ضربها الى القاضى لان ثبت بالنسبة لغيره العدة واعلم ان المانع من احتساب المدة نوعان
احدهما ما يخل بالكاح وبقاى **والثاني** في ما لا يخل به ولكنه يمنع الوطى فينظر فيه فان كان بالزوج
لم يمنع الاحتساب بل تقرب المدة ولو طرأ فيها لم يقطعها وان كان المانع من الوطى في الزوجة المقتصر
او من لا يخل بمعاها الوطى ونشوا ونحوه منع الاحتساب ان قازن ووطىها فيستأنف ان طرأ
وكذا الحكم في صوم الفرض فاذا دخل عليها شهر رمضان في اثناء المدة قطعها في اوجلا لا يستأنف ان كان
دخل رمضان قطع الصوم المتتابع في الكفاية ولا اعتكافها المقر ومن حكم صوم رمضان واخرها
والجميع وان كان مانعا للوطى فليس قاطعا للمدة كما يقطع مرقه المتتابع لفقره الاخر منه غالبا
وجزم في الرخصة بالحاق المقتصر به وخالفه طوايف من الاحتجاب كما نقله الادريجي واما فصل الصوم
والاعتكاف فلا اثر لهما فيمكنه من الوطى معها وانما المطالبة للزوجة نفسها لا لسيبها لا مرقه ولي
المجنونة والمراهقة اذا استمتع بهما خاصة وليس للمراة المطالبة الا اذا كانت خالصة من
موانع الوطى المذكورة في المدة ولا يستثنى الحيض هنا ولهذا لم يستثنه في الاصل لان الذي يطالب هو الوطى
وهو محرم في الحيض واما الزوج فلا يعذر من المطالبة بالوطى شي من الموانع لكنه ان كان به عن غل الوطى
لضعف من المرض وخوف هلاك او زيادة من المرض فالسنة وكذا اذا ادعى العنة فان كان العبد
الدخول لم يقبل وان كان قبله قبل على الاصح والعنة باللسان ان ينتهي عن الامران ويقول اذا
قد ريت فبت واعتبر الشيخ ابو جهم ان يقول مع ذلك بمت على ما فعلت ولا يعذر عن ذلك وان كان
مانع شري كالصوم والاعتكاف والاحرام والطلاق الرجعي لم يقبل منه فية اللسان ولا يطالب لار
بالطلاق لكنه لو ارتكب الخطية ووطى بتقيد جفت ولا يخل لها فكيف من الوطى على الاصح لانه لو اطوا
على البعضية فان امتنع من العنة والطلاق طلق عليه القاضى **وقوله** في الجاوي ولم يخل من والملك
العبد في قوله فان اى طلق عليه القاضى فيه امر اجماع قوله ولم يخل من والملك العبد الى قوله لا يحضر
بذلك لصابطه زوال المدة وعما وبنوبة وعقها والحكم كما قل الا ان صوابه يعنى ومبهمه لان
العتق ليس مجزاة **الثاني** في قوله ولم يطل **الثاني** القنوني عاب المصنف فذمهم عدم اجماعه

دينا في ذمتهم واعلم ان الكفارة بتعدد تعدد المحل وهو الزوجة فاذا قال لا ربع نسوة اثنى
على كظها اي لو كثره اثنى مع كفارات على الجسد وتعدد بتعدد اللفظ ايضا فاذا قال لا ربع نسوة اثنى
على كظها اي ولو الواجب اثنى على كظها اي ثم اعاد هذا القول فلا يخلو ان يكون متفلا ومتفلا
فان كان متفلا فظن فان قصد به التعدد لم يثنى في كفارات في حق الاربع وكفارتان في حق
الواحدة وان قصد التاكيد لم يتعد وكذا اذا لم يقصد شيئا على الاظهر وان كان منفضلا بتعدد
على كمال حال وقوله في الجاوي فان استكمل الخطه لا قطع الى قوله واشترانا فيه امر **الحديث**
قوله فان استكمل الخطه لا قطع كان لا جسد ان يقول فان لم يثنى لخطه لا قطع لان الاستاك
ضد لقطع فهو لا يمكن ان يستكمل الخطه مع القطع فلا معنى لهذا الشرط **الشيخ** في وعينه المعر
ان علق بفعل غير اي يكون عابدا بالاستاك هذا لا يعيد العلم بفعل الغير واما الظاهر فيفتح ترا
علم الزوج او جهل لانه اذا علق الطلاق او الظاهر بفعل غير ففعله وفيما سوا كان الزوج
يا فلا ويجوز ان لا يعيد باستاكها عابدا على الصحيح حتى يعلم واما اذا علق الطلاق او الظاهر
بفعل نفسه ففعله ناسيا او جاهلا فالصحيح ان الطلاق لا يقع ان لا يقع وان فعله عالما
ثم نسي الظاهر بعد ذلك ولبث خطه كان عابدا وقيل بحره فيه الخلاف في الناس والمشرقة لانه
فان نسيان الظاهر بعقبه لفعل الذي يفعله وهو ذكره بعد نسيان اولها قوله في الترويه لو
علقه ووجد المعلق عليه واستكملها جاهلا فطران علق بفعل غير فليس لعابدا حتى يستكملها بعينه
وان علق على فعل نفسه ونسي فالمعروف في المذهب انه عابدا فقد توهم بعضهم ان المراد بنسي
الظاهر قبل ان يفعل الفعل المعلق عليه وليس كذلك فان الصحيح في هذه الحالة ان الطاهر
لا يقع واما المراد بنسي الظاهر بعد ما فعل المعلق عليه الظاهر وهو ذكره **قال** الاستوى وقد
ذكر هذه المسئلة في الباب الاول من الطاهر وتوافق كالمه فيها وفي العزم كما في الترويه ونسب عليه
الثالث انه انما في الحكم بوجود الكفارة بقوله جرت حتى يلعن ولا دليل فيه فان ابي حنيفة
رحمه الله يقول لا تجزئ الكفارة لعل له الوطى حتى يكفر ومذهبا انه يجب اربع قوله لا
للتاكيد بمتفلا لا يظهر كما في المرافعي والنووي ان الاتصال مانع للتعدد اذا لم يقصص سوا قصه
التاكيد ام اطلق **الحديث** استراند اهل حكم المظاہر اذا علق عقبة لطاهر وهو لا يصير عابدا وهو المراد
في الكتاب بقوله فان لبث عاقلا **وقوله** وكفارتة كقتل ووطى مضان عتق رقبة مؤنة تامة
رق لم تنسب بعوض وعبيد محمل لغيره وعبيد جنون غالب اي وكفارة الظاهر وباجل الموتر
عتق رقبة ويشترط ان يكون مؤنة سواء كان اياها مباشرة من بالغ او بتبعية من طفل لاضل
او اذا واسب فاذا اتم العبد بلغة لا يعرفها السيد فلا بد ان يحترع معها فقه عان في تلك اللغة
حتى تحقق انه اخراه عن الكفارة ولا يشترط مع التمسك بدين كل دين الا في حق جو
العبودية وهم قوم يعتدقون برسالته صلى الله عليه وسلم الى العقب خاصة ولا يكفي الهدي ان
يقنع على مرسول الله صلى الله عليه وسلم بدلا من كل شهادة معيا ويشترط ان يكون عتقا خاليا
عن ستوب العوض فلو اعتق عبدا عن كفارة بشرط ان يعمل له كذا او يرد عليه الفاق وجوز لم ينجح عن

الكفارة

الكفارة لانهم تجرد العقيد لها فلو قال بعد ذلك لا اريد العوض لينقل الى الكفارة لم ينقل
اليها ويشترط ايضا ان لا يكون في الرقبة عيب يحل بالهمل ولا مبالاة بعيب ثبت الرد لا المقصود
بكماله وقدره لو خالف الاجزاء من العبادات وغيرها وذلك ما يحصل لا قدره على القيام بكفاية
نفسه ولا مبالاة على الناس والمقصود في البيع وغيره الحين المالية فذلك يفتح فيها
العبد لمقصص القيمة فمما يحل بالهمل الهزم فلا يخفى عن شح ضعف عن العمل ومنه العبي خلاف
العوز فانه يجري في الكفارة الا اذا كانت السليمة فيها منعت ولا يخفى العوز في الاصلية والفق
ان العوز ينقص به الربى فيؤدي الى الهزل المنقص لهم وهو المقصود في الاصلية ويجزى الا انه
قادر على العمل ولا كسنا ب ولا يجري المجنون فان كان افاقة اكثر او نسيان جاز وعطف
قوله وعبيد محمل لغيره على قوله بعوض وهذا من الجواز الصحيح لان المشوب بالعوض هو العتق بشرط
ان يكون الرقبة تامة الرق بجزءه من المستولين والمكاتب على ما سياتي وعلى العبد الموض
بفعله وعن المستاجر ان قلنا لا يرجع باجن المثل ما فجع على السيد بعد العتق وعن يعقوب عليه
فاذا لم يبداه به او انه اعتقه عن كفارة في بكرا فاعتقه عن شح المال ولم ينجح عن الكفارة
لانه لا يرد بل يعق بجزء الملك وعن اشترى بشرط العتق لانه مطا ليعتقه فردد غير تام **وقوله**
ولو دفعته وباقي عتقا وعبد من كفارة بين باساعة وشركا من شريكتها ولو من غضب ومن حتى
قتله كشر من عاش ومرجومات وكذا من خزن من متهما ووطى اظلم من خلية وخضر يد ونفس
اخرى واعلة غير اهلهم اي ولا يشترط ان يقع العتق حيا ولا في زمانه ولا في مكانه ولا في جري سواه
اعتقه با دفعة او دفعته فاذا امكلا لمعتر نصف عبد فاعتقه عن كفارة ثم ملكا لنصف الاخر
واعتقه عن اجزاء على الاصح ولو ملكا بعين عبيد فاعتقه عن كفارة ثم ملكا لنصف الاخر
عن اجزائه على الاصح ولو ملكا بعين عبيد فاعتقه عن كفارة اجزائه على الاصح بشرط ان يستر
الابعاض فذرة الرقبة كنصفين من عبيدين وثلاثة الاث من ثلثة اعبدة وان لا يبقى للمبعض
بل يكون البعض المبعوث هو الباقي من الرقبة واليه الاشارة بقوله با في عتقا ولو كان عليه كفارة
فاعتق عنهما عبيدين على الاشاعة اجزى على الصحيح ولو اعتق الموتر العبد المشترك عن كفارة
اجزاء وكذا اذا اعتق نصيبه ونوى بعينه وعتق الباقي الكفارة فان نوى با بعين نصيبه فقط
عتق نصيبا لشركه عليه ولم ينجح عن الكفارة وفي وقوع قدر نصيبه عنها وحين ويجزى عن
علمت حاته هذه طريقتهم وهو انحراسا بين والعراقين لعلون لا يجري وتوسط الماوردى
اذا امكن العبد التخلص الى ما حبه ما اجزاء والا فلا قال النووي وهو قوي جدا وكذلك يجري
المهرن والجاوي اذا نقدنا الحق فيها ولو اعتق مريضا عن كفارة تطرت فان كان مشرفا او نحو
المرفوع لا يزجره والمرنه كالسليم يجوز ان شفي منه تبين انه كان مرجوا فجيده وان كان
مرجوا لشفاء كالحج اجزاء ولو مات بعد ذلك على الصحيح لانه مات مات من غير وبحري الاخرش
اذا كان يفهم الاشارة هذه عيان الترافعي وعبارته في الجاوي وخبر من متهما اي باشارة **قال**
القول قوي ولا يخفى الفرق بين كونه فاما لها ومفهما لها قلت الظاهر ان من متهما انهم لها ويجزى

الكفارة

مقطوع الانف والاذن والاحشم والحشم والاذن من الشئ ومقطوع اصابع الرجلين لا
مقطوع رجل ولا اصابع يدي لان ذلك يخل بعمله وبطشه ولا يجرى مقطوع الا بهام من اليد والاطمة
منها ولا مقطوع السبابة والوسطى ويجزى مقطوع الخضر من اليد والنصر من الاخرى لا مقطوعها
من اليد واجزى ويجزى مقطوع من كل اصبع غير الا بهام حتى لو قطع من اصابع كفيه غير الا بهام الا ناسل
المعلية اجزاه وفيهم ذلك من قوله والاطمة غير الا بهام وقد لا يفهم ذلك من قوله في الجاوي ولا من
الا بهام وقطع اظفار من اصبع كفه لا يصح ويجزى الا من المخدم ومفقود الانسان ومفقود
البطش والرقبة والفتن والمجتمعة وله الرنا والصغير والاحق وهو الذي يضع الشئ في غير
موضعها لما يفهمه ويخرج بذلك المجنون لعدم علمه بالقيح وقيل لا يخلو الاحق من لا ينفخ بعقله
وقوله لا جنين وام ولد ومكاتب عجمية ومستمرة فقيد اي ولا يجزى عتق الجنين في البطن فان
ولرجل عقيب لا عتاق لانه لا يتعلق به حكم الاجبا غاليا ولهذا لا تجب فطرته ولا تحري المستور
لانها ناقصة الرق باستحقاقها العتق واستناع بيعها بخلاف المبدى والمعلق عتقه ولا يجزى
المكاتب لفقان رقة ايضا فان كونه كتابا فاشد احراه لعدم فقان الرق وعتقه الا اذا
كفرت المعلق عتقه بصفه ولو كان المكاتب اذا اعجز والجنين اذا ولد جرحه كفارة في تجزاه وولد عتق
ولم يجز عنه به جبن العتق كان لا يجزى ولا يجزى المفقود وهو الذي انقطع حين اذا استمر
الفقد اما اذا علم بعد ذلك انه كان يوم عتاقه جيا فانما تدين بحجته واجزاه عن الكفارة وقد
لا يفهم هذا من قوله في الجناح ويجزى الجنين ومنقطع الخبر **وقوله** وان تقهرت جبن شئ او اختلما
لمرض او منضمه صام بغيره بناتبع وان ملك راس مال ومستغلا لومته من تمكن ونفيس عيب
ودان الفالان وسجته او غاب ماله واذا نفست العتق جال الشروع اما القلة المال فان ذكركم الكفاية
اول تغسل لرقبة بالعدم او بطلاب اكثر من ثمن المثل وفيه تنبيه على ان الاعتبار بحالة الاداء
لا حالة الوجوب وبني الحقيق حالة الشروع حتى لو نوى المعسر الصوم من الليل استغنى حالة
الشروع لم يجز الصوم والا اجزاه فلو كان معسرا حالة الشروع في الصوم ثم استغنى عقيب
بخطه لم يلزمه العتق والعبد معسر لانه لا يملك وان قلنا بان يملك فهو ضعيف لا يفيج معه عتقه
لضمه الولاء وليس من اهله وقيل يعفى ويكون الولاء وقيل ليس به فان ظاهره عتق واستمر
فلا يصح ان يلزمه التكفير بالعق وليس للتبديد منع عيب من صوم هذه الكفارة وان منع في
جالة من كفارة البهين والفرق ما لحقه من الضرر بما شتران تحريم زوجته والمراد صوم شهرين
هلايين فان بيا من انا الشهر فالثاني هلال وكل الاول من الثالث اثنين ووجوب هذا التتابع
بقول القرآن ولو افسد صوم اخر يوم من الشهرين وجب استينافهما ومن سئل ما مضى او ينقض فقل
فيه الخلاف في تضاعفه ولا يصح لا يقطع التتابع الجون والاشم ولا يجزى والنفس تصور ذلك في
كفارة القتل ويقطعه لا فطان بعد المرض والشفاء على العتق ولا تخفيفه التتابع لانه شرط
فيه فلا يجزى كسائر شروط العبادات ولو ملك المعسر عبا محتاجة خدمته ما لكونه مريضا او كبرا
او مريضا او كان ذا منضمه لا يملك بالمال ان يجزم نفسه فانه لا يكلف عتقه بخلاف ما اذا كان لا يجزى

به ذلك لانه لا يملك بطشه وانما فاشه الرقاهيه ومن ليس في ملكه رقة استرا ان وجد الثمن
عن كفائه كفاية من ثمنه من نفقة وممكن وكسوق شدة كماله وقيل العجز والانا والكلين
وانما تركه المسكن والحادم ولم يكن كالمفلس لان الكفارة له وهو الصوم ولان حقوق الله تعالى
متبعية على المشاهدة بخلاف الدين وكذلك اذا كان له راس مال تجزى فيه او مستغلا كضيقها
ويجوز منها النفقة فقط ولو صرف ذلك الى الحق كان مستكينا لم يلزمه وجاز له ان يصوم ولو لم يملك
وساير العتق كالصبي ففهم من هذا انه لا يشترط الجزا الكلى في الرقة بل العتق كاف في رقة
ولو كان له عيب له نفيس محد بصفته عيبا بعتقه وعيدا بخدمه او ان كذلك نظرت فان كان
قد انقضت ايكلف ذلك الا اذا كانت الدار واسعة فقبله ان يبيع منها للكفارة الزايدة على كفاية
وان لم يلقها ما كلف ذلك ولو كان ماله غايبا حتى يقل ولا يكفى بالصوم ولا يلفظ لا تفرق
بأخر الاستماع لانه الذي وطئ نفسه وقوله في الجاوي والمجسر وقت الاداء اقتصر على
المجسر والمجسر مثله اذا فقد الرقة او وجدت باكثر من ثمن المثل وليس الاعتان شرطاً فان المعسر
على الصحيح من لا يملك شيئا او يملك ما لا يجزى عن استحقاق ثمن المالكين بل من له غلة او راس مال يحل
منه قدر كفايته يكفر الصوم **وقوله** لم يملك في قتل ميتة مكاتبه الزهر ومائة وشعر اى
اذا عجز عن الصوم واخاف منه مشقة شديدة لكونه ميتا او مريضا او مريضا او مريضا او مريضا او مريضا
يوم مدا يطعم متين مستكينا الصل مسكين مدين جسر طعام الفطر ثم راس مال الله قتل الله عليه
وساير فلو صرفه الى متين ولكن فاضل بينهم لم يجز بل لا بد ان يصير الى كل واحد من المتين
مدا كامل ومن شق مفرط لا يستطيع معه الصبر عن المراه يطعم ايضا كل من والشئ لله والملك
شرط فلو غداهم وعشاهم لم يجز وذلك بقصور في المراه الا ان يندم مع التملك المجزى ولو دفع
المتين جزا درهم وقيل بملكته فقبلوا اجزاه واحذو مداما ولو اعطاه مستكينا مداما مشراه
منه واعطاه اخر هكذا انما الى ان يستكمل متين مستكينا اجزاه وكفى واما كفارة القتل فلا يلزم
فيه لانه لم يذكروا القرآن وقوله في الجاوي لم يملك متين مستكينا متين مدا يصح على من
اعطاهم وفاضل بينهم وقربنا انه لا جرم **وقوله** بنيه كفارة فان عجز واخطا اعادة اي جميع
ما ذكر من احوال المتين لا بد ان يكون باليه فحجب مقارن للعق والاطعام ولا جرم تقديمه عليه
بخلاف الصوم فان بنيه يعفو وفيه التثبيت من الليل وكفاه ان ينوي لها الكفارة مطلقا ولا يجب
التعين حتى لو كان عليه كفارة ظهران وكفارة قتل فاعتق رقبتين عبا عليه اجزاه بل لو نسي
عليه واعتق بنيه الكفارة اجزاه بغيره لو عجز فخطا بان كان عليه مثلا كفارة ظهران فخطا
ناويا كفارة القتل لم يجز وعقبت عليه وذلك ما خوذ من قوله اعادة ولا يثبت شرط ان ينوي الواجب
لان الكفارة لا تكون الا واجبة ولا تعين لفظ الكفارة بل لوقوع الحقيقة عبا على من الظاهر او القتل
وقد ذكر في الجاوي البنية في اشارة الخصال ونسج في ذلك الغزالي وفداعته من عليه الرافعي وقيل كان
الاجتناب بغيرها او تاجزاه **وقوله** تاب جد قاذف مسلم مكلف جرم عجز
عن وطئ حيا ووطئ امه مجرم او بغير مفتر منه بنية لطمه او فزجك او ذكر كذا او بغيره

فلا

ايلا وضعت بحرام وان نحن كذا كثيرا وانت انما من راة الناس ومن يرد وعلم شوت زناه ولست ابته
لا ابني ولا منق وارايد شرع ابي يجب ان يجد قاذف المسلم المحل هذه الاوصاف والقدر من الكبار
قال علي الله عليه وسلم اجنبوا النجس الموبقات وعبد منها قد فاضلت وانما يجد القاذف اذا كان
المفقد ومحض الالية والذين يرمون المحضات ثم لم ياتوا بربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة
والمحض هو المسلم المكلف المحل الخفيف فيخرج الكافر والصبي والمجنون والبله وغير الخفيف وتجل
العنفه بكل وطى بوجع الجسد ولو كان برة احد ابويه او جارية زوجته وكذا وطى المحض المرفوض مع
العلم بالجنس والوطى في دين غير الزوجة والامة كمن الوطى في دين الزوجة ينسقط العنفه على الاصح
وان لم يوجب الجسد كما في العنز والروضه وبطل ايضا بوطى المملوكة المحرم وان لم يوجب الجسد كمن منك
اخيه من النسب والزنا وطى فانما الجسد لا يجب وينسقط به العنفه لان ذلك الجنس من الزنا لا يوجب
واذ كل قلة المبالاة فان وطى ما هو يظن ان وجهه وامته فجعله لا يبطل به العنفه وكذا الوطى
امتد المروجه او المعتق او المرتك او المحوسبه او وطى ما قبل الاستبراء او وطى المظان قبل الكفيرة
او وطى في الصوم والاعتكاف والاحرام والنجس لو وقع في المملوك وكذا في النكاح لا ولى ولا شاهد
او في نكاح المتبرع او الشار كل ذلك لا يبطل العنفه والقذف الصريح ان يقول زنت او باراني او
فجرا او كزكا او قتل او دبرك او به كذا يدك وجعلك وعينك ومن الصرايح ان يقول اوجبت ذكرك
فخرج زانيا ونحو او وصف ذلك منه في امرأة بالحرير ولو قال للمرأة زنت فتحيثا وللرجل زنت فحيثا
فقاذف ولا اثر للجنس بعد الموت او ثابت المذكر لما فيه من الايد ايضا ولو قال انت انما الناس او
ان في من الناس وليس بصرح لان مقتضاه سبه الناس جميعا الى الزنا وانه انما منهم وهذا كدب
معلوم لا يكون به قاذفا كما لو قال لامرأة زنا بك جماعة في حاله واجبه لانه يعلم كذبه فان قال
ازبت ان في من راة الناس فقاذف لان الناس لا يخلوا من الزنا سواء في زنا او في غير زنا ام لا وان قال
في الناس زنا واستان منهم او استان من راة الناس فقاذف لانه لم يجعله انما من الناس بل من
وان قال انت انما من زنت فظن ان كان زنت قد ثبت زناه وعلم القاذف بذلك فهو قاذف ولو قال
زنتان واستان من راة فقاذف لهما وان لم يقل زنتان ولم يثبت زناه او ثبت ولم يعلم به فليس
صريح بكناية والقول قوله انما لم يعلم زناه ولو كان زنتا بن فقال له رجل لست بربها ولا هي
انذاف لامة بخلاف ما اذا قال لوليت لست ابني فانه ليس بقذف لامة لان الاب يقصد به كذا
ولم يعمد الى بليق يستبد بحمل على ذلك بخلاف الاجنبى فان قال الاب ازبت اند من زنا فقاذف لامة وان
اجعت المرأة اند اراد ذلك وانكر فلم يخلقه فان نكل حلفت وله استقاط الجسد باللعان قبل
لا كانه القذف وان قال ازبت انها لم تكن وانه لقيط فلا قذف والقول قوله وعليها البيه ولو
قال للبي باللعان لست ابن فلان فلا قذف لانه قد يرد لست ابني في الجحيم وان قال ازبت انه ولد زنا
وقاذف لامة فير على هذا كناية ولو قال له بعيد ذلك الاستلحاق فلهذه نذ صريح الا ان ادعاها
مكذبا ان قال لم يكن ابني حين نفاك فانه يقبل قوله بيمينه وقوله في الجاهي قذف المكلف الى
قوله والمخفي ان قد ينفبه شرعا فيه اسم احبدا قوله او يحرم بالزنا لوقه بالجمية كان اولي

وان كان الشك يدخل من طريق لا ولى لما في الصيغة من التحصيل في قوله بالبيك والاح
الحشفه في القرح لا يبين وصف ذلك بالتجربا الموجب الجسد كما وصفه في الثالث قوله وانت
انما من الناس وفيهم زناه هذه مخالفة لما في العنز والروضه لانه جعله انما من الناس وقد
على ذلك ليس بصرح لان ظاهر سبه الناس كلهم الى الزنا وانه اكثر ما يمتنع وهذا يبين كذبه
فلا بعد صريح وقوله بعد وفيهم زناه لا قصد شيئا لانه لم يصر في الزنا ما سبه الى الناس وكون
الزنا في الناس معلوم وان شك عند وعيانه في العنز والروضه في الناس زناه وانت انما منهم
او انما من راة الناس ولا يخفى الفرق بين العنازين **وموله** وكناية كما خبت وزنت ووجبت
زنت قال فان سبه زنت بك وانتان من راة من راة الجسد او اما انما في زنا اي القذف الصريح ما تقدم
والكناية كقوله باقا جزيا فائق ولعربي بطني وكقوله زنا بالهز على الاصح لانه الصعود فاذ ان
زنا في الجسد كناية قطعا وان قال زنا في البيت فلا يصح ان يندفد صريح وقيل ان كان في البيت
فكناية واذا قال الروح لوجهه يارايه فقلت محبة له زنت بك وانتان من راة من راة فاذ قالها
يكون بجرها هذا قاذف الا اذا فوات اذ يحتمل ان يكون من اوطى ما وطى غيرك فان كنت زانيا في ذلك
فانما زانية وان كنت زانية بذلك فانت انما من راة من راة الجسد والملازمة فيه فان قيل قولها انت
انما مني يقضي اعترافا براهون انما فيه لان اجعل النفس لا تستر في الجسد في الجسد
فكجواب ان ما جرى من ذلك في معز من المتارعة لا جازع على صريح السان كقول يوسف لاخته
انتم شرمكانا معني شرو ليس لك اعترافا منه بالشروع ولو جرد عن غير ذلك فلا يغوي كمن
الحجاب كناية بل اقرا في الاولي وقد فاق في التائبه وفيه اجتهاد وليس قوله يا جلال واما انما فليس
بران صريحا في القذف ولا كناية بل تعريض وكذا ما شاهده حتى لو قال نويت به القذف لم يكن قاذفا
على الصحيح لان اللفظة لا تحمله **وموله** ما بين جلق ونصف على ذي رزق لصل وان كرهه ومنقطع
اصل وان رجة اجازة مسلمين شهدوا وادى وادى بهم زوج ويعفو واذن وطاري زنا لا زينة
لفظه **وموله** اجاد قاذف مسلم جمع الاوصاف المذكورة ثمانين جلدة ان كان القاذف جزا وان كان
عبد افترقه ان يبين جلق لا جماع الحلف على ذلك كما زناه عبد الله بن عامر بن ربيعة ولا حلف
التكليف في القاذف لا جسد صبي ومجنون ويعز صبي ومجنون له نوع معين ومجد الذي والمجاهد
والجدهما نون لكل واحد حتى لو قذف جماعة بكلمة واجبة كانت زناه او باراة جلد لكل واجبة ثمانين
ولم يتدخل كالبديون فان كن زوجه او ذنت كل واجبة بلعان لانه يمين واما انما بالحقوق لا
تدخل كما اذا ادعى عليه رجلان مالا وانكر تخلف لكل واجبة يمين لكن اذا انكر يمينه بالقذف ولو اجابوا جماعة
لم جلد لكل واجد واجد سواء كثر القذف بزيه واجبة او كثر زنا اخر وسواء كان القذف
الاخر قبل الجسد او بعد لانه لما جدي حفته يمين كذبه عليه فلا يقع في القذف قذفه وايضا قد
ذهب عنه الباعث بجره من كمن يعز لا يذو ويسقط جلد القذف عن لوالد كما يسقط عنه القذف
وبسقط ابنا بجره رجال اجازة مسلمين شهدوا وعندها كما برنا رجل فزنت شها بغيرهم لفسق اعداء
على ما احتج الشيخ ابو حامد فون لا الامام والغزالي انه ظاهر في انه لو كانوا ناسا

باعتنيته

اوارقا او دميتر الفهم دون لافهم لستوا من اهل الشهادة والفاستق انا سقطت لفستقده الثابت
 بالظن والجهد زابا المشبهة فلم يوجب عليهم رد شهادتهم بالظن جدا بذا المشبهة ونعمته
 ايضا الفهم لوانتو بكون الشهادة لا عنيد الجاهل كما لو افدوه وجروا واما سقطت عن الاربعه المرويه
 كلهم اذ لم يكن فيهم زوج وان كان اجدا للشهود ووجه المقتد وفد لم يسقط عنهم ولا عنه الجيد
 بل لو كانوا بعد ولا وهو عدل وكان فيهم لم يقبل شهادته للثمة ولم يسقط عنهم الجيد ويسقط
 الجيد ايضا بعد المقتد ولا ند جوق له فيسقط بعفوه كتابه الجقوق وكذلك يسقط بالاذن
 من اذن لرجل ان يفدده فقدده لم يجبه عليه جديكا لو اذن له ان يقتله فقتله لا يبرئ منه قضا
 لان المخل في جبه القذف حق الاذي ويسقط ايضا اذ اذنا المقتد وفد بعد القذف ولو قد سقط
 فان بد المقتد ولم يسقط الجيد والفرق ان الزنا كونه في الظاهر فالحال ان لا يثبت مثله بل لو
 عثر رضي الله عنه لان قدم الجيد فادعى اذنا ولا جري منه فقال له من كذب ان الله لا يفضي عبيد
 في اول منق ولا ان الزنا لا عظم في الاجتنان الجفد من الزنا والمقتد من الجيد ميانا عظم المقتد
 واذا زنا لا يهلك عظمه نعت ميانا واعتبار الاسلام طريقه طريق بطريق الشرط فلا جري
 لا في حال القذف وكونك لو تقابل المقتد وفد بين فجلد القاذو فانيه وقد فده كما قد فده لم
 يسقط الجيد بذلك يستوفى لك من ممانه اخفه ان طلبا وقول في الجاوي بوجبه ثمانين جلد
 الى قوله او على المشعر فيه امرا **اجد** انه ذكر من الاجرا لالفاد والرق واذ يجبه على المقتد
 وتك عن اذنا اذا قذف وله وفيه ميانا الجيد يسقط عنه كالفصل في القذف في قوله بوجبه
 الجيد على القاذف لا ان ستهار بوجه اجراء مستوفى وتك عن ذكر الجيد لانه في قضي اذنا ستهار بوجه
 فساق سقط الجيد من القاذف كما يسقط عن الشهود بعد من يقول بذلك وبذلك فالشرا جدر
 ان الجفد لا يسقط بشهادة الفستقه وان اسقطناه عن الشهود كونه انما يوجب على مينة الشهادة
 وتم عذهم واما سقطت شهادتهم من ثبوت بالظن كايما والجهد زابا المشبهة فيسقط في جهم
 واما الجهم يسقط عفة المقتد وفد بذلك فلم يقبل به **الاجاب الثالث** انه اعلن ذكر الاربعه
 فدخل فيهم الزوج والاخي ان شهادته لا تسمع وان كان عدا وانه لا يسقط عنه الجيد لا بشهادة
 اربعة مقبول في الشهادة او باللعان **الاجاب الرابع** قوله او اباحة لوق لا واذن كان اولي لانه قد
 بوه ان الاباحة يسمع القذف وليس كذلك **وقوله** ولقاذف تخلفه ما زنا فان كل وجلف
 سقط جدي ولم يثبت زنا وبوت كمال ولا اثر لعفوه بعض اي واذا وجب على القاذف الجيد فجلد
 انما رنا فظا الجيد في الاخي شوا عجز عن اقامة البينه ام لا كما يسه عليه النووي وان
 كلام الزا في فهم اشتراط العجز ونظيره في البعاوي ما اذا ادعى انه يعلم فتشهودا وكذا
 وهو مطرد في كل ما ليس بجن ولكنه لو اقر به خصمه لنفعه فان جلف المقتد وفد اقيم الجيد على
 القاذف وان نكل جلف القاذف ويسقط عنه الجيد ولم يثبت بهينه الجيد على المقتد وفد لان جلد الزنا
 جوق لله تعالى وجقوق الله تعالى لا يثبت باليمين المزدورة ثم الجيد بوث كالمال ولو قد فده جلد
 ومات المقتد وفد او قد فده وهو ميت فلو ربه المطالبة بالجيد واما قال كمالا فظبا الصحيح انه

صا

فسر على ان حقوق
 لا تثبت باليمين
 المرويه في
 المرويه في

جميع الورثه وقبل تحققه العصبه دون الزوجين والخلاف في مشاركة الزوج في ظل الجيد
 بقدر الميت مرت على الخلاف في طلبه اذا قذف حياته مات لا تقطاع الوثله بالموت فان لم يكن
 الميت وارثا خاصا قامه السلطان ولو عفي بعض الورثه فلا يخفى انه لا اثر لعفوه فيطالع من يملك
 الجيد كالمستفده **وقوله** وعذر الجيد ولو يسه او يسه استوفى فيه ووارث مجنون اي جدي
 قاذف المحض بالزنا ويعذر الجيد في ذلك من القذف لعين المحض والابن المحض وغيره من المستفيعا
 ليس قد فالزيت يدركا وجلك وكالصايات الخاليه من فيه القذف وما لا يدركا من التبرعات
 ولو قدف السيد عبيد فله ان يرضيه الى الحاكم ويعزره وليس لسيده الجيد وولي المجنون المطالب باليمين
 في نذر الجاهل انك الى الجبهه الجاهل الى المجنون وبوخز المطالبة الى ان يرضي لانه لا يمشي فان ما ناله
 ووارث المجنون المطالبة جيفد وليس السيد وارثا الجيد باطله بالاحتشاش لانه اولي به **وقوله**
 ولزوج قذف ولو يظن كزويتهما في مكاحه تحت شعاع او في خلق مع استيفاضه او ثبات وكل نفي
 ولرب وجب ان يقر او استبرأ بحضه لا عزله فقلت اي ويحوز للزوج قذف زوجته اذا يقر
 وكذا اذا غلب على طنه انها زنت ولا باحج القذف لعين الزوج الا بصيغة الشهادة في مجلس الجيد كونه
 للزوج وغيره ان يلعن لفي وليد ولون وطى شبهة للزوج والزوج الفذف وان لم يكن وليد
 اذا طعن فرأته اشتد عصبه وعظمت عداوته واجتأح الى السعي لا لقيام القذف ولما
 كانت البينه تستبرأ عليه شرع له اللعان للتحقق من الجيد ف**الاجاب** في مكاحه بان راها
 بعينه او ظن ذلك ظنا موكدا بان اخبر من شوبه ووقع في **الاجاب** او زنا او يابا به شعاع
 في مكاحه او زنا في خلق او خا رجعا اما معي استيفاضه لفا حشده متهما واما بتكرير زويته
 في الخلق او زوجه عنها فانه باحج له بذلك يفتد بها ويعلن الاولان يستبرأ ويطلقا ويحمله
 نفي وليد يفتد به ليس منه وكذا اذا غلب طنه شوا كان الزنا في مكاحه ام لا ويعلم ذلك بفتينا بان
 لا يطاع في مكاحه او وطى واثبت به ليدون ستهار ولا كثر من اربع سنين من الوطى وعلمه الظن
 بان يستبرأ بحضه ثم اقر في بعد ذلك ونرى الجيد المخلية للظن واثبت بالولد بعد ستهار
 لان الاستبرأ اما طلقا وقديا كذا برنا بعد ما قال الزا في وجبه الجيد من قول الاستبرأ
 بتعال الامام والقاضي جسيين والبغوي والمناوي ورجح النووي ما قاله الجاهل وشا جبه المذهب
 واخرون ان الاعتبار من وقت الزنا لا بعفوه ولعل هذا على اختلاف جالين في الزا في ومن تبعه
 قالوا ذلك فيما اذا قدمت الاستفاضه والاخرون في لو اذ ذكرا المقتد فقلت وهذا غير مستقيم
 فان الجفد قد يثبت على براه الرم في الظاهر واما الاعتناء بما بعده ولو كان يطا ويعزره لم يكن
 ان يفي الولد اعتناء على العزل فان الما قد يثبت ولا يشعربه وقول في الجاوي وبياح للزوج
 يفتد به في مكاحه والظن باستفاضه مع محله كالزوية معه في خلق وتحت شعاع ومرات كثير
 وعلى الولد ان يفتد به كان استبرأ بحضه محله لان عزل فيه امرا **اجد** في قوله وتحت شعاع لا
 متبع في نفس السامع الا انه معطوف على قوله في خلق فان تخلفها بالزوية مصطوح الى ذكر المرويه منه
 اشتراط الاستفاضه مع الزوية تحت الشعاع والمراة الكثير وليس كذلك في بينهما الجاهل

الى السفي

مق كالا تنفصاه مع الروية من في الخلق وكالزوية في الخلوة مرات كل واجبة من هذه
توجه عليه الظن وحدها **الثاني** في قوله ونفى الولد عطف على العمة في قوله وبالحج وهو القدر
ونفى الولد في الحالة هذه واجبا **الثالث** قوله ان يتفرق كان استبرأ الحصة لوفلا واستبرأ الحصة
كان اخره واضح لان الاستبرأ الحصة لا يوجب اليقين بل عليه الظن فان قل سطر قلنا هو يعكس
قوله كما حدث الحجة حيث ادخل الكافر على المفتوح به وبما هذا ادخلها على المختلف فيه **الرابع** قوله
لحيلة اطلق الخيلة وشرطها ان يكون بعد الاستبرأ ولفظه لا يعطى ذلك وهو وجه والاصح خلافه
وقوله ولا عن مكلف زبعا ولا شهيدا في لمن الصادق في فيه والخامسة ان لغة الله عليه ان كان
من الكاذبين ونفى الولد بكل وترجمتها بنزاجين ثم المارة اندل من الكاذبين وتبدل بالمحنة العمة
اي الروح قد زوجه وعليه نفى ولد عليه ليس منه ويلا عن كل منهما اذا انفرد واذا احتجبا كلاهما
لما لكان حتى يستقطب الحجة في القدر وينفى الولد المنفي وكما ان اللعان جسد ان يقول الروح اربع
مرات اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما يمينها به من الرنا وشيرا لهما ان كانت جازية وان كانت عابدة
سما وزفع في نسبها حتى تميز ثم يقول في الخامسة ان لغة الله عليه ان كان من الكاذبين ويرد
الضمير الى نفسه فيقول على ولا يدين المودة في هذه الكلمات فان طال فقل لربعت بامض وان
كان هناك ولد ذكر في لعانه في ذلك وان هذا الولد من زنا ليس مني ولو قال من زنا واقصر عليه
كفاه على الاصح ولو اخبر على انه هذا الولد ليس مني لم يكف ذلك لا جهال انه اراد ليس مني في خلق
ولا خلق ولو بان انه اغفل ذكر الولد في مرة ولا عن بعد المارة اعاد اللعان لعينه ولا يبعد المارة
على المذهب ولا يحتاج الى ذكر الولد في لعانها وتقولا المارة في لعانها اشهد بالله اني من الكاذبين
يرماني من الزنا ثم يقول في الخامسة وعليه باعضة الله ان كان من الصادقين وترد الضمير الى نفسها
ولو الى ك الرجل فان كان انجما لا يحسن العزيبه رحم بلسانه وكذا ان كان يحسنها فله ان يترجم
على الاصح فان كان القاضي يعرف لغة فلا حاجة الى مترجم ويستحي ان يحضر اذ يبعده من محبتها وان كان
لا يعرفها فلا بد من مترجمين يحضرون عنده على المذهب وعن المارة قلعها وقوله في الجاوي باللعان
الى قوله والمارة فيه امران **احدهما** قوله باللعان معناه وبالحج له القدر ونفى الولد باللعان
نفي بينهما والقدر بالحج وان لم يلعن والنفي لا يحصل الا باللعان والحكم ان يختلفان **الثاني** في قوله
والمارة الواو ليست للترتيب وللعان المارة لا يكون الا بعد الزوج لان بدرا الحجة الواو عليها بلعانه
وقد نوا على اشتراط الترتيب **وقوله** وان خسر وتخي اهل ملته وندب تعليط على غير زيد بن كحيم
عمر حجة او غير اعند منبر الجامع وعليه بطيئة وابية بالحاض متلمة وبين الزكن والمقام وعند
القعق وكينسه وبيعة وبيت نازلا هلا لاسمها اذا قد وهو ناطق ثم خسر واعقل لسانه لمن
او غير وعجز عن اللعان فان كان مترجوا الزوال امتهل ملته ايام لا غير فان لم يزل او كان غير
مترجوا الزوال لا شاق وصح ليعان الاخر من الاشاق المفهمة كما يصح منه اليمين وانما لم يصح منه
الشهادة لان الشهادة تقوم بها غير ممن سخط واليمين تنعنه عليه لا تقوم بها غير فقبلت منه
الاشاق فيها للضرورة وتوجب الحكم ان يغلط في اللعان وهذا التعليل مستحب وقيل واجب وبالحج

تسبب
لغة

فصل في
الاشواق
المرد

والزنا

والزنا والمكان الا اذا كان الملا عن لا يعتقد دينيا ولا يعظم بقعة ولا زنا فانه لا اعطى
عليه المنصوص وقوله لاكثرين فالتعليط بالزنا ان يؤخر اللعان الى بعد صلوة العصر فان لم
يكن لطلب جاتا اخر الى عصر الحجة لان اليمين لكاذبه حينئذ اغلظا صلى الله عليه وسلم لانه لا
يكلم الله ولا ينظر اليهم ولهم عذاب اليم جل حلف مينا على ما استلفا فاقبله وحلف بعد صلوة
العصر ليعطى على يمينه اكثر مما اعطى وبكاذب وحلف منع فضل الماء والتعليط بالمكان في سائر
الملاذ في الجامع عند المنبر وفي مدينته النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر لما روي انه صلى الله عليه وسلم
لا عن من الجلاني واقرانه فوق المنبر ولا عن في مكة بين الزكن والمقام وفي بيت المقدس عند الصحن
ولا عن بين الازمنة في مواضعهم التي يعظمونها كالكينسة لليهود والبيعة للقبائل فيا ترى الحكم
او تبيد وكذا باقي بيت الناز في لعان المحور فخطيبا للمواقفة على صاحبها ولا ياتي بيت الاضام في لعان
عبدنا اذ لا اقل الاعتقادهم بخلاف المحور فان لهم شبهة كتاب اقرناهم لاجله فزاعبنا اعتقادهم
لذلك فاذا دخل عبدا لا ضام بامان او عقده مدينة وترافعوا اليه لاعن الحكم يمينه في مجلس حكمه
والجائز اذا كانت مسئلة لا عن على باب المسجد ويخرج اليها الحكم او تبيد والمشرية لا ينعيا
من دخول المسجد ولو كان جنبا وبها جازية لا يباخذ ان يماض على الاحكام والتعليط بالحج هو ان
يحضر اللعان جماعة من الضحا والاعيان واقلمه ببيعة وقوله في الجاوي ولا وان يغلط ولو
الى قوله وبين المنبر والمدين فيه امر **احدهما** قوله والا وراهم ان الاستحباب غير موكد وهو كد
وقيل واجب **الثاني** في قوله ولا يعظم زنا ولا مكانا كذا هو في العزير والروضه **الثاني** في قوله وعند
المقام بمكة عبارة الغزالي والروضه بين الزكن والمقام وقد يقال بين المقام والبيت وبما
مقارنا **الثاني** في قوله وبين المنبر والمدين هذه عبارة الغزالي وقوله الزا في هذه الاستمر
على قولنا انه يصعد المنبر والاصح انه يصعد **الثاني** امس اندامل التعليط بالحج وهو موكد للتعظيم
والتهويل قال القنوي وكانه استعنى بما ذكر في القمان مجلس الحكم ينبغي ان يحضر الفقهاء
والجواب ان ذلك لا يعني لان ذلك مستحب لاجل القاضي ويحضر محقق الفقهاء وهذا لا دخل لللعان ولا
محضر الفقهاء **الثاني** في قوله اطلق الجايع وانما لا عن على باب المسجد اذا كانت مسئلة واما الكافر
فلا يمنع من دخول المسجد واذا كان الزوج مسلما ورخص لعانها في المسجد جاز ولا نفى لكنيسة
وقوله بقا من خوفهما بالله وباللعن الخامسة وقوله انها موجهة وامر نوضع بدعي اللهم اي اعيا
للعان بالقاضي يمين فيقول قل اشهد بالله اني لمن الصادقين الى اخره ولم يتعرض في الجاوي
لجعل القاضي شرطيا في صحة اللعان وسجلان بخوفهما ويعظمها ويقول ان عذاب الدنيا اهن من عذاب
الآخرة ويقول ان الذين يشهدون بعهده الله وايما لهم ثنا قليلا لآية واذا فرغ من الأربع استوى
الخامسة التي لقاضي في تحويفه وامر رجلا ان يضع يده على فيه لعله يترحم ويتردد ويقول له ان الله
قاعين فاذا امره باللعان قامت لظواهر امرها للناس **وقوله** لنفي نسب ممكن وان مات وجدا لا يملك

واجتماع من ملكه وزوجية واجد نوميين وشرط فوز لا يحمل لم يقل عرفته وحق منفي اشيا
كامين جواب متبع بوارك لا يخرج من خبر او سمعت ما يتركه اي ولا عن كلف بقاض منفي
كاوصف ولعقوبة قدف كاستيا في تحت لا ولد ولا عقوبة قدف فلا لعان واللعان يس فيه
شوب شارة اما لكونه مينا فلقول على الله عليه ولم له لال من امية اجلف الله انك كضاد
ولما است المرأة بالولد على النبت المكون قال على الله عليه وسلم لولا الايمان لكان لي ولها شأن
ولان اللعان يقع من الفاسق والاعمى ولو كان شهان لما وقع منها ولان الملا من زنا بلعانه
الحديث نفسه وشهادته لنفسه غير مقبولة فكان مينا واما كونه فيه شايبة الشهادة فلا
ثبت به حيا لثنا كالبينة لان من وكل عنه ثم اراده مكن منه بخلاف البينة ولا يلحق الا لغير
نبت يمكن لحاقه به فان انت به لسته اشهر من العقد لا يارة بل بغيره لانه لا بد من فرض
تسبع الوطى وكذا من غاب عينة بعد لا يمكن اجتماعها فيها للبعد كشرقي تروح مغزبه وات
بولد لسته اشهر فاكثر او بان تقوم بينه برونه كل منهما في البلد التي هوها تحت لا تصل من
تسبع الوطى وكذا من غاب عينة بعد رجلة اجدها الى اخر فانه ينفي عنه باللعان وينفي
عن الصغين باللعان والا صح ان اجاله يمكن كالتسبع منين فاذا انت بعد ما بولد لسته اشهر
وساعة تسبع الوطى ولولا لدة لم يفتعه الا باللعان وينفي باللعان غير مسح الذكر
والاشيين لا اجدها ولا انفات الا فوهم ان مسئولا الحنفية اليمى لا يحمل ويجوز ذلك ولو قطع
الذكر ونفي قد رجعت الحنفية بحقة الولد ونفي في الحمل قبل الانفعال لان هلا ان امية لا عن
لنفي الحمل ولا انه قد يموت قبل ومعه فحقته وله نفي الولد وان ما لان النسب لا يقطع بالمو
لانه يقال مات ابن فلان وهذا افتراض فلان ولان الملا من قد يغيب فيكون الولد وولد يموت
فينفيه ميتا لفتنفي عنه اولاده ولو امتنع القاذف من اللعان فجد جده القذف وهناك
ولد فاذا دان بلاء عن نفسه جاز ان يلاعن بعد الجم فان لم يكن نبت فلا ادلا فائدة واما بلاء عن
اذا لم يكن لولد فان كان من ماله بلاء عن بكيفية ان يدعي لا شتيرا وينفي عنه باللعان وان
اجمل كونه من ملكه والزوجيه لم يلاعن لفيه وصورة ذلك ان يستترى الرجل زوجته الم
بانه بطاها وتبقى بولد يمكن ان يكون علق به بعد الملك ويمكن ان يكون علق به في الزوجيه
يجلب فراش الملك وتسبع اللعان لا نقطاع فراش الزوجيه مجرد وفراش الملك من غير اشترا
على الاصح كما اذا طلق المرأة فاعتدت ثم تزوجت وانت بولد لاكثر من ستة اشهر من كساح الثاني
واقل من اربع سنين من كساح الاول فانه للثاني وان اسكن كونه من الاول لا نقطاع فراشه
وتجديد فراش الثاني ولا يلاعن لنفي اجد النوس بل ان ازا دعي اجدها وناخير دعي الا خرج العلم
بولا دعيها لحقها جميعا ولو نفاها ثم استلحق اجدها فانه لحقها جميعا ويشترط ان يكون نفي الولد
على الفور فيسقط بالناخير لا عذر كالزنا بالعب والسفحة فان كان عذر كالزنا من والمرىض
والكسر والاشتغال بالصلوة يسقط كالسفحة فاذا قدر المرىض والمجهوش ونحوه على انزال
للجام لبعث اليه نايلا عن عذبه فلم يفعل بطل حقه وان لم يقدر على ذلك وقدر على الاشهاد

اجتبا

ال

ارميه ان يشهد انه مطالب باللعان للنفي والا بطل حقه وان ادعى عدم العلم بالولادة
فالقول قوله وان اجمل صدقه وان قال لم اصدق الخبر فان كان فاسقا او متبعا صدق
وان كان ثقة ولو بعد ايام او امرأة لم يقبل قوله نعم ان كان النفي حيا فلا يلزمه المبادر لانه
قد يكون زنا فيفسق فان قال عزت انه عمل ولكن رجوت ان يخلص ولا يترك ستر حقه لانه
اخر مع العلم والعقد ولو نفي الولد باللعان ثم استلحقه بعد ذلك بحقه ولو كان الاستلحاق
بعد موت الولد لان النسب يحتاج له ويرثه فان كان قد قسم ميراثه سبع بالمقضى لا شح
مخرج ومخني فالصريح لا يخفى والصغى كقوله امين لمن قال مينا متبعك الله بولك لانه يتبع الاقران
به فان كان بعد اللعان لحقه وان كان قبله امتنع نفيه بخلاف ما لو قال جزاك الله جزا او قد
مثله واستمعك ما يتركه لان الظاهر في مقدم كفاة الابعاء مثله **قوله** ولا عن لعقوبة قدف
قل بينونه برنا في كاحه وكذا شبهة لامعين وثم ولدا بعاة بوطر ثبت به من لا عن طالت
ولو بعد جحد قدف وامتناع بعد من لا ان ظهر صدقه او كذب **قوله** اي يلاعن لنفي النسب
من ولنفي عقوبة قدف غير البين واما قال لعقوبة ليدخل فيه قاذف المحصنة بالزنا فانه
عليه الجحد وقاذفها بوطى الشبهة فانه يجب عليه التعذر وكذا قاذف الصغى التي لا يحيط
مثله لغيره فلا عن الزوج لا شفاط هذا الجحد والتعذر بشرط ان تكون المصنوعة غير ما بين
فاذا قذف زوجية لا عنها كما يلاعن عن الزوجه وتتواكك اللعان قبل البينة او بعد ما
واللعان في قذف البين لان اللعان اذا شرع للزور الى العذر والامر والرفق بها وهي
اخيته ويدخل في قوله برنا ما اذا قذفها بشبهة من الوطى دعيها فانه وان اعترف الوطى
وادعي الولد وعرض على القاذف فالحقته به فان لها مطالبة الزوج بالجد لكونه قد دعيها الزنا
فله اللعان لا شفاطه على الصحيح ويدخل في قوله بشبهة ما اذا كانت الشبهة من جانيها او من
الجانسين ولم يعين الوطى واما اذا عيته وانكر الوطى وما اذا اعترف ولم يدع الشبهة فيما اذا لم
يضف الزوج وطيه بالشبهة وما اذا ادعى ما ولم يكن ولد وما اذا كان ولد ولم يلحقه فانه
يلاعن في هذه الاحوال كلها ويسقط عنه جده القذف ولا ينفي الولد بغير لعان الا اذا قذفها
بوطى شبهة غير الوطى فيها واعترف الوطى به وكان هناك ولد يمكن حوقه به وثبت وطبع مينة
لا يضادها وكفى بها اما بالقاييف او بالنسب الولد اليه عنه تعدد القاييف واما اشتراط ان الوطى
بالشبهة الوطى بالينه كحق الولد كما هو مذكور في باب ما يلحق من النسب في الرقصة وغيرها وان الحقته
بالزوج او استباليه الولد بعد البائع لا عن نفسه فيقول لا يشهد بالله اني لمن الصادقين فيما
رسمتها به من وطى الشبهة وينفي الولد واما لا يحتاج الى اللعان لرفع التعذر اذا ثبت النسب من الوطى
لانه بان متبعه من حيث ان ثبوت النسب يضمن ثبوت وطى الشبهة فكيف يلاعن وقد ثبت مبره من
طريقه البعرايين وكلامه في العز والرقصة بخلافه وسيا في الكلام عليه واذا ثبت العقوبة
على الزوج فلا يلاعن لغيرها الا اذا طال لسته المرأة واذا قذف الزوج امراته فطالبت جده القذف
فاكثر القذف فاقام بينه نظرت فان افتادها اخر لا عن له وبذلك خلا كما سبق بيانه وكذا ان امر

ما يكسبه لا فاما البياض

قد اخذوا ولا ذكر كجوابنا ولا على الاصح لاحتمال ان يكون قد تاولوا هذا اذا وجد القدر
 وجب واما اذا وجد زنا فانه يجب ولا يمنع بينه وبينه بعد ذكرها فانه لا ينقل العانة ولو
 امتنع من اللعان ثم اذاد اللعان مكن منه ولو كان في اثنا الجحد ويستقط عنه باللعان ان
 اللعان يمين عندنا ولكن الحق باليمين في هذا الحكم لما بيننا اياها من حيث ان الزوج يلقى
 به من غير ان يطالب منه كالبينة واذا الاعن كان لعانه بعدد الشقوق الالاق قد بين ولزكته
 واجب لما سبق بيانه من تجديد الجحد بتعدد المقدوف واذا اظهر كذب الزوج القاذف في
 متعين لا يحتمل الوطى او قد بها بن شهر او لم يتزوج او لم يتزوج فلاجده عليه ولا لعان
 لكن يعزى للابن وكذا لا يعاقب اذا بان مقده كما اذا كان زينة واقام بينه على زنا ما اعمرت
 وقوله وعقوبه قد فزع عن البانته الى قوله لا عت كاذب او صادق قطعا فيه امور احدا
 قوله بوطى الاجل وشبهة من الجانيين هذه صفة الوطى الجزم لانه الوطى الحال من الحال والشبه
 وهو كالم فيه شي لعله من غلط النسخ لانه انما قال بعقوبة يشهد بها بوجيل الجحد من الوطى الحرام
 والتجوز من وطى الشبهة **الثاني** في انه متقضي كالمه انه اذا قد بها بشبهة من الجانيين وكان
 هناك ولا يمكن ان يكون منه ان اللعان يتعدى على كل حال سواء الحق بالزوج ام لا وهو موافق
 لكلام العزيز والروضة فيما اذا كانت القاييف بالزوج مخالف فيها اذا انتسب الولد اليه كالم
 العزيز والروضة مشكل من حيث انه قال ان الجففة القاييف بالوطى حقة ولا لعان والا
 فيلحق الزوج وليس له فقيه باللعان فدخل فيه ما اذا الجففة بالزوج وما اذا انفاه عنها وما اذا
 الجففة بها وما اذا اشكل عليه قال وان لم يكن قاييف ترك الى ان يبلغ القبي فينتسب الى جدها
 فان استدل في الوطى انقطع نسبه عن الزوج باللعان وان انتسب الى الزوج فله فقيه باللعان
 واستشكل الزا في الفرق بين المتولين وهو مشكل واشكل من ذلك خصمنا الجحد الاخير ما اذا اعيم
 القاييف والمعهود ان القاييف اذا انفاه عنها والجففة بها واشكل عليه كان كما اذا لم يكن قاييف
 لكن طريقة العزاقين ما سبق ذكره من انه اذا الحق الزوج كان له ان يلعن نفسه سواء
 الجففة به القاييف او انتسب لولد كما هو منصوص عليه في المذهب والحجوي لما ورد في غيرهما وقوله
 البلقيني المنقول في الروضة عن العفوي وغيره ليس بعهد بل له اللعان كما حرم به جميع من الاحباب
 لان قوله لقاذف انما جعل حجة لا جحد المدينين لانه ثبتت نسبنا على مكر **الثالث** قوله
 لا جت كاذب او صادق قطعا مشكل اذا صدق قطعا متعذر لانه لا يمكن الا بينه والاقران
 او بالقاييف او الانتساب وذلك لا يورث القطع بل الظن واما الكذب فتصور ان يقطع بكزبه
 كقد فالطفل ونحوه **وقوله** وانما يثبت جرمه ويستقط جدها ولبعين ذكره وحضتها في حقه
 لا برنا اخزان لا عت وجدت من ليعن ولودمية اي ويثبت بلعان الزوج هذه الاحكام
الاول ان يحرم عليه ابدا المهرية المتلاصحات لا يحتاجان ابدا في فرقته فيحذف الاطلاق حتى
 لو علق بطلا فطلقا اخرى لم يلعنهما لم تطلق الاخرى **الثاني** في انه يستقط الزوج بلعانه ما وجد
 عليه لامرانه من حد المقدوف ولو كان قد قد بها برجل معين وذكره معها في اللعان سقط ايضا

الواجب له وكذا لو قد بها جماعة وذكرهم لان اللعان حجة معتدقة للزوج بنظر الكتاب
 على المفجور بها المذكورة فيه فكانت معتدقة له على القابل المذكور فيه والواقعة واجبة
 فان لم يذكر فيه ان يعيد اللعان لذكر **الثالث** ان حقاها مستقط في جواز الزوج مطلقا ان
 مكنت اللعان وجبت سوا قد فيها بلا عن عليه ام يغيب لا يلزمه جحد ليعزى للابن ولا
 يلعن له واما اذا اعنت فانه ان قد فيها بلا عن عليه عزى للابن ولا يلعن له واما اذا اعنت
 فانه ان قد فيها برنا اخزجه على الاصح لانه لم يثبت زنا ما واما حقاها في حق غير فانه على كل
 حال على الاصح فحد قاذفها مطلقا **الرابع** انه يجب عليه بلعانه جحد الزنا لقوله تعالى وبذر
 عنها العذاب الآية فان اعنت سقط عنها وسوا كانت المزاة مسئلة او دمية وسوا كانت
 الدمية تحت تسل او ذي فافها نلعن ولا توقف الجحد على رضاها على المذهب قال في العزوة
 في هذه المسئلة طريقان الصحيحان هما في قولين في الذين اذا اتجا كما اليها قبل جحد الحكم قال
 وقد سبق في نكاح المشركان او جحد الحكم جحدنا ان لم نلعن زينة ام لا وان لم نوجه لم
 نجد حتى ترضى بحكما والثاني لا يجزى علما الحكم حتى ترضى قطعا ولا يصح وجوب الحكم بينهما لمقتضاه
 ان لا يشرط رضا وقوله في الحجوي ويستقط وللاحد ذكر فيه وحضتها في جحد الزنا
 على الزوج ولودمية ان رضيت بحكما فيه امور احدا **وقوله** في قوله ولا يجزى ان ذكر فيه اذا الذي
 قد بها به وهو وان لم يكن جنسيا في الواقعه فهو اجني منها فلو قالوا والعين كان اولى **الثاني** في قوله
 وحضتها في حقه قد بينا ان الاصح في الجحسانه انها لا تستقط في حقها مطلقا الا اذا لم نلعن اما
 اذا اعنت فلا بل ان قد فيها برنا اخزجه على الاصح **الثالث** قوله ولودمية ان رضيت بحكما والذي
 نقصه كلام العزيز والروضة انه لا يحتاج الى رضاها على الاصح كما بيناه **وقوله** وان قد فيها
 زوج بكرا ثم زوج نيبا لا عن اي جحد ثم رجعت اي اذا تزوج رجل امرأة بكرا ثم قد بها قبل الدخول
 ولم يطالبه بالجحد حتى طلقها وتزوجت باخر ثم قد بها بعد الوطى منه او من الاول ثم ادعت عليه عند
 الحكم وانتم بالقذفين لزمها جحد القذف ولها اسقاطه باللعان لان القذف وقع في النكاح
 فلها اللعان بعد البيونة واذا اعنا جرت عليها ابدا وجب عليها جحد لانها زانية ولا يمكن ان
 يكون قد فيها برنا واجد لا كالمه لا يلعن الا بقذف زنا في نكاحه ولم يتداخل على الاصح لانها
 مختلفان ولو قد فاما وبها بكرا في الجانيين لاندخلها وجب ما يحد جحد فقط ونعرب واجد فيبدا
 في هذه الحالة المذكورة بالجحد فيجذب ثم ويستقط التعزيب على الاصح **وقوله** **باب**
 تعبد جرح ولو بطنه ومعتقه بعد رجوعه لثمة اطهار بجرحه بدم ولو في جرح زنا وبثله لثمة
 ابسه لا شئ وسنين سنة ومن لم يخض وتجنح **اعلم** ان العبد في الشرع اسم للمبتدع الذي يبرص
 فيها المطلقة ونحوه لا يستبرأ الرجوع والتنجح والجنون في عتق الوفاة وما كان لا يستبرأ جرح
 المملوك فهو استبرأ فبعده الجرح التي من ذوات الاقرا لثمة قرو وكقوله تعالى والمطلقات
 بانفسهن ثلثه قرون والقرءا بطر عندنا واما الامة فسبنا في حكمها وسوا كانت جرح بقينا او
 كن وطامة بطنها ذوجه الحق فان الاصح انها تعبد بثلثه اطهار وكمن تزوج امه بطنها حق وكمن

من طلق زوجته الامة وجعلها عتق قبل ان ينفقها البعق امتعت الحق لانه فزو فان عتقت في
البعق وبى ابن امتعت امة على الاصح فيهما ومن لم يرها الا طهران لم تنقض عدها بغيره
وان تطاولت المدة وتناعت الاطهار حتى انتهى الى سب الباس الا ان استجيمت ونسبت وبى
المحقق فان طهران المستحاضة المتبدلة في كونها فعدت ثلثة اشهر واما اذا كان المستحاضة يزد
فان ترجع في البعق اليه فنقض عده المستحاضة المتبدلة ولا يكفي في ثلثة اشهر والمعادة ترقى
حكم العارة ويشترط ان يكون الطهران مجتوس بدين ولا يكفي مجرد الانتقال من الطهر الى الجحش على الاطهر
ولا يحسب المتبدلة طهران لا بعد الجحش كما سبق ولو كانت حامل من الرضا لم تنقض عليه اعتدت
بالطهران واقتضت عدها بذلك وجاز لها ان تزوج اذا حرمه هذا الحمل فاما الامة فامراه
بحاق في كتاب الله تعالى من كانت تحيض لم يقطع عنها كبر في الله تعالى والذي ينس من
الجحش من نسائك ان انتم فعدتم ثلثة اشهر واللام يحض واختلعا في سن الباس قبل
باس ثلثة اشهر او لا في ثلثة اشهر من الباس ثلثة اشهر وانه لا يمين ويمين سنة لمن يقطع جرحها
منقض عدها بالاشهر ولو لم يمين ويمين سنة فعدت جرحها بالاشهر وكذا الذي لم يحض
املا لقوله تعالى والذي ينس من الجحش من نسائك ان انتم فعدتم ثلثة اشهر واللام
يحض وكذلك المحيض من المستحاضات الحقت في البعق بالمتبدلة وان كانا نمر في العادة
بالاحتياط لعظم المشتبه في البعق بالانتظار وقوله في الجاوي بعد الجرح ولو طهر الى
قوله ثلثة اشهر فيه امة احدا ان ابن الجوى اعترض على المصنف وقال كان ينبغي ان
يؤخر قوله استدخلت ماه او وطى لانه اختص هذا بالجرح بل بى والامة سواء في ذلك والجرح انه
لا اعتراض عليه فاندكر الجرح جالين يتوقف وجوب البعق فيها على الدخول وبه لفراق في حال
الجحش وحالة التوقف وجوبها على الدخول وبى ما اذا مات الزوج ثم ذكر بعد ذلك ان عده
الامة على النصف من عده الجرح في الجالين جميعا **الثاني** في قوله ثلثة اشهر اقرا **ل** ابن الجوى
لوق لثله فزو لكان اول موافقة للقران الكريم لان ابن الانباري قاله القرم من الاضداد
فاذا كان للطهر فبعده اقرا وبسند بقوله صلى الله عليه وسلم دعي الضلع ايام اقرايك **الثالث**
قوله او بلغت اقصى مدة ياش عشر ثلثة اشهر كلامه انها بلوغ سن الباس فعدت ثلثة اشهر وليس
كذلك يشترط ان يسبق تلك السن بقطاع تياس بى مع من عود الجحش **الرابع** انه قطع بان
المعتبر ياش عشر ثلثة اشهر والاطهر الذي مال اليه الاكثر من كماله لرواه ان المعتمد ياش ثلثة
العالم قال والاشهر انه بلوغ اثنين وستين سنة **وقوله** وباقى طهر وفوق خمسة عشر
او لا قرء وودنه بلغ وتشتاق فحسب متبدلة قبل فراق وابسته قبل كاح **فراق** زوج دخل
اي واذا طلق اشرا منه في اخر الطهر بحيث بقي منه لحظة ثم جاءت عده ذلك قرأ وكذلك اذا طلق المحيض
في النصف الاول من الشهر بحيث بقي منه اكثر من خمسة عشر يوما ولو لحظة حب ذلك قرأ وقطعنا
النظر في استواء الاجزاء وجنسها في كل شهرها الى قرء فاذا طهرت في النصف الاول من الشهر ولو
بقي لحض منه فانا نحسب تلك اللحظة قرأ واذا كان اقل من فوق خمسة عشر يوما لم يحسب لان

الابواب

الاشهر

السنون في جرحها غير متاملة بل يقدر على كل شهر حوضه وطهره وقوله او لا قرء جواب لما في
الطهر ولما فرق خمسة عشر واذا شرعت الامة ومن لم يحض في البعق ثم جاءت قطعت
فان كان قبل الفراع منها استأنفت البعق بالاقراء كالمتمم اذا كانا في اشهر وان
كان بعد انقضائها استأنفت الامة ما لم تزوج دون من لم يحض والفرق ان من لم يحض الشهر
في جرحها قبل فحسب بعد انقضائها الا شرله والامة الا قبل في جرحها الجحش والاشهر بدل عنه
عند الباس فلما حاضت تيسر ان لا ياش وان البعق لم ينقض كمن طهر بعد فاضل ضلوع شدة الجرح
ثم بان لا بد وان جاءت الامة وقربت استمرت العدة لثلاثين يوما ولا يشرع في عدها في
المقتضى كالمتمم اذا كانا بعد المزدوج في الضلع **وقوله** بفراق زوج جرحها ما ودها
ولو قضيا او علق براءة جرح اي بعد الجرح ثلثة اشهر اطلها بفراق زوج فدخل في قوله بفراق الطلاق
وعين من الفسخ والافساح بالردة او غيرها واجتزأ بقوله جرحها لانه لا يشترط لو حو
البعق بالموت دخوله الما ولا الوطى فاذا دخل ما الزوج في جرحها لم يستد خالها اياه او ادخال
غيره مكسرة او طابعة قام مقام الوطى في الحاق النسب وجوب البعق وقوله لا طهر
الما اذا شرع الامة لا يحل عاتة على الطهر وبى لا ياش في الامكان فلا القارة اليه وكذلك الوطى
والمعتبر دخول الجحش في الفرج لان الموجب للبعق استيعا الدم ولا يمكن معرفته فربط
الحكم بنسبه وهو دخول الجحش في الفرج كما عرفت احكام الاسلام بالسكنة الطامق وان دخل
بالاكراه حتى وجوا البعق بوطى الصبي الذي لم يبلغ سن ولا يشترط ان يجرى الوطى وكذلك في
الخنزير ومقطوع الاشبين فلا يشترط منه الوطى الا ان يفي فيه **وقوله** في الجحش فعدت ثلثة اشهر
ما وجب البعق ولا لا يجب بوطيه عدا الا اذا طهرت فاما يجب وان نفاه باللعان واما المنع
فلا يبع على امراته ولا يحقه الولد على الصبي وان ادعى ولوعلى رجل طلاق امراته على براءة جرحها
من الولد وجبت الصفة طلق ووجبت البعق اذا كانت مبدخولا لها نظر الى الوطى فانه يحمل
شاغل في الظاهر كوطى الصغير **وقوله** وبوت زوج اربعة اشهر وعشرة اشهر او ليس طلاق
اكثر مما يترك طيب ودين كالمجرم وحل ومضوع لربيه واكفاله بالثد ومنه لا يرد ليل ولا يمشي بها
وانقضت دونه واستحب الباس اي وبوت الزوج مطلقا سواء دخلها ام لا صغير كانت ام متغين
تعدت اربعة اشهر وعشرا ان لم تكن حامل لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا
يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا فان طلقها جميعا ماتت اشقت الى عده الوفاة وتنقطع
عده الطلاق ولا تستحق نفقة من حين الموت واذا طلق احدى زوجتيه طلاقا باينا والنسب مات
قبل ان يبين ويعين وبما موطونان من ذوات الاقراء غير حاملين فعلى كل منهما ان يعتد بقص
الاطلين من عده الوفاة وثلثة الاقراء والاجمال والاخذ بالمعقن فاذا ماتت وقضى لها قران فليها
لاقص من الفزو اربعة اشهر وعشرا واما اذا طلق احدى اهلها على الالبام رجعا ثم مات فالرجعة في
حكم الزوجه فيعتد ان عده الوفاة وان لم يكونا موطونين فلا عده عليها الا عده الوفاة وان كانتا
من ذوات الاشهر اعتدتا عده الوفاة اجنبيا ويلزم ما مع تعرض الاربعة الاشهر والعشرون ترك

قال في فتح الجواهر
المصنف في قوله
فان كان قبل الفراع
منها استأنفت البعق
بالاقراء كالمتمم
اذا كانا في اشهر
وان كان بعد انقضائها
استأنفت الامة ما لم
تزوج دون من لم يحض
والفرق ان من لم يحض
الشهر في جرحها قبل
فحسب بعد انقضائها
الا شرله والامة الا
قبل في جرحها الجحش
والاشهر بدل عنه
عند الباس فلما حاضت
تيسر ان لا ياش وان
البعق لم ينقض كمن
طهر بعد فاضل
ضلوع شدة الجرح
ثم بان لا بد وان
جاءت الامة وقربت
استمرت العدة لثلاثين
يوما ولا يشرع في
عدها في المقتضى
كالمتمم اذا كانا
بعد المزدوج في
الضلع وقوله
بفراق زوج جرحها
ما ودها ولو قضيا
او علق براءة جرح
اي بعد الجرح
ثلثة اشهر اطلها
بفراق زوج فدخل
في قوله بفراق
الطلاق وعين من
الفسخ والافساح
بالردة او غيرها
واجتزأ بقوله
جرحها لانه لا
يشترط لو حو
البعق بالموت
دخوله الما ولا
الوطى فاذا دخل
ما الزوج في
جرحها لم يستد
خالها اياه او
ادخال غيره
مكسرة او طابعة
قام مقام الوطى
في الحاق النسب
وجوب البعق
وقوله لا طهر
الما اذا شرع
الامة لا يحل
عاتة على الطهر
وبى لا ياش في
الامكان فلا
القارة اليه
وكذلك الوطى
والمعتبر دخول
الجحش في
الفرج لان
الموجب للبعق
استيعا الدم
ولا يمكن
معرفة فربط
الحكم بنسبه
وهو دخول
الجحش في
الفرج كما
عرفت احكام
الاسلام
بالسكنة
الطامق وان
دخل
بالاكراه
حتى وجوا
البعق بوطى
الصبي الذي
لم يبلغ سن
ولا يشترط
ان يجرى
الوطى
وكذلك في
الخنزير
ومقطوع
الاشبين
فلا يشترط
منه الوطى
الا ان يفي
فيه وقوله
في الجحش
فعدت ثلثة
اشهر ما وجب
البعق ولا لا
يجب بوطيه
عدا الا اذا
طهرت فاما
يجب وان
نفاه باللعان
واما المنع
فلا يبع على
امراته ولا
يحقه الولد
على الصبي
وان ادعى
ولوعلى رجل
طلاق امراته
على براءة
جرحها من
الولد
وجبت
الصفة
طلق
وجبت
البعق
اذا كانت
مبدخولا
لها نظر
الى الوطى
فانه
يحمل شاغل
في
الظاهر
كوطى
الصغير
وقوله
وبوت
زوج
اربعة
اشهر
وعشرة
اشهر
او ليس
طلاق
اكثر
مما
يترك
طيب
ودين
كالمجرم
وحل
ومضوع
لربيه
واكفاله
بالثد
ومنه
لا يرد
ليل
ولا يمشي
بها وانقضت
دونه
واستحب
الباس
اي
وبوت
الزوج
مطلقا
سواء
دخلها
ام لا
صغير
كانت
ام
متغين
تعدت
اربعة
اشهر
وعشرا
ان لم
تكن
حامل
لقوله
تعالى
والذين
يتوفون
منكم
ويذرون
ازواجا
يتربصن
بانفسهن
اربعة
اشهر
وعشرا
فان
طلقها
جميعا
ماتت
اشقت
الى
عده
الوفاة
وتنقطع
عده
الطلاق
ولا
تستحق
نفقة
من
حين
الموت
واذا
طلق
احدى
زوجتيه
طلاقا
باينا
والنسب
مات
قبل
ان
يبين
ويعين
وبما
موطونان
من
ذوات
الاقراء
غير
حاملين
فعلى
كل
منهما
ان
يعتد
بقص
الاطلين
من
عده
الوفاة
وثلثة
الاقراء
والاجمال
والاخذ
بالمعقن
فاذا
ماتت
وقضى
لها
قران
فليها
لاقص
من
الفزو
اربعة
اشهر
وعشرا
واما
اذا
طلق
احدى
اهلها
على
الالبام
رجعا
ثم
مات
فالرجعة
في
حكم
الزوجة
فيعتد
ان
عده
الوفاة
وان
لم
يكونا
موطونين
فلا
عده
عليها
الا
عده
الوفاة
وان
كانتا
من
ذوات
الاشهر
اعتدتا
عده
الوفاة
اجنبيا
ويلزم
ما
مع
تعرض
الاربعة
اشهر
والعشرون
ترك

الترين وهو الاجداد قال صلى الله عليه وسلم لا تحذر المراق فارقك الا على روج فانها تحذر اربعة
اشهر وعشرون تركها لطيب في البدن والثوب والاكل وحزم عليه ما يحرم على المحرم من الطبيب
وكذا البر من في الرأس واللحية ان كان لها حجة بخلاف ما بين البدن ولا يترين ما يحل اي حلي كان
حتى باللولو وخاتم الفضة الذي يحل للرجال ولا يجوز الفضة بخلاف ما بين بالذهب والفضة
او تشبهها ما يحل لا يعرف الا بالنامل او كان من قوم عادتهم الخيل بذلك فانه يحرم في هذه
الاجوال وترك لبس الثياب الذي صبغت صبغة زينة لا ما يصبغ كحل الوسخ والمصبغة كالاسود
والاخضر والازرق المشبهين والكبدية والبراق الصافي وما يصنع للزينة الاجم والاضر
وان كان في ثوب حسن وكذا الديباج المنقوش والخيزر الملون بخلاف ما في لونه من الازهر
فانه لا يحرم كالقطن والكتان والعصب والديقي وان كان نفيسا والطران على الثوب ان كان
كثيرا حرم لظهور الزينة وفي الصغير خلاف ويجوز عليها الاكتحال بالانديسوانكات ايضا
او سودا وكذا الاكتحال الاصفر وهو الصبر لا نه يحسن لعين ولما اللوليا ويحج فلا يربيه فيه
وان كان بها ضرر ونه الى الكحل كحلت ليل او سجت نهارا وان اضطرت اليه بالهنا كحلت ويحرم
طبا التظف وبخول الكمام وقيلهم الاطفال ولا استحباب لان ذلك ليس من الزينة واذ كانت
ضحية او مجنونة منها الاولى ما منع منه العاقلة البالغة ولا يجب على المطلقة البائن اجداد
بل يجب واذ لم يحتل لم يربيه حتى مضت المدة امت وانقضت عدتها وهو معنى قوله وانقضت
دوامه دون تركه للزينة **وقوله** ويجوز جرح النصف وكل الفرج وكل تمام وضع جل ممكن منه ولو
وكما يتصور لا حلقه ولا نصي ومسوح اي وتعد غير الجرح وبهي الامة والمكاتبه وام الولد
والمدبر ومن بعضنا يفتي وعدها على الفضة من غير الجرح ولما تعد تضيف البطهر لا يصفه
لا يعرف الا تمامه كل وقارت عدتها بطهر كما جعل للعبد طلقين ثم اذ كانت المدة حاملة
من صاحب العبد انقضت عدتها منه تمام وضعه سواء كانت جرح او امة وسواء كانت عدته فوقه
في جرح او موت لان الاطهار ولا يشترط بلان على نراة الرحم في الظاهر وتام وضع الجرح بل على
نراة يقينا فكان كمالا مل وغيره بل عنه فلما وجد تعيين واجتره بقوله تمام وضعه ما
اذا خرج وبقي منه بعض متحلا ومنفصلا فان العبد لا ينقض فيراجع الرجعية وبطلتها
بعد انقضاء البعض وبقي فيه جميع اجكام الجنتين كسراية عتق الام اليه وعدم احرايه عن
الكفاية وجوب العتق ونهية الام في البيع والهبة لكن ذكر في العزير والزومنه في اول الكلام
على ذبه الجنتين ان الجنتين اذا خرج بعضه جرحه حل رقبته ان العجيج وجوب القصاص والدية
ولا تنقض العبد بخروج اجبال التومين اذا كان بينهما دون سنة اشهر ويشترط لانقضاء العبد
ان يكون كونه من صاحب العبد فان لم يكن كما اذا وضعته لدون سنة اشهر من حين العبد او اكثر
وبل الزوجين متسافة لا يمكن قطعا كونه منكم تقضى به العبد واما اذا امكن كونه منه
انقضت به العبد وان فناه الزوج باللعان لان ذلك لا ينع كونه ممكنا الا نراه لو اعترف به بعد
اللعان بحقه ولو وضعته المراه بما متصورا انقضت به العبد وكذا الحال يتصور اذا شهدان

من القوال انه مبتدأ خلق ادي وانه لو بقي لتصور ولم يتصور في **الحاوي** لا شرايط انقضاء
في الحام ولا بد منه ولو استقطبت الحامل علقته لم تنقض عدتها لانه يشترط جلا واذا كان الروح
مستقلا لم يحل له تقضى العبد منه بوضع الحبل لانه لا يمكن ان يكون منه وكذلك اذا كان
مستقلا بخلاف مقطوع الذكر دون الاثنيين لان الولد بالحقة فينقض العبد بومعه وليس
في اشارة المسوخ بعد طلاق ولا على امراة مقطوع الذكر وحده ان لم يكن حبل ولم يستحل
ما له لانه لا يمكن وطيه واما الصغير اذا وطى فقد بينا انه تحت العبد بوطيه وان لم يحقه الحبل
فان كان الحبل من مشهده اعتدت بعد وضعه عن طلاق الضي مثلها اطهار وان كان من زنا
انقضت العبد مثلها اطهار قبل الوضع على الاصح لان حمل الزنا كالحمل المبروم فاذا كان الحبل
بجهول الجن بالزنا هكذا نقله في العزير والروضة عن الرويان واقراه كثر نقل في الحواشي عن
الامام خلافة **وقوله** وبعد بالحقة ولد الى ان يبع سنيين من طلاقه لا بعد تكاح وامكان
ولو فاستدان وطى وفيها الحق القاييف ولا عتق قبل تفريق وامكان ولذا كان كمال امتناع ايتام
لست اشهر وصوف لا زبعة وكلم لثماين يوما اي واذا انت المطلقة ولو كان الطلاق حيا
والمفارقة بفتح ونحو بعد انقضائها بالاطهار او بالشهور بولده لا ربع سنيين فاقول
من دون الطلاق تطرت فان كانت لم تتر وج بعد العبد ولا وطيت بشهده فالولد لمحق الزوج
المطلق لان اكثر بيت الحبل ان مع سنيين لما ذوى الشافعي عن مالك انه قال ان جازت امراة ثم
برغلان امراته صدق وزوجها رجل صدق حلت بثلثة ابطر في اثني عشر شهرا حلت كل بطن اربع
سنيين وكذا ام مريم بن حبان حلت به اربع سنيين كما زوى القتيبي **وكذا** اذا نكحت بعد انقضاء
العبد وانت بولده لا يمكن ان يلحق النكاح الحقة بالزوج المفارق اما اذا امكن كونه من النكاح
الحقة به ولم يعرف على القاييف على الصحيح لان فراشا لا ولد قد منح وكذا لو وطى بها رجل
بشبهة بعد العبد على الاصح كمنكاح فاستد وطى بها فيه وان تروجت في العبد فالتكاح فاستد
فان كان فسادا **وقوله** فهو زان وان وطى بها او بوطيتها صحيحا انقضت عتق الا وللضيق في
فراشا الثاني فان انت بولده لا يمكن ان يكون من كل منها عرض على القاييف وان امكن كونه من
اجدها فقط لا حقه وان لم يمكن ان يكون من واحد منها فان انت بولده دون سنة اشهر من كاح
الثاني وفرق اربع سنيين من طلاق الاول لم يلحق بواحد منهما ولم ينقض به عتق واحد منهما بل
ككل العبد بعد الوضع ثم عتد عن الثاني نقلا عن الشيخ ابي حامد في العزير والزومنه وقال
ابن الصباغ قياس ما ذكرناه من انه اذا علق طلاقها بالولادة فولدت ولدين بينهما سنة اشهر
ان الولد الثاني لا يحقه وتنقض به العبد ان ينقض به عتق احدهما قلت وقيل ما قاله الرويان
ان الولد المجهول يلحق بولده الزنا انا ثنيين انقضاء بها بعض الاطهار الواقعة مع الحبل اذا جازت
وبطاميل واذا عرض على القاييف فالحقة باحد ما يحق به وان الحقة بهما ونفاه عنها او اشكل
عليه او فقد استطر بلوغ الولد ومنه شذيل من شامنها فالحقة ما دامت الشبهة قائمة والعزم
على المجاشرة مستمرا لا ينقض بنية عتق الطلاق ولا عتق للشبهة حتى يفرق بينهما او تخرج الشبهة
اما في مسائلنا ولو غاب الرجل عن عزم العبد اليها فانت مثلها اطهار في عيبته لغت ولم تثبت عدتها

الفتي
فوق على حكم من
في العبد

بذلكم الولد الكامل الخلق الصالح الجريح اسكانه ستة اشهر وخمسين كما ذكر بعد ولدت
ولدت اخر وبينهما اقل من ستة اشهر فما تومنان وما حمل واحد فليحمله الولدان
وان كان بينهما اكثر من ذلك من الحمل ويبي ستة اشهر وخمسة لوطي فليحمله والى هذا
اشارة بقوله كما متنا في ايام وامكان الضوق ايا قل وقت يتوضون فيه الولد اربعة اشهر
فاذا اجمعت متصورا لربعة اشهر انقضت به العدة لانه لم يلحق الزوج وان اسقطت كجما
وقال لقول هذا لوبي لتصور قطرت فان كان له ثمانون يوما انقضت به العدة لانه
من الزوج وقوله في الجاوي ولو ولدت بعد اقل من اربع سنين فمتنزه انه اذا انت
بلا لربعة سنين لا يلحقه وهو يلحقه ما لم يزد على اربع سنين كما ذكر في قوله لحيته
الزوج والنكاح ان اسكن لا يحنى انه يلحقها جميعا عند الامكان وان كانت البعثة موهمة
لا يزداد ان يلحق الزوج ان لم ينكح الى اربع سنين ويلحق النكاح ان اسكن ان يكون منه والا
حق الزوج الثالث قوله وفي الفاسد الحق القاييف اطلق بان الذي ياتي به ليدون اربع
سنين من طلاقه اذا كان في نكاح فاستد انه يعرض على القاييف فدخل فيه الفاسد بعد
انقضاء العدة بل هو اولى لان المتأله مفترضة فيه وليس الحكم كذلك النكاح بعد
انقضاء العدة ووطى الشبهة ينبغي بها الولد على الزوج اذا اسكن كجوفه بالنكاح على الصحيح او
او بالوطى بالشبهة على الاصح كما ذكر في العدة والروضة وانما يرجع الى القاييف اذا وقع
ذلك في اشارة العدة الرابع قوله وامكان الولد الكامل كالا قضي بين المؤمنين بستة
اشهر وخمسين وليس كذلك ذلك هو المانع من كونها تومنان وقد تبعي لعزالي في ذلك
الا ان الغزالي لم يذكر الخطيتين ثم اعترض عليه الزايعي وقال فيه اخلاص فان هذه المدة
اقل من ستة اشهر فاذ اخلت ستة اشهر كان الثاني حلا اخر والشرطان يكون المختل
اقل من ستة اشهر هذا القطع ولم يذكر في المهمات **وقوله** وبعق قرء لاثنين وثلاثين يوما
ونصفها لامة وخطنان لكل وتر بدستة ستة عشر يوما وجايض ومعلقة طلاق
بوضع خمسة عشر وتسقط الحطة اي اقل ما يمكن بقضاء العدة به في من يحض اشان وثلثون
يوما وخطنان لان اعتبار باقي الطهر قرء فبعد الحطة ثم بقدر الحيض يوما وليلة اقل
الطهر خمسة ثم اقل الحيض يوما وليلة ثم اقل الطهر خمسة عشر هن اشان وثلثون يوما
وحطة ثم حطة للطهر في الحيض فتكمل ثلثة قرء بذلك الحطة الاخير ليست من العدة
حقيقة لكن لها عرفانقما ولا بد منها فانان الخطنان لكل من الصور المتقدمة
وان كانت المطلقة امة فاقل امكان انقضاء عدها ستة عشر يوما وخطنان فان كانت المطلقة
من لم يحض فامت فاقل ما يمكن فيه انقضاء عدها ثمانية واربعون يوما وحطة لانا نفرض
انها حاضت عقب الطلاق من غير تقدير حطة لانا قد رتبنا هناك ليكون قرءا وطهر هذه
قبل الحيض لا يحسب لانه لم يحض منه دمان فحسب لها الطهر الذي بعد الحيض فيكون عدها
ستة عشر يوما وتسقط الحطة والامة المبتدأة تزداد ستة عشر يوما وتسقط الحطة
على ما ذكرناه في الحق فيكون عدها اثنين وثلاثين يوما وحطة وان طلقت وهي جايض فاقل

من الزوج وقوله في الجاوي ولو ولدت بعد اقل من اربع سنين فمتنزه انه اذا انت
بلا لربعة سنين لا يلحقه وهو يلحقه ما لم يزد على اربع سنين كما ذكر في قوله لحيته
الزوج والنكاح ان اسكن لا يحنى انه يلحقها جميعا عند الامكان وان كانت البعثة موهمة
لا يزداد ان يلحق الزوج ان لم ينكح الى اربع سنين ويلحق النكاح ان اسكن ان يكون منه والا
حق الزوج الثالث قوله وفي الفاسد الحق القاييف اطلق بان الذي ياتي به ليدون اربع
سنين من طلاقه اذا كان في نكاح فاستد انه يعرض على القاييف فدخل فيه الفاسد بعد
انقضاء العدة بل هو اولى لان المتأله مفترضة فيه وليس الحكم كذلك النكاح بعد
انقضاء العدة ووطى الشبهة ينبغي بها الولد على الزوج اذا اسكن كجوفه بالنكاح على الصحيح او
او بالوطى بالشبهة على الاصح كما ذكر في العدة والروضة وانما يرجع الى القاييف اذا وقع
ذلك في اشارة العدة الرابع قوله وامكان الولد الكامل كالا قضي بين المؤمنين بستة
اشهر وخمسين وليس كذلك ذلك هو المانع من كونها تومنان وقد تبعي لعزالي في ذلك
الا ان الغزالي لم يذكر الخطيتين ثم اعترض عليه الزايعي وقال فيه اخلاص فان هذه المدة
اقل من ستة اشهر فاذ اخلت ستة اشهر كان الثاني حلا اخر والشرطان يكون المختل
اقل من ستة اشهر هذا القطع ولم يذكر في المهمات **وقوله** وبعق قرء لاثنين وثلاثين يوما

ما تنقضي به عدها سبعة واربعون يوما لانا نفرض انها طهرت بعقب الطلاق من غير تقدير
حطة فربما يجب انقضاء الحطة خمسة عشر يوما وكذا من علق طلاقها بولادتها فانها بعد
انها لم ترذنا فطهرت خمسة عشر يوما ثم خيض وكذلك الامة اذا طلقت وهي جايض او علق
طلاقها بالولادة فانها تزداد خمسة عشر يوما فتكون عدها اجزا وثلثين يوما وحطة وهذا
قلا وترد المبتدأة ستة عشر وجايض والمطلقة بالولادة خمسة عشر وتسقط الحطة
في الكل من المسائل **المكتة وقوله** وحطفت لغيرة اشهر ولوقت ولادة ان علم وقت انقضاء الا
هو لوقت رجعة ان علم وقت انقضاء ويعكس هو كقبل انقضاء ولا ينبغي ان سبق ولم تحبه
فوز او قول لا ادري منه ان كان فان لم يحلف جونا نكل ومنها لغيرة اي اذا تنازعا في انقضاء
العدة فالقول قول المرأة مع ميمها اذا كانت العدة بغيرة لا شهر لانه لا مكان المدة
شوا كان لها عادة في الحيض فحلفت عاده اتم وافقت اتم لم تكن عاقبة واذا اذبت ولادة في
بها العدة واسكن ذلك فان التت كما لثمانين يوما او موقوف لربعة اشهر او ولدا كاملا
لستة اشهر متدقت على وصحة ميمها لقوله تعالى فلاجل طهر ان يكمن ما خلق الله في طهرين
فلو لم يقبل قولهن لما اتمن الصكتان بايتم الشاهد في قوله ومن كنه طهر الله اتم قلبه فان
قالت ولدت كاملا ولها في نكاحه دون ستة اشهر او وضعت موقرا ولها في نكاحه دون
اربعة اشهر لم تنقض به عدها اما اذا اخلت في العدة بالاشهر والقول قول الزوج لان
الطلاق معلوم متفق عليه والثاني في وقت الولادة بان كان الطلاق يوم الجمعة فاقضها
تقلا الزوج ولدت يوم الخميس فانت في العدة ولم تراجعتك وقالت بل ولدت يوم السبت
وانقضت عدي فالقول قولها لان القول في اصل الولادة قولها فذلك في وقتها هذا بالنسبة
الى انقضاء العدة خاصة اما في النسب وغيره فلا بد من البيهنة وان انقضت على الولادة وانها
يوم الجمعة وتنازعا في وقت الطلاق صدق الزوج لان القول قوله في اصله فكذا في وقت
وكذلك القول قوله اذا لم يتفقا على شيء بل قالت طلقتي قبل الولادة فقال بل بعد هو المقدر
ايضا لان الاصل عدم الطلاق وكذلك يحلف المراه ايضا لوقت الرجعة اذا تنازعا فيه ولها
متفقان على وقت انقضاء العدة بان انقضت يوم الجمعة فقال الزوج راجعتك يوم الخميس
وقالت بل راجعتي يوم السبت فالقول قولها لان الاصل بقا الطلاق وعدم الرجعة واما
بالعكس وهو ان يتفقا على الرجعة ويتنازعا في انقضاء العدة اما اذا كان في العدة فان
المصدق هو الزوج لانه انشأ على الصحيح المنقوض قال **الاستوي** وهو الصواب
عليه الشافعي رحمه الله في الام فقال في باب ما يكون رجعة اذا فلتها في العدة قد راجعتك
امراو يوم كذا اليوم ماض بعد الطلاق كان رجعة وهكذا القول قد راجعتك بعد الطلاق
هذا القطع بجرونده قال **ور** الام نقلته واما اذا لم يتفقا على شيء بان قال بعد العدة
راجعتك قبل انقضاء العدة وقالت بل راجعتي بعد انقضاءها فان كانت في السابقة فالقول
قولها وان سبقها بالعدوى فطرت فان تراخي جوابها فالقول قوله لانا نجعل قوله راجعتك

من الزوج وقوله في الجاوي ولو ولدت بعد اقل من اربع سنين فمتنزه انه اذا انت
بلا لربعة سنين لا يلحقه وهو يلحقه ما لم يزد على اربع سنين كما ذكر في قوله لحيته
الزوج والنكاح ان اسكن لا يحنى انه يلحقها جميعا عند الامكان وان كانت البعثة موهمة
لا يزداد ان يلحق الزوج ان لم ينكح الى اربع سنين ويلحق النكاح ان اسكن ان يكون منه والا
حق الزوج الثالث قوله وفي الفاسد الحق القاييف اطلق بان الذي ياتي به ليدون اربع
سنين من طلاقه اذا كان في نكاح فاستد انه يعرض على القاييف فدخل فيه الفاسد بعد
انقضاء العدة بل هو اولى لان المتأله مفترضة فيه وليس الحكم كذلك النكاح بعد
انقضاء العدة ووطى الشبهة ينبغي بها الولد على الزوج اذا اسكن كجوفه بالنكاح على الصحيح او
او بالوطى بالشبهة على الاصح كما ذكر في العدة والروضة وانما يرجع الى القاييف اذا وقع
ذلك في اشارة العدة الرابع قوله وامكان الولد الكامل كالا قضي بين المؤمنين بستة
اشهر وخمسين وليس كذلك ذلك هو المانع من كونها تومنان وقد تبعي لعزالي في ذلك
الا ان الغزالي لم يذكر الخطيتين ثم اعترض عليه الزايعي وقال فيه اخلاص فان هذه المدة
اقل من ستة اشهر فاذ اخلت ستة اشهر كان الثاني حلا اخر والشرطان يكون المختل
اقل من ستة اشهر هذا القطع ولم يذكر في المهمات **وقوله** وبعق قرء لاثنين وثلاثين يوما

صورته ان ولدت سواها
حاصل امرها فانها كانت
طالقت واعتقدت
من بعد الوضوء بالستة
من بعد الوضوء بالستة
من بعد الوضوء بالستة

رجعة في الحال ونحن قد قضينا بانه اذا علم وقت الرجعة وادعت انقضاء العدة قبلها
ان القول قولها وهذا يدعوا قدامنا الرجعة في الحال وبني انقضاء العدة قبل ذلك ولا محل
عدمه اما اذا اجابته فورا بحيث اتصل كلامها بكلامه فالقول قولها لا نأخذ بمشاور
الرجعة مادامت انقضاء العدة لانها لو قالت انقضت عدي الان وقال راجعت قبل صدقت
فاذا اتصل الصلحان فرضنا انما صادق انقضاء العدة في الان وقال راجعت قبل صدقت
قولها ايضا ويجعل مكان الرجعة مادامت انقضاء العدة في الان وقال راجعت قبل صدقت
على الرجعة او تقدم الطلاق على الولادة فقال لا ادري جعل منكرا فيعرض عليه المهر ولا
يجل الاجزاء ان ذلكم تقدم ولا جعل نكاحا فخلت المرأة اذا خلعت ان الطلاق تقدم على
الولادة تنقبط عنها العدة وان نكحت لمزمتها وليس في ذلك نكاح لان الامتثال في
العدة وقول المرأة لا ادري لغو فاذا خلعت الزوج جزما على تقدم الولادة فله الرجعة ولا
التفات الى قولها لا ادري ولا يجزى لورع **وقوله** فان نكحت فادعى رجعة وانكحت او اقرا او
خلعت خذنا اوي ولا يجزى بين واعطت مهر مثل المخلوطة او مهر النكاح في حقه وتطاه
اي اذا طلق امراته طلاقا صحيحا وانقضت العدة ثم تزوجت فادعى الزوج انه قد كان راجعا
في العدة واقام بينه استحقاقا واخذها وبان فتادى نكاح الثاني فان كان قد وطئها فلا يخفى
انه لم يرد مهر المثل وان ادعى على كل من الزوج والزوجة فاقرا جميعا او نكح جميعا وخلعت
اخذها ايضا وان اعترف بمهر الرجعة دون الزوج الثاني ونكحت وطلعت الزوج الاول لم يحكم
بها له ليعلق حق الثاني بها فاذا بان منه بطلاق او فسخ او موت سلمت الى الاول باقرارها بالو
اقرب بحرية عبد في بدعيته ثم اشترته فانه يمتنع عليها ويجب عليها في الحال مهر المثل للمخلوطة
فاذا عادت اليه استعادته وان اعترف بالزوج دونها ونكحت وطلعت المديعي حكما بان نكاح
في حقه فقط فيلزمه المسمى ونصفه ولا يستحقها المديعي لانها مكنته **وقوله** في الحادي
وان ادعى الرجعة بعد العدة وكما جازها الى قوله ولا تجعل وجهه فيه امتهرا **قوله** ما قوله
وله تجلها بدونه وهذا ما يحجه الامام والذي قطع به الحاصل وغيره من العزاقين ان له
اليدعي على الزوج ايضا وتجلبه ذكره في العزير والروضة ونقل الاذعن عن الزماني انه
المنصور **قوله** اي قوله ولا تجعل وجهه مفتحا اهلا لا تجعل زوجة له ابد وليس كذلك
بل ذكر في العزير والروضة انه اذا انحق الثاني بموت او غير سلمت الى الاول باقرارها الثاني
قوله وغيرهما مهر المثل هو كما ذكره في انقضاء العدة اذا مات الثاني ولم يات الى الاول انه بعد علمها
المهر الذي اخذ للمخلوطة لانها قد عادت اليه **وقوله** وان تزوجت مدعيته انه طلقها فخلعت
اخذها اي واذا تزوجت امرأة وقد اعترفت بنكاح رجل وكان معلوما وادعت طلاقا وتزوج
رجل اخر وادعى الزوج الاول ببقا النكاح وانه لم يطلقها فالقول قوله وقد ذكر في الجاوي حيلة
غيره فقال ما معناه اذا تزوجت امرأة رجل اخر وادعاها زوجة فقالت له طلقني فانكر
حكم بانها زوجة لا غير اقاله بالنكاح وخلعت ما طلقها واستحقها ومثل في العزير والروضة

وفرق بينهما وبين من طلقت ونكحت فادعى الزوج تقدم الرجعة واقرب له بذلك حيث لا يجعل
زوجته بمحمول الا اتفاق بينهما على الطلاق في مسألة مدعى الرجعة بخلافه **قوله** ٢
المهمات وكيف يستقيم ذلك يعني تسليمها الى من اعترفت بنكاحه وادعت طلاقه وقد تعلق
بها حق الزوج الثاني وقد صحح الزاقي فيما اذا باع شيئا اعترف بعد البيع بانه كان ملكا
لغيره انه لا يقبل لانها قد يتواطيان على ذلك **قوله** ولعل المسئلة مصوق بما اذا ثبت نكاح الاول
وقوله وكفى في عدي شخص احيى ووافقت او حمل ولا تبين فدم حمل ثم لطلاق اي اذا اجتمع على
امارة عدنان فلا يخلو ان يكونا شخص واحد او شخصين فان كانتا لواحد كما لو طلق زوجة
ثم وطئها في انشاء العدة بشبهة اما لكون الطلاق رجعا او لظن انها زوجته ولم يحل فان باقى
العدة الاولى تدبر في العدة الاخرى وبكيفية عنها سواء كانتا بالاشهر او بالاقراء او بحول
الرجعة في بقية الاولى فقط وسياقي وان لم يتفقا بان كانت اجدا ما خلا كما اذا طلقها جلا
ثم وطئها بشبهة فخلعت او طلقها جاملا ثم وطئها بشبهة فان عرق الحمل بكيفية عنها سواء كانت
تري الدم ام لا **قوله** وهم القنوى والبارزى وصاحب التعليقه وابن الخوي وقرقوا بين
ان ترى الدم على الحمل فيلزمه اعدتان حتى لو جازت على الحمل فربما لم يزل الثالث بعد الوضع وبين
ان لا ترى فينبط لخلان وهو اذ ذلك من كلام الزاقي في العزير ولم يرد الزاقي ذلك وانما
فرع على الوجه الذي يقول لا يتبدل اخلان بل يلزمها ان تبعد بعد الحمل ثلثة اقراء **قوله**
جميع ما ذكرناه فما اذا كانت لا ترى الدم على الحمل او تراه وقد ليس بخمس فاما من جعلناه
بجواز نقص مع الحمل العدة الاخرى فيه وجهان اظهرهما بغير وجه **قوله** الشيخ ابو طيب
والقاضي الحسين لان البراة معلومة بالوضع والحكم بعدم الدخول مع اتحاد الشخص لشرا لا
لرعاية صوت العديتين بعدا وقد جعل هذا العرض والثاني لانها لا تنقص فيجب كيف يملوا
عن التعليق ثم تباير الاضباب في المذهب والبيان والنهاية وجاوي الماوري في فرعون ذلك على
قولنا لا يتبدل اخلان وانما اشكل عليهم كلام الزاقي لكونه جعل المسئلة مستقفة ولكن التعليق
كاف في الارشاد فتراده وقد ذكره هذا البحث بن النقيب والنشاي في كتبه وبالغ النشاي في
ذلك وقال انه غلط فاصح اعترفه مقصرون وبحوز له ان يراجع في مدق الحمل ان كان الحمل
عنة للطلاق وكذا ان كان عدته بالاقراء الى الاصح وسياقي وان كانت العديتان شخصين
كما اذا كانت في عنة طلاق او وفاة او عنة شبهة فوطئها رجل بشبهة لم يتدخل العديتان
ثم بعد لكل واحد عنة كاملة ثم ان كانت اجدا ما بالكل قدمت حتى لو طلق امراته فشرعت
في عنة الطلاق ثم وطئها رجل بشبهة فاجلها قدمت عنة المشبهة على عنة الطلاق لا على
الحمل لا تقبل الناحية ثم بعد الوضع عنة الطلاق ثلثة اقراء وان لم يكن حمل قدمت عنة
الطلاق وان سبقها غيرها كما لو وطئ زوجته بشبهة فشرعت في العدة ثم طلقها في انشاءها
فاذا تنقل الى عنة الطلاق فان انقضت نكاحا في عنة وطئ المشبهة وقدمت عنة الطلاق
لقوتها وان كانت من شبهة جميعا قدمت عنة الاول سواء كانت بنكاح فاستدوا اجدا ما

نظن كمن من كبح فاستدله بالمدخل وقت عدته الا بالاحالة الشبهة او بالتفريق بينهما فاذا وطيت مشبهة
في هذا الفاسد قبل التفريق بينهما فثبتت علة الوطى ذكرك في الزومنه عن البغوي واقر
وقوله وجدد ووطى في عدته وفي مشبهة جدد قبل وضع وبعث احتاطا وانفق الحقة
وارجع في علة طلاق وقبلها بعد تفريق وقبل وضع مشبهة اي اذا طلقها مثلا وهي حامل
فوطى بها حل مشبهة فعلة وطى المشبهة متاخرة لان الحمل للطلاق فله ان يجدد نكاحها لا يفسد
عدته وان كان في دمه علة ووطى لان ان يطلقها في عدته وعليها علة وطى المشبهة وجهان لا يفسد
بغيره لانه لا يفسد عليها في الحال وكذا اذا لم يكن حمل بان وطى بها حل مشبهة ثم طلقها الزوج فانها
تنقل الى علة الطلاق كما سبق وله ان يجدد نكاحها فيها ويجدد نكاحها في علة المشبهة فمستحب
الوطى وان كانت حاملا وامكن كونه من الزوج والوطى بالمشبهة جدد وهي حامل لم يحرم
جدد بعد الوضع ولو لم يجدد وهي حامل ولكن جدد بعد الوضع وهي في علة القرء لم يفسد حال
ان عدته بالحمل فلا يفسد من الحدة مرتين وللحامل المشبهة النفقة على الزوج ان حقه الحمل
وليس لها المطالبة قبل الحقوق لانها لا تملك بالشك ولا قبل التفريق بينهما في حال المشبهة نعم ان
كان طلاقه رجعي لزمه بعد التفريق الاقل من نفقتها من يوم التفريق الى الوضع ونفقتها
في الفترة التي يملك به علة الطلاق بعد الوضع فان حركه وطى المشبهة وقدمت في كل
من الطلاق قرآن وانما اوجبا الاقل لان لا تدري ما عدته فان حقة الحمل طابت بنها نفقة
مدته واذا اجتمعت البعدتان والطلاق جعي فله من اجبتها في علة الطلاق سواء كانت البعدتان
له اوله ولغيره فاذا كانت له وكانت علة الطلاق بالقرء فوطى بها هو مشبهة وحلت وقبلنا
بالداخل فله الرجعة حتى تضع لانها في علة طلاقه واذا كانت الشبهة ونفقت علة الطلاق
وارجع فيها وان فثبتت علة المشبهة تكون الحمل من الوطى كان للزوج ان يراجعها بعد وضع
الحمل في نفقة علة الطلاق ولو لم يزل من النفاس وكذلك له ان يراجعها قبل الوضع وان كانت في
علة غيره واليه الاشك بقرءه وقبلها اي وقبل عدته الا ان لا يفسد رجعتها ما دامت الحلة
والشبهة قائمة لانها في فراش المشبهة فاذا فرق بينهما فله ان يراجعها وان كان الحمل مشبهة فكيف
ان يراجع قبل وضعه لان الحمل ان كان له نفقة راجع في عدته والا فله وقت قبلها وقد بينا
انها نفقة قبل زمان عدته ولو اقرض على رجعة بعد الوضع لم يصح لامكان ان يكون قد انقضت
عدته الا ان طلقه القايض **وقوله** في الجاوي وجدد ووطى في عدته الى قوله وقبلها وقبل الوضع
فيه امران **اجد** بما قرءه قبل وضع المشبهة عطفه على ما قبله فاقضى ان يكون له الجدد
والوطى قبل وضع المشبهة عطفه على ما قبله فاقضى ان يكون له الجدد والوطى قبل وضع
المشبهة وهو لا يربط بالجدد وجب دون الوطى الثاني قوله وقبلها يردد عليها ما اذا راجعها
في حال الحلة الذي اجلها بالمشبهة فاهل لا يفسد في العجز والروضة وهو قبل عدته
وقوله ونقطع لاجل بوطى مشبهة لا تعدد والحالة رجعية لا رجعة وتبقي بنيت واستأنفت
الطلاق مجد ووطى ومراجع ولو طى في رجعي فراجع من الباقي والحمل اي ونقطع البعد اذا

كانت

كانت غير حمل الوطى في النكاح الفاسد فاذا نكحت المرأة وهي في البعد فمكاحها فاسد لا
تنقطع به البعد حتى يوطا فاذا وطى تنقطع حتى يحصل التفريق وينقطع للحالة المطلق
اذا كان رجعي سوا ووطى لا أكف بوطىه الاول وقيام المشبهة بخلاف التي قبلها واما
البائن فلا ينقطع على الاصح وان وطى بها لانه زان والحالة مكرمة فهو كالحائض واذا
حصل التفريق بينهما في المشبهة بنت على علة الطلاق فاذا انقضت شريعت في علة الوطى المشبهة
والرجعية تنقطع علة الحلة المطلق فله ان يطلقها بعد مضي لثلاثة ايام وليس له ان
يراجعها بعد عمل الا احتياط كما هو في العجز والروضة واذا جدد الزوج كالحمل المطلقة لان
في البعد انقطع البعد فانطلقها قبل الوطى بنت على عدتها وان طلقها بعد الوطى لزمها البعد
المعنى واذا راجع المطلق رجعا في البعد انقطع ايضا فاذا اطلقها وقدمت في استأنفت وكذا
ان لم يوطى الاصح لانها تعود الى النكاح الاول وهي موطوءة فيه الا ان كانت حاملا وطلقها
قبل الوضع فان البعد تنقض بالولادة وكذلك اذا طلق امرأته رجعية وطى بها في البعد لزمها
ان تستأنف البعد بعد التفريق لان راجعها في نفقة علة الطلاق دون ما بعد وان
كانت حاملا راجعها من الحمل ان اعتدت به عن الطلاق وكذا ان اعتدت به عن المشبهة لان
نفقة علة الطلاق قد تضمنها الحمل **وقوله** في الجاوي ونقطع للحالة الزوج الرجعية
وبوطى النكاح الفاسد فيه امران **اجد** ما انطلق انقطع عنها ما ذكر ولا بد من استئنا البعد
بالحمل فانها لا تنقطع بواجبها الا في مقتضاها ان لا ينقطع حلالا في جميع الاحكام وليس
كذلك في حق الرجعية لانه يجمع منها احتياطيا بعد انقضاء الايام وان لم تنقض البعد لما
قد بينا **وقوله** وتلازم مستكنا فورت فيه او في طريقه تنزع وارت وقاض وخبرت
بالحاجة قوت فانها لا يفسد ولا يفسد وبذا وخوف وخيرت متلبتة بسفر غير نفقة باذن اجرام
لم يفسد اهلها وان رحت **اجد** وجب على المبتدع عن فرقة جيم او موت ان تلازم المستكنا الذي
كانت فيه عند الفراق فليس للزوج اخراجها منه لقوله تعالى لا يخرجوه من بيوتهم ولا
يخرجن بل لو اتفق الزوجان على الا شقال منه من غير حاجة لم يخرجوا منه تعالى فان لم يكن يملك
تركة وتبرع الوارث او القاضى لم يكن لزمها ملازمة لانه يشجب للقاضي ان يمس لها مستكنا من
بيت المال فيانه لما الهالك وكذلك الوارث له غرض في ميانة ما مورثه واذا اذن المطلق او
الهالك له وجده في الخروج الى مسكن النفقة في البلد او في غيره ما جعل الفرقه قبل خروجهما
تخرج وان جعلت بعد الخروج من المهر ان كانت في البلد او من البلد ان كانت النفقة الى بيت
غير البلد تبعين المهر الى المهرل المأذون فيه على الاصح وملازمة ولا يجوز لها الخروج من منزل
البعد الا بعد ذلك اذا احتاجت الى الفرق فاهل يخرج بسببه هانا فقط لشرائط الجعالم وح
الغزو ونقاضي ما تفتت فان كان لها من يفسد امر الموت بان كان لها خادم او كانت رجعية
وانفقت الزوج لم يكن لها الخروج واذا وجبت عليها البعد وهي في ديار الجرب لم تمنعها البعد
من الحق الى ان لا سلام ويلزمها الرجوع الا ان كانت في موضع تفسد فيها على نفسها ونفسها

والمراد
بالبعد
الوقت
الذي
يكون
فيه
البعد

بغير
المهر

فليس لها أن يخرج حتى تغدو وتوكل في الحاجة عند الحاجة فان اجتمع الى خروجها لا قامه حبه
او حليف خرجت الا اذا كانت محبرة فان الفاضل يبعث اليها بالباي خلفها او يبعث عليها الجبلان
التي صلى الله عليه وسلم قال لا غدا يبعث علي امرأة هذا فان اعترفت فارحها وكذا اذا اذاعها
الجيران بزيادة النسيان اذا شديدا وانما يذات بي على ارحامها كذلك فلزوج اخراجها في
التهذيب وينتقل سكنها وتبعد في بيت أهلها والذي عليه العراقيون وهو ان لا يجاب ان الزوج
ينقلها الى مسكن اخر ويجري القرب من الاول وكذلك خرج اذا خاف على النفس او المال من هدم
او عرق وجرحه والمعتق من الوفاة والمعتق الميسر ان يخرج ليلا للحديث مع الجيران ان يعود
للنوم ولا يخرج الرجعية الا باذنه وحكم المعتق عن شبهة في ملازمة المسكن حكم غيره الا انه
لا يجب استكافها على الواطي واذا اذن لامرأته في سفر غير سفر النقلة اما الحاجة او لتزق قطرة
فان جعلت الفرقة قبل الخروج من عمران البلد تعذر الخروج ولزمها البعد في مسكنها وان
جعلت وقيل يست بالسفر وخرجت من البلد يلزمها الرجوع بل يخرج بغيره وبين المصنف في سفرها
وتسعى البعد في السفر ولا ينبغي للمعتق ان يمشي الا حرام شيئا من الزوج اذن لها في الاحرام
ام لا فان احرمت لم يكن لها ان يخرج وان فات الحج فتجمل بعد الفوات كغيرها وان جعلت الفرق
بعد الاحرام تحببت بين ان يمشي في غيرها وبين ان يخرج لا اذا استكف وهذا الخبر اذا لم يحش فوات
الحج فان حشيتة نفيها عنها الخروج لا بد منه وسواء اجزمت باذنه او غير اذنه لا يغير الحكم في الجليل
واذا وجبت البعد على من يمشي في غيرها او يمشي في غيرها او يمشي في غيرها او يمشي في غيرها
في المجلة من تامين مسكنها على نفسها وماله لها وان رجعت ولو سارت مع أهلها في اجازة
الوقوف في الطريق بحلة او قرية فلها ذلك وقوله في الحاي وفيه ان مسكن الفرق او يقيم في
قرية فيه امر اجدها قوله ولا يزم مسكن الفرق ولو للوارث لا يشترط لوجوب ملازمة مسكنها
المسكن الذي يترفع به الوارث ان يكون مسكن الفرق بل اذا لم يكن للزوج مسكن ولا تركه وتبرع
الوارث لزمها ان يلازم المسكن الذي يترفع به الوارث في انه خصص الوارث فاقضى انه لا يجب عليها
ملازمة المسكن الذي يبعثه الفاضل في حاله ووجه ذكره الغزالي في الوسيط والوسيط والمذهب
انه يجب عليها ملازمة ما عينه الحاكم الثالث انه اطلق اخراجها للحد وذلك اذا كانت سر
اما المحبرة فلا يخرج الى بيت ابها الحاكم الرابع انه اهل ما استثناه مما يبيع الخروج البذاوي
يبيع خروجها اذا اذاعها واخراجها اذا اذاعها مسكن قوله او يقيم في قرية ليس ذلك على سبيل
الا شتر اطلاق لو سارت معهم ثم اختارت الوقوف في خيام كهيام قومها كان لها ذلك وقوله
فان قد بدت او بحاجة رجعت بعد كعتكفة والا فقبل بدت اقامتها كمن ساورها اي اذا
خبرنا في المصنف في السفر والرجوع واختارت السفر وقيل المقصد وكان قباذان لها في
الوقوف بدت مقدون لم يجز ان يجاوزها سواء سارت بحاجة او لغيره قال في الروضة فمن
سارت لغيره اذنه انها لا تغاير من بدت المسافرين فان قباذانها مئة هل الحكم كذلك
لها استيفاء المدة المقدون قولان اظهرهما الثاني قال ويجوز ان يبا في السفر الحاجة

من تربع على قدر الحاجة ولا يخفى انها اذا استأنسته في سفر بحاجة وقد لها مئة ان لا
يجاوزها قطعا الا ان خافت ضياع مال يرجوعها فان هذه الحالة يبيعها الخروج من مسكن
الفرق وكذلك المعتكفة اذا اطلقها او مات وهي في المسجد لزمها الرجوع الى المسكن بعد انقضاء
الحاجة حتى لو انقضت قبل استكمال بدت المسافرين لم يكن لها استكمالها على الاصح الا ان عدت
الرفقة ويجوز ذلك وان كانت في سفر الزهدة وقفت قدر بدت المسافرين وهي دون اربعة
ايام يحتاج ومن سافر بها الزوج بحاجته لم يملكها او مات لزمها ان ترجع لتعدي مسكنها ولا
تقيم اكثر من بدت المسافرين وقوله في الحاي وفيه رجعة بعد الحاجة مقننة انما ترجع
بعد انقضاء الحاجة وان اذن لها في الاقامة مئة تربع عليها ولو بدت من شرائها انهم يخصون
قوله مئة الاذن بعد قضاء الحاجة قطعا وان لم تنقض الحاجة لم ترد على مئة الاذن فتعبر ان
يفاد تنقض مئة الاذن فان لم يكن اذن بدت مقدون وكان السفر بحاجة وقفت بقدرها فان
لم يكن حاجة كالاذن في سفر الزهدة وخروجها مع الزوج بحاجته وقفت بدت المسافرين
وقوله وحليف وان تدهان اذنه لغير بقلة ه اي اذا خرجت بالاذن فطلق ثوبا لان جملته
في مسكنك فقالت كان اذنت في خروجي الى المسكن الثاني بالنقلة وقال كان لغرض اخر من قضا
طاعة او زهدة او راحة في لقول قول الزوج وقولها ان كان مائة ولا يكون القول قول الوارث
لان الواقعة متعلقة بالزوجين والوارث يبعدها فهي اعرف منه بما جرى والزوج اعرف
بما زاد وقوله في الحاي وان قال لا تنقل بالاذن جلف لا وان قد صحح في حق الزوج لا في
الوارث لان الوارث اذا قال لا تنقل بالاذن كان القول قوله ايضا لان الاصل عدم الاذن
لكل المصنف يرد اذا اتفق على الاذن واختلفا في صفته وكلامه ليس بصحيح في ذلك فلو قال
وان قالت الاذن للنقلة جلف لا وارثه يعلم ان الاختلاف في كيفية الاذن وقوله ونقلت ان لم
تلق اقرب اي انما قلنا يتعين لها مسكن لفرق اذا كان لا يبقاها فلو كانت في بيت خبيث لا
يليق بالمرء الرضي به جال البعد وان رضيت به او لا وكذا اذا كان في بيت لا يليق بمثلها لم يلزم
الزوج الرضي بسكنها فيه جال البعد وان كان قد رضى قبلها فسل الى قوم مسكن من مسكنها
ولا ينقلها الى الابعد مع وجود الاقرب وقوله وسكن كل يحق افردت بمرافق او مع محرم
او امرأة يحشمها خلق باجنبيته ولصيقة اشقل اي واذا اطلقها وهي معه في ذان لم يحل عليه
الخروج اذا كان فيها حجران يسكن كل واحد منهما في واحد ثم ينظر ان يجد المرافق وهناك
محرم اما ان جل محرم لها او امرأة محرم له جاز واشترط الثاني ان يكون المحرم مكلفا وقال
الشيخ ابو جهمد يكتفى المترافق وفي معنى المحرم النسوة الثقات ولو واجبة في الاصح اذا كان
محشمها واذا قلنا بجواز فهو مكلف لانه لا يؤمن معه النظر ولا يجوز ان يسكنها في دار مع محرم
يجوز ان يخلوها وبالاجنبية معهم ولا يجوز ان يسكنها في حجر واحد وان اتسعت ويكره
الخروج عنها وكذا في الحجرين اذا لم يكن معها احد من هؤلاء الا اذا كانت الحجر الاخرى منفردة المرافق
عن باقي الدار من المطبخ والمستحم والمرق الى السطح والممر الى الشارع وتعلق الباب بينهما فيمنع ذلك

مئة المدة لا يملكها الا اذا اذن
بعده من مسكنها في سفر
الحاجة لزمها الرجوع الى
المسكن بغيره

لزمه الخروج منها والمستقل مع العلو كما كان مع الحق وبجهد الرجل ان يخلوا بامران ثقيين
ولا يجوز ان يخلوا المرأة بزوجين لان المرأة سيجي من المرأة اكثر من سيجي الرجل من الرجل
فان لم يستع لمسكن لها الضيقة انقل وقوله في الجاوي ويدخل الخلق المحرم وزوجه حابة
ومن خشيها اذا انفردت بمفرده المرافق فيه امور احدها قوله ويدخل الخلق المحرم فاشترط
كحوازه كذا جده امرنا ما وجود المحرم وبجوع او اضداد المرافق وفي الحالة الثانية لا يجوز له الدخول
بخلق ولا غير **الثاني** ان قوله ويدخل الخلق المحرم يفهم منه انه يجوز ان يساكنها في حجر
واجب اذا كان معها محرم وبجوع به ليل قوله وانفردت بمفرده المرافق **قال** في العزير لا
يخفى ان مساكنة المعتقة والمحرم ومن في معناه فيما اذا كان في الدار ما يفضل عن سكنيها
فان لم يكن كذلك فعلى الزوج تحليتها للمعتقة والاستقال عنها **الثالث** قوله وزوجه حابة
ومن خشيها فيه مواضع لانه جعل من خشيها منها غير الزوجة والحاربة كمن ما كل زوجه حابة
يخشىها فلا جعل الاحتتام صفة لكل مكان او في المجهول عليه **وقوله** وله بهعه في حق
اشهر وبدل ان لم يوجر نحو معين جمع وصارت لتقدم حجر باجر عاق جمل وقوله الاقل وجه
ما زاد واقترض قاض غايب ثم بي بالاشهاد لترجع اي واذا اطلقها في مسكن فيه وكانت البعد
بالاشهر صحى بغير ذلك كما يمكن كما يقع على الدار المستأجرة والجامع بينهما ان كانا من مسكن
المستأجرة مبدع معلومة فان كانت بالاقراء او بالجل لم يصح البيع لان المستأجرة المستأجرة مبدع
ولا التفات الى العادة فانها قد تغير ولا يصح بوقوع البيع فيمن بعد بالاشهر وهي مرافقة
نظرا الى الاصل واذا وجبت البعد في الاستئجار او مستأجرة فوجع المعتقة وانقضت مدة
الاجارة وجب السعي في تفرقة فيه بالاجرة وان امتنع المالك من الاجارة وجب الاداء للمسكن
مسكنا اخر ويزا في القرب كما سبق فان استعان مسكنا ثم اجاب الاول الى الاجارة وجب استئجار
وجوعها اليه وان كان الثاني مستأجرا فوجها اجدها لا يجزى جوعها لانه يودي الى تضييع مال
والثاني يجب لانه يمكنه ان يوجر من استأجر لها وان اقلس وحجر عليه ثم يطلق فقد تعلق هو لغرمها
بالمسكن قبل تعلق جفها بالمسكن في ان تضارب مع الغرماء باجر المسكن ولا يقال هذا من جاد
لا يضارب به فانه وان كان جادنا فتبنيه منقعه وهو النكاح والوطى ولان المفلس بطلاقة كالجاني
والجاني عليه يضارب ثم ان كانت بعد بالاشهر فذاك وان اعتدت بالاقراء او بالجل ضاربت باجر المثل
لعادتها المجهودة فان لم يكن عادة ضاربت باجر اقل مدة تنقضي فيها البعد بالاقراء او بالجل ولا
يجب ان الاجل لا يعرف حالة الطلاق لا بعد تقديمه فتشترط المضاربة لما بقى من اقل مبدع فانه
زاد الملق على العادة او الاقل رجعت بالزاد على الغرماء على الاصح وعلى الزوج وان ابستر فان قيل
كيف تمت قسمة الغرماء وبى معتق بالاقراء او بالجل ولم يبيع ببيع قلنا مثل هذه الحالة لا
يحتل في البيع ويحتل في قسمة الغرماء ليل انه اذا خرج بعد القسمة عزم لم يبيح البطلان لا
يرجع عليهم جدا اذا اطلقها بعد الا فلاس والحجر او لم يكن له مسكن ولما اذا اطلقها قبله وبى مسكنه
فانها تقدم به على الغرماء ان تنقضي عدها ومن طلق امراته وبى مسكن في منزلها فلها المطالبة

بالسكن

المسكن وتضارب مع الغرماء ايضا وان كان الطلاق سابقا للزواج وان كان الزوج غائبا ولا
مسكن له اكثر لها القاضى مسكنا من مال الغائب فان لم يكن له مال استقرض القاضى عليه وان
اذن لها ان ترضه من مالها وتكسبه جاز وان لم يكن قاضى فاقترعت لترجع رجعت ان اشهدت
وان اقترعت مع القدر على اذن القاضى واقترعت لترجع ولم تشهدوا واشهدت ولم يقترض لرجع
لم يكن لها ان ترجع عليه **وقوله** في الجاوي وسدد ان اثبت الاجارة والاعان الى الفصل فيه
امور احدها قوله وسدد ان اثبت الاجارة والاعان اطلق ان له الاداء الجوز الا انها وليس كذلك
لا يسدد الا اذا انفردت استجارا مسكنا للعدة كما اذا امتنع المبيع او الموحى من ذلك كما سبق **الثاني**
قوله وان اقلس ضاربت ليست على اطلاقه فانه اذا اقلس وحجر عليه وبى معتق في مسكنه فانه
بالمسكن على الغرماء تعلق جفها بعين قبل الحجر كالمزهرين بل ذلك فيما اذا اقلس وحجر عليه ثم اطلقها
فان حقوق الغرماء قد سبق تعلقها بالمسكن فتضارب معهم لما ذكرناه **الثالث** انه اقترض على اهلها
تضارب بالعادة او الاقل وامر من الحكم ما اذا زادت مدة البعد في ذلك والاصح انها ترجع باجر
ذلك على الغرماء كذا ذكر في العزير والروضة **الرابع** انه اطلق ان لها المرجوع بالاشهاد وليس لها
ذلك الا اذا اقترعت لترجع **وقوله** فصل في استئجار الوطى معتقة ولا شتماع بحجر مملوك غيب
زوجته ولزواله وجبة غير ام ولد وكتابه وكفر وكذا الزوج معتقة وامه ويكفي قبل
جفها لا مستولى وهو موضع غير المعتق به ثم جفها كامل وان وطى لا يخلطه قبل اقله حتى تنقضي
اي حرم تزوج ما اقترعت من اجله ولا يكون الامه قراشا الا بالوطى فان لم تلد من الوطى فم
فقطعه الاستبراء بحضة فاذا استبراء بحضة انقطع فلا شتمى مفترضة فان امولا لم يملك
القراش منها الا بالفسخ بعد الاستبراء او بالبعد فان زاد تزوج المفترضة وجب استبراء
وان باعها واعتقها وجوز للزوج الاستبراء قبل البيع والعق وبعد ما كان كانت مستولى لم
يجز وبها حتى تستبراء بعدا بعق وكذا اذا اعتقت المستولى بموته لم يصح تزوجها الا بعد الا
هذا في الزوج من غير المفترش اما لو تزوجها المفترش بعد ان باع واعتق فانه يصح لانه لا يفسخ
اخلاط الماين ولهذا اجتز بقوله الامه واذا استأمر او دخلت في شهده حرم عليه قبل الا
باسباق وطبها فقط ويحل له الاستمتاع لتقبيل ابن عمه التي وقعت في شهده من سبي او طائر قبل
الاستبراء ولم يكره عليه اجده من الضميمة وحرم الوطى والاستمتاع جميعا من غير ذلك ولا يفسخ
السبي قبل الاستبراء باسباق الارزوجة التي كجده فانه اذا ملكها بنفسه النكاح وجب له
بالملك استغيا بالجل فلو استبراء وقد طلق رجلا لم يحل له قبل الاستبراء البعد الاستغيا وشوا
ملكها ببيع او هبة او ارب او قبول وصية وكذلك من عاها الملك فيها بفسخ او اقاله او زوجة في هبة
وشوا انقل من وطى ام لا ولو من امرأة وبى وتستر البكر ولا يسه التي استبراء بالبيع هذا
في حق المالك اذا زاد وطبها اما اذا زاد تزوجها بعد استبراء البائع او بعد انقضاء عدها من زوج
او وطى شبهة او استبراء من امرأة وبى وبجوع فانه يجوز تزوجها من غير استبراء ولو كانت
كتابة فحجة ثم انقضت كتابتها لم يحل له الاستمتاع بها الا بعد الاستبراء والى هذا الاستمتاع

الاستبراء بالوطى
والاستبراء بالبيع
والاستبراء بالقبول
والاستبراء بالوصية
والاستبراء بالهبة
والاستبراء بالقبول
والاستبراء بالوصية
والاستبراء بالهبة

ولحق الولد المملوك والذي من تيمم بالصن كلامه يستعز بانه لا تتبع دعواه الا ان ادعت الاستيلاء
وهو ما استعز به كلام القرافي قال الزاوي والاكثرون لم يتفرضا له بل كنفوا بان يدعى ان
ولدي هذا من وطيه الرابع قوله والولد يحمل المملوك حتى ليس جمل المملوك شرطاً في
الحق بل بحقه باجماله واجد منها لا في احداهما وحده وفي الاخرى استهال المملوك من قولهم ان
اقرب الوطى هذا المستعنى عنه بقوله الولد يحمل المملوك لانه لا يحمل المملوك الا اذا نشؤ
والوطى ثلثان باقران وثان باليمين وقد كفي بالامكان في المسئلة قبلها فقال بحق الولد ان
الممكن ولم يتفرض لذكر الوطى لان الامه لا يمكن لولدها الا بالوطى بخلاف الجارية فانما يحكم الاما
فيها مجرد العقد **السادس** في قوله لا استنزا المراد السكن عن دعوى الاستنزا وليس المراد ان
يكون على الاستنزا كما سبق في المسئلة قبلها **وقوله ناد** حصول لبن انفسل
من امرأة حية ولو حيا ومع غالب معجزة حي او دماغه لا بعد جولن حيا يقيها لا يجوز
وهو وجود **السادس** ان حرمة الرضاع تامة بالكتاب والسنة والاجماع وهو عبارة عن حق
لبن المرأة في معجزة الطفل او دماغه في حصول اللبن شامل للارضاع وللانجاب المملوك منها
في خلق الطفل سواء كان نايماً او مستيقظاً وسواء استقر في بطنه او بقيامه ويشترط ان
يكون منفصلاً عن امرأة قيد خل في المرأة البكر واليتيم ويخرج منه الصغير فلا بد من اعتبار
الحبس كما سبق في الجحش ويخرج ايضا الرجل واليهيمة فلا حرمة ليهيما ولو ان تصبا في يمينه
فلا اخوة بينهما لعدم الامومة والحش باليتين ولا يحكم بكونه اثني باللق وبشرط ان يكون
انفصال اللبن والمرأة حية فلو حمل منها اللبن ثم ماتت واوجرت الطفل اثر حملها وما اذا انفصل
منها ميتة وسواء انفصل اللبن الى حموضة وغيره ام لا وسواء جعل اوطاً او حياً او زبداً او اياً
او غير ذلك بغيره بغيره خبر او جعل في قنابل او مرق ويجوز واشتملكه شرب منه بحيث
يحقق وصوله الى جوفه كل ذلك حكمه حكم اللبن فاذا شرب من المملوك المستوفيه اللبن حش
دفعان حرم على الاصح بشرط ان يكون فيه من اللبن ما يمكن ان يستفي منه حش دفعان فان قل
حدا كلفظ لبن يقع في جيب ما فلا بد من شرب جميعه ليتحقق وصوله اللبن الى الجوف وبعد ذلك
رضعة واجبة وبشرط ذلك في معجزة الطفل او دماغه لان الدماغ محل للتغذي فان من
مبالا دمان في افه سبوطا وصل الى الدماغ وانتشرت في العروق وتعدت بها كما تستر حاصل
في المعجزة وليس بحقه ونحوه كذلك ولو وصل الى الدماغ من مامومة او الى المعجزة من حراج
حرم ولو صب في اذنه لم يؤثر الا في اتصال الدماغ وبشرط ان يكون الرضيع حياً فلا اثر لضعاع
الميتة وان يكون في دون جولن هلا ليهين اربعة وعشرين شهراً وان اكسر الشهر الاول
كل من الخامس والعشرين وتمام الجولن لا اثر للرضاع وينبغي كما قال الزاوي انه القياس
ان يكون ابتداء المعجزة من انفصال الولد جميعه ويجوز ان يكون حصول اللبن في الحمل وانفصاله من
التي منفرقا حش مزان ودون حش الرضعات لا يحرم قلت عايشه رضي الله عنها كان فيها
انزل الله تعالى في القرآن عشر منجات معلومات بحرم من شرب حش رضعات فتوفي رسول الله

حصوله

صالحه

صلى الله عليه وسلم وي مما تفرأ وحل ذلك على قزاة حكمها والمتبع في معرفة بقدر الرضعات
العرف اما بقدر ما بطول الفضل فطاهر فاذا منع الطفل قطعه قطع اعراض واشتغل
بغيره ثم عاد وان نضعه عاد وان نضعه فيهما منضجان وقطع المرضعة كقطعة واما اذا حمله
من يدي الى يدي او تنفس وتخلطه نومة خفيفة او قامت المرضعة الى شغل خفيف ثم
الى الاكل او لها قلفظ الذي من فيه خطه ثم عاد الى لسانه سريعا فلا يقد في كل ذلك بل
في رضعة واجبة فقوله حش متعلق بحصول لبن وانفصاله وبشرط ان ينفصل اللبن من
المرأة في خمس مرات متفرقات بحصول اللبن في المعجزة فلو حلت المرأة مرة واوجرت الطفل
خمس مرات متفرقات فلا صححانه رضعة واجبة وكذا عكسه اذا طست خمس مرات واوجرت
مرة ولو طست خمس مرات واوجرت خمس مرات من غير خط جزم وكذا بعد الخلط على الاصح
وبشرط ان يكون الجميع مما ذكرناه يقيها انفصال اللبن في جوف المرأة وحصول المملوك
يقيها وحصوله في معجزة الحي او دماغه يقيها وحصوله قبل انفصال الجولن يقيها وحصوله
حش يقيها وان ينفصل حش مرات يقيها فلو حصل الشك في شيء من ذلك لم يثبت التحريم وهو
في الحاي وحصول لبن امرأة حيا الى قوله يقيها فيه امورا **السادس** قوله حيا حيا لها لوقول
انفصل حيا قال كان اشمل لان انفصال الطفل بالامتناع لا يشترط ان ينفصل جلاء الشا في
قوله ان حش كله لا بشرط حصول كله اذ ليس المراد الا ان تحقق حصول اللبن في المعجزة او اللسان
فاذا استهلك اللبن المامولا بشرط ان يشرب من ذلك يلقح بمقد حصول شيء من اللبن في جوفه
فلو بقي فذرة اللبن وقدر يعلم يقيها انه لو كان كل اللبن باقيا فيه لثقنا حش طهره كفي بعلمنا
ان شيئا من اللبن حصل في معجزة الثالث قوله قبل الجولن قال ابن الجوزي مقتضاه
انه لو لم الجولن في جبال الرضعة لا يثبت انه لا يحرم وهو وجه والاصح بغيره **وقوله** يحرم ولو
من حش كستولك ونسوة وان لم لا يجوز ان على ابنه من ذر له اللبن وان ادعاه اثنان
واثبت من شبهه انتسب الرضيع اي حصول اللبن في الحمل المذكور على ما مضاه يحصل التحريم
بين الرضيع وبين صاحب اللبن وهو الذي يربا اليه الولد الذي يربا اليه اللبن سواء كانت
المرضعة في مكانه ام لا وسواء كانت في البيت ام لا ما لم تكن وجاعين وان طابت المنه وانقطع
اللبن وعاد فان نكت غير ذلك الحكم الى ان تحيل ويحمل جد وث اللبن من الحمل واقل ذلك ان ينفصل
يومانه بعد ذلك لم يكون اللبن فيه اقول اظهر ما انه لا ينفصل الحمل وان اراد اللبن الحمل
ثم حصوله في معجزة الطفل يحرم ولو كان من حش امهات اولاد لرجل وزوجاته وامهات اولاده
فيض الرضيع ابتداء صاحب اللبن وثبت به الا بوق دون الامومة وذلك جازير كعكسه فيما اذا
ابر لغزوات زوج لبن وان وضعت طفلا وكما اذا رضعت مرتين او ثلاثا لبن رجل ثم نكت غير
وولدت منه وارضعت بلينه ذلك الولد انما انحش ثبته الامومة دون الا بوق ولو انقطع اللبن
من لبن رجل حش رضعات او بنات ابنه او اخوانه لم يؤثر ذلك ما لم يشتمل من واجبة منهن
حش لان التحريم انما يتعدى الى الاب اذا ثبت انه جد الرضيع ولا يثبت الا اذا ثبت الامومة واما

قوله او لها اي كذا
منه الامومة
فلو لم ينفصل اللبن
منها لم يثبت
الرضع
مما ذكرناه
سريعا فلا يقد
في كل ذلك بل

قوله او لها اي كذا
منه الامومة
فلو لم ينفصل اللبن
منها لم يثبت
الرضع
مما ذكرناه
سريعا فلا يقد
في كل ذلك بل

كان غايها انت الى الحكم ذلك ليكتب الى حاكم بلده بذلك ليعلمه فان توجه اليها او بعث رسوله
فذاك والا فادامنى من يمكنه الوصول فيه فرض لقاض نفقتها في ماله ولو لم يعرفها
على الزوج لم يجب نفقتها على الاظهر وان كان جازا فاذا غاب الزوج بعد تسليم نفسها فلا يقا
مستمر وان طال الامد وتسلم الكبير التي يتا في جماعها الى الصغير الذي لا يتا في جماعه
موجب للنفقة اذ لا يمنع من جهتها كما لو سلمت نفسها الى كبير فزرب والصغيرة لتعذر الاستمتاع
بها كما لنا شرحه واما من يخرج عن الوط بعد زرع الصغار كالزنا والقرنا فاستلزم بحب نفقتها لان
هنا اعتذار دامية بي معذرة فيها وقد جعل التسليم الممكن والاستمتاع بها ممكن من بعض الوجوه
وكذلك المراجعة والمضاه والمجنونة لوجود التسليم الممكن والرجعية حكم الزوج في وجوب
النفقة والكنسق الا انه الشط لا يمنع الاستمتاع ولا يجب للباين نفقة الا اذا كانا حيا
لقوله تعالى وان كن اولادك حمل فانفقوا عليهن هذا اذا كانت البينونة بغير الموت وان
كانت بالموت لانه ان كانت النفقة للحمل فنفقة القريب لا يلزم الميت وان كانت للحامل فالجمل سبها
فاذا لم يجب له لم يجب لها وكذلك اذا كانت البينونة بالفتى يجب مقارن للعقد او بعز وراى
لان ذلك يرفع العقد من ماله وكذلك لا يجب مهر قبل الدخول والمستحق بعد على الاصح بل مهر
المثل واذا وجبت النفقة للباين الحامل على رجل فاقبل الوضع لم يسقط الزوج على الاصح
عند الغزالي وهو الذي قاله الشيخ ابو علي وقطع به الجاوي لانها لا تنتقل الى علة الوفاة كالزنا
لم يرفع عن الطلاق وكان البطلان اوجب هذه النفقة دفعة فضايت كدين عليه **وهو**
لا يرفع شبهة ومنع استمتاع لزم وخروج ولو ساعة لا اذن او خلل من الزنا لا للزنا بغيره
وشهره وانه لا ياذن حاجته وتعود بعد بعوده وعلم غاي حكم قاض وامكان بعوده وورقة
بعوده اي نفقة الزوجة الممكنة والرجعية لا ان اعتدت من شبهة فاذا وطئ رجل امراه بشبهة
ويجب نكاحا لزمها ان تعتد عن شبهة ومجال بينهما وبين الزوج كما في سائر المعنات وكذلك
لو وطئها في البعد لكن عن الزوج تقدم الا اذا حلت من شبهة فان عدتها تقدم وتسقط نفقتها
ما دامت في علة الغيرة على الاصح ولا نفقة لمن منع الزوج من استمتاع بغيرها وهو الوط ويقدر
فان منعها ذلك نشوز ونشوز المراهقة والمجنونة كنشوز البالغة العاقلة هذا اذا كان المكن
لا ماله اما لو قلت لا يمكنك من الاستمتاع الا بالعتاق فان لها النفقة كما ذكرناه في الصداق
بخلاف المدخول بها فانها لا تستحق الجسر وتسقط به نفقتها وكذلك اذا منعه الوط لبعاله
وتصرفه بوطيه لم يسقط نفقتها فان انكر البعالة فلها اشاقها بشبهة اذ اربع نشوة لا اقل ولا
باس ينظر من اليه عند اجتماعهم يشهدون وليست لها ان تستع من الرقاب لتعذر البعالة بخلاف
المرض لانه ينظر في حالها لا في متاع حتى تبار وان قال لا طبا ولم يؤتمن وان قالت لا يمكن
الا بمت عينة كانت ناشرة لانه ان كان يدخله متى شاو وطئها فيه فان ذلك من هكذا
نقله القهري في الجواهر قاطعه فيما اذا امتنع من النقل ولو مكنت من الوط ومنعت من
استمتاع دون استمتاع سقطت نفقتها على الاصح كما لو سلمت نفسها في وقت دون وقت وتكون

ناشر
وعلى
النفقة

سقطت

سقطت اذا خرجت من بيته بغير اذنه وبغير تقصير منه فان لم ياذن في الخروج ولكن كان
خروجها لغيره مثل ان كانت البيت باحق استعارة انقضت المدة او رجع المبيع وارجعها
فخرجت لم تسقط وكذلك اذا احتشيت هديا او غرقا اما لو جئت بحق او طمعا لم يجب نفقتها كمن
النزوي في زيادته وغيره ايضا ولو كانت تخرج من البيت حاجتها بعض اليوم وتقيم الباقي فليقتل
نفقتها ابرا ولا تسقط على الاصح كما في تسليم السيد الامه الليل دون النهار لان نفقة اليوم لا
تتبع بيل اندج تسليمها دفعة فاذا خرجت في يوم ولو ساعة سقطت نفقتها فيه بغير
لخرجت في غيبة الزوج الى بيت ابويها للزنا والعيادة لا على وجه النشوز لم تسقط نفقتها
مقله في الرخصة عن الغوي وان خرجت للنشوز وجدها سقطت نفقتها ان كان بغير اذنه
وكذا ان كان باذنه ولكنه حاجتها فان كان باذنه حاجتها لم يسقط وكذا ان خرج معها شوا
كانت في حاجتها او حاجتها باذنه او بغير اذنه وان كان الزوج جازا وعادت اليه في يومها وجبت
نفقة العدة اليوم وان كان غايها فان تبعت وكلا شئت بطاعتها وتسليم نفسها عند جاك بل
او تذ لك عند قاضي بلدها ثم نهيه الى قاضي بلده ليعلمه فان علم وخبر جبين علم فذاك والا فذنه
القاضي من الرجوع ثم ينفق عليها من ماله وان اذنت الزوجه سقطت نفقتها فان عادت الى
الاشارة قبل انقضاء العدة عاد وجوب النفقة من العدة كماله قبل النشوز ونشوز كان الزوج
غايها او جازا بخلاف الناشرة لانها خرجت عن يد الزوج وهذا لم يخرج عن يد وانما قلنا بقعود
الغاية اذ اشترت بعض اليوم سقطت نفقة ذلك اليوم والمزني كاشرة وقوله في
الجاوي حكمه الى قوله وحكم القاضي رجوعه فيه امور احدها قوله الى ان باتت ووضعت
مقتضاه وجوب نفقة الباطل الحامل مطلقا الى ان تضع وليس على طلاقه بل ذلك اذا باتت في الحيض
بسبب عارض كالبطلان والردة اما اذا باتت بالموت او بالفسخ بالغزو او بالعيال لمعتد للعقد
فانته لا نفقة لها كما بيناه الشا في قوله او حلت من شبهة معناه انه حل لنفقة الممكنة الى ان حلت
من شبهة فافتى انها اذا كانت معتدة من شبهة بغير الحمل انه يجب نفقتها وليس كذلك كما
ذكر في الزوم من زيادته حيث قال ولو جئت ظمنا او بحق فلا نفقة كما لو وطئت بشبهة واعتدت
وقطع به في البيان والمشافل وجاوي الماوردى وذكر فيهما اذا كانت زوجة المفقود بعد اربع سنين
وقبلنا الجدي ان نكاحها باطل الثالث قوله او اكلت معه لوانه خرج وانى به عند ذكر قدر
الواجب من النفقة كان اولى فان ذكرنا هنا فنحن ان المواكله يمنعها وجوب الكسوق وسائر
الحقوق كما في الجمل من الشبهة والنشوز الرابع قوله او اكلت معه ليس على طلاقه بل ذلك اذا
كانت زمينية او ترى اولى المصلحة في ذلك واذن لها الخامس قوله او منعت الوط ليس هذا على
اطلاقه بل العاجز عن الوط لبعاله الزوج او لكونها نظوم لا تسقط بالمنع وهو لا يزد بل
الاشارة لانه قال وان عجزت عن الوط وفي الجاوي خصص الزنا والمزينة والمجنونة وسكت
عما سواه ذلك انما اطلق القول بسقوط النفقة اذا منعت الاستمتاع وليس على طلاقه
بل ذلك اذا وجب عليها المكن اما اذا كان الصداق جالا وجبت نفقتها لاستيفائه فان نفقتها

لا تسقط ذكرك في العزير والروضه وغيرهما الساع قوله اول غرضها مفتحي لها اذا استاء
في الخروج لزيارة او تناول حاجة لها ان نفقة تسقط اذا لم يخرج معها وهذا عرت فان
الاختلاف يسقطوا النفقة مع الاذن الا بالسفر حاجتها لقوات التمكين بعد تحته لها
ان لم يذكر متى يعود وجوب النفقة اذا كان جازما فان قيل مفهوم اشتراط علم الغائب ورجوعه
بغيره يقتضي ان وجود النفقة يعود بمجرد عودها الى الجاهل بل يلزم على هذا انها اذا عادت
في بعض اليوم وجب يعود نفقة البقية لانه لم يصرح بنفي النفقة بل قوله وكون بعض يوم لا
يقم منه الا انها تصير بذلك ناشئة فقط **الثامن** انه سلك عما اذا سافرت بغير اذنه وهو
معه بل يزعم انهم من جوع كلامه انها تسقط وليس كذلك كما خرج به في العزير والروضه في اول
قسم الصدقات ذكر في ان المراه لا تعطى مع الزوج وقال لانها ان سافرت باذنه فهي مكفية
الموتة وان سافرت بغير اذنه فالنفقة عليه لانها معه هكذا قوله ولا يعطى موتة السفر
لانها غاصية بالخروج هذا لفظة نقله في المهمات عنه **وقلت** ومثل هذا ما نقله القولي في
الجواب من انها اذا امتنع من النفقة مع عدم حب النفقة الا ان كان يستمتع بها في زمن الاستمتاع
فيجب ويصير استمتاعه عضو اعلى النكاح جفائه **وقوله** ومخالفة بصوم وضلوة فلا ونذر
عدوا وموتة مكنونة وزانية كصوم عرفة وعاشوراه اي وتسقط نفقة الزوجة لمخالفة
امر الزوج فيما له منها منة مما يفوت الاستمتاع فلذلك منعه من صوم النفل وضلوة فان خالفت
امر وفعلت فهي ناشئة تسقط نفقتها في ذلك اليوم الذي صامته او قبل فيه ولان يكلفها
الا فطار من صوم النفل والنذر العبد على الاصح كما اذا نذرت صوم يوم معين بغير اذنه وفيه
كحاجة **قال** الماوردي وهذا في صدر المهران لما في اخره فلا لقرب زمان التمكين وشبه تلك
البقية برمان الاكل والبطاق واستحسنة الرواي في وسكت عنه الاكثر من بغير ان دخلت
فيه باذنه لم يكن منعها وكذلك يمنعها من الصلوة اذا تعينت بالنذر العبد ولان جفته سابق كذلك
يمنعها من اداء الواجب الموسع كفضا الفريضة وقضا صوم يوم رمضان واداء الصوم والصلوة
المندورية نذرا مطلقا بغير معين في زمان سواء كان قبل النكاح او بعده باذن او بغير اذن
واما اذا تضيق الواجب كصوم رمضان فليس له منعها وكذلك اذا تضيق الفضا كما اذا لم يبق من
رمضان الثاني لا فدية ايام القضا فاضا تبين للصوم ولا يجوز له منعها ولا يسقط بصومها
نفقتها وكذلك اذا افطرت عدا وانا وقوت الصلوة باختيارها فان القضا يجب على الفور فلا
تسقط نفقتها وقبل يسقط لان سببا لتضييق تقصيرها والعجيج الاول ويستثنى من الموسع
المكتوبات الخمس فليس له منعها من المبادى اول الوقت لضيق وقتها ولما في فعلها اول الوقت
من الفضيلة بخلاف الحج والعمرة المكتوبة السنن لرواها كما الحق بصوم رمضان صوم عرفة وعاشوراه
بخلاف الاثنين والخميس ولم يذكر الحج كحج استغفار سابق من كونه سفرا حاجتها فان كان باذنه ولم
يكن معها فلا نفقة لها وان كان معها وجبت وان كان بغير اذنه وخروج معها فالواجب نفقتها
لانه قادر ان يحلها وفيل لا يجب كما لو نذرت وهو قادر على ان يردبها الى الطاعة والعجيج هو الاول

قوله في العزير والروضه وغيرهما
تعدى بالانكاح
بعد انكاحه
من مكنونة
وغيره
قوله في العزير والروضه
قوله في العزير والروضه
قوله في العزير والروضه

وقوله في الجاهل او ضام او ضام الى قوله يمنع فيه امران احدهما قوله او نذرا
معطوف على قوله نذرا فيكون معناه او ضام او ضام نذرا بعد النكاح فيكون قوله بعد
يمنعه متعلقا بقات او ضام فيلزم منه انه اذا منعها من صوم نذرت بعد النكاح سواء كان باذن
او بغير اذن وخالفته تسقط نفقتها وليس كذلك على الاطلاق بل اذا اذن لها في نذر صوم معين
فمنعه لم يسقط نفقتها **الثاني** في قوله بعد النكاح يقتضي ان نذرتة قبل النكاح ليس لها
منه مطلقا وليس كذلك بل له منعها من غير النذر المجين كما بيناه **وقوله** صحيح كل يوم على
مكتوب ومن يرمي مبدع من غالب قوت البلد لا يبق به بل يذم وان لم تاكله وحجرا عتيق وموتة
وما شرب وعسل منه وموتة ضعيف ومعد ونصف لمن يمكن به ان لم تاكله وشيعة ولا يترك
اي يجب لزوجة مكنت مبدع كل يوم في مقابلة التمكين وعكده التسليم اليها ولها المطالبة به
طلوع الفجر ولا يلزم الصبر لان الواجب هو الحج فيحتاج الى الطبخ والخبز فلا تنهيا الا تنفعا به وت
الحاجة الا بالتسليم او لا الهان ومن عذر بوجوب التمكين لم يرد ان ذلك متوقف على لفظ التمكين بل
تسليم ذلك عما عليه كاف كتسليم سائر الديون ونحوها وذلك على التقريب بينها وبين نفقة الفرس
لان نفقة امتناع تسقط بمعنى الزمان وبالاكمل مع غير ولا يجوز ان ملكها غيره اذا اعطتها
وان تكلف وجب ايها الا ان كان هو المثلث ثبت في ذمته الى ان يوفى فلهذا قالوا بجواز الرجوع
ملكه كذا وقدر الواجب يختلف بين الزوج واعتاق ولا ينظر فيه الى الكفاية ولا الى حال المرأة
في قلة الاكل وكثرته ولا الى شرفها ومنعها بل يجب لبيت الزوجية ما يفي ببيت الزوجية والذي
يجب تسليمه من الطعام هو واجب لا الخبز والحب ويجب ان يكون من غالب قوت البلد من زوا
شعير او ذرة او تمر وغير ذلك حتى يجب من الاقطاع على مقتاوع فالمستكين لا يملك شيئا او
يملك ما لا يخرج عنه استحقاق سهم المساكين يجب لزوجته عليه مبدع كل يوم والقادر على
الكسب له حكم المستكين وان منعته الكسب عن استحقاق سهم المساكين وكذلك للزوجة والمكاتب
والمبعض لنقصه بالزرق وان كثر ماله ببعضه الجوز والى ذلك اشار بقوله ومن يذره فان لم
يكن في البلد قوت غالب وحيث مما يليق بجبال الزرق ويجب لها مع ذلك الادم المعتاد في البلد من الزيت
او الشحم والذبح والتمر والخل والخبز ومن اللحم ما جرت به العادة ايضا ويجل لادم ايضا وان
كانت ترحى الوتة باكل الحبوب والقفان وهو الذي لا ادم معه ولا ادم لا يتقيد بل يجب ما يحتاجه البلد
فيفرضه القاضي على المعسر ويفرض ضعفه على الموسر والمتوسط بينهما منسبه الحب وب
لامراه الموسر من اكل الحب ومن كان متوسطا وهو من يحيا فان يردده تسليم المدين الى المستكنة
فيحيط عنه ربح ما على الموسر من حب وادم فيحب عليه مبد ونصف وان طلق ان تاكل معهه او طلقه
ذلك لم يلزم اجدها اجابة الاخر اليه بغير ان تزاميا وكانت ممن يفتقر زمانا او رضى لها الولي بذلك
حت محجة واكت معهه تسقط نفقتها على الاصح بخبرين الناس على ذلك في منابر الامم فان
ما اذن ولي غير الرشيد كان الاكل تطوعا منه ونفقة النفقة في ذمته ويجب عليه اصلاح
الطعام بتسليم موتة الطبخ والخبز والحب وما يطبخ به ويجب لها المال شرها ونفل عليها

قوله في الجاهل او ضام او ضام الى قوله يمنع فيه امران احدهما قوله او نذرا معطوف على قوله نذرا فيكون معناه او ضام او ضام نذرا بعد النكاح فيكون قوله بعد يمنعه متعلقا بقات او ضام فيلزم منه انه اذا منعها من صوم نذرت بعد النكاح سواء كان باذن او بغير اذن وخالفته تسقط نفقتها وليس كذلك على الاطلاق بل اذا اذن لها في نذر صوم معين فمنعه لم يسقط نفقتها

بشبه كالفعل من الجماع والنفاس لا من الحيض والاضحاح وان تهرت بدم لم يجب ايداءه على الصحيح
لاها ملكة فتصرف وتشتري غيرة وقوله في الجاوي صحيحه كل يوم الى قوله وطلح حجر
لاستبوع فيه امور **اجد** بقوله عليك لا يعني انه يتوقف على لفظ التملك بل يكفي ان يملكه
اليها بقبضه اما يجب عليه كسائر الديون ولا يكون بقبضه لا متعلقه نفقة القرب الثاني
ان قوله على مسكين يرد عليه الملكة كفايته فانه لا يمتنع مسكينا وهذا لا يأخذ من شهر
المساكين الثالث قوله ممتن من الرق اذا من فيه رن ولا ممتن من الرق يقع على من سرق
ثم علق الرابع قوله وطلح حجر لاستبوع بنع فيه الامام الشافعي وقال **الاصح** وهذا
قاله الشافعي على عاده ان ممتن من الرق لا يجب عليه اياها حتى يكثر فيزداد بقدر العادة **وقوله**
واحد جرح عديم ولو جرح لا نفسه ولمن عتبه ايتها دم وكسوف عاق وميد وثلة ليس
وتحريم هي وطافيق وخمار ونزاول ومكعب ومضربة وعرج ولبد او جرح مع حية وكجاف
بشكا لبعادة ومسطب ودين ومركب واجرح عام تليكا وسكنى لا يبق لها ولو بازيد وجرح ابي
ومجرب على الزوج ان يمتنع زوجته بخادمة اما بامه او بحق يستأجرها ويشترط كون الخادمة رقة
او ضيا او حرة او مملوكة فان اخذها من عينه ممن يبيعها من جرح او امه لزمه لها نفقة
الخادم وهي مبدية كل يوم من جنس طعام الخادمة والادم ما جرت به العادة للاماء واعلم
ان المعتز جال المرأة في امر الخادمة فليس للامه خادمة لنقضها بالرق فيسترجع في المحرمه وان
الكون جرح وان يكون عادية ان يخدم في بيت ابوها ولا اعتبار بزوجها او جرحه بيت الزوج ولزم
المعتز الا خدام كاللزم المومنين والخادمة ان كانت ملكا للزوج او مستأجرة مومنين عليه
وان كانت امه للمرأة او متاجنة لها فموضعها شتر اطراف نفقة الخادم يجب لها ما ذكر ولا يزداد
على خادم واحد وان انقعت مرتبتها ولا يجب تملكها الخادم فلو قالت انا اخدم نفسي واخذ جرح
الخادم لم يلزمه الا جارية وان خدعت نفسها لم يتحقق شيئا لكن يجوز الاعتراض عن نفقة الخادم كما
يجوز في النفقة ولو قال الزوج انا اخدمها لم يلزمها القبول على الاصح لانه لا يمكنها ان تستوفي النفقة
منه حيا ولا يغير بغيره والاصح ان مونة الطعام عليه وان اخبر والطبخ الذي يخص
لها من وجبة خادما وان لها عليه المة الطبخ من القدر والمعرفة واواني الطعام والشراب
من حطب او حجر او خرف واذ كان الزوج مومنا وجب عليه الخادمة مبدية وثلة لان نفقة الخادمة
على المتزوج ثلث نفقة الخدمه قياسا ان يكون نفقة الخادمة على المومنين نفقة الخدمه
ونفقة خادمة المعتز لا ينقص في الجرح لان ذلك لم يلا يحصل به قوام الدين وجب
للزوجة الملكة المكسوة وهو يختلف باختلاف الملام في جنسها ونوعها وجمال الزوجات طولها وقصرها
وجوه في كل كفاية لا ينفق ولا يختلف بعدد ما يستأجر الزوج واعتبار بل يختلف صفاتها
لها في الصنف خمار وقيض ونزاول وما تلبسه في الرجل من مكعب وجوخ هذا مرادهم بالمكعب والما
في **الحاكم** يرى فان الملبس نوع من الثياب وبصيفها في الشجاعة بحشوق ليدفع الهم
ويكون ذلك من غلبت الكنان والقبطن للفقير ومن رقيقه المومنين والمتوسط ما بينهما وان اعتادوا

الحري

الحري كان ذلك منه وعلى الجملة فالرجوع في ذلك الى العادة الا انهم اذا كانوا في بلد قوم
عزاة لا يلبسون شيئا فانه لا يجب في الرجل شي اسى وقيل عمت ان قدم المرأة من القوق والتمه
ليست بعوق في البيوت فيؤخذ من ذلك انه لا يجب عليه القيص في البلد الذي عادة نسائه لاراد
والخمار لانه لا يلزمها شتر كل بدنها في البيت لكن يجب ان يكون الارز والخمار واستعين تلعب بها
فيستراها في الصلح ويجب لها ما تفرشه في البيت لتقعد عليه فانه لا يعتد بغيره وان اعتادوا
الحصير والمباديرته وان افترشوا في الشتاء اللباد وفي الصيف الحصير لزمته ويلزمه فراش
للنوم من مصرية وجوخا ولا يجب ذلك على اهل الاقمار والقرى الذين يعودوا الاكفان باليوم
على القروش المستعملة لجلبتهم وان كان عادتهم الشتر كما في بعض بلاد اليمن لزمته ذلك ويجب لها
ما يحتاج اليه من الة التطيف من مشط والدين وما يفضله الرأس من الشتر وجوخ فان
جرت عاده بد من لزمه والشريح انبع وكذا ان جرت بالدين الميطب بالنفسي والعود وجوخ
يجب له عاده معة ووقتا كفي الاستبوع من او غير ذلك فان طلبت مزيدا على التطيف من الترين
بالجل والحضاب لم يجب ولا يلزمه الطبيب ويلزمه ما يقطع التهركة عن الجسد كالمتركة وجوخ
وجب لها مسكن مبلل واستيجار واستيجار والنظر في المسكن انما يليق بها على الاصح وتواجد
ذلك من البرد وغيره على الاصح يجب له الجاهن بخلاف النفقة والكسوة فان العبرة فيهما بالجاه
وجب لسكان المعتد سوا كانت بطلاق او فسخ او موت على المذهب وقوله في الجاوي واجام
جرح عديم الى قوله وسكنى مكعب وعارية واحاق فيه امور **اجد** بقوله وتطيلين يعني من
الجم للموسر وقد بينا ان ذلك لا يتعين بل يرجع فيه الى العادة فلهذا في قوله في نفقة الخادم
ومن على الموسر اعتدض عليه في المبي فقال انه خلاف المنقول فان المزمط لادن والواجب اما
هو مبدية وثلة وهو كما قال لان المزمط لادن وهامد ونصف والواجب مبدية وثلة فقط **الثالث**
قوله قرب كيلة ربة او تمن قال في التعليل في الظاهر ان الواجب من الادم ما يليق بعادة
البلد وان تقديريه الى لقاض ويقدر الموسر ضعيف ادم المعتز والموسر ما بينهما **الرابع**
قوله وامتناع كحاف شتا الى قوله والة الطبخ والشرب قال في التعليل هذا بخلاف الظاهر
الظاهر وجوب التملك في الجميع وانما الامتناع في المسكن فقط اسى وكلام الجاوي هو ما قاله الفقهاء
ولاصح ويستدل بالنقض انه تملكه **الخامس** قوله واجرح الحمام لشدة البرد قال في التعليل
هذا اختيار ضاج الوجيز والاكثر وادى الى انه يجب اجرة الحمام لشدة البرد قال في التعليل
الحمام لا يجب **السادس** قوله وله خادمة يستحق منه يوما في الوجيز واقرض ضاج التعليل
والاظهر في الروضة المنع وكذا في جواب القبول **وقوله** وله تبدل ما لوقفة لرئيسه ومنه من جرح
واكل ثموض ومنه من دخول ابوها وغير خادمة وتعتاض لا جوخير ونشود اشترى دما في الروضة
ما لمسته قبل اي ولكن جرح تبدل خادمتها الما لوقفة سوا كانت ملكا لها او جعل اتفاقا عليها اذا
ظهر منها ربة او خيانة لا يجوز ابدائها لغير ذلك وللزوج منع لزوج من منزله وانما اكل
من ما كولي غرضها او يوديه لنفسه كاللصل والكرات وله ايضا منعها من دخول اجد عليها حتى يمنع
ابوها من الدخول عليها وينعها من ادخال اكثر من خادمة منه ومن ادخال قماش واثاث لها الى موضع

قال في النفقة وهو
دثار عمل
منه

فهذا الجواب الى الفسخ واما الفسخ بالمهر فهو الى السيد لا نه لا تعلق لها به ولا ضرر عليه
قوانه وكذلك ما صار دينيا في هذه الزوج فالحصومة فيه الى السيد كالتدقيق واذا ادعي
تسليم النفقة وكذبته وجده السيد لقول قولها في نفقة الحال والمستقبل وقول السيد
في نفقة الماضي **وقوله** وعلى من فصل عن قوته ووجبه قوام بعض لا فرع كما لم يكن كسلا
لاق وقدم الاقرب ثم الوارث من فرع ثم اصل وقدم ابوه **وقوله** والام الصغير اذا ولت **وقوله**
وقوله افرغ في نفقات الاقارب وهي واجبه حديث حديث ما يكفيك وولدك بالمعروف
وأي لا يجب الا على المونس وهو الذي يفضل عن قوته وقوت زوجته وولده ما يفرقه الى قربه
فان لم يفضل شي لم يجب ولم يلزمه الا قراض وان كان الولد صغيرا لم يجب على سبيل المواتة
وهو ليس من أهلها وشروط القرب الذي يجب نفقته ويجب النفقة عليه ان يكون بعضا من
عليه كالفرع مع الاصل والاصل مع الفرع وقدمت نفقة الزوج على نفقة القرب لوجوبها
في جالتي النصار والاعتبار منها ومن الزوج ولا تستقطب بزوج الرمان ولا لاكتساب نفقة
القرب على الاصل ولو لم يكن له قربة وله زوج فوجهان من شأنه واولى بالمنع لان نفقة ما يحق للدين
ولا يملك من الفسخ وفيهم من قول المصنف على من فصل عن قوته ووجبه انه باع المستكن
فيما كان في الدين وعلى ما يباع كل يوم جز من العفان ويستقرض الى اجتماع وجهان فالأقول
الذين يجب نفقتهم الاباء والامهات والاحداد والجارات والفرع والاولاد والافاضة من اولاد النصار
واولاد البنيات يستوي بين الذكر والانثى والوارث وغير الوارث والقريب من الاحداد والافاضة
والبعيد وخرج بقوله لبعض غير الامتول والفرع كالاخ والاخت والعم والعمة والحال
والخاله واولادهم فان كان البعض قادرا على الكسب ولم يكسب تطرد فان كان املا وجب نفقته
وان كان قريبا كاملا على الاصل فيها لان الولد ما مورثان بضاع والديه بالمعروف **وقوله**
الله تعالى وضاجها في الدنيا معروفا وليس من المعروف ان يلجبه الى الاكتساب للمقوت
والفرع الكامل هو الولد البالغ العاقل الصحيح فان هذا قوي على الاكتساب فان كان الفرع
صغيرا اذا اكتسب ولكنه تركه او كبر واغتر قار على الكسب ولا يجد الا كسبا لا يليق به وجب
نفقته والواجب للمقرب ما به قوامه من النفقة والكسوة فيستحق من النفقة ما يكفيه
ويُدفع موقوف الحال فلما استغنى بضاعته ونحوها كما سبق ذلك سقطت نفقته في ذلك الوقت
وينظر الى حاله في سنة وزهاده ته ورغابته فيكفي الموضع مونة الرضاع في الجولين وبحال لا دم
كما يحل لقوت وكذلك الكسوة والسكنى على ما يليق بالحال ومونة الكاد للمحتاج الى الخدمة وقدم
الاقرب من الفرع فان استوى في القرب قدم الوارث فان فقت الفرع فالمرجع الى الام
فقدم الاقرب منهم ايضا فان استوى في القرب وهذا التقدير في الاعطاء والاخذ ولا يستثنى من
ذلك الا الام فاذا اجتمع بهي والجدا ابوالاب قدم الجدا في المطالبة بنفقة الولد وان كانت
هي اقرب الى الولد واليه الاشارة بقوله الابوة لان الجدا وان على قايه مقام الاب في النفقة
والولاية ونفقة الولد يجب على امه الموجود دون امه وان كانت اخذت قدمت على الجدا كما

موجب

نقصه

القاضي التي قدمت وقدمت على الاب لجبره واضعها ولقوله صلى الله عليه وسلم من قال
من ابرق لا ابرق من قال لا ابرق من قال لا ابرق من قال لا ابرق من قال لا ابرق من قال لا ابرق
نفقته نظرت فان اجتمع امه وقربه وجب النفقة على الفرع ذكر كان او انثى وارتا او
غير وارت قريبا او بعيدا ولم يجب على الاصل لعظم حرمة حتى لو كان له بنت بنت وان سقطت وان
كانت النفقة على بنت البنت دون الاب لان الفرع حرمة الاصل اولى وان كان له اجداه فان
كانا قريبا وعانظرت فان استوى في القرب كابتين وبنتين او ابنتين او ابنتين او ابنتين او ابنتين
ابن وبنت بنت فنفقة عليهم ما يستوي سواء استويا في النكاح ام لا حتى لو كان اجداهما ابنتين
والاخر كسويا فهما شورا وان غاب اجداهما اخذت من ماله او اقرب من عليه القاض ولا يترك
في النكاح والدكت في جال استوى القرب على الاصل بغير ان استويا في القرب واجدهما وارت كبت
بنت وابن ابن فالنفقة على الوارث على الاصل وان اختلفا في القرب فالنفقة على الاقرب منهما وان
كان او غير وارت ذكر كان او انثى فلو كان له بنت بنت وابن ابن ابن فالنفقة على بنت البنت على
الاصل وان انفرد الامتول فان كان اجداهما الاب والاخر الام فالنفقة على الاب وابو الاب وان على
بعض الام كالاب وهما استثناه في الاصل من اعتبار القرب وان اجتمع اثنان من الاحداد والجارات
فان كان اجداهما اقرب فالنفقة عليه سواء ادلى اجداهما بالاحرام لان استويا في القرب
واجدهما وارت كالي الام والاب فالنفقة على الاب لان استويا في عدم الارث كما في الاموم
اي ام الاب فالنفقة عليها واليه الاشارة بقوله قدم الاقرب ثم الوارث هذا فمن يجب عليه النفقة
وكذلك من يجب له النفقة فاذا اجتمع على شخص واجدا اثنان فاضاه من ثلثه نفقته وفصل عن
ماله او كسبه بعد نفقته ونفقة زوجته ما يكفيهم لزمه نفقة الجميع وان لم يكن الفاضل
الجميع قدم الفرع كما في جالته الا اتفاق قريبا كان او بعيدا ذكر كان او انثى وارتا كان او غير وارت
فان تعدد الفرع ولم يكن الجميع قدم الاقرب كبن ابن الابن وبنت البنت بغير بنت البنت لانها
اقرب وان استويا في القرب والارث وزع بينهما ان كان الموجود يشهد من كل منهما
والا اقرع بينهما وان انفرد الاصل مع التبعيد فان كان اب اب وام قدمت الام على الاصل لما تقدم
ذكره وان كان مع الاب ام الام فالذي يقتضيه كلام الاحباب في التقديم بالقرب ان الاب مقدم
وتدعى القرب في الاحداد والجدا وهم الارث كما سبقه **وقوله** ومنع اخذ وام وانفقت واقترمت
لترجع بشهاد وكذا قربة وجب لا قاضي ويستقر بفرقه ولزوجته وولده ولام اجرة
رضاع وان تبعت كالنكاح والفرع ولا ينعها وليه اي واذا امتنع الزوج او القريب من
النفقة او الكسوة في وقتها فالمتزوج الاخذ بنفسه وكذا ام الفرع تاخذ له حديث هند و
سكت امسكارا ينفقان فقال صلى الله عليه وسلم حتى ما يكفيك وولدك بالمعروف وعلى المنع
العيبه على اي اولي وللام ان تنفق على ولدها من ماله او بغير من نفقة نفسه بالاشهاد لا اذا
عدم القاضى اما مع حضور فلا يرجع وكذلك الجدا يصعبه ان ينفق على ولد الولد من ماله نفسه
ولا الا قراض بالاشهاد لرجوعه الا اذا عدم القاضى وفيه بينا ان نفقة القرب وكسوته تسقط
بزوج الرمان لانها امتاع فاذا فرغ منها القاضى استقرت دينيا في ذمة المتفق مطالبها في الماضي كطالب

وكما كان في الامم
من ما اذا اطلقوا من النكاح

في حال الجاهل واما نفقة الزوجه في مستحق من دون فرض لخاص وشاير حقوقها كذلك
ولاب والجداخذ النفقة من مال الطفل بالولاية وبوجوبه لها وليس للام ذلك الا بان الجاهل
اذ لا ولاية لها وان وجبت نفقة الابن في مال الاب المحزون وكان له ضيقه فلها ان ياذن لابن
في تاجير نفقة والده ان ترضع ولها بالاجرة شواكل هناك من ارضع غيرها او كانت غيرة
للارضاع وفي وجه الاجرة في حال التبعين وكما يجب عليها الارضاع عند التبعين يجب عليها ان
ترضع من لبنها في جميع ذلك الا في حال المرض او العجز عن الارضاع او في حال المرض او العجز
عنه او اذا تضرع وليس للزوج منع وجدة من ارضاع ولها منه على الاصح وان كان من الارضاع حقا
للاستمتاع وقوله في الجاهل وان عجز عن اقل النفقة الى اخر الباب فيه امور الاول قوله
او الكسوف او المشقة عطف ذلك على النفقة فيكون معناه وان عجز عن اقل النفقة او اقل الكسوف
او اقل المشقة وهذا في المشقة غير مستلها فانما تنفيح بالعجز عن ما يجب على المجرى والذي يجب على
المجرى مستلها لا اقل مشكل الثاني قوله او المهر قبل الوطء يحصل فيه من الايام ما تجمل
من عطف الكسوف لا يظن عطفه على اقل الا على النفقة لكن مقتضاها انها تنفيح بالمهر مطلقا وهو
كذلك اذا لم يقنع به شيئا اما اذا اقتضت منه شيئا فافلا تنفيح وفي فرق بينه وبين البائع اذا قنع
بعض الثمن ثم اقل المشقة بان المبيع جائز فجاز ان ينفيح فيما لم يقنع خاصة بخلاف البضغ فان ما
قنع قبلا يستقر يقسطه ولو جازنا الفسخ لا الى الفسخ فيما استقر للزوج وذلك غير جائز والشركة
في البضغ متعذرة فيعذر الفسخ قطع بذلك الاستوى وابن الصالح في فتاويه الثالث قوله
او يكملها منه هذا في حق الجرح عطف لقا وفي الامة في غير المهر واما المهر فاما ينفيح به السيد لانه
لا يتعلق للامة به بخلاف النفقة والكسوف الرابع قوله ونفقة الامة للسيد واما باخذ
ان ابدل ليس فيه ما يدعي ان المطالبة بالنفقة اليها وبها فلا يطالبها السيد من الزوج ولا
ان قبضها الا بعد الاباء وما يتعلق به الجرح قبضه ولا النكاح فيه كما يقضيه القابض
الخامس قوله واما باخذ وبيع ان ابدل يقضيان ذلكا بيا وليس كذلك بل ذلك في نفقة ذلك
اليوم متعين على الزوج او السيد الرابع قوله وان رضت استأنفت هذا في غير المهر من النفقة
والكسوف واما اذا رضيت به معسر اغنى المهر فانه لا يجوز لها ان تنفيح لعدم تجديد الضرر الرابع
قوله وعلى من فضل عن قوته وزوجه لبعض الاشياء ولو كسوبا ما يستقل به مقتضاها ان كل
بعض الاشياء له حق نفقة وان كان قادرا على الكسب والتجنيح الفرع البالغ اذا قدر على الكسب لا
تجب نفقة ولا يعنى بالكسوب من كسب فان ذلك في بل المهراد من بقدر على الكسب ولا يكسب الا من
قوله الفرع الكسبي ذلك عن الفرع المتفق والمتفق عليه فيكون كونه فرعاً مستقلاً لا من قوله
وعلى من فضل وعلى كونه متفقا عليه جمل به لا من بعض في قوله لبعض وهذا غير جائز في القهرية
الفاصل قوله ثم الاقرب الصواب استقاط لفظه فانه لا ترتيب بين الاقرب وبين ما قبله بل هو
بدل منه واما الترتيب بين الاقرب والوارث فالمراد الفرع الاقرب فان استويا في القرب فهي على
الوارث منهما وكذلك كونه الامثل المعطوف عليه العاشر قوله وفي الامم وفي
الاخذ يعكس لوقوله في الاخذ قدمت كان اولى فان المشرع جعلوا مترادفة بالاعتكاف الامم واما ما

في الامم وفي الاخذ
يعكس لوقوله في الاخذ
قدمت كان اولى فان المشرع
جعلوا مترادفة بالاعتكاف الامم

ولا تقدم على الاب الام فقط الحادي عشر انك ستوى بين الفزوج والعجز مقدم على
كما نصوا عليه الثاني عشر قوله وعلى الام ارضاع المهر ان تبعت بالاجرة هذه العاقبة
ان لا يجب عليها الارضاع في هذه الحالة الا بالاجرة وليس كذلك بل الارضاع واجب عليها بالقياس
لكن يجب لها الاجرة الثالث عشر ان قوله ثم ان تبعت يوم ان الاجرة لا يجب في ارضاع المهر
والما يخفى بحالة التبعين وفي الجاهل مستحقة للاجر الرابع قوله ان لم ينزع غير انما
مع قوله ان تبعت لانها لا تكون حينئذ متبعية واذا المقتض ان يبين ان لها الاجرة عند
عدم المصحات او وجوده من بعضيها يقدمها على من لم يوجد من بعضيها منهن لكن العاقبة
ستوى الخامس عشر قوله وله منعه ان وجدت اخره الصحيح انه ليس له منعه بما كان حجة النوى
في ارضاعه فقال ومن حجة البعوي والرويان في الجلبه وقطعه الدارمي والقاضي ابو الطيب
في المهر والجاهل والفوزاني وما جاء التنبيه وعده في المهر الى الاخيرين **وقوله فصل**
في جازية لا يستقل لجازية من مسلم مسلم سيد لا قبل تبعة وانما جازية لا قبل تبعة
ايها الوارث لا غير تبعة لم يصب ولا ان كانت الا اذا جازية لا قبل تبعة ما لم تطلق ان تبعة
كذلك جازية امهات كذا اي الذي يحتاج الى جازية هو من لا يستقل بمزاولة نفسه ولا تبعة
لمضاجعة امهات كذا اي الذي يحتاج الى جازية هو من لا يستقل بمزاولة نفسه ولا تبعة
وولي امر نفسه وان بلغ غير تبعة فاطلق جملة انه يستلها جازية واستحسن الزاقي بعضا
ذكره ابن ابي ان لم يحسن تبعة نفسه فاجب كذلك وان اجترأ عليه غير ما كان عليه
انه يمكن جازية وان لم يرضع الجرح عند لا يتولى جازية الامم جازية فيه هذه الشروط بعقل
فلا جازية لمجنون لانه محتاج الى من يحسنه فان كان جنونه نارا لم يكن يومئذ سنة ولا يخاف
بأذنه فهو كمن يزول لا ينعى جازية المزمع لا يستحق الا بشرطين ان يكون متاعا
عوا جازية وان لا يزني والده كالمثل الثاني في الجرحه فلا جازية لرقيق ولو اذن له فان كان ولده
الرقيقه جازية جازية لمن يملكها بعد الام وان كان رقيقا فجازية على السيد وهل يتبعه من
امه الجرح وجها الا في حق التبعة شين ولا مستحق لام حضانة ولها من السيد على الصحيح
الرويان وجهه للشيخ ابي حامد ان لها الجازية الى سبع شين **الشرط الثالث** الامانة فلا جازية
لناسق وكفى الجاهل الظاهر المعبر في ولاية النكاح الشرط الرابع السلام ان كان المحضون
ستلما فلا جرح كافر مسلما بخلافه فان المسلم جازية القرب النكاح فانه لا يخلو المحضون
ان يكون عبدا او جازيا فان كان عبدا جازية لسيده وقوله في الاصل سيد بدل من قوله لجازية
كان العبد مشتركاً في الشريكتين بقدر المالك ولو كان مبعوضاً جازية بعض الجرح من بلها لو
كان جازية فان تبعة استأجر الجاهل من ترضعه واخذ منها الاخره بالقسط وان كان المحضون
جرا فان اجتمع عليه والراه فذاك وعلى الاب المكونه وان تفرقا فالام اولى لقوله من الله عليه
للأم استأجره يعني من الاب ما لم يكن ثم امها فالوارثان فخرج بقوله الوارثان الجرح المدعيه
بن ثوبان كما في الامم والبعدى من المدعيه بالاثبات لا لا ترضع مع وجود القربا واما تقدم على الاب
منهن فكانت ترضع المحضون اذا كان طفلا فان استنعت او كانت غير متبعة لم يكلف الابان

والرويان وجهه للشيخ ابي حامد ان لها الجازية الى سبع شين
الشرط الثالث الامانة فلا جازية لناسق وكفى الجاهل الظاهر المعبر في ولاية النكاح الشرط الرابع السلام ان كان المحضون ستلما فلا جرح كافر مسلما بخلافه فان المسلم جازية القرب النكاح فانه لا يخلو المحضون ان يكون عبدا او جازيا فان كان عبدا جازية لسيده وقوله في الاصل سيد بدل من قوله لجازية كان العبد مشتركاً في الشريكتين بقدر المالك ولو كان مبعوضاً جازية بعض الجرح من بلها لو كان جازية فان تبعة استأجر الجاهل من ترضعه واخذ منها الاخره بالقسط وان كان المحضون جرا فان اجتمع عليه والراه فذاك وعلى الاب المكونه وان تفرقا فالام اولى لقوله من الله عليه للام استأجره يعني من الاب ما لم يكن ثم امها فالوارثان فخرج بقوله الوارثان الجرح المدعيه بن ثوبان كما في الامم والبعدى من المدعيه بالاثبات لا لا ترضع مع وجود القربا واما تقدم على الاب منهن فكانت ترضع المحضون اذا كان طفلا فان استنعت او كانت غير متبعة لم يكلف الابان

هذا الحديث المذكور في المتن
هو حديث ابو داود والبيهقي
في صحيحه عن ابي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال
انما جازية الامم

هذا هو الكتاب الذي
 فيه وصف من كان
 من اول خلق الله
 ووصف من كان
 من اول خلق الله
 ووصف من كان
 من اول خلق الله

الوافي

في بيته وان كان ذكر الامم من زبانية امته ولا يحجبها الى الخروج لربا زنده وان اذا تبارت
 لم يمنعها ايضا من دخول بيته لانه لما قيل يزورها لقصد الخفيف عنها والرياق من في ايام
 كالعبادة وان مر من قدامه وان من قدامه اولي تربيته ذكر ان كان واثنى فان رضي تربيته
 في بيته ولا نقله الى بيت الام وان مر من قدامه لم يمنع المبت من عيادتها بل لو كانت تحسن التمرين
 قال لزوياي تربيته وان اختار الام نظرت فان كان اشكاه عند الام ليلها واولاها واولاها
 على العبادة ولا يخرج الا لعبادته وان مر من وان كان ذكر ان كان عند الام ليلها وعندها لا يزار
 يودبه ويعلمه الفرائض والصغف وليس لها ان تطلب ما له بسبب اختيارها ياها اذا كانا
 معقبتين فان سافر الاب حاجته لم يباخذ معه بل نفق مع الام وان سافرت الام وقف مع الاب
 شوا كان سفره حاجته او لثقله واذا سافر الاب لثقله اخذ المحضون معه بشرط ان يكون
 الطريق والبلد المنقول اليه امنوا كان ذكر او اثنى اجبا على حفظ نسبه لانه اذا طالت تعار
 لم يوسم ابدا من نسبه فيصير الولد والوالد ايضا ملحقه التبعية والتاديب والواجب الجدل بالاب
 في ذلك وان كان المنقل غيب الاب والجدة كالخ نظرت فان بقي مع الام في البلد بين الاخ والعم
 فالام اولي لانه لا يخشى متابع نسبه مع وجوده وان سافر حاجته نظرت فان سافرت معه
 الى المقصد بقيت على حقها وان اختلف المقصد فقد اخل باختار النووي وعزاه الى الظاهر
 كالام الاختاب ولو نقله عن يده فانه عاديه اليها باذنها ولو كان بلدا نقله او طريقه خوفا
 بخوفه وعاق لم يكن له انقراعه من الام وان تبع المحضون من يتبعوا بحضانه كما اذا كان له ام
 وجرت واب قا عرض كل من عنده واهلوه وحيث حضانه على من عليه نفقته وهو في الحاله الاب فان
 كان معتزلا فعلى من يجب عليه النفقة بعينه وقوله في الجاوي ومختار الميزان في قوله وله عند
 الى الملك والجدة فيه امر اجده في قوله المهر فاقضى ان المهر حرمة مطلقة وهو مقيّد من
 ذكر بعد من الاب والام وليس كذلك بل الاختيار بين الام والاب فان فقد فيهما وبين الجدة وبين
 الاخ ثم ولبث ثم العم وبين الجدة عند عدم الام وبين هولاء شرط ان يكون الخبر بين تحفة
 الحضانه وبين الحق ذكرها الشا في قوله فالام الزبانية لم يبين كيفية الزبانية بل سكت عن جوان
 زبانية الابن امه وعن منع البنت من زيارتها وعن جوان زبانية الاب لها المثلث قوله او الام فله
 بعنه الى الملك والجدة شوا بين الذكر والانثى في استحقاقه المهر الى الملك والجدة وليس
 له اخذ البنت منها لبعنها الى ذلك بل يكون عندها بلاؤها كما قال الاختاب الرابع قوله فله
 الى الملك والجدة والمجروف انه اذا كان ذكر كان للاب اخذها وان كان ابوديه ويعلمه ولا يخفى
 ذلك بوقت التعليل كما نصوا عليه الخ است قوله واخذ الصغير ان سافرت مقتضاه انه لو خذ
 سافر الاب حاجته ايضا وليس كذلك بل ان سافر امها واجدا المقصد هو كما لو كانا معقبتين
 وان اختلف المقصد ففيه احتمالان والذي اختار النووي انه يستدام الحق كما لو كانا معقبتين
 وقوله هو ظاهر كلام الاختاب وقوله ولعصبة وام استكان ذات نعمة جزا اعفيفة ولو كان
 ابا اذا بلغت الحائض فان كانت مريضة في بيته زوجها والا فان كان هناك ربيبه فكلها نصيب
 استكانها فبها العاز ومن لم يكن محترما استكانها عند نفقه وان لم يكن ربيبه نظرت فان كانت بكر

ذكر ما سافر من القرى لعله وسافر
 الاب في حقه من القرى لعله وسافر
 في حقه من القرى لعله وسافر
 في حقه من القرى لعله وسافر

في حقه من القرى لعله وسافر

قبل الاب والجدة ولاية الاستكان اجازا وحيث ان الذي قطع به العزاقون وهو المحل عن
 النقل الى الجدة والثاني وهو ما اختار الامام والغزالي ان لما ذكر وهل يخص ولاية الاجا
 بين الاب والجدة الاخ وسافر من القرى لعله وسافر من القرى لعله وسافر من القرى لعله
 البعوي ان الامم منها اليها عند الربيبه كما اشبهت البعصية نقله عنه في الروضة واقرب ويستحبها
 ان لا تفارق ابوها او اجدها ولا تستحب للذكر اكد وقوله في الجاوي وعلى التكر ولاية
 الاستكان للاب والجدة وعلى البنت عند النعمة للبعصية فيه امر ان اجدها ان الاصح خلافها
 قاله من ثبوت الاستكان فهو كما سبق بيانه الشا في انا وانا قلنا الجدة اجازا كما اجاز النبي عند
 النعمة فالاصح عدم تخصيص الاب والجدة بل الاخ والعم وشاير البعصيات كذلك وقوله وعلى قريب
 جميع وله كفاية وكسوق من معتاد وندب اكل معه او يزوج له لثقله ولا يحلف خراجا ولا
 مالم يطق ولا يحجز امته لان وجهه على ارضاع ولدها وغيره ان فضل على فطام قبل وبعد جولين
 شرع في ذكر وجوب النفقة ملكا ليمين فعلى السيد كفاية نفقته من النفقة والادام
 ربيبا كان او ربيبا وكسوته وكل ما جرت به عادة مثله ولا يكفى الاقتضار على ستر العوق ولو
 كان السيد يتبعه في الماكول والملبوس لم يلزمه ان يطعمه مما يطعم ولا ان يلبسه مما يلبس وقوله
 على الله عليه وسلم فليطعمه مما ياكل ويلبسه مما يلبس جمله الشا في رضى الله عنه على الاستجاب
 وان كان السيد ياكل ويلبس دون المعتاد مثل العبد لزمه ان يطعمه مما يطعم ولا ان يلبسه مما يلبس
 له ما جرت به العادة وسجل ان يلبس ربيقه معده على الطعام فان لم يلبس اوان منع الرقيق
 ناديا استجاب يزوج له لثقله ولقنين والتر وبعان يزويها دسما ولكن الملقية صبيح عند
 مستد لا تخرج الشوق لقوله صلى الله عليه وسلم اذا كفى احدكم خاتمه طعامه جرح ودخانه طعمته
 معده فان ان فليزوج له لثقله ويجوز ضرب العبد بالتراض ولا يلزمه ولا يجوز ان يحلف
 بعينه مالا يطيقه من العمل والمزاد مالا يطيقه على الدوام لان المطلوب منه العمل بالبر فان
 تراصبا على خراج فليكن له كسب داير في ذلك الخراج عن نفقته وكسوته اذا جعلها في كسبه فاذا
 اوفى فزاد فالزائد من السيد يتوشع به العبد في طعامه وملبسته وان ضرب عليه مالا لا
 كسبه منه السلطان من ذلك والسيد ان يحجز امته على ارضاع ولدها شوا كان الولد
 منه او من غيره لان لبنها ومنافعها له وليس له ان يفرق بينه وبينه من جهة اخرى فعلمه ان يفرق
 الى غيره في وقت العمل والاستمتاع بها وله ان يحجزها على الرضا بعد الجولين الا ان تقررت
 بذلك وعلى الفطام قبل الجولين اذا كان الولد يكتفي بغير لبنها وليس له ان يحجزه وجته على شى
 من ذلك جرح كانت او امة فلا يكلفها الرضا قبل الجولين ولا بعدهما ولا الفطام قبلها لكن
 بالتراض ولا تفصلها لامة اذ لا يفرق ولدها الا ان فضل لبنها عن كفايته اما كثره واما بقلة
 شربه او اجترابه بغير اللبن في اكثر الاوقات وقوله في الجاوي ويجب للرقيق قدر الكفاية
 فيه امر ان اجدها قوله والجدة في الكسوة ليس على طلاقه بل الواجب ما جرت به العادة
 ويزاى حال السيد في الهاد والاعتماد في مال يلق بحاله من رفع الحنث وحسنه الشا في
 قوله ويجوز المستولن لرضاع ولده لا يحنث ذلك المستولن بل يحنث كل امه على ارضاع ولده

في حقه من القرى لعله وسافر

ولزم علف سائمة بحب لا عجان عقان فان امتنع اجبر ثم بيعت او اجرت ثم من بيت المال وحل
مالا بضر بولد اي ويجب على من له نعم سائمة اداء او قتل الجرب وان قطع المرنى ان يعلف نعمة كما
يجب عليه ان يسميها بحرية الروح واذا وجب العلف فالسقي من طريق الاولى وبحوزة علف
لداية اشرفت على النصف اذا لم يجد علف ولم يبعه المالك وعقب الخيط لجزاها واذا احببت
البلاد واجلقت الدواب في المرنى واكتفت بالمرعى وورد الما قام ذلك مقام العلف والسقي
ويجوز حملها لا يفتش ويمنوا ولد البهيمة الاله ويجوز دفع ولد البهيمة ولا يجوز بيعه قبل
استغنايه عن اللبن ولا يجوز حبس كل حيوان يحترم بما يقوم به الجديت ان اسرافه دخلت النار في
فخ من زبطها فلم يدعها تاكل من خشاش الارض ولم يطمع باجني مات جوعا ولا يجوز ان يكلف دابته
ما لا تطيق من الحمل الثقيل والسير الباعير ومن كان له عقار من ارض وورد وجعل فيها حرا لم
يلزمه عازتها ولا يلزمه سقي رزعه وتحمي لكن يكره ترك سقيها لما فيه من ضاعة المال ولا
يكره ترك رعي الارض ويكره ترك عجان الدواب ولا يكره بنا الدواب من الحاجة والادوية والزيادة وقيل
يكره ترك رعي الارض ولا يكره ترك سقي الدواب ولا يكره ترك سقي الدواب ولا يكره ترك سقي الدواب
وهو قوله اي يجب على كل ملزم لا يملك من نفسه ولا يملك من غيره ولا يملك من غيره ولا يملك من غيره
الى قوت كفاة من غير مقتضى وكذا في المجهول وبداية من مثله وذوي وموتد ولقصاص مرتد من
مرتبه اي يجب على كل ملزم لا يحكم الشرع وهو المالك مستلما كان او مرتدا او ذميا لا اجنبي لا
لم يلزمه الاحكام والصلح والمجنون لعدم اهليته مللا للزام والمقتضى جنونه جال الا فاقه كالعاقل
يعوان جنيا فالملزم جن استوفيه وكذا لو ثبت بافراقه بخلافه فانه لا يستوفي في حال جنون من
اقر وهو عاقل لان الرجوع عن الاقرار مقبول فيه لا في القصاص ويقتضى من السكران والمتعدي
تتاول الادوية المزيلة للعقل ومدة مدعي العصبى لا يمكن ان يمين لا يثبت ما يبطاها ولو فركت
يوم الجناية صغيرا صدق بيمينه كمدعي تقدم جنون عبده ولو فركت مجنونا فقال المجني عليه بل كنت
سكران صدق الجاني بيمينه ولا يقتضى من الملزم الا اذا لم يفعل المجني عليه باجدي الحفظ الا رعي
فلا يقتضى من مسلم بكا فزديا كان او جربيا مرتبا كان او اضليا وبقتل الذي بالذي كالبهري
بالضراحي والمجني عليه وبكسبه وتقتل المرتد بالذي ولا يكس فان عفى قال قتل بالردة واخذت له
من ماله كما اذا قتل خطأ ولا يقتل اصل بفرع سواء كان ابا او اما او جبا من جهة الام او من جهة
الاب لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقاد الوالد بالولد ولا يقتل السيد بعبده ولو كان اباه ومقتد
ذلك في المكاتب يشترى اباه فانه لا يمين عليه فاذا قتله لم يجب عليه القصاص على الاصح لا يمين
ولا يقتل حر من فيه رق وان قل ولو قتل رجل رجلا ولم يعرف جريته او اسلامه لم يقتل منه
ولا يقتل حر ذي بعد مسلم ولا عكسه ويشترط في قضا لظرف ان لا يفضل بدل لظرف الجاني بدل
لظرف المجني عليه بالنسبة الى نفسه لا في الحقيقة فتنقطع يد الرجل يد المرأة وان كان بدلها اكثر
مقدارا لان بدل بكل واحد منهما بالنسبة الى نفسه سواء ولو قتل احدا ما بالنسبة الى النفس
بان كانت بد الجاني حجة او تامة وبد الاخر شلا او ناقصة فانه لا يقتضيهامنه بخلاف لادن
فانه يستوي في وجوب القصاص العجيبة والشلا الا في الدية فقط على العجيبة بالاذن الشلا على

يكره ترك رعي الارض ولا يكره ترك سقي الدواب ولا يكره ترك سقي الدواب ولا يكره ترك سقي الدواب
اي يجب على كل ملزم لا يملك من نفسه ولا يملك من غيره ولا يملك من غيره ولا يملك من غيره
الى قوت كفاة من غير مقتضى وكذا في المجهول وبداية من مثله وذوي وموتد ولقصاص مرتد من
مرتبه اي يجب على كل ملزم لا يحكم الشرع وهو المالك مستلما كان او مرتدا او ذميا لا اجنبي لا
لم يلزمه الاحكام والصلح والمجنون لعدم اهليته مللا للزام والمقتضى جنونه جال الا فاقه كالعاقل
يعوان جنيا فالملزم جن استوفيه وكذا لو ثبت بافراقه بخلافه فانه لا يستوفي في حال جنون من
اقر وهو عاقل لان الرجوع عن الاقرار مقبول فيه لا في القصاص ويقتضى من السكران والمتعدي
تتاول الادوية المزيلة للعقل ومدة مدعي العصبى لا يمكن ان يمين لا يثبت ما يبطاها ولو فركت
يوم الجناية صغيرا صدق بيمينه كمدعي تقدم جنون عبده ولو فركت مجنونا فقال المجني عليه بل كنت
سكران صدق الجاني بيمينه ولا يقتضى من الملزم الا اذا لم يفعل المجني عليه باجدي الحفظ الا رعي
فلا يقتضى من مسلم بكا فزديا كان او جربيا مرتبا كان او اضليا وبقتل الذي بالذي كالبهري
بالضراحي والمجني عليه وبكسبه وتقتل المرتد بالذي ولا يكس فان عفى قال قتل بالردة واخذت له
من ماله كما اذا قتل خطأ ولا يقتل اصل بفرع سواء كان ابا او اما او جبا من جهة الام او من جهة
الاب لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقاد الوالد بالولد ولا يقتل السيد بعبده ولو كان اباه ومقتد
ذلك في المكاتب يشترى اباه فانه لا يمين عليه فاذا قتله لم يجب عليه القصاص على الاصح لا يمين
ولا يقتل حر من فيه رق وان قل ولو قتل رجل رجلا ولم يعرف جريته او اسلامه لم يقتل منه
ولا يقتل حر ذي بعد مسلم ولا عكسه ويشترط في قضا لظرف ان لا يفضل بدل لظرف الجاني بدل
لظرف المجني عليه بالنسبة الى نفسه لا في الحقيقة فتنقطع يد الرجل يد المرأة وان كان بدلها اكثر
مقدارا لان بدل بكل واحد منهما بالنسبة الى نفسه سواء ولو قتل احدا ما بالنسبة الى النفس
بان كانت بد الجاني حجة او تامة وبد الاخر شلا او ناقصة فانه لا يقتضيهامنه بخلاف لادن
فانه يستوي في وجوب القصاص العجيبة والشلا الا في الدية فقط على العجيبة بالاذن الشلا على

الاطهر لا يتوهم ما في الجمل وجميع الصوت ورد الهوام كما ذكرته في الروضة واسلمها وان كان لها
الترقية اذا قتلها قطعت امرأة تامة انكف كف رجل يقتل غللة لم يقطع بد لان بد بالنسبة الى
نفسها تامة فيها نصف ديتها وبيع بالنسبة الى نفسه ناقصة ليس فيها نصف ديتها على ان دية من
الناقصة اكثر مقبلا من دية ملك التامة ويقطع بد عبد قيمته الف بيد عبد قيمته مائة هذه
العلقة فان رضى ذوال التامة بقطعي الناقصة جاز ولو رضى ذوال التامة ان يقطع الناقصة لم
يجز وسميت من جنس امتناع القصاص الفصل فيما ذكر انه يقتضى المرأة من الرجل لانه لم يفضها
بشي مما ذكر وان يقتل العاقل بالاجل والشريف بالروضيع والعبد بالفاستق وكذلك يشترط ان لا
يشترك الجاني والمجني عليه في بعض لرق والجناية فلا يقتل من بعضه جز وبعضه رقيق من بعضه جز
وبعضه رقيق لكن لو شأوا او كان المقتول اكثر حرية فوجهان الاصح انه لا قصاص للشيوخ لانه لا كان
افراد كل ملزم منه ان يقتل الجميع بالجميع ولهذا نقول ان المبعوض اذا قتل جزا ان يجب نصف الدية
على العاقلة ونصفها في رقبته بل يجب ربع الدية وربع القيمة في قيمته وربع الدية وربع القيمة على
العاقلة ويشترط ان لا يكون القاتل افضل حال الرقي او الاصابة فلور في جزا الى عبد فقتل قبل ان
لم يجب القصاص وكذا اذا ذى مسلم الى ذى فاسلم قبل الاصابة وان جعلت الكفاة عبدا لاصابة صح
به في العنز والروضة نقل عن المزني وغيره ولو قتل ذى ذميا ثم اسلم القاتل استوفى منه القصاص
للتكا في حال الجناية وكذا لو خرج ذى ذميا ومعه هداية اسلم الجاني فقتل بالسرابة وان رعى
وي الى ذى ثم اسلم الرائي قبل الاصابة فلا قصاص لانهم يتكافأ حال الاصابة بخلاف الاولى واذا
في الملزم هذه الشروط وانلف ادبيا معصوما او طرفا من طرفه للمعصومة اما باليمن وامان او انكاف
باق الشروط لانه لزمه القود فلا قود في قتل غير المعصوم كاجنبي والصيل والبايع ويشترط لوجوب
القصاص ان يكون معصوما من الرمي الى الفتة فلا بد من العجمة لاجال الرمي والاصابة والفتوة
من ذلك كله فلور في مسلم الى مسلم فان بد ثم اسلم ثم اصابه او اصابته ثم ارتد ثم عاد الى الاسلام مات
فلا قصاص سواء طال من الردة ام قصر على الاصح وقد علمت ان الاجنبي غير معصوم من ولي القصاص
فقط معصوم من سواه والزاني المحض ليس معصوم من مسلم العفيف معصوم بالنسبة الى الزان
شله ومعصوم من الذي والمرتب فاذا قتل احد هؤلاء الثلاثة لزمته القصاص لان الكافر لا يتبع له
على المسلم والمتان متكافان وليد الشاذق حكم الزاني المحض معصومة من مولا من غيرهم والمرتب معصوم
من المرتد حتى يحل لقصاصه فقط فاذا قتل المرتد المرتد وجب لقصاصه ومتى اذ الجناية هذه الى المال
لم يجب الدية على الاصح واعلم انه في الجاني او يخرق القصاص وتكلموا في الكفاة والدية ورتب بقدر
العبد الموجب للقصاص ثم شبهه العبد ثم ما يجب في الرقيق ثم في الجاني ثم ما يوجب الجناية انب
في الجاني معقت تلف معصوم الى قوله والمرتب فيه امور اجب قوله انه اذا قطعها اجنبي لا قطع
عليه لانها مستحقة القطع ورأي الزا فعي ان حكمها حكم الزاني وفيه وجهان الاصح انه لا يقتضى ولا
ضمان الشا في انه قطع بان المرتد معصوم من المرتد واطبق فانقضى دية الدية اذا كان الرجوع
الى المال والاصح في العنز والروضة انه لا يجب الدية وان وجب القصاص الثالث قوله على ملزمه ان يملكه
لديه الاصابة اكتفا بالكفاة عند الاصابة فبر دية ما اذا ذى جزا الى عبد فقتل قبل الاصابة فانه

في الملزم هذه الشروط وانلف ادبيا معصوما او طرفا من طرفه للمعصومة اما باليمن وامان او انكاف
باق الشروط لانه لزمه القود فلا قود في قتل غير المعصوم كاجنبي والصيل والبايع ويشترط لوجوب
القصاص ان يكون معصوما من الرمي الى الفتة فلا بد من العجمة لاجال الرمي والاصابة والفتوة
من ذلك كله فلور في مسلم الى مسلم فان بد ثم اسلم ثم اصابه او اصابته ثم ارتد ثم عاد الى الاسلام مات
فلا قصاص سواء طال من الردة ام قصر على الاصح وقد علمت ان الاجنبي غير معصوم من ولي القصاص
فقط معصوم من سواه والزاني المحض ليس معصوم من مسلم العفيف معصوم بالنسبة الى الزان
شله ومعصوم من الذي والمرتب فاذا قتل احد هؤلاء الثلاثة لزمته القصاص لان الكافر لا يتبع له
على المسلم والمتان متكافان وليد الشاذق حكم الزاني المحض معصومة من مولا من غيرهم والمرتب معصوم
من المرتد حتى يحل لقصاصه فقط فاذا قتل المرتد المرتد وجب لقصاصه ومتى اذ الجناية هذه الى المال
لم يجب الدية على الاصح واعلم انه في الجاني او يخرق القصاص وتكلموا في الكفاة والدية ورتب بقدر
العبد الموجب للقصاص ثم شبهه العبد ثم ما يجب في الرقيق ثم في الجاني ثم ما يوجب الجناية انب
في الجاني معقت تلف معصوم الى قوله والمرتب فيه امور اجب قوله انه اذا قطعها اجنبي لا قطع
عليه لانها مستحقة القطع ورأي الزا فعي ان حكمها حكم الزاني وفيه وجهان الاصح انه لا يقتضى ولا
ضمان الشا في انه قطع بان المرتد معصوم من المرتد واطبق فانقضى دية الدية اذا كان الرجوع
الى المال والاصح في العنز والروضة انه لا يجب الدية وان وجب القصاص الثالث قوله على ملزمه ان يملكه
لديه الاصابة اكتفا بالكفاة عند الاصابة فبر دية ما اذا ذى جزا الى عبد فقتل قبل الاصابة فانه

لا قضاؤه وهو لم يفعله جال الاصابة الرابع ان اقتضاه على ان القضاة انما هو بالسلام والحرية
والاصالة فتعني ان المكاتب اذا امكلا به وقتله انه يقتل منه لانه لم يفعله بشي من احوال الدنيا
والاصح انه لا يقتل به لانه سبب وقد ذكره في الجواب وقال لا قضاؤه ولهذا في الارشاد والبيان
قوله ظلمنا بما جحدنا ان قضاة الفعل والامانة وان ظنهم كافرا لا بد ان جحدوا في وصفهم بالخير
او عهد جزيا ما شرع ولو اكره لا بائرا امام ظن عدله ولم يجرى ما يقتل غالبا بالقتل والنجاة بالبر
في مقتله ومع وزم والمه اي على الملته بالان لا في المعصوم ظلمنا جحدنا لاننا لا نقتل الا على
والباي والمقتض لا يحتاج الى قول ظلمنا لثبوتها لان الظلم هنا صفة الان لا في الارشاد والبيان
وهو في بيان الجاوي صفة للفعل المعقب للان لا في جحدنا عليه التعبد في كيفية القضاة فاذا
تخصيصه بقوله لتفويته لان التفويت لا يكون ظلمنا واجترار الجحد عن الخطا والمقتض عن شبهه المجهد
ثم وصف الجحد المحض بقوله بان قصد الفعل والامانة فان لم يقصد بهما بان تترك فوقع على متغير
فقتله او قصد الفعل دون الامانة كما اذا ادى الى امتنان او مبد فاقاب امتنانا اخر فلا قضاؤه
وكذا اذا ادى الى تخلفه صيدا وكان ادبيا معصوما لانه لم يقصد ذلك الامانة ولو رمى الى رجل
بظنه قاتل ابيه لزمه القضاة لتفويتهم وكذا لو طعنه كاذبا لا بقرينة من لباسه ونحوه فاذا اراه
في زي الكفان نظرت فان كان في دار الحرب او في صف الكفان لم يجب القود مطلقا ولا الدية على
الاظهر وجب الكفان وان كان في دار الاسلام نظر في ان عين جزيا فوجهان فالاصح انه لا
يجب القضاؤه في دار الجاوي بخلاف ما اذا عهدت ذميا لان الاقدام على الجزية مباح بخلاف
الذي وان لم يجرى جزيا لكن ظنه جزيا لكونه راي عليه زي الكفان وجب القود على الاظهر والديه
والكفان قطعان الظاهر انه لا يدخل الامعصوم بالسلام او امان والفرق بينه وبين ما اذا ادى
اليه وهو بظنه صيدا انه لا قضاؤه وقد قصد الفعل والشخص المستلزم ان الرمي الى الادي غير
مباح مطلقا والري الى الصيد مباح من غير تفصيل وتوكلت مباحا او تشبها فانه يلزمه القضاؤه
فالمباح كالحرب والبطح ولو اكره فعل القضاؤه على الامر قطعان كذا في الممكن في الاظهر
قتل النفس لا مباح بالاكراه وقد قتله استيقا لنفسه فكان كالمقتول اذا قتل انسانا ليا كذا وشوا
كان الممكن سلطانا او متعلبا لكن لما مر اذا اظن عدل السلطان وانه امر بحق لم يجب عليه قضاؤه
ولا دية ولا كفارة والتمسك كالاكراه والشهادة ولا يجب بالتمسك شرط كقوله البير عبد وانا
وتباقي واما جحد القضاة اذا قصده ما يقتل غالبا سوا كان متفلا وجاز هذا الذي عليه الجمهور
كذلك في العزيز والروضة وفيه وجع اخر **قوله** انه ان قضاة الامانة بفعل علمنا حصول الموت
وكان مذكرا غالبا او نادرا كقطعان غلة فهو عهد وان شككنا فيه فهو شبه عهد والثاني ان ضرب الجرح
والامر كذلك وان ضربه بشقل اعتبر مع ذلك كونه ما يقتل غالبا والثالث احتياق الغراني ان ضربه
ما يقتل غالبا جرحا كان او متفلا فهو عهد وان كان يقتل نادرا كقوله لا يجرى اذا لم يعقب وزم والمه
فوق خطا وان كان يقتل كثيرا وهو جرح فهو عهد وان كان غير جرح كالسوط والعصى فشبهه عهد
قوله الزا في عهد ذلك الكلام الجمهور ويمكن زدها واما قلة الغراني الى شي واحد انتهى وغيره لا يجرى
في المقتل وكذا اذا بالغ بها واوغل حتى اغتلب الما وورما علم ان الموت منها عهد وعبد على الاصح وفي النفس

سبح

منه شي وتعلمه معبودا ما تقتل كثيرا لا غالبا فيكون عدا محض على ذلك لوجه وهو المقتول
به في الجاوي والله اعلم **قوله** الرابع ان الجاويين فاما المسئلة التي تجاها الطرف في ما يقتل
غالبا وعبد واما المقاتل الدماغي والبعين واصل الاذن والخلق وتفرق الجرح والصدع والقلب
والصدر والجليل والامرين والبعين والقتل الذي يقتل غالبا كالدبوس والخشبة الكبير
والحقن الثقيلة ومولات الضرب بالسياط والسوط والسوطان ما لا يقتل غالبا فهو شبه عهد
اذا كان في غير مقتله وان وقع في مقتله او كان المضروب مضوا كالمريض وجب القضاؤه وشبه
عصر الخبيثين ما يقتل غالبا **قوله** في الجاوي بان قصد الفعل والشخص وقوله بعد كقوله في
بوزم وقوله ولو اكره كما مر من سبطا ان خولف ولو متبيا فيه امور **قوله** بان قصد الفعل
والشخص وفي بيان الروضة واصلها فيه يجوز فان لفظ الشخص يقع على الامانة وغيره **قوله**
في التماس الشخص مراد الامانة وغيره يترك من بعد فير د عليه ما اذا اراي شخص وطنه صيدا
فراه فانه لا قضاؤه مع انه قد قصد الفعل والشخص **قوله** في قوله كقوله في قوله في قوله
الامر والوزم وينقل عن بعض مراده اقتصار على الوزم لانه لا يخلو من امر **قوله** الا انه في شرح
المباح وظاهر كلامه لا يجاب ان الامان وجب كافي الثالث **قوله** ولو اكره كما مر من سلطان
خولف قد علمت ان القضاؤه اوجب على المباشر الممكن من طريق الاولي ان يجب على الماسر لان
الامر دون الاكراه في الروضة واذا وجب على من لم يخوف المستطيق فهو عليه اذا امر من لا يخاف
سبطونه اوجب ولعل المصنف ان يقول كما مر من سبطا ان خولف لتبيين وجوب القضاؤه على الامر
الذي يجافي سبطونه لكن قوله ولو متبيا يبين ذلك وايضا فان الوضع لذلك هذه الصيغة ليس
الرابع قوله كما مر من سبطا ان خولف يرد عليه ما اذا امر امام بخلاف سبطونه قطعه بقرانه
لا قضاؤه ولا ضمان ولا كفارة **قوله** الثاني استدل بكفره **قوله** وكفره بقوله ونحوه
جاء بهل ويحمل تصفدية واهما شجيرة تقتل غالبا والقتل مضيق عند مكان وبار ومغزو
الثمة جود لان امسكه تخلص وهذا كاذن وان سركه اي القضاؤه بالقتل بالسيوف اذا قتل سحري
يقتل غالبا لانه لا يعلم له من جهة وان قال يقتل كثيرا لا غالبا فهو شبه عهد وان قال قصد سحري
ذبا فغلطت على غير من هو خطا والاصح ان يعلم السحري وتعليمه جوام كالكهانة والتجيم والضرب
بالرمل والسفر والجحى والشجيرة وتعليم هذه كل اجرام هذا لفظ الروضة وان قال امر متب
سحري ولم يمت منه فالمدح له ان بقي طالما الى ان مات فهو لو لم يخلف الولي ويستحق الدية من
الدية في ماله الا ان مدقته المعاقلة واذا جيسر رجلا جابعا مبد موت فيها الجايع لا الشبعان
فان علم ذلك لزمه القضاؤه وان لم يعلمه فلا قضاؤه لانه لم يقصد اهلا له ويجب نصف الدية
لانه هكذا محمود وغير مضمون ولو جسدته فأت من غير جوع فمته ان كان عبد الاجر الا ان الجرح
لا يدخل تحت اليد ويجب للقضاؤه بانها شجيرة اذا كانت تقتل غالبا كحيات الحجاز وافاعي حمر
وان لم تقتل غالبا فشبهه عهد وان القاتل عليه والقاء عليها او قيده في موضع فيد جيات وعقاب
فقتله فلا قضاؤه ولا ضمان وان ما في الموضع لانه لم يجرى الى قتله بل في السبع الضاري فانه اذا
القاء عنده مضيق كان ملجأه الى قتله وليست الجحمة كالسبع لانه لا يتفرق من لادمي والسبع يقتل
الادي في المضيق وتو ثب عليه وان كان الموضع واستقام يجب قضاؤه ولا ضمان فهو كالموت في

الجميع في الطرف كما تقتض منهم في النفس فاذا اجتمعوا على يد فقتلوا او على راس فادخلوا
بصره واجتمعوا على يده فانه يقتض من جميعهم اما لو قطع من جانب حتى الفت ضرر فقتل
اليد فانه لا يقتض لغيره حتى المماثلة وقد بينا ان من قطع بعض مفصل لا يقتض عليه قتله
كل واحد منهم الحكومة الا ليقته بحياته بحيث تبلغ الحكومات دية اليد ومثل الجميع بقوله فاطمى
كف وساعد فلوان اجدها قطع كفنه حاشا لآخر ففقط ساعد قبل الانعزال ومات بالسراية
وجاء لقتلها عليه جميعا لان اشرا لقطيعين ينشرا الى البدن كله وطريق القضا من مهابا في
قربا ان شاء الله تعالى واذا اخرج جرحا يوجب القضا والارض فداواه رجل اخر بتم بقتل غائبا
فات بالسراية قتله جميعا الجرح والمداوي هذا اذا كان المداوي عتيق فان داوى الجرح
نفسه بالسهم هو قاتل نفسه وليس على الجرح الا قضا من جرحه او ارضه فان داواه بما لا يقتل
غائبا او باجمل كونه يقتل غائبا فهو شبهه بعد فيسقط القضا عن المداوي وكذا عن الجرح لا
شريك محلي وكذلك القضا على جماعة قواطع على ضرب رجل سوطا وان لم يكن من كل
واحد يقتل غائبا اذا انفرد وان وقعت الضربات منهم اتفاقا من غير تراوط فلا قضا بخلاف
الجراحات ولو جرحه رجلا عدا واخر خطا او كان الاخر مستحيا لم يجز على الجرح المستحى قضا بل
يجب عليه نصف دية العبد في ماله وعلى عاقلة المحل نصف دية الخطا وان كان الشريك سباعا
قتله ولو شاركه سبعان فالاصح انه كالوشان كونه خطيان فلا يلزمه الا مائة دية العبد ولو شارك
المستحى نفسه بجرحه يوجب القضا كما اذا جرحه عدا فمجرجه خطا فانه يسقط القضا
ومثل ذلك لو جرحه قتلنا فمجرجه ظما او ما لو جرح الضال فمجرجه ولو جرحه مولى او ما
لو جرحه حرا فاسلم فمجرجه ثانيا وفيه من قوله من جرح ان شريك لاب في الولد وشريك الجرح
العبد والمسلم في الذي انه يقتض من الجميع وكذلك قضا في النفس على من جرح رجلا اخر
مذق حبي اخر وهو مستقر الجرح او قد نه نصفين ونحو ذلك بل على المذق خاصة وعلى الجرح
اثر جرحه وقضاته ان كان طرفا وهو المزداد بقوله لا بطرف سواءا خرا المذق او وقعا
لانه اما على الجرحين لا شراهما في السراية الى النفس والمذق بالجرح ونحو قاتل من غير سراية
فلا شرا بينهما في النفس وقد بينا ان المقدود ونحو في حكم الميت لا يعجز الله ولا يرت من قربه
لعلنا انه ميت وان الجرح اذا انتهى الى تلك الجاه لم يلزم القضا الا ود وبنا الفرق بينه
وبين المذيق فوجبه قاتله القضا **وقوله** ويقتض جرحه لا يسقط بسيف او بغيره يقتل لقطع
ولو بعضه اكل وبارز وسم طائر بغيره من اللواط وجرحه ومثله ويدين ان لم يمت في قطع واجاده
بل جرحا بغيره في طرفه جرحه من دني مفصل لغيره ان لم يمت في الجرح **اي** اذا كان القاتل في الجرح
كان من المله والنجاة اليه اقتض منه فيه بالطرف والنفس وسواجن فيه او غيره لان جرح
القضا على الفور فلا يجوز تعذر النجاة الى المستحى الجرح او غير من المستحى اخرج على الصحيح
المستحى والمناخير لغيره يستبر وله ان يقتض السيف وان يقتض مثل ما فعل والجرح الى الولي في
ذلك وقيل ان قتله بالحق تعين لانه اسهل وانما يقتض المثل اذا كان المثل يقتل مثل ذلك المستحق
غالبا اما لو قتل من غير بضربات خفيفة يقطع بالهالا يقتل مثل القاتل **اي** الرافعي قال الامام
فالوجه المفضل بانه لا يضرب وفيه اجتهال ثم يراعى المماثلة فيقطع ان قتله بالقطع وبسهم

انما يقتل
الجرح
بغيره

ان يسم عظمه فلو قطع يد وهي شلا او ناقصة الاضامع او الكف اقتض منه بقطع الناقصة
جرح قطع ولا اعتبار بالتفاضل لان مقتض الى المهاد وكذا لا جراح ولا غرق فليقتل في
قديما القاه فيه من الشرا والمماثلة ويقتل مثل تلك الميت وفي الاضامع شرا في صلاحية الارض
وقد بينا انه فان لم يمت فالاصح انه يزداد منه حتى يموت ويقتل بعدك الى السيف وهذا اذا كانت الجرح
غير قطع الطرف والا جافة اما الفطع والا جافة فلا يزداد منها بل يفعل المثل فاذا لم يمت بخير
بين ان يضرب او بعدك الى السيف ولو سقاه سما طائرا اقتض منه مثله كما يقتله ابن الرفعة عن
القضا الحسين وهذا اذا لم يكن من الممنوع القتل وكذلك لالة المستحى بجرحه في المماثلة فاذا
قتله بسيف غير مستحى فازداد المقتول ان يسم سيفه المقتض فوجبه في الرخصة المنع
ولم يذكر المسئلة الاولى ولا يقتض بغيره في اللواط والجرح ولا بالسيف لان ذلك جرح لا
تخو المماثلة به ويقتل بعينه مثله فيجوز خشية في ذبح القاتل وينتفى عمن الجرح الا بالاصح
المنع والبول وكل ما مع جرح العين كالجرح ولو وجع ما مستحيا وجع ما طائرا واذا قتل القاتل
بالمقتول وحده ما لا حاجة اليه في قتله من جسده لم يثله ولا يجب القضا باللوط الا قتل مثله
ان لا يقتل بغيره يوت منه قاتله في القضا الطرف اذا قطع من غير مفصل فتعذر بعد
انضباط الهضم كمن له النزول الى مفصل ذلكا ليعظم لادني فلو قطع اليد من بعض المفصل فله النزول
الى المرفق الى الكف كان جرحه الروياني وغيره ثم له اخذ الحكومة للباقي ومن المفصل المنكب واصل
الفخذ فاذا قطع من مفصل اجدها واجا فلو من فوقه وان كان يقتض من المفصل ولا يخاف
ان يحرقه جرحه وان خشي ان يحرقه لم يقتض منه **وقوله** في الجاوي ويقتض في الجرح الى قوله ويستمر
فيه امران احدهما قوله ويستمر الاصح انه اذا قتله بسهم **قوله** علم الا اذا كان المستحى
الشراي لم يذكر اذا وجع السهم وقد سبق النقل عن القضا الحسين انه اذا كان طائرا انه يقتض
منه اذا لم يحصل منه الهزم المانع للمقتل **وقوله** ويتم فيه موجبة نامة من الراس والجمجمة
لا يبقا راسا جرحه لا صفة باز شدة فيلزم بعد الجرح من مقتض اصله بسهم في
يد وجكومة كلف وجرحه باجتهاد لا ولم يراى ان الشراي فان لفظ كلف وجرحه وانما من الراس مقتض
بسم من اربع راسا واذا اوجع رجل نامة اخر واستوعبها ورأسه اصغر من راس المجني عليه استوعب
في القضا نامة ومثله باليد من الراس فانه موجبة لان الراس عضو واحد وفي هذا الشافعي
الى انه يجب مراعاة سبعة الموجبة ومراعاة مجملها فيسقط طول الموجبة وعرضها بجشمة او خط
يخلق شعرة ذلك الموضع من راس الشايج ويعلم عليه سواء اوجع ويصطب الجاني ليا يضطرب ويضج
بجديك جادة كالمنش بالسييف والجرح وان اوجع بهما لان ذلك لا يضطرب ولا نظرا الى تفاوت الشايج
والمشحوج في غلط الجلد والجمجمة لان الشاوي في العوض بندر اتفاقه فقطع الطرف عنه كما قطع
النظر من تفاوت الاطراف في الجرح واذا كان موضع الشجة من المشحوج لا شعرة عليه وفي موضعها
من المشايج شعرة لم يكن من القضا كما نص عليه في الامام لما فيه من ان الشايج الذي لم يلفظ في
عليه ما اذا كان موضعها من المشحوج اقرب والاخر جليفا واذا استوعبت الموجبة الراس
جميعه وكان راس الجاني اصغر من الارض ولا يمتد من القضا وهو موخر الفقه ولا من الوجه
فان قيل لم يكتفوا باصباح الراس لشعرة من كثير كما اكتفوا باليد الضعيفة عن الكثير
فالجواب ان ما جعل به التفاوت بين الدين لا يسمى لجرحه مدا ومابه التفاوت بين المرحطين

مع نص

يسمى بخروج مخرج لا في كل جزء من الموصلة يسمى مخرج وليس كل جزء من اليد يسمى مخرج
 ما بق من اذن الموصلة المخرج على الجنب ولو عبر الموصلة زائدا من اذن الموصلة المخرج المخرج المخرج
 بقدرها والتعيين الى الجاني فلولا ان المخرج عليه ان يستوي في بعض جهة ويأخذ ارضا في لو يمكن من ذلك
 لتكنه من استيفاء الكل ولان البعض الذي يستوفيه مقابل للاذن المخرج ولو اخرج مخرجين فله
 ان يقتصر احدهما وياخذ من الاخرى وفي قضا المصروفات في قضا المخرج بالاذن ولا يتم به ناقص المصنف
 فاذا قطع من اليد مخرجا مخرج مخرج تامه فان له ان يقطع المصنف ويطالب باذن المصنف
 وبعشر من الابل لان الجاني قطع اصبعه في قطع المصنف منه ولو وجدت لكان له قطعها فاذا
 فقدت رجلا لها واما اذا كان لبعض جهة لا جرحا فقطعها لم يكن له ان يطالب باذن المصنف
 اذا قطعها لاشل بها بطشه فان قطعها لغيره فله ان يقطعها فلا تله ولا اخذ الدية كما لو اختلف
 جيدا وكان المصنف ضاع ردي لم يكن له ان يقول اخذ واخذ الاذن بل ان يرضى به والا اخذ العوض
 ولو كان لاشنان من اصابع كلها اصابة فتمت في اصل المصنف على فلك من غير تفاوت في الخلقة
 فقطعها بمجذله لم يكن له ان يقتصر منه لقطع بل له ان يقطع حتى اصابع من تلك ليست على الولا ولا
 يتم حقه بالخمسة اذ حاشية اشد من الجاني وقد قطع من كمالها فله مع ذلك سدس دية اليد مضافا
 الى ما يجب له في الكف من الحكومة ومجسط من السدس ش باجتهاد الحاكم لان الخمسة وان كانت خمسة
 اليد في الضوق كالمصنف المجذلة هذا اذا كانت الست اصابة فان كان فيها اربعة لم يقطع بالمجذلة
 وله لقط الخمسة لاصبعه بحقه وجكومة الكف ولا يزداد فان التبت الزاوية لم يزدان يقطع خسا
 لانه زما قطع الزاوية فمن غير مستحقة القطع فان يزداد ولفقط خسا منهن عزز وجب عليه
 ولا شيء لاجتماع المصنفات والاصابع وقبالتوا من ولو قطع صاحب المجذلة يد صاحب لا يصح
 الزاوية قطع المجذلة وله عليه الحكومة في الاصبع الزاوية وكذلك اذا قطع من لاصبع اربعة
 في اصبع اربعة من معدلة اقتص بقطع اربعة من الاربع واستحق مع ذلك نصف سدس دية الاصبع لان
 اربعة اصبع الاصبع والاصبع المصنف عليه ثلثها فيطالب بالاربعة والاربعة وهو نصف سدس دية الاصبع
 لان اربعة اصبع الاصبع وهو خمسة اصداس بدس وذلك نصف سدس عشق وقوله في الجاني لان
 التبت الزاوية فان لقط خسا كفي فيه اسرانا **قوله** في قوله الزاوية ولو قال لا وثلاثة كان ولي
 لان دخول الالف واللام يوم انه قد جرحه ذكرنا في وان التعريف للمصنف الثاني قوله فان لقط
 كفي لوق اصبعه وعز ليعلم ان ذلك لا يجوز لانه قد يوم اية انما يصح لنفي الوجوب الجواب **قوله**
 ويؤا في قطع فرق ولا يصح سريته جرحه وفعل عظمي وعبر مكلف قضا ما ولا توجه وكذا تقدم موت
 جرح اقتص منه ولم تتركه دية الا اذن الجرح ابي ويجوز لمن قطع اطرافه ان يوا الى القضا فيها
 على جرحه وان كان الجرح قد فرق قطعها لا لها حقوق اجتماع عليه كالديون ومن قطع رجل
 فقطع المصنف عليه اصبعه فسرك ذلك الى يد فاباها لم تقض السرية قضا بل بحسب ما قطع اليد بها
 الا ما يخص الاصبع واجز سريته اجتمع عن سريته المصنف من ومع رجلا فافا الى موضعيه واقض منه
 فذهب موضعيه ايضا وقبت السرية قضا وان لم يذهب فله ان يقتصر اذ باب موضعيه باجها
 جديده وخروج والفرق ان اجتمع مقصود باجانية ولا يقبل الجانية على غير جانية عليه والمعاني لا
 تقتصر الجانية فجعل الجانية على ما لا يشاء جانية عليه وسريته اجتمعت لا يوجب القضا من قطع
 اصبع رجل فسرك الى الكف لا يقتصر منه الا في الاصبع لكن تضمن السرية بالمخالفة المعاني كما سبق

والاصبع المصنف
 والاصبع المصنف
 والاصبع المصنف

اصبع المصنف
 اصبع المصنف
 اصبع المصنف

بيانه وكذا فعل المصنف لا يقع قضا ولا يوجب القضا واذا قتل قاتل ابيه خطا لم يقع قضا
 لان المقصود من القضا التشفي ولا يحل بالخطا وكذلك فعل غير المكلف وهو الصبي والمجنون
 لا يقع قضا اذا قتل قاتل ابيه بل في تركه الجاني دية المصنف عليه وفي مال الصبي والمجنون دية
 الجاني لان عدما بعد وفي الخطا على العاقلة وكذلك يقع قضا ما تقدم موت الجرح فيها اذا اقتص
 منه المخرج وما تاجاني ولا ثمرات المصنف عليه لان القضا لا يستحق موجه فيجوز لولي
 المصنف عليه ما دفع من الدية فان كان الجرح قطع يد قاتل في نصف الدية وان كان موصلة في ليا في
 نسخة اعشاد الدية ونصف عشرة وان كان يدين لم يدين منهم من قوله تقديم موت الجرح
 انها لو ماتا متا اومات المخرج او لانه يقع قضا الجرح بالخرج والسرية بالسرية وان مات
 الجاني وجب بالسرية من المصنف فلا شيء على المقتصر **قوله** عمر وعي رضي الله عنهما من مات من جرح
 قضا فلا دية له الجرح وله **قوله** وعز مقتصر لولي وبغير محل عدما وعز الخطا ومقتصر قطع
 وحله واحد لكافرا من مسلم وعلى جان وزان اجر لاداه ابي لا يجوز ان يستبد مقتصر القضا
 بالاستيفادون والي لا من اجتنابه الى النظر والاجتهاد فيعز اذا فعل ذلك فنيته في الامام
 وركوبه ما لا يجوز وان وقع الموضع وكذلك يعز الوالي اذا ضرب في غير محل الضرب كما اذا امر بان يجز
 فاحلف وضرب الرقبة عدما ولا يمنع من الاستيفاد وان ادعا الخطا فان لم يكن صدقة بان امر برب
 الرقبة ففرب الوسط او الرجل فانه يعز ويكفي وان امكن صدقة بان ضرب اهل الكف واستل الرض
 لم يعز لكنه يعز لانه لا يؤمن ان يخطي تابا ويكون الامام الوالي من لا قضا في النفس اذا كان املا
 ولذلك خمسة شروط ان يحكم الحاكم ذلك وان يكون رجلا وان يكون ثابت النفس عند المباشرة
 للقتل وان يعرف كيفية القضا وان يكون قوي اليد فاذا الضربة اشل ولا ضعيف اليد ولا يرضى
 اليه الجرح في القدر والتعز ولا القضا في جرح دون النفس على الاصح لانه لا يؤمن ان يرد الجرح يد
 بقضه لايام ويستحب ان يجز منه اربعة اشد لا يستيفد لايكروا اذا وجب لكافر قضا على مسلم كما اذا
 قتل عبد مسلم عبد مسلم الذي وجح ذي دمي فاسلم الجرح ثمرات المخرج فانه يجب القضا على
 الاصح ولا يمكن الكافر من القضا بل يقتصر له الامام باذنه ويستحب للامام ان يفتي جلا او يرد
 من سهم المصنف وان لم يكن له مال او كان ثم ما يراه فاجزته على المستوفى منه القضا والجرح
 وقيل هو في الجرح بيت المال فيقتصر له الوالي وفي القضا على المقتصر والاصح ما تقدم **قوله**
 وينظر كلفا ويعز باذن ولي المجنون فقير لا صبي وجنود وسقوط اربعة على الوالي والجاني
 قاتل بقا اربعة ووضع رجل يقطط او يرضى في جرحه وكافل وجرح الجرح فان قتل كامل
 فالصبي على عاقلة امام اذن لا ان يحل وجب وانما ابي واذا كان اجد من اهل القضا صغيرا
 او مجنونا اسطر بلوع الصبي واقافة المجنون وان كان فيهم غيب اسطر جنود او زوج واستطر
 حوايه ولا يستوفي وفي غير المكلف القضا لانه القضا للتشفي ودر كالثان فلا يفوق على مستحقة
 نعم جرح لولي المجنون اذا كان فقيرا ان يعفو له على المال في النفس والطرف على المذهب ولا يجوز
 لولي الصبي لان الصبي اميد ينظر والجرح لا يعرف له اميد فلو افاق قريبا ورد المال ليقض لم يكن
 على الاصح وهو كالاخلاق في لولي يعفو عن المستحقة المتحلقة ويستطر ايضا سقوط الامة العليا اذا
 وجب عليه القضا في الامة الوسخي كما اذا قطع سليم الاصح الامة الوسخي من لا عليا له ويتعز

وعز مقتصر الجرح
 وعز مقتصر الجرح
 وعز مقتصر الجرح

القصاص مع بقا العليا للزوم قطعي ملين بواجب فينتظر سقوطها او ياخذ الارش ان عفا
فان طلبه المحلولة لم يكن له ذلك وكذلك اذا توقفت الحاق الطفل باجد الوالدين على القاييف فقله
اجدا لم يفتن منه حتى يحضر القاييف ويحفظه بغيره فان الحجة بالقائل فلا قصاص وهذا فيما اذا
كان القاييف قد رآى الولد وكذلك ينتظر وضع الحمل فيما اذا وجب القصاص على الجاهل سواء كان
القصاص في النفس والطرف لانه قد يسرى الى النفس وسواء كان الولد جالسا او جازما قديما او
حديثا في دعوى الحمل لان فيه ما يحل امارته فيكون القول قولها فيه كالجحش فاذا وضعت تنظر
بعد ارضاعه المباحض من مجة او ما يعيش به الولد من هيمة فان لم يوجد ارضعته الجاهل به
وان وجد ارضع وامتنعت والمستحق مطالب بالمباذع اجزا كما اجزا من بالاجن واما في الجحد فان
كان القاص فكا لقصاص وان كان جديا سبعا في انتظر خطاها كما ينتظر ومنها ثم ينتظر من يكفلها
ينتظر في القصاص من ترضعه كحديث الغامدية انها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ربي
قطري واسه لي حمل قال فاذهبي حتى تلدي فلما ولدت انت بالتي في خرقه وقالت ولدت فدا
اذا بي فارمعيه فلما فطمته انت به في يد كسرت فقالت قد فطمته فدمي لبي الى رجل من المسلمين
وامر جديا ولا ينظر القتل ولا وجود الكافل في حق لادي والفرق ان جفرت الله تعالى يتي على
المستحجة ولذلك يقبل جوع المقرينها ولا يقبل في حق لادي ويحس الجاهل والجاني اذا انتظر الكفل
او جفرت الغاب ولا يقبل كفل لانه قد يهرب فيفوت الحق قال **الا فجاب** والجواب هو عليه
من تحيل القتل ولا يحس الجاهل في جود الله تعالى دليل قصة الغامدية فان قلته الى سب باذل الامام
بان اذن للولي والجاهل فقتلها فافت جنبنا ميتا فان العرق يجب على عاقلة الامام لا عين لا النظر
والاجتهاد والبحث عليه والولي والجاهل لا يفعل زايه فهو كالاته **هـ** اذا كان القائل والامام
عالمين او جاهلين او كان العالم الامام كذا اذا كان الامام جاهلا بالحمل والمباشر للقتل عالما فان
العرق على عاقلة المباشرة والكفارة في ماله لكونه المباشرة مع اختصامه بالعلم واما الاثر فان علم
الامام والولي والجاهل انما جاملوا جميعا وان علم بعضهم اخص بالاثم وجب **هـ** **تولده** وزوال الاشكال
قاييف ذكره قبله وان يشبهه وشفره باخراج فرج واجد لا يقا به ثم سبق بول ثم دوام ثم بقوله علم بكلمة
واذن امرأة حكومة من اكلين بقر من ثوبه ورجل الاقل من حكومة شفره بقر من ثوبه وديتها حكومة
مداكين ويعفو قضاها لثاني **هـ** **الاجن** وينتظره والاشكال فيما اذا قطع الحش المشكل مثل ماله من ذكر
وان يشين شفرين من مشكل احرا ان اراد القصاص فلا يمكن لقصاص خوفا من اخذ العوض الا من
بالمراد اذ قد يكون المحن عليه امرأة فيقطع ذكرها اصلها وان يشين رايد من يزول الاشكال بما ذكره
ان لا يخرج اللابن به الا فرج واجد سواء اخرج غير اللابن غير ام لا فاذا بال من جميعا فهو مشكل
وكذا اذا بال من الذكر وحاش من الفرج لان اللابن يخرج من فرجين وان خرج من الرجل من فرجين
واصح وكذا اذا خرج من النساء من كل منها لانه لم يخرج اللابن به الا فرج واجد وان خرج منها غير
اللابن كما اذا خرج من النساء من فرج الرجل ومين الرجل من فرج النساء فهو مشكل فان لم يحض ولم ين
وبال من الفرجين لكنه كان يخرج البول من اجدها ولا جعل ذلك دالة وان انقطع منه ولا فان
في الخرج ولا واختلعا في الاقطاع جعل الناحية دالة فان استويا في جميع رجح الى قوله فاذا
اميل الى النساء من رجل وان فالاميل الى الرجال فهو امرأة **هـ** **ذا** كلفه ما لم يحل فان جعل حكما بانه

امراة ولا يلتفت الى الخاف من الفرج ولا الى قوله لان الولادة دالة قطعية ودالة غير
ظنية واذا كان القاطع للمشكل واجبا نظرت فان كانت امرأة لم يفتن منها في الحال لانه قد يكون
رجلا فلا يقطع شفره حتى يرايد فان طالب باجوجه الان وينتظر للقصاص والاشكال
الزمانا بان يعرف اليه حكومة الذكر والان يشين على انهما زايان لانه القدر المنقش لاحمال
ان يكون الحش امرأة وان القصاص في الشفرين فاذا اخذ الانش وان انش لم ينقل الا القصاص
في الشفرين وان بان ذكر فلا قصاص وضرب اليه عام ديتين وحكومة الشفرين وان كان القاطع
رجلا ضرب اليه الرجل اقل الامر من حكومة الشفرين بتقدير المذكور ومن دية الشفرين بتقدير
الا نوته وحكومة المداكين واما قلت **هنا** اقل الامر من لانه بتقدير المذكور يفتن القصاص في
الذكر ولا يشين ويصح حكومة الشفرين بالنسبة من دية رجل وتقدر الا نوته لا قصاص
ومستحق دية الشفرين وحكومة المداكين بالنسبة الى دية امرأة والمضروب اقل اجنابا ومكون
حكومة الشفرين بالنسبة الى دية الرجل اكثر من دية الشفرين وحكومة المداكين بالنسبة الى دية
المرأة ولا يتصور ذلك فيما اذا كان القاطع امرأة لان دية المداكين اكثر من حكومتها بلا شك
هـ **ذا** كلفه اذا لم يعف عن القصاص فان عفى على المالك ضرب اليه الثاني ما ذكر في الاصل وهو
دية الشفرين وحكومة المداكين سواء كان الجاني ذكرا او انثى او مشكلا لانه ان كان رجلا فالواجب
له ما يات من الابل للمداكين مع حكومة الشفرين بالنسبة الى دية الذكر وان كان امرأة فالواجب
دية الشفرين وهي خمسون من الابل وحكومة المداكين بالنسبة الى دية المرأة ولا يشكر المبلغ
الثاني اقل فتبين اعطاه اياه اجنابا وقوله في الجاهل وشروط العليا للامثلة الوسطى الى
قوله وان عفى القصاص لثاني فيه امر **اجد** بقوله واخذ الارش ان جن وانفرد ذكره عقبه
قوله وشروط العليا للامثلة الوسطى ولم يقدمه عند ذكره انطوائ التكاليف ولا احسن الى بعد
قوله فان عفى القصاص فاوهم ان ذلك مختص مسئلة استظار السقوط وهو غير مختص بجحد وجحد
المفتقر للقصاص في طرف او في نفس فالجكم كذلك كما قاله **الا فجاب** الثاني قوله والظهور
لا يق من فرج يرد عليه ما اذا بال من فرج الرجال وفرج النساء فانه يمدق على كل منهما خراج
لا يق من فرج فان قيل المراد ان خروج اللابن من فرج واجد قلنا سقت عليكم بما اذا خرج من
الرجال من فرجين فانه يكون واجبا **هـ** ان الشرط هو ان لا يخرج اللابن بالفرج الا فرج واجد
فاذا بال من فرجين جميعا فهو مشكل لان هنا فرجين اخرجتا لبقا بهما وان امن من فرج الرجال
من الرجال وحاش من فرج النساء فشكل الخرج اللابن بفرجين من فرجين وان اخرج من الرجال من
الفرجين فواصح لان اللابن لا يخرج الا فرج واجد فضايا لبعاء ان يقال والظهور باخراج
فرج واجد لا يقا به **الثالث** قوله ثم سبقه عطفه على قوله جرح لا يق من فرج فاوهم ان سبق
يوشح غير البول حتى ظن انه اذا خرج عندها لشفر من اجدها الفرجين او لاجل به وليس كذلك
بل ذلك في البول خاصة **هـ** **وقوله** ويخرج سنان عن مين بفقده يندبر ويدهش وقطع عالم مختص
والا فدية كما لمين ان قطع عومنا ويقع جاد بهش وظن **هـ** **اعلم** انه قد سبق انه لا يجري سنان
عن مين ولا باليمن فاذا وجب على رجل قصاص في مين مثالا فاس باخراجها للقصاص فخرج
قله اجزاه **الاول** ان يخرجها وهو موقوف بالحكم يعلم انها لا تجري فاذا قطعت ذهبت هذا القصاص

ولا بدية نص عليه الشافعي وافق عليه الاجاب وقالوا به لما جانا وان لم يتلفظ بالاجابة قالوا
للفعل بعد النواكالاذن في المتولد حتى لو قال لا جني اخرج يدك لا قطعها او قال ملكن قطعها
فاخرجها كان ذلك اجابة يستقيم الخمان لا الاثر هذا لفظ الروضة وسواء قطعها المقصود الماعدم
الاجزاء لا قال ولو قصد شخص قطع يد رجل ظملا فلم يدفعه المقصود وتك حتى قطع قبل يكون هذا ايرادا
وجها للتحقيق لانه لم يوجد منه لفظ ولا فعل **الثاني** ان يقول اخرجها وهذا فلا تذهب ههنا لكن
ان كان المقصود بعد افعال تجري وهو المزداد بقوله وقطع عام لزمه القضا ولا تقبل قوله دهمش
لان مقامه ليس مقام دهمش وان ظمها تجري او ظمها اليمن فلا قضا على الصحيح وكذا ان قال
ظنته اباها على الاصح وجب دية البتة في هذه الصورتين **الثالث** ان يقول اخرجها ظمنا انا تجري
فله الدية سواء قال انا قطع ظنت انه اباها او انا اليمن او انا تجري وكذا لو قال انا انا
تجري على الاصح لان اخرجها اباها ظمنا انا تجري اشارة الاذن فانهم شبهه في استقامة
القضا وما اليمن فلا يستقيم القضا فيها الا اذا قطع المقصود لسان بقصد الاعتياض
فانه يستقيم سواء قصد اخرج الا اجابة ام لا لانه قد رخص قطع المباحة عموما وذلك فاستدعي الدية
في اليمن فان لم يقصد الاعتياض بان ظم الا اجابة او ظم انا اليمن او لم يعلم انا تجري ففي كل ذلك
لا يستقيم القضا في اليمن هذا اذا اخرجها في القضا وما اذا اخرجها في الجحد ظمنا انا تجري
1 واخرجها دهمشه فقطعت فافها تجري لان المقصود من الجحد التكيل وفي القضا لما تله فلو اخرجها
في الجحد ظمنا انا تجري فالاصح انا تجري لانه اباها وعلى هذا جمل القضا حتى جبن اطلاق الاجاب
وقال انا تجري لا يتم نصوا على انه لو قطع يمين نفسه اخرجاه ولو قطع يمينه او قطعها غيره لم يقط
الجحد وقوله في الجاوي ومن استحق مية فاخرج اليمن لا قضا فيهما وفي اليمن ان اخذ عموما
الدية فيه امتزان احدهما انه يرد عليه ما اذا اخرجها ظمنا انا تجري فافها في هذه الحالة تبرز
لان هذا اجابة لما بيناه او لا **الثاني** انه يرد عليه ما اذا قال دهمش وقطعها المقصود وهو عالم
انها لا تجري فانه يجب عليه القضا على الاصح **وقوله** وان ملكا وزعه فسقطت اي اذا ملك
القاتل فسقط من قضا نفسه او ملكه وزعه فسقط من قتل اياه وورثه اخوه وورثه ثمرات
الاخ ولو لم يولد له ورثه القاتل وسقط قضا نفسه فسقط ولو خلف الاخ بات فقد سقط
من القضا الذي عليه فسقط ولو لم يولد له فسقط لسان الدية وان قتل اجد الاخير اباها ولا
امها فان لم يرث اجد ابويها الاخر لما نفع كرهوتها معا وطلاق ونحو فكل القضا على الاخر ونحو
بينهما على الاصح وقيل يقص من المتيدي او لا فان اقتل اجد بها مائة او بالفرقة كما هو الواجب
فلورثه الاخر القضا وان بغا فيه ونها والزوجية باقية فلا قضا على القاتل الا لولا انه نزل
من قتله اخوه وقد ورث القضا فمن قتله وله القضا على الثاني فاذا اقتصر منه فلورثه
مطالبة بنصيبه من دية القاتل الاول وكذا الحكم اذا ملك فرغ القاتل فسقط من القضا الواجب
على القاتل مثاله انه اوزوجة نفسه وله منها ولد او قتل ام الولد ميتة وورث منه ولدها
فانه في كل ذلك يسقط عن القاتل القضا وانما قال ملك فسقط ولم يقل ورث ليدخل فيه ما اذا
قل الاب الرقيق عبده فانه وان ملك قضا ليعيد لا بطريق الارث **وقوله** او يدك القودين
او ما لي كقتل او عدم تكليف او تخطل مهديا او تعمد نفقرا وعصو عليه لا مطلقا ولغا عفو من موت

وقطع

وقطع لازمي فيدي ومن يد او نفسا قضا لاخر لا سرابة وما لواجب ان عمن نفس وعفو
مقطوع سري في دية اي وعلى الملتزم المذكور فيما ذكرناه القودا وبدل القودا وهو دية النفس
في النفس والعصو في العفو وكذلك يجب موت الجاني ويستقيم العفو الذي وجب لقضا فيه
وكذلك يجب بدل القودا بالعفو على البدل فاذا عفي وارث قضا النفس والجني عليه في الطرف
القضا على الدية الواجبة سقط القضا ووجب البدل وان لم يرث الجاني وكذا لو عفي عن بعض
البدل ويكون من طريق الاولى وكذلك يجب مثل البدل لما نفع من القودا كقتل كما اذا كان القاتل ابا
فانه لا يقتل بولده لكن يجب عليه بدل لما نفع من القودا مائة مغلطة في المستكمل وكذا اذا كان
القاتل غير مكلفا لصبي والمجنون فانه يجب الدية مغلطة في مال غير المكلف على الاصح وكذلك اذا
امتنع القضا لخطي مهديا كما اذا نزل في سبيل فان نزل اسلم ثم اصابه الشتم او جرحه فان لم يرث
ثمرات فانه ينسحق القضا ووجب البدل وكذا اذا تقدم القضا كما اذا اخرج عبا بعد اقبضت وديما فان
ثمرات فانه لا قضا ويجب الدية مغلطة في المسائل المذكورة ولو عفي على ما من غير جنس بدل
الواجب لم يلزم الاثر من الجاني فان لم يرث لم يسقط القضا بخلاف الصلح على عوض فاستدعيه حتى يسقط
به القودا لان الجاني هناك قد رخص والترحم فرجعنا الى الدية اما اذا عفي مطلقا قال عفو عن القضا
وتك عن طلب البدل فانه يترأى القودا الاصح الذي يقول ان الواجب القودا وجبة كما لو رخص بالعفو
عن القودا والدية نعم لو لم يجد ما اطلق اخترت الدية فنقل الزايفي عن ابن كح انا ثبت ويكون كالو
عفي عليها وانما ينبغي ان يكون هذا الاختيار عقيب العفو وعن بعض الاجاب انه يجوز على الرخي
ولو لم يعفو عن القودا بل عفي عن الدية لغا ابل القودا الذي يقول ان الواجب اجد بها بعينه ولو
قطع وارث القضا في النفس عفو من القاتل ثم عفي عنه سقطت فان يرى منه عفو عن
النفس وان سري وما نفع العفو وكان مستوفيا بحقه سواء قطع العفو قضا ما بان كان الجاني
قد قطع ثم دهمش لان من استحق النفس لا يضمن العفو ولو عفا وارث القضا بعد الرمي وقبل
الاصابة فقتله بالشتم فلا صح انه لا بلغوا العفو بل يصح ويصير معصوما عند الاصابة والموت يجب
ديته على الجاني ولو قطع يد رجل ثم دهمش عليه فعفى المولى عفا لقطع لم يسقط القضا في النفس
وان عفي عن النفس لم يسقط القضا في الطرف لان كاتمه ما حق مستقل وان قطع فقط
لكن سري الى النفس فان كان الحق لاثنين كما اذا قطع بعبد فعفى سري الى النفس فعفى الوارث عن
النفس لم يسقط جوا لسيده من القضا في العفو وكذلك يمكنه فان كان الواجب كان قطع يد رجل
فات بالسراية وانقل الجحان الى ورثته سقطت فان عفو عن النفس سقط القضا في الطرف
لان المستحق هو القتل والقطع طريقة وقد عفو عن المتيق وان عفو عن لقطع لم يسقط القضا
في النفس على الاصح وانما اذا قطع يد رجل فعفى المقطوع عن الجحانة ثم سري الى النفس فانه يجب بالدية
الدية فان كان المقطوع بيا واجبة فلم نصف الدية او بدن فلا شيء لهم وقوله في الجاوي وبله
الموت الى قوله او سري فعفى عن النفس فيه امور احدها انه عطف قوله وبعد شبه المقصود على
مطلقا المنفي بالامتناع في سقود البدل وكيفية مختلفان في سبب سقوطه فسبب سقوطه في الاول
وجه العفو وفي الاخرى فتاوة **الثاني** في قوله كرمي وقطع سري فتوى من العفو بعد القطع الذي
والاصح انها ليست سواء بل يجب الدية في العفو بعد الرمي وقبل الاصابة لانه صار معصوما قبل الاصابة

معض وزوج وجبه قرب من لم يربيه اي وكما يجب دية النفس في الكامل والنقص في عقله فاذا
اذهب عقل رجل كمال لزمه مائة من الابل ويجعل المزاة نصفها ولو قطع دية ويحليه فراحقته
لزمه ثلث ديات وفيهم ذلك من اجاب الدية في الاطراف بعد ذكر وجوبها في العقل وان زال بعضه
واستكن الضبط بان كان جن يوما وبق يوما وجب نصف الدية وكذا اذا انضبط بالنسبة الى ماض
منه من نظام قول وفعل وعدم نظامه وان لم يكن لضبط الحكومة وفي اللسان الدية كما روي
في كتاب عمر بن حزم اجاب الدية في العقل واللسان وتوا في ذلك لسان الازن والالته والذكي
يقول كلامه والضعف فيه كضعف لبطش في اليد لا يورث شيان في لسان الاخرى الحكومة واللسان
الطفل كغيره ان ينطق بابا وادا او كان بحركة عند البكا والتحكيم والامتناع تحريكها حيا هذا اذا
بلغ وقت التحريك واما قبل بلوغ قوته فله لدية ولا يشترط التحريك ولا النطق ويجب في ابطال حركته
اللسان الدية فلو ضرب لسانه فابطل حركته لسانه حتى يخرج من السطح وتزيد الحروف فيه دية
كاملة فلو قطع دية لسانه او ضرب راسه او عنقه فبطل كلامه وعجزه ولو قطع لسانه فذهب
النطق لم يجب الدية واجبة للسان فقط ولو ابطل الصوت وحركة اللسان وجب ديتان في الصوت
غير حركته للسان ويجب الدية في ابطال الذوق وحده كما في التسع والبصر وسائر اجواس ويقتضون
ابطالها بالجنابة على اللسان والرقبة وغيره ولو ابطل ذوقه ونطقه وجب ديتان لانها مستقبلة
مفقودتان فلا يمنع احدهما الاخرى ولا يحلها مختلف فالنطق محتض باللسان والذوق لا يحض
باللسان وكذا لو قطع لسانه فذهب ذوقه وجب ديتان والذوق يتركيا لذوق الكلاله والحكومة
والمرارة والملوحة والعدوية ففي كل واحد منها خمس الدية وان اسفست الطعوم كلها فالحكومة
وكذلك يجب فيه الدية الكاملة وبطل اما بالجنابة على الانسان فحده فبطل صلاحها المفضي او على
الحيين منى مغزها فتمنع حركتها ويجب في شلج الجلد دية النفس والمشوخ لا يعيثن لكن قد يضر
فيه حيوة مستقرة فيظهر فايده ذلك فيما اذا جرح رقبته بعد ذلك غيره ولو قطع دية بعد الشلج
لم يجب اذن في كماله بل ينقص فدية الجلد المشوخ وكذا شلج جلد مقطوع اليد تنقص من الدية
بقسط جلد المقطوعة ولو قطع حشفه الذكور لزمته الدية كما لو قطع لذكركه لان مدارك
الحكاج عليها وكذا سائر اجسامه فالحشفه مع الذكور كما لا صابع معي كلف يستوي في ذلك ذكر
الصغير والكبير والحصى والبنين ولا يجب في الكلاله لشل الا الحكومة ولو ضرب ذكرا فاشله وجب الدية
ولو ابطل قوه الامانة من رجل بستره او غيره وجب الدية ولو قطع اثنييه ذهب ما و لزمه
ديتان ويلزمه الدية ايضا مع سلامة الذكر وعدم اقطاع المالا لان الشلج من المنافع المقصودة
وفيه الاثر عن يكثر وعمره على رضاه عنهم اجمع واستبعد الامام ذهاب الشهوة مع سلامة الذكر
وبقا الما وكذلك تجب لدية اذا جنى عليه ذهب الكلد بالطعام قاله الامام وقال بل هو اولى به من
ذهاب الشلج بالجماع وكذا لو جنى على عبقه فاستبد مسكر الطعام والشراب وهذا لا يعيثن ولكن
قد سئل حيوة مستقرة فيظهر فايده ذلك فيما لو جرح غيره رقبته وان نفذ الطعام والشراب مستقرة
الحكومة ويجب الاضا الدية وهو خلط القبل بالدم وهذا هو الاصح وقيل هو خلط الحجازين يدخل
الذكر ويخرج البول ولا فرق بين ان يكون بالجماع او بغيره كما لا صابع وقد يكون الاضا بالبول على ان
تكون نصوصه وهو عقل والغالب ان وطئها ببعضها الى افهاها ويكون جمعة خطا بان يكون قد يفيض

بشر غالبا فسلط الدية وقد يكون خطا بخلافان بعد امارة على قرانه فيظنها امارة فيطأوها
فيغضبها وسوا افها بوط او غير من كبح دية ومحران افها بوطي كاج او شبهة او اكره وجب
الدية والمهر والمهر في حالة الاكره فان طأ وعنه فلا مهر لها وعليه الدية والمهر ولا يجب لها ارض
بكان على الاصح لان الارض والدية في ازالة البكاث والافضا وحالة الاف فدخل اقلها في اكثرهما
بخلاف المهر فانه وجب الاستمتاع فلا يدخل فيه الا الاف وان اراد البكاث استراق من غير افها نظرت
فان كان زواجا فلا شيء عليه لانه يستحق رزاقها وقيل اذا ارادها بغير كمال لزمه الارض والاصح خلافه
وان كان اجنبيا وكان الرطب موجبا للمهر كوطا الشبهة والاكره لزمه المهر وفي ارض البكاث ثلثه
او حصة اجد ما يلزمه من كبره وارث البكاث والثاني يلزمه من كبره من كبره دون الارض والثالث وهو الاصح انه
يلزمه مهر شرب وارض البكاث وقوله في الحواشي والعقل واللسان وحركته والنطق والصوت الى قوله
بالمهر كان ثلث البكاث لعل الروح ولو با صبح فيه امر اجاب في قوله واللسان وحركته والنطق
فجعل في اللسان الدية وفي حركته الدية وفي النطق الدية فافهم ان حركته اللسان تنقص على غير النطق
وليس كذلك فان الاخرى بحركته لسانه ولا دية في تلك الحركه وانما المزدحمة بقطع الحروف وزيادتها
وهي قوه النطق التي يخرجها الصوت فاذا ابطل هذه الحركه بطل النطق وبقي الصوت فاذا ابطله
ابقا وجب ديتان ثم هذه الحركه التي هي قوه النطق يدخل ديتها في دية اللسان اذا قطعت ولا يدخل
الصوت فاذا ابطل هذه الحركه بطل النطق وبقي الصوت والذوق وهو ما خرد من عبادة البصر
والروضة وكلام الامام في قوله والذوق والبرنا وبكاج بالمهر كان ثلث البكاث لا يمكن تحصيلها
بحالة النكاح فان الزاني اذا اكرهه يلزمه المهر ولا يعمد على الزنا والنكاح لان الزنا والمطامعة
لا يعمد عليه الثالث انه اطلق القول بايجاب المهر على ارض البكاث ولم يبين هل الواجب مهر
بكر او ثيب والاصح ان الواجب مهر ثيب وارث البكاث كما سبق بيانه الرابع انه قضى لا فني بوجوب
الدية مع المهر ان كان بوطا كان ثلث البكاث لعل الروح فاستثنى وجوب ارض البكاث على الروح وجب
عليه الدية والمهر بالافضى وعلى غيره او جلي جميع وهو وجه والاصح انه لا يجب ارض البكاث مع الدية
بل يدخل في الدية كما سبق بيانه **قوله** ونقص في شرمه واذن جاسة ونقص اذن لا يقطعه ولا يقطع
نطقه ونقص في نظره عين وبطش كف وشي قديم وحلة يدها او معين وشفة الى المشدق وسائر
الشدوي والية وخصية وشفره اي ويجب نصف الدية في اذهاب الشم من محر واجد وفي شرم
الدية سواء كان بخانة على الراس وغيره والبرق يدية ضاجها وفي الاذن الواجب كذلك وفي
الاذنين الدية وانما يجب ذلك في اذن يحس عليها لان منفعتها لا جنسان الدية على طرد الهوام
عنها وقيل منفعتها جميع الصوت فعلى الاصح الواجب في الاذن المشلا التي لا يحس حكومة وعلى الثاني دية
لانها جميع الصوت ويجب باصلاحها الدية على الاصح لعل الثاني وتسمى الاذن المشلا مستحشفه اي
ياسه وسوا اذن الاشم والشميع لان الشميع ليس بحله الاذن ويجب في جميع الاذن الواجب مع بقائها
نصف دية ضاجها وليس ذكر البتة في الشميع فانه واجد وزها لا يفسد نصف شمعي الرجل باستداد
احدى اذنيه تكن لما عسر ضابطه فانه جعل المنفذ ضابطا لانه اقرب الى ضبطه وان قطعه
فذهب شمعه لزمه دية كاملة ولو قال ان الحنجر ان الشميع يعود الى مبق نظرت فان قد زوا
منه لا يحس لها غالبا لزمته الدية وان كان يعيش استطرت فان لم يعبه الزنا واما اذا عطل

السمع ولم يذهب به بان حتى عليه جناية ارتقوا منها من هذا السمح ولطيفة السمح باقية بقول
الاحق فان قالوا يزول استقر وان قالوا لا يزول لم يحل الحكمة على الاصح وتبطل السمح
كتبطل النطق فاذا جنى على سمع طفل وادبه فتعد لا جلد ذلك نطقه لانه لا يسمع ما ينطق
به فوجهان والاصح ان الواجب في تبطل النطق بالحكمة ايضا وكذلك الحكمة في تبطل السمح
نظر عين واجبة نصف الدية سواء في ذلك فطر الاجود والاعور والاعمى وهو ضعيف البصر
مع شيان ومعه غايبا والاعشى وهو من بصر النهار دون الليل والافشى وهو ضعيف العين
ضعيف النظر خلفه والاعمى وهو من لا يبصر في الشمس وانما استواء النطق والمنفعة في اعينهم ولا
نظر الى التفاوت فيها كما لا ينظر الى تفاوت البطش في الاعضاء فان كان في العين بياض قليل لا
يتفصل الضوم يمنع وجوب الدية والقصاص كائنا ليل اريد فان كان على باظر العين وهو قليل
لا ينقص الضوم فكما الصحيح وان نقصه وامكن ضبطه اعتبر والا فالحكومة وسواء ذهب بصر
العين وجزء او مع العين ويؤخذ ذلك من قوله بعد او معهن وفي العين القائمة التي لا ينظر فيها
حكومة وفي بطش اليد نصف الدية وفي بطش اليد الدية وكذا حكم مشي الرجل والرجلين ولو
ضرب يده فاذهب بطشه او رجلاه فاذهب مشيه لانه نصف الدية وكذا حكم مشي الرجل ولو كسر يده
فاذهب مشيه لرمته الدية ودخلت فيها حكومة الصلب ولو كسر ضلعه فاشل رجله وذهب
مشيه لرمته دية المش وحكومة الصلب لان المش منفعة الرجلين فاذا شلت ففواته لشلل الرجل
فاخذ الصلب بالحكومة وكفى في اجاب الدية شلل الكفين والقدمين ولو ابطط بطش يده لآلف
او مشي رجل الا فدهم حكومة وفي جلة يدي المرأة نصف الدية وهي راس اليدي الذي يليه الترس
ولو لم تحالف لون الندي غائبا وجوهها ابر على لونها وهي من الندي واجتز بقوله جلة يديها
من جلة الرجل فان الاصح ان فيها حكومة وفي تنديته حكومة اخرى ولا يندخلان لان شقوق
الرجل حجة اجنبية ليست من البدن واذا بقوله او معهن ان الدية في هذه المفردات التي ذكرنا
وهي النظر وما يعين او مع ما ذكرها من العين والكف والقدم كما سبق ذكره من انه اذا ذهب البصر
مع العين والبطش مع الكف والمشي مع القدم لم يحل الدية واجبة واذ ذهب بطش اليد كان
بالشلل فدية واجبة وان كان يقطع الكف بحكومة تزداد لما فوق الكف وكذلك الرجل فيما فوق
القدم وجب في قطع شفة نصف الدية وفي الشفتين الدية اذا استوصلت من الشقوق الى الشقوق
وفي عرض الوجه وما يشتمل منه اللثة في طولها وفي الخي نصف الدية فان قطعها جميعا فالدية
وهما العظامان اللذان ثبتت فيهما الاسنان السفلى وملئقاها الذقن فلو قطعها مع الاسنان و
ازوت الاسنان مع الدية لانها موصلة فيهما وليست بمنزلة الاصابع من الكف لان الاتباع من احواله
وفي خفيه نصف الدية وفي الخفين الدية وكذلك الالية الواجبة فيها نصف الدية وهو القبة
المشرفة على استواء الظهر والفخذ وجب بقطعها لالتصين الدية ولا يشترط الوصول الى العظم وفي
شفر المرأة نصف الدية وفي الشفرين الدية ولا فرق بين قطعها وانشالها ولا بين شفر الرقبة
والقرا وغيرهما لان التقصان فيها ليس في الشفرين وقوله في الجاوي واذن لمنعه لهما الى قوله
وجلة المرأة فيه امر اجاب بقوله واذن وسمعهما ثمة ليعين وعين وبصر يوم ان حكم العين مع
البصر حكم الاذن مع السمح وليس كذلك بل يجب في الاذن والسمع ديتان اذا اذهبها معا ولو اذهب

البصر مع العين لم يحل الدية واجبة فكان ينبغي ان يفتن بينهما في الجبانة الشا في قوله لا
تبطله كالنطق والمشي **قوله** في التبليغة والمصباح يعني اذا كسر ضلعه فذهب به المشي لم
يحل الحكومة في المشي ولم يحل الدية والذي في العزيز والزوم ان الواجب في المشي دية ودخل
حكومة كسر الصلب فيها **قوله** يمكن جلد كالم الجاوي على ما اذا جرحه في رجله فتصير الجرح وت
الحكم على هذا الا برامته حاجبه ويتعطل مشيه بذلك فالحكومة كان في النسخ بخلافه كسرت
الصل قوام المشي وكسرت يده فوقع المشي عرقا وليس الجرح كذلك **الثالث** قوله وجلة المرأة اي
برج الدية وسلك عن بقية الندي ولا شك ان الحكمة مع الندي كالنصر مع البعير يجب بان لا يها
مجا الدية فقط **وقوله** وجرب عقل في طلوات لا عين وجوانس بشفة بشفة وبقر حية وزج
جادة ومن جلف لقص اي اذا انكر الجاني زوال العقل جرب بالمرافقة في الخلووات واوقات الغفلات
فان قتل نظام حاله فيها وجب الدية ولا يحلف لتعد اثبات الجنون يمين المجنون ولا يقال يستدل
بحلفه على عقله لانه قد جرب نظام ذلك منه اتفاقا وهذا في زوال العقل اما في سائر الجوانس فلا يرب
من العين ولهذا قدم قوله الامين قبل ذكر الجوانس واذا انكر ذهاب شفه جرب بضموت مكرهته
بان يصلح به صياح قوي في حال نومه او عقله ويأمل حاله عند صوت الرعد الشديد فان لم يظفر
منه انزعاج بان صدقه ومع ذلك يحلف لا جنة لانه يظن ويحلف وان طهر منه انزعاج صدق الجاني
بيمينه وان نقص شفه وعرف قدرا المتسافة التي كان يسمع منها والتي كان يسمع منها الا يطغى
قسطه من الدية وان لم يعرف بالحكومة وقد رها الحاكم باجتهاده وان ادعى ذهابه من واجبة
حنيت السليمة وجرب في الاخرى بالصياح ونحو وجرب للضموت بشفة او حدة من حرقته
معاوضة فان لم يترج فليل يحلف وقيل يراجع اهل الحق فله يقر بان عينه الشمن وينظرون
فيها فيعرفون ذهاب الضمة وجرب السم بتقرب الزواحي الطبية او الخيشة فان هشر لينة او عيش
لهن والافومادق واليمين كما سبق وان انقص السم وامكن ضبطه فقسطه **قوله** الشا في
ولا اجنبه يعلم وان لم يعلم وجب حكومة وان باءد السم وذا هذا الدية زدها ولو وضع بين يديه
عند الحاجة منك فمالي الجاني عاذ شتمك وانكر صدق المجني عليه يمينه اذ قد يقع ذلك اتفاقا او لم يكر
او محاطا ونحوه وجرب الذوق بشي من بلغمه معاوضة فان طهر منه تعيينا وكراهة جلف في
والامير المجني عليه يمينه واذا ادعى المجني عليه نقصان العقل او جمانة من الجوانس فبقوله
مع يمينه لانه لا يعرف الامس حجة كالجحش من المرافقة **قوله** الامام وينبغي ان يعنى المجني عليه قدرا اكمل
به والا فهو كمن يدعى بجحولا وسبيله ان ياخذ بالاقلة المستيقن **وقوله** وثالث طبقة ما رن وجايقة
كامومة وجوف شرح لا فهو وذكره اي وجب تلك الدية في كل طبقة من طبقات المازن والمازن
مالان من الانف ومرت طبقات الطبقات والوتين القائمة في الوسط فان قطع المازن كله ففيه
دية نفيس حاجبه كاملة وانف من لا يشم كاف من يشم وفي الانف المستشفة ما رن في الادلة المستشفة
وجب تلك الدية ايضا في الحايضة وبها كل جرح وصل الى الحوف الاعظم من الراس والجبين والجبين والقدن
والبطن والحاضرة والورك والشرح فالواصل الى حوف الراس من الراس والحسن يسمى مامومة وامعة
وما عدا ذلك يطلق عليه اسم الحايضة والشرح هو ما بين الحصى والبدن فاذا خرق الى الحوف وجب الارش
المذكور وكذلك الراس الى المثانة من البعانة لا ما وصل الى مجرى البول من الذكر لانه ليس من الحوف

الاعظم ولا له قوة تحيل العذا المستقر فيه ولا الوامل الى باطن العظم والانتف لا يثبت من
 الاجواف الباطنة وقوله في الجاوي وواصل كجود فوته محله كداخل الشرح فيه امران احدهما
 انه جذا الوامل الى جوف له قوة محيلة وفترت المحيلة بانها المحيلة للغذاء واليد او معلوم ان حيافة
 الصفة والجلد ونحو لا يفتح في مستقر لعدا ولا فاولم يذكر هذه العلة في الروضة وان كان قد
 ذكرها في العزيز مع غيرها والظاهر ان من زعمهم بالجوف مائة قوة محيلة او الاجواف الباطنة التي هي
 طريق الى ماله قوة محيلة فالصواب ان كان طريقا الى ان لا يستقر من الاجواف الباطنة بخلاف الذي
 الشا في قوله كداخل الشرح اعلم ان الشرح هو العضو الذي بين البرز والاشين فبعد يومه ان يفي
 دخولها فيه وان لم يخرج الى الجوف وهي عيان العزيز فانه قال ومن العنان الى داخل الشرح
 الاذني وقديهم ان الوصل الى داخل الشرح كاف وفيه نظر وعيان الشا في قوله الله عنه
 في الام وكذا الوصل في الشرح فخره لان ذلك يصل الى الجوف وقوله ورج يحض ونصف عشرين
 عظم راس ووجه وشمه ومقله واعلة اعلم وتن تغرت وافسد منبها وكذا بطا من القود
 يعود متعرو وموجبة ولسان ويطش ضعيفة لفتح قوية ولصوق باين ويزال المعاني اي ويخرج
 الدية في كل حوض من اجفان العين ففي اجفان العينين الاربعة كاللدية اذا استوصلت وت
 وقد يقطع بعض الحوض فيقتل في فيظن انه استوصل فليتحقق ولا فرق بين الحوض الاعلى والاسفل
 وفي مستحشفة الحكومة وان ضربه فاستحشف فديته قطعا ولا يخفى فيه الخلاف الذي في الاذن لبقا
 المنفعة هناك فان قطع العينين بالاجفان فديتان ويجب نصف عشر الدية في الموجبة وهي التي
 تحرق السجاق وتوصح العظم فديتي وجهه اي ياضه وفي الهاشمة ايضا وهي التي تكس وفي المسئلة
 ايما وهي التي تسفل العظم فاذا اوجه رجل وشمه اخر وقيل بالث لزم كالواجب منهم نصف عشر
 الدية وان جعلت من واجبه لروحه عشر الدية ونصف عشره وتجل هذه الملائكة الوجه والراس
 سواء كان على الهامة او الناضه او العدال وهو موخر الراس والخصا وهو العظم الذي خلف الاذن
 او جدر الفخذ الى الرقة والوجه كالحمة والجبين والخذين وقصة الانف والهيان كل هذا محل
 للايضاح والشمه وليس في ايضاح عظم غير هذه الاماكن اشر مقدر بل حكومة وان وجب القضا في
 موجبة غير هذه وكذلك الشمه والبقل في غير ما ليس فيه الحكومة واعلم ان الشا في شرح مشهور
 الحارثه وهي التي منق الجلد ولا يمسها والداية وهي التي تشقه وتدميه ولا يقطع في الجدر والشمه
 وهي التي تضع في اللحم بعد الجلد اي يقطع فيه والملائكة وهي التي تعوض في اللحم ولا يبلغ الحيلة التي
 بين اللحم والعظم والسجاق وهي التي تملح تلك الحيلة التي فوق العظم والموجبة وهي التي توصح العظم
 بقطع تلك الحيلة والهاشمة وهي التي تدم العظم اي تكسره والمسئلة وهي التي تسفل العظم من موضع الى
 موضع والموامومة وهي التي تملح الراس وهي خريطة الدماغ وتقل الى الدماغ واختلفوا في كونها
 مدقة وقديهم انها في سبعة ابيات **خارضة شقود دامة قوت واجمة وذات البعير ما فكت**
 فان هي ناضت في ذات الناحية وسحا قبا بقي على عظمه تمامه وموجة سقى وهاشمة بها فاض وذات الفل ما فكت عظمها
 وما مومومة كيش دماغه فان خرقه في دامة تسمى موجبة فيها القضا واشتما في النفس نصف العشر او جعلت
 وناقله ايضا شات ارونها وفي جمعها عشر ونصف وظاهرا كرامة ما مومومة لث نفسه وما قبل هذا الحكومة قد نسي
 فاحسن الاحسن قد بينا حكمها والحسن لا ولي لا يجب فيها الا الحكومة قال في الروضة والاكثرون يرون

انه اذا كان على راسه موجبة اذا قبس بها الباطنة فلا يعرف ان المقطوع لث او نصف في عظم اللحم
 وجلا اكثر من الحكومه وقسطه من الموجبة وجب في الغلة الا بهام نصف عشر الدية لان في كل
 اميع عشر الدية تودع على الانامل والابهام اغلتان وجب في سن واجدة اذا كانت متعرق نصف
 عشر دية ايضا يقال شعر العبد اذا سقطت روضه فاذا نبت قيل اتعرق فهو متعرق على وزن مقبل
 قل الثالث اذا ادعت في ناقيل اتعرقا لثا المشاه وقيل المشاه وغير المتعرق اذا كسرت سنة او
 قلبت فيها الحكومة ان لم يفسد المنيبت فان فسد المنيبت ويوش من مال روضه ما لم يمس في سن المتعرق
 القضا ودية السن وهي نصف العشر فلو مات قبل الياس لم يحل الا الحكومة لان الاصل تارة الدية
 والاشنان والاطراش متوا في الارش واشنان بقوله وكذا بطا من الى اند يكمل بالظا من الدية فان قلبها
 مع السج فلا حلا لدية واجبة نعم ان كسر الظا من وقلم احر السج وحياش على الاول والحكومة
 على الثاني وكذا اذا عاد الحياش بعد الاند مال وقلم السج وكذا قبله على الاصح وسوا كانت السن سنة
 او متحركة ناقصة المنفعة وان غلب على الظن سقوطها مالم يطل منقبتها فان بطلت فالحكومة ولو
 قلعا لاشنان كلها وهي امان وتكون من رجل مسلم وجبله مائة وستون من الابل وفي السن اذا
 لم يكن متلية وهي الشائبة حكومة واشترط في وجوب ارش السن لا يتعار او افساد المنيبت
 كما يشترط ذلك في وجوب القود وقد علم بما سبق ان القود في السن انا جلا اذا اقلعت لا اذا كسرت
 ولو عادت سن من اتعرق على اليد ولم يسقط القضا ولا الارش على الاظهر لان العباد ببيعة جدي
 وكذلك الموجبة والحيافة اذا التامت لا يسقط ارشها وكذا اللسان اذا قطعه او قطع قلعه منها
 فبنت وعاد لا يسقط فيها القضا والارش ولو كان له بيان ضعيفة وقوية فقطعت القوة
 فاشدت الضعيفة وصارت قوية لم يسقط القضا ولا الارش ايضا واذا ابا الاذن ثرا عبادا
 في جراح الدم فالنقص يسقط القضا ولا الارش وكذا السن اذا الضيقا قال **الشا في**
عازا لها لشي الصلوق قلت وفي النفس من هذا شي اذا لا يحج ان ميتة الادبي طاهر والدم الذي
 يلتصق معه الاذن قليل وكذلك السن قل وما يزيد في الاشكال قوله انه اذا قطع على الاذن ونقي منها
 شي معلق به فدون والنقص انه لا يجب قطعها وان على قاطعها بعد ذلك القضا وقولوا لو
 قطع الاذن وبقي فيها جلد معلق به فاقطعها فاقطعها وجب القضا والارش كما لو اباها ولو اضعفها
 فمقتضى ما في العزيز والروضة انه يسقط القضا والارش على الصحيح واما المعاني اذا عادت
 كاليطش والشمه والسمع والنظر والذوق فانه يسقط العود بها ما وجب باذهاها وقوله في
 الجاوي وظاهر سن متعرا وان فسد المنيبت الى قوله وتقطع فيه امران احدهما قوله وظاهر سن
 متعرا وان فسد المنيبت كالقود مقتضاها انه اذا كسر ظا من سن الصبي ففسد المنيبت انجب
 القود وليس كذلك بل ذكر اذا فسد بقلعها الشا في قوله ولاذن لم يفت ففقد بان الاذن اذا ج
 فيها القضا والارش ثم الضقت فالضقت انه لا يسقط ما وجب وليس ذلك على اطلاقه بل ذلك اذا
 باء الاذن اما اذا بقيت معلقة بجلد فان القضا والارش كما لا يمكن اذا انضقت في هذه
 مقتضى ما في الروضة انه يسقط القضا والارش على الصحيح **الثالث** قوله ويقطع فيه هذا القليل
 ايضا فلا قطع الا اذا ابا في الروضة وعسر على العرق الا اذا قلنا ان موجبة القطع حاسة المنيبت
 من الادبي وقوله ولثه في الغلة وبعض ضبط فستطجرون ما يحسن ان يعي مفهوم ومع اللسان الاكثر

وجبت نقص وجب ارتشه او كان جزالة دية اي وجب ثلث عشر الدية في كل غلة من انا مل الا صابع
غير الالهام فقد سبق حكمها لما بينا ان في الامتع العشر وانا ملها ثلث ففي كل غلة ثلث العشر
لان في بعض ماله ارتشه مقدر قسط من ارتشه اذا منبط ذلك البعض وكان جزاءا بمعنى في قطع
نصف اللسان نقص دية وفي قطع ثلث الاذن ثلث ديتها وربع الغلة ربع ديتها وتوزع في السن
على الظاهر وفي بعض الحشفة والحكمة عليها لا على كل الذك والذك في الامتع وفي نقصان السمع والبصر
وما انضبط من شائر الجاني في ترجع فيه الى الفسطة وتوزع في الحزوف على ما يحسن من ثمانية وعشرين
حرفا فاذا اجتمعت وجرى عليه فاذهب سبعة اجزف مثلا لزمه ربع الدية **هذا** اذا بقي له كلام
يفهم فان لم يبق له كلام فذهب منهم فالاصح انه يجب كال الدية لذبا بالنطق وان قطع نصف لسانه
زبح كلامه او بالعكس وجب نصفه لدية نظرا الى الاكثر ولو امتاقل الباقي اخر لزمه ثلثه اربع
الدية نظرا الى الاكثر ايضا ولو كان لا يحسن الا عشرين جزفا مثلا وكلامه مفهوم حتى عليه رجل
فاذهب ثلثه لزمه دية كاملة وان اذهب بعض الحزوف وربع الدية على ما يحسنه فذهب له ربع الدية
بازها خمسة اجزف وان جرى على ناقص فظرت فان كان ذاجرم وله ارتشه مقدر حط قدر ذلك النقص
من ارتشه سواء كان النقص خلفه او بافة او جناية حتى لو قطع كفا لم يخلف لها الا ربع اصابع حط عنه
دية اصبع وان لم يكن جزوا كالنطق والسمع والبصر وسائر الجاني وكان جزاءا وليس له ارتشه مقدر
كفله من غلة ونقص المنفعة فان حصل ذلك جناية جاز حط قدر ما وجب بالجناية لئلا يتعطف
ارتشه وان كان بافة او كان النقص خلفه لم يحط شي واجرم بذلك النقص في المستلزمين من الشين فانه
لا يحط لاجله شيئا وان كان قد اخذ منه ارتشه وقوله في الجاوي وبعض قسط الجرم الى قوله وجب
جناية غير فيه امر اجاب بقوله وبعض قسط الجرم لا يخفى ذلك بالجرم والحزوف بل كل بعض
ضبط من المعاني حط قسطه كما اذا جنى عليه فذهب بعض شمع اذنه او بصر عينه الثاني قوله
وما يحسن من ثمانية وعشرين جزفا لم يفرق بين ان يبق له كلام منهم اولا وهو وجه بل بانقل على النص
والاكثر ونجلي انه اذا لم يبق له كلام يفهم انه يجب جميع الدية والنص موول قال ابن اربعة
الزامي ويمكن ان يقال متوق النص في البعض اذا لم يمكنه ان ياتي بالكلمة التي فيها الحزف لانه لا يفرق
له كلام مفهوم والذي صار اليه القفال صورته ما اذا لم يبق له كلام مفهوم الثالث قوله وجب حط
جرم له دية وواجب جناية غير عطف قوله وواجب جناية على قوله فنقصان جرم فاقضى انه يحط و
الجناية للثنين وان لم يحصل نقص وليس كذلك **وقوله** وتتجدد جايضة وموجبة بتجدد محل
حكم وترتب فاعل وموقوف بجائر صحيح لان تاكل او ربة فان لا بد من رفعه وان كان جلف لانه
والثالث يتوقف على بين الرد اي وتتجدد الجايضة والموجبة بالاربعة التي ذكرها الاول **المحل**
فتتجدد بتجدد المحل وان اجترت كما اذا اوجته في راسه وامدت الى وجهه فاما موجبتان لكل واجبت
ارتشه كمال لاختلاف المحل بخلاف ما اذا امتد الابضاح من الجبهة الى الوجه لان الجميع من اجزاء الوجه
كما لو امتدت موجبة النامية الى القفص بخلاف ما اذا امتدت الى القفا وهو موخر البق فانه
ارتشه موجبة وحكومة لانه ليس محلا للموجبة وكذلك اذا اختلف حكم الموجبة حكم بالتجدد كما اذا اوجته
خطاه وشبهها عمدا او اقص بموجبة فاصح اكثر عمدا او خطا لاختلاف حكمها فيلزمه في الاول ارتشه
وفي الثانية ارتشه واجد لما يتعدى به وتتجدد بتجدد الفاعل ايضا وكذا اذا ترتب بان اوجته واجبه موجبة

فومنها غنيم فانه يلزم كل واحد منها ارتشه بخلاف ما اذا اشترك فيها فانه لا يلزمها الا ارتشه واحد
على الصحيح وبدل على ذلك قوله في الروضة ولو اوجته رجلان فتاكل الجا جزين موجبتا عادت الى
واجبت فعلى كل واحد نصف الارتشه وقد ذكر في باب قضاة لاطراف عن البغوي ما يخالف هذا
واذا اوجته عديته وسبها الجاني عمدا لم يلزمه الا ارتشه واحد وتتجدد بتجدد الضوق كما اذا
اوجته موجبة بينهما جائر صحيح الجرم والجحد فليلزمه ارتشه فان تاكل الجا جزا او ربة الجاني
لم يجب الا ارتشه واحد وتتجدد بتجدد الموجبات وان راد على دية النفس وقيل لا يجب للزائد على
دية النفس ويشترط كون الجائر صحيح الجحد والجحد ولو قطع كم الجا جزا دون جلد او جلد دون
جرم ذي موجبة واجبت على الاصح وان رجع الجا جزا اخر لزمه ارتشه الاول ارتشه ولو رجع
المجنى عليه هبة فعليه ولم يتسقط عن الاول شي وان اشترك اثنان في موجبتين بينهما جائر فوجه
اجدهما فعلى الترافع نصف ارتشه وعلى الاخر ارتشه كمال لانهما عادت الى واجبت في حق الترافع دون
الاخر واذا رجع الجاني الجا جزا فاحلفا فقال ربة فوجه قبل الاذي مال ذبح ارتشه واحد وقال المجنى
عليه بل بعد الاذي مال فعليه ثلثه نظرت فان امكن صدق المجنى عليه بميمه لان الجاني يدعي مقبولا
اجدا لها ولا يلزم بقاها فيكون القول قوله المجنى عليه في ذلك فاذا حلف في الارتشه في ذمة الجاني
كما كانا ولا ثبت الثالث بميمه وله تجليف الجاني انه ما رجع بعد الاذي مال فاذا انكل وحلف المجنى
عليه ثبت الثالث لان اليمين مع الكول كالاقرارا وكاليمينه واليه اشار بقوله والثالث
يتوقف على بين الرد وتتجدد الجايضة بالمحل كما اذا اوجته في بطنه فخرجت من ظن وبالباعل
بان يوسبها اخر وبالحكم بان يوسبها المحطى عمدا وبالضوق بان يحلفه جايقتين بينهما جائر صحيح
وقوله في الجاوي وتتجدد بتجدد الموجبة الى قوله فثلثه قية امير **اجد** ما قوله بتجدد الموجبة
بجلا وفاقلا اطلاقا بتجدد بتجدد الفاعل وليس على اطلاقه بل ذلك اذا ترتب اما اذا اوجها مجا
فلا يجب الا ارتشه واحد على كل نصفه **الثاني** في قوله وان جلف انه بعد الاذي مال فان ارشاه
جلف المجنى عليه ان ذلك بعد الاذي مال وليس ذلك على اطلاقه بل ذلك اذا امكن الاذي مال والا فلا يلزمه
بل يصدق الجا في الثالث قوله وان صدق فثلثه لم يضرح بان المجنى عليه تجليف الجاني بعد ان يحلف
وان كان الذي قد يفهمه من جفوى كلامه فاحلفه انه ما رجع بعد الاذي مال فان تاكل لمدار ارتشه
ثالث كما سبق بيانه **وقوله** فان سرت او جنى الجاني دخل كل في النفس خطا في عمده وبعد ردة
الاقرار اي فان سرت الجناية الى النفس او عاد الجاني فخرج فان الجميع يدخل في دية النفس سواء كانت
الارتشه اكثر من دية النفس او اقل وقد يجمع لشخص واحد بالجناية على ما دون النفس بضع وعشرون
دية كما اذا اذله بيده وسمعه ونقص واحفانه الاربعة وما رزبه وشفتيه ونطقه واسنانه
وبديه وحليه وذكاه وانثيه والبيته وعقله وشمه وموته وذوقه ومضعه وبطنه وشبهه
واسنانه ولذ الطعام والجماع وفي المرأة اذها ب الجملتين والشفرين والاحبال والافشاء قد يضاف
الى ذلك موجبات من النجاس والجواب في جميع ما ذكره في دية النفس وانما يدخل
الجميع في دية النفس اذا استووا في الوضعية اما اذا وجبت الديات بالخطا فخرج عمدا او بالعكس
فانه لا يدخل وان حصلت السرية او الجرم بعد ان ارتد المجنى عليه وجب الاقل لانه ان كان ارتشه
اكثر لم يلزمه الا دية النفس كما لو كان مستملا فلا يراد بالكفر خبز لو ان كان دية النفس اكثر كما اذا اجدها

فان كان ارتشه واحد على كل نصفه الثاني في قوله وان جلف انه بعد الاذي مال فان ارشاه جلف المجنى عليه ان ذلك بعد الاذي مال وليس ذلك على اطلاقه بل ذلك اذا امكن الاذي مال والا فلا يلزمه بل يصدق الجا في الثالث قوله وان صدق فثلثه لم يضرح بان المجنى عليه تجليف الجاني بعد ان يحلف وان كان الذي قد يفهمه من جفوى كلامه فاحلفه انه ما رجع بعد الاذي مال فان تاكل لمدار ارتشه ثالث كما سبق بيانه وقوله فان سرت او جنى الجاني دخل كل في النفس خطا في عمده وبعد ردة الاقرار اي فان سرت الجناية الى النفس او عاد الجاني فخرج فان الجميع يدخل في دية النفس سواء كانت الارتشه اكثر من دية النفس او اقل وقد يجمع لشخص واحد بالجناية على ما دون النفس بضع وعشرون دية كما اذا اذله بيده وسمعه ونقص واحفانه الاربعة وما رزبه وشفتيه ونطقه واسنانه وبديه وحليه وذكاه وانثيه والبيته وعقله وشمه وموته وذوقه ومضعه وبطنه وشبهه واسنانه ولذ الطعام والجماع وفي المرأة اذها ب الجملتين والشفرين والاحبال والافشاء قد يضاف الى ذلك موجبات من النجاس والجواب في جميع ما ذكره في دية النفس وانما يدخل الجميع في دية النفس اذا استووا في الوضعية اما اذا وجبت الديات بالخطا فخرج عمدا او بالعكس فانه لا يدخل وان حصلت السرية او الجرم بعد ان ارتد المجنى عليه وجب الاقل لانه ان كان ارتشه اكثر لم يلزمه الا دية النفس كما لو كان مستملا فلا يراد بالكفر خبز لو ان كان دية النفس اكثر كما اذا اجدها

فان تشرقت الى النضى وجيء لم يجلب الا ان شراها لانه المسراية والحز في جال الردة عن مضمون
وقوله فان قتل كاملا خطا ونا قتل عند ذي لصوص ما كما ملاعبا صابة وموت كعبد حرج فحق
وحز في نرى فاسلم فدينه فود محنة بنت مخاض وولد لبون وجدة اي وتجب الدية
في القتل الخطا المحض مثل ان يرمى الى شح فيصيب بنتا غيب وكذا اذا جنى عمدا على ناقه وكان
معضوما كما ملاعبا صابة والموت دون الزمي فانه لا يجلب القود بل تجلب الدية محضه كما اذا رمى
الى عبد فقتل او الى جري فاسلم قبل الاصابة ثم مات لا يجب الدية محنة كما وصفه وعنى الكامل
عند الموت الحز الذي ذكره المسلم غير الخبيث عند الموت ولا ينظر الى القضان قبله اذا وجدت للبعثة
عند الاصابة وانما اعتبر وقت الموت في ايجاب الضمان لانه وقت التلف المختبر للضمان فان حرج
غير معصوم كالجاني والموت فاسلم ومات فبدر كاسر وكذا اذا خرج عبد فقتل فوجد نفسه
معلق بعنق المعصوم ثم الخبيث كما ذكرنا مائة خمسة عشر بنت مخاض وعشرون بنت لبون
وعشرون ابن لبون واليهما اشار بقوله وولد لبون وعشرون جقة وعشرون جذعة والاصل
في ذلك حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في دية الخطا مائة من الابل وخمسها كذلك
وقوله وبالشرط الدية فقط فيمن يفتقد في شارة منقوشا وبهذه ويقام او اسع عكس
ومحرف غير شارة في واسع لغرضه بلا اذن وجاز وبشره لانه لا شرف وطرح فينبوه واشراع
وبالمائة بالان ما له اعلم ان هذا من المضمنات والقول به من الخطا المضمون بالدية وان
لم يكن له الا لاف ولا سعي ويسمى هذا النوع من الخطا بالدية وان
كالضرب بالسيوف والبطون بالزجاج والسبب هو الذي يورث في التلف ولا يجزئه كالا لراه وشهادة
الزور والشرط هو الذي لا يورث في التلف ولا يجزئه كالجفزة فان المورث في التلف هو الخطا
في ذلك الموت والمحصل هو الذي فيه ومضاده وكسبه لولا الجفزة لما حصل التلف فهذا
شرطا فالاولان للقتل مبدل فيهما ولا يدخل له في الشرط فاذا قعد في الطريق رجل فتعثر به
ماش ومات لونه دية او لونه لونه صافا ولومات القاعيد بالماش فلا ضمان للقضيين بالقبود
في المزدوار بالمان ولوقام فيه فتعثر به ماش اهدر الماش وان مات القاعيد ضمنه الماش لان
الوقوف من مرافق الطريق والحاجة ما استدعيه لسماع كلام واستطاعة يمين واعياها اذا لم
يوجد من القاعيد فعل فان وجب كما اذا تجرد فاماب الماش بالخزافه فكالمضاد ميين وسيا في وهرا
كله اذا كان الطريق ميقا بتضر الماش بالقبود فيه واما اذا كان شارعا واستعا وقعد في طريقه
او كان القبود في ملكه وفي موات فالهدر هو الماش على كل حال سواء كان الواقف قايما او قاعدا او
على عاقلة الماش دية القاعيد ونحوه ولو جفزة في الشارع جفزة تضرب بالمان بان كان الطريق ميقا
ضمن ولم يجز له ذلك وان كان واستعا جفزة فيه جفزة تضرب بالمان جاز ثم ينظر فان كان الجفزة
تعالى للعلية العامة كغيره لا مستقاة او لنفسه لكن باذن الامام لم يضمن وان جفزة لمصلحة نفسه
بغير اذن الامام ضمن ولو شرا الشارع لمصلحة نفسه فترلوقبه انسان او بهيمة ضمن وان ربه
لمصلحة عامة كدفع الغار عن العامة فلا ضمان الا اذا جاوز القدرة المعتاد وكذلك لو طرح فيه
بطيخ ونحوه او شيئا من القمامات فترلوقه او تعثر به انسان ضمنه سواء كان الطريق ميقا او شارعا
واستعا لان الطريق لم يبعد لذلك وجوز طرحه فيها بشرط سلامة العاقبة فان شغل على ذلك فقتل

٢٧
فلا ضمان كالنور في يتر فسقط فيها وبان لكان حوان فذلك جعله بشرط سلامة العاقبة كما شرع
الاجحة الى الشارع ولو اشاع جانا الى الشارع فسقط على الماش ونحوه فانلفه ضمن سواء
الامام في اشراعه ام لا والفرق بينه وبين الجفزة لا قطعا على الامام مبدلا في الشوارع على الاصح
لا في الهوى ولو بني جبان مابلا الى الشارع ضمن وكان للمال منه حكم الاشراع والخارج من المزارع فان
تلف بالميل فقط ضمن الكل او به وبالمستقيم ضمن النصف وان باه مستقيما قال بعد لم يضمن على الاصح
سواء وقع بعد الامتناع ام لا ويجزي الخلاف فيما لو وقع في الطريق فتعثر به انسان لان ذلك
لم يحصل بفعله ولم يتولد من مضمون وقوله في الجاوي كان قعد فتعثر به ماش في قوله ولغرضه
دون اذن الامام فيه امور احدها قوله كان قعد فتعثر به ماش مقتضاها ان الحكم كذلك سواء
كله الشوارع ميقا او وسعا وليس كذلك فان هذا محصور بما اذا كان الطريق ميقا اما اذا كان
واسعا فاجلوس بطرفه مباح كما ذكره في الغرير والروضة فلا ضمان الا على الماش كما سبق
قوله ولغرضه دون اذن الامام او ممتاخيا من قوله كل في شارع ان هذا الحكم عام لا يقيده بما قيد
به ما قبله وليس كذلك الحكم واجبه الثالث قوله وجاز كالاشراع قد يوافقه ان اشراع الجناح
اذا لم يضرب بالمان كالجفزة في الشارع اذا لم يضرب بالمان في الحكم وليس بطرف بل ذلك في الجوان خاصة اما
حكمه عند اذن الامام فمختلف فيسقط الضمان عن الجافزا بان الامام ولا يسقط عن المشرع بانه
لما سبق كما ذكره في الغرير والروضة **وقوله** ويسقط باثر من يراه وبكله نصف او ما يقا به عدا
او ملكه في ربح او اشرف كتوسيع جفزه فيه اي وان انكسر الخارج من المزارع فوقع على انسان منه
شي فقتله او على مال فانلفه فالأظهر انه جفزة ضمان كله لانه انما هو بشرط سلامة العاقبة كالجناح
وان انقلع من اقله وجب نصف الضمان فقط لان ما في البناء من غير مضمون فيحصل التلف مضمون
وبغير مضمون ولو كان كل المزارع بان كان مشعرا فعلق جميع الضمان بملكه كعقلة مجرية
واذا اوقدنا في غير ملكه ضمن سواء افسد ام لا فان كان في ملكه ولم يجاوز المعتاد لم يضمن سواء كان
على سطح او على الارض الا اذا كان في ربح طيرت الشرا الى ملكه عين فانه يضمن لانه كالمطيرة الى الملك
الغير ولو اوقد في غير ربح فبنت بعد ذلك لم يضمن لعدم تقصير بغيره اذا اشرف وجاوز العادة في
الاتقاد فانه يضمن مطلقا ولو شغل ارضه فخرج الماش من شغل وجوز لم يعلم به لم يضمن الا اذا اشرف
وجاوز العادة في السقي وان علم به واجم اضلاجه لم يضمن ومن جفزة في ملكه فتداهنها جاز
الغير لم يضمن الا اذا وسع فوق العادة فانه يضمن وقوله في الجاوي واوقد في سطح يوم ربح فيه
امور احدها انه قيد الضمان بالايقاد على السطح وليس يقيد لرم وعبار الروضة وان اوقد
بملكه او على سطحه الثاني قوله في سطح يفتد اضافة اليه يقتضي انه اذا اوقد على سطح الغير
بغير اذنه ان الضمان يتوقف على كونه في ربح وليس كذلك الثالث ان الايقاد فوق المعتاد
في ملكه كالايقاد في الربح فاذا انطأ بشرع الى ملك الغير ضمن **وقوله** وبالمال المشرط جفزة نصف
نقل فيه اي اذا كان الفعل المضمون لامباشرة ولا سببا بل شرطا وكان هناك شرطان او ثلاثة
كما اذا جفزة بعد وانا ونصبا اخر فيها سكيما فتردى فيها رجل فقتله السكنى فالدية تحت عاقلة
جافر المير على الصحيح وقيل على عاقلة نائب السكنى والمزاد اول الشرطين ان لا قالا او لها وجوا
ولو وضع اخر جفزة بعد وانا عند هذه البير المنسوب فيها السكنى مثلا فتعثر بالبحر وطبعه السكنى

قال الضمان على واضح الجرح لانه الاول باعتبار التلف ولو وضع رجل حجر الحق فثبته رجل ووقع في
الحقوق عبوانا وعلى شكين نصبت قربا من الحجر عبوانا فالمنقول ان الضمان على ناصب السكين والآخر
في الزومنه واملها وينبغي ان لا يتعلق الجأزة والناصب ضمان كما سئل في قربا في مسئلة السكين
شأنه تعالى قال **ويذكر عليه** ان المتولى قال **لو جرح بتر في ملكه ونصب عين فيها جديرة فوقع رجل**
في البين فخرجته الجديرة فأت فلا ضمان على واجبه منها **وقوله** وهذر فجعله بنفسه وعينه ومكانه جرح
امانة **اي** اذا قتل الرجل نفسه خطأ وقطع يده فلا ضمان على ما قبلته لو رثته خلافا لاجدلال الغار
انما يجب للمقتول اولاد يملق قضايلونه وومأياه منه فكيف يجب لنفسه على نفسه شي وكذا جانيته على من
وانما هذر اذا كان عبدا في حالة الاصابة فاذا رثى الى عبد غني وانقل الى ملكه قبل الاصابة بشر
او غني ثم اصابه بعد انتقاله الى ملكه او جرح عبدا ثم اعتقه فمات بالسراية لم يضمنه ولو رثى الى عبدا
ثم اعتقه او بانه قبل الاصابة ممن والمكاتب رقيق ما بقي عليه ذمهم وكذا المذبح والمستولون وقبيل
اهدان فعله من اذن له في قتله ومن طسه كما فوا اذا كان في ارض الجرح على ذمهم او في ضمهم ومن القى
في نار او ما وامكته التلخص في اول الباب **وقوله** فان قطع يد عبدا فمات فليس له الاقل من الدية ونصف
قيمه الا ان ينجى جان فان جرحه اثنان بعد العتق فليس له الاقل من نصف قيمته وتلك
الدية فان عاد الاول وجرح فالاقل من نصف قيمته ونصبت دية **اي** اذا ثبت ان المعتبر في قدر النصف
والكالا حالة الموت فقطح رجل بعد عبدا غني ثم عتق ثم مات بسراية القطع لزمه مائة من الابل نظرا
الى الحرية عند الموت للسيد منها الاقل من نصف قيمة العبد والدية لانه ان كان نصف القيمة فقل
هو الواجب بالحيابة وما فضل فهو لورثته وان كان نصف القيمة اكثر بان كان العبد يفتى سلم عليه
اكثر من دية باخذها السيد ثولا تبين في حقه الابل الجاني بالحيابة ان شئت ما يخص السيد بالابل
فانه الذي يجب عليه في النفس وان شئت ما سلم الى السيد حصته نقدا لان الواجب له نصف القيمة فليس له
مطالبته بالاجل فان سلم الابل فليس للوارث ان يقول انا اخذها وادفع لي ابرام بخلاف التركة فالوارث
استأكمها وقضا الغريم من ماله والفرق ان حصته هنا في عين الدية الواجبة وليس عين التركة
حق الغريم بل يتعلق بها حق المهرين فان جرح هذا المفقوع اثنان بعد العتق كان قطع احدى يديه
او احدى جايقة وقطع الاخرى حلة او احدى جايقة اخرى ومات من الجراحات **الملك** فلا ضمان على
الاول ان كان جرحا وعلى الاخرين القضا من كسرك لابل وليس كسرك المحطى والفرق ان سقوط
القضا هنا وعن ابل لعدم الكفاية واما الحيابة فوجبة للقضا من بخلاف جناية الخطا واما الدية
فتموزعة على الثلاثة اثنان ولا حق للسيد فيما يجب على الاخرين بل فيما يجب على الاول وهو الملك فبالاقل
من ثلث الدية ونصف القيمة وان كانت المسئلة بجالها وعاذ الحيا في الاول وجرحه بعد العتق ومات
بشرابات الجراحات الاربع فالدية اثنان لان النظر الى الجاني ليس بملك الذي وجب على الاول وجرح
جرحا جرحا في الرق والاخرى في الحرية فبالجراحة الرق سيد الدية فليس له الاقل من نصف
القيمة وسيد الدية ولو جرحه بعد العتق واحد فقطع ثرا عاد الاول وجرحه اخرى فالدية
بينهما نصفان لكن لمقابل الحيابة الرق بغير الدية وعلى هذا القياس **وقوله** ودية بعد قيمته حين
ينقل لحياته ولو سبه وتخطيط جرحه مستم ولو لم يصبه لاجرية استلمت فاصحفت ولو تخوفت رفق
مميز لا يعيب ويؤم يتاوي خمس ابل ثربي ثقيمتها ونورث عنه لاما وقتله ولا عهد فيه **اي** اذا

قتل العبد بدينه قيمته للسيد كذا يرا لاموال اذا ائلفت سوا كان الفتن عبدا او خطا وسوا كان
قيمه اكثر من دية الجرح او اقل والواجب في الجرح ثقي رقيق موقوف بما ذكر قضي من سوا الله عليه
عليه وسلم في جرحه لطلبه فقال بعض القوم كيف يدعى لا شرب ولا اكل ولا صاح ولا استهل ومثل
ذكر بطل فقال صلى الله عليه وسلم استجبالا لشيء الكمان والعرق في الحياض وانما يجب للفقير اذا تيقن جرح
وفي جرحه اجازة ما اذا جرح على جرح فمات ولم ينفصل منها جرحين فانما لا نوجب العتق للشك وكذا لو لم يمت
لكن زالت الجرح من بطنها لاجتماعها فماتت فماتت وليس انفصالها شرط بل لو قوت نصفين شوهد
في بطنها او خرج راسه ومات الا في كفي لا جبال العرق وسوا خرج في جرح الام ام بعد موتها اذا كان بالحيابة
في جرحها فلو جرحها وبقيت حية فخرج ميتا فلا يصح انه ميت ويقتل من قوله جرحين انها لو ائلفت جرحين
وجرح عتوان اما اذا تيقنت حياته بان صاح ومات ولو قبل الانفصال فالواجب فيه نفس فان خرج جرحا
سالم ولم يتالم ثم مات بعد الجرح وان مات عند جرحه او بقي من الجرح مائة وجب دية نفس سوا
نقت فيه جرح مستغرق ام لا وسوا خرج لسته اثنان ولو لم يمت او بقي من الجرح مائة وجب دية نفس سوا
والجرح القوة وبسط اليد وقبضها ولا اعتبار لمجرد الاختلاج لاجتماع انه اثنان من جرحه من الضيق
وان قتل قاتل حينئذ خرج من امه ولم ينفصل فان كانت فيه جرح مستغرق فهو قاتل بل يرمه المقضا
او الدية سوا توفقت جرحه ام لا للمريض وان لم يكن فيه جرح مستغرق **نظر** فان خرج جرحا
فلا شيء على القاتل لوجود من جرح عليه الهلاك بخلاف ما لو خرج بغير جناية وبكفي لا جبال العرق القاتل
كم قد تخططت فيه القوة وان خفي التخطيط ان يديه ارفع قاتل وان لم يخطط وقالت القاتل
لو بقي لصورت لم يجب شيء على الاصح ويتشترط ان يكون الجرح محكوما لمجرمه واسلامه وعصمة امه حال
الحيابة حتى لو جرح في دية فمات بعد الحيابة ثم اجمعت الجرحين وجبت العتق بخلاف ما اذا كانت
جرحته لعدم العصمة جبال الحيابة وسوا كان الاجهاض ضرب او تخويف من الامام او غني لم يرق
ان عمر ارسل الى امرأة ذكرت مسوقا جمعت ابطها فقال على عليك لدية فقال عمر اقمته عليك لغيرها
في قومك والعرق الواجبة رقيق عبدا وامة بشرط وفيها السلامة من العيوب التي ثبتت الرق في المبيع
بخلاف الكفاية حيث يجري فيها المبيع لان حقوق الله تعالى مبينة على المساهلة فلا جرح المستجور على
قبول الخصى والحش والكافر ونحوها فان رخص جاز واجترأ بالميرزا لطفل لعدم استقلاله وان
كان الطفل جرحي عن الكفاية لوجود اتم الرقبة ومن بلغ التسبيع ولم يميز لم يجر على قبوله وحده
على قبول الكبير مالم يضعفه الهزم لان الضعيف بالهزم ليس من الحيابة ويشترط ان يبلغ قيمة هذه
العرق نصف عشر الدية وهي خمس من الابل كانه عليه عمر وردين ثابت ولا مخالفة لها فان لم توجد
الرقيق من هذه النصف تبين خمس من الابل لا غير الرقيق فان قدرت الابل بقيمة الجرح المشروط في
العرق ثم هذه العرق تورث عنه وان خرج ميتا واحداه نصيبه بخلاف ما يوقف له من الارث فانه
اذا خرج ميتا لا يرث ولا يورث عنه والفرق التعليق على الجاني بحكم الحق جبال الحيابة ثم الجناية على
الجاني لا يتصور العبد المحض فيها لعدم ييقن وجوده قبل الانفصال بل قد يكون خطأ محض بان يقصد
غير الجاني فيقتله وقد يكون عمدا خطأ بان يقصد ضربا بالابودية الى الاجهاض غالبا فيغلظ في عمده
الخطا بالابل اذا جرح الى العتق فماتت العرق فماتت العرق ونصف وجعته ونصف وخلقته ولم يترصا
للتعليق عند وجود العرق فكما لو روي في كذا ينبغي ان يجعته قيمة نصف عشر الدية المغلظة

واستحسنه الزاقي والنووي وكل على العاقلة وقوله في الجاهل لو ارثته مشير الى هذه
المسئلة وفيه تسامح حيث جعله ارثته وانه لا يورث عنه وهو من الجاهل لا يورث واما يعني ما وقف
له **وقوله** ولو مات عن اخ وزوجة جلي وعبد بعشرين فاجعلها وليرثه والفقير يستين بعكس
ملكها **وقوله** وكذا في الجاهل اتمى وذكر هذه المسئلة في الروضة ولم يذكر قيمة العبد لكن قوم الفقير
بستين وذكر انه يذهب الى الثلثين والربع بالربع واندبقي للام نصف سدس فقال بعضهم
لا يمكن الجمع بين لصا الامين وصوت الجمع بينهما ان يقول صاحب الروضة فرضها في عرق وعند
القيمة وسأوضح كذا ان شاء الله تعالى فلنبدأ بشرح المسئلة فقوله لما مات وبه جلي وقف المراث
فما القته ميتا بان انه غير وارث وان للزوجة ربع العبد وثلثه ان باعه للعبد وقد يعلق به عرق
وبه يورث عن الجدين للام منها الثلث وللزوجة الثلثان فيتعلق بكل ربع من العبد ربع من العرق متاعا
فلكل ربع العبد ثلثه ان باعه جنته على ثلثه اربع نصيبه وثلثه اربع نصيبه من العرق والربع الذي
للأم جني على ربع النصيبين فيسقط ثلثه اربع نصيب العبد وربع نصيب الأم بجائز ملكها على ملكها وما
وقع على ملكها لا يورث بغيرها فاذ استوفى قيمة العبد والعرق وكانت قيمة كل سن نصيبه
من العرق اربعون ونصيبه باعشرون فقال في الروضة فبذلك ثلثان بالثلثين يعني ان جناية لثي
العبد الذي ملكه ثلثه اربعه يذهب لاربعين كلها التي له من العرق ثلثون منها بجناية ملكه والعشر
الباقية متعلقة بملك الأم وبه تذهب بالنقص كاستياقي **وقال** ايضا ان الربع يذهب للربع
فيستقطب عليها بجناية ملكها على ملكه وقد بينا ان ملكه جني على ثلثه اربع نصيبها وبه خمسة عشر نصيبا
منها بعشر بقية لها خمسة وبه نصف سدس العرق متعلق بملكها **قال** في الروضة فقد علمت ان
الباقية بعد ما انقضت ملكها عشر له وخمسة عشر لها وفيها ما يحل للقاص وهذا مطرد ما لم يسقط
قيمة العبد عن ثلثي العرق فاذا كانت قيمة العبد خمسين او اربعين فقيمة الربع الذي لها بقوم
بالعشر التي له فقامت بها بقية لها خمسة فاذا انقضت قيمة العبد عن اربعين لم يذهب عليها الربع
كاملا فاذا كانت قيمة ثلثين فقيمة ربع العبد سبعة ونصف للعبد ثلثي بقية ثمانية تسعة
ونصف فلا يذهب عليها من الربع الذي هو خمسة عشر لاني عشر ونصف خمسة في مقابلته ملكها
وسبعة ونصف بالقاص بقية لها سبعة ونصف متعلقة بملك العبد فاذا كانت قيمة العبد اربعين
فالربع الذي لها خمسة لا يتعلق بغيره وملكه خمسة عشر في الذي لها فاذا لم يبق كل منها نصيبه لملكه
انعكس ملكها وما زاد لها ثلثه اربعه وللزوجة ربع **وقوله** والقابدين غرتان ورايين او دوازي
عن بارش وجب للام اي فاذا جني عليها فالقت ديني بالراس ولا يد وجب غرتان لانه دليل على جين
وان القتي بدا واجبة لزمته العرق لانه لا يكون الا وثر جين سواء القتي باقية ام لا وسواء كانت
او ماتت وكذا لو القته ميتا كالحمل لا طراف لا جهال فافترى هذا الذي جرم به في الروضة
ونقله عن الغزالي ونقل عن المتمد والمتهذب انه ان انفصل كامل الاطراف ميتا وجب عرق اخرى
وان القتر اثنين او اربع ايدم بحب العرق لا جهال ان الثاني حضور ايد فلا تجب العرق الثاني بالشك
فقد نقل عن الشافعي رحمه الله انه سمع من طراز اسنان فاذا ردت وتما يعلم ذلك مشاهير فترجوا ثمر
طلعتا من الجناية التي اوجبت القاتل الجين اذا كان لها ارش اما مقبلا او يقتضيه الحكومة فانه يجب
للأم ولا يدخل في العرق فان لم يجب لها ارش فلا كما اذا ضربها بعض قتالت بالضرب واحصت فلا شيء

بسيلا لا وان جعل لها سن وجب ارثته كما لو لم يخلص **وقوله** ولصا فرضه ستة واربعين
عشر قيمة امه الاكثر من الجناية الى الاجناس وتفرض مسلمة كموثمة لا ان تقار قيمة
اي اذا كان الجين غير جري يهوديا او نصرانيا او موحشيا او مستامنا وحت فيه عن قتلها وحياتها
يعتبر فان لم يوجد اخرج ثلث البعير وقد سبق في الدية ان المتولد بين كافرين له دية خير بها
فعلم ما قلناه ان الجين كذلك واذا جني عليها فاحصت حينئذ قيفا وجب فيه عشر قيمة امه اعتبارا
بالعرق فانه يجب ان يكون بعشرة الام ولد كما استوى في مقام الجين الذكر والانثى ولو القته
حينئذ ميتا فعقت ثم القت اخر وجب في الاول عشر قيمة امه وفي الثاني العرق واعتبر قيمته لانه
يولم بجناية لانه وقتا الوجوب جني لوزاد في القيمة او نقصت بعد الجناية لم يورث لانا قطعنا النظر
فيما عن غير يوم الوجوب **وقال** القنوي اذا ارادت القيمة بعد الجناية اعتبرت تلك الزيادة **وقال**
عن الزاقي انه **قال** وحقه هذا الوجه النظر الى اكثر القيم **قال** وكذلك **قال** النووي في
اصل الروضة الاصح المقصود بغير القيمة اكثر ما كانت من الاجناس اتمى واذا كانت الام كما فرق
والجين محكوم بانثائه فرضا مسلمة مثله لثلاثة قيمتها واذا كان زقيقا وبه جرح وبه قصور
فيما اذا كانت الام لواجب والجين لاخر فاعتقها سيدها فانه يفرضها جين القصور رقيقة واذا كانت
الأم معيبة فرضها مسلمة من العيوب **وقوله** في الجاهل عشر قيمة الام الى قوله ودخل ارش
ام الام لا الشين فيه **امرا** احدها تفرض مسلمة ومثمة وقيمة كولا يحتاج الى قوله كولا بعد
وقوله مسلمة شواخرج الجين مقطوعا او سلبا **قال** القنوي في الجواهر **قال** الامام والذي
اراه القطع بالاعراض هاهنا تفرض حلقه الجين **الثاني** في انه لا يحتاج الى قوله كولا ايضا بعد
وقوله رقيقة لان المسئلة مفروضة في الرقيق فكيفه ان يقول رقيقة وتشتبهها به لا يعتبر بان
في الحكم واما يحتاج اليه بعد قوله مسلمة لانه قد يكون غير مسلمة فاشترط اذا كان مسلما
ان يفرض مسلمة مثله لان قيمتها بالاسلام اكثر **الثالث** قوله لا يملكه لاجابة اليه لان عليه
ان لا يفرض معيبة اذا كانت مسلمة والجين معيبا وقد علمنا حكم ذلك ما ذكره او لا من وجوب العرق
في او عشر قيمة الام بالقابدين لا ارش وان لا يفرض كافق حتى تكون مسلمة والجين كافق
في محال لا يتصور وان لا يفرض جرح اذا كان جزا وبه رقيقة وهذا لا ارش لان الجرح لا يجب فيه عشر
قيمة امه بل يجب فيه عن **الزابع** قوله ودخل ارش الام لا الشين فيه وهو ان للام ارشا
يدخل في الواجب للاجناس وليس كذلك بل كل ارش وجب بالجناية فهو واجب للام مع وجوب العرق
لورثه الجين واما الام المجزومة من الشين والجرح فلا ارش فيه اصلا فهو لاغ الاما يرى في الامام
من القنوي **وقوله** توخذ كل سنة من موت وبجراحة ان يملك كسراية منها قدر ثلث المائة لكل
قبيل من فضل عن حاجته عشرون دينارا اخرها نصف او حصة اقل ودفن من عضه الكاح
من فجاء الى تلف يرتبه مومع فسقوا الجاني وبعضه وبعض موقوف وتضمن بمقتضى كل كاح
واجب عضه كل كاهو اي الدية الواجبة في جميع ما ذكرناه يجب على العاقلة الا فيما فيه بدعي
القصاص وشبهه البذل كما اذا سقط القصاص عن الوالد ونحوه بالاضحية فافترى في مال
الجاني مجلطة مغلطة كما سبق وما وجب على العاقلة توخذ اخر كل سنة قدر ثلث المائة وابتدا
السنة من حين موت الجاني عليه شواقل بجراحة مدفوعة او بسترية لان الدية مال يحل انفق

المال والجاني والحربة لا يسقط بالاعتناء ولا بها الحق البدار واذا اقر الجاني بجناية خطا او شبه عمد
وكذبته العاقلة وحلفت ان يحسن الجاني بتسليم الدية دونها ودون بيت المال لقوله صلى الله عليه وسلم
لا يحمل العاقلة عمدا ولا اعترافا فان صدق بعد التسليم رجح عليهم على قولنا انها تجب عليه ولا
تبرئها عنه وعلى القول الآخر يزوم اليه الولي ثم يطالب بهم وكذلك يحسن الجاني بكل ارض وجب بعد
العتق بسبب سابق على العتق كما اذا جفر العبد بزيادة وانا فترتق ثم تزدى فيها واجد فانه يحسن
دون سبب وعاقلة العتق وكسرية الجرح المسبق للعتق وكجز المولا ونحوه فاذا قطع عبد يدا
ثم اعتقه سبب ثمرات المقتول بالسرية كان على الجاني نصف الدية لانه تلف جرح بعد العتق بجناية
كانت في الرق فلا يمكن ان يحسن اليه السيد بطريق الملك وقدر ذلك ولا بطريق المولا لو وقع الجناية في
الرق ولا على بيت المال لان المولا موجود ويحب على السيد الاقل من قيمته ونصف دية لانه باعتاقده
كالجاني في الغنا وهذه المسئلة انيها في الكتاب كالمثال وكما اذا قطع متول من غنيته وريق يدا
ثم اعتق الاب انجز المولا الى المعتق ثمرات المقتول بالسرية فان شرا ليد يلزم مولى الام وما وجب بالسرية
بعد على الجاني لانه لا يمكن ان يحسن على معتق الام كزوجه جالبة السرية عن كونه مولا ولا يحسن على معتق الام
لانه وجب بجناية قبل الجرازا المولا اليه ولحق بذلك كما اذا جفر بتر اثر الجرح ولا في فترتها فيها رجل فان
الدية كلها تحسن به ولا يمكن ان يحسن على غيره لما سبق وكذلك لو قطع دي سنانا ثم اسلم فسرى الى النفس
فاشترى لقطع على عاقلة الذميين وعليه الباقي وكذا لو قطع مسلم يدا سنانا ثم اشترى القاطع فسرى
القطع الى النفس فاشترى لقطع عاقلة المسلمين واشترى السرية في ماله وان جنى وهو مريد ثمرات
الجاني عليه فالدية في ماله سواء جاز الى الاسلام قبل السرية الى النفس او بعد لان المريد لا عاقلة
فقطا نقطتا الوصل بينهما الرق وقوله في الجاني وارث تلف السابق ما زاد بعد جز المولا قال
القنوي قوله ما زاد بد من قوله ارث قلت يلزم ان يحسن هذا الحكم بالمدك وهو ما زاد كاحسن
الحكم بالمدك في قوله تعالى والله على الناس حجاب من استطاع اليه سبيلا فيرد عليه ما اذا جفر
العبد بزيادة وانا او اشترى العتق الى الشراء جانا او اخرج ميزا قبل العتق وانجز المولا ثم هلك
به انسان بعد انجز المولا فانا الواجب عليه هنا كل الارش ولا ينقص وزهنا ان يقال ما زاد فارق
ما وجب بعد لكان اولي وولي وقوله ومثلته في جرمي شهوز ومكة زمبا او اصابة وفي ذي جرم
وشبه عمد كان ان كان يصعد فراق او صاحب على نحو ما يبر وصبي غير ثبت في اوله بعد فخر من علوه
على غير خفت او علم متبعا ستاجة ففرق وهو موضوع بسبعة اي ونقطة دية الخطا على العاقلة
بالثلاث بزيادة استباب الاول ان يقع القتل في منجر جرم والاشهر الجرم اربعة وبه ذو العتق
وذو الجحة والمجزم وجب ثلثه مزد وواحد فرد قال الله تعالى منها اربعة جرم وانا غلطت فيها
نعظما جرمي تاو لا ورد فيه من الاثان من عمر وعثن وابن عباس رضي الله عنهم لثا في ان يقع القتل
في البلد الجرم وهو جرم مكة خاصة سواء كان الرمي والاصابة بينهما جميعا او احدهما ولا يغلظ بالقتل
في جرم المدينة ولا في الاجرام بالحج والعمرة كما لا يغلظ بالقتل في رمضان الثالث ذوالحجة الجرم
ففي قتله خطا مائة مثله فيخرج في يدي الزجر المجرم بالمصالح والرماع فانه لا يلحق مجزمية السبب
في التغليب ويخرج المجرم الزجر المجرم فلا يغلظ بقتل ابن العم كما يغلظ بقتل العبد الرابع
العبد ويشبه عمد الخطا بجرح ابن عمر مرفوعا الا ان في قتل عمد الخطا بالسوط والبعضا مائة من

مغلظة ان يعرض خلفه في بطون اولاد الجرح واعلم ان عمد الخطا وان بقصد الفعل والشخص
معها لا يملك غائبا والخطا المحض ان يقصد الفعل دون الشخص كمن رمى صيدا او شخصاً فاصاب عن
اولا يقصد شيئا لكن يلق فسقط على عين قتله فن ضرب شخصاً بعصا او كمة او لطمه عمدا فان شجب
خطا لانه لم يقصد ما يقتلنا وفد مثل بقوله كان ان كان على مبعود شجب فزلق وكذلك اذا اذمر على
سروا وير ونحوه فزلف زحله فذلك لو جرح القضا لان هذا لا يقصد به الملاك واذا اصاح على غير بيت
كالصبي بمزمارهق والناهر والمراة الضعيفة فزال عقله في الجبال او كان على طرف سبط او تروا
نرفا فان بقصد فسقط فان فانه بجناية دية مغلظة على عاقلة القاصح لان الضعيف كثر امانا شرب
بالصحة الشدب والمجنون والمعتق كالصبي ولو صاح على بالغ او مراهق فان او جرح لم يضمن وكذا لو
صاح الصغير على الارض فان بقصد ومات لم يضمن لان الموت جرح الصيحة في غاية البعد ولو صاح
على غير طفل فان بقصد الطفل وسقط من علوه فان او جرح فالدية مخدفة للخطا المحض ولو وضع صيدا
في مسبعة او زجلا مملوكا لم يجب مائة على الاصح لان الوضع ليس بهلاك ولا الجاني المتبع الى قتله بل
الغالب ان السبع يفر من لادي وقوله في الجاني ولدي جرح وقوله قل واصح على طفل فيها
امور احب ما اند انتصر على ذي الرحم ولا تغليب الا بالرحم المحرم قال القنوي وعدم تعرض لصف
لصيد الجرمية يوم التغليب بقتل القرب وان كان غير محرم والعصم خلافه الثالث في قوله او
صاح على طفل اقتصر على الطفل ولا يحسن بذلك بل الصبي وان كان ميمرا داخل في هذا الحكم الامة
المزاهرهق المد وكالصبي ايضا المجنون والمعتق والنام والمراة الضعيفة كما ذكر في العنبر والرد
الثالث انه خصص الضمان اذا صاح على الطفل ومكت بها اذا صاح على صبي في الصبي وارثه
فسقط من علوه وسرانه لا ضمان فيه كما اعترض به عليه القنوي والضمان بذلك واجب لكنه يكون
فيه الدية محنة الرابع اند بعد هذه المسئلة ومسئلة تعليم السباحة مع القوي بالشرط
كالقعود في الشارع وطرح العشر فيه والجرح وسقوط بارز الميزاب والدية في جميع ذلك محنة
غير مغلظة والدية في هاتين المسلتين مغلظة كما هو المعروف في المذهب وقوله وبدون جافة
وموعدة الاكثر من حكومة وقسط ان امكن والا فحكومة كغيره كترتق وضع ودية في حلة
رجل وكواشل ولسان اخرس وشي غير ذلك فودي او تغيرت وبد زائد وتعرف بانحراف لا ودي
اقوي ونقصر اصبع وبطشه اي وعلى الملتزم بادون الجايعة والموعدة الاكثر من حكومة وقسط
ان امكنه مشرع في بيان ما تجب فيه الحكومة فان جرحه جرحا في موضع الموعدة والجايعة وامكن
تقدير بان كان بجنبه موعدة او جايعة وامكن القسبط بالغرفا لواجب اكثر الامر من القسبط
والحكومة وان لم يكن فالواجب الحكومة كغير ما سبق ذكره والذي سبق ذكره الجايعة الموعدة
للقتل والضمان بالمقدرة فالواجب في غير ما سبق الحكومة بخلاف الترقق وبهي العظم المختل
المكتل في ثقل الجرح وما ترقق وتان متواكسهما او قلعهما فليس فيها الا الحكومة وروي انه
رضاه عنه اوجب في الترقق جلا فحمله الا تجاب على ان ذلك كان مقتضى الحكومة وكذلك الصلح فيه
الحكومة وفي ذي الندي الحكومة فاذا جنى على امرأة فاذهب قوة الا رضاع وليس الا الحكومة وفي
جمله ندي الرطل حكومة لا يغال لا منقعة وفي الذكر الا شل الحكومة وهو الذي لا ينقص ولا
ينسبط وفي لسان اخرس حكومة هذا اذا لم يذهب الذوق بقطعها او كان فاقد للذوق واما اذا

قطبها ذهب دوقه فان اربعة تجب وتحت الحكومة في قطع سن لاجب فيها ارض مقبرة لكن الصبي الذي
لم تنفرد اذ بنت وحصل شين والا فلي ما ياتي في الاثني عشر شيئا وكذا اذا بنت غير مسماة او قطعها
وبابن اربعة ولا حكومة في سن ذهب وان تشبعت ومشتت المحرمات لكن يعزى للاذا واذا ضربت رجل
فاخضرت او اسودت فالحكومة وفي اليد الزاوية الحكومة ويعرف زيادتها بخراها عن تحت اليد
فاذا كان على عضد انسان او ساعد يدان اجزاها مجزئة هي الزاوية الا اذا كانت اقوى بطشانا
الاصيلة لان اليد تزداد البطش ويعرف ايضا بنقصان اصبع فان كانت الناقصة هي المستوية ففيه
اجمال للامام ويعرف ايضا بنقص البطش مع استوائهما **وقوله** وبجز من اربعة بنسبة نقص قيمة
بعيد مال وفيه ان لم ينقص بقرضه عبدا ونقص اجتهاد ان ساءت دية عضو او منوعه والبرج
فيه كقصبة ما رت وذهب جفن وشين بلفظة وفرض كية امرأة لجد ان فيسبب منبت اي الحكومة
جز من دية نفس المجني عليه بالنسبة المذكورة الى القيمة وبان فقدت عبدا ونقصه سالا ما رت
الجزاغة فاذا قبل خستون قومه وبه اثر فاذا قبل اربعون فقد نقص بها خمس قيمته فيجوز فيها
خمس دية لان الجمل مضمونه بجميع اربعة فضمت الاجزا بالاجزا ويكون النقص بعد ابداء الجزاغة
فان لم ينقص بعد الا بداء شيئا قومه قبل الاندما وبعتبر القرب منه بحيث ظهر نقص اخذ
نسبته من اربعة ولا يبلغ الحكومة في جرح عضوية ذلك العضو فلا تبلغ الحكومة في خراجة على اليد
دية اليد كلها ولا جزاغة على الا متبع دية الا متبع ولا الحكومة تابع دية منوعه فلا يبلغ الحكومة
باني الذي دية الحكمة ولا بالسني دية السن ولا بقصبة الانف دية الما زن واما بخرا المظنر والمخذ
والعضد والذراع فليست بها العضو وسوق الغزال بين الذراع والكف فلم يحز الزيادة في حكومته
على دية الا متابع والا فصح خلافه وان يجوز ان يربد عليه ولا ينقص الا عن دية النفس ويجوز ان يبلغ
حكومة الكف دية اصبع واربع في الاصح لا خمس ثم اعلم ان التابع يدرج في المتنوع اذا قطع معه
فاذا قطع الذكر حشفته او الثدي بجلته ادرج في دية الحشفة والحكمة حكومة الباقي وكذلك
ما شبهه مثل شين الموصجة وهو المزايد بقوله واندرج فيه وشين مافدة واذا انقص الحكمة المرأة
متلف وفسد الميت فالظاهر ان قيمته لا ينقص بذلك ففرض لجد كبير تزية العجبة حتى يظهر نقصان
في قيمته فيؤخذ بنقص ذلك لا ينقص من دية المرأة وان لم يقصد منيتها فلا ارض فيها وكذا في سائر
الاشيخوذ لا ما يراه الحاكم من العجز **وقوله** في الجاوي ومنوعه المات والحكم للجد والمات
للقصبة ان اراد بالاناب ما كان متميزا عن اصله بالامم فالما زن متميز عن اصله وهو القصبة باسم
اخر فلا يحتاج ان يعطيه عليه وان ما متميز عن اصله شبيهه للسان كالا متابع في الكف والحكمة
في الثدي والحشفة في الذكور وعليه الشيخ وهو المستتر من السن وهو بعض الظاهر منها
ما ساقبه **وقوله** وفعلقت برقة بعد فقط فلو حنى فقطعت يده فرجني ومات فلا ولا رت
وهو النقص وشاركا لثاني ما بقي وليد فدا بالاقل من ارض وقيمة يوم الفدا ويوم جنازة ام
وكما جئت استرد فقط ولم فدا بعق وابلاد لا وطء واخيان اي ويتعلق الدية برقة العبد
ولا يتعلق بذمته سواء جئت ابتداء او بدلا عن قضاة اذ لم يكن الزامها السيد لما فيه من الاضرار
وهو غير جان ولا لزاما دمه الى ان يعتق لزوم تاحين جوا المجني عليه الى اجل غير معلوم وفيه ضرورة
ظاهر بخلاف من قرنه او باعه بلا اذن فانلفه لانه قد رضى بذمته فالتعلق برقته وسقط لحياته

الجانين ولا يتعلق مع الرقبة بذمته على الاصح ولو حنى العبد جنازة بان قطع يده مثلا ثم
قطع رجله العبد عدوانا فم قطع العبد يده رجل اخر ثم مات العبد من الجنازة عليه فانه يلزم للمقتل
على العبد قيمته لكن الذي قطع العبد يده ولا يحتسب ان ثلث اليد الذي تحتها والعصم ان
ارث اليد هنا ما نقص من القيمة كما نقله في الزوم من الشيخ اي على وقرن **قال** وعلم
الشيخ ابو علي من قال الارث هنا نصف القيمة قال لان الجنازة اذا ماتت نفست سقط بدل
الطرف اثنان فاذا كانت قيمة العبد عشر اقل من قيمته مقطوعا ما يما احتسب به بائس
وما في مقابلة ما يستحقه من دية من وهو خستون وبقي من ارض من ان يعون ولا اخر خستون
فيقتسمان باقي قيمة العبد امتناعا واذا حنى العبد جنازة فليست ان يعديه باقل الارث من
ارض الجنازة وقيمة العبد فان كان الارث اكثر لم يعين على الاصح لانه ليس عليه الاستيلاء
زقته فاذا لم يسلم يتوجه عليه المطالبة باكثر من القيمة والمختار قيمته يوم الفدا لان ما
نقص قبل ذلك يلزم السيد لانه لو مات العبد قبل الفدا لم يلزمه شي نعم لو منع من البيع يوم
الجنازة لزمه قيمة يوم الجنازة ولو مات وقدم من لزمه الفدا ولزمه الفدا بعقته اذا اعتقه
ونفذ البعق بشرطه وكذا اذا استولى باعده الجنازة او باعها وقل **قال** ينفذ البيع ولو طوى
لم يلزمه الفدا ولم يكن اختيارا وفارق وطى البايع في يد الحياز لان البعق والمشرط وجبا
بفعله وما وجب بفعله جاز ان يستقطعه بفعله وهذا الحياز وجب بالشرع ولا يستقط بفعله كذلك
اذا اختار الفدا ثم بدله لم يلزمه الفدا بخلافه في جاز البيع لما ذكرناه ويلزم الفدا في ام الولد
بقيمتها يوم الجنازة لان السيد بالاستيلاء مانع من البيع وقت الحاجة اليه وهو وقت الجنازة
فاعتبر قيمتها حينئذ ولا يلزمه فدا او باكثر من قيمتها على الاصح واذا اختار المستولى جنازة وعزم
السيد في باقيتها ثم جئت جنازة اخرى استرد من المجني عليه فستطهر الجنازة بالتوزيع على
الجنازتين فاذا كانت القيمة الفا وارش كل جنازة الف استرد من الاول للثاني تمامية وان كان
ارث الجنازة الثانية خمسمائة استرد ثلث الف وكذلك كل جنازة تحينها المستولى ترجع بقسطها
موزعا على الجميع **وقوله** في الجاوي وليست ان يعديه باقل القيمة يوم الفدا والارض الى قوله فان
عزم القيمة حيث استرد ووزع فيه امران **احدهما** ان المستولى تقضى بقيمة يوم الجنازة
لا يوم الفدا وقد قيل انه كتبت عن ذلك للعلم انه يجوز الجنازة عليه الفدا وهو جوا لكن قد سبق منه
التصريح باعتبار القيمة يوم الفدا الثاني قوله وان عزم القيمة حيث استرد ووزع ظاهر
انه يسترد الجميع ثم يوزع وهو لا يسترد الا القسط فقط **وقوله** وعلى غير جري وغير جلا لم
يضمن كفارة في معصوم لبدى اماتة وموت فباضطهاد في تركه كل كفارة وان روى في طلمين
ونصف قيمة دابة ضاحية وعلى عاقلة كل نصف دية الاخر وعرة الحمل وان فقهاه اي ويجب على
كل من قتل معصوما سبق ذكر من ايمان وامان كفارة سواء كان القتل خطأ أو عمدا والمقتول
جزا وعيدا او حمدا او ذميا او معاهدا وعلى السيد بقتل عبده ويخرج من تركه من قتل نفسه
على الاصح وسواء كان القتال بالغا او صغيرا او مجنونا او مجنونا وعلى العبد والذمي ولا
يلزم الجاني وكذلك لا يجب على الجلا اذ امر بقتل رجل ولم يعلم ان الامام يخطي فان فعله ففعل الام
وهو كالاتي فلا يجب عليه ضمان ولا كفارة اذا بان من قتله معصوما بل على الامام ولا يجب الكفارة

في قول غير المعصوم كالجري والمرد وقاطع الطرق والرافق المحض ونحوه ولا يجب في قولنا انما الجري
وذا ربه لان النقص في قولهم المصلحة المستلزم لكونهم معصومين ومشرط ان قولا بقيمة حال
الاصابة والموت فلو خرج مرتبا او جريا فاسلم ثمة مات له بديلة ولا كفارة بخلافه اذا انحلت
المهدة وهو معصوم حالة الجرح والموت فانه يجب فيه الدية والكفارة وقبيل ولو اصابه من
ما شين فانا بالاضافة وجب في تركه كل منهما ان كان كفارة لقتل نفسه وكفارة لقتل ما
لان موت كل منهما حصل بفعله وفعل صاحبه والكفارة لا تتبع كاستحقاقه وان اصابه جرح
فانا والفتا جليلين وجب في تركه كل منهما ان كان كفارة لقتل نفسه وكفارة لقتل ما
وحينها لا يشترك في هلاكه زرع النفس وان اصابه زرعها وان كان في تركه كل منهما
نصف قيمة دابة الاخر متوا عليه الدابة لان الراكب كان باختيارها فلهما مقصودا وكذلك
يفضل الراكب المصلحة الدابة وقد يتقاضان وعلى عاقلة كل منهما نصف دية الاخر مخففة ان كان
الاصطدام خطأ مثل ان يكونا عاقلين او متدبرين او في ظلمة وان تعذر الاصطدام لم يجب
في ما لم يعل الاصح ان يكون عاقلان او عاقلان على العاقلة مغلظة ويجب على عاقلة كل من الجاهلين
غرة كاملة نصف الجاني ونصف صاحبه اذا جرحا على جرح نفسه وجب العزم على طاعة
الورثة الجاني ولا يسقط من الغرة شي واما الدية فقد بينا انه يسقط نصفها وقوله في الجاوي
بوجوب الكفارة في النفس على الجاني وقوله في مسألة الاصطدام لان تعذر ابيه امران احدهما انه
استثنى في وجوب الكفارة الجاني فقط فانه اذا جرح على من متواه وبه لا يجب على الجاني الذي قتل
باذن الامام جاهلا بقيمة وهذا مستدركه شرجه الشا في قوله في مسألة الاصطدام وعلى عاقلة
كل نصف دية الاخران تعذر ايهما اذا جرحا وجب في تركهما وهو وجه والاصح كما قال في العزيز
والروضة عند اكثرين وهو نصه في الام لان الجاهل منه بعد خطا لان الغالب ان الاصطدام
يفضي الى الموت ولذلك لا يتعلق به القصاص اذ مات اجهدهما فجب دية مغلظة على العاقلة وقوله
وان اركب جاني متدبرين فواجب في اصطدام عبده وجو يتعلق نصف الدية بنصف القيمة وبه
عبدان وفي مستولدين تقاض فان قومتا مائتين ومائة فضل خستون وحملها والغرة باربعين ثلثون
اي اذا اركب لصيدين من لا دية له عليهما وحصل الاصطدام لم يهدر الصبيان ولا المزكويان وليس
عليهما ولا على عاقلة ما شئ بل يجعل الذي اركبهما هو الجاني وهو المشلف فيلزمه قيمة الدابتين وعلى عاقلة
دية الصيدين ولو انكفت الدابة شيئا لم يهدر من اركبها وان اركبها اجنبيان فعلى كل
منهما وعاقلة نصف ما يلزم الواجب ويؤخذ من مفهوم الكلام بان اركاب الولي لمصلحة لا يوجب
وان اركبا بنفسهما فكلما لغين فان تعذر الاصطدام وقلنا بعد الصبي عطلت الدية على العاقلة
وان اصطدم عبدان فانا فهدران وان كان اجهدهما انفس لان جناية العبد لا تعلق الا برقبة
فاذا فانت الرقبة فانت محل التعلق وان اصطدم جرو عبده وماذا فعلى عاقلة الجرح نصف قيمة العبد
يتعلق بها نصف دية الجرح لورثته لانه لو عاش لتعلق بذلك النصف برقبته فاذا فانت تعلق بها
هذا هو الجرح الاظهر والقول الاخران العاقلة لا تخجل دية العبد فيكون في تركه الجاني فان قلنا لا
فلورثته الجرح مطالبة عاقلة بقيمة العبد للثوق وان قلنا بالثاني تقاض الورثة وما ذكر العبد على كل
تقدير ان زاد نصف قيمة العبد على نصف الدية فالرأى لتسديد وان زاد نصف الدية ابدى الزاد

بجل التعلق وان اصطدم مستولدين وماذا فنصف قيمة كل هدر لما بينهما من اشتراكهما في قتل
انفسهما ويجب على كل من السيدين لصاحبه الاقل من قيمة مستولده ونصف قيمة مستولده
صاحبه فان تساوت القيمتان تقاضا في لكل وان زادت اجهدهما حصل التقاض في المتساويين
مستولدا بالزاد فانما قومت اجهدهما مائة والاخرى مائتين وجب لصاحب النسيه على صاحب الجنيته
خستون فان كانا جاهلين منهما والفتا الجانيين ففي كل حق لا يماجران فيحصى كل من السيدين
نصف غرة جاني الاخرى واما نصف غرة جاني مستولدين مستحقه برفقته الا اذا كان له جرح
من ام كان لها السيد في صوق الكتاب حيث كانت قيمة اجهدهما مائتين وقيمة الاخرى مائة وقيمة
القرن ان يعين فان صاحب النسيه يستحق مائة وعشرين نصف مائتين وان يعين لكن صاحب الجنيته
يستحق عليه سبعين نصف مائة وان يعين فيفقد التقاض سبعين على صاحب النسيه لكون فان
كان لكل جاني جرح من ام فانه لا يترتب على الاكبر غيرا فلها سيد من الغرة لا يسقط منه شي لانه يجب
على كل واحد من السيدين غرة كاملة نصف الجاني مستولده ونصف الجاني الاخرى فلكل من الجانيين
على كل من السيدين نصف السيد وان كان جرحا من زرع فلهما سيدان فبقا فعلى كل مع نصف قيمة
الاخرى نصف عشر قيمة النصف الجاني وان كان جرحا اذا وطبها جرحا شبيهة فعلى كل منهما مع نصف
القيمة غرة كاملة نصف الجاني مستولده ونصف الجاني الاخرى وقوله في الجاوي وعبد
وجز نصف قيمته في تركه الجاني قوله وان جلتا فيه امران احدهما قوله وعبد وجز نصف قيمته
في تركه الجاني هذا على قولنا ان دية الرقيق لا تخجلها العاقلة والظاهر الجرح ايهما يكون الحكم
انها على العاقلة لا في تركه الجاني فاما في الشا في قوله في مستولدين وان جلتا كان الاجتناب
ان يقول وحملها اليه دخل ما صار به مستولدين وما في معناه من حمل السيدين ويقدم من ايهما اشتراط
تجدد الحمل وتيمم كل حمل فان حكم الحمل لغیر السيدين بجانه **وقوله** وشقيقته وملاح كدابة وراكب
لكن نقص من ملاح وبه زعالية روح بخلفه اي اذا اصطدمت شقيقتان فالجانيان لهما كرامة كرامة وراكب
حتى اذا كانتا وما بينهما لها هدر نصف كل وجب على كل منهما فان نصف شقيقة صاحبه ونصف
ما فيها فان حكمها لالا جان فكل اركبين وان كانتا وما بينهما لغيرهما لزمهما ضمان الجميع وكل من المالكين
مخبرين ان ياخذ نصف الضمان من امينه والنصف الاخر من امين الاخرين ان ياخذ النكاح من امينه
وامينه يرجع بالنصف على امين الاخر وان كان فيهما انفس فلهما فان تعذر الاصطدام يا يفضي الى الهلاك
غالب الزمهما القصاص وحكمهما حكم من قتل جماعة وان كان لا يفضي الى الهلاك غالبا فمشبه عمده
تعلق فيه الدية على العاقلة وان لم يتبعها خطأ ولا خفي حكمه وان تعذر اجهدهما فقط فلا تقاض لشاركنه
المخلى هذا هو الاصح وكل هذا اذا حصل الاصطدام بفعلها فاما اذا حصل بفعلها نظرت فان قصر بالتسوي
في الضبط وترك العبد عن صوب الاصطدام مع امكانه وترك جرح العبد او سيرا في تركه شديدا لا
سيرا السفن في مثلهما وجب الضمان وان لم يوجد تقصير وجعل الاصطدام بغلبة الريح ومجان الجرح
فلا ضمان وهذا بخلاف غلبة الدابة لان الرخ لا يمكن ضبطها وضبط الدابة بخلاف الجاهل محمد في غلبتها بل
على تقصيرين وهو فروضيه والقول قول الملاح يمينه في غلبة الريح متواكفا منفردا باليد او
ما لا ينافي معه وقوله في الجاوي والمشفقة كالدابة والملاح كالراكب سوى بينهما وقد بينا ان
الراكب يلزمه القصاص اذا تعذر على الاظهر لان اصطدام الراكبين لا يفضي غالبا ويؤخذ من وجوب القصاص

الانرا كيف اوجب نصف الدية في تركته فقتضاه القصاص اذا مات اجد بها وقتل بالمذهبان
شريك قاتل نفسه بلزمت القصاص وقد كنت متاجلا لجوابه وان كان كلام الروضة يوم
في تعبد الزاكين عدم وجوب القصاص على الوجهين واما اصطلاح السفيانيين فيقتل عاليا
وقد نصوا على انه توجب القصاص فيان عدم المساوي على الاصح **وقوله** وعلى عاقلة واقتل على
مترو نصف دية وترجعوا فان جذبه فحذب ثالثا فمن نصف الثاني والثاني والحافز لثبته والى
كل الثالث اي واذا تردى انسان في بئر وتردى عليه اخر من غير ان يجذبه الاول فالذي قاله
الاحتجاب انه ان تعبد الوقوق عليه وتلك يقتل غالبا لزمه القصاص والافشيه عمدا فيه دية
مغلطة وان وقع بعين اختيار او باختيار ولم يعلم وقوع الاول فهو خطا فيه الدية بحقه
ثم اختلفوا اذا الامر الى المال فقتل على عاقلة الواقع كل الدية وقيل النصف وقيل الزايف والنو
تصح الثاني عن المتولى وغيره وهو المقطوع به في الكتاب واصله لانه هكذا صمد من البير ووقع
الثاني عليه والنصف الثاني يهد ان لم يكن الجفوعه وان كان عبدا وانا فهو على الجافز ويرجع عليه
عاقلة الواقع ان عزموا وعليه كل دية الثاني ايضا والمزاد على عاقلة وهذا اذا لم يجد الا والثاني
فان جذبه فوقه وماتا فالثاني هكذا يجذب الاول فصانه على عاقلة الاول ولا اثر للجفوعه لانه
شرط وجذبه اياه سبلا ومباشرة وكلاهما مقدم على الشرط واما الاول فالاصح انه يجب نصف دية
على عاقلة الجافز لانه مات بصدمة البير ووقوع الثاني عليه كسنة بفعله فيهدر النصف وقيل يهدر
كله فان لم يكن الجفوعه وانما فكله مهدر فطعا وان جذب الاول والثاني والثاني فالثاني فالثاني
الجفوعه يهدر نصف دية الاول بفعله وواجب على عاقلة الثاني النصف يجزبه الثالث عليه ومن قال
بالاصح جعل الدية اثلاثا لانه مات ثلثا استباب بصدمة البير وشغل الثاني والثالث فيهدر الثلث
لانه بفعله ويجعل الثلث على الثاني بحديثه الثالث والملك على الجافز وان كان متعبدا والا اهدر
ايضا واما الثاني فان جذبه الاول وتقتل الثالث ولكنه بفعله فيهدر نصف وجب نصف على عاقلة
الاول واما الثالث فجميع دية على الثاني على الاصح وقيل عليه وعلى الاول والمزاد في الجميع العاقلة
لا في تركته **وقوله** وان قال خوف عرق على الملقى فقط التمتعك وانا ضامن ضمنا او وانا هو ولا
ضامنون فحصة لاهم وان رضوا اي اذا اتفقت الجحز وجيف العرق فقال رجل لصاحبه المتاع الق
متاعك في الجحز وعلى ضامنه فان خاف على نفسه او على غير الملقى او عليها معا او على نفسه وعلى الملقى
او على الملقى وغيره لا نفسه او على جميع الملقى وغيره ونفسه ضمن لانه التماس ثلاث بعوض لغرض
صحح فهو لا لوقا لغرض اعتق عبدك وعلى كذا فسميته مما ناجاز وكذا لوقا له اعف عن القصاص
وعلى الدية او اطعم هذا المضطر وعلى قيمة طعامك وتعتبر قيمة المتاع هناك في غير حاله هيان
الجحز لانه لا قيمة له حينئذ ويشترط خوف العرق فلو التمس منه ذلك في غير خوف لم يلزمه واذا علم
انه لا نجاة لتركاب السفيين الا بالقصاص او بعضه وجب على صاحبه القاق فيلقى غير ذي الروح
ليخلص ذي الروح ولا يجوز القاء الدواب اذا امكن الخلاص بغير الجحز وبجوز القاق والتخلص لا يوجب
لا القارفين للجحز بل هما سواء فاذا قصر ولم يلق المتاع حتى حصل العرق اثم ولا ضمان ومن القى متاع
غير للصندوق لا اذن ضمن كمن اكل طعام الغير للصندوق ولو كان رجل متاعه في مركب وجف عليه

العرق وجب فقال له رجل ان متاعك وعلى ضامنه فالغاة لم يضمن ولم يحمل الملقى اخذ العمدة
لانه فعل ما هو واجب عليه لتخلص نفسه فان قال بعض من في السفيين عند خوف العرق لقتل
المتاع القه وانا تركاب السفيين ضامنون لم يلزمه الا حصته كالوقا على كل ما ماتت فانه
ضامنا قال فقتل الرافعي عن بعض الاحتجاب انه يلزمهم قال **وقوله** والظاهر خلافه لان العرق لا يوقف
على اصل الشافعي رحمه الله وهذا ما ارتضاه القاض جيتن والامام ولوقا وكل ما ضمن لكل لورته
الكل وكذا لوقا على اني ضامن وهم ضامنون او على ان ضمه والركان **وقوله** في الجاوي وانا
والركان ضامنون لزمه حصته والرحم جيتن ان رضوا انما ياتي على الوجه المخرج **وقوله** والعمدة
لم يضمن شبهه لاس حذاق في معين لانه فان قتل زمانه من كل حصته اي اذا اتهم الرماة
بالحق واحد او جماعة او واجدا من جماعة بلا تعيين فذا شبه عمدا لان الغالب ان المعصية لا
يمكن القصد به معين فان كان الرماة لجزا قايضون غالبا ما عينون فوجها الذي يحجب الرافعي
والنوي وغيرهما انه عمدا محض وعن العزاقين انه شبه عمدا لعدم امكانه والخلاف اجمع الى انه
هل تصور تحقيق هذا القصد ام لا واما اذا اخطا وقتلوا به غير من قصد فخطا محض فان جمع المحر
على زمانه فقتلهم به من كل حصته ووجب على عاقلة كل لورته كل قبيلة من الباقين فلو كانوا حصته
ستقط من ديارهم الخمس **وقوله** في الجاوي وان اصاب واجدا فقط قد ليس فيه احراز من الجماعة
اذا قصد وهم واما بوم اذ لا فرق وانا اني به ليتوقل الى ذكر المم وهو اذا قصدوا واجدا غير معين
من جماعة فانه شبه عمدا لانه لا يبين تعيين المقصود الا ترى انه لوقا قتل واجدا من هؤلاء
قتل كل يلزم المكن قضا **وقوله باب** البغاة اهل شوكة ومطاع خالفوا
الامام بشرطتا ويل لا باطل قطعا الا اهدان كاهل العبد في شهادة وقبضات وقرقات واهدا وتلف
بقتال **اي** لا يثبت لمن خرج على الامام حكم البغاة الا هذه الشرطتان ان يكون لهم فرق يقامون بها
الامام اذ لو لم يشترط ذلك لتسل على كل من اذا الفستاد ان يجعل له تاويلا باطلا ويخرج به ولا يترك
انفرادهم بل يلزم كل واحد في بلده محفوف بحبده ولهم قوة المكافاة كفي ذلك **اي** ان يكون لهم مطاع جود
البغاة فان من لا مطاع لهم لا ينظم امرهم وبسبيل حرمهم لتفرق كلمتهم **الثاني** ان يكون لهم ويل يمكن ان يخرج
بطلانهم بل يظن فلو كان تاويلا باطلا قطعا لم يكن لهم حكم البغاة الا في احد انما الملقى في القتال انا
انما استقطننا عن اهل البغي ترغيبا لهم في الطاعة وانفاق الكلمة وهذا موجود هنا وليس من شرط
المطاع ان يكون اماما منصوبا اذ قد است على كرمه الله وجهه لاهل الجمل والنهروان حكم الغاة من
غير ان يكون لهم امام منصوب ثم البغاة حكم اهل الجريد في قبول الشهادة وسماعها ووجهة قضا قاصمهم
وهذا عند المعبرين من الاحتجاب بشرط ان لا يستجروا بما اهل العبد واما لو استجروا بها
فلا ينفذ قضا وهم ولا يقبل شهادتهم واذا حكم قاصمهم بما خالف النص والاجماع والقياس اهل حكمه
باطل حكمه وارضى اهل العبد بذلك فاذا حكم علينا فاضمان ما نلفنا عليهم في القتال او حكم عليهم مستظروا
اللفق في غير الحرب لم ينفذ حكمه ولو حكم عليهم بضممان ما نلفق علينا في الحرب نفذناه لانه محض طم
القتال بين اهل البغي والعبد لا يضمن من الجانيين لانفسا ولا لالا لان عليا كرم الله وجهه لم يضمن اهل
الجمل والنهروان بعد الظهور على شيئا ولان ذلك يحمل على التام على الباطل والنفور من الطاعة وما
انلف في غير القتال مضمون من الجانيين اما اذا كان لهم تاويلا شوكة حكمهم حكم طاعا بطريق وكذا

ان كان لهم شوكه لا تاول الا فيما ذكرناه من الاهداء اذا كان التاويل باطلا بوجهي الى الردة او الى
ابطال حق قطعي كمنع تركه واستعمال الاموال والفروج المحرمة فليستوا ببعثة ولا بدت لهم
حكمهم بل تحرى على المرتدين احكام الردة وعلى المبطلين حكم امثالهم من قطاع الطرق ونحوهم الا في الا
بشرطه المذكور واما الخلق من المستبعة وهم صنف يعقدون كفر من انك كمين ويطعنون على
الايمنة ولا يحضرون معهم الجماعات قال الشافعي رحمه الله ان لم يقبلوا لم يتعرض لهم لكن ان صرحوا
بمسبليهم عزوا ولا ان عزوا على الاصح واطلق البعري ووافقه عيني انهم اذا اخرجوا لهم حكم قطاع
الطريق هذا هو المذهب الصحيح واذا اخذ اهل البغي الزكوة وصرقوا في اهلها واخذوا حق المرتقة
من البغي وقسموا في حدهم فخذوا ذلك منهم وامضيته وقوله في الجاوي لا المرتبة وما نفع حق الشرع
وكان متلفا لقتل البعدي فيه امران احدهما قوله وما نفع حق الشرع لا ينظم مع قوله تناوب
باطل طنا لا يقتضاه ثبوت حكم البغاة لمن له تاويل طي لا يقبل بطلانه وقد علمت ان الحق في الشرع
اكثر ما ظني به فاذا كان منهم حق شرعي يخرجهم فقد تناقض الحكم فلو قال حق قطعي بدله قوله حق
الشرع لا ينظم الشافعي في قوله واما متلفا لقتل كالبعد مع اشتراط التاويل فليز من ان ما تلف
في القتال من اهل الشوكه المقاومة للإمام كالمهدي الا اذا كان لهم تاويل والاصح ما قدناه من انه
لا يشترط التاويل للاهداء وقوله وانذروا وكف عن فازق وتخير لبعيد وبعد جرب الجبس
الى سلم الامتثال والله لا استعمل اي لا يبدأ بقتال اهل البغي حتى يبعث اليهم الامام ويندبرهم على
لسان امين ناصح يتألفهم في سفون وشرح مظلمة شكوكا وشبهة ذكروا فان اصرروا بعد ذلك وعظم
وحدتهم ففراق الكلمة فان ابوا ذمهم بالقتال فان نظروا تحت عنهم فان ظن ان ذلك لا مندوب له
فيهم وان كان ليس الامير وهم عارضون على الطاعة اهلهم وبدا في دفعهم بالاحف كدفع القاصي لما
لم يخرج للقتال ويكف عن هارب فازق فاذا هربوا وافتروا على الحق مديهم وكذلك اذا فرمهم اجدون
هربوا محتجبين بقربة في الدرع الرجوع فلا يكف عنهم ومن لم يخرج للقتال او تخير الى فيه
قربة لم يكف عنه فان خيروا الى فيه بعدي كلف عند على الاصح واذا اقرقوا وخفنا نجهم لم يلحهم
الاصح فلا اترخوف الجميع وان ظننا في جبال القتال باستار اهل الجبسناهم واهلهم ما دام القتال
ثم بطلت الحجة الا المقاتلة والدة القتال فانما نجسهم حتى يومن للقتال ويحمل اسم ابا بطنهم او
بافتراقهم ولا يستعمل ما حسنه من السلاح والخيول لدهم الوديعه بغير اذيت الصرور لمن لهم
جديد ما دفع بدع نفسه او ختم عليه من القتل الا ساجهم وخيلهم فيجوز كما يجوز اكل مال العدو للضرورة
وبلغناه حق المنفعة كما يلزم المضطر قيمة الطعام وقوله في الجاوي ولا يتبع المديريه اسرا
اجدها انه لم يبين حكم المختير الى فيه والحكم انه ان كان القصة مرسنة تابعه وان كانت بعيد
فلا يتبعه على الاصح الشافعي في انه اطلق منع اتباع المديريه وقد نصوا على انه اذا ابرزوا المحتجبين
الرجوع انهم يتبعون ولا يدين افتراقهم وقد يفهم من قوله في الجاوي وان خيف اجتماعها ان المرد
الذين ابرزوا وتفرقوا وقد يند عليه صاحب الخليفة وقوله ولا يتصر بقتال مديريه الا بخبري
يندفع ولا يبعث كخنيق ولا لشاك ولا باكر فان نصرهم جزئي وامنع فخذ علينا فان ظنهم مخفيين
تتركهم اودى بطلانهم لا يكره اوطن جواز فيقتلهم ويضربهم اي ولا يجوز للإمام ان يبتعد عن
البغاة من يرى قتلهم مديريه اما لعداوة او لاغنى جواز كالحق الا ان دعاه الحاجة اليهم فحرام

وحتى عاينهم في الحرب وكان له قدس عليهم حيث يندفعون عن المديريه اذا دفعهم عنه فانه يجوز
الاستيغناء عنهم لعداوتهم الشرطين والفتن بعضهم بالشرط الثاني ولا يقال لهم بما يبعثهم كالمحققين الثاني
وان سال السبل الخارق الا ان اشتد الامر وخفنا الاضطراب اما اكثرهم او لكونهم قائلونا به فانه
يجوز حينئذ ولا نستعين عليهم كما فرأنا لا يجوز تسليط الكافر على المسلم ولهذا لا يجوز ان يترك في
القصاص من مسلم ولا ان يخذل داعي المسلمين ولو استعان البغاة علينا باهل الحرب وعقدوا لهم
ذمة لم ينفذ علينا وكان لنا استيصالهم واسترقاقهم وكنا ننفذ عليهم على الاصح فعلى الاصح اذا اتلفوا
عليهم لا لم يضمنوا لاهل الحرب وان اتلفوا على البغاة لزمهم ضمانه لا ناكلها ببيعة الامان في حرمهم
فلو قال اهل الحرب ظننا انهم الطائفة المحقة وانهم استعانوا بنا على صفاء لم يقبلهم مديريه
ولم يسترهم اذا استروا بل يلقونهم الحامس وان استعانوا باهل الذمة انقض عهدهم الا اذا ابروا
بان قالوا كينا مكرهين وكذا اذا قالوا طنا انهم المحقون وانه يجوز لنا القتال معهم او انه يجوز
لنا ابعاده عن بعض المسلمين على بعض على الاصح ولهم حكم البغاة في انه لا يتبع مديريه ولا ينفذ في حرمهم
الا انهم يضمنون ما اتلفوه علينا في القتال بخلاف البغاة لانهم ياربوا ولا تاول باهل الذمة ولا ان
في الاستقاط على البغاة نالوا لقلوبهم وتقربا لهم الى الطاعة ولا حاجة الى ذلك في حق اهل الذمة لانهم
في قبضة الامام واذا حكمنا بانقضاء عهدهم لعدم البعد نجح حكم اهل الحرب ولو بعد القتال وقتلهم
مقبولين ومديريه وقوله في الجاوي وقائل المديريه الى قوله وبالله الذي يطلعه بان جعل الحق ان
لم يندعوا وخبر المنكف وان اكره فكمي فيه امورا احدهما قوله وقائل المديريه اطلق المنع من الجاوي
بقائل المديريه وليس على اطلاقه بل ذلك اذا لم يكن جريلا لا يندفع عن المديريه اذا دفعناه عنه والا يجوز
الاستيغناء به الشافعي في ان قوله وان جعل الحق مشكلا لان ظنك جواز ما لا يجوز مجمل وقد نصوا
على انهم اذا قالوا طنا انه يجوز لنا ان نقابلهم انهم لا ينفذ عهدهم الثالث قوله ان لم يندعوا
مع قوله وان جعل الحق كالمتناقض فانه لا يمكنه ان يعتذر الا بالجهل او بالاكراه اما ان يقول
ظننتهم اهل الحق وانه يجوز لنا القتال معهم او ظننتهم يستجيبون على قتال الكفار وانه يجوز لنا نصر
بعض المسلمين على بعض فبعض الاعداء التي نصوا عليها وبالله الذي يجمع بينهما
ليجوز ما اذا قالوا طنا للمحفين فانه لا يكفي على ما قاله معظم الاضحاب حتى يقولوا وانه يجوز لنا
القتال معهم فبعض الاول جهل والثاني عذر او كلاهما جهل وقد اعرض على النووي في قتالهم على قوله
او انهم هم المحقون وكان يكفي صاحب الجاوي ان يقول ان ظن جواز ان ظن الجواز شامل للساير الا ان
غير الاكراه لان المراد ظن جواز عداونا الشافعي في قوله ومن وان اكره فكمي مقتضاه انه لا مانع
على من اكره منهم على القتال ولم يفرض الاضحاب بل لو ان الممكن منهم ومن يباعدوا لا ينفذ عهدهم فيما
قتل اهل البغي لا يتبع مديريه ولا يذفع عليه جزيه كما لا يخفى من هو الحق انه ان كان ما اتلفه مالا فالأكراه
على القتال ليس كراهما على الاطلاق والمال وان كان نفسا فليس الاكراه على القتال كراهما على قتل معين
لان الذي يري في ناجة من الصف شا ولو اكره على قتل اجدل لرحلين لم يبعد اكراما على الاصح مع ان قتل معين
القصاص على الممكن وان كان الممكن بل يرميه القصاص كما اذا اكره جريه على قتل عبده **وقوله** بان
الردة كفر مسلم مكلف بغيره او فعل او قول باعقاد او عباد ظالم كطير مخفي بقدر وجوده لمخلوق
ويجذب جمع وقد نفي ولا شر ان اسلمه اعلم ان الردة والعياد بالله افعي المنكر واستنجه فان مات

عليها اجبت اعماله قال الله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فاولئك جبت
اعمالهم فاذا ارتكبوا مسلم المكلف ما يصير به كافرا فهو المزدحم فلا يصح ردة حتى ولا يجوز ان
لا يعبى باعتقاده فلو ان رجل او اقر بربنا ثم جاز لم يقبل للردة ولم يحل الا قران حتى يعقل لانه
نكاح جرح خلافه لو اقر بقرضا او جرح فدفعت او ثبت زنا به بالبينه لانه لا يقبل رجوعه لكن لو قتل
المقر قبل الاقامة لم يجزى والسكران مكلف لكن يجب اجترار استنابة الا الاقامة فان عاد الى
الاسلام وهو سكران صح اسلامه والردة يكون بالنية فمن نوى الكفر او عزم على ان يكفر عند الكفران
وان لم يتلفظ ويكون بالفعل ايضا واذا دل على الاستحفاف دلالة ظاهرة كما اذا لقي المتخلف في القادر
احيانا فانما يحكم بكفره وان استمر الاستحفاف لان الظاهر من حاله يكذب في نكاحه فلو ظهر لانه
تقل عليه حمل المتاحف فظهر ما يحكم بكفره ووكنا باطنة الى الله تعالى ولو وجدنا فيه او غيره
من المخلوقات كفر قال في الجزير والروضة قال الامام في بعض النجاليين عن النبي ان الفعل المحرم
لا يكون كفرا قال وهذا لا عظيم من المعلق ذكرته للتنبيه على غلطه ويكون الردة ايضا بالقول
كفي الضائع وتكذبه تعالى وتكذب رسله ووصف مخلوق بالقديم وحجده القران وحكم من احكام
الاسلام بجميع عليه هكذا قاله الزايع وضاحا كما وي اعترض النروي على الزايع وقال قلت ان
جاءد المجمل عليه بكفر ليس على اطلاقه بل الصواب فيه تفصيل سبق في باب تارك الصلوة واشترط
هنا ان يكون المجمل عليه ظاهرا يشترط معرفته الخاصة والعامة كالصلوة والركعة والحج وتحرير
الخمر والزنا قال ومن جحد بجميع ما عليه لا يعرفه الا اخوام كما استحقاق به ابن السديس مع بنت
الصلب فليس كما افتره العذر بل يعرف الصواب لم يعتقد انتهى قلت ان اراد النروي رحمه الله بقوله لا
كفر للعذر فيعرف الصواب لم يعتقد انه لا يكون قد خفي عنه وانه اذا عرفه وحججه كفر فلا
اعترض على الزايع لان الجحد في اللغة لا يكون الا بعد المعرفة بل لو انكر القرائن الخمس وهو من
يجوز ان يحكم عليه ذلك كفر به بالاسلام ونحوه لم يكفر وان اراد ان هذا لما كان خفيا كان جحد
من العالم لا ينافي الاسلام فليس لقوله لا يكفر للعذر فيعرف الصواب لم يعتقد فابعد لان العارف
لا يحتاج الى تعريف ثم ما بعد من فاعل الكفر والمكفر به يكفر به سواء كان على غفلة كما يفيد
قدم العالم او عرف الحق وكفر عنادا وبطرا او قال ذلكا وفعله استهزا بالاسلام ومن سب نبيا
من الانبياء صلوات الله عليهم او عرض بسببه كفر وكذا من قد فاد اسم قاذف من الانبياء صلوات
الله عليهم فعل يشق عنه القتل قال ابو بكر الفارسي من اقبحنا لا يستقط وان اسلم لان جحد من قد
نبيا القتل واجبه لا يستقط بالاسلام والا فصح عندنا لا ضجابه انه كفر وان له حكم المرتد فيسلم ورجع
ولا شيء عليه وقوله في الجحيم وي كفر المسلم المكلف فعلا او قولنا عنادا او استهزا او اعتقادا
صريحا فيه امران احدهما انه لم يذكر البينة وهي عظم ان كان الكفر الشا في قوله صريحا قال
شراجه ان صريحا صفة لقوله فعلا او قولنا وينوا الصريح من الفعل والفعل لم ينوا الصريح
والصريح قد يراد به مند الكناية وقد يراد به صريح الغرض وقد يراد به صريح الغرض وليس في الكفر
كناية محتاج الى نية لان نية الكفر وجد كفر لا يحتاج الى لفظ ثبت حكمها معها والغرض من
الله ورسوله كفر والكلمة التي تقصد بها الكفر وضرب كفر وان كانت مشوبة ولعله اذا لم يصرح من
القول ما يظن المحمدي انه كفر واما الغرض في النروي فلم يذكر الصريح الا في الاستهزاء وقوله وكتاب

ثم قل جلالا ان تاب ولو زهد ببقا ونظر لجل شبهة وينفق وممونه ويقضي دينه ولما تصرف
لا يوقفه اي ويجلس استنابة المرتد لانه كان محترما بالاسلام ولا يرد ويان النبي صلى الله عليه
وسلم استناب رجلا ان تبارع مرات وانكر غير الله تعالى على اي موسى لا شعري ترك استنابة قتله
للردة وسوا كانت ردة زبدية او غيرها والرديق من يخفى كفه ولا يعتق دينه لقتله تعالى قل
للمؤمنين لقتلوا ان ينهوا عن كفرهم ما قد سلف ولقوله صلى الله عليه وسلم لا سامة لما قتل من كلف بكلمة التوحيد
وقال لما قتلها فر قام من هلا شقت عن الله وانتهى ان كان عليه حتى ودانه لم يسلم الا حينئذ ولا يرد
بعد ان يظهر الحق للرديق هذا هو الاصح وقيل لا يقبل اسلام الرديق لان الله عند الخوف عن الردية
وقيل ان كان داعيا الى الضلال لم يقبل وهل يسل ثلاثا او يستناب في الجاهل فان تاب ولا مثل فيدقون
اظهرها الثاني في اسلام من ارتد بعد الاسلام ان ياق بالشهادتين واسلام من ارتد بعد فرض وانما
يجزم ان ياق بالشهادتين ويرجع عما اعتقده واما الوثني والتشوي فيكفيه الله الا الله فاذا قالها
بكلها بالاسلام واجزئها على ما يراه احكام الاسلام وان كان مقرا بالوجوبية منكر للنبوة ثم صلى الله
عليه وسلم فاسلامه بالشهادتين فان كان يعتقد انهما مبعوثان الى الحرب خاصة لم يكفر حتى يقول
وان محمدا رسول الله الى الخلق كافرا وبر من كل دين خالفا لاسلامه ولو قال كافرا فاما منكم او انا
مسلم او امنت او اسلمت لم يصح اسلامه فلو قال امنت بالله او اسلمت لله حكم بالاسلام ولو اقر كافر
بوجوب الصلوة او بوجوب صيام رمضان حكم بالاسلام واجترار الشهادتين ومناير الاحكام الا
والضابط ان كل ما يصير بجحد المسلم كافر اذا اقر به انكافرا معتقدا خلافة حكم بالاسلام وان
سال المناظرين بجل شبهة فهل يجب الى ذلك ويهل او يقال له اسم اول او لا يحسن زبدها عند وجها قال
الرافعي الذي حكاه الروياني عن الحسن الاول واستبعد الخلاف فيه وحكي تصحيح الثاني عن الغزالي
ودفع في بعض نسخ الروضة وحكي الروياني في الثاني عن الحسن قال لا دعي وغيره وهو سبق قلتم
قلت وزاينه في الروضة مقلما كما قال الراعي بخط شيخنا جاز الدين لزي رحمه الله في الروضة
عقبه وعن ابي اسحق انه لو قال انا جاي فاطموني وناظريني احساه انتهى وينفق عليه وعلى رده
الموقوف تكلمه وكذا على قاز به على الاصح وينفق دونه الا انه قل الردة وكذا ما انفقه بعد ما
على الاصح واما نصر فانه فان كان يقبل الوقف كالموصية والفق والطلاق كان موقفا وما كان لا
فعله على الاظهر كالبيع والتكاج وشاير عهود المعايضة المالية حكم بطلانه من الان وقوله في
الحجوي وجلس استنابة الى قوله وينفق عليه فيه امور احدها انه ذكر الاستنابة ولم يذكر انه يقبل
وكان ينبغي ذكره وان كان معلوما من المذهب ولعله اكتفى بذكر قتل تارك الصلوة مع انه لم يذكر قله
الاستنابة وكانه اكتفى بالاستنابة هناك وما قتل هناك عنه هنا الثالث في قوله لا مهمل
ومناظر هذا ما صححه الغزالي وقد حكينا ان المنصوص الذي حكاه الروياني انه يناظر وان الروياني
استناب في خلاف فيه وان ابا اسحق قال يجب الى ذلك الثالث قوله وولد مسلم الصحيح انما يراه
بعيد ردة ابويه في الردة غير مسلم قال النروي في الروضة وبه قطع جميع العراقيين وحكي
عن الفاضل ابي الطيب في المجرد انه قال ولا خلاف في المذهب فيه واما الخلاف في انه كافر ام لا وترد
والاظهر انه مرتد انتهى الرابع قوله وينفق عليه لم ينفع من اتفاق من لم ينفقه فيه خلاف
قال في الروضة الاصح عندنا هو انه ينفق عليهم ايا على زوجته وقا زيه وان قلنا بوال

التوحيد

محصن دون الآخر حرم وجهه وانما قلنا بالاجل ليدخل الذكر والاشق وليس من شرائط الاحضان الا
في حرم ذي وطى في كاح صحيح سواء من كاحه ام لا وهذا كله اذا ثبت للاصحح الحرم بربعة شهداء وسبق
وصف اليهود في الشهادات وكذا اذا ثبت باقران لقوله تعالى فاشهدوا بطريقين او ثلثة منكم ولقوله
صلى الله عليه وسلم واعديا ابليس على امرأة هذا فان اعترفت فارجهما فان شهدا بربعة برهانها وشهد شاهد
او اربع منسوبة بكان تسقط عنها الجدة لشبهة البكارة وسقط الجدة على قاذفها لشبهة الشهود ومن
يقذفها بعد ذلك لانه قد ثبت زناها بالبينه ورجوع البكارة ممكن فلا يوجب الجدة على قاذفها لشك ولو
شهدا بربعة انه اكثرهما وان ثبت بكارةها سقطت الجدة عنه ولزمه المهر لا يثبت مع الشهود وبها كان
رجوع البكارة بخلاف الجدة ولا يحد قاذفها لقيام البينة عليه واذا وجد الجدة على من اقرب الزنا سقطت الجدة
عنه اذا رجع سواء جمع قبل الجدة او لا شابه ولا يسقط رجوعه الجدة الثابت بالبينه والمؤنة لان
يسقطها الجدة الثابت نكته يستبان لا يقر الزنا في الزنا لقوله صلى الله عليه وسلم من اقرب من هذه القاذف
شيا فليست ترثه من ابيه فان شابهنا بحقيقة اقامته عليه جلدته بخلاف ما اذا قتل او قذف فانه يجب
عليه ان يقر ليستوفي منه لان حق الابي لا يبنى على التحفيل بخلاف جلدته سبحانه ولا يشترط كبره الا ان
ازوج منات بل كفى منق واجبة حديث ابليس وما جرت ما عجز حين قروا عجزا لئلا يبنى على الله عليه وسلم
حتى كثر لا قران ان يزوج منات فان الاحتجاب قالوا لم يرد النبي صلى الله عليه وسلم منه بكونه الا قران لكنه
ازتاب في امره ولهذا قال له انك جنون فقال لا فلما علم انه لا جنون به امره برجمه واذا هرب المقر او
امتنع او قل كصفوا عن قلبه عنه فان رجع لم يجرم وان اصر حرمه **وقوله** بحجائه وسبط واخر
جلده لا يجرم وقطاعه من رجوعه وام وشبهه جرمه **وقوله** اي والذي يجرم به الزنا في الحجة الوسط
المعندلة لا الكبر المذمومة ولا الصغار المعذرة ويستحب ان يحضر المرأة الى صدرها لئلا يتكشف
ان ثبت زناها بالبينه ولا يستحب ان يقران لثبوتها بالحرب ان رجعت ولا يحضر للرجل لقصة
وفيها فزمنها بالعظام والمدر والحرف ثم اشتد واشتد بنا خلفه حتى اتى الحق فاستقبلنا فرميناها
بحل اميد الحق حتى تكمن فقال صلى الله عليه وسلم فلا تتركمن حين هرب فان وجب قضاء او جلد لله
على مريض او متالم من اثر قطع ومزب ونحوه نظرت فان كان جرحا لم يوجز لان المحشى لفته وهو المقصود
برجمه وان كان جلده اوجب تاخير حتى يبرأ وكذلك يوجز في شبه الجرح والبرد وهذا من مرضى رحمي واله
فان كان لا يبرح زواله او كان نضوا لا يجهل الجلد لم يوجز بل يضرب بعنكاك عليه مائة شراخ ولا
يكفي وضجه عليه بل لابد من ستم الضرب وينبغي ان يمسسه المشايرح كلها او سكس بعضها على بعض ولا
ينبغي العنكاك بل اطراف الثياب والذبال ونحوه يقوم مقامه وان كان الواجبة المريض ونحوه
حد قذف قيل للمفد وفان اخرتا الى البرجل لانه وان ايت ضرباه بعنكاك ونحوه **وقوله** ولما ذكره
صفاق ومكانا جدي قيق لا مكات ومبعض وسماع بينه بفقته وهو اولى لا عند نزاع وبداشوه
برحمه بحضرة الامام ندباه اي ولما ذكر ايضا اقامة الجدة على رقيقته فان بدت فهو الامام الى احد الرقيق
وقع الموضع سواء كان الماكد كرا او اشق والاصح ان الفاسق والكافر يقيم الجدة على عده لان
الفر من الاستصاح ومثل الكافر والفاستق من طريق الاولى ولما كانت اقامة الجدة
على رقيقته وليس للسيد اقامته على من بعده جربل بضمه الامام وضمه الشركاء بالفتط او يكون
والمدن وام الولد كالفن وليس للسيد اقامته على المكاتب بخروجه عن قبضته وقد ثبت ان المراد

بقوله نقصا نصف الجلد والتعزيب فغرب السيد عبد على الاصح وله ايضا سماع البينة زنا البعد
وانما يقبض السيد وسمع البينة اذا عرفت كيفية الجدة وشروط البينة واجمها والاصح الى السيد
اولى من الامام باقامة الجدة على عده لانه استوفى نازعه الامام فالاصح ان الامام اولى بتعزيب
ان يبدا شهود الزنا برحمه الزاني وان يكون الرحم محض الامام او ناييه وفيه هائل من امره تدعى جلب
اجاوت **قوله** وحرم وامتنع وطلب تركه مقضا انه لا يكلف عنه في حال الحرب والامتناع
وطلب الترك والمعروف في المذهب انه لا يتبع اذا هرب وانه اذا سال ان يترك عنه كف عنه ثم رجع
فان رجع عن اقربان سقطت الجدة وان اصر عليه لم يعذر الشا في قوله والسيد فاستقوا امرأة ومكانا
لم يكره الكافر ولا يصح انه يقبض على عده كالفاسق الثالث قوله والامام اولى بالاصح ان السيد اولى
الا اذا نازعه فحينئذ يكون اولى على الاصح **وقوله** **باب** بقطع كوع بين سائر احوال
من حرم ما لا يغير بربع دينار ورتبه ذهبه لئلا يشترك بقبضه اخرج لا مقصودا وفيه او
مقصودا ومعدنا ولولا سارقه مئة وكذا اوله به شبهة كشركة وظن ملك سيد وبعضه اي يقطع
بين السارق من الكوع وقد ثبت قطع يد السارق بالكتاب والسنة والاجماع قال الله تعالى والسارق
والسارقة فاقطعوا ويحد شيخايشه يقطع اليد بربع دينار وبين صلى الله عليه وسلم اجمال الآية بقطع
فمن سارق اقرب وزوي ان ابكر وعمر في الله عنها امر بقطع السارق من الكوع فيضبط السارق
جالتا وبدا البضوء ما عني حاجتي يخلع ثم يقطع بحدياض والسارق هو من اخذ ما ذكرناه حفية
بقطع المختلن وهو من عتد الحرب ولا الخاين في ودقة ونحوه الحديث ليس على المختلن ولا على المسبب
ولا على الخاين قطع ولا يقطع الا باخراجه من حرمه مثله وسبق في ان الجوز وان يكون المال المسترق
مقوما بربع دينار ما فوقه والدينار اسم للمثقال المضروب ودراهمه من الذهب والنظر الى القوم
به حتى لو سرق خاتمة فضة وزنه سدس مثقال وقيمته ربع مثقال لقيمة قطع ولو كان ذهبا لم
يقطع في وجهه حتى يكون وزنه ربع مثقال وصح هذا الوجه في الروضة واكثر عليه الاستسوية على
لان صح ان السبيكة اذا وفي وزنها ونقص قيمتها فلا يقطع وصح عكسه بخاتمة صديق ثم قال وهذا
بناء على ان المختلن القيمة او الوزن ولا يستقيم البنا الا اذا اختلف حكمها لاختلاف القيمة
اقوى كغير الذهب وهو المهور من المنهاج والله اعلم ولو سرق ربع مثقال ذهبا خالصا مضروبا
وكان ينقص عن قيمته مضروبا لم يقطع ولهذا قلنا ما لا يربع دينار او زنه ذهباه اي مقوما
بذلك اي ويشترط ان يكون حصة كل شريك من شركا السرقة ربع دينار اذا بقا ونوا في المقت
والاخراج وان افرجوا جدها بالمقت والاخرى بالاخراج فلا قطع لان الاول لم يسرق والثاني
اخذ من غير حرمه فان اشتركا في المقت وانفردا جدها بالاحز قطع وجهه وانما يقطع اذا سقران
قيمة ما سرق ربع دينار اما لو قوم بذلك تخمينا او ظنا بل يقين فلا يقطع وتعتبر القوم بذلك
جالة الاجراج ولا حاجة الى ان يصفه بالخالف المضروب وقد قومناه بربع الدينار لان القوم
الشرقي لا يكون الا بذلك ولا يقع اسمه الدينار في العقود شرعا وعرفا الا على الذهب الخالص المضروب
ونزله في القطع بربع مثقال من الذهب فحقه ان يكون خالصا مضروبا لا شرا له لو باقعه دينار
شع وخالصا الخالص المضروب ويشترط ان يكون المال المسترق تحت يد المسترق منه بخلافه فان
كان مقصودا لم يقطع سارقه لان الماكد لم يرض بذلك بخبر زوان لا يكون المال محزرا في خبره

والله الاشارة بقوله اوبه او ب معصوب فان احزر غائب الدار في مال لا يقطع سارقا على
الاصح لان كونه في غير جزر شرعي كونه في غير جزر شرعي واما المستأجر والمستأجران يقطع
السارق منهما ولو كان المالك وقيل لا يقطع المعترضا اذا دخل فيه الرجوع وان اشترى الجزر وسرق
المشتري منه مال المبيع قبل تسليم الثمن يقطع لان له حق الجسر وبعد او كان موجلا فلا ولو كان
لرجل مال معصوب عند رجل ووضع بين ماله الجزر فدخل المعصوب منه لياخذ فوجد ماله
فاخذ مع ماله واخذ وجب له يقطع على الاصح لانه غير مجزئ منه لاذ الشرع يبيح له دخول هذا الجزر
لاخذ ماله ولو ادعى السارق المالك فيما سرقه بشرط وجوه او انه غصبه منه او ادعى دمه في اخذه لم
يقبل قوله في المال ويستقطب المقتطع بدعوى ذلك لانه يحتمل كيف يقطع في مال هو فيه ختم وكذا لو
ادعى انه ملك لشريكه في السرقة بان قال هذا المسروق ملك لشريك هذا واستعان في سرقة ماله
يقطع شواهد السرقة لا وكذا في كذبه قطع السرقة لا يقطع في مال المدعي له الملك وكذلك لا يقطع
بانه فيه ملك فلا يقطع لانه من سرقة الموهوب ولا الموجر سرقة المالك المستأجر وكذلك لا يقطع
له فيه شفعة ملكا واستحقاق فلا يقطع بالمشتركة للشبهة كما لا يجد بوط الحارثة المشتري كجتي لو سرق
الف مثقال هو شريك في السرقة متقال لم يقطع ولا يقطع الوالد بال ولد ولا الولد بال والد ولا العبد
بال سيد كشيء استحقاق الانفاق وكذلك لا يقطع باطنة ملكه او ملك والد له او ولد له او سيد له
لا يقطع بالاحد من مال غيره المماثل والحاجب ولم يدكن في الاصل هنا استحقاقا في باب القضاء
وقوله في الجاوي سرقة قد رجع دينارا في قوله او دعواه لشريكه فيها واقرا وان اكتم فيه امور
احد قوله وقد رجع دينارا فاعتزل عليه ابن الجوي وقال لو عثر بقوله قيمته رجع ماضيا وبالفصح
انه لا يقطع وان صدق انه قد رجع دينارا لثاني قوله مضروب اعترض بها ايضا ابن الجوي وقال
لا حاجة اليه لان اسم الدينار لا يقع الا على المضروب الثالث قوله ملك غير بلاشرك اعترض عليه ابن
الجوي ايضا وقال يبيع فيه الغرالي فانه جعله شرطا مع الذي قبله وقال الرابع في قوله
وفي اشتراط كونه ملكا الغير غيبة عن هذا الشرط الخروج المشترك عنه فانه لا يصدق ان يشارك
المشتركا انه مملوك لغير السارق انتهى والحق ان لا اعترض لانه اذا سرق نصف مثقال بينه وبين
مناصفة صدق عليه ان يشارك سرق ربع دينار ملكا للغير وليس عدم الاشاعة شرط في تسمية الشقق
مملوكا لصاحبه الرابع ان بعض المتأخرين اعترض على قوله ملك غير لذي خراج وقال يرد عليه ما
اذا كان المال لسارق ثم دخل لسرقته هو وكيلا صاحب الجزر فاستثراه منه لصاحب الجزر ثم سرقه
وخرج فانه لا يقطع عليه قلت ولا اعترض عليه فان هذا المال غير مجزئ عنه لكونه هذا الجزر حتى لو
كان المال ودبعة ودخل به وانا لسرقته ودبعت ثم باعها من وكيل الوديع ثم سرقها منه وبني في الجزر
لم يرد عليه لانه حصل انتقالها الى الغير والا حد له لو يبيع جزر منه لانه باعته مالا لخرج به من
جزر لم يقطع فاذا اسفل الى غير سرقة منه فهو غير مجزئ منه ومن بالخيانة شبهه فهو كالمقتطع
خائبا لا سارقا **وقوله** مجزئ المظالم الابه دايا في جزر او مطروق في سرقته ما لم يدع انه نام واعترض او
شغل جهة اي ويشترط ان يكون المستروق مجزئا لقوله صلى الله عليه وسلم لا قطع في ثمرة معلق ولا حصة
حبل فاذا اواه المراح والجزر فالقطع فيها بلغ من الحن وحريته الجبل الحيا والزا والسيل الماهات
ما يسرق منه من المواشي لبل او حلقه الاجرا اذا خلا لا ماله والامكنة والمزج فيه الى الجوف فان

كان المال موضوعا في الجزر او في موضع مطروق كالسجدة والشاة والسكة المشددة فلا بد من خط
الدائمة والمزاد بالروام ان لا يشتعل عنه بنوم ولا غير فاذا فعل الملاحطة في هذه الجزر وسرق
قطع ويشترط ان يكون الملاحط من ياتي به بحيث يقدر على المنع من الاخذ اما بقوته او بالاستعانة
بالصالح ونحوه فلا يكفي ملاحطة متغير ونحوه وصغير لا ياتي به السارق لبعده عن القوة ولا قطع
السارق اذا ادعى ان الملاحط المسترطد ولم ملاحطة نام او في المال لغيره او جعل حجة شغلته
كما اذا ادعى الملك ونحوه **وقوله** وفي حصة بعتا فيا من حصة طبقت وذلك ودار اخلو وتبع عنه
ببدا من هاتين الجزر بجوازات بشرط الحظير ان لا يمتنع ولا من حيث وسكن وقيل بقرينة
وابة با مطبل وانا ونوب بدلة بغير ومواس وكفن سرق بين اخلو ومقتد ان لا يمتنع وهو من
سحق فيما هم اي ولا كان المال في حصة فاما ملاحطة المجتادة كاتبة فاما للاحط ان ينام في الحياض
ويستغنى بكونه نائما فيهما عن دوام الملاحطة فاذا ضربت الحصة في الجزر او شربت اطباها واستبقت
اذ يالهوا ونام فيها او فورها فسرقتها او سرق ما فيها قطع السارق لانه هذا جزر مثلها في العادة اذا كان
هنا من يقوى به الملاحط واذا ضربت الحصة في العزم فلا يملك الجوابت التي فيها لا متبعة وسيا في ذكرها
ولما الدان فان كانت متعلقة بالجزر والرمز من كان الاعلاق بالجزر لها وان كانت متعلقة
عز الجزر ان او كان خروفا ولم يكن متعلقة او كان ليللا اشتراط ان يكون فيها جاف لا يقطع بها ولا يقطع
الحا فظ هنا لم يشترط الاعلاق الا لاجل نومه سوا كان ذلك ليللا او نهارا فلو نام هناك في كاري **معلق**
في غير جزر وقيل ان البدان المنفردة لا تكون مجزئة مع نوم الحافظ وان اخلو قال **السوي** والاول
اقوى واذا نصبت الامتعة في الحوايت الى الباب وغاب عنها نظرت فان استبل عليها شكة او خالف من
لوجين او ضم بعض الحوايج الى بعض وشد عليها في جزر بنظر الجزر وان لم يفعل شيئا من ذلك لم تكن
مجزئة وقد بينا ان الحصة في العزم كذلك والليل فلا بد مع ذلك من جاز في **الرواي** والبطل
والجمل قد يغيب بعضه الى بعض ويترك عليه حبيب ويترك على باب الحوايت وهناك جاز في نام ساعة
ساعة فيكون مجزئا والنياب عند باب الحوايت الفخار والصباغ كما متبعة ارباب الحوايت من
الوطازين وليست الحوايت الموضع عليها الشراخ مجزئ من جزر ايضا الملاحط لها فاذا سرقها احد
لم يقطع كالضيف اذا سرق من المنزل والسكن فيه وفي الخان لا يقطع عليها لان ملك حيازة لا سرقة وجزر
الخان جزر للاجاء لبقيله والدواب ويجوز ذلك ما بعتا وضعه في عروضة الخان وليست جزر للنياب
والنفوذ والدواب على نفسا ستم جزر لا مطبل وجزر الا واني ونياب البدلة بغير الدان ومعدن
وجزر النفوذ والجلي في المخازن والصادق والنياب النفيسة في الدوز ونيوت الخانات والمواشي في
الابنيد ولو من الحطب والجيشير اذا كانت متعلقة بعماق متواكسان ضابرها معها وفي
المرعى مجزئ بنظر الراعي بشرط ان لا ينام ولا يتشغل عنها ولا يغيب عن نظره فان استتر شيئا منه
بجمل ويحرم من جزرته واذا كفر لميت بحصة اثواب فاد وبها وهو اكفر المشروع والقبر جزر لها اذا
كان بحسب البلد كشيخ الطازقين فان زادت الاكاف على المشروع او كانت المقبرة بعيد من البلد
او كان القبر جفرا دون الحق المبتدع فلا قطع واعلم ان الكفن باق على ملك من كفنه الميت فان
كفنه الوثة فالشركة ملكهم والميت جفرا من الكفن مقدم على كفن كالفين كفن لا يزول ملكه عنه جزر لكل
الميت شبع كان لهم اخذ الكفن واذا سرق منهم الخاتمون ولو كفنه اجني فهو ملكه هذا هو الاصح وانا

ذلك خلا في قوله تعالى وقيل لله تعالى وقوله في الجاوي كذا اعلمت بها الى قوله والجانف
لجاء الخبران فيه امر **احد** ما قوله كذا اعلمت بها وقيل عليه ما اذا كانت الدار منفصلة عن الجانف
فانه لا بد لها من حافظ ولا يكتفي بالانغلاق ويروى عليه ما اذا كان من خوف فانه لا يكتفي بالانغلاق
ولا بد من حافظه **الثاني** في قوله في فتح ونوم قد نومه ان نوم معطوف على فتح عطف اشتراك وانما
معها وليس كذلك وانما يريد نفى اجتماعهما **الثالث** انه لم يبين حال الحافظ في الخيمة بالصحرى وقد مر
تاخير ذكره بعد قوله في فتح ونوم انه لا يشترط نفى اجتماعهما في الخيمة وهو كذلك فانه ذكر في الرواية
ان الاصح انه لا يشترط استئصال باب الخيمة اذا كان من فيها نائما الزايع قوله والجانف لجاء الخبران
ليبين على اطلاقه وانما يكتفي كذا اذا ضم الجواجج التي عند الباب بعضها الى بعض وربط عليها بالجمل او اربط
عليها بشبكة او خالفت من لحيين كما ذكره في العزير والروضة **وقوله** وفظان سرورية سابقا قايه
يتلف ولوزا كالا فوق تسعة بجوارق ونبت ويزج جازس اي ويجوز القطر من الجبال اذا كانت
الصخرة وجوبا سواء كانت حاله او فيها المارة روية السابقين او القايه فانه منها السابق ما مر
يجوز بنطق وباراه منها القايه بالتلف فهو مجوز بنطق ان اكثر من التلف الذي بعده بحزنا لما
بعد وان استتر عنه بعض الجبل او حجر فذلك لبعض غير مجوز جالمة استثناء وان كان في
البحر ان استتر جان لا يربط القطر على تسعة وهذا هو الوجه الذي استحسنه الزايع وصححه النووي
في الرواية لانه الذي جرت العادة بجعله قطرا وان تركها فهو كالقايه في اشتراط كثر
التلف وان تركها فهو كالسابق يكتفي بنطق لما مره وان تركها فهو لما قبله سابق ولما
خلفه قايه ولا يعتمد على لزوم وقديكتي في البلد الاستواء بنظر الجاهل من المارة في المعاطف
وجوبا ولا يجوز المدة في الارض والنبات فيها لا يجازس سواء اشتد الجح وخرج الحوزام لا وقبل اذا
الزرع فصيلا فالزرعة حرة من عرجازس **قال** الزايع وبما في هذا الوجه في البدء المستتر في الارض
وقوله وقطع باطنه فلما او فارغا او نعت فتال واخرجه ببل اخراود فعات على تحلل علم او
اي واذا سرق دينا او هو مظنة فلما قطع لانه اخرج نصابا من حوز واكمل حنسه وقدره لا يوتر
كاجمل بصفته ولو سرق فلو ساطننا ونابتم بقطع الا ان بلغت نصابا ولو سرق كسبا ونحوها
لا يساوي نصابا وهو مظنة فارغا وكان دية نصاب قطع لان اخذ الشيء المجز مجز ولا اثر لظنه انه
لا جد فيه كمنزاه وهو عالم بالخبر جاهر بمرجوب الجحد ولو نعت بيتا فيه طعم او غنم فتال الى غير
حز قطع لانه بذلك هاتك المجز منقوت للمال ولو نعت ليلة واحدا في ليلة اخرى ففدت فان تحلل من
البيتين علم المالك او علم الجيران فلا قطع لانها كالجز وان لم يعلم احد قطع لانه اخرج نصابا كاملا من حوز
هتلك ولم يظهر هو كاللوقب واخذ في ليلة واحدة واذا اخذ النصاب فعات فالحكم كذلك تحلل علم
وكذا اذا علم المالك بالقب فاصحبه فلا قطع ايضا ومار لكل دية جكم باوان لم يحلل علم ولا ملاح
قطع كما لو اخذ دية واحدة وكالوطر ثوبه وتناول لبراهم دية واحدة وقوله في الجاوي والقطر
تسعة الى قوله في تحلل علم المالك فيه امر **احد** ما قوله في الجاوي والقطر تسعة اطلق ذكر التسعة الذي
صحح الزايع والنووي انه لا يفتيد بها الا في العزير واما في الصخر فلا الثاني انه خص ذلك بالقايه
في الصخر الحالية والسكة المستوية والعزير ان القايه الذي يكثر التلف كالسابق في الحكم الثاني
انه قال ان لم تكن الصخر الحالية لم يكن لقايه مجزرا ولا واجدا فقط والذي قاله الزايع في شرحه

البيان من الوجيز واعتبر كون الصخر الحالية اشاق الى انه لو كان في المان كثر جعل الاحزان
منظرهم وهذا بين عظم **الرابع** انه فرق بين الزايع والماس لجعل الزايع لا يحزن حلقه الا من
واحد سواء كان في صخر الحالية ام لا والذي ذكر في الرواية ان الزايع كالقايه لما خلفه كانت
لما اسامه الجاهل ان قال وبالسابق ما اسامه فاطن ولم يشترط الروية والاصح ان المعتمد على
الروية في القايه والسابق كما سبق ذكر في الشرح **الثاني** في قوله وانكم لا تشرى لا بغير ما يبيع لو
قال بغير ما يبيع ليعلم ان القايه حرة اذا لم يكن لغز ما يبيع السابق قوله فعات على تحلل علم المالك
خصص لما لم يعلم فيز عليه ما اذا علم الجيران بهتدا مجز ولم يعلم المالك بان الذي يوخذ بعد ذلك
غير مجز الثاني انه انصر على تحلل العلم فيز عليه ما اذا جهل الاخذ كمن علم بهتدا مجز فاصح ان
المأخوذ بعد ذلك لا يضمن الا في الاول في كالا لنصاب بل هو سرقه اخرى **وقوله** وبوقف وام ولد مال
مسجد وزوج وبني من مغل على حين دار حجة عين اي ويقطع مخرج مال موقوف كالبيعة الموقوفة
واستثناء الكعبة وكداغلة الارض الموقوفة على قوم ليس لسارق منهم ويقطع بام الولد اذا سرقوا وي
ناية او مخونة لانها مال مملوك بغير القيمة كالعبد القرو لا قطع على سرق المكاتب لانه في نفسه
كالجوز ويقطع بالمال المسجدا المقتضيه كالابواب والجذوع دون القروش والمسرحه اذا سرقها
مسلم لانها ليست كغيرها المستلقة فله فيها شبهة استحقاق وكذلك اذا سرق احد الزوجين
مالا مجزنا منه قطع ولا اثر لاستحقاق النفقة على الزوج لانه استحقاق بغير ملكه المسقية فلا
يؤثر في استحقاق الجحد كالا جارة غلام القوي والبيعه واذا كان لمسروق في بيت من الدار واخرجه
السارق منه الى محض الدار نظرت فان كان باب البيت مفتوحا وباب الدار مغلقا فلا قطع وان
كانا لوقبته من زاوية الى زاوية اخرى لا ستوايهما في الجوز وكذا ان كان الباب مغلقا في بيت من الدار واخرجه
لعدم اخراجه من تمام الجوز هو كاللواخرجه من الصدوق الى البيت واكتفى بذلك من المسئلة عن قوله
في الجاوي ومنزله الى زاوية لان ذلك من طريق الاولى واما بقطع اذا كان باب البيت مغلقا
وباب الدار مفتوحا لانه اخرج من الجوز الى الصباغ وهذا اذا فتح باب الدار غير السارق فاما اذا
فتحها السارق **قال** الامام فلا قطع لان الجوز الذي يملكه السارق في حكم الجوز الذي يملكه
اليه فيكون كما لو نقل الى الجح وباب الدار مغلق الا تراه اذا انقل الجوز كان المنقوب في حقه الجوز
فان اخرج منه قطع ولا يكون جزا في جح عين اذا اخرجته ولم يقطع واجد منها بل لروضة
السارق في فم القب واخرجه اخر لم يقطع واجد منها **وقوله** وبلغ در حرج ووضه على ما واديه من
عنه واخذ من غير ميز من فم الدار ولو جرحا وميز بامر قوي خوف سلاخ او نام حرج حله اي وقطع
باخرجه نصاب بري من مغلق وبلغ در حرج بان ابلغه في الجوز وهذا بشوطان مخرج من حطة بعد
خروجه من الجوز فان لم يخرج بان انه فسد والمحق فيحق بالتلف في الجوز واذا وضع المشروق في ما
جازه الجوز خرج به الماس من الجوز قطع اما اذا كان الما واقفا في ما اخر فكثر فتال فلا قطع وان جرح
الماس حتى خرج قطع من طريق الاولى وكذلك اذا وضعه على اية سابقة فظل الجوز خرج بقطع وان
سكت واقفة او سابق الى داخل الجوز لم يقطع لانها حيازا ولو سيرا لداية اخر فاقطع على
من سيرا وكذلك الما لو كان جازيا نحو الجوز فخرج من حرجه لم يقطع بالوضع في يد واليه الامانة
بقوله ما بين عند احرازها اذا امر اليه واذا اخذ منه اعين ميز مجزرا بدار سيبه او بقنا الدار فان

جزر مثله قطع سواء جلد او دعامه خربعة فتبعه وان كان العبد ميمرا لم يقطع باخذ الا اذا وجب
ناجا او سكران او حمله مضبوطا واذا كان العبد قويا قابلا على الامتناع بغيرته او صياحه
فانقسم لمن يترقه فلا قطع وان اكرهه بالسيف فخرج قطع على الاصح وكذا اذا نام العبد على يمين
في بلد او قافلة فخرج بحمله واخرجه قطع على الاصح بخلاف الجزر وقوله في الجاوي وزمي من يعلق
الى محمل الازلا المفتوحة الى قوله واخراج مكره فيه امر احدهما قوله وزمي من بيت معلق الى محمل
الدار المفتوحة اطلق القول بكون الدار مفتوحة ولم يفرق بين ان يفتحها السارق او غيره والذي
نقله في العزيز والروضه عن الامام ان فتح السارق بالسيف اليه لا يؤثر فهو كالمعلق في حقه فلا
يقطع نقله عنه وقرراه وهو الذي يقتضيه الفقه لانه قد كان في محمل الدار غير موجب للقطع
للاطلاق وهتكه للجزر لا يوجب القطع كما سبق بيانه في قوله ووضع على دابة متابع للسارق
مطلق السير بل المترادف السابق عن الجزر اما لو سارت فيه الى غير محله لم يقطع لما بينا ان لها اختيارا
وكذلك الما ولهذا اجتزأ في الارشاد بقوله ما من عنه الثالث قوله واخرج مكره اي لا يقطع
والاصح في العزيز والروضه انه يقطع قال ولو اكرهه بالسيف حتى خرج قطع ولا فرق بين العبي
الهمير والقبيل القوي في هذه الحالة لان الفوق التي بها الجزر قد زالت بالفتور فاستويا في الجزر وقوله
لا يخرج بطوق وان لا يجرز واخراج بعض ثوب وبجزم كسرا وقل رصاصة وسلم من بيت المال لا غنى
من صدقة اي ويقطع باخذ عبد من جزر وان كان في حلقه طوق على اصح الوجهين لان الجزر
وما عليه في نفسه لا يدخل تحت اليد وسواء اخذ على وجه السرقة والغصب لا يضمن ما لم يترعه من
عليه ولا يقطع على من هتك الجزر واخذ منه المال والنقله او اكله وابتلعه ولم يخرج منه لانه لم
يسرق وكذا لو اخرج ما لا يحل اقتناؤه كالصليب والصنم واواني الذهب والفضة والاقلام لا يقطع
الكسر فلا قطع لانه ما موزع كذا ولكل من قصه كسره دخول مكانه ليكسره وان اخذها منه الكسر
لا الشقة نظرت فان كان رصاصة يبلغ نصيبا قطع والا فلا والمزاد بالرضا من الجزر الملوغ
بالكسر اليه واذا سرق المسلم من بيت المال نصيبا لم يقطع ولا فرق بين لغني والفقر واذا سرق احد
من الصدقات فان كان غنيا قطع او فقيرا فلا ومقتضى عبارة الجاوي ان الصدقة من بيت المال ليس
كذلك كما قاله ابو زرعيد ويقطع الذي لا يخرج من بيت المال مطلقا لانه لا حقه فيه وما يجزى
اطعامه من بيت المال اذا اضطر مضمون عليه كالمضطر الى اكل مال الغير بخلاف المسلم واتقاه
بالقنطرة والسبل للتعجب لا احتضامه كوفها **وقوله** فان عاده او فقدت لا بعد فرجه البشري
ثم ثم رجليه ثم رز و يقطع شلا امت وزاين اصابع وفادتها واسلية واجد في فليتين فان
تعدت ثمانية ايمان المال ونبد بجهنم يغلى ريت منه اي فان عاده وسرق ثانيا بعد قطع ميمنه او سرق
وقد فقدت ميمنه فانه يقطع رجليه البشري من مفضل الساق والقدم لان سرق وله ميمن فذهب
بافه او جانيه بل يستقط لان القطع تعلق لها فسقط لسقوط مجله واليه الاشارة بقوله لا بعد
فان عاده قطع يده البشري ثم ان عاده قطع رجليه البشري كذا في هذين من الله عليه وسلم انه امر
بذلك على هذا الترتيب ويستحب ان يقطع يمينه في ريت او يمين مغلى وليس كذلك قام الجدل
الصحيح بطراله فيستحب ان يامر به الامام ولا يقطع الا من سارق ولا يلزمه الرضا لان الله سبحانه
ومؤنه هذا الحكم على السارق كاجرة الجلاء وسحب ان تعلق به في رقبته يعمد لقطع متاعه للجزر

والشكر

والشكر وقدمه على الله عليه وسلم في سارق قطع فان عاده بعد ذلك جزر وما زوى الله على الله
وسلم اتى سارق في الخاسته بعد قطع اطرافه كلها فامر بقتله موولا بانه قتله لمعنى اخر من سجد الله
ويجوز واعلم انه يقطع الطرف الواجب شوا كان فيه زيادة ونقصان كزيادة الاصابه ونقصانها
ولو كانت كفالة اصابع لان المقصود الشكر ولا يقطع الزاينة في المقاض لان المترادف هنا كالمصافاة
ويقطع اشلا الا اذا قالوا ان دمها لا يرق فانها تكون كالمعدومة ولو كان على بعضه كفان زاينة واسلية
قطعة اسلية فان استويا قال الامام الذي رايته لا يوجب انما يقطع جان وبالله التهديب انه يقطع اجزا
فان عاده وطعت الثانية في النوي في الزومنه قلت الاصح المنصوص انه لا يقطع الا اجزاهما كما ذكره
البخوي في التهذيب وقد جزم به جماعة منهم القاضي ابو الطيب وقاض الجوز والمشي ابو نصر المقدسي وغيره
ونقله القاضي والمقدسي عن نص الشافعي رحمه الله وقدا وجهته في نسخة الوصفي في شرح المهذب ان
ولا يقطع اجزا كالكفين الا اذا اختلفت كل من الاخرى من المفضل فان لم يميز ولم يكن قطعها وحدا قطعنا
جميعا ونص السارق المال فان كان باقيا وجب تركه وان كان تالفا وجب ليل له لان القطع وجب حقه
تعالى والمال لا يدي فوجهه ما نه وقوله في الجاوي قطع اليمين من الكوع الى قوله بافه بعد اجزائه
اجزاء وقوله ولو كنه وكفان والاضحية ان امكن قد علم ان الكف لا يستبعد كونه في اليد حتى تقطع
ولو كنه اذ لا يخلو اليد من كف ولعله ازيد ولو كنه لا اصابع واليه اشارة الفتوى في شرحه واما الكفان
فمحتمل ان يقال ولو كان اليدون كنهه يقطع يمينه يقطع اليمين ولو كنه لا اصابع وكفها ما عليه
يعني اذا كان له على بعضه كفان باطشان على الشوا قطعها **الثاني** في قوله وكفان يقطعان الكفان اذا
استويا في البطش قطعنا والاصح انهما لا يقطعان معا كما حكاه النووي في الزومنه عن الغني والاصحاب
بل يقطع اجزاهما كما سبق بيانه الثالث قوله فان عاده او فقدت لان سقطت بافه بعد يوم ان سقطت
بالجناية حكاه اخر ولا فرق فلو اقتصر على قوله او فقدت بعد ما سقطت بافه بعد يوم ان سقطت
بسرقة وزاين مع مثله **البرافع** اي ويجز الذي في السرقة والزنا فان فعل شيئا من ذلك فطهرت فان
سرق من مال مسلم او زنا بمسلمة فانا نقيم عليه الجحد مطلقا ولا يتوقف على رضاه وان فعل ذلك في مثله
فلا يدين من ترافعه اليها فان قيل قد قلنا ان المسلم لا يقطع الا بطلب المالك فلا يدين من ترافعه في السرقة
اذن فلم خصصه الذي بذلك قلنا في المسلم سبع شهادة الحجة وانما يتوقف لا سلطان المستقط اذا طلب
المالك ماله قطعنا في عايدة دعوى ولا بينة ولا شهادتهم في الذي على الذي لا بالترافع وكذلك اذا زاني
بمسلمة اتنا عليه الجحد بشهادة الحجة ولا ينتظر هنا طلب المالك كالمسلم فان قيل لم يترافع طلب المالك
في السرقة ولا ينتظر طلب المالك الجازية في الزنا قلنا لان في السرقة يمكن ان يكون المالك قد باج المال
للسارق فيسقط القطع بذلك واجة الجوازي لا يحصل الجحد ولو كان كنه تحت الحجة المالك المستروق وكذا لو كانت
وهي ناله او بيعت وكذا في الزاني لا يسقط الجحد ولو كان كنه تحت الحجة المالك المستروق وكذا لو كانت
لم يقطع لانه بذلك له اخذ واما المعاهد فلا يحد ولا يقطع لانه لم يلزم الاجرام وكذلك المسلم اذا
سرق مال المعاهد لا يقطع من طريق الاولى **وقوله** ولو اقر او شهد حجة اخر لا حجة بالطلب المالك
واعاد للمال وثبت ماله دون قطع يمينه **وقوله** اي وتصح شهادة الحجة في السرقة للقطع على الصحيح
لانه جرمه كونه تعالى فان كان ماله عايدا وثبت القطع بذلك لانه لا يقطع حتى يطلب المالك ماله
بل لو اقر بالسرقة من مال فلان لم يقطع لجزر اقران حتى يدعى المالك لا مكان انه انا حقه او اقر له

فينسقط القطع وان كثره المسارق واما المال فلا يثبت الاستيلاء دعوى فتعبد الشهادة لا حل
المال بعد الدعوى لان شهادة الجنية لا تقبل في الاموال ولم يعد للقطع لانا قد سمعنا بالاحكام
خوفنا من ظهور مستقط قد امن وثبتت بين الرد فاذا ادعى على انسان سرقه مال فابكر المذنب عليه
وكل من الميمن فلفا لم يدعي بيت المال ولم يثبت القطع كما اذا نكل المذنب عليه الزاه حاربه على الزنا
وجلفا لم يدعي فانه بيت المهر دون جد الزنا لان الصحيح ان الميمن المزدودة كالاقران والمسارق
اذا رجع او ابتكر ما اقتربه لا يقطع وهذا قد امكنه **وقوله** ولقاضي تعريض بان كان موجب جدي مال
اي ويجوز للقاضي ان يعرض لمقر او مزبلا فزاد موجب جدي من جد والله تعالى بان كان سحبه
وان اوجب جدي ومالا وجبا كالسرقه عرض بامسقط الجدي لا المال **وقوله** لا التعريض في السرقة بقول
لعك غصبت او اخذت من غير جرد او بعد ان اذن لك في الاخذ ولا يقول لعك ما سرقته له شيئا لعك
قلت او طبت فيما دون الفرج او طنتها وجرتك والتعرض جاز لا يستحب في الاصل **وقوله** في الرزقه
لا يعرض له في السرقة بامسقط الخرم انما تسعى في دفع القطع **وقوله** في الجاوي ما اخل لك رزقه
مخالف لما قاله في الرزقه من سببه التعريض لا بامسقط القطع لا الغرم اللهم ان جعل ذلك منه
بعد الاقرار بالمال فانه لا مكان بعد الاقرار ينسقط الجدي لا المال كالتعريض له بالانكسار
في الجاوي بالبطر الصحيح انه بعد الاعتراف والنصر بانه سرقة بخلاف التعريض له بالانكسار
سقط اعطوا ما قالوا لا يعرض له اذا اقامت اليه واسه اعلم **وقوله باب** ملزم
لما جرد بعد عن عونه او منع استغاثته ولو سلب قاطع طريق بقطع يربع دينار ولو جرح كالسرقة
ببناه وبسرى وجلبه او ما يوقو الاخران ان فقدينا او عاده **وقوله** اي يقع اسم قاطع الطريق لا على ملزم
للاحكام فلا جدي على غيره مكلف ولا على جري ولا على ان الذي اذا قطع الطريق بجري عليه احكام قاطع
الطريق واشترط في الجزر والروضة ان يكونوا مسلمين وقال الكفاي ليس لهم جرم قاطع الطريق ولا
يفرق بين جري وذي كسبه صحيح باب عقبة الدنيا انه لا ينقض عهدهم الطريق الا اذا شرطوا
ثبت انه لا ينقض عهدهم اقيم عليه الجدي كالسرقة **قال** الاذني اعلم اني لم ازل في الكتب المشهورة بعد
الكشف التام للتقصير عن شرط قاطع الطريق لا سلام الا في كلام الزايعي ومن اخذ منه **وقال**
الذي يقتضيه القياس ان الذي اذا جازب في دارنا واخاف السبل وقلنا بانه لا ينقض عهدهم ان يكون
حكمه في قطع حكم المشايخ والى هذا يرشد قوله في التنبية في القاطع فان اخذ نصابا لا شبهه له فيه
وهو من يقطع في السرقة قطع والذي ممن يقطع فيها واما الجزري فليس ملزم للاحكام فلا جدي عليه
لا يسمى قاطع طريق الا من اخذ المال بالقهوية والغلبة مجاهق بشرط ان يكون بعد اعين لغوث اما
من يخذ ويعتد بالحرب فهو مختلس لا قاطع وحكمه الصان ويعزروا وكان القطار رجالا او نسوة اذا
وجدت الشروط فالحكم واقع عليهم ولو قصد البلد قوم لهم شركة او مال من في طرق البلد على من في الطرق
الاخر واخذوا اموالهم وقتلهم ولم يجدوا غوثا فلم جرم قاطع الطريق ولو كان هناك غوث وكنته سبعا
الماخوذ من من الاستغاثه فهو لا يبين غوث حتى لو دخل قوم دارا ليلا واخذوا المال جهرا مكاتب
ومنهم من لا يستغاثه السلطان فالأصح انهم قاطع طريق وحكم قاطع الطريق اذا اخذ المال ان
يقطع بين الميمن وجلبه البسرى بشرط ان لا يسقط حصه الواحد عن نصاب السرقة ربع دينار ولو
كان ربع الدينار الماخوذ لواحد او جمع فان النظر الى الاحكام لا الى الماخوذ منه وهذا الحكم جائز في السرقة

فان قضا جدي عضويه اكتفى بالاحتراف ففقد جميعا قبل الاخذ لا يعين قطع الاخران وكذا
اذا قطع الطريق ثانيا واخذ المال قطع الاخران واما اليه البسرى والرجل الممن او ما وجد منها
ان فقديت **وقوله** في الجاوي قاطع الطريق معتمد الفقه في المغالبة بالبعد عن لغوث فيه
استران احدهما انه اطلق اسم قاطع الطريق معتمد الفقه في المغالبة ولو شرط الاشارة كما اشترطه
الزايعي ومن ياقعه ولا التزام الاحكام كما مقتضى اطلاق الاحتجاب فيز عليه الجزري فانه لا يجري عليه
حكم قاطع الطريق وان اعتمد الفقه في المغالبة واخذ المال **قال** في ان ابن الجوي قال كالمعترض
عليه في الاستغاثه بالفقه في المغالبة والبعيد عن لغوث **وقال** الزايعي ويجوز ان يقال ليس
الشوكة مجرد العبد والبعيد بل يحتاج مع ذلك الى اتفاق الكلمة وسوء مطاع وعزمه على القتال
استحققت لظاهر ان الزايعي لم يأت بذلك على معنى انه يشترط ذلك في كونهم قطع طريق وانما اتي به
جساسة احوال المغالبة عليهم رايا على من قال ان الرقعة لو كانت اعدا في منتهى دفع القاصدين ومقتضى
فاستسلموا حتى قتلوا وهبوا القاصدين لم يمسوا بقطع طريق فزاد الرقعة بان الرقعة في
الغالب لا يتفق كلمته وانما يغلب عليها لئلا لا كلمة تجمعهم بخلاف القطار فانه قل ان يتطرح
الايمان يرجعون اليه ولهذا قال والقاصد والمزقان كذا يكونون غايبا **وقوله** ولا ولو قطعت
اجبا ما لا غير ما يغزو ويقتله قود لا حرج بخرم قودا وجبا وبغير ذية ليعفوا عليها وموت وبه اخذ
قتل وقتل ثلثا بغير قتل وقل كل عزه اي يوالي قطع اليد والرجل من قاطع الطريق
لها عقرية واجبة كالجديات ومن وجب قطع يده ورجله بالمجازية ووجه عليه قطع ايدى بقتل
او بغير سرقة ضياع ان حق الادبي يقدم مسقط قضا ما لا يقتضيه الاخر عقبه المجازية لان
الموا لاة بينهما قد استجفت بالمجازية فلا يمسقط بزيادة احايه وكذلك اذا قطع الطريق وقبيل
بمبدا لقطع سرقة فانه يقطع للسرقة او لا لم يقطع الرجل عقيبها لما ذكرناه وهذا معناه
ولا ولو قطع اجبا ما لا غير ما لا يغير ففهم ان الموا لاة اذا اختلف الموجب للقطع انما يجوز في البعض
الذين استجفت الموا لاة فيها بالمجازية اما لو وجب عليه قضا في اليه البسرى لم يقطع للمجازية كما
للسرقة الا بعد ان مال الاولة قاطع الطريق اذا لم ياخذ المال ولكنة قتل النفس بغير ان كان
قلا يوجب القضا بخرم قله سوا على المقصود لا فان اقص منه وقع قضا وان على مال قلا
وتعين قتله جديا على واليه الاشارة بقوله ليعفوا عليها مع ما تقدم من قوله بخرم قله وان كان
القتل غير ما يوجب القود فان كان خطا لم يوجب قتله وان كان لهدم المكافاة فذلك على الاصح وقد
الدية كما سبق في ابيات وان مات قاطع الطريق قبل القضا وجبت الدية في ماله كما سبق بيانه في
كتاب الجراح ولو قتل في المجازية اثنين فاكتر فضيل باحد ما وجبت الدية في ماله بغير ولو قتل هذا
الرجل الممخيم قتله اجنبي غير اذن لم يلزمه القضا لشبهة اغتنام قتله ويحيط به دية لانه وان
الحجة قتله فالمغلب فيه القضا ولو اتخذ المحدثا كما اذا على او وجب على الزايعي فانه لا يلزم
قائه الدية ولو خرج المجازية في المجازية لم يجرم القضا بخرم واليه الاشارة بقتله وقتل قود
لا حرج اما الجرح الساري الى النفس فلا حرج فيكونه قاتلا وان احاد المال وصل النفس في المجازية وجب
قتله وقله ملته ايام مقتل ولا ثم يقتل والعرض من قتله بعد القتل التكميل به وجزا الغير فيقتل
بعد القتل ويقتل ويقتل عليه ثم يقتل كقتل خشيته ونحوها ويترك ملته ايام ليمه النكال ثم يزل ولو لم

ان الجرح الساري الى النفس

يشل صديق الذي هو وذك عظامه ولو خيف شدة المغير قبل الثلث لشد الحز انزل قبلها ولو
قتل ان يقتل لم يقتل على الاصح وان اخاف السبيل واخذ قتل ان ياخذ المال وقبل القتل قد جحد عليه
كما لا جحد في مقتدما ان الرافعة ان الامام بحسب ما زاه من جسده وغريبه ونحوه وقول في الجاوي ولا
في كالمسرقه وحكمها واجد فاذا اوجب قضاض في عين قاطع الطريق او كانت قد اسحت بسرقة فقطعت
في عين اجد ما قطعت رجله اليسرى عقيب ذلك الحجاز بقوله لان المولاة بين العصور منسقة بالحجارة ولا
يستقطر زيادة الجناية واول الشراخ كلامه في السرقة اذا اوجب عليه قضاض في عينه فقطعت لا تقطع
في عينه للسرقة وهذا ان سلم قاطعة الفضا غير جحد قلوبا للسرقة مع قطع الطريق لا مع الفضا
لكن ان اصح لان عتوا للسرقة عضو الحجازة بخلاف مطلق الفضا فانه يقع على الاستحقاق في الحجازة فلا
يجوز المولاة **وقوله** ويهر بشر ذوا رمية قبل طفره سقط الجحد فقط واخره مثل وقدم وقرع غير
في حق ابي ترخافتم متيقن بقرعة ولو عدل اكد واصبها وان قتلوه ورع والدية اي اذا هرب قاطع الطريق
خوف من الطلب لو جفوا وشتموا حتى ينطشوك منه وهو المزداد بقوله تعالى وينفوا من الارض اي من
الارض التي افسدها فيها الى ارض غيرهما فان طفره لم يهره عليه من الجحد ومن تاب منهم قبل الطفره سقط
عنه الجحد لواجبه تعالى من حرم القتل اذا قتل والقطع والتعزير لقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل
ان تقدر واعلمهم فاعلموا ان الله غفور رحيم ولا يستقطر جحد الا بيمين من لقضاض على الاصح ولا من المولاة
الى اخذها وامام من باب بعد الطفره فلا يستقطر عنه لقوة التهمة بخلاف ما قبل ذلك وامام غير ذلك من
الجحد اذا تاب قبل اقامة عليه فالاصح انها لا تستقطر بالتوبة واذا اجتمع على رجل عقوبات نظرت فان كانت
كلها قلا قدم منها حتى لا يدي وان كانت قلا وغير اخر القتل وقدم ما سواه سواء كان القتل لله تعالى
فاذا اجتمع جحد شرع وجحد باعل بكر وجحد قد وقطع بحجارة وقيل اخرنا القتل مطلقا وقدم جحد الله
لانه جحد ابي جحد الشرع لانه اخف ثم جحد الزنا ثم قطع الحجازة ويفرق بين كل عقوبتين حتى زولا اثر
الاولى ويومر عليه ما يخاف من المولاة ثم يعقل بعد ولا يفرق بين القتل وما قبله ففي هذه الصور فقطع
يده ورجله الحجازية ثم يعقل ذرا المصين الى الهلاك ويؤخذ ذلك من قوله وقدم وقرع فيه فجعل القديم
والنقير في غير القتل ولا يفرق هنا بين اليد والرجل ولو قطعت الاولي غير الحجازية لا سحقا للمولاة
بالحجازية وقد سبق بيان ذلك قبلها اما لو اسحقت اليد بسرقة والرجل قضاضا والنفس لاجد فقطع الرجل
اولا لانه جحد ابي ثم اخر فقطع السرقة حتى يندمل الجرح ثم يوالي من قطع السرقة والقتل فان شئت
العقوبات في التعليط او التحقيف كما اذا قدت جماعة واجد ابعد واجد اوقلم واجد اجد واجد فانا
نعلم السابق وان فات جن الآخرين بان كان القاتل معبرا او عبدا فاذا قتل الاولي فان حق السابقين
ولو على اجد على المال سقط جحد من القضاء وكان للآخرين قتله وان كان عبدا لا يعلق المال الرمية
يمنع القضاء كاجد المهرين وان قدتم دفعة واجدة او قلم كذلك قد من خرجت فرجة وان قطع
رجل متبع من عين رجل مثلام قطع بين اخر فقد تعلق جحد ما بينا فيسحق ما جحد الاصح للمقتدب لكونه
ساوقا ثم جحد اخر فان شا اذ ديه وان شا قطع الناقصة واحدا زرا لا منع وان كان قطع اليد
اولا اسحق ما جحد ابي الجاني ولما جحد الاصح الدية ولا يعلق هنا سدا بالاخف لان صاحب اليد يستحق قطع الاصح
ايضا بخلاف ما اذا قطع يد رجل وقتل اخر فانما نعقد القضاء في اليد ثم نقص القتل لان مستحق القتل جحد
في النفس لا في الاعضاء الا انما لو قتل المقطوع شيئا فقتله وضع قضاضا ولم يستحق ان يذل ولو قطع

منقطع

مقطوع الاصح شيئا واقتض من مكان له ارضا لا يصح ولو قطع الاصح شيئا وما لا خرمها اقترع
فان خرجت لها اليد قطعها واخذ صاحب الاصح ان شأه وان قتل جماعة فقتله او لياوم حيا او قتل
القتل عليهم وكذلك الدية وان كان ثلثة فقد استوفى كل منهم لثمة قضاضا فيستوفى كل اثنين
من الدية **وقوله** ياد جحد لم يهره غير ذي شرب مختارا من مسكر ولو جحد بامد او جحد
الجحد ومنقطع الجحد جرحه وطرع عينه فسكن اعما ولعطره وناور وجرحه لا ساعه ويقضي **اعلم** ان شرب
الخمر من الكسائر ويجرم قليلا وكثيرا لما زوي انه لا يملك الله عليه وشبهه لا يلعن الله الخمر وشاربها
وشافها وابيها واستلعا وامامه ومعصرها وجاملها والمجمولة اليه وجدها الحلد كما سبق في شرح قوله
ملتم من غير المكلف والجرح واستثنى الذي لا يسمي لثمة الاحكام في الجملة لكنه يقرر على اساس
احكام دينه فلا يكون ملتم من تركها ومنها شرب الخمر وجرح بقوله شرب الاستيعاط والاحتقان لانه
لا يلعن الله شارب الخمر ولا يلعن الله شارب الخمر فلهما جحد وان جحد الخمر فاكلها او شربها
خبرا واكلها واكل الدية وي هو ما يترك من الخمر جحد وعين الشرب لانه الغالب من جملها ودخل بقوله
من مسكر القليل كالجرح من البيند فالامام ولو تقاطرت في كوزها فطارت واستهلك في الماله
يجد شره فان لم يستهلك جحد وخرج بلفظ المستكر ما يعثر العقل بغير مستكر كما لا يجوز الا فيون الجسد
بل يجوز عليها لا ياتلظ ولا يدعوا قليلا الى كثيره ودخل في لفظ المستكر البيند وشاير الاشربة
المستكر في عتد من الله عنه في خطبة نزل بها من خمسة اشياء العيب والنمر والجحطة واليشير
والعسل وقيل علمها ما استبهها وجحد الجحد يشرب البيند ولا ياتلظ على الاصح لقوة الادلة
بجرحه واذا علم جرحه لثمة جحد وجوب الجحد فيها ففي علمه بالخمر كفاية وان ادعى جحد الجرح
واسكن لثمة عتد بالامام او لشرب في بادية بعيد عن المسلمين لم يجده لانه بعيد وكذا من
شربها ظاهرا فانها شرب غير مستكر فذان معد وان لا يعلمها فان شربا ورأى عقلها لم يجدها فضا
الصلوات جالة السكر والحجاب بالمعنى عليه ولو شرب المستكر لم يهره وعطش او جرح سقط عنه الجحد
على الاصح وكذا ان شربها للنداء او الاصح ان شربها لذلك حرام لان شربها يربد في العطش ويجرح كبد
الجامع ولقوله صلى الله عليه وسلم ان الله لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم ولو عقر لثمة وعند جرحه جرحان
ستحق بها اللقمة بل جحد اذا خاف التلف وان ايفق ذلك سكره يستقطر به القضاء كما لا يسقطه الجحد
لانه نعم استبقا لنفسه **وقوله** ان يعين ولا يستطابستوط وعود ونعل وطرز ثوب ما جحد فاما
وجلست وامرأة تلف ثيابها وفرق على غير وجهه ومقتل لا يشدد ور فيها فرق **اش** اي بجحد الساتر
الموصوفين يعين لان ابا بكر رضي الله عنه سأل كم ضرب الساتر الذي امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان يضرب بالابدي والنجال واطراف الثياب فقيد اربعين فجلد اربعين ثم جلد عمر رضي الله عنه اربعين
ثم سأل الناس في الجحد واستشار الصحابة رضي الله عنهم فجلدوا بين والمذهبان الرادة على الاربعين
كاستياقي ويجوز ما ذكر من المستوط والعود المناسب للمستوط وان يكون من ياد مستطابستوطين لا يرفع
المستوط الى فوق راسه فيشبهه الالم ولا يضعه بحيث لا يؤلم ولا يكون العود شديدا الرطوبة ولا شديدا
اليوسنة ويجوز بالابدي والنجال واطراف الثياب اذا لم بها اياما مستطابستوطا ولاجل ان جلد سكران حتى
يفتح الاند قد يكون له حجة بفتح الجحد فان جلد ويا ان لا حجة من الجرحي وجمان الاصح الاجرة لانه
لم يهره بغيره جرحه يعين وان يكون الضرب من البياحي يحصل الجرح يتوالى الالم فلو ضرب كل يوم

والاولى بالبيان لان الجرح
الذي امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان يضرب بالابدي والنجال واطراف الثياب
فجلد اربعين فجلد اربعين ثم جلد عمر رضي الله عنه اربعين
ثم سأل الناس في الجحد واستشار الصحابة رضي الله عنهم فجلدوا بين والمذهبان الرادة على الاربعين
كاستياقي ويجوز ما ذكر من المستوط والعود المناسب للمستوط وان يكون من ياد مستطابستوطين لا يرفع
المستوط الى فوق راسه فيشبهه الالم ولا يضعه بحيث لا يؤلم ولا يكون العود شديدا الرطوبة ولا شديدا
اليوسنة ويجوز بالابدي والنجال واطراف الثياب اذا لم بها اياما مستطابستوطا ولاجل ان جلد سكران حتى
يفتح الاند قد يكون له حجة بفتح الجحد فان جلد ويا ان لا حجة من الجرحي وجمان الاصح الاجرة لانه
لم يهره بغيره جرحه يعين وان يكون الضرب من البياحي يحصل الجرح يتوالى الالم فلو ضرب كل يوم

ليرتبه به بخلاف ما لو حلف لمضيقه مائة فانه يبر ولو مرتبه عدة استواليه اخر الصواب مبدع
في الم الصواب الاول معتد به وان خلت من لا يزول فيه الامر بصر وحلها الرجل قايما والمرأة
حائضه لانه استرها ويكون عندها امرأة تلفهاها وتربطها على كسلا لا تشكف واما الجمل فمرد
رجل اذ ليس كد من ثبات النساء وبغى ان يفرق الضرب على الاعضاء ويتقوى الوجه والمفاصل لتعق العقز
والجدا كبر لما روي عن علي رضي الله عنه انه قال للجمل لا يعط كل عضو حقه وانما الوجه والمذاك كبر
ضرب الرأس لما روي ان ابا بكر رضي الله عنه قال اضرب الرأس فان الشيطان في الرأس ولا تشكف المصروب
بل يترك ليفي بها **قوله** وعزز وال وميبد مشيا وترك حبس ولوم وجلد دون اقل حرج وعصفو
لا عن جدد فابواب وما ذونه متغيرا وروح بحقه اي ويجوز لولا الامر وهو الامام او يابيه تغير
كل منى لمضيقه ليس فيها جدد ولا كفافة شرا لمضيقه الا انما جفت الله تعالى وتعلقت بادي لقله بل
الله عليه وسلم في شدة المهر فاذا اواه الحزن وتعلقت قمتة من الحزن فقيه القطع وان كان دون ذلك
ففيه غموم مثله وجلدات وعزز غير رضي الله عنه من زور كتابا وقال علي رضي الله عنه فيمن فلا ياتس
يا خبيث انها فوا حش فيها التعزير وليس فيها جدد والسيد والاب والجبد وما ذونه والروح تغيرت عنه
وولن الضعيف وروجه وقيل مني ذلك تاديبا لا تعزيرا فيغير ذنوبهم في حق الله تعالى وحق الادبي الا
الروح فانه لا يعززا الا لما يتعلق بحقه من سنون وحجوه ولكل ترك التعزير وان كان لادبي طالب كما اطلقه
المشيع ارجامه وغيره وانقضى كلام البصري رحمه وذلك في الروضة لانه قد يرد الى الفئات ولو
انقضى في التعزير في التوبخ والتفريع كفي والتعزير في حسب ما تراه الامام لا بما من حبس وجلد وصنع
ولوم وتذبح فان ذاك اجمع بين ذلك فعل وليس ذلك في تنويع بل عليه العمل بالمقطعة ان حبس قد يرد
الى اجتهاده وان جلد لا يشترط ان لا يبلغه اذن جدد الشرح المعزوفان كان جزافا قل من اربعين ومبدا
فاقل من عشرين وليس المراد دون اقل الجدد مطلقا ولو كان التعزير في حق ادبي الامام والسيد
تغيرت للمعزوفان ولو كان لادبي عليه جدد ففعل لم يكن للامام اقامة الحد عليه ولا تعزير يستببه
وللوي والاب والجبد تغيرت الولد الصغير تغليها وجزاعن سوا الاطلاق **قوله** الزاغي وميشه ان
يكون الام من الضيق في الكفالة كذلك في فعلهم احكام البطمان والصلوق ولما دون الاب او
الجبد ايضا تاديب الولد كالمعلم وحجوه هذا اذا كان التاديب بفقد الاضرب مترج لم يحرم المترج ولا غير
قوله ومن عاقله نرايه تعزير ولو من والكمين بشرب وجان ويحكم يجوز فاستيقن ان تحت والادب
ولا رجوع ومن جلا دهم كشافه قتل اذن جنتي جرا بعيد اي واذا عزر الامام والاب او ما ذونه جنة
جوز ما فافضل الى الهلاك وجب الصمان على عاقلة المعزوف ولو كان اماما لان المقصود بالتعزير التاديب
لا الهلاك فيتمين بالهلاك انما جاوز الحد المشروع وقيل ضمان الامام المحط من بيت المال والفلسر
التعزير شبه بعيد فان تعزير به ما يقتل غالبا فبعد وكذلك اذا ضربته في الشرب ثمانين ضربة لان الحد
ان يعرف ضربة ولا ضمان في الجدد وما راد على الاربعين فهو تعزير في الاصح ويضمن ما تولى منه وقد جوزوا
ان يلع جدد الشرب ثمانين لما سبق بيانه من فعل عمر رضي الله عنه وكذا اذا ضرب في الشرب ثمانين ضربة لان الحد
الهلاك فالصمان على عاقلة كما اذا حكم بشهادة عشرين او كافرين وفاسقين وهذا اذا لم يجر منه نقصان
بل حكم بعد البحث فان قصر في البحث او بعد فالصمان عليه نفسه لا على الباقله وحيث منتهى العاقلة او الحكم
لا رجوع على الشهود وان كانوا فاسقة معلنين بالفسق على الاصح ونص الجلا اذا قتل او ضرب في الما لخطا

الامام وظلمه فان انقضى الحال لقضاء قرض منه وان اكرهه الامام اقضى من الامام ومنه ايضا
على الاصح وان لم يعلم خطاه فالصمان والقضاء على الامام لانه سيفه وسوطه فلو ضربه ما رضى
اجد معاونة الامام ولا يدينها وكذلك يصح الشا في اذا جازا بعيد بامر امام جنتي لانه معتد
تخريبه فكان حقه الامتناع وقوله في الجاوي ما صاعن اذن جنتي وان عفى لا الجدد الى قوله ما ذن
الجنتي فيه امور اجدها قوله وان عفى لا الجدد **قوله** القنوي فيه ترشع ما رضى حجة العربية من
استناد قوله عفى الى خيمة التعزير بعد جدد الجا منه لان اصله عفى عنه ومن حيث عطفه الجدد
على الصمير المرفوع المتقل من غير تأكيد ولا فضل وهذا كثير في كلام الجاوي انتهى الثاني في قوله
كالحكم بعيد بن تنقيته هو ولا فرد يقتضي ان الحاكم ان قضى على النفس جدا او فضا صامبا شرعا او
بشهادة عشرين ويجوز ان الفرد يتقطع عنه ويجب الصمان في ماله **قوله** القنوي والظاهر
وجوبه ان ينفذ في التبليغة ولا فرد على المعزوف والمقيم الجدد ان لم ينفذ ونقل الزاغي بما اذا قصر
الحاكم في البحث عن جال الشاهدين وجب الجدد وما تامل الجدد عن الامام انه قال وانما يتردد ونظر الفقيه
في وجوب القضاء والظاهر الوجوب قلت وقوله في الارشاد ومن يخطئ وجوب القضاء ووجوب
المال الثالث **قوله** والرجوع على الفاسق المعلن ففرض بالرجوع عليه والاصح في صحت المردب
انه لا رجوع عليه لانه ما عفى على شهادته وقد ذكر هذه المسألة في الرجوع في باب الرجوع عن الشهادة
وقطع بان لا رجوع على الشهود وذكر في باب ضمان الامام وجب الصمان وانما لا يجر جلا
في الرجوع عليه وقال والاصح انه لا رجوع ثم قال فان امتنا الرجوع وفرض عليه جدد ذكر الفاسق
وصح انه يجب على المعلن بنفسه دون غيره فجزى عليه جماعة وهو مفرغ على منيف **قوله** ولما قل
تخلص من محرق لا لم يفرق عدم بين وازالة سبعة لا باخطر ولا بغير وجب حيث الترك الخطر
ولوي لا خطر كقصد وحجم وكذا ختان يابا وجب بلوغ ومساماة لا قراءة فيجوز ان اي ويجوز
للعاقل المستقل اذا وقع في نحره وقدر على التخلص من لحيها بالوقوف في ما يفرقه ان يفعل
لانها وان كانا قاتلين الا ان الا جرق لا صبر عليه ولو اصابته الام مملكة واستدت عليه لم يكن
له التخلص منها بل لا في نفسه ولا بالقها في مفرق ونحو مما يجعل الهلاك ويسهل له عليه الصانع
واذا ظهرت سبعة ولا خطر في قطعها فليعاقب قطعها من نفسه وكذا الولي المصني والمجنون لا يملك
بالمصلحة لا ضرر كالفقد والحجامة وان كان في قطع السبعة خطر ولا خطر في تركها لم يجر جلا قطعها
وكذا لو كان في كل منها خطر الا ان القطع خطر فان استوى خطر القطع وخطر الترك لم يجر قطعها
من الصني والمجنون ويجوز للعاقل قطعها من نفسه على الاصح فان كان خطر الترك اكثر جاز للاب والجبد
قطعها من الصني ولا يجوز لغيرهما قطعها منه لان للاب والجبد شفقة ليست لغيرهم فلا يقطع غيرهما من
الصني الا ما لا خطر فيه واليه المتاكدة كالسبعة ان كان الترك اخطر جاز للعاقل قطعها من نفسه
وللاب والجبد قطعها من الصني والمجنون ولا يجوز لغيرهما وان استويا جاز للعاقل قطعها من نفسه
ويجوز لكل ولي قصد الصغير وحجامة الا ان كان خطر فانه لا يجوز للاب والجبد بشرط ان يكون الترك
اخطر ويجوز لكل ولي حتى الصغير بل يشوب ذلك بيم تابعي الولادة ان اجتمعت وان كان نصرا لم يجر
امه حتى لو بلغ وهو لا يحمل الختان **قوله** الامام لم يجر ان يجتني حتى يغسله الطن سلامته واذا بلغ الصبي
او الصبية غير محزون لزمه ان تحت نفسه فان امتنع اجرة السلطان ثم ختان الرجل يقطع الجدد

الحيطة بالخشقة ونسب الفلقه فلا يجوز الاقتصار على بعضها ويكفي في خاتمة المرة تسمى القطع
الحديث اشهر ولا ينبغي ان يترك الموضوع انما يقع والذي يقطع من المرة كجدة اهل الفرج كعرف
الديك والكتان في الصغر مستحب لان البعض يكون ارضن والظفر وقوله في الجاوي ولللاب
والجدة لا يخطرون الى آخره فيه امران احدهما قوله ولللاب والجدة لا يخطرون وجبت الميزان اخطروا هم
احصا من اخضا صفا به ذلك في الحالين المذكورين وليس كذلك بل يجوز لكل ولي من سلطان عين
قطعهما من الصغر حيث لا خطر نكن والمتركا خطره فانه يجوز للاب والجدة القطع دون غيرها كما سبق
بيانها في قوله ونقد به في الجاوي بقدر الختان في الصغر والاولوبه تؤمن ان ذلك غير
مستند به والله اعلم **قوله باب**
بفتح صايل ولو عن ماله وهدر كس عاين باخف نوع بحري لا حرق مطلة وبهيمة منع طعام جامع
ووجب ولو بسلاح من بضع وسكران امن والاحزان ومن نفس لا والصابل مسلم ايجوز دفع الفل
لقوله تعالى من اعتدي عليكم فاعيدوا عليه بشئ مما جرت من قتل دون ماله واهله فهو شهيد وانما
قال ولو عن ماله لما في جواز الدفع عنه بالقتل من خلاف يجوز الدفع وان اتي على النفس كان الصايل
بالغاية فلا او متيما او مجنونا وبهيمة فلا اثر ولا قضاة ولا دية ولا كفارة بل هدر كما هدر راسا
من عرض بانفسك فترى ما نزعنا استقطب بها استنانه وصين ادر دوهذا اذا لم يكنه المخرج والمخلص
بما لم ينزل من ذلك من فحج وخرق يندق وفي الحديث في من عرض به صاحبه وانزعها واذهب تبيته ادع
بك في فيك يفتنمها كانهما في جمل واهبها وان اسكن ان يخلصها بضرب الفم لم يجز ان يضرب غيره فان
لم يجد خلاصا الا ببيع بطنه او بفق عينه او بغير حصنه جاز ويهدر ولا فخذ الحق المطلة وهي المشقة
عليه يعني اذا سقطت عليه من علو وضارت ممانته لراسه ولم يكن دفعها الا بالقتل فان لم يكره
ويمنع لانه لا اختيار لها بخلاف البهيمة اذا قتلت فاهانت بدن واذا جالت بين جامع وطعام بهيمة
ولا يمكنه الوصول اليه الا بالانزال فاهانت بدن لا يمكنه ان يلفها لدفعها لانه قد نفعه فهو
كالمضطر ما كل طعام الغني لا يفتن نفسه ولم يكرهها اكل طعام الغني بل ذكره في الاطعمه ويجوز الدفع
عن البضع اذا لا مجال للاجابه فيه وكذا عن كل سكر من سائر المعاصي وانما يجزى عند القتل عليه ومن
على النفس فان خاف لم يجز على الاصح بل يجوز له **قال في الروضة قال** الامام في ان اجاد الناس ملهم
شهر السلاح حصة لا تحصى الصايل بل من اقدم على محرم من شرب خمر او غير من اجاد الناس منعه
ما يخرج ويبقى على النفس فيه رجحان اجدهما بغيره والثاني في الاصوليين والاولى في الفتا
وهو الموجود لا في جواب في كتبه المذهب حتى قال الفوري والبغوي والرويا في غيرهم من علم خمره
يقتل رجلا وطنبورا او علم شربه او ضربه فله ان يحمي على صاحب البيت ويرفق الخمر ويفضل الطنبور
اهل البيت المشرب والضرب فان قالوا فله قتالهم وان اتي القتل عليهم وهو متاب على ذلك وجب الدفع
عن النفس من البهيمة وجوزها والكا فزلات البهيمة تلحق لشهوته فكيف يجوز ايثان على نفسه والاستسلام
للكافر في الدين وسطل ذمة الذي بالعباد واما اذا صال مسلم على مسلم فانه يجوز الاستسلام لا
يجز الدفع لقوله صلى الله عليه وسلم لما وصف الصلح كن عبدا لله المقتول ولا تكن القاتل ولم يترك احد
من الصحابة على عثمان رضي الله عنه منع عبيدك عن الدفع يوم الدار حتى قتل واما الدفع عن غيره فلا يصح
انه كالدفع عن نفسه هذا في اجاد الناس اما الامام في عليه الدفع مطلقا **قوله** بفتح صايل

الاخف

الاخف من ضرب الى قتل وزمى عين من نظرا الى دافع من كونه او سطر غير وهو عازا وبهجرته وان
اصاب جوفها وسرى حيث لا يجوز له مستتر او راحة او متاعا من منيع فان دخل فكما يله اي
ويشترط في الدفع المستقط لانه والضممان ان يكون بالاحف فالاحف فاذا امكن الدفع بالصباح عليه
والاستغاثه والهرب عنه لم يجز العبد ولا الى ضرب ونحوه وقيل لا يلزمه الهرب والاصح انه يلزمه حتى
امكنه الهرب من البهيمة الصايله وضربها ضمن فان لم يدفع بها فليزاع الاخف فلو كان مندفع بغير
اليدين يضرب بالعض او بالسلاح او بالقطع لم يقتل وكل هذا اذا امكن فلو كان مندفع
بالعض او بالسيف فله الضرب به للمضرون فلو لم يندفع الا بالقتل فله الضرب به بالاحف
الى قتل ولو لم يندفع لم تتبعه فان ضربه ضربة او ضربا وضربة وقبالة فله الضرب به فان
مات فنصف بدية وان قطع بين في الاخرى اقص منه ويدفع من نظريه وان من كوة في الدار يرمى عينه
ثم قد لا يكون في الدار عين فان كان عازا غير مستتر جاز له ان يرمى عينه الناطرة لان كان مستترا على الاصح
وان كان فيها تجارته صاحب الدار جاز يرمى عينه ان كان يراه ولو كان مستترا ثياب او بيت من
الدار على الاصح حيثما للباب بغير لركان للناظر فيه من مجرم له كان ذلك له شبهة منع جوار يرمى عينه وهذا
اذا كانت مجرم الناطرة مستتر فان كانت مجرم جاز يرمى عينه وان كان له هار وجدة فله ذلك لا يجوز يرمى عينه
مطلقا مستتر كانت ام لا وكذلك اذا كان له في الدار متاع فطرا اليه هكذا ذكر في العزيز والروضة
قال الاذني واعلم ان اطلاقه يقتضي الاصح في حصول المجرم في الدار جالة النظر وفي فتاوى باقتل
ان المعتبر بسكنى المجرم في الدار لا بحضوره حتى لو دخلت اخيه اذا او اتيها النظر جاز يرمى عينه لان
مجرمه لم يسكن الدار **قال** الاذني وهو حسن بحمل بل هو ظاهر وعليه بطل كلامهم **قال** وما يملك
ان المعتبر بالسكنى يجوز يرمى بالمنطلق والسوق مستتر اية في اجديوت الدار بشرط الكون ان يكون
لا يطر منها من في الدار الا المتصدي لذلك فان كانت واسعة لا تسع نظرا لانه كالباب المفتوح في التمه
في الجدران فلا شيء على الما اذا نظريه مرون بل صاحب الدار هو المفطر ولو نظريه دافع رجل من سطح
او دار جاز يرمى عينه لانه لا يفرض من صاحب الدار كما ذكر في العزيز والروضة وانما يجوز الذي يحمي
كالحصاة ونحوه وهدر عينه اذا ذهبت بذلك فان رمي غير عينه ضمن وان رماها وامنا بعية فانظرت
فان كان قربا منه يخطي اليه من قصد العين فيه ايضا وان سرى الى النفس وان كان بعيدا ضمن اما اذا
نظريه دافع من بابها المفتوح او من ثلمة في الدار او كوة مستحبة فلا يجوز يرمى عينه وكذلك لو دخل عليه
دافع فليست عينه عليه بالناس ولبدفعه بالاحصا امكن وقوله في الجاوي وجب عن الضع على قوله
فتح الباب قدم الاذنان فيه امورا **احد** ما قوله وجب عن البضع والمعاضي ولو بالسلاح لم يقيد ذلك الا
وهو لا يجب الا اذا امن وعند خوف الفتنة لا يجزى دفع جوار المنكر مشهرا لا محجولا في لما في صريح
لعن السلطان من اناقة الفتن والاصح الجوار وقد سبق ما نقلناه في الروضة من الامام **الثاني** في ان
البهيمة وما بعد على قوله وجب عن البضع والمعنى يحتل بذلك فيحتاج ان يقدر له جازا يحفضه بالاضافة
بمقدرة وجب دفع البهيمة وفيه نقبف **الثالث** انه الحق المجنون بالبهيمة في وجوب دفعه عن النفس
والمنه على الخلاف في وجوب دفعه بالاحصا لا يظهر عدم الوجوب كما ذكر في العزيز والروضة
الرابع قوله وقد يجزى من عض وضرب شبهة في غير بينهما وكلام الزايع والروضة يقتضي الترتيب فان لم
يحب القدر ضرب شبهة **الحا** من انه اقتصرت على الجاوي على من نظرا الى حرمه وكنت اذا نظرا اليه وهو مستتر

الجور وحكمها واجد في قوله ربي عيسى ايضا واقتصر ايضا في عدم جواز الرمي على ما اذا كان له
هناك مجزئ او زوجة وقبل يحقوا بها ان يكون له هناك متاع فطر المية **السابع** انما اشتراط
الجور ربي عيسى ان سطر من بطنه فاقصر اشتراط القبة سوا فطلع عليه من اية او من غيرهما
وليس كذلك القبة لا اشتراط الا اذا كان النظر الى الحرم من اذهن واما من عين فالقبة لا
ومناج المسجد سوا اذا فطلع منها فانه ربي عيسى وان كان من سطر اذهن فهو كما لو دخلها له حكم
الصايل **السابع** انما اطلق الجور اذا كان له في الدار مجزئ وشرط ذلك ان يكون المجزئ مستتر
فاما اذا كانت مكشوفة العيون فانه يجوز ربي عيسى لانه لا باج له النظر اليها فيجوز هكذا
ذكر في الثامن قوله وان فتح الباب لا يشترط في الباب بل لو نظر من الباب المفتوح او من كوة
واسعة او ثلمة في الجدران فالحكم واحد **الثاني** في قوله قدّم لان اذن مقتضاه انك اذا قدّم الابدان
جاز ربي عيسى والا فحج انك لا يجوز لمقتضى بالفتح كما يحج في العزير والروضة **وقوله** ومن سطر
هذه صارية وتدفع كالمنايل وبهية سرج لئلا لا يفتح بحوط اوها تاقرب زرع غاب او مع
ذي بد كحرق جطير مزاح ومقتضى فيه وعرض وريح بطرق ولو قطرت لارتش كالحمد ويطرد
من زرع جف بزراع غير يفتقر بارش اي ويضمن ما لكل لهن الصارية ما المقتضى لئلا اوها نا
وذلك ما خوذ من طلاقة وهي التي يفسد الاطعمة وتأخذ الطيور وتقلق لعدو ويجزئ بطا
ولا ضمن ما المقتضى لهن غير الصارية لان بطا غير معتاد ولا يجوز قل لهن الصارية حال
سكنوا على الاصح فان قصرت حمامة فقتلها للبدن فلاحصان كغيرها اذا مال ويضمن ما المقتضى
البهية اذا سرحها لئلا اية ارسلها مع غير راعي لقصايه صلى الله عليه وسلم بان على اهل الاموال
حفظها بالهوان وما تلفت المواشي بالليل فهو مملوك على اهلها الا اذا فتح باب دار او بيتان فدخلته
ليلا وتلفته فلا ضمان لتقصير صاحبه واذا سرحها هانا فلا ضمان للحديث ولان العادة ان الزرعة
وغيرها تحفظ بالهوان فاذا اخرجها الى المزرعة البعيدة عن المزارع فتركته وقصرت المزارع لم يضمن وان
سرحها حول المزارع فهو كما يلحقها الى دخولها فيضمن سوا استعمل المزرعي وفاق وان كان لها
معها او المستعير او المستاجر او الغاصب ضمن ما المقتضى بالعرض والرحم وبجوها لاها في بد قصته
سوا كان ذلك ليلا او نارا وسوا كان سابقا او قايلا او زكالا ان البهية له كالا لانه لا يملك
بالحلق والعبد لان له دمه واقرب ما يودي منه رقبته فعلق الضمان بها فان كان معها سابق وقاد
فالضمان بينهما بالتولية وان كان معها زكك فالضمان عليه ووهما ولو كان على دابة او على طهر حطب
وسيرها في الطريق فان كان هناك حمة فجلبه ضمان ما سلفه للمقبل والمدير والا فلا ضمان كما
تخرقه من ثياب المقبل ولا من المديران به وجدة والضمن ويضمن سيرا الا بل في الطريق سوا
كانت الا بل مفلطون او مطلقه واذا راشت الدواب في الطريق او باله فترق به انسان او لفة به
مال او نفس وفسد شيء من رشايش لوجل ميتا او ما يشوز من العيان فلا ضمان في ذلك كله لان
الطريق لا يخلو عنه هذا لفظ الروضة نعم اذا ركن الدابة في لوجل ركضا غير معتاد في ذلك الموضع
او طيرت بساكنها جصة فوقعت في عين انسان فمن وان كان موضع ركض فلا وكذلك دخلت زرع
دابة فاخرجها منه وادخلها في زرع غير من حتى لو كانت مزارعه بحفوفة بمزارع العبد لم يجز له ان
يخرج البهية من زرعها لا تقع في زرع غيره فان فعل ضمن فطر بته ان يصير ويعزم ما لكل الدابة

ارش ما المقتضى ولو سرحت بهيمة حول زرع اخر فوقعت في زرعها وهو حاضرها ون في دفعها فلا
على صاحب البهية لتقصير صاحب الزرع **وقوله** في الجاوي ومثل بهيمة سرحت جوار مزرعة الى قوله
والمفلطون فيه امر **الحاج** في قوله سرحت جوار مزرعة واستعمل المزرعي **قال** ابن الجوزي يبيع فيه
الغزالي في جين ووسيطه وليس في كلام الزايعي وعين بقوس لذلك **قال** البارزي ولا يضمن الجمل
فانه اذا جنى مع سائر المزرعي وجوز ان تشارك الدواب والابعاد عن المزارع فجمع موقوف المزرعي وفي ذلك
انك صاحب البهية وهو ظاهر **الثاني** في قوله في حرق جطير من خلف لا يبيده هذا اذا لم يكن في
الطريق حمة فاما اذا كانت فالمقبل والمدير سواء ذكر في الروضة **الثالث** قوله وفي الطريق حرق
جطير الى اخره ثم قال بالمالك اي مع جوار المالك ليس له حقا بالطريق كما يشترطه كلامه بل حاله
ان تلفت الدابة والمالك معها ضمن لا ياله كالا **الرابع** قوله بالمالك ليس له حقا بل كل من
يحتدق من مالك ومستعير ومساخر او غاصب فالضمان عليه **الحاج** في قوله لا يرشاش وكفى
معتاد او لم يقطع اي فانه لا يضمن **قال** ابن الجوزي وفيه مخالفة لما في الزايعي والروضة من ايجاب
الضمان كما ذكرته في الشرح فراجع **وقوله** **باب** الجهاد في الامم مع خوف طريق
كالحيا المناك كل سنة مرة فرض كفاية تركه انما ان قصر كقيام حج دينه وفيتا ودينه وشدة
مسلم وامامة وقتا وشهادة بخلا واذا وامر معروف وحرف همة ومجربيت ورسالة على جميع
اي الجهاد واقامة مناسك الحج والعمرة كل سنة فرض كفاية والاصل وجوب الجهاد الكفار
والاجماع قال الله تعالى وقاتلوا المشركين كافة الآية وقال صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس
حتى يقولوا لا اله الا الله اجدث والاباث والاحاديث البدل في ذلك كثير والجهد ينقسم الى فرض
كفاية وفرض عين فاذا التزم الكفار بدينهم وكفوا ايديهم عن المسلمين فالجهاد حينئذ فرض كفاية يجب
التموض ليه لا على كليلة الاسلام اذا قام به البعض سقط الا للكل ولا ينعين على الكل لانه لو
نعين لتعطلت المعاش وبدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم من هجر غاريا فقتل غري وسقط هذا
الفرض الجهاد امرين اما ان تنجلي الامم النغور بالرجال المكافية للعدو وفي القتال ويروى على كل تغير
امينا كما يفتقر امر الجهاد وامور المسلمين واما ان يدخل دار الكفر غارا بنفسه بالجوهر او يتر
عليهم من صلح واقله مرة كل سنة لان العادة الغالبة ان الاموال والجدد يورث في الجهاد الاحاد
السنة اكثر من مرة لانه اذا اقيمت الحرب واضطرب الرجال بنارها والواويل منهم يكرهون القتال
الناس في العادة الا في سنة فان كان في جهات الكفر حمة اهر ما بها وان استمرت الجهاد بياشا فان
استعج الجيش لجهات كلها فيه وعمر النغور ولا يشترط لوجود الجهاد من الطريق كما قلنا في الحج والجهاد
متاهب لمصادمة المخاوف بخلاف الحاج وهو في الوجوب كل سنة مرة كظهور المناسك واطهار شعائر
الحج والعمرة ونظير تلك لبقاع من زيارة البيت والطواف به والسعي والصلوة في المسجد الحرام والوقوف
بعرفة والزبي والمبيت بمزدلفة ومشي على ان النفوس والهمم بجولة على ذلك غير محتاجة الى تكليفها
عليه وقد بينا ان فرض كفاية يسقط اذا قام به البعض **واعلم** انك اذا فطرت امر كل من علم وكذا
من لم يعلم اذا اسكنه الجنت ولم يفتش علم انقطاع الحج والجهاد لزمه التجهيز له وكذا من لم يعلم اذا
كان مقصرا في الجنت بحيث لو تامل لم يكن متع عزمي مطر وحين ومات بعضهم ولم يعلم لكنت لو بحث
عن جاههم لم يعلم فهدا مقصرا والجهاد فرض كفاية كالقيام بالحج الدينية فيجب ان يكون في القطن يقيم

البراهين على اصول الديانات وحل المشكلات ومنها القيام بعلوم الشرع المتعلقة بفروع الدين
كعلم الفقه واصوله والقيام بالقوى والاستعداد لها ومنها دفع الضرر عن المسلمين كالجوامع
جامع واستعداد اذا لم تقف له قاتلة وببب المال بذلك وجب على المثرن من الاموال ومنها الامامة التي
هي العامة العظيمة لجامع شيعه الاسلام ومنها القضاء الذي هو الظلم عن المظلم فان الظلم من الظلم
ومنها الشهادة التي لا يخلو اياها فرض كفاية على ما سبقت في بابها ومنها الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
واقتصر على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر هو الصانع
وما به قوام المعاش من الحرف والزراعة والحياكة والنجابة والحجامة والبيع والشرا وتبجلة المعور
على جميعها والقيام بها ومنها تجهيز الموتى غسلها وكفنها وصلوها ودفنها ومنها زرع السلام فاذا سلم
رجل او جماعة على جماعة واجاب منهم واحد سقط الفرض عن الباقيين وان امتنعوا اتم الجميع وان سلم
على واحد بقيت لزم عليه واما لا يتبدا بالسلام فهو منه موكف لا غيره **قوله** وعلى مسلم مكلف حرج
ذكره في تركه سلاح وموت يحج بالامر من وعرج بين وجزم دون اذنه عليه جسته واصل سلم وكذا
ستفخر خط الحاق لا يعلم ولو كان فزا فان اذن وزجج كف وجزم لا زعيم او من صفه اي الجهاد كل سنة فرض
كفاية على كل مسلم يخرج بقوله مسلم الكافر فلا يجزى على الذي الجهاد لانه يدب عنه لا يدب
عنا وحج بقوله مكلف الصبي والمجنون لرفع القلم عنها وخرج بقوله حرجا لانه صلى الله عليه وسلم
كان سامعا لا حرا على الاسلام والجهاد وسابع العبد على الاسلام دون الجهاد فلا يجزى له ولو امن
به يدين لم يرض طاعته اذا القتال ليس من الاستسلام ولا يجزى له الدفع عن سببه اذا لم يوجب الدفع
عن الغير وخرج بقوله بغير الا على لقله بغير الا على حرج ولا يجزى له الا على حرج ولا يجزى له الا على حرج
المجاهدين وخرج بقوله بغير الا على لقله بغير الا على حرج ولا يجزى له الا على حرج ولا يجزى له الا على حرج
وساير المولون التي مشروط لوجوب احد من الراد والزاجلة فاضلا عن نفقة من يلزمه نفقته كالحج
الا لامن في الطريق فانه ليس بشرط وقد سبق بيان هذا كله اذا خلا المكلف لموصوف من المترض
الذي شق معه القتال ولا اعتبار بصلح وجامع خفيين ووجع ضرر ولا يجزى له من عرج بين وان
امكنه الركوب وقد عليه لان الدابة قد تترك ولا اثر للتعرج البتة الذي يمكن معه الكفر والفر
ومكافاة الا قران ويجوز على المديون الخروج للجهاد الذي هو فرض كفاية به الكفارة فيه الى
بلادهم سواء كان لغير طوبى او قصيرا لان اشتعاله بقضائه فرض عين فلا تشتغل عنه بفرض
كفاية فان اذن له العزم فله الخروج ولا يمنع كونه الا اذا كان الدين جالا او موسرا لانه
يتحقق حجه فان كان موجلا والمديون معسرا لم يكن له منعه على الاصح وكذلك اذا كان له اصل
مسلم من اموال او حيا وجب ولو مع وجود الاب والام فلكل منعه من سفر الجهاد بحديث عز جلال
المنبي صلى الله عليه وسلم يستأذنه في الجهاد فقال احي والداك فانه قال فيها ما جاهد وقاسوا الجهد
والجهد عليها وان كان في سفر الحجاج نظرت فان كان فيه خطر كركوب البحر والبوابي المحقق لم يخرج
السفر بغير اذن الوالدين وان لم يكن كذلك جاز وليس لها منعه هذا اذا كان الحجاج فان كان
لطلب العلم لم يكن لها منعه ان تعين لانه فرض عين وكذا ان كان فرض كفاية على الاصح وانما منع من
سفر الجهاد لانه سفر بذل فيه النفس للموت واعلم ان الوالد اذا كان كافرا لم يوقف الجهاد على اذنه
لانهم في جهاد الكفار وان كان في سفر الحجاج محقق توقف لسفره على اذنه كما مسلم بخدمة الابن و

التمه

التمه فان اذن الوالد والغير ثم رجعا عن الاذن نظرت فان كان قبل الشروع او بعده وقبل الدخول
في القتال وجب عليه الكف عن السفر والرجوع لكنه لا يلزمه الرجوع وجب بل لانه لا يتطرق فقه
وله ان يستمر على الجهاد الى مكان الا من ليقت فيه لا سلطان الرفقة وان كان بعد التمسك بالقتال
لم يخرج الرجوع لانه قد صار فرض عين وكذلك اذا رجعها يتكسر رجوعه قلوب الجيش وتضعف هممهم
لا يجوز له الرجوع **قوله** في الجاهل كبرياء الكعبة الى قوله رجوع لامن القتال فيه امور احدا
قوله كبرياء الكعبة اقتصر على رياء الكعبة فاقص ان يستقط الفرض بزيادتها والطواف بها وعبادة
الزافي ومن فتر عن كفاية اجبا الكعبة بالحج كل سنة ثم قال هكذا اطلقه ونبه ان يكون
العمرة كالحج بل والاعتكاف والصلوة في المسجد الحرام فان التعميم واجبا للقبعة بجعل بدنه
المعزى قلت لا يحصل مقصود الحج بما ذكره فانه مشتمل على الوقوف والري والمبيت بمزدلفة ومنى
واجبا لذلك لبقاع انتهى **والحق** ان لا اعتراض على الزا في فانه لم يرد حجة اذ كانت خاصة بل اذا كان الحج مشتمل
على جميع ما ذكره النووي وزاد عليه العمرة والاعتكاف بالمسجد والصلوة فيه **الثاني** في قوله كل مكلف
حرج ذكره ولم يتعصر من الاسلام فراد الميبي وما جبه التعليل والقوى الاسلام ليخرج الذي ذكره
البحري انهم زادوا الاسلام **قال** وهذا عجيب فان الكلام فيمن يقوم بفرض الكفاية والحق ان
يجب فانهم اشتروا الاسلام في وجوب المكتوبات وفجلا متعذر من الكفاية في الجهاد فانه
قد جرحوا والاستعانة فيه بالكافة وقد ذكره هذا القيد للزافي والنووي في الروضة فلو اختلف
على المصنف بان لا يفتى بقوله بغير وله ان يستعين بكافة لكان عذرا ومحتملا لانه يعلم منه ان
ليس واجبا على من يجوز الاستعانة به في حال دون حال **الثالث** قوله ومنع بدنه جاز اطلق ان
للعزم منعه بالدين الحال وليس على اطلاقه بل كذلك اذا كان منعه لا يحد بشيء جسد
المعسر فلا يمنع على الاصح كالجهد والروضة **الرابع** ان مقتضى قوله بالمرض ومنع بدنه حال
انه اذا لم يحصل منه ولا اذن كان له الخروج وليس كذلك بل يجوز الخروج الا بالاذن كما هو المعروف
في كلامهم **الخامس** انه سكت عما اذا كان المخرج عن الاذن له رجعها يتكسر رجوعه قلوب الجيش رجوعه فانه
لا يرجع وان لم يحضر للقتال **قوله** وبناوب الامام واسكن محبهم مسلم ولامام استعانة بك في الحاجة
انما من لوعده وبني وعبد اذن والمجنين وما وناز ولو فيهم مسلم ولا في لاسلم الروضة اجز من خمس
ان قائل والا فلذهب واجز اذن فبغير عيبه الامام من بيت المال ثم سقطه اي وبني للامام ان
يقل الناس في العزو ولا يحل على قوم دون قوم ويجوز ان يستعين بالكافة من اهل الدولة
والمشركين على جهاد الكفار بشرط ان تدعوا الحاجة الى ذلك وان يتوهم ويحسن ايمهم فياوان
يكون بحيث يكافى الجميع لو فرض عجزهم واجتماعهم الى هذا الشرط اشار بقوله ان امن لوعده ولان
يستعين بالعبد اذن مولاه وان يستعين باهل الجلالة من الصبيان اذا كان لهم عناية في القتال وله
يستعين بنصبه لمحقق عليهم وارسل المان اسكن اغراضهم به ورتبهم بالنفط وما جرحهم ان امن
اجز انهم فقد سئل صلى الله عليه وسلم عن المشركين يفتون فيصل من سبهم وذرهم فقال هم
واذا كان في بلاد الكفر مسلم استبرأ واجز او مستامن وطائفة من هؤلاء فانه لا يمكن قتالهم
وتبنيهم وارسل المانك عليهم اذا كان يحصل الفتح بذلك والاجاز وكثر على المذهب الذي منعتنا
من ذلك لا تخذون ذريعة وقد لا يصيب المسلم وان هلك منهم رزق الشهادة ويجوز لكل احد مجاهدة

من ماله او اعانه عليه وترغبهم فيه بغير اذن الامام ولا يجوز تحميم غير المسلم وترغبه في
الجهاد لا لامام لا حاجة الى النظر والاجتهاد واذا اخرج الامام اهل الذمة للجهاد برضاهم
ولم يتركهم حتى وقانونا فلهما هل الرخ وان استلجهم فلهما لا جنة وان قتلوا فلهما
اجرة المثل فيعطون مثل اجر من استوجز للقتال هذا اذا قاتلوا فان قتلوا قبل القتال واذا
لهما اجر الجهاد لانه قد استوفيت منا فبهم المستير الى القتال وان وقصوا ولكن لم يقاتلوا فليس لهم
اجر الجهاد لا اجر الوقوف على الاصح وجره من من حسن الخس ولا يبين من هذه الغنيمة ولا
اذا عين الامام رجلا لقتل ميت ودفعه فان كان له تركه فالاجر في تركه وان كان فقيرا لا يلقى له في
على بيت المال وان لم يكن فيه شيء سقط لانه استقط فرضا عن نفسه **وقوله** وزجر جري ثم جري
وعجز كامل فخرناه ولو عتيق ذبي وجاملا مسلم والكامل رجل عاقل جرح فلحقه استرقه او سرق او
قيل والعدا غنيمة او قتله لا سلبا وعظم من سلب قبل طفر وماله وولد صغيرا ونحوه ومعنى لا رجة
وبطل بحد وثق لا بقله كالج واجاز ودين لا على ملتم اوله وقضى ما عظم له بعد رقة ولا يسل انك
وامان عفو ودين به غير خيرة اي فاذا فخر الجري في ان الجرب جريام ملكه سوا كان المقتول كاملا
او غير كامل بل لو فخر به سبي او عتيق مغنقه ملكه فان اعتقه عتيقه كان لكل منهما الولاء على الآخر
لان البان بان باحة واسمها بخلاف ما اذا فخر في ان الاسلام ولذا اذا فخرنا اهل الجرب من كان
منهم غير مكمل بل رقبته لا سرقا لمرأة والقبى والمجنون والرتيق ولو اعتق الذي ميا فلحق بدار
الجرب ثم طفر به واسترناه جاز استرقاقه ان كان كاملا ورقبته لا سرقا لمرأة وان فخرنا ولو استلم في
ولم زوجة كامل منه جاز استرقاقها وعلمها مسلم ولا يخفى ان الحمل لا يسترق ولو اعتق المسلم كنيها
فلحق بدار الجرب لم يجر استرقاقه لحرمة حق المسلم والفروق ان الذي يلحق بدار الجرب جاز استرقاقه
فنا عن عتيقه وان كان من ثم ناه واسترناه كاملا على الامام بالمصلحة وبخير من القتل والمن والعدا
والاسترقاق بخير نظر واحتياط لا تسبه والكامل هو الجرح البالغ العاقل الذكور والعدا اذا كان لا
فمن جملة الغنيمة كما اذا استرقه فانه يكون غنيمة وان فخرنا بدار الجرب جاز ولو جماعة باسترقاقه اذا
جاز ان يبين عليهم في شيء ففقدوا هم باسترقاقهم اولى واذا استلم الكامل عظم به من القتل ويبقى للامام الجاه
في القتل والاسترقاق والمن وقيل يرق لمجرد الاسلام ولا يرق خلافة ومن استلم قبل الطفر فقد عظم
من القتل والرق وعظم ماله وولادة الضغان وكذا من كان منهم مجنونا ولو طر اجنونه بعد الكمال
وكذا من اعتقه ولا يعصم رخته على الاصح والفروق ان الولاء لجهة كالتسب لا يمكن دفعه بخلاف
الكساح وعظم من عظمه عتيق حربي استلم عظمه عتيق المسلم اذا لم يرق بدار الجرب واستر من طرقت الاول
واذا رقب اجده الزوجين اما المزاة لمجرد الاسلام والرجل لا يسترق الا فقتل الكساح سوا كان قبل
الدخول او بعد لان الرقب يربل ملكه عن نفسه فكذلك الزوج اولى لقوله صلى الله عليه وسلم في السبي لا تقاتلوا
حامل حتى تضع ولم يفرق بين متكررة ولا غير وهذا اذا حدث الرقب على الزوجين واجدها اما اذا كان
المسي في قبلا فان الكساح لا يفتني على الاصح لانه لم يحدث رقب واذا انقل من شخص الى شخص فاشبه
البيع فلو سببت امة مرقعة لم يفتني بكساحها لمجرد الاسلام وجروثا الرقب على من استر من اهل الجرب حتى
به الاجازة وتنفق المديون التي بينه وبين اهل الجرب اما المديون التي بينه وبين المسلمين للاحكام
من المسلمين والمذميين فاسكان موحية لانلاف ونحوه فيسقط واما ديون المعاملات مستحق على

جمله

جمله فان كان له على ملتم فهو غنيمة كودايعة وكذلك ما يستحقه بغيره لاجازة وما كان عليه من ذلك
قضى من ماله المعتم بعد رقة لا قبله وكذا من المقاتل استرقاقه على الاصح بل قد صار للمقاتلين فان
لم يكن السارق في ذمته الى ان يعق ويظهر وجود المقارنة في السرق وقد يفرض ذلك في الكامل ان يقع
الاغتنام مع استرقاق الامام له واذا استلم الجريان او اجدها او عقيت لها الذمة او اجدها وبينهم عفو
ودين معاملة لا يسل اما اذا استلموا واستلنا جميعا او الغريم فقطعا وكذا اذا استلم المديون الزوج
على المذهب فيبقى عليها المطالبة بالصدق والدين الا اذا كان غرا فانه لا مطالبة به **وقوله** في الجاهل
وله ان يستعين بك فرما مون الى قوله وان استلم جريانا او دينا في ذمته عفا فيه امر احدهما
قوله وله ان يستعين بك فرما مون بقى عليه شرطان احدهما ان نذعوا الحاجة الى الاستعانة فان
كان عينا على الجرح لا يفي ان يكون في المسلمين باكا في الكفرين المستعان به والمستعان عليه لو فرض
عذر من هو لا المتاني قوله وان استلم يعني الكامل عظم به وقيل الطفر ماله وولد لا يخفى ذلك الكامل
بل المدة كذلك اذا استلم قبل الطفر **الثالث** قوله ودين الطفر المدة الضمى مالم يبلغ وان كان
من المقاتلة **الرابع** قوله فان سببت انقطع تكا جده كسبي الزوجين وواجدها اما سببها معا
فينقطع به النكاح لان المدة ترق بنفس البني واما اجدها فليس على الطلاق فانه اذا سبى الزوج
لم يرق لمجرد ذلك بل اذا من عليه او فدى نفسه فالنكاح باق لان السبي لغيره هو الاسترقاق
في النكاح المسبي والاستسبا الاسترقاق وقد سببت العبد وسببا اذا استرقا مس قوله وان استلم
جريانا او مائتي دين عفا فيه فالمفهوم منه وما قاله شرجه انه اذا استلم اجدها لا يفي حتى اوفى كلام
الشرح ان استلام الغريم وجب بسقط دينه على الجري قطعاه في اقسام المديون بخلافه وبالعكس
كما سببها قاعة المذهب من جهة ماملة المسلم الجري ومن كون المرافة سقيم بالاسلام فلا يسل صداقا
جما اذا استلم الزوج في العدة بقى النكاح والمهر قال ابن الجوزي فهو منه انه اذا استلم اجدها او اوفى
لا يفي دين عفا فيه وهو قول بما اذا استلم المسقي عليه والاخي البقا وهو ما في العجا به الفظه وفي الغريم
والزوجه الحكم ايضا كذلك واليه الاشارة بقوله في الارشاد لا يسل بالاسلام وامان عفا ودين به
بالعفة فلم يسترط عفا فيه ويتقسط كل دين بلا عفا **وقوله** وكمن استقل لا يفر ولا يزوج ولا يبيع
سبب الشارح والمجزم شديد ونقل راس وانلاف ما يطر غنمه وحمل قتل خيل كحاجة وعقار جاهلهم وهي
نسا ترس بمن لا مسلم الا بصف وخوف هزيمة اي يمكن ان يستقل طافية بالجهاد من غير اذن الامام
لاحتياج الجهاد الى نظر الامام واجتهاده ولا يمكن المباشرة بغير اذنه لان عبد الله بن زائدة راس عمر
رضي الله عنهم بارزوا يوم بدر ولم يتركهم رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا دعي مشركا سبى الجرح اليه
ويكون قتل القريب فان كان القريب مجرما كانت الكراهة اشد الا اذا سمعه ينادي الله تعالى وتعالى الله
عليه وسلم لا يفتن لا يكون قتله لان اباعه بدين الجرح قتل اباه حين سمعه ينادي الله تعالى وتعالى الله
ولم يترك رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكن نقل رسول الكفرة الى بلاد الاسلام لئلا يكره الله
عن ذلك واما فعل هذا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وما روي في حمل قتلهم فكلوا فيه ومن
تقير ثبوته فانما نقل من بفعة الى بفعة لتحق قتله ويكن ايضا انلاف امواله التي نقل على الظن ان
ناجها غنيمة وان لم يكن كذلك لم يكن اعاطهم بالافها لان النبي صلى الله عليه وسلم قطع كل شيء النظير
في غير الجاهل وفيما اذا دخلنا غارتين على بلادهم ولم يستقرها اما اذا فخرنا غنم فبضارت اموالهم

غنيمة المسلمين فلا يجلد الا انها وكذا اذا قوت على بيع اموالهم واما البهايم فيكون مثل الخيل التي يقاتلها
 عليها اذا دعت الحاجة الى قتلها للظفر بهم واخفنا ان مقاتلوها عليها ولا يجوز قتل سائر الحيوان من اموالهم
 ويجوز قتل كل رجل عاقل من الكفار ولو راها وعسيفا ومخترا وشاكيرا لا سيما ذوالا يظلم واسعي
 ورمنا ومقطوع اطراف لقوله تعالى واقتلوا المشركين وقهرهم من قتال على الرجل العاقل انه لا يجوز قتل
 النساء والصبيان والمجانين لانه من قتل الله عليه وسلم بامر الله مقتولة قتال ما باله قتل ولا يقال
 فقال رجلنا رسول الله عمنها فان قتلها خلفي فلما زلت الهزيمة فيها اهوت الى قيام سيفي لقتلي فقتلتها
 فلم تترك عليه فان قلت قتلت المجدي وان استمرها حق كشتف عن شوته فان ثبت فله حكم الرجال وان
 تترس لكفان بنسائهم وصبيهم ولم يكن لظفرهم لا باصابة الساجار وسواهم متساويين مكررا بالمثل
 او غيرهم ووجه الحكم بهن وقيل اذا قصدوا بذلك ليدفع عن نفستهم لم يجز دمي النساء واما اذا تترسوا
 باسارى المسلمين لجزا اذا احتسبوا اصابة المسلم الا اذا دعت ضرورة كليله بان يقال الضمان والتم القتال
 وحسب الهزيمة والهلاك فيجوز حينئذ الذي مع توري المسلم ان امكن ما اذا تترسوا بهم في قلعة وبجوه
 فلا يجوز دميهم والترس مسلم فان تترسوا في القلعة بنسائهم وصبيهم فلا يصح جواز الذي طلب للظفر
 بهم ولو تترس صكافا مسلم لم يجز لقتلهم زينة لانا انا حوزناه في الامر الكلي ويحمل في الكليات ما لا يحمل
 في الجزئيات فاذا تترسوا بالمسلم وجوزنا الذي للضرورة فاصاب المسلم لم يجب القصاص وجب الكفارة وكذا
 البرية لا اذا جهل كونه مسلما فافها لا يجب على الاصح وقوله في الجاهلي قتل القرب الى قوله ضرب المرتد
 فيه امر اجبره قوله كقتل القرب اطلق فيه الكراهة وذلك لان مقتله لا يثبت الله ورسوله فان سلب يترك قتله
 لما سبق بيانه الثاني في قوله وان تترسوا بالنساء فجاء مقتضاه انهم اذا تترسوا بالنساء افعين بذلك
 انفسهم انه لا يجوز ضرب الترس في رقبته وانما يجوز عند الضرورة كما قلنا في المسلم وهذا ما صححه الفقهاء
 الزايعي وما لم يلبون الى خلافه قال الزايعي قلت الارح الجواز الثالث انه قد يرد قوله لا دعيها وكان
 جفته ان يوجع بعد قوله وبالمسلمين في الصف فانه شرط في المسلمين على زايه وفي الاخرى فقط على الارح
 متعلق بالمسلمين ولهذا اعترض عليه القوي وقال الحارث المصنف عاذا تترسوا بهم في قلعة عند حصارها
 فانما لا يجرى الترس لانا في عسده عن فتحها قال ورحم الزايعي جواز الذي الى النساء والصبيان في هذه الصور
وقوله وجزم ارباب نصف من عسده ومائة بطل عن ما بين وواجب الايجرة وتجيز لينة وان يباله للمرض
 وفقه شايخ وحجرو وترس بجزم وانه لا يجوز التجرف وتجيز ابعدا فيما علم بجزم اي ولا يجوز للمجاهدين يفر
 من الصف اذا لم يزد على الضعف لقوله تعالى فان تكن منهم مائة سابق فغلبوا ما بين الآية فان زاد واحاد
 القرآن الا انه لا يجوز على الاصح فرار مائة بطل من ابطال المسلمين عن ما بين وواجب من ضعف الكفار غاية
 للمعنى وقيل يجوز نظرا الى الزيادة فمن نظر الى المعنى جزم لما به من ضعف المسلمين الفزان عن مائة وتغير
 من ابطال الكفار ثم انا انما تجزم الا بان اذا لم يكن عدد فان دبر محرر القتال بان قصد ان يكتسب موضع
 او يخرج الى موضع فتح او عن مقابلة الشمس والرخ فلا يخرج عليه وكذلك اذا دبر مجيز الى فئة من
 المسلمين ليستجدهم على القتال ولو كانت بعيدة على العجيح لا بلاق الآية ولقول عمر رضي الله عنه انا
 صه كل مسلم وكان بالهينة وجوده بالشام والعراق وانما استقطعه الحرج بقعة قصده وعزمه على
 العود الى القتال ثم اذا جيز الى فئة فله جيب عليه تحقيق قصده بالفعل ان يعود معهم الى القتال الاصح
 لا يلزمه بل اذا بدا له في ترك القتال بعد ذلك لا يلزمه القتال لان ذلك البعزم عزم خرج به عن الوجوب

فاذا بداه بعد ذلك عزم اخر لم يوتر في ابطال عزمه المصحح للخص ولا يكتسب محاذرة الله سبحانه في
 العزم وكذلك اذا دبر لعزمه المزمع لما منع من القتال ولقوله الساج الذي يقال به تكون وجب
 حجاج يترى بها قال اصح انه لا يجوز له الا ديان وكذا اذا مات فريسه وهو يجز من القتال زاحلا فهو لا
 بعد وزون في الا ديان ومن جرم عليه القرآن وغلب على طنه انه ان لم يفر قتل لم يجز له الفزان لان الفزان
 يقتلون ويقتلون وقوله تعالى ولا يلقوا بهكم الى الهلكة فقد فسرت الهلكة بالفزان من الرجف او
 الحرج نوع نفقة على خلاف ما يستحق الى الفهرم المجيز الى فيه بعيد لا يشارك المجاهد بن فيما عموما
 بعيد لا نقطاعه عنهم والمجيز الى القرية يشاركهم على الاصح والاصح ان المجز للقتال اذا ابيد حكمه
 حكم المجيز الى فيه بعيد في عدم المشاركة فيما عدا ذلك من عزم وقوله في الجاهلي والمجز للقتال الى قوله
 والمجيز الى البعيد لا يشارك فيما عدا ذلك من عزم وقوله في الجاهلي والمجز للقتال الى قوله
 هذا الشرط ذكره في الوجيز قال الزايعي ولم يعرض له الجمهور ولم يشترط الايجاب ذلك وكافه اذا
 ترك القتال بحوزة العزمه الثاني انه جواز الانصراف عن الصف لمن عدم السلاح والاصح اذا قد زل الزايعي
 بالبحر لا يجوز له الانصراف عن الصف لمن عدم السلاح والاصح انه اذا قد زل الزايعي بالبحر لا يجوز له
 الانصراف الثالث قوله المجيز الى البعيد لا يشارك فيما عدا ذلك من عزم وقوله في الجاهلي والمجز للقتال الى قوله
 ان المجز للقتال اذا ابعده حكمه كما ذكره في العجز والروضة **وقوله** وفي قتل استر في قيمة
 ونحو كجرت واجم لمن شهد في علف وما كور معاد كفاف ودعيه قتل قسمة حتى يصل علمنا
 وصيافة مثله لا غير فيضنها واقرضه به لهما ورد جلد وفاضل ولا جدان وطى ولا ابلاد الجاهلي
 جرتيب بقيمة ومهريرد فيما لا قسطه ان منط **اي** واذا قتل رجل استر من الكفار فان
 كان ممن يرق بنفسه لاسر كالمراة والصبي والمجنون او كاملا ولكن بغير الحكم فرفقه فانه بجيخته وتضع
 في الغنيمة لانه قد صار ملكا للمسلمين وان كان قبل الحكم برفقه فليس فيه شي الا القبرية ولا يجزى انه
 بعد المن في امان فقيه دية دينه كما سبق في الجنايات واذا كان في الغنيمة كت مجرمة لا لجل الانصاف
 هناك القوية والاحيل المبدلة ليجت ان امكن مجرما ويجعل ما كتبت في الغنيمة والامزقة ويجوز لمن شهد
 الجرب من المسلمين لان الذين جزموا بعدد ولو قبل حياق المالك ان يتسخطوا في جنس الماكور الاكل
 قدر الكفاية ولا يتحقق المجتاجين وفي دعي الحيوان الماكور وله ان يضيف منه مثله اي من شهد الواقعة
 لان له الاكل وانما اعانه فان اضاف رجلا اجيبا لزم كل منهما الضمان كالغاصب وله ان يعرض غانا
 مثله له اكله بدم مثله من الغنيمة لان من جاز يشا من المباح فقد صار احق به فان زبد عليه من ظالم ماله
 لم يكن له اخذ لانه ليس قرصا بل له ان يبادله منه صاعا تصاعين لانه ليس بغير مال ولا باحة ولا
 باكل الا ما يعتاد اكله كالقوت وما يصح به القوت والفواكه الرطبة واليا منه لا الفاييد والسكر
 والادوية التي تبد والحاجة اليها ويجوز التبتط على الماكور واكل اللحم والشحم ولا يجوز وضع الدواب
 بشحم الغنيمة والصائب ان كل طعام يعتاد اكله على الجموع هو محل التبتط وكذلك علف الدواب والمجز
 ويجوز لما في حديث عبد الله بن ابي وفي اصبا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يجيز طعاما وكان كل من
 يأخذ قدر كفايته انتهى وله ان يترد للبطني وانما جاز ذلك الحاجة الى الطعام وعين وجوده غالبا
 في دار الجرب فاذا قسمت الغنيمة او جرحوا الى عمن بالاد الاشلاء محل التبتط بعد ذلك وبما فعل فاذا
 دبح وجب عليه د الجلبة الى الغنيمة الا ما يوك كل طير مع كحد ولا يجوز له ان يتخذ من الجلبة شقا او فعلا فان

اجتاج الى ذلك اخذ بغيره كما اخذ الدوا وينبغي ان تراجع الاسام وقد بينا انه لا يجوز التسلط في
غير المأكول فلو وطئ احد الغاميين او من له فيه ولد او عبد حاربه من الغنيمة لم يجوز ذلك لكن سقط
عنه الجذب للشبهة فاذا سقط احد وجب حصر المتل فان اجلها واولد لم يثبت الاستيلاء في الجبال على
المذهب شيئا كان موثرا او معتبرا لانه لا يملك عليها في الجبال لا جبر وقيل ثبت الاستيلاء في قدر حصته
فيستري ان كان موثرا ولا فلا واما الولد فحريته وبان فيه فثبت على المذهب وان قلنا بثبوت الاستيلاء
لم يلزمه قيمته لاننا ثبتنا تقدم ملكه في الحارة على الجوارق واذا قلنا بالمذهب فهل يجب عليه تسليم جميع
المهر والقيمة ام له ان يخرجه من حصته منها بطريقه فان كان الغامون محصورين بمسل معروفة قدر
حصته معهم او كان الامام قد افترس كل طائفة شيئا وكان الواجب اجدم سلم ما سوى حصته من
القيمة والمهر وان كانوا حبيسوا على الامام فيسقط قدر حصته لزمه ان يسلم الجميع وقدر حصته من
اليه **وقوله** وقيل اختار بورت ولا يملك فخر رشيد وسيد كاذب القربا فيسقط ولو مغلنا او فيها
ابن لا عن سلب اي السهم الذي يستحقه الكامل من الغنيمة والرجح الذي يملن دونه لم يملك قبل الاختيار
فلهذا يجوز لصاحبه ان يعرض عنه فيسقط وبعد كنهه جرح بورت فاذا مات قبل اختيار
الملك قام وارثه مقامه في الاختيار والاعراض وانما لم يملكها بمجرد الحصول لان المقصود الاعظم من
الجهاد اعلا الارض والارض من الغنيمة ما بعد فالبعض من عنها حصصه للمقصود الاعظم ولو ملكها
بمجرد الحصول كالخطاب والاختيار ما في الاعراض وانما يصح من الجزا الرشيد ولو اعرض عن التسفيه في
حجة اعراضه تردد **وقوله** في الروضة قال الامام والظاهر المنع واما المحرور عليه بالفلس فيجوز امره
لان اختيار التمسك لا يقتضي وهو لا يلزمه ولا يصح اعراض الصبي عن الرجح ولا اعراض وليه ولا اعراض
العبد ويصح اعراض سيده ولا يصح اعراض بعد الملك والاصح ان من اختار ملك حصته من الغنيمة قبل
المقتمة ملكه فلا يصح اعراض عنه بعد ذلك ولا يصح اعراض ذوي القربا على الاصح لانهم لا يملن فاشبه الارث
ويصح اعراض جميع الغاميين على الاصح فيصرف الجميع مقرر المحسن ويصح اعراض الرشيد ولو كان في الغنيمة
ابن وابنه لا نافذ بينا انه لا يملك قبل الاختيار فلا يفتقر عليه ابن بورت ان يملكه ولا يصح اعراض القائل
عن السلب لانه يملك بمجرد القتل فلا يصح اعراض عما سلك وقيل يجوز **وقوله** في الجاوي وان وقع في
الاسترازة او حتى او حتى وقل وجب القيمة الى قوله ونفذ ايلاد نصيبه وتري للموثر فيه امور
اجدا قوله في السائل قبل الحكم اي اذا قتل الامير الكامل قبل الحكم بغيره فبغيره كما يجب في مثل اسير
غير كامل **قال** ابن الجوزي وهو عرت لم يوجد لغيب لانهم مخرجوا بانه حرا الى ان يسترق وقد قال الربيعي
ان الامام يعرض ولا فؤد ولا دية **وقاله** الماوردي لا ضمان لكن يعذر الشا في قوله في التسلط في الاكل
من الغنيمة وملك بجائها هو خلا في المعروف في المذهب **قال** في الروضة وما اخذ لا يملكه بالاخذ لكن
له الاخذ والاكل كالمصيف **الثالث** قوله والمهر من المكلف الرشيد **قال** ابن الجوزي لو جرد
المكلف الجرح **قال** ابن الجوزي لو جرد المكلف لا تتعني عنه الرشيد **الرابع** قوله قبل القيمة والامان
قال ابن الجوزي لو اقتصر على ذكر الاختيار لا عن اعن ذكر القيمة وهو كما **قال** في الروضة واعلم ان
كلام الامام لا يوجب بان الغاميين وان لم يملكوا الغنيمة فمقتضى من قادمهم اخترت ملك نصيبه ملكه وقد ذكرنا
هذا في كتاب الركون فاذا الاختيار اختيار التمسك لا بالقيمة وانما يعتبر القيمة لتضمنها اختيار التمسك
انتهى **خامس** قوله واقر المحسن لا حاجة اليه لانه لو اقر نصيبه وعين بالقيمة بغير اختيار كان له

ان يعرض على الاصحاب لانه في قوله لا كل ذي القربا **قال** ابن الجوزي مقصده اعراض حجة بعض ذوي
القربا وبه صرح البارزي بغير التعليل **قال** وليس كذلك ويصح فيه لفظ الوجه فانه غير لفظ
الجميع وبيان الزايفي والروضة واعراض ذوي القربا **قال** قد خل في بيان الروضة امتناع
اعراض الكل والبعض وكلام الجاوي يفهم منه احتفاظ الامتناع بالكل دون البعض وكأنه يقص
لا يستع اعراض بعضهم لانه وان كان شبه الميراث في دخول الملك فيها الا انه دخول جلي حصص
الارثه لو قل وكتر ولم يلزم تفريقه على الجميع كالارث بل لا يواضع به ذوا الجاهات **الاصح** قوله
وجب كل المهر ليس هذا في اطلاقه بل ان كانا تكثر ضبط حصته بان كفاية محصورين اما اذا انحصروا
فانه يغرم منه قدر حصته الخمس وقدر حصته غني من الغاميين ويسقط قدر حصته كما هو المذهب
الصحيح **الثامن** قوله غرم حصته غير وهذا ايضا ليس في اطلاقه بل القيمة المولود حكم المهر فاذا
كانوا محصورين غرم حصته غير وامسك حصته كما **قال** وان كانوا غير محصورين سلم كل القيمة ان
قوله ونفذ ايلاد نصيبه المذهب المعروف انه لا ينفذ ايلاد نصيبه كما سبق بانه لا يملك الا بالاختيار
نعم ان اختار ملكه وكان الحكم كذلك **وقوله** وارث السواد وقت اخر موبدا للحاجة ومكة ملكه
اعلم ان حكم الارض والعقار في الغنيمة حكم المنقول بملكه كما ملكه وارث السواد بالعراق فحقها
بغير رض الله عنه وقسمها بين الغاميين ثم استنطاب قلوبهم عنها واشترتها ووقفها على المسلمين باناسلوها
واخرها من اهلها اجاز مودة فالحراج المضروب عليها اجرة مخمة بودي كل سنة وللانام ان يفعلوا
ايرال في اموال الكفار المحللة الكلبة مالا يجوز فعله في غيرها وتحديد السواد كما ذكرنا من عبادان
الى حريقه الموصل طولاً ومن القادسية الى جلوان عرضاً والاصح اما المصنوع خارج حصة الامور معين
منها ذكرها صاحب المذهب اجد ما شرع وجعلها يتصل لقراءت والاخر غير ما يسمى بزم المزاة فلا يجوز بيع
شي من هذه الارض ويجوز اجاز ايام كغيرها ولا يجوز ناجرة ما لم يملكها فاعلم لان ذلك للقيمة عليه
هذا حكم الارض واما البنين والبنات فلهن ملكه ما عدا الاماكن من طين الارض الموقوفة والجانا
واما ارض مكة ودورها فلهن ملكه لاهلها يجوز بيعها واجازتا ورثتها لاها فحق ملجاط ليو شدي الامان
لم فعقد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الامان وهو غير الظهران واشتري جالا بقتلهم ولانه لم
الله عليه وسلم لم يبت منها ولم يقتل ولا قيم عقاراً ولا منقولاً **وقوله** وتعين كظاهره علم مكتب ورو
وصفات خروج لعكس لم يرخى وادخله كفاية اسلام على مكلف قوي مطلقا لا يفسر فقرا خروج
كاف اي وما ذكرناه من كون الجهاد فرض كفاية هو فيما اذا لم يحرك ما يوجب نعيه فاذا اجاز من
يوجب نعيه تعيين ومات فرض عين كالفروض المبيحة وتعليم الظاهر من احكام مكتب الانسان
من سكان تاجر او جيب عليه تعليم احكام البيع والشرا الظاهر دون دقايق ذلك وكل ذي حرفة تعيين
عليه تعليم ما يجوز له فيها وما لا يجوز فعله الجبار ان يعلم حرمة التفاضل والساوي والتفرق قبل
القائمين على كل اجدان يتعلم ظاهره علم التوحيد وصفات الله تعالى والقيم على وجوب اتباع
الكتاب والسنة وكما سبغين هذه تعيين عليه الخروج الجهاد اذا استز الكفار رجلا من المسلمين
وامكن المسلمين مستفادة فانه يجب على كل اجد الخروج الى مستفاده وكذلك اذا دخل الكفار
من حدود الاسلام وقهروا اهله واشتروا عليه ولو في خراب بلاد الاملا فطرت فان كان على
مستفادة المقصود وخرج من فيه الكفاية لزمهم واخراجهم سقط الفرض عن الباقي وان كان على ما

دون منافاة القصور وجب الخروج على الجميع ابا وان خرج من كفى والمزاد بالجميع كل مكلف
قوى بقدره على الخروج والقتال فان دخله بغير اذنه لا سلام ومن عظم على الاسلام لا قرآن عليه
وترفع الحجر عن العبيد وعن لوجه ان كانت نافعة فيكون لهم الخروج بغير اذن السيد والزوج
وان لم يكن في الشافعية لم يخرجوا ومن يرتفع حجر العزير عن غزبه والوالدين ولبن شوا وجروا
ما يحلهم ام لا ولا يلزمنا ما دونه في استر المسلم اذا امكن خليفته الا اذا كانوا قريبين اما اذا تفرقوا
في بلادهم واجبه ولا يمكن شفها معاقبة الا بعد التهيؤ والخبر فلا بد من الثاني لذلك وكذا اذا
دخل ملك وجيش عظيم طرق بلاد الاسلام لا يتنازع اليه اهل الاطراف لما فيه من الخطر بل ينتظر
الاجتماع **وقوله** ويستنتمت عايش عده وجوابه وسلام لا على مقل ومودن ومبل وذي بول
وجامه اي ويستنتمت العايش وفيه لعنان التثمت بالشيخ والشيخ وهو فوقك للعاطش حرك
الله اذا حمد الله تعالى فان لم يحمده الله او قال غير الحمد لله لم يمت فحق صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال اذا عطش احدكم فليحمده الله فليستمنع وان لم يحمده الله فليستمنع ويمنع جوابه وهو ان يقول
العايش لمن تمته يهديك الله ويغفر الله لك ويجوز ولا يجب بخلاف السلام ثم ابتدا السلام عند
الملاقاة سنة مؤكدة والامر بافتنا السلام ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه لا يستلزم على
المقتل ولا على المودن والنفقة والمبلى لشغلهم ولا على من هو في الحام او يقضى الحاجة غايضا او بولا نكل
هو لا يبيد وبالسلام من سلم على واحد منهم لم يلزمه الرد وقد سبق ذكر وجوب رد السلام وقوله
في الحادي وارضى الجزار وقفا وحرا الى اخر الباب فيه امر احكامي وقوله وارضى الجزار لو قال
ارضى السواد كان اولى ليلاد في ما كان موثقا يومئذ ثم احس بعد ذلك فانه لا يدخل فيه ومنه الصن
الا في موضعين وقد سبق ذكرها الثاني قوله على كل قري قال ابن المجوي لا بد من فني التكليف لمخرج
الصبي والمجنون وان اصله الغزالي والمصنف الثالث قوله والسلام على المقتل وقاضى الحاجة
الحام والتثمت وجوابه بيده اطلق كون التثمت وجوابه سنة وهو لا يكون سنة الا اذا حمد
العايش الله تعالى كما سبق ذكره الرابع انه اقصر على ما ذكره والمبلى مثله **وقوله**
فصل المكلف مسلم لا يميز ويكفر امان محصورين وامارة قبل استرجاعهم من اربعة اشهر
يقول ولواشأنك مفهمة فيهما باهل ومال معه فان بعض هؤلاء ان رزق ومات والا فطليه او واره
يومنه كرسالة ونملع قران وكثافة بعام اذن والاي يجوز لكل مسلم بالغ عاقل حرا كان او عبدا
وان كان متيبعا كافر امان محصورين كعشرة وما ية لا اهل له الحديث المستلون كافي وما هو مستوي
بمنهم اذناهم ويدخل فيه المزة والحشي والفاشق والتسفيه ويخرج الصبي والمجنون ليطلان
عازنهما واستثنى الاستي والمكفر فاذا امن الاستي في ابدى الكفار واجبا منهم لم يفي امانه لان امان
يقضي ان يامن من امنه ولا يميز بين امن ولا يفي امان المكفر فلو اكره مسلم على امان كما قرأ يفي
امانه بل يجوز للاستي والمكفر اعتبار من امنه في هذه الحال ولا يجوز ان يومن اهل بلدا او ناحية
الا الامام واما اهل قلعة وقربة متعين فيكون للواجدين بمنهم كما اقتضاه كلام الزايفي وغيره
ومنه الامام بالا يستبد باتباعه باب الجهاد في تلك الناحية ولو امن مائة الف مسلم مائة الف كافر
معالم يفي او متعاقبين حج الاول فالاول الى ان يطرأ الحبل وشوا امنه في دار الحرب او القتال
او حال الهزيمة ما لم يوتر فان استر لم يفي لما فيه من ابطال حق المسلمين ويجوز عقبة للمرة وجدا

من غير رجل على الصحيح وقيل لا يجوز لها تابعة فلا تسفل ولا تحون امان الحاشوش لما فيه من
الضرر ويجوز ان يقتل ولا يستحق ان يبلغ المامن ولا يشترط في الايمان ظهور المصلحة بل يشترط
ان لا يكون فيه ضرر وان لا يتردد بين الامان على اربعة اشهر كما لها دنة ولا بد في هذا العقد من
الاجاب والقول اما باللفظ الصحيح كما منكرا وانما امن واجركا ولا خوف على اواكناية
كانت على ما تجل وكن كيف شئت ان نوى به الامان وسعته بالمكاتب والرمول شوا كان الرمول
ستلا او كما فزاو بالاشاق وان كان قادر على القول فان اختلفا في ما اذا جبالا شاق فالمصدق هو
المستتر لكن يرد الى المامن كما سبق ولا بد من علم الكافر بالامان وقبوله اياه وكفى الاشاق فيها يعني
في الاجاب والقول واذا صح الامان صار الصغار منعضوما كالذي وامام معه من اهل والمال
فان شرط دخولهم معه في الامان دخلا وان لم يشترط فوجهان صحيح هذان في الروضة اما لا يدخلان والباقي
انها يدخلان من غير شرط وهو الموافق لما ذكره في رواية البزري في اخر الباب فانه قال في المسئلة
الثامنة اذا دخل كافر دار الاسلام بامان او دمه كان مأمنا من المال والا فلا في امان فان
شرط الامان في المال والاهل زيادة تأكيد ولا امان لما خلفه في دار الحرب امن وقا في المهمات
ان هذا الوجه هو الاصح فاذا انقضت الكافر الامان ورجع الى دار الحرب وخلف عن ما له وولده لم يفسخ
العهد بينهما على الاصح فلا يسي ولده ولا يضر ما له فيا بل يكون مأمنا من طلبه سلم اليه وهل يكون دخوله
لا حرج امانا المجلي عن الامام وابن الجاد ان دخوله لا حرج امان وقا في غيرهما لا يكون دخوله امانا
وبهم من كلام الروضة ترجيح الاول وان مات في دار الحرب كان لو انتم في دار الحرب لا حرج
وبكون دخوله لذلك امانا والوجهان وهو اولى بالصحة تكونه لم يضر منه حاشه فان استرق قال
في الروضة على ما اذا مات فان قلت لا يكون لو انتم وقف فان عتق فهو له وان مات رقيقا كان
فيما على الاظهر واذا دخل الكافر رسالة او لهما في القران كان ذلك امانا له فلا يضر له اذا قا حجت
رسولا او جت لا تتبع كلام الله ثم بلغ مأمنا واما اذا دخل للمخاف نظرت فان قال طنت فخر الحاش
امانا ولم يدخل امانا اجبلم بعد بطنه وجار اعتياله لان ذلك ظن لا مستند له فحرج امان
عام من الامام او ناسيه لكل من دخل للمخاف فهو امن على نفسه وماله وقوله في الحادي من
المومن المكلف طوعا لا مشورا الى قوله فان رزق ففيه امر احكامي انه اطلق ان المكلف يومن
المحصورين ولم يفرق قال ابن المجوي مقتضاه جواز امان الكافر مطلقا وليس كذلك لو محصور
بدون امتناعه فاما بعد الاستر فلا يجوز للاجناد امانه ولا الممن عليه بل ذلك الى ولي الامر الثاني قوله
باهل ومال معه ان شرط الاصح انها يدخلان في امانه وان لم يشترط دخولها كما ذكره في البزري والرد
في اخر الباب كما سبق وقال في المهمات انه الاصح الثالث قوله فان بقض وجع فان رزق فحق
بان الصغار اذا انقضت الامان ورجعوا الى دار الحرب وله مال عندنا فيسي واسترق ان ماله نصير محجود
الرق فيها وليس كذلك مقتضى الاصح في التراخي والروضة انه يوقف فان عتق فهو له وان مات
رقيقا فقولان اظهرهما انه في **وقوله** وظان غير امان جرى من امانا بلحق بامنه لا عكسه وقيل مباركة
اعين فسكت او ولي واجبا واخر لا ان شرطا واعتبد كيف عنه الى يورده لكن بدفعه اي واذا ظن
الحرب ما فيه من مسلم امانا له فدخل عليه ولم يكن امانا كما اذا قال اجبرنا امنك من دخل مخاف فها لا يفي
عندنا فاذا دخلوا على هذا الظن عرفناهم ثم ردوا الى المامن ومن ذلك ما اذا اشار مسلم الى حربي فظن

انما مقتضى هذا المستند انه مقتضى امانته في امانته ان لا يملكه احد الا ان لظنه هذا مستند وقد سبق
انه لو نظر مقتضى امانته وادخل فيه امانته لا يرد الى امانته لانه لا مستند لظنه واما لو انكسرت الامانة
وامنه مستند لظنه غير امانته بان قال في حقه ولم يرد الى امانته فانه لا يرد الى امانته بل يقتل وقد سبق
انه يجوز المياري في الحرب فاذا ابرز المسلم كافرا وخرج الى الكافر من عينه وجبان خرج الى المسلم
من عينه ثم ينظر الى المياري فان رد افعاله ولم يرد من حربه ولا عاقبته لم يقتل وان شئت ولم يكره عليهم
قتله معهم وكذلك اذا اخرجوا من الجرح بالجرار قلنا المياري وهذا اذا كان لشرطه كقتل في
انقضاء القتال لان الهزيمة والاختيار فذا مقتضى القتال وان شرط الكلف عنه الى رجوعه لم يقتله
لكن بدفعه عنه ومنعه من التدقيق على المسلم مطلقا سواء شرط ان يمنع من ذلك ولا يمنع منه ولو لم يكن
شرطا ولكن جرت العادة بالكف الى بعض القتلى والى الرجوع الى الصف فالاصح ان العادة كالمشروط في
في الجاوي ويقتل المياري وان ولي والخن ان شرط الكلف الى اخر القتال او اعانه جمع لا يستعد فيه امور
احكام قوله ويقتل المياري وان ولي وكذا الحكم اذا ولي عنه المسلم لان القتال فذا مقتضى ذلك ان
قوله ان شرط الكلف الى اخر القتال **قال** ابن الجوزي الاصح اصل الرخصة ان اطراد العادة كالشرط
وقضية ايراد المصنف يعني صاحب الجاوي خلافا وهو **قال** الثالث قوله واعانه جمع لا يشترط الجمع
بل لو اعانه واحد كان الحكم كذلك **قال** الرابع قوله ومنع من التدقيق وان شرط مقتضى كماله
من التدقيق ولا يقتل اذا اخرج المسلم وليس كذلك بل يقتل الكافر اذا اخرج المسلم يقتل اذا اخرج المسلم
الا ان شرط الكلف عنه الى الرجوع فانه يمنع ولا يقتل **وقوله** وقال الجوزي لا يستعد في قلعة جارية منها
ان في هوبه ولو لم يكن الا في اوقية موت بعد ظفر او اسلام بعد عقد فان شرط رعيه امان اهله و
مهم واما غرض امانته او امانة فبذلك **قال** اي اذا قال كافر للامام ان يدرك على قلعة كذا على بعض
منها فلا تجازية فيها فاجابة الى ذلك وان كانت جملة مجهولة لا يقدر على تسليمه ولا يملكه في الحال
لان الحاجة الى مثل هذه المعاملة داعية وتما تفضل المفتح من غير الدلالة لا يقع من غير تنظيم وكذلك
لو قال بجارية منها غير معينة ولا فرق بين ان يكون جرح او امانة لان الجرح يترك بالسي واسترط
ان يكون المعاملة مع الكافر مع المسلم الملتزم للاحكام لما فيها من الغرر ولا الجهاد على المسلم واجبا
انفراد معرفة هذه القلعة يقتضي عليه الاعلام وجوز العرفا فيكون هذه المعاملة مع المسلم مشروط
لنجاح العقد مع الجارية ان تكون الجارية من القلعة اما لو كانت جارية من مالي ومن بيت المال لم يشرط
ان يعجزها الامام الذي عاقده ولو فيها غير معين لم يستحق شيئا ومشرط ان يكون في الامام لها بدلالة اما
لو عاقده في غير الطريق الذي دل عليه لم يستحق شيئا وان فجزا بدلالة ووجد الجارية وقوله
بالشرط ولو لم يوجد الامان فان كانت معينة ولم يوجد لم يستحق شيئا وان كانت موجودة لكنها مائة
نظرت فان مات قبل العقد فلا شيء له وكذا قبل الظفر على الاصح فان مات بعد الظفر بالوقت القيمة
وان وجبت كذا سلت نظرت فان اسلم قبل العقد فلا شيء له او بعد العقد وقبل الظفر لزم القيمة
لان اسلامها يمنع وقوع الرق عليها وان اسلمت بعد الظفر فان اسلمت اليه والافعال كقرشي
مسلمة والاصح انه لا يجوز فباخذ القيمة وان كانت الجارية مجهولة نظرت فان لم يوجد في الجارية و
في كالمعينة وان وجب حوز عين له الامام واجرت منهم وهذا كله اذا تمت عنق فان مات في القلعة
على ان يترك له اهله وكانت الجارية من اهله عرف بان هذه الجارية استحققت قبل ان يعقد الصلح وانما

فمنها

قيمة الاجد كما فان رخصت القيمة اطلقت على العلي وان رخصت العلي بقيت كذا وان كرهنا جميعا
الى ما نكده وبعض الصلح وعاد القتال وان اشترط الرعي امان مائة من مع الجمل فاذا اجابته
وبعد واشتعل المياري ولم يعد نفسه فبهم قتلناه لانه قد استوفى ما بشرط وقوله في الجاوي
ان مات او اسلمت فيه امران **احكام** قوله ان اطلق وجوب القيمة بالموت والاصح انها لا تخل لا اذا مات
بعد الظفر لانها حازت حينئذ في قبضة الامام واما قبله فلا **قال** في قوله او اسلمت مقتضاه ان القيمة
يجب لوجود الاسلام مطلقا وليس كذلك بل المذهب انها لا تخل لا اذا اسلمت بعد العقد ولو قيل
الظفر اما اذا اسلمت قبل العقد فلا تثنى شيئا لانها كانت عند العقد كالمعروفة واما لو حلت القيمة
باسلامها بعد العقد لا مانعها بالاسلام منها وهي موحدة بخلاف القيمة قبل الظفر فان كان
حقه في عينها وقد تلفت قبل الظفر فلم يجب بذلها كما لو قال من ردي ادين قلته هذا الجدة فان العبد
الميد ولم يستحق شيئا **وقوله** وان نزلوا على حكم رجل عبد عازف بالمعجزة فحكم بحرية او من اودق لزم
استلوا ويقتل من امام وفدا او بقدر ما من هاهنا اذ احضرنا قلعة او اهل بلد فنزلوا على حكم الامام او
جان بشرط ان يكون مسلما ذكر اجزا مكلفا بعد لا عازف بالاحكام الشرعية فيما يذب له اذا جرح
مضاحي القتال واستعنى بقوله رجل عبد عن التعرض للتكليف والعقل والاسلام والحرية فان المراء
العبد في الشهادة واستعنى بذكر العازف بالمعجزة عن قوله هيها مجتهد **قال** الامام ولا اظهر
شرطا او اضاف لاجتهاد المعجزة في المعنى ولعلمهم عن التهدي الى طلب الصلاح وما فيه النظر للمسلم
ثم يجب على من يقتدى لذلك بحكمه ما فيه المصلحة للمسلمين من القتل والاسترقاق والمن والعدا فان حكم
بالاجور شرطا لم ينفذ وان حكم بما يجوز نفذ ولا يجوز للامام مخالفة الا بما هو اخف واذا نظرت فيما
قالوا على انه لا يجوز له مخالفة الا في القتل والمن والعدا وفي القتل المثل فيجوز للامام ان يبرأ حكم
باجد ما ولا يجوز ان يخالفه في القتل بالاسترقاق لانه لا بد وقد يرى القتل هون ولو حكم بالارفاق
لم يكن للامام المن على الاصح والفرق بينه وبين العدا انه يتقون بنفس الحكم ويصرون ملكا للعاين
والعدا لا يدخل في ملكهم قبل قبضه **قال** في البيان فان حكم عليهم بالقتل واحدا موافق لغير الامام
عن واحد منهم وماله في عفو وان حكم باسترقاقهم ثم ازا الامام المن عليهم لم يجز الا رضوا للعاين لانهم
قد صاروا مالا لهم حتى يفرق كاتري بل حكم باخذ المال ولا اشتقاق ولو استلوا بعد الحكم بالرق لم يطل
زقيم وان استلوا قبله لم يتعرض لهم واذا حكم بالجزية فالاصح ان حكمه مع رضاهم بحكمه كعقد الجوزية فيجوز
على تسليمها واذا استبعوا فكل هل الذمة اذا استبعوا من اذ الجزية وقيل لا بل الجزية بحكمه فيبلغون
المامن على هذا الوجه قطعا وقوله في الجاوي وان نزلوا على حكم رجل عاقل عدل الى اخره فيه امران
قوله رجل عاقل لولا كفى بالعبد عن ذكر العقل كما اكتفى عن ذكر الاسلام والحرية كقوله **قال** في انه سكت
عما اذا قضى بالرق فينتوهم ان له ان يمن كمين اذا قضى بالقتل وفيه وجهان الاصح انه لا يمن لانهم قد صاروا
بحكمه ان قال للعاين فلا يجوز الا يتسام الثالث قوله ويرق المحكوم به ان اسلم ازا المحكوم به قد العتق
عابدا الى المصير وليس اسلامه شرطا في رقه فلو قال وان اسلم كان الصواب **وقوله** ولو لم يزل مستورا
جلف ويقال لان او من وبعث من بيع او به ان سجد وبدا فباشره اي يجب على المستبرأ ان يبرأ من
دان الحرب وكذا كل مسلم مستضعف قيم لا يقدر على اطماع دينه الحديث ان يرى من كل مسلم مع مشرك
فان عجز فهو معذور فان عطفه فترد انه لا يخرج من بلدهم من عقده ولم يطلق امرانه ان كان طلاقا وان

ذلك

خلفهم ابتداء الختان ليؤمنوه لرمه ان يخرج ويحتوله ان يقبل فيهم اغتيا لا اكلهم يومئذ وان كانوا
قبائس لم يجز له قتلهم نعم ان يتبعوا ليزدوه قلة ان يرفع عن نفسه كغيره وان افضى ذلك الى القتل
لا ان يقبل اليه في غير اغتيا وان كان الاستمرار يكون قد اشترى من الكافر في الاغتيا وجبان
سبب نفسه اليه لان العقد مع الكافر اوسع المسلمين وان باعده اياه كرا لم ينجي ووجب رد المبيع
عليه وان استمر طوعا عليه فدا نفسه بالحر لم يلزمه تسليمه وان التزمه غنا لا لانه التزام لا يلزم بكفه
يستحل سببه اليه ليعقدوا الشرط في اطلاق الاستبراء وقوله في الجارية لانه وان شرط لا يفهم
منه استحباب الوفا بشرط المدا وقوله في تفرير الامام انا بابه لمكلف جزاء كذا في كتابا
كالجور ان لم يعلم دخول جده بعد نكح فان كان كذبه اعتيل لان توثق لا توقيت كما شئت لا يده اعلم
ان الكفر يحصل بالاربعين فالذي يعين مال اما خاص كمالان الاجاد او عام كماله اذنه والذي لا يعقد
الجزية والاصل فيه الكتاب والسنة والاجماع فلا يفهم عقد الذمة الا من الامام او من فوض اليه ذلك فان
عقد ما واجد من المسلمين لم يعقد لكن يبلغ من اضراره الممانع وهو ان يقول الامام اقرم او اقرمكم
او اذنت لكم في الفزان وعقدتكم الذمة وطلق ولا يوقت لان هذا العقد كالبدل عن الاسلام والاسلم
لا يفهم موقفا فلهذا كذبه واذا قال للذي اقرمكم ما شئت كما قبلت في لانه مقتضى العقد المطلق
لان له ان يبدوه متى شاء او ان قلنا ما شئت انا او ما شئت انا او ما شئت انا او ما شئت انا او ما شئت انا
مع زيادة الجحالة واما قوله على استغلبه وسلم اقرمكم ما اقركم الله فانما اخرى في المدا ذمة له يوجب جزاء في
عقد الذمة وقدا وصح بابه واما يفهم عقد المالك فلا جزية على من يوجب ولا جزية لان الجزية لحق بالدم
ودمها محقون في الحديث حد الجزية من كل حال دينا ولا يفهم عقد المالك للبعد الحديث لجزية على العبد
ومن بعضه جزاء لغيره ولا يفهم المدا فكتاب غير الى امرا الاجناد لا تأخذ والجزية من النساء والصبيان
ولا يجزى على الخش كونه امرأة فان كان ذلكا اخذت فيما مضى على الاصح ولا تفهم الذمة الا لمن ادعى العقد
كتاب فلا يفهم لزيد بن وعابد وشن وكوكب ويحوج لافهم لا يقبل منهم الا الاسلام واما يقبل من اهل
الكتاب لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله من الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية
فخص الجزية بهم فكل من نعم القسك كتاب من كتب الله تعالى كالنورية والاحجيل وصحف ابراهيم وورد
داو وعقد لهم والحق لهم الجحوش للاختلاف في ان لهم كتابا وهو قولنا اظهر ما نعلم لانه روى ذلك عن علي
رضي الله عنه وقال لكنه رفع وشهد لعمر بن الخطاب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم احدى الجزية
من جحوشهم ويصدقون بدعواهم لان دينهم لا يعرف الا منهم ومشرط ان لا يعلم دخول ابا هير في اليهودية
والنصرانية بعد النسخ فالذين دخلوا بعد التبديل وقيل قال الامام تعقد لهم ذمتهم وان بدلوا فلا
بدان سعي ما لم يبدل فيكون شبهه لا يخط عن شبهة كتاب الجحوش والذين دخلوا بعد النسخ لا يفهم
لهم ويعقد للذين اشكل حالهم فلم يعلم دخولهم بعد وامكن دخولهم قبله او بعد فهو لا يفهم شبهة
تغليب الجحوش لدم كضاري العرب كاجرم كاجرم وذا يجهل للاجتيان في السابقين والسامع والصابية
ان كفرهم اليهود والنصارى ان اسلم منهم اثنان وشهدا بكفرهم عنهم لم يعقد لهم ولا يعقد لهم وقرب
الجزية على الاعلى والوسى والشيخ الكثير والزاهب والاحير وجب على الفقير عينا الملكوت وبقية ذمتهم
الى ان يوشروا وان ادعى انه من اهل الكتاب فعقد له ثم بان كذبه اما بان ثبت اشتباهه الى يديني او في
او كان قوم يسمونهم اهل كتاب فاسلم منهم اثنان وشهدا بانه ليسوا اهل كتاب او اقر على نفسه

فانه يغتال ولا يبلغ مامته على الاصح بخلاف الكتاب في اذ توش فانه لا يقتر لكن يبلغ الممانع على الاصح
وقد سبق بيان بطلان العقد الموقت وقوله في الجارية لم يعلم احار حن الى قوله لا الامام ولا سرقا
فيه امور احاد بقوله لم يعلم احار حن جين سنج زعم بعضهم ان هذا كلام غير مرتبط ومراجه لم يعلم
دخول احده بعد نكح الثاني قوله وان اسلم اثنان وشهدا بكفرهم عنهم لم يعقد لهم ولا يعقد لهم
على قوله وزعم القسك كتاب واما ان كذبه فانه لا يعقد الا لصا فز وبيع هذه العباة العفر والرو
لكها او ردا في غير هذه الصوق في السامع والصابية لانا نعقد في حجة العقد لهم ان يكونوا
كفر عن عبد اليهود والنصارى فاذا اسلم منهم اثنان وشهدا بكفرهم يعني عبد اليهود والنصارى فحسن
ذلك هناك بخلاف مسئلتنا الثالث قوله الفزان معمول اذن فعباده يعني جزاء الجزاء كترى ومراجه اذن
الامام في الفزان وقوله في غير الجحاز وفيه باذن ومصلحة وخروج وون از بعد فحاج لان مزمون
يقوله او خيف ويمنع الجرم فان مرضه او دفن اخرج وخرج لرسول ابي والتفرير للمعقد ببلد جاز
في تابر البلاد لا في الجحاز فان دخولها مجرم على كل كافر من جزى وذي والجحاز مكة وما ينسب اليها
كالطائف ووج وجدة وما بين ذلك والمدينة والمهاجرة وينبغي وما ينسب اليها من جزى ومخالفات
اليها من جزى ومخالفات وما بين ذلك فيمنعون من الاقامة في الجحاز وكذا جاله والطريق المستقيم فيه
على الصحيح لا من الجحاز ولا يمنعون من ركوب الجحاز لانه ليس موضع اقامة ومنعون من حرايق
المسكونه وليس لهم دخول الجحاز الا باذن الامام ولا يجوز ان ياذن لهم في ذلك الا لمصلحة واذا اذن
في ذلك لمصلحة وان اذن في ذلك لمصلحة اشترط ان لا يقيموا اربعة ايام يحتاج ولهم اقامة ثلاث
غير يومى الدخول والخروج ومن نقله ديون امران يوكل بالمطالبة واخرج الا اذا مرض وشق نقله
وكذا اذا خيف من نقله موته فانه يترك حتى يموت نقله فان مات دفن به قال الامام ويؤا به موادة
الحيف ولو كان ينقل من قرية في الجحاز الى قرية وقيم بكل لسانه يتبع من ذلك على الاصح فان كان الجحاز
يعتزل اذن اخرج وعزل ان علم انه ممنوع من دخوله واما الجرم فلا يدخله كافر اذ لا يجوز للامام
الاذن له في ذلك فان جاءك فزرسولا امرنا بالخروج اليه لسماع سائله فان دخله ومرض اخرج مريضا
وان شق فان دفن به بنش واخرج وقوله في الجارية في غير مكة والمدينة الى قوله ومن اقامة الجحاز
مدتها لان مرض وشق نقله فيه امور احاد بان تعينه هذه البلدان وقراها يقتضيه لا يمنع من
الطرقاقت ونحوها والاصح انه يمنع منها لانها من الجحاز لاني قوله كالوج صوابه كوج قال الجوى
ومن عجمة يربدون الالف واللام على ما ليس فيه وزما يستقلونها بما هو فيه الثالث قوله ومن اقامة
الجحاز مقتضاها ان لم يدخله واما يمنعون من الاقامة لانه عطفه على قوله ويمنع من الجرم وليس كذلك
بل يمنعون من دخول الجحاز كله الا باذن الامام ومن دخل الاذن اخرج وعزل ان يعلم كما سبق يانه
وقوله يمان كل سنة بقبول وانقياد ولقط ايام افاقة لاجنة الامن مات واسلم او جن وكس
غير شفيه فان زاد لم يقبله وان اقرت ذمة فغير كذا ليدون ابي عقد الجزية تقرير الامام لمكلف
المذكور دينان كل سنة وهذا هو العمول الذي يحقن به دمه فان اخذ عن الديار المعقد وعليه عروضا
جار كسائر الديون المستنققة لكن يشترط ان لا يفيض عن الديار لانه يفيضه للمسلمين والماجل بعض
السنة فلا يلزمه قبل ذلك ولا بد من القول باللفظ كقبيل وزعت فان قال فز في كذا فقال فز في كذا
كفى ولا بد من شرط الاقياد للحكم والمراد في المعاملات ونحوها وعدم اظهار المسكرات التي يستعملونها كالحنة
والخنزير ولا يشترط المقر من كلف اللسان من الله وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاصح لان ذلك العمل

في الانقياد وقد بين ان المحزون لا جزيه عليه فان كان من وبقين نظرت فان كان الغالب اجدها
بان كان بما قلا يصير في المشهور ساعة ويجوز ذلك فلا يخرجونه وان كان مجنونا وبقين ساعة في الشهر
ويجوز ذلك فلا التفات اليه وان اكثر لقطت ايام لا فاقه فان كان يقيم يوما ويجز يوما فيحصل في السنة
ستة اشهر مثالا لم يلزمه تسليم الحصة لذلك كما لا يجوز للامام ان يأخذ منهم كل سنة اشهر نصف الدينار
بل يجان بهل حتى يستكمل السنة ولو من ثلث سنين فاكثر وانما تؤخذ الحصة من جن او مائة او اسلم في
اشا السنة على خلاف فيه وكذا ليس بقض وما اشبه ذلك واعلم انه يسجد للامام ان ياكس بل اذا امك
ان يعقد باكثر من الدينار لم يكن له ان يعقد بالدينار الا لمصلحة فما كثر القويان ببيعة دنائين والمتوسط
بيننا وبين العاجز بيننا الا اذا كان الذي يسمها فانه لا يجوز لوليها الزيادة على الدينار فان فعل لزمه
وان عفا لا تسفيه لنفسه جان لان فيه مصلحة لحق بجمته لكن لا يجوز للامام اخذ الزيادة منه على المذهب
واذا اختار التسفيه دون الولي لا يجازي بالما من احب التسفيه كما جاز في الروضة عن لما وزدي واقرب اذا
علم الذي قد عفا الزيادة ان الدينار كان كيفية وبدم لم يجز اقله على الصحيح وان استع من الزيادة
قبل العقد فترماه ويلزم القويان الجزية وثبت في ذمته فان عقد لفقير او لعني فافتقر ثبت في ذمته
كسائر الديون لكل سنة دينار فان اقل من الذي صوب بالجزية مع القويان كسائر ديونه واليه الاشارة
بقوله كالديون وقوله في الجاوي بقدر دينار الى قوله فان زاد لم ينعج الدم فيه امورا **احد** في قوله
بقدر دينار قال في الروضة اقل الجزية دينار لكل سنة هذا هو المنصوص الموجود في كتب الاحتياط
وكذا لا امام ان اقل دينار او اثني عشر درهما وكلام الجاوي مخالف للمنصوص وكلام الامام لان قوله بقدر
شمل الدينار وشمل قيمة الدينار جالة العقد وقد يكون اكثر من اثني عشر درهما ولا شك انه اذا عفا
وجل جله كان له ان يعترف عنه كما سبق بيانه واما ان يعقد بقيمة الدينار جالا للعقد فليس هو المذهب
فقد يكون قيمته جالة العقد اقل منها يوم الوجوب فللعقد على ما قاله الاضواء الثاني في قوله واحسن
قال ابن الجوزي واكثر من قوله فيما سياتي وله ان ياكس وهو هنا يشمل عقد التسفيه والزيادة مستع
كما ذكر بعد فكان لا جسد ذكر هناك طرعا للكثران وصوابا على الاراد انتهى وهو كما قال **الثاني** في قوله
وله ان ياكس لا تسفيه لوقال لا تسفيه لزال للبس فان القوي قال يمكن جملة على ما اذا عفا الولي التسفيه
يعني ما عفا لنفسه فيجوز الزيادة قال ويمكن جملة على ما عفا الولي وعقد التسفيه **وقوله** وزاد
ضيافة من مائة مثله فاقول وذكر في عدد واحد واهم وعلفا وجنبا ومنزلا ويجوز ان يبدله لاهل الف
بغير امانة ومنه مسلم او ضعف زكوة لمصلحة الجزان وزاد وقضات وافيدين لكل ويقال واخراج
كذلك على ما فتح لا تراجعي يسلموا اي وسجد يربد عليهم شرط الضيافة لمن يميزهم من المسلمين اهل الف
وغيرهم على الفنى والمكوط منهم لا الفقير لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى اهل ابله وعبد دم ثمانية على
لتمايه دينار وعلى ضيافة من يميزهم من المسلمين ولا يكون المشرط محمولا فسين بعد ايام الضيافة من
السنة وعدد الضيفان ومدة اقامة كل من يوم او يومين الى السنة ولا يربد عليهم فيقول الضيافة في السنة
مائة يوم مثالا وبين لفرسان والرجال فيقول الفرسان في السنة الفريسان كذا والرجال كذا ثم
يتوزعون ذلك فيما بينهم ويقول لكل واحد من الجز كذا ومن لفرسان او الركب كذا وبين العلف والمجنبيين
قدرة ولذلك عطفهم على قدر لا على عدد قال الزايعي ومن جيعا وبشبهه ان لا يحتاج الى ذكر قدر العلف
واعلم ان المشعير لا يدخل تحت ذكر العلف فان زاد ان يكثر من قدره وللامام اخذ البذل عن الدينار وكذا عن

الضيافة

فقد ان كان رضوا فقد يكون الدينار والضيافة ايون عليهم واذا اخذ بدل الضيافة مرقه من
الجزية لاهل الفنى ويؤخذ منهم الجزية بغير كسائر الديون ويترك للمسلم في اداها ونصن لها وقيل
يؤخذ على سبيل الضعاف والاهانه بان يكون الذي قايا والمستوفى منه جالت ويا من ان يخرج
من حسه وحبى طهره ويطاطى تراسه ويحب ما معه في الميزان وياخذ المستوفى بحسبه ويحب لغيره
ويحب جميعا للمجربين لما صنع والاذن واختلاف اهل هذه الهبة واجبة او مستحبة والصحيح كقول الزواي
ان هذه الهبة باطلة ودعوى استحبابها واباحتها اشبه خطا ويجوز ان يعقد لغير الجزية بضعف الزكوة
بدل الدينار وانما يفجل ذلك لمصلحة كما فعل عمر رضي الله عنه انصارى العرب وهم من اوسج وتعلوا
لغير عرب لا يودي ما يؤديه الجهم فخذ منها ما يلزم بعضكم من بعض يهنون الزكوة فقار عمر رضي الله عنه هذا
قوله الله تعالى على المسلمين قالوا اخذ منها ما شئت هذا الاسم فتراضوا ان يعقد الزكوة عليهم ولما
احد فكان لا جامع ويشترط ان يعلم جالة العقد ان ذلك لا ينقص عن الجزية دينار ولا يصلح تخلف فان قيل
فاذا كان فيهم من لا زكوة عليه فكيف يقر بالجزية **فاحد** ابن ابي هريرة والاكثرون بانها لا تجوز
من اهل الاموال يؤخذ عنهم وعن غيرهم ويعضهم ان يدرهم عن نفسه وعن غيره وقال **البرقي**
لا يجوز واخرى الوجوهان فيما لو التزم واجبة عنه وعن نفسه فان بان ان ضعف الزكوة اكثر من
الدينار وسالوا الا قاله اقلنا هم على الصحيح لان الدينار هو الاصل بخلافه اعقد باكثر من الدينار
فانه لا يقال كما سبق بيانه ويجوز ان ينقص عن قدر الزكوة اذا وفاقا بالدينار فان نقص لضعف او جبا
ضعفين وثلاثة حتى يفي بالجزية فان عقد باضعف اخذنا في جنس من الابل ثمانية وفي عشرة ارها هكذا
وفي ثبوت وثلاثين بنتي لبون فان عدم فرض ونزل واعطى الجزان لم يضره عليه وهو الميزان بقوله لا
جزان ويجوز ان عقد بهما لجزان بضره على املا كهم بدل الدينار وانما يفجل ذلك لمصلحة فانما جازنا
اهل بلد على ان ارضهم لهم بخراج ضره عليهم او كان لا ينقص عن الجزية واستمر وجوب هذا الخراج الى ان شلوا
لانه جزية واما اذا ملكنا ارضهم بالفتح فتراد بدينارها اليهم بخراج فان ذلك الخراج لا يكون جزية بل ضر
عليهم الجزية واخراج اجرة الارض موبدا كما في ارض السول شوا اسلموا ام لا **وقوله** في الجاوي ويرد
ضيافة المسلم الى قوله ونصفه فان وفا فيه امتان **احد** في قوله يدرهم بقوله وقد راجع الجاهل والادم
وحسنه والعلف والمنزل قال في الروضة ولا يحتاج الى قدر العلف وان ذكر الشيعيون قدره والطلاق
العلف لا يقتضي لشيعي رض عليه انتهى **الثاني** في قوله واخذ بحسبه الصحيح ان هذه الهبة باطلة لا اصل
لها كما سبق بيانه وانما تؤخذ بغيره كالديون **وقوله** واذا كان الجزى احتيج والاخذ بشرط عشر بخارته من
في السنة وزاد ونقص لذي الحجاز اي واذا استاذن اجب من اهل الجزى في دخول دار الاسلام فان
اجتبه الى دخوله اذن له في الدخول بلاش وان لم يكن حاجة لم يودن له مما نال بشرط عليه عشر بخارته
او اقل او اكثر على حسب المصلحة ولا يأخذ منهم ذلك في السنة الا مرة واجبة والذي لا يؤخذ منه في الا
في الحجاز لانها محرومة عليه جرمة على الجزى في حقه فيها حكم الجزى في الاذن مما نال حاجتنا اشتراط البشر
او اقل او اكثر عند عدم الحاجة **وقوله** في الجاوي وياخذ عشر بضاعة تجاز الحجاز الى قوله الى ان شل
لان ملكه ودره فيه امرا **احد** في قوله وياخذ عشر بضاعة تجاز الحجاز والاهل الجزى فاقول جازوا الاخذ
وهو لا يأخذ الا اذا شرط عليهم فان اذن في الدخول ولم يشرط شيئا لم يجز الاخذ منه والعشر ولا يعنه
الثاني في قوله بضاعة تجاز الحجاز واهل الجزى قال القوي وقد فهم من قول المصنف واهل الجزى ان

المزاد بخان الجحان اهل الذمة وليس كما قال المزاد بخان الكفان بخان حتى يشمل الجرحى والذي لا يها
في دخول الجحان سواء يجتص الحربي بالبيع فيتميز البلاد ولا شك ان كلامه في الجحان غير واف للفقهاء
الثالث قوله في السنة مرة واكثر ونصفه لو اخر قوله فاكتر الى بعد قوله ونعمه لزال الاشكال
لان الصحيح ان الاخذ يكون في السنة الا مرة واما البعثة فيؤخذ منها العشرة واكثر وقل في الحقيقة
وقد نازع شريح الجاوي في هذه المسئلة والجحان ان الوضع مشكل **الرابع** قوله ويقدر ملكه بخراج
الى ان يتم ضوايه ويقدر بخراج على ملكه الى ان يتم لان هذا الماخوذ خراجا هو الجزية التي قررت بها
جعلت على وطها اشتراطوا ان يسحق الخراج عن فدية الجزية وسبق كلامه بقض ان ذلك كالحبس المأجور
من الخراج راد على الجزية ولم لا يوجب ذلك **الخامس** قوله لان ملك ورديه اي ان ملكا لامام ارضه
ورديه على غير الخراج فان لا يسلط بملكهم بل يتمم الخراج على ما كان في السابق فلا يذکر اختلاف حكمها
الا في بقا الخراج وحكمها يختلف من طريق اخر وهو انه في الثانية لا يجوز ان يكون الخراج هو الجزية بل
عليه جزية غير الخراج بخلاف المسئلة الاولى **وقوله** ومن ذي بشرة وولد متغير ومال وخمر ومشرب
ناقص قرابة ومهر وجد بليل كل وغص بناء عن جاسم وفي حال اشتراؤه وكما يشترط ويقدر شرط
تجديده وانه يجلد له صالح عنه وجمبه من كافرا لم يستثنى وترك ما كان يترك خب لا حيل
وليسن وامراة عيانا وبهاجم جديد بعنفه اي اذا اعتقد من هو وزوجاته واولاده البغاة ورقيقه
لانه ماله ولا امان لمن لا يامن على نفسه واماله وولده وماله وبامن على خمره ولا راق ولا شارب
الا اذا اظهر ذلك فان لم يظهر ما وانكفيا فهو مستبعد واما قرابته من كان منهم ناقضا للنساء والصبيان
والجائدين فمن شرطه خوله معده في امانه امن معده وان لم يشترط لم يبدخلوا وتوا الجاهل وغيرهم
الا زجام والعصاة وكذلك لا يظهرون من عليه الذمة تجا لايه او يبيح اذا بلغ واعتق قالا صح انه
لا يجفيه عقدا يبيح بل يبيح العقد لنفسه لا يبيح جزية اخرى هذا ماله واما الذي عليه فليس
ان يبيح باعلوا به باناجت المسلم لان الاسلام يعلو ولا يعلى بل ليس له ان يتساوى به في البنا فيلخصه
ولو رض جان بذلك لان المنع جزية الاسلام لا يان تقاعده على با غير حاشا واذا انفردوا في موضع لم
يمنعوا من اطالة البنا واما ما اشتراه او دخل في ملكه بطريق اخر وهو عالم فلا يكلف هدمه لانه وضع
بجرح خلق ما اجبرته وهو ممنوع وكذا اذا اقتضا بلدا صالحا على ان الارض لنا وشروطوا ابقا البيع
والكنائس بقيت ولم تدم ولم ان يرموا ما اهدم منها ويبيح وقيل لا يباع دمنها شي ظاهرا الا اذا استند
جواز بنوا عوصه من داخله والصحيح الاول ولو امتنطوا فيها البيع والكنائس لم يغيرهم وان لم يشترطوا
مشاهدت كائنها وبغيرهم على الاصح كالموقف عنق واذا لم يملكها بل ضاحوا بخراج ونحو فانهم يحدون
الكنائس والبيع لانها ليست اسلام ثم يوسيعا لكنيسة اجراء فيمنعون منه حيث ينعون من احد ان الكنيسة
وما وجد من الكنائس والبيع في دان الاسلام ترك على حاله لان الظاهر يقرر مشرب فيبيح وانه اذا اهدم
ولا يوسعون فيه وقد بينا ان الذي يامن على نفسه واماله واماله وكما يجيه من المسلمين نجية من الكفان
اما اذا كان في بلدنا فطاهر ولا يجوز لنا ان نشترط عدم حمايته منهم بل بذلك العقد على الصحيح وان كانوا
في دار الحرب لم يلزمنا الدفع عنهم وان انفردوا الزمان على الاصح نعم ان اشتراطنا ان لا يدفع عنهم
الكفان لم يلزمنا الدفع لكن يلزم الامام ان يشترط ذلك لما فيه من اظهره ونحو ولا اهل الذمة ان يكونوا
ما سوى الجبل من الجيرة والبقال النقيصة بالاكف لا بالستر وح ويمنعون من ترك الجدي لا الخشب ويكون

عرضا فلا يستوي اجدهم على الدابة بل يضع رجله من جانب واحد ويمنعون من حمل السلاح والتمذهب
والفضة ويجب ان يتخير واعن المسلمين في اللباس بالغيان ليعرفوا وهو ان يخطوا على ثيابهم لظاهر
ما يخالفونه لانه لا ولي لهم الا صفر وبالصنارة والارزق ونحوه والمجوس الاحياء والاشود وتورق
شدا الزنان وهو خيط غليظ على وساطهم خارج الثياب ويميزوا فلا يمتنعون من قلائد المسلمين بزيادته
ونحوها واذا دخلوا الحمام وتجردوا جعلوا في اعناقهم خواتم جديدة او جعلوا يعرفون بها وتلزم المرأة
الغيار في اللباس محرم ليحرف ولا يلزم ما يلزم المكلف من الضغارة لانه لا جزية عليها وكذلك ثيابها فلا
يمنعون من ركوب الجبل ونحو ذلك **وقوله** في الجاوي وبين دون ياجان المسلم وترك جبالا شترى
والكنيسة فيدبتهم ان الكنيسة عطف على قوله حال وليس كذلك بل عطف على المفعول المفقود بعد
قوله وبين لان لهما ان يحد ثوبا في يدهم بنا الكنيسة **الثاني** في قوله وبقي ان شرط يومه انه لا يجوز ان يحدث
فيها كنيسة بشرط بل بقي ما كان موحدا والذي في الغريز والروضة ان لهما ان يحد ثوبا اذا شرطوا ذلك
الثالث قوله ويدفع عنه المكا فزان لم يشترط عدمه ليس على اطلاقه بل ذلك اذا انفردوا في بلد صوحوا
عليها واما اذا كانوا في بلاد الاسلام فانه لا يجوز ان يشترط عدم الحماية عنهم لان منع الكفان من
دخول بلاد الاسلام واجب فكيف يصح ان يشترط عدم الحماية عنهم **وقوله** وترك صبر بطريق وعرض
باطهار ناقوس ومنكر بوجه نقص بقتال ومنع جزية ومرد وكذا زنا بامر رجس وايوا عين رعا
مسلم ليدبه وقطع بطريق وقتل عمده وذكر الله تعالى ورسوله ودينه والقران وشيوخا لغيره من شرط
اي واذا اجم الذين المسلمين في الطريق تركهم صبرا والجاوه الى اصفى الطريق بحيث لا يبعد منه جبان
ولا يقع في وجهه فان خلت الطريق لم يجبا واذا اظهر اهل الذمة مسكرا كالمناقوس وشربا كخمر واطهار
عليها وبيعها او اظهر واعتقادهم في المسيح او ان الله ثالث ثلاثة او قوة الثورية وجيل عز واولا
يشترط عهدهم وان شرط الامتناع منه بل لو شرط نقص العهده فسد الشرط لا العقد بغيره فينقض
عهدهم بالقتال اذا قالوا وهذا اذا لم يكن لهم عذر فان قالوا نعم البعثة وهم يعتقدون جواز ذلك او
انهم المحفون لم ينقض عهدهم وقد سبق بيانه في قتال البعثة وان لم يكن لهم عذر انقض عهدهم بذلك وينقض
عهدهم ايضا بغير الجزية مع لفظة على اديها وبالتمرد وبالا امتناع من اجزا احكاما عليهم في ذلك الثلثة
باعتبارهم من غير شرط واما اذا انا بمسئلة او طيها بصرق نكاح او طبلع على عورات المسلمين ودل عليها او
منطبلع على عورات المسلمين او فتن مسلما عن دينه او دعاه الى دينه او قطع الطريق وقتل عمده بغير حق
فلا بد قضاء ما وان لم يلزم القاتل كذا في جزية قتل عبدا مسلما لانه لو كان القاتل عبدا لا قرض منه ففي
هذه المسئلة اذا شرط لا تقاضى بها منقض وان لم يشترط لم ينقض وكذلك اذا ذكر الله ورسوله بشرا بالمال
اعتقادهم حكمه حكم مالورنا بمسئلة واما ما يوافق اعتقادهم فقد بينا انه يجب فيه الجزية فقد سبق
لم يشترط الا تقاضى ولكن شرط احسابه فهل ينقض به وجان **وقوله** وكان ككامل استر لكن استلامه
قبل حكم بركة عصمة وقرنا تاعه فان اوبلغ شتا الما من لا مبى لم يطله جاضه اي وينقض العهد بذكره
فاذا انقضضت الجزية كالذي المكامل اذا استر مخير فيه الامام بين القتل والاسترقاق والموت والقتل
بحسب المسئلة وفي قوله ببلغ الما من والاصح ما ذكرناه لكن الجزية اذا استلم بعد الاسترقاق استرقاقه
والذي اذا استلم لا يشترط وان نقص العهد ولا ينقض العهد في ابتاعه اذا نقص فيقررت متاوع واطفالة
ولا جزية عليهم وان ابوالمقبر وسالوا ان يسلقوا الما من اجبا الشا ولم يجب الضحايا الى ذلك نعم اذا اطلبهم

من سجن الجفانه الى ان الحرب بلغها المامس وقوله في الجاهلي وان اسلم قبل ان يقاتل الامام شيئا
لا يجوز استرقاقه الى قوله احب النساء الصبيان فيه امون احبها قوله وان اسلم قبل ان يقاتل
الامام شيئا لا يجوز استرقاقه او هم انه يجوز شي غير الاسترقاق حتى قال بعض شراح الجاهلي يجوز
المفادات وقد علمت انه لا يقيد الامن قتل وزق وهذا باسلامه معصوم منها فما الذي يحيا فيه حتى
التا في قوله فان طلبوا الرجوع الى ان الحرب اجل الشادون الصبيان اما الصبي نفسه ولا يجب
كما ذكر لكن يجب جاضته اذا طلبه الى ان الحرب **وقوله** فاحل يهادن والى اذن الامام
اقلها المصلحة ان يبعث اشهر او ما شامعين عدل ذوي رأي وضعف عشر حجج وبطلان وعقد حطلق
وبشرط فاسد كسقا استيرود مسئلة وبطلان لاخود فيذكره فيقال **اعلم** ان الهدنة
هي المصاحبة وتسمى المعاهدة والمواصلة فلا يجوز المهادنة الا للامام او من اذنت له الامام فيها
من الحاجة والنظر الاحتياط لعدم جواز اللولة ان يهادن الواحد منهم اهل قرية او طرف من طرف
الاقليم للحاجة الى ذلك ولا يهدى على الامام بذلك باب الجهاد في الاقليم وانما يجوز للامام وغيره
للمصلحة كشرط استلامهم بالمخالطة او جاهد الجبهة والاستعانة بهم على غيرهم ولا يجوز شدة
ولا اكثر من ربيعة اشهر على الاصح فان كان في المسلمين ضعف جاز الى عشرين ولا يجوز
الرباق على ذلك فان زاد بطل الزائد وجب على الاصح وما قولنا بتفريق الصفقة ويجوز ان يهادنهم
الامام ملخا هو او ما شافلان وهو من عدل ذوي رأي ومعرفته بالحرب من المسلمين لا منهم ولا
يجوز ان يقول ما شاء الله لانه لا يعلم مشية الله وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقركم ما
اقركم الله وذلك خاص به لانه كان يعلم ذلك بالوحي وان عقد مطلقا لا يوقف بطل العقد على الاصح
وقيل يصح فيما يجوز وفي الباقي قولنا بتفريق الصفقة وبطلان الشرط والفاصلة كما لو شرط ان يترك
في ايديهم استيرود او يرد اليهم شيئا اقل او يرد اليهم المرأة اذا اتت مسلمة بخلاف الرجل
فانه يجوز كما سياتي لان المسلم لا يؤمن ان يقبضها كافر ولا لها قرينة الى الاقتان لضعف
عقلها وخبرنا عن الحرب قال الله تعالى اذا جاهدكم الممرات مهاجرات فامتنعوا من الله اعلم يا افاض فان علمتمون
مومنات فلا ترجعوهن الى الكفار وكذلك اذا استرطوا بكم ما لم يفتوا بالعقد سوا كان المال
معهم وسالوا ان يعفوا عن المطالبة او سألوا بكم ما لم يفتوا خفنا الا بسطام منهم بطلان لهم
للفروقة وكذلك لو عدوا الاشارة فيديهم بالمال ثم اذا كان العقد فاستدالا يجوز تبينهم وادهم
على عتق بل يجلب نذارهم واعلامهم ببطلان العهد ثم يقاتلهم فان مات الامام لم يفسخ ولا يجوز لمن
بعده ان يحكم بفساخ باجتهاده الا اذا جعل الاجماع على الحكم بفساده **وقوله** وواف بشرط صحيح
كرد من جا واما يرد رجل لطالب بحية او عاجز عنه ويعرض له بقتله ولا يغرم لغيره وكعبه رد بمرته
وخوف نقص بند وانذروه بيهتهم اي عليه ان يفي بما شرط من الشروط الصحيحة على كل حال
سواء بقى العهد المجوز للمصلحة ام لا فان شرط رد من جانا منهم فهذا الشرط صحيح لكن لا يجوز رد
النساء والصبيان والعبيد ويجوز رد الرجل الجواز اطلبه اهل له وكان له عشيرة بحية فيرد
اليهم ولا يجوز رد الغريم ولا رد من لا عشيرة له بحية فيرد اليهم ولا يجوز رد الغريم ولا رد
من لا عشيرة له بحية على الاصح الا اذا كان الطالب له ضعيفا يفقد المطلوب عليه فيمكن منه
وله ان يقتله ويجوز لنا التعرض له بجواز قتله لا التصريح لما بيننا من العهد وليس الرد الا ان يحل

بينه وبين طالبه كالودعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم من اي خذل ومن جابطه
فخرج معه ثم قتله ورجع وليس لنا ان نجبر على الرجوع معهم ولا يلزمه ذلك اذا امتنعوا اننا
قالا ظهر انه لا يحرم الصداق لان النبي صلى الله عليه وسلم انا عزم الصداق لا كشرط لهم رد من
جاء من المسلمين ثم نسخ ذلك بالاية فامر برد الصداق لا غرارهم واما بعد السخ فشرط رد من يفسد
العقد وعند الاطلاق لا يدخل وان باجرة الامة فسيما في حكم الرقيق اذا هرب حيث قلنا على نفسه
وبشرط فلا غرم لاهنا ملكك نفسها ولا فالملك ياق عليها فباع وبها لبيته وبينها واما الصبيان والمجانين
فلا غرم فيهم لان الاجزاء لا يضمنون ولو شرطوا عدم رد من جاء من غير اهل الجاه ولا يفسد العقد
هذا هو الاظهر والناظر لا يجوز ليقام عليه حكم الاسلام فيه **وقال** الما ورد في الصحيح عن النبي انه
يجوز في الرجل دون المرأة ولو شرطوا ان يردوا من جاء من غيرهم الوفا فادامتوا بقصوا البهيد
وتى بقصوا جاز لنا ان يبينهم من غير اذن سوا علموا ان ذلك نقصا لا ويجعل النقص التصريح
به او يمين للمسلمين ونقل عورة الى اهل الحرب او يوا عيني لهما وقلهم شيئا واخذ ما سئل **قال**
الامام وكل ما اختلف في كونه ناقصا للعقد الذمة كان نقصا للعقد الهدنة لضعفها وقبح عقده
الذمة وناكس بالجريمة ولو نقص بعضهم وكذا الباقيون عن الامكان **قال** مع فاذ اكرههم
واعترلهم لم ينتقض في جفهم وان خفنا نقصهم وبيت اماناته بعدنا اليهم عيدهم وانذرتهم بالقنا
ولا يجوز نقص عهد الذمة بامانة الحاية لقوته واذا ابتدأ اليهم العهد بلغنا المامس **وقوله**
وتنق عيدي جري يرب ترا سئل اعلمته بعد هدنة وخبرهم من جزير وضمتا وضمتا وما لا ولو
استند من جزير وحدوا بقية فنا وعزز فاذ بهم اي واذا اخرجوا العبيد والامة منهم الى مامس
وغلب على نفسه فقدم مكر نفسه فيعقب بذلك وهذا اذا فعل ذلك قبل الاسلام او بعده وقبل
الهدنة فاما اذا اسلم بعد الهدنة ثم يرب فهذا مستحج جري عليه احكام الاسلام واموالهم على حمة
حينئذ فلا يعنى لكن لا يرد على مينه بل يومر ببيعة على مسلم فان لم يحد اعطاهم الامام قيمته من
بيت المال واعتقه عن المسلمين وكان ولا قلهم واعترض في المهمات على الزا فبي في فقرته هذا
الحكم **وقال** قد نقل هذا بوزرة عن التهذيب وانشاز المرحح خلافة **قال** ثم ذكر ما نقله في
التهذيب في الامة وهو موافق لما ذكره هناك في العهد ثم نقل قولنا في الزا فبي انه لم يتعرض جماعة لهذا
المفصيل واطلقوا الحكم بالعتق ويجوز ان يوحده وان اسلمت ثم فاز قهم ويوجه بان الهدنة حرة
معنا ولم يجر معها بعنى الامة انتهى ففتق ومار تق فان الزا فبي استدل على كون الهدنة حرة
معنا دونها فالرجل اذا جانا مسلما ورددناه ان له التعرض لهم والحق ان لا حجة في ذلك لانه انما
جاز مثل ان جند التعرض لهم لانهم يدخله معناه الايمان ابا العبد اذا اسلم معهم فانه كمن لا
عشيرة له اذا جانا داخل معناه في الهدنة لا يجوز له التعرض لهم ولا لحاسهم بالغلب على نفسه
وهو من حجة الاصحاب التي ائتمروا بها عليه حكم الرق وعلى الامام ان يحل اهل الهدنة من المسلمين
والذميين ولا يلزمه جاسهم من اهل الحرب بخلاف اهل الذمة لما بيناه واما في الضمان فله حكم
الذميين ان اتلفوا ماله فمناه وان اتلفوا ماله فمناه وان اتلفوا ماله فمناه وان اتلفوا ماله فمناه
منهم فدية دينه بخلط في العهد وتحقق في الخطا ولو احدثنا اهل الحرب وكان لهم فيها
مال قد اخذ عليهم اهل الحرب ردناه لهم كما رده على المسلم والذي وان قد فواسلنا لرههم

وان قد فعلت لم يرد النعوت كما لو قذف ذميا وقوله في الجاوي هادى الامام اوناية
الى اخره فيه امور اجدها قوله هادى الامام اوناية لاهل اقليم قال شراجه المزايا
العام ولم اجد والمجوز فان ما دونه الكفاية واهل الاقليم من قديم الكفاية لا يتولا الامام او
من اذن له فيه كما ذكر في العزيز والروضة وقوله في المباح عقده الكفاية الاقليم كالروضة والمجوز
بخص الامام اوناية فيها اي في المباح دونه والنايب فيها هو المادون له فيها وذلك هو النايب الخاص
في الهبة وكلام البيان يخالفه فانه حوز لوالى الاقليم ان يهادى اهله الثاني قوله كذا رجل
جزا فادى على طلبة وله قتله ويعترفه بغيره فاجعل ما جرت لنا فعله مثلا لا لشرط العقد
الصحيحة وكيف يستوع ان شرط عليهم في رد من لا يشق له ان لا تسلمه الا عاجز عنه بقدر
على قتله الثالث ان مقتضاه كما قال ابن الجوزي انه اذا عقد بشرط رد من جاء منه مثل امر
تفصيل انه لا يصح العقد لانه يدخل فيه من لا يجوز له قال وفي طريقه البغداديين والذي
في العزيز والروضة وكذا الغزالي والامام انه يجوز من غير تفصيل الرابع قوله وعدم رد من
جاء الامارة استثنى المرأة وهو وجه ثالث غير الاظهر نقله في الروضة عن الماوردي ولم يتعرض
لذكره في المباح وان كان ما اخذ قويا الخامس قوله وعق العبدان غلب على نفسه ثم اسلم
وما جزاوا اسلم غلب وما قبل الهبة ليس قوله وما جزاوا الاولى وقوله جا في الثانيه شرطا في عقده
وليس الشرط في عقده الا ان يغلب على نفسه قبل الاستلام او بعده وقبل الهبة ولا يتوقف عقده
على حبه البنايل لو اسلم قبل الهبة ثم هرب الى ما من فقد غلب على نفسه وعق فلو مات قبل ان
يصل البنات جزا يورثه والامام ذكره والمحبة البنايل به يعلم الحكم بعقده وقوله باب
الدقوى لمحض قطع اهل دين حبه بترعة جلقوم ومرى مستقر جوق ولو طنا بخوشة خلة يبعث
بجرح اعظم وظفر وجرحه مرهقا وهو ميميز بغير طمير كحل يد وارتاله لا على متر دجاجة عود
ان تنبعث به ويستدله ولا بأس ولا يجر سبعا اعلم ان الذكوة هي في المقعد وزيليه طلع
الخلقوم والمرى اسمن الخلق او اللثة والسنه تحرك الابل في الله فلو دح الابل وبجر البقر والغنم
جان ويكثر اهيتها فولان والخلقوم مجرى النفس والمري مجرى الطعام والشراب ويستحب
قطع الودجين وما عرقان في صحتي العنق فلو بقي من الخلقوم والمرى شيء لم يقطع لم يجل ولم يسم
قاطعا لها ويشترط ان يكون الذاب مستلما او كتابيا من دخل في دينهم قبل السخ والتبديل كما سبق
بيانه في النكاح واليه الاشارة بقوله اهل دين تكفي فيه فيدخل فيه المسلم والكناني والامة
الصكتية لا تكتفي ذوات دينهم الرجل منهم والمرأة والصبي والمجنون والاعمى ولا يجلد حبه
المحلى ومن دخل في دين اهل الكتاب بعد السخ والتبديل واخترن بقوله لمحض قطع من شاركه
نحو المجوس نحو المسلم في الذاب اما في قطع الخلقوم والمرى او في ارتاله السهل والحارجه بخلافه
السمك لان منه جلال ومن شاركه في الارتال بغير قطع الخلقوم والمرى فلو قطع الخلقوم
والمرى يجل ويخرج جشوته معام يجل ويجب ان يسخ الذاب القطع ولا تاتي بغيرها
الشارة الى جركة المذبح قبل استماع قطع المذبح كذا ذكر في الروضة ويشترط ان يكون المذبح
مستقرا بجوق واستقراره لا يتفق ثاق ويظن تارة بعلامات وقراين لا يضطرها عانة وشبهه
بعلامات الخلل والغيب ونحوهما ومن امانته شبهة الجركة بعد قطع الخلقوم وقيل لا بد من ذلك

من انفق الدم والتغليظ انما يكون اذا وجد سبب بحال الموت عليه فاذا عقر سبب بهيمة
وفيها جوق مستقر جلت بالذبح وان يبقن هلاها بعد يوم او يومين وان لم يكن مستقر
لم يجل وهو زاحل والشاة اذا امرضت فصار الى اذ في الرق قد جلت فاجعل قطعها لانه لم يجل
سبب بحال الهلاك عليه واذا اكلت البهيمة ما ناصرا فصار الى اذ في الرق فجل وحدها وحده
الفاص جسين بالخبر لموجود ما يجل عليه واذا شكتنا في استقران جوق المعقون لم يجل على
الاصح والضمير في قوله يبقن عابدا الى القطع والدقوى ايضا يخرج المذكور بشرطين اخرين المستقر
والضمير للمجوز عنه من العبد والامتنى للمجوز عن كحل اذا نذ والشاة العارية اذا قوت فاذا
زى وهو ضمير مجزى الى معتز ما دونهما او ارتل عليه جازية او ردى تعزير في يتر فطعن خاضع
حين لم يكن من ذنبه جل ولورماه الاممى لم يجل على الاصح وكذا لورماه غيرا لم يجل او حزن على
المذهب ويشترط ان يكون الحرح المجوز عنه مرهقا فاما اذا لم يكن مرهقا فنظر فان تمكن
ذبحه ومات بلا ذبح جزم وان لم يتمكن وسكان مقتضاه ان لا يستغل في حبه او سئلها وقد
سبب في العبد جزم وان لم يتمكن لورماه الزمان ولا مشاع العبد حتى مات جل ويشترط ان يكون
الذبح والحرح ماله جرح وان لا يكون عظما ولا طفرا والسن عظم وما ذكر من الجبد والواحدة
والضفر والزجاج والحجر والذهب والفضة يجل ذبحه اجاز من ذبحه من ذبحه عليه وسلم ما
اهل الدم وذكر اتم الله عليه فكل ليس السن والطفرة وساجد كذا ما السن فطفر واما الطفرة
فما حسنه وما قطع شقله دون جرح لا يجل في الجوان الحديث في صيد المتفرق ان قتل حبه فكل
وان قتل بقرصه فلا تاكل وقوله وارتاله اي ولجوز ارتاله ويشترط فيه ما يشترط في
جرح الشتم من كون فعل الكلب ونحوه مرهقا ومن سله بصيرا وميزا بخلافه في المقعد وعليه
فانه يجل من الايمى وكذا من شئ غير ميميز على الاظهر لكن لا يجوز ارتاله الحارجه لمعلة لقوله
تعالى وما علم من الجوارح والجوارح من السباع بخوار الكلب والتمز والفهد ومن الطير كالبازي
والعقور والشاهين واشترطوا في مضر الكلب وغيره من السباع والطير يعلم ان اربعة امور
انه سعت اذا اغراه على الصيد وان يستكه لتجاجة ولا حليده وان لا ياكل منه حينذ فانه
يكون اذا اكل منسكا لنفسه بخلافه اذا اكل بعد زمان وان يجر اذا رجع لكن لا يشترط ان
الطير كما نقله في الروضة وامله على الامام ولم يذكر شواء وقطع به في حوايز القولى ويشترط
ان يتكوز ذلك حتى يغلب على الظن انصافه بذلك لا بد ولا يتقد ثلاث مرات وقوله في الجاوي
الذكاة بمحض قطع من سأكحه الى قوله ولا ياكل منه مرات فانه امر اجدها قوله بمحض قطع من
تأكده وامة كايه نقرض لها لان الجبد لا يشتمل الا لا يتكوى وذبحها يجل والمنسكة عانة
وعبد عنها لا يشترط فقال اهل دين تكفي فيه ليس من الخور في المناجاة لانها ماعلة ومن
تكفي فيهم ولا تكون فينا ولمدخل الامة الكتابية لا تاتي على دين من تكفي اهل دينه الثاني قوله
تمام الخلقوم والمرى سعي هذه العجاة الغزالي وقال الزايع لا حاجة الى لفظة تمام فانه
اذا ترك بعضها لم يكن قاطعا لها والثالث قوله وخرج المجوز عنه معطو على قطع في
قوله بمحض قطع من سأكحه تمام الخلقوم فافتى انه يجل يخرج من كل ذبحه في المقعد وعليه وليس
كذلك فان الاممى يجل ذبحه وكذا الصبي والمجنون على المذهب يجل ذبحها ولا يجل اضطيا وهو لا

بشهر ولا جازجة التراجع قوله كابل شرذ قد سبق مثله في الزكوة والابل المستحسن
جمع لا يقع على الواحد **الحكم** من قوله وظنا بشدة حركة وانفجار دم واخر قال **ابن**
الجوي في تجزئة هذا ما صححه الامام وقال **المووي** الاصح الاستفاضة الجركة وهو
قضية كلام الترافعي **السادس** قوله بجارج اعظم اقتصر على العظم والظفر كما لعظم ايضا السابق
قوله وان سأل بغير جازجة مقتضاها ان اشتراط الصير محقق بحالة ان سأل الجازجة حيث قيد
والله حاج التحريم التام مقتضاها ان اشتراط الصير محقق بحالة ان سأل الجازجة حيث قيد
بها واطلق ما سواه وحكم عديمه في تحريم المجنون عنه بان سأل منهم وكله سواء التمسع انه لم
يشترط التميز في منزل السهم والجازجة ولا بد منه بخلافه في المفرد وعليه فانه يصح دحي
غير المميز على الاصح فان قيل القصد بغير التميز قلت **الشر** يصحح لقوله فان قضت السبع
او المجنون على ان القووي قطع بان التميز شرط في الذبح والذي صححه القووي في الروضة
خلافه الجاهل من قوله يدرج ومنه ينزل مقتضاها ان لا يدرج شرط في الجوارح كلها والذي
في العزيز والروضة وغيرهما انه يخلط بين الجوارح كما سبق بيانه وقد نقل ابن الرفعة
ما يوافق كلام الجاهلي الجاهلي عن قوله انه اهل من الشرط ان يمسك الصيد على صاحبه ولا عليه
الثاني عشر قوله من ان قال **ابن الجوي** لم يقدر المعظم لتكرار هذه الامور بعد دابل لا بد من
تكرارها حتى يغلب على الظن تاج الجازجة وقضية كلام الغوي اعتبار ذلك ثلاث مرات
وهو قضية كلام الغزالي والمصنف يعني صاحب الجاهلي **قوله** قضيه عينه او نوعه او اجزا
منه وان ظن عين او مات بغير جازجة وبشرطة صدم ارض واحالة جدران ونحوه او ارشى بقطع
وتراوردة كلب مجوسي كما ان يذفف **قوله** ان اكل فوزا لا ما قبله فليعلم او مات بعد عينه
بالهجر او به وثم موثر ولغا اعز او مستطاه اي ويشترط ان يقصد بالرمي والارتداد الصادر
من المشتمل ونحوه عين المذكي ولو نصب جريد في طريق صيده رآه قائما ان يمز به فيخرجه او
فانفق ذلك لم يجل لانه وان كان قد قصد الامانة فان الشرط ان يقصد العين بالفعل
وان اخطأ في الظن وان يقصد الجرح وان اخطأ في الامانة واما في ذبح الشاة فالشرط ان
يقطع بفعله واختياره سواء كان مميزا في قصده او غير مميز في الصحيح ولو سقطت
منه سكين فذبح شاة لم يجل وكذا لو اجال سيفه فقطعها بخلاف ما اذا قطع ما طنه ثوبا
فبان من صح شاة لا اختيار القطع واذا قصد بالرمي صيدا فاصاب صيدا غير جمل واليه الثاني
بقوله او نوعه والمراد نوعا بالنسبة الى غير صيد سواء كان من نوع واحد واثنين وكذا
اذا قصد واسد غير معين من شرب فاصاب واحدا جمل لوجود الذكوة وقصد الصيد الجاهل
اما اذا لم يكن صيد فزى او ارسل كلبه رجلا ان يعثر من صيد فاصابه فاقوا اعتراضه واصابه
لم يجل لانه يقصد عينه ولهمها كما لو اجال سيفه فاصاب جمل شاة وهذا بخلاف ما لو اخرج
في طلبة او من وراسه فزماه فانه يحصل لقصده العين وقيل لا يجل كالا على ولو رمى شيئا
بظنه ادبيا او ثوبا او حجرا فان صيده جمل ولو رماه وهو يظنه صيدا فكان ادبيا او حجرا
كمن اصاب صيدا عرض جمل لانه قصد حشر الصيد ولو رماه وهو يظنه حجرا وكان صيدا كمن اصاب
غيره لم يجل لانه لم يقصد الصيد ولا جنسه ولا يشترط في ارتداد الجازجة الجرح بل لو اسكت الصيد

فعله غيا بقطعه وتجاهله عليه حل ولهذا لم يشترط في الاصل الا ان سأل الجازجة ولم يشترط
جرحا للصيد لقوله تعالى فكلوا مما امسكن عليكم وسميت جازجة لكونها كاسية لا تكون خارج
قوله تعالى اجترجوا السيات اي اكتسبوا ولو اصاب السهم طير الزا الهوى فوقع وصيده
الارض وبان لها جلا لان الوقوع على الارض لا بد منه بخلاف ما لو وقع على عصى او سطح او على حل
وتدور منه او وقع في ما فانه يحترم والماله جوطير واقف على وجه المالك لا زفر ولو كان
في هوا الجرح والزاى فيه فوقع على الصيد فيه حل وان كان الزاى في البر لم يجل وان اعان السهم
جرا بان وقع عزمه على الجدار فان دلف واصاب الصيد حل لانه متولد من رمية ولا اختيار
للسهم ولو وقع قوسه فاقطع البوتر وارتى وقتل الصيد حل للحصول الاصابة بفعله وقصد
ولو ارتى بطل صيده فزب عليه الصيد فزده كذا رسله مجوسي ثم قبله كلب لمسلم حل كالمو
استد مجوسي الصيد لمسلم فدحه واذا رمى سهمها فخرجه جرحا مد فقا وبان به عضو امسه
حل الصيد والعضو وكذا اذا قبح نصفين وان اصاب منه عضوا يخرج غير مد فادرك
الصيد وذبحه او خرجه جرحا اخر من ففاجرم العضو المبان وجرح كالمو بان من الشاة عضوا
ثم ذبحها وفيها جرح مستقر واذا اكل الجازجة من الصيد لم يجل بل يمسك كذا المصنف
فلمسك وقتل فكل وان اكل فلا ياكل فاما استد من نفسه فيصيد بجان يستأنف تعليمه
ولا ينعطف التحريم على ما قبله لان الزاى اذا ارتدى بعد الاضطراب لم يحرم صيده فكذا الجازجة
اذا جرح بعد الاضطراب عن كونها اهلا له لم يحرم ما صابته قبل وهذا اذا اكل عقيلا لا مسك
اما اذا اكل بعد طول الفصل فلا يؤثر على المذهب وان ارسل السهم او الكلب على صيد وغاصه
الصيد قبل ان يعلم انه امسك لم يجل وان وجع ملطخ ابدى هذا اذا لم يجد فيه سهمه لا مكانه
مات بسبب اخر وان غاب عنه مجروحا ثم وجع بعد ذلك ميتا نظرت فان كانت الجازجة من نفسه
حل وان لم يكن مد ففه فان كان هناك ما يمكن الجواز بالهلاك عليه مثل ان يجد في ما او بعد
جل او وجد فيه جرحا اخر لم يجل والا ففيه طروق اجهما ان ياكل قولين اظهرهما عند جمهور العرف
التحريم وعند صاحب المذهب الجمل **قوله** **المووي** قلت الجمل اصح دليلا وحجة الغزالي في
الاجبا ومنت فيه احاديث صحيحة ولم يثبت في التحريم شي وعلق الثاني على حجة الحدس
صح واذا استقرت كلب بنفسه على صيد ثم اغراه به لم يجل وكذا ان راى بعد وع على الاصح وان ارسل
مجوسي كلبا فاغراه لم يجل وان راى بعد وع على الاصح بخلاف عكسه **قوله** في الجاهلي
قصد وعينه او نوعه الى قوله كذا لعدم فيه امور احدها قوله قصد وعينه اي قصد القطع
وعين المقطوع في الصيد الثاني لا يعود على ما يعود عليه الصيد الاول فانهم الثاني قوله
ونوعه ليس المراد نوع ما قصد كانه نوعه بعضهم بل المراد نوع الصيد المجوز عنه حتى لو قصد
ذمي عليه فاصاب طيرا جمل **الثالث** قوله واعانه ربح واصدام جابط السهم ترفع السهم لكونه
فأعلا المصدر الذي هو لا تقدم لوقا واعانه ربح واصدام جابط السهم ترفع السهم وجعل الربح
وصدم الجابط معيين للسهم لوضع المعنى المجع وسهلت المعاني **الاربع** قوله لا ما اكل منه
ظاهر ان الاكل فوزا وبعد طول الفصل سواء قبله فالامام وكنت اود لو فعل فاقبل
ان يكتف زمانا وبين ان باصل كما احد كثر لم يفر من رآه **قوله** **المووي** قلت فضل الجرحاني

وغيره فقالوا ان اكل عقيب القتل ففيه القولان والافضل قطعا وقال في الجواهر بعد
تمام كلام الامام وليس كما ذكر فقيد ذكر جماعات ان القولين فيما اذا اكل عقيب البقرة فان
اكل بعد طول الفصل حل لا خلاف وهذا الذي منه الامام الخامس قوله وما قيل ان اعتاد
لبس هذا على القول الصحيح ولكنه تفريع على القول الذي يقول ما اكل منه الكلب فيقول اذا تكرر
منه الاكل حرم الا حرق قطعا وفيما قبله وجها للمنادية من قوله او غاب فان الاصح انه ان غاب
وقد جرحه السهم او الجرحه انه حل كما سبق بيانه ان لم يكن هناك ما يجال عليه **وقوله** وينبغي
ايلا وان عفا جرحا وتجايل وتوجيه وجه مذبحا للقبلة وتسمي الله تعالى ووجوبا وجه الذي
او ارتال او اماتة اي ويستحب جرحا لابل كما سبق ويستحب لمن اراد ان يذبح ان يرفع الجرح
بقوة وتجايل لقوله صلى الله عليه وسلم واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحه ولجحدكم شفرته وليح
ذبحته ويستحب ان يستقبل الذابح القبلة ويوجه المذبح الى القبلة اقتداء برسول الله صلى الله عليه
وسلم ويستحب ان يسمي الله تعالى لقوله تعالى فكلوا مما ذكر اسم الله عليه ولا يحل لتسميه لقوله عايشه
رضي الله عنها ان هاهنا ناس جديت عهدهم بالشر لا يؤمنوا بالجم لا بدري ابدلون اسم الله عليه ام لا
فقال صلى الله عليه وسلم اذكروا اسم الله واكلوا ولو كان شرطا في الجمل لما حان معي الاكل مع الشكر
وانما قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق فالذي يقتضيه البلاغة انه قوله
وانه لفسق لا يكون معطوفا للتبيين التام بين الجملتين حيث الاول فعلية طلته والاخرى
اسمية خبرية ولا يجوز ان يكون جوابا لمكان الواو فيبتدئين ان يكون حالية فينفق النبي
لحال كون الذبح فسقا وهو كما فسق في الآية الاخرى وفسقا اهل لعين الله به ولا يسمى مع الله
عينه فلا يجوز باسم الله ومحمد رسول الله فان رفع فقال ومحمد رسول الله فيايز وموضع التسمية
جالة الذبح المفرد وعليه وان سأل الكلب والسهم على غير المفرد وعليه او حال الاصابة من السهم
والكل **وقوله** في الجواهر ويندب تسمية الله الى قوله وسرعة القطع فيه امران **احد** به قوله
ويندب تسمية الله وجرح اقتضى ان تؤجد الله في التسمية منه وليس كذلك بل واجب فلا يجوز
ان يقول باسم الله ومحمد كما ذكره **الثاني** في قوله وسرعة القطع مقتضاها ان السرعة منه
وبين واجبة **قال** في الروضة المسئلة الثانية يجان يتخرج الذابح في القطع ولا يتاني بحيث
يظهر اهتدائه الشاة الى حركة المذبح قبل استتمام قطع المذبح **وقوله** ومكر مبدأ لفتح ملكه بقبضه
او حبسه بمضيق وملك وسع ولا قصد بحرقه وان لم يجره وان عرض وزال به عن حرقه
كسرت كجلد ميت **اي** والاستباب التي يملك بها الصيد كسره وهي يعود الى ما ذكرناه فاذا باض
الطائر في ملك الانسان نظرت فان كان قد اعدت لعشش فيه الطائر وبمضيق فالصيد والصح
ملكه وان لم يعب لم يملكه على الصحيح وكذا اذا نزل صيد في ارضه لا يملكه الا اذا قصد سقيها
توكل الصيد فيها وكذا كسرت يملك بان حبسه بمضيق اما بان يقع في شبكة فليس له ذلك فان الصيد
يكون له لمن طرده اليها فلما نقلت من لشبكة ففي الوسيط انه باق على ملكه وكذا لو ارجع الصيد
الى مضيق لم يملكه منه كان اغلق عليه باب بيت مضيق وان لم يكن ملكه فانه ملكه بالاستيلاء
عليه وان كان واستعمال يملكه لكن لا يحل للاجنبي ان يدخل ملكه وباخذ به فانه يكون كالمنحصر
عليه ما دام في ملكه فلما اخذ اجني ملكه على الصحيح ويملك الصيد بازاله امتناعه بفعله فلو

فلو رمي صيدا فليس جرحه او جرحه فزال امتناعه ملكه اما لو طرده حتى وقف سرا لا غيا
لم يملكه حتى ياخذ ومن وقع الصيد بين ملكه وان لم يقصد كما لو اخذ ليطير اليه ولا يزول
عن ملكه باعتاقده ولا بالامراض عنه واليه الاشارة بقوله وان جرحه واعرض ولو اعرض عن
كسرت من الجرح وجرحه ففيه والملكه عنها وكون الملقط ملكا وجها **قال** التزوي **قال**
الارح انه ملكه الكسرة والسائل وجرحه وصح تصرفه فيها بالبيع والهبة وهذا ظاهر في احوال
السلف والثاني لا يزول ومن وجدها اخذها بطريق الاباحة ليسفحها وليس له بيعه بل لا
لا يملكها ولو اعرض عن جلد ميتة فاحذ اجني فديعه ملكه لانه لم يكن مملوكا قبل وانما
كان اختصاص فان لم يرض عنه لم يملكه الاخذ بالدع **وقوله** في الجواهر والصيد ملك
الى قوله لا يجلد ميتة فيه **امرا** **احد** في قوله كان عشرين في بيانه بقصد يوم ان الطائر اذا
عشش فيما بنا الانسان لعشش يطير في بيانه الذي يراه بقصد التفشيش ام ليس كذلك وانما
يملك الصيد بما مر كما يملك الطائر في بيانه الذي يراه بقصد التفشيش ام ليس كذلك وانما
يملك البيض والفرج لا يستيلايه عليه كما يقتضيه كلامه في الروضة وصرح به في الجواهر
الثاني قوله والى واسع كالتحجر هذا اذا كان الواسع ملكا فان كان مفعوما فلا تحجر
لانه لا يحول لعين دخول ملكه **الثالث** قوله كان اعرض عن كسرت اي فان ملكه باق عليه
والذي رجحه التزوي في الروضة واستدل عليه بفعل السلف ان ملكه يزول وان من اخذها
بملكها وله بيعها وهبتها كما سبق بيانه **وقوله** وان ارسله وذبحه فخر لا ذبحه او جرحه حرم ومن
وان لم يذفف الثاني لكن خرج وقد عاين من عشرة الى تسعة ومات بها وقد مكن من دبحه
فكعبه فيلزم الثاني تسعة من تسعة عشر خرا من عشرة وان ذفف لا ولا يخرج الثاني
ارسله وان ارسلها قللتا في الارش فلوعاد الاول وجرح من الرق وان جرحا معا فهو ملو من
وان استنوبا او اجتمعا ملكا واشتجلا وان شدي واحدا وقف نصف لصلحه اي اذا اشرك
اشان في جرح الصيد نظرت فان بغافبا وكان الاول مزمنا ملكه بالارسله زمان ثم يطره
خرج الثاني فان كان مذكفا بقطعي الجقوم والمري حل ولزم الثاني ما بين قيمته مزمنا
ومذ بوجا وان كان بعينه قطعي الجقوم والمري او كان مجوسيا حرم لانه قد صار مفقدا وعليه
ولزم الثاني قيمته مزمنا وان لم يذفف الثاني ومات الصيد بالبحرين حرم لا جتماع الخطر
والاباحة ثم النظر فيما يلزم الثاني فان كان قيمة الصيد عشرة وارسله الا وفطرت
قيمه تسعة ثم جرحه الثاني ومات بها نظرت فان كان قبل التمكن من دبحه لزم الثاني تمام
قيمه مزمنا وهو تسعة هكذا قال واشتد ترك صاحب نظرت فقال فعل الاول وان لم يكن
افسادا لكنه يورث في الرهوق فينبغي ان يعثر فيفلا اذا كان غير مزمنا في عشرة
ومزمنا تسعة ومذ بوجا ثمانية لونه ثمانية ورام ونصف فالفعلان اثرا في فوات الدهر
قال في الروضة واصلا والاصح ما قاله صاحب التقريب وان مكن من دبحه وذبحه ففعل الثاني
الارسله ان نقص جرحه **قلت** هكذا في الروضة فيما اذا ارسله الاول وجرحه الثاني جرحا
غير مذكف ومات قبل التمكن من دبحه لزم الثاني تمام قيمته مزمنا وقد استشكل فانه لا يستع

التمكن من دجبه الا اذا كان الجرح مذقفا فقد سبق انه يلزم الثاني في قيمته من زمانا وان كان
غير مذقفت فقد تمكن من دجبه والحج ان عدم التمكن هنا يمكن من غير تقدير بخلاف دج
منه نفسه لانه اذا لم يعلم بجراحه حتى مات بعد غير تمكن فهذا مستقيم كلامه في هذه وفيما
اذا عاد الاول وجرحه ثانيا فليست له ذكده والله اعلم وان لم يدح حتى مات فالأصح انه ضمن أكثر من
الأرض وأنه جرحان جميع بين قيمتي يوم الجناحتين فيكون تسعة عشر فيقسم الغريم عليها فيلزم
الثاني تسعة من تسعة عشر من عشرة يطالب به الأول كما اذا كانت الجناحتان على قيد الأول
مبيد وان كانا اجنبتين فالغريم عليها بهذا القسيط وقبلا طبق في الجاوي وجوب القسيط
ولم يفرق بين ان يموت قبل التمكن من دجبه وذلك كما اذا تمكن من دجبه ولم يدح لقسطين وان
ذقفت الأول فالسيد جلال ومكدر الأول وعلى الثاني ان جرحه ان ذقفت شيئا من الجرح او
او الجرح وان ارى من الجرحين المتباقيين بعين ان كلامهما لو انفرد لم يضمن فالسيد مكدر الثاني ويضمن
الأمان عقبة جرحه ولا ضمان على الأول فلو عاد الأول وجرحه بعد امان الثاني ومات الجرح
الثلث لزم الأول ربع قيمة السيد لأن الأرض عند تقدير الجرح موزع على عدد الروش ما يحضر الوعد
بوزع على جالي الضمان والأهدان وما في كلام الروضة هنا انه يضمن تام قيمته من زمانا اذا لم يتمكن
من دجبه وجعلناه اذا جرحه وهو غايب ولم يعلم حتى مات ولم يحجبه سكين انه غير متمكن والله
اعلم هذا أصلا اذا نفع قبل جرحه فان وقفا ما فان كان جرحا جرحا من زمانا او مذكفا فملك
له ولا ضمان على الآخر وان دفع ما جرحا او ارما فهو لها وان احتمل ان يكون الأمان بها وان يكون
باجدها فهو بينهما ايضا لكن يستعمل في تسجيل كل منهما من الآخر فترعا عن الشبهة وان علم ان جرح
اجدها مذقفت وشك في جرح الآخر مذكفا واجب المذقفة لثقت ووفقا لصف الآخر حتى يسطح على
او من فان تعد جعل النصف الثاني بينهما نصفين **وهو قوله** وان اخلط جرحا بها باع من جرحه
او باع بعلم قيمة او بفاز وجمام ارض لم يحرم قبيده اي واذا اخلط جرحا من رجل بجمام اخر فليس لواحد
منهما ان يقدم على النصف في شيء منه لعدم تحقق ملكه لكن لا جدها ان يبيع نصيبه من الآخر مع
الجمالة فقد تدعوا الحاجة الى الشا من باحتلال بعض الشرط الا ترى كيف تنجحوا القراض والجباله
على ما فيها من الجمالة ولما بيع الحامين من بالث اذا عرفت القيمة بان كانت القيمة مستأوية والبعده
معلوم فيوزع على قدر الملكين فان جعلت القيمة والبعده لم يصح البيع اذا لا يعرف قدر نصيب
احدهما لكن ان تراعى مقدار ما على عدد معلوم وقيمة معلومة واما ما في التراخي كما جازت القسمة
بين زوجات من سلم ومات قبل الاختيار فانه يجوز كما سبق في كاح المشرى سواء تراعى على السواوي
او النفاوته **وهو قوله** اما العجبة شاة ذكوة وسبع ثيابا وبقر تدح وان
شارك باع كعق دم نسك لاجزا وان شق اذن لاذات جرح وجون قلبه رعي وعوز وبين من من
وعرج وهزال وفوات جزء لا حصية وقرون **اعلم** ان الاخية منه فقد ثبت انه صلى الله عليه
وسلم حتى كبش بين المحبين والاملي الابيض وليست بواجبة لقوله صلى الله عليه وسلم كنت على ولم
كتب عليكم الفخي والافخي والوتره وتحضر الانعام وهي الابل والبقر والغنم وحضر من الغنم مثل الذئب
وهو الحذع من الضان والشي من المعز ومن الابل والبقر بالشي فالجذع من الضان ماله سنة والمشي من الغنم
ما استكمل سنتين ومن البقر ما استكمل سنتين ومن الابل ما استكمل حسنا وهي في حق اهل كل بيت

سنة

على الكفاية فيجوز الشبان بواجبة على اهل البيت وان كان يستعمل كل منهم ان يضي ثم يحرق الشيء
او الشئ من الابل والبقر كل واجبة ببيع تسعة اشكال واجبة ببيع تسعة اشكال وان كان يستعمل كل منهم ان يضي ثم يحرق الشيء
يقتسموا الجرحا ويفرق كل نصيبه على الفقرا او من شاركه من يبيع او باع كل جاز وقيل لا يضي لثقت
بنا على افاضه فيقسمون ما شاؤا على الفقرا او من شاركه من يبيع او باع كل جاز وقيل لا يضي لثقت
هو افضل والبدنة افضل من البقرة والشاة افضل من سبع بدنة فان يبيع بها عن نفسه وقدر
اخية قبل يبيع كلها فمما جاز لا يجل له الاصل منها ام يبيع منها فمما جاز لا يجل له الاصل منها ام يبيع منها فمما جاز لا يجل له الاصل منها
بنا على تسع جميع زائده في الوضوء هل يقع الكل فمما ام البعض والباقي في سنة وفيه وجهان ويجوز
البدنة او البقرة عن سبع شياه لثقت الشح باب مختلفه كحضورات الاجرام والقران والسبع
واشدرا لا ما كان منها جرحا بجرح السيد والشجرة الجرح لان المربي في جرحه الهائله فلا تحرق
بدنه عن سبع طاحي **قال** في العزير والروضة لو وجب على رجلين شتان في مبيد من ليجز
ان يذبحاها بدنة استى **قلت** هذا واضح في الذبح اما لو زاد البقرة والتجديل كما هو مضمون
الجرحا فانه يحرقه فذلك افضل لان النصف عامه مكان عشرة افضل والله اعلم ويجوز من نك
الذكر والاشي ومشتق الاذن ومقطوعها اذا بقي متديلا لم يضمن منه شي ولا تحرق الجرحا
وكذا قليلة الجرح على الاصح ولا المجزئة التي بها جرحون بقل مبيد زعيها ولا تحرق الجرحا اذا هبة
الحديقة قطعا ولا قايمه البعير على الاصح ولا تحرق الجرحا البعير اذا هبة
الجرح ولا بهنه المنزال فان كان المنزال والمرضة البعير مرضها ولا الجرحا البعير
فان لم يضمن كفلقة يسير من عضو كبير كالنخلة لم يضر وان كان العضو صغيرا كالاذن مع
جوان السخية بها ان كان الجرح كبيرا وكذا صغيرا في الاصح **قال** في العزير والروضة وان كان
العضو صغيرا واحدا للديب منه فلقه يسير لم يضر لان ذلك لا يضر وان كانت فلقه كبير
لم يضر والديب كالاذن الا ان الشاة اذا خلقت بلا لب او بلا لينة اوضع لم يضر وان خلقت بلا
اذن لم يضر لان الاذن عضو لازم بخلاف المضرع والالبه لانه يخلو منه الذئب والحقو الذئب
بالالبه وفي النفس منه شي ولا يضر صغيرا الاذن ولا فوات القرن والخصية لانه لا اثر للقرن
في اللحم والخصية اكثر اللحم فحرقها كالحقن القرن اولى **وقوله** في الجاوي يعني ثي الابل والبقر
الى قوله ويجوز لا يترعى فيه امورا **احمد** قوله يعني ثي الابل والبقر بيات نصيحة حاقرة
يخرج بها ما سوى الانعام وما دون الحذع من الضان والشي من المعز والابل والبقر ويدخل ما
الش في قوله لا بين المرض والجرح مقتضاها ان البعير من الجرح لا يوش كالبعير من المرض والجرح
والذي عزاه في العزير والروضة الى المعظم وشبهه الى الجده المنع بالبسير من الجرح ايضا **الثالث**
قوله ويجوز لا ترعى اشتراط في الجحون ان يمنع الرعي وليس على اطلاقه بل اذا قل به الرعي منع
ولفظ الروضة وهي المجزئة الذي مشددة في المرض ولا ترعى الا قليلا **الرابع** قوله وذا
جزء اقضى انه اذا كان الجرح الغايث غير بين كالفلقة اليسير من العضو الكبير كالنخلة
يضر وهو مقتضى ما اطلقه القوي في شرحه والذي في العزير والروضة انه لا يمنع لثقت
الشي من العضو الكبير كالنخلة وقد سبق بيانه **وهو قوله** بين طلوع شمس الجرح وقد راحف لانه
وخطبه ومضى الشريق فيه دجبه وان تقدمت كان وكلها مستلما وتبين بجعله ونذح حجة

ولزم في تجزئتها ولو بدت في طيبة كان نذر عن نذر ولم يخرج وان عينه عنه
لغا او سلبا فوجب انفق وايدل كعنه لانه ان تبيع او تلف اي الوقت الذي تجزئ فيه الاجرة
هو ما ينطلق الشمس يوم الجزا اذا مضى مقدار ربع العبد اخذ ما امكن ومقدار حطية كذا
مضى اخر ايام الشرب فان دبح قبل ذلك لم يخرج فحيته لقوله صلى الله عليه وسلم من دبح قبل الفلح
فانما دبح لنفسه ومن دبح بعد الفلح فقد تم نكته وامان سنة المسلمين فان لم يدبح حتى خرج
ايام الشرب دبح قضا ويحكم ان يدبح بالليل لانه قد يخطئ المذبح ويقبل حضور المسألين ويشرط
فيه المذبح ويجوز تقديم اليه فاذا نوى ان يدبح بالليل اخذ ما امكن وكما تجزئ في نذر بربيه الزكوة
على التقرقة وان وكل مستلما بالنية والذبح جائز لان البنية لا تمنع من الكا فز وان نوى ووكلا في الذبح
كما في الجمل فيجوز ان وكله فيهما وتعين المذكورات وهي التي من الابل والقر والغنم والجميع
من لسان فافترقا من الشراذم اجزئها اجزئها فاذا قال جعلت هذه البنية اجزئها او ملكه عنها
وتعين دبحها وكذلك اذا نذر ان يذبحها ولو قال جعلتها هديا او لله على ان اهديها نذر ملكه عنها
ولو قال لله على ان اعقب هذا العبد لم يزل ملكه عنه حتى يعتقه وفرقوا بين الملكة الاجنبة والهدية
المعينة ينقل الى ملكا بين وبين العبد لا ينقل بالكلية ولو نوى جعلها اجزئها ولم
يتلف لغا ولو اشار الى ذات عيب او تحلة او قتل او جعلت هذه اجزئها او لله على ان اذبحها
تعتبت ولزمه دبحها ولو اذبح المعينة او الصغيرة في الذمة فقال لله على ان اذبحها او مستحق
لزمه على الصحيح كالمعينة ويصرفها مضرة الاجزئها عن الاجزئها المستزوعة حتى لو
كلمت بعد ذلك لم يذبحها لم يخرج الا كالمكلمة وقد خرجت عن ولو نذر ان يذبح هذه الشاة وهي معينة
فدبحها قبل يوم الجز لزمه ان يتصدق بها ولا ياكل منه شيئا ولا يتراد منه لانه دبحها في غير وقتها
فعليه ان يتصدق بقيمة ولا يشتري بها شيئا لان مثل المعينة لا تثبت في الذمة ولو اشار الى طية
وقال جعلتها اجزئها او لله على ان اذبحها لغا على الاصح بخلاف ما لو قال لله على ان اتصدق بها او جعلتها
صدقة او جعلت هذه الدراهم صدقة فانها تعين على الاصح كما قاله في الزومة ولو اذبح الاجزئ في
ذمة لم يعين عنها ما يطلع ان يكون اجزئها تعين على الاصح ولزمه دبحه من اجزئها وان عين معية
او صغيرة لم يذبحها ولا يذبحها عليه فان قال لله على ان اذبحها عن ما في ذمتي وهي معية لزمه
وذلك كما لو نذر ان يذبحها ابدا وصرح مضرتها ولم يخرج كما سبق ولو نذر ان يذبح هذه الشاة فقتل
فيها عيب باقة سماوية دبحها واجزأه وان تلفت او ضلت لم يلزمه شي وان كانت المعينة عامية
الذمة سليمة فتعتبت باقة سماوية انفق عنها الذر ولزمه الابدال بها وان حصل العيب بفعل
اجنبي دبحها وطالبه الارش واخذ به شاة فان لم يجد شارك به في شاة وان تلفها الا حثي لزمه
قيمتها وشترى بها اجزئها فان نقصت شارك واجزأه واذا عيب المالك لم يذبحها ابدا وعامة
الذمة لم يخرج ولزمه الابدال بها ونفق المعينة عن حكم الاستحقاق ونحوه على الاصح وقوله في
اجزئها يذبحه وان تقدمت لان وكل مستلما بها الى قوله وان عين لذر ابدلها فيه امور احدا
قوله وتعين جعله اجزئها ونذر المعين عطف النذر على العجبة وليس يجعل فيها شاة فانه يقول
جعلته اجزئها فيصير فيه ولا يفيده ان يقول جعلته نذرا بل لا بد من صبغة التزام نذره اجزئها
حتى يطردها احكامها وعامة الزومة لو قال جعلت هذه الشاة اجزئها او نذر الاجزئ شاة

معينه الشاة قوله ولو في الذمة قال في التعليق على قوله ولو في الذمة مثال ذلك الله
ان اضحي معية وهذا شكل من وجوب اجزئها لانه لم يعين عينا والحيوت كثيرة وقد ذكر في
الزومة في نذر المعينة فقال لقوله صلى الله عليه وسلم ان اذبحها اجزئها فيه ثلثة اوجزأها فيما ذكر
الغزالي العجبة وقوله في الزومة فيما اذا نذر ان يذبح معية فذبحها قبل يوم الجزان عليه فيها
تصدق بها ولا يشتري بها شيئا ليس بنص في قوله في الزومة ان صاحب المذهب قال ان المعينة
ثبت في الذمة الشاة من الوجوب ان مقتضاها ان المعينة المذوق في الذمة تعين لانه قال
وتعين جعله عجبة ونذر المعين والمعينة ولو في الذمة والمعينة لا تعين بل لو خرج لزومها
فاخرج عنها سليمة كان اولى واما القوي فلو تعرض لهذه الثالث قوله وان عين لذر ابدل
بها فممن منه القوي انه يجوز الابدال ما عين على النذر في الذمة واعتبر عليه والظاهر ان المصنف
لم يرد ذلك وانما اذا نذر ان يذبح بينا وبين المعينة ابدالا لانه قال فان تلفت شاة يذبحها بقوله
وان عين لذر ابدلها يعني ان حكم ما عين على المذوق والابدال اذا تلفت بخلاف ما ذكره قبلها
وقوله وانما لا يذبح الا كثر من مثل وقيمتها ويدبح مستعدا شاة وتجزي لان فرق جعل القيمة ثم
يشتري مثل فان نقصت او زادت ولا اكره فشققت اي واذا تلف المالك المعين ابدا وعامة
في الذمة لزمه الا كثر من مثل المعين وقيمتها ويتصور ذلك بحدوث رجل او املا لو دبح ذلك
المعين اجنبي متعبدا فانه ان كان قبل وقت الاجزئ لم يخرج ولزمه بالذبح ارش المفقود الذبح
وعلى الملتزم الابدال وهل يعرف المضرر الاجزئها او ملكه وجمان وانما دبحها وقت الاجزئ
او بعد لزمه الارش لكتما وقعت الموقوع اكتفا بالنية المتقدمة ان اذبح الملتزم وفروا
وان فرقه الدارح لم يخرج ولزمه الابدال وعلى الدارح القيمة كما لو تلفها او كلفها ثم يشتريها وجب
ارش وقيمة مثلها فان نقص الارش او القيمة الواجبة على الاجنبي شارك به في شقق ولا يشتري
بها ولا يتصدق به وان رادت القيمة الواجبة على الاجنبي وكان المثلث المالك وكانت القيمة
يوم التلف اكثر من اشتري بها كريمة فان لم يوجد اشتري بالزيادة على المثلث شققا **وقوله** وسبع
شان ثم مهر ثم بدنة ثم بقرة وذكر انهم ليسوا وذكر الله هذا منك واليك فتقبل مني وذبحه
لا به والحضور واكل لقمة ثم ثلثها من غير واجب ووليه وتصدق ببقا افضل والواجب اقل شي لا
من ولدها يملكه فقيرا ومنه وحرم على كسبي الاطعامه واهدائه ولكن اضحي بخولق وقلم في
العشرة اي سبع من الغنم او من بدنة والضان اولى من المعز فتسبع مستبدا وخبرنا بعبد
المعطوف عليه افضل المذكور بعد والبدنة افضل من المشرق والسناء افضل من سبعي لبدنة والبقرة
وان كان السبع اكثر سخا وهو ما خرد من قوله وسبع ثم بدنة ثم بقرة والضان افضل من المغرور
افضل من الاثنى ان كسبه اطيب وما جلي عن نذر الشاة في حجة الله ان الاثنى احب قالوا لعله اذا نذر لم
تد والاثمن افضل لان تعظيم الثمن مستحب في شتمان الهدي قال الشافعي رحمه الله واستثنان
القيمة في الاجزئ اولى من العبد بخلاف الحق والايض افضل من الاعفرو والاعفرو افضل من الاسود
ويكن خلق الراس وسائر الشهور وتقليم الاظفار لمن يريد ان يضحي قال صلى الله عليه وسلم اذا
دخل العنبر واد اذبحكم ان يضحي فلا يمس من شعور ولا من بشرة شاة والاولى ذكر الله هذا منك واليك
فتقبل مني عبد الرحمن وحضور المعنى وبجهد نفسه ان كانت رجلا وان كانت امرأة فالمشترى ان يوكلي فيه

فيه امور **اجبة** قوله جل الطعام الطاهر اعترض بعضه عليه بالطاهر المستفاد كالحظا
والغني والحق ان لا اعترض لانه ليس بطعام ولكنه امله ولم يعترض له **الثاني** قوله كجل
ما كولد دبح جعله مثالا لما كجل اكله وهذا هو الجذب ان جلد الميتة اذا دبح جل اكله وقال في
القديم **محرم قال** في الزومنه وصحة الاكثر من بعض لقول القدر لصحة قوله صلى الله عليه
وسلم افاحرم من الميتة اكلها **الثالث** قوله بالجل يعني ان المذابة تخل وتخل بها وليس ذلك على
اطلاقه بل ذلك اذا مات بالجل بالركون اما اذا بقي بها ثم تحرك ثم سلك او خرج بعضه فبنيحي
مستفاد ثم مات لم يجل كما سبق بيانه **الرابع** قوله وكل ذي طون ولقاط لولا ان في اللقاط لذل
المطوق لان كل مطوق لقاط **وقوله** لا ذي مخلب وسم وابع وعاد باني التماس ومضق ونسرو
وابن وى وما امر بقتله كغراب وحدا او منى عنه كطاف ومرد وهدي وكفان ولقار و
وبغا وطاوس وبوم وفانق وما استخبت العرب كحشرات نحو مضدع وشرطان وطحفاة
ومل وذباب وورع وضراق وان اشكل وجعت وما زابل وفع كل كسبح **اي** لا كذي مخلب
مثل جوارح الطير فانه لا يجل ومثله ذوالسم كالحية وذوالابن كالزنبور والعقرب وذباب
بعد وبه على الحيوان كالاسد والفهد والذئب والقرص والكلب لا باعادية بانيها واما التماس
فهو جري وعدى ما بعد وابنايه وقذعت ان القرص من ذواب الجرب بعد وابنايه وهو جلال
لكن على الزايف التماس بانه مستخبت صار ومثل ذوات الخلب بالمضق واذ جوارح النسر
في ذوات الخلب وفي الشامل انه مستخبت والهيز مثل الاسي والوجشي ومحرم ما امر بقتله لان
الامر بقتله يمنع من تربيته وتسميته للاكل **قال** صلى الله عليه وسلم خمس فواسق يقتلن في الجبل
والجرب الحية والفانق والغراب الا يقع والكلب العقور والحياة فالغراب وسائر انواعه حرام
كلها الا الزاع وهو غراب الزرع وما منى عن قتلته قد ذكر في الاصل والبعثات شران الطير
كالبعثات وهي طائر اصغر من الحدة بطي الطيران تقع هذا الاسم على ما علمنا من ان ذواتها
والرحمة والعلق من البعثات والعقور طائر معروف صنوه العقورة والبيعا معروف
وبه الدرة والبوم وهو يستكن الخراب معروف والطاوس حرام كالزهر ومحرم كل ما منى من
الطير وهو ما باخذ اللحم يقدم فيه كالسباع ومحرم ما استخبت العرب والعبيق والاشجابه
والاستخبات فيما جهل ولم ثبت فيه حكم بالعرب **قال** الزايف ويثبه ان يقال سرجع في كل
زمان الى العرب الموجودين فان استطابة طائفة واستخبت اخرى اتبعنا الاكثر فان استويا
فقد قيل تتبع قرش ومثل المستخبت بالحشرات سواء طار منها كالذباب وما د به كالود والكلاب
وسائر الهوام ولم يجمع منها الا الضب وقد عذب منها السكيفة وبه يجمع السنين الممثلة وفتح اللام وان
الحا الممثلة وزوي يجمع اللام ايضا وبه من ذواب الماء وتعيش في البر واذا وجدنا جوارنا لم ثبت
فيه حكم واشكل علينا سالتنا عنه العرب فان استطابة او شمت بانه حيوان جلال اكلناه وان
استخبت او شمت بانه حيوان حرام فان اختلفوا ولا ترجح اعتدنا به بما يشبهه من الجوارح فان
تعدنا وتعدنا الشبهان فوجها **قال** النووي الاصح الجبل ولا يجل الحمار الا هله لله صلى الله
عليه وسلم عام جبر عن كاح المتعة وعن نجوم الحمار الا هله ولا يجل الحمار الا هله لله صلى الله
عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم هل معكم من جمدة شئ ومحرم فرع كل ما يحرم اكله وهو تولد منه سائر

من غير ما كولين او من ما كولد وغير ما كولد كالبلع والسم المتولد من الضبع والذئب تعليلها
للزينة وقوله في الجاوي وسبح ضار يعني عنه ما سبق ذكره من ذئب ناب ومخلب بعد وبه **وقوله**
وتكن جلاله ولينها حتى تظلم بعلف وتكسب جس كالحامة لا ليعبد وما فتح ولا زرع ربل وحل
بل وجب خوفه لا في سفير معصية شدة من ولقطع مملكة شيع بحرام كسبه وكسب ميتة لغير
ثم قتله وغصب طعام غير مضطر له بيع او شراء بغيب وضمن وله قتله وقتل غير معصوم وقطع
قلده منه ارجى وشرب دوا نجس لا صرف خمر ولا ساعه وجب **اي** يكتن الجلاله وشرب لبنها وبه
التي تاكل البذر شاة كات او غير ما حتى يحبس على العلف وتظلم بها ويرزق بنته واللبن
والبقر كذلك ولولا ان اللبن يغني العلف كالغسل والطبخ لم يوتره ويكن للجزا الاكل من كسب
من غير الجاهات كالحامة والخنثى وكسب الذئب والذئب والذئب لا الجحاشه ولا باس طعامه من قطع
لديانه وكذا بطعمه البهايم ولا يكتن طعام الزرع الساب في الرزق وعين من الجاهات وباح بل
يجب على المضطر الى الطعام اذا خاف الهلاك ونحوه من زيادة في المرض ان ياكل من الجاهات كالميتة
والدم والكثير فان كان في سفير معصية لم يحل له ذلك على الاصح فليت تربيها كل وليس له ان
يشيع من الجاهات الا اذا كان قاطعا مملكة لا زاد فيها وعلم انه ان لم يشيع يحرم من السنين وهكذا
فاذا وجد ميتة وكسب ميتة وهو محرم يحبس بينهما جلا وما اذا وجد ميتة قلة قتله وكذلك طعام العقب
اذا وجد ومما جبه مستغن عنه وان يبيعه او يبيعه كان له ان يبيعه فان بذل يبيعه بغيب
غير بيان لعصية او شترية بالغيب فان اشتراه بغيب بخنا الزينة وكذلك ان يخرج من عصية
على الاصح وكذلك اذا وجد مع الغيب الثمن وامتنع من العرض سواء وجد به طعاما شمن المثل واكثر
فان له عصية لانه يحفظ به ذوجه ويجوز له مقابلته اذا امتنع ولا يحل عليه ذلك كما لا يحل عليه
الرفع عن نفسه على الاصح وعليه قيمة ما مضى اليه من ملك الغيب لانه انفق للرفع عن نفسه
وله ايضا قتل غير معصوم كالجرب والمزبد وفي قتل ولد الجرب الصغير وقتل الرائي المحسن خلاف
الاصح له قتله ويجوز المداوي بكل الجرب اذا كان المرض مخوفا اما الموت منه او الشين الفاضل
الاصح فانه لا يجوز شربها للعطش لا تربي فيه ولا المداوي به قرضا واجتزأ بالضرع عما يخلط
منها في الادوية فانه يجوز لا شربها فيها وله قطع قلده من خنثى ونحوه اذا كان الخوف من
تركه لقطع ولا كل اكثر والرجا حائل بالقطع وقوله في الجاوي وتكن الجلاله باللبن الى
اخر فيه امعرا **احد** قوله والكتن نجاس الجاهات لم يرد كراهة الكسب ففسه فان ذلك
قد يميز ما لا بد منه ولعن المراد كراهة اكل الجربا انفسها فكانه عذر بالمضطر عن استعماله
الثاني قوله وباح خوفه مرض مخوف كل الجربا يرد عليه المناسفة سفير معصية فان الاصح انه
لا باس له اكل الميتة ونحوها لانه قادر على التوبة والرجوع عن قصبة فينبو وباح **الثالث**
قوله لا معصوم وقطع قلده منه عطفه على المنسفة كما قال شارح جوق مفتضاه انه لا يجوز له قطع
قلده من خنثى نفسه لانه معصوم والاصح انه اذا كان قطعها واكلها اياها ارجى له حان له قطعها
ولم يجب لما فيه من الالم والمشفقة **الرابع** قوله والخنثى كالدواوي اطلق بخنثى الجرب على المضطر ولم
يشترط جواز اساعه اللقمة بها فانه يجوز بل يجب على المذهب الخامس قوله والميتة اول منه ومن
العبد المحرم مفتضاه جواز اكل المغصوب والعبيد المحرم مع وجود الميتة لكنه خلاف الاول

من غير ما كولين او من ما كولد وغير ما كولد كالبلع والسم المتولد من الضبع والذئب تعليلها للزينة وقوله في الجاوي وسبح ضار يعني عنه ما سبق ذكره من ذئب ناب ومخلب بعد وبه

من

ان لا يجوز له مع وجود الميتة اكل مال الغير ولا قتل المحرم **وقوله باد**
المسابقة في جنس متكا في من جيل وابل وجيل وجاز وبين دين ومن مزارق وسهم وحجر ريا
واجالة سيف بال سابق غاية بكتة بعبير وعن فزتر ونقص فتكل لا سابق ولو من بيت
المال لانهما لا يجمل في غير كمال لا عزم ولا لزوم ومطلقة للاول اعلم ان اسم المسابقة هنا
شامل لها والمناضلة بالرمي وقد قيل في قوله تعالى ذهبا متبوقاي فتخل ذلك ضابط المعاي
وهي سنة كانت العضا ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تستبق في اعزاي على قعوده
فتبوقا فقال صلى الله عليه وسلم ان حقنا على الله ان لا يرفع شيئا من هذه الفدرة اذ وضعه
وانما نص المسابقة في جنس واحد فلا يتباين بين فرس وبعير ولا بين جاز وفرس ويشترط
ان يكون الجنس متكا فبا فلا يتباين بين فرس وفرس يقطع بان احدهما يتسبق او لا يتسبق
الا على يدون بل يشترط ان يكون السبق في كل منهما متمكنا غير مستغرب ولا نادرا ولا يصح خلاف
التوسع فيسابق بين عزاب الخيل وغير العزاب والمحتى من الابل وغير الخي في خلاف الاجناس في
حوز وما بين الجاز والبعير على الاصح لثقتا ربهما وكذلك المناضلة بالرمي ونحو ذلك لا يكون الا في جنس
فلا يجوز بين السهام والمزاريق وبحوز بين البيل والشباب ومن المزاريق والزانات قال في
الجواز وما نوعان من الجاز فالزانات تكون مع الديبل لها ناس دقيق وجردها عريضة
والمزاريق رماح قصار وفيها طريقان احدهما القطع بالحوار والثاني على وجهين احدهما الحوار
وتحوز المسابقة على ريمي الجاز بالمفلاق والمبد والمخيق ولا يجوز على شاكلتها ويجوز على حالة
السيف والرمح لا فيا محتاج الى جذق وهي تعلم القتال وانما تتم المسابقة بين الجنسين اذا
عقد بال اما لاسال فلا شك في حوز ذلك ما لم يتركب به مجرم كالمناضلة بالديبل والمناضلة
بالكباش واما المسابقة على الاقدام والطيور والسباحة والزوارق والشطرنج والصورجان
والمصارعة والمشاكة واللعب بالخانق فكل ذلك مباح على عوض غير حاي بالعرض والذي يعقد
به في السبق الكثرة في الابل يفتح التاكسيرا والفتح اصح وهو مجتمعي الكففين واصل الفتح
وباعنا في الخيل والجملة ان الابل ترفع اعناقها عند السباق والخيل يمد لها فامد عنقه في المنا
فله حكم الخيل وما فيها فله حكم الابل ولا يعتبر في اعناق الخيل الا المعتدك الوسط فان طال
عنق فرس اعتبر القدر المعتاد ولا يعتبر السبق في اثنا العانة بل عند انتهائها وتعيينها شرط كما
ينبغي حتى لو شرط لا اعتبار بالسبق في اثنا المدا لم يصح العقد واذا شرط المال للسابق فطلقة
يقع على الاول وهو الجلي لا يشار كمن يعده حتى لو كانوا عشرة وجاه واحد منهم بعد واحد
كان السابق هو الاول نعم ان شرطوا مشار كهم في المال جاز بشرط ان يتفقوا لشكل وهو
اخرهم فلا يفضل على السابق ويسمى السابق الاول الجلي ثم المحل ثم المستل ثم الثاني ثم العاطف ثم الرابع
ثم المرسل ثم الخطي ثم اللطيم ثم السكيت وهو الفسكل فاذا شرطوا اداة الجميع ونقصان الفسكا وجب
جاز على الاصح لان كلامهم مجتهد اذ لا يكون فسكلا والاولى ان يفضل الاول فالاول ولا يجوز ان يفضل
الثاني على الاول ولا الثالث على الثاني فلو شرط الاول عشرة والثاني ثمانية والثالث تسعة بطل
في حق الثالث وصح في الاولين وان بدل المال للسابق في اثنائه معا وتختلف عنهم الباقون اجزوا في السبق
بالسوية ويجوز ان يكون المال المبد ومن لا حبي ويجوز ان يبذل السلطان من بيت المال ويجوز ان يكون

من المتسابقين فان كان منها وشرا ان من سبق منها اخذ المال كله وان سبق غير اثنين
السابق ليحديك من دخل فرتا بين فرتين وقيل من ان يتسبقها فهو قاز وان لم يوزن ان يتسبقها
فليس يقان فاعلم بهذا ان كونه قازا اذا عدم الثالث اولى وان اخذ حقه اجمعا بشرط ان يتسبق
خا حقه اخذ وان سبقه هو اجزى مال نفسه صح من غير محلل ولو كانا مائة وفيهم محلل واحد
ياخذ ان سبق جميع ما اخذ من جاز ويجوز ان يدخلوا محللين وثلثه فالمحلل يغتم ولا يغتم ولا
يلزم العقبة في حقه بل يجوز ابدال غيره به وقد بينا ان مطلق السبق يقع على الاول **وقوله**
في الجازي المسابقة في جنس من البداية الى قوله بغا يغتم الكل لا عزم فيه امور احدها
الجميع جنس متشابه جنس البداية لم يستقم له لا يجوز المسابقة بين المحل والمحلل فان اراد ان
ان الاخير جميع اجناسا وهي الملازمة المذكورة وان لا يجوز المسابقة بين المحل والمحلل وان اراد
جواز المسابقة بين البعل والحان كما ذكر في العزيز والروضة **الثاني** في قوله والمزاريق والزانات
والسهم فبها اجناسا شاكما ترى والزانة والمزاريق نوعان من الجاز كما سبق بيانه فحوز المسابقة
باجزها والاخر **الثالث** قوله والجواز قال ابن الجوزي علامه يشتمل المرعي باليد والمقلع والمخيق
واشالة الحجر باليد وبشيء العلاج والاكثر على المنع ونحوه فحوز الجاز والطلاق المصنف المحرق
بوامه **الرابع** قوله بال ولزم بيت المال بمغنا الكل لا عزم اطلاقا بشرط الغايم لا عزم ولا
مخوضا اذا صكان المال منها اما اذا كان من بيت المال ومن لا حبي فكلها يغتم لا عزم **وقوله**
وشرا يبعين مركبه وصفه او وصفه وزام لا قوس وعلم مبد وغاية وباد في حيا الموقف ونوب
وتساوي عدد زمامه وزمي واقاية بوصف متافة تري وعرض وان تعاضة او تعاضة ومفصح
ليوت مركب عين وزام وبدل بقوس مثله وفيه مفيد وبه اجز مثله اي لايه من تعيين
المركوب لان المقصود امتحانه ومعرفة بالسبق ولا يشترط تعيين الزاب حتى لو مات العاقد
قام وارثه مقامه والاصح ان الوصف يقوم مقام التعيين الا في حال التلف فان تلف المعين
يقضي فتح العقد خلا في الموصوفه كما ذكر في الروضة ويشترط تعيين الزامي ولا يصح
وصفه كما ذكر في التعليق ويشترط تعيين القوس على الاصح قال في الروضة ولو اطلقا المناضلة
ولم يعرفا النوع فثلثه اوجه الصحيح وقول لاكثر من الصحة لان الاعتماد على الراي والثاني
المنع والثالث ان غلب نوع في الموضع صح ونزل عليه والافباطل ويشترط علم المبد او هو الموقف الذي
يتبديان بالجري منه في المسابقة والمناضلة والغاية وهو الموضع الذي تجريان او يرقيان اليه
والزمامة عن مبدئه وشماله قال في المي والقياس بشرط تعيين لبادي في كل نوبة **وقوله**
الروضة ولم يقدم في كل رشق ام في الرشق الاول فقط فيه وجهان انتهى قال ابن الرفعة المذكور
في تعليق القاضى الجوين الاول ويشترط معرفة الثوب يعني نوب لا رشقا اما ان يرموا سهما
شهما وخمسة خمسة او اقل اكثر او يرمي بعدد كلكه ثم الاخر كذلك ويشترط ان يتساوى عدد الرماة
اذا جازوا جزيين فلا يكون من جانب اثنان ومن جانب ثلاثة وان استوى عدد الرمي ويشترط ان يتساوى
في عدد الرمي وان يتساوى عدد الاصابه فيكون ربي كل مثالا خمسين واقابته عشرة فان قال

كان يزجوا بالتمام المرفوع عن نفسه والافلاحة الجبل ويشق الناضل المال من لان السرايع قوله
وان انكسر قوس اسائه بحسب عليه وله سكت عما اذا انكسر بغير اسائه ولا ضحائه بحسبه
الحاشي قوله ان انكسر عاصف سكت عما اذا قازن والا فحج العزير والروضة انه بلغوا ولا
بحسب عليه ولا له لكن كلامهم مشكل **وقوله باد** المين بحقيق غير ثابت باسم
خاضع لله ولا دين كوايه والرجحان وغالب لا صارف كوا الرحيم والخالق والرازق والحق والرب واصفه
كوعظمته وعزته وحقه وكلامه وعلمه ومشيئته كالجف واقتمه او كعبية الله بلا او ورتاق
وبله وكالحكيم والحج ولعمري وام الله واقتمت عليك واشهد واعزم بالله **اي المين** الموحدة لكفا
هي ان يقصد بها تحقيق شئ غير معلوم الثبوت مامينا كان او مستقبلا مستفيا كان او مشتبها
ممكنا كان او ممسعا كقولك والله لقد فعلت او والله لا فعلت غدا والمتمتع والله لا معدن السما
ولا قلن زيدا الميت فكل هذا منعقد مبنه فيه لان كل ذلك غير محقق الثبوت محلا وما اذا اطلق
لا يصعد السما ولا ينقل الميت فانه لا منعقد مبنه لان ثبوت ذلك محقق والحج غير متصور فلا
يحصل احتمل كرمه المين ويخرج منه لغوا المين لانه لا يقصد بها تحقيق شئ وانما منعقد باسم الله لا
باسم نبي ولا بقوله ان فعلت فانما هو بوي ونحو فان كان الاسم خاصا به تعالى لقوله والله الرحمن
وسله كلما هم ذات الباري حجة ولا يحتمل غير مفرذا كان او غير مفرذ كوزب العالمين والدي
اعبد واسجد واسئلكه فتعقد مبنه ولا دين في ذلك اذا قال لم ارد بذلك المين وان كان احشا
بالله غالب كالجحيم ونحو ما ذكر من الصفات فانه اذا اطلق المين بها فهو كما لو اذاد اسم الله
منعقد مبنه وانما هو في المين غير اسمه تعالى واراد المخلوق لم منعقد مبنه وكما اذا قال اردت
بالفعل المقدر والعلو المعلول وكذا اذا قال كذا لقرا وان اردت الخطية او الصلوة او حلف بالمعج
واراد الورق او الجلد لم منعقد مبنه ولا اعقدت فان من قال والمعجف لا يربد في العرف
الا القرآن المكتوب فيه واما حلف واقسم فهما مثالا لان لضعفة المين فاذا قال احلف بالله
او اقسم بالله او حلف او امت بالله واراد اسما المين كان مبنيا وكذا ان اطلق وان اردت الاجان
عن ماض او مستقبل لم منعقد ولكن كناية به هي ما لا منعقد به المين الا بالية بحوقله الله بعد حرف
فتم وحروفه الباء والواو والياء وشوا خفف لاسم اوز فعه او نصبه لما في حروفه ان الله ما اردت
الا واحدا في روي بالرفع والحقق وجاز الضم في مثله على تقدير وبغير منه انه مع احد هذه
الحروف يكون مبنيا في المين سوا اعرب خفضا وجن فرفع او نصب لان اللحن لا ينبغي بقا المين
لعمري لو قال اردت بقولي بالله وثقت او اعتصمت ونحو ثرائدات بقولي لا فعلن فالمدح كانه
في الروضة انه يصدق ولا منعقد مبنه واما بالله يحذف الالف فانه كناية **قال** الراعي كذا
حتى عز الحوني وحمل حرف الالف على اللحن واما النوي فقال في الروضة ينبغي ان لا يكون هذه
الكلمة مبنيا لانها ليست باسم الله ولا صفته قال ولا يتم ان هذا لحن بل هذه كلمة اخرى **وقال** ابن
الصلاح ليس هو كناية بل لغة حكما في الرجاء وهي شائعة فيبلغني ان يجعل مبنيا عند الاطلاق واما
لعمري والله مطلقا لعمري ووصاها واشهد بالله واعزم بالله فان ذلك جميعه كناية ان نوي
المين فهو مبن ولواقصر على اشهد واعزم ولم يقل بالله لم يبن مبنيا وان نوي لان المين لا يكون غير
الله وان اردت يا قسم عليك واعزم عليك باسمه مبن نفسه فهو مبن وكذا ستلحق بالله وان اردت الشفا

او منعقد

او عقبا المين للمخاطب او اطلق ولم يبن شيئا لم منعقد مبنيا واذا افتر عليه باسمه وجكنا بانقاد
المين اسما للمفسر عليه ان يتر فتمه اذا لم يكن هناك مفسر ولا حلف بالاسم المشترك
كناية على الاصح وهي ما يقع على الخالق والمخلوق على السواء كالحج والمومن والحكيم والعلم ان نوي
اسم الله في مبن ولا فلا وقبل لا منعقد ولا نوي **وقوله** في الجاوي والغالب وضعفه على مبنه
غير اني قوله واشهد واعزم بالله فيه اسودا **احمد** انه عند الحكيم والعلم من الغالب وضعفه على مبنه
الغزالي **وقال** في الروضة والسمع والبصير والحكيم والعلم من هذا النوع لا مبن لثاني على الاصح
يعني انه من النوع الثالث المشترك لان الثاني وهو الغالب الثاني قوله او عليك فجعل اسميت
عليك بالله كاسميت بالله في كونها مبنيا عند الاطلاق وليس كذلك بل يحمل على الشفاعة كما ذكر
في الروضة **الثالث** انه لم يعد من الكناية الاسما المشتركة بين الخالق والمخلوق على السواء كالحج والمومن
وهو وجه اخا الزا فحج والاصح كناية ان نوي باسم الله في مبن ولا فلا كما صحح النوي
وقطع به في النسيب والمذهب وقابل التهذيب والجرجاني وغيرهم من العراقيين **وقوله** فيكفر
ان امسح بركعتي ميت او حث كذا صلك فمما ولا قضين جفدا او الى حين فتمكن وماذا واحد
في لا قضيك او تاسر الشهر فمقدم عن هلاله او تاخر او لا ساكنك فكنا لينا لان انفرد بيت لحن
او بدان كبير وكل باب وعلق او محقق لمراق وان انجد مبن **اي** في المين المذكورة الكفارة
وكذا اذا كانت المين متمم لغيرها اذا حلف ليعقل زيدا الميت او ليشترى ما هذا الهز او ليعقد
السما او ليشترى ما الا داف ولا ما فيها فان الكفارة يجب تمام المين القدر البر فيها وحيث يتصور
البر لا محالة اذا حث فاذا قال والله لا صلك فمما ولا قضين جفدا او الى حين فتمكن وماذا واحد
جلف لا قضين جفدا فتمكن ومات فانه حث بالموت ولا حث ما دام حيا لانه لم يعين وقتا وكذلك
اذا قال لا قضين جفدا الى حين فاد الحين لا متعين وهو يقع على القليل والكثير من الزمان جميع
العزلة ماله فيكون كما لو اطلق ان مكن حث بموته ولا فلا وان خاطبه فقال لا قصك حثك
بوت واحد منهما لانه تعينا الحث بذلك بخلاف قوله لا قضين جفدا لا مكان فضا حقه الى وارت
واذا حلف بقضين جفدا الى تاسر الشهر او مع الشهر فانه حث اذا لم يقارن الهلاك بقضا حقه
فان قبحه عليه او اخر عنه حث فيبلغني ان ينهي له قبل الغروب فان شرع جلال الزوية في القضا
عز في امتداد مدة الصل في الوزن وقيل له فسمه تلك الليلة بذلك اليوم واذا حلف لا يساكنه
فالمساكنه ان يكون في بيت واحد او من من دان متعيق فان اقام في الدار شارعين فربا
جاءل بهما حث لان الوقوف مدة البناء ساكنه فاذا انفرد بكل منهما بيت نظرت فان كانا في
خان فلامساكنه صغيرا كان الخان او كبيرا لان الخان بنى لسكنى جماعة فتعبد بيوته مساكن
مختلفة وان كانا في دان نظرت فان كانت واسعة ولطيف باب وعلق فلامساكنه وان لم يكونا كذلك
فان كانت الدار متعيرة فالمساكنه جائلة وان كان لكل باب وعلق وان كانا اجدهما في حرق
من الدار كاملة المرافق من المستحم والمطبخ والمزق ونحوها فلامساكنه سوا كان مبن في الدوام
وقوله او افعل غدا ففوت او مكن وفات او لا ان يشار بدفات وشك لا يشار بقتل عتكا ولا
افان قد فمما شيئا ووقف واجدا او عدا هو الاخر ولو باذنا ولا انفان قني فبالعكس ولا اكل
شمتا او خلا فطعام ان ظهر وجاميا وذا الشكر فمما او بيا واكل لا يبعث حث لا ينافيه اي واذا

لاجز البعض كفيه عن المكاتب لفهم ان المكاتب اولى بعدم نفوذ العن منه باذن سيد وقدم
الاجاب بان الاصح عدم نفوذه وقال في الجزير والزومه في باب الكفاية انه المذهب وصح
في البيان وغيره وقطعه بعضهم لكن اورد الفوتوي وابن الجوزي كلاما ذكره في الروضة هناك
ولو اعنى المكاتب عن كفايته باذن سيد ونجحتا بطلانه باذن سيد قال السيد في الذي ذكر
الاجاب انه نرا ذمته عن الكفارة وعندي ان الامن موقوف فبذلك يجوز فيكون الواسع قولا
فوجب التوقف في الكفارة انتهى ومقتضى هذا البناء الاصح حجة اعتاقه او الوقف كما ذكره السيد في
وهو مخالف للمنفرد ولعل الباقي قولنا يصح اعتاقه باذن سيد فيكون براءة ذمته موقوفه
الشأن في قولنا محرق وقربا لحاق ودرع المراد الدرع من الحديد كما قاله الفوتوي وغيره قال ابن
الجوزي في شرحه اي وهو القيد الذي لا يمتنع كسوق وهو وهو وذلك ان المبدل الذي يحل
في اليد بجزي ويسمى كسوق فاطنك يمتنع بستر البدن كله الا بالبدن بل هو امتنع من الارزاق الثالث
قوله وللسيد منعه كالحازنة بغير ان له منعها بجانبة مطلقا وليس كذلك في الموطوع التي
يتمتع امتناعها بغيرها والا فلاجل له منعها كالعبد الا اذا اضغمت عن الخدمة الرابع
قوله ان امتنع خدمته لا يشترط ان يمنعها الخدمة بل اذا ادعى الصوم الى ضعف فيها او فيه كره
الحاشية قوله ان امتنع خدمته او حث لا باذنه فيجعل امتناع الخدمة يجوز المنع من الصوم وان
جئت باذنه والحث بغير اذنه يجوز المنع من الصوم وان لم يمنع به خدمته وليس كذلك لانه
الا اذا جئت بغير اذنه وضيف بالصوم عن الخدمة اما اذا حث باذنه فليس له منعه مطلقا فلو
جذب لالف من قوله وحث لواله الاشكال **وهو قوله** وقدم غير صوم على حث لا شرط كالظهار وحث
في صوم ومطلق بشرع وان اقتصد وحج ولو فاستدا وبه دخول دان بهلير ومن شرط لا صوم
ولو حل باذن لا يتكوت وفي تركوب وليس قيام وقعود واستقبال باستدانة لا تزوج وتطهر وتطيب
ودخول وخروج اي وبوجه من يعقدت يمينه ان يكفر قبل الحث بالعتق او الاطعام او الكسوة ولا
يجوز تقديم الصوم على الحث لانه لا يتمثل اليه الا بعد الحجز ولا يحقق الحجز قبل الحث وشواكان
الحث معصية ام لا كما لو حلف ان لا يترك في فانه يجوز تقديم الكفارة وقيل لا يجوز والاصح حوان
لان التكفير لا يتعلق به استباحة ولا تجزير ولو اعنى عن الكفارة عبدا فان بدومات قبل
الحث لم يجز ومن كما في تعجيل الزكوة ولا يجوز تقديم الكفارة على الشرط فاذا كان دخلت
الدين فواسد لا حكمك فلا يجوز تقديم الكفارة قبل دخوله الدين لان الميمن لم تعقد وكذلك
في الظهار اذا كان دخلت الدين فان قلت على كظمه اي لا يجوز تقديم الكفارة قبل الدخول وقيل يجوز
والجود في الظهار كما الحث في الميمن ولا يتصور التكفير قبل الجود الا في الرجعية اذا اطلق قبل
الظهار طلاقا رجعيا او طلقا قبل الجود طلاقا رجعيا ثم اراد الرجعية فان له ان يكفر ثم رجع
وتكون الرجعية هي الجود واما اذا اظاها واعتق عقبيه فليس هذا تكفير قبل الجود بل معة واذا
حلف لا يضل ولا يصوم ولا يحج حث بالنسوة فيها فاذا احرم بالصلوة حث وكذا اذا نوى الصيام
واجتمع حث لانه حين يسهى ناويا بيقعه صومه وفي صيام النفل ينعقد بيمينته قبل الزوال وان
استد ذلك كله وكذا الحج وان انعقد فاستدا وسيا في تقوية قريبا واذا حلف لا يدخل الدين
جئت بها وان الباب بحصوله في دهليزها ولا اثر للطاق قبل الباب وحث بدخولها من غير الباب فلو

متعد الى شطرها وتزول اليها منه حث ولو وقف على السطح لم يحث وان كان محوطا الا اذا كان
فيه حث مستقوف فانه يصير طبقة اخرى من الدين يحث بقعوده وشوا دخلها بنفسه او لا
باذنه لان حث بغير اذنه فثبت وان كان قادرا على الامتناع على الصحيح لانه لا يوجد منه دخول
ولا يكتفى دخاله بديه او حليه دونه فان اعتقد عليها فيه حث ولو تغلق بفتح واجاط به ببيان
الدين حث وان لم يقبل الارض وان حلف لا يترك هذه الدابة وهو راكبا او لا بلبس هذا الثوب وهو
لا يلبسه ولا يقوم وهو راكب ولا يقعد وهو قاعد او لا يستقبل القبلة وهو مستقبل حث باستدانة
ذلك كله **وهو** دامطر في كل فعل يقبل الامتناع الى مدة كالسكن ونحوه ولو حلف لا يترج
وهو مترج او لا يتطهر وهو متطهر او لا يتطيب وهو متطيب ولا يخرج وهو خارج لم يحث باستدانة
ذلك كله لان التزج عبارة عن قبول لا لتكسح وكذا التطهر وما بعده عبارة عن الفعل الموجه
للمطهر والطيب والقيام والقعود والخروج **وهو قوله** ويبيت بيتا لا خانه بيت شعز ونحوه حث
نحوه حث وقصر به بتوكلا لا توكيل وفي تزج لا تزج بيمينته وفي اذن بد لغايه وتكررت حث
تكررت من مستدير ومكت لا لنقل متاع سكنى وفي ما كوز وجب بكماله ومعطوف بواو كحل ان لم يجر
نفي وفي روض نعيم وما اعتبد وبغيره لا من تمك وجرا د وجض وفي سكنى معصوب اي اذا حلف
لا يدخل بيتا حث بدخول ما يمتنع بيتا من لبنا بالاجز والطين وغيره وسوت الشعز والجلد
والكرتاس شواكان بد وبما او قرويا لوقوع اسم البيت عليه ولا يحث بدخول مسجد وحام وكذا
وحث وصقة وبيت زج على الصحيح اذ يقال دخل الدهلير او الصحن ولم يدخل البيت وان كان دخل
في اسم الدان ولفظه خانه بالجمع اسم للبيت كنهها لا تقع في عزيم على بيت الشعز ونحوه ويقع على
السوت الممنه ولو حلف لا ياكل الخبز فلا يخفى ان الخبز المفروق من الزوال والشعز ونحوه ويقع على
والذوق ويدخل فيه ما خبز من الارز وان كان بغير طير مسان فافسر بطون الارز ويخبرونه
واذا حلف لا يبيع ولا يشتري ولا يهدم ولا يبنى ولا يضرب وكذا ما يترافات فوكل من يفعلها
لم يحث وان توكل فيها لعين وفعلها حث على الاصح شوا اذا لعقد الى الموكل ام اطلق وشوا
كان ممن يتعاطى ذلك ام لا كالسلطان يحلف ان لا يضرب او لا يذبح فوكل من ضرب او ذبح لم يحث الا
في التزوج فانه بالعكس فاذا حلف لا يزوج فوكل من يزوج لذمته على الاصح وان وكل وتزوج
لغيره لم يحث على الاصح اي هذا في التزوج اما التزوج فكالبيع فلو حلف لا يزوج اجدا ولا يطلق
امرأة فوكل لم يحث لكن لو حلف لا يحلوا راسه فوكل من حلق له ففيه طريقتان منه من جعله كالباع
وغيره من التزفات ومنهم من قطع الحث للعرف او زجما الرابعي والثوي من غير تصحيح وهذا
كله اذا اطلق اما اذا نوى شفا فانه بعمل مقتضاة واذا حلف لا يذن لزيد في كذا او لا يخرج زيد
باذنه فاذن له وهو غاي لا يسمه فلو لم يسمع واذا حلف لا يلبس وهو لا يلبس واستد حث فاذا
باد وحلف ثانيا وهو مستدير حث ثانيا وهكذا فتعبد الكفارة بتعدد الميمن مع اليمين
واذا حلف لا يسكن لدا فحث فيها اذ في مكث حث وعيد شكا الا اذا مكث لنقل المتاع فانه ليس
بسكنى وكذا لو لبث لحفظه ليلة على الاصح واذا حلف لا يشرب ما هذا الكون او الحبل لم يتر لا يشرب
جميعه وكذا كل ما يمكن شتيقا ولو في مدة طويلة واذا كان لا يمكن شتيقا وكما المنز
والبحر حث في الحال بخلاف ما اذا حلف ان لا يشربه فانه لا يتعبد بيمينه كما سبق بيانه واذا حلف

لا ياكل اللحم والعن والزبط لم يثبت الا باكل الجميع سواء اكلها ميا او متفرقا هذا اذا لم يجد
المني فان قال ولا العن ولا الزبط فاكل واجبا منها حث وكذا اذا جلف لياكل اللحم والعن لم يثبت
باكل اجدها ولو جلف لياكل هذين الرغيفين توقف البر على اكلها فان قال هذا الرغيف وهذا
الرغيف فقال في المنه ما ميان قال **الزافعي** وفيه توقف وان جلف لا ياكل الزوس حث
ياكل زوس النعم وبني الابل والنحر والغنم للعادة في بيعها منفردة ولو اعتيد بيع زوس
غيرها من الطيور والاشياء والتمسك كان له حكم زوس النعم واذا جلف لا ياكل البيض حث باكل من
الدجاج والاذن والنعام وغيرها من تايير الطيور كالحمام والجمافير الا ما كان من الجراد والتمسك
فانه لا يثبت بيضه ولا يثبت بخصبة الكباش ونحوه لانه لا يطلق عليها اسم البيض فان نوى شيئا
من ذلك اختص به واذا جلف لا يدخل سكن فلان حث بكل موضع يسكنه ملك واجارة ونفقة وامانة
على الصحيح وقيل لا يثبت بالمختصوب وقوله في الجاوي وبنت الشجر والجد والكر باشر الى قوله
لا التمسك والجراد فيه امور **احد** ما قوله به خاذه يربد لا خاذه وقد بينا ان الخاذه في لغتهم اسم
للبيت فكيف لا يطلق في عرفهم على بيت الشجر ونحوه وانكر واعليه قوله به ولو الاحاحه اليها
ولا ياي اخضر من لا الثا في قوله ومعه كالة لا التزوج وتر وبيع وكيله لا يبيعه وشراه جعل
صاحب التعليق وتزوج وكيله معطوف على النفي فلزمه ان يجعل لا يبيعه وشراه منفي عن النفي
وانه يثبت بيع وكيله وقبل الترم ذلك في لفظ الصواب ان يقول وتزوج وكيله معطوف على ما قبل
النفي فتزوج وكيله تزوج له يثبت به لا يبيعه ابي لا يبيعه وكيله فانه ليس يبيعه لا يثبت في بيانه بتقدير
اوجب هذا الاختلاف كما ترى **الثالث** قوله والحق الفاسد لا يغير اياها في الفاسد ابتداء حث وهو اذا
اجزم بالعمه ثم استبد بها ثم ادخل عليها الحث فانه ينفق فاستد كما قال واما من اجزم بمجاها لا ينج
كما ذكره النووي في الزوجه انه لا ينفق واطلاق الجاوي في الحث يوم خصيصه الظني دون غيره
ينفع فيه الغزالي وقد عترض عليه الزافعي فقال كلامه يوم خصيصه الاشتنا براس الظني ولا
يختص به بل غير ذلك **الحث** استقره لا الطير والتمسك فافترض انه لا يثبت بها وان استبد بها
منفردة وليس كذلك بل يبي وغيره سواء على الصحيح كما ذكر في الجزير والروضة السادسة قوله والبيع
ما سبق في الجوز يربد عليه ما صحه في الروضة من الحث بالبيضة اذا خرجت مسلبيه بعد الموت
وقوله في بطيخ وتر وجوز بغيره هدي وفي فاكهة بخوعن وزبط وزمان وموز وتين ويطيخ ولو
يشت كل فستق ويندق لاقتا وحيا راى واذا جلف لا ياكل البطيخ لم يثبت باكل البطيخ الا خضر
وتسميه بعض العجم البطيخ الهندي وكذا لو جلف لا ياكل التمر ولا ياكل الجوز لم يثبت باكل التمر الهندي
وهو الجوز نعم الجا الملهة وفتح الميم وتحفيفها بلغة اليمن ولا ياكل الجوز الهندي وهو ايضا بلغة
اليمن القف واذا جلف لا ياكل الفاكهة حث بكل ما يوك تفكهها حث مجمع ما ذكره وبالنيق ايضا
والليمون ونحوهما والياس منها كالزبط وان استبد بها كالتمر والريب وان اسم الفاكهة حث
واذا جلف لا ياكل التمر لم يثبت الا باكل الزبط منها لا الياس وليمون بالياس من الفاكهة التي
كل القشتق والبندق والجوز واللوز واما الفواكه والحيات فيجوز دوات من الخضراوات كالبادجان
والجزر ونحوه **وقوله** ثم ينجم ومعا وكبد وكرش وقلب والية وسنام ومنه وزيدوه
واكل وشرب وعنب وزبيب وزبط وتر وزمان وعصير واكل سكر وبلع ذوبه وعقد وفاسده

مختلفات

مختلفات اي اللحم وما بعده مختلفات فمختلفات خبز عن الجميع فاذا جلف لا ياكل اللحم لم يثبت
باكل اللحم واذا جلف لا ياكل اللحم لم يثبت باكل اللحم ويثبت باكل خبز البطن والعيون ولا يثبت باكل
خبز الطير والخبز على الاصح لانه كخبز سمين ولهذا جزم عند الهذلي ولم ينعرض له في الاثر لانه
داخل في اللحم وكذا الالية والسنام لا يثبت بها بخلاف من اللحم ولا من اللحم وان جلف من اجدها
لم يثبت بالآخر وكل من هو لا يخالف للجم والكد والجوال والريه والقلب وكل منهما مخالف للآخر
ولا يثبت بخلاف من اللحم باكل السمك على الاصح وتسمية الله اياه كالتسمية الشمس سراجا والجمال
او تاد والجم غايتنا ولا ياكل من لحم النعم والوجش والطيخ لا ياكل كالميتة والخنزير على الاصح
سواء كان مملوكا له معقوبا والتمن والريه مختلفان فلا يثبت في اجدها بالآخر وكذا السمك واليد
الا ان يربد بالدهن المدسومة ثم الافعال مختلف كالبيان فاذا جلف لا ياكل لحم الشرب واذا
جلف لا ياكل العنب لم يثبت باكل الريب او الزبط لم يثبت بالتمر واذا جلف لا ياكل الزمان لم يثبت
بعضه وكذا العنب والزبط وعصيره واسكل السكر وبلع ذوبه مختلفان واذا جلف لا ياكل السكر
فرضه في فيه وذاب فابتلع ذوبه لم يثبت لانه لا يسمى كالا وكذا علكته واذا جلف لا يبيع او لا
يشترى او لا يزوج فعقد عقدا فاستد لم يثبت وقد سبق انه لو جلف لا يقبل فقل ملو في سدة
الاحرام لم يثبت واذا جلف لا يقبل فاستد فاستد فاستد فاستد فاستد فاستد فاستد فاستد فاستد فاستد
فاستد اهل يثبت وجمان قال **الصيداني** في الزوايا لا يثبت وقال **الامام** الوجه عندنا
انه حث ولو جلف لا يبيع الخبز فباعه لم يثبت على الصحيح لان ذلك لا ينفذ الا اذا نوى منعه البيع
وقوله في الجاوي ومسكه ومعقوبه مختلفان وجه والصحيح خلافه فاذا جلف لا يدخل سكن
فلان قد نزل بيتا يسكنه ملكا واجارة او عاق حث وكذا يعصب على الصحيح ولو دخل ملكا لا
يسكنه لم يثبت **وقوله** واكل وشرب نظم وتناول وبلع خبز وسكر لا يثبت وزمان وتين ثقل
اكل وما سلك وحث بشرا وتسلم وتولية واشراك مشراه لا يوكيله ومع غيرهم وشفعه وقسمه ومثل
وفتح واقالة وممكن خلوص من مخلوط ونقد ولا وقف هبة ولا عكس هاي ولو جلف لا يطعم شيئا
فاكل او شرب حث قال الله تعالى ومن لم يطعمه فانه مني وكذا لو جلف لا يتناول ذوا فاحت بها
ايضا والاشلاء للخبز والسكر اكل هذا ما قطع به في الجزير والروضة هاتين كانه في الطلاق
في قوله فكل اكل الزوجات تمر وخطا النوي فلو علق على الاكل وابتلع لم يثبت على الاصح لانه لا يثبت
ابتلع ولم ياكل ذكر المتولي وهو مخالف لما قطع به هنا واذا مقل لعن والزمان وزى النفل لا
يشتري ذكر اصلا في الجزير واذا جلف لا ياكل ولا يثبت ما اشتراه به حث بها اشتراه وحده ولا يثبت
ما اشتراه زيد وعمر وعقد واحد فان اشتراكهما في بعضا وخطاه فنيا في حكمه ولا يثبت
ملكه بطريق السلم والتولية والاشراك لان ذلك كله بيع فان قيل فقد قلتم انه لا يثبت ما اشتراه
زيد وعمر فكيف يثبت مبيع اشتراه عمر وثم اشترك فيه زيد فاجواب انه الذي اشرك فيه عمر زيدا
ولم يثبت المبيع مثلا ما زيدا شترى زيد وعمر وعقد واحد وما اشتراه زيد وعمر معا فان كل جزء
منه اشتركا في شرايه فان كان الذي اشتركه فيه قد قسم فلا اشكال وان اشركه فيه فخطا
فنيا في حكمه ولا يثبت ما اشتراه وكيله لما بينا ان المباشرة للعقد بالوكالة هو المشتري فهو
اشترى بدل الغنم بالوكالة فاكل منه حث وما ملكه بشفعة او ازارت واقتماه لا يثبت به وان

وافضل الصلوة على النبي عليه السلام اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما ذكرت في الذكر والذكر الى آخره
قال في الروضة وهذا ذكر ابراهيم المروزي وجده وقد بينا نفعه بان الشافعي رضي الله عنه
كان يستعمل هذه العبارة ولعله اول من استعملها قال ولكن الصواب والذي ينبغي ان يحرم
ان افضل ما يقال في التشهد **وقوله** وان فعل في القاض فقام منهم وان علم فان عينه فعين وان عزل
ان لم يزد هو قاض والسلام والدخول على قوم زيد فيهم كعليه لا في سلام نوى به عين وان جعلت عين
في ان خرجت بلا اذن او خفي لا كلما فينما ذكرا اذت اي اذا جلف لا يرى منكرا الا في عينه الى
القاضي لم يزل بالرفع في قاضيه في البلد ولا يزل بالرفع الى قاض اخر على الاصح ولا يتعين الموجود
فان عزل لم يزل بالرفع اليه بل الى القاضي المنصب بعده ولو كان في بلد قاضيان فمن شانهما واذ اكد
القاضي فليعلم بالمكان الذي يرفع اليه ايضا على الاصح فان عين القاضي وقال لا ارى منكرا الا في عينه الى
هذا القاضي او الى القاضي فان نظرت فان نوى عين ذلك القاضي وذكر القاضي تعرفا بالرفع اليه
بعد العزل قطعا وان اطلق ولم ينوشيا قال في الروضة فيه وجهان احدهما انه يترك جلف لا يزل
وان يرد هذه فباعها لم يخلها فانه بحث ونقل الفرق بينهما وبين مسألة النحلة ان الدار لم تستجد
اسما اخر وقد يستعمل مسألة القاضي اذا عزل مسألة العبد اذا جلف لا يحكم ثم عني وان نوى ان يرفع
الى زيد القاضي وهو قاض لم يزل بالرفع اليه معزولا ولا بحث في الحال لانه ربما نوى ثانيا والعين على
التراخي كان مات احدهما بعد المتكلم بينا بحث من جلف اذا جلف لا يحكم زيدا او لا يستعمل عليه
فصل على قوم هو بينهم فان قصد جميعا بالسلام حيث وكذا ان اطلق على الصحيح لا نه تحاطب الجميع
فان استثناه باللفظ واليه لم بحث لان العام يحمل التحضيض وان سلم عليهم وهو لا يعلم انديهم
فغني قولنا حيث الجاهل والاصح لا بحث وان جلف لا يدخل على ربه فدخل على قوم هو فيهم حيث وان استثناه
بقوله او يستثناه لان الفعل لا يقبل الاستثناء واذ اقل لزوجته ان خرجت بعزاد في خرجت
منه واجبة ان تجل اليمين شواحت بان خرجت بلا اذن ام لا فان خرجت باذنه ووجهه بان اليمين
تعلقت بخروج واجبة وفيه خلاف قوي فيما اذا اذن بل تجل اليمين لكن المنصوص انها تجل وان
قال كلما خرجت بعزاد في لم تجل ابدا فلخرج كل مرة باذنه او يقبل اذت كذا كلما اذت ان يخرج
فذلك يغني عن تجديده الا ان كل مرة ومعنى ما وما واي حين واي وقت مثل ان لا تقضي التكرار
وقوله في الجاهل والقاض كجست قاض البلد الى قوله لا دخل عليه فدخل عليهم فيه امران احدهما
قوله والقاض كجست قاض البلد واذفع الى هذا رفع علم او عزل مقتضاه تخيير المعين بالرفع بعد
العزل والعزل وان عين المعين لا ترفع اليه بعد ما وهو كذلك بعد العزل اما بعد العلم فيرفع اليها
معانها ذكره **والثاني** في قوله ولا اكلم زيدا ولا اسم عليه فدخل على قوم هو فيهم استثناه ولو
بالنيه لان قال لا دخل عليه فدخل علم مقتضى اللفظ قوله لا استثناه من قوله استثناه لانه
لم يأت في المسئلة بحكم لكن ان البر يحصل بالاستثناء فحتاج اليه ولا يحتاج في قوله لا دخل
عليه وهو كذا فيهم صاحب التعليق وقضى بانه لا يحتاج ولا بحث لعدم الاستثناء والحق انه بحث
به على حال ويمكن حمل كلام الجاهل في قوله لان قال لا دخل عليه فدخل الى آخره على انه لا يستثنى
لان الاستثناء لا ينفعه ولا يدفع عنه اجتهاد **وقوله** باب **النداء** التزم مكلف مسلم
بلفظ كس على او على مجزا او معلق قربة كادامة وتر وعيادة مريض وتطبيب مسجود واتمام نقل ادفع

بشعر وضوم به حيث هو افضل وركعة قاعدا وخيز وعبد وهو مشي من بيته حتى وطول قراة
وضوم يتفرق ولغا يوم شك وبعض يوم او ركعة وحج عين وضاق واثبات بيته الله لا يحرم
نفسك اي النذر لا التزام بحل لوفاه لقوله وليوفوا نذرهم وفسر بانه التزام مكلف بخروج الضمي
والمجنون فلا يصح نذرها لعبد اهلية التصرف والالتزام والسكن من مكلف على الاصح فصيح نذر
وخرج بالمسلم الكافر فانه لا يصح نذره لانه ليس من اهل القرب او ليس من اهل الا التزام القرب على قوله
من يقول ليس النذر قربة ويشترط ان يكون بصيغة لفظية ملزمة فلو نذر النذر ولم يلفظ
بذلكه وصيغة الا التزام مثل ان يقول لله على او على كذا وان لم يقل لله على الاصح فلو قال ان شاء الله
لم ينعقد كما نفي عليه الشافعي رحمه لان ذلك ليس بصيغة التزم وكذا ان قال ان شاء الله وشاؤوا
كان مجزا ككس على كذا او معلقا لعرض من حدود نعمة او دفع نعمة ويجوز ذلك مكان شفع الله تعالى
او قدم غايي في منشي هذا نذر المجازاة واما اذا قال ان كذا فلا نذر لانه كذا او قصد الامتناع من كذا
فقد نذر الحاج وسياق حكمه ويشترط ان يكون الملتزم قربة ويشترط في القرب المدونة ان لا يكون
فرض عين اما فرض الكفاية والسنن الرواتب وغيرها فيصح التزامها بالنذر على الاصح فاذ قال لله على
ان املي الوتر لزمه ان يعطيه الله على ان ادوم على ادا الوتر لزمه امتداده وكذلك سائر النوافل
والقرب بخلاف الفرائض كالصلاة والحج وضوم رمضان والحركة فانه لا يصح نذرها للزومها
شرعا وشوا كان فرض الكفاية مما شق حصيلة كالجهاد ولا يشق كالتصديق على الجارية فانه يصح نذرها
على الاصح وشوا كانت القربة امتلا في نفسها كالصلوة والصيام او صفة لها كالتطويل للتراث او الركوع
او السجود او قراءة سورة كذا واتمام الفريضة في السفر حيث الاتمام افضل وهذه في المرحلين بادون
الملك وكاتام الصوم في السفر يعني اذا اصبح مستأجرا خائفا فان له ان يفطر فان نذر اتمام صوم
ولم ينف من تمامه لزمه اتمامه ولم يجزله ان يفطر فلا كان او فرضا وان كان بخلافه فزاد
من قامه فبعد علم ان الفطر له افضل فلا ينعقد نذره وكذلك اذا نذر اتمام ما فله ولو صوما نذر
قبل الزوال لزمه اتمامه وكذلك اذا نذر قربة من القرب التي لم يشرع لكونها عبادة واما في حال
واخلا وجسه يتبع الثواب كعبادة المرحض وزيار القادوم والقبول وافشاء السلام وسمت
الباطش وتطيبا كعبادة وكسوتها فالصحيح لزومها بالنذر واما بطش سائر المستاجد ففيه تردد
للاتمام وما الى منعه **وقال** في شرح المذهب المختار العجوة في كل مسجدة لان تطيبها مقصود فلزم
بالند كسائر القرب **وقال** الشيخ عز الدين بن عبد السلام وحكم مشاهد العمل والصلح احكم
البيوت لاجل المستاجد في الطب ولو نذر ان يعطي ركعة قايما او قاعدا صح ولزمه كسائر النواهي
بين ان يعطيه قايما او قاعدا وكذا بين ركعة وركعتين كما هو المذهب من كلامهم وان تجديد الصوم
صح ولزمه لان تجديده عبادة يتأب عليها ولم يخرج عن نذره بالوصف عن الجديت ولا تجديده وصو
الم يعطيه صلوة ما ولو نذر الحج ماشيا واطلق لزمه من الميقات او من بيته لزمه من بيته **وقال**
الحج غرض مقصود واذ نذر صوم شهر او عشرة ايام متفرقة لزمه الصوم والتفرق لان الشرع
اعتبر التفرق في صوم المتع فان نذر صوم عشرة ايام متفرقة فصامها متتابعة اجتمعت
بحسنه واذ نذر صوم يوم الشك لكان ذلك وكذلك اذا نذر صوم بعض يوم او صلوة بعض ركعة

بلغون ذلك فلا يصح نذر ركوع او سجود لاستبغ خلاف سجود التلاوة والشكر واما قوله
 الروضة ولونذر ركوعا لرمة ركعة بانفاقا لمصرعين في رادة المصريعين على الوجه الضعيف
 لان اجبة المصريعين عليه قال فيما اذا نذر بعض ركعة انه لو اجره عقوب من قدر كره او سجد
 وانما وجه التشديد انه يجزيه على اجبة الوجهين فقول اذا نذر ركوعا على هذا فلا بد من ركعة على
 الوجهين وهو ظاهر وقد توهم فيه من توهمه واذا نذر الحج هذه السنة وهو بعيد من مكة
 ولم يبق من المدة ما يسع المضي الى مكة لغايدق ليقدر ما التزم واذا نذر قصديت الله او بيان
 بيت الله واطلق لم يلزمه شي لان المشاجد كمالا يبيت الله فلا يلزم ان ياتيا بالذن ونوى
 المستحرام او نذر ان ياتي بالحرم او موضع آمنه او بيتا من بيوت مكة كذا ان الحيزان لرمة قصدي
 وان يكون الحج او غيره على المذهب ولونذر ان ياتي بيت المقدس او مسجد المدينة لم يلزم على الاظهر
 واما المساح فلا يصح نذر كمال القيام والعبادة لما روى ابن عباس رضي الله عنه قال سمعنا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يحظر ان يدخل قاهر في الشمس فتا عنه فقالوا ابو اسير ان يقول
 يفتعد ولا يستغل ولا يتكلم ويصوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فليتكلم وليستغل وليفتعد
 وليتم صومه واما المعاصي فلا يصح نذرها لانه اذا بطل في المساجح ففي المعصية **اولى وقوله**
 وتعلقها لا يبين بحث او منع وفا او كفارة معين اي وتعلق الفقرة المندوة بحث او منع
 وذلك يشي نذر الحاج والغضب ويشي نذر العلق فاذا قال ان فعلت كذا او ان لم افعل كذا
 فعلى صوم او صلوة او صدقة او حج او غنق فالظاهر كما قاله النووي انه محقق بين الوفا بالذن
 وكفارة معين فافاد قال فله على نذر فقد بينا فيما بعد انه لو حابه على وجه النذر لرمة
 من القرب وان قلت فاذا قاله على وجه الحاج والغضب بحيث على الاظهر واذا قال ان فعلت
 كذا فعلى معين لم يلزمه شي واليه الاشارة بقوله لا يبين لانه لما نذر ولا صيغة معين
وقوله ويجزى لفا من مال لا بد منه مقلنس ونذر صلوة ركعتان وصوم يوم وصدقة ممتول
 ونذر فدية ما وصوم الاثنين فافطرا وصام غنق كمالا جزم اولزم قبل وقدم كفارة
 والبدن بغير يوم عدا واما يوم يقدم زيد واسكن من بطن او غنق او اعتكاف فله فباقيه او غنق
 به من عدا فباعه بدتين عتقه اي واذا كان المكلف محجورا عليه فنذر التصديقات والعتق
 او شيئا من القربات المالية نظرت فان كان المحر لستفه لم ينفذ في شي منها فان كان لفلس نظرت
 فان غنق عدا معين او التصديق بال معين لم يصح نذر وان التزم في الرمة لرمة وقضاه بعد
 انفكاك الحجز اما القربا لبدنيته فيصح منها جميعا ومن نذر صلوة واطلق لرمة ركعتان على
 الاصح وقيل ركعة جملا على حايبر المشرع والاصح الجمل على اقل واجبه ومن نذر صوما مطلقا لرمة
 صوم يوم لانه اقل ما يصح من حسه فزما ونفلا واذا نذر صدقة اجزاء اقل متمولا لان الصدقة
 الواجبة يمكن ان ياتي بها اليه عند اشتراك الخلط في صاب فاذا قال الله على نذر فان كان على وجه
 النذر لرمة فدية ما من صوما وملا او صدقة وقد نقل عن النذر انه يلزمه كفارة وكفارة
 في نذر الحاج والغضب قال في الروضة قال القاضي حنين هذا مفرع على قولنا يجب الكفارة
 فاما اذا اوجبا الوفا بغيره فدية من القرب والتعيين اليه وليكن ما عساه مما يلزم بالنذر على
 قول المختير يختير بين ما ذكرنا والكفارة انتهى واما اذا قال نذر لفلان كذا فليس هذه

الترام فيلقوا ولا معتبرا بفعله بعض مستغفبه واذا نذر صوم الاثنين ابدا بغيره نذر ولرمة
 ما التزم فاذا افطره بعضه نظرت فان كان يتقصّر من الرمة القضا وكذا ان كان بعد
 المرق والسفر على الاصح وان كان بجومة الصوم فيه كما باله الجحش والبعد والتشريق لم يلزمه
 القضاء الاصح وان صامها عن عين نظرت فان كان من شهر رمضان لم يلزمه القضاء بخلاف
 صومه عنه ولا يفتقد نذر في مدته وان صامه عن كفارة لا بد منه فيها الصوم المشتهر بالنذر
 نظرت فلن تقدم نذر الاثنين على وجوب الكفارة لرمة القضا ولا شك ان تقدم صيام الكفارة
 عليه لانه لا يتصور الا بيان بالنذر معها لا فقطاع السامع لكن يجب عليه فقي نكلا الاثنين وان
 تقدم وجوب الكفارة وتأخر النذر لم يلزمه القضاء الاصح الذي صححه النووي وكذا لو نذر
 صيام شهرين متتابعين بغير نذر الى القدر والتأخر ولا يجوز ان يصوم فيه تطوعا فان فعل
 صح ولم ينفذ القضاء بخلاف رمضان وان افطر فيه لم يلزمه استاك بغيره انما ايضا ونذر صوم
 الدهر لم يلزمه صيامه ولا يحكي وجوب افطار البعدين والتشريق نذر ان افطر بعد ذلك لا يعد
 عدوا لرمة القضا لصل يومه لانه لا يمكن قضا ولا شتغاله باذا النذر الحاضر وانا افطر
 بعد كرم وسفر فلا فدية عليه واذا الرمة قضا يوم من رمضان فدية عليه لكن ان كان فطن
 يدوانا لرمة الفدية وان كان بعد فلا ويذّر صوم يوم يقدم زيد يلزمه صيامه ان امكن
 وقدم نذرا فان لم يمكن بان قدم في رمضان او يوم عيدا او شريق لم يلزمه وكذا ان قدم ليل لانه
 لم يوجد شرط الوجوب نذر ان غلب على طنه انه يقدم عدا باسرا مستدك به كماله ونحوه ويتا الصيام
 من الليل ووافق فذومه اجراه وان قدم وهو مفطر او صامه عن تطوع او مستدك لم يجز انام
 ذلك لم يزل على الاصح فيصوم يوما اخر مكانه لان التبيت في الصوم الواجب واجب بخلاف
 ما اذا نذر الاعتكاف يوم قدومه فقدم في انشا النهار فانه يعتكف باقيه ويجزى على الاصح
 لانه لا يشترط فيه التبيت واذا غلق عتقه يوم قدوم زيد فباعه في يوم فحوق يوم قدوم
 زيد في اخر بدتين عتقه ويظل المسبح وقوله في الحاروي وفي الصوم المعين قضا ما يقع عنه
 الى قوله وتعيينه المذبح كالصلوة فيه امران احدهما قوله كما ما بين الكفارة مقتضاها
 وجوب قضاها سواء تقدم وجوب صوم الشهرين المتتابعين في الكفارة ام تأخر والحكم كذلك اذا
 تأخر وجوبها اما اذا تقدم فلا يصح عدا لقاضي الى لطيب وابن كح واما المحرمين والغزالي والنووي
 انه لا يجب لفا في قوله والدرهم لكل يوم افطر عدا فدى ما لوقا لعد والكان اولى لانه ليس
 كل عدا عدا ولا **وقوله** ولغايدق دبح لا يحرم ولا نصحية في غير مستعين تفرقه نذر ان خفض غير نصحية
 ولحزابد بدنة بقر نذر الشاة وكفدية بالحزم هدي فان اهدى مبيحا او طيبا تصدق به جيا او
 اذا نقل منه وتبين درهم ومكان لصدقة لا صوم وبجهة جهاد مشقتها وذب وقا كافر اسم اي اذا
 نذر ان يذبح شاة او يحزب عينا واطلق لغاوان في ذبح يحرم مكة او بال نصيحة كما سياتي في صح وان لم يذكر
 التفرقة لرمة فيما في ذبح الحزب الذبح والتفرقة للحزب على فقر الحزب لان ذكر الذبح مضافا الى الحزب مشعر
 بالهوية وان نذر الذبح بالحزب وخفض التفرقة بفقر البدل لرمة الوفا بالذبح لان محزب الذبح بالحزب
 متصور ومن الواجبات فلونذر الذبح في غير الحزب والتفرقة في الحزب ذبح حيث شاء وفرق الحزب بالحزب
 وكانه نذر ان يهدي بها الى الحزب واذا عين اي بدنيا للنصحية بعين ولرمة ان يصح فيه ويلزمه

لا يعلم

الفرقة فيه سواء كذا وكذا واطلق لان ذلك مقتضى الاجحية ولو خضع بالفرقة ففقد احد
اخر لجزء نقلا اليهم واذا نذر ان يعي بدنة معين عليه التخيبة بالنهي من الاكل ولا تجزئ
البقرة وسبع من الغنم مع وجودها على الاصح فان فقدت فبقرة فان فقدت وسبع من الغنم معين
الدهر والفقير والمكن للصدقة لا الصوم بالنهي فان اقال الله على ان تصدق هذا الدهر لزمه
التصدق به ولا يجزئ مثله مع وجوده وكذا اذا نذر التصديق على فقير معين لم يجز اعطائه وصل
للفقير المعين المطالبة قال **الرافعي** وفي فتاوي القفال يحتمل ان يقال نعم كما لو نذر اصاب
عبد نعيه فان لم يقل الفقير المعين لم يلزمه شي واذا نذر ان يتصدق على فقير بلد لزمه الوفا
ويعينوا للصدقة على من هو واذا نذر ان يصوم في بلد ولو ملكه لم يلزمه الصيام بل يكفي ان يصوم
حيث شا واذا نذر الجهاد في جهة لزمه ان يجهز في تلك الجهة لكن تعيين عليه جهة مثلها في المشقة المونة
واذا نذر هديا واطلق بان قال لله على ان اهدي ان يعقد نذره ولزمه ان يهدي في حرم مكة دم سكر
وهو ما يجزئ في الاحية لانه محل الهدي والهدي في عرف الشرع ما يجزئ في الاحية وتعيين محله
في وقت الاحية والية الاشارة بقوله وكيفية بالحرم هدي فان عين معينا فقال الله على ان اهدي
هذا وبه عرج او عورت ونحو مما لا يجزئ فيها ان يعقد نذره ولزمه ان يتصدق به في الحرم حيا لانه
ليس ما يقرب بذبحه وكذلك كل حيوان لا يجزئ في الاحية ولو طيبا وان نذر ان يهدي مالا لزمه
اهداؤه وان كان مالا يمكن نقله كالبدان باعها ونقل ثمنها وكذا ما يعسر نقله يباع وينقل ثمنه فان
ذبح المعجب ونحو لزمه ان ينقل ثمنه اليه في النذر فان لم يكن له مال يبيع من الهدي ما ينقل
به باقية **وسيجب** ان اذا استلم وقد نذر نذرا يصح منه لو كان مسلما ان يوفي نذره كحدث عترة
رعيته عنه كذا نذر اعتكاف ليلة في الجاهلية فقال صلى الله عليه وسلم اوف بندرك ولما كان الكافر
يسئل بالالتزام القربات حمل امره عليه الصلوة والسلام على الاستحباب اذا لم يحسن ان يترك الاستلام
ما عزم عليه من خير في الكفره وقوله في الجاهلية وتعيينه للذبح كالصلوة الى اخره فيه امور
اجب بقوله وتعيينه للذبح يعني وتعيين شي من الحرم للذبح كالصلوة فقتضاه ان يعين شي من
الحرم للصلوة بوجوب تعيينه لها وهذا قال ابن الجوزي غريب لا يعرف لغتين فان الصلوة انما تعين
المساجد الثلاثة كما ذكره هو في الاعتكاف الثاني في قوله والصدقة مقتضاه ان الصدقة كالذبح
تعيينان تعيينهما في شي من الحرم ولا تعيينان في غير والصدقة لا سقيد حوان نذر ما بالحرم بل كل
مكان فيها كالحرم الثالث قوله الفقير والبرهم للصدقة والجهاد في جهة مثلها يربد انه اذا عين
الفقير او عين الدهر للصدقة تعيينا فلزمه ان الجهاد اذا نذر في جهة تعيين عليه اثنائه به في مثلها
فقتضاه محالف لما اراده فانه يربد انه يجزي جهاده في مثل تلك الجهة لكن تناهل في العباد الرابع
قوله متناهة ومونة وعبار غنم مشقة ومونة وبني ايم فانها اذا تشاوا في المسافة والمونة لكن
كان الجهاد في الجهة المذكورة اشق لفق الكفان وعشر الطريق على النفس لم يحصل المائدة والمونة
تدخل في المشقة لان المونة ما شق **وقوله** **باب** كل حيا واهل للشهادات محمدين
من عرف احكام الكتاب والسنة والقياس وانواعها والاجماع والرواية والعربية واقوال العلماء اهل
للفق والحكم وبنية عامة بذي شوكه فان ولم يقدرا نفذ وعلى متعين ببلد طلبه وحرم لغتين يعني
وخوف خباياه ونذر لا يخلو ولمثل حاجة وخوف والافسح اعلم ان القضا فرض على الكفاية لقوله صلى الله

فلزمه

وسلم لا يفقد من الله امة ليس فمهما ياخذ للضعيف حقه ثواب احكام العباد عظيم وما جازي الجزر
من القضا كقوله من جعل قاضيا فقد ذبح بعينه شكس فذاك لعظم خطيئ اما الجاهل فلا يخفى
هلاكه واما العادل فدبحه ما يقاسيه من المشقة في دفع هواه ويخرج عن رضى الكلد ويبتر ان
ينصف القاضي والمحكم ومن يتوبه القاضي بنية عامة بالعتقات المذكورة من كونه كافيا غير عاجز
عما تصدى له ولا معقل ولا ضعيف راي وان يكون اهلا للشهادات كلها وقد جمع هذه ما ذكره من
استراط الاسلام والجرية والتكليف والعدالة والذكورة لان الاشهاد في شدي شي دون شي والتمتع لان
الا صوة يشهد على المستمرات والبصرة لان الاعبي لا يشهد الا في حال مخصوص فلا يصح قضا الكافرون
قلدناه امرهم منهم فقيل في عامه لا يلزمهم حكمه الا بالراض ولا قضا الرقيق لنفسه وشغله بحدمة
مولاه ولا الاثني لانه ليست اهلا لمجاسة الرجال ولا الاعبي والاضحى لجزءه لانه لا يراك فان كان
كان يتبع بالقباح جاز ولا الاخرى وان فهم اثنائه لانه انما قيلت عند الضرورة ولا ضرور
الى جعله قاضيا ومثاهدا ويشترط ان يكون مجتهدا والمجتهدين من عرف احكام الكتاب والسنة ولا
يشترط معرفة ما سوى الاحكام منها وعرف احكام القياس ومثله حجة من فاسد وانواع
كل واحد من الحجة كالعلم والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمبين والنقض والظاهر والناهي
والمنسوخ من الكتاب والسنة ثم من السنة المتواترة والاحاد والمرسل والمستند وغير ذلك
وانواع القياس كالحج والخي وغيرهما ومن عرف العربية لغة واعربا بالوزن والشرع يستأنس العرب
ومن عرف الاجماع في المسائل التي اتفق عليها العلماء من الصحابة فمن بعدهم ولا يشترط حفظ ما عن
الغيب بل يكفي ان يعرف مظاهيرها في ابوابها فيزاجها وقت الحاجة اليها ولا حاجة الى ضبط جميع مواقع
الاحكام كما قاله الغزالي ولا ثبت للمجتهدين القضا من غير تولية من الامام او في شركة متعلم على الامام
ولو دلي في زماننا الامام مقلدا نفذ للضرورة لكن يشترط العدالة كما هو المعروف في المذهب
الا ان الغزالي في الوسيط قال **الوجه** تعيينه قضا كل من ولاه سلطان ذو شوكه وان كان حايلا
او قاضيا قال **الرافعي** وما جسن وحزم به في المحرز وقال **ابن الجوزي** وابن الرفعة واعترض
ابن ابي الدم وغيره على الغزالي وانه لا يعلم احدا نقله غيره قاله ابن ابي الدم مع تصنيح شرح المذهب
فيه بل قطع العزاقيون والمراون بان الفاسق لا يفيد حكمه امثي وقد تبع الغزالي من الصالحين
وهو من اقرب ما يقطعون به من ان القاضي يعزل ما يفسق بغير نقل ابن الرفعة عن صاحب الكافي اذا
عدم العبد فالوجه تعيينه قضا الفاسق للضرورة فاذا كان ليس في البلد من يعزل للفقهاء الاجيد
لزمه ان يتعزز بطلبه لكن في بلد ولا يلزمه الحق الى بلدا اخر بخلاف سائر فروع من الكفايات المحرمة
الى السفر ولا بعد في الخوف على نفسه من الميل والحيانة بل سقلا وتحرر من ذلك ولا بان يكون هناك
قاض يعزل به **باب** المتعنين وجب وما غنم المتعين فيحزم عليه طلب القضا عند الخوف على
نفسه من الميل وعند وجود قاض صالح يعزل به وان كان الطالب اقل فان ارتكب المحظون وطلبته
بالعزل فاجب وولي فان كان ذلك عند الضرورات وطهور الفتن نفذ قضاؤه وكذا ان لم يخف
فمنه على الاصح مراعاة لطاعة السلطان وان لم يكن هناك قاض يذب للاصلح ان يطلب القضا كما يجب
على المتعين واما المائل فان كان عالما خائلا ينتفع بعلمه كجمل الناس بحاله او به حاجة الى الترف
المعبد للقاضي فيستحب له ايضا طلبه والا فطلبه لقضا مكرره وعلم من هذا انه لا يباح للمفسر بحال

الشديد وغلبة النعاس والملل والتوقان الى الطعام الجاهل ومداخلة الاخشين وذلك ما خرد
من قوله صلى الله عليه وسلم لا يقضى القاض وهو عريان ويكون له معاملة الناس مثل البيع والشرا
والاجارة وكذا يوكيل معزوف له لانه قد جابا بسبيل لقضا فيملي قلبه الى من جاباه اذا جازم ختما
قال **سبح** شرط على غيره رضي الله عنه جبن ولا في ان لا ابيع ولا ابتاع ولا اقضي ولا ابغض ولا يكره
للقاضي حضور وليمة على لاجلة خاصة ولا يكره له حضور الوليمة العامة فان حضر بها الا غنيا في
مكرهه ولا يحضر لاجلة اجرة دون اجرة فان جرت له عادة بذلك قبل نصايه فلا يخرج ويحترم
ان يحضر وليمة من له حضوره وان كانت عامة لانه قد يربى في استراجه فيميل قلبه اليه ويجزم
هدية الختم وان كان بغضا لاهدا وكذا كل هدية محدثة لم تكن معتادة فانه يحترم عليه قبولها
فان كان صاحب الهدية بعثا ان يهدي قبل القضا وكانت القدر المبتدأ جاز قبولها ولكن لا في
وان قبلها فثيب عليها او يضعها في بيت المال ويجوز قول الهدية في غير محل ولايته ولها حكم الهدية
المعتادة وعلم من تحريم الهدية تحريم الرشوة على الحكم من طريق الاولى وكل ما جزم عليه اخذ لا
يدخل في ملكه اذا اخذ **وقوله** ونقص حكم خلاف نص وقيل على كساح زوجه مفقود لا ربع
سنتين وعدة لا يفاشقين وعزولي ولا في حيان مجلس وعزاياد ذكاة جنبين وقضا في شغل
اي ونقص الحكم حكم نفسه وحكم غيره اذا اخطا لم يفسخ وتواكفان قطعا كخالفه الكتاب والسنة
المستواته او طبيا كخالفه خبر المواجد والقياس الحكمي فينقص الحكم الفسخ قضى من حكم بالفرقة في
اللعان قبل استكمال العكبات الخمس ومن قضى بسقوط الجدة من عقد كاجل امه وثنيه ونقص
لخالفه القياس الحكمي قضى من حكم بفسخ نكاح زوجه المفقود بعد اربع سنين ومدة العدة اذ لم
يجعله حيا في حق المال فلا يفسخ ميراثه ويجعله ميتا في حق النكاح والاحتياط للضعف والى واما
النفق في ثبوت حيان المجلس بنفي حجة بيعا لعزاياد بنفي ذكاة الحين ذكاة امه وبنفي القضا في
القتل بالمشغل فان الصحيح انه لا ينقص قضا القاضي بها كما لا ينقص نكاح بلاولي وشهادة فاشقين
وقد قطع في **الحج** اوي مقض الحكم فيها وهو خلاف الصحيح كما نقله في الروضة عن الروياني قال
الروابي ويوافق قول الروياني ما ذكرناه في باب النكاح بالحكم بالسجدة بالى ولي كنهه سببا لنقص الى
محققين وجذبه الزوي في الروضة واقتصر على تصحيح الروياني في **وقوله** وسكت او قال ادع والمدي
مكلف ملتم يدكر خفيا كاستلما معا وجر حجة جادة وقضا كدني بعد بصفة خلا ولا فتنه
اخذ لا عقوبة ماله ومن ما طبل حشر دينه فرعون ضمن لا ما تبين طريقا كنفه وزايد وباع وملك
جنسه وزاد بالحيد لا عكسه **اي** وللقاض اذا جلس للمحتمل ان يسكت وله ان يقول للمدعي اذا
عزفه ادع وذلك من غير اولى ثم المدعي شرطه ان يكون مكلفا لملا **سبح** جهوى متى وجب
وهذه نعم المسلم والصا فر غير الجري لانه غير ملتم وتعم الجور والعبد والسفيه فاستفبه
يدعي ويحلف ولا يأخذ المالا الا الولي والمدعي من الخصمين من يدكر امرا خفيا جازا لظالمه وذلك
جعلنا البينة عليه وقيل هو من يخلي ومكونه فاذا ادعى زيد ما لا عند عمره واوليه فزيد يدعي
خلاف الظاهر وهو ايضا المحلى ومكونه وقد جلتا لتقريران كما اذا استلم الزوجان قبل الدخول
واختلفا فقال الزوج استلما معا فالتكاح باق وقالت المرأة بل تب ذب الاستلما فلا نكاح
بيننا فالزوج هو المدعي على التبريق الاول لانه يدعي خلا فالظاهر وعلى التعريف الثاني المرأة المدعية

الحكم
المدعي

لا يملك من مائة الزوج خلت وسكنوا والمدي عليه ان يحدد مثل حجة من حق المدعي اذا
حدد المدعي حقه ان كان من جنسه ونقضا وكذا ان كان من غير جنسه فيحدد قدر قيمته
للفرق في الدينين المستاوين في الصفة والنقاص في الدينين شرطه على الاصح ان يكونا نقدين
مستوفين الصفة في الصفة والنكس والجدال فلا يتقاضان في حال بوجله وعكسه وهل يقامان
في موحلين اخذاهما قال **سبح** له تيب الصحاح انما لا يتقاضان فيهما قبل الجلول لان كل منهما
لا يستحق مطالبة صاحبه والنقاص هو النقصان نقضا ولا حاجة الى رض الشخصين على الاصح
واذا كان الدين من غير الامان فالنقاص على الصحيح ولا يأخذ في العقوبات كالنقاص وجه
القدر في غير الحكم والمدعي اخذ ماله ان كان عينا وقد روي اخذ من غير تحريك فتنه والافرع
الى الحكم واما الدين فان كان على مقر غير متمسك فلا يجوز الاجرة بغير اذنه فان اخذ شيئا لم يملكه
ووجب رده وان كان جازا لانه ياخذ جنس حقه اذا وجب وان لم يجد الجنس جاز اخذ غيره
بحديث هبة بن رسول الله ان ابا سفيان رجل شحيح وانه لا يعطيني بايكفيني وولدي الاما اخذت منه
شرا ولا يعلم فلعل في ذلك شيء فقال صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف ولم
يفرق بين ان يكون من جنسه او غيره وكذا ان لم يكن جازا لانه مما طبل محتاج الى المرافعة الى
القاضي على الاصح لما في ذلك من لشقه وتضييع الزمان واذا اخذ غير جنس دينه كان مائلا على
الاصح فاذا انكف في يد ضمه ضمان المقبوض على وجه التسوم والاصح انه ضمان المقبوض حتى يبيعه
ويشتري بغيره مثله دينه ويتملك فلو تمكك قبل البيع حسب عليه ونقضا ولو لم يتوصل اليه الا
بنقل وكسرت قبل ونحو لم يضمن ما هو طريق اليه ولو اخذ اكثر من قدر حقه فطرد فان كان
يمكنه ان ياخذ حقه من الرايد ايضا وان لم يمكنه اخذ قدر حقه وكان الرايد يدين امانه على
الاصح واذا اخذ غير الجنس باعه بنفسه الملب واشترى به مثل جنس حقه ويملكه ولا يحتاج الى
مراجعة القاضي على الصحيح الا اذا علم وحكي الامام عن محقق الايجاب انه يجوز بيعه بمثل جنس
دينه من غير توسط النقد ولو كان حقه ذراعا صحيحة فطرد للغير بملكته او ردية حاز له
تملكه بالانها جنس وقد قبل دون وان كان بالعكس لم يجرى فيه من زيادة العرض ولا مشترى
بالصالح المكسرة بل يشتري بالصالح دنانير ويبيعها بمكسرة فزان من الربا وكذا اذا باع غير
الحسن له ان يشتري المكسرة ويتملكه على الصحيح ولا مكسرة **وقوله** في الجاوي ونقضا كدينين
تساويا الى قوله وغير جنس دينه ضامنا فيه امور **سبح** ما قوله كدينين متساويا صفة لم يقيده
بالنقد فاقضى انه اذا اشتوى الدينان جنسا وصفة جعل النقص وان لم يكونا نقدين وهو
وجه والمذهب كما قال **سبح** في الروضة انه لا نقاص في غير النقدين **سبح** في اقتضاء على اتحاد الوصف
يقضى انه يجوز موحلين اخذ مجلهما وهو ما قاله صاحب التهذيب والجاربي على الفواعل انه لا يجوز
يتقاضا قبل الجلول لان كل منهما ليس له مطالبة صاحبه فكيف يقضى باليسر له طلبه وسعيه
بالدين لا يجوز **سبح** قوله وغير جنس دينه ضامنا اطلق جواز اخذ غير الجنس واخذ لا يجوز الا
اذا لم يجد جنس دينه كما نصوا عليه **وقوله** وشرط الديموي ذكر تلقى ان قرأ ان نزع حكم ولقد
ذكر جنسه ونوعه وقدره والمضبوط وتالف مثل صفة سلم والا فقيمه لا في قرمز ووضعية وامر
ومزورح ومتبعه وحكومة واما ولعقان حجة وبلد وسكة وجردود والنكاح ولي وشاهد

عبدك ونفي شرط خوف عت وفقد طول في امة وان لم يدع مهورا ونفقة ولقتل ذكر عبد
او شبهه او خطا وجه او بشرته وحضر لا بعد اي ولا تسمع الدعوى الا بشرط فرض ذكر
التلف في قول رجل بعين ثوبها فانه لا تسمع حتى يذکر انفقها اليه منه او من انفق منه
اليه ولو كان تحت يد رجل ان فانت ما اجر عند احكام واحد بالحكم ثم جاس برعت من يدعيها
لم يحجج الى ذكر التلف لثبوت يد وان كان ما يدعيه نقدا اشترط بيان جنسه ذهبا او فضة ونوعه
كالنسيان في النسيان والقدرة كالاوقية والمثقال والدرهم المتعارف وان كان غير نقد
نظرت فان كانت عين لا تضبط بالصفة ضبطت بالقيمة وان كانت تضبط بالصفة كالحيوان واليابس
والحيوان وصفها بصفات السلم ولا يشترط ذكر القيمة هذا اذا كانت باقية فان تلفت نظرت
فان كانت من ذوات الامثال فالحكم كذلك وان لم يكن مثليه وجب ذكر القيمة لان الواجب حينئذ
وان ادعى سيفا محلا اشترط ذكر قيمته فان كانت اجلية ذهبا فم فم الفضة او فضة فم بالذهب ودعا
وقصة قوم باجدها للضرر وق يستثنى ما يشترط معرفته شعبة اشيا **احكام** فرض المهر والمهر
فاذا ادعت المفوضة استحققت الفرض والمطلقة المتبعة سمعت دعواها مع الجاهل لان التقدير الى
الحاكم **الثانية** والثالثة الرضوية والاقرار فلو اقر او اقر له بشي مجهول او اقر له بشي مجهول جاز ان
يدعيه مع جهالة **الرابعة** ان ادعى بماله او لماله في ملكه رجل فانه لا يحتاج الى التعريف
في قده الطزين والمحرم على الا شتر بل يكفي تحديده ما يميزه المهر الخامسة ان يدعي له في الغيبة رخصا
يتحققه فسمع دعواه مع جهالة السادسة ان يدعي المطلقة المتبعة فسمع مع جهالة السابعة
والثامنة ان يدعي المزوج الحكومة والمكات لا ينافي فسمع دعواها ايضا مطلقا هكذا التاسعة
دعوى ثواب الهبة على قول وان ادعى عتقا فلا بد من التعريف بخو الجمة والبلد والسكة والجود
وان كانت الدعوى ككافلا فلا بد ان يذكر ان تزوج بولي عبدك وشاهدي عبدك وان كانت ممن يشترط
زمانا سواء كان المدي للزوج او الزوج وشترط في كاح الامة ان يذكر ايضا خوف العت والعجز
عن طول حق ولا يحتاج الى تعيين لولي ولا الشهود واما سائر العقود المالية فلا يحتاج الى ذكر التعديل
بل يكفي ان يتنزل باعني واجري بجا حيا واحاق حجة لان المال اخف شانا ولهذا لا يجب فيها الاشهاد
بخلاف الكاح ولا بد من ان يقول ويلزمه التسليم كما سياتي ولا يشترط في دعوى المرأة الكاح مطالبة
بمهر ولا نفقة فان انكرها الزوج لم يكرها كانه طلاقا واذا قامت اليه استجفت المهر والنفقة وان لم
يكن بينه وجلف فلا شيء عليه وان نكل وجلف استجفت وان كانت الدعوى قتلا فلا بد ان يذكر ان تمل
عدا او خطا او شبهه منفردا او بشركة فان كان القتل لشركة وجب حضور لشركاء في الدعوى ان
كان القتل موحدا للدية فان قال لا اعرف عددي لم يسمع دعواه وان قال اعلم انهم يزيدون على
عشر سمعت ولزمه ان نكل وجلف المدي عشر الدية فان كان القتل عددا لم يشترط حضوره لوجوب
القصاص على كل واحد منهم وقوله في الكاوي فان ادعى صحبه بذكر التلف الى قوله بشركة محصر فيه
امور **احد** قوله وحسن الثمن والنوع والقدن قد يتوهم انه يريد حش من عرض ونوعه وقد
وليس كذلك وانما اذا جسر ما يجعل سنا وهو المذهب والفضة لان العروض اذا اختلفت انما يذكر ثمنها
لا ايامها فلو قال وجسر لثمن كجيات الروضة لم يشك **الثاني** في قوله لا في العرض والرضية والاقرار في
ذاب وخامس وهو المهر والرجح فانه يصح دعواها مجهولين وكفي معرفة الارض التي فيها الطريق الثالث

قوله بولي وشاهدي عبدك الاصح انه لا بد من وصف الولي بالعبالة في لفظ الشاهدي بولي وشاهدي
عبدك ككلمة حملوه على القول بعدم استراط العبالة في الولي وقال ابن الرقيبه قوله عبدك ترجع
الى الشاهدين والولي لانه يقال قوم عبدك كما يقال رجل عبدك وما قاله يجمع في ان لفظ عبد يصلح
وصفا للواحد والجمع ككلمتها هنا وقعت معمولة للمضاف وهو شاهدي فاحتمل به فلا يجوز ان يكون
لغيره فلو قال بولي وشاهدين عبدك يحسن ان يقال انه وصف للجمع وذلك الى الجمع فقلت عبدك
وهو جمع عبدك كما ذكره صاحب الفحاح لانه اظهره **وبوله** وعلى من كلف غين ولت بتناقض كتابان
ما يكمله وجب ثم اخر وبواحد مقصد وق سالة ان اجل وعيد ان فسر بغير وان يقول بولمه
التسليم وكفي منعي داري فسكت لتسديدته او يقول له اجب ولو قال الدعوى لي فيجب مقبول الا ان
كيعدي في قتل وجب وقد وسيد في ارض ومحر او في كاح **اي** يشترط لصفة الدعوى ان يكون
على مكلف معين فلا تسمع على غير المكلف وتسمع على الجري ولا تسمع على احد هذين المخلين فلا بد
من تعيين الخقم وتسمع على جماعة معينين واذا ادعى دعوى ثم ادعى ما ينافيها كما اذا قال قتل مورتي
وجري ثم ادعى ان رجلا اخر قتله وجري او شار في قتله فان الثانية تلغوا وكذا الاولى ان لم يكن
فدحاها نعم ان اقر المدي عليه في الثانية واجدناه باقراره وحملنا كلام المدي في الاولى على
الغلط وكذلك الشهادة المناقضة للدعوى لا تسمع ايضا كما اذا ادعى ملكا بارت فشهد الشاهد
انه بشر او اذا اجل المدي الدعوى سالة القاتل يفصلها بالمقتين فاذا قال قتل مورتي سالة قتله
وجري فان قال نعم قال عبدك ام خطا فان قال عبدك لادما البعد فاذا وصف بعد ما ليس عبدك لم
تقبل دعواه لانه قد يظن ما ليس عبدك اعدا فيعتد على نفسه في يدعيه ويحكي حكاية وكذا لو نشر الخطا
بشبه العبد او بالعبد فانه يجذر ولا يجوز ان يلقن احدا الخمين كيف يدعي ويجب ويشترط ان
يكون الدعوى ملزمة للتسليم فاذا ادعى شرا او هبة او دينا قال ويلزمه التسليم الى الابد قد ذهب
ولم يقبض وبمع وبشيخ في المجلس وقد يكون الدين موجلا وان ادعى عقارا قال هو ملكي ملزمة تسليمه
الى وفديكون تحت يد المدي وعرضه قطع المارة فيكفيه ان يقول هو ملكي وهو يعني منه فان
قال المدي من بالجاب لدعواي او بالحرج عن حقي ونحو مطالبته والا فله للقاضي ان يطالبه
بالجواب وجهان الاصح نعم لانه الغرض من الجور فيقول له الفاضل فلو قال المدي عليه انا
المدي لم يلف عليه بل يلزمه ان يجب فاذا كان له دعوى ادعا بعد الجواب واعلم ان الرافعي
قال يمكن ان يقال ان قول المدي من بالحرج عن حقي او سأل الجواب دعواي ونحو يعني عن قوله
ويلزمه التسليم الى وان من شرط لزوم التسليم ما به على ان المطالبة بالجواب لا تشترط وبه قطع
صاحب الجاوي ثم انما يوزن بالجواب ويجب من يواخذ باقراره فان كانت الحكومة في جناية عبد
نظرت فان اوجب القصاص او جلد القذف قال يدعي على العبد لا على السيد لان العبد اذا اقر
لموجب القصاص او الجلد لزمه وان اوجبت ارضا كجناية الخطا فالمطالبة بالجواب السيد لان اقرار
العبد ما يوجب المال لا يلزمه وان كانت في كاح قال يدعي على الجبر او على المرأة من حضرهما اجاب بان
اقرار كل منهما مقبول وعلم من دكان غير الجبر لا يجب وقوله في الكاوي كانه زاد بقتل بشركة
اخر الى قوله والجبر في الكاح فيه امرا **د** قوله كانه فان بقتل بشركة اخر قال ابن الجوزي
لو قال كانه بقتل اخر لم يسمع ما اذا ادعى الشركة وما اذا ادعى اخر قتله منفردا وكان اخر افضاه

ذكر في قوله ولزم التسليم وأنه ينبغي منه أو من يخرج عن حقي أو من جواب دعوى خبير في هذه وليس على الخصم في ذلك بل من شرط الدعوى أن تكون سلمة للتسليم وهذا الذي ذكره هو احتمال ذلك الإمام الزايفي الثالث قوله والجهد في مقولنا فإن ليس ذلك محتاجا للجهد فلو قال طالبنا أن نثبت الجهد والمجرب ومنه معنى ما **وقوله** ولا يقدم بينه تكايج ويد وندم على بينه فإن به لم يستيق فان أقبل دعوى ثمة أو لغيت لا مكذب ومجرب حلف أو اثبت للغاب ولا يكذب ورجح بينه في قاض حصر تكليف أي والمرأة لا تدخل تحت بد الزوج فإذا كانت امرأة تحت رجل النكاح فادعاه الآخر وأقام كل بينه لم يترجح بينه إلا داخل باليد فينظر أن اتفق الثاني أو أطلق فقد فازت ولا تحرك القضية ولا القرعة وإن اختلف الثاني قدم السابق ثم تقدم البينة التي تشهد بعقد النكاح على بينة المدعي باقراؤه كما لو أقام رجل بينه أن يزني غيب دارة وأقام آخر أن زنا بها لأن زنا غيبا فإذا أقام المدعي عليه البين للمدعي ثبت ملكه عليه ما من غير حكم حاكم بخلاف الثبوت بالبينة فإنه يقتصر إلى قضى لقاض لأن دلالة الأقران ظاهرة والثبات بالبينة يحتاج إلى النظر والاجتاط وإن أقروا بالغير إما حضرا وصدق أو غابا وهو غير مجبول فالحكمومة تنصرف عنه لكن يلزمه البين فله حكمه بكل فلو الغرم الثاني وإن أقام بينه البينة للغاب سمعت بنبته لدفع البين عنه ولا يكذب للغاب البين بينه البينة أن لم يكن وكلا فإذا أقام المدعي بينه رجح بينته وأخذ البين لأن المدعي عليه لا يستفيد بهذه البينة الاضطرار البين عنه فغيره إذا حضرا الغاب وأقام بينه قدمت بينته لأن البينة باقرا من كانت تحت يد وإن كذبه الجاضر أو أقرا بالمجبول لم ينصف عنه فيطالب بالتسليم أو يمينه أن لم يكن بينه فان تكلم جفأ مدعي وانذما وإن ادعى أنه وقف على الفقر أو على سبيل آخر فغلبه الحسو وإن ادعاه لابنه المفضل ملكا أو وقفه عليه لم يدرع منه بل يحلف أنه لا يلزمه التسليم فإذا قام المدعي بينه أنه ملكه اخذ ويثبت للمفضل بذلك يكون على حجة إذا بلغ **وقوله** وإن أنكر أو مكذب أو غاب فوق عدوى أو عز قضيت بشهد ولغو به وموعدة ومعتد بعين وينفذ ظاهرا فيحكم بعلمه كالتعدي وتقوم في حبله هو حكمت به لا ثبت وحكم غير لم يكذب بشاهديه لا حكم نفسه بها أو بخطه كشاهد بخلاف الرواية عن نفسه وإن لم يعلم سكنت أو سأل الحجة بحكم برضى لا في جيب ونحوه أي وإذا أنكر المدعي عليه أو سكنت ولم يجب أو عز حضوره أما بتواريه أو بامتناعه ويعرض أو غاب فوق سبابة العبدوى فإن القاضى في هذه الأحوال يقضى للمدعي بعلمه أن كان عالما أو بعد إقامة الحجة أن لم يكن عالما كما سياتي وفي شروط لقوله قضى وأما يقضى لمن يقبل شهادته فلا يقضى لنفسه ولا لفرعه وأقوله ولا لرفقه مملوكا كان أو مكاتباً ولا لشريكه وشريكه عيب ولا يجرى له فيه شركه ولا على عده ولا بعلمه ولا ببينة فان قضاه لم ينفذ ويتحقق قضاؤه لمن نوبه فإذا كان للمفاض حكومة ورغبها إلى نابه وحكم بينه وبين خصمه جاز كسائر أحكام ومجرب للمفاض أن يحكم ليقوم هو وصيه لأن امرأته بتمام البية وحكم لمن يعتقد بطلان حكمه كخبري طالب مينا فاعلى المغضوب أو شافعي طالب بشفعه الجواز من جفأ ولا ينفذ من المطالبة بذلك حكم الحكم ينفذ ظاهرا لا باطنا أن ترتب على شهادته فان حكم بشهادة روزگار لم يحل اخذ أو بطلاق امرأة لم يحل نكاحها في الباطن وللزوج أن يطأها إذا طأها لكن يكون للتمه فإذا تزوجت جاهلا بحال ودخل بها في موطوءة بشبهة لا يجوز للأول وطأها أثر يقضى القاضى بعلمه لمن

هذا إذا لم يستقر الأمر على البينة أو إذا كانت البينة غير كافية أو إذا كان المدعي عليه لا يقدر على الدفع أو إذا كان المدعي عليه لا يقدر على الدفع أو إذا كان المدعي عليه لا يقدر على الدفع

تقير

تقبل شهادته له وإن لم تقدم حجة على الظاهر لأن الحامل بالحجة من فالعلم أولى وشوا الاموال والعقوبات كالحكم في قبول الشهود بعلمه وإن لم يركوا ويقوم التسليم بعلمه وإن لم يكن معه مقوم ولا حكم في جدود الله تعالى بعلمه لأنه مأمور بالسنة ولا يجوز أن يحكم بخلاف علمه قطعا فيه وجه ضعيف ولا بد أن يقول القاضى قد علمت وحكمت بعلمى والمترادى بعلم ما يجوز له الشهادته في حجة الحكم أن يقول حكمت له به أو نفذت الحكم به أو الرمت حقه الحق ونحوه أما لو قال ثبت عندى البينة العادلة أو صحح فلا صحح أنه ليس بحكم لا احتمال أن المترادى يصحح الكتاب وأثبت الحجة ويقضى بها حكم عيني إذا ثبت بشاهديه يعنى شاهدي الحكم إلا إذا كذب القاضى لا ولا البينة وقوله لم أحكم بخلاف ما إذا ثبت أنه يوقف أو تشكك وأما هو فلا يقضى في حكم نفسه بشهادة شاهدين أن حكمت كذا إلا إذا كره ولا بخطه إذا رأى خطه ولم يذكر كمال الشاهد إذا رأى خطه ولم يذكر لا يجوز له أن يشهد في رواية الحديث فإنه يرى بخطه لجل السلف والحلف بذلك ويرى عن من روى عنه ما سبه فيقول جدي فلان عني بكذا فان لم يكن القاضى عالما بالواقعة فهو مخير أن يتأسك حتى يقيم المدعي حجة أو شاتله إقامة حجة والحجة تشمل البينة الكاملة والشاهد مع البين واليمين وجدها وأبطل أن الحكم كالقاضى حكم على من رضى بحكمه لأن الحكم جاز على الأصح فإذا حكم من يصلح للقضاة وضيا بحكمه نفذ شوا كان في البلد قاضا له ولا المعنى في العاقلة في دية الخطأ القائل ولا بد من رضى الخصمين بحكمه إلا إذا كان أجدهما القاضى فإنه كاف وبطل مشروط أن يكون الرضى قبل الحكم وقبله فإن أظهر ما لا يل كفى الرضى المتقدم قبل الحكم وإذا حكم فليس له أن يحسن ولا أن ينقص **وقوله** وفي رمضان رجل باطق جربيل ما أتى كسيرة لشدة وعيد ككل الرأى ولا غلبت متعاقب كغيبه وكذب ولعن وبجور ولعب ببرد وسماح مطرب أو ناب وخلق وكفى فاذ فابتهادة لم يقرب كذب ولا أعوده أي والحجة في شهر رمضان رجل هدا شروع في صفات الشاهد فخرج بقوله رجل الضبي والمرأة وإن كانت من أهل الشهادة في غير هذا والنطق الآخر وبالجهد والبطل الفاسق والكافوس طريق الأولى وكذا المجنون والجربيل من لم يرتكب كبيرة والأصح أن الذين لا يحسنون الجود وبل كل الرأى وشهادة الزور وأكمل ما لا يقيم وكل ما جعل فيه وعيد شديد في الكتاب والشه هو كبير ومن أن يكلم الكبير فسق وردت شهادته وأما الضغائر فقل من يسلهم منها كبر من غلبت طاعته معصيته فهو عدل هذا قول الجمهور والموافق لكلام الشافعي في المختصر ومما أقر كثير من أئمة على متغيره فليس بعدل وهذه المذكورات في الأصل أمثلة للضغائر وقد اختلفوا في الدعوى لتردد فقيل أنه كبيرة وأما المشطرح فمكروه فان اتفق في الدعوى ما نسب وتقويتا للضغائر بعد اجترام وكذلك القمار وهو شرط المال من الجانبين لا على وضع السابقة ومن تأبى من الكبيرة أو من الإيمان على الضغائر فان عدل إذا مضت عليه مدة ظهر فيها صلاح حاله وقدرت بسنده وأما فيما بينه وبين الله فيكفى لإقلاع عن الذنب والعزم على أن لا يعود والندم على ما مضى ومن لو أدمر الإقلاع الخروج عن المظالم فيودى الزكوة إلى مستحقها والاموال إلى ربها وإن تلفت غنم أو شغل من المستحق وجب إعلامه أن لم يكن علم والأصح أن القاذف لا يكلف لصحة التوبة القول باسكتاب فترامكان ضاد فكيف يومز بالكذب بل يقول القاذف باطل وأنا نادى على ما فعلت ولا أعود أو ما كنت محقا وبجود ذلك فان كان القاذف في شهادة ولم يتم النصاب لم يشترط الاستبراء بالمدة على

هذا إذا كان المدعي عليه لا يقدر على الدفع أو إذا كان المدعي عليه لا يقدر على الدفع أو إذا كان المدعي عليه لا يقدر على الدفع

المذهب وقوله في الجواب ذكرنا مستلزما ناطقا جازما لا الى قوله كالفادف يقول ثبت ولا يجوز
ان لم يثبت فيه امور **احد** ما قوله مستلزما كان الى قوله مكلفا اخرج لان الكافر يخرج بقوله
ما ترك كبيره وهو لم يقل مكلفا **الثاني** في انه فيد الكبير بوجوب الجحد والموافق لما فصله الآية
ان الكبير في الجحد واجب عليه ويثبت في الكتاب والسنة فثبت ومن الكبار شهادته في الزور
ونصب المال والفران من الزحف وكل الزبا وما للقيم والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم
عيا وغير ذلك وكلها لا جد فيها **الثالث** قوله ما اضرع على ضيقه هذا في كثره كثير من والذي عليه
الجمهور كما قاله الزايع والنوري في الروضة ان من غلبت طاعته معاصيه كان عبدا وعكسه ما
ولفظ الشايع في المختصر ما فقهه لا فعله هذا لاضرار المداومة على نوع من الصغائر اذا غلبت
الطاعة وما على الاول من الصغائر قوله وحسبنا من اي رد الشهادتين من الصغائر حيث
يستغفر الصغيرة يعني اذا كان اهل الجحد يستعظمون ان يكاب تلك الصغائر قال ابن الجوزي
في تحرير هذا ما قاله لا من وجه الغزالي والمصنف يعني في قوله وحسبنا من قوله وقال
الزايع والاشبه ما في التفسير انه من الجاهل او من لا يستعظم الخ ما من قوله او ما من قوله
تبع في هذا الامام والغزالي وقال الزايع في العزوف والحزوف وتبعه النووي انه لا بد من مئة تسعين
فيها تلاجه وذكره في وجبه الاكثر من على امانته والثاني ستة اشهر ونسب الى النفس والثالث
لا يتعدى انا المعتمد جرحه عليه الظن بصدقه قال في العزيز وواجب ان الامام والعباد في العزل
السادس قوله كالفادف يقول ثبت ولا يجوز ان لم يثبت الكذب ففرض بان الفادف اذا لم يثبت الكذب
انه لا يحتاج الى معقوبة ولا الى حصول غلبة الظن بل مجرد القول فان اقر بالكذب فلا بد من
المدة وهذا انما هو في الفرق في من الشهادته كما قال في الروضة انه المذهب واسايعه فيحتاج
كذلك كبره **وقوله** ذو مرق تان كانه لا اثر به كادامة شطرنج وسماع غنا ودف وجماع
وجرح في بنيه غير مهم حرو ودف كمن يحد لبعض وعلى عدوه في انه يصرح بحرته وعكسه كزنا و
ومعاده لزو والفسق وعباد وشهادة لا فرق وكفرتا من وضو وبارز اي والحجة لمرحان
زجل ناطق ذو مرق وهو الذي يقعون نفسيه عامر زبيح كما اذا البسر الفقيه زيا الجدي او عكسه
وميز نفسيه محكة وكشف التماس في الاستواء حيث لا يعتاد ولا يلقوه واكثر غير السوية
في الشوق وحمل بالليلق به شجالاتوا ضجاء ولا اقتدا بالمثل ويعترف ذلك بقوانين احواله وادامة
اللعب بالشطرنج وان كان ساجا والا كما زمنه فادح كاللعب بالحمام وكذلك ادامة الغنا
وسماعه لانه مكره والمداومة عليه قلة مرق كالمداومة على الرقص وان لم يكن مجردا لانه مجرد
حركات وقد رقت الجبهة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم والرقص كذلك المداومة
على سماع ضرب الدف وهو مباح في الاملاك والحنان لان غير رض الله عنه كان اذا سمع الدف بعث فان
مكان لشكاح او خنان سكنت وان كان في غيرهما يدم بالدف وقال الامام والغزالي لا يحرم ومحنة
النوري في المنهاج وشوا كان الدف بجاهل ام لا على الاصح بخلاف ما هو شجاع شارب في الخمر كما لمعازف
والاوتان والطبوز والكونه الضيقة الوسط فكلها حرام واما سحاب الجرح الدينية اذا احتل حوالهم
وكانت جرح اياهم ولا تزدى بهم فقبل شهادتهم على الاصح وان تعاطاها من لا يلقوه ومن سخطها
مزونه زدت شهادته وهذا المراد في الكتاب لانه شرط ان يكون مزونه به ومشرط ان يكون غير

منهم جرحهم اليه او يدفع حرمته فلا تقبل شهادة الوارف ولا الغرير للميت والمجروح عليه
ولا الوكيل لموكله ولا الوصي والقيم في محل تصرفه ولا الشريك لشريكه ولا يسمع ماله فيه شفعة
الا بعد العقر عنها ولا تقبل شهادة العبد وعلى عده وهو من يصرح بحرته ويحذر لفرجه وعلم من قوله
لا يسمع عده انه يقبل له لا شفا التهمة واذا كان اجد الحقيقين متقلا عداوة شخص شام من عداوته احض
بمزونه يباد به عليه ومن عادي من يربدان يشهد عليه وبالح في خصوصه فلم يحبه قبل شهادته
عليه والا تحذوا ذلك في رتبة الى ابطال الحقوق واما العداوة الدينية فلا يسمع قبول الشهادة
فقبل شهادة المسلم على الكافر والسق على المبتدع وكذا من يفسد الفاسق لنفسه وشهادة الزوج
نرنا الزوجة يثبت مقبولة لانه ينسبها الى حياته فهو كالموحد يستلزم اليه الحياة ومن ردت شهادته
لفسق ولعباد او يكونه متبذلا من شبهة له قرال الفسق والعباد وان كان ملكا السيد من العبد ثم
اماد وانكلا الشهادة لم يقبل منهم مضمون في دفع عان الكذب ورد الشهادتين خلافا لشهادة المعادة
الزريق اذا علق والكافر المتطهر بكفره اذا اسلم بخلاف الرد بقا اذا اسلم فان لم يلحق من رد
فسقه ويقبل المباح من الصبي اذا بلغ لان الذي انزلها ولا لوكي شهادة لانهم ليسوا من اهلها
ولا يمان عليهم في رد الشهادة وكذلك من ردت شهادته للمبادنة اذا انكلا المبادنة واعاد تلك الشهادتين
في مجلس اخر او في ذلك المجلس اذا طلبت منه قبل على الاصح لان ذلك الرد لم يكن قادحا في عداوته
يكن جرحا لها على الاصح **وقوله** وكشاهد بحق على شهادته عليه وعاقلة بفسق شهود خطا ولو
فقر الا باعده ومخرج موث قبل زه لا ياله ولا موضع لهم ومنه وبين بعضهم لبعض اي كنهاده
بعض وكشاهد بحق على شهادته عليه بذلك الحق فاذا شهد شاهدان مثليين جليلين اتهما فالا وسرقا
او اقترضا ما لا من رجل فشهد السهو وعلما به بذلك الحق على من شهد عليهما لم يقبل شهادتهما للمتهم فان
كذب صاحب الحق الاخرين طابا لها وان كذب الاولين او كذب الكل او تدق الصلح طلق حقه ولو
شهدا لشاهدان مثلهما كذا الحق لا يروى على الشاهدين من غير مبادنة جار ولم يطل فصدقا المدعي
لا جدا ما على الاخرى وكذلك يقبل العاقلة اذا شهدت بفسق شهود القتل الموجب عليهم الدينية
للمتمة وان كانوا فقرا وتقبل شهادتهما اذا كانوا ابا عده وفي الاقرين وفا بالدية والفرق
ان توفي القتل اقرب من توفيق موت القرب الذي يحوج الابعاد الى العمل وكذلك اذا شهدا الوارف على حل
انه حرج موثبه وكان ذلك قبل الترم وانما الجرح لم يقبل شهادته للمتهم بخلاف اذا شهد له بال
في تلك الحال والفرق ان الجرح سبب الموت الناقل للحق اليه فاذا شهد فقدا ثبت الحق لنفسه وكذا
الشهادة بالمال وكذلك الموصي لم اذا شهد على من له حاجه بال او قوله في التركة او الزنقة اذا
شهد على من له حاجه على طريق قبل لا اذا قالوا او مولى او مولى او مولى او قوله في الجار
وعلى من يفرج حرته هذا في العداوة الدينية اما في العداوة الدينية فقبل شهادته عليه كالتم
على الكافر والسق على المبتدع **وقوله** وغير مغفل كثر غلظه وسب ووقف لغير معين وعق لا بشر ابعث من
له كطلاق لا عوضه وكعقر قضا ورضاع ونسب ووقف لغير معين وعق لا بشر ابعث من
زاة او زاولا لمكده او قتر فاجوههم ونا واجان لا ساق ان طال وقسم مع من جمع لا
سوطا اي والحجة رجل ناطق غير مغفل وهو من قل صبطه وكثر غلظه ونسيانه لعدم الوثوق
بقوله فان شهد وفسر وبين زمان الحال ومكانه ولم يقر به في شهادته تمتع والمبادنة

الى اداء الشهادة قبل الدعوى او بعدا وقبل الطل لها تارة الشهادة اذا لم تكن حسيه وقد بينا ان
المباين لا يفتح في العبدالة على الاصح وانما اذا اعادها بعد جحد به الدعوى والطل منه سمعت
واما شهادته الحسية فتعوز من غير مقدم دعوى وهي ما يوردها حجية في دين الله وتسمع فيها الله فيه حتى
موكدا بوتر فيه حتى لا يمين كالطلاق والعتاق والاستيلاء واما الخلع فتعده الدعوى في
الامام ثبت بها الطلاق دون المال ولا يبعد بثبوته سماعا وثبت بها العفو عن القصاص ونسب
النسب وتحريم الرضاع وكذلك الوقف على جهة عامة او مسجد وان كان القوم معينين لم يسمع
ولا يقبل شهادته الحسية بشرط ان يسمع للمشتري كقرعوه واسمائه وان تضمنت العتق لان العتق
تابع للملك فيها بخلاف الخلع حيث ثبت الطلاق دون المال لان المال فيه تابع للطلاق واذا كانت
الشهادة على القول كالتكاح والطلاق والبيع وسائر العقود والفسوخ والا قازير فلا بد
من ان يسمع القابل ويؤثره فلا يقبل شهادته الاصح ولا الاعلى الا فيما سياتي ولا يجوز للاعلى ان يشهد
على الصوت لان الاصوات مشتبه وحوزة الوط بغلبة الظن للصوت ولا ضرورة الى تحمله
ولا يجوز الشهادة على المشقة اعتمادا على صوته بل ان عرفها بغير الصوت جاز ان يشهد بعلمه ولا
كشفت عن وجهه ليراه في ميرة له عند الاداء ولا يلزمها الى الاداء ولا يشهد فيما يري الا على
ما راي من الافعال كالزنا والشرب واحدا لا سوال والجنائات والرضاع ونحو ذلك وكما يشهد على
الملك باقتضائه يشهد به بما يدرك عليه بان يري اليد والتصرف مدة طويلة فاذا راي في يد رجل دارا
او يابا يتصرف فيها تصرف الملاك يهدم الدار والبناء والبيع والاحاق جاز له ان يشهد بملكه لها
فان لم يكن مع اليد والتصرف طول مدة لكان استقفاصة جاز ان يشهد بالاستقفاصة على الاصح
ويشترط ان لا يكون هناك مدة اليد والتصرف لطولها السماع من اربعة في الملك والحق حوزان شهد
بالاستقفاصة وحده من غير يد وتصرف حتى الزايف فيه وجهين افرهما الى الطلاق الاكثرين
الحوزان قالوا والظاهر انه لا يجوز وهو يحكى عن نفسه في جزله واختلاف القاضي حسين والامام
قال ولكن لا يمتد طول المدّة فيها اذا انضما الى الاستقفاصة ولا يكفي ان يقول اشهد اني سمعت
هذا مستقيفا ونحوه بل لا بد من الحزم بالشهادة بالملك ولا بد ان تسمع من جميع كثيرين بوسن توافيه
على الكذب في ذلك يحصل العلم والتدقيق **وقوله** وبالسماع لست ببعاضه بطعن ولموت
وعتق وولا وكاج وكذا تعدل واعتان او حصة وقرينه اي وثبت النسب بالسماع وهو
الاستقفاصة من الجمع المذكور بان يسمعهم يشبهونه الى رجل ويسمعه ينسب اليه ويشترط ان لا يسمع
في اثناء ذلك طعنا في ذلك النسب من الناس ولا من المستنوب اليه فان سمع يومئذ طعنا لم يجز ان يشهد
ويشهد بما سمع من الاستقفاصة في الموت على المذهب كاذك في الوضوء وكذلك يشهد في التركة
والولا والوقف والكاح على الاصح الاقوى المختار كما قاله النووي في الوضوء وكذلك يشهد في التركة
بالاستقفاصة كما نقله ابن الجوزي في شرحه من الاشراق عن المشايخ وصححه بن الصلاح ويشهد
ايضا على الاعتان بالاستقفاصة كما نقله عن الامام كانه لا يطلع عليه قلت وحوار بالاستقفاصة
في الاعتان اولى حوارا من اقواله من ان العرب بحث عن احواله حيث لم يطلع عليه قلت وحوار بالاستقفاصة
جازت الشهادة به والاستقفاصة بغيره من العلم فوق ذلك وثبت التركة والاعتان بشهادة
من خابط وخبر واستدل بالقرائن على العبدالة والاعتان فيلستان بالطريقين معا الاستقفاصة

والحق

والحقن واليه الاشارة بقوله او يحسن حجة وقرينه **وقوله** وشهد لا بد من شهادة ميت
وعاب فوق عدي ودي عذر حجة خفي لان فسق او كذب او عادي ان اذن او بين متباين شهد
عند حاكم اعلم ان الشهادة على الشهادة لا يجوز الا في حقوق الادمين الاموال منها والعقوبات
واما في حدود الله فلا يجوز على الصحيح ومن يحمل شهادة على شهادة لا يجوز ان يوردها الا بعد ثبوتها
من الاصل او يقصر فالنقد كالموت والتعسر كالغيبه الى فوق متافه العبدوي وكذلك اذا
كان الاصل عذر خاص به يستقطعه الحجة كالمريض والمريض وخوف الغريم وغير ذلك من
الاغذاة الخاصة دون ما يعم الاصل والفرع كالمطر والوجل ونحوها ولا يجوز ان يوردها الا اذا
علم الفرع ان الاصل جازم بهذه الشهادة اما بان اذنه في اداها عنه واما بان يبين السبب في سمعه
يقول اشهد ان فلان على فلان كذا من ثمن مبيع او قرض او زنا او حياية فتكون الشهادة جيزة
على شهادته وان لم يشترعه واما بان يسمعه يشهد عند حاكم والمحكم ان لفلان على فلان كذا فله
ان يشهد بشهادته ايضا في هذه واما اذا سمعه يقول اشهد بكذا والمحكم ان لفلان على فلان كذا
او قال عدي فلان شهادة كذا استوفى كذا شهادة محرومة او انها او سكت فانه لا يجوز ويشترط ان
لا يحدث في الاصل ما يستقطعه الله الى وقت الاداء فان فسق بعد الاداء وقبل الحكم فهو كالمفسق
الفرع ولا يخفى ان الاصل اذا كذب شهود الفرع بعد الحكم لا يؤثر كذبه واما قبله فلا يجوز الحكم كما
دارج شهود الفرع وكذلك اذا عادي الاصل الحجة لا تسمع شهادته الفرع وان كان يحمله قبل
طهون الجداوة والعسوق لان ذلك لا يعم غالبا **وقوله** في الجاوي موعا فلحتم الغلط الى قوله
وبه عذر الحجة فيه امور جديدة قوله ومعا فل مواءه تعفيل فان الشافعي انما يكون قصدا من الكثرة
للمشايخ في اجمعهم يشهد به حسيه الخلع وانبت فانقض ثبوت المال حجة وهو احتمال للامام
والذي حرم به ثبوت الطلاق بتمام المال الثالث قوله لا الوقف هذا في الوقف على معين فقط اما
الوقف على الفقرا او على مسجد فانه يسمع شهادته الحسية به لانه حق موكد لله الرابع قوله
ومن لا يحضر لا يشترط اجماع الذي يحضر بل يكفي السماع من جماعة يوم من توافيههم على الكذب وهذه
عبارة العزيز والروضة والغزالي والفرق بين البعازتين طائفتان احدهما من قوله وللشهادة
بين الاصل هذا في غير جدود الله تعالى اما جدود الله تعالى فلا يجوز فيها الشهادة على الشهادة كما
نصوا عليه السادس قوله او به عذر الحجة كذا اطلقت الامام والغزالي وقال الزايفي واقف
النوي وليكن ذلك في الاعذان الخاصة بالاصل دون ما يعم الاصل والفرع كالمطر والوجل والشيد
وحزم بذلك حاجب التعليق **وقوله** وروي اعني وترجم وشهد متعلقا بمقر في اذنه ما ساراه او سمع
من غيره اي ويقبل روايته لا يعم الحديث لان باب الرواية اوسع من الشهادة ويقبل من
كلام الخصمين للقاضي لان القاضي يشهد بما وشهد على من قرأ واصفاه في اذنه وروى عنه
لا يسمعه الى اذنها ويقبل ما سمع قبل البعوى وكذا القاضي اذا سمع الدعوى والبينة ثم سمع قبل الحكم فانه
يأخذ على الاصح بعد البعوى ويخير معز ولا يغير هذه الواقعة وهذا فيما اذا سمع الدعوى والبينة
عزفانه اذا اجتاز الى الاشارة الى من يسمعه منه لم يجزه **وقوله** ولزنا اربعة باء خالصة
ولعز كولا وكسامة ومراض واقراننا وموجب قضا وان يماذ مالا رجلا ولعل شاهد
واظهر ولا شك كولا ولا وعرب عورين وحرج وحرج ارجل وامرأتان او ومن في
امه اي والحجة للزنا اربعة شهود بالصفة السابقة ويدخل فيه اللواط واثبات البهيمة وان لم يور

فيه الا التغير بشهرون انه ادخل فرجه او جشفته في فرجها ولا يكفي طلاق الشهادة بال
تخلو والشبهة فانه كفى الشهادة على الوطدان المقصود به المال فلا نوجب لاجتياط ولغير
رمضان والزنا والمال كالمال والعتابة والوكالة والوصاية والجرم والتعويل والقراض وال
لما في الوكالة وما بعد ما من اثبات السلطنة في ملك الغيرة وفي الشركة والقراض وجه الحق فيها
المقصود منه المال وكذا الوكالة في المال والا فزنا والابلا والطهارة والا عتابة وكفالة
البدن والاجتاف وهلال غير رمضان والنكاح والرجعة والطلاق والعتاق وكل ما ليس بال
ولا المقصود منه المال كما يطالع عليه الرجال لانه لا يقبل فيه الارحان ولا يقبل في موجب
القضاء الارحان وان كان الواجب منه مالا كما اذا شهد عليه بقتل عبد بعد ما عفى عنه مال وهو محرم
وجعل موضعها فانه لا يلزمه الا الاثر من لكن لا يقبل الارحان نظرا الى الامتثال الواجب بالحجاية وكذا
في الشهادة على من هو في رجلين فاشترط ان يكون ذلك ما يشهد به على قول القائلين
فما تركا لو شهدا على اقران رجلين ما على ان الحق ثبتت بشهادة الاصول ولو قلنا **محقق** الا
لقيام الرجلين اذا شهدا على شهادة اجد الاصلين مقامه فلا يجوز ان يقوم مقام الثاني من شهد
على شيء شهد عليه من اخرى لا بعد شاهد اثنان وما كان يظهر للشك ولا يكاد يطالع عليه الرجال
كالولاية والرضاع من البني خاصة والاستيلاء والبكارة والنيابة وعيوب عورات النساء الحرام
كالقون والرتق والبرص ونقل في الروضة عن البغوي واقرع ان العبد الذي في وجه الحق لا
لا ثبت الا رجلين لانه ليس بعقود وكذلك عتق الامة لكن الامة يقبل فيها ايضا شاهد وميل لا
العتق منها المال والخراجة على فرح المرأة تلحق بالعيوب على الاصح بخلاف الخراجة في ما يرحم
فانه لا يقبل فيها الا رجلان ان اوجبت قضايا والا فكل مال **وقوله** في مال وما يقدره كاجل
وحيان وقبض بخوم كتابية ومستروق ومهر ومكس من قال اعققت او استولدت دون قطع ونكاح
وجرم ولد ونسبه وطلاق وعتق بملكا بولاية وعصب قبل ثبوت وهشم باصباح خلافه ثم عدى
فاصاب اخر رجل وامرأتان او ممين بملكه ومتفق شاهدا **اي** الحجة في المال وما المقصود منه المال
رجلان او رجل وامرأتان او رجل ممين بعد شهادته وذلك مثل البيع والاحارة والوصية بالمال
والرذيل العيب والحوالة والشفعة والضمان والحلم والمناصفة والديون ويقبل في الاجل والحال
لان المقصود منها المال ويحرم الكسابة وان كان الجرم الاخير الذي يقع به العتق لان المقصود
المال والعقود من ثوابه ويقبل في المستروق رجل وامرأتان ولا ثبت القطع وثبت بها المهر ولا
ثبت النكاح وكذلك العوض في الخلع واذا قال هذا الرجل كان عبدي واعققت وشهد له رجل
وامرأتان ثبت الملك وجعل العتق اقرارا واذا ادعى مستولت فشهد رجل وامرأتان **اي** مستولت
على هذا الولد في ملكه ثبت الملك والاستيلاء ولا ثبت جرمية الولد ولا نسبه لانه لا بدعي ملك
الولد بل نسبه وجرميته وما لا تثبتان هذه الحجة ولا تثبت طلاق وعتق بملكا بولاية او عصب
شعوبا فاذا قال ان ولدت فلانة او عصب فلان كذا فامرا في طالق وعبدي جرمية الولادة بادي
منقوعة او رجل وامرأتان لم تثبت الطلاق والعتاق فان ثبت الولادة والعصب بالحجة النافقة
علق بها بعد الثبوت جعل العتق والطلاق لان التعليق وقد ثبت الولادة والعصب طاعة
فلو لم يقع مكان قبحه في الحكم ولا تثبت بها الهشم الموجب للمال لانه تابع للموجة الموجبة للنفقة
فاذا شهد رجل وامرأتان انه او حجة موجبة هشمته لانه لم تثبت الهشم بخلاف ما اذا شهدت انه ذى

وكيفية

وبدعي افرق منه الشهير فاصاب عرا خطا فانه ثبت بها قتل الخطا والفرق انها حائيات وتلك
حائية واحدة واذا كانت الحجة شاهدا ومينا فلا بد من هذه الشهادة وتقبل الشاهد ثم جعلت
الى ملكها ادعية او استخف وان شاهدي صادق في شهادته **وقوله** في الجاوي ويروي الاعشى
ويترجم الى قوله او ثمر ميان شاهدي صادق فيه امعرا **اي** قوله في الاعشى ويشهدان تغلق
بالمقرم تبين كيفية الاقرار والشرط ان يضع قلم فيه على اذنه ويضع الاعشى على راسه ثم
يمسكه الى جالاد الشهاب **الثاني** في قوله في شهادته انما ادخل فرجه في فرجها وقد علم انه
يكفيه ان يقول ادخل جشفته **الثالث** قوله والظاهر انك تفتن من شوى بين العورة وغيره
وفي العزيز والروضة عن البغوي ان وجه الحق وكيفية ليس بعقود ولا يكفي في الشهادة على العيب
وبه الارحان **الرابع** قوله والاصل اليه كونه محرم عن تعينه بها بعد ما حصل فيه الشاهد والمرات
بوجه الهشمة اعجز عن الشهود عن تعين محملها وهذا ما يفرض به ونجده عليه من متعده من شراجه
ولعله في التعليق بانه سقط بالاعتراف من التعيين **قال** ابن الجوزي وعلمه يعرف شيئا وانما هو
تعليل البينة الكاملة فانه حكى فيما اذا كانت البينة كاملة وجعل التعيين وجوبه وكذا اعتبر بامد
به صاحب لوجيز الفصل في ثبوت موجب لدية رجل وامرأتين ثم قال في اثنائه ولو قال وجه راسه
لم يكف وان عجز واعن تعين محمل الموجبة سقطا القضا وثبت الارض على الاصح فظن لا كفى شهادته
وليس كذلك فان الزايع حكى فيما اذا كانت البينة كاملة في هذه وجوبه **وقال** اصحاب الرجوع
بان الارض لا تثبت الارض قلت واذا لم تثبت الهشم الموجب للمال لم تزد له الموجبة بشاهد وامرأتين
فكيف ثبت بها الموجبة نفسها لجمال **وقوله** وانفرد وان شجف بمصيه وقبضه من دين
موزنه وحلف من بلغ ووارث من مات ساكتا لا اعادة بدعوى وشهادة لا تاكل وتعاد للحلل عزاف
ولغير اذنت وتلقى ثاني بطن وقفا من حلف اليمين وبها من كل وفي تشريك حلفا مع نصب كل
من ولد يحلف فان كل قسم واخذنا غيب وغير مكلف شاهدين **اي** واذا ادعى الورثة مالا للهلك
واقاموا شاهدا وحلف بعضهم وكل بعض فلم يحلف نصيبه لا يشارك فيه الناكل على المذهب
ولا يلزمه ان يقضي بما استخفه من لها ذلك كله بل يقضي بحصة نصيبه واذا حلف حلف على الجميع لا على قبة
نصيبه وان كان فيهم صغيرا او غيبا فبلغ الصبي وقدم الغيب حلفا من غير اعادة بدعوى ولا شهادة
فان مات من لم يحلف نظرت فان لم يحصل منه تكوّن بل سكت عن المطالبة فلوازته ان يحلف من غير
اعادة بدعوى ولا شهادة وان كان قد نكل لم يكن لوازته ان يحلف فان قام شاهدا اخر هل ستم
شهادته بما على الدعوى الاولى لا بد من تجديد بالدعوى وجهان بخبرنا فيهم ادعى واقام شاهدا ومات
فاقام وازته شاهدا اخر واعلم ان عزلا لقاضي في كل واقعة قبل الحكم بوجه اعادة الدعوى والشهادة
فما تعاد للمصلي اذا بلغ وللغائب اذا قدم ولو عاد القاضي الى الولاية ماسا وكذا لو نكل لشهادة
وعزل قبل الحكم ثم عاد فلا بد من تجديد الدعوى والشهادة ولو كان الذي لم يحلف مشريكا حلف في
او ملكا خرفا على الاول انه او لم يولد ولفلان بكرا او ابني مشركته انا وفلان فاقام بذلك شاهدا وحلف
واستحق نصيبه لم يكن للغائب ان يحلف بل عليه تجديد الدعوى والشاهد والفرق ان الوارث قائم مقام
الميت واذا حلف لميت ورثته فادعى ثلث منهم مثلا ان اباهم وقف عليهم دارا وقف تريب وكذا الباقي

فأقاموا شاهداً أو قاضياً منصوباً في الوقف ثبت بشاهد ومين فانه جلفوا ثبت الوقف فان
وقفاً عليهم ولا يجوز لمن أنكر فان مات منهم اجد لم ينقل نصيبه الى البطلان الثاني حتى يوافق
من البطلان الاول بل نصيب لمن بقي منهم فاما ما اتوا استقل نصيبهم الى البطلان الثاني من غير مين على
ما قاله الجمهور ونص عليه الشافعي رحمه الله وقيل لا بد من المين وان نكلوا عن المين صار البطلان
سركة فاما ما استشهدوا من نصيب المقرين وقفاً عليهم موافقاً لهم الا فراق لكن ادوات البطلان
الا ولم ينقل وقفاً الى البطلان الثاني الا بمين ولهم ان جلفوا على جميع ما نكل عنه البطلان الاول
وان نكل بعضهم ونكل بعضاً خذ كل حالف لك اذان وقفاً ونصيب باقية سركة بين من نكل ومن نكل
دون من جلف ونصيب نصيب الناكل وقفاً عليه باقراره فان ما اتوا استقل نصيبه الجلف الى البطلان
الثاني بلا مين ولا ينقل اليهم نصيب من نكل الا بمين وان كان وقف تشريك وجلفوا ثبت وكل
مولود يولد لاجدهم نصيب سركة لهم انه لا بد من مينة فيوقف نصيبه حتى يبلغ ثم يحلف وما خذ
وان نكل صار سركة لم يولد في حق الجاهل فينقسمون نصيبه وان مات قبل النكول فلا يخفى ان
لورثته ان يجلفوا وياخذوا علة النصيب وان مات بعد النكول فلا حق لهم فيها لكن لا ولادة ان جلفوا
على نصيبهم من الوقف وياخذوا فان اقام بعض الورثة شاهدين احداً يحاكم نصيباً لصبي والمجنون حياً
وباستن بالضرر فيه بالعبث وكذا الغيب من نصيب الغائب فان كان ذنباً فيوزان الا وجوباً فلو
قديم الغائب وكل المجنون والصبي قبل الاخذ احدوا نصيبهم من غير اعادة دعوى قال الزا فعي
وكلام الايجاب هنا يقتضي بانتزاع نصيب الغائب وفي باب الودعة ان الغاصب لو حمل المعصوب
الى القاضي والمالك غائب ففي وجوب قبوله وجهان فينبغي ان ياتي الخلاف هنا معاً فاما ما قيل في
ولعل الفرق ان الغاصب قد صار ضامناً وهذا المال كان تحت يده الميت وقد انقضى يده فوجب
حفظه من الضمان الا ان اراه اذا كان ذنباً لا يلزم الحاكم اقتضاه **وقوله** وعلى كفا فاما ما افاده
عدوى لا ذي فسق باجماع او عدو جمعة ولنا ربح اجر ترك ونفقة وان مشى واستفصل عدل الامة
نذبا ومجهولاً ثم اشتركا وجب وان عدله ختمه كان طالعه وشكر اي ويجوز ان الشهادة على من
بأشهادا وعلما اتفاقا لم ترد المتسافة المدعوا اليه على مسافة البدوي فان رأت لم يجب وان كان قد
مسافة القصر على الاصح ويجب وان كان هناك شهود غير فان لم يكن لا شاهد واحد والجواب
ثبت بشاهد ومين لم يلزمه الادعاء الا في لان شهادته غير كافية وكذا اذا ادعى لشهادة
في امر لا يحكم به القاضي لم يلزم الشاهد الا اذا استنفذ الجواز والحاكم شافعي ولا يجب على فاسق مجمع
على فسقه اذ الشهادة بل لا يجوز له اذ لا بان الحكم بها باطل وكذلك من عذر كعذر الجحفة لا
يلزمه اذ او لم عليه ان لا يستمع من لا يشهد على شهادته او يستنصب القاضي من يده عليه ويستمع بامنه
والمرأة المحذرة كالمعدوز وغير المحذرة عليها الجحود وعلى وجهها الاذن لها ان ادعى لشاهدة لا يابا
في البلد فعليه المشتري ان يستنصر عليه لضعف وجوهه فلو كان خارج عن البلد فله المطالبة باخذ
المركوب وله ان يشتر اذا اخذ على الاصح وللناظر عن البلد ايضا نفقة الطريق ويتساق ان اخذ
الكاتب على المستنصر ولهذا جرحه هنا واذا اناب القاضي بالشهود استنصره فيستنصرهم فيفرقهم ويشتد
واحد من الحمل ومكانه وصفته من اجماع وقت الحمل والنجاد وغير الكاتب وما اشبه ذلك فان
انفق كلامهم او اضركل ولم يبين كيفية الحمل وكأنواعه ولا غيب حكم شهادته وان كان لا يغيرهم

استركي

استركي بعد الاستفصال واذا قال الحكم الشاهد عدله وكنته غلط في شهادته فعنه وحده انه
يضيء بذلك عدم لاي حجة فلا يستركي والا يخرج في العزير والروضة والمنهاج انه يستركي بحواله
ولوركي عتد رجل ثم شك في عدلته بعد طول الزمان فلا يخرج انه بعد اذ تركته **وقوله** في الحواشي
وللوصية وللبلط الثاني في قوله لان اقتر الحكم بعد انته فيه امور احبها قوله وللوصية لا يحسن
ذلك الوصية بل كل شرك في عذبة من العقود اذا استباحهم مسلماً لمكركه ولشركه واما
شاهد وحلف فلا بد لصاحبه من عادة الدعوى والشهاد ليحلف الشا في قوله وللبلط الثاني ان حلف
نصيب كل في وقف لترتيب اضطرب فيه كلام الشراح فصاحب التعليل ومن تبعه يقول مقتضاه ان
البطلان الثاني المنطوق من ان لا يكون لا بد ان يحلف لا بد من ثبت والمنطوق من الجاهل لا يحتاج الى حلف
وهذا هو الصحيح واستنكره القنوي وقال مقتضاه ان المستنصر لا بد له من المين وحمله على
الوجه الضعيف وفي لفظ الكتاب من عدم الايضاح ما يوجب هذا الاشكال الثالث قوله ويؤخذ
للمجنون والغائب شاهدين الصبي والمجنون فلو قال لغير مكلف لشهادتهما **الترابع** قوله ويجز داوما
ان دعوى من بعد وى اطلق وجوب الا بدى والا يخرج انه لا يجعله الا اذا كانت شهادته كافية بان كان
معه شاهد اخر في نحو الطلاق او كان الحق مما ثبت بشاهد ومين **الخامس** قوله ومعدوز
يجوز من كل اعدان الجمعة مستقطبة لوجوب الادا الا تراه كيف جاز ان تجعله الشاهدة ولو كان
معدوز الما جاز التحمل عنه **السادس** انه اطلق ان للشاهد اجر المركوب وهو لا يستحقه الا اذا كان
الموضع نازحاً ونعشر عليه المشتري لضعف وجوه **السادس** انه اقتصر على وجوب المركوب وسكت عن وجوب
نفقة الطريق وبني واجبة عليه الثاني قوله واستركي ثم ذكر الاستفصال بعد الترتيب تبعا
للعلل في **قال** في الروضة والصحيح الذي قاله العراقيون وغيرهم انه يستفصل قبل الاستركي
فان اطلع على دعوى استغنى عن الاستركي ثم ان عذرهم بالعدالة حكمه ولا استركي لئلا يسع قوله لا
ان اقتر الحكم بعد انته الاصح ان اقتران لا يستفصل الاستركي عن لقاضي لا اذا مدركه لانه حق الله تعالى
كاذكرك في العزير والروضة العاشر انه ذكر فيها بعد انته اذا عدل الشاهد عنده وطال الفصل
انه تراجع المركب فطاهر الاكتفي باخباره والاصح كما ذكر في العزير والروضة بلفظ الراعي انه
يطلب عدله نائياً فلا بد من لفظ الشهادة لان طول الزمان يغير الاجوال **وقوله** وقبل تركه حجة
تت بحال لضعف وغير حوازا ولو لم لا يل طلب وبحسن لقصاص وجد قذف ودين وكتب بالشاهد
والخمين والمالك لمن يشهد شفاها بانها عدل او حكم ان نصيب ويطلب حكمه ويجز لا سلاح ومن يدب
مطلقه ورجع مشتر من وان سفل اي اذا كانت الحجة شاهدين على ان زيدا اعتق امته او طلقه
وجب على القاضي ان يحول بينهما قبل ان تثبت الترتيب اجنبيا وان لم يطل لامة والروضة الجبلولة وان
المدعي غير ذلك من مال وعقب عبد ومحرر فيجال بين المدعي عليه وبينها ان يطل الحفمة ذلك وكذا زاده
ان راي الحاكم ذلك في الاصح وان كان قضاها او جد قذف ظلمه على ان يطالب بحسن القائل والقاذف
حتى يركي بيته وكذلك اذا كان ذنباً نقله في الروضة عن البغوي انه الاصح عنده وقزق ونطبع به
في التنبيه وقزق النووي في تصحيحه عليه **قال** المقول انه قضية اطلاق الاكثرين فترك
الروضة امرأة نفقة ومشتي الخرج ولا يستحق الجبلولة بشاهد واحد ولو في المال لانه لم يكلح
اذ المين لا يكون الا بعد تعدل الشاهد ثم يبقى الجبلولة الى ان يتبين الامر للقاضي بالخروج والتعديل ثم ثبت

من كالحق

الى المالكين باسم الشاهدين وغير كل واحد منهما باسمه ونسبه ويقفه ما يميزه عن غيره
الحقبة كذا وكذا وقد ان المال ايضا اما ذكر الحقبة فليقله يكون عداوة بين احداهما والشهود
وقد ان المال لانه قد يغفل على الظن صدق الشاهد في القليل دون الكثير فاذا عرف المالك
عداوتها جازا وشهدا على القاضي مشافهة بعد انهما فيقول كل واحد منهما انما مقبول
المشاهدة او عدل ويستحيل ان يرد المالك فيقول هو عدل على ولي وقيل يشترط ذلك وان
كان القاضي قد نصب واجرا يحكم به الجرح والتعديل وحكم بعدائه واشهد بما شهد به يحكم ولا
ان يلبس حكمه بذلك مشافهة ولا يعتبرا بخط واذ انت عدالة اليهود فلا يحكم القاضي بتدليس المدا
سأله الحكم ان يحكم له وحياطيته ولا يجوز ان يحكم قبل طلبه على الاصح لان الحق له فلا يحكم له به
الا بالانه فاذا ادعى دابة في يد انسان واقام بينه مطلقه من غير تارخ اياها ملكه وسأل الحكم
حكم له بها وبالحمل الذي في بطنها سعالا لم يلبس السبع ولا التفات الى اجتماع انتقالها بالوصية ولا
حكم بالساج وهو الولد ولا بالنقبة البادية اذا كانت المدعى شحوقا فالما التمس غير البادية فكل حمل
وان كانت موروثة بان شهدت بالشرا من العام الماضي وانه غاصب من العام الماضي سعيها ان تكن
فان قد اشترى الملك المشتري من اخر ممن رجع به عليه وكذلك رجع على المشتري الاول
وفيه اشكال من حيث انه لا يستحق انتاج المطلقه لانها لا تنقضي له فيها بالملك لا قبل الحكم فلا
يقض له بالولد انتاج قبل الترافع الى القاضي فكيف يستحق الرجوع على البايع وهو يقول
استرته منه العام الماضي مثلا واستحققه البايع على من باعه او زده الفرض الى في حين وتو
في الحادي وقبل الترقية بشاهدين بحال في الحق والطلاق وبالطلب على المال فيه اقرار
اجبدهما قوله بحال في الحق اطلاق ذلك فافتضى التسوية بين الامة والعبد والمحرم وليس
كذلك بل ذلك واجب في الامة غير المحرم وتغيره **قوله** في انه استعطف الطلب في حملوله والاصح
ان الجاهم ذكر ان زاه وان لم يطل الختمه **قوله** وقيل باقران واخذ من يد وشرا منه امسك
بلا علم له من بلا بايعه استحقاقا واحض من بعد لا وثم قاض وجوز على شتم لا في حله دعوى
من لم يقبل حقي مقرا وقاله ليوفيه وحكم ولو بشاهد ومين وعليه وعلى طفل ومجنون وميت
ومنوار ومنعز واهرى لاهدين لفي مستقط اي ويقبل شهادة من شهد باقران زيدا امسك
وبطل بالاستحقاق وكذا اذا ادعى ملكا وبدا فشده بان انه اخذ من يد امسك قبل الشهادة للبد
فان شهدوا باليد امسك لم يسمع على الصحيح حتى يقولوا واحدا منه او غصبه منه وكذلك اذا شهد
انه استرته منه الدان لفلانة امسك معمة الشهادة وعمل بالاستحقاق وكذلك اذا شهد له الملك
امسك فلك لا اعلم الملكه من بلا سمعت هذه فان قال واعتقد انها ملكه الى الان بالاستحقاق لم
يسمع وان جاز له ان يشهد بالملك عملا بالاستحقاق ويجوز للقاضي ان يحضر من كان في محل
ولا يثبت اذا لم يكن باب هناك سوا بعدت المسافة ام قربت على الاصح والمتوسط بينهما اذا كان
عابلا عارفا فهو كلقاض وان كان هناك نايبا ومتوسط فليس له اجتناع على الصحيح وحيث
لم يسمع اجتناع سمعت الدعوى عليه غايبا ان لم يدع اقرار المدعى عليه فان ادعى اقرار لم يسمع دعيه
ويكفيه ان لا يفرض كجود ولا اقراره **قوله** ما فيما اذا اقامه البينة على ما يدعيه ليكن له بها الى
قاضي اخر فاما اذا كان للغائب مال حاضر واذا اقامه البينة بدعيه ليوفيه القاضي فانه يسمعها

دعوى

ويوفيه سوا قال هو مقرا واجاد نقله في الروضة عن فتاوى القفال وهو معنى قوله او
قاله ليوفيه ولا يلزم القاضي بضمانه على الغائب على الصحيح وحكم عليه بطل المدعى بعد
تمام الحجة سوا كانت شاهدين او شاهدا وبين ولا يدعي كما لها من عين اخرى استنظر الى
المستقطات فيجوز ان المال في ذمته او حلف في ما ابرأه ولا استوفيت ولا اغضبت ولا حلت
ولا يشترط التعرض في هذه البينة لصديق البينة وحلف من البينة ايضا للطفل والمجنون والميت
والمواري والمعتز على الاصح لانها قد اذن على الجحود والنقص منها واليه الاشارة بقوله
لا يدين فالتواري هو المحتفى وينبغي ان يثبت القاضي من يداي على باب دانه ان لم يحضر من
بانه او ختمه فان لم يحضر وسأل الحكم فخر بانه او ختمه اجابه وان عرف له مكان بعت له جماعة
من النساء او الصبيان او المنسوجين والمعتز هو المختار ولا يسمع الدعوى في عين من جدد والله تعالى
بلى الغائب ولا التواري ولا المعتز **قوله** في الجاوي فان تاب فليستفضل الى قوله ويجزوه
ان لم يكن ثم قاض فيه امسك **قوله** فان اذ تاب فليستفضل ظاهر وجوب الاستيفال
لان لم يقبل استيفال بل جابلام الامر وفا الجواب ونزك عا دته في الاختصار والصحيح كما قاله فالرو
انه الذي ذكر ان كج والبغوي وعامة الاجاب والموافق للفظ المحقق انه مستحب **قوله** في قوله
اخر حكم مقتضاه انه يحكم لاطل من حكمه والذي قطع به في التنبيه والمذهب والبيان وغيره انه لا يحكم
حتى يطل الحكم **قوله** ولو شهدا قران امسك او يد ما ذكر في اليد يسمع فيه الوخير والاصح
انه لا يحكم بالشهادة باليد حتى يقول كان في يد المدعى فاخذ منه وعصيه الزام قوله لان اعتقد
بالاستحقاق قد بقرا الان اعتقد بفتح القاف على انه فعل ماض فيجوز المعنى لان المعنى يصير اذا
اعتقد الاستحقاق لا يجوز له ان يشهد وليس كذلك يجوز له والصواب ان يقر اكثر القاف على انه
فعل مضارع معول لقول مجذوف والمقدير لان قال الشاهد كان ملكه امسك واعتقد بقاءه الى
الان بالاستحقاق وفي عبارته على هذا المقدر ضعف **قوله** امسك قوله كمنع الدعوى ان لم يدع اقرار
اطلاقا لا يحكم ولا يسمع الدعوى على غائب من يدعي قران وليس على الطلاق بل ذلك فيما اذا اراد ان
يكتب له القاضي الى قاض اخر اما اذا كان للغائب مال حاضر واذا ان يقضيه الجاهم منه فانه يسمع دعيه
وان قال هو مقرا ذكرناه في الروضة **قوله** ويجزوه ونه اي دون فوق مسافة العدي
ان لم يكن ثم قاض مقتضاه انه لا يحضر من محل ولا يثبت الا اذا كان على مسافة العدي فانه
لا فوقها ولم يكن هناك قاض والذي قطع به الجرايوني كما قال في الروضة **قوله** الماوردى هو
الذي ذهب اليه الاكثر وهو انظر من المذهب انه يجوز اذا لم يكن قاض وان بعدت المسافة
السابع انه اقصر على قوله ان لم يكن ثم قاض ولم يتعزز بما اذا كان هناك من يصلح للتوسط بينهما
في الصلح وقد ذكر في الروضة انه كالقاضي سمعت اليه ليتوسط بينهما في الصلح فان تعدد الصلح
اخضره الثامن انه سوى بين الغائب والمعتز في البينة الاخرى التي لا تستنظر الى الاصح
انه لا يحكم بالايجاب لانها قد اذن على الجحود كما سبق ذكره **قوله** وان ادعى انه ادى او اقر له وحلفه
او علم بقسوق حلف حاضر لا غيب وقضا وكيله ولومن بال غيب واجد لا كفيلا ولا شافه حكمه **قوله**
وهو وكل محل ولا يثبت كافي مستقل اي واذا ادعى حاضر على حاضر ما عرفت فادعى انه ادى ما عليه
الى المدعى وانراه منه فله تجليفه فاذا حلف حكم له واذا ادعى انه اقترله بالاستيفاء فلا يخج ان هذه

الدعوى تسمى لانه لو اقرت بغيره فمعلوم انه ما اقرت بحكمه وكذا اذا ادعى انه قد حلفه من عند قاض
اخر فانكر حلفه حلف بغيره وكذا اذا ادعى علمه بفسق الشهود فانكر حلفه ثم حكم له فلو
قال اتراني من هذه الدعوى لم يحلف على الاصح واما اذا ادعى لو كلف الغائب فانه لا يثبت الى الغائب
يخلف بل بحكمه ويستوفى الوكيل منه بل لو كانت الدعوى لغائب على وكيل غائب حكم له من غير
تحليف وتسلم الى وكيله ولا يوجد من وكيل الغائب كميل فاقبل لان الحكم قد تم والاصل عدم المدافع
هذا اذا وجد للغائب مال فان لم يوجد وسأل الختم من الحاكم الا انما الى قاض اخر ليستوفى ثم وجب له
ذلك وذلك قد يكون مشافهة وكل في محل ولا يثبت بان يقف كل واحد في طرف محل ولا يثبت او ما كان
في محل ولا يثبت الحاكم وفلان يقضي بغيره وكذا اذا كان في البلد قاضيان فان احدهما انبأ الى الآخر
في قوله مستقل اشارة الى انه لا يجوز تولية قاضيين في بلد على ان يشتركا في الحكومات بل لا يجوز
يكون كل منهما مستقلا **وقوله** او كتب به يابده واستيها ونسب حتى وختم وبطل اشهاد الاقرار بما
فيه محلا وعلى انه مجهول وان قال جل عنت وانصرف عن مظهر مشارك واجاد اسم جلفا ويتنازع من
شهود الى بعد ان عين او عدله لا شهود كتابه اي فان لم يتفق المشافهة وسأل كتابا بالحكم المحم
للحاكم ان يكتب له ولا يلزمه ان يكتب بل عليه الاشهاد فان كتب فليسم المحكوم له وعليه ونسب كل منهما
ولم يثبت حيث يميز عن غيره ولا يثبت ان يكتب بعدالة الشهود لان الحكم بشهادته تضمن عدالته لا
يشترط تسمية الشهود ولا السمع من فضل الشهادة ويكفيه ان يقول بحجة او حجة الحكم فقد حكمت
ومين فيقع مع جني لا مضيه او حكم بغيره ويستجبان حكم الكتاب وان بدفع الى الشهود نسخة غير
مختومة لئلا يكرهاها ويضطر ان يفضل للشهود الحكم فلا يكفي ان يقول اشهد كما على حكمي في هذا
الكتاب خلافا لمقرها في هذا الكتاب فان الشاهد اذا حلف وحفظه وشهد انه اقربا فيه سمعت
لانه يفي لا قران بالمجهول لكن يشهد الشاهد كما سمع محملا وهل يجوز ان يشهد بالتفصيل الذي
الكتاب فيه ترد فلو حكم على مجهول كمن ابر بطل الحكم حتى لو قال جل انا المعنى بالحكم لم يقبل حتى
يقرب بالمال ويحكم باقراره فان ذكر بالخلية والنسب فاطهر لعمارة في الاسم والنسب والخلية لم يطل
الحكم لكن يحلف انه ليس هو المحكوم عليه وعلى سبيله وبطال شريكه في الاسم والصفات فان حلف
ايضا بعت القاضى الى القاضى الكتاب لبيد من الشهود مزيد وصف يذهب به الاشكال فان لم
يقبلوا وقفا لا من الى ان يبين وان لم يبين له اسماء يشتركه لم يقبل منه وان انكر كون اسمه
فالقول قوله فيحلف ويحل ان لم يقر بينه بانه اسمه ويجوز ان يكتب بسماع البينة الى من حكم بها بشرط
ان يكون بعيدا فرق مسافة العبدوى لان الاصح انه كقول شهادة الفروع شهادة الاصول وينبغي
تسمية الشهود ووصفهم كما يشهد الحكم والاولى ان يعدهم لان ذلك يبلدهم سهل فان لم يعدهم
عدهم المكتوب اليه واذا عدهم فهل يفي ذلك عن تسميتهم من بعد الامام والقزالي وقال الترافعي
القياس جواز وهو المفهوم من كلام البيهقي واذا سمي وعبد الشهود فليكتوب اليه الا كفا
بتعديله على الاصح ولا يجوز له الا كفا بتعديله شهود الكتاب لانه انما يشهدون عنده فلا يجوز لكتبت
بعد الله اليه وكما يجوز لكتاب شهادة شاهدين يجوز شهادة واحد **وقوله** وشهدوا بحكمه
عند كل وان خسر او انقرض او خالف كتابه وبالحكم مملوك غائب معزوف او عرفت بالحد وبسماح
بينه على مجهول وصف لنقل كميل حتى يشهد واعليه ومخبر حاضر سهل نقله اي واذا كنت القاض

الحكم

بالحكم اما الى الحاكم مختصا واما الى كل حاكم فان الشهود بالحكم ان يشهدوا به عند كل حاكم سواء
كان الحاكم الكاتب باقياى ولا يثبت او انقرض عنها يوثق او عثر او فسق او ربح ويشهدون ايضا بما
سمعوا من حكمه وان وجدوا المكتوب اليه مخالفا لما في الكتاب لان التعديل على شاهد يبرأ ولا يثبت
بكتاب المنعزل اذا كان حاكما واما في الشهادة فلا واذا ادعى عند الحاكم عين غائبة عن مجلس
الحكم سواء كانت في البلد او غير وكات معروفة لا يستند بغيره كالعبد المعزوف والفرس المشهور
والدار المستخفية على الخدي بالمشقة سمعت الدعوى عليها والبينة وحكم بها وان الحكم يدلك الى الغائب
الا ستم والصفة وان لم يكن المالك معروفا فالاصح حواذ الدعوى به في الضية وسماح البينة اذا
بالغي في وصفه بما يمكن من الوصف وتقرىض بالشبان والاطهر ان الزن في التلقيات الصفات فيصفها
بصفات السمل وسمي كرامة القيمة وان الزن في ذوات القيم القيمة ويستحب ذكر الصفات واما في الكتاب
الى القاضى فيتعين ذكر الصفات حتى يميز العين ثم يفتي بسماع البينة عليها الى قاضى له العين اما
من هو به ومن يشهد اليه المديعي ان را ذكر وباحض كميل يثبت او يثبتها الى امين فان كانت حارة
تعين الامين فاذا حضرت العين وشهد الشهود عليها وحكم بها المديعي كمت براءة الكفيل ويستحب
للقاضى المكتوب اليه ان يحكم على العين بخاتمه ولو اظهر الحكم هناك عين اخرى مشاركة في الاسم
والوصف انقطعت المطالبة كما في الحكم واما فيما حكم به من عرف فلا يمكن ان يظهر المديعي مشاركة لانه
لا يحكم الا بما قد ضاع معزوف او ان كان المالك المديعي حاضرا في البلد وسهل اجزاء الى مجلس الحكم طالب
المديعي عليه باحضار ولا تستمع الشهادة عليه غائبا وان كان كذبا ساوا او تعسر اجزاء بان كان غائبا
او مشتت في الارض او في البناء او في قلعه فضر اجزاء القاضى عند او بعينه بانيه وادعى على عبده وان
كان عفا راقا للشاهد اعترف الاض ولا اعرف اسماء الجدد اجزاء القاضى او بانيه ايضا وادعى
عنه **وقوله** وبحسن محم موصوف ثبت ودعوى عليه خرج فان حلف فله قيمة مرفقة وتسمع
لى كذا او قيمته ان تلف وعزم مونه محم لم تثبت وزده وكذا اخرته باخا لا ما الله اي واذا ثبت بالبينة
او بالبينة المردودة ان العين في يد محم ما جسد فان قال تلفت قبل منه وان كان مائنا لقوله ليل
يخلف في الجسد واخرج من الجسد فان حلف فله طلب القيمة فينشى بها دعوى فان اتفقا عليها
فذاك والا فله قيمة موصوف بتلك الصفات فلو اقام بينه بقيمة اكثر مما يقضيه وصفه لم تسمع
واذا لم يعلم ان العين باقية او تلفه فله ان يدعى متزديا فيقول غصب منى كذا وبيضه فان كان كذا
فيعليه رده وان كان نالفا فعليه قيمته وتسمع هذه الدعوى للحاجة فان انكر الحكم حلفه لانه
يلزمه رد العين ولا قيمتها واذا ازم القاضى المديعي عليه اجزاء العين المدعىة سواء كانت في البلد
او غيرا او بعينها القاضى المكتوب اليه فطهرت فان ثبت المالك بها المديعي فلا يخفى ان مونه الاجزاء الرد
على المديعي واما اجرة العين فان كانت في البلد لم يلزم لان هذا ما يستأجر به وان كانت في مكان بعيد
عز البلد وهي ما له اجرة كالعبد والداية لزمه اجرة المثل واما المديعي عليه وهو المالك اذا حضر
فلا يستحق اجرة للمساخة بمثل فله لان منفعة الجرة لا تضمن بالقوات **وقوله** في الحاي وشهد
كل وان لم يسمع لقوله وتسمع دعوى العين وقيمته ان تلفت فيه امر اجرة قوله ويشهد عند
كل وان لم يسمع مقتضاه انه يشهد اذا مات المكاتبة مطلقا وليس على اطلاقه بل ذلك اذا كان الكتاب

الحكم

كتاب حكم واما اذا كان يتابع البينة فانه لا يشهد ولا يصح العمل بحتابة الشا في قوله وان مات
اقتصر على الموت فيقال ان الجوى مستند كما وعزله وحونه وعاه وخزته كونه فلو قال
او انجزل كما في الانشا بل ضمن الجميع الثالث قوله وتسمع البينة في مقبر بعلامه هذه طريقه
الامام والغزالي والاشجى السماع مطلقا كما ذكر في العزير والروضة لكن ما لا يعرف بعلامه في
في وصفه الرابع قوله وتسمع دعوى العين او قيمة ان تلت لوقال وتسمع ادعى العين او قيمة
تلت كان اقرب لهم المراد **وقوله** وان استوفيه فهو ثم ادفعوا حكمه وان دحضوا قبله لم يحكم وجروا
بقدر او بعينه امض غير عقوبة وعزموا ففي طلاق ونحو مخرج لان راجع ويعق ولزم
ولم يكن قيمة لا يستلاد وتقبل بصفة قبل العنق اي وان ادعى وشهد شهود بما ادعى ثم
الشهود الى القاضي وقالوا ترف في الحكم لتبين لم يكن له ان يحكم فان دحضوا اليه وقالوا الحكم
فحين ثابته على الشهادة جاز ان يحكم لانهم جرموا الشهادة وعرض لهم شك وان رجعوا عن
الشهادة قبل الحكم لم يكن له ان يحكم ثم ان قالوا ان ثبتت فسقط وان قالوا غلطنا لم يفسخوا لكن
لا يقبل منه ذلك للشهادة ان اعادوا وان كانت شهادتهم باسار واقفة وجد واجبا لصدق
وتسقط شهادتهم وان قالوا غلطنا لان مثل هذه الشهادة حتمها التثبت وان رجعوا بعد حكم
بشهادتهم لم ينفق حكمه فان كان المدعي مالا وقبلا استوفى عزموا وان لم يستوف استوفى وان
كان غير من العقوبة والفسوخ والعاق والطلاق لم يفسخ وان كانت في عقوبة مثل القصاص
وجبا لصدق فان كان قبل الاستيفاء يستوفى لان هذه الحقوق تسقط بالشبهة والحكم
فيها بالحكم بالحدود ونحو الشهادة فان على الزوج سفويت منفعة البضع مخرج المثل جميعه سواء كان
ذلك قبل النكاح او بعده لانه قيمة ما فات على الزوج وانما ينظر في الغرم الى القيمة لا الى ما قامت
به التلعة على المالك ولو ابرأه من الصداق وشهدا ان بطلانها قبل لدخول ثم رجعوا بعد الحكم
غزما مخرج المثل بخلاف ما اذا ارضعت وجهه الكبير وجهه الصغير فانه لا يلزمها الا نقض
المهر لان الرضا يقطع النكاح حقيقة كالطلاق وهذا لا فراق في الحقيقة لا اعتراهم بالكذب
وان شهدوا برجي فظن فان راجع فلا عزم وان لم يراجع حتى انقضت البينة غرموا ولو شهدوا
بعقوام ولد او مكاتب او مديون ثم رجعوا الرضا قيمة كل واحد منهم لتقويتهم ملكه وان شهدوا بان
او تدبير او عتق معلق بصفة ثم دحضوا لم يلزمهم العزم حتى يوجب الحق بالموت في المستولبة والمدة
وحتى تزجدا الصفة في الحق المعلق بها وكذا الحكم في الطلاق المعلق بالصفة لانه وقت زوال الملك
وقوله كل حصة ما نقص عن اقل حصة لا تشهد باحضان او بوجود صفة وان شهدا بنكاح وانسان
بوطبعه لا مطلقا وانسان بطلاق ورجعوا عزموا ما غرموا بالسؤال الا شاهدي الطلاق اي وان ادعى
الشهود ولم يهرم العزم كان الحصة فاذا شهد اشان ورجع واجد لومة النصف وان شهدا بربعة
بالزنا فزج الزنا في ثم رجع شاهد عزم زنا لدية وانما قال ما نقص عن اقل حصة ليدخل فيه ما اذا
شهد اكثر من النصاب فلو شهد خمسة او اكثر الزنا ثم رجع واجد وثبت الباقون لم يلزمه شي لانه
لم ينقص عن اقل الحجة شي وهي اربعة فان رجع اشان قالنا نقص عن اقل الحجة واجد فيلزمه ان يبع الدية
وان رجع لثمة فخصها او الصل كما تناهسا بينهم ولو شهد اربعة بالزنا واشان بالاحضان فزج
نيزجع شاهد الاحضان لم يغرموا لانهم لم يشهدا بما يوجب العقوبة وانما وصاه بصفة كالزنا

تأخرت شهادتهما غرما ولا يغرم من شهد بوجود الصفة ولو علق طلاقا امرانه او عتق عبدا
البدن ر فشهدا بدخوله ثم رجعا عن الشهادة بعد الحكم بالطلاق والعتق لم ينقض حكمه ولم
يلزمهما العزم لان الصفة ليست مسببا للطلاق او للعتق بل شرطيا والحكم ايضا في المسبب الى الشرط
واذا ادعت امرأة نكاحا على رجل وشهد لها اشان بذلك ثم ادعت انه وطئها بعد النكاح لئلا
المز وشهد لها به كذا اشان واخبرته ثم شهد لها اشان بالطلاق ورجعوا جميعا فالمرز لزمه نصفه
بشاهدي النكاح ونصفه بشاهدي الوطئ فيغرمونه بالتواضعل واجد رجع ولا يغرم الشاهدان
بالطلاق لانهما يوافقانه في دعاه ان لا كحاج بينهما **وقوله** اذا قيد شهود الوطئ بكونه بعد النكاح
او بتأخره بعد نكاحه وان اطلقوا الشهادته لم يغرموا الا حضانا لان يكون في نكاح سابق او شهادته او
زناه **وقوله** ونسأ في مال وكل ثمنين في رضاع كرجل واقض من شاهد وميرك بعد ان جعل قبله بها او
قال اخطأ شريكي ولا ان رجع وي تعدل هو اي النسائي نسخة كاملة في المال بل الميرتان والعشر
كرجل بخلاف الرضاغ وما يطلع عليه النساء فاذا شهد رجل وعشر نسائا بالزنا ورجعوا فقبل نصف
وعلى كل واحد نصف العشر ولو رجع منهن ثمان فلا شيء لهن ولو رجع الرجل وكان نسوة لزمه نصف
دونهن واما في الرضاغ ونحوه فكل ثمنين كرجل فلو شهد رجل مع أربع نسوة ورجعوا فقبله الثلث
وعليه ثلثان وان رجع وجده فلا شيء عليه وكذا لو رجع اثنتان دونه وان شهد مع عشر نسوة
ورجعوا لزمه السدس ولو من خمسة استداهن ولو رجع وجده اوسع من نسوة فاعظم بقا
النصاب واذا اقبل المشهود عليه بشهادتهم بما يوجب قتله من قصاص او زنا باحضان او بما يوجب الجلد
وجلد فان قالوا انهم لا يهرم لغرم فيزجرون على الاصح ان هم المشهود عليه والمزكي شريكا لشاهد
يقتل ان شهدا الصل وان عفى على مال وزع على الشاهد والمزكي بالتواضعل قال الشاهد لم اعلم الله
بشهادتي وامكن تصديقه فلا قصاص عليه ولا على شريكه على الاصح لانه شريك بخطي وجعل شيد عبد
ولا يقتلون اذا اذاجدهم اخطات لكن يلزمه حصته من الدية محقة في ماله ولا يلزم العاقلة الا
ان صدق في الخطا ويلزم الباقيين مغلطة لا عترافهم بالهدوان قال تدمر واطأ شريكي تقط
عنهما القتل على الاصح وكذا ان قال كل منهما بغيره واطأ ضاحي لم يقتل واجد منهما لان كل منهما
لم يبق الا يقتل صير من شريكين اجدهما بخطي فحجلا لدية عليهما مغلطة ولو قال اجدهما بغيره نا وقال
ضاحيه اخطا ناقتل الا ول لا عترافه وكذا اذا رجع الولي مع المشهود فان القصاص عليه دونه
على الاصح لانه المباشرونهم معه كالمسك فقتل دونه **وقوله** او حلفا ميين لللف مع اسان لظاير
لانهم ولز على موطن لانهم وموخر وحلف مدع بقا جوق ملفوف وسلامة ما شتر مزوة ومونا
بغير ذوات ديات ولزقتل نفسه او بعد بزم يمكن وحرية محي عليه واقران بانوته وقصد اداود
بحر وحرية اصل من اشترى ساكتا ولم يترك مغيرا **اي** والحجة ما ذكر او حلف اميين لللف **وقوله**
شروع في ذكر ما القول فيه قولنا المدعي فكل اميين كالوكيل وان كان بجعل والمصارب والاجير
المشترى والمفرد والمستأجر والمودع والمهرتين وسائر الامناسن ادعى الثلث منهم فالقول قوله
فيحلف ان ادعاه بسبب ظاهري وثبت فاذا قال ثبت الفاقلة وبه للمال وجزق لبيت والود بعة
فيه فانه لا قبل قوله حتى يثبت بالهيب والحزق فيكون حينئذ القول قوله مع مينة نعمان كان
الثلث عامما يحش تلكا لو دبعة في اليه لم يحلف بل قبل قوله من غير ميين ويحلف ايضا للز على

ايتمهده كالوديع يدعى الزد على المودع والعامل على المقارض فان ادعى الزد على وكيل الهاكلم
يصدق الا يمينه ولا يسمع دعوى المستأجر والمزبن اذا ادعى المردي على من استأجرها لانها
قبض المصلحة انفسهما وكذا جلت مثل ادعى بفلان مملوك فاذا ادعى لولي على من قبله مملوكا
بالمسيرة كان جبا وانكر جلفا لولي لان الاصل بقا الحيوة وكذلك اذا قطع عضوا من اخر
وادعى به عسا فطرت فان كان في موضع ظاهرا فالاصح ان القول قول الجاني بيمينه كقول المحني
عليه على اقامة البينة وان كان في موضع مستتر مروي فالقول قول المحني عليه نظرا الى اصل
السلامة وكذلك جلف لولي اذا ادعى الا يذم مال فيمن قطعت يده وجلاه ثم مات وادعى الجاني انه
مات قبل الا يذم مال وان لا يذم له الادية فقال لولي بل اذم ملة الجزاءات ومات بسبب اخر فليترك
الدينان فان القول قول لولي وهذا اذا مضت مدة يمكن فيها الا يذم مال وكذا لو ادعى موت المذموم
بغير تلك الجزاءات فانه يصدق حتى لو ادعى انه قتل نفسه او شرب سميما موجعا فان القول قول
الولي على الاصح لان الدينين قبل لزمانه والاصل بقا وما في ذمته واعلم انه في الارشاد لم يذكر مسألة
الرجوع عن الاذن هناك فليسبق ذكرها الى الرهن وكذلك جلف المجهول او ليه اذا جنى عليه وادعى انه
جزلان الظاهر والغالب الجرمية ولهذا حكمنا بجرمة التقيط المجهول وان قطع رجل من الحشيش سدا كمين
فادعى الحشيش الزوج وان لا يذم له بل اقررت بالاثونة فلا قضاة لك فقولان اظهرهما القول قول
الجاني لان الاصل برأيه من القضاة **ق** في الروضة وهو انضه في مواضع وكذلك جلف اذا ادعى
المديون انه قضد قضا الدين الذي به رهن او ضمن وقال المستحق بل قضيت الاخر جلف المديون
لانه اعترف بما نوى بل لو لم يوشى كان له ان يخبر ويصرفه الى ما شام من الدينين واذا اختلفا
في حرية الاصل بان قال بالغ تحت يد رجل انجز لم يحرم على مرق فالقول قوله وان بدا ولنه الايدي
كثيرا فاذا جلف جمع على من اشتراه منه ان لم يقر المشتري بجرمته ولا يقره الا اذا قال اعترف
في الرق على ظاهرا ليد او ذكرته سببا كقومة فان ادعى العبد الاعتاق لم يكن له ان يجلف وكذا اذا
جرى عليه الرق وهو ممتن لم يكن له ان يجلف اذا بلغ على الاصح **ق** التا في جرمه الله ولا فرق
بين ان يدعى في الصغر ملكه ويستخدمه وبين ان يتجرده الى البلوغ ثم يدعى ملكه وينكره
البالغ اذا لم يدع الحرية وابعده السيد وهو ممتك جان شرا على الصحيح وان لم يبال لان الظاهر
ان الجرم لا يباع وقد جعل الارشاد لتدقيق مدعي الحرية الاصلية بيمينه شرطين ان لا يشتري صغيرا
وان يشتري ناسكا لانه اذا انفي الرق عن نفسه جاز الشرا امتنع شرا وان اعترف بالرق لم
يكن له ان يجلف **قوله** واقتر مستحق قتل ولو شهدا في عيدين لمكانت عذر قبل تكمول كوارث ولو لعبد وصي
بقيته خمسين مينا يذم كخطا وعبد له فقط بلوث غلب ظنا كقتيل بين جمع وادعى على محصور او
فلجة عبد او وصف قتله ولا فعل صفنا وصرا اذني سلاح ملطخ واقرا ن سحر والمه حتى مات
دول شاهدا وصية او كفارة معاشر ولو شهدا بالان كاذب شاهدا بوضف لا تقبدا وادعى عيه
وجلفا وكذب واثن ما ونقض حكم يثبت عيه ومزمن وحسن بعد ملة اي ويقسم بدعي القتل حسن
مينا بلوث غلب ظنا وهو ما موضع فيه ذكر القسامة في دعوى الدم التي يجلف فيها المديعي وليس
ذلك الا في دعوى القتل خاصة اما دعوى الجرح فاليمين على المديعي عليه ومتواكسان له قبل عيدا
او جزا او مكاتب مقسم المكاتب في عيه ان قتل فان محقق شبهة قبل التكمول اقسام لبيد باخذ القصة

وان عجز بعد تكموله فلا شئ كالوارث اذا مات مورثه المستحق ليدل الدم قبل التكمول قام
وارثه مقامه حتى لو كان المورث عبدا وصي المورث بيمينته ولو تصيغه ان قتل فان الوصية
تصح بذلك لا جملها الجمل لا كان للوارث ان يجلف لان له عزمنا في تنفيذ الوصية وليس للموصي له
ان يجلف لانه لا يملكه ولا الوارث بعد تكمول المورث وبشرط لسماع الدعوى ان يذكر القتل بانه
خطا او عدو ويقسم على ذلك ويدل العبدية ما للجاني مغلظا كما سبق ولا يقسم على القتل المطلق على الاصح
ولا يثبت بالقسامة قضاة ليدله واللوث قرينة تغلب لظن بجلفها المديعي خمسين مينا كما
سبقا ويستحق الدية فاذا وجد قتيل في محلة اعدا به او قريته المصغير فان ذلك لوث وكذلك
اذا فترت محصور ومن قتل في طريق او دارا او مسجد او از جرح قوم على منهل او باب الكعبة او
غيره فان كانوا جميعا غير محصور وادى على عبد محصور منهم يتصور اجتماعهم فينبغي كما **ق** الرافعي
ان يعقل ويمكن من القسامة كما لو ثبت اللوث في جماعة محصورين فادعى لولي القتل على بعضهم
وكذلك اذا اتفا الضفان والنجار القتال وجد قتيل فهو لوث في جوار المعذولة في حق اجتماعه
وجد قتيل في صفه او صفه بعد وان لم يقع مزاماة فهو لوث في الصف الذي وجد فيه وان وجد
قتيل في سجن او وجد عبدا في سجن ملطخ بالدم او على يديه وليس هناك ما يجاز عليه القتل
كان لوثا في حق الرجل فاذا اقر رجل بانه سحر اخر سحر امرنا وفي منه مثالا الى ان مات فهو
لوث في حقه لان الاصح ان السحر لا يثبت الا باقرار الساحر ولو قال بغيره قتل فلان كان لوثا وكذلك
قول جميع من النساء والعبيد والصبان والفساق والكفان وتضمنوا اكثر من صور اللوث
الاستفاضة وليس منه قول المخرج قتلني فلان او دمي عند فلان ومن صور ايهام الشاهد
كقتله اجد هذين فيعين لولي من يقسم عليه ولكن لا بد من ظهور اثر على القتل من جرح او سحق
او ضرب ونحوه كعصر حصيين فان لم يطر من اثر اسلام يكن لوثا على الصحيح واذا تكاذب شاهدين
فطرت فان تكاذبا في زمان القتل او مكانه او اواله او صفه من صفاته غير الجرح واخطا لشهادتهما
ولم يعبد لوثا بان قال اجدما قتله يوم الخميس وقال الاخر يوم الجمعة او قال اجدما في الدار وقال
الاخر في المسجد او قال قتله بكتفين وقال الاخر بثمان او قال اجدما قد نفعين وقال
الاخر طبعه اما اذا قال اجدما قتله عبا وقال الاخر قتله خطا فالاصح ان اصل القتل ثبت ويكون
لوثا قطعا فان كان لولي قضا دعي قصدا لعبد واعترف القاتل فذاك وان قال قتله خطا وكذب
المديعي فله ان يقسم لان معه شاهدا وذلك لوث وان افسم ثبت موجبا القسامة وان نكل جلف
المديعي عليه ولزمه دية مخففة في ماله وان قال اجدما قتله وقال الاخر اقر بقتله لم يثبت الا
اللوث واذا ثبت اللوث فادعى انه كان غايبا غيبة منع معها قتله ولو فقم بيمينه محصور وحلف
سقط اللوث ولم يكن للمديعي ان يجلف وان جلف المديعي مع اللوث وحلف القاض بجلفه وقبض اللوث
ثم اقام عليه بيمينه بغيته بقض الحكم وكذا لو قامت بينه ان القاتل عتق وكالغيبية الجحش
والمرص المانعين وقيل في المرص والجحش اذا امكن قتله بالحيلة كان لوثا واذا اظهر لوث وكذب
به اجد الوارث بطل اللوث كما اذا كان للمقتول في محل اللوث وارثان فادعى اجدما القتل على زيد
الذي وقع اللوث في حقه وقال الاخر لم يقتله او كان غايبا وانما القاتل عمر وبطل اللوث على الاصح
ولو قال اجدما قتله زيد ورجل لا اعرفه وقال الاخر قتله عمر ورجل لا اعرفه فلا يثبت فيقسم

استر

حاضر

كل على من عبته وما ختمه زعم الديره لا عرفه بان الواجب عليه نصف البدية **وقوله** وورثت
 بتكليف مكسور وفرض جازر على جازر والحق في كونه جازر واحد من ووقف له باق من جزم كافر
 معه **اي** ونورع الايمان من لورثته الجازرين كل بنسبه جفته شواكنا نواعضه او ذوي فرض
 وكل ما انكسر من الميراث فلو كانا لانه جلف كل سبعة عشر مينا ولا جلف ولد الاب في المعادة اذا
 لم يترك واذا لم يكن لورثته جازرين فرض من وجب منهم جازر حتى جلف الحسين ليصل الى حقه فان اجز
 بعض لورثته وطلب نصيبه وكان واحدا حليف حسين وان جزم اثنان جلف كل واحد النصف فلو جزم
 واحد وجلف خمسة عشر فقدم اخر فرضا جازرين وجلف خمسة وعشرين فان قدم ثالث فقد نكح وجلف
 سبعة عشر فان قدم رابع جلف اربع ثلثه عشر تكيل المتكسر وعلى هذا ولو مات الغاي لم يحد
 الجازر حقه حتى جلف قسطه وان كان قد جلف الكل لانه جلف لاخذ نصيب نفسه ومقرض الحثي
 ذكرنا في حق الميراث وان في حق ميراث من لورثته وحق الاخذ بالنسبه الى نفسه ان في بنسبه الى غيره
 ذكرنا احتياطا فاذا نكح القتل حتى فقط جلف خمسة مينا واحدا نصف الميراث ولم يورث الباقي
 من المدي عليه فان بان ان جلف المدي عليه انه ما قتله وشق طعنه الباقي ولو ترك حثيين جلف
 كل واحد ثلثي الايمان تكيل المتكسر اربعة وثلثين مينا لا ناقصه فان كان كذا كونه عليه ان في حق
 ايمان غير جلف كل واحد الثلث ولا يورث الباقي الا نصيبه فان كان مع الحثي ابن سرع المال
 كله من المدي عليه وجلف لابن الميراث حتى لا يورث جازر الحثي ثلثي الايمان لاحتمال ائوته الحثي واعطى نصف
 المال لا حقا لا كونه وجلف الحثي النصف واحدا للثلاث لاحتمال ان يورث الباقي عند القامني واما
 نصيب الغاي فيبقى عند المدي عليه حتى جلف وياخذ حصته فان نكل وجلف المدي عليه سق طعنه
 وان نكل ردت الميراث على المدي على الاصح لان نكوله كان عن القسامة لا عن ميراث ليرد **وقوله** في
 الجاوي وان قتل قتل ان قال بغير كاي لولي والمركي الى قوله وكذب وارث في القتل عدا وخطا فيه
 احده **وقوله** وان قتل قتل ان قال بغير كاي لولي والمركي وم شركا مقتضاه ان اذا رجع الرب
 والشهود جميعا اقيم شركا والاصح ان لولي جازر يقتض بالقتاض كما قال الامام لانه المباشرة وهم
 معده كما مستكم مع الفائل **قال** الزوي رحمه الله في الروضة وهو الاصح نقلا وادليا **الثاني**
 قوله لا اخطات او شركي او ما علمت بقتل بقولي ولا شك ان نكوله نقول منه قوله اخطات ولا يقبل قوله
 ما علمت الا اذا كان مثله بجمل ذلك **الثالث** قوله وجريه الامثل وان سبق في الصغر قريته الاصح
 انه اذا استترقه في الصغر لم يبلغ وحججه ان القول مبدعي الترق وجزم به صاحب الحاوي في باب اللقيط
وقال في الروضة واللفظ للزافي ولا فرق في جريان الوحيين بين ان يدعي في الصغر ملكه ويحكم
 ثم يبلغ ويتكزوين بغيره الا استخدام الى البلوغ ثم يدعي ملكه **الرابع** قوله او محارر حل يتكسر لم يذكر
 المثلح بالدم تبعا لصاحب الوجيز **قال** الزافي وقيد المسئلة بالمثلح **الخامس** قوله وقوله راو
قال ابن الجوزي هذا ما قاله في الوجيز انه القياس ونفاة الامام وادعي الغزالي انه جزمه من بعض
 يعني اطلاقه الزاوي وهو يقع على العبد والمراة لان زوايتها صحجة **قال** ابن الجوزي وليست كذلك
قال ابن الزبعة هو احتمال الامام والمنقول في الماوردي وغيره المتعالي **سادس** قوله وان لم يكن اثر
 حرج وحسن الصبيح انه لا بد من ظهور اثر **قال** في الروضة ولا يشترط في الموت ظهور دم ولا يخرج لان
 القتل قد يحصل بالحق وبغيره بحصيه فاذا ظهر اثره قام مقام الدم فان لم يوجد اثره فلا قسامة

على الصحيح وبه قطع المتولي والضد في السابع قوله لان كاذب شاهدا ناله وزمن ووصف اعلم ان
 من التكاذب بالوصف ان يقول احدهما قتل عدا ويقول الاخر قتله خطأ وهذا من اهل القتل
 على الاصح **قال** في الروضة وهو لوث قطعا الثامن قوله في القتل عدا او خطأ وانكز ما فسر به
 قاتل لتقليده والقويوي ثم قال اما ساقه ليدل على اشتراط ظهور الموت في نوع من القتل من العمد
 والخطا جوه لا يكفي ظهور في القتل المطلق وهو الذي ذكره من اشتراط ظهور الموت في نوع من العمد
 والخطا لا في طاقه الا في جوف بغير نقل الزافي عن البغوي انه لو ادعى على رجل انه قتل اياه ولم
 ولم يقل عدا ولا خطأ وشهد له شاهد لم يكن ذلك لولا انه لا يمكنه ان يجلف مع شاهدين ولو جلف
 لا يمكن الحكم به **قال** الزافي معترضنا واعلم ان هذا المذكور يدل على ان القسامة على قتل مؤثر
 فيدعي ظهور الموت في قتل موصوف وقد يهمل من اطلاق الاصح ابان اذا ظهر الموت في اهل القتل
 كفي ويمكن القول من القسامة **قلت** والحق ان لا اعتراض وان اطلاق الاصح في الاصح في الموت
 ظهوره في اهل القتل وان نصرح بحصن البغوي في الموت لا تسمع الا بقتل موصوف لا ينافي ذلك لان
 وذلك ان الموت قريته تغلب الظن ويوقع معا لولي طنا عاليا بما يتغير القاتل وبخطا فيه فيصرح بالبر
 على ما يغلب على ظنه ويقسم عليه فقد جزموا الجلف بغلبة الظن ولا يلزم من اشتراط الوصف
 للقتل في البغوي اشتراطه في ظهور الموت **وقوله** وجلف مكر قتل وخرج حثيين لا يورث
 لما قرع من ميراث الموت التي خلفها المدي ويورث على لورثته ذكرنا في ايمان الجراح التي يلزم المدي
 عليه وهو ايضا حثيون مينا على الاصح شواكنا ذلك قطعا او جازا وان اوجب حكمه ولا يورث
 فيما خلفه المدي عليهم الجراح او القتل ولا يورث على قريته البدية ايضا فلا يجلف في قطع يد حثي
 على الصحيح بل حثيين مينا بعد اذ ردت على المديين ورثت عليهم **الفصل** في ان كل واحد من المديين
 عليهم سقي عن نفسه القتل كما يقفه الواجد اذا انفرد ولا يثبت كل من المديين لنفسه ما ينسبه
 الواجد اذا انفرد **وقوله** ويمهل ثلث الدافع ختمه سال والميراث على المدي عليه ولا جلف في حله
 تعالى ولا على قاض وان عزل وشاهد ووصي وقيم ومكر ارض وهو مشفيه ووكالة وعق وقد
 باع **اي** واذا قامت الحجة على المدي عليه وامهل ليا في حجة دافعة امهل ثلثه ايام اذا كان فقيرا
 بعد ثلث الحجة الدافعة والا استفضل فلعل ما معه غير دافع فان مضت الك ولم يات بدافع امهل
 ليا في بدافع اخر لم يهل وان ادعا قبل الانقضاء اقام عليه بيته سمعت وان لم يكن للمدي حجة جلف
 المدي عليه في كل حق الا في حله تعالى ولو تعلق بما يوجب الجحوق ادي جلف كما اذا قد جرح جلا
 فتا لا القاذف تجلفه انه ما نال به دفع الجحوق عن نفسه فله ذلك وكذا لا يجلف القامني اذا ادعى جرح
 انه ظلم في الحكم لان منصبه ياتي ذلك وكذا اذا ادعى بعد عزله انه ظلمه جال ولايته فان اقام عليه
 بينه انه حكم عليه بكذا جال ولايته سمعت وكذا لو قال له شاهد غلط الشاهد او تهم الكذب
 او هو فاسق وسال تجلفه لم يجلف كالقامي ولا يجلف لوصي ولا القيم اذا ادعى رجل ان الميت ارض
 له بشي وله وجبي في تنفيذ وصاياه او نصب لقاضي قضا لذلك وقال ان الوصيا والقيم عالم بذلك لم يكن
 له تجلفه على نفى العلم لانه لو اقر لم يلزم الوارث اقراره وكذلك اذا طالب وكل رجل رجلا له عليه
 فانكر الوصا لم يكن له تجلفه لانه وان اعترف بالوكالة لم يلزمه التسليم اليه على الاصح لانه لا
 بانس وجود الموكل للتوكيل وكذا اذا ادعى على متفيه جناية توجب الارض وانكر لم يجلف لانه لو اقر لم

بالزعم المالك وكذلك اذا ادعى العبد ان ما يعبه اعتقه قبل البيع ولم يجد بينه لم يكن له حلف بايعة
 لانه لو اقر ببيعته ذلك **قوله** لنفي مدعي واخراجه ان يحرك كانه تاف في فعله وخائفة عبده
 وبهيمته وتكون اجلك باية وكالة ورجع قبل قبض وتراجع بعد لا قبل قبض في وكنتي اي وحلف
 المدعي عليه لنفي المدعي الا من استثناه فاذا انكر المدعي عليه المالك فليكن وسائر اجزائه **قوله** ادي عليه
 عشق فقال لا لمزني العشق بكفه حتى يقول ولا شيء منها وحلف كذلك **قوله** وان قال لا استحق
 على شيئا حلف كذلك وقد تضمن هذا نفي الشئ واخراجه والشيطان يكون اليمين مطابقة للمراب ولو
 اقتصر على قوله لا لمزني العشق وكلمة عن قوله ولا شيء منها بعد ان لا يما دون العشق **قوله** المدعي
 على استحقاق ما دون العشق ولا يلزم نفي الاجزاء الا حيث للمدعي اجزا اما اذا ادعت عليه نكاحا جنتين
 او بيع نوب جنتين لم يحتج ان يقول ما كتبه الجنتين ولا شيء من الاثنان ادعى النكاح او البيع جنتين لا يثبت
 بدونها وليكن اليمين في فعل نفسه على البت وكذا في جناية عبده اذا اوجب المالك وفيما التفت به يثبت
 وكذلك اذا قال لغريمه اجلك على فلان باية ثم قال ما زدت الا الوكيل وقال لغريمه بالحوالة فلفق
 قول المجمل لانه اعترف بيمينه وحلف على البت فاذا حلف قبل القبض فالبطلان الغريم المالك عليه الحلال
 الحوالة يمين المجمل والوكالة تحجب الغريم وللغريم المطالبة به على الاصح ولا يقال لانه باعترافه بالحوالة
 مفتر باسبغ حقه لانه ان كان وكيله حقه عليه وان كان محملا لا فقد طمعه بعبه اياه والمجمل
 الرجوع على المالك عليه لانه لم يعترف باسبغ حقه وان حلف بعد القبض تراجع فيتم الغريم ما
 قبض في المجمل ويوفيه المجمل حقه وان فعل عليه فله ان يملكه لانه طمعه بمل حقه وان كان
 المنكر لحوالة هو الغريم وادعى الوكالة حلف لغريمه لانه لم يقبل الا الوكالة فان كان قبل القبض
 لم يقبض لانه عزله فانكار الوكالة للمجمل ان يرجع على المالك عليه وان كان قد اعترف بالحوالة لانه تقبل
 الغريم ظلمي واخذ مني ما لا يغير حق وهذا ما لم يغير به وان كان بعد القبض نظرت ان قبض قبل
 التجديد ملكه على الاصح لا عترة فخصمه بانه حقه فكانه اوفاه اياه وان قبضه بعد التجديد وجب رده
 فان فعل عليه ملكه وقوله وتكون اجلك وكالة تشمل ما اذا ادعى المجمل الوكالة وما اذا ادعى الغريم
 وهذا بخلاف قوله اجلك بالوكالة فانه لا يمكن حمله الا على الحوالة النافذة وتركها من الحواوي مسائل
 سبق ذكرها في الرهن والوكالة واكثر ما تكرره في الحواوي وقوله في الحواوي وان لم تكن حجة الى قوله قبل
 الرهن وجناية المراهون فيه امورا **قوله** حلف من توجهت عليه كاي جده الله اعترض عليه من
 وقال بي في جدود الله لا توجه عليه فكيف يستقيمها انتهى **قوله** وهذا على سبيل المحار لان اليمين هو
 على المدعي عليه فتماه ما يغفل عليه **قوله** والقاضي الى اخذ الحق بالمدعى من باع عبدا وادى العبد
 انه اعتقه قبل البيع وانكر البائع وكذلك لتعديه اذا ادعى عليه ان لا مال وانكر لم يكن له ان يحلفه
 لان كلامه لو اقر لم يثبت باقران شي **قوله** الثالث قوله انه حلف لنفي المدعي واخراجه **قوله** بعض شراجه
 فذويهم بذلك موافقة القاضي جنتين في انه لا يحلف في ان كان في الاجزاء والتكليف والظاهر
 ان قوله كما اجاب يتضمن كون الجواب وهو الانكار متساويا لليمين **قوله** الرابع انه اطلق اشتراط نفي الاجزاء
 وليس كذلك في كل عين بل في غير العقود كما سبق بيانه **قوله** الحاشي قوله والحوالة وان جرى لفظها **قوله**
 في الرزوه واللفظ للزاعم **قوله** الالية موضع الوجهين ان يكون اللفظ الجاردي بينكما اجلك باية
 على غيرهما فاما اذا قلت بالمائة التي تك على غيري فهذا لا يحتمل الا حقيقة الحوالة فلفق قوله **قوله**

ساحر بن

وكلام الجاوي يشمل الجميع **قوله** ادعى قوله رجوع الرهن والمهر من عن الاذن اطلق ان سلك الرجوع
 منها حلف وقد سبق في الجاوي فيما حلف فيه مدعي الرجوع عن الاذن قبل البيع وقسق سراجا بانه
 رجوع المهر من ناقص منها **قوله** حلف المدعي عليه **قوله** القنوي المهر لان حلفه هناك
 على ما اذا انفق الرهن والمهر من عن وقت البيع كيوم التمسك مثالا وادعى المهر من الرجوع يوم الاربعاء انكر
 الرهن فان القول قول منكر الرجوع وحلف ككلامه هنا على ما اذا لم يتقاعلى وقت البيع لم يختلفا
 في كون الرجوع قبل البيع من غير قبض لوقتها وكذلك يشبه ما سبق في العترة من اختلاف الزوجين في
 تقديم الرجوع على انقضاء العترة من غير قبض لوقتها وقيل ان ما مر هنا ان يكون القول قول
 السابق كما هو المذهب هناك وهو الذي نقله الزاوي في الرهن عن صاحب التهذيب بعد نقل الخلاف في
 المسئلة **قوله** مع انه عطف رجوع الرهن والمهر من الاذن والاعتاق والايلاء والغضب قبل الرهن
 وجناية المراهون بل قوله كانه رجعة العبد الذي حلف فيه على البت فاوهم ان ذلك بما حلف فيه
 على البت وليس كذلك بل كل هذا مما حلف فيه على نفي العلم لا انه حلف على نفي فعل الغير وما زاد في كلامه
 انه الحق به ما يحلف على نفي العلم **قوله** ونفي علمه في نفي فعل غير كرماع وله حلف لظن كخط وقربيه
 كنكول **قوله** اي فان لم يكن حجة حلف لنفي المدعي تبا اذا كان لنفي فعله وان كان فعل غير حلف على انما
 كذلك واما على فيه فيحلف على نفي العلم كما اذا ادعى اجبال الزوجين على الاخران بينهما رضاء سطل النكاح
 فان المنكر منهما يحلف على نفي العلم وكذا اذا انكر الوارث موت المورث حلف على نفي العلم وكذلك
 اذا ادعى على الوكيل وقد حبس المبيع للمهر ان موكله كان في تسليم المبيع وان علم بذلك فاقوى
 الوجهين في الرزوه انه يحلف على نفي العلم ويجوز لمن وجد خطا ايسر وكذا خطه على الاصح بشئ
 وعلى علمه صح ان يحلف وكذلك اذا نكل خصمه فانه قد يستدل بكوله فلو كان من يرفع
 عن الحلف لم يحلف بكوله غلبه ظن وقد اختلف كلامه في الرزوه فيمن وجد خطا نفيه فقل
 عن صاحب المسائل انه لا يحلف ولم يذكر غير ذلك في انشا اطراف الثاني من باب الثاني في القضا
قوله في المهمات وهذا الذي نقله في الشامل واقرب عليه ليس هو الصحيح فالعلمه فقد حرم
 الزاوي بعد ذلك في كتاب الدعوى في الركن الثالث منه فقال قبل الطرف الثالث ما حلف
 فيه على البت لا يشترط فيه اليقين بل يجوز البت بما على ظن موكد مشا من خطه او خطايه او
 تكول خصمه وتبعه عليه في الرزوه **قوله** وهو نية القاضي واعتقاده ما لم يسمع استننا
 وغلط لا يميز مال دون نصاب فيغلط في عتق حشيش عليه دون سيرة اي والحلف فيه القاضي
 فاذا وزا بشئ واستننا بان شائسه لم يسمع الاستننا بغير ان سمعه القاضي لم يسمع منه **قوله**
 عليه وعرف ان سمع القاضي مكان الاستننا كلاما لم يفهمه اعادة فان قد كنت اذكر الله
 له ليس هذا وقته وكذلك يحلف ايضا على اعتقاد القاضي فاذا حلف القاضي الجني شافعي على
 نفي التسببه في الجواز لم يجز له ان يحلف على اعتقاد نفسه وبحيث ان قبل ذلك نظرا الى اعتقاد
 القاضي واما غير القاضي وغير من يقوم مقامه اذا حلف فان اليمين تكون على يمينه الخالف
 وكذا اذا حلفه القاضي بالطلاق والعتاق لانه ليس له ان يحلفه بذلك ويستحب للقاضي ان
 يغلط اليمين على المدعي او المدعي عليه وان لم يطلب الخصم وقد اتفق في الامتثال عن وصف الغلط
 بالاستحباب ما سبق في الدعوى والتعليق في اليمين تكرير الاسماء والصفات كواؤه العظيم القاض

حاشي
 حاشي
 حاشي

المذكر المالك الذي يعلم الشر واخفى وواسه الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن
الرحيم الذي يعلم السر يا يعلم من العبادية ويستعان بقدر ان الدين يشتركون بهدائه
واما فهم متساوون قليلا الا به وان حضر المحقق وتوضع في خزانة الخلف في كل ما راي في القلظ
ويعلق بالزمان والمكان ايضا كما في اللسان وهذا القلظ في كل من ليس في مال حتى والرب
فيه عز وفضل وان كان دون نقاب الركوة فلا يعلق فيه وان كان في مال
العبد غلظ عليه لان الذي جلف عليه عز وفضل وان جلف سببه لا يعلق عليه لانه جلف على مال
دون نقاب **وقوله** فان جلف على الالبسة ولو بعد ابيته الى وان نكل او رده او سكت وقضى نكوله
او قال للمدعي جلف جلف وولي فيما انشأ فقط ولم يعلمه كرها ولم يعد زلخمة ثلثا كذا
مع شاهدين فان اقر قبيسه لا جلف كذا كل ونذب تعزيفه حكم النكول وعزمتها ثلثا وكفرتا كل جلف
حمه اي واذا جلف المدعي من الحجة وحلف المدعي عليه خل ولا يطالب الا اذا اقام المدعي البينة لان
مبينة لا تقطع الا بقرينة مستدعي عادة الميمين بل انه ان يفهم البينة وان كان قد فارق
التخلف لا يملك جازع ولا غاية لان الشهادة لا تستوفى على علمه واذا نكل المدعي عليه عن الميمين
بان قال نكلت او ما انا جالف ونحوه ثم سأل العود الى الجلف لم يقبله المدعي لان رضى وقيل لا يمكن
من الجلف وان رضى المدعي وزده الميمين على المدعي يكون فان سكت بعد امره بالميمين فان كان له هش
او غنا وقعره الجاهك حكم النكول فان لم يحلف فعلى نكوله وكذا اذا التفت القاضى الى المدعي وقال
له اجلف ففي كل ذلك لا يجب الاطلاق بل جلف فيجلف المدعي مبالا لرد ولو قضى على سالت وفيه عناق
او دهنش ولم يعلمه حكم النكول ثم قال كنت جاهلا فقد الحكم على الاصح لان حقه ان يثبت ويثبت
فهو مقصود ولهذا يذهب تعزيفه ولو ابدل الامة بان قال قل واسه فقال والرحمن هو نكول وفي
ابدا لصلته بان قال قل واسه فقال بالله تردد ولو قال له القاضى يجلف بالله فقال لا يمكن نكولا
لانه استخبار لا استخلاف اذ لو ابدل جلفه لم يعتد بمبينة فان توهمت ميمين لرد الى ولي الطفل
فل جلف فيه ثلثه وجه يفرق بين الثالث من طلق بصره وانشأ به فيجلف فيه ومن غير
فلا يجلف كذا لال طفل اذا انلف لم يوقف الى بلوغ الصبي وفاقدة المجنون وهذا الوجه المفضل
حججه الزايف والنووي في كتاب الصداق فيما اذا خلف الزوج وولي الصغير ثم فرع عليه
وقال وهذا فيما يتعلق بانشاء الولي اما لا يتعلق به بان ادعى على جلف انه انلف مال الطفل هل
يجلف للميمين المزدون وجهان احدهما لا وذكر فيها ثلثه اوجه لكن قال **وميل** الاكثر
الى المنع مطلقا ولا بأس بوجه التفضيل وقد رجح العبادي وبه اجاب السرخسي والخلاف
جان في حلف الولي معي لشاهد واذا ردت الميمين على المدعي واعتذر عنها بعد زليط في جناب
اوليها لا يقربها اهل ثلثة ايام فلو سألته هل على عدو قال لا رافع ميمه ان يقبل هو كما لو استمع
من الميمين وجزم في التعليق بانه لا يهل والحالة هذه ولا يزداد على ثلثة ايام على الاصح وقيل يهل
ابدا واما المدعي عليه فلا يهل اذا امتنع من الميمين على الاصح لانه مقهور مجبور على الاقرار او الميمين
خلا المدعي فان المطلوب منه السلامة وقد يهل المدعي عليه في الجواب عن الدعوى ليظهر جنته
الى اخر المجلس فان اخر المدعي ميمين الرد عن الثلث بعد نكلا ولم يحلف بعد ذلك على الاصح ولا

منعوه

ينفعد الا الميمه ولو اقام المدعي شاهدا يحلف معه لم يحلف هو كما لو ردت الميمين عليه فلم يحلف
واما ثلثة ايام ونحوه هذا اذا اقام شاهدا وقال انا اجلف مع شاهدي فقبل له اجلف ثم كل اما
اذا اقام شاهدا على انه ياتي بشاهد اخر فلا يحلف الميمين ويستحب للقاضي ان يعرف احكام النكول
وان يعرض للميمين على النكول ثلث مرات واذا نكل المدعي عليه عن الميمين وتزاد على المدعي حلف المدعي عليه
كالقرب بالمال وفي قول بركا لبينه والاصح الاول ويقع على خلاف **مسائل** وقوله في **الحا** وي وويل
بطنية ثلثة لا حلفه فان اخر او شاهدا لم يحلف فيه امران احدهما انه اطلق انه يهل بطلبه وليس على
الطلاق بل ذلك اذا طلبه بعد زليط في جناب ونحوه **الثاني** في قوله او شاهد اطلق ان الميمين مع
الشاهد كما للميمين المزدون لا يهل في مال الا ثلثة ايام ثم ان لم يحلف واخر لم يكن من العود اليها وليس على
الطلاق بل ذلك اذا اقالنا اجلف مع شاهدي وعرفت عليه فاعتذر اما اذا اقام شاهدا لياقي معه
باخر فانه يصح ذلك **وقوله** وينكول في دعوى مسقطا احد جزية لا ركوة وحسنه ومن لا
وارث لجلف ونكول ومنع ولزم ترك قال بلغ وكل اي اذا ادعى الذي لا سلام او الجنون قبل انك
النسب وجلفه ونكل عن الميمين احد منه الجزية على الاصح واذا ادعى زنا المال وقد طلبه الناسي
الركوة عند الجور انه دفعها الى متاع اخر او انه يادل في اشا الجور فلا يخفى ان جلفه مستحب وانما اذا
نكل فوخذ منه الركوة واذا مات من لا وارث له فورشه المستوفى فاني وجد في مكرهه دين على جلفه
قوله الرجل فان نكل عن الميمين فالرد على المسلمين مستحب حتى يحلف او يقرب وجهه يقضى عليه
بالنكول والخلاف جاز في ادعى على الموصى انه اوصى ثلثه للفقراء فانكر الوارث وكذا اذا ادعى ولد
المترق انه بلغ باجتماع ثلث اسمه في له بان مسكان ابيه ونكل عن الميمين لم يثبت اسمه حتى يحلف
بلوغه قال **الرحمن** ويقرب منه مترق مستحب الواقعة وادعى الاجتلام ان جلف مستحب ولا فلا **وقوله** وفي
تعارض بينين زح سفل معين كفل على موت ثم يدعى ومنع وان زالت بينه خارج وانما سمع بعد
بينه الحاج وان لم ترك ثم شاهدان على واحد ومن ثم سبق تاريخ وبيعان ثم باصافه ثم سقيا
مكظفقه ومورخة وعزم الميمين في دعوى واستوفيت لا اختلاف تاريخ وفي بيعانك لا ابا صافه اي اذا
تعارضت البيتان ومعاجلاتا مرجح قدم به فاذا اقام رجل على عين في يد ثالث واقام اخر يمينه انه
اشترى مما ممن اقام اليه فثبت مستدلا فاقا قلة منه تواصكات شاهدا وميمه او شاهدين ولو
ادعى رجل شرع من رجل في يد واقام شاهدا وميمه له بها ولم يسمع بينه حاجلا ليد لانه
يدعى لشرا منه معترف بمقتضا ويشترط في النكول معين نسبة من شرا اوجه فلو قال ملكي
اشتقت الى منك سبب صحيح لم يسمع على الاصح لا خلافا لعلما في سبب ملكه وكذا اذا اقام الوارث
بينه نكل مورثه واقام الخصم يمينه بموته على فراشه او اقام المسلم يمينه ان اياه الضرائف مات
واقام ولده الاخر يمينه انه مات على نصرانيه قدمت بينه القتل والاسلام لانها اقلتان والاخران
مستفحشان ولو كان الاب مجهول الدين تتساقطتان فان لم يكن نكل وهما كيد فضا جليل اولي
حتى لو كان الحارح شاهدين والداخل شاهدا وجلف قدمت بينته ولو كانت بينه الحارح استوفى
ويشترط لسماع بينه الداخل ان يكون بعد قيام بينه الحارح لانه قبل ذلك كفيه الميمين وله ان يعدها
قبل توكية بينه الحارح فلو ركن الحارح بينته وقال الداخل في يمينه جازع ام يهل ثلثا فان فلا يمس
قضى الحارح ومن حضرت بينه الداخل واقام مستدق للملك الى ما قبل ان تراها سمعت وانما يمس الميمين

من الحاح و تقدم بينه من قوله صاحب اليد فاذا ادعى بما في يده ثلث فاقضها لاجلها
ولو بعد قيام بينه واجد قدمت بينه من قوله لان اليد صارت له وان اقضائنا لث بعد قيام
البيتين فهو اقراز بعد ثلث فاقضها فباخذها باقرا وان انكرها ولا بينه حلف لكل منها فاذا
لم يكن نقل ولا يد وكان احدى البيتين شاهدين والاخرى شاهدا ومباذنه الشاهدان الرجل
والمرأتان كل رجلين وكذلك الثلثة فافترقه كالشاهدين فان كان لكل شاهدا **فان كانا** **واحد** **الاسبق**
تاريخا كما اذا شهدت احدى بالملك من سنة والاخر من سنتين **فان كانا** **الاسبق** **واحد** **الاسبق**
اجدها بسنة والاخرى بكثر من سنة وان لم يقدر الاكثر اما اذا اختلفوا **واحدة** **واطلقت الاخرى** **ولا**
يرجح وكانت اطلعتين وان شهدت له بالملك والنتاج في ملكه واطلقت الاخرى او اذنت قد
النتاج لان المؤرخه وحدها كما لمطلقه وهو **من سنة** اول ملك ووقع عليها فان قال بينه اجدتها
تحت في ملكه من سنة وفات بينه الاخرى في ملكه من سنتين فان لم يكن صدقه لكون البداية لا يحتمل
ذلك لم يسمع وان امكن وجب ان يتسا قضا لانها متسا ذبتان في وقت النتاج ولا مرجح ودعواهما
من شرع حلة كدعوى النتاج ولو شهدت اجدتها بالملك مطلق واطلقت الاخرى الى شرا من زيد وهو
ملكها ونجح كوزنها من اي فقتض كلامهم الترجيح بذلك فان لم يكن شيء من ذلك متسا فلتابعي الاصح
وكانت لا بينه فيرجع الى التمين واعلم انه قد يعزم التمين جالة التعارض في حالتي اجدتها
دائمه رجل ادعاها اثنان كل يقول نعمته بالكد او اقام كل منهما بينه انه اشتراها منه وسلم التمين
اليه فان اذنتا تاريخين واختلما لم يعزم التمين معان ان الملك يحكم به لمن سبق تاريخه فلا يعزم الا
لثا في فقط فان اتفق التاريخان او كانتا مطلقتين او اجدتها مطلقه تعارفا وتسقطا على الاصح
وحلف لكل منهما ولزمه اثنان الدان قضها والدار دان **الثا** بينه ان يقول كل منهما بعد هذه الدان
بكذا وانكر فانام كل منهما بينه انه باعه الدان بكذا نظرت فان اطلقتا وازنتا تاريخ مختلف او اذنت
اجدها واطلقت الاخرى لزمه التمساف والشرطان يكون بين التاريخين زمن يمكن فيه انتقال الملك
منه واشتراه ثانيا وان اذنتا تاريخ واحد كوقت الروا فلهما كاذبان قطعا فلا يعزم **ثيا**
وقوله في الجاوي واخذت الركوة والحجرية في الاسلام الى قوله وعزم التمين في البيع والشرا منه
فيه **امرا** **ح** ما قوله واخذت الركوة يعني ان رب المال اذا ادعى مستقطبا للركوة كالمباذلة في شرا
الجوك حلفه الساعي فان نكل اخذت منه الركوة والامح ان تحليفه مستحب وانه اذا نكل لا يؤخذ منه
كاي العزم والروضة **الثا** في انه في قضا البيتين ذكر تقديم الناقلة والمصفه والمدعي
ترتيب والناقلة من اليد مقدمة على اليد واليد مقدمة على غير **الثالث** قوله ثم شاهدان
فقتضى انه لا يقدم بالشاهدين على شاهد وعين الا بعد ما يقدم في الناقلة والمصفه والعمل على
الموت واليد وانه لا يخرج بالشاهدين الا فيما عدا ما وليس كذلك بالشاهدين مقدمان على الشاهد
والعين الا اذا كان هناك دالة كترجيح معها للشاهدين على الشاهد واليمين الرابع انه اطلق
الترجيح بالناقلة وهي لا ترجحها في النقل من اليد الا بعد تدبير السبب من شرا ونحوه كما سبق الخامس
قوله وفي البيع منه وذلك مخصوص بما اذا لم يكن هناك تاريخ متفق فان كان هناك تاريخ متفق متاقلنا
ولم يحسب كما سبق بيانه **والله** وفي عهدي من يرض كل ملك ماله ولا تاريخ عتق نصف كل وزد من شهد
برجوع منهم وورثه باليد متسا فان شهد كلهم وهم فسقط رجوعه عن تمام الطاب وكل ثالث عن

الحل وعبره وانما هو من محاسن

ومن فائده قدر ثلث الباقي اي اذا اعتق المريض في مرضه عيدين كل واحد منهما ثلث ماله فقد سبق
في الوصية انه يعق السابق ان ترتبوا وان اعتقهما معا افرغ وسكن عما اذا جهل السبق وكذا
والحكم انه يقسط ولا يفرغ بل يعق في مثلنا هذا من كل نصفه ولو اوصى بعق سالم وغلام ثلث
بينه بالرجوع عن اجدها لا يعينه زدت شهادتها لان ايهام الشهادتها بالرجوع منع قبولها وقال
القائل يقبل ولكن لا يظن بالعليق الا اذا اوصى بعق كل منهما وقامت بينه برجوعه عن واحد
بعينه فعلى قول الاكثرين رد شهادتها ويعق من كل واحد نصفه وعلى قول القائل يقبل ثم
الرجوع ويعق من كل واحد منها ربعه وكذلك مرد شهادته الورثة بالرجوع الا اذا كان هناك
بدل مستسا ولا شفا الهمة فان كانت الوصية بعق سالم فشهدت الورثة بالرجوع عنه بلا بدل لم يسمع
وان شهدت بانته رجوع عن عقه الى عمو غلام وكل منهما ثلث ماله قيلت شهادته لانه لا الهمة واحترز
بالوازن عن الاجاب وهذا اذا كانا نواحد ولا فان كان الورثة فشا قاطع سالم بالوصية لانه لم يزل
شهادته وعق من غلام قدر ثلث الباقي بعد سالم مواضع لهم باقرارهم فان بقي من الورثة من لا يعرف
في هذه الصور بقية قسطه فلو كان سالم سبب مال وغلام ثلثه وقد شهدا الورثة الفسقة
برجوعه عنه الى غلام عتق سالم كله ومن غلام خمسة استأشبه وقوله في الجاوي ويعق من كل
ثلث وقوله ووارثان فاستعان برجوعه الى اخيه فيه امران احدهما قوله ويعق عبيد بن اطلق
انه يعق من كل نصفه وليس على اطلاقه بل ذلك اذا لم يكن تاريخ لانه ان سبق اجدها لعق وان سبق
التاريخ اذ افرغ ولم يعق من كل نصفه لان كلامهما يحمل انه السابق الميعين للعتق وليس احدهما
بالولى من الاخر خلافا ما اذا اعتقهما معا فان العتق يقع على اجدها لا يعينه فيقع بينهما الثاني
قوله ووارثان فاستعان فعلى بانته يعق بشهادتها قدر ثلث الباقي وذلك مخصوص بما اذا كانا جارين
والا فالواحد لهما حصه نصيبهما **وقوله** ولو شهدا اثنان بنصفه يكن واثنان به عشيبة لعينا
او واحد وواحد ثبت وحلف مع الاخر للباقي وفي وزن ما اختلف ثبت الاكثر ان كانا كلهما اي اذا شهد
اثنان انه عشيبة ثوبا او سرقه يكن وشهد اثنان انه عشيبة اياه او سرقه معه عشيبة تعارضت
اليستان وتسقطان ويتصور ذلك بصورتهما ان يدعي اجدها لورثته على رجل انه سرق او عتب
عبد المهره يكن واقام به بينه ثم ادعى لوازن الاخر ان ذلك كان عشيبة واقام بينه تعارضتا
ويتصور فيها اذا ادعى عصبا مطلقا وشهد له اربعة واستغفلوا والاقعد عواء الثانية حصل
بها التكذيب ليسه جميعا فلا يواخذ الا باقران اما لو شهد شاهد واحد بانته عشيبة يكن وشهد
واحد بانته عشيبة فان لم يدعي ان يحلف مع اجدها وبطال الغرم لان الشاهد الواحد
ليس بحجة ولو اختلف شيا فشهد شاهدان ان قيمته ربع دينار وشهد اخران ان قيمته ثمن دينار
ثبت الاقل لا تعارضهما عليه وتعارضت اليستان في الزايد وان شهد واحدان قيمته ربع دينار
واحد اخران قيمته ثمن دينار ثبت الاقل ايضا لهما ليسه فيه ولم يدعي ان يحلف مع شاهدا للربع وشهد
الثنان الاخر ولو شهدا بوزن الثاليف بان شهدا اثنان ان وزنه وطل وشهد اخران ان وزنه وطلان
ثبت الاكثر لان مع بيته زيادة علم وفي مسألة القويبر قد يكون مع المقوم الاقل زيادة علم يعيب
لم يطالع عليه الاخران **وقوله** **باب** كفي قاتله لا مضمون باخر من بيت المال ثم من كل
ولو طلقا ان طولبا واعطى بقدر احداهما وسما ولا سقره بعد **اعلم** ان الحاجة الى التهمة

عبدالو

قال الله تعالى واذا حضر القسمة اولوا القربى وقدر قسمة متولد الله على الله عليه وسلم وكيف قاسم
واحد كما يحكم الا اذا كان في القسمة بقوة فانه لا بد من اثنين فان بدت الجاهل لشهادته فبذلك
جاز وعمل بقولها ويستتبع في قاسم من هذه الجاهل الجارية والعدالة والتكليف والعلم بالمساجدة
والحساب وهذه الشروط في باب القاضى الخاص ولا يشترط العدالة والجارية في مقصود الشريك لانه
ويكفيهم فان حكموا جلا وجوابه فله مقصود الجاهل ويستغنى ان ينظر الامام قاسما ويجعل جارية في المال
فان لم يكن فالأحق على الشريك ان يمسك كل واحد منهم شيا لزمه المسمى ان استأجر من ماله او على اثنين
وكيل لهم ومضى كل شيا ولا يفسد احد بعقد فان عقدوا عقودا متتالية فقد حوز القاضى حينئذ وكفى
الامام وقال هذا تصرف في حق الغير بغير اذنه ولا يمسك اليه فان فسدت الاجارة او عقدوا ولم
يعينوا الا حق او نسب القاضى قاسما فالواجب جمع المثل وهل يمسك على التروس او بقدر الجاهل وقدر
المأخوذ لانه وجه الاصح انه على قدر المأخوذ فان كانت قسمة اجزا فالحصة والمأخوذ سواء وان قسموا
بالقيمة وبقيت القسمة بقدر يظهر التفاوت بين المأخوذ والحصة فان كانتا من اثنين ورعا
يعيد ثلثه ان بلغها بالقيمة واجب مساجدة هذه الاذن وقسمته تدار فان قلنا يمسك على التروس او
الحصة في كل منها القصف وان قلنا بقدر المأخوذ فكل من اجزا الترمع الترمع وعلى من اخذ ثلثه الاذن
ثلثه اربع الا حق ولو كان الشريك طفلا لزمه ما يلزم البالغ ان طلب شريكه لطفل القسمة سواء كان
للطفل عطفة ام لا وكذا اذا طلبها المولى وللطفل عطفة وليس للمولى ان يطلبها الا عطفة فان طلبها الا
عطفة واحترام الشريك لا يوجب القسمة ولا يلزم الطفل الا حق وقوله في الجاهل وكيف قاسم المقوم
واجب بالخصم فيه اهـ **اجبة** ما انه لم يذكر ان القاسم يجعل الحق من بيت المال وهو وجه
قوله ابو اسحق انه لا يجوز ذلك والمذهب خلافه **الثاني** في قوله بالخصم لا يصح ان يعيد المأخوذ واذا كان
اكثر من الحصة وذلك في قسمة التعديل كما سبق بانه **وقوله** ويجوز على قسمة لم يمسك له شركة في مقصود
نوع وعقد ومخدا ودكاكين متعارفة مستنوي اجزا او بقيمة كل واحد واذا اختلفا قولوا وبنيه
بالقسط باحرا الى كسر كل دين وتركه تركه ووزن ان اعتقها سلمها الا قرب اليه اولى من الاقرب كل من
واثنين لحق كل ما يسهل تساوت اي اذا اشترى احد الشريك من القسمة نظرت فان كان قسمة لا يمسك له
شركة اجبر عليها اذا وجد الشرط الا في ذكرها فان كان بينهما عدا ان قيمة احد ما يسهل والاخر ما يسهل
فطلب احد ما القسمة ليحفظ الخبير لو اجد وبقي الاخر مشترك فلا اجاز لبقاضر الشركة وكذا
لو كان في اجد جاني لا رض بجز وازاد قسمة ما وبقي الشريك مشترك لا يجوز ولا يضر بقا الشركة من طلبة
القسمة اذا لم يبق بين المطلوب منه وبينهم شركة وقد اجتز منه بقوله له ان كانت القسمة قسمة
المشاهرات كالحق والدين والنفقة وشاير المشاهرات اذا تساوت واجتاز النوع فانه يجز على القسمة
الا انصاف المكمل بالكيل وفي الموزون بالوزن فان اختلفت الانواع كالمعقل والبرقي والربط والبس
فلا اجاز وكذلك لعقد الواحد كذا المستوية لانيه والارز المستوية الاجز الجاهل بالمشايير
فيجز المستوع فيها على القسمة فان اشترى في دارين وجانبين مستويي لانيه والقيمة وطلبها
ان يجعل لهذا اذا وطنا الاخر كجز الاجز سواء استأجر او تجار والشدة اختلاف الاعراض باختلاف
المجال والاماكن نعم البكا كين المتلاصقة اذا كانت صفات لا يمكن قسمة الواحد منها فله الاصح
الاجاز على قسمة متعبدية واما الاقرجه وهي المزارع من الارض فان كانت متفرقة فكل واحد له والاشترى

وان كانت متجانسة فلا يصح ان يباع الواحد ان اخذ الشرب والطريق والا فلا هذا في المشايير
وكذا اذا اختلفت اجزاهن المذكورات وامكن البعد بل فيها القيمة اجزى وهذا اذا لم يكن فيها
رد فان لا يصح ان يباع بقسمة المشاهرات في الاجاز عليها بشرط الاتحاد المذكور كذا اذا اختلفت
الانيه والدين مختلفا لقول فان استوت قولها الحق بالمشاهرات فان كان فيها رد كما اذا كان
في اجزائها ليدان يزاويت متغيرا لا يفسد واجتاز ان يرد في مقابلته وكمه من قيمة اجزائها
اكثر من جزي على القسمة فان كان قولها وقيمة اثنين ما يسهل وقيمة واحد ما يسهل فلا يصح ان يجز على القسمة
انما تكون في كل حصة والحط الصيب فاذا كان فيها نصف ولك وشدة من قيمته على الشريك لانه لا يقل
ثم يجعل على اجزائها بها الخط سائما لكسر فان كان فيها شدة من قيمته على اربعة وعشرين
ثم يحرج بالقرعة على الاجزا وعلى الاتما كاستياق وكما يقع للاقتضا يقع للدين والتركه للحرية والرق
فيما اذا اعقب عبيد في عرض مونه ولا مال له غيرهم وعليه دين فان كان الدين مثلا يرضى لتركه جعلها اربعة
اجزائهم يقع بينهم سهمهم دين وثلثه اسهم تركه فخرج للدين ربع فيه ثم يقسم الباقي بين جزيرته وسهمي رق
ولا يقع بين الجميع مرة واجبة لانه زبا خرج العتق ولا ولا يمكن مقيد قبل فضا الدين فلم يحرج على
الاصح وبزاعي التثنية في هذه القرعة لانه صلى الله عليه وسلم جزا فيمن اعقب عبيدا لا يملك غيرهم ثلثه اجزا
واقرب بينهم الا انما لعتق الثلث فان بقدر الثلث بان كانا ثمانية او مائة عتق ثلثه او ثلثه الاقرب
الى الثلث فان استوت القيم بان كان قيمة كل واحد ما يسهل فانه يجعلها ثلثه وثلثه وانين ثم يقع
بينهم فان خرج سهم العتق على ثلثه رزقهم واحضر العتق في الثلث ثم يقع بينهم سهم جزيرته وسهمي رق
فخرج عليه الرزق رزق ثلثه وعقب باقية مع الاخرين وان خرج سهم العتق على اثنين اعيدت
القرعة بين الباقيين فيجزا ثلثه اجزا اثنين اثنين من خرج عليه سهم العتق بالحق في ثلثه
يقرب بينهم فان خرج عليه العتق ثلثه رزق ثلثه وهذا اذا كان المالك بجزيرة والرق فان كان
المكسوب الاتما فلا حاجة الى اعادة هاتين الباقيين المحرج من اجزائها الجزيرة ثم يقع بين الثلثة كالمسوق
سهمي رق وهم جزيرة من خرج له الجزيرة حق ثلثه وان كانوا سبعة جزائر ثلثه واثنين واثنين
مزاوعة الاقرب الى الثلث وفي الاولى وقبل يزا على الاقرب الى الفضل ولا يزا على الثلث مثل ان كتبت
اسماهم في مسئلة الثمانية على ثاني رقا فخرج واجب للعتق ثمانية ثلثه فعتق من الثلث ثلثه
مع الاولين وقبل انه سعين الاولى لانها اقرب الى فعله صلى الله عليه وسلم وقوله في الجاهل ويجز
ان قسم باجزا مستساوية الى قوله مختلفا لانيه والقول فيه اموزا **وقوله** وان بقدره عقارية
وهذا العيان مشكلا لان المراد ان يجز والاشترى اجزا اقتدا بالقيس صلى الله عليه وسلم فان بقدر جزا
الثمانية كذلك وهذه القسمة اقرب الى الثلث وفي عبارة الرافعي والمقارب في قيمة الاجزائشدة ان
يكفر اشارة الى القرب من الثلث ولم يحمله ذكره فاشكلت **الثاني** في قوله وطفل اولى لا يحضر ذلك
بالطفل بل كل من لا طفله له ولا عياله كالمكسور كالمكسور كالمكسور كالمكسور كالمكسور كالمكسور كالمكسور
القليل والكثير والشرط هنا ان يكون واحدا وانه اكتفى بالمثل كذا ولا يلزم منه ذلك **السابع**
انه وان اكتفينا به دليل على الاتحاد فانه يرد عليه الدكا كين الصغار التي لا تفسد فان لا يصح اذا كانت
متجاورة فانه يجز على القسمة فيها متعبدية وكان حقه ان يجز منها **الحاشية** ان حقه ان يجز منها
والاقرب الى الفضل والاولى اولى بل فضلها **وقوله** ويقرب بخروجي لاطهر عزاب او يكتب اجزا

وجريه وقا واسما ولا سماء لا جزا اختلفت اولى برقاغ سندق سوا ويقول القاتم لغاب وعز اول
ضع هاتين هنا ولا يفرق حق وهذا ان بقي بقعة لطاب ولا باحداث مرفقه اي ولا تعين القصة
بالزقاع لم يحوز النوى والجص والافلام المتساوية فان اختلفت كسوة وجصاة وقلو في حوان
تزد ولا يحوز يظهر عراب ووضع يد فان اتفقوا على انه ان ظهر عراب هذا الفلان او الفلانة
وان ظهر عراب فلان لم يصح ولم يعمد وكذا ان وضع فلان يد على شيء منها فهو ملك واما المصلحة
بالزقاع فان يكتب عليها الاجزاء فقيمة الملك والجريه والرق في القبول وتجعل الزقاع في يدي
من طين او شمع وليكن لظن حافا بحيث لا يجوز الكسوة ولكن الزقاع متساوية بعدد الانصبا
وهذا اذا كانت الانصبا متساوية لم يخرجها على الاسماء بان يمس القاتم من لم يحوز الزقاع
في البناء فويامز ان يضع واجبه باسمه يرد والاخرى باسمه يرد وهكذا وكذلك كتب الجريه والرق
ويخرجها على الاسماء في خرج له الجريه عتقا والرق زرق وان شاكيت في الرقاغ اتمها الشراكا والعبيد
واخرتها على الاجزاء والجريه والرق فمن خرج له قسمة فله ما فيها فان كانت القرعة بين الشراكا وكانت
الانصبا مختلفة كتبت وقصفت ويندس فليكن الاسماء فان كانت الانصبا كما ذكرنا جزاء سته اجزاء
اسما ان باها في ثلث زقاع فان خرج اول اسم من له النصف اخذ والثاني بعده ثم ان خرج بعده اسم
صاحب ثلث اخذ واخر بعده وفي الباقي لصاحب السدس وان خرج الاول لصاحب السدس والثاني
لصاحب النصف تعين لا خيران لصاحب الثلث وان خرج الاول لصاحب الثلث اخذ والاخر بعده ثم
لم يخرج اخرى من خرج له بعد ذلك جزا ستم وفي الباقي لثالث وعلى هذا وان شاكيت في ثلث زقاع
وليس فيه فايء لا سترعة خرج اسم صاحب الاكثر لانه يكتب اسم صاحب النصف في ثلث وصاحب الثلث
في اثنين وان كتبه في قوت الا خلا في الاجزاء الرقاغ فقد قيل لا يجوز لانه ز باخرج لصاحب السدس
الجز الثاني والخامس فيفوق ملك من له النصف والثلث وانما كان ذلك لا يشترط غير الاجزاء
كل على اخر بعلامه والاصح الجواز والاجتران عن بفرق الملك بكن بان يبدل صاحب النصف فان خرج
الاول باسمه اخذ مع الثاني والثالث وان خرج الثاني اخذ مع الاول والثالث وان خرج الثالث اخذ
مع اللذين قبله وان خرج الرابع اخذ مع اللذين قبله وتعين لا ولا لصاحب السدس والاخران لصاحب
الثلث وان خرج الخامس فهو له مع اللذين قبله وتعين لسادس لصاحب السدس والا ولا لصاحب الثلث
وان خرج السادس فهو له مع اللذين قبله واذا اخذ صاحب النصف جفته ولم يتعين حق الاخرين اخرج
بقعة اخرى باسمه اجد ما فلا يقع بفرق والا وفي ان يكون المامون باخراج الزقاع عز ابي عبد التميمي
عجي واجله وطفل لانه ابعد من المهمه وانما يجزى على القسمة اذا كان بقي للطالب البيع كما كان قبل القسمة
فاذا كان يتبين بين اثنين اجد ما سده وذلك لا يصلح للسكنى لقلته وخمسة الاسماء صاحبة لها
فان طلب القسمة صاحب السدس لم يجزى لاخر وان طلبها صاحب الاكثر اخذ صاحب السدس لخمسة عشرين
الكثير وفناد غرض صاحب لا قل فلو كان بالمائة الواحد للثان وللآخر للثالث وسلا لا احيانا كانا
يتبعان به مع الاشاعة واليه الاشاق بقوله لم يطلب فان كان في القسمة مائة على الجميع كجوهين
بين اثنين وتوب فقيس وسلا القسمة بالكسرا والقطع لم يحزل فيه تضييع المال فلو كان بينهما مائة
سلا واذا اقسما اشفع اجد ما به جاما ولم يتفع الاخر به جاما الا باحداث ماس من جزا وجوه او اجزاء
مستوفى وامكن جرائه احيب كل منهما وان لم يمكن جرائه فلا قسمة ان طلبها غير المستفع وقوله

في الزقاع لم يحوز النوى والجص والافلام المتساوية فان اختلفت كسوة وجصاة وقلو في حوان تزد ولا يحوز يظهر عراب ووضع يد فان اتفقوا على انه ان ظهر عراب هذا الفلان او الفلانة وان ظهر عراب فلان لم يصح ولم يعمد وكذا ان وضع فلان يد على شيء منها فهو ملك واما المصلحة بالزقاع فان يكتب عليها الاجزاء فقيمة الملك والجريه والرق في القبول وتجعل الزقاع في يدي من طين او شمع وليكن لظن حافا بحيث لا يجوز الكسوة ولكن الزقاع متساوية بعدد الانصبا وهذا اذا كانت الانصبا متساوية لم يخرجها على الاسماء بان يمس القاتم من لم يحوز الزقاع في البناء فويامز ان يضع واجبه باسمه يرد والاخرى باسمه يرد وهكذا وكذلك كتب الجريه والرق ويخرجها على الاسماء في خرج له الجريه عتقا والرق زرق وان شاكيت في الرقاغ اتمها الشراكا والعبيد واخرتها على الاجزاء والجريه والرق فمن خرج له قسمة فله ما فيها فان كانت القرعة بين الشراكا وكانت الانصبا مختلفة كتبت وقصفت ويندس فليكن الاسماء فان كانت الانصبا كما ذكرنا جزاء سته اجزاء اسما ان باها في ثلث زقاع فان خرج اول اسم من له النصف اخذ والثاني بعده ثم ان خرج بعده اسم صاحب ثلث اخذ واخر بعده وفي الباقي لصاحب السدس وان خرج الاول لصاحب السدس والثاني لصاحب النصف تعين لا خيران لصاحب الثلث وان خرج الاول لصاحب الثلث اخذ والاخر بعده ثم لم يخرج اخرى من خرج له بعد ذلك جزا ستم وفي الباقي لثالث وعلى هذا وان شاكيت في ثلث زقاع وليس فيه فايء لا سترعة خرج اسم صاحب الاكثر لانه يكتب اسم صاحب النصف في ثلث وصاحب الثلث في اثنين وان كتبه في قوت الا خلا في الاجزاء الرقاغ فقد قيل لا يجوز لانه ز باخرج لصاحب السدس الجز الثاني والخامس فيفوق ملك من له النصف والثلث وانما كان ذلك لا يشترط غير الاجزاء كل على اخر بعلامه والاصح الجواز والاجتران عن بفرق الملك بكن بان يبدل صاحب النصف فان خرج الاول باسمه اخذ مع الثاني والثالث وان خرج الثاني اخذ مع الاول والثالث وان خرج الثالث اخذ مع اللذين قبله وان خرج الرابع اخذ مع اللذين قبله وتعين لا ولا لصاحب السدس والاخران لصاحب الثلث وان خرج الخامس فهو له مع اللذين قبله وتعين لسادس لصاحب السدس والا ولا لصاحب الثلث وان خرج السادس فهو له مع اللذين قبله واذا اخذ صاحب النصف جفته ولم يتعين حق الاخرين اخرج بقعة اخرى باسمه اجد ما فلا يقع بفرق والا وفي ان يكون المامون باخراج الزقاع عز ابي عبد التميمي عجي واجله وطفل لانه ابعد من المهمه وانما يجزى على القسمة اذا كان بقي للطالب البيع كما كان قبل القسمة فاذا كان يتبين بين اثنين اجد ما سده وذلك لا يصلح للسكنى لقلته وخمسة الاسماء صاحبة لها فان طلب القسمة صاحب السدس لم يجزى لاخر وان طلبها صاحب الاكثر اخذ صاحب السدس لخمسة عشرين الكثير وفناد غرض صاحب لا قل فلو كان بالمائة الواحد للثان وللآخر للثالث وسلا لا احيانا كانا يتبعان به مع الاشاعة واليه الاشاق بقوله لم يطلب فان كان في القسمة مائة على الجميع كجوهين بين اثنين وتوب فقيس وسلا القسمة بالكسرا والقطع لم يحزل فيه تضييع المال فلو كان بينهما مائة سلا واذا اقسما اشفع اجد ما به جاما ولم يتفع الاخر به جاما الا باحداث ماس من جزا وجوه او اجزاء مستوفى وامكن جرائه احيب كل منهما وان لم يمكن جرائه فلا قسمة ان طلبها غير المستفع وقوله

في الجاوي والشراكا ان اختلفت الانصبا قد بينا ان كتبت الشراكا لا يتعين بل هو اولى وان فيه حقا
انه يتعين فالله اعلم وهو شرط ان يزد صاحب الكتاب يعني صاحب الجاوي والقصص خلافة
وغيره من ارض قبل وبعد كذا ان فان قسمه فكل ما يليه ونقصت لغلط لا ذات بعد من ارض
اذ يبيع وان استحق بعض اثنين شرا وبطل ولا يقسم فامر بقوله وله بها مائة ووجع في غير
مستوفى ولتزع اجزاء اي وفي قسمة المشاهات والتعدى للمجد بحج ووجهه بشرط التراضي قبل
القسمة وبعد ما بها بالقرعة وذلك بخلافه الاجناس والارواح شوا كان فيها ز دام لا يستفهم
وقه بان زوا اذا تر اصيا يقاسم يقسم بينهما تقسيم واقع لم يلزم على الصحيح الا بالتراضي بعد ذلك ولا يشترط
لفظ البيع وهو كالحديث المشترك بين الملكين اذا قسم فانه بشرط التراضي في قسمة قبل القسمة
وبعد شرا فتم طول او عرضا والبول بامتنان من زاوية الميت الى الزاوية الاخرى واما الارض
فهو ملك والعرض هو البعد الثالث فاذا كان طول مشقة في عرض ذراع فقسمة نصفين فكل
وان قسمة عرضا فكل نصف ذراع في طول عشرين ففي قسمة الطول يقع بينهما كما سبق وفي قسمة
العرض ينقص كل منهما ما يليه ولا يحتاج الى القرعة وقيل ان قسمة عرضا بحج على ما في كيفية قسمة
الجدان وجمان اجد ما يترتب بحج ويعلم بعلامه والثاني شق بالمنازاة وقسمة التراضي مع شوا كان
فيها ز دام لا على الصحيح وقسمة المشاهات اقران لا يبيع على الاصح ومعنى الاقران من اجد ما
قلنا القسمة مع اشتراط حق الربوي في المجلس وحزم فيها ما يحرم في البيع من الربا وغيره واذا دعا
اجد الشراكا على اصحابه الغلط في القسمة وبينه نظرت فان كانت القسمة قسمة احاز سمعت دعواه
على الشراكا فان ثبت الغلط اما باليمين او بشكوك الشراكا وكيفية اقامة اليمين ان يحضر قاتمها
فيظن ان قسمة يدان بالحرف اذا استحق القاتم فاما ان يوشىها به فنقص القسمة ولو ادعى على العا
لم يحلف لانه لو اعترف بالغلط وكذبه الشراكا فيقول قولهم لكن باعتزاة شرده لا جرم وان كانت
القسمة براض نظرت فان كانت قسمة اقران وهي قسمة المشاهات نقصت بنبوت الغلط ايضا وان
كانت قسمة تعدي لم تنقص لاها يبيع وقد تر اصيا عليها واذا استحق شيء من المفقود نظرت فان كان
شاهيا بطلت على المذهب لانه بان المستحق شريك لهم وانفرد بعض الشراكا بالقسمة لا يجوز وان كان
معينا نظرت فان خرج في نصيب بعضهم اكثر بالنسبة الى حصته او اخضر به بعضهم بطلت وان
انقسم بينهم بالتشوا على قدر السهام لم تبطل القسمة في الباقي لانهما قسموا ما يستحقونه بالتشوا واجب
المعين ليس شريك لهم واذا اقامهم وباعهم ملك مشترك وسالوا من الحاكم قسمة بينهم لم يجز رد دعواهم
المملك فلا يصح ائنه لا يحسمهم الى ذلك لانه ز باحسان في ايدهم بغير الملك فاذا قسم بينهم القاتم
ادعوا الحكم بالملك والقول قول الثالث في انه يقسم بينهم ويكتفي في قسمة بقوله وجهه قول الثالث انه يقسم
بينهم غير العقار بقوله لا العقار احتياطا لاستداسة ضرر وجوز قسمة المنافع بالمهاياة
مياومة ومشا هرة ومشا هرة ولا احيان عليها فيما تقسم تطعجا ولا فيما يقسم كالعبد والعاه
على الاصح فكل منهم الرجوع قبل اشتيفانوته او نوبه صاحبه وكذا يبيع على الاصح فان دعي اجد ما
تعي الذي استوفى في النوبة فستط شريكه من لا حق لتلك الملك ولا يجوز للمهاياة في احد اللس والتمز
من المهاية والشعر واذا تنازع الشراكا في المهاياة اجزا الحكم اليهين لهم ولا يبيعها عليهم وقوله في الجاوي
ويتكدر تر ارض الى قوله وللنزاع يوزع فيه اسوا جديا قوله ويتكدر تر ارض اعترض بعضهم على المظن
وقال لا يلزم منه ان يكون الثاني بعد القرعة وهو ظاهرا الثاني اعترض بعضهم ايضا وقال قوله
ويتكدر تر ارض في غير مفتحي ان يكون القسمة موقوفة على تكثير التراضي قال ابن الجوزي ولا يخفى

المالك قوله ولو سكرت نراض في غيرك الجدا طولاً ويزمنا حق كل وجه بخاصية اعترافه بعضهم
ولعله القوي فغيره منه انه حقيق تكوّن النواحي 2 الجدا بال طول دون العرض لان قوله
وغيره متعلق بغيره وليس معطوفاً على طولاً وهو ظاهر وان كان ان العري عليه التراجع قوله ولا
يصح دعوى الخلط ثم قال ونفقت بالاحراز بالحقه فناقض كلامه لان الحق لا يقوم الا بعد العري
واوله بعضهم فقال لا يصح دعوى الخلط على القاشم وضعفه ظاهر لعدم التقييد بالحقه ثم قوله ونفقت
بالاحراز يعني القسمه فالتفصيل لا ينفصل بالتراضي مطلقاً وليس كذلك بل في قسمه التعديل واما
قسمه المشتبهات فالاصح انها اقرار لا يصح فتعذر وان تراها كما ذكره الاحزاب ان قوله ونفقت
طالها وكتب انه قسم بقوله يعني فيما اذا سألوا الشزكا الحاكم ان يقسم بينه وبينها بغيرها
والاصح انه لا يجزمه قال في الزومه وهو المذهب الصحيح قوله ونفقت بالاحراز يعني ان امتنع
القسمه وليس مستعاضاً بشرطاً في حرازها بانه ولا في وجوبها على المذهب بل بحوزها في الما ياء في المشترك
بالتراضي سواء انقسم ام لا القسم قوله ونفقت بالاحراز يعني ان يثبت نوبته يعني في الما ياء ونفقت بالاحراز
لا يكون له الرجوع حتى يثبت في الآخر والاخر ان لسال الرجوع سواء استوفى الاول ام لا **وقوله**
باب لا يسل الا بملك بعض ارباب المالكه ويجوز وكيفية ولو تعلّق بالملك وان
كانه يعرف ولا حرازه بغيره كقصد اسم ابدل وان كان اسمه فكما ية كولاى ونسبتي ما
لطلاق وظاهر اننا منكره واعتدله كذا اي في باب الحق وهو قربة مندوب اليها وذكر الرافعي
في كتاب الصداق ان العتق المعلق والايضا به لغير قربة واستثنى كل حال بخلاف المذنب ثم الحق انما
يكون بملك البعض يعني فرعه واحله وسياق في ذكره والمالكه عتق في ذكره فلا يصح عتق غيره المالك
ولا اعتاق الرقيق الموقوف عليه فاذا قال العبد عتقك لم يفرق من المالكه او يعرف من الاولاد
واخذناه به اذا سلكه وليس لما كان يعتق لا يلفظ الفيرج او الكنايه فالقصر لفظ العتق واليه
الاشارة بقوله به ولفظ العتق ولفظ فدا الرقيه فاذا قال العبد اعتقك وانت عتقوا وحررتك و
انت جزا وفككت رقبته وانت مفكوك الرقيه عتق بالصرح ولا يحتاج الى اليه واذا قال العبد يا جز
نظرت فان قال زيدت مدجه بالاحراز وكان هناك قربة تقتضي ذلك لقول قوله واذا قال العبد
نجاه نظرت فان كان اسمه جزا وبناه باسمه لم يعتق الا اذا نوى عتقه فكونه كناية كما سياتي وان
لم يكن اسمه الان جزا ولكنه قد كان اسمه وابدل به غيره وقال قصدت اسمه الاول قال لقول قوله
مع عينه وان لم يقصد شيئا في هذه الصوره عتق بغيره باللفظ فانه صرح ولو قال امته في رجه
وهو لا يعرفها يا جز يا جز لم يور ولو قال للمكاش هو جز فبما المطلية بالملك لم يعتق فيها بيته
وبالله ولو اخذ باقران وان قال العبد يا بني او يا ابني فان كان يمكن ان يكون ابنه لصغر سنه
عتق عليه سواء صرفه العبد او كذبه وشوا كان له اب مخرج وظام لا مواخذة له باقران ولو قال يا ابني
بقصد الماطفه في الخطاب لم يعتق وكذلك لو قال لزوجته يا نقي فقد قال في النوري المختار انه لا يقع
الا باليه لانه في العاقبة يستعمل الماطفه واذا قال العبد يا مولا فكنايه ان نوى عتقه بذلك عتق ولا
فلا وكذلك بالنسبة الى الاخ في سائر الفاظ الطلاق والظهار من ليها وكما يها كناية في العتق واستثنى
من ذلك ما استدل بالزوج لان الزوجه مثل الزوجين والمالك لا يشترط الملوكة وكذلك اذا قال العبد
اعتبا واستنبره فهو ولو غلبت الامه فانه كايه للعقب فيها وقوله في الجاوي انما يصح عتاق ما كان له الى
قوله لا انما منكر جز فيه اسم **باب** قوله انما يصح عتاق ما كان له ان يرضى شين ان لا يرضى العتق الا من
ما كان وان لا يرضى العتق لا يلفظ العتق وما يرضى والظاهر انه لا يتوجه الا الى جده **الثاني** قوله

اسمه القديرا يلزم من كونه قديما انه قد ترك واحرب عنه والمراد ان لا يكون ذلك اسمه يوم القصد
بل قد يكون له اسم اخر **الثاني** انه يستثنى من الفاظ الطلاق انما منكر طالق ناخذ من قوله والجاوي
لا انما منكر جز بطريق الاولي وقد تمسك عليه ويستثنى ايضا قوله امدا واستنبره فانه لا يصدق
بخلافه في الامه **باب** واوله ولدي جرجيت وسبح اما جعل عتقه ولا يملك من بعضه كالتخلع
واعتق عبدك وام ولدك بالف ففعل نقد واستحق او اعتق بانه عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق
وملكه قبيل عتقه واجد كما جز بالف ففعل نقد واستحق او اعتق بانه عتق عتق عتق عتق عتق عتق
تدبره جز قوله تاول ولدعت الجمل عتق لا عتاق فاذا ولدت اخرجا لم يعتق لان الميت يبيع ولدا
واذا اعتق امته الجامل وكان الجمل ملكه مع الام فلو كان الجمل ملكا لغيره لم يعتق لان العتق للبيعه
لا بالنسبة فلا يستتبع عتقه غير ملكه فان استثنى الجمل لم يورث وعقاجيبا ولو استثنى الجمل في البيع
بطل لصغر سنه لان التراه لو اعتق الامه لا يملك عتق الكل ولو قال يعتقك يا ابني لم يرضى البيع ولو
عتق فاعتق الجمل لم يرضى الام وفيه وجه والاعتاق بعوض مثل التخلع من جانب المالك مجاوزه فيها
شايه التعليق ومن جانب المستدعي معاوضة فيه شوب جعالة واذا كان العوض فاسدا رجعي الى
القيمة ولو استدعا من رجل ليعتق عنه عبد المعضوب عن الجحيز من نزعاه بالف فاعتقه لزمه لانه
لانه يحمّل في البيع الضمني بالاحتمال في غيره وانما يعتق اذا حصل الموقوف على العود وسرا قال اعنته
بالف عتقا وعنى او اطلق فانه يلزمه الالف لكن لا يقع عن المستدعي الا في قوله عنى ومملكه بالقران من
اللفظ ثم يعتق بعد دخوله في ملكه وكذلك اذا قال اعنى مستولدا بالف ولم يقل عنى عتقت ولمه
الالف وكانه افتدا بالالف فان قال عنى عتقت مجانا ولا مستحق عليه شيئا لان الملك فيه لا ينقل ولو
قال اعنى عبدك عنى ولم يقل بالف فاعتقه عنه عتقه ودخل في ملكه هبة قبل البيع وقار انواله
ولا انزل عدم القبض لان الضمني يحمّل فيه ما لا يحمّل في غيره اما اذا قال عنى عتقت بلزمه العوض
وان لم يذكر عنى الاصح كما لو قال عنى عتقت عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق
اجد كما بالف فلا يلزم من قولها جميعا على الفرق فاذا قبل بين العتق في احد ما لزمه الالف وفي الآخر بقا
وان مات قبل البيان بين وارثه فان لم يكن له وارث او كان ومات فقدا بين من لبيان بغيره من العبد
من خرجت قربة عتق ولزمه قيمته فقط لفتاد المستدعي بالايام وقيل بلزمه المستدعي لان المفرد العتق
والاولا صح وقوله في الجاوي واعتق عبدك بالف الى قوله المستولدة فيه امه **باب** ما قاله الجاوي
بشرط بل لو قال اعنى عتقت عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق
اي اعنى مستولدا تكرر عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق
فك المجهي هو كما لو صرح بالعوض والاصح انه يلزمه شي **الثالث** انه منكر عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق
كفاز في والاصح انه يلزمه العوض كما لو قال عتقت عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق
وسرى لا بعد موت جالا كالا لا يثبت بين الي باق له ولشريك لم يورث بعضه ملك لا يورث ملكا وان
عتق عتقه عليه لا يقبله ومعه ومن او كان فيجزه اي واذا عتق المالك بعض مملوكه سرى العتق
با في ملكه سواء كان غنيا وفقيرا وسوا اعتق منه جزا شايها او مبعنا كما صبح وائلة وانما سرى
اذا حصل العتق في جال جوة الحق فلو وافى بان يعق عنه بعض عبد فاعتق لم يرضى بعد موته لانه
عن الميت والميت حينئذ لم يملك باقي العبد ولا هو سرى فيقوم عليه نصيب غيره والمترية تقع جالا اذا
كان باقي العبد ملكه قطعا وان كان باقيه لشريكه والتسوية تقع جالا على الاصح اذا كان مؤثرا اكا

معاودتها وإدباغ المديرة عاد اليه يدرك لو بعد التذير ان قلنا انه وصيه وكذا ان قلنا انه تغلق
بصفه ناعلي الاصحح العين وهو عدم يود الحث ولا يسطر بقوله فصحح التدبير او رجعت فيه على
الاصحح ناعلي انه تغلق بصفه فاشبهه بنائز التعلقات وكذلك لا يسطر بحجده السيد وان كان له وقد
فهم من قوله بنقل الملك انه لا يسطر بالرسن والكتابة ولو جنى المديرة فقده السيد لم يكن القيد ابطلا
للتدبير وليس للوارث ابطال التدبير ويتصور فيما اذا دبر الشريك ان عبدا وعلقا بصفه موهما
جميعا فان احدهما بقي نصيبه مديرا حتى يموت الآخر وليس للوارث ابطال هذا التدبير وكذا اذا
اوصى الميت ان يعاد فلان دان بعد موته مديرا لم يحز للوارث الرجوع فيها كما يحوز للوارث في نظر الميت
لخلاص الوارث اذا اعان فان له الرجوع متى شاء واذا كان قد جلتا في حق السيد ولم يفد
السيد ولا يات فيها وكانت التركة تنسج لقيمة المديرة وازن جانبته وجب فداوم منها وان لم تنسج
لها بيع منه بفقد ما يحز على الاصحح كما يقسمه البنا الذي ذكر في الروضة على الخلاف في نفوذ عتق
الحيا في قال فان نقدناه احدنا القيد من تركه السيد ويكون الفدا اقل الاخيرين بلا خلاف لانه بعد
تسليمه ببيع انتهى والاصحح من خلاف نفوذ عتق الحيا في من المورث واذا ادعى الوارث ما لا يدعى المديرة
بعد موت السيد فقال انه كسبك في جال جبوته فهو تركه وقال المديرة بل كسسته بعد موت السيد
صدق المديرة بمبته وان كان معها ولد فقالت ولدته بعبه التدبير على قولنا ولد المديرة مديرا
ولدته بعد التعلق على قولنا ليس بمديرة وهو الاصح وقال الوارث بل قبله صدق الوارث بمبته وهو
في الجاوي ولا يلزم الوارث بعين رذل الحيا التي جلتها المديرة في حق السيد اذا طوب لها بعد الموت
هذا اخذ من قول الزايفي وان مات السيد قبل البيع واخترنا الفدا في الاصحح انه حصول التعلق
على خلاف في نفوذ عتق الحيا في والاصحح انه يفقد من المورث ونه المعسر وبشبهه ان يقال الميت معسر
هذا لفظ الزايفي في جزم في الجاوي فينقض الشبهة فقال لا يلزم الوارث في بيع جينته في الحياية
والنورى وجهه في الروضة قول الزايفي وبشبهه الى اخره وصحح انه يكون في التركة **وقوله**
باب حجة كتابة ذي نزع غير مبررة لان بقى رذق العجز ومية بموجب تخمين فاكتر
بعدم منفعة عين سنة ثم كانت مع تغلق عتق باء او مية وقبول ويطا امين كسوت ب
اعلم انها سميت كتابة لما فيها من ثم نزع الى الميراث ولاها مستهد عليها بالكتابة غالبا وانما يصحح من نفعه
النزع لانها تنزع اذا السيد ببيع ماله باله فلا يصحح من فاقده بعبه ولا من ولده امتلاكه او عين
ولا من الميراث في الثلث واما الميراث فلا يظهر ان ملكه موقوف فعلى هذا هو اهل للنزع القابل للوقف
كالعتق والتدبير والوصية لكن الكتابة كالبيع مما لا يقبل الوقف فهي من الميراث باطلة على الاظهر
واما ان كان لا يملك فصحح كاتبه جريما كان او ذميا لنفوذ نزعانه لكن الجري اذا هزم المكاتب ملكه
الكتابة كما ان المكاتب اذا هزم سيده ملكه بعبه اذ كانت له وفارقه ولم يحصل له عليه استيلاوات
الكتابة واما كتابة العبد الميراث فحايك كعتقه وبعبه فان ادى المالك من كسبه او ادى عنه عتق
ولا تبطل الكتابة بالردة ولا يصحح كتابة بعض الرقيق الا اذا كان باقية جزا فاما اذا بقى فيه رذ
لم يصحح واذا كان بين اثنين عبيد فكاتباه معا او كل واحد بكاتبته او كل واحد بالآخر فكاتبته صح فان
انفرد كل بكتابة البعض لم يصحح لكنه اذا ادى اليهما المالك عتق لوجود الصفه واستردا العبد ما سلم
قيمته لهما فان كان لواحد وكاتب بعضه لم يصحح لكن اذا ادى عتق لوجود الصفه ونسرى الى الباقي نعم
عنه اذا اوصى بان يكاتب عتق بعد موته فيعجز المالك عنه نفذ في بعضه لكنه هاتكاته في الجحيم وبعض
يعارض ويشترط ان يكون موجلا ولاجل يستلزم الدين فلا يصحح كتابة على معين لان المكاتب لا يملك
فانه يجوز ان كاتب بعضه الذي يملكه الثلث وان كاتبه عتق في المرض فحجر الثلثه صح اصل

شيا ولا يجوز ان يكون الدين جالا لعبد الملك جند يجوز وان يكون احد الطرفين منفعة عين
وان كان يشترط في حيا ابطال العمل بالعبه لانه فاذن على ذلك فاذ كان عليه ان يعمل نفسه او
في رضة سنة وعلى دينار نوديه بعد شهر حاز ولو اذ ان يحجز العمل بحين لم يحز لانه لا يجوز شرطناخير
العمل في امان العين كما لا يجوز شرطناخير التسليم في البيع ولو كان عليه العمل فيها سنة وعلى الزامه
خاطلة ثوب معين بعد شهر فصحح الكتابة لانه لا يتعين مخاطلة الثوب وانما عليه تحصيل الخاطلة
ويشترط ان يكون العوض شرا جمين فاكتر ككاتبك على دينار نودي احدهما بعد يومين مثلا والاخذ
بعد شهر وله ان يزيد في العجز ما شاء ولا يجوز على قل من جمين انما للثمن ولا فرق بين قلنا العجز وكثر
وطول مدة الاجل وقصره ويشترط ان يكون الاجل معلوما والخوم معلومة واليه الاشارة بقوله يعلم
ولا يصحح الكتابة الا بلفظها وهو قول السيد كما تمتك على كذا مع تغلق العتق بالادامته ان يقول
فاذا ادبت فانت جري فلو قلنا كما تمتك على كذا ونوى ليعتق الا اذا قامت اليه مقام التبرع بهذا التعلق فان
لم ينو بيع التدبير ويشترط القول من العبد ولا يصحح قول الاجنبي كما يكفي في الخلع واذا طاب العبد
الكتابة لم تجز اجابته وفي وجهه حجة اذا كان اميا كسويا والاصحح انه لا يملك منسج فخط ولا مر في الآية
للتدبير ولا يجوز ان احد بملها وقوله في الجاوي تحت كتابة اهل الميراث الى قوله بطلان ما يكتسب
فيه امر احدهما قوله اهل الميراث في بعض النسخ اهل نزع وهو اجزى الحسن سننا الميراث اما بيننا الميراث
الذي يقبل الوقف كالعتق فيصحح من الميراث بالعبه الى الاسلام الثاني قوله وبعبه في الوصية اطلق جواز
العبه في البعض في الوصية وليس على اطلاقه بل ذلك في العجز الثالث بان او فو كاتبة عبده فحجر الثلث ولم يحز
الوارث فانه يعقد الكتابة على بعضه اما اذا كانت بعضه في المرض او فو لم يفد فاحد بمل الوصية
وغیرها الا ان بعض شرائح الجاوي فهم ذلك سنة واقن عليه الثالث قوله او منفعة عين معلومة جعله
قهما لقوله او تخمين فاكتر فاهم ان منفعة العين يقوم مقام تخمين ككاتبه فصحح حجة وليس كذلك
بيناه **وقوله** فان اتر او فو وقصر له الجحيم من محزون لا فاسد الجحيم فصحح احدهما بعبه لا فسطه من
مشارك وان اتر عتق بوليد حث لها وله من امته بلا ايلاده اي فان اتر السيد المكاتب او فو من العوض الذي
كاتبه عليه بنفسه او فو له وكيله والقاضي والقيم ان كان نفعها او محزون وكذا اذا استتم السيد من القبض
وقبض له القاضي عتق المكاتب وتواكنا المكاتب المقبوض منه عتقا او محزون لان السيد ومن قام مقامه
الا مستهدا بقبض حقه هذا هو المعزوف في المذهب وقال الامام لا يستهدا الا اذا عتق عليه الوصول الى
حقه فان لم يقبض لم يفتح القبض ويشترط ان يكون القبض صحيحا اما اذا اجال عليه السيد او باع الجحيم
من رجل فقبض المكاتب فانه لا يفتح هذا القبض لفساد الجحيم بالجوالة والجحيم ويبرها وفساد القبض واما قبضه
فقط المكاتب فصحح لا قبض السيد فيه يعني انه اذا كانت عتق عتق وعبد بصفقة واجدة فانه مثلا
فانه يفتح ويوزع المستحق على قيدا القيم فاذا قبض واقبض له فسط واحد منهم عتق ولا يقدر ان عتقه
على عتق غير جلا وان اذ كاتب المستهدا عتقا فاذ الى احدهم كل نصيبه في المكاتب دون الباقي لم يفتح
لان ما يحصله بالكتب مشترك بينهما فلا يصحح قبضه شوا اشع الشركة ام لانه ليس لاجدهم ان يفتح
في نصيبه قبل قبضه واذا عتقتا المكاتب عتق كل ولدها ولد بعد كتابة شوا كان جلا حال الكتابة
او حلت به بعد ما وقيل لا يتبعها ما كوتبت وهو جلا واذا عتقتا المكاتب ايضا عتق معه ولده من امته ايضا
ولا ثبت لامته الا شتيلا لان ولده من امته يملكه ولو كان المكاتب لا يجوز له وطامته وان اذن
له السيد لكن لو وطى لم يبرمه الجحيم للشبهة ولحقه النسب ويعتق بعبه اذا عتق **وقوله** واما وارث

وعقده عن الميت ولو ستر وان اكره الباقون وبها من شريك بان سريان بفتح وبان كان الاخر
شريك في الاثر او عن نصيب من قال فضا وشا زكه المنكر او طالب لم يستر ولا رجوع وحلف وارث
مترى واجدا انه ما علم ثم اقرع اي واذا كانت رجل زيقا ومات وخلف بين او اكثر فابرا اخدم
المكات بن نصيبه او اعتقه عن الميت وكان له لعقه اياه اتراه من نصيبه لان عقدا لكتابة لازم للميت
حق ولم يستر الى الباقي وان كان موثرا لانه عن ميت ولا ملك للميت فهو معتبر ولا ذلكا لمعتبر
لا تخفى معتقه دون ابيه اذا عجز هذا اذا كان الوارث الاخر معتبرا فكتابة اياه للعقد وان كان
منكرا اخفى لاخر بالولا لان ولا النصف بينهما نصفين يرعه لكن لاخر قد استوفى نصف نصيب العبد
بدعواه الملك فيستوفى المعق النصف الاخر بالولا كن طفر بحق غريمه المنكر استوفى لا والظاهر
القولين الذي باعها في العتق والروضة مسئلة المنكر قال في الروضة ثمران عن المصدق
نصيب نفسه عن ربه في سريته قال الاكثر قولان كما لو صدقاه اتمى والقولان المذكوران الاثر
منها ان السريته وما ذكره في المسئلة الزاجعة قيل هذا الفرع لانه يعق عن الميت وان كان بين
ابن عبيد فكتابة على مال فقد بينا انه لا يفتح وانه اذا اذنا الى اجد ما نصيبه لم يعق في الحال لان في عقده
ضرر على الشريك في المطال لولا وعلى المكاتب لا امتناع استنباعه المكاتب فاذا اعتقه اجد ما او اتراه من نصيبه
عق نصيبه ثم يبطر فان اعتقه شريكه ايا او اتراه او قبض منه حصته بعد ذلك عن نصيبه ايا او
الولا بينهما وان عجز وافضى لكتابة بينا ان العتق شريك الى نصيبه من يوم عتق نصيبه ولو اكره
شريكه الكتابة نظرت فان كان لمعتق اتراه ما عليه لم يستر لان منكر الكتابة لم يعترف بعق نصيب
شريكه ويعتقد انه لغو وان اعق نصيبه سترى الى نصيبه لمنكر ان كان المعق موثرا وكان له الولا
سكاه وان ادعى عبيد على سريته ويدكاه اياه اذ ايا لهما فصدقه اجد ما وقال فبعضا جميعا يعق
المقر دون المنكر ولم يستر في نصيبه لان المقر يقول عن النصيبان معا فكيف يلزم من السرية والمنكر
يقول انما مكاتب له ولم اقبض نصيبه فكيف يقول على حق من الولا بالسرية والمنكر مشاركة المقر فيما لم يستر
بنصيبه ومطالبة المكاتب الباقي وان شاطا ليه بالجمع وليس المقر الرجوع على العبد باشارته فيه المنكر
لانه يقول الظالم الى غير ذلك وان اشرار له وطالب العبد بالجميع لم يكن للعبد الرجوع على المقر لانه يقول
الظالم الى غير ذلك واذا كانت رجل عبيدين واقرانه ابرا واجد منها او استوفى منه ولم يعينه ومات
قبل البيان وادعيا ان الوارث يعلم عنه لزمه الحلف في تفي العلم فاذا جلف اقرع بين العبد من خرجت
فرعته عن قوله في الجاوي وعق بول من امته بلا امتيلا لاما الى قوله وسرى لاما الى منكره فبعضا
احد قوله وولد ازا وولد المولود بعد الكتابة اما المولود قبلها فلا في قوله وان اقره شريك
نصيبه ولم يستر اذا اذ اقر بالقبض وهذا لا يستقيم الا اذا اقر بنصيبه وقبض شريكه واما اذا اقر
بنصيب نصيبه وجب فقبض لانه لا يعق في كل كلام المصنف على قران بنصيبه جميعا وان كان طلاق
موتا خلافة الثالث قوله وان اعتق وارث عن جناية الميت كان ابرا وقبض هذا صحيح فيما اذا اعتق
اجدا لورثه او ابرا اما اذا قبض فانه لا يعق لما بينا ان المقبوض مشترك بين الورثة فكيف يصوزان
يستوفى نصيبه وتمام الرابع قوله وسرى لاما الى نصيب منكرها فقي بان اجدا لورثه اذا اعتق نصيبه
شريك الى نصيبه لباقيين والظاهر كما قال في العتق والروضة انه لا يسرى لما بينا **ورق** وينفق مكاتبه
لحاجة ونقص به وله كسبه ان رزق وان رزق بمصيبه واستحق بان الرزق ولو قال عتقت للقرينة الطلاق
وان رضى به بان المعق اي واذا كانت عتقا ولم يجد كسبا لزم السيد انفاقه واذا حصل المكاتب قبل الادا

فيما كان العتق من قبل السيد او من قبل غيره من العتق من قبل السيد او من قبل غيره من العتق من قبل السيد او من قبل غيره

انفسه

انفسه الكتابه وعلا فبقا فللسيد المطالبة ببطله فضا واوقية واذا عتق السيد او عتق نفسه ورق
كان كسبه في حال الكتابة للسيد لاما اخذ من الرزق فانه يجب ربه او عتقه كما سبق في الرزق واذا ادعى
المكات مال الكتابة لم يفتح فاما ان ما اراه معينا نظرت فان ربه بالعب بان لا عتق سوا صرح
بان فاك جنة اذهب فانت جرام التي عتق العبد وكذا اذا قيل له عتق عبدك فقال نعم وهو الذي
الذي قاله الامام وغلط من قال بخلافه اذا عتق القرينة بان اعترافه بخرقته على من سبها حقه وقيل
يقبل دعواه طر العتق من نصيبه وان لم يدرك قرينه حتى قالوا لو قيل له اطلعت امرأتك فقال نعم ثم
قال صبر مني لفظ ظننته طلاقا وبان غير طلاق قبل منه والصحيح انه لا يقبل حتى يظهر القرينة ولو
تلف لغرمه وعلم به عيا طالب بالارث فاما متنع فللسيد فاقه كما لو امتنع من ادا بعض الخي وكذا اذا
خرج ما ادى مستحقا بان ان لا عتق ولا اقران لظهور القرينة **ورق** اذا اذنه فان لم يرد به بالعب لم يرض
به فان العتق من جنة ولا يستر بان هذا المعيب على الفور لان ما الجدة فيه على موصوف في الرمة
لا يفتح العتق بغيره بخلاف المبيع او التمن المعقود على عبته فان الرديف يبطل العتق فاستمرط الفور
فيه **ورق** ولزم قبل عتق خط ممول او بدله من جنسه والجوم كرهه بان مات ولو جمل ليريه فابرا
لغيا واسترد لان رضى اي ويلزم من صكاته رقيقة كتابة صحيحة الا بتاقل الله تعالى وانهم من مال
الله الذي اناكم وهل الا فضل ان يحط السيد عنه من مال الكتابة او سدد له شيئا يوده فيه وجهان
الاصح ان يحط افضل ولا سدد بل يجري اقل مقول وبفتح فذكر الزرع ثم السبع ويلزم ان يكون المبدول
من جنس مال الكتابة فلو كانت دينا لم يرد له ذراعه لم يلزمه قبوله على الصحيح فان اخذ لزمه القضا
فلومات قبله فان دينا متعلقا بالجوم يتعلق الدين بالمزهر فان لم يبق جوم فهو من حيلة الدين واذا
عجل المكاتب مال الجهم قبل حلوله بشرط ان يريه من شي ما عليه واقبضه اياه لم يفتح لقبض فلو اتراه
ظانا حجة القبيح لم يبرا والمكاتب استرد ادا عجل نعم ان رضى المكاتب بنصيبه عليه بعد العلم بنسبه
الاثر اقله قبضه من نفسه **ورق** وللسيد ووارث وموصى له بركة من عتق موصى وان اهل موسى
له جنة ان عجز لا عتق باحط ولا فاقا وعاب عن محلا ما دن بعد حتى ثبت له رجوعه وهضاي للسيد
ووارثه ان مات ان ففتح الكتابة اذا عجز المكاتب عن الادا ففتح موصى لا يستر فيه الفور وكذا للموصى
له بركة المكاتب دون ما فعد ان يعتق بالعجز وان اهل مستحق الجهم سوا كان هو الوارث او وصي
اخر لفضل الموصى له بركة الى حقه واعلم ان الوصية بركة المكاتب لا تفتح الا اذا عتق بالعجز واليه
الاشارة بقوله وموصى له بركة من عجزه بشرط ان يكون المجنون عنه اكثر من العدة الذي كان يحط
على المكاتب فان بقي قدس لم يكر له ان يفتح لانه يستحق عليه مثله وليس له ان يقاضه لان العتق
بالاداء فليرفع الامر الى الحاكم ليفصل بينهما والفتح ان يقول ففتح الكتابة او ابطله او عجز وكذا
ولا بد في العجز من قول المكاتب عجزت وقيل يكفي ليه عجزه وكذلك للسيد الفتح اذا جمل الاجل والمكات
غايب من قبل الجلول ولو اذن السيد وكذا اذا غاب بعد الجلول لا اذن فان غاب بعد باذن لم يفتح حتى
يرفع الى حاكم بلد وعلمه برجوعه عن الاذن ومضى مبدك يكن فيها الرجوع حينئذ بعد مقصرا في
الناسخ اذا رجعت الى المنزل لاستحق النقطة لا بعد هذا الا انها ومضى مبدك الرجوع وقد سبق في باب
وقوله في الجاوي كان قال ظننت وافتى بضد كما لطلاق مقتضاه على ما فسره شراجه ان العتق
اذا اقر بعتق او طلاق قال لا فرق لان مذكر مني لفظا ظننته عتقا او طلاقا وان استيفت فمقتضى
انه ليس بطلاق انه يصدق وان لم يستوفى قرينه مشهد بذلك وهكذا نقله في الروضة عن الرواية

فيما كان العتق من قبل السيد او من قبل غيره من العتق من قبل السيد او من قبل غيره من العتق من قبل السيد او من قبل غيره

وقال لكن قال الامام هذا عدي غلط لان الاقرار جزى بصرح الطلاق قبول قوله في دفعه مجال
 ولو فتح هذا الباب لما استقر اقراره بطلاق لفظ الجزية عقب قبض الخوم فانه يجوز على الاخبار عما
 يقتضيه القصد واشاد الى انه لو سبق لفظ وتنازع في كونه طلاقا كان ذلك قوله كذا الخوم المستقيمة
 قال وهذا تفصيل فوجه ما بين الاخبار كمن قال في الوسيط لا فرق بين ان يكون مقبولا بقبض الخوم وغير
 كشور العذر وما الى قولنا بل في الطلاق وغيره قال وكلام الوسيط لا يلزم منه عدم اشتراط
 العريضة لكن يلزم منه اذا وجبت القرينة ان لا يشترط الايضال بها **الثاني** في قوله ولو عمل العري الباقى لغير
 مقتضاه انه اذا عمل لغيره لغير النجس هذا الشرط لان رضى المكاتب بقضه فاعليه فانه يقع قبضه وليس
 كذلك القبض هذا الشرط باطل لكن اذا رضى ما زاد وثاله في قبضه قبضه مقبوضا من حينه ونقص قبضه
 من نفسه كما اذا اذن الزامن للمؤمن في القبض المهرهون بحتين فانه يقع قبضه من نفسه **الثالث** قوله
 وان وفي مقتضاه ان لا يترتب له خصص البطلان بالنجس والمذهب انه لا يقع الا بترادف او اذا لم يقع لم يصح
 العتق **الرابع** قوله حتى يحترق منه وقدره الايات لاكتفى لاحاد وان اكتفى في الشفعة ويجوز ولا بد
 من اثبات من ذلك عند الحاكم واعلامه بذلك كما في النسخ **وهو قوله** او استمع او ناقص ان جن ولو مليا وراى
 وانظر لاحد من حرمه حد قوب ومقوله وثالثا لكتا وقدم دين معاملة ثم ارش على محم وبجواب فان
 يحترق لا يترتب قبضه وسقط بالنسبة ونحوه وارش بحاكم ان لم يقبض شيئا وله اخذ بمذنبه اي
 اذا امتنع المكاتب من تسليم محم او بعضه وهو قادر لم يحترق لان الخط له فللمسيء الحياض ان شافى وان جن
 المكاتب وهو عاجز عن الاداء فللمسيء الفسخ لكن بعد لرفع الى القاضي فثبتت عنده الكتابة وجوز الخ
 وبطال به وحلفه الحاكم على الاستحقاق ان لم يكن له مال وان كان له مال وراى الحاكم في عتقه مطعة
 اذن في قضائه من ماله ومن خشي ضيقه فله ان يبعه من اخذ الخمر بنظر المجنون **كذلك** انظر الى
 واستحسنه الزايع فاذا فسخ كونه له ماله لم يظهر له مال فان كان في يد السيد بقض العتق وحكم بعتقه
 وان لم يكن عنده استمررت له لا فسخ لتعذر وصوله الى حقه ثم اذا جمل الخمر على المكاتب فلا يترفعه السيد
 بل عليه اماله الى اخراج الخمر فان كان ماله غاليا ولا حاضره **فقد اطلق** الامام والغزالي انه
 الفسخ **قال** الزايع ويجوز على تفصيل ذكره البغوي وابن الصانع وغيرهما انه ان كان على مساقاة القصر
 لم يلزم الناحز وان كان دون الزمة فمهل المقاضي دين على مقرر له كالمودعة وان كان معه عرق
 يتناع على الفور ام هل وان اجتاح المدة فلا يحق ان يسل وقدره ثلث وقيل اكثر وان اجتمع عليه دين
 وارش جناية فله تقديروا ما يشاء والاولى ان يقدم دين المعاملة ثم الارش ثم الخوم وليس له تججيل الموجل الا
 باذن السيد **هـ** اذا لم يحترق على المكاتب فان حترق عليه الحاكم فكذلك لا تجل ديونه الموجه على الاصح يجب
 تقديم دين المعاملة لانه متعلق بالمال الذي في يده وسواء كان دين المعاملة للسيد او لغيره ثم يقدم
 الارش على الخوم لاستقراره دونها ولا يحترق دين المعاملة ونحوه لا رتب الجناية على الاصح لكن بالرفع الى
 الحاكم ليحكم ولو اذن السيد ان يذبحه فلا يحق ان له ذلك وان لم يذبحه وعجن المجني عليه مثلا فرق سقط
 ماله السيد من معاملة ونجوم واشتوب الديون التي بالمعاملة والتي بالارش في التجليل بما في دين فقط
 فيؤخذ بالخصصة واما رقية المكاتب فلا تساوي في مال يحترقها دين الجناية ولا يتعلق لدين المعاملة
 برقية المكاتب فيباع منه بقدر دين الارش فقط ويتعلق دين المعاملة بدمته مع به اذا عتق السيد
 اخذ الخوم منه الاخر وتعين بعد ذلك وقوله في الجاوي وانظر لخرج من الخمر الى قوله وان
 سقط للسيد وسوى لغيره فيه **سواء** **هـ** قوله وانظر لخرج من الخمر واقتصر عليه فانه لا

ينظر اكثر من ذلك والذي ذكره في العري والروضه انه لو كان له عتق ما اذن
 مساقاة القصر امهل الحصور كما عليه الجمهور وجعل الداعي كلام الغزالي
 وشيخه عليه ولو كانت له عتق من يتباع على الفور امهل وكذا ان اطلق
 بعتقه قدر ثلاثة ايام على الاصح والافسخ التالى قوله او حتى لا يترتب وفي له
 فيؤدي القاضي ان رآه مقتضاه انه لا يرفع الى القاضي الا اذا كانت
 له مال الذي ذكره في العري والروضه انه لا بد من الرفع الى الحاكم مطلقا
 سواء كانت عاجزا او مليا فاسم يكن ما فسخ كما سبق بيانه **الثالث** في
 قوله وان عتق مسقط للسيد وسوى لغيره يعني اذا عتق المكاتب وصار رقيقا
 مسقط ماله السيد ونحوه يعني دين المعاملة والارش فبماخذ ان بالخصه وليس ذلك
 على اطلاقه بل هذا فيما لم يرد المكاتب من المال فاما اذا عتق في الجاه وان صاحبا
 دين المعاملة لا يشارك المحن عليه لان دين المعاملة لا يتعلق برقبة العتق بل يبقى في دمه
 الى ان يفتق وقوله وسوى لغيره وضع شرط وحلو مدع ساوي ما اذا عتق باق عتق
 جردا اي **الفسخ** وكذا الكتابة **الثاني** قبل تمام الاداء سواء خلق وقام لا وسواء الباقي
 في ام لا يقال يجب له ما يتحقق من الايتا لانه مجهول محتاج الى التقدير فلا يسقط
 له معلوم بل لو ارسل وكيل له في ما قبله الاقباض مات رقيقا وهو من يكاتب
 عليه من وله وواله فان قبله فقله انه اذا يقع عليه قدر الايتا لم يكن
 له فسخ الكتابة وهو مجهول قلنا الايتا واجبت للمكاتب فاذا ادى وبقي
 نر من يصلح ان يكون مثله ايتا فسخ السيد من تقويت العتق عليه
 بشي مستحق عليه فان قبله فاد اكان مستحقا فلم لا يحصل
 المقاصصة وعتق قلنا العتق معلق بالاداء ولم يحصل الايتا
 لا يتعين من الخوم فاذا مات مات رقيقا لعدم وجود الصفة
 واذا كانت شر لكانت وعمره ماله احد هما وعمره الاخر انفسخت
 في الجمع ولم تقبض كما في الانتد او ايات رحلة عنه **ب**
 وما نايوديان الخوم معا وادعى التقييس ان الخوم سهمها على
 قدر المالين وقا **التقييس** بل بينهما بالسوية فالاصح ان القول
 وقا **التقييس** مع ميمنه ولو مراد ما ادعاه على ما عليه الاستواء
 في اليد واذا مات امكاتب وله اولاد وعقبهم الوالا مستحق الام والفق
 صيغة انه مات خرا لا اذ او باعماقة وانما الولاء اولاده بنجر البسه
 فالغزالي قال مع ميمنه ان لم يتم بينه وانفصل هذا بالمكاتب
 بل يطر دونه عتق مات عتق ويكون ما بينه المكاتب لو رقت مواحدة
 للسيد بقرارة وقوله ولا تصرف في السيد فيه فان وجبها فهو ولد
 لاجد وقته وله وعامله كما ينبغي ان لا يبيع السيد تصرف في مكاتبه

والابدية والابدية والابدية...
عازر ان يوصي به اذ انما كانت الوصية قبل الترخيص...
ومكاتبه لا يختار المالك فان وطئها الرصد المهر وصارت ام ولد للشقيقة...
ولم تنفس الكتابة ولا جده عليه في وطئها البنا المملوك والولد في شيب لا جده قيمته...
لانها علفت به في ماله فان مات قبل عموها علفت عن الكتابة وكانت اعتقها...
او اثرها وتبعها كسبها وعلفت معها بكاتب عليها والمكاتب في معاملته...
السيد كالاخني فيبيع ويشترى منه ويشفع كل منهما على الآخر واثبت له...
عليه دين جرت المقاصصة بينهما كغيره وقوله وبازنه خاطر الجاهل...
وتليم قبل قبض وتبرع لا يعتق وكتابة ونسب ونكح وزوج عبده...
واشترى العتقة وقراه وانتهت من عليه نفقته وكلم عازر اب والجنود...
للمكاتب ان يترك خطرا في الماز الا اذا نزل ولا يصح بيعه كسبته والتميمة...
المعتود عليه قبل قبض العوض ولا التمس وان كان حاله في العتق...
تليم العوض او لا وكذلك لا يصح الا اذا نزل السيد لان حق السيد لم يقطع...
عما في يد المكاتب وليس له الاستقلال بالتبرعات ولا يبري ولا يهت...
ولو بالتبرع الا ان شرا وقدر فانها تكون برحما فتصح ان لم تكن عتقت...
وه يجوز التمس قبل القبض وكذلك لا يزوج ولا يزوج عبده الا اذا نزل عا فيه...
من الموتة ولما على المكاتبه اذ ابروحت ونقصات القيمة ولا يشترى...
عضة وهو الولد والوالد كما تفضل من امتناع بصره فله ولا يفدي بخصته...
اذا جنى الا اذا نزل المالك وكذلك لا يهت المكاتب ولدا ولا والد له من...
نفقته فان كان البعض قويا كسوبا فله ان يقا به بغير شجب ذلك ولا يعتق...
عليه لصحف ملكه بل كاتب عليه على الاصح يعتق بعتقه ويرق برفقه...
ويكر بالصوم لا بالمال الا ان اذن له السيد ولا يكر بالعتق وان اذن...
له الا ان الرقيق ليس اهلا للولا ولا يجوز ان يكاتب عبده تاذن ولا غيره...
ولا يشترى ولهذا استثناء مما يجوز له التصرف فيه باذن سيده ونفهم...
من ذلك ان كل ما لا خطر فيه ولا اضاعة يتفكر به كالتجارة والاكتساب...
وقبول الهبة والوصية وناديب العبد واصلاحه بالفضيلة والحجامة...
والجد وقوله ودونه اشترى بعض السيد واقتضى وقد اعبد...
ونفقه باقل الامرين وبالاخرى من سيده ان عتق باذنه وان ابراه...
السيد بما في يده فقا وقراه سيده قتله او عتقه وتبعه بعتق...
اربعه ايم وجوز للمكاتب ان يستقل بشر او من يعتق على سيده

لو ملكه دون اذنه وهو معنى قوله ودونه ويقتل هبته والوصية...
به وعلقه المكاتب ولا يعتق على السيد لانه معه كالاخني...
نعم لا يخفى اذ انما كانت الوصية قبل الترخيص...
عليه فان كان السيد اشترى بعتقه بعتق السيد ان يعتق...
نفسه لانه دخل في ملك السيد فله ان يزوج او يزوج غيره المكاتب...
اختيارا لمصلحة لكونه طريقا اليه ام لا لانه لم يقصد الا بعتقه فله ان يزوج...
والمملوك فله ضمنا وعهدة لا يحج الثاني وجوز للمكاتب ان يبيع...
اذا جنى عليه او على عبده ويقصر من عبده لغيره ولا يقتصر...
الى اذن السيد لانه من مصالح المملوك ولو ملكه المكاتب لانه يفتقر...
له عبدا اخر لم يكن له ان يقتصر منه بخلاف ولده وجوز ان يفدي...
عبده اذا جنى وان يفدي نفسه ايضا من غير اذن السيد...
فان لم يكن في يده مال ولا يفتقر عليه تعجيره وبيعان فان فضل قوته...
شترى ببقية على كتابته او ادى خصته بعتقه ذلك القدر والمسيه...
ان يفديه صيانة للكتابة والقدا باقل الامرين من الارش او القيمة...
على الاظهر وان جنى على عبد السيد او على طرف للسيد فله...
ان يقتصر منه فان عفى على مال او كانت الحناية موجبه للمال...
تعلق بما في يده وفدا بعتقه باقل الامرين فان لم يفد نفسه...
من السيد جنى ادى وعتق بالادى ما لم يهرب ان الارش...
يتعجب بالعاما ما بلغ بخلاف الاخني والفرق ان مال الاخني يتعلق...
برقيقته والسيد لا يتعلق به حق برفقته عبده فلما عتق تعلق...
الارش بدهته ونفى الاخني على حاله مطا لبا باقل الامرين وتعلق...
الارش بالواحد السيد بما في يده فان لم يكن لزم دمه ولا يسقط...
عنه وان اعفقه السيد وابراه وعتق تعلق السيد بما في يده...
فقط فان لم يجد شيئا يسقط لانه باعاقبه كالمطلق له لو اذ عتق...
المكاتب والحماية على عبد السيد وطرف وان عتق بالادى الزمة...
ان يفدي نفسه باقل الامرين كما سبق فان كان باعاق السيد...
او لزم السيد ان يفديه لا فون فتعلق حق المحني عليه...
فهو كما لو قتله وانما يفديه السيد لا فاعلى المذمة...
وان جنى بحد على المكاتب وعتق اخذ الارش بنفسه...
سوا اعفقه السيد او ادى ما عليه كما سبق وقوله في الجاوي...
ونفقه نفسه وللسيد وان اعفقه الى قوله فله الارش فيه امور...
احد ها قوله وللسيد وان اعفقه باقل الامرين بريدان المكاتب...
لدى بعتقه من جنابة على السيد باقل الامرين من الارش ووقفته

ومقتضاه الاطلاق سواء عتق ام لا وليست على اطلاقه بل هذا اذا لم يعتق
 بالاداء اذا عتق فانه لا يعتق من السيد الا بالارش بالعام المانع
 على المذهب الصحيح بخلاف الاخي لا السيد لم يثبت له في نفسه
 المكاتب مال وانما يتعلق بما في يده وقدمته الثاني قوله وان العتق
 مقتضاه انه اذا اعتقه في الارش بانيه فانه لا يعتق فان لم يكن في يده مال
 كذلك بل لا يتعلق حقه الا بما في يده من الكسب فان لم يكن في يده
 سقط الارش لانه كالمالك باختياره وانما اوجبهنا لاخذ مما في يده
 لان الارش كان متعلقا به هكذا ذكره في الروضة والبيان وفيها
 الثالث قوله وان اعتق السيد المجني عليه فله الارش يعني اذا
 جاز على المكاتب فاعتقه السيد وانزله اخذ ارش الجانيه لنفسه
 جاز على المكاتب فاعتقه السيد وقرره عليه ونجده شرعا في الجواب
 بقوله القنوني عن صاحب خلافة وقد قل في الروضة عن الشيخ ابي علي
 ومقتضى كلامه الا طالب خلافة وقد قل في الروضة عن الشيخ ابي علي
 اذا السيد اذا اعتق المكاتب كتابه صحيحا استتبع كسبه
 وماله وذلك بخلاف ما اذا اعتقه في الكتابه الفاسدة قال وعرف
 هذا على القتال والرضاه وقد نصوا على ان الارش من ماله
 الاكتساب وقوله فاسدها بشرط فقد لا يلبا طلبه كراه
 وحج وعوض لا يقصد كهي لا في حيا وسفر وبراء وفطرة وزيارة
 وعتق باعني من وفسخ بفسخ سيده وموته وتجره ونصره
 فيه وجنونه وتجهل ونية تعليق ورجوع الى قيمة اي فاسده
 انكته كهي يعني بالكتاب الصحيح واما الباطل فليس من الكتابه
 في شيء والفاسده ما صدره من مطلق التفرق عن اختيار وكان
 العوض مقصودا او كان فاسده لفقد شرط كالحول العوض او تعيينه
 او كونه منكم او كان حرا او كانت الكتابه على بعض العبد
 انفر عتق الكتابه ولها حكم الكتابه الصحيحه الا فيما استثني وان
 صدرت من ممنوع من العقد محجور عليه كالصبي والمجنون والسفيه
 وهي باطله وكذا تبطل بالاكراه ولو من جانب واحد اذا كان العوض
 مما لا يقصد كالدوم والشران بخلاف المهر والمهر وما اذا لم يحصل الاجاب
 والغير المتطابقات في هذا كتابه تصف بطلان ولا فساد
 وقد فرغوا من الفاسد والباطل فها هو الح والعارية والخاسخ

ولم يفرقوا بينهما في عموم ذلك المخلب في الصحيح المعاوضة وفي العارضة
 التعليل بصحة العلم انه التعليل بنية انواع الاول التعليل بالصفة
 التي لا عوض فيها القوله ان دخلت فانت حرة الثاني ان لم يفرق
 غير مقصود وهي الكتابه الباطلة ولا يكون لها من احكام المكاتب
 الفاسده شيئا كقوله ان اعطيتي دما فانت حرة فانه يعتق فيه
 لوجود الصفة الثالث ما عوضه مما فسخه والمعلب فيه حكم التعليل
 كما سبق وللجانب في الفاسده وبما فسخه والمعلب فيه حكم التعليل
 صحيحه المأفوق بغير اذن السيد على المذهب ولا يجوز في العارضة
 عليه بالكتاب واستتبع كسبه لانه اذا ابرأ المكاتب كتابه صحيحا عتق
 ولا باءا الغير عنه لان الصفة لم توجد وكذا في غيرها بالاداء
 فلا يعطى من سهم المكاتبين لعدم صحة كتابته ولا يفتقر عن
 سيده القطر بخلافه في الصحيحه وانما سقطت بفقته الاستقلال
 بالتفرق وطا طنا وصحت القطر دون البقرة وكذا العتق
 بالاعتياض واعلم انهم ذكر في الكتابه الصحيحه دون
 الفاسده عتق وكذا الانفساح بالفسخ فان السيد ان يفسخ
 الكتابه الفاسده لان الصحيحه لا رقة بين حصة وكذا من جهة
 المكاتب في وجهه الا انه يعجز نفسه والاصح ان له ان يفسخ الكتابه
 الصحيحه ولا يلزم من حصة ايضا وكذا كسبه بالتفرق في الغنم
 يفسخ به الكتابه الفاسده فاذا اوصى به او باعة او وظيفه
 انقضت ولغاذا ذكر في الصحيحه تفسخ البعائ عن السيد
 الا اذا قال اذا ادبت الى اولى وارثي من تعدي فانت حرة بخلاف
 الصحيحه واذا انقضت العارضة فها هو المكاتب لم يعتق
 فان قيل انها يعتق والتعليل لا يقبل الا بطلان فلتنا الفرق
 ان هذا تعليل حصل ضمن معاوضة فاذا علم السيد بطلان
 العوض ورجع ان تعليقه كان على ملكه المعاوضة وقد اترقت
 شرعا وارفع حكم التعليل وبما فسخه ايضا في التعجيل فاذا اخل
 المكاتب كتابه فاسده للعوض لم يعتق على الاصح لعدم وجود
 الصفة وبما فسخه في نية التعليل فاذا كان عليه بغيره لم يفسخ
 العتق بالاداء ان كان كقولم فاذا ادبت من يفتق لا ولا يفتق
 له كذا في الفاسده الا بصرح التعليل

وتخالفها ايضا في الرجوع الى الوثمة فانه في الكتاب الصحيح يعتق بما
 ادى في العائدة يعتق به ويخرج على البدن ثمة يوم العتق انه يوم القتل
 ولان بلف المسمى في لدا السيد رفع عبثا او فتمتة وقد يعتق في الجا التقاط طمس
 فان فضل احد هما شي زعم به وقوله في الجاوي والفائدة كسرتا
 سوا الا بالجل الى الباب فيه امور واحد هاهنا بعد العدد من مكلف
 يرد عليه السفية والغفليس وليس الاجتزاز من العبي والجفوت
 باولي بالاجتزاز فتمتة وقوله في الاثر شادو وحريش مل ذلك ويشمل
 غير المال والولي وغيره لانه ممنوع من ذلك ثمة الثاني قوله
 والا ايضا الامنى لتخصيص الايضاح كل نصيب من السيد كالبيع
 والهبة والرهن والاحارة والا ايضا تنسخ به الكتاب الفاسدة
 الثالث قوله والاعتياض مقتضاه ان الاعتياض عن النجوم
 يصح ويحصل له العتق في الصحيح دون الفاسدة وقال
 القوتوني اما الاعتياض فلا يصح لكن يحصل له العتق فاولها
 اوله صاحب العلاقة والمصاح ووافقهما في النجوم في
 شوجه لكنه تجب من جمل كلام صاحب الجاوي على ذلك والحق
 ونه اذا لم يصح الاعتياض لم يقع العتق قال في الغرير شارحا
 لقوله في الوجيز ويحصل العتق بالاعتياض المفهوم منه انه
 اذا اخذ عن النجوم عوضا حصل العتق لبراة الذمة عن النجوم
 لكن في حوايز الاستبعاد الر عن النجوم خلاف وانما ينسب
 ما يطلقه هنا على جوبيز الاستبعاد الر انتهى وهو الحق ولعل
 من ادرك كلام الجاوي على انه يعتق بالاعتياض وان كان
 الاعتياض باطلا اخذ من قوله في الغرير في الاستبعاد
 عن النجوم خلاف ما رقبنا على حوايز بيعها ولا ظم المفع
 ثم قضى بانه اذا لم يجوز بيع النجوم فباعها وسلمها الى المشتري
 لم يعتق وان سلمها الى السيد او وكيله عتق وينقل
 ولا استبعاد الر هذا الحكم وليس كذلك لانه انما يعتق
 هناك لان السيد قبض النجوم بعينها المعقود في الكتاب
 عليها وفي مثله الاستبعاد الر المتبعض غيرها لكن

كلام

سلام الروضة في باب الحواله من تصحيح الحواله النجوم اعليها
 يقتضي حوايز الاستبعاد الر من المكاتب الامن غيره لان كل ما
 حازت الحواله به اذا قلنا بالصحيح انها بيع حاز الاستبعاد
 به فليمنع الفقيه نظرا في ذلك وفي المهمات ما عطف النظر
 قال الصواب حوايز الاستبعاد الر يعني عن النجوم من المكاتب
 قال فقد نص عليه في الام في الكتابة ونقل نسخة الرابع
 قوله ورد القاضي قد توهم ان القاضي يشترط دعوى الكتاب
 الفاسدة دون الصحيح وليس كذلك بل لا يشترط بل لا يشترط
 ونسخه هو السيد لكن ان شافنا نسخ بنفسه وان
 شارفع القاضي وهكذا الكفسي يستقل به صاحبه لرفع
 الى القاضي وقوله باله من انت بخط باخا السيد
 عتقت وقوله بها بعدة بموت وان قبلته حكمة به وحلوا ديني
 وعتقت بموت شركاء وموتني ادعى كل ايلاد اقبل ووقف الاول
 هذا باب امهات الاولاد والمستولده تعتق اذا ماتت سيدها
 لموتها في عمرها عن النبي صلى الله عليه واله وسلم
 اذا اولد الرجل امه مات عنها عتقت بموتة ويكون عنها من
 المال مقدر ما على حقوق الغرما والورثة لانه بالاستبعاد الر
 لما له سوا قيمه الاستبعاد الر في الصحة والمريض لانه لو اعتق ما له في حياته
 وشهوته في المرض بعد نضرة جوايز نضرة الاستبعاد الر الاول
 التام بل لو القت مضغة طهر فيها لم يخطط الاستبعاد الر الاول
 واهل الخيرة من النساء ما لم يخطط لكن قلن هذا الوفا
 رضون لم يثبت به الاستبعاد الر على الامم وانما يعتق بالموت
 اذا اقبلها من يملكها حاله الاجبار ولو نكح امه فولد
 له ولد ارقب قائم اشتراهما لم تصر مستولده في اظم القولين
 ويعتق قدرا الولد ولو كان من زمان يعتق لانه غير منسوب
 اليه ولو ملكها حاهل لم يصر بهذا ام ولد الا ان انت به

